

نمط الدم

الطغاة، العنف، والقواعد التي تحكم العالم

ليف وينار

فهرس المحتويات

صفحة السلسلة
صفحة العنوان الفرعي
صفحة العنوان
صفحة حقوق الطبع والنشر
الاقتباس
المحتويات
مقدمة
أم الاختراعات
آلة الحياة
لعنة الموارد الطبيعية
النفط من حولنا، علينا، فينا
هل يجب علينا حقًا أن نهتم بهذا؟
ضباب السلع
اللعنات علينا
في كل مكان في السلاسل
أنت تملك السعودية
رؤية العالم في قطرة من النفط
ما تحتاج إلى معرفته: الحقائق حول الموارد، وشركات النفط، ودول النفط
كاتدرائيات الحداثة
زئير الأحافير
الحياة على صخرة الحديد
عالم البترول
ابتعد عني، بتروا
الدول والشركات
الظهور من الطين
ملخص الكتاب
لمحة عن الكتاب
نظرية النفط الدموي النقية
أنا. هم ضدهم
1 مدمنون على المال
النفط هو الكحول، والألماس هو المخدرات
حياة المدمنين
مدمنون على المال

أفضل مدمن في العالم
عاصمة ودستور الشعوب القوية
2 قوة ما يريده الرجال الكبار
هدايا الملك الشمسي السرية للملك المرح
ما يريده الرجال الكبار
مصادر القوة التقليدية
3 الإكراه، الفساد ...
كيفية إنفاقها
"لقد أطلقوا النار على الناس"8
الإيجارات والعملاء
"كل رجل هناك هو محتال ... من أجل المال، لا يجعلون أي شيء"28
أكل المال
خلط العنف والزبائنية
السلع العامة والسيئة
شرعية الاستبداد
الرجل الكبير ويده الكبيرة
4 ... ثم ربما الدم
الإكراه، الفساد، ثم ربما الدم
غنائم الحرب
أسوأ حرب في العالم
نيجيريا بعيدة عن النرويج
الآفات السياسية: التفاعلات والإضافات
النفط هو كلمة من ثلاثة أحرف
II. هم ضدنا ضدنا
5 القوة تجعل الحق
رخيص جداً
إبط أفريقيا
اتصالنا باضطرابات الموارد
القانون ينشأ من الإصابات26
سر قديم ومفتوح
أعمق سبب لأمراض الموارد
الفعالية بين التاريخ والمبدأ
6 اللعنات علينا نحن البتروقراطيين، الإرهابيين، والصراع
عمل محفوف بالمخاطر
المساعدة للعدو
خيال الاستقرار: إيران

الاستبدادي الغامض في العراق
العولمة في العصور الوسطى_ المملكة العربية السعودية
البالون الثالث
أعطني وقودًا، أعطني نارًا
هش وفاشل
عناوين الغد
7 كيف يمكن أن يجعل الحق صحيحًا
الأسلحة تصنع الحقوق
صنع القانون في جزيرة عالية
كل الملكية محلية
قدرة تجعل القانون يجعل الحق
القانون الذي ليس قانونًا
لماذا قد يحدث ذلك؟
الهيمنة القانونية: قاعدة نفس القواعد
ارتباط الدكتاتور
الظلم الأجنبي على أرض الوطن
تجنس الموارد
8 الإمساك بالأيدي المتسخة
دماء المال
فتح السوق المحلية
الاختباء في الضوء
III. حقوق الشعب
9 القوة المضادة
تاريخ أخلاقي للنهب
ويل للمغلوبين
سقوط المسيحية
فقه الغابة
تطور وستفاليان
قوة الاتفاق المضادة
رسم الخريطة بالقلم
الإمبرياليون الأمريكيون
وجهات نظر نقدية حول نظام الدولة الحديثة
تاريخ نجم البحر
الفوضى، الدولة، والسلطة المضادة
10 تحديد الشعوب
الملك يلعب الشطرنج

السلطة للشعب؟
ويستفاليا مقابل سان فرانسيسكو
الفائزون في الحرب العالمية الثالثة
هنا الشعب يحكم
الولايات المتحدة
قيود التصميم على النظام الدولي
11 سيادة الموارد الشعبية
الملوك
سيادة الموارد الشعبية
ألفا وأوميغا العهود
السلطة للمواطنين
قصص مخيفة
قدم شروطك
نحن المالكون
النفط لنا: النفط لنا
الأمر واضح بما فيه الكفاية - لكن هل هو قوي بما فيه الكفاية؟
12 حالة القانون
الحياة، المنطق، القانون
قناع الدولة
الشعوب تعني الأنظمة
المبادئ والوكلاء
مبدأ وحدات الدولة
مفروشة بالكامل، متاحة الآن
13 الفلسفة الشعبية
الشعوب موجودة وتتصرف
وكيل الدولة
شروط التخويل
إبستيمولوجيا السلطة
العربية، النفط، السلطة
السعودية: تجرأ على المعرفة36
الاستبداد الخيري
رسم خطي
14 فسادنا لماذا يجب على القادة الكذب
يجب أن يكون الأمر سهلاً جداً
ضغط على وزير الخارجية
الصفحة المستحيلة

مأزق الدولة
مأزقنا
ظروفنا المحظوظة
الرابع. التجارة النظيفة
15 مبدأً للعمل
قريباً
السيادة الشعبية والملكية
ثمن المبدأ
الإجراء المكلف والثقة
خوف التحرك أولاً
الركض الطويل
انحناءات الركبة العميقة
تدفق العالم
الجائزة
16 سياسة التجارة النظيفة I حماية الملكية
فرض حقوق الملكية: قانون التجارة النظيفة
فرض حقوق الملكية: العلاقات مع شركاء التجارة
أسئلة وأجوبة
التجارة الخضراء
استراتيجية
أبواب مفتوحة
17 سياسة التجارة النظيفة II دعم المساءلة
الجميع يصيب نفس الهدف
دعم المساءلة العامة
إعطاء المواطنين أموالهم
يد واحدة متسخة، ويد واحدة نظيفة؟
وينكس
قريباً
الخامس. جميعًا متحدون
18 المستقبل
أزمات اختراعنا
هل البشرية تصبح أكثر ذكاءً؟
“الأرض قد أعطاها للأطفال البشر.”
“لا تفكر؛ انظر.”
هل نطحن معًا أم ننمو معًا؟
الناس فوق الأنماط، العلاقات فوق التخصيصات

أنت التنوير
الخاتمة: فلسفة الوحدة
القوة المضادة والحرية
الوحدة الحرة للأهداف
قوة الفداء
السلطة وتعزيز الوحدة
الهويات والوحدة الحرة
قيمة القوة
ابحث عن الوحدة
ملاحظات
مقدمة
أساس الحاجة إلى المعرفة
ملخص الكتاب
الفصل 1
الفصل 2
الفصل 3
الفصل 4
الفصل 5
الفصل 6
الفصل 7
الفصل 8
الفصل 9
الفصل 10
الفصل 11
الفصل 12
الفصل 13
الفصل 14
الفصل 15
الفصل 16
الفصل 17
الفصل 18
خاتمة
المراجع
فهرس

نادراً ما يكتب الفلاسفة كتباً كبيرة يمكن أن تغير العالم، لكن "***نفط الدم***هو مثل هذه الكتاب. لا يتجنب وينار العواقب الرهيبة للممارسات التجارية الحالية، ولا الحجج الفلسفية اللازمة لإظهار أن هذه التجارة تستند إلى افتراضات غير أخلاقية. ومع ذلك، بدلاً من تركنا في اليأس، يقدم طرقاً واقعية لتحقيق التغيير الذي من شأنه أن يجعل العالم مكاناً أفضل وأكثر عدلاً." — **بيتر سينجر**، جامعة برينستون، مؤلف كتاب *عالم واحد وأكثر ما يمكنك فعله من الخير*

هل سبق لك أن شعرت بالقلق من أن إنفاقك قد يدعم 'الحكام السيكوباثيين' والميليشيات السادية' التي تعاني منها العديد من البلدان في إفريقيا وحول العالم؟ أو أن مشترياتك من النفط تدعم الظلم والقمع، تماماً كما كانت مشتريات البريطانيين من السكر تدعم استعباد الأفارقة؟ لقد كتب ليف وينار الدليل الضروري، الذي يجمع بين السياسة والاقتصاد والأخلاق ليخبرنا كيف ولماذا نحن جميعاً متورطون، وماذا ينبغي علينا أن نفعل لجعل العالم مكاناً أفضل." — **أنغوس ديتون**، جامعة برينستون، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، 2015

"هذا الكتاب هو واحد من تلك البيانات النادرة التي توقظ الناس على قضية أخلاقية ملحة من خلال تغيير الطريقة التي يرون بها العالم. سواء كانت توصياته قابلة للتطبيق اليوم أم لا، فإن ***نفط الدم*** هو قراءة مثيرة للغاية: تحليلية، ومعلوماتية، ومتفائلة بشكل عقلاني، ومكتوبة بعلمية وأناقة." — **ستيفن بينكر**، جامعة هارفارد، مؤلف كتاب *ملائكة أفضل في طبيعتنا* و *كيف يعمل العقل*

"هدف ليف وينار هو ابتكار طرق يمكن من خلالها كسر الحلقة المفرغة التي تكمن في قلب العديد من إخفاقات التنمية، بحيث يمكن منع الأنظمة البغيضة من استغلال الموارد الطبيعية لمصلحتها الخاصة وتحميل الأجيال القادمة ثروة وطنية متضائلة. والأهم من ذلك، أن الكتاب يستمد مقترحات عملية حول كيفية تحقيق هذه الأهداف. ستكون استنتاجات الكتاب ذات اهتمام كبير لجميع العاملين في التنمية الدولية، وخاصة الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية." برانكو ميلانوفيتش، مدرسة الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك، كبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، مؤلف كتابي "عالمين" و"الأغنياء والفقراء"

"لقد حان الوقت لكي نستيقظ على حقيقة أن مستوى اعتمادنا على موارد معينة يعني أننا نسمح لأنفسنا بأن نكون ضحايا للابتزاز من قبل الطغاة. يتم شراء راحتنا من خلال التواطؤ مع الأنظمة المسؤولة عن مستويات عالية من البؤس الإنساني والظلم والتعصب. يتحدى هذا الكتاب الشجاع والقوي أن نجعل القرار الصعب الذي قد يغير هذه الحالة المتدهورة. إنه نداء حاد وعاجل إلى ضمير الغرب." — روان ويليامز، رئيس أساقفة كانتربري السابق وزعيم الكنيسة الأنجليكانية

“- نفط الدم هو كتاب ملهم. سيجعلك تفكر بشكل مختلف في كل شيء تشتريه من الهواتف المحمولة إلى ألعاب الأطفال - وسيجعلك تدرك مدى تواطؤنا في الأنظمة الاستبدادية التي تسحق الحقوق والتي تنتج المواد الخام التي تُصنع منها هذه المنتجات اليومية. لكن نفط الدم يوضح أيضًا، بتفصيل دقيق، استراتيجية تجارة نظيفة ستنهي تواطؤنا وتساعد الفقراء على استعادة سيادتهم على مواردهم. كما أنه ممتع للقراءة: خالٍ من المصطلحات والأيديولوجيا، جولة مثيرة وساخرة ومؤثرة من الشغف الأخلاقي.” — مايكل إغناتيف، جامعة هارفارد، مؤلف كتاب الشر الأقل: الأخلاقيات السياسية في عصر الإرهاب

“هذه دراسة طال انتظارها عن القوة في العالم المعاصر، في أسواق النفط والألعاب القوية الفاسدة التي تولدها. ليف وينار هو فيلسوف ذو فهم عميق للعالم العملي اليومي. يجب أن يصبح كتابه الكبير قراءة إلزامية.” — اللورد كارلايل من بيرييو، المراجع المستقل للتشريعات المتعلقة بالإرهاب في المملكة المتحدة 2001-2011

“كمستهلكين، نعتمد كل يوم على سلاسل الإمداد العالمية الملوثة بالاستغلال والظلم. دراسة ليف وينار المفصلة والدقيقة حول تجارة النفط وغيرها من الموارد "الدموية"، وخلفيتها الأخلاقية والقانونية، هي أكثر تحليل مستمر حتى الآن عن المسؤوليات التي نتحملها كمستفيدين من نهب المستبدين واللصوص. ليس الجميع سيتفق مع حجج وينار الأخلاقية وتوصياته السياسية، لكن أي شخص يقرأ هذا الكتاب سيرى مدى إلحاح المشكلة.” — تشارلز بيتز، جامعة برينستون، مؤلف كتاب النظرية السياسية والعلاقات الدولية وفكرة حقوق الإنسان

“يضع ليف وينار أقدم مبادئ الملكية والعدالة في استخدام جديد في هجومه على الكارثة الإنسانية المعروفة بـ 'لعنة الموارد'. اقتراحه أصلي ودقيق وأخلاقي يستحق الإعجاب. يجب أن يبعدنا عن الفكرة المريحة ببرودة أن بعض الشعوب ستظل دائمًا فقيرة وتحت حكم استبدادي. هذه زواج رائع بين الجدية الأخلاقية والخيال المؤسسي.” — جيديديا بوردى، جامعة ديوك، مؤلف كتاب "من أجل الأشياء المشتركة" و"بعد الطبيعة: سياسة للعصر الأنثروبوسي"

“'إخبار الشخص في المقعد بجانبك أنك مهتم بالفلسفة' يلاحظ ليف وينار، سيؤدي غالبًا إلى رحلة غير منقطعة.' يقدم هذا الكتاب الحيوي دليلًا قويًا على' أن الانقطاع هو أحيانًا مسار حكيم للعمل. يكتب وينار بأسلوب جذاب وحواري، ويستكشف بشكل حاد واستفزازي أحد التحديات الأخلاقية الكبرى في عصرنا. على الرغم من أن الفوائد الناتجة عن التنمية والترابط العالمي - التي نحن جميعًا متواطئون فيها بشكل لا مفر منه - كانت هائلة، إلا أن بعض هذه الفوائد قد تدفقت إلى أشخاص جعلوا حياة الآخرين يائسة ويائسة بشكل منهجي.” — جون مولر، جامعة ولاية أوهايو ومعهد كاتو، المؤلف المشارك لكتاب "مطاردة الأشباح: شرطة الإرهاب"

“- نفط الدم هو تحقيق رائع في الآثار الأخلاقية لاعتمادنا على تجارة النفط والحقيقة غير المريحة أنه يغذي العديد من الصراعات العنيفة ويمول جزءًا كبيرًا من الطغاة في العالم. يظهر وينار أن الكثير من هذا النفط قد سُرق من

المواطنين الذين يمتلكونه بحق، ويضع هذه القضية في سياق النضال التاريخي من أجل حق تقرير المصير، ويقترح طريقة لتصحيح هذه الظلم تكون عملية بشكل مدهش. هذا الكتاب ليس مجرد إنجاز أكاديمي كبير؛ بل هو أيضًا ملح سياسي وسهل القراءة بشكل مثير للقلق." — مايكل روس، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، مؤلف كتاب لعنة النفط: كيف تشكل ثروة النفط تطور الأمم

نفط الدم

سارق الكتب

نفط الدم

الطغاة، والعنف، والقواعد التي تحكم العالم

ليف وينار

OXFORD
UNIVERSITY PRESS

دار نشر جامعة أكسفورد هي قسم من جامعة أكسفورد. تعزز هدف الجامعة في التميز في البحث والدراسة والتعليم من خلال النشر على مستوى العالم.

دار نشر جامعة أكسفورد 2016 ©

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله، بأي شكل أو وسيلة، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من دار نشر جامعة أكسفورد، أو كما يسمح به القانون، أو بموجب ترخيص، أو بموجب الشروط المتفق عليها مع المنظمة المعنية بحقوق النسخ. يجب إرسال الاستفسارات المتعلقة بإعادة الإنتاج خارج نطاق ما سبق إلى قسم الحقوق، دار نشر جامعة أكسفورد، على العنوان أعلاه.

يجب ألا تقوم بتوزيع هذا العمل بأي شكل آخر ويجب عليك فرض نفس الشرط على أي مشتري.

بيانات الفهرسة في مكتبة الكونغرس وِنار، ليف.
نفط الدم: الطغاة، والعنف، والقواعد التي تحكم العالم / ليف وِنار.
صفحات سم.
يتضمن مراجع ببليوغرافية وفهرس.
ISBN 978–0–19–026292–1 (غلاف صلب)
ISBN 978–0–19–026294–5 الكتاب الإلكتروني
1. صناعة النفط والتجارة - الجوانب السياسية. 2. الموارد الطبيعية - الجوانب السياسية. 3. السياسة الاقتصادية. 4. الجغرافيا السياسية. I. العنوان.
HD9560.5.W46 2015
338.2'7285—dc23 2015023440

9 8 7 6 5 4 3 2 1
مطبوعة في الولايات المتحدة الأمريكية على ورق خالٍ من الأحماض

قسّم واحكم، يصرخ السياسي؛
اتحد وقيادة، هو شعار الحكماء.

—غوته

مقدمة

أم الاختراعات

امسك بهاتفك الذكي، تلك القطعة الصغيرة من المادة التي تتصل بها، وترسل الرسائل النصية، وتكتب البريد الإلكتروني، وتبحث، وتقرأ، وتصور، وتلعب. ما تحمله هو سمفونية من العناصر: من الألمنيوم والسيليكون، والليثيوم في البطارية، والقصدير في اللحام، والتنجستن في التنبيه الاهتزازي، والمعادن الغريبة مثل الإيتريوم واللانثانوم في الشاشة والكاميرا. فكر في تلك الجزيئات الفريدة التي تشكل الميكروهندسة لجهازك. تم استخراج كل ذرة من الأرض، من نقطة معينة على سطح الكوكب. كل ما في هاتفك هو موارد طبيعية. وليمة العقل التي يقدمها لك موضوعة على الجدول الدوري؛ وتدفق الروح يندفع عبر الأرض، أم جميع اختراعاتنا.

يمكن أن تكون رغباتنا ساحرة للغاية، لدرجة أننا ننسى الدوامات الرائعة للجزيئات التي تؤمن إشباعها. أنت متعجل للعودة إلى المنزل، وضغط قدمك قليلاً على الدواسة. تحتاج إلى التحدث إلى زميل في سيدني، فتطرق إصبعك على الفأرة مرتين. ستأخذك رحلتك إلى باريس إلى اجتماع، أو إلى عشيق. قد لا تفكر في ذلك عندما تقلع الطائرة - مع الكربون والتيتانيوم في الهيكل، والفولاذ في معدات الهبوط، والكيروسين في خزانات الوقود، وأنظمة التوجيه الدقيقة، وجميع الركاب مع تقنيتهم - تصبح الأرض مصغرة في مدار جزئي. إن الإنشاءات المتعددة الجنسيات المعجزة التي تربطنا ببعضنا البعض تقترب من أحسادنا في تعقيدها، ونتعامل مع تشغيلها كأمر مسلم به كما نضغط عليها للعمل.

ما نقرأه، ونقوده، ونرتديه، ونتناوله هو مزيج من المواد المستمدة من جميع أنحاء عالمنا المعولم؛ نحن نستهلك باستمرار سلع الأمم المتحدة. سيكون من الرائع تتبع أصول ما نملكه، ولنتخيل أن هناك تطبيقًا لذلك. تخيل أن هاتفك يحتوي على تطبيق يسمى سلاسل التوريد يتتبع جميع أجزاء أي سلعة إلى مصادرها. توجه بكاميرا الهاتف نحو قميصك أو خاتمك أو ساعتك، وتظهر الشاشة شجرة متفرعة من المكونات والمكونات الفرعية، كل منها معلمة ويظهر التطبيق أنه تم خياطته في إيطاليا، Macy’s بأصله. اشتريت قميصك من من قماش مصنوع في الصين من خيوط بوليمر تم غزلها في الهند مصنوعة من النفط المكرر في كوريا الجنوبية التي تم استخراجها في بروناي. تكتشف أن خاتمك يحتوي على ماسة تم تلميعها في إسرائيل بعد أن مرت عبر دبي من منجم في زيمبابوي. عند التبديل إلى وظيفة الخريطة وتوجيه الكاميرا نحو ساعتك، ترى سلاسل التوريد وراء مكونات الساعة تتلوى في جميع أنحاء العالم، تتدفق جداول المواد الخام إلى جداول التصنيع التي تتجمع في جداول التجميع التي تندمج في نهر النقل المتجه نحوك.توجيه هاتفك نحو نظاراتك الشمسية يظهر أنها تتفكك تدريجيًا مثل الألعاب النارية متعددة المراحل، حيث تنتشر القطع في جميع أنحاء العالم حتى تنفصل المواد الخام إلى سوائل وتذوب إلى صخور تطير مرة أخرى تحت الأرض.

سلاسل الإمداد التي تجلب لنا خيرات الأرض هي واحدة من أعظم إنجازات نوعنا. لصنع حذائك، قامت مجموعة من البشر بأداء رقصة معقدة عبر عدة قارات، حيث تفوق تعقيد رقصتهم أي باليه لبالانشين. وحذاؤك هو مجرد منتج عالمي واحد. إذا استطعنا رؤية جميع سلاسل الإمداد لجميع السلع في آن واحد،

تتلألأ على سطح الأرض، سنرى نظامًا من مليارات العقد التي تشكل تريليونات من الاتصالات، تشبه إلى حد كبير مقطعًا عرضيًا متلألئًا من الدماغ البشري منتشراً عبر الخريطة. وهذه الشبكة الشبيهة بالدماغ في نمو. على مدى الجيل الماضي، تضاعف حجم التجارة العالمية في السلع أربع مرات، موصلًا الناس بشكل متزايد جسديًا بينما ربطتهم الإنترنت اجتماعيًا[1] وفي الواقع، نمت هذان النظامان في تآزر: شبكة سلاسل الإمداد تبني وتغذي الإنترنت، بينما تتحكم الإنترنت في العالم الديناميكي والمجنون من سلاسل الإمداد التي تجلب لنا جزيئاتنا.

آلة الحياة

تخيل الجلوس في مدرجات ملعب يحتوي على ساعة غير عادية: كل ثانية، يسقط كتلة معدنية تزن 3,500 رطل من السماء وتتحطم على الملعب. هذه هي كمية الألمنيوم التي يستخدمها العالم[2] والألمنيوم ليس المعدن الكبير للبشرية. في الملعب مع الساعة الفولاذية، كل كتلة تسقط تزن خمسين طناً، تهبط كل ثانية، على مدار الساعة. هذه هي إنتاج الحديد العالمي[3] تلك الكميات الضخمة من المادة التي تدخل في الإنتاج تتناسب مع حجم المستهلك الذي يطلب الجزيئات: سبعة مليارات إنسان (هل يمكننا حتى استيعاب ذلك)، كل واحد لديه رغبات يومية لحياة فردية. في النهاية، هي رغبات البشرية المجمعة التي تستخرج المواد الخام من الأرض وتدخلها في الشبكة العالمية لسلاسل الإمداد. مليار متر مكعب من الخشب كل عام؟ نحن بحاجة إلى هذا القدر لبناء منازلنا وآلات البيانو، والمناديل والبطاقات في عيد الحب.[4]

التصنيع العالمي الذي يحول الخام إلى ما هو مطلوب واسع للغاية. يمر اثنان وعشرون مليون طن من النحاس عبر مصانع العالم كل عام، يتم صبها في الغالب إلى أنابيب وسحبها إلى أسلاك لسكاننا الذين يتزايد تحضرهم بسرعة.[5] الإنتاج على طول خطوط التجميع العالمية مكثف أيضاً بشكل دقيق. لصنع مكثف واحد، تقوم شركة يابانية بعمل ثقوب بعمق ميكرون واحد في فيلم من الألمنيوم بسمك مئة ميكرون.[6] فكر في حفر ثلاثمئة ألف ثقب في) حبة أرز، ثم قلبها وحفر ثلاثمئة ألف ثقب أخرى على الجانب الآخر.) وهذا المكثف هو مجرد خطوة واحدة على طول خط التجميع العالمي الذي ينتج هاتفاً واحداً - هاتف قد يذهب، ربما، إلى حي فقير في كينيا، إلى أم يمكنها الآن استخدامه لاكتشاف مكان العثور على مياه عذبة اليوم.[7]

هل هذه الاقتصاد العالمي، الذي يثير الإعجاب على المستويين الكلي والجزئي، هو أعظم ما أنشأه البشر؟ ما إذا كنا نعتقد ذلك سيعتمد على ما نقدره، بما في ذلك القيمة التي نضعها على حياة البشر. إن شبكة الإمدادات العالمية هي آلة حياة، جهاز واحد يساعد في دعم *هومو سابينس* بحجمه الحديث الضخم. هنا مرة أخرى نرى نظامين في التعايش - البشر وسلاسل الإمداد الخاصة بهم - كل منهما ينمي الآخر ويجعل الآخر أكثر قوة.

هذه علاقة تعايش تمتد لقرون، تزدهر من الجانبين وخاصة منذ عام 1945. يكسب عدد أكبر من الناس الآن لقمة العيش من إنتاج السلع للأجانب مقارنة بما كان عليه الحال من قبل، بينما تتدفق المزيد من الإلكترونيات والأدوية والبذور المصنعة في الخارج إليهم. جزئياً بسبب هذا التعايش العالمي، فإن متوسط عمر البشر اليوم أطول من أي وقت مضى. نسبة أقل من النساء تموت أثناء الولادة مقارنة بأي وقت مضى. سوء التغذية لدى الأطفال في أدنى مستوى له على الإطلاق، بينما لم تكن معدلات محو الأمية عالمياً أعلى من أي وقت مضى.[8] ما يثير الإعجاب بشكل خاص هو الانخفاض الأخير في الفقر المدقع - الانخفاض في نسبة البشر الذين يعيشون كل يوم بما يمكن أن يشتريه دولار في أمريكا. التقدير السائد هو أنه خلال فترة عشرين عاماً من زيادة 1.25 التكامل العالمي، انخفضت نسبة العالم النامي الذي يعيش في فقر مدقع إلى أقل من النصف، من 43 إلى 21 في المئة.[9]

معدلات وفيات الأمهات وسوء التغذية لدى الأطفال ومعدلات الأمية والفقر على مستوى العالم لا تزال بعيدة عن المقبول، وهذا الكتاب سيوضح سببًا واحدًا لذلك. إن النجاحات الأخيرة للبشرية تأتي أيضًا مع تحديات خطيرة - مثل تغير المناخ، واستنزاف الموارد، والأزمات المالية، وانعدام الأمن الغذائي، وأكثر من ذلك - والتي سنستكشفها أيضًا. ومع ذلك، قد تبهجنا الإحصائيات الإيجابية حول التنمية البشرية. هذه الأرقام الكبيرة تشير إلى إثراء تجربة الحياة البشرية. إن شبكة سلاسل التوريد العالمية لدينا تتألق بينما تحول الصخور والطين والخشب إلى ما يحتاجه ويريده المليارات. إن نجاحاتنا الأخيرة تمنحنا الأمل في أننا يمكن أن نحسن هذه الآلة الحياتية بحيث تغني تجربة الإنسان أكثر.

في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ... حقق النمو الاقتصادي السريع في العديد من البلدان إنقاذ مئات الملايين من الفقر المدقع. لقد ارتفعت الرفاهية المادية مع انخفاض معدلات الوفيات، ويعيش الناس الآن حياة أطول وأكثر ثراءً ... لم تضف العالم فقط أربعة مليارات شخص على مدى نصف القرن الماضي، ولكن السبعة مليارات الذين يعيشون اليوم لديهم أيضًا، في ... المتوسط، حياة أفضل بكثير من آبائهم وأجدادهم

هذه قصة تقدم ... حيث زادت متوسط العمر المتوقع أحيانًا بمعدل (يبدو أنه مستحيل) عدة سنوات كل عام ... العالم الآن مكان أكثر صحة من أي وقت مضى في الماضي. يعيش الناس لفترة أطول، وهم أطول وأقوى، وأطفالهم أقل عرضة للمرض أو الموت. الصحة الأفضل تجعل الحياة أفضل في حد ذاتها، وتسمح لنا بفعل المزيد في حياتنا، والعمل بشكل أكثر فعالية، وكسب المزيد، وقضاء المزيد من الوقت في التعلم، والاستمتاع بوقت أفضل مع عائلاتنا وأصدقائنا10.

لعنة الموارد الطبيعية

في الصورة الكبيرة جداً، نرى في التاريخ الحديث لنوعنا الكثير من الأخبار الجيدة: حياة أطول، مزيد من التعليم، قلة الفقر، صحة أفضل. ومع ذلك، نسمع أيضاً صفارات الإنذار في المسافة: الحرب في الشرق الأوسط، الطغيان في الخليج الفارسي، العنف الجنسي في أفريقيا. نشعر أننا قد نكون مرتبطين بهذا المعاناة والظلم من خلال سلاسل الإمداد العالمية. أليس هو النفط السعودي الذي نملأ به سياراتنا؟ ربما تكون المعادن المتنازع عليها داخل حواسيبنا؟ تبدو تلك الصفارات بعيدة جداً بالنسبة لنا لأنها بعيدة جداً. لكننا نشك في أنه عن قرب، يجب أن تكون صاخبة.

يمكننا الاقتراب من إحدى تلك الصفارات البعيدة بحذر، بخطوات بطيئة ستقربنا دون أن تفجر آذاننا فجأة. دعونا نسير ببطء نحو أفريقيا والكونغو، بدءًا من خطاب لسيناتور أمريكي:

> دون أن يدركوا، قد يكون عشرات الملايين من الناس في الولايات المتحدة يضعون المال في جيوب بعض أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم، ببساطة من خلال استخدام هاتف محمول أو حاسوب محمول[11].

والآن خطوة أقرب، مع ناشط أمريكي متورط بعمق في الشؤون الكونغولية:

> على مدى عقود، ذهبت جميع فوائد ثروة الموارد المعدنية الهائلة في شرق الكونغو إلى أولئك الذين يمتلكون أكبر الأسلحة ... تشمل هذه المعادن الذهب والقصدير والتنتالوم والتنغستن المستخدمة في الهواتف المحمولة والحواسيب والمجوهرات[12].

خطوة أخرى أقرب، مع قصة في صحيفة عن مستشفى كونغولي في ما وصفه خبير من الأمم المتحدة بأنه "عاصمة الاغتصاب في العالم":

> ارتفع عدد النساء والأطفال الذين تعرضوا للاغتصاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كبير بسبب زيادة نشاط الميليشيات المتمردة ... قال قائد مشروع "شفاء أفريقيا" الذي يتعامل مع العنف الجنسي: "الأرقام في تزايد لأن عدة مجموعات مسلحة ... قد زادت من أنشطتها على مدى عدة أشهر. في أوقات القتال، ترى عادة أيضًا الاغتصاب، واللاجئين، والسرقة، والقتل، وحرق المنازل في ارتفاع[13]."

وهي ميليشيا تضم قيادتها سابقين، FDLR وأقرب من ذلك، مع تقرير محلي عن من مرتكبي الإبادة الجماعية من رواندا:

> الاستغلال غير القانوني للمناجم والغابات ... العلاقة بين FDLR أينما كانت تحت السيطرة، تنظم والسكان الكونغوليين المحليين تذكر بالعلاقة بين السيد والعبيد FDLR[14].

مع خطوة أخرى، نحن على الأرض، مع طبيب في عيادته:

> دينيس موكويغ، طبيب نسائي كونغولي، لا يستطيع تحمل الاستماع إلى القصص التي يرويها له مرضاه بعد الآن. كل يوم، تظهر 10 نساء وفتيات جديدات تعرضن للاغتصاب في مستشفاه. لقد تعرض العديد منهن لهجمات سادية من الداخل إلى الخارج، تم ذبحهن بالحراب واعتداء عليهن بقطع من الخشب، لدرجة أن أنظمتهن التناسلية والهضمية لا يمكن إصلاحها ... في جميع الحالات

المبلغ عنها تقريبًا، يتم وصف الجناة بأنهم شباب مسلحون، وفي التلال الجميلة هنا، لا يوجد نقص فيهم: جنود حكوميين مدفوعين بشكل سيء وغالبًا ما يتمردون؛ ميليشيات محلية تُدعى ماي-ماي تدهن نفسها بالزيت قبل التوجه إلى المعركة؛ أعضاء من مجموعات شبه عسكرية أصلاً من أوغندا ورواندا الذين زعزعوا استقرار هذه المنطقة على مدى السنوات العشر الماضية في سعيهم وراء الذهب وكل الثروات الأخرى التي يمكن استخراجها من تربة الكونغو المستغلة ...

يبدو أن القليلين قد نُجوا. قال الدكتور موكويغ إن أقدم مريض له كان عمره 75 عامًا، وأصغرهم 3 سنوات. "بعض هؤلاء الفتيات اللواتي دُمرت أحشاؤهن صغيرات جدًا لدرجة أنهن لا يفهمن ما حدث لهن"، قال الدكتور موكويغ. "يسألنني إذا كن سيستطعن إنجاب الأطفال، ومن الصعب النظر في عيونهن."[15]

لقد كانت صفارات الإنذار تدوي في الكونغو لسنوات. هذه الصراع المستمر هو "أسوأ حرب في العالم"، مع مئات الآلاف من الوفيات المرتبطة بالصراع على الأقل، وربما وفيات تقترب من مستويات الهولوكوست.[16] وقد كانت الإنذارات تدق في الكونغو منذ زمن بعيد. وصف جوزيف كونراد استغلال موارد الكونغو بأنه "أسوأ صراع من أجل الغنائم شوه تاريخ الضمير البشري"، وكتب رواية *قلب الظلام* لنقل رعبه.[17]

ليس كل شيء على ما يرام وسط العجائب التي صنعناها. إحدى حلقات سلاسل الإمداد العالمية مشوهة، معيبة، وغير نظيفة. في هذه الحلقة، يعمل التجارة أقل مثل آلة الحياة من عكسها. هذه الحلقة المعيبة هي الحلقة الأولى، حيث يتم استخراج المواد الخام مثل النفط والمعادن والأحجار الكريمة من الأرض. هناك شيء ما حول استخراج مثل هذه الموارد يعرض للخطر. فكر، على سبيل المثال، في البلدان التي تستخرج الكثير من النفط.[18]

على مدى أربعين عامًا، كانت دول النفط تشكل إلهاءً صاخبًا عن النجاحات الهادئة للعالم النامي. بينما كانت الدول غير النفطية عمومًا تزداد ثراءً وحرية وسلامًا، لم تصبح دول النفط أغنى أو أكثر حرية أو سلامًا مما كانت عليه في عام 1980. وقد تدهورت العديد من دول النفط - حيث انخفض متوسط دخل الغابون بنحو النصف على مدى ربع القرن من 1980؛ وانخفض دخل العراق بنسبة 85 في المئة كاملة. لقد دمرت النزاعات الداخلية الطويلة دولًا مثل الجزائر وأنغولا وكولومبيا ونيجيريا. الرقمين الرئيسيين هما أن هذه الدول النفطية أكثر احتمالًا بنسبة 50 في المئة أن تحكمها حكومة استبدادية، وأن الدول الأكثر فقرًا أكثر احتمالًا مرتين أن تشهد حربًا أهلية مقارنة بالدول غير النفطية. كما أن دول النفط أكثر غموضًا ماليًا وتقلبًا في المتوسط مقارنة بالدول غير النفطية، ولأسباب سنراها، فإنها تتيح للنساء فرصًا أقل لدخول السياسة أو العمل خارج المنزل.

تظهر هذه الأرقام ما يسميه علماء السياسة "لعنة الموارد".[19] تقوم منظمة فريدوم هاوس بتقييم الدول بناءً على درجة تأمينها للحريات المدنية والحقوق السياسية - اليوم، يوجد فقط سدس نفط العالم في دول مصنفة على أنها "حرة".[20] يميل استخراج الموارد إلى تغذية الفساد وإلحاق الضرر بالمؤسسات، بينما يحرق الثقة الاجتماعية.[21] يرتبط الاعتماد على الموارد الاستخراجية أيضًا بزيادة تكرار وطول الحروب الأهلية، بعضها وحشي مثل تلك التي في الشيشان والسودان وسوريا.[22] العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مليئة أيضًا بأشخاص فقراء جدًا. يعيش حوالي 40 في المئة من سكان العالم الغني بالموارد على أقل من 2 دولار في اليوم، وعلى عكس بقية العالم، فإن الفقر قد ازداد بينما تدهورت الحوكمة.[23] ومرة أخرى، كانت هذه الإنذارات تُسمع منذ زمن طويل. قال آدم سميث إن لا مشاريع أكثر تدميرًا للأمة من التنقيب عن

الفضة والذهب، وكتب كارل ماركس عن "الإبادة، والاستعباد، والدفن في المناجم" للشعوب الأصلية في عصره[24].

هذا الكتاب يتحدث عن سبب انطلاق صفارات الإنذار حيث يتم استخراج الموارد الطبيعية - وعن سبب صراخها أحيانًا بجانبنا. إنه يتعلق بترقية الاقتصاد العالمي دون الإضرار بسلاسل التوريد التي يعتمد عليها الكثير. يتناول جزء كبير من الكتاب النفط، الذي يعد بلا منازع أكثر السلع قيمة في العالم وكذلك الأكثر إثارة للانقسام. كما سنرى، فإن قصص الأخبار السيئة التي تنبعث من دول النفط لها مصدر يلوث البلدان الغنية بالأحجار الكريمة والمعادن أيضًا. سنرى وكيف تنتهي تلك الموارد - curse لماذا تحدث الكثيرون عن ثروة الموارد ك بلعننا أيضًا.

بحلول الجزء الرابع من الكتاب، سيفتح الطريق نحو عالم أفضل أمامنا. يمكن للغرب أن يقود العالم من خلال الثورة العالمية القادمة - ثورة بنفس أهمية إنهاء تجارة العبيد وتحرير المستعمرات من الإمبراطوريات. سيجعلنا قيادة هذه الثورة أكثر أمانًا في الوطن، وأكثر ثقة في الخارج، وأفضل قدرة على حل المشكلات العالمية الملحة مثل تغير المناخ أيضًا. بحلول نهاية الكتاب، سنكون قادرين على رؤية مكاننا في تاريخ التقدم البشري، مع رؤية أوضح لكيفية مساعدتنا في خلق إنسانية أكثر اتحادًا، مستعدة لمواجهة تحديات مستقبلها.

ومع ذلك، مثل رحلة دانتي، فإن ما نمر به سيصبح أسوأ بكثير قبل أن يتحسن كثيرًا. مثل دانتي، يجب علينا أولاً استكشاف العالم الجحيمي الذي نحن فيه.

النفط من حولنا، علينا، فينا

دعونا ننظر بعمق أكبر في اتصالاتنا كمستهلكين مع لعنة الموارد في الخارج، بدءًا بأكبر مورد طبيعي على الإطلاق: النفط. في عام 2012، أنفقت الأسرة الأمريكية المتوسطة 2912 دولارًا في السنة لشراء البنزين[25]هذا مبلغ معقول. من المال، ويمكننا تتبع أين ذهبت الدولارات. حصلت شركات النفط على 465 دولارًا لنقل وتكرير وبيع النفط؛ بينما أخذت الحكومة الفيدرالية أكثر من 165 دولارًا كضرائب. ذهب معظم الباقي لشراء النفط الخام نفسه. عند تتبع تلك الدولارات إلى الدول المنتجة للنفط، نجد أن 275 دولارًا ذهبت إلى أنظمة استبدادية. دفعت الأسرة الأمريكية المتوسطة 275 دولارًا لبعض من أكثر الحكام قمعًا وخطورة في العالم، فقط من خلال تعبئة الوقود.

إذا كان هذا يهمنا بما يكفي للنظر فيه، فسوف نجد أن وضعنا أسوأ مما كنا نعتقد. يرسل المستهلكون الأموال إلى الدكتاتوريين عند شراء البنزين - وعندما يتسوقون أيضًا. تُستخدم المواد البتروكيماوية المستخرجة من النفط لصنع كل شيء من الملابس إلى الأثاث إلى العطور إلى الفيتامينات. قد يشتري المستهلكون النفط الاستبدادي عندما يشترون المياه المعبأة والمجلات، والسترات ومستحضرات التجميل، والتلفزيونات والأجهزة اللوحية، والأقلام ومعجون الأسنان، والأمتعة وشرائح الذرة. وليس فقط شرائح الذرة: يُستخدم النيتروجين المستخرج من النفط لزراعة معظم المحاصيل الرئيسية، وهو موجود أيضًا في معظم الطعام في كل متجر بقالة. كما أن النفط يشغل أكثر من 90 في المئة من وسائل النقل في العالم. لذا فإن تكلفة النفط الاستبدادي قد تكون جزءًا من سعر أي منتج تم نقله بواسطة سفينة أو طائرة أو شاحنة - وهو ما يشمل تقريبًا كل شيء على الرفوف. ما لم تمشي لشراء طعامك من مزرعة عضوية لأميش، سيكون تسوقك مشبعًا بالنفط في كل مرحلة. في كل مرة نذهب فيها إلى صندوق الدفع - في متجر أو عبر الإنترنت - قد نكون نرسل بعض أموالنا إلى رجال أقوياء أجانب.

تخفي تعقيدات الأسواق العالمية كل هذا عنا - ما نراه من حولنا هو مجرد وفرة من التجزئة. وليس من الواضح ما يمكننا فعله حيال ذلك على أي حال. بعد كل شيء، فإن العائلة المالكة السعودية التي تبيع لنا النفط هي حلفاء رئيسيون لأمريكا، وشركات النفط بيننا وبينهم هي شركات عالمية عملاقة (تشمل قائمة فوربس لأفضل عشرين شركة خمس شركات نفط[26]إن النظام الكامل). للنفط الاستبدادي متجذر بعمق ليس فقط في اقتصادنا الخاص ولكن أيضًا في الاقتصاد العالمي. إذا حدث أن فكرنا في ضحايا المستبدين الذين يحصلون على أموالنا، فمن المحتمل أن يكون ذلك ليس بلا مبالاة ولكن أكثر مع شعور بالعجز ماذا، بعد كل شيء، يمكن أن نفعله من أجلهم؟ -

نحن لسنا الأوائل الذين يشعرون بالعجز بسبب ارتباطنا بالمعاناة والظلم من خلال الأسواق العالمية. في إنجلترا في القرن الثامن عشر، لم تكن القضية هي النفط الاستبدادي" ولكن "سكر العبيد". كان السكر الذي يتم حصاده بواسطة" العبيد في الكاريبي جزءًا أساسيًا من التجارة البريطانية الخارجية، وكان النخبة البريطانية متورطة بشدة. كان أغنى أعضاء البرلمان البريطاني يمتلكون مزارع عبيد، وكان لدى كنيسة إنجلترا ممتلكات واسعة لدرجة أن علامة الكنيسة المحروقة على صدور العبيد) كانت معروفة في كل جزيرة كاريبية. حاول قادة)

أول مقاطعة استهلاكية حديثة - المقاطعة ضد سكر العبيد - أن يخرقوا "الأعمال كالمعتاد" في عصرهم من خلال ربط المستهلكين ذهنيًا بالعبيد. في كتيب استثنائي عام 1791، كتب الناشط ويليام فوكس:

> إذا اشترينا السلعة، فإننا نشارك في الجريمة. تاجر العبيد، ومالك العبيد، وسائق العبيد، هم في الواقع وكلاء للمستهلك، ويمكن اعتبارهم كأنهم موظفون ومأجورون من قبله للحصول على السلعة ... يمكن اعتبارنا كأننا نستهلك أونصة من لحم الإنسان في كل رطل من السكر المستخدم ...27.

هل نحن مثل البريطانيين في عام 1791؟ هل يجب أن نطبق كلمات فوكس علينا: "شركة النفط والحاكم الاستبدادي هما في الواقع وكلاء للمستهلك، ويمكن اعتبارهما موظفين ومستخدمين من قبله للحصول على السلعة ..."؟ هل يمكننا حتى تصور مقاطعة للنفط؟

هل يجب علينا حقًا أن نهتم بهذا؟

أنا أقرأ كتابًا مثيرًا للاهتمام، أشعر بالارتباط به، لكن لا توجد فرصة حقيقية لأن أتصرف بشكل مختلف بعد قراءته أو أن يحدث فرقًا في حياتي. بعد كل شيء، هناك الكثير من الناس في العالم؛ يجب أن نكون قاسين تجاه معظم مصائرهم. تخيل في ذهنك صبيًا في العاشرة من عمره، وتخيل الخيال أنه اليوم سيبدأ حياة مشغولة بمصافحة شخص جديد كل ثانية. بعد خمسة وسبعين عامًا، لن يكون قد قابل العدد من الأشخاص الذين يعيشون الآن في فقر مدقع[28]كوننا صادقين مع أنفسنا، نعلم أن زملاءنا من البشر، الذين يوجدون بأعداد هائلة، يعانون ويموتون طوال الوقت. إذا كانت كل الصرخات والنداءات لأولئك الذين يتعرضون للتعذيب الآن تتردد في غرفتك، فسوف تصاب بالصمم - ونفس الشيء بالنسبة لنبضات أولئك الذين فقدوا بسبب الظلم. يجب أن نكون قليلاً ضعيفي السمع يوميًا، غير حساسين بما يكفي للاستمرار في الحياة في عالم مليء بالبؤس والموت المستمر.

الفيلسوف (الذي هو متخيل محترف) سيحاول إحياء حواسنا تجاه الكوارث في أطراف سلاسل الإمداد العالمية. تخيل، يقول الفيلسوف، أنه من الآن فصاعدًا سيتعين عليك المقايضة للحصول على السلع بدلاً من الدفع نقدًا. للحصول على إنذار حريق لمنزلك، ستحتاج إلى تسليم مصباح يدوي سيشعل النار في ثلاثة أكواخ بها عائلات داخلها. ستكلفك وحدة ألعاب محمولة لطفلك بندقية ستستخدم في هجوم على مخيم للاجئين. بينما تملأ خزان الوقود الخاص بك، تشاهد شاشة فوق المضخة تعرض كاميرات المراقبة الحية من داخل سجن بائس ومليء بالعرق. تدفع للصراف بستة دزينة من الأصفاد البلاستيكية التي ستستخدم على الموجة التالية من المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية أثناء نقلهم إلى ذلك السجن (سترى المتظاهرين المسجونين على الشاشة في المرة القادمة التي تملأ فيها).

يحتاج الناس إلى التفكير"، يقول ناشط نيجيري، "أنه عندما يشغلون التدفئة في أوروبا، فإنهم يلوثون دلتا النيجر." "نحتاج إلى قانون جديد"، يقول كوميدي أمريكي، "يضع مالكي سيارات الدفع الرباعي تلقائيًا في الاحتياطي العسكري. ثم يمكنهم الذهاب للحصول على نفطهم اللعين بأنفسهم."[29]الفلاسفة، والنشطاء، والكوميديون: جميعهم يحاولون تشديد الروابط الذهنية بين المستهلكين هنا والكوارث هناك. هذه التخيلات تستند إلى فكرة حول ارتباطنا بالمعاناة والظلم في الخارج، والتي تلتقط انتباهنا لأن الفكرة هي فكرتنا، تتواجد في أطراف وعينا وأحيانًا في المركز. الفكرة هي أننا مرتبطون بمعاناة الآخرين، وأن إنفاقنا يمد تلك الصفارات التي تدوي من بعيد. ما مدى واقعية هذه النظرية؟ ما مدى قرب تلك الفرضية من الحقيقة؟

يمكن أن يكون المستهلكون مرتبطين بالبؤس إذا كانت نفقاتهم تمول ذلك. على سبيل المثال: يمكن للحكام القساة والمتمردين الدمويين بيع الموارد الطبيعية التي تتدفق عبر سلاسل التوريد إلى المستهلكين، بينما الأموال التي يدفعها المستهلكون مقابل السلع النهائية تتدفق مرة أخرى إلى سلاسل التوريد إلى هؤلاء الحكام والمتمردين. ارتباط آخر سيكون من خلال الحوافز. المستهلكون الذين يشترون اليوم سلعًا مصنوعة من موارد الأراضي المضطربة قد يخلقون حوافز لاستمرار تلك المشاكل غدًا.[30]

كلا النظريتين صحيحتان. نحن نؤمن المعاناة البشرية عندما نقوم بمشترياتنا اليومية، وتساعد تسوقنا اليوم في تحفيز الظلم غدًا. علاوة على ذلك، لقد كنا مرتبطين بالاضطهاد والصراع، والفساد والفقر، طوال حياتنا. كما سنرى، فإن إنفاق المستهلكين على الموارد الطبيعية قد أطال عمر النظام السوفيتي وكذلك الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛ وقد دعم كل من بول بوت وصدام حسين في السلطة؛ وساعد في تمويل الإبادة الجماعية في دارفور؛ وأشعل صراعات عنيفة في أنغولا وسيراليون. دون تغيير، سنكون - ثم أطفالنا - مرتبطين بمثل هذه الآلام إلى الأبد.

ضباب السلع

لكن بالتأكيد تذهب أموالنا إلى أماكن جيدة أيضًا؟ عندما نرفع نظرنا عن الكوارث في بعض الدول المصدرة للموارد، نرى أن ليس كل هذه الدول تبدو سيئة. بعض، في الواقع، يبدو أنها تسير بشكل جيد جدًا. النرويج لديها النفط، وبوتسوانا لديها الألماس، وتشيلي لديها النحاس - وهذه الدول قد ازدهرت. ارتباطنا من خلال سلاسل التوريد مع الناس في تلك الأراضي يبدو رابحًا للجميع. نحن نستمتع بالسلع المصنوعة من موادهم الخام؛ وهم يستخدمون الأموال من بيع تلك المواد الخام ليصبحوا في وضع أفضل. هذه هي الروابط التي نريدها مع الجميع في سلاسل التوريد لدينا - هذه هي الطريقة التي نريد أن يعمل بها السوق العالمي. فمتى تذهب نفقاتنا اليومية إلى دول "جيدة"، ومتى تذهب إلى دول "سيئة"؟ متى نكون مرتبطين بالخير ومتى بالشر؟

إنه في طبيعة السوق العالمية أن يكون من الصعب معرفة ذلك. تخيل الشبكة الضخمة من سلاسل الإمداد لجميع السلع المتلألئة على سطح الأرض، مليارات العقد التي تشكل تريليونات من الروابط مثل الخلايا العصبية في دماغ الإنسان. هناك الآن مواقع إلكترونية تعتمد على مساهمات الجمهور يمكن أن تساعد المتسوقين على فهم سلاسل الإمداد وراء بعض المنتجات، وبالتالي مصادر بعض الموارد الطبيعية في المنتجات التي يشترونها[31]. ومع ذلك، بالنسبة للسلع الرئيسية مثل النفط، فإن سلاسل الإمداد ليست عامة (في الواقع، كما سنرى، يتم الاحتفاظ بها سرية). وسلاسل الإمداد اليوم، مثل الخلايا العصبية في الدماغ، تستمر في تغيير روابطها. قد يأتي المطاط في واقي ذكري تم شراؤه من متجر في يوم من الأشجار الإندونيسية، وفي اليوم التالي قد يكون من الهند؛ لا يمكننا تتبع ذلك على هذا المستوى من التفاصيل. حتى لو تمكنت بطريقة ما من وضع ملصقات على جميع الرفوف في المتاجر الأقرب إليك بمصادر المواد الخام في السلع المعروضة للبيع، فإن الملصقات ستكون غير موثوقة بعد إعادة التخزين الأولى.

الطريقة التي تندمج بها سلاسل الإمداد العالمية تعمق المزيد من الضباب حول السلع. دعنا نسمي هذه مشكلة السلع الوسيطة. على سبيل المثال، ينتهي الأمر بواحد من كل خمسة ألماس في المجوهرات - معظمها يستخدم في رؤوس الحفر المستخدمة في التعدين. قد تكون الألماس المستخرجة من الحقول الدموية في زيمبابوي قد تم تثبيتها على مثقاب استخدم لاستخراج النفط من المكسيك، والذي تم تكريره بعد ذلك إلى بنزين ملأ الشاحنة التي أحضرت البرتقال إلى سوبر ماركتك[32]. قد تكون البرتقالة التالية التي تلتقطها، بمعنى بعيد، "برتقالة دم" - لا يمكنك ببساطة أن تعرف.

لا يمكننا ببساطة أن نعرف بالضبط أي المنتجات ملوثة بالسمية الأخلاقية في سلاسل التوريد الخاصة بها. ومع ذلك، يمكننا أن نكون متأكدين من أن التلوث موجود. "التلوث" هو نوع ثالث من الاتصال بين المستهلكين والمنتجين، يتجاوز المساهمة والتحفيز. إذا كنت تعتقد أن هناك فرصة بنسبة 10 في المئة أن الكاكاو في الشوكولاتة المفضلة لديك قد تم جمعه من قبل أطفال صغار مجبرين على العمل لساعات طويلة في ظروف قاسية، هل ستشتريه بعد ذلك؟ ماذا لو كانت فرصة 1 في المئة؟ ومع ذلك، هناك فرصة أكبر بكثير أننا نحضر إلى منازلنا منتجات مصنوعة من موارد تم أخذها بالقوة من بعض أكثر

الناس انتهاكًا في العالم. تلوثنا الأخلاقي هو يقين: كما سنرى، جميعنا نملك سلع مسروقة.

اللعنات علينا

لعنة الموارد لا تلوثنا فحسب، بل تهددنا أيضًا. لعنة الموارد دائمًا في الأخبار - كانت مرئية، على سبيل المثال، في القصص الدولية الكبيرة لعامي 2014-2015. في أفريقيا، اجتاحت إيبولا ثلاث دول كانت أنظمتها الصحية لا تزال ضعيفة بعد سنوات من الاستبداد والحرب المدعومة بالمعادن - وانتشرت مخاوف الوباء إلى أمريكا. بوتين من روسيا - خزينته مليئة من سنوات ارتفاع أسعار النفط - أظهر القوة في أوكرانيا وسوريا بينما زاد من التهديدات للغرب. أرسلت الدول الغربية القوة الجوية لمكافحة جيش ممول من النفط يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية، والذي جذب المجندين الشباب للقتال في الدول النفطية المتصدعة في العراق وسوريا. الفوضى في سوريا تسببت في نحو أوروبا. لعنة الموارد fleeing تداعيات في الدول المجاورة وأرسلت اللاجئين في العناوين التي تراها اليوم. بحلول نهاية الجزء الأول، سترى ذلك في كل مكان.

تذكر أنه بين الدول النامية، من المرجح أن تكون الدول النفطية أكثر بنسبة 50 في المئة لديها حكام استبداديون، حكام يتم الحفاظ عليهم في السلطة بأموالنا. في المرة القادمة التي ترسل فيها بلدك جيشه لإزاحة بترولي مثل صدام حسين أو معمر القذافي، قد تكون تلك الأموال التي دفعتها عند المضخة قد ساعدت في شراء الصواريخ التي ستُطلق على طياريك والرصاص الذي سيُطلق على جنودك الشباب. تذكر أيضًا أن الدول النفطية الفقيرة من المرجح أن تعاني من صراع مدني بمعدل الضعف. في المرة القادمة التي تكون فيها عالقًا في طابور أمن المطار، تنتظر خلع معطفك أو حذائك، قد تتأمل أن قنبلة الملابس الداخلية النيجيرية (الفاشلة) وقنبلة الطائرة اليمنية (الفاشلة) وقنابل ماراثون بوسطن (القاتلة) جاءت من مناطق إنتاج النفط التي طالما تعرضت لعدم الاستقرار بسبب العنف. أو قد تتأمل في جنسيات من قادوا الطائرات إلى مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر.

كما سنرى في الجزء الثاني، عندما نغذي البؤس في الخارج، يجب ألا نتفاجأ عندما تعود لنا مشاعر الاستياء. والأضرار التي نتعرض لها من لعنة الموارد ليست فقط مباشرة من الاستبداديين المعادين والمتطرفين العدوانيين. نحن أيضًا نضر أنفسنا من خلال القتال حول كيفية التعامل مع الخيارات الخاسرة التي يقدمونها لنا. إيران، العراق، ليبيا، سوريا، روسيا، ودول نفطية أخرى: فكر في مدى سمية جدالاتنا على مدى أربعة عقود حول ما إذا كان يجب علينا اتخاذ إجراء عسكري أم لا، فرض عقوبات أم لا، أو تشديد أمننا ضد إرهابهم على حساب حرياتنا الشخصية. الكثير من الدم السيء من جدالاتنا - حتى بين الناس ذوي النوايا الحسنة. أليس هناك طريقة للعودة إلى المصدر وحل هذه الخيارات التي لا فوز فيها قبل أن تفرقنا مرة أخرى بهذه النيران من بعضنا البعض؟

هنا يمكننا أن نتجه في أي عدد من الاتجاهات: إلى الإمبريالية الأمريكية، التطرف الإسلامي، صعود الصين، تغير المناخ، أو التكسير الهيدروليكي. سنصل إلى كل هذه المواضيع وأكثر في هذا الكتاب. أولاً، دعونا نتوقف لنرى أين وجدنا أنفسنا ثم نتحرك للأمام.

في كل مكان في السلاسل

السوق العالمية هي شبكة مذهلة من التحول والنقل، تتحول يوميًا كتل ضخمة من الموارد الطبيعية إلى ماكروكوزم من المنتجات. تجلب لنا سلاسل الإمداد العالمية التكنولوجيا والأزياء والطائرات التي هي منصات خططنا، والتي لن نتخلى عنها إلا بأكبر قدر من التردد. علاوة على ذلك، تجلب هذه السلاسل أيضًا الطعام والطاقة والأدوية التي لا يمكننا كجماعة بشرية الاستغناء عنها. سبعة مليارات هو عدد كبير للحفاظ على الحياة كل يوم - ناهيك عن العديد الذين يعيشون الآن أفضل من أي وقت مضى والأكثر ثراءً الذين يعيشون بشكل جيد بالفعل. يحتاج البشر إلى السوق العالمية، آلة الحياة التي أنشأتها.

داخل هذه السوق، العديد من العلاقات بين الموردين والمطالبين هي الاتصالات الرابحة التي وصفتها الاقتصاديات الكلاسيكية: يرسل الموردون السلع، ويعيد لهم المطالبون مقابل جهودهم. ومع ذلك، في بعض الأماكن، حيث يتم استخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن والأحجار الكريمة والخشب، تتعطل آلة الحياة. هنا ترتبط سلاسل الإمداد بالموارد وتنتزعها من الأرض مع نتائج كارثية لأولئك القريبين. في هذه الأماكن، الطلب العالمي يشبه إعصارًا يهبط، أو مثل حقنة ضخمة تخترق جلد الأرض، تمتص المواد الخام إلى السماء. لقد رأينا الأضرار عن كثب من خلال مشهد صغير من قرية كونغولية وفي الإحصائيات الكبيرة التي تربط إنتاج الموارد بالاستبداد، والصراع المدني، والفساد، وعدم المساواة بين الجنسين، وأكثر من ذلك. تحتوي بركات التجارة العالمية الواسعة النطاق في داخلها على لعنة الموارد.

هل كان المستهلكون على علم بهذه الروابط السوقية الملعونة - التي ترسل إنفاقهم إلى الدكتاتوريين والميليشيات والمسؤولين الفاسدين اليوم، وتحث على المزيد من المعاناة والظلم غدًا - فإن معظمهم لن يرغب فيها. إن مساهمة أي مستهلك واحد في لعنة الموارد غير معروفة، ومن شبه المستحيل على أي مستهلك أن يكتشف أي المشتريات تشركه في ذلك. ومع ذلك، سيشتبه المستهلكون اليقظون في أن العديد من السلع التي يشترونها تحمل وصمة أخلاقية من أصولها الملعونة بالموارد. قد يكون لديها دم على يديها - في الذهب في خاتمها. قد يكون لديه صرخات في فمه، بينما يأكل الآيس كريم المصنوع من النيتروجين المشتق من النفط. قد تشعر بالاستياء من الحاجة للتسوق كل يوم في سوق عالمية تتشكل من خلال هذا الظلم الشامل. قد يكون لديه شعور غير مريح بأن لعنة الموارد التي تجوب في الخارج ستعود لتؤذي من يحب. وقد تخشى الأزمة السياسية الخارجية القادمة المستحيلة التي ستملأ الأثير بالشتائم.

هذه المشكلة عميقة جدًا. إنها عميقة ليس فقط لأن التدفقات العالمية من الموارد الطبيعية الملوثة ضخمة جدًا ولكن أيضًا لأن العالم يعتمد على استمرار تلك التدفقات من الموارد. إذا توقفت ملايين البراميل من النفط الاستبدادي عن التدفق غدًا، ستتوقف الاقتصاد العالمي. ستصبح الكماليات غير ميسورة لنا، وسيفقد مئات الآلاف وظائفهم، وسيسقط الملايين في الخارج الذين هربوا مؤخرًا من الفقر المدقع مرة أخرى إلى الفقر، إذا نجوا من الانهيار على الإطلاق. العالم يعمل على الموارد الملوثة، لذا يبدو أننا عالقون في مأزق

رهيب. إن رغبتنا في العيش بحياة أخلاقية لائقة تتعارض مع الضرورة العملية للحفاظ على أنماط حياتنا، وحياة الناس حول العالم.

بعين واحدة، نرى شبكة الإمدادات النابضة في العالم، تنمو في علاقة تكافلية مع الإنسانية. وبالعين الأخرى، نرى السوق العالمية تدور، تستخدم الدم لتشحيم تروسها. كلا المنظورين صحيح؛ يمكننا رؤية كلاهما في نفس الوقت. ما نراه بعينيْن يبدو وكأنه مأزق مميز للوقت الحالي.

تبدو العديد من التحديات التي واجهها أسلافنا الآن بسيطة من الناحية الأخلاقية، وإن كانت شاقة من الناحية العملية. انظر إلى العبيد في القيود: اكسر القيود. النازيون يقصفون مدينتك: أوقف النازيين. يبدو أن العديد من تحدياتنا الجديدة صعبة من الناحيتين الأخلاقية والعملية. مع مشاكل جديدة مثل لعنة الموارد وتغير المناخ، يواجه المستهلكون أنظمة معقدة للغاية وغير شفافة يساهم فيها المليارات بمبالغ صغيرة تؤدي إلى نتائج سيئة كبيرة. والأسوأ من ذلك، أن نفس الأنظمة التي تجلب لنا خيرات الحياة الحديثة هي التي تجلب لنا التهديدات. كسر قيود العبيد في العالم: انتصار أخلاقي. كسر سلاسل الإمدادات في العالم؟ ليس خياراً.

في الواقع، مقارنة بلعنة الموارد، يبدو أن تغير المناخ سهل. على الأقل مع تغير المناخ، السبب والعلاج مفهومان بسهولة. الانبعاثات المفرطة في ملايين المواقع تتراكم لتصبح انبعاثات مفرطة بشكل عام: الحل البسيط سيكون تقليل المجموع عن طريق تقليل العناصر المجمعة. الجزء الصعب هو تقليل الانبعاثات بشكل عادل - والعمل الجماعي للقيام بذلك صعب لأن الفاعل المعني، الإنسانية، تواجه صعوبة في تنظيم نفسها[33] ومع ذلك، فإن المشكلة الأساسية وحل تغير المناخ بسيطان عقليًا - لا أكثر تعقيدًا من الجمع والطرح.

إن لعنة الموارد أصعب لأنه على المستوى الجزئي، لا يبدو أن هناك شيئًا خاطئًا. فكر مرة أخرى في المواد الخام المستخدمة لشراء احتياجاتك اليومية: رواسب بعيدة من المعادن والنفط، وغابات أجنبية، وأحجار كريمة من النصف الجنوبي. ما يجذب تلك المواد الخام نحوك هي قوى السوق للعرض والطلب. القواعد التي تحكم كل مرحلة من رحلتها إليك هي فقط القواعد المألوفة للملكية والعقد. أولئك الذين يستخرجون الموارد يبيعون للمصنعين، الذين يبيعون لتجار التجزئة، الذين يبيعون لك. الأموال التي تنفقها تذهب إلى تجار التجزئة، الذين يشترون من المصنعين، الذين يشترون من المستخرجين. في كل حلقة، كل ما نراه هو ما أطلق عليه آدم سميث "الميول البشرية للتجارة، والمقايضة، وتبادل شيء بآخر"[34] لا يوجد "فائض" في أي حلقة من السلسلة. على عكس تغير المناخ، فإن المشكلة ليست واحدة من الجمع، لذا فإن الطرح لن يساعد.

تقدم لعنة الموارد مشكلة عمل جماعي، لكننا لا نستطيع أن نرى، حتى في المجرد، ما هو ذلك العمل. تبدو سلاسل التوريد التي تربطنا بلعنة الموارد مصنوعة من معاملات بسيطة جدًا: الملكية تتدفق عبر العقود من المصدر إلى البيع. يبدو أن النسيج الضخم لسلاسل التوريد العالمية قد تم نسجه بخياطة بسيطة. لا يبدو أن هناك خطأ يمكننا أن نعود إليه ونعيد نسجه. تبدو لعنة الموارد مجرد منتج جانبي سيء بشكل هائل من السوق العالمية.

crush نسمع صرخات خافتة من أطراف سلاسل الإمداد البعيدة، حيث ي الوزن الهائل للطلب العالمي على المستهلكين على أجساد أولئك الذين يعانون من التعذيب على يد المستبدين أو الاغتصاب على يد الميليشيات. نقرأ قصصًا عن أشخاص في دول غنية بالموارد يذبلون من الجوع، أو يثورون ضد

ديكتاتورهم، أو يقاتلون في حروب أهلية مروعة، أو حتى يخططون لقتل أشخاص مثلنا. كما نرى وفرة من الكماليات والضروريات التي تنشأ من سلاسل الإمداد القريبة منا - ويبدو أنه لا يوجد شيء سوى تبادلات سوقية بسيطة بين المصادر الملعونة ورفوف متاجرنا. تتبع معظم المواد الخام عبر سلاسل الإمداد الغامضة والمتغيرة باستمرار في العالم أمر صعب للغاية، خاصةً أن العديد من المواد الخام تُستخدم كسلع وسيطة في السلاسل. من الصعب تخيل كونك مستهلكًا للنفط من التجارة العادلة.

كمستهلكين، يبدو أننا عالقون. دعونا ننظر مرة أخرى من زاوية مختلفة.

أنت تملك السعودية

قم بإجراء جرد سريع للأشياء التي لمستها اليوم (الملاءات، الملابس، مستحضرات التجميل، إلخ). تلك الأشياء مصنوعة من جزيئات من العديد من البلدان. ربما استيقظت اليوم في مصر. قد تكون ترتدي قليلاً من إسبانيا حول خصرك، وبعض فنزويلا على قدميك. قد يكون هناك جزء من الكونغو في جيبك، ومن المحتمل جدًا أن يكون هناك بعض عمان على أنفك. إنه كما لو كنت قد دورت حول العالم في قفزات، مع تربة العديد من البلدان تلتصق بك - أو كما لو أن إلهًا قد لفك في كرة ورماك حول العالم، مع المال يتساقط من جيوبك طوال الطريق. قد تلدغ قريبًا شريحة لطيفة من إيطاليا مغطاة بسريلانكا: إذا كنت ما تأكله، فنحن العالم. عند النظر إلى الجزيئات التي تدخل ثم تشكل جسمك - الطعام، الشراب، الفيتامينات، الأدوية - أنت مواطن عالمي، وخلق متعدد الأطراف بنفسك. قلب أكثر حراس الحدود الأمريكيين كراهية للأجانب يحتوي على المكسيك بداخله. لا يمكن للعنصري الياباني أن ينظف كوريا من دمه.

تقول العلامة على ملابسك الداخلية "صنع في بنغلاديش". لكن من أي بلد تأتي جزيئات القماش؟ ربما فيتنام، أو البرازيل؛ ربما كلاهما. إحدى الطرق للنظر إلى ما تفعله في محطة الوقود هي أنك تضع البنزين في سيارتك. وطريقة أخرى للنظر إلى الأمر هي أنك تملأ سيارتك بالدولة السيادية أنغولا. أو يمكنك أن تملأ سيارتك بمزيج من روسيا والعراق وتكساس (كما قال ماركس، "المال "يجمع المستحيلات، ويجبر التناقضات على الاحتضان[35]تأتي كل هذه الذرات من نقطة معينة على سطح الكوكب: جميعها كانت مملوكة، في أصولها، وفقًا لقوانين تلك البلدان. سلاسل التوريد ليست فقط مسارات مادية للجزيئات - بل هي سلاسل من المعاملات القانونية، من الملكية المتبادلة من خلال العقود. ما هو الآن ملكك كان في يوم من الأيام ملكًا للآخرين؛ لقد وضعت سلاسل التوريد العالمية في علاقة قانونية مع العديد من الأجانب. وهذا يفتح منظورًا جديدًا.

دعنا نختار شيئًا هو ملكك - لنقل، جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بك - ونتتبع ملكية مكوناته عبر روابط سلاسل التوريد الخاصة به. لقد اشتريت جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بك من متجر، واشتري المتجر ذلك الكمبيوتر المحمول من الشركة المصنعة. اشترت الشركة المصنعة جميع مكونات الكمبيوتر المحمول من مورديها. إذا تتبعنا حقوق الملكية على جزء واحد من الكمبيوتر - لنقل، البلاستيك الخاص بالهيكل - سنجد المواد البلاستيكية التي كانت مملوكة لمصفاة، ثم النفط الذي كان مملوكًا لتاجر قام بشحن النفط إلى المصفاة. في أصل هذه السلسلة من العناوين القانونية، نجد النفط المملوك، لنقل، من قبل دولة السعودية. أنت في علاقة قانونية مع النظام السعودي. تعتمد ملكيتك القانونية لجهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بك على الملكية القانونية للنظام السعودي لبركة من النفط الخام.

أو ربما - سؤال أعمق - هل يجب أن نقول "الملكية المزعومة" للنظام السعودي؟ لقد أعلن النظام السعودي أنه يمتلك جميع نفط البلاد وأن له الحق في بيع هذا النفط. لكن لماذا نعتقد أن للنظام السعودي السلطة للإعلان عن

مثل هذا الشيء؟ من الذي وضع هؤلاء الرجال في مسؤولية نفط تلك البلاد؟
يقول القانون الأساسي للنظام السعودي ما يلي:

تستمد الحكومة في المملكة العربية السعودية سلطتها من القرآن الكريم وأقوال وعادات النبي[36].

هل يجب أن تؤمن بذلك من أجل امتلاك جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بك؟

ربما تؤيد سلطة النظام السعودي لأسباب أخرى، والتي سيرفضها النظام نفسه؟ أو ربما لا تؤيد سلطة النظام السعودي على الإطلاق؟ كما تعلم، كان النظام السعودي قمعيًا لعقود، حيث أنفق إيراداته النفطية الضخمة لقمع جميع التحديات لحكمه. بالتأكيد، لا نريد حتى التفكير في غزو المكان - دعنا ننسى القيام بأي شيء على الإطلاق تجاه السعودية. ومع ذلك، عندما تغلق جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بك وتضعه في حقيبتك، يبدو أنك تفترض نوعًا من التبرير، نوعًا من النظرية الضمنية لحقوق الملكية. لذا إليك السؤال الدقيق، للحظة من التأمل المكثف: (كيف) باع النظام السعودي النفط الذي صنع البلاستيك في جهاز الكمبيوتر المحمول الذي تمتلكه الآن بشكل قانوني؟

عدم معرفة ما يمكن أن يكون جواب هذا السؤال أفضل من التفكير بأن الجواب واضح. وسيكون الجواب مفاجئًا، مثيرًا—يمكن للمرء أن يقول حتى إنه رائع لو لم يكن أيضًا جزءًا من تفسير المعاناة والظلم الذي يأتي مع لعنة الموارد. الجواب ليس واضحًا ولكنه سيكون جديرًا بالبحث، لأن العثور على الجواب سيوجه الطريق لرفع تلك اللعنة.

رؤية العالم في قطرة من النفط

عند التفكير في لعنة الموارد على مستوى المستهلك، علقنا. التأمل في الملكية يحررنا للغوص أعمق. إذا تخيلنا قانون العالم كطبقة فوق سياسته، وسياسته كطبقة فوق اقتصاده، فإن تحليل هذا الكتاب سيأخذ عينة أساسية من خلال الطبقات الثلاث لاكتشاف الحقائق الأساسية للتجارة الدولية في الموارد الطبيعية.

في هذا الاستكشاف، سنجد الآليات في آلة الحياة التي تحافظ على حجم نوعنا، والمسابك السياسية الخفية التي تُصنع فيها الروابط المشوهة في سلاسل الإمداد العالمية. سنبحث عن سبب تعرض البلدان التي تصدر الموارد الطبيعية لمخاطر أكبر من الاستبداد، والحرب الأهلية، والفساد، والاضطهاد الجنسي، وإضطرابات أخرى—ولماذا تنجح بعض البلدان في استخدام مواردها بينما تعاني أخرى. سنجد فجوة بين القانون الدولي القديم والجديد، وكهف حيث تقول جميع مخططاتنا إن القوانين الجيدة يجب أن تكون. سنكتشف تيارات خفية تحت تدفقات الأخبار اليومية حول البتروقراطيين المعادين، والثورات الدموية، والدول الفاشلة، والإرهابيين، والأزمات الاقتصادية، والأضرار البيئية. ستكشف الحفر في الاقتصاد السياسي للموارد الطبيعية عن المواد الخام للتاريخ الذي نعيشه.

يمكننا أن نرى الكثير من العالم في قطرة من النفط. ومع ذلك، لا شيء يفسر كل شيء؛ الأحداث العالمية لها أبعاد أكثر من أي وجهة نظر واحدة يمكن أن تستعرضها. القانون والسياسة والاقتصاد هي ناتج العديد من المتجهات، من قوى مختلفة تعزز وتلغي؛ لا يوجد نظام أحادي السبب أو مغلق. بالطبع كان هناك المزيد في 11 سبتمبر من النفط. هؤلاء الميليشيويون الكونغوليون الجشعون ليسوا مجرد ساديين جشعين يبحثون عن غنائم معدنية - إنهم يتحركون ضمن السياسة المتاهة لموقعهم. لذا حتى عندما نحقق تقدمًا في محاربة لعنة الموارد، فلن تعالج هذه السحرية البلدان الملعونة اليوم، ناهيك عن الأرض، من جميع المشاكل. ستظل هناك سوء إدارة، وصراع، وفقر، وإرهاب. أسباب اللعنة وعلاجها هي مكونات من كل أكبر؛ الفصول هنا تضيء بكسلات في الصورة العالمية. الموارد الطبيعية ليست كل شيء، لكنها بالتأكيد شيء.

البحث عن حلول بعمق هذه المشاكل يعني رسم أسس النظام الدولي، والسؤال عن كيفية استمرار الاستبداديين، وزعماء الحرب، والنخب الفاسدة في اكتساب السلطة من خلال الموارد الطبيعية. الكتب التي كتبت حول هذه القضايا تميل إلى تسليط الضوء على أخطاء السياسة الخارجية الغربية أو إدمانها على النفط" - وعلى الرغم من وجود حقيقة في هذه الأطروحات، إلا" أنها على السطح. يأخذنا بحثنا أعمق، متعمقين في التاريخ، والقانون، والعلوم الاجتماعية للعثور على القواعد العالمية التي توجه السلطة إلى هؤلاء الرجال غير المسؤولين طوال اليوم، كل يوم - بغض النظر عن أي شيء. نحن نبحث عن الممارسات التي تعزز باستمرار، تقريبًا بشكل حتمي، الفاعلين العنيفين، والقمعيين، والفاسدين اليوم، وفي هذا البحث لن نأخذ أي شيء كأمر مسلم به بشأن حكمة أو عدالة الطرق التي عمل بها العالم دائمًا.

ستأتي الفوائد من النظر بعمق إلى الموارد في تفسير العالم، وأيضًا في تغييره. بعد الجزء الأول، ستصبح أسباب لعنة الموارد مرئية، وبعد الجزء الثاني، ستتضح مساهماتنا الخاصة فيها. من خلال هذه الفصول، ستبدأ تحديات لعنة الموارد في أن تبدو أقل مثل التحدي الجديد لتغير المناخ وأكثر مثل التحديات المألوفة التي واجهها أسلافنا. سيتبين أن محاربة لعنة الموارد تشبه أكثر محاربة العبودية كما يبدو الآن: بسيطة من الناحية الأخلاقية، إذا كانت شاقة من الناحية العملية. ستبدو لعنة الموارد بسيطة من الناحية الأخلاقية بمجرد أن نجد القوى التي تدفعها، والتي تختبئ الآن في الضوء. عندما تكون معزولة، لن يكون هناك شك في أن هذه القوى ضارة وأيضًا خطيرة. في الجزء الثالث، سنجد المبادئ التي يمكن أن تعاكس القوة التي تسبب الكثير من الاضطهاد والفوضى في جميع أنحاء العالم.

سيكون تحدي التغيير شاقًا لأن دوافع لعنة الموارد متجذرة. نحتاج إلى تحديث الاقتصاد العالمي دون الإضرار بعمليته. لحسن الحظ، العالم مهيأ للنجاح. المبادئ التي نحتاجها موثوق بها على نطاق واسع بالفعل، وقد تم توقيع معاهدات رئيسية تعلن هذه المبادئ بالفعل، والمصالح القوية والمثل العليا متوافقة بالفعل. هناك زخم هائل في الاتجاه الصحيح.

لقيادة رفع لعنة الموارد، تحتاج الدول الغربية فقط إلى تطبيق مبادئها الخاصة، داخل حدودها، على أراضيها. هذا أمر حاسم: "نحن" في هذا الكتاب هم نحن في الغرب؛ ستأتي قيادتنا من ترتيب منازلنا. ليس من حقنا أن نخبر السعوديين أو النيجيريين كيف يديرون بلدانهم - فهذه أمور يجب أن يقررها السعوديون، والنيجيريون.

يجب على دولنا أن تقرر سياساتها الخارجية الخاصة، وخاصة يجب أن نقرر مع من سنتاجر وكيف. مهما كانت القرارات التي نتخذها - للتجارة أو عدم التجارة، للتجارة وفق مجموعة واحدة من القواعد أو أخرى - ستؤثر قراراتنا بشكل كبير على الأجانب. يأمل هذا الكتاب في تقديم حالة مقنعة بأننا يجب أن نقرر التجارة وفقًا لأعمق مبادئنا - بدلاً من التجارة في انتهاك لتلك المبادئ، كما نفعل الآن. يجب على الدول الغربية تغيير قواعد تجارتها الخاصة احترامًا لحق جميع الشعوب في السيطرة على مواردها الخاصة، وبالتالي رسم مصائرها الخاصة. سيساعد ترتيب منازلنا الخاصة الشعوب في كل مكان على تحسين حياتهم، ومع مرور الوقت، سيجعل ذلك حياتنا أفضل أيضًا.

ستكون قيادة الغرب في الموارد المرحلة التالية من الثورة الأخلاقية العالمية التي أنهت بالفعل تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وأطلقت سراح المستعمرات، وتغلبت على الفصل العنصري، وتقدمت في حقوق الإنسان. يحدد الجزء الرابع خطة عمل جاهزة للتنفيذ اليوم: خطة للدوليين، والمستهلكين، والمستثمرين، وقادة المجتمع المدني، وقبل كل شيء، للمواطنين للعمل عليها الآن. يعكس الجزء الخامس كيف ستتوافق إعادة تشكيل تجارة اليوم في الموارد الطبيعية مع التاريخ الأكبر للتقدم البشري - كيف يمكننا استبدال القواعد التي تفرق الأجانب ضد بعضهم البعض، والتي تفرق الأجانب ضدنا، والتي تفرقنا أيضًا ضد أنفسنا.

يمكننا العثور على العيوب في سلاسل الإمداد العالمية وإصلاحها. يمكننا تهدئة بعض صفارات الإنذار التي تدوي بعيدًا عنا، وبعضها الذي سيصدر قريبًا منا أيضًا. يمكننا أن نصنع حياة مشتركة أكثر حرية وتوحيدًا مما حققناه حتى الآن.

أساس الحاجة إلى المعرفة

حقائق حول الموارد، وشركات النفط، ودول النفط

هذا فصل قصير يحتوي على بعض المعلومات الخلفية حول الموارد الطبيعية التي ستكون مفيدة لقراءة الكتاب.

أولاً، تحذير. يغطي هذا الكتاب الكثير، لكنه أيضًا يتجاهل الكثير. قد تكون هناك أوقات تقرأ فيها شيئًا هنا وتفكر، "هناك المزيد من ذلك." ستكون محقًا بالتأكيد، وندعوك بحرارة لإثراء ما تجده في هذه الصفحات بمعرفتك وآرائك الخاصة.

ثانيًا، تنبيه. ستحظى موضوعان باهتمام أقل مما قد يتوقعه البعض في كتاب عن الموارد الطبيعية: التاريخ المبكر للنفط، والبيئة. ليس لأن هذه المواضيع غير مهمة، ولكن لأنها مغطاة بشكل جيد في أماكن أخرى.

لذا، على سبيل المثال، سنفترض أن النفط كان عاملًا رئيسيًا في سياسة القوى العظمى قبل الأربعين عامًا الماضية، وهو فترة دراستنا. كان النفط هو الهدف والوقود للعديد من حروب القرن الماضي، وكان التحكم في النفط أولوية ثابتة للدول الصناعية الكبرى.

الحقائق الأساسية لهذه التاريخ ليست مثيرة للجدل، حتى بين المراقبين ذوي السياسات المختلفة تمامًا. لذا، على سبيل المثال، عند الحديث عن الحرب العالمية الأولى، أعلن لورد كيرزون البريطاني: "لقد ارتفعت قضية الحلفاء إلى النصر على موجة من النفط"[1] في عام 1924، أشار كالفين كوليدج إلى أن "سيادة الأمم قد تتحدد بامتلاك النفط المتاح ومنتجاته"[2] كتب نعوم تشومسكي عن الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية: "اعتمدت 'العصر الذهبي' للتنمية بعد الحرب على النفط الرخيص والوفير، الذي تم الحفاظ عليه إلى حد كبير من خلال التهديد أو استخدام القوة"[3] أولئك الذين يبحثون عن تاريخ أكثر تفصيلاً لدور النفط في الصراعات بين الأمم سيستمتعون بكتاب ودورة وثائقية لدانيال ييرجين بعنوان *الجائزة*.[4]

لأسباب مماثلة، سيكون هناك أيضًا القليل نسبيًا هنا عن البيئة. الكثير من هذه القصة معروف جيدًا. التعدين وقطع الأشجار عادة ما تكون عمليات صناعية متطفلة تدمر النظام الطبيعي القائم. حتى لو تم التعامل معها بشكل جيد (وهو ما نادرًا ما يحدث)، فإنها تخاطر بتلويث أو تسميم الهواء والماء، وتدمير النظم البيئية الهشة، وتعطيل سبل العيش والممارسات الثقافية للمجتمعات المحيطة. تسرب النفط، اللهب الغازي، المناجم السطحية،

والغابات المقطوعة هي مجرد بعض العبارات التي تثير الأضرار التي يمكن أن تسببها هذه الصناعات الاستخراجية. (هناك المزيد عن الأضرار البيئية على الموقع الإلكتروني[5]).

تغير المناخ هو قضية رئيسية سيتم تناولها في فصول السياسة نحو نهاية الكتاب. لا شك أن أخطر وأصعب التحديات المناخية التي تواجه البشرية مرتبطة باستغلالنا للموارد الطبيعية، وخاصة مع أنظمة الطاقة والغذاء لدينا. موقف الكتاب من تغير المناخ هو موقف تقرير الإجماع للمنظمة الدولية الرئيسية لعلماء المناخ:

> تأثير الإنسان على نظام المناخ واضح ... استمرار انبعاث غازات الدفيئة سيسبب مزيدًا من الاحترار وتغيرات طويلة الأمد في جميع مكونات نظام المناخ، مما يزيد من احتمالية حدوث آثار شديدة وشاملة ولا يمكن عكسها على الناس والنظم البيئية ... التكيف والتخفيف هما استراتيجيتان تكميليتان لتقليل وإدارة مخاطر تغير المناخ. يمكن أن تؤدي تخفيضات الانبعاثات الكبيرة على مدى العقود القليلة القادمة إلى تقليل مخاطر المناخ في القرن الحادي والعشرين وما بعده ... يمكن أن يكون التخفيف أكثر فعالية من حيث التكلفة باستخدام نهج متكامل يجمع بين تدابير تقليل استخدام الطاقة وكثافة [غازات الدفيئة] في القطاعات النهائية، وإزالة الكربون من إمدادات الطاقة، وتقليل الانبعاثات الصافية وتعزيز مصارف الكربون في القطاعات الأرضية[6].

ستتطلب مناقشة معقولة حول ما يجب القيام به بشأن تغير المناخ كتابًا آخر. ستكون توصيات السياسة في هذا الكتاب متوافقة مع أي خطة مسؤولة. لذا، مرة أخرى، يُدعى القارئ لإضافة آرائه الخاصة حول المناخ إلى ما يقرأه طوال الكتاب. عندما نتناول القضية في الفصل 16، ستكون الأخبار الجيدة هي أن السياسات لمكافحة لعنة الموارد ستحرز أيضًا تقدمًا في تغير المناخ. إحدى الطرق الجيدة لبدء إزالة الكربون من إمدادات الطاقة هي التوقف عن شراء النفط الملطخ بالدم.

بدلاً من إعادة سرد القصص حول التاريخ والبيئة، يلخص هذا الفصل بعض الأبعاد التكنولوجية والاقتصادية الأقل شهرة في تجارة الموارد الطبيعية اليوم. من هذه الزوايا، تتلاشى الموضوعات المألوفة للصراع والدمار، وتصبح القصص أكثر حول النجاحات. إذا نظر المرء كيف تزود الإنسانية نفسها بذكاء بالوقود والمواد الخام، فقد يخرج بانطباع إيجابي. وحتى أولئك الذين لا يستطيعون أن يعجبوا بأي شيء يتعلق بالنفط قد يكتسبون تقديراً جديداً لمدى ارتباط حياتنا به. إن فهم التكنولوجيا والاقتصاديات لأنظمة الموارد العالمية يمنح المرء ميزة في فهم لماذا كانت المشاكل السياسية والبيئية المحيطة بالموارد صعبة الحل بشكل شيطاني.

كاتدرائيات الحداثة

قد يقوم المسافرون العائدون من رحلة إلى مصر أو الهند أو إيطاليا بمسح بلدهم الأصلي بعين نقدية. أين، بعد كل شيء، عجائبنا العظيمة؟ أين أهراماتنا؟ وماذا بنينا مما يقترب من مجد تاج محل؟ اليوم، نحن أغنى بكثير من الإيطاليين في عصر النهضة - ويمكن لمهندسينا تصميم أي خيال باستخدام الكمبيوتر. ومع ذلك، ماذا فعلنا بكل ثروتنا وتكنولوجيتنا، حقاً؟ هل أنشأنا أي شيء يمكن أن يقارن بكاتدرائية سانت بطرس في روما؟

هؤلاء المسافرون يبحثون في الأماكن الخاطئة. على عكس الحضارات القديمة، لا تستثمر حضارتنا الحديثة عبقريتها في تمجيد حكامها أو آلهتها. يسعى أفضل مصممينا وأكبر مؤسساتنا في الغالب إلى تلبية الرغبات اليومية للناس العاديين. وهذا يعني أن عجائبنا المعمارية هي وحوش قبيحة، مخفية بعيدًا عن الأنظار العامة. بدلاً من عظمة الفراعنة أو البابا‌وات، يهدف الكثير من براعتنا الهندسية إلى الحاجة المشتركة لجميع الإنتاج والاستهلاك، وهي الطاقة. يجب على المسافرين الذين يتطلعون لرؤية كاتدرائيات الحداثة أن يستقلوا طائرة هليكوبتر إلى منصة نفطية.

أطول ناطحة سحاب في العالم هي برج خليفة في دبي - لكن منصة نفطية في خليج المكسيك ترتفع أكثر من ثلثي ارتفاعه[7] تمت تسمية مجمع مركز التجارة العالمي في نيويورك بـ "أعلى مبنى في العالم" - حيث كلف حوالي 4 مليارات دولار.[8] يُقدّر مشروع غاز غورغون في أستراليا، الذي يربط الآبار تحت البحر بمصنع على اليابسة، بحوالي 54 مليار دولار.[9] تم بناء منصة بيركوت الروسية لتتحمل تسونامي بارتفاع ستين قدمًا - ولتتحمل زلزالاً بقوة 9.0 دون أن تعطل عملياتها.[10] يمكن لجهاز سيفان دريلر، العائم قبالة سواحل البرازيل، أن يمد معداته عبر 12,000 قدم من المحيط وما زال يحفر بئرًا إلى عمق 40,000 قدم - وهو أعمق من معظم الطائرات التجارية التي تحلق فوقه.[11] هناك جسمين من صنع الإنسان يمكن رؤيتهما بالعين المجردة من سطح القمر - سور الصين العظيم، ومنصة ترول قبالة ساحل النرويج، التي زودت في بعض السنوات بمفردها 12 في المئة من الغاز الطبيعي في أوروبا.[12] (من هنا فصاعدًا، سيتم فقط تسمية الغاز الطبيعي بالغاز).

صناعة النفط تتعلق أولاً وقبل كل شيء بالجيولوجيا والهندسة: حول العثور على جيوب غامضة من الجزيئات في قشرة الأرض، واستخراجها، ونقلها، وتكريرها إلى منتجات مفيدة. يتطلب القيام بذلك اليوم تكنولوجيا متطورة للغاية - على مدى عقود، كانت صناعة النفط قوة رئيسية للابتكار. تخيل ما يتطلبه الأمر للحفر إلى منطقة بحجم خزانة على عمق نصف ميل وعلى بعد سبعة أميال؛ لقد تم ذلك قبالة ساحل روسيا. تتطلب تقنيات التصوير تحت السطح مثل الهجرة العكسية للزمن وعكس الموجات الكاملة كميات هائلة من القوة العقلية الاصطناعية - وتلتقط المسوحات الزلزالية ثلاثية الأبعاد كميات ضخمة من البيانات. هناك بالفعل اليوم ما سيتعرف عليه معجبو ستار تريك على أنه غرف هولو: غرف غامرة حيث يمشي جيولوجيو النفط عبر خزانات النفط المحاكية ديناميكيًا.

كانت نتيجة الابتكار محيطات من النفط - يتم نقلها عبر أنابيب بطول نهر المسيسيبي وتحملها سفن أثقل بخمس مرات من أكبر حاملة

يستخدم العالم 1,000 برميل من النفط - أي ما يعادل 42,000 جالون من النفط - في كل ثانية. تخيل أربعة حمامات سباحة بحجم أولمبي مليئة بسائل داكن تختفي في زخات من الشرر الصغير، مرة في الدقيقة. يتم استخدام هذا السائل في كل مكان حول العالم، مما يساعد البشر على العيش بأعداد غير مسبوقة وفي أبعد المواقع. لم يكن عباقرة العالم القديم ليعرفوا كيف يتخذون الخطوة الأولى في الإنجازات الهندسية التي بالكاد نلاحظها. كان الرومان فخورين جدًا بقنواتهم المائية؛ القليل منا يفكر في خطوط الأنابيب التي تدعم الحضارة الحديثة في جميع أنحاء العالم.[13] طائرات.

السبب في أن النفط موجود بكثرة هو أنه - متجاهلاً السياسة والبيئة للحظة - هو مصدر طاقة رائع للنقل. الوقود النفطي سهل النقل، نسبيًا خفيف ومستقر، ويحتوي على طاقة كبيرة: جالون من النفط يحتوي على طاقة تعادل تقريبًا عشرة أرطال من الفحم، وسبعة عشر رطلاً من الخشب، و(مقارنة مرة أخرى بالحضارات القديمة) خمسين يومًا من عمل العبيد.[15] إذا حاولت الطيران بطائرة 737 باستخدام أفضل البطاريات اليوم بدلاً من وقود الطائرات، ستحتاج إلى تحميل بطاريات تزن اثنين وعشرين مرة أكثر من وزن الطائرة نفسها.[16]

الحقيقة التي يجب تذكرها هنا هي أنه اليوم، أكثر من 90 في المئة من وسائل النقل في العالم تعمل على النفط - أي تقريبًا كل سيارة، شاحنة، سفينة، وطائرة على الأرض. أسطول العالم مدعوم بالنفط اليوم لأن (مرة أخرى، مع تجاهل السياسة والبيئة) النفط كان لسنوات الحل الهندسي الأفضل لتحدي نقل الناس والبضائع. في الوقت الحالي، من المحتمل جدًا أن تكون أي آلة تسير على اليابسة أو في الهواء أو في البحر مدعومة بالنفط. قد يكون من المؤكد أن كل إنسان وكل شيء من صنع الإنسان يمكنك رؤيته الآن قد تم نقله إلى حيث هو بواسطة شرارات النفط الصغيرة.

زئير الأحافير

ستسمع الأحافير اليوم - ربما تسمعها الآن، في دوي انفجارات قطرات الوقود الأحفوري التي تشغل سيارة أو شاحنة أو طائرة. أو ربما تسمع الآن محركًا كهربائيًا، أو مكبر صوت ستيريو، أو همهمة الأضواء: الطاقة التي تصنع ذلك الضجيج لا تزال تأتي على الأرجح من كسر الروابط الكيميائية التي تشكلت في عصور مضت، داخل الفحم أو الغاز الطبيعي. النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة للبشرية في النقل - الفحم والغاز هما المصدران الرئيسيان للطاقة للكهرباء. تنتج هذه الأنواع الثلاثة من الوقود الأحفوري معًا حوالي 85 في المئة من طاقة البشرية: في الوقت الحالي، يحرق البشر الأحافير لمعظم طاقتهم.

تقريبًا كل الطاقة على الأرض تأتي، في النهاية، من الشمس. كانت الشمس هي التي أشعت الطاقة التي نمت منها الكائنات الحية التي نحرق أحافيرها الآن. بمعنى ما، فإن الوقود الأحفوري هو ضوء الشمس المتجمد - أو يمكن التفكير فيه كبطاريات شمسية فعالة للغاية. الطاقة التي تسرع بك نحو عطلتك، أو التي تحمل صوتك عبر القارات، هي طاقة تأتي من جزيء من ضوء الشمس، مدفون لآلاف السنين تحت الأرض[17].

الفحم والنفط والغاز هي أشكال صلبة وسائلة وغازية من الكربون والهيدروجين (ومن هنا "الهيدروكربونات"). تختلف في عدد ذرات الكربون المترابطة في جزيئاتها - الكثير في الفحم، وبعض في النفط، وقليل في الغاز. كان كربونها مرتبطًا داخل الكائنات الحية، معظمها من العوالق (وليس الديناصورات) التي كانت تطفو في البحار القديمة. تم الحفاظ على الطاقة داخل هذه الكائنات عندما غرقت، ودفنت، وضغطت خلال الترسيب. كما قال جان-بول سارتر عن الفحم، فإن الوقود الأحفوري هو "مصدر للطاقة المتراكمة المستمدة من المادة النباتية المنقرضة؛ يمكن وصفه بأنه رأس مال ورثته البشرية من كائنات حية أخرى"[18]. حوالي 200,000 رطل من النباتات تم استخدامها لصنع كل جالون من البنزين لدينا[19].

تغير انتقالات الطاقة الحالة الإنسانية - كما قال ماركس، "تمنحك طاحونة الهواء المجتمع مع اللورد الإقطاعي؛ وطاحونة البخار، المجتمع مع الرأسمالي الصناعي"[20]. كان الانتقال من الكتلة الحيوية (الخشب والسماد) إلى الوقود الأحفوري خلال الثورة الصناعية هو أهم انتقال للطاقة في تاريخ البشرية منذ تدجين النار. مع الفحم كمصدر للطاقة، ارتفع رسم بياني لعدد سكان العالم، الذي كان قد ارتفع ببطء شديد لآلاف السنين، فجأة إلى الأعلى. كما قال رالف والدو إيمرسون، "الفحم هو مناخ محمول. يحمل حرارة المناطق الاستوائية إلى لابرادور والدائرة القطبية؛ وهو وسيلة لنقل نفسه إلى أي مكان يحتاج إليه ن]صف أونصة من الفحم ستجر طنين لمسافة ميل، والفحم يحمل الفحم،[... عبر السكك الحديدية وبواسطة القوارب، لجعل كندا دافئة مثل كلكتا، ومع راحته يجلب قوته الصناعية"[21]. لم يكن الانتقال الداخلي من الفحم إلى النفط كمصدر الطاقة الرئيسي للبشرية (الذي حدث حوالي عام 1970) بنفس الأهمية. ومع ذلك، كان هذا الانتقال من عالم القطار البخاري والسفينة البخارية إلى السيارة والطائرة[22] مؤخرًا، كان مزيج الطاقة العالمي يتحول بعيدًا عن النفط نحو الغاز، مع استمرار الطاقة المتجددة في كونها صغيرة ولكنها تزداد توافرًا[23].

ليس من قبيل الصدفة أن يربط سفر التكوين بين الضوء والخلق، وأن يربط سفر يوحنا بينه وبين الحياة. الأشكال المتاحة من الطاقة لحضارة ما تشكل أساسياتها، مثل ديموغرافيتها وأنماط إنتاجها. تؤثر الوقود على الرغبات التي يمكن للبشر إرضاؤها، وبالتالي أيضًا على الرغبات الإضافية التي يمكنهم تحملها. إذا نظرت إلى استخدام البشرية للطاقة لكل فرد اليوم، يبدو كما لو أن كل إنسان لديه ثلاثة وعشرون خادمًا يعملون من أجله، كل ساعة من كل يوم[24].

الحياة كما نعرفها، بالتأكيد نحن أنفسنا، لن توجد لولا انتقال البشرية إلى الوقود الأحفوري. ومع ذلك، لا يوجد سبب لتقديس أو إدانة أي مصدر طاقة معين. لقد قدم الفحم الكثير لنا، ولكن من المحتمل أن يكون الوقت قد حان للابتعاد عنه. إذا تم اختراع الاندماج البارد القابل للنقل بأمان غدًا (كابوس الشيوخ)، يمكننا القفز فوق مصادر الطاقة المتجددة والانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري في جيل واحد. مصادر الطاقة هي وسائل للبشر لإرضاء وتوسيع رغباتهم، ويجب علينا استغلال تلك المصادر التي تسمح لنا بأفضل طريقة لإرضاء رغباتنا - مع جمع جميع الفوائد والتكاليف، وجميع رغباتنا، في الحسابات.

الحياة على صخرة الحديد

رؤية العالم ككائن جيولوجي تعني رؤية صخرة حديدية ساخنة. يقوم علماء الجيولوجيا الآن بمسح الطبقات السفلية لهذه الصخرة للعثور على المعادن الغريبة التي تختبئ فيها. مثل شركات النفط، تعمل شركات التعدين في مجال الجزيئات - وغالبًا ما تتخصص شركة ضخمة في مربع واحد فقط من الجدول الدوري. وكما هو الحال مع الطاقة، فإن تاريخ البشرية مع المعادن هو واحد من تزايد دقات الطلب التي تحفز رقصات أكثر تعقيدًا من العرض. يتم حاليًا استخراج المعادن والأحجار الكريمة بواسطة مجارف عملاقة ويتم غربلتها يدويًا، بدءًا من رحلاتها في سلاسل التوريد التي ستبني مدننا وتملأها بالسلع. مثل رنين آلات القمار في كازينوهات العالم، فإن استكشاف المعادن وحفرها ومعالجتها يرن بلا انقطاع حول العالم بينما نفكر في أشياء أخرى.

هناك واقعية مادية حقيقية في هذا الجزء من عالمنا: آلات حفر الأنفاق، الجرافات العملاقة، أفران الصهر. إذا كنا نادرًا ما نفكر في هذه الأشياء، فقد يكون ذلك لأنها تبدو وكأنها تصنع الدعامات للمسرحيات التي نؤدي فيها نصوص حياتنا الحقيقية. ومع ذلك، فكر في البنية التحتية المادية لجسدك، بما في ذلك دماغك، الذي يدعم وعيك. وفكر في مقدار حياتك التي تكرسها لامتصاص وطرد المادة من جسدك، وتحريك جسدك من مكان إلى آخر، والحفاظ على لياقته، والتعامل مع الأمراض. تكرس البشرية نسبة مماثلة من حياتها الجماعية لاكتشاف وترتيب الأسس المادية لوجودها المعقد. "إذا لم تكن هناك معادن"، كتب العالم الألماني أجر كولا في عام 1556، "سيمر الرجال بوجود فظيع وبائس في وسط الوحوش البرية."[25]

لقد أثار العثور على المعادن والأحجار الكريمة شغف المستكشفين على مر العصور. تم تسمية دول كاملة على اسم المعادن، مثل الأرجنتين، التي تعني الفضة، وغانا، التي كانت تعرف بساحل الذهب. ومع ذلك، سيكون من المهم لاحقًا أن نضع في اعتبارنا أن معظم الموارد الاستخراجية غير متجددة.[26] كل طن من المعادن وقيراط من الأحجار الكريمة المستخرجة من بلد ما يقلل من ثروته الطبيعية. لذا، ليس من الصحيح التفكير في بعض البلدان على أنها مصدرة للبلاتين" أو "منتجة للماس" بنفس الطريقة التي نفكر بها في البلدان" من حيث ميزاتها المتجددة (مثل "الصناعية" أو "الديمقراطية"). الدول الغنية بالموارد تولد مع صندوق ائتماني؛ كما يقول جوزيف ستيغليز، "إذا لم يعيدوا استثمار ثرواتهم من الموارد في استثمارات إنتاجية فوق الأرض، فإنهم في الواقع يصبحون أفقر."[27] قبرص العريقة، التي سميت على اسم النحاس، لا تنتج الآن تقريبًا أي شيء منه.

كما ذُكر في المقدمة، الحديد هو معدننا الكبير - 95 في المئة من إنتاج المعادن العالمي يصنع الفولاذ.[28] في الطرف الآخر من الطيف، تزن الألماس تقريبًا لا شيء ولكنها تساوي أكثر من أي شيء آخر تقريبًا في الطبيعة. يمكن لأي شخص، دون أي أصول بخلاف حقيبة من الألماس على كتفه، أن يدخل أي بلد في العالم ويكون فورًا من بين مئة من أغنى الناس فيه.[29] العديد من المعادن والأحجار الكريمة المنتشرة عبر الطيف الجيوفيزيائي هي مصادر مركزة للغاية للقيمة الاقتصادية. هذا هو ما يجذب مثل هذه البحث الحازم عنها - وكما سنرى - هذا هو ما يفسر الكثير من المتاعب التي تحيط بها.

عالم البترول

هذا الكتاب يتحدث في الغالب عن النفط لأن النفط هو أكثر السلع التجارية الدولية قيمة في العالم، حيث تقدر قيمته بأكثر من 2 تريليون دولار في عام 2013. والنفط ليس مجرد طاقة. يحتوي النفط أيضًا على مواد كيميائية تملأ عالمنا المادي. كأنه قد انفجر نافورة بترول عملاقة في مركز كل قارة ورشت كل شيء - على الطرق، داخل المباني، على الناس. تقود عليها، وترتديها في حزامك. قد تكون ملطخة على وجهك، وقد تعزز حياتك الجنسية. النفط في كل مكان.

أساسًا، إذا كان بلاستيكًا، فهو نفط. وإذا كان صناعيًا، فمن المحتمل أنه مصنوع من النفط. وهناك المزيد أيضًا؛ قائمة جزئية جدًا من الأشياء العادية التي غالبًا ما تصنع من النفط تشمل: الأسفلت، الأسبرين، البالونات، الخلاطات، الشموع، مصدات السيارات، السجاد، العدسات اللاصقة، الأقلام الملونة، بطاقات الائتمان، أطقم الأسنان، مزيلات العرق، الحفاضات، الساعات الرقمية، أدوات المائدة، الأصباغ، إطارات النظارات، أقمشة الأثاث، أكياس القمامة، الغراء، كرات الغولف، مجففات الشعر، مقاعد الأطفال، أحمر الشفاه، الزيوت، الأمتعة، الطلاء، شاشات الفناء، الوسائد، الشامبو، كريم الحلاقة، النعال، الحقن، الخيام، الإطارات، معجون الأسنان، الألعاب، المظلات، الفينيل، الفيتامينات، وورق الجدران[30]دور النفط في إنتاج الغذاء العالمي أيضًا مهم. تعتمد الزراعة الحديثة على النفط، ليس فقط لتشغيل الآلات الزراعية ولكن أيضًا للأسمدة والمبيدات. الثورة الخضراء في القرن العشرين - التي ساعدت على مضاعفة العوائد الزراعية والسكان في جيل واحد - نمت على النيتروجين المستخرج من النفط. كما قال الفيلسوف جون غراي، "الزراعة المكثفة هي استخراج الغذاء من البترول" - وهي طريقة أخرى يساهم بها النفط اليوم في دعم الأنواع بحجمها الحالي[31].

تخيل حياة واحدة في عالم النفط اليوم. عندما تظهر فتاة صغيرة، يمسك بها الطبيب بقفازات زيتية، وتقوم الممرضات بتنظيفها بأقمشة زيتية. ينظر والداها من خلال عدسات زيتية؛ يقودانها إلى المنزل في عربة زيتية عبر شوارع زيتية إلى المنزل المجهز بالزيت حيث ستكبر وهي تأكل طعامًا زيتيًا. جميع ألعابها مصنوعة من الزيت، وكتبها مكتوبة بحبر زيتي. تشتري بدلة زيتية عندما تحصل على وظيفة، وتقضي وقتًا أطول في النظر إلى الزيت كل يوم، في بلاستيك شاشاتها، أكثر من النظر إلى وجوه البشر. تقضي وقتًا أطول في لمس الزيت كل يوم، في لوحة مفاتيحها، أكثر من مداعبة زوجها أو أطفالها. تتقدم في العمر؛ تأخذ حبوب زيتية؛ يتم استبدال وركيها بأوراك زيتية، وصمامات قلبها بصمامات زيتية. أخيرًا، تموت، مستلقية على بطانيات زيتية. يتم إزالة أنابيب الزيت والقسطرة، ويتم سحب الشريحة الزيتية فوقها. يمكن أن تكون أي حياة؛ يمكن أن تكون حياتنا.

ابتعد عني، بتروا

نحن الآن نتناول بعض المواضيع الأكثر عاطفية، مثل سعر النفط والمملكة العربية السعودية. ستكون هذه نظرة عامة على مستوى عالٍ: إذا أصبحت رئيس الولايات المتحدة غدًا، فهذه هي نوعية الإحاطة حول النفط التي قد يقدمها لك مستشاروك خلال الأسبوع الأول من توليك المنصب. في هذا القسم، نناقش الشرق الأوسط والنفط العالمي؛ في القسم التالي، نتناول صناعة النفط وشركات النفط.

الدول التي تمتلك أكبر كمية من النفط ليست هي الدول التي تستهلك أكبر كمية من النفط: حوالي 60 في المئة من النفط المستخدم في العالم يعبر حدودًا دولية. "شريان احتياطيات النفط" في العالم يبدأ من سيبيريا، ويكون في أوسع حالاته في الشرق الأوسط، ويتعرج عبر أفريقيا، ثم ينحني من البرازيل إلى كندا. يمتلك الشرق الأوسط أقل بقليل من نصف احتياطيات النفط المثبتة في العالم، ومعظم إنتاجه الآن يذهب إلى آسيا[32]تستورد الولايات المتحدة اليوم حوالي ثلث كل النفط الذي تستهلكه[33]كندا هي بلا شك أكبر مصدر لواردات النفط إلى الولايات المتحدة، تليها المملكة العربية السعودية، ثم المكسيك وفنزويلا. لقد عززت صخور النفط في الولايات المتحدة إنتاج النفط المحلي (وحتى الغاز المحلي بشكل أكبر) بشكل ملحوظ منذ عام 2009، مما يعني أن واردات الولايات المتحدة قد انخفضت مؤخرًا بسرعة. في عام 2014، كان الكثيرون يتوقعون استقلال الطاقة في أمريكا الشمالية في غضون عقد من الزمن أو نحو ذلك.

لم تكن الولايات المتحدة تعتمد على الشرق الأوسط في النفط بشكل كبير أبداً - حيث أن اعتمادها الآن أقل من 10 في المئة، ولم يتجاوز أبداً 15 في المئة من إجمالي الاستهلاك[34]لماذا إذن أنفقت أمريكا مثل هذه المبالغ الضخمة للحفاظ على قواتها العسكرية في المنطقة - ولماذا أظهرت استعداداً كبيراً لاستخدام قواتها العسكرية هناك، حتى بتكلفة كبيرة؟

هذه قصة معقدة، سنعود إليها لاحقاً. ولكن فيما يتعلق بالنفط، هناك خطتان أساسيتان. أولاً، كانت الشركاء التجاريون الرئيسيون للولايات المتحدة وحلفاؤها (مثل أوروبا واليابان) يعتمدون بشكل أكبر على نفط الشرق الأوسط، وقد رأت الولايات المتحدة تقليدياً أن الحيوية الاقتصادية لهذه البلدان مفيدة لمصالحها الخاصة.

ثانياً، النفط هو سلعة متداولة عالمياً لها سعر عالمي واحد أساساً - الجميع يدفع نفس المبلغ مقابل برميل النفط. يتأثر السعر العالمي للنفط (وبالتالي السعر في الولايات المتحدة) بشكل كبير بما يحدث في الشرق الأوسط. فكر في الدول المنتجة للنفط على أنها أنابيب بأحجام مختلفة تتدلى وتملأ حوض استحمام. فكر في الدول المستهلكة للنفط على أنها مصارف بأحجام مختلفة تسحب النفط من قاع ذلك الحوض. يتغير السعر العالمي مع مستوى النفط في الحوض[35]بالنسبة للسعر، لا يهم أي الدول تضخ النفط أو أي الدول تستخرج النفط: كل ما يهم هو كمية النفط الموجودة في الحوض. كلما زادت كمية النفط في حوض الاستحمام، انخفض السعر للجميع في العالم؛ وكلما قلت كمية النفط، ارتفع السعر للجميع.

نظرًا لأن الشرق الأوسط لديه أكبر "أنابيب"، فإن الحفاظ على تدفق النفط من خلال تلك الأنابيب هو أفضل طريقة للحفاظ على سعر النفط في العالم وبالتالي في الولايات المتحدة) منخفضًا. ونظرًا لأن النظام السعودي يمكنه) فتح أو إغلاق الصمام على أنبوبه الضخم، فقد كان له تقليديًا أكبر تأثير على سعر النفط في العالم (وبالتالي في الولايات المتحدة). لذا، كان الشرق الأوسط، والسعوديون بشكل خاص، مهمين للحصول على نفط أرخص، و(كما يمكن رؤيته من السابق) "النفط الأرخص" يعني أساسًا "كل شيء أرخص" - وبالتالي المزيد من النمو الاقتصادي. لقد اعتقدت الولايات المتحدة أن الانخراط العسكري والدبلوماسي مع الشرق الأوسط هو في مصلحتها الوطنية العامة - على الرغم من أن هذه فرضية سنختبرها في الفصول القادمة.

التنبؤ صعب، كما قال نيلز بور، خاصة بشأن المستقبل - ولا يوجد مكان أكثر من ذلك من مستقبل النفط. عندما بدأت كتابة هذا الكتاب، كان الحديث يدور حول "ذروة النفط" العالمية - أن العالم سينفد منه قريبًا. ثم ارتفعت منحنيات العرض، واستقرت منحنيات الطلب - لذا اليوم يتحدث القليل عن ذروة النفط. يجب أخذ جميع التوقعات حول الطاقة بكميات كبيرة من الملح. في الوقت الحالي، الشيء الأكثر منطقية الذي يمكن قوله هو أن العالم لن ينفد قريبًا من النفط - لكنه قد تجاوز النفط الرخيص.

حقول النفط العملاقة في تكساس التي تدفقت في الثلاثينيات أنتجت أكثر من مئة مرة من الطاقة التي استغرقها استخراج تلك الطاقة - ومن المحتمل أن تكون حقول الشرق الأوسط العملاقة اليوم أكثر سخاءً[36] لكن العالم الآن يتطلب الكثير من النفط أكثر مما توفره مثل هذه الحقول "السهل". إن نشر منصات النفط المكلفة في عرض البحر، أو استخراج الرمال النفطية اللزجة في كندا وفنزويلا، يدفع نسبة الطاقة إلى الانخفاض - من هذه المصادر الجديدة، يحصل المرء فقط على عائد عشرة إلى واحد، أو حتى أربعة إلى واحد، على الطاقة المستثمرة. هذه الاقتصاديات الأساسية هي ما يغير العالم ببطء بعيدًا عن النفط الآن - وقد تسرع السياسات المستقبلية (مثل تلك المتعلقة بالمناخ) هذا التحول. لم تنتهِ عصر الحجر بسبب نقص الحجارة، كما قال أحد المعلقين، ولكن لأن تقنيات جديدة وُجدت كانت أفضل بشكل عام[37].

الدول والشركات

الكثير مما يُعتقد عمومًا عن شركات النفط والتعدين الغربية الكبرى صحيح. شركات مثل إكسون وشل وبي إتش بي بيلتون هي شركات عالمية عملاقة. إنها مؤسسات رأسمالية شرسة أينما عملت، ومع ذلك فهي قوية بما يكفي للمطالبة بإعفاءات ضريبية كبيرة ودعم في الوطن والخارج[38]إنها مرتبطة جيدًا بأعلى مستويات الحكومة في جميع أنحاء العالم[39]بشكل عام، كانت هذه الشركات تعيق القضايا المتعلقة بتغير المناخ. وعلى الرغم من أن استثماراتها في الطاقة البديلة و"المسؤولية الاجتماعية للشركات" ليست تافهة، إلا أنها في الأساس مجرد زينة حول اهتماماتها التجارية الأساسية[40].

ومع ذلك، قد يكون لدى بعض الأشخاص بعض المعتقدات الخاطئة حول هذه الشركات التي سيكون من المفيد إزالتها. المفاجأة الأولى هي أنه إذا سمع المرء عن شركة نفط أو تعدين، فمن المحتمل أن تكون سلوكياتها أفضل من معظم الشركات الأخرى. ليس لأن الشركات الغربية المعروفة تتمتع بالنزاهة، ولكن ببساطة لأنها يجب أن تحافظ على قيمة علاماتها التجارية. في عالم النفط الغامض، هناك العديد من الشركات التي لا يسمع عنها معظم الناس - شركات النفط الوطنية الآسيوية، تجار النفط الضخمين، المستكشفون الصغار التي تعتبر أسوأ بكثير من الشركات الغربية الكبرى عندما يتعلق الأمر بسلامة البيئة، ومعايير العمل، وإجراء صفقات مشبوهة مع مسؤولين أجانب فاسدين[41]بالنسبة للشركات في الصناعات الاستخراجية، فإن معرفتها تعني (في الواقع حبها (على الأقل نسبيًا).

المفاجأة الثانية هي أن شركات النفط لا تتحكم حقًا في جميع الخيوط في واشنطن أو لندن أو باريس. هذه الشركات مرتبطة جيدًا، ولديها تأثير، لكنها بين العديد من القطاعات الأخرى. lobby تمثل فقط قطاعًا تجاريًا واحدًا يت وغالبًا ما يتم تجاوز مصالحها من خلال المناورات الجيوستراتيجية. (فكر، على سبيل المثال، في العقوبات التي فرضتها الحكومة الأمريكية على مر السنين على إيران والعراق وليبيا والسودان - هذه العقوبات تعني أن شركات النفط الأمريكية لم يُسمح لها بجني الأموال في هذه الدول النفطية الكبرى.) علاوة على ذلك، كما سنرى في الفصل 17، تخسر صناعات النفط والتعدين المعارك السياسية - أحيانًا حتى أمام منظمات غير حكومية صغيرة ولكن منظمة جيدًا. إذا فكرت في "المجموعات التي تؤثر على السياسة" كإبر تغمر في بركة من الماء، فإن الصناعات الاستخراجية هي إبرة كبيرة واحدة، ولكن هناك العديد من الإبر الأخرى أيضًا.

الحقيقة الأساسية التي يحتاج الجميع إلى معرفتها عن تجارة الموارد الطبيعية في العالم هي أن الدول، وليس الشركات، هي الأكثر أهمية اليوم. تمتلك الدول مواردها الطبيعية - فهي توظف فقط الشركات الأجنبية، إن وجدت، لاستخراج الموارد من الأرض. يمكنك أن تفكر في شركات النفط المعروفة مثل شيفرون كلاعبين كرة قدم نجوم. يمكن للنجم أن يطلب الكثير عند التفاوض للانضمام إلى فريق - لكن المال بيد الملاك الذين يتخذون جميع القرارات الأكثر أهمية.

تستخدم أكبر دول إنتاج النفط، مثل المملكة العربية السعودية، شركاتها الوطنية للنفط لاستخراج نفطها من الأرض - فهي توظف فقط الشركات

الغربية للقيام ببعض الأعمال العرضية. هذه الدول الكبيرة وشركاتها الوطنية هي لاعبين أكثر أهمية بكثير من أي شركة خاصة. (على سبيل المثال، تتحكم المملكة العربية السعودية في ما يقرب من 20 في المئة من احتياطيات النفط في العالم. بينما تتحكم إكسون، أكبر شركة نفط أمريكية، في أقل من 1 في المئة[42]). تحتاج الدول الصغيرة المنتجة للنفط إلى توظيف شركات أجنبية لاستخراج نفطها، ولكن اليوم، لديها العديد من الشركات الأجنبية للاختيار من بينها - ليس فقط الشركات الغربية الكبرى ولكن أيضًا، على سبيل المثال، الشركات الصينية ذات الأموال الوفيرة وأيضًا شركات خدمات النفط مثل هاليبرتون. ما تقدمه الشركات الغربية الكبرى هو تكنولوجيا رائدة عالميًا وعقود من الخبرة في إدارة مشاريع كبيرة ومعقدة في أماكن صعبة. لذا، تظل الشركات الغربية الكبرى الخيار الأول لأكثر المشاريع الجيولوجية والسياسية تحديًا. ومع ذلك، فإن الشركات الكبرى تواجه الكثير من المنافسة التي تلاحقها.

تحتوي دولة النفط على النفط؛ تحتاج إلى استخراج هذا النفط من الأرض. إذا قامت بتوظيف شركة أجنبية، فإنها عادة ما تدفع لتلك الشركة بالنفط، من خلال السماح للشركة بالاحتفاظ ببعض النفط الذي تستخرجه. على طول الطريق، ستدفع الشركة أيضًا أموالًا للدولة (في شكل مكافآت توقيع، وإتاوات، وضرائب، والمزيد). غالبًا ما تتضمن هذه الترتيبات التعاقدية مبالغ كبيرة جدًا، وقد تم الاحتفاظ بها تقليديًا سرية. وقد سمح ذلك بفساد هائل لعقود من الزمن وكما سنرى، فقد حفز أيضًا حملات واعدة من أجل مزيد من الشفافية في هذه المعاملات.

من يستخرج النفط من الأرض، بمجرد مغادرة النفط للبلاد، يدخل السوق العالمية، ويمكن أن يذهب في المبدأ إلى أي مكان تقريبًا. سيقوم شخص ما بتكريره وبيعه لتاجر تجزئة سيقوم بعد ذلك ببيعه للمستهلكين. قد يكون الغاز الذي تشتريه في محطة شيفرون قد تم استخراجه بواسطة شيفرون وتم تكريره بواسطة شيفرون - لكنه قد يكون أيضًا قد تم استخراجه بواسطة الكويت، وشحنه بواسطة تاجر نفط مثل فيتول، وتكريره بواسطة ماراثون، ثم بعد BP بيعه لمحطة شيفرون. كان الأشخاص الذين احتجوا خارج محطات تسرب 2010 في خليج المكسيك يهاجمون مباشرة جزءًا صغيرًا فقط من الجزء الخاص بالتجزئة. ما كان يقوم به هؤلاء المحتجون بشكل أكثر - BP أعمال التجارية BP فعالية هو تحميل المزيد من الأضرار على علامة.

الظهور من الطين

إن البراعة التقنية للصناعات الاستخراجية ملحوظة، وما تنتجه يتغلغل في كل جزء من أيامنا. إن حجم ونطاق نظام الموارد العالمي يستحق الاحترام - هنا يتم تحقيق الكثير من الذكاء البشري. وعند أخذ نظرة قصيرة المدى وقريبة على كفاءة النظام، يتضح لماذا يبدو أنه محاصر. إن سياسة الموارد صعبة لأن الفوائد واضحة جدًا عند رؤيتها عن قرب. فقط عندما نتبنى نظرة طويلة المدى وعريضة على استخدام العالم للموارد الطبيعية، سنرى لماذا هناك حاجة لتغييرات في النظام. الخبر الجيد هو أن العديد من الأسئلة الأكثر أهمية حول إجراء هذه التغييرات تتعلق ببساطة بالتكاليف والفوائد. بمجرد أن نقتنع بفوائد تعديل نظام الموارد العالمي على المدى الطويل، سنكون واثقين من أن تكاليف الانتقال التالي ستكون جديرة بالتحمل.

في يوم من الأيام، سينظر نسلنا إلى حالتنا البدائية الحالية، حيث كان البشر يدفعون أنفسهم حول الكوكب عن طريق حرق الطين. ولكن في الوقت الحالي، إذا أصبح ذلك الطين فجأة غير قابل للاحتراق، فإن معظم الأنواع ستنقرض خلال عام. تقريبًا كل طاقتنا اليوم تأتي من حرق العوالق البحرية التي ماتت منذ زمن طويل: عندما نضغط على مفتاح الضوء أو نشغل الإشعال، من المحتمل أننا نبدأ أو نشعل نارًا أحفورية. سيتغير ذلك، بسرعة أكبر أو أقل، اعتمادًا على الخيارات التي نتخذها الآن.

ملخص الكتاب

هذا كتاب كبير. الجزء الأول من هذا الملخص يقدم لمحة عن الكتاب، ويتضمن معلومات تكشف عن الأحداث؛ الجزء الثاني يحدد الفلسفة الأساسية. يمكن لمن لا يحبون المعلومات المسبقة تخطي اللمحة. يمكن لمن لا يحتاجون إلى الفلسفة الانتقال إلى الفصل 1 (ويمكنهم أيضًا حذف خاتمة الكتاب). يمكن للمهتمين بالسياسة قراءة اللمحة ثم الفصلين السياسيين - الفصلين 16 و17.

لمحة عن الكتاب

فكر في خيارات السياسة الخارجية التي لا تحقق الفوز في الغرب على مدى الأربعين عامًا الماضية. هل ينبغي للدول الغربية المخاطرة بإزالة المستبدين مثل الأسد أو القذافي أو صدام؟ أم ينبغي فرض عقوبات، كما هو الحال مع إيران، بينما يستمر النظام في زعزعة استقرار منطقته؟ هل من الحكمة دعم المستبدين "الأصدقاء" مثل السعوديين، وتجاهل انتهاكاتهم لحقوق الإنسان ودعمهم للمتطرفين؟ هل ينبغي للولايات المتحدة إرسال المزيد من المساعدات إلى دول مثل نيجيريا، حيث تحكم نخبة فاسدة على سكان فقراء ومتزايدين في العنف؟ هل ينبغي لأوروبا مواجهة روسيا - وتعريض تعافيها الاقتصادي للخطر؟ كانت هذه من بين أكثر النقاشات انقسامًا في الغرب: لا توجد خيارات جيدة، والكثير على المحك من حيث المال والأرواح.

تتساءل أسئلة هذا الكتاب عما إذا كان يمكن حل بعض هذه المعضلات قبل أن تتشكل - وما الفرص التي ستفتح لعالم أقل انقسامًا. يبدأ الكتاب بملاحظة أن جميع هذه الخيارات الصعبة تنشأ من دول غنية بالموارد الطبيعية. في هذه الأماكن، تمول النفط والمعادن أو الأحجار الكريمة الاستبداد والحروب الأهلية، والفساد والإرهاب. تعاني جميع الدول المذكورة مما يسميه علماء الاجتماع لعنة الموارد". شيء ما في تركيب السياسة في هذه الدول يستمر في" التسبب في دوائر متصلة، وانفجارات، وحرائق تعرض المصالح الغربية للخطر.

لعنة الموارد متجذرة في الدول الآسيوية والأفريقية والشرق أوسطية. الأنظمة الغنية بالموارد تضطهد شعوبها، وشبكات الفساد النخبوية متجذرة. في الدول الهشة، تبيع الميليشيات الموارد التي تنهبها لتمويل المزيد من العنف ضد السكان المحليين وأحيانًا ضد الحكومة. يقوم المستبدون بالتقسيم والحكم، ويقوم المسلحون بالنهب والقتل، وتظهر عدم الاستقرار الناتج عن هذا الإكراه الشديد كعدوان دولي، وحروب أهلية، وأزمات إنسانية، وحركات متطرفة. أزمة اللاجئين السوريين ودارفور، والقاعدة، والألماس الدموي، جميعها تحمل علامات ولادة لعنة الموارد. وقد تنتشر لعنة الموارد: واحد وخمسون من بين أربعة وخمسين دولة أفريقية، على سبيل المثال، تنتج الآن أو تستكشف النفط.[1]

ستتحسن البيئة الاستراتيجية للغرب مع تحسين الحوكمة في الدول التي تعاني من لعنة الموارد، كما ستتحسن آفاق السلام وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. يعد وعد التحسينات النظامية هذا الكتاب بالتحقيق في لعنة الموارد عبر القنوات الأساسية للسلطة الدولية للعثور على كيفية الحفاظ على الهيمنة من قبل الفاعلين القسريين والفساد في الدول التي تعاني من لعنة الموارد على الرغم من البؤس والانقسامات التي تسببها. يؤدي التنقيب في هذه القنوات للسلطة عبر القانون، وعبر التاريخ، إلى كيفية مساعدة المستهلكين والحكومات الغربية في دفع لعنة الموارد.

تظهر لحظة إقليدس أثناء التأمل في المستهلكين الأخلاقيين في الغرب. يواجه المتسوقون أيضًا أسئلة صعبة بسبب لعنة الموارد. الألماس الدموي؟ لماذا يجب على الرجل الذي يبحث عن هدية جميلة للمرأة التي يحبها أن يفكر في المجازر في منطقة حرب بعيدة؟ صراع معقد بشكل مستحيل في الكونغو

تتوقف مديرة مكتب قبل أن تطلب أجهزة كمبيوتر جديدة. ألم تقل الصحيفة - إن الوفيات هناك تتجاوز الملايين؟

يعلم المستهلكون أنهم قد يلوثون أيديهم بسلع ملوثة تأتي إليهم من خلال سلاسل التوريد العالمية. يضغط هذا الكتاب على كيفية دخول المستهلكين في علاقات قانونية مع الفاعلين القسريين الذين يزودون تلك السلع الملوثة. سلاسل التوريد هي أيضًا سلاسل بيع - فهي تخلق روابط قانونية انتقالية. الأمريكيون، على سبيل المثال، الذين اشتروا هواتف ذكية تحتوي على معادن نهبها أمراء الحرب الكونغوليون يمتلكون كل جزيء من هواتفهم بموجب القانون الأمريكي. نستكشف كيف يصبح المستهلكون مقيدين قانونيًا بأمراء الحرب البعيدين. فبالتأكيد لم يكن لهؤلاء الأمراء الحق القانوني في نهبهم؟ بالانتقال جانبيًا، نفكر في سائق في كانساس يشتري خزانًا من الغاز. كيف، بعد كل شيء، يحق للديكتاتور الفظيع في غينيا الاستوائية بيع نفط تلك البلاد حتى يتمكن كانساسي من شراء ذلك النفط بشكل قانوني؟

يحدد الكتاب القاعدة الدولية المفاجئة التي تربط الفاعلين القسريين في البلدان الملعونة بالموارد بالمستهلكين. تُسمى هذه القاعدة القانونية الفعالية"، مما يعني أن "القوة تصنع الحق". تقول القاعدة الدولية اليوم إن" السيطرة القسرية على السكان ("القوة") ستؤدي إلى السيطرة القانونية على موارد ذلك السكان ("الحق"). "القوة تصنع الحق" صحيحة بنفس القدر بالنسبة للديكتاتور الذي يسيطر قسريًا على بلد غني بالنفط كما هي بالنسبة لمجموعة من المسلحين الذين يستولون على منجم بالقوة. في كلتا الحالتين، تقوم كيمياء الفعالية بتحويل حديد القهر إلى ذهب الملكية القانونية. من يستطيع الحصول على السيطرة القسرية يرسل الموارد عبر سلاسل البيع إلى المستهلكين، وتعود تدفقات النقد من المستهلكين إلى الفاعلين القسريين لمساعدتهم في الحفاظ على سلطتهم. تضع الفعالية المستهلكين في عمل مع فاعلين سيئين في الخارج.

من منظور السوق، تبدو الفعالية للموارد الأجنبية خاطئة. إذا استولى اللصوص على مستودع، فلا أحد يعتقد أنهم يكتسبون الحق القانوني في بيع البضائع والاحتفاظ بالمال. ومع ذلك، فإن الفعالية هي القاعدة الدولية للموارد، وتخلق حوافز للقهر والجريمة في المناطق الغنية بالموارد. لرؤية تلك الحوافز، تخيل للحظة أن نيويورك أعلنت "القوة تصنع الحق" للبضائع في نيوجيرسي. تعلن نيويورك أن من يستطيع الاستيلاء على البضائع في نيوجيرسي سيكتسب الحق القانوني في بيع تلك البضائع لنيويوركيين، وستدافع شرطة نيويورك والمحاكم عن تلك "الحقوق الملكية" الجديدة. يمكن للمرء أن يتخيل كيف ستبدو نيوجيرسي: زعماء، نقابات، حروب أراض، وسرقة كبيرة - ظواهر مشابهة للاضطهاد والصراع والفساد الذي نراه على نطاق أوسع في البلدان الملعونة بالموارد اليوم.

يُعتبر التجارة القائمة على الإكراه في الموارد أمرًا مفروغًا منه الآن، كما كان الحال مع تجارة العبيد - ففعالية ذلك غير مرئية أمامنا. ومع ذلك، فإن متابعة الآثار تجد أن وضع الغرب أسوأ مما كان يُعتقد. قد يشتري المستهلكون سلعًا مصنوعة من موارد ملوثة عندما يشترون البنزين أو الصحف، أو طلاء المنازل أو طلاء الأظافر، أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو محطات الألعاب، أو النظارات الشمسية أو فطيرة التفاح. ستعود الأموال من تسوقهم اليومي حتمًا إلى رجال العنف، للمساعدة في تمويل المزيد من القمع والمزيد من الحروب. نجد أنه في الواقع الحكومة الخاصة بالمستهلك هي التي تربطه بسلاسل قانونية مع البترولیین الأجانب وزعماء الحرب - وهذا يجلب ظلمهم إلى نظام

العدالة الخاص به. إن التآزر القانوني بين المستهلكين والفاعلين القسريين يدفع النزاعات والأزمات في البلدان الملعونة بالموارد، والتي تعود بعد ذلك لتؤرق الغرب. من خلال التجارة القائمة على الإكراه، نحصد ما نزرعه.

فقط عندما نتبنى منظورًا تاريخيًا حول الفعالية، تتحول القصة من الظلام إلى النور. لأن النظرة الطويلة تُظهر الإنسانية تتغلب على الإكراه كأساس للقانون مرات عديدة من قبل. في الواقع، إن إلغاء الحقوق القسرية هو قوس السرد الذي سيخبر به معظم الناس عن التقدم البشري في العصور الحديثة.

في القرن السابع عشر، كانت الفعالية هي القاعدة القانونية الأساسية لجميع الشؤون الدولية. من كان بإمكانه الحفاظ على السيطرة القسرية على إنسان ما اكتسب الحق القانوني في بيع ذلك الإنسان (تجارة العبيد). من كان بإمكانه السيطرة على سكان أجانب اكتسب الحق القانوني في حكم ذلك السكان (الاستعمار). من كان بإمكانه الاستيلاء على أراض أجنبية بالقوة اكتسب الحق القانوني في حكم تلك الأراضي (الفتح الإقليمي). كانت الفصل العنصري، والإبادة الجماعية، والانتهاكات التي نسميها الآن انتهاكات حقوق الإنسان أيضًا تمارين للسلطة القسرية التي جعلها النظام الدولي مشروعة. حركات الأخلاق العظيمة في القرن التاسع عشر والعشرين ألغت الفعالية في جميع هذه المجالات. تجارة العبيد، الاستعمار، الفتح، الفصل العنصري، الإبادة الجماعية، وانتهاكات حقوق الإنسان محظورة الآن بموجب القانون الدولي. ومع ذلك، تظل الفعالية هي القاعدة العالمية للموارد الطبيعية.

بمجرد أن تصبح القاعدة التي تدفع لعنة الموارد مرئية، يظهر أساس أفضل لتجارة الموارد. في الواقع، كإرث لأعظم صراعات القرن العشرين، فإن المبدأ اللازم لترقية الاقتصاد العالمي قد تم تأييده على نطاق واسع بالفعل. هذا المبدأ والثورات الديمقراطية في فترة ما elaهو السيادة الشعبية: قضية غاندي ومند بعد الحرب. السيادة الشعبية للموارد تعني أن الناس، وليس السلطة، هم من يجب أن يتحكموا في الأصول الطبيعية للبلد. يعلن قادة العالم بالفعل أن الشعب يمتلك الموارد" - و98 في المئة من سكان العالم يعيشون بالفعل في" دولة وقعت على معاهدة رئيسية تعلن السيادة الشعبية على الموارد. لإعادة توجيه تجارة مواردهم من القسر إلى السيادة الشعبية، سيتطلب الأمر فقط من الدول أن تتناسب سياساتها مع مبادئها. الجزء قبل الأخير من الكتاب يوضح كيف يمكن للدول الرائدة القيام بذلك، من خلال تغيير قوانينها الخاصة في الداخل.

يصف الكتاب مجموعة من السياسات التجارية الجديدة للموارد التي يمكن أن تعتمدها الدول بشكل فردي أو معًا. إن إطار التجارة النظيفة هذا طموح، ومع ذلك فهو قابل للتنفيذ، سلمي، ويعتمد على الإصلاحات التي اكتسبت بالفعل الكثير من القوة. ستجذب السياسات الدعم من جميع الأطياف السياسية، وستكون في مقدمة الاتجاهات العالمية الكبرى مثل القوة المتزايدة للأفراد والشبكات. كما أن التجارة النظيفة تعطي أسبابًا جديدة لاتخاذ إجراءات حاسمة بشأن تغير المناخ - موضحة لماذا، على سبيل المثال، لا يمكن الآن استغلال معظم احتياطيات النفط المثبتة في العالم بشكل قانوني. السياسات الرئيسية للتجارة النظيفة هي جدول زمني أمريكي "للاستقلال عن الأنظمة الاستبدادية" وخطة أوروبية "من الاستبداديين إلى البدائل" التي ستفكك أمن الطاقة في الغرب عن الأنظمة العنيفة وغير الموثوقة. يمكن لدول التجارة النظيفة أن تساعد في إنهاء طغيان النفط من خلال إخراج نفسها من العمل مع رجال الدم في الخارج. سيسهل ذلك أيضًا حل مشاكل عالمية ملحة أخرى.

سيكون قلب الفعالية للموارد الطبيعية المرحلة التالية في تاريخ إلغاء الحقوق القسرية. التأمل في هذه الثورات يفتح مجالًا للتفكير الفلسفي - حول كيفية تغيير التقدم الأخلاقي للأفراد والمجتمعات، وعلى أي نوع من المستقبل نريد في النهاية أن يخلق ارتباطنا بالعالم. عند الغوص في جزء واحد من النظام العالمي اليوم، نجد أنه لا يقسم الأجانب ضد بعضهم البعض فحسب، بل يضع هؤلاء الأجانب أيضًا ضدنا. إن الكثير من الحرب والاضطهاد، والفساد والتطرف، في عصرنا هي أعراض لهذه الانقسامات. إذا كانت الانقسامات هي المشكلة، فإن الوحدة يجب أن تكون الحل. مستندًا إلى الفلسفات المستنيرة لإيمانويل كانت وجون ستيوارت ميل، ينتهي الكتاب برؤية للوحدة الحرة للبشرية، التي يمكننا العمل على خلقها بقدر ما تسمح به حدود الطبيعة البشرية.

نظرية النفط الدموي النقية

تقدم هذه الفقرة لمحة عن النظرية الكامنة وراء الكتاب. لماذا النظرية؟ السباحة في البحر يمكن أن تكون مرضية للغاية، بعد كل شيء، بينما الغوص يعني الغوص في الماء مع ارتداء أوزان ثقيلة، والتنفس من خلال أنبوب، واستخدام ضوء صناعي. ومع ذلك، يضيف الغوص بعدًا ثالثًا يمكن من خلاله التحرك بحرية - وهناك عجائب لرؤيتها.

هذا الكتاب يحتوي على قصتين: قصة القوة وقصة القوة المضادة؛ عن الانقسامات البشرية والتحول البشري. تبدأ قصة القوة في بلدان بعيدة، حيث يمكننا أن نتخيل للحظة أن المال مدفون تحت الأرض - مال كبير. يمكن أن تتدفق هذه الثروات المدفونة إلى شعب البلاد، مثل الماء. بدلاً من ذلك، ينتهي المال المدفون في أيدي عدد قليل جداً من الرجال، الذين يستخدمونه للاستيلاء على المزيد من الأراضي أو حتى البلاد نفسها. كلما زاد المال الذي يحصل عليه هؤلاء الرجال القليلون من الأرض، زادت قدرتهم على إرضاء رغباتهم الخاصة والسيطرة على الآخرين. يمنحهم المال الوسائل للهيمنة بطرق عديدة: للتخويف، والتلقين، والرشوة؛ للاضطهاد، والسجن، والهجوم. كل ما يحتاجه هؤلاء الرجال القليلون هو الحفاظ على السيطرة على النقود التي تخرج من تلك الثقوب في الأرض.

بالطبع، ليس المال هو المدفون تحت الأرض في البلدان الأجنبية؛ بل الموارد الطبيعية. لكن دعونا نركز على المال الذي ينتهي في أيدي هؤلاء الرجال القليلين. المال الذي يذهب إلى هؤلاء الرجال يمنحهم قوة غير قابلة للمسائلة: قوة غير مقيدة بالقانون أو العرف أو الضمير. هذه قصة قديمة نعرفها - القوة تفسد، والقوة المطلقة تفسد بشكل مطلق - ويسجل الجزء الأول من الكتاب القوة الانقسامية للقوة غير القابلة للمسائلة في الأشكال المختلفة للعنة الموارد. يقسم هؤلاء الرجال القليلون ويحكمون بطرق متنوعة؛ أحيانًا يقسمون ويقتلون. يظهر الجزء الأول ("هم ضد هم") مدى عمق الانقسامات في هذه الأراضي الأجنبية.

السلطة غير المقيدة في البلدان الملعونة بالموارد شديدة الانتشار لدرجة أنها تخلق أكثر من انقسامات بشرية - إنها تخلق بشراً منقسمين. البشر الذين نلتقي بهم في الجزء الأول يمكن التعرف عليهم من خلال هوياتهم المنقسمة: الطاغية القاسي، المسؤول الفاسد، الجلاد بسيفه، الطفل المخدر الذي يلعب الحرب بمسدس محشو. لقد تشكلت هذه الهويات المنقسمة داخل أراضي السلطة؛ يمكن القول إنها تكيفات مع بيئات بشرية محددة.

البيئة البشرية المحيطة بالشخص هي ما سيساعده الآخرون على القيام به، وما سيسمحون له بفعله، وما سيقاومون فعله، وما سيحاولون فعله به. (فكر، على سبيل المثال، في البيئات البشرية التي تمثل روضة أطفال، صالة عرض سيارات، مسجد، وخطوط المواجهة في معركة.) يمكن أن تكون البيئة البشرية بنفس أهمية البيئة الفيزيائية في تحديد خيارات الشخص. كما يقول هيوم، فإن السجين "يكتشف استحالة هروبه، سواء عندما يفكر في عناد السجان، أو في الجدران والزنزانات التي تحيط به"[2] وستكون البيئة البشرية بنفس أهمية البيئة الفيزيائية في تشكيل شخصية الشخص.

العيش ضمن بيئة بشرية محددة يطور شخصية الشخص، مؤثراً على ملامح عواطفه، وكثافة ثقته، وحجم ثقته، فضلاً عن ميوله، وذكرياته، وما يحدث له، وما لن يحلم به أبداً. البيئات البشرية في البلدان الملعونة بالموارد ملوثة بشدة من قبل السلطة غير المقيدة للرجال الأثرياء بالموارد. الشرطي الديني العنيف الذي يضرب امرأة تحت ذريعة زائفة من الكفر يعرض شخصية منقسمة متكيفة جيداً مع البيئة البشرية التي عاش فيها دائماً.

هوية الشخص لا تحدد مصير ذلك الشخص - يمكن لجندي طفل أن يصبح طالبًا في العلوم السياسية في أوبيرلين3يمكن للبشر تغيير بيئاتهم الخاصة، من خلال عقد محادثات سلام، على سبيل المثال، أو التظاهر من أجل الحقوق المدنية. ومع ذلك، فإن القوة غير المقيدة في البلدان الملعونة بالموارد هي قوة بيئية قوية، مثل الفيضانات أو الجراد، يصعب تجاهلها أو مواجهتها. جميع ظواهر لعنة الموارد التي تم تحليلها في هذا الكتاب - الاستبداد، الصراع المدني، الفساد، وما إلى ذلك - هي تجليات للانقسام الناتج عن هذه القوة غير المقيدة. الأفراد المنقسمون الذين سنواجههم في الجزء الأول يتصرفون بشكل عقلاني بناءً على مصالحهم، حيث تُحدد مصالحهم بهوياتهم، وقد تشكلت هوياتهم من خلال البيئات البشرية الممزقة في بلدانهم الملعونة بالموارد.

لا توجد ضرورة كرمية تجعل الإكراه وعدم الاستقرار في البلدان الملعونة بالموارد يتسرب إلى بلداننا، لكنهم يفعلون ذلك. إنه عالم مزدحم ومختلط، وما يحدث هناك يؤثر على ما يحدث هنا - ليس أقلها في أسعار المستهلكين والأزمات المالية في الغرب. علاوة على ذلك، يمكن لرواد الانقسام في البلدان الملعونة بالموارد زيادة قوتهم من خلال تركيز الإحباطات الشعبية على الغرب. لذا نجد البتروقراطي يلقي خطبًا نارية ضدنا، وصانع القنابل الإرهابية يبتكر طرقًا جديدة لقتلنا. من جهته، قام الغرب بتدريب مليون من المحاربين والجواسيس لمواجهة هذه التهديدات. يصف الجزء الثاني ("هم ضدنا ضدنا") بعض الهويات المنقسمة التي تشكلت حول لعنة الموارد. هذه الهويات المنقسمة راسخة بقوة على كلا الجانبين؛ العديد من البشر الذين يرتدونها الآن سيموتون، بطريقة أو بأخرى، داخلها.

هناك أيضًا القصة الأعمق للسلطة بين الغرب والدول الملعونة بالموارد. السرديات التي نراها في الأخبار ليست هي الأساسية - الغرب يثبت أو يزيل ديكتاتورًا، يدعم جانبًا أو آخر في حرب أهلية، وهكذا. قد تكون تلك القرارات حكيمة أو حمقاء، لكنها في النهاية مجرد تحركات ضمن السياق الاستراتيجي الأكبر الذي هو موضوع دراستنا. يتم تعريف هذا السياق الاستراتيجي من خلال القوة الهائلة غير الخاضعة للرقابة التي تذهب إلى عدد قليل من الرجال في الدول الملعونة بالموارد، مما يولد بيئات إنسانية مثيرة للانقسام هناك. والمصدر الرئيسي لتلك القوة غير الخاضعة للرقابة ليس في الواقع المال المدفون تحت الأرض؛ الموارد الطبيعية مدفونة تحت الأرض. في النهاية، المصدر الرئيسي لتلك القوة غير الخاضعة للرقابة هو مستهلكو العالم الذين يدفعون المال مقابل السلع المصنوعة من تلك الموارد الطبيعية. في النهاية، المصدر الرئيسي لتلك القوة هو نحن. ("نحن" تعني "نحن في الغرب" - هذا الكتاب يتحدث عن تغيير الدول الغربية لشروط تجارتها الخاصة، وترتيب منازلها بدلاً من إخبار الآخرين بما يجب عليهم فعله.)

المستهلكون هم المصدر الرئيسي للقوة غير الخاضعة للرقابة للأجانب الذين يتحكمون في الموارد الطبيعية. قوتهم غير الخاضعة للرقابة تحدد الكثير من السياق الاستراتيجي الدولي للغرب. ضمن هذا السياق، يواجه الغرب

خيارات خاسرة في التعامل مع القمع وعدم الاستقرار الذي تسببه هذه العناصر الأجنبية المثيرة للانقسام. يمكن للغرب دعم أو الإطاحة بدكتاتور، دعم جانب أو آخر في صراع، توجيه نيران الجحيم نحو معسكرات تدريب الإرهابيين أو تركها كما هي. هذه كلها خيارات سيئة، تستخدم أدوات غير دقيقة، واختيار أي منها يمكن أن يزيد من تفاقم مشاكل "هم ضدنا". في النهاية في قصة السلطة، "هم ضدنا" تصبح أيضًا "نحن ضدنا".

نحن ضد نحن" معروضة يوميًا في مناقشات السياسة الخارجية هنا. في" مواجهة الأزمات الخارجية التي لا تنتهي، حتى الأشخاص ذوي النوايا الحسنة سيتشاجرون حول من تسبب في الفوضى، وما هي الخيارات الأقل سوءًا الآن. ثم يشعل رواد الانقسام لدينا تلك المعارك. البيئة الاستراتيجية التي تدهورت بسبب التجارة العالمية للموارد تفرقنا أكثر فأكثر عن بعضنا البعض.

كما أنها تفرقنا أكثر فأكثر داخل أنفسنا. يتم استكشاف موضوع الذات المنقسمة بشكل أكثر شهرة في تقليد جان جاك روسو. يظهر روسو أن الحداثة تزرع فينا رغبات يجب على الحداثة أيضًا إحباطها. نرى كل هذه الأشياء التي لا يمكننا أبدًا شراؤها، وكل هذه الأماكن التي لا يمكننا أبدًا الذهاب إليها، وكل هؤلاء الأشخاص الذين لا يمكننا أبدًا لمسهم أو حبهم أو أن نكون معهم. يجد روسو الإنسان الحديث كومة مشتعلة من الإحباط، حيث تتجمد الطاقة الناتجة عن الرغبات غير القابلة للإرضاء في الاضطرابات العاطفية والأوهام الذاتية. بالنسبة لروسو، لا يمكنك أبدًا الحصول على ما تريده.

في هذا الكتاب، نجد ذاتًا منقسمة على طول الفجوة التي تفصل بين العام والخاص. الواقع اليومي لحياتنا السوقية يبتعد عن الرغبة في الوحدة الإنسانية المعلنة في مثالاتنا السياسية. (كانت هذه الاكتشاف الأصلي الأول للشاب ماركس، وعقله مشتعلاً[4] يؤدي استهلاكنا الخاص إلى نتائج لا يمكننا تحملها (أخلاقياً، وهذا الصراع ملموس عبر العديد من القضايا بخلاف الموارد الملوثة: مع التلوث، والبنوك، وورش العمل، وعمالة الأطفال، وما إلى ذلك. يشعر بعض الناس بهذا الصراع بين العام والخاص ويحاولون إعطاء الأولوية لمبادئهم من خلال شراء التجارة العادلة، أو المحلية، أو العضوية؛ بينما يتبرع آخرون للجمعيات الخيرية في الخارج. يشعر الأكثر حساسية بيننا بهذا الصراع كقلق أخلاقي عائم ويتعاملون معه عن طريق حجب العالم العام، أو حتى من خلال الاختفاء في الطقوس أو التسمم. في مأساة غوته، يصرخ فاوست، "يعيش روحان—آه!—في صدري، كل منهما يكافح ضد الآخر[5] تلك الصرخة الحادة في وسط القصيدة تنقل ألم التكون من حياة متناقضة. الانقسام بين العام والخاص في تجارة الموارد اليوم هو أن خياراتنا في المتاجر تمول قضايا نندم عليها.

قصة تجارة الموارد العالمية هي قصة كيف يتحول مالنا إلى قوة غير محدودة لقلة من الرجال في الخارج ويعود إلينا كخطر ونجاسة وأكاذيب سياسية. مثل حي تم حفره بشكل عكسي، تتدفق المياه العذبة بعيداً عنا، وتدخل الأنابيب القذارة. تشكل القوة غير المحدودة في الخارج بيئات بشرية تقسم الأجانب ضد بعضهم البعض، والأجانب عنا، ونحن ضد بعضنا البعض، ونحن ضد أنفسنا. مألوفة جداً، لدرجة أن كل divisive قواعد هذا النظام متجذرة جداً، والهويات هذا يبدو وكأنه الطريقة التي يجب أن يكون بها العالم. لحسن الحظ، العالم مستعد للتغيير.

السرد المضاد في الكتاب هو قصة عن القوة المضادة والتحول. القوة غير المقيدة تحدد المشهد الأول للعديد من الدراما المألوفة التي تنتهي بالنصر؛ لقد تم تحقيق النصر على القوة مرات عديدة من قبل. يتم سرد بعض الانتصارات

في كتب تاريخنا؛ بينما تشفر تجاربنا الأخرى بشكل كامل الآن لدرجة أننا لا نتذكر حتى - مثل تجارب الطفولة المبكرة - كيف كنا قبل أن نتغير. نصف تحدي التغلب على انقسامات تجارة الموارد اليوم هو فهم أصولها. النصف الآخر هو التعرف على مكاننا في تاريخ مقاومة القوة، مما يمكن أن يمنعنا من الاستسلام في موقف فائز، من طي اليد الأفضل.

فكر في الحقوق القانونية التي يمكن الآن الحصول عليها من خلال القوة الخالصة. ليس الحق في امتلاك إنسان؛ لا يمكن لأي فعل إكراه أن يبدأ سلسلة من الملكية تنتهي بالملكية القانونية لإنسان هنا. لا يزال العبودية موجودة، لكنها شيء مظلم وحقير، تختبئ حيث لا يمكن للقانون الوصول. القانون الآن يكره العبودية: لقد تم التصدي للقوة غير المقيدة لتجار العبيد، وفي الواقع، تم إلغاء الهوية الكاملة لـ "مالك العبيد" - التي كان يرتديها ذات يوم أشخاص محترمون وملتزمون بالقانون.

قبل ثلاثة قرون، كان القانون الدولي في الغالب شرعية الإكراه. أصبح البشر المأسورون بشرًا مملوكين قانونيًا، وأصبح الإقليم المأسور إقليمًا مملوكًا قانونيًا، وأصبح الشعوب المهزومة مواضيع استعمارية، وكان يمكن إخضاع الأعراق الأدنى" دون سؤال، وكانت الجماعات العرقية مستهدفة بشكل" قانوني للمضايقة أو التطهير أو الانقراض. في جميع هذه المجالات، أنشأ السيطرة الجسدية حقوقًا قانونية: القوة صنعت الحق. تركت الانتصارات التاريخية التي تصدت للقوة، بشكل منتصر وبكلفة كبيرة، إرثها في القوانين التي تمنع الآن هذا الانتقال.

لا يزال تجارة الموارد الطبيعية اليوم تعمل على ذلك النظام القديم من الحقوق القانونية القائمة على الإكراه. عدد قليل جداً من الرجال، الذين يمتلكون السيطرة القسرية على موارد بلد ما، يبيعون تلك الموارد للمستهلكين هنا، ويعود مال المستهلكين إلى هؤلاء الرجال في المقابل. إن انتقال قوتهم هناك إلى حقوقنا هنا يزيد من القوة غير المقيدة لهؤلاء الرجال، مع كل ما يرافق ذلك من عنف وفساد وأزمات. إن إلغاء هذا الحق القائم على الإكراه، المرحلة التالية في تاريخ مثل هذه الإلغاءات، سيأتي عندما لا يكون المستهلكون هنا في هذه العلاقة القانونية مع الفاعلين القسريين هناك وبالتالي لا يقدمون لهم هذا المصدر من القوة غير المقيدة.

تُفحص القوة من خلال القوة المضادة. بعض أشكال القوة غير المقيدة لا يمكن إنقاذها أخلاقياً، مما يعني أنه يجب تفكيك الممارسة بأكملها وتفجير هويتها. لا يوجد الآن شخص يُعتبر قانونياً تاجر عبيد، أو حاكم استعماري، أو رئيس دولة فصل عنصري بيضاء. في حالات أخرى، تكون شكل القوة لا غنى عنه ويمكن إنقاذه من خلال تقييده: من خلال مراقبته، وكبحه، وإخضاعه للعقوبات - من خلال جعله مسؤولاً. على سبيل المثال، فإن قانون حقوق الإنسان الدولي هو محاولة لجعل القادة الوطنيين مسؤولين أمام "المجتمع الدولي"، وبالتالي موازنة قوة الحكام على من يحكمونهم. السيطرة على الموارد الطبيعية لا غنى عنها في عالمنا المزدحم، لذا يجب جعل هذه السيطرة مسؤولة. السيادة الشعبية، وهي نموذج للمسؤولية، تغلق دائرة القوة من خلال جعل الحكام مسؤولين أمام المحكومين.

يجب التخلي عن الحق المطلق لعدد قليل من الرجال في السيطرة على الموارد، بينما يجب زيادة قوة الشعوب في مراقبة أولئك الذين يتحكمون في الموارد. يجب أن يصبح المواطنون أقوى: أكثر قوة، وأكثر ترابطًا، وأكثر تمكينًا من مؤسساتهم. الجزء الثالث يظهر ما تعنيه السيادة الشعبية على الموارد حقًا

وكيف يمكن لفكرة القوة المضادة التي تنص على أن البلاد تعود لشعبها أن تحول التجارة الدولية. الجزء الرابع يحدد الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها الدول لدعم المساءلة العامة عن الموارد في كل مكان. تأتي الثقة في إلغاء الحقوق القائمة على الإكراه على الموارد من رؤية ذلك في التسلسل الطويل لإلغاء مثل هذه الحقوق، ومن رؤية مدى قربنا من اتخاذ الخطوة التالية.

لقد نقش التاريخ القوة المضادة في القوانين التي تحظر القوة غير القابلة للفداء والتي تتحقق من القوة التي يمكن أن تخرج عن السيطرة. ستستمر القوة المضادة في الانتصار في المستقبل لأنها أصبحت الآن أيضًا جزءًا من المعتقدات والحساسيات لدى الناس العاديين. القوة المضادة هي السبب الحاسم الذي يستجوب جميع الادعاءات المنبثقة من السلطة، وهي أيضًا الضمير الذي يتحقق من إغراءاتنا الخاصة لإساءة استخدام السلطة مع تحذيرات من الذنب والعار. الناس الطيبون الآن يشعرون بالاشمئزاز بشكل طبيعي من النهب، والاضطهاد الديني، والقتل الجماعي؛ لم يكن الأمر دائمًا كذلك. تذكر نيتشه: "لم يكن من الممكن التفكير في إقامة زفاف ملكي أو مهرجان كامل للشعب دون إعدامات أو تعذيب أو ربما حرق على الخازوق"[6] الآن، بالنسبة للأشخاص الطيبين، تدخل المعايير المضادة للقوة في المرحلة السابقة للإدراك في تحديدهم للأشياء من حولهم. "أعرف ما هو ذلك الشيء"، تقول إدراكهم عند مواجهة إنسان. "هذا كائن له حقوق ضد المعاملة القاسية، وله الحق في كرامة معينة."

تسبب القوة غير المقيدة الانقسام؛ بينما تجلب القوة المضادة الحرية؛ وتسمح الحرية للناس بالعثور على الوحدة، داخل أنفسهم ومع بعضهم البعض. تشير جدلية القوة والقوة المضادة في هذا الكتاب إلى أكثر الأهداف أساسية، وهو أن الناس ذوي النزاهة سيتحدون معًا. يُسمع الشوق للوحدة بين الأشخاص في الرغبة في "تحطيم الجدران" التي تفصل بين الناس، و"أن نكون جزءًا من شيء أكبر من الذات." السيادة الشعبية هي أكثر من مجرد الحرية من القوة: إنها حياة مشتركة للعديد من الناس معًا. كان مؤسسو التقاليد الدينية العظيمة في العالم يمتلكون هويات موحدة بشكل فائق؛ لقد ألهم مثال الوحدة الإنسانية الحرة أعمق الفلسفات الحديثة. يطور خاتمة الكتاب هذا الموضوع عن الوحدة الإنسانية الحرة بشكل أكبر.

الجزء الأول

هم ضدهم

لتتبع كيفية توزيع النظام الدولي اليوم للقوة، نبدأ من أصول سلاسل الإمداد العالمية وندرس البلدان الغنية بالموارد حيث ينتهي إنفاق المستهلكين. في البلدان التي وصلت فيها أموال الموارد قبل أن تكون الناس أقوياء، نجد سلطويين، ومسؤولين فاسدين، وميليشيات تأخذ موارد الناس لتقسيمهم وحكمهم، وتقسيمهم وقتلهم.

1

مدمنون على المال

نحن نبحث عن الثروات في أعماق الأرض حيث تسكن أرواح الموتى، كما لو أن الجزء الذي نسير عليه ليس غنيًا ومنتجًا بما فيه الكفاية... لكن ما تخفيه الأرض وتحتفظ به تحت الأرض - تلك الأشياء التي لا يمكن العثور عليها على الفور - تدمرنا وتدفعنا إلى الأعماق. نتيجة لذلك، يتعجب العقل من فكرة التأثير طويل الأمد لاستنزاف موارد الأرض والأثر الكامل للجشع. كم ستكون الحياة بريئة، سعيدة، ومريحة حقًا إذا لم تتوق إلى أي شيء من أي مكان سوى سطح الأرض.

بليني الأكبر—1

النفط هو الكحول، والألماس هو المخدرات

بدلاً من البدء بفكرة أن الموارد الطبيعية لعنة، فكر في الكحول والمخدرات في حياتك الخاصة، أو في حياة شخص تعرفه جيدًا. إذا سُئلت عما إذا كانت هذه نعمة أم لعنة، فقد تقول إنها كانت كلاهما. أدت المبالغات، خاصة في الشباب، إلى أفعال متهورة؛ ربما تناولت المخدرات في حفلة الليلة السابقة لامتحان. قد يكون الشرب لا يزال عائقًا أمام إنتاجيتك. ومع ذلك، قد تعتقد أن الكحول هو، كما قال جورج برنارد شو، التخدير الذي نتحمل به عملية الحياة. ربما ساعدك مشروب في اقتراح الزواج على شريكك. ربما كنت على وشك الإدمان على المخدرات بعد وفاة أحد الوالدين. سيكون تأثير الكحول والمخدرات على حياة معينة قصة معقدة وفريدة من نوعها، ستعتمد على قرارات محددة وما كان سيحدث في قصة تلك الحياة لو كانت تلك القرارات مختلفة.

تظهر الدراسات واسعة النطاق حول الكحول والمخدرات نتائج مفاجئة قليلاً. حتى مع المخدرات القوية مثل الهيروين، فإن الإدمان الفوري والموت يتبين أنهما نادران. معظم الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات القوية يجربونها لفترة، ثم يتخلون عنها مع عدم حدوث ضرر واضح[2] (استخدم جورج بوش وباراك أوباما المخدرات لكنهما حققا نجاحات كبيرة[3] ربما الأكثر إثارة للدهشة، تظهر الدراسات على مستوى السكان أن الشرب المعتدل أكثر صحة من الشرب بكثرة أو عدم الشرب على الإطلاق. يميل الشاربون المعتدلون إلى العيش لفترة أطول من الشاربين بكثرة ومن يمتنعون عن الشرب، وهم أقل عرضة للإصابة بالنوبات القلبية والسكتات الدماغية والسكري والتهاب المفاصل والخرف والعديد من أنواع السرطان الرئيسية[4] في الواقع، توصلت الدراسات في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى أن الفوائد الصحية للاستهلاك المعتدل تعني أنه في هذه البلدان، ينقذ الشرب المزيد من الأرواح مما يكلف[5] إذا كان يجب على المرء أن يختار إما تسمية "نعمة" أو "لعنة" للكحول بشكل عام، فإن هذه الدراسات ستفضل قليلاً "النعمة".

ومع ذلك، كما نعلم، يمكن أن يكون إساءة استخدام المواد والإدمان مدمراً. إساءة استخدام الكحول هي عامل رئيسي في العنف المنزلي، وفي وفيات الحوادث، والانتحار. يزيد إدمان الكحول من المخاطر على الدماغ والقلب والكبد والجهاز المناعي، بالإضافة إلى تكاليف فقدان الإنتاجية في مكان العمل، والأعباء على نظام الرعاية الصحية، والضغوط نحو تفكك الأسرة. حتى لو لم يكن للشرب سيئاً في مجتمع ما بشكل عام، فإنه بالنسبة لبعض الأفراد يكون كارثياً.

يقول الحس السليم إنه بخلاف مشروب أو مشروبين في اليوم، تزداد المخاطر الناتجة عن الكحول كلما شرب الشخص أكثر - تزداد المخاطر مع نسبة سعرات الكحول إلى إجمالي السعرات الحرارية في نظام الشخص الغذائي. ومع ذلك، فإن التاريخ يحمل استثناءات حتى بين الشاربين بكثرة - الأفراد ذوي الاستهلاك العالي والقدرة العالية على الأداء مثل وينستون تشرشل. تم التصويت عليه "أعظم بريطاني" من قبل مواطنيه، وقال تشرشل بشكل مشهور إنه قد أخذ أكثر من الكحول مما أخذ منه[6] يروي الاقتصادي ف. أ. هايك حكاية نموذجية:

كنت] مدعوًا لتناول العشاء مع تشرشل قبل منح درجة. خلال العشاء، كنت أراه يشرب البراندي] بكميات كبيرة؛ وعندما تم تقديمي له، كان بالكاد يستطيع التحدث ... كان مخمورًا تمامًا ... بعد نصف ساعة، ألقى واحدة من أذكى الخطب التي سمعتها على الإطلاق[7].

لقد دمرت إدمان المخدرات أيضًا مسيرات العديد من الأشخاص. لكن إدمان المخدرات لم يدمر مسيرات جون ف. كينيدي أو راي تشارلز أو عالم الرياضيات المجري العظيم بول إردوش. هناك قواعد واستثناءات، ومخاطر وأشخاص يتغلبون على الصعاب.

ستعتمد آثار استهلاك الكحول أو المخدرات، في أي نقطة في حياة الشخص، على تكوينه وقدرته على ضبط النفس. تتقارب الأبحاث والحس السليم على المبدأ القائل إنه بالنسبة لمعظم الناس، فإن الاعتدال هو الأفضل. ومع ذلك، فإن بعض الأشخاص لديهم تكوين ضعيف للغاية وقدرة على ضبط النفس هشة لدرجة أنهم سيكونون أفضل حالًا في تجنب هذه المواد تمامًا. في الطرف الآخر، سيؤدي الاستخدام المفرط للمخدرات أو الكحول إلى الضغط حتى على أقوى التكوينات - ومع ذلك، فإن بعض الأفراد الاستثنائيين لديهم قدرة استثنائية على ضبط النفس. يمكن لهؤلاء الأفراد أن يستفيدوا أكثر من هذه الجزيئات مما تأخذه منهم.

استخراج الموارد الطبيعية لا يلعن دائمًا دولة، تمامًا كما أن شرب الكحول أو تعاطي المخدرات لا يلعن دائمًا الفرد. تاريخيًا، حققت العديد من الدول، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة، نجاحًا كبيرًا بفضل مواردها. الفحم والصلب في بريطانيا قاداها لتصبح الاقتصاد الرائد في العالم وفي النهاية الأمة المهيمنة عالميًا. ثم ساعدت الهبات الطبيعية المفرطة لأمريكا في تجاوز بريطانيا في تلك الأدوار. أصبحت أمريكا قلب النفط، المصدر الثمين للطاقة في القرن العشرين. ولم يكن ميزة الموارد في أمريكا مقتصرة على النفط؛ بل كانت في كل شيء. بحلول عام 1913، "لم تكن هناك أمة أخرى قريبة من الولايات المتحدة من حيث عمق ونطاق وفرتها المعدنية الشاملة"[8]. أدت موارد أمريكا إلى تعزيز أول طفرة صناعية لها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ويتوقع البعض أن احتياطياتها من الغاز الطبيعي ستدعم نهضة صناعية في العقد 2020[9].

في الكتلة الفيزيائية، لا تزال الولايات المتحدة اليوم تستخرج الكثير من الموارد - إذا كانت المعادن منّا والنفط ندى، فإن 320 مليون شخص في أمريكا يمكنهم أن يأكلوا ويشربوا بسعادة على مدار السنة. لكن الاقتصاد الأمريكي الآن ضخم ومتعدد التنوع، والموارد المستخرجة تشكل فقط نسبة صغيرة منه. التعدين، بما في ذلك النفط والغاز، يمثل فقط 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي - أقل من مساهمة المستشفيات أو البناء أو المطاعم[10]. كندا، وهي اقتصاد كبير ومتعدد الجوانب، تحصل على 8 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي من التعدين، حيث تبيع معظم النفط لجارتها الجنوبية العطشى. تمثل صناعة التعدين في أستراليا حوالي 10 في المئة من اقتصادها: وهو ما يكفي لمساعدة أستراليا على تعويض الركود العالمي الأخير. ولكنه لا يزال متواضعًا نسبيًا[11]. هذه النسب الصغيرة من الناتج المحلي الإجمالي من الموارد الاستخراجية تعود عمومًا بالفائدة على الصحة الاقتصادية للبلد. إنه مثلما تشرب هذه البلدان مشروبًا أو اثنين في اليوم، مما يجعلها أكثر صحة بشكل عام من كل من المنغمسين أو الممتنعين.

لذا فإن استخراج الموارد الطبيعية لا يحكم على أمة بالفشل. ولا تحتاج الأمة إلى استخراج الموارد الطبيعية لتنجح. سويسرا وسنغافورة جافتان مثل ألمورمون عندما يتعلق الأمر بالموارد الاستخراجية، لكن نقص الموارد لم يعيق أي من البلدين: لقد استوردت سويسرا وسنغافورة المواد الخام في طريقهما لتصبحا من أغنى الدول على وجه الأرض. يقول المنطقي: تُظهر سويسرا وسنغافورة أن استخراج الموارد ليس ضروريًا للنجاح، تمامًا كما تُظهر الولايات المتحدة وكندا وأستراليا أن الاستخراج ليس كافيًا للفشل.

في هذا الكتاب، سنقضي معظم وقتنا في الطرف المدمن من الطيف، المعادل الوطني للشاربين الثقيلين ومدمني المخدرات. هؤلاء هم الشاربون ومدمنو المخدرات بين الدول، الذين يحصلون على الكثير، بل معظم، من طاقتهم الاقتصادية من الموارد الاستخراجية وبالتالي يواجهون مخاطر أكبر للمشاكل. حتى هنا، في مجموعة المخاطر العالية، هناك قصص نجاح رائعة - المعادل الوطني لوينستون تشرشل وجون ف. كينيدي، وسنسمع قريبًا واحدة من هذه القصص الناجحة. ومع ذلك، فإن النجاحات نادرة: معظم الدول المعتمدة على الموارد تفتقر إلى الدستور أو ضبط النفس لأخذ المزيد من جزيئاتها مما تأخذه تلك الجزيئات منها. وكما هو الحال مع الاعتماد على الكحول والمخدرات، عندما يسوء الاعتماد على الموارد، يمكن أن تكون له آثار مدمرة. هنا مرة أخرى بعض الإحصائيات الرئيسية حول النفط من مايكل روس:

> منذ عام 1980، أصبح العالم النامي أكثر ثراءً، وأكثر ديمقراطية، وأكثر سلامًا. ومع ذلك، فإن هذا صحيح فقط للدول التي لا تمتلك النفط. الدول النفطية - المنتشرة عبر الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا - ليست أغنى، أو أكثر ديمقراطية أو سلامًا مما كانت عليه قبل ثلاثة عقود... اليوم، من المرجح أن تكون الدول النفطية تحت حكم الاستبداديين بنسبة 50 في المئة، وأكثر من ضعف احتمال وجود حروب أهلية مقارنة بالدول غير النفطية. كما أنها أكثر سرية، وأكثر تقلبًا ماليًا، وتوفر للنساء فرصًا اقتصادية وسياسية أقل.[12]

يمكن أن تؤثر الاعتماد على الموارد في بلد، مثل الاعتماد على المواد في فرد، على كل جزء من الحياة. وكما سنرى، يمكن أن يجعل الاعتماد على الموارد الحياة صعبة للأصدقاء والجيران الذين يجب عليهم التعامل مع المدمن.

حياة المدمنين

تأتي الدول المدمنة من جميع المناطق والفئات الاجتماعية. وتشمل أغنى دولة في العالم - قطر، التي يزيد ناتجها المحلي الإجمالي للفرد عن ضعف ناتج سويسرا - وأفقر دولة في العالم - جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي للفرد نصف في المئة من ناتج قطر[13]تشمل الدول المدمنة أوزبكستان، التي تبلغ نسبة الأمية فيها أكثر من 99 في المئة - وجنوب السودان، حيث يفتقر نصف الموظفين المدنيين إلى التعليم الابتدائي وحيث من المرجح أن تموت الفتاة أثناء الولادة أكثر من احتمال تعلمها القراءة والكتابة[14].

تشمل الدول المدمنة كيانات قديمة مثل إيران، حيث تشكلت الهوية الوطنية قبل قرون، وأيضًا اختراعات حديثة مثل العراق، حيث حاصرت القوى الاستعمارية مجموعات دينية وعرقية حذرة معًا. تبدو بعض الدول المدمنة غريبة ببساطة. في ليبيريا، اختار مرشح رئاسي كشعار لحملته الانتخابية "لقد قتل أمي، لقد قتل أبي، لكنني سأصوت له على أي حال" - وقد فاز[15]أعاد أول رئيس لتركمانستان لنفسه تسمية شهر يناير باسمه؛ حظر الأوبرا والباليه واللحى؛ أقام تمثالًا له بارتفاع خمسين قدمًا ومطليًا بالذهب في العاصمة يدور دائمًا ليواجه الشمس؛ وفي وسط فقر بلاده، افتتح مركز ترفيهي للخيول بتكلفة 20 مليون دولار، مزود بتكييف هواء ومرافق طبية وحمام سباحة[16].

نظرًا لتنوع الدول المدمنة، قد يبدو أن الحياة اليومية فيها تختلف تمامًا عن الحياة حيث أنت. فكر مرة أخرى في جنوب السودان، وهو بلد يزيد حجمه بمقدار مرة ونصف عن كاليفورنيا والذي لم يكن لديه حتى وقت قريب سوى عشرة أميال من الطرق المعبدة[17]كيف يمكن أن تكون بلدك إذا كانت الفتيات أكثر عرضة للموت أثناء الولادة من تعلم القراءة والكتابة؟

للحصول على فكرة عن الحياة اليومية في دول مدمنة أخرى، تخيل أن رجالًا شبابًا أقوياء على دراجات نارية يجوبون مدينتك مصادرين الأطباق الفضائية واعتقال النساء بسبب ارتداء الملابس غير المناسبة. أو تخيل أن حكومتك المحلية لا تدير المدارس الثانوية، ولا تشغل نظام مياه نظيف، ولا تجمع نفاياتك، بالكاد تدفع للشرطة الذين لا يحمونك، وأحيانًا ترسل الجيش لفتح النار على جيرانك عندما يقوم بعض المسؤولين الفاسدين بصفقة للأرض تحت منازلهم.

أو تخيل أن الأجانب يشكلون 86 في المئة من سكان بلدك و94 في المئة من قوة العمل فيه، بدلاً من 7 في المئة كما هو الحال في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[18]أو تخيل الكثير من سكان الضواحي يوقفون سياراتهم وينزلون لمشاهدة رجل يتم إعدامه علنًا بالسيف بتهمة السحر[19]تخيل أن لا أحد يتحدث تقريبًا عن كونه مواطنًا فخورًا ببلده. عندما تلتقي بمواطن آخر، تبحث عن أدلة على دينها، ثم منطقتها، ثم قبيلتها - وعندما يذكر شخص ما اسم بلدك، تتوقع أن تسمع قصة عن العنف أو الرشوة.

هذه مشاهد من دول مختلفة تعتمد على الموارد: حياة الدول المدمنة متنوعة مثل حياة الأفراد المدمنين. ما تشترك فيه الدول المدمنة هو أن حياتها الوطنية تعتمد على مواردها. تضاعف عدد السكان القطريين أكثر من الضعف

خلال ست سنوات من ارتفاع أسعار النفط، حيث تدفق العمال الأجانب ليصبحوا عمال بناء وخدم منزليين[20]منجم واحد للنحاس والذهب في منغوليا. يولد ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلاد[21]في أنغولا، النفط يشكل 85 في المئة من الاقتصاد - والصادرات التي توفر 80 في المئة من أموال الدولة تم تخفيض قيمتها مؤخرًا بنسبة 80 في المئة في أربعة أشهر[22]إذا كنت تعيش في اقتصاد كبير ومتعدد، فإن الموارد الطبيعية تظهر في الأخبار بشكل متقطع: التكسير الهيدروليكي في الولايات المتحدة، رمال النفط في كندا، ضريبة التعدين في أستراليا، أسعار الطاقة في بريطانيا - معظمها قضايا سياسية من الدرجة الثانية. إذا كنت تعيش في دولة مدمنة، فإن مصير بلدك يعتمد على السعر العالمي غير المتوقع لبعض الصخور أو السوائل أو الغاز.

وهذه الأسعار غير متوقعة: كل دولة تعتمد على الموارد تعيش على ظهر نمر مضطرب. أسعار النفط أكثر تقلبًا من أسعار 95 في المئة من السلع المباعة في الولايات المتحدة - حيث تتراوح التغيرات في المتوسط لأكثر من 25 في المئة سنويًا منذ عام 1970[23]خلال الفترة من 2007 إلى 2009، ارتفع سعر النفط من 80 دولارًا إلى 147 دولارًا للبرميل، ثم انخفض إلى 32 دولارًا، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 60 دولارًا[24]على مدار ثماني سنوات من كتابة هذا الكتاب، تضاعف سعر النفط، ثم انهار بسرعة إلى ما يقرب من حيث كان في البداية. تميل الاقتصادات الاستخراجية إلى الازدهار والانهيار، مما يغري دول "النفط بـ "هوس النفط[25]خلال فترة الازدهار، يميل إنفاق الدولة إلى الزيادة جنبًا إلى جنب مع الديون بناءً على وعود بالإيرادات المستقبلية؛ عندما يأتي الانهيار، قد تتحمل الدولة المزيد من الديون لتلبية التزاماتها المتزايدة، مما يعرضها لخطر أزمة ديون وطنية (كما عانت منها المكسيك وفنزويلا وروسيا). في الأوقات المريحة، يمكن أن يسخن الاقتصاد؛ يمكن أن تكون أعراض الانسحاب مؤلمة للغاية[26].

كما أن الأسعار غير المتوقعة ليست التحدي الوحيد للدول المعتمدة على الموارد. تمامًا كما أن التدفقات الكبيرة من المواد الكيميائية تغير تدريجيًا فسيولوجيا دماغ المدمن، مما يجعل السيطرة على النفس أكثر صعوبة، فإن التدفقات الكبيرة من عائدات الموارد تميل إلى تغيير هيكل اقتصاد الدولة المدمنة. يميل استخراج الموارد إلى سحب رأس المال بعيدًا عن القطاعات الأخرى، مما يغري الاقتصاد بالتحول إلى عدم التصنيع والتخلي عن الزراعة، وبالتالي تقليل تنوعه. يحصل الشارب على المزيد والمزيد من سعراته الحرارية من الكحول.

في الوقت نفسه، تضخ التدفقات الكبيرة من النقد الأجنبي سعر صرف البلاد. تجعل العملة المرتفعة من الصعب على المصنعين والمزارعين تصدير سلعهم، بينما تجعل السلع الغذائية والمصنعة الأجنبية أرخص. لذا، مرة أخرى، يتم إغراء البلاد نحو المزيد والمزيد من الاعتماد على الموارد، وأقل على نظام اقتصادي متنوع. يسمي الاقتصاديون هذه الظاهرة "مرض هولندا" (بسبب الانخفاض الحاد في التصنيع والزراعة الهولندية بعد اكتشافات الغاز الكبيرة قبل خمسين عامًا). يعني مرض هولندا أن الموارد تسيطر على المزيد من اقتصاد الأمة - يميل المدمن إلى تكريس المزيد والمزيد من حياته للمادة المسببة للإدمان[27]في الستينيات، كانت نيجيريا تمتلك قطاع زراعي نابض وصادرات رائدة عالميًا من زيت النخيل والفول السوداني. ولكن عندما دخل النفط، تراجعت هذه الصادرات بسرعة أو اختفت. لا تزال نيجيريا، أرض التربة الخصبة بشكل استثنائي، مستوردًا صافيًا للغذاء اليوم[28].

الحياة في الدول المدمنة متنوعة للغاية، وعلى مدار هذا الكتاب، سنقوم بزيارة العديد من هذه الدول لمراقبة الأعراض المميزة لإدمانات مواردها. ستحظى ثلاث دول باهتمامنا الخاص. واحدة هي نيجيريا نفسها - أرض مزدحمة بالصراعات والفساد (وإمكانات كبيرة). الثانية هي المملكة العربية السعودية، أكبر دولة نفطية على الإطلاق، مركز الإيمان الإسلامي، وملتقى الطرق الجيوستراتيجية في العالم. لاحقًا في الكتاب، سنبقى في ديكتاتورية غينيا الاستوائية، الحليف الأمريكي الذي وصفه سفير أمريكي سابق بأنه "أفضل مثال في العالم لدولة تم خصخصتها بواسطة مختلس دون أدنى وعي اجتماعي[29]ستكون هذه الدول الثلاث المدمنة الشخصيات الرئيسية في الدراما - ستلعب دول أخرى أدوارًا مساعدة مع تطور القصة.

مدمنون على المال

لدى المدمنين على الكحول والمخدرات خيارات أفضل للعلاج مما كانت عليه في السابق. ساعدت الأبحاث حول فسيولوجيا الإدمان في تطوير أدوية مثل النالتريكسون، التي تمنع المسارات إلى مراكز المتعة التي تبدأ دورة الإدمان. وبالمثل، أصبح الاقتصاديون الآن يفهمون الاقتصاد الكلي للاعتماد على الموارد بشكل أفضل بكثير، وبالتالي يمكنهم تقديم وصفات أفضل لإدارة تقلبات الأسعار ومرض هولندا. لقد حسّن العلماء الاجتماعيون الموهوبون تشخيص وعلاج الاضطرابات الاقتصادية الكلية للاعتماد على الموارد، وجمع الاقتصادي بول كولير مجموعة مثيرة للإعجاب من الخبراء لكتابة ميثاق الموارد الطبيعية، وهو مجموعة من الاستراتيجيات المصممة لمساعدة الدول على استخدام مواردها من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة.[30]

دراستنا هنا ليست عن الاقتصاد ولكن عن الأمراض السياسية التي تتعرض لها الدول المعتمدة على الموارد: الاستبداد، الفساد والعنف، بالإضافة إلى الاضطرابات مثل عدم المساواة الجندرية الراديكالية. تؤثر العوامل الاقتصادية على السياسة: الدول ذات الدخل المنخفض، على سبيل المثال، أكثر عرضة للحروب الأهلية، وكما سنرى، يمكن أن تؤدي اقتصاديات النفط إلى كارثة للنساء.[31] ومع ذلك، فإن الأمراض السياسية للاعتماد على الموارد أقل فهمًا، سواء من حيث الأسباب أو العلاجات. لرؤية كيف يمكن أن تسير سياسات الدول المعتمدة على الموارد بشكل خاطئ، نتعمق أكثر في فسيولوجيات السلطة الخاصة بهم.

حتى الآن، أظهرت استخدامات الكحول والمخدرات مخاطر استخراج الموارد. ومع ذلك، فإن الدول ليست مدمنة حرفيًا على استخراج الموارد - المواطنون لا يستيقظون في الصباح وهم يشعرون برغبة قهرية في أن يتم سحب المزيد من الغاز من أراضيهم. ما يحدث في الدول المعتمدة على الموارد ليس أن الناس مدمنون على الاستخراج. ما يحدث حقًا هو أن الحكومة مدمنة على المال.

حكومات الدول النفطية ليست مدمنة على النفط. حكومات الدول النفطية مدمنة على أموال النفط. حكومات الدول الماسية مدمنة على الأموال من الماس، وحكومات الدول النحاسية مدمنة على الأموال من النحاس. هذه هي الصورة المعكوسة لإدمان الكحول والمخدرات: هذه الحكومات تتوق إلى الأموال التي يدفعها الأجانب، وتصدر جزيئاتها لشراء تلك الأموال. نظام أنغولا يشرب الدولارات ويدفع بالنفط؛ نظام زيمبابوي يستنشق الدولارات ويدفع بالبلاتين.[32] الكلمة التي يستخدمها الخبراء للدخل غير المكتسب هي الإيجار، لذا نسمي هذه الحكومات مدمنة على إيجار الموارد الاستخراجية، أو مدمنة على الإيجار باختصار.[33] تختلف الأنظمة المدمنة على الإيجار من حيث مدى اعتمادها على الأموال الأجنبية. تحصل الحكومة المدمنة على الإيجار في غينيا (لا تخلط بينها وبين غينيا الاستوائية) على حوالي ربع أموالها من بيع معادن غينيا للأجانب. بينما يحصل السلطان الدائم في برونای على 93 في المئة من إيراداته من بيع نفط برونای للأسواق العالمية.[34] السلطان هو الأكثر عطشًا للدولار في العالم.

حكومات الدول المعتمدة على الموارد مدمنة على الإيجار: حكوماتها مدمنة على الأموال التي يجلبها بيع الموارد. والسبب الأكثر وضوحًا الذي يفسر لماذا

يمكن أن تكون إدمان الحكومة مدمرة لبلدها هو أيضًا السبب الأكثر وضوحًا: في هذه الدول، هي الحكومة التي تحصل على الأموال من تصدير الأصول الطبيعية للأمة. الدول المدمنة تتلقى الأموال بشكل مباشر. تذهب أموال الموارد مباشرة إلى رؤوسهم.

أفضل مدمن في العالم

دعونا نبدأ بسيناريو مثالي لدولة معتمدة على الموارد مع حكومة مدمنة على الإيجار. هذه دولة نادرة جدًا، مثل وينستون تشرشل أو جون ف. كينيدي: دولة ذات استهلاك عالٍ ولكن أيضًا ذات أداء عالٍ، مع دستور قوي وضبط نفس استثنائي.

قل أنك دولة صغيرة ذات دخل مرتفع يتشارك شعبها تضامنًا ملحوظًا. أنت مستقر وسلمي. يعود دستورك المكتوب إلى عصر نابليون، ومنذ زمن حروب نابليون أمرت حكومتك قواتها بغزو دولة أخرى. ديمقراطيتك واحدة من الأقدم في العالم، ومعدلات مشاركتك المدنية مرتفعة بشكل خاص (مواطنوك أكثر احتمالًا بنسبة 60 في المئة للتصويت في الانتخابات الوطنية، على سبيل المثال، مقارنة بالأمريكيين أو السويسريين). يعجب شعبك بحكومتهم، معبرين عن ثقتهم في مؤسساتهم الوطنية بمعدل يزيد ثلاث مرات عن اليابانيين أو التشيكيين، ويشتبهون في الفساد بمعدل نصف ما يفعله الإسرائيليون أو البرتغاليون. والأفضل من ذلك، أن شعبك يثق ببعضه البعض. يعبر تسعة من كل عشرة من مواطنيك عن مستوى عالٍ من الثقة في الآخرين - أكثر بكثير من الدول الغنية الأخرى مثل الولايات المتحدة، حيث أن هذا الرقم هو خمسة من عشرة.[35]

الآن أضف النفط إلى هذه القصة السعيدة. أنت المنتج الرائد للنفط في غرب أوروبا وثالث أكبر مصدر للغاز في العالم.[36] تستقبل حكومتك عشرات المليارات من الدولارات سنويًا مقابل النفط، مما يترك حساباتك الوطنية في فائض سنوي ضخم. ويمكنك أن تتطلع إلى تريليونات أخرى من دولارات النفط تملأ خزائنك في العقود القادمة. تهانينا الحارة - أنت النرويج.

النرويج هي حالة شاذة لأن شعبها قوي بشكل غير عادي - وكان شعبها قويًا بالفعل عندما وصلت أموال النفط. القول بأن دولة ما لديها شعب "قوي" يعني فقط أن المحكومين يمكنهم السيطرة على حكامهم. إن قوة الشعب هي التي تفسر لماذا ساهمت أموال النفط التي تذهب إلى حكومة النرويج في نجاح البلاد.

كأفراد، يتمتع النرويجيون بصلابة متعددة الأبعاد. يعيشون لفترة أطول من المتوسط حتى بالمقارنة مع دول غنية أخرى، ويستمتعون بصحة جيدة أكثر في سن الشيخوخة.[37] دخلهم الوسيط أعلى بكثير من المستوى الذي يشعر فيه الناس بأمان اقتصادي أساسي، ومتوسط سنوات دراستهم أكثر من الفرنسيين أو البريطانيين أو الكنديين أو الأمريكيين.[38]

بالإضافة إلى كونهم أقوياء بشكل فردي، يتمتع النرويجيون بقدرة عالية على التواصل. كما رأينا، يضعون ثقة كبيرة في بعضهم البعض. معتقداتهم الدينية معتدلة، حيث يعتنق العديد منهم نسخة خفيفة من اللوثرية ويقول ما يقرب من نصفهم إنهم لا يؤمنون بإله طائفي ولكن بنوع من الروح أو قوة الحياة.[39] تتمتع أغلبية كبيرة وطويلة الأمد من النرويجيين بالاعتقاد بأن المهاجرين يثريون الحياة الثقافية للبلاد ويجب أن تتاح لهم نفس فرص العمل مثل المولودين في البلاد.[40] من خلال دمج مؤشرات مثل وقت التطوع، والتبرع بالمال، ومساعدة

الغرباء، والاعتماد على العائلة والأصدقاء، يظهر مؤشر واحد أن النرويج تمتلك رأس مال اجتماعي أكثر من أي دولة أخرى في العالم[41].

لأنهم متصلون، يعمل النرويجيون بشكل جيد معًا. ما يهمنا بشكل خاص هو أن النرويجيين يشكلون معًا شعبًا قويًا: يحتفظ المواطنون النرويجيون معًا برقابة وثيقة على الدولة النرويجية. الانتخابات حرة وعادلة وتتنافس بشدة. الصحافة مفتوحة ونشيطة وتساعد في إبقاء المسؤولين مسؤولين أمام المواطنين. يطالب الناس بمستويات عالية من الشفافية من الحكومة، خاصة فيما يتعلق بقرارات الموارد. (النرويج هي الأولى في العالم في مؤشر حوكمة الموارد الرائد[42] يتم التحكم في الفساد من خلال الصحافة، والسلطة القضائية المستقلة، والمجتمع المدني النشط. (النرويج من بين أفضل خمس دول نظافة في مؤشر الفساد الرائد[43] عندما اكتشف تابلويد الأعمال النرويجي معاملات مشبوهة داخل شركة النفط الوطنية القوية قبل بضع سنوات، تصرفت محاكم البلاد بسرعة. في غضون عام، تم تغريم الشركة بمبلغ كبير، واستقال رئيس الشركة، والمدير التنفيذي، ومدير العمليات الدولية جميعهم[44].

الحكومة النرويجية بلا شك مدمنة على الإيجارات الإستخراجية: ستواجه أعراض انسحاب خطيرة إذا كان عليها أن تتوقف فجأة وتتخلى عن ثلث إيراداتها التي تأتي من مبيعات النفط[45] ومع ذلك، بسبب السيطرة المحكمة للشعب على الحكومة، ليس لديها خيار كبير في كيفية إدارة النفط وأموال النفط. يجب على الحكومة أن تفعل ما يريده الشعب. وليس من المستغرب أن يعني هذا في الغالب أن الحكومة تستخدم الأموال للسلع العامة - للسلع التي تفيد الناس. وحتى الآن على الأقل، كانت توفير السلع العامة في النرويج ناجحة بشكل مذهل.

عندما بدأت أموال النفط تتدفق، أنشأ برلمان النرويج صندوق ثروة سيادية - صندوق للاحتفاظ بثروة السيادة (الشعب النرويجي). مع النظر إلى شيخوخة السكان التي ستضغط على مالية البلاد، قرر البرلمان ادخار معظم أموال النفط لدفع المعاشات في المستقبل. اليوم، تذهب معظم أموال النفط في النرويج إلى هذا الصندوق التقاعدي. صندوق الثروة السيادية في النرويج هو الآن الأكبر في العالم، بقيمة تقارب تريليون دولار، وهو ينتظر لبدء دفع معاشات النرويجيين متى قرر الشعب أن الوقت قد حان. (يمكن للأمريكيين أن يتخيلوا أن الضمان الاجتماعي، بدلاً من مواجهة عجز متزايد، ممول بالكامل لعدة عقود قادمة.)

بينما يتم ادخار معظم أموال النفط للأجيال المستقبلية من النرويجيين، تستخدم الحكومة أيضًا نسبة صغيرة لدفع ثمن السلع العامة اليوم. تمتلك النرويج أعلى إنفاق على الصحة العامة لكل شخص بين الدول الصناعية، بالإضافة إلى تمويل سخي لإجازة الوالدين، ورعاية الأطفال العامة، وتأمين البطالة. تخصص الحكومة موارد إضافية للنساء - على سبيل المثال، يعني نظام الدفع للأسر ذات الوالد الواحد أن (بشكل غير عادي، حتى في البلدان الغنية) دخل المرأة لا يميل إلى الانخفاض بعد الطلاق[46] ولا تشتري الحكومة النرويجية مواطنيها ببساطة من خلال مزايا دولة الرفاه. تعني سياساتها المستهدفة أنها تتمتع بمعدل بطالة أقل من جميع الدول الناطقة بالإنجليزية الكبرى[47] تحتل النرويج المرتبة الأولى في العالم في مؤشر ليحاتوم للازدهار، الذي يقيس الفرص الاقتصادية والحريات الشخصية بالإضافة إلى الصحة والتعليم والأمن[48].

لقد جعل شعب النرويج حكومته تستخدم أموال النفط من أجل مصلحة العامة، الآن وفي المستقبل. بالإضافة إلى توفير السلع العامة، تستخدم النرويج أيضًا ثروتها النفطية لتحقيق هدف آخر، وهو نشر قيمها في الخارج. القيمة الرئيسية التي قررت النرويج نشرها هي المسؤولية الاجتماعية للشركات. يتم الإشراف على صندوق الثروة السيادية الضخم في النرويج، الذي يمتلك أكثر من 1 في المئة من أسهم العالم، من قبل مجلس أخلاقي يحظر الاستثمارات في الشركات التي تقصر في حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة والسلام.[49] كما يضغط الصندوق على الشركات التي يستثمر فيها للعمل على تغير المناخ.[50] ترسل النرويج عشرات الملايين من الدولارات كل عام إلى الدول المنتجة للنفط الأكثر فقراً لمساعدتها في بناء القدرة على إدارة نفطها. يظهر استخدام النرويجيين لثروتهم النفطية أنهم متصلون خارجيًا بالإضافة إلى اتصالهم الداخلي: إنهم يسعون إلى روابط بناءة ليس فقط مع بعضهم البعض، ولكن عبر الحدود أيضًا.

النرويجيون ليسوا ملائكة؛ لديهم فضائح فساد ونوبات من كراهية الأجانب.[51] وعلى الرغم من أفضل جهودها، تعاني النرويج من أعراض اعتمادها على النفط. لقد ألغت النرويج التصنيع أكثر من نظرائها في السبعينيات، وقد يكون النفط قد خفف من حافة ريادة الأعمال في البلاد: بينما بدأت فنلندا نوكيا ونمت السويد إريكسون وسبوتيفاي، لم تطلق النرويج أي علامة تجارية تكنولوجية عالمية (أو في الواقع أي علامة تجارية عالمية خارج النفط) منذ بدء الإنتاج الكبير للنفط.[52] يبدو أن بعض الآثار الجانبية غير المرغوب فيها حتمية: للعودة إلى تشبيه الكحول، على الرغم من أن شرب تشرشل المفرط كان مناسبًا لصحته بشكل عام، إلا أن له أيضًا تكاليف - قد يكون الشرب، على سبيل المثال، قد عمق اكتئاب وينستون الدوري.

ومع ذلك، مثل تشرشل، يستخرج النرويجيون أكثر من مادة إدمانهم مما تستخرجه منهم تلك المادة. ليس على الرغم من شربه ولكن بمساعدته، قاد تشرشل بريطانيا لمدة تسع سنوات، بما في ذلك "أفضل ساعة" لها في الحرب العالمية الثانية، بينما كتب أيضًا تواريخ وسير ذاتية بجودة كافية للفوز بجائزة نوبل في الأدب. ليس على الرغم من نفطها ولكن بسبب دستورها الممتاز وضبط النفس، تحتل النرويج الآن المرتبة الثالثة في العالم في المساواة بين الجنسين.[53] ليس على الرغم من، بل بفضل نفطها، احتلت النرويج المرتبة الأولى في العالم في التنمية البشرية لأكثر من عقد من الزمان - وذلك خلال العقد الذي كانت فيه حكومتها تتلقى أكبر قدر من دولارات النفط.[54]

إذا كان علينا تسليط الضوء على عامل واحد مسؤول عن نجاح النرويج، فسيكون أن شعبها كان قويًا قبل أن يأتي النفط.[55] كان النرويجيون متعلمين جيدًا، وآمنين اقتصاديًا، ومعتدلين، وموثوقين قبل فترة طويلة من اكتشاف ثرواتهم النفطية. وكان النرويجيون قد سيطروا بالفعل على حكومتهم من خلال آليات المساءلة المتداخلة: الانتخابات، وسيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، وصحافة حرة، ومجتمع مدني نشط. وبفضل الدستور القوي لجسدهم السياسي وضبط النفس المتأصل في شخصيتهم المدنية، عندما جاء المال النفطي، جعل ذلك الشعب النرويجي أقوى.

للأسف، معظم الشعوب ليست قوية عندما تأتي الموارد. معظم الشعوب ضعيفة نسبيًا اقتصاديًا، وليس لديها تقليد للحكم الذاتي الدستوري، وتواجه انقسامات خطيرة في العرق أو الدين أو القبيلة. من بين هذه الدول "التي بدأت بشكل غير مستقر"، بدأ البعض في استخراج الموارد بينما كانت خاضعة لقوة

إمبريالية. وبدأ آخرون بداية غير مستقرة لاستخراج الموارد تحت وطأة رجل قوي ما بعد الاستعمار، أو خلال فترة قاتمة من فشل الدولة. عندما تبدأ الدول ذات الدساتير الضعيفة وانخفاض ضبط النفس في استهلاك كميات كبيرة من عائدات الموارد، يجب أن نخشى حدوث مشاكل حقيقية - مشاكل سنراها عبر الفصول الثلاثة القادمة.

عاصمة ودستور الشعوب القوية

العامل الأكثر أهمية في تفسير نجاح دولة تعتمد على الموارد هو قوة شعبها عندما تبدأ عائدات الموارد الكبيرة في التدفق: سواء كان المحكومون قادرين على السيطرة على حكامهم. في مجتمع حديث مثل النرويج، تشمل عناصر القوة الشعبية تلك التي رأيناها أعلاه. جميع المواطنين تقريبًا يتمتعون بالأمان الاقتصادي: يتم تطبيق حقوق الملكية والعقد بشكل عادل، والثروة والدخل موزعة على نطاق واسع، والتأمين الاجتماعي (لصحة، والبطالة، والشيخوخة) متاح للجميع كحق، ويحتفظ موظفو الدولة بوظائفهم بشكل مستقل عن دعمهم السياسي لرؤسائهم. تجعل الهياكل السياسية والقانونية القوية الحكام مسؤولين أمام الجمهور: المعلومات حول خطط الدولة وإجراءاتها متاحة بسهولة، وتستخدم الصحافة الحرة والمجتمع المدني هذه المعلومات لتدقيق ومحاسبة المسؤولين، ولدى القضاء المستقل السلطة على السلطة التنفيذية والتشريعية، وقاعدة صارمة من القانون تمنع الدولة من استهداف أفراد ومجموعات معينة تتحدى سلطتها[56].

تحتاج الشعوب القوية أيضًا إلى موارد معرفية للسيطرة على دولها. تمتلك الدولة الحديثة قوة أيديولوجية قوية على مستوى الصناعة تحت تصرفها: القدرة على غمر السكان برسائلها، والقدرة على تقييد المعلومات التي يتلقاها المواطنون، والقدرة حتى على محاولة إعادة تصنيف واسعة النطاق للأشياء المألوفة (كما في "العرق السائد" أو "الشيطان الأكبر"). لمقاومة هذه القوة الأيديولوجية، يحتاج أعضاء الشعب القوي إلى شك دائم في السلطة، والقدرات النقدية لتثبيت موقف فكري مستقل.

الأهم من كل شيء، داخل شعب قوي، المواطنون متصلون. مواطنو الشعوب القوية متصلون ببعضهم البعض، عبر تقسيمات الأسرة، والعشيرة، والدين، والعرق، والإثنية، وأكثر من ذلك. المواطنون المتصلون يتبنون موقفًا إيجابيًا تجاه بعضهم البعض: هم موثوقون بشروط وموثوقون بلا شروط. يشاركون المعلومات بسهولة؛ يتحملون اختلافاتهم؛ اعتادوا على تحمل بعض التكاليف من أجل المصلحة العامة. يشكلون شبكات من المشاركة المدنية لتعزيز مصالحهم المشتركة، وهذه الشبكات تربط المواطنين معًا عبر مجموعات الهوية ومستويات الوضع. الشعب قوي لأن المواطنين يمكنهم العمل معًا - ولأنهم يتوقعون العمل معًا للسيطرة على حكامهم[57].

(يتحدث علماء الاجتماع عن هذا على أنه "رأس المال الاجتماعي"، وهو أمر جيد - الفيلسوف يلاحظ فقط مدى استعماره لغة الأعمال للتفكير في العلاقات الإنسانية[58].)

يمكن العثور على مزيج من المساءلة المؤسسية والاتصال العالي في المجتمعات البشرية في جميع أنحاء العالم: الشعوب القوية موجودة في كل مكان. على سبيل المثال، في مملكة نسو في شمال غرب الكاميرون، كانت مؤسسات المساءلة تقليديًا مختلفة تمامًا عن تلك الموجودة في الديمقراطيات الدستورية الغربية، ومع ذلك، فإن سجلها في مراقبة سلطة الملك كان مثيرًا للإعجاب[59].كانت المؤسسات القبلية في بوتسوانا قبل الاستعمار تؤكد على المشاركة الواسعة بالتراضي من المحكومين للحد من سلطة الزعماء. تساعد هذه الجمعيات الشعبية القوية في تفسير كيف حولت

بوتسوانا إيراداتها الكبيرة من الألماس إلى نمو اقتصادي مذهل ضمن ديمقراطية مستقرة، مما جعل البلاد تُعرف بـ "معجزة أفريقيا"[60].

على مدى الفصول الثلاثة القادمة، سنترك الشعوب القوية، مثل النرويجيين والبوتسوانيين، للتركيز على الاقتصاد السياسي للدول التي بدأت بشكل غير مستقر: تلك التي كانت فيها الشعوب ضعيفة عندما بدأت إيرادات الموارد الكبيرة تتدفق. عند الانتقال إلى هذه الدول، من المهم التأكيد على أن "القوي" و "الضعيف" هنا ينطبقان على الشعوب، وليس على الأفراد أو المجموعات الصغيرة. قد تحتوي الشعوب الضعيفة على أفراد ذوي ذكاء استثنائي، ومواهب، وطاقة. في الواقع، غالبًا ما يكون الأفراد داخل الشعوب الضعيفة على الأقل بنفس القدر من البراعة والمرونة مثل الأفراد داخل الشعوب القوية، للسبب البسيط أنهم احتاجوا إلى مقاومة إكراه دولتهم وافتراس الفاعلين غير الدوليين[61]. لأسباب مشابهة، فإن الروابط الأسرية داخل الشعوب الضعيفة غالبًا ما تكون أكثر قوة من تلك الموجودة داخل الشعوب القوية: الأعضاء في الأسرة الذين يمكنهم الاعتماد أقل على الدولة يميلون إلى الاعتماد أكثر على بعضهم البعض.

لذا يمكن أن يتكون الشعب الضعيف من أفراد أقوياء ومجموعات عائلية متماسكة: اهتمامنا هو في القوة المشتركة للمواطنين، وقدرتهم على السيطرة على دولتهم. الدراما الكبرى لشعب يكافح للحصول على السلطة على حكومته هي تاريخ العديد من بلداننا في الغرب. في هذه التواريخ، عانى الشعب الضعيف أولاً من الاضطهاد والصراع، ثم اجتمعوا لمقاومة الظلم، وأدركوا قوتهم ووجدوا شجاعتهم، وفي النهاية حققوا انتصارًا مشهورًا على النظام المتعجرف. لأن قصصنا الوطنية ملهمة جدًا، قد نشعر أن الشعوب في كل مكان ستنتصر في النهاية، ويجب أن تنتصر. وهكذا قد انتصرت، في العديد من الأراضي. لقد انتصر الشعب، وهم ينتصرون اليوم - باستثناء، كما سنرى الآن، حيث يسمح مصدر القوة غير القابلة للمساءلة لأولئك الذين يستولون عليها بتعزيز حكمهم الخاص، ومعاملة الشعب بقسوة، ومنع المواطنين من دمج قوتهم مع بعضهم البعض.

2

السلطة

ما يريده الرجال الكبار

صيغة النجاح: استيقظ مبكرًا، اعمل بجد، وابحث عن النفط.

جي. بول غيتي—1

هدايا الملك الشمسي السرية للملك المرح

تقوم الدول المعتمدة على الموارد بتدفق الأموال. تذهب أموال الموارد مباشرة إلى رؤوسهم. عندما يكون الشعب أقوى من الدولة، كما هو الحال في النرويج، يمكن للشعب أن يضمن أن الإيجارات ستستخدم لإحياء الجسم السياسي بأكمله. لاستكشاف الحالة الأكثر شيوعًا حيث يكون الشعب أضعف من الدولة، نبدأ بحلقة في إنجلترا في القرن السابع عشر. كان القرن السابع عشر هو ولادة الأمة الحديثة، لذا فإن ديناميات قوة الدولة هناك معروضة علنًا - كما هي قواعد هذا الزمن البعيد والعنيف التي نجت لتفكيك عالمنا اليوم.

في القرن السابع عشر في إنجلترا، كان الملكان الأولان نموذجين للحكم المطلق اللذين أصرّا على أن الله قد منحهم الحق في الحكم. ومع ذلك، كانت النبلاء في إنجلترا تزدهر في ذلك الوقت، غنية بالتجارة البحرية المتنامية في البلاد. وكانت النتيجة حالة من الجمود الدستوري. كان النبلاء في البرلمان يتحكمون في أموال الضرائب، التي كان الملكان بحاجة إليها لجيشهم ومحاكمهم المكلفة. لكن الملكين كان بإمكانهما إحباط النبلاء من خلال حل البرلمان حسب إرادتهما. دفع النبلاء من أجل المزيد من الضوابط على السلطة الملكية - لكن الملكيين قاوموا، كما كان من حقهم الإلهي.

كانت الحرب الأهلية الإنجليزية نتيجة لهذه المأزق، حيث تمكن البرلمانيون في النهاية من القبض على الملك وقطعوا رأسه أمام حشد كبير في لندن. للأسف، تبين أن قائد الجيش البرلماني المنتصر كان متطرفًا لديه ميول دكتاتورية خاصة به. لذا، عند وفاته، دعا البرلمان ابن الملك المقطوع الرأس لتولي العرش - بشرط أن يتصرف هذا الملك الجديد، تشارلز الثاني، بشكل لائق.

نلتقط قصة إنجلترا الدستورية في بداية حكم تشارلز الثاني، المعروف باسم الملك المرح بسبب بهجة (قال البعض الفجور) محكمته. بدعم مالي من البرلمان، حققت قوات تشارلز انتصارات مشهورة ضد الهولنديين المكروهين بما في ذلك الاستيلاء في عام 1664 على نيو أمستردام، التي أعاد تشارلز) تسميتها على اسم شقيقه، دوق يورك).

كانت الديناميات السياسية بين تشارلز الثاني والبرلمان تسير بشكل جيد في البداية. في الواقع، اتبعت ما سنطلق عليه "عملية شومبيتر" نسبة إلى عالم الاجتماع في القرن العشرين الذي وصف تطور الحكومة المحدودة[2]. كان تشارلز يتوق إلى المال لتمويل جيشه ودفع مستشاريه السياسيين. كان البرلمان يوزع النقود - ولكن فقط بعد أن تنازل تشارلز، رغم إرادته، عن قوانين تحد من سلطاته.

في عملية شومبيتر، يمنح التنفيذي السلطة السياسية لممثلي المواطنين مقابل الضرائب التي يحتاجها للحفاظ على حكمه. أساسًا، تعدل عملية شومبيتر السياسة في البلاد لتتناسب مع اقتصادها. يمنح التنفيذي المواطنين الذين لديهم المال القوة، وبدورهم، يمنح هؤلاء المواطنون التنفيذي ما يكفي من المال للحفاظ على سلطته السياسية (المخفضة). كلما احتاج التنفيذي إلى المزيد من المال من المواطنين، زادت السلطة السياسية التي سيتعين عليه التنازل عنها. تفسر عملية شومبيتر تطور الحكومة المحدودة في إنجلترا حتى عام 1670. (تم التقاط هذه الديناميكية بشكل أنيق من قبل المستعمرين

الأمريكيين، الذين مروا بعملية شومبيتر الخاصة بهم بعد قرن، في الشعار "لا ضرائب بدون تمثيل"(3).

ومع ذلك، في عام 1670، تحولت عملية شومبيتر في إنجلترا فجأة إلى العكس. عندما بدأ الهولنديون في تغيير مجرى المعركة، طلب تشارلز مرة أخرى من البرلمان أموالاً لأسطوله. قدم البرلمان مطالبات قال تشارلز إنه ببساطة لا يمكنه تحملها. بدلاً من ذلك، حل تشارلز البرلمان. عندما أعاد البرلمان الاجتماع وكرر مطالبه، استمر تشارلز في رفضه وحله - وأخيرًا، نحو نهاية حكمه، حكم ببساطة بدون البرلمان. بعد وفاة تشارلز، أظهر شقيقه وخليفته، جيمس الثاني، ميلاً أكثر استبدادًا على العرش. قام جيمس بتعزيز جيشه الدائم، وأكد حقه الملكي في تجاوز قوانين البرلمان، وأخيرًا أرسل البرلمان packing.

كيف تمكن تشارلز الثاني وجيمس الثاني من عكس عملية شومبيتر في إنجلترا واستعادة السلطات التنفيذية التي أجبرهم البرلمان على التنازل عنها بشق الأنفس؟ كيف استطاع هذان الملكان الحفاظ على حكمهما دون فتح الصندوق الذي كان البرلمان يمسك بخيوطه؟

وجد تشارلز وجيمس مصدرًا جديدًا من المال - في الواقع، مصدرًا كبيرًا من الأموال الأجنبية السرية. قدم لويس الرابع عشر ملك فرنسا، الملك الشمس، أعظم ملك مطلق في أوروبا، مدفوعات سرية كبيرة لتشارلز وجيمس بدءًا من عام 1670 مقابل اهتمام الملوك الإنجليز بالمصالح الفرنسية(4)تسجل المراسلات السرية كيف أنفق تشارلز وجيمس أموالهم الأجنبية(5)على سبيل المثال، أنفق تشارلز معظم الإعانات السرية من لويس على قواته المسلحة. واستخدم الباقي في الرعاية، والأشغال العامة، والبعثات الخارجية، وصيانة الإقامات الملكية وأربع من عشيقاته ("عنصر في الحريم ليس ملحوظًا"، كتب مؤرخ، "بالنظر إلى أذواق تشارلز")(6).

عكس تشارلز وجيمس عملية شومبيتر في إنجلترا من خلال العثور على مصدر خارجي للمال. باستخدام هذا المال، تمكنوا من مقاومة القيود المفروضة على سلطتهم، بل واستعادة السلطات التي تنازلت عنها التاج بالفعل(7).اعتمدوا أقل على الضرائب، لذا تمكنوا من تقليص التمثيل.

عند العودة إلى الحاضر، نجد الأسواق العالمية في المكان الذي كان يجلس فيه ملك الشمس. اليوم، توفر أسواق الموارد العالمية أموالاً من مصادر أجنبية تمكّن المستبدين من البقاء في السلطة بدلاً من قبول القيود على حكمهم. في الواقع، فإن المدفوعات التي تقدمها الأسواق العالمية للمستبدين اليوم تشجع على الاستبداد بنفس الطرق التي فعلها لويس الرابع عشر - باستثناء أنها تشجعه أكثر(8).

مثل الإعانات من لويس، فإن عائدات الموارد التي ترسلها الأسواق إلى العديد من المستبدين اليوم كبيرة. وهي تميل أيضًا إلى أن تكون سرية. اقترح لويس ذات مرة شحن تشارلز قطعًا من الذهب مخبأة في حزم من الحرير، وإرسال له الماس واللؤلؤ بطريقة "لا يمكن لأحد أن يعرفها أبدًا"(9).وبالمثل، ترسل الأسواق العالمية للمستبدين شحنات مخفية من الدولارات. ويرجع ذلك جزئيًا إلى طبيعة الصناعات الاستخراجية. تميل الموارد الاستخراجية إلى أن تكون محصورة: حيث تجلب الشركات معداتها وعمالها، وتقوم بحفر منجم أو بئر خلف سياج محروس، وتنقل الموارد خارج البلاد. يجد الناس صعوبة في معرفة قيمة الموارد التي تفقدها بلادهم. (أفضل ما في الأمر بالنسبة للمستبدين هو النفط في عرض البحر، حيث تستخرج الشركات المورد بعيدًا

عن أنظار الناس.) وحتى إذا تمكن الناس من الحصول على فكرة تقريبية عن كمية الموارد التي تخرج، فإن العقود التي يوقعها المستبدون مع الشركات الأجنبية، والتي تحدد عدد الدولارات التي تدخل، عادة ما تكون أسرار دولة. تختار الدول النفطية الاستبدادية الغموض: هذه الأنظمة تسمح بحرية صحافة أقل بكثير، وكلما زاد ضخ النفط، كانت ميزانياتها أقل شفافية[10].

في الواقع، فإن المدفوعات من أسواق الموارد العالمية لها تأثيرات مطلقة أقوى من تلك التي كانت للمدفوعات من لويس الرابع عشر. كان لويس، بعد كل شيء، يقدم رشاوى، والرشاوى تأتي مع مطالب (في الغالب، كان لويس يريد قروضًا من القوات وسياسات مؤيدة للكاثوليكية في إنجلترا). أسواق الموارد العالمية اليوم هي رعاة غير مشروطين للحكام المدمنين على الإيجارات. طالما أن الديكتاتور يمكنه الحفاظ على السيطرة على أراضي البلاد الغنية بالموارد، ستتدفق الأموال الأجنبية إليه بغض النظر عن سياساته في الداخل أو الخارج.

علاوة على ذلك، فإن اقتصاديات الموارد تجعل من الصعب على الناس مقاومة السلطة التنفيذية من خلال عملية شومبيتر. بسبب مرض هولندي الذي يرفع من قيمة العملة، تميل عائدات الموارد إلى إلغاء التصنيع في الاقتصاد وتخفيض صادراته الزراعية، مما يسرق الناس من قاعدة قوة اقتصادية يمكنهم من خلالها موازنة الدولة. لذا فإن التجارة الدولية لبلدهم تميل إلى إضعاف الناس. وطبيعة استخراج الموارد المنعزلة تعمل مرة أخرى ضد الناس. حتى عندما كانت البترول تمثل 90 في المئة من صادرات مقاطعة آتشي الإندونيسية، على سبيل المثال، كانت الإنتاجية توظف أقل من 1 في المئة من قوة العمل فيها[11]في اقتصاد متنوع، يمكن لعمال المصانع والمزارعين والصيادين أن يدعوا إلى إضراب عام للضغط على الحكومة. ولكن حتى إذا أضرب كل عامل في، على سبيل المثال، أنغولا اليوم، فإن العمال الأجانب في منصات شيفرون البحرية لن يستخرجوا قطرة أقل من النفط، ولن يحصل رئيس أنغولا على قرش أقل من عائدات ذلك النفط.

بين المدفوعات الأجنبية السرية غير المشروطة والاقتصاديات المدمرة للموارد، يمكن للسلطويين المدمنين على الإيجارات اليوم أن يعكسوا عملية شومبيتر. يسمح بيع الموارد للديكتاتوريين بتجنب المساءلة أمام الشعب. والنتيجة هي أن ملوك الموارد اليوم يمكن أن يكونوا أكثر استبدادًا مما كان يعتقد تشارلز أو جيمس أن لهم حقًا إلهيًا في أن يكونوا عليه.

ما يريده الرجال الكبار

في بلد نادر مثل النرويج، حيث يتحكم الشعب في دولته المدمنة على الإيجارات، يمكن أن تجعل أموال الموارد الشعب أقوى. في الحالة الأكثر شيوعًا، حيث تكون الدولة ديكتاتورية مدمنة، يمكن أن تجعل أموال الموارد الشعب أضعف. قد يبدو أن هذا يثير لغزًا. لماذا لا ينبغي لجميع الحكام أن يرغبوا في جعل شعوبهم أقوى؟ ألن يكون الرجل القوي أقوى إذا حكم على سكان أصحاء ومتعلمين جيدًا يدعمون اقتصادًا نابضًا بالضرائب يمكنه دعم جيش أكبر؟ ألا ينبغي أن يرغب السمكة الكبيرة في بركة أكبر، وليس أصغر؟

في مسألة ما يجب أن يريده الديكتاتور، يختلف اثنان من أعظم فلاسفة السياسة لدينا. الأول، توماس هوبز، كتب أهم كتاب في الفلسفة السياسية باللغة الإنجليزية*Leviathan*. في الواقع، قدم هوبز مخطوطة *Leviathan*إلى تشارلز الثاني المستقبلي، ثم تلميذه، بينما كان كلاهما في المنفى في باريس، بعد أن هربا من القوات البرلمانية خلال الحرب الأهلية الإنجليزية[12]كان هوبز يأمل أن يُعلم كتابه "ليفياثان" الأمير الشاب أفضل طرق الحكم. كتب فيه:

> في الملكية، يتطابق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة. إن ثروات وقوة وشرف الملك تنبع فقط من ثروات وقوة وسمعة رعاياه. فلا يمكن لأي ملك أن يكون غنيًا، أو مجيدًا، أو آمنًا، إذا كان رعاياه إما فقراء، أو محتقرين، أو ضعفاء جدًا بسبب الفقر، أو النزاع، بحيث لا يستطيعون خوض حرب ضد أعدائهم[13].

في رأي هوبز، يجب على الملك العقلاني أن يجعل الشعب أقوى - على الأقل أغنى وأكثر صحة، إن لم يكن أكثر حرية.

على هذا الرأي، اعترض فيلسوفنا العظيم الثاني - جان جاك روسو، مؤلف أهم كتاب في الفلسفة السياسية باللغة الفرنسية - بشدة:

> يطمح الملوك إلى أن يكونوا مطلقين، و... أفضل الملوك يريدون أن يكونوا قادرين على أن يكونوا أشرارًا إذا أرادوا، دون أن يتوقفوا عن كونهم سادة. قد يخبرهم واعظ سياسي أن القوة الشعبية هي قوتهم، وأن أكبر مصلحتهم هي أن يكون الشعب مزدهرًا، وعديدًا، ومخيفًا؛ وهم يعرفون تمامًا أن هذا ليس صحيحًا. مصلحتهم الشخصية هي أولاً وقبل كل شيء أن يكون الشعب ضعيفًا، بائسًا، وغير قادر على مقاومتهم أبدًا[14].

في رأي روسو، يجب على الملك العقلاني أن يجعل الشعب ليس أقوى، بل أضعف. هوبز أم روسو - من كان أذكى؟

نحن نعلم الآن أنه يعتمد على خيارات الملك - على مصادر قوته المحتملة. ما يريده الاستبدادي أولاً وقبل كل شيء هو البقاء في منصبه. من المحتمل أن يجد الاستبدادي الذي يفتقر إلى رغبة قوية في الاحتفاظ بمنصبه نفسه مستبدلاً. هوبز محق في أن "ثروات وقوة وسمعة رعاياه" هي مصدر محتمل للسلطة بالنسبة لاستبدادي يريد البقاء في منصبه. ومع ذلك، هناك مصادر للسلطة سيرغب بها الاستبدادي أكثر.

في العصر الحديث، تتناسب حكمة هوبز بشكل أفضل مع أولى دول النمور الآسيوية: كوريا الجنوبية، تايوان، وسنغافورة. في الخمسينيات والستينيات، وجد الاستبداديون في هذه الدول أنفسهم مهددين من قبل الأعداء ومثقلين

باقتصادات ضعيفة ومتعثرة. والأهم من ذلك، أن هؤلاء الاستبداديين كانوا يفتقرون إلى الموارد الطبيعية، وبالتالي لم يتمكنوا من استخدام عائدات الموارد لدفع رواتب جنودهم ومؤيديهم. (المورد الطبيعي الوحيد لسنغافورة، كما قال زعيمها لي كوان يو كثيرًا، هو شعبها.) لذا، أخذ الاستبداديون الأوائل من النمور صفحة من كتاب ليفياثان وقرروا أن أفضل فرصة للبقاء هي جعل شعوبهم أكثر إنتاجية. وقد أمنت الاستبداديات النمرية قاعدة أساسية من حكم القانون وحمت حقوق الملكية لجذب الاستثمارات الأجنبية. وفي الوقت نفسه، استثمروا في الطرق والري والصرف الصحي، وضمان التعليم الأساسي والرعاية الصحية والوصول إلى الائتمان لجميع رعاياهم. كانت هذه التدابير تتطلب إنشاء وكالات إدارية كفؤة - كما كان يتطلب جمع الضرائب من مواطنيهم الذين أصبحوا أكثر إنتاجية.

استراتيجية الطغاة النمور عملت بشكل رائع، محولة اقتصاداتهم من الفقر إلى التقدم في جيل واحد. جميع البلدان الثلاثة انطلقت عبر مراحلها الصناعية إلى التصنيع المتقدم، والآن تولد جميعها معظم ناتجها المحلي الإجمالي من الخدمات.[15] في عام 1965، كان متوسط دخل السنغافوري يعادل سدس دخل الأمريكي المتوسط - بعد عقود من النمو بنسبة 7 في المئة سنويًا، لقد تجاوز ذلك بكثير.[16] كان الكوريون الجنوبيون يعيشون بنفس طول عمر الإكوادوريين؛ الآن يعيشون بنفس طول عمر السويديين.[17] قام الطغاة النمور بدعم النمو الشامل، واستخدموا الضرائب الناتجة عن ذلك النمو لبناء قواتهم المسلحة، واستمتعوا بفترات حكم طويلة في راحة شخصية كبيرة. حصل هؤلاء الطغاة على "الثروات، والسلطة، والشرف" من خلال جعل رعاياهم لم يعودوا فقراء... أو ضعفاء بسبب الحاجة." لقد جعلت هذه الوحوش الآسيوية هوبز" فخورًا.

للأسف بالنسبة لهوبز، وفضلًا عن روسو، لدى العديد من الطغاة مصادر للسلطة يفضلونها على العملية البطيئة والصعبة لجعل شعوبهم أكثر إنتاجية. يمكن للطغاة أيضًا البقاء في القمة بمساعدة من حلفاء أجانب، أو بقروض من بنوك أجنبية. والأفضل من ذلك - في الواقع، خيارهم المفضل - يمكنهم الاحتفاظ بمناصبهم من خلال بيع الأصول الطبيعية لبلادهم في الأسواق العالمية. تعتبر إيرادات الموارد مصدر القوة المفضل للطغاة. إن اكتشاف النفط هو حلم كل ديكتاتور.

تمامًا كما أن شرب زجاجة من النبيذ يجعل المرء يشعر بتحسن أسرع من ممارسة الرياضة، فإن الحاكم يصبح أغنى بسهولة أكبر من خلال بيع الموارد بدلاً من بدء الإصلاحات الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن السماح للشعب بتطوير قوة اقتصادية مستقلة هو استراتيجية طويلة الأمد محفوفة بالمخاطر للسلطويين الذين يرغبون في تمرير وظائفهم إلى نسلهم. كما يظهر إنجلترا في القرن السابع عشر، عندما يصبح الشعب أقوى، يمكن أن يبدأ عملية شومبيتر - والنتيجة النهائية هي قيود على الحكم الاستبدادي. توضح تواريخ النمور الآسيوية الأولى هذا بالضبط: مع نمو القوة الاقتصادية للشعب، تخلت الأنظمة الاستبدادية في كوريا الجنوبية وتايوان في النهاية عن الديمقراطيات الحالية. وحتى في مدينة سنغافورة التي يسهل السيطرة عليها، حقق الشعب المزيد من الضوابط على سلطة الدولة.[18]

يفضل السلطويون عائدات الموارد على العملية الطويلة والمحفوفة بالمخاطر (بالنسبة لورثتهم) لجعل الشعب أكثر إنتاجية. بالطبع، قد لا يتمكن بعض السلطويين من الحصول على ما يكفي من عائدات الموارد للحفاظ على

أنفسهم في القمة. للبقاء في السلطة، قد يحتاج هؤلاء السلطويون إلى استراتيجية مختلطة: بعض مبيعات الموارد، بعض المساعدات من الحلفاء، بعض القروض الأجنبية، بعض التنمية الاقتصادية. لكن الموارد ستظل دائمًا خيارهم الأول. كلما زادت عائدات الموارد السريعة التي يمكنهم الحصول عليها، قلّ ما يحتاجون إلى القيام به من التنمية البطيئة. عند النظر إلى أقارب النمور الآسيوية الأولى الغنية بالموارد، مثل ماليزيا وإندونيسيا، نجد أن اقتصاداتهم تطورت بشكل أقل سرعة (ومع بورما، أقل بكثير) تحت الحكم الاستبدادي.[19] جميع المستبدين مدمنون على المال، وسيتحصلون عليه من أي مكان يستطيعون، لكن سوق الموارد الدولية هو تاجرهم المفضل.

تعتبر إيرادات الموارد مصدرًا سهلاً للسلطة بالنسبة للمستبدين. وغالبًا ما يتطلب الحصول على المال شيئًا أكثر من مجرد توقيع عقد مع شركة أجنبية ثم إرسال بعض الجنود لحماية موقع الاستخراج. (مع النفط البحري، تكون الأمانة أرخص حتى.) التنمية الاقتصادية الواسعة النطاق مصدر صعب للسلطة: فهي تتطلب تحولات اجتماعية قد تكون غير مستقرة بالإضافة إلى صبر لا يستطيع العديد من المستبدين تحمله.[20] بين هذين المصدرين من الصعوبة يوجد مصدر ثالث للسلطة للسلطويين: القروض من البنوك الأجنبية. تجلب قروض البنوك المال بشكل أسرع حتى من الموارد، ومع ذلك تأتي مع العيب الواضح بأن البنوك تتوقع من المستبدين سداد المال، بالإضافة إلى الفائدة.[21] مع إيرادات الموارد، لا يحتاج المستبد أبدًا إلى سداد المال.[22]

قال هوبز: "تأتي ثروات الملك وسلطته وشرفه فقط من ثروات وقوة رعاياه."[23] وسمعة. كان هوبز مخطئًا: يمكن للملك الحصول على ثروته - وبالتالي سلطته - من مصادر بخلاف رعاياه، مثل الموارد الطبيعية والقروض الأجنبية. وهناك مصدر رابع للسلطة أيضًا: "المساعدات" من القوى الأجنبية، مثل الحماية العسكرية، والدعم الدبلوماسي، أو تحويلات المال.

خلال الحرب الباردة، اعتمد العديد من المستبدين على مثل هذه المساعدات (أو "الإيجارات الاستراتيجية") لحمايتهم من الهجمات وتعزيز سلطتهم في الداخل. منذ نهاية الحرب الباردة، تضاءلت الإيجارات الاستراتيجية، لكنها لم تختفِ بأي حال من الأحوال. ملك البحرين، على سبيل المثال، ينتمي إلى أقلية سنية في مملكته تفوقها الشيعة المضطربون بنسبة اثنين إلى واحد. ولكن مع وجود السعودية السنية كجار له، وكما هو الحال مع استضافة القوات البحرية الأمريكية في الخليج الفارسي، حصل ملك البحرين على كل المساعدة الأجنبية التي يحتاجها لزيادة إيجاراته النفطية وقمع الانتفاضات الشيعية العرضية.[24]

يمكن أن تكون الإيجارات الاستراتيجية حيوية لملك يرغب في البقاء على عرشه. ولكن كما عرف ملوك إنجلترا الذين تلقوا إيجارات استراتيجية من لويس الرابع عشر، فإن المساعدة من الحلفاء تأتي دائمًا بتكلفة. تريد القوة الأجنبية منك أن تقرض قواتك أو أن تغير قوانينك - أو أن تفتح اقتصادك أمام الشركات الأمريكية أو موانئك أمام الأسطول الخامس الأمريكي. علاوة على ذلك، يمكن أن تنفد الدعم الأجنبي بسرعة، حرفيًا بين عشية وضحاها. تلقى صدام حسين إيجارات استراتيجية كبيرة من الولايات المتحدة حتى عام 1990، وبعد ذلك لم يتلقَ سوى الغزوات والعقوبات الأمريكية.

ستكون الموارد الطبيعية مصدر القوة المفضل للسلطوي.[25] من استغلال موارد بلده، يحصل الاستبدادي على أموال كبيرة وطويلة الأجل وسرية دون أي شروط. ولا يتعين سداد المال أبدًا. صحيح أن الإيجارات الاستخراجية متقلبة،

لكن تضخم سعر الصرف (مرض هولندي) يجعل الكماليات الأجنبية أرخص للديكتاتور لشرائها. علاوة على ذلك، لا تميل الموارد إلى الديمقراطية على المدى الطويل. وجدت دراسة أن زيادة بنسبة 1 في المئة في الاعتماد على الموارد الطبيعية يمكن أن تعني زيادة بنسبة 8 في المئة تقريباً في احتمال وجود حكومة استبدادية[26] من بين الحكومات التي تحصل على معظم أموالها من الموارد، لا يمكن اعتبار أي منها تقريباً ديمقراطياً[27].

مصادر القوة التقليدية

دعونا نحمل حساب القوة الاستبدادية - ونجعلها أكثر دقة لتناسب العالم المتنوع من حولنا. يقول الحساب إن هناك أربعة مصادر رئيسية للقوة متاحة لنظام استبدادي:

1. الضرائب من شعب قوي
2. إيجارات الموارد
3. المساعدات من الحلفاء (الإيجارات الاستراتيجية)
4. الديون من القروض الأجنبية

وأعظم هذه، من وجهة نظر الاستبدادي الذي يرغب في البقاء في السلطة، هو الموارد.

هناك مصادر أخرى للقوة للأنظمة الاستبدادية - القديمة مثل بيع الأعلام المريحة، والجديدة مثل بيع أسماء النطاقات على الإنترنت[28]. ومع ذلك، فإن الأربعة الكبار هم المذكورون أعلاه. بالطبع، قد يكون لدى بلد ما ميول استبدادية قبل أن تصبح أي من هذه العوامل مهمة - تمامًا كما قد يكون لدى مريض ما ربو قبل أن يبدأ في التدخين، مما زاد من تفاقم حالته وتعقيدها. وهذه المصادر للسلطة هي مجرد محددات، وليست قدرًا. أحيانًا يمكن لبلد لديه نظام استبدادي متجذر بشدة، مثل بورما، أن يفتح بسرعة ملحوظة حتى بدون تغيير واضح في مصادر سلطته. ومع ذلك، فإن مثل هذه الحالات نادرة.

بعض الأنظمة الاستبدادية تعتمد تقريبًا بالكامل على مصدر واحد للسلطة، كما يعتمد النظام الكوري الشمالي على المساعدات من الصين. تعتمد معظم الأنظمة على مزيج من المصادر الأربعة، وغالبًا ما تغير مزيج مصادر السلطة بمرور الوقت، بشكل تدريجي أو حتى دراماتيكي، استجابةً للظروف (كما حدث بعد الحرب الباردة، عندما جفت العديد من الإيجارات الاستراتيجية فجأة[29]). ويمكن لمصدر واحد للسلطة أن يغير نقاط انطلاقه: كان الاستبداديون قبل مرسي في مصر يعتمدون لعقود على المساعدات من الولايات المتحدة؛ بينما يعتمد الاستبداديون بعد مرسي بدلاً من ذلك على مدفوعات كبيرة من السعوديين.

عند النظر بشكل أوسع، فإن المصدر الأول للسلطة هو "داخلي" في اقتصاد البلد، بينما البقية "خارجية". تعتمد الضرائب على تمكين الناس. مع المصادر الثلاثة الأخرى، تأتي السلطة من الخارج، وكما رأينا، فإن هذا يجعل الناس عمومًا أضعف. هذا التمييز حاسم لتحديد الموقف الذي يجب اتخاذه تجاه الأنظمة الاستبدادية اليوم. على سبيل المثال، فإن الاستبداديين الذين يديرون الصين قد مكّنوا شعوبهم على مدى عقود من أن يصبحوا أقوى اقتصاديًا مع التخلي عن المصادر الخارجية للسلطة - وقد يكونون محقين في أن الاستبداد كان مطلوبًا لتحقيق ذلك، على الأقل في المراحل المبكرة[30]. هذا لا يبرر الفساد وسوء الاستخدام في الصين، لكنه يجب أن يجعلنا نتوقع أن تأخذ السياسة في البلاد مسارًا مختلفًا حيث يطالب شعبها الذي يزداد تمكينًا بحقوق أكثر[31]. كما سنرى في الجزء الرابع من الكتاب، فإن حقيقة أن السلطات الصينية تتبع هوبز والنمور الآسيوية من خلال تقوية شعبها سيكون لها تداعيات سياسية كبيرة.

بالنسبة لمصادر القوة الخارجية، فإن وجود ثلاثة أنواع مختلفة يفسر لماذا تبدو الدول الغنية بالموارد والدول الفقيرة بالموارد أحيانًا متشابهة جدًا. على سبيل

المثال، كانت السلطات في غينيا تاريخيًا تعتمد على إيرادات كبيرة من تصدير المعادن مثل البوكسيت؛ في مالي المجاورة، كانت المساعدات الفرنسية أكثر أهمية للحفاظ على السلطة في يد الأوتوقراطيين. بالنسبة للشعب، كانت النتائج مشابهة - فقد ذهبت القوة الخارجية إلى رجالهم الأقوياء، مما مكن هؤلاء الأقوياء من تقسيم الحكم.

ستكون التاريخ مهمًا في تفسير مدى السماح لهذه المصادر الخارجية من القوة للأوتوقراطيين بتقسيم الحكم على الشعب، لأن التاريخ سيوضح مدى قوة (أو ضعف) الشعب. حتى أن وجود بعض التجارب الديمقراطية قبل بدء الاستخراج الكبير يبدو أنه يقلل من خطر الأوتوقراطية - كما هو الحال مع منتجي الموارد في أمريكا اللاتينية. لم يكن شعوب أمريكا اللاتينية بالتأكيد أقوياء مثل النرويجيين عندما بدأت إيرادات مواردهم في الارتفاع، لكن معظمهم كان لديهم بعض مؤسسات الديمقراطية الدستورية في ذاكرتهم الجماعية. كانت إيرادات الموارد لكل فرد أيضًا عمومًا أقل في أمريكا اللاتينية، مما يوفر وقودًا أقل للأوتوقراطية[32]. لذا، عانى المنتجون في أمريكا اللاتينية من الأنظمة الاستبدادية أو الدول ذات الحزب الواحد لعدة عقود قبل أن يقوموا أخيرًا بالتحول إلى الديمقراطية الدستورية. (فنزويلا، أكبر منتج للنفط للفرد، قد قطعت أقل شوط في هذه العملية - ولكن حتى هنا، فإن شكل الاستبداد كان شعبويًا.) قد يرى المرء حتى آثار الذاكرة الجماعية للديمقراطية في دول الخليج - الكويت، الدولة العربية التي لديها أكبر تجربة مع برلمان منتخب قبل وصول أموال الموارد، هي الآن الدولة العربية التي يمتلك فيها البرلمان المنتخب أكبر قدر من السلطة.

مع إضافة هذه الفروق الدقيقة إلى حساب مصادر السلطة الاستبدادية، يمكننا العودة والتأكيد على مدى أهمية المصادر الخارجية للسلطة في تفسير استمرار الأنظمة القسرية في عصرنا - وخاصة إيرادات الموارد. تذكر الرقم الرئيسي: الدول النفطية لديها خطر أكبر بنسبة 50 في المئة من الاستبداد. الموارد الطبيعية تعزز الاستبداد.

كانت الدول النفطية الاستبدادية أقل احتمالًا بكثير للتحول إلى الديمقراطية في العقود الثلاثة الماضية، مما يعني أن نسبة متزايدة باستمرار من المستبدين في العالم هم من البتروقراطيين[33]. حتى بين القادة الذين لديهم بعض المؤهلات الديمقراطية، فإن إيرادات الموارد تبرز ميولهم القاسية. إيرادات الموارد تجعلهم استبداديين: كلما زادت الأموال التي حصل عليها شافيز أو بوتين من النفط، قل احتياجهم للاهتمام بديناميكية اقتصادهم، أو حريات مواطنيهم، أو الضغوط التي حاولت المجتمع الدولي فرضها[34]. كما قال توماس فريدمان في القانون الأول للبتروسياسة"، كلما ارتفع سعر النفط، انخفضت وتيرة الحرية[35]. عند النظر إلى التاريخ الحديث، نرى أن عائدات الموارد تعزز من سلطات المستبدين في كل مكان.

يمكن للمرء أن يأخذ لحظة للتأمل في كيفية عمل السلطة في عالمنا من خلال استدعاء قائمة بأنظمة الحكم الاستبدادية اليوم، من مصدر مثل مؤشر الديمقراطية في الإيكونوميست أو بوليتي الإيكونوميست، على سبيل المثال، تسرد اثنين وخمسين دولة استبدادية، أو 31 في المئة من جميع دول العالم[36]. يمكن للمرء أن يمر عبر هذه القائمة متسائلاً أي من هذه الأنظمة يمكن أن توجد بدون عائدات الموارد أو العائدات الاستراتيجية. بالتأكيد، هناك القليل - والأهم من ذلك الصين. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يأخذ هذه المناسبة للتفكير في مدى أبعد كانت ستدفع الحداثة الاستبداد بعيدًا عن المسرح لو لم يكن هناك نفط ودعم أجنبي. كم عدد المستبدين الذين سيكونون اليوم بدون النفط والمساعدات؟

كلما كان بإمكان النظام الاعتماد على الموارد، كان من الأسهل البقاء في السلطة دون المخاطرة بشعب موحد ومتمكن. في الواقع، كما سنرى في الفصل التالي، بالنسبة للاستبداديين المدمنين على العائدات، كان روسو محقًا: "إن مصلحتهم الشخصية الأولى هي أن يكون الشعب ضعيفًا، بائسًا، وغير قادر على مقاومتهم."

3

الإكراه، الفساد ...

تأتي الثروة إلى الحكام، وهم يتصرفون بها، ويوزعونها على المقربين، ويعاقبون ويقهرون منافسيهم المحتملين في الداخل، ويستخدمونها لدعم المغامرات في الخارج بعيدًا عن حدود مجتمعاتهم.
فؤاد عجمي، قوى البتروقراطية—1

كيفية إنفاقها

السلطوي الغني بالموارد هو السمكة الكبيرة. بينما قد يتوق إلى بركة أكبر، فإن هدفه اليومي الأكثر إلحاحًا هو أن يبقى أكبر سمكة في البركة التي هو فيها. لديه قدر كبير من المال تحت تصرفه - لقد كانت الطبيعة الأم كريمة، ويمكنه أن ينفق بسخاء. لكن بيئته غامضة، وهناك مخاطر قريبة.

دعونا نفتح الدليل لهيمنة الموارد - كيف سيبقى الرجل الكبير في القمة عندما يتحكم في الموارد التي سيدفع الأجانب مقابلها أموالًا طائلة. عندما ينظر السلطوي المدمن على الإيجار من قصره، بعد كل شيء، لا يرى اسكندنافيا. معظم الدول التي تعاني من اضطراب الموارد هي شهادات على القدرة البشرية على الانقسام، حيث تمتد انقساماتها على عدة أبعاد. تُظهر الصورة العالمية انقسامات خطيرة في العرق والإثنية والدين في الدول الآسيوية والأفريقية المصدرة للموارد على طول الخط العاشر، فضلاً عن الهجينة الاستعمارية مثل العراق والدول السوفيتية السابقة، وهناك انقسامات كبيرة في الطبقة والعرق في أمريكا اللاتينية[2].

ما يلفت انتباه الكثيرين في سياسة الدول العربية والأفريقية المصدرة هو انقساماتها القبلية. قد يتردد الغربيون السذج في الحديث عن البشر المعاصرين من حيث قبائلهم، خوفًا من بدائية قد تكون غير صحيحة سياسيًا. العرب والأفارقة سيضحكون. بالنسبة لمعظم العالم العربي وأفريقيا، الانتماء القبلي هو مصدر رئيسي (أحيانًا المصدر الرئيسي) للهوية الذاتية. في هذه البلدان، تهم قبيلتك - وغالبًا ما تكون أكثر أهمية من أمتك[3].

في المملكة العربية السعودية، هناك ثماني قبائل رئيسية وحوالي خمس عشرة قبيلة فرعية؛ عندما نظم الملك عبدالله المستقبلي الحرس الوطني لأول مرة، فعل ذلك على أسس قبلية. في ليبيا، هناك ثلاثون قبيلة لها تأثير؛ كان العقيد القذافي بارعًا في اللعب بها ضد بعضها البعض. في غينيا الاستوائية، من الأفضل أن تكون من قبيلة الفانغ (قبيلة الرئيس) بدلاً من البوبي، وفي الواقع، فإن الفانغ مهيمنون لدرجة أنه يحدث فرق كبير من أي من سبع وستين عشيرة فانغ أنت منها (الرئيس هو إيسانغوي من مونغومو).

الدول التي تعاني من هذه الاختلافات العميقة في العرق والعرقية والدين والقبيلة كانت مواقع للعنف بين المجتمعات - ومرة أخرى، فإن الانتماء إلى مصلحة وطنية مشتركة غالبًا ما يكون ضعيفًا. لذلك يعرف المستبد أن الأعداء يحيطون بقصره، وأن هؤلاء الأعداء سيسعون لإيصال رجلهم إلى السلطة بأي وسيلة متاحة. علاوة على ذلك، كما تظهر التاريخ الدموي للملكية، غالبًا ما يكون للملك منافسون على العرش داخل القصر أيضًا؛ كما قال زينوفون، "المؤامرات والمخططات ضد الحكام المستبدين غالبًا ما تُدبر من قبل أولئك الذين يتظاهرون أكثر من غيرهم بحبهم"[4]. حقًا، الرأس الذي يرتدي التاج لا يجد الراحة.

كتب المسرحي راسين، الذي كان مؤرخًا للملك لويس الرابع عشر وشاهد دكتاتورًا عن كثب، هذه الكلمات على لسان أحد ملوك مسرحه[5]:

بمجرد أن نصل إلى العرش، تزداد همومنا كثيرًا

حتى أن الندم من بين تلك الهموم هو الأقل تأثيرًا علينا...

لا أُخيفني الندم الباطل؛

لم يعد قلبي يخاف من الجريمة.

تكلفتنا غاليًا، آثامنا الأولى،
لكن تلك التي تليها نرتكبها بسهولة.

ستكون أولى اهتمامات الدكتاتور الذي يريد البقاء في منصبه هي جعل التهديدات المحتملة تخاف منه؛ وستكون ثاني اهتماماته هي جعل التهديدات المحتملة تعتمد عليه[6] الترهيب، ثم التبعية، وهذا أمر حاسم - يجب على الملك دائمًا أن يمنع التهديدات من الاتحاد ضده. العصا أولاً، والجزر ثانيًا - ودائمًا، فرق تسد. إذا كان هذا يبدو مكيافيليًا، فلا ينبغي أن نلوم الرسول: لا زلنا نقرأ مكيافيلي لأنه فهم جيدًا *la verità effetuale delle cose* الحقيقة الفعلية للأشياء، : خاصة فن الحكم الاستبدادي.

كان لويس الرابع عشر بالطبع ماكيافيليًا تمامًا، ولم يكن هناك شيء جديد تحت ملك الشمس. العصا، ثم الجزر - ودائمًا، فرق تسد. يمكننا أن نرى هذه الأولويات الماكيافيلية الأبدية بشكل جيد في إنفاق تشارلز الثاني للأموال السرية التي منحها له لويس. في ميزانية تشارلز، نجد أن الفئتين الأعلى من الإنفاق كانتا العنف والزبائنية. أنفق تشارلز معظم الأموال على العنف: جيشه. كما أنفق الكثير لدفع أموال "عملائه": لتقديم المرتبات للداعمين الرئيسيين ورشوة أعضاء البرلمان. بعد الاعتناء بهذين الضروريتين، كان لدى تشارلز أموال متبقية للمزيد[7]:

- *الرفاهيات الشخصية* الإقامات الملكية، "علف الغزلان في غابة وندسور"، : العشيقات الأربع.
- *المنافع العامة* الأعمال العامة، دعم الفقراء في ساوثوارك (الحي الصعب : عبر جسر لندن).
- *المغامرات الخارجية*. الحملات إلى فيرجينيا وجزر الهند الغربية :

سنأخذ أولويات تشارلز بالتناوب لاستكشاف كيف ينفق المستبدون المدمنون على الإيجارات اليوم الأموال التي يحصلون عليها من بيع الأصول الطبيعية لبلدانهم. سنكتشف لماذا تعتبر إيجارات الموارد مصادر قوية للآفات السياسية عندما يتحكم فيها المستبدون المدمنون عليها. بينما ليست الموارد لعنة، سنرى لماذا تحدث الكثيرون عن البلدان المريضة بالموارد كما لو كانت تحت تعويذة شريرة.

”.لقد. أطلقوا. النار. على. الناس“[8]

قال روسو إن أول مصلحة شخصية للملك هي أن يكون الشعب ضعيفًا وغير قادر على مقاومته. والمصدر المفضل للملك للحفاظ على ضعف الشعب هو أموال الموارد. كما رأينا، فإن المستبدين الذين يتحكمون في إيجارات الموارد الطبيعية الكبيرة لديهم مصدر من الأموال لا يعتمد على الشعب. بدلاً من المرور بصعوبة وخطر جعل الشعب منتجًا ثم فرض الضرائب عليهم، يقوم المستبد ببساطة بتوقيع عقد مع شركة أجنبية ويرسل الجنود لحماية موقع الاستخراج. يأخذ الأجانب الموارد؛ ويتلقى النظام مدفوعات بمبلغ غير معلن. يصبح الشعب متفرجًا على الاقتصاد الذي يدعم حكامهم، يشاهدون من خلف الأسوار بينما تختفي ثروتهم الوطنية.

الموارد الطبيعية مثالية للانقسام والحكم الاستبدادي. يمكن للطاغية الغني بالموارد أن يفرض السيطرة على الناس إلى أي مدى - حتى يضع كل السكان في قيود، إذا لزم الأمر - دون أن يعيق مصادره الرئيسية للمال، التي هي حرفياً ثقوب في الأرض. لا يحتاج إلى فرض ضرائب على دخل المواطنين، وفي الواقع، تتخلص العديد من الأنظمة الغنية بالموارد من ضرائب الدخل تمامًا[9]ما يحتاجه الطاغية أكثر من الناس في بلده هو أن يبقوا بعيدًا عن طريقه. ينكر على الناس الحقوق المدنية والسياسية التي من شأنها مساعدتهم على الاتحاد ضده، ويأمر بمعاملة قاسية للمشاغبين. العنف ضد المواطنين هو تقنية أساسية للحكم للطاغية المدعوم بالموارد. أحيانًا تسقط الستائر، ونلمح مدى قسوة هذا الحكم. خلال التمرد الذي أطاح بالقذافي، قدم الصحفيون الذين يتبعون القوات المتمردة المتقدمة هذا التقرير:

> زاوية، ليبيا - في مكتب الطابق الثاني من مركز شرطة محترق هنا، كانت الصور الملقاة على الأرض تروي قصص السجناء غير المحظوظين الذين وقعوا في قبضة الحكومة الوحشية للعقيد معمر القذافي.
>
> بعضها يصور جثثًا تحمل علامات التعذيب. واحدة تظهر ندوبًا على ظهر رجل يرتدي فقط ملابسه الداخلية، وأخرى لرجل عارٍ وجهه لأسفل تحت ملاءة ويداه مقيدتان. كانت وجوه الموتى تحمل تعبيرات رعب. صور أخرى أظهرت بركًا من الدم، وطاولة مليئة بالجرار والزجاجات والمساحيق، وفي واحدة، منشار طويل.
>
> في قبو متاهة، كان العمال يقومون بإزالة الكتب والملفات المحترقة. احتوت غرفة على زجاجة جين سعة لترين. مشيرًا إلى غرفة أخرى كانت مظلمة، قام عامل بتقليد مسدس بيديه وهمس القذافي"، مما يوحي بأنها كانت غرفة إعدام."[10]

في عام 2011، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موجة من الحركات الثورية الشعبية، مدفوعة بالشباب الذين يتوقون إلى مزيد من الفرص والحرية. يمكن للمرء أن ينشئ خريطة خاصة به للربيع العربي، مع تحديد الأماكن التي فشلت فيها الاحتجاجات الشعبية وتلك التي نجحت في الإطاحة بحاكم استبدادي.

ستمرارية الاستبداد: قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، السعودية، البحرين، الجزائر.

سقوط الاستبداد: اليمن، مصر، تونس، ليبيا

الآن أضف إلى الخريطة رقمًا لكل دولة، يوضح مقدار دخل النفط لكل فرد كانت تمتلكه الدولة قبل بدء الربيع العربي.[11]

$38,160	قطر	**استمرارية الاستبداد:**
$29,840	الكويت	
$21,570	الإمارات العربية المتحدة	
$12,160	عمان	
$11,930	المملكة العربية السعودية	
$5,690	البحرين	
$2,950	الجزائر	
$9,820	ليبيا	**السقوط الاستبدادي:**
$410	اليمن	
$400	مصر	
$380	تونس	

النمط الذي تراه هو أنه (مع استثناء واحد) فشلت الاحتجاجات الشعبية في البلدان التي كان فيها الاستبدادي يمتلك المزيد من أموال النفط ونجحت حيث كان الاستبدادي يمتلك أموال نفط أقل. الاستثناء هو ليبيا، لكن الثورة الليبية كانت استثنائية: كان لدى القذافي الكثير من أموال النفط المدخرة، لكن الثوار كان لديهم الناتو كقوة جوية لهم. النمط الأكبر هو أنه في البلدان التي يزيد فيها دخل النفط عن 2,950 دولارًا للفرد، نجا الاستبدادي من الاحتجاجات؛ في البلدان التي يقل فيها دخل النفط عن 410 دولارات للفرد، فقد الاستبدادي السلطة. النمط الأكبر هو أنه في البلدان ذات الإيجارات العالية، انتصر الاستبدادي؛ في البلدان ذات الإيجارات المنخفضة، انتصر المحتجون. (سوريا هي حالة وسطية مثيرة للاهتمام.[12])

يمكننا توسيع هذا النمط ليشمل انتفاضة سابقة في الشرق الأوسط أيضًا: الثورة الخضراء" الفاشلة في إيران عام 2009. عندما بدأت الثورة الخضراء،" كانت المسيرات الجماهيرية في الشوارع تبدو وكأنها قد تهدد الدولة. لكن قمع النظام باستخدام ميليشيا الباسيج الشرسة أزال الشوارع وترك العديد من قادة الاحتجاجات موتى أو في السجن. كان لدى إيران 2,448 دولارًا للفرد من دخل النفط عندما بدأت الثورة الخضراء.[13]

بالطبع، السياسة أكثر تعقيدًا من أن يتم التقاطها برقم واحد؛ كما رأينا، على سبيل المثال، يعتمد ملك البحرين على حلفاء أجانب بالإضافة إلى عائدات النفط عندما يحتاج إلى قمع احتجاجات الأغلبية الشيعية (كما فعل خلال الربيع العربي). ومع ذلك، فإن الموارد الطبيعية تسير جنبًا إلى جنب مع القمع في الدول التي تعاني من بداية هشة. وهذا صحيح بالنسبة للدول ذات الإيجارات العالية والدول ذات الإيجارات المنخفضة.

ليس فقط أن الأنظمة المدمنة على الإيجار تفرض عنفًا شديدًا بشكل غير عادي على الأفراد. (في عام 2014، أعدمت السعودية ما لا يقل عن تسعة عشر شخصًا في أقل من ثلاثة أسابيع، وكان ما يقرب من نصفهم بسبب جرائم غير عنيفة؛ وتشتبه منظمة العفو الدولية في أن اعترافات أربعة من المعدومين تم استخراجها تحت التعذيب.[14]) تميل هذه الأنظمة بشكل منهجي إلى إنكار حرية

التعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع - بالإضافة بالطبع إلى الحق في التصويت بحرية في انتخابات نزيهة. تصنف منظمة فريدوم هاوس الدول بناءً على حرياتهم المدنية وحقوقهم السياسية؛ وعند جمع أرقامهم، نجد أن 16 في المئة فقط من احتياطيات النفط المثبتة في العالم تقع في دول "حرة".[15]

كما أن الأنظمة المدمنة على الإيجار تقمع المجتمع المدني - المنظمات المدنية التي يجتمع فيها الناس لتبادل المعلومات وتعزيز مصالحهم المشتركة. لا يمكن لأحد الانضمام إلى نقابة عمالية في الإمارات العربية المتحدة: النقابات العمالية محظورة. تجعل الحكومة الأوزبكية العضوية في الجمعية التي تسيطر عليها الحكومة للمنظمات غير الحكومية "طوعية ولكن إلزامية".[16] لا يمكن للسعوديين تنظيم نادي لجمع الفراشات، أو نادي للدراجات - ناهيك عن حزب سياسي. هذه الأمور غير مسموح بها.[17] تحاول هذه الأنظمة إبقاء المواطنين ضمن هياكل تسيطر عليها النظام - الجيش، البيروقراطية - بدلاً من السماح للمواطنين بتشكيل جمعيات مع بعضهم البعض. من خلال إحباط المجتمع المدني، تسعى هذه الأنظمة إلى تنفيذ استراتيجيتها في إبقاء الشعب منقسمًا من أجل الحفاظ على حكمها.

الإيجارات والعملاء

تميل الأنظمة المدمنة على الإيجارات إلى إنفاق الكثير على الجيش - حيث تنفق الدول المصدرة للنفط ما بين مرتين إلى عشر مرات أكثر على قواتها المسلحة مقارنة بالدول الأخرى[18]. يعد الإنفاق على الجيش أمرًا منطقيًا للأنظمة الاستبدادية الغنية بالموارد. فالجيش مفيد لقمع المعارضة الداخلية، وهو، كما رأينا، أولوية من المستوى الأول للأنظمة الاستبدادية التي ترغب في البقاء في السلطة. قد يشعر المستبد أيضًا بالقلق من الجيران الذين يطمعون في ثروته من الموارد. علاوة على ذلك، فإن القوى العظمى التي تقدم الإيجارات الاستراتيجية غالبًا ما تُظهر أنها، في المقابل، ترغب في أن يستخدم المستبد بعض أمواله من الموارد لشراء معداتهم العسكرية. على سبيل المثال، في عام 2011، أنفقت المملكة العربية السعودية أكثر من 15 في المئة من ميزانيتها الرسمية على الأسلحة من الولايات المتحدة - وهي نسبة أكبر مما تنفقه الولايات المتحدة على وزارة الدفاع بأكملها[19].

كما أن توسيع الجيش يعد منطقيًا للمستبد بسبب اقتصاديات استخراج الموارد. كما رأينا، فإن استخراج الموارد لا يميل إلى توظيف المحليين، ويضعف التوظيف في التصنيع والزراعة. وهذا مفيد للمستبد الذي يريد منع شعبه من اكتساب قاعدة اقتصادية مستقلة يمكنهم من خلالها مقاومته. ومع ذلك، يعني ذلك أيضًا أن الاقتصاد يحتوي على عدد أقل من الوظائف، وأن العاطلين عن العمل - وخاصة الشباب العاطلين عن العمل - لديهم ميل معروف للثورة. فما هو أفضل من استخدام بعض الإيجارات من الموارد لتوظيف هؤلاء الرجال في الجيش؟ بدلاً من الثورة، تدفع النظام لهؤلاء الرجال لقمع الثورات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجيش هو هيكل صارم وهرمي مع المستبد في القمة. من خلال تحويل الرجال العاطلين عن العمل إلى جنود، يصبح هؤلاء الرجال معتمدين على النظام الاستبدادي في معيشتهم، وفرصهم، ومكانتهم الاجتماعية.

الجيش ليس المؤسسة الوحيدة التي يقيم فيها المستبد علاقات هرمية من الاعتماد الشخصي - في الواقع، الجيش ليس حتى الأكثر منها. حكومات الدول النفطية أكبر تقريبًا بمقدار النصف من حكومات الدول الأخرى[20]. يصبح كل جهاز الدولة هرمًا من علاقات التبعية، حيث تتدفق الرعاية إلى الأسفل وتدفق الولاء السياسي إلى الأعلى. يصف نيكولاس شاكستون الدولة الأنغولية على هذا النحو:

> يمكنك تصور شبكة عملاقة من الأنابيب على شكل شجرة عيد الميلاد، حيث يتدفق السائل الحيوي من خلال أنبوب كبير في الأعلى ويتم تقسيمه عند نقاط مختلفة. تصبح الأنابيب أصغر وأكثر عددًا في الطريق إلى الأسفل، ويتدفق الناس عند نهاياتها المفتوحة. تتواجد القطط السمان في الأعلى، تمتص من أكبر الأنابيب؛ في الأسفل يتزاحم الآلاف للوصول إلى أصغرها، بينما يتجمع الملايين حولهم على أمل الحصول على شيء. كل نقطة لها صنبور، يتحكم فيه حارس البوابة، وغالبًا ما يكون موظفًا حكوميًا، الذي يقطر السائل إلى المرؤوسين، مقابل ولائهم. هذه هي الهيكلية السياسية: العلاقات بين الحكام والرعايا؛ يتم الحصول على الثروة من القوة السياسية (موقع المرء في الشجرة) والعكس صحيح. تحتوي الشجرة الأنغولية على العديد من الروابط العمودية ولكن القليل

من الروابط الأفقية؛ قطع رابط واحد - إقالة وزير، على سبيل المثال، ويسقط سلسلة كاملة من الأشخاص المعتمدين على ذلك الرابط[21].

تتوسع حكومة المستبد لتمتص المواطنين العاطلين عن العمل. مرة أخرى، يجعل جذب المواطنين إلى العمل الحكومي الأيادي العاطلة مشغولة. ومرة أخرى، يصبح هؤلاء المواطنون معتمدين على الدولة في معيشتهم، وفرصهم، ومكانتهم الاجتماعية. يقسم المستبد السكان ويسيطر عليهم باستخدام أموال الموارد لإنشاء هرم من الأنابيب العمودية مع نفسه في القمة. لأن علاقات السلطة السياسية هي علاقات راعٍ وعميل، يسمي علماء السياسة مثل هذه الأنظمة "عميلة"[22].

في الفصل الأول، لاحظنا أن الحياة اليومية في البلدان المعتمدة على الموارد تبدو غالبًا غريبة. يمكن أن يشكل الأجانب 86 في المئة من السكان، أو تتجول القوات شبه العسكرية الحكومية على الدراجات النارية لاعتقال النساء اللواتي يتواصلن مع الرجال. الآن نضيف أنه حتى عندما تبدو مؤسسات بلد معتمد على الموارد مألوفة - يقرأ المرء عن وزارة التعليم، ووزارة الزراعة - فإن الواقع وراء هذه المؤسسات غالبًا ما يكون مختلفًا تمامًا. تميل الدول العميلة إلى أن تكون لديها وزارات بوتيمكين: الأشخاص خلف المكاتب في مكتب السياحة يتفاجأون عندما يظهر سائح. الهدف من المؤسسات الحكومية ليس جمع الإيرادات وتوفير السلع العامة. الهدف هو توظيف المواطنين لجعلهم تابعين للدولة، وفي النهاية للمستبد نفسه. سواء كانت هذه العملاء تساهم في فعالية الدولة - في الواقع، غالبًا ما يكون ما إذا كان هؤلاء العملاء يظهرون للعمل على الإطلاق - أقل أهمية من العلاقة الشخصية للاعتماد التي تم إنشاؤها بينهم وبين مسؤول أعلى مستوى[23].

عندما تم اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية في عام 1938، لم يكن لدى البلاد مؤسسات حديثة[24]. أسند الملك المؤسس للمملكة العربية السعودية، عبد العزيز، وزارة (الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني، إلخ) لكل من أمراءه الكبار كإقطاعية شخصية. مع بدء تدفق أموال النفط ثم غمرها، وسع هؤلاء الأمراء سلطتهم من خلال إضافة فروع ومستويات إلى الأهرامات البيروقراطية تحتهم. في الواقع، مع تزايد إيرادات النفط، كانت أسهل طريقة للملك لحل نزاع بين الأمراء المتنازعين هي منح كلا الأميرين المزيد من المال لتوسيع وزاراتهم، وكانت هذه التوسعات تجذب بشكل ملائم المزيد من السكان المتزايدين في البلاد أيضًا. كانت الوزارات الناتجة غير فعالة بشكل متوقع، ومع ذلك كانت كفاءتها كوزارات أولوية أقل من نجاحها في الحفاظ على ولاء الأمراء وربط المواطنين في هيراركيّات شخصية بأعضاء النظام. كانت التنسيق بين هذه البيروقراطيات المتزايدة سيئة للغاية: تم إنشاء إدارات ذات صلاحيات متداخلة داخل أهرامات مختلفة، وغالبًا ما شهد السعوديون معركة الجرافات" عندما طلبت وزارتان معدات بناء لنفس الموقع لبدء مشاريع مختلفة[25].

تقسيم الحكم من خلال الزبائنية ليس شذوذًا في الشؤون الإنسانية. يذهب دوغلاس نورث، وجون واليس، وباري وينغاست إلى حد وصف الهيراركيّات الزبائنية بأنها النظام "الطبيعي" في تاريخ الحكم، ويظهرون كيف لا تزال العديد من الدول تحتفظ بهذا الهيكل[26]. كانت الدولة السوفيتية القديمة هرمية قائمة على الزبائنية الممولة بالنفط؛ عندما نتحدث عن *الأبراج* التي تتملق *النومينكلاتورا* فإننا نتحدث الروسية السوفيتية. الطاقة الريادية في مثل هذه ،

المجتمعات تتجه نحو إرضاء المسؤولين فوق المرء بدلاً من تلبية رغبات المواطنين الآخرين. من المهم، حتى لو كان هناك "طبقة وسطى" من حيث الدخل، فإن هذه الطبقة لا تؤدي وظيفتها الكلاسيكية في المجتمعات الحرة، وهي أن تكون قاعدة للسلطة الاقتصادية المستقلة التي توازن بين قوة الدولة. تميل الطبقة الوسطى بدلاً من ذلك إلى أن تتكون من زبائن ذوي رواتب أعلى يعتمد دخلهم على ولائهم للنظام.[27]

في هذه البلدان، الأغنياء في القمة، وبعض الثروات تتسرب عبر قنوات الاعتماد الشخصي. ما يجعل الزبائنية الممولة بالموارد مذهلة هو مدى كونها هرمية من الأعلى إلى الأسفل. كما رأينا، يمكن أن توفر إيرادات الموارد نصف، في المئة، حتى 93 في المئة من إيرادات الحكومة. يحصل النظام على 80 أمواله مباشرة من الأجانب وبالتالي لا يحتاج إلى السكان من أجل الضرائب. في أقصى الحالات، يعتمد شعب البلاد على المستبد في كل شيء، ويعتمد المستبد على الشعب في لا شيء. الأيادي المتطلعة تمتد للأعلى؛ السلطة التعسفية تنظر للأسفل. تصبح جميع العلاقات السياسية عمودية، مع وجود الاستبدادي في قمة الهرم الحاد. يمكن أن يكون الحاكم المدعوم بالموارد مطلقًا حقًا.

كل رجل هناك هو محتال ... من أجل المال، لا يجعلون "أي شيء"[28]

غالبًا ما يفر الشباب الموهوبون من الدول الزبائنية إذا استطاعوا. أولئك الذين يبقون يواجهون مسارات مهنية تحددها الدولة. واحدة من أكبر الجوائز التي يمكن أن يبيعها البيروقراطي في دولة زبائنية هي وظيفة في البيروقراطية نفسها. في أذربيجان، يُقال إن وظيفة في الخدمة المدنية تتطلب دفع 50,000 دولار - أو بالأحرى، استثمار[29]في أمة من حراس البوابات، يسعى الطموحون للحفاظ على بوابات أكبر. في الغرب، يدخل الأثرياء الحكومة. في الدول الزبائنية، يدخل الناس الحكومة ليصبحوا أغنياء[30].

في هذه الدول، حتى أولئك الذين ينجحون في الصناعة يعتمدون عادة على الدولة لنجاحهم. هذا صحيح ليس فقط للمقاول الذي يحصل على صفقات مميزة من وزير، ولكن أيضًا على أعلى المستويات. كان سوهارتو الاستبدادي في إندونيسيا مشهورًا بـ "رأسماليته المحسوبية"، حيث كان يمنح السيطرة على صناعات البلاد لجنرالاته وعائلته. (أحد أبناء سوهارتو أساء إدارة شركة النفط الحكومية لسنوات؛ وآخر كان له آثار كارثية على تجارة التوابل في إندونيسيا[31]). في المملكة العربية السعودية، جذب انتباه الملك العديد من الثروات الخاصة الكبيرة في العالم - مثل ثروات محمد بن لادن وعدنان خاشقجي (الذي كان "أغنى رجل في العالم" سابقًا)، على سبيل المثال لا الحصر.

تتولى الحكومة رعاية الشعب. يسمح البيروقراطيون بشكل انتقائي للمواطنين بالوصول إلى خدمات مثل الإسكان أو الرعاية الصحية أو حماية الشرطة[32]. أو يبيع البيروقراطيون الخدمات: مقابل ثمن، ستظهر رخصة قيادة، أو ستختفي فترة السجن المفبركة. يصبح المواطنون معتمدين على وكلاء محددين من الدولة للتغلب على الحياة اليومية.

يقول البعض إن الموارد الطبيعية تربي الفساد[33]. ومن الصحيح أنه في مؤشر إدراك الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، فإن معظم الدول التي يُنظر إليها على أنها الأكثر فسادًا تعتمد على الموارد[34]. ومع ذلك، كما يقول اقتصادي زيمبابوي، "نتخيل الفساد كقرادة على كلب. هناك بعض الأماكن في إفريقيا حيث تكون القرادة أكبر من الكلب[35]". تمتد الاقتصاديات السياسية للدول المعتمدة على الموارد إلى نقطة الانهيار الدلالي لكلمة الفساد. ما نراه في الدول المعتمدة على الموارد هو بحجم وانتشار يجعلنا نتساءل عما تعنيه هذه الكلمة.

يعرف أحد العلماء الفساد بأنه "الاستخدام غير القانوني للمكتب العام ... لأغراض خاصة[36]". ومع ذلك، لن يكون هذا كافيًا، حيث إن الكثير مما يحدث في الدول المعتمدة على الموارد لا ينتهك القانون. منح سوهارتو اثنين من أبنائه وابن عمه احتكارًا مربحًا لاستيراد البلاستيك - وهو ما لم يكن غير قانوني[37]. عندما سُئل كيف يمكن لابن رئيس دولة نفطية صغيرة في إفريقيا أن يتحمل تكلفة شراء قصر مكون من 101 غرفة في وسط باريس مزود بخمسة أعمال ل رودين، وساعة بقيمة 3.7 مليون دولار، وأحد عشر سيارة فاخرة، قال محاميه: "لقد كسب المال وفقًا لقوانين غينيا الاستوائية" - وهو ما يحتمل أن

إذا كانت الفساد تتطلب خرق القانون، فإن أولئك الذين كلمتهم[38] يكون صحيحًا. هي القانون، سيكون الفساد ببساطة إهمالاً[39].

الفساد داخل الدول التي تعاني من فوضى الموارد غالبًا ما يكون غير قانوني. تعريف البنك الدولي لـ "الفساد" يعترف بأنه قد لا يكون كذلك، قائلاً بدلاً من ذلك إنه "إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة[40]". هذا أفضل، ومع ذلك فإن هذا التعريف لا يزال يفترض تمييزًا بين العام والخاص يمكن أن تخلط فيه السياسة الشخصية في هذه الدول. شركة التعدين الوطنية في تشيلي، كوديلكو، تعمل منذ فترة طويلة في بعض أكبر مناجم النحاس في العالم. مرر الرئيس أوغستو بينوشيه قانونًا سريًا يمنح الجيش 10 في المئة من عائدات تصدير كوديلكو في جهد (ناجح) للحفاظ على ولاء الجنرالات له. هل كان ذلك فسادًا - أم سياسة؟ ربما كلاهما؟

بعض ما يحدث في الدول الزبائنية، خاصة على المستويات الأدنى، هو تقنيًا ضد القانون: من غير القانوني أخذ رشوة لمنح رخصة زواج أو لإلغاء مخالفة سرعة. لكن الحكومة لن تضع نفسها في السجن - كما يقولون في شرق إفريقيا، السمكة الكبيرة لن تقلي نفسها[41]. عندما يتم مقاضاة مسؤول بتهمة الفساد في نظام زبائني، فهذا يعني عادة أن هذا المسؤول قد فقد تأييد راعيه. أو ربما يكون الراعي مشغولاً بأحد التغييرات الدورية التي تحافظ على ولاء العملاء من خلال إظهار أن جميع العملاء قابلون للإستغناء[42]. هنا، إن تطبيق قوانين مكافحة الفساد ليس رادعًا للاعتماد الزبائني، بل هو أحد أدواته. قد يكون من الحكمة للراعي أن يقوم بتضحية مذهلة لمسؤول قوي ولكنه غير محبوب من وقت لآخر بطريقة تترك الناس العاديين، كما قال مكيافيلي، راضين ومذهولين في نفس الوقت"[43].

قالت هيلاري كلينتون، خلال زيارة إلى أنغولا، "الفساد مشكلة في كل مكان[44]". كانت تتحدث بدبلوماسية. هناك بالطبع فساد كبير داخل الدول الغنية مثل الولايات المتحدة، سواء بشكل عرضي (على سبيل المثال، جاك أبراموف) أو بشكل منهجي (مثل من خلال الضغط السياسي). لكن هذا هو الفرق بين التعرض للعواصف من جهة والغرق في الفيضانات من جهة أخرى[45]. ما يسمى "الفساد" في الدول الزبائنية هو نمط أساسي من أنماط الحكم. بالنسبة لأي شخص يتوقع خدمة مدنية محايدة وحكم القانون، فإن حكم دولة زبائنية هو فساد. يقوم المسؤولون بتوجيه الأموال والمنافع الحكومية إلى الأسفل حسب تقديرهم الخاص؛ ويتدفق الدعم السياسي إلى الأعلى. وأولئك الذين في السلطة يعظمون قوتهم من خلال إبقاء سر من يقوم بماذا ولمن. في عام 2011، اكتشف صندوق النقد الدولي أن ثلاثة أرباع إيرادات شركة النفط الحكومية الأنغولية البالغة 23 مليار دولار قد تم إنفاقها خارج الميزانية، دون أي سجل عام عن مكان ذهاب الأموال[46]. تتحول عائدات الموارد إلى مثل خواتم غيجي السحرية لدى أفلاطون، مما يسمح لمن يتحكم فيها بفعل ما يشاء بشكل غير مرئي[47].

الزبائنية ليست فسادًا عرضيًا أو حتى فسادًا نظاميًا - بل هي النظام نفسه. وهذا يستحق الانتباه: الزبائنية، التي تبدو كفساد، هي شكل من أشكال الحكم[48]. وعندما تقوم الزبائنية بترتيب سكان دولة حديثة بشكل هرمي، فإنها تميل إلى أن تكون شكلًا ضعيفًا من أشكال الحكم. نظرًا لأنها طريقة للتقسيم والحكم، فإنها تؤكد على الانقسامات العرقية والدينية والإثنية والقبلية، مما يعزز التجزئة الاجتماعية. تشجع الدولة على تقليل الروابط الأفقية بين

الجنوب مقابل الشمال، antagonisms: المواطنين، ويمكن أن تبرز حتى المسيحي مقابل المسلم، السني مقابل الشيعي، القبيلة مقابل القبيلة. علاوة على ذلك، فإن الأموال المخصصة للهياكل الزبائنية غالبًا ما تفشل في إنتاج السلع العامة. ليس من غير المألوف أن يتسرب نصف أو ثلثي أو حتى 99 في المئة من الميزانية العامة للصحة أو التعليم قبل أن تصل إلى الناس[49].

لا تتعلق البيروقراطيات الزبائنية في الغالب بتقديم خدمات فعالة. بل تتعلق بعلاقات التبعية الشخصية. وتخلص دراسة للبنك الدولي إلى أن الأنظمة الأقل فسادًا بشكل معتدل لديها معدلات وفيات أطفال أقل بكثير ورضا عام أعلى بكثير عن الرعاية الصحية والطرق[50]قد تؤدي الفساد أيضًا إلى تقليل قدرة الاقتصاد على الحفاظ على مستويات المعيشة بمرور الوقت[51]ويزيد الزبائنية المعتمدة بشكل كبير على الموارد من هذه المخاطر. كلما زادت أموال الاستبدادي من الأعلى إلى الأسفل، قلّ ما يمتلكه الناس من قوة لمقاومة الزبائنية من الأسفل إلى الأعلى. تميل الدول الزبائنية المدفوعة بالموارد إلى أن يكون لديها أنظمة غنية وشعوب ضعيفة.

أكل المال

في وقت سابق، رأينا كيف أن تشارلز الثاني ملك إنجلترا، في السبعينيات من القرن السابع عشر، أنفق بعض أمواله من مصادر خارجية على قصوره وغزلانه وعلى عشيقاته الأكثر عزيزًا). في السبعينيات، كان الشاه الإيراني قادرًا على) أن يكون أكثر فخامة:

> طائرة تابعة للوفتهانزا في مطار مهر آباد في طهران. يبدو الأمر كإعلان، لكن في هذه الحالة لا حاجة للإعلان لأن جميع المقاعد محجوزة. تطير هذه الطائرة من طهران كل يوم وتصل إلى ميونيخ في الظهر. تنتظر الليموزينات لنقل الركاب إلى مطاعم أنيقة لتناول الغداء. بعد الغداء، يعودون جميعًا إلى طهران في نفس الطائرة ويتناولون عشاءهم في المنزل. ليست ترفيهًا مكلفًا، فالتنزه يكلف فقط ألفي دولار لكل شخص. بالنسبة للأشخاص الذين هم في صالح الشاه، فإن مثل هذا المبلغ لا شيء. في الواقع، هم من العامة في القصر الذين يذهبون فقط إلى ميونيخ لتناول الغداء. أولئك الذين في مناصب أعلى قليلاً لا يشعرون دائمًا برغبة في تحمل مشاق مثل هذه الرحلات الطويلة. بالنسبة لهم، تحضر طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية الغداء، مع الطهاة والنُدُل، من مطعم ماكسيم في باريس. حتى مثل هذه الرفاهيات ليس بها شيء استثنائي. تكلف بالكاد فلسًا واحدًا مقارنة بثروة خيالية مثل تلك التي يجمعها محمد رضا وشعبه.[52]

تقارير الفساد الشخصي حول الموارد الطبيعية شائعة مثل الصدأ في ساحة الخردة. في الهند، أسفرت مداهمة للشرطة على مكاتب بارون التعدين المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحكومة المحلية عن العثور على مليون دولار نقدًا وستة وستين رطلاً من الذهب.[53] في البحرين، أفادت لجنة برلمانية أن أعضاء من البلاط الملكي وكبار الشخصيات قد أساءوا استخدام أراضي الدولة التي تساوي تقريبًا ضعف الناتج المحلي الإجمالي للمملكة - وحوالي 10 في المئة من إجمالي مساحة البلاد.[54] بفضل ويكيليكس، نعلم أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كان يشتبه في أن الرئيس عمر البشير من السودان قد اختلس ما يصل إلى 9 مليارات دولار من عائدات النفط في البلاد.[55] يُتهم الجنرال النيجيري ساني أباتشا بأنه أخذ أكثر من 2.2 مليار دولار من أموال الدولة خلال رئاسته؛ سيخبرك التنفيذيون في شل أن أحد خلفاء أباتشا أزال حوالي 40 مليار دولار (حوالي صافي ثروة لاري إليسون) من الخزانة، مرسلاً سيارات مدرعة مليئة بالنقد إلى خزنة ضخمة تحت مجمعه الشخصي.[56] في عام 2015، قارن نيكولاس كريستوف الثروة الهائلة لرئيس أنغولا وابنته، مع الفقر الصادم في ريف أنغولا ("هناك طرق عديدة لقتل القائد لشعبه"، كتب كريستوف، "يمكن أن يكون الفساد الشديد والإهمال شيئًا قريبًا من الفظائع الجماعية").[57]

عندما يأخذ قادة الدول الغنية بالموارد كميات كبيرة من الخزينة العامة لإنفاقها على القصور واليخوت، والشامبانيا والبغايا، يبدو أن هذا غير صحيح، وسيتم تخصيص بعض من هذا الكتاب لرواية تلك القصص وتعبئة تلك الحدس. ومع ذلك، عندما ننظر تحت سطح هذه الروايات المثيرة للفساد، نجد أنه غالبًا ما يكون هناك المزيد من القصة. مرة أخرى، القصة الخلفية هي السياسة: الكثير مما يسرقه اللصوص من الموارد لا يستخدمونه حتى على أنفسهم. يُقال إن موبوتو سيسي سيكو سرق 5 مليارات دولار من زائير - لكنه كان بحاجة إلى الكثير من هذا للبقاء في السلطة:

سرقة موبوتو ... كانت مقياسًا ليس للجشع ولكن للضعف السياسي: كان بحاجة إلى المال ليبقى رئيسًا لأحد أكبر وأعقد دول أفريقيا ... كان هناك رشاوى يجب دفعها لرجال الأعمال الغربيين، والسياسيين والصحفيين، وأجور لقوة الأمن الرئاسية، وتبرعات لمجموعات المتمردين الأجنبية، وهدايا للجنرالات، والمحافظين، والسياسيين المعارضين ... كانت هذه تجارة باهظة الثمن للغاية[58].

افصل استخدام المسؤولين للأموال العامة من أجل استهلاكهم الخاص. سمِّ ذلك "فسادًا خاصًا"، ما أطلق عليه جون لوك "استخدام الحاكم للسلطة لمصلحته الخاصة المنفصلة"[59]. تمييز ذلك عن استخدام المسؤولين للأموال العامة، التي غالبًا ما تكون أكبر بكثير، من أجل الزبائنية. هذه "الفساد الزبائني" هو أخذ للأموال العامة، ولكنه أيضًا إعطاء مقابل الولاء - كما هو مذكور أعلاه، هو شكل من أشكال الحكم. الفساد الزبائني هو حكم ليس من قبل الشعب ولا من أجله. لا يمكن إصلاحه عن طريق استبدال "المسؤولين السيئين" بـ "المسؤولين الجيدين"، ولكن فقط من خلال انتقال واسع النطاق إلى شكل أكثر مسؤولية من الحكم.

خلط العنف والزبائنية

يمكن للطاغية الذي أثرى من الأموال الأجنبية الناتجة عن مبيعات الموارد أن يستخدم استراتيجيات قوة مختلفة للبقاء. إحدى الاستراتيجيات النقية، كما رأينا، هي العنف: تهديد الناس جسديًا وتنفيذ هذه التهديدات بشكل دوري. هنا، يطفو النظام فوق البلاد معلقًا بواسطة بالون من المال، وحراسه يوجهون بنادقهم القوية نحو الجماهير أدناه. الاستراتيجية النقية الثانية هي الزبائنية: أنابيب المنافع الحكومية تخترق السكان وتقوم بترتيبهم على طول عقدها، حيث تصبح الأنابيب أكثر تفصيلًا وتصبح المنافع أصغر نحو القاع. كل من العنف والزبائنية هما استراتيجيات "قوة صلبة"، والعديد من الطغاة الأثرياء بالموارد هم بالفعل أقوياء جدًا[60].

الاستراتيجيات النقية نادرة في الواقع، ومع ذلك؛ يسعى كل استبدادي تقريبًا إلى مزيج استراتيجي من العنف والزبائنية. يمكن أن يبقى المستبدون الذين يجيدون العثور على المزيج الصحيح في السلطة لفترة طويلة جدًا: حكم القذافي في ليبيا وبونغو في الغابون لمدة اثنين وأربعين عامًا، وموبوتو في زائير لمدة واحد وثلاثين عامًا. تولى أوبيانغ في غينيا الاستوائية ودو سانتوس في أنغولا السلطة في عام 1979 وموغابي في زيمبابوي في عام 1980. أولئك الذين يعرفون الشؤون الأفريقية سيعرفون القمع والفساد والصراعات المرتبطة بهذه الأسماء.

مدى تهديد النظام ومدى رعايته يعتمد على العديد من العوامل (بما في ذلك، بالطبع، ذكائه). ستكون التاريخ مهمًا. لإجراء مقارنة خشنة: في البلدان ما بعد السوفيتية، كان المواطنون يتوقعون تقليديًا الكثير من الدولة - لذا المزيد من الزبائنية. في أفريقيا جنوب الصحراء، يتوقع المواطنون الآن القليل من الدولة - لذا المزيد من الإكراه. حكم الشاه في إيران بشكل قسري نسبيًا، اعتمادًا على ائتلاف صغير قائم حول الجيش وكبار ملاك الأراضي. أثار الإطاحة المفاجئة بالشاه في عام 1979 خوفًا حقيقيًا لدى العائلة المالكة السعودية، التي ضاعفت جهودها لتسلسل سكانها في علاقات تعتمد على الزبائنية.

العنف والزبائنية هما استراتيجيات مطلوبة لجميع المستبدين المدمنين على الإيجارات. يأتي المال من الأعلى، وينفق الحاكم على العصا والجزر حسب الحاجة للبقاء في المنصب. إذا تبقى مال، قد يفرط في شراء الطائرات والشقق الفاخرة. وإذا كان هناك مال بعد ذلك، قد ينفق على السلع العامة.

السلع العامة والسيئة

يعتمد مقدار ما سينفقه دكتاتور مدمن على الإيجارات العالية على ما تبقى لديه[61]. هنا تنقسم قصتنا إلى قسمين: الدكتاتوريون ذوو الإيجارات العالية والدكتاتوريون ذوو الإيجارات المنخفضة. لقد رأينا سابقًا أن الدكتاتوريين ذوي الإيجارات العالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء القذافي) نجوا من الثورة الخضراء والربيع العربي، بينما سقط الدكتاتوريون ذوو الإيجارات المنخفضة أمام الاحتجاجات. وبالمثل، نجد أيضًا قصتين فيما يتعلق بالسلع العامة. القصة الأولى هي عن القلة من الدكتاتوريين ذوي الإيجارات العالية الذين وجدوا أنفسهم في السيطرة على مبالغ ضخمة تمكنهم من إجبار ورعاية مواطنيهم، والانغماس في الرفاهيات التي تفوق أحلام كروسوس—ولا يزال لديهم الكثير من المال المتبقي للسلع العامة.

إذا لم تكن دولة قطر الصغيرة موجودة، لكان علينا اختراعها. تخيل 250,000 شخص (تقريبًا مثل فورت واين، أو هال، أو ساسكاتون). الآن ضعهم فوق 13 في المئة من احتياطيات الغاز المثبتة في العالم[62]. ما تتخيله هو أغنى دولة في العالم. الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطر يقارب ضعف الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة[63] وذلك الرقم "لكل فرد" مضلل، لأن المقام يشمل العمال الأجانب الذين يمثلون 86 في المئة من سكان قطر[64]. بالتركيز فقط على إيرادات البلاد من الهيدروكربونات، وفقط على مواطنيها، نجد أن البلاد تتلقى المبلغ السنوي الضخم البالغ 183,000 دولار لكل مواطن قطري من ثروتها الطبيعية[65] (كمقارنة تقريبية، فإن إجمالي الدخل القومي الأمريكي يزيد قليلاً عن 58,000 دولار لكل مواطن أمريكي، وإجمالي إنفاق الحكومة الأمريكية على جميع المستويات حوالي 22,000 دولار لكل مواطن أمريكي سنويًا[66]).

هل يحق لأي عائلة - في الواقع، هل يحق لأي رجل واحد - الحصول على كل هذا المال؟ لأنه في الواقع، لا يتم تقسيم إيرادات قطر من الهيدروكربونات على أساس نصيب الفرد أو على أساس المواطنين؛ بل تذهب كلها إلى الطغاة. أمير قطر، رئيس عائلة آل ثاني، يتحكم في عشرات المليارات من الدولارات من إيرادات الهيدروكربونات التي تدخل الدولة القطرية كل عام[67]. يقرر الأمير مقدار ما ستنفقه الدولة على القمع، ومقدار ما ستنفقه على الزبائنية. كما يقرر مقدار ما يحتفظ به لنفسه: ينص الدستور القطري على أن "[حدد العلاوات المالية للأمير وكذلك الأموال المخصصة للهدايا والمساعدات] بقرار يصدر سنويًا من الأمير"[68]. كم مليارًا أخذ الأمير لنفسه، مخبأة في حسابات بنكية أجنبية سرية ومستثمرة من خلال شركات وهمية، لا يمكننا ببساطة أن نعرف. ومع ذلك، من المحتمل أن يكون الأمير وعائلته من بين أغنى العائلات في العالم[69]. ومع ذلك، حتى بعد كل هذا، فإن الأمير غني للغاية لدرجة أنه يستطيع شراء السلع العامة.

تظهر قطر أنه بينما تمتلك الدول التي تعاني من فوضى الموارد أنظمة غنية وشعوب ضعيفة، إلا أن ليس جميعها لديها أنظمة غنية وشعوب فقيرة. الرواتب في هرمية قطر الزبائنية جيدة (ويقوم الأجانب بمعظم العمل على أي حال). نظام الرفاهية في البلاد ممول جيدًا. تنفق الحكومة الكثير على البنية التحتية،

والتعليم مجاني. بالطبع، لا يحصل المواطنون على قيمة قريبة من حصتهم العادلة من أموال النفط - ولكن هناك الكثير من أموال النفط لدرجة أن حتى الحصة غير العادلة تنتهي بها الحال إلى مبلغ عادل يُنفق عليهم.

سنلتقي بقطر مرة أخرى لاحقًا في الكتاب، لأن هذه الديكتاتورية الصغيرة تحمل الأمل في تحويل الشرق الأوسط. في الوقت الحالي، النقطة الرئيسية هي أن قطر هي نقطة إحصائية (هناك المزيد من الألبينو في العالم من القطريين)[70] جيرانها الصغار، الإمارات العربية المتحدة والكويت، يحصلون على عائدات نفطية أقل بكثير لكل مواطن كل عام (98,000 دولار و73,000 دولار، على التوالي)[71] تحصل المملكة العربية السعودية على "فقط" 11,000 دولار لكل مواطن من نفطها. يتحكم معظم المستبدين المدمنين على الإيجارات في عائدات أقل بكثير لكل مواطن مقارنةً بهذه الأنظمة القليلة ذات الإيجارات العالية.

من المتوقع أن توفر الأنظمة ذات الإيجارات المنخفضة عددًا قليلًا جدًا من السلع العامة للشعب - وأقل من ذلك بكثير خارج العاصمة، حيث يعيش أعضاء النظام ومؤيدوهم.[72] في الواقع، غالبًا ما يكون التباين بين العاصمة وبقية البلاد المعتمدة على الموارد صارخًا. في جنوب نيجيريا الفقير، المنتج للنفط، يروي القادة المدنيون قصة مسيرة إلى عاصمة البلاد للاحتجاج على انتهاكات الجيش. كان العديد من المحتجين مذهولين، لم يسبق لهم أن كانوا في مكان مثل هذا - كانت العاصمة تبدو كمدينة في بلد غني.[73] في الغابون، التي حكمت لفترة طويلة من قبل عائلة بونغو، حتى العاصمة ليست رائعة إلا بشكل متقطع:

> قصور الحكومة المستقبلية على جادة عمر بونغو التذكارية، مع نتوءاتها على شكل صحون طائرة وصواريخ، وداخلها الرخامي ومساحات الزجاج، ستجعل المارة يشعرون بالتواضع، إذا كان هناك أي منهم. يكاد يكون الأمر كما لو كنت في مدينة مزدهرة في تكساس.
>
> لكنك في الغابون، وخلف قصور الحاكم الراحل، التي تصطف على طول الجادة الواسعة الفارغة، توجد أكواخ وصناديق تمتد إلى الأفق، وطرق ترابية وباعة متجولون يكافحون من أجل لقمة العيش ببيع السجائر والخضروات المستوردة. يعيش معظمهم بأقل من 2 دولار في اليوم في هذه الدولة الصغيرة في وسط أفريقيا، الغنية بالنفط والفقراء. دليل الفجوة بين الأغنياء (عشيرة السيد بونغو الممتدة) والفقراء (الجميع الآخر) دائمًا على بعد زاوية واحدة ...
>
> هل ذهبت خلف المباني؟ ماذا رأيت؟" سأل مارك أونا، ناشط بيئي ومعارض حكومي مسجون تحت حكم الرئيس الراحل بسبب عمله. "البؤس في كل مكان"، قال السيد أونا. "الفساد في كل مكان."[74]

نحن نتجه نحو الطرف المنخفض من مقياس الموارد لكل فرد، حيث تتواجد معظم الدول المريضة بالموارد. ما يرغب المرء في تجنبه هو أن يكون فقيرًا خارج العاصمة في بلد تحكمه نظام منخفض الإيجار ولكنه مدمن بشدة. هنا، الدولة تتقشف في منح الشرطة راتبًا معيشياً، معتمدة بدلاً من ذلك على النظام القديم الذي استخدمته الجيوش المحتلة - السماح للقوات بالافتراس على السكان من أجل دخلهم. نظرًا لأن استخراج الموارد محصور، هناك وظائف قليلة في مواقع الاستخراج. بسبب مرض هولندا، هناك وظائف قليلة في التصنيع أو الزراعة. النظام يفتقر إلى السيولة للانخراط في رعاية واسعة النطاق - ربما فقط المحافظ الإقليمي يحصل على ما يكفي ليكون ثريًا - لذا فإن الوظائف الحكومية يصعب الحصول عليها أيضًا. كما أن الحكومة ليست مبالة لإنفاق إيراداتها على السلع العامة. "'نحن لا نستفيد من هذا النفط!' صرخ علي محمد، سائق دراجة نارية نيجيري. 'لا أضواء، لا طرق، لا مستشفيات ... نحن نعاني في هذا البلد.'"[75]

نحو أقصى تطرف في الطيف، سيقوم الحكام المدمنون بشدة ولكنهم منخفضو الإيجار حتى بحظر السلع العامة، معتبرين إياها تهديدًا. في زائير، أصدر الرئيس موبوتو أمره الشهير بـ "عدم بناء الطرق" لجعل من الصعب على المتمردين تنظيم أنفسهم ضده[76] كان هذا كارثيًا على اقتصاد زائير، لكن الأموال من الموارد استمرت في التدفق إلى موبوتو - وغالبًا ما يفتقر الناس الفقراء والمريضون إلى القوة للثورة. في مزاج مشابه، قال الملك حسن من المغرب ذات مرة: "لا يوجد خطر على الدولة أكثر خطورة من ما يسمى بالمثقف. سيكون من الأفضل لو كنتم جميعًا أميين."[77]

شرعية الاستبداد

في رحلاتنا الشبيهة بدانت في معاناة البلدان التي تعاني من اضطراب الموارد، نحن فقط في مرحلة الانتقال بين الاستبداد والصراع المسلح. في الفصل التالي، سنستكشف كيف يمكن أن تشعل الموارد الحرب الأهلية وتثير الانقلابات. قبل مغادرة المستبدين، ومع ذلك، ننظر إلى أداتهم النهائية في الحكم، وهي استخدام الأيديولوجيا. يجب على كل مستبد مدمن على الإيجارات أن يسعى للحصول على شرعية لحكمه.

الموافقة الضعيفة التي هي الخضوع هي الحد الأدنى لكل مستبد: يجب أن يتم إجبار الناس أو استقطابهم بما يكفي للبقاء بعيدًا عن طريقه بينما يبيع أصول الأمة. وسيرغب المستبد أيضًا في مزيد من الحرية من الجمهور بخلاف ذلك. جميع الناس بطبيعتهم يكرهون أن يتم إجبارهم، والإيجارات الموارد التي تدعم القوة القسرية للمستبد متقلبة للغاية وأحيانًا تنفد. خاصة في الأوقات السيئة، سيحتاج المستبد إلى باب خلفي إلى قلوب وعقول المواطنين.

أسهل طريقة لتوحيد المواطنين خلف نظام ما، أو على الأقل لتشتيت انتباههم عن مصائبهم، هي دق طبول الوطنية: استدعاء التاريخ المجيد أو التي تثير جنون العظمة xenophobic العائلة" الوطنية، واللعب على المخاوف" والعسكرة. يمكن أن تكون الحرب وسيلة ممتازة لجمع الدعم الشعبي (كما فعل بوتين مع تحركاته في أوكرانيا في عام 2014 وفي سوريا في عام 2015). هذه التكتيك في جوهره تقسيمي، ويصبح أكثر تقسيمًا عندما يتم مزجه مع الصور النمطية العرقية أو الدينية للعدو خارج الحدود أو داخلها. إذا نظم النظام تاريخ الأمة حول سردية الضحية، فإن هذا الانقسام سيتصاعد.

يمكن أن يكون القائد الذي يحمل أيديولوجية ثورية - مثل آية الله الخميني، صدام حسين أو معمر القذافي - خطيرًا بشكل خاص على شعبه وعلى جيرانه. كما يظهر عالم السياسة جيف كولغان في كتابه "النفط العدواني"، فإن الدول النفطية الثورية أكثر عرضة بأكثر من ثلاث مرات لبدء صراعات دولية عسكرية مقارنة بالدولة العادية[78]على سبيل المثال، هاجم حسين كل من إيران والكويت، واختار القذافي عدة صراعات مع الدول المجاورة.

قد تبدو الانتخابات آلية مفاجئة للتشريع هنا، ومع ذلك فإن العديد من الأنظمة الاستبدادية اليوم تجري انتخابات مزورة على الأقل لبعض المناصب[79]في الأماكن التي لا يمكن للمواطنين فيها بسهولة تبادل المعلومات، يمكن أن تجعل انتصار الانتخابات بعض المواطنين يعتقدون أن الآخرين يدعمون النظام بالفعل[80]حتى الانتخابات غير الحرة وغير العادلة تسمح للطغاة بالظهور كاختيار الشعب. كما سنستكشف أكثر في الفصل 10، فإن السيادة الشعبية مقبولة الآن على نطاق واسع كمصدر رئيسي للشرعية السياسية الحقيقية، وتمكن استطلاع مزيف الإمبراطور على الأقل من التظاهر بملابس الحداثة.

استراتيجيات الشرعية الأخرى للسلطويين أكثر قدماً. تذكر الطاغية المؤسس لتركمانستان - "أب جميع التركمان" - والتمثال الذهبي المكون من أربعة طوابق الذي بناه في عاصمته والذي كان يدور دائماً ليواجه الشمس. كانت هذه المحاولة لبناء عبادة للشخصية ستكسب ابتسامة حتى من فرعون. الخليج، تظهر صور العائلة المالكة في كل مكان. المباني monarchies في الحكومية، البنوك، لوحات الإعلانات، حتى الأعمال التجارية تعرض صوراً مثالية

لأعضاء النظام، مصورين كحكماء ولطفاء. مختلطة في ذلك بعض الصور للملوك تبدو صارمة وقاسية، غالباً ما يرتدون نظارات شمسية وأحياناً في زي رسمي. "يبدو أن الهدف هنا هو إظهار للسكان أن الحكام يجب أن يكونوا محبوبين ومخوفين، وبالتأكيد لا يجب تجاوزهم أبداً"[81].

لقد كان هدف تيودورو أوبيانغ من غينيا الاستوائية هو نوع مختلف من الشرعية الأيديولوجية، وسنلتقي به مرة أخرى في الفصل 5. كما قال أحد مساعدي الرئيس عن أوبيانغ في الإذاعة الحكومية: "يمكنه أن يقرر القتل دون أن يحاسبه أحد ودون أن يذهب إلى الجحيم لأن الله نفسه، الذي هو على اتصال دائم به، هو من يمنحه هذه القوة"[82]. قد يرى الغرباء أن أوبيانغ غير مؤهل لدور نائب الله، ومع ذلك كانت إحدى استراتيجياته هي تقديم اعتداءاته على الشعب على أنها مستوحاة من الله.

أحيانًا لا يتم اختيار أيديولوجية شرعية ولكنها متأصلة في النظام. أفضل مثال على مثل هذه الأيديولوجية الفطرية هو في أهم دولة نفطية على الإطلاق، المملكة العربية السعودية. تأسست الدولة السعودية على تحالف بين قائد سياسي (ابن سعود) وقائد ديني متشدد (الوهابي). منذ هذا التأسيس، ارتدى النظام عباءة التقوى لشرعيته. الملك السعودي هو رأس المجتمع السني الوطني، ويكتسب الكثير من بريقه من كونه *Fidei Defensor* حامي الأماكن المقدسة التي هي أكثر المواقع قدسية في الإسلام.

في عام 1979، تعرض مصدر شرعية الملك لضرر شديد عندما استولى مجموعة من المتعصبين المسلمين العنيفين على أقدس موقع على الإطلاق - المسجد الحرام في مكة. كان هذا أيضًا عام الثورة في إيران، عندما وجد الملك السعودي نفسه فجأة بجوار آية الله يدفع رؤية معادية للأصولية الإسلامية. كانت استجابة الملك لهذه التحديات المزدوجة هي إعادة تأسيس شرعيته الدينية من خلال منح كميات كبيرة من أموال النفط لأكثر أقسام مؤسسته الدينية محافظة، مما مكنهم من نشر نسخة رجعية من الوهابية بنشاط في الداخل والخارج.

لقد حقق رجال الدين السعوديون تأثيرًا كبيرًا من خلال ذلك. إن المحافظة السياسية والدينية لمواطني السعودية اليوم ليست حقيقة مستقلة، بل هي نتيجة جزئية لحملات أيديولوجية ممولة جيدًا لتبرير النظام. علاوة على ذلك، كما سنرى في الفصل 6، فإن دعم الملك السعودي لنشر نسخة متطرفة من الإسلام السني في الخارج في الثمانينيات والتسعينيات تحول إلى واحدة من أوسع الحملات الأيديولوجية في تاريخ العالم، والتي كانت لها عواقب كارثية لا نزال نعيشها.

الرجل الكبير ويده الكبيرة

للنفط خاصية ملحوظة - يمكنه إيقاف الزمن. تقريبًا جميع الملكيات المطلقة في العالم هي دول نفطية[83]قد تكون الملكية المطلقة شكلًا مناسبًا من أشكال الحكم عندما كانت الإنسانية في ظروف أكثر بدائية. في العصور الماضية، عندما لم يكن السكان يولدون قيمة اقتصادية كبيرة، وعندما كانت الاتصالات عبر المسافات صعبة، وعندما كانت القبائل والعشائر المعادية تفتقر إلى مصادر التعرف المتبادل، كان أفضل ما يمكن أن يتحقق هو فرض النظام من خلال العنف والولاء، مدعومًا بأيديولوجية دينية تبريرية. ما يثير الدهشة اليوم هو كيف سمح المال النفطي لبعض الملوك المطلقين بالاستمرار - بل وإعادة خلق ذلك البيئة العصور الوسطى -.

عندما يقدم نفسه الاستبدادي كرمز للوحدة الوطنية، قد يشير إلى انتخابات مزيفة. أو قد تكون الوحدة التي يستدعيها مرتبطة بالكراهية: ضد أقلية وطنية، ضد دولة مجاورة، ضد الهراطقة. قد يضع الأغلبية ضد الأقلية، القبيلة ضد القبيلة، الدولة ضد الدولة، الإيمان ضد الإيمان. قد يصيب سكانه بقومية شديدة أو تطرف معدي. إذا ضعف هذا الاستبدادي أو سقط - كما في سوريا، العراق، وليبيا - فإن الصراع المدني سيكون عادةً إرثه. الاستبدادي يقسم من أجل الحكم، والمجتمعات المنقسمة ستكون دائماً عرضة للصراع المسلح - خاصة، كما سنرى الآن، إذا وجد المتضررون مصادرهم الخاصة من أموال الموارد.

4

... ثم ربما الدم

مجلس الأمن ... [يدرك] أن الرابط بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والتجارة غير المشروعة في تلك الموارد، وانتشار وتجارة الأسلحة هو أحد العوامل التي تغذي وتفاقم النزاعات ... خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 1653—

لقد بدأنا نرى كيف يمكن أن تصبح هذه الثروة المعدنية لعنة - كما كانت غالبًا في أفريقيا، حيث يُقتل الناس وتُدمر المجتمعات في الصراع من أجل الألماس الذي سيظل دائمًا مُعَلَّمًا بدم الأبرياء ... هل يمكننا سماع صوت خالقنا ينادي علينا - مثل دم هابيل "من الأرض" نفسها - "لماذا ستجعلون هداياي عذرًا لسفك الدماء؟ لماذا لا تستخدمون ما لديكم من أجل مصلحة المجتمع، وليس من أجل مكاسب خاصة أو مزايا سياسية؟"

رئيس أساقفة كانتربري، خطبة في زيمبابوي—[1]

قبل موته المروع، توقع معمر القذافي أن هزيمته ستكون بداية صراع قبلي فوضوي في ليبيا. كان محقًا[2] غالبًا ما يحذر المدافعون الغربيون عن قادة مثل القذافي من أن السلطة الوحيدة يمكن أن "تحافظ على السيطرة" على الجماعات المعادية التي قد تسبب خلاف ذلك عدم استقرار خطير أو حتى حرب أهلية. هؤلاء المدافعون على حق أيضًا، ولكن مثل القذافي، تأتي تحليلاتهم متأخرة في القصة. التوترات بين الجماعات داخل الدول الموبوءة بالموارد ليست حقائق مستقلة تمامًا؛ بل هي نتائج يرغب فيها ويشجعها المستبد. اللعب بالزعماء القبليين والدينيين ضد بعضهم البعض هو استراتيجية حكومية تميز المستبد - وسيلة أخرى للتقسيم والحكم. يحتفظ المستبدون بالغطاء على الجرة، لكنهم يهزون تلك الجرة بانتظام - وإذا سقط الغطاء يومًا ما، تظهر الدبابير والعقارب، غاضبة للغاية.

بمجرد أن يفقد البتروقراطيون مثل القذافي أو صدام حسين أو بشار الأسد السيطرة على كل أو جزء من بلدانهم، تعود النفط إلى الصورة. بدأت الميليشيات الليبية بعد القذافي بسرعة في القتال مع بعضها البعض ومع الحكومة للسيطرة على آبار النفط ومرافق التصدير في البلاد. في 2013-2014، استولى تنظيم داعش الجهادي على أجزاء كبيرة من شرق سوريا وغرب العراق. كانت حقول النفط في كلا البلدين من بين أهدافه الأولى؛ كان داعش يجمع قريبًا من 2 مليون دولار يوميًا من بيع النفط الخام ("إنه سهل بالنسبة لداعش مثل حفر حفرة وترك النفط يتدفق قبل سحبه إلى الناقلات"، قال أحد المراقبين[3]). لقد أغنت داعش نفسها أيضًا من خلال الابتزاز وسرقة البنوك، ومع أموال النفط المستعملة التي أرسلها سعوديون وقطريون

وكويتيون متعاطفون[4] بحلول منتصف عام 2014، أصبحت داعش "[أ]غنى مجموعة إرهابية في العالم" وأعادت تسمية نفسها الدولة الإسلامية[5].

النفط هو مصدر القوة المفضل للديكتاتور لأنه عادة ما يكون كبيرًا وسريًا وغير مشروط، ويتدفق حتى عندما تكون السكان ضعفاء ومنقسمين. كما أن النفط يحظى بتقدير كبير من قبل الميليشيات - لنفس الأسباب.

الإكراه، الفساد، ثم ربما الدم

دعونا نتراجع ونسأل السؤال الأساسي عن سبب ارتباط الموارد الطبيعية بالصراعات[6] وجدت مراجعة واحدة أن ما لا يقل عن 40 في المئة من الصراعات المدنية في العالم في العقود الستة التي تلت عام 1947 كانت مدفوعة بالموارد، في دول تمتد من إندونيسيا إلى اليمن إلى ساحل العاج[7] ما الذي يميز الموارد ويضيف مثل هذه التقلبات العنيفة للسياسات الضعيفة؟

يمكن أن تفرض عملية استخراج الموارد تكاليف باهظة على المجتمع المحلي. ما لم يتم اتخاذ تدابير مكلفة، فإن التعدين هو عمل قذر. لذا فإن التعدين يلوث هواء أو ماء المجتمع. يصل الجنود أو حراس الأمن الخاصين ويعتدون على المدنيين. ثم تصل الحانات الصاخبة والبغايا لتلبية احتياجات عمال المناجم والحراس. علاوة على ذلك، كما رأينا، فإن استخراج الموارد عادة ما يخلق عددًا قليلاً من الوظائف للسكان المحليين. يجمع المجتمع الشكاوى ويجد آليات قليلة للمسائلة من خلالها لتسجيلها مع الحكومة البعيدة.

تكون الدول الفقيرة عمومًا أكثر عرضة للصراع المدني، إما لأن الدولة أقل قدرة أو لأن المواطنين لديهم خيارات أقل سلمية للحصول على المال[8] تجعل الموارد الأمور أسوأ: كما رأينا، تميل حكومات الدول الغنية بالموارد إلى أن تكون أقل قدرة من الحكومات المماثلة لأنها تحصل على إيراداتها دون الحاجة إلى الحكم بشكل جيد[9] وإن الاستيلاء العنيف على الموارد هو وسيلة جيدة للمواطنين للحصول على المال نظرًا لأن الموارد ذات قيمة عالية وسهلة البيع. إن إمكانية الثراء من خلال الاستيلاء على الموارد أو إيراداتها تعزز مخاطر الصراع المدني.

تعتبر مواقع الاستخراج مغناطيسًا للمليشيات، سواء كانت مدفوعة بالاستياء أو مجرد الجشع. على عكس البنوك أو المتاجر، فإن مواقع الموارد عالقة مكانيًا: لا يمكن نقل المضخات والمناجم، وبالتالي فهي أهداف أسهل لنهب المليشيات، سواء من خلال السرقة المباشرة أو الابتزاز. وعلى عكس الزراعة، يمكن عادةً أن يستمر استخراج المعادن أثناء القتال. لقد ابتزت الجماعات المتمردة ما لا يقل عن 140 مليون دولار من شركات النفط الأجنبية خلال التسعينيات العنيفة في كولومبيا[10] في خضم الحرب العراقية الثانية، أفادت الحكومة الأمريكية أن الجماعات المسلحة كانت تحقق ما لا يقل عن 200 مليون دولار سنويًا من خلال الابتزاز المتعلق بالنفط والتجارة في السوق السوداء والضرائب. (ابتزت مليشيا مقتدى الصدر، المسؤولة عن البصرة، رسومًا عن كل برميل يتم تصديره من ميناء المدينة[11] في بعض الأحيان، (يمكن أن تنشئ مجموعة محاصرة مواقع استخراج خاصة بها لمساعدة جانبها في القتال: خلال الحرب الثانية لروسيا في الشيشان، كان هناك ما يصل إلى 30,000 شيشاني يشاركون في الإنتاج غير القانوني من مئات من آبار النفط "الخلفية".[12]

تعتبر الأحجار الكريمة والمعادن مثل الذهب والكولتان جذابة بشكل خاص للجماعات المسلحة: فهي ذات قيمة عالية جدًا مقارنة بوزنها، ويمكن بيعها بسهولة للمهربين. تشير الدراسات إلى أن الموارد تزيد من احتمالية ومدة وشدة النزاعات[13] تجعل الأحجار الكريمة والنفط البعيد عن العاصمة النزاعات.

تستمر لفترة أطول[14] تضاعف وجود الأحجار الكريمة والنفط في مناطق النزاع. مدة النزاعات أكثر من الضعف، وتكون النزاعات الانفصالية في المناطق المنتجة للنفط هي الأكثر شدة[15] ترتبط الموارد بمتمردين أكثر عنفًا يهاجمون المدنيين بشكل عشوائي أكثر[16] وترتبط الاعتماد على الموارد بالفشل في مبادرات بناء السلام (شرق الكونغو - الذي يُطلق عليه أحيانًا "فيتنام الأمم المتحدة" - هو النموذج[17]).

من الواضح أن النزاع المدني يمكن أن يحدث بدون موارد طبيعية. على سبيل المثال، تم تمويل الجيش الجمهوري الإيرلندي ونمور التاميل من قبل الشتات بدلاً من الموارد[18] وتجني عصابات المكسيك مثل زيتاس وكارتل سينالوا الأموال من المخدرات والخطف بالإضافة إلى سرقة النفط[19] كما أن استخراج الموارد الطبيعية ليس كافياً لحدوث الصراع. الدول النفطية ذات الإيجارات العالية، على سبيل المثال، ليست أكثر عرضة لرؤية الصراع من الدول غير النفطية - من المفترض أن النظام الغني يمكنه السيطرة بشكل أفضل على المقاومة. ومع ذلك، فإن الدول النفطية ذات الإيجارات المنخفضة أكثر عرضة تقريباً لأن تكون في حالة حرب مع نفسها[20] نظرًا لأن الدول النفطية ذات الإيجارات المنخفضة تتزايد عددها والدول غير النفطية تصبح أكثر سلمية، فقد يعني ذلك أن فرصة حدوث صراع مدني في دولة نفطية قد ارتفعت من واحدة من كل عشرة إلى أربع من كل عشرة[21].

قوة الشعب مرة أخرى حاسمة. لقد رأينا أعلاه أن الدول تخاطر بالاستبداد عندما تصل النفط قبل أن تكون مؤسسات المساءلة العامة موجودة. مع الصراع، القصة هي نفسها: الدول الغنية بالموارد التي لديها مؤسسات أقل توافقية وتطبيق أسوأ للقانون وحقوق الملكية تكون أكثر عرضة للصراع المدني[22].

في سيراليون خلال أوائل الثمانينيات، استخدم الرئيس سيطرته على صناعة تعدين الألماس لإثارة العنف في الريف حتى تجد الشبكات التجارية السرية التي تدعمه المزيد من الفرص للاعتداء على الناس[23] بعد ذلك الرئيس، تولى زعيم أقل صحة، وكما سنرى في الفصل التالي، انهار الحكم في الريف. في هذا الفراغ جاء المسلحون الذين جندوا أطفال الجنود للمساعدة في تنفيذ حملة بتر جماعي ونهب:

> كشخص مراهق في سيراليون التي دمرتها الحرب، تم غسل دماغ إيشمايل بيه، وتخديره، وإجباره على القتل ...
>
> "أن ترى شخصًا يُطلق عليه النار أمامك، أو أن تطلق النار على شخص ما بنفسك أصبح مثل شرب كوب من الماء. الأطفال الذين رفضوا القتال أو القتل أو أظهروا أي ضعف تم التعامل معهم بلا رحمة."
>
> "لم يُسمح بالعواطف،" تابع. "على سبيل المثال، بكى صبي يبلغ من العمر تسع سنوات لأنه افتقد والدته وتم إطلاق النار عليه."[24]

غنائم الحرب

اعتمادًا على مكان وجود الموارد، يمكن أن تطور الجماعات المسلحة التي تستغلها ميولًا انفصالية. من المرجح أن تكون الموارد المعزولة بعيدًا عن عاصمة البلاد مرتبطة بصراع انفصالي، حيث إن هذه هي الأسهل على مجموعة انفصالية للسيطرة عليها. تشمل الأمثلة إندونيسيا (آشية)، نيجيريا (دلتا النيجر)، السودان (جنوب السودان)، والعراق (كردستان)[25]يمكن أن تكون جاذبية التمرد أكبر أيضًا عندما تكون منطقة غنية بالموارد مفصولة جسديًا عن البابسة، أو تكون متميزة عرقيًا، أو تحكمها حكومة لديها روابط تاريخية أقل (آشية، بوجينفيل، كابيندا، المناطق الجبلية في بورما، الصحراء الغربية)[26]لقد مولت جواهر جنوب آسيا العديد من الحركات العسكرية القوية. في بورما، حاربت القبائل الجبلية الدولة بمساعدة عائدات اليشم والياقوت[27]بالنسبة للخمير الحمر، كانت الياقوت تعزز إيجارات الأخشاب التي مكنتهم من الاستمرار في القتال بعد سقوطهم من السلطة[28]أكد بول بوت أنه "من الضروري أن نجد طرقًا لتطوير الموارد الطبيعية الموجودة في مناطقنا المحررة وشبه المحررة كأصول يجب استخدامها في القتال"[29].

كانت عدة من النزاعات المذكورة أعلاه شديدة بشكل خاص لأن عائدات الموارد كانت تدعم أكثر من جانب واحد. ظلت الحكومة العسكرية في بورما في السلطة جزئيًا من خلال بيع الغاز الطبيعي في البلاد لجيرانها واستخدام تلك الأموال لمواجهة التمردات العرقية في الريف[30]في كمبوديا تحت حكم بول بوت، كانت كلا جانبي النزاع تمول نفسها من مبيعات الأخشاب. من المتنازع عليه أي جانب انتصر في هذه الحرب، لكن الغابات بالتأكيد خسرت: تقدر دراسة أن تغطية الغابات في كمبوديا انخفضت إلى النصف خلال سنوات القتال[31]وكانت النزاع بين داعش والعراق والأكراد الذي اندلع في عام 2014 حربًا من النفط ضد النفط[32].

كان النزاع المدني المدمر في أنغولا يحتوي على موارد من كلا الجانبين. خلال الحرب الباردة، كانت أنغولا لغزًا من التآمر الأجنبي. (في مرحلة ما، كانت القوات الكوبية الشيوعية تدافع عن منشآت النفط الأمريكية، التي كانت الحكومة الماركسية-اللينينية تبيع نفطها للولايات المتحدة، مما مكن تلك الحكومة من شراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتي لمواجهة المتمردين المدعومين من أمريكا[33]بعد انتهاء الحرب الباردة، دعم النظام الأنغولي (نفسه بالنفط من الآبار على طول الساحل، وكما رأينا سابقًا، استخدم النظام هذه العائدات النفطية لتمويل شجرة عيد الميلاد من المحسوبية تكفي لإبقاء الآلاف من الناس (معظمهم في العاصمة) محبوسين في هيراركيّات الاعتماد الزبائني. ومع ذلك، بالنسبة للأنغوليين في الأرياف، كانت الحكومة غائبة تقريبًا. حصل النظام على أمواله النفطية من الساحل، ولم يشعر بالحاجة إلى الحفاظ على النظام، ناهيك عن توفير السلع العامة، في الداخل الفقير للبلاد[34]وجاءت المشاكل من الداخل.

في التسعينيات، استولت حركة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على معظم حقول الألماس الغنية في أنغولا، ومع الأموال زودت قوة عسكرية كبيرة أصبحت تهديدًا خطيرًا للدولة. كان سيطرة يونيتا على

رواسب الألماس في أنغولا عملية كبيرة؛ في مرحلة ما، استوردت المجموعة مئة ألف عامل من زائير لتعزيز قدرتها الاستخراجية[35]كانت النزاعات المدنية الناتجة طويلة ودموية وكارثية للسكان. يصف شاكستون بلدة أنغولية بعد هجوم يونيتا:

> كانت المباني المكونة من أربعة طوابق مدمرة كما لو كانت قد سحقها كرات مدفع عملاقة؛ كانت واجهات المباني السكنية مقطوعة؛ كانت ثقوب الرصاص وأنماط تناثر القنابل الصاروخية تزين الجدران الوردية الجميلة سابقًا ... قدم الأولاد الصغار أطرافًا وأرجلًا ورؤوسًا مصابة. "اشعر بجروح الشظايا الخاصة بي"، قال برونو الصغير، وهو يتجول بجانبي، وهو يربت على رأسه ويوجه يدي إلى نتوء على فروة رأسه، الذي، كما أكد لي بفخر، لا يزال يحتوي على معدن بداخله. في المستشفى، رأيت أسنان فتاة من خلال ثقب بعمق بوصتين في خدها بسبب قرحة غير معالجة. بالقرب من ذلك، مكدسة في الخارج؛ AK-47 كان الطلاب في فصل دراسي يدرسون الكيمياء مع بنادقهم من طراز في الطريق، كان هناك دائرة مطلية باللون الأحمر تحذر من قذيفة غير منفجرة ... فقد بعض سكان المدينة عقولهم. قامت طاقم تلفزيوني أنغولي بتصوير مجنون مصاب وهو يمزق لحمًا متعفنًا من ساقه ويأكله.[36]

بعد سنوات عديدة، انتصرت الحكومة (أموال النفط) في الحرب الأهلية في أنغولا، ولكن بتكلفة كبيرة. بحلول أواخر التسعينيات، كان ثلاثة أرباع الأنغوليين يعيشون بأقل من دولار في اليوم، وكان متوسط العمر المتوقع فقط خمسة وأربعين عامًا، وقد تم تهجير أكثر من ثلاثة ملايين مدني.[37]انتهت الحرب في عام 2002، ولا يزال في عام 2005 أفادت الأمم المتحدة أن ما يقرب من نصف أطفال أنغولا كانوا يعانون من سوء التغذية الشديد، وأن أقل من نصف البالغين يمكنهم القراءة والكتابة.[38]

بغض النظر عن من يفوز، فإن الحرب الأهلية تؤثر سلبًا على الناس. يتم تدمير الطرق والمستشفيات؛ يُمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة والآباء من العمل. قد تعاني مجتمعات كاملة من انعدام الأمن ما بعد الصدمة. الصراع المدني هو "تنمية في الاتجاه المعاكس": قد يستغرق الأمر خمسة عشر عامًا حتى يعود البلد إلى معدل نموه قبل الحرب، ومتوسط تكلفة الحرب الأهلية على بلد نام هو ثلاثون عامًا من النمو الاقتصادي.[39]

في عام 1999، أصدرت اليونيسف تقريرًا مقارنًا حول المخاطر التي تواجه الأطفال، باستخدام أرقام عن الوفيات تحت سن الخامسة، وسوء التغذية لدى الأطفال، وحضور المدارس، والأمن، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى البالغين. صنف التقرير أنغولا، في نهاية حربها الأهلية الطويلة، كأسوأ بلد في العالم ليكون فيه الطفل. كانت سيراليون، التي وصلت إلى نهاية صراعها الدموي على الألماس، في المرتبة الثانية. ولا تزال اليوم، تظهر البيانات أنه - في وسط ثروتها الطبيعية الكبيرة - تحتل أنغولا المرتبة الأولى وسيراليون المرتبة الثانية في العالم من حيث معدلات وفاة الأطفال دون سن الخامسة.[40]

أسوأ حرب في العالم

في أنغولا، قاتل المتمردون الحكومة؛ كانت الصراع في سيراليون تدور في الغالب حول أمراء الحرب الذين ينهبون المناطق غير الخاضعة للحكم في دولة فاشلة[41]. تجمع الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين هذين العنصرين. لقد قمنا بزيارة سريعة لهذا الصراع في المقدمة، حيث وجدنا أن صفارات الإنذار من هذه المنطقة الحربية البعيدة كانت تصرخ لسنوات، على الرغم من أنها بالكاد مسموعة فوق ضجيج الحياة اليومية في الغرب. إن صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية هو قصة معقدة بشكل استثنائي للأحقين من الإبادة الجماعية في رواندا، والغزوات، والتحالفات، وتفكك واندماج الميليشيات التي شنت هجمات مروعة على المدنيين.

لم تكن الثروات المعدنية الكبيرة في شرق الكونغو هي المحفز للصراع، ولكن مع تقدم الصراع، أصبحت المعادن مصدر تمويل متزايد الأهمية من جميع الأطراف، بما في ذلك وحدات الجيش الكونغولي الفاسدة والميليشيات المدعومة من رواندا وأوغندا المجاورتين. في مرحلة ما، قدرت منظمة غير حكومية أن المعادن الناتجة عن الصراع كانت تولد 185 مليون دولار سنويًا للجماعات المسلحة، بما في ذلك وحدات الجيش[42]. بمجرد أن أصبحت استخراج الموارد جزءًا من ديناميكية الصراع، أصبح الصراع نفسه أكثر ترسخًا، حيث أصبحت عائدات الموارد أيضًا مصدرًا للثراء الشخصي. "الحرب في هذا البلد هي عمل"، قال مسؤول من الأمم المتحدة... "إنها مثل المافيا. مع كل عملية عسكرية، يقول الناس إن القائد يجب أن يكون قد اشترى منزلا جديدًا"[43].

تتميز حرب الكونغو بين النزاعات المعاصرة بحجمها ومدة استمرارها وشراستها. قدرت إحدى التقارير أن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسبب في أكثر من 5.4 مليون وفاة على مدى عقد من الزمن[44]. قد يكون هذا الرقم مبالغًا فيه فيما يتعلق بعدد الوفيات خلال تلك الفترة، حيث يعتقد آخرون أنه أقرب إلى مليون واحد[45]. لكن لا يزال هذا عددًا كبيرًا. إن عدد الوفيات الأقل المبلغ عنها خلال تلك الفترة من حرب الكونغو يتجاوز جميع الوفيات القتالية الأمريكية في جميع الحروب الخارجية لأمريكا مجتمعة. متوسط معدل الوفيات في النزاع في شرق الكونغو خلال ذلك العقد هو 275 شخصًا في اليوم - وهذا يشبه تحطم طائرة بوينغ 757 دون أن ينجو أحد، كل يوم، أسبوعًا بعد أسبوع، لمدة عشر سنوات.

لقد أثبتت الحرب أيضًا، حتى بين النزاعات الحديثة، أنها مفرطة في قصص الرعب. المشهد التالي من الحرب، الذي وصفه جيسون ستيرنز في كتابه "الرقص في مجد الوحوش"، مزعج حقًا:

> كان هناك على الأقل 14 شخصًا في منزل الزعيم عندما وصلت الجنود. قتل المتمردون جميعهم. عاد القرويون الذين هربوا إلى الأدغال في صباح اليوم التالي ووجدوا زوجة الزعيم الحامل مشوهة، وجنينها الميت على الأرض بجانبها. تم ضرب أطفال شقيق الزعيم الأصغر حتى الموت ضد جدران المنزل الطوبية. الطريقة التي قُتل بها الضحايا كانت تعبر عن الكثير مثل عدد القتلى؛ لقد أظهرت افتتانًا مروعًا بالتشريح البشري. قال الناجون إن قلب الزعيم قد تم استئصاله وأن الأعضاء التناسلية لزوجته قد اختفت. لقد أخذها الجنود. لم يكن كافيًا قتل ضحاياهم؛ بل شوهوا ولعبوا مع

الجثث. تم استئصال أحشاء امرأة واحدة عن طريق فتحها بين شرجها ومهبلها، ثم تم وضع الجثة الميتة على أربع وتركها مع مؤخراتها موجهة للأعلى. تم إعطاء جثة أخرى شقين على جانبي بطنه، حيث تم إدخال يديه. تم شق فم رجل آخر حتى أذنه ووضع في كرسي وكان هناك سيجارة تتدلى من شفتيه عندما تم العثور عليه. أراد القتلة أن يظهروا للقرويين أن هذه ستكون عواقب أي مقاومة.سوف يقتلون الكهنة، ويغتصبون الراهبات، ويجذبون الأطفال من أرحام أمهاتهم، ويشكلون الجثث إلى أشكال أوريغامي.46

في وسط هذه الإحصائيات عن الموت والغرائب، قد يذكرنا الكونغولي بأنه حتى خلال الحرب، كانت هناك أيضًا لحظات لا حصر لها من الكرامة والكرم والحنان. قد يسألنا الكونغولي بلطف ألا نفكر في سكان هذه المنطقة كضحايا فقط، بل أن نعتبر أنهم، مثلنا، يسعون أيضًا إلى ملء الحياة الإنسانية كل يوم.

نيجيريا بعيدة عن النرويج

يمكننا أن نبدأ في جمع خيوط اضطرابات الموارد. كانت المناقشة الأصلية بين الاقتصاديين حول "لعنة الموارد" تدور حول ما إذا كانت الاعتماد على الموارد ضارًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما. الإجماع الواسع اليوم هو أن الدول التي تعتمد على الموارد تنمو بشكل أبطأ من الدول الأخرى، أو على الأقل أبطأ. مما ينبغي[47] هذه نتيجة مثيرة للاهتمام، ونظرًا لما رأيناه عن الفساد والصراع، قد لا يجد المرء ذلك مفاجئًا.

ومع ذلك، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الوطني ليس ما يهمنا هنا. لفهم السبب، اعتبر مثلًا: قصة الرئيس المتجول. يُقال لرئيس دولة فقيرة تعاني من الصراعات إنه تم اكتشاف النفط قبالة الساحل. مسرورًا، يوقع عقودًا لاستخراجه، وعندما يبدأ تدفق أموال النفط إلى الخزينة، يأخذ كل قرش منها. تاركًا أعوانه في المسؤولية، يطير لاستضافة سلسلة طويلة من الحفلات الفاخرة في العواصم الأجنبية. عندما يسأل أحد الحضور بوقاحة عن الحالة المزرية للناس في الوطن، يقدم وزير ماليته الذي يشرح أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ينمو بمعدل مذهل يبلغ 50 في المئة سنويًا.

اهتمامنا هنا هو الحالة الحقيقية لشعوب الدول الغنية بالموارد، وفي السياسة في تلك الدول. التمييز بين الدول "الغنية" و"الفقيرة" من خلال الناتج المحلي الإجمالي للفرد، كما هو معتاد، قد يضللنا أحيانًا. من حيث الدخل لكل فرد، تبدو غينيا الاستوائية غنية مثل دولة أوروبية مثل إسبانيا[48] ومع ذلك، فإن هذه خدعة: تمتلك غينيا الاستوائية نخبة غنية للغاية، بينما يعيش معظم الناس بأقل مما يمكن أن يشتريه دولاران في اليوم في الولايات المتحدة.[49]

عندما نستطيع، سيكون من الأكثر فائدة غالبًا النظر إلى الدخل الوسيط: دخل الأسرة المتوسطة في توزيع الدخل في البلاد. في عام 2005، على سبيل المثال، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في فنزويلا المدعوم بالنفط مرتفعًا مع الدول ذات الدخل المتوسط مثل تركيا وبلغاريا، لكن دخلها الوسيط كان منخفضًا مع الدول ذات الدخل المنخفض مثل مصر والمغرب.[50] حتى التمييز المألوف بين الدول "المتقدمة" و"النامية" لن يناسبنا جيدًا. بعض الدول التي تُسمى نامية تتعثر في ما يسميه كولير "فخ الموارد"، وأخرى تتراجع من خلال التصنيع وتصبح أفقر.[51] لذا هنا سنصنف الدول "الغنية" على أنها تلك التي تتمتع بدخل مرتفع لكل فرد ودخل وسطي مرتفع (على سبيل المثال، كندا) و"الفقيرة" على أنها تلك التي تتمتع بدخل منخفض لكل فرد ودخل وسطي منخفض (على سبيل المثال، زيمبابوي).

بدأنا بالنرويج: دولة صغيرة ومتعلمة وغنية ومستقرة ذات ديمقراطية دستورية بمستويات رائدة عالميًا من المشاركة المدنية والثقة في المؤسسات والتضامن الاجتماعي. كان الشعب قويًا في النرويج عندما جاء النفط، وجعلتهم أموال النفط أقوى. منذ ذلك الحين، كنا ننظر إلى الأمراض السياسية التي يمكن أن تصيب البلدان التي كانت أقل حظًا. لقد رأينا لماذا تعتبر إيرادات الموارد مصدر الدخل المفضل للأنظمة الاستبدادية، وكيف تمكن هذه الأموال نظامًا من تقسيم السكان وحكمهم من خلال الإكراه والزبائنية، ولماذا تترافق أموال الموارد مع الفساد بجميع أشكاله، وكيف يمكن أن تؤدي إلى صراعات

عنيفة. نجد جميع هذه الأمراض السياسية معًا ضمن ما يعتقده الكثيرون بأنه الدولة النموذجية الملعونة بمواردها: نيجيريا.

نيجيريا اليوم ليست من بين أسوأ الدول التي تعاني من اضطرابات الموارد سنرى المزيد من هذه الدول في الفصول القادمة). تكافح البلاد نحو تحسين الحكم، وفي عام 2015، انتخبت رئيسًا يحمل أجندة لمكافحة الفساد في أول انتقال ديمقراطي للسلطة. ومع ذلك، لم تكن نيجيريا قوية عندما جاء النفط، وقد أظهرت جميع اضطرابات الموارد منذ أن أصبحت واحدة من أكبر المصدرين في أفريقيا. كانت تاريخ نيجيريا مع نفطها شاقًا وسلبيًا.

كانت نيجيريا نتاجًا استعماريًا في عام 1914، عندما رسم البريطانيون حدودًا وطنية حول 350 مجموعة عرقية كانت علاقاتها تتراوح في الغالب من اللامبالاة إلى المرارة (كان هناك، من بين توترات أخرى، استعباد بين القبائل). كان الانقسام الديني الرئيسي دائمًا بين المسلمين في الشمال والمسيحيين والوثنيين في الجنوب، مع تقسيم الجنوب إلى منطقتين قبليتين رئيسيتين. بعد الاستقلال في عام 1960، سرعان ما سقطت البلاد في الفوضى: الأحكام العرفية، انتخابات مزورة، استيلاء عسكري في انقلاب دموي، ثم مجازر عرقية أدت، في عام 1967، إلى حرب أهلية صادمة ومؤلمة في منطقة أصبح اسمها علامة على المعاناة الإنسانية: بيافرا. كانت هذه اللحظة في تاريخ الأمة هي التي بدأت فيها أموال النفط تتدفق.

بين عامي 1965 و2000، تلقت الحكومة النيجيرية إيرادات كبيرة (حوالي مليار دولار) من مبيعات النفط. ومع ذلك، خلال هذه الفترة، زادت نسبة 350 النيجيريين الذين يعيشون في فقر مدقع (دولار في اليوم) بشكل كبير. في الواقع، زاد الفقر المدقع بشكل ملحوظ: من 36 إلى ما يقرب من 70 في المئة من السكان. لم تسهم جميع إيرادات النفط في تحسين مستوى المعيشة المتوسط؛ بل شهدت هذه الفترة في الواقع تراجعًا في مستويات المعيشة. كما ارتفعت الفجوة في الدخل بشكل كبير. في عام 1970، كان إجمالي دخل أولئك في أعلى 2 في المئة من التوزيع يساوي إجمالي دخل أولئك في أدنى 17 في المئة. بحلول عام 2000، كان أعلى 2 في المئة يكسبون مثلما يكسب أدنى 55 في المئة.[52]

اليوم، يعيش أكثر من 80 في المئة من النيجيريين على ما يمكن أن يشتريه دولاران في اليوم في الولايات المتحدة، ويعاني ما يقرب من ربع الأطفال من نقص الوزن.[53] لا يزال معظم الناس يعملون في الزراعة؛ متوسط عمر المزارع يزيد عن خمسين عامًا، وهو أمي، ويستخدم الأدوات اليدوية للعمل في بضع فدادين تنتج طعامًا أقل بكثير مما تحتاجه عائلته.[54] منذ الاستقلال، ارتفعت متوسط العمر المتوقع في نيجيريا - ولكن فقط نصف المقدار الذي ارتفع به في بنين وتوغو المجاورتين (الفقيرتين في استخراج الموارد). متوسط العمر المتوقع الآن هو ثلاثة وخمسون عامًا، مقارنة بستة وستين عامًا في غانا القريبة.[55] من المدهش أن نيجيريا أصبحت للتو الدولة في العالم التي تضم أكبر عدد من الأشخاص الفقراء للغاية. نيجيريا الآن لديها عدد أكبر من الأشخاص الفقراء للغاية مقارنة بالصين، وأكثر من الهند.[56]

كما هو الحال في أنغولا، فإن السياسة النيجيرية هي نظام عمودي من أنابيب الرعاية المتناقصة والأصغر. يتم ضخ أموال النفط في الأعلى، ويعتمد كل مستوى على المستوى الذي فوقه للحصول على مدفوعاته، ويأخذ كل مستوى نصيبه قبل إرسال ما تبقى إلى المستوى التالي. يتم إنفاق الكثير من الطاقة في محاولة لالتقاط جزء من أموال النفط التي تمر عبر الأنابيب. بعض

الأموال تصل إلى الناس العاديين، ولكن في الغالب، على سبيل المثال، عندما يحين وقت شراء الأصوات. خلاف ذلك، يميل الناس العاديون إلى عدم رؤية ثروة بلادهم من النفط، بل يتعرضون للمضايقة من قبل رجال الشرطة والموظفين الحكوميين الذين يتقاضون رواتب منخفضة ويطلبون الرشاوى للأنشطة اليومية. تقوم الحكومة النيجيرية عمومًا بعمل سيء في تقديم الخدمات العامة مثل الأمن والكهرباء والمياه النظيفة والتعليم. الخدمات العامة ليست الأولوية الرئيسية للنظام. بدلاً من ذلك، يحافظ النظام على علاقات الرعاية الشخصية من القيادة العليا إلى المسؤولين الإقليميين والمحليين وقوات الأمن.

لقد أدت عائدات النفط الكبيرة في نيجيريا إلى فساد هائل. تقول إحدى التقارير الداخلية إن الصفقات المشبوهة وسوء الإدارة كلفت صناعة النفط 35 مليار دولار في عقد من الزمن؛ ويعتقد آخرون أن هذا الرقم منخفض[57]. إحدى الطرق للثراء في نيجيريا هي من خلال شغل منصب حكومي. في عام 2005، تم إدانة رئيس الشرطة الوطنية بسرقة 98 مليون دولار (وحُكم عليه بالسجن ستة أشهر)[58]. تمت إقالة رئيس فرقة مكافحة الفساد في منتصف ولايته في عام 2007، بعد فترة وجيزة من اعتقال أحد حلفاء الرئيس الأثرياء[59]. في وقت لاحق، برأ قاض فدرالي في نيجيريا الحليف الثري من جميع التهم الـ 170 المتعلقة بالفساد[60]. في عام 2012، اعترف ذلك الحليف الثري، وهو حاكم ولاية سابق، بالذنب في محكمة بريطانية بتهمة الاحتيال التي تتعلق بحوالي 77 مليون دولار من الأموال العامة[61].

الفساد يتغلغل في النظام السياسي. في عام 2014، قدم محافظ البنك المركزي مجموعة من الأدلة على أن شركة النفط الوطنية النيجيرية فشلت في حساب 20 مليار دولار من الإيرادات خلال فترة تسعة عشر شهرًا بدأت في يناير 2012 - وقد وجدت التحليلات المستقلة أن هذا الرقم قد يكون أقل بمليارات. بعد نشر التقرير، طلب الرئيس من المحافظ الاستقالة[62]. تلعب السياسة القائمة على المحسوبية في نيجيريا ما أطلق عليه كولير "بقاء الأثخن"[63].

الكلمة النيجيرية لسرقة النفط هي "البنكرينغ". الكثير من البنكرينغ في نيجيريا هو من قبل الفقراء الذين يحاولون كسب بعض المال عن طريق كسر أنبوب النفط جسديًا لبيع النفط الذي يلتقطونه، أو لتقديم مطالبة عن الأضرار البيئية الناتجة عن التسرب. ومع ذلك، يبدو أن المسؤولين الحكوميين متورطون في البنكرينغ أيضًا. في عام 2011، اعترفت الشركة الوطنية للنفط في البرلمان بأنها لم تتمكن من حساب 7 ملايين دولار يوميًا من النفط الذي كان من المفترض أن تقوم بتكريره[64]. قدرت تقرير في عام 2014 أن البلاد تخسر 1.5 مليار دولار شهريًا بسبب القرصنة والتهريب البحري (مع شائعات مستمرة بأن البحرية النيجيرية متواطئة)[65]. أفادت تحقيقات رئيسية مؤخرًا أن نيجيريا تخسر المزيد من النفط بسبب البنكرينغ أكثر من إجمالي صادرات الكاميرون: "يتم سرقة النفط الخام النيجيري على نطاق صناعي"[66].

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تسببت الميليشيات في دلتا النيجر، الممولة من البنكرينغ والابتزاز والخطف، في عدم استقرار كاف لإغلاق مئات الآلاف من البراميل يوميًا. وتفيد وزارة الخارجية الأمريكية أنه لمكافحة المسلحين، قامت "القوات العسكرية النيجيرية والشرطة المتنقلة شبه العسكرية بتنفيذ إعدامات موجزة، واعتداءات، وانتهاكات أخرى"[67]. عندما تولى

رئيس من دلتا السلطة، أطلق برنامج عفو بقيمة 400 مليون دولار سنويًا اشترى به الميليشيات في الجنوب[68]. خلال تلك الرئاسة الجنوبية، انتقلت العنف إلى الشمال، حيث أصبحت المجازر بين الأديان والهجمات الإرهابية أكثر شيوعًا وفتكًا.

كانت شمال نيجيريا تعاني من تراجع اقتصادي عام لعقود، ليس أقلها لأن صادرات البلاد من النفط (أكثر من 90 في المئة من الإجمالي) قد طغت على صادرات الزراعة والصناعة[69]. تنهي فتاة واحدة فقط من بين كل أربع عشرة فتاة المدرسة الثانوية في الشمال، و70 في المئة من النساء أميات[70]. في عام 2014، اختطفت جماعة بوكو حرام الإسلامية المتشددة (التي يعني اسمها تقريبًا "التعليم الغربي محظور") أكثر من مئتي فتاة من المدارس؛ وبعد ذلك، بدأت في السيطرة على الأراضي وأعلنت نفسها دولة إسلامية[71]. كانت جيش نيجيريا الكبير فاسدًا جدًا للرد. "هناك شخص يجلس بشكل مريح في [العاصمة] يسرق أموالنا"، ندم أحد العساكر، "ونحن هنا نواجه نيران بوكو حرام كل يوم[72]."

نيجيريا اليوم لديها عدد سكان هائل: السابع الأكبر في العالم، والأكبر بسهولة في أفريقيا، مع عدد من السكان أكثر من المملكة المتحدة وفرنسا وكندا والبرتغال مجتمعة[73]. إنها أكبر مصدر للنفط في إفريقيا، وتصدر المزيد من النفط الخام أكثر من فنزويلا أو الكويت[74]. كما أنها لا تزال مقسمة بشكل مؤلم ومليئة بعدم الثقة.

في أحدث استطلاع، أظهر النيجيريون أقل مستوى من الثقة في مؤسساتهم السياسية بين 18 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء تم استطلاعها، حيث قال أكثر من نصف الناس إنهم لا يثقون في أي من مؤسساتهم[75]. أفاد أقلية كبيرة لأحد المسؤولين الحكوميين في fayor أنهم اضطروا لدفع رشوة أو القيام بم العام الماضي للحصول على وثيقة، أو لإدخال طفل إلى المدرسة، أو للحصول على الماء أو الكهرباء أو خدمة الهاتف، أو للحصول على الرعاية الطبية، أو لتجنب مشكلة مع الشرطة. قال واحد من كل عشرة نيجيريين إن هويتهم الوطنية أكثر أهمية من هويتهم العرقية، وأفاد أكثر من ثلثيهم أنهم يثقون في الأشخاص من مجموعات عرقية أخرى "قليلاً فقط" أو "لا على الإطلاق". بينما قال غالبية إنهم يمكنهم الثقة في أقاربهم كثيرًا، قال معظمهم إنهم يمكنهم الثقة في جيرانهم قليلاً فقط. عندما سُئلوا عما إذا كان يمكن الوثوق بمعظم الناس، اختار خمسة من كل ستة نيجيريين الخيار الأقل ثقة: "يجب أن تكون حذرًا جدًا[76]."

كشعب، لم يكن النيجيريون أقوياء عندما جاء النفط. وقد جعل النفط الشعب النيجيري أضعف.

الآفات السياسية: التفاعلات والإضافات

عانت نيجيريا من الإكراه والصراع المدني طوال سنوات إنتاج النفط، بينما مولت أموال النفط المحسوبية والفساد الشخصي بدلاً من المنافع العامة. جميع هذه الأمراض تمثل مخاطر للدول المعتمدة على الموارد، وكما هو الحال مع تعاطي الكحول والمخدرات، قد تتداخل وتتشابك سلاسل الأسباب في أي حالة فردية. يمكن أن يبقي الصراع البلاد معتمدة على الصادرات الاستخراجية، مما يزيد من خطر المزيد من الصراع.[77] يمكن أن يكون الصراع أيضًا طريقًا نحو الاستبداد: فيما يسمى "لعنة التحرير"، تصبح منظمة عسكرية متمردة ذات هيكل هرمي عالٍ (كما في جنوب السودان) القيادة السياسية الطبيعية بعد انفصال ناجح.[78] يمكن أن تكون أمراض الموارد معدية أيضًا: يزيد الحرب الأهلية من خطر الحرب الأهلية في الدول المجاورة، أحيانًا بسبب تدفقات اللاجئين.[79] ويمكن أن تجعل إدمان الإيجارات الأنظمة أقل ارتباطًا: الدول النفطية أقل اندماجًا في النظام القانوني والسياسي الدولي.[80]

وللأسف، ليس هذا كل شيء: قد تعاني الدول المعتمدة على الموارد من اضطرابات إضافية. لقد شهدت الدول المريضة بالموارد أيضًا العديد من الانقلابات ومحاولات الانقلاب. جاء صدام حسين من العراق وعمر البشير من السودان إلى السلطة عبر الانقلابات. كما جاء معمر القذافي من ليبيا، ثم دعم انقلاب ديبي في تشاد المجاورة (الذي دعم بعد ذلك انقلاب بوزيزي في جمهورية إفريقيا الوسطى المجاورة). قام حمد بن خليفة من قطر وقابوس من عمان بالإطاحة بآبائهم، وإن كان ذلك بشكل أكثر سلمية.[81]

تظهر دراسة حديثة وجود علاقات بين زيادة النفط وزيادة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مشيرة إلى أن ذلك يعود أساسًا إلى استثمار الدول الغنية بالنفط أقل في الصحة العامة.[82] كما وجدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية علاقة سلبية بين إيرادات الموارد الطبيعية ومعرفة ومهارات الأطفال في المدارس، وأعربت عن أسفها للنتائج:

> تراجعت صادرات التصنيع الإجمالية للعالم العربي مؤخرًا عن تلك الخاصة بالفلبين (التي يقل عدد سكانها عن ثلث عدد السكان) أو إسرائيل (التي لا يزيد عدد سكانها كثيرًا عن عدد سكان الرياض). من 1980 إلى 2000، سجلت السعودية ومصر والكويت والإمارات وسوريا والأردن معًا 267 براءة اختراع في الولايات المتحدة. خلال نفس الفترة، سجلت كوريا الجنوبية وحدها 16,328 براءة اختراع وسجلت إسرائيل 7,652. عدد الكتب المترجمة إلى العربية كل عام في العالم العربي بأسره هو خُمس العدد الذي ترجمته اليونان إلى اليونانية.[83]

يبدو أيضًا أنه من المحتمل، على الرغم من عدم إثبات ذلك بعد، أن الاستبداد والفساد في الدول الغنية بالموارد يؤديان إلى مزيد من الأضرار للبيئة - سواء محليًا من خلال المزيد من التلوث، وعالميًا من خلال زيادة انبعاثات غازات الدفيئة.[84]

يجادل مايكل روس بأن النفط يعزز النظام الأبوي.[85] تخلق الدول التي تعاني من مرض هولندي وظائف تصنيع أقل - خاصة من أنواع وظائف التصنيع التي تجذب النساء من المنزل إلى الاقتصاد الرسمي، والتي تؤدي بعد ذلك إلى زيادة

الشبكات الاجتماعية، والمشاركة السياسية، وفي النهاية التمكين السياسي. في جوهرها، تعيق النفط عملية شومبيتر للنساء.

على سبيل المثال، كانت كوريا الفقيرة من الموارد في بداية القرن العشرين ذات طابع أبوي للغاية. لم يكن لدى النساء الكوريات حتى أسماء خاصة بهن؛ بل كان يتم الإشارة إليهن ببساطة كابنة أو أخت أو زوجة لرجل ما. مرت كوريا الجنوبية بعملية صناعية تعتمد بشكل كبير على النساء، وقد انتخبت الآن رئيسة امرأة. لكن الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط لم تمر أبداً بهذه الدورة من تمكين النساء. في الشرق الأوسط الأكبر:

> تتمتع الدول الأكثر غنى بالنفط (السعودية، العراق، ليبيا، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، وعمان) بأقل عدد من النساء في قوتها العاملة غير الزراعية، وكانت الأكثر تردداً في منح حق الاقتراع للنساء، ولديها أقل عدد من النساء في برلماناتها. كانت الدول التي تفتقر إلى النفط أو لا تحتوي عليه (المغرب، تونس، لبنان، سوريا، وجيبوتي) من بين الأولى التي منحت حق الاقتراع للنساء، وتميل إلى وجود المزيد من النساء في مكان العمل والبرلمان، وقد اعترفت بحقوق النساء بشكل أكثر شمولاً[86].

يقول روس إن عدم المساواة الجذرية بين الجنسين في الشرق الأوسط يعود أكثر إلى النفط منه إلى الإسلام. قصة الرجال الشباب الأقوياء على الدراجات النارية الذين يجوبون المدينة ويعتقلون النساء بسبب اختلاطهن بالرجال تأتي من إيران، لكنها قد تكون من أي عدد من الدول النفطية في المنطقة. إن عدم المساواة الجذرية بين الجنسين هو من بين أكثر الاضطرابات المزمنة خطورة التي تعاني منها الدول المريضة بالموارد. يمكن للمرء أن يفكر في البرقع الأسود كغطاء لامرأة في النفط الخام.

كما سنرى، فإن الأخبار حول أمراض الموارد ليست كلها سيئة. على مدى الأربعين عامًا الماضية، نجحت سلسلة من الإصلاحات على المستويين الوطني والدولي - بما في ذلك قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية، وعملية كيمبرلي، ومبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية - في مواجهة بعض من أسوأ مظاهر إدمان الإيجارات. حتى الفوضى الناتجة عن المعادن في الكونغو قد تم تهدئتها من خلال مزيج من النشاط السياسي والقيادة المستنيرة. في الفصل 17، سنلتقي ببعض الأشخاص المصممين وراء هذه الحركات وسنكتشف كيف يشتركون جميعًا في هدف مشترك.

ومع ذلك، سيخبرك هؤلاء الأبطال أنه لا يزال هناك طريق طويل جدًا يجب قطعه. كما رأينا في الفصول الثلاثة الماضية، يمكن أن تكون أمراض البلدان المدمنة على إيجارات الموارد مدمرة. في العديد من الحالات، يبدو أن هذه الأمراض من المحتمل أن تبقى مزمنة - وقد تستسلم المزيد من الدول لها قريبًا أيضًا.

النفط هو كلمة من ثلاثة أحرف

قبل الربيع العربي، أرسلت الوكالة الأمريكية الرئيسية للمساعدات وفداً لاستطلاع السياسة في اليمن. عناوين فصول تقريرها ترسم صورة لنظام استبدادي مدمن بشدة على أموال النفط:

عجز الهوية الوطنية في اليمن

المجمع القبلي-العسكري-التجاري

لا توجد دولة": كيف يعمل الزبائنية في اليمن"

الخدمة المدنية: الاستيلاء والتآكل

السلع العامة غير مرغوبة

يستنتج المؤلفون: "الرئيس يمسك البلاد معاً من خلال اتفاقيات شخصية مع زعماء القبائل بدلاً من إنشاء مؤسسات تضمن لجميع المواطنين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية." ويواصل المؤلفون التحذير: "أعضاء المجموعات الثلاث الأكثر نفوذاً في اليمن - القبائل، والجيش، وطبقة الأعمال - جميعهم من نفس مجموعة النخبة الضيقة. ضيق قواعد السلطة في البلاد يشير إلى مستقبل قاتم للبلاد، من المحتمل أن يتسم بعدم الاستقرار الشديد بعد انتهاء النظام الحالي الذي دام طويلاً."[87] كانوا على حق.

هناك إغراء لتكثيف ما رأيناه في عبارة جذابة ("لعنة الموارد") أو لتكثيفه في شعارات ("النفط هو أسوأ عدو للمرأة. الألماس هو أفضل صديق للمتمردين")[88] الواقع أكثر تعقيدًا. الموارد الطبيعية ليست ضرورية لنجاح دولة (ما، ولا يعني استخراج الموارد الطبيعية أن دولة ما محكوم عليها بالفشل. حتى بين المنتجين الرئيسيين، هناك قصص نجاح مثل النرويج، حيث كان الشعب قويًا عندما جاءت أموال الموارد - وبما أن الشعب كان يتحكم في دولته، فإن تلك الأموال جعلت الشعب أقوى.

لم تبدأ معظم الدول الغنية بالموارد حياتها بشعب قوي، بل تحت حكم رجل قوي. الموارد الطبيعية هي مصدر القوة المفضل للسلطويين. عائدات الموارد كبيرة وسرية وغير مشروطة، ولا يتعين سدادها أبدًا - إنها حلم للديكتاتور الذي يخشى الاعتماد على شعب يتمتع بالقوة الاقتصادية. مع مصدره الآمن من الأموال الأجنبية، يمكن للديكتاتور أن ينكر الحقوق والحريات على الشعب، ويسحق أي مثيري شغب، ويجعل التهديدات المحتملة تعتمد عليه من خلال ضخ أموال الموارد عبر هرم من المحسوبية. من أجل الشرعية، قد يجري انتخابات وهمية أو يشعل أيديولوجيات القومية أو العنصرية أو التطرف الديني. سيستخدم السلطوي الموارد الطبيعية للبلاد لتقسيم وحكم: أسلوب عمله هو تقويض العلاقات الاقتصادية والسياسية والأخلاقية للشعب من دونه. في مثل هذه الدول، قد يكون المواطنون فقراء وعُزل، أو أفضل حالًا ومعتمدين، ولكن في كلتا الحالتين، سيكونون معزولين ومسيطر عليهم.

غالبًا ما يكون المستبدون فاسدين شخصيًا؛ وبعضهم مشهور بذلك. القلة من المستبدين ذوي الإيجارات العالية الذين يتحكمون في إيجارات كبيرة لكل فرد سيكون لديهم أموال متبقية لتوفير السلع العامة للسكان. المستبدون ذوو الإيجارات المنخفضة أكثر عددًا بكثير وسيواجهون المزيد من المشاكل - لن يفرضوا الكثير من القهر أو الرعاية في الأرياف، وأقل من ذلك السلع العامة. يمكن أن تندلع العنف في المساحات غير الخاضعة للحكم في هذه البلدان،

خاصة إذا كانت هناك موارد طبيعية يمكن للجماعات المسلحة نهبها. فالموارد الطبيعية - مصادر كبيرة وسرية وغير مشروطة من المال متاحة حتى في خضم الصراع المسلح - هي مصدر القوة المفضل للميليشيات أيضًا.

ما يفسر في الغالب لماذا يمكن أن تكون صادرات الموارد مدمرة للغاية لدولة ما هو ما هو واضح جدًا. وهو أن حكومة غير مسؤولة تحصل على المال من بيع موارد البلاد - ومع الصراع المدني، تحصل تلك الميليشيات غير المسؤولة على المال من بيع موارد البلاد. جوهر المشكلة هو أن الأصول الطبيعية تتدفق إلى العالم ومال العالم يتدفق مرة أخرى إلى الطغاة، إلى المخادعين، وإلى كلاب الحرب. العواقب، التي تشتعل بشدة حول عالمنا المضطرب، هي أن الدول الغنية بالموارد ذات الشعوب الضعيفة أقل وحدة - والوحدة التي تمتلكها أقل حرية.

الجزء الثاني

هم ضدنا ضدنا

في الجزء الأول، قمنا بتشخيص الاضطرابات التي يمكن أن تصيب الدول المصدرة للموارد. الآن نبدأ في فحص أسباب تلك الاضطرابات التي تقع خارج الدول المصدرة نفسها. بحلول نهاية الجزء الثاني، سنكون قد تتبعنا الكثير من المشاكل إلى شواطئنا. نحن ناقلون وضحايا لأمراض الموارد الأجنبية.

5

القوة تجعل الحق

من المؤكد أن الفاتح سيعتقد أنه سيد. وهذه هي الحالة التي تجعل المغلوبين غير قادرين على منازعة حقهم. ولكن إذا كان هذا هو كل شيء، فإنه لا يمنح أي لقب آخر سوى ما تعطيه القوة العارية للأقوى على الأضعف: وبهذا السبب، فإن من هو الأقوى سيكون له الحق في أي شيء يريده أن يستولي عليه.

جون لوك—

القوة هي قوة جسدية؛ لا أرى ما يمكن أن تثمره الأخلاق من آثارها.

جان جاك روسو—1

رخيص جداً

يخبرنا صديق عن سوق للسلع المستعملة على حافة المدينة. يُطلق عليه اسم رخيص جداً، كما يقول صديقنا، وهو يفي باسمها. نذهب - نحن معجبون: الطعام، الملابس، مستحضرات التجميل، والألعاب جيدة مثل الموجودة في المتاجر، ولكن بأسعار رائعة. نقوم بالتخزين. قريباً نبني رحلة إلى رخيص جداً في روتين عطلة نهاية الأسبوع لدينا. تنتشر الأخبار عن السوق، ويزدحم. يفتح رخيص جداً الثاني بالقرب، حيث كان يوجد معرض سيارات. تبدأ السلع الفاخرة في الظهور للبيع: تلفزيونات ثلاثية الأبعاد، أجهزة ذكية، أثاث عتيق، ومجوهرات. تزداد الحشود. نسمع شائعات عن افتتاح سوبر ماركت رخيص جداً قريباً، مع محطة وقود خاصة به. ولحسن حظنا، سيكون السوبر ماركت على بعد نصف ميل من منزلنا.

تبدأ القصص الإخبارية الدرامية من عبر الحدود في الظهور أيضًا - قصص عن عصابات تسرق الشاحنات والمتاجر بالقرب من المدن الكبرى. العصابات متوحشة، بلا رحمة، تطلق النار عند رؤية أي شخص. يسلط*وول ستريت جورنال* الضوء على أحد المشاغبين الأجانب الذي بدأ صغيرًا - مجرد بعض السرقات من شاحنات التوصيل - وجند طاقمًا يزداد جرأة مع نجاح سرقاته. lined up، صورًا لجثث عشرة حراس أمن تم تقييدهم، وت CNN الآن تنشر وإطلاق النار عليهم بأسلحة آلية خارج مستودع. كان المستودع يخزن دور السينما المنزلية - نفس النوع الذي اشتراه جيراننا للتو في Dirt Cheap.

في الأسبوع التالي، تظهر الأخبار شاحنة نقل، تم إفراغها من كامري وكورولا بعد كمين، سائق الشاحنة تعرض للاعتداء الجنسي وترك ميتًا على جانب الطريق. في أحد الضواحي عبر الحدود، بدأت العصابات تستهدف المنازل الأكبر، حيث تنفذ عمليات إعدام لعائلات كاملة وتحمل الشاحنات بالأثاث في الشهر التالي، تم .Dirt Cheap والمجوهرات تمامًا كما نرى في البيع في اختطاف عشرة شاحنات ناقلة للغاز من قبل عصابات تحمل صواريخ وقنابل يدوية، وترك السائقون وبعض المارة معلقين من لافتات الطرق السريعة.

وتبدأ rival، الآن تقارير الأخبار تفيد بأنه عبر الحدود، تتوسع العصابات المت حروب الأراضي، والشرطة عاجزة أمام قوتهم النارية. يتم الإبلاغ عن العشرات من السرقات للمستودعات ومحطات الوقود كل أسبوع. في العاصمة، يبدو أن زعيم العصابة قد اشترى السلطات المحلية، وتظهر جثث مشوهة لقادة العصابات المنافسة في الضواحي. تدعي وسائل التواصل الاجتماعي من هذه المدينة أن هذا الزعيم يستخدم عائدات متاجر Dirt Cheap لبناء جيش خاص، يخطط من خلاله للإطاحة بالحكومة الوطنية بأكملها.

مدينتنا هادئة وآمنة كما هو الحال دائمًا. الافتتاح الكبير لمتجر Dirt Cheap سيكون في نهاية هذا الأسبوع، على بعد نصف ميل فقط من منزلنا. هل نذهب؟

إبط أفريقيا

في عام 1995، اكتشفت شركة إكسون النفط قبالة سواحل غينيا الاستوائية، وهي دولة استوائية على الساحل الغربي المنحني لأفريقيا. هذه الاكتشاف، في وقت كانت فيه القوى الغربية تبحث عن مصادر آمنة للنفط خارج الشرق الأوسط، جذب انتباه الأسواق العالمية إلى غينيا الاستوائية. خلال عشر سنوات، أصبحت غينيا الاستوائية وإحدة من أكبر مصدري الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تبيع نفطًا أكثر لكل فرد من السعودية[2] حتى وقت قريب، كان معظم نفط غينيا الاستوائية يُنقل من المنصات البحرية إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا عبر المياه الهادئة للمحيط الأطلسي.

بسبب التدفق الهائل لأموال النفط، نما متوسط دخل غينيا الاستوائية أسرع من أي دولة أخرى في العقد الأول من هذا القرن، ليتجاوز حتى متوسط دخل بريطانيا وألمانيا واليابان[3] ومع ذلك، فإن هذا المتوسط من الدخل مضلل - حيث يذهب تقريبًا كل المال الذي تحصل عليه الدولة من صادرات النفط (التي تم تقييمها مؤخرًا بـ 16 مليار دولار سنويًا) إلى القمة[4] تقرير البنك الدولي يشير إلى أن ثلاثة أرباع الناس العاديين يعيشون بأقل مما يمكن أن يشتريه 2 دولار في اليوم في الولايات المتحدة، كما رأينا في الفصل 4، ونصف السكان لا يحصلون على مياه شرب نظيفة أو مرافق صحية مناسبة[5].

تسيطر غينيا الاستوائية منذ عام 1979 على القوي تيودور أوبانغ، الذي لم يتردد في جعل الإذاعة التي تسيطر عليها الدولة تعلن أنه "مثل الله في السماء"، الذي لديه "كل السلطة على الرجال والأشياء"[6] كما لم يتردد أوبانغ في جعل حراسه يتبولون على السجناء السياسيين، ويقطعون آذانهم، ويدهنون أجسادهم بالشحم لجذب النمل اللاذع[7] قال المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب، بعد زيارة للبلاد، "إنهم لا يخفون حتى أدوات التعذيب ... أنا مقتنع بشدة أنها سياسة حكومية"[8] قدرت وزارة الخارجية البريطانية في وقت سابق أن ما يصل إلى ثلث المواطنين الغينيين الاستوائيين يعيشون في المنفى بسبب "القمع السياسي الشديد" على مدى عقدين من الزمن[9] تقرأ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2014 مثل كتالوج شامل لحقوق الإنسان - جميعها انتهكت وذُكرت[10].

مع الخيال، يمكن للمرء أن يبني صورة عن الحياة في هذه الديكتاتورية الرطبة. يتم رقابة أخبار العالم الخارجي بشدة؛ الشبكة التلفزيونية والإذاعية الخاصة الوحيدة تعود لابن الرئيس، تيودورين. حتى المعلومات الأساسية حول سياسات الحكومة سرية (أعطى آخر مسح للميزانية المفتوحة البلاد درجة 0 من 100). تصنف منظمة الشفافية الدولية مؤشر إدراك الفساد البلاد كواحدة من أكثر الدول فسادًا في العالم[11] فقط أعضاء الحزب الحاكم يحصلون على وظائف مدفوعة الأجر بشكل جيد، سواء داخل الحكومة أو خارجها. تتصرف الشرطة بلا عقاب وعندما يتطلب الأمر، بوحشية. أحيانًا يختفي الناس دون سابق إنذار إلى السجون؛ أي شخص ينضم إلى مجموعة معارضة قد يُحتجز إلى أجل غير مسمى. غالبًا ما يتحقق القضاة مع الرئيس قبل إصدار أحكامهم وفرض العقوبات[12].

حتى في عام 2006، اعتبرت مجلة فوربس أوبانغ أغنى من الملكة إليزابيث الثانية، مع ثروة شخصية تقدر بـ 600 مليون دولار[13]كان ذلك بعد أن أنفق أوبانغ 55 مليونًا من دولاراته النفطية لشراء واحدة من ست طائرات خاصة - بوينغ 737 مع تجهيزات حمام مغطاة بالذهب[14]في وقت سابق، سمعنا سفيرًا (أمريكيًا سابقًا في البلاد يصف غينيا الاستوائية بأنها "أفضل مثال في العالم على دولة تم خصخصتها بواسطة لص دون أدنى وعي اجتماعي[15]اليوم، متوسط العمر المتوقع هناك أقل من المتوسط العالمي بمقدار ثمانية عشر عامًا[16]وجدت دراسة في مجلة لانسيت أن معدلات وفيات حديثي الولادة، وما بعد حديثي الولادة، والأطفال قد زادت جميعها بين عامي 1990 و2010 - أي أن الأطفال ماتوا بشكل أكثر تكرارًا بعد أن بدأت عائدات النفط تتدفق[17]حتى مع زيادة دخل البلاد من النفط بأكثر من 400 في المئة، لم ترتفع مستويات التعليم على الإطلاق[18]لا يحتاج أوبانغ إلى القلق بشأن صحة أو تعليم الناس، حيث يحصل على كل المال الذي يحتاجه لدعم حكمه من خلال السماح لشركات مثل إكسون وهيس بإنشاء منصات نفطية قبالة الساحل.

ابن أوبانغ المليء بالمغامرات واللعب، وتيودورين، الذي يُعتبر الوريث المحتمل، كان يكسب سابقًا 7000 دولار شهريًا كوزير للزراعة في البلاد، لكنه أنفق أكثر من 30 مليون دولار على قصر في ماليبو وطائرة خاصة[19]تدعي منظمة هيومن رايتس ووتش أن تيودورين أوبانغ أنفق ما يقرب من 44 مليون دولار على المنازل والسيارات الفاخرة في الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا بين عامي 2004 و2006، بينما كان إجمالي ميزانية التعليم في غينيا الاستوائية في عام 2005 فقط 43 مليون دولار. يبدو أن جزءًا من ثروة تيودورين يأتي من ضريبة ثورية" فرضها كوزير وأصر على دفعها مباشرة له"[20].

في عام 2010، حددت لجنة فرعية دائمة في مجلس الشيوخ الأمريكي أن تيودورين استخدم بشكل غير قانوني شركات وهمية لنقل أكثر من 100 مليون دولار إلى الولايات المتحدة؛ حيث "كان يمتلك ما لا يقل عن ثلاثة عشر سيارة فاخرة، بما في ذلك سبع سيارات فيراري، وخمس بنتلي، وأربع رولز رويس، واثنتين لامبورغيني، واثنتين مرسيدس بنز، واثنتين بورش، واثنتين مايباخ، وأستون مارتن، بقيمة تأمينية إجمالية تبلغ حوالي 10 ملايين دولار[21]لقد كان يرافقه بانتظام مرافقة أمريكية باهظة الثمن، يمنحهم نفقات تسوق فاخرة. لكن عام 2011 كان عامًا سيئًا لتيو دورين: فقد كلف ولكنه ألغى يختًا فخمًا يكلف تقريبًا ثلاثة أضعاف ميزانية الصحة والتعليم في البلاد، فقد حقيبة تحتوي على 40,000 دولار، وصادرت الحكومتان الأمريكية والفرنسية عشرات الملايين من الدولارات من أصوله. في عام 2012، أصدرت فرنسا مذكرة اعتقال لتيو دورين؛ عينه والده في مناصب أعلى في محاولة لمنحه الحصانة الدبلوماسية. في عام 2014، اتهمته محكمة فرنسية غيابيًا بتهمة غسل الأموال[22].

تيو دورين مصمم على الأقل مثل والده على السيطرة على عائدات النفط في البلاد لاستخدامه الشخصي. وصفه ضابط استخبارات أمريكي بأنه "أحمق غير مستقر ومتهور"[23]ومع ذلك، قد يتذكر تيو دورين هذا الاقتباس من خطاب ميفيستوفيليس في "فاوست" لجوتة:

> أنا قبيح، لكن يمكنني شراء أجمل النساء لنفسي. لذلك أنا لست قبيحًا، لأن تأثير القبح - قوته الرادعة - يتم إلغاؤه بالمال ... أنا سيء، غير نزيه، بلا ضمير، غبي؛ لكن المال محترم، ومن ثم فإن حامله ... أنا بلا عقل، لكن المال هو العقل الحقيقي لكل الأشياء، فكيف يمكن أن يكون حامله بلا

عقل؟ بالإضافة إلى ذلك، يمكنه شراء أشخاص أذكياء لنفسه، أليس من لديه السلطة على الأذكياء أكثر ذكاءً من الأذكياء؟ ألا أملك، بفضل المال، كل ما يتوق إليه القلب البشري، جميع القدرات البشرية؟[24]

غينيا الاستوائية هي دولة، كما قال أحد الاقتصاديين المحليين، حيث "تبحر أقلية غنية في بحر من البؤس"[25]. نظرًا لوضعهم، قد يشعر شعب غينيا الاستوائية بأنهم ملعونون بسبب ثروة بلادهم من الموارد.

اتصالنا باضطرابات الموارد

قد يبدو قمع مواطني غينيا الاستوائية، وإنكار عائدات النفط في البلاد لهم، سببًا للتعاطف من قبل الغرباء. تبدو الحالة في البلاد قاتمة، ويبدو أن قمع الشعب غير عادل، ويجب أن يتم فعل شيء حيال ذلك. قد يفكر المرء في برنامج مساعدات لمساعدة الغينيين الاستوائيين، أو في ضغط القادة الغربيين على أوبيانغ لمشاركة المزيد من أموال النفط مع شعبه. قد لا تثير هذه الأنواع من الاقتراحات الكثير من التفاؤل: فالحكومات القمعية غالبًا ما تستولي على أموال المساعدات، ويمكن للدكتاتوريين الأثرياء مقاومة قدر كبير من الضغط الخارجي. ومع ذلك، يبقى الشعور بأن شيئًا ما يجب أن يتم لمساعدة هؤلاء الأفارقة في ظروفهم المأساوية.

تتجاهل هذه الطريقة الطبيعية في التفكير حول الوضع في غينيا الاستوائية شيئًا ما. الغرباء مرتبطون بالفعل بمعاناة مواطنيها. الأمراض المرتبطة بالموارد مثل الاستبداد تتعلق فقط بنصف الموارد. لم يتمكن أوبيانغ، بعد كل شيء، من التغلب على خصومه السياسيين من خلال إغراقهم بالنفط الخام. النصف الآخر من المعادلة هو الأموال الأجنبية التي تدفقت إلى حسابات أوبيانغ البنكية عندما باع نفط البلاد في الخارج. هذه الأموال هي التي زادت من قدرة أوبيانغ على دفع رواتب قواته الأمنية، والتحكم في قنوات الرعاية، وتعطيل التحديات المحتملة لحكمه. إنها الأموال التي دفعها الغرباء مقابل موارد غينيا الاستوائية التي مولت إخضاع شعبها. في القرن السابع عشر، كانت المدفوعات من الملك الشمس هي التي مولت الاستبداد في الخارج. في عصرنا، هي مدفوعاتنا إلى سونوكو.

إن مساهمة الأموال الخارجية في القمع الداخلي واضحة بما فيه الكفاية عندما يتم الإشارة إليها، والتفكير في ذلك قد يسبب المزيد من الانزعاج. لا نحب أن نفكر في أنفسنا كأننا نمول سوء الحكم في الخارج، حتى بشكل غير مباشر. الفكرة أن ما دفعناه لتزويد سياراتنا بالوقود قد انتهى به المطاف في غرف نوم أوبانغ، أو غرف التعذيب، ليست مرحبًا بها على الإطلاق. ومع ذلك، قد يعتقد المرء، أن هذه هي الطريقة التي تسير بها الأمور غالبًا في عالمنا. في اقتصاد السوق العالمي، ندفع مقابل جميع أنواع السلع. نحن لا نعرف - في الواقع، لا يمكننا في الغالب أن نعرف - من أين تأتي هذه السلع أو أين تذهب الأموال التي نستخدمها لشرائها. بعض الأموال التي ندفعها عند المضخة قد تذهب إلى الطغاة، لكن ذلك يبدو مجرد جزء من الحياة الحديثة. إذا كان لدى الغينيين الاستوائيين مشكلة سياسية في بلدهم، فهذا مؤسف جدًا. لكن في النهاية، هي مشكلتهم، ويجب أن نحاول مساعدتهم (إذا كان ذلك ممكنًا) من خلال الأعمال الخيرية الخاصة أو التأثير السياسي لحكومتنا.

هذه الطريقة في النظر إلى مساهمة الغرباء في الوضع في غينيا الاستوائية لا تزال غير مكتملة، وهي تفتقر بشكل خاص من منظور السوق. الموارد لا تعطل البلدان لأن السكان ليسوا شجعان بما فيه الكفاية أو أذكياء بما فيه الكفاية للتعامل مع شؤونهم الخاصة. يتم تشغيل الاستبداد في غينيا الاستوائية بواسطة قاعدة مناهضة للسوق متبقية من عصر الإمبراطوريات الأوروبية. عيب في تنفيذ حقوق الملكية يجبر المستهلكين على تمويل العنف والإكراه.

والفساد عندما يقومون بعمليات الشراء اليومية في محطة الوقود ومراكز التسوق.

من الضرر ينشأ الحق[26]

يتعلم المحامي أن الحيازة المادية وحقوق الملكية متميزتان. الحيازة هي مجرد حقيقة مادية: الحيوان يمتلك ما يحمله في فكيه، على الأقل حتى يتمكن حيوان أقوى من انتزاع الحيازة. الملكية هي علاقة قانونية - لا تحتاج بالضرورة إلى أن تكون مادية على الإطلاق. كما قال جيريمي بنثام: "قطعة من المادة التي توجد فعليًا في الهند قد تعود لي بينما قد لا تعود لي الملابس التي أرتديها[27]اللص الذي يسرق ساعتك يأخذ الحيازة المادية لساعتك، وقد ينقل الحيازة المادية إلى شخص آخر، ومع ذلك لم يقم اللص بأي نقل قانوني لحقوق الملكية. الساعة لا تزال ملكك، وقد مر اللص ووسيطه فقط بحيازة السلع المسروقة.

بالنسبة لمعظم الموارد الطبيعية في النظام الدولي اليوم، ومع ذلك، فإن الحيازة تجعل الملكية. من يستطيع الحفاظ على السيطرة المادية على أراضي دولة ما بأي وسيلة يكسب الحق القانوني في بيع موارد تلك الأراضي.[28]هذه الميزة في نظام التجارة الدولية تنتهك القاعدة الأساسية الأكثر أهمية في نظام السوق، كما يوضح الفيلسوف توماس بوج:

> مجموعة تتغلب على الحراس وتسيطر على مستودع قد تكون قادرة على إعطاء بعض البضائع للآخرين، مقابل المال. لكن الوسيط الذي يدفع لهم يصبح مجرد حائز، وليس مالكًا، للغنائم. قارن هذا بمجموعة تتغلب على حكومة منتخبة وتسيطر على دولة. مثل هذه المجموعة، أيضًا، يمكن أن تعطي بعض الموارد الطبيعية للدولة، مقابل المال. في هذه الحالة، ومع ذلك، يكتسب المشتري ليس فقط الحيازة، ولكن جميع حقوق وحرية الملكية، والتي من المفترض أن تكون - وفي الواقع هي - محمية ومفروضة من قبل محاكم وقوات الشرطة في جميع الدول الأخرى.[29]

إن مكافأة العنف بالحقوق تجعل من الممتلكات شيئًا بلا معنى. القوة تنتهك الحقوق - ولا ينبغي أن تمنحها. ومع ذلك، بالنسبة للموارد الطبيعية، فإن القوة تجعل من الحق. بالنسبة لأوبيانغ، تمنح القوة الحق القانوني في نقل نفط البلاد. يحصل أوبيانغ على حق بيع نفط غينيا الاستوائية من خلال إبقاء سكان البلاد الفقراء يعيشون في خوف من خلال الترهيب والسجن والتعذيب. وليس فقط قوة رؤساء الدول الأجنبية هي التي تجعل من الحق. ما تستولي عليه الميليشيات بالقوة سيتم شراؤه أيضًا بشكل قانوني هنا، كما يمكننا أن نرى من خلال العودة إلى الحرب الأهلية التي استهلكت سيراليون.

أطلق المتمردون الذين استولوا على مناجم الألماس في سيراليون (العديد منهم مراهقون أميون يتعاطون المخدرات) على أنفسهم اسم الجبهة المتحدة الثورية (RUF). أعطى جنود RUF لأنفسهم أسماء مثل الجنرال قاتل الأطفال، الشرير تجاه النساء، والملكة قاطعة الأيدي. يشير الاسم الأخير إلى التكتيك والذي كان يتمثل في جمع القرويين (بما في ذلك الأطفال، RUF المميز لـ والرضع) وقطع أطرافهم أو شفاههم بالفؤوس:

> يجمعون السجناء المدنيين في ساحة المدينة RUF أحيانًا، بعد الاستيلاء على قرية، كان مقاتلو ويجعلونهم يختارون شرائط صغيرة من الورق من الأرض تصف أشكالًا مختلفة من التعذيب والموت، مثل "قطع الأيدي"، "قطع الرأس"، أو ببساطة "القتل". كان الجنود يتراهنون مع بعضهم البعض حول جنس الأطفال غير المولودين لدى النساء الحوامل. كان يتم تحديد الفائزين بعد إخراج في إحدى الحالات، تم ضرب صبي صغير وشويه حتى كاد .bayonet الطفل من الرحم باستخدام

يخدم الاستراتيجية العسكرية: RUF يموت على الشواية أمام والدته لأنه رفض قتلها. كانت انحطاط لقد أدى إلى تحولات سكانية تكتونية بعيدًا عن مناطق الألماس30.

خوفت جبهة الوحدة الوطنية العديد من السكان المحليين من مناطق الألماس وأجبرت آخرين على جمع الجواهر. ثم باع المتمردون هذه "الألماس الدموي" للمهربين؛ وبالنقد، اشتروا ما يكفي من الأسلحة للاستيلاء على العاصمة، فريتاون. لم تتمكن الحكومة من الرد إلا من خلال تبادل عقود تعدين الألماس مرتين مقابل خدمات المرتزقة الأجانب. دمرت الحرب الأهلية في سيراليون البنية التحتية للبلاد، وانتهت بحياة حوالي خمسين ألف شخص، وشردت ثلث السكان. يبدو أن مئات الآلاف من نساء سيراليون قد تعرضن للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والعبودية الجنسية31حتى بعد خمس سنوات من النزاع. احتلت سيراليون المرتبة 177 من أصل 177 دولة في مؤشر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة32.

إنتاج سيراليون من الألماس هو فقط جزء صغير من الإجمالي العالمي، لكن جواهرها تحظى بتقدير كبير لأن حجمها وجودتها تجعلها مثالية للمجوهرات الفاخرة. تدفقت الألماس التي تم جمعها تحت تهديد السلاح والسواطير من قبل ميليشيات جبهة الوحدة الوطنية عبر الأسواق الدولية إلى متاجر التجزئة في أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا، حيث تم شراؤها بشكل قانوني من قبل المتسوقين. تبقى حقوق الملكية لخواتم الزفاف والأقراط المصنوعة من تلك الألماس صالحة قانونياً حتى اليوم: العديد من الزوجات والأزواج الآن يعرضون بفخر الألماس الدموي من سيراليون على أجسادهم. تعود حقوق ملكيتهم إلى فاعلين، مثل أوبيا، الذين حصلوا على السيطرة على الموارد الطبيعية بالقوة الجسدية33.

سر قديم ومفتوح

ما نكتشفه هنا هو جزء من القانون الدولي ما قبل الحديث، قاعدة "القوة تصنع الحق"، التي يسميها المحامون قاعدة "الفعالية". كما سنستكشف أكثر في الجزء الثالث، كانت الفعالية ("القوة تصنع الحق") في العصور الماضية القاعدة الأساسية ليس فقط للموارد ولكن لمعظم الشؤون الدولية. على سبيل المثال، في هذه الحقبة ما قبل الحديثة "الويستفالية"، كان القادة الذين يفتحون الأراضي - الذين يحصلون على السيطرة العسكرية على الأرض - يحصلون أيضًا على الحق القانوني المعترف به دوليًا في حكم تلك الأراضي. القوة صنعت الحق. في هذه الحقبة ما قبل الحديثة، كان الحاكم الذي يملك السيطرة العسكرية على الأراضي يمكنه بيع تلك الأراضي، مع جميع سكانها، إلى حاكم آخر. القوة صنعت الحق. في هذه الحقبة، أي حاكم قوي بما يكفي للبقاء في السلطة كان يحصل أيضًا على الحق القانوني المعترف به دوليًا في إساءة معاملة أو إهمال من يحكمهم، تقريبًا دون حدود. مما يعني أنه في هذه الحقبة، لم يكن القانون الدولي يعترف بعد بما نسميه الآن حقوق الإنسان[34].

ثورة حقوق الإنسان التي بدأت مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 أزاحت القاعدة الويستفالية التي تقول إن السيطرة القسرية على البشر تشرع إساءتهم أو إهمالهم. الدفع الأساسي لقانون حقوق الإنسان هو الإصرار على أن هناك أشياء معينة يجب على الحكام ألا يفعلوها بالذين يحكمون (قتلهم أو اعتقالهم بشكل تعسفي، فرض استعبادهم) وأشياء أخرى يجب على الحكام القيام بها من أجل المحكومين (توفير التعليم والمحاكمات العادلة). يعني قانون حقوق الإنسان أن الأنظمة لم تعد تستطيع أن تدعي أن إساءتها أو إهمالها للشعب هي مجرد مسألة "شؤون داخلية". إن معاملة مواطنيهم أصبحت الآن مسألة تهم المجتمع الدولي[35]. لقد صدقت كل دولة على وجه الأرض على معاهدة رئيسية لحقوق الإنسان، مما يشير إلى الموت القانوني لتلك الجزء من النظام الويستفالي.

قاعدة الفعالية للموارد الطبيعية هي بقايا من العالم الويستفالي القديم. التباين بين هذا الأنكرونزم والمثل الحديثة واضح. ليس من المنطقي أن يمنح الهيمنة القسرية الحق في بيع أصول بلد ما كما أنه ليس من المنطقي أن تمنح الهيمنة القسرية الحق في إساءة معاملة شعب بلد ما. بمجرد تقويض الفكرة القديمة للسلطة غير المحدودة للدولة، يجب أن تسقط كلا الفكرتين معًا. ومع ذلك، تظل قاعدة الفعالية الويستفالية للموارد متجذرة في النظام الدولي، وفي الواقع، نادرًا ما يتم ملاحظتها.

توجد عبارة "القوة تصنع الحق" للموارد الطبيعية في اللاوعي للتجارة العالمية. إنها مادة لا توجد في أي معاهدة؛ نادرًا ما يذكرها القضاة، ولا يذكرها السياسيون أبدًا. يعرف المحامون العاملون أن هذه القاعدة كانت جزءًا من النظام ما قبل الحديث، لكنهم نادرًا ما يجدون فرصة للتركيز على استمراريتها. لا يلاحظ العامة هذه السياسة على الإطلاق. جزئيًا، يعود ذلك إلى أن الانتباه العام يتجه بشكل طبيعي نحو التدفقات عبر الحدود للأشياء التي (على عكس الموارد) غير قانونية للبيع في بلد الوجهة، مثل المخدرات، والسلع المقلدة، والبشر[36]. وهذا جزئيًا هو تحفظ معرفي طبيعي - هذه هي الطريقة التي كانت الأمور عليها دائمًا.

هناك شريحة من تجارة الموارد العالمية التي لا تنجح فيها الفعالية، والتي سنستخدمها لاحقًا لفتح باب يؤدي إلى عمق البنية التحتية للاقتصاد العالمي. أولاً، يستحق العمل كالمعتاد اليوم التأكيد. كل واحد من ملايين براميل النفط التي سُرقت وصُدرت من قبل الميليشيات في دلتا النيجر منذ بدء الإنتاج التجاري في عام 1956 كان مملوكًا بحرية ووضوح في بلد وجهته. كل واحد من مليون جالون من نفط غينيا الاستوائية الذي وصل إلى الولايات المتحدة في 32 عام 2014 جاء مع عنوان قانوني غير مشكوك فيه، مع سلسلة العنوان مرتبطة بحقيقة نجاح أوبانغ القسري.[37]

سأل أوغسطين: إذن ما هي العدالة البعيدة إلا ممالك كبيرة من اللصوص؟ ما الفرق، في غياب العدالة، بين الحكام وعصابات النهب؟[38] يجمع المشككون عادة بين الحكام واللصوص - الصدمة هنا هي أن نظام التجارة الدولية يضع كلاهما رسميًا فوق الخط القانوني. تقول الفعالية للموارد "من يستطيع الاستيلاء عليها يمكنه بيعها." لأن الفعالية تستمر في التجارة الدولية، لا يزال الملكية تتحول إلى ملكية وتستعيد المال. بسبب الفعالية، ترسل التجارة الدولية منتجات الإكراه إلى محطات الوقود والسوبرماركت في الدول المستوردة وتوجه دولارات المستهلكين مرة أخرى إلى الدول المصدرة لدفع ثمن المزيد من البنادق، والمزيد من الجواسيس، والمزيد من طائرات الهليكوبتر المسلحة. تضع القاعدة الدولية "القوة تصنع الحق" المستهلكين في عمل مع بعض من أكثر الرجال عنفًا وانقسامًا في العالم.

أعمق سبب لأمراض الموارد

في النهاية، إن أموال المستهلكين هي التي تدفع في النهاية لشرطة البترودولار السرية وللأسلحة التي يستخدمها أمراء الحرب عند نهب المعادن. يتم إنشاء الصلة القانونية من خلال القاعدة الدولية للفعالية، التي تقول إن من يسيطر بالقوة على الأراضي يمكنه بيع موارد تلك الأراضي. هذه القاعدة تجبر المستهلكين على تمويل أجانب قمعيين وعدوانيين في الخارج. كما أن القاعدة تحفز هؤلاء الأجانب على سرقة المزيد.

لرؤية تلك الحوافز، تخيل للحظة أن نيويورك تعلن أن "القوة تصنع الحق" للسلع في نيوجيرسي، معلنة أن من يمكنه الاستيلاء على السلع في نيوجيرسي سيكتسب الحق القانوني في بيع تلك السلع لنيويوركيين وأن "حقوق الملكية" الناتجة ستنفذها شرطة نيويورك والمحاكم. يمكن للمرء أن يتخيل كيف ستبدو نيوجيرسي: ملوك الجريمة، النقابات، حروب الأراضي، الاحتيال، والسرقة الكبرى - مشابه لما نراه على نطاق أوسع في البلدان المضطربة بالموارد اليوم.

تولد القاعدة الدولية للفعالية حوافز نظامية نحو الاضطرابات المتعلقة بالموارد الموصوفة في الجزء الأول: الاستبداد، الفساد، والصراع المدني، مع عواقبها من الخوف الواسع النطاق وفشل التنمية البشرية. سيقوم المستبدون الذين يحصلون على حق الموارد بإنفاق الإيرادات على العنف والزبائنية. ستقوم الميليشيات التي تستولي على الأراضي الغنية بالموارد بالحصول على الأموال التي تحتاجها لبدء أو تصعيد حرب. تحفز الفعالية الفاعلين القسريين لممارسة السيطرة غير المسؤولة على الموارد ولتحييد أي مقاومة. تحت الفعالية، سيصبح الناس ضحايا لأولئك الذين يستخدمون ثروة بلادهم ضدهم.

الانخراط التجاري مع دولة غنية بالموارد يشبه توصيل خط عالي الجهد باقتصادها السياسي. إذا كانت الدولة موصولة بشكل جيد سياسيًا واقتصاديًا، ستتألق أكثر. إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن إجراء الاتصال يمكن أن يتسبب في دوائر قصيرة، وحرائق، وانفجارات. السياسات الحالية للدول المستوردة تدفعها لإقامة اتصالات تجارية في كل مكان: القاعدة هي الانخراط مع من يمكنه السيطرة على الأراضي الغنية بالموارد بأي وسيلة.

أما بالنسبة لأوبيانغ، الذي استولى على السلطة من عمه في انقلاب، فقد تم تقويته وتهديده من قبل هذه القاعدة الدولية. في عام 2004، دفعت مارجريت تاتشر كفالة قدرها 300,000 دولار لإخراج ابنها، السير مارك تاتشر، من السجن. اعترف السير مارك لاحقًا بالذنب في تمويل مخطط معقد (يبدو أنه مستند إلى رواية فريدريك فورسيث "كلاب الحرب") للإطاحة بأوبيانغ وتثبيت حاكم دمية سيقوم بتهريب ثروة البلاد النفطية إلى مخططي الانقلاب. فشلت محاولة الانقلاب، وبدلاً من الإطاحة به، أسر أوبيانغ بعض المرتزقة وادعى أنه عذبهم[39] في النهاية، فشل المخططون، لكن خطتهم فهمت قاعدة الفعالية تمامًا: استئجار جنود، والاستيلاء على النفط، وبيع النفط، والاحتفاظ بالمال.

القوة تصنع الحق" هو فرضية غير مرئية في جميع الدراسات المئات حول لعنة الموارد". الدول الغنية بالنفط تواجه خطر الاستبداد نظرًا لأن المستبدين" يمكنهم أن يصبحوا أغنياء جدًا من بيع هذه الموارد. المعادن البعيدة عن العاصمة تزيد من خطر الحرب الأهلية نظرًا لأن الميليشيات يمكنها تبادل

المعادن التي تلتقطها مقابل أموال أجنبية كبيرة. القمع والفساد والنضال المسلح داخل الدول المصدرة للموارد يتم تمكينه من خلال إنفاق المستهلكين هنا، تمامًا كما يتم تمكين الصدأ والنار من خلال الأكسجين. عندما يتم مكافأة التمرد بعائدات كبيرة، يتوقع المرء المزيد من المتمردين، وأكثر عنفًا. عندما يتم مكافأة القمع بثروة كبيرة، سيصعد الأكثر قمعًا نحو القمة.

الفعالية بين التاريخ والمبدأ

تبدو الفعالية في تجارة الموارد اليوم غريبة وأليفة في نفس الوقت. من ناحية، يبدو غريبًا أن الاستيلاء على رأس المال السياسي لدولة ما يجب أن يتيح بيع رأس المال الطبيعي للدولة. من ناحية أخرى، يعرف الجميع أن السائقين يمولون الدكتاتوريين بالأموال التي يدفعونها عند المضخة. إذا أشرت إلى الفعالية في تجارة الموارد، قد تواجه إنكارًا بأن هذا يمكن أن يكون صحيحًا - ومع الرفض بأن هذا واضح، حتى في نفس المحادثة.

أحد الأسباب وراء هذه التقلبات في الردود هو أننا نعيش الآن في منزل نصف الطريق بين تاريخنا ومبادئنا. كما ذُكر، كانت "القوة تصنع الحق" القاعدة القانونية الرئيسية تقريبًا لجميع الشؤون الدولية. الاعتقاد المستنير والذي أصبح الآن واسع الانتشار هو أن الفعالية يجب أن تكون القاعدة لأي شيء. ومع ذلك، فإن السياسة ما قبل الحديثة للفعالية لا تزال قائمة في تجارة الموارد العالمية. العالم الذي عرفناه دائمًا يتجاوز المبادئ التي نأخذها كأمر مسلم به.

فكر، على سبيل المثال، كيف ستقوم الأخبار بتغطية إعلانين مشابهين عن مقاطعة كابيندا الأنغولية. مثل ألاسكا، كابيندا هي منطقة غنية بالنفط تقع شمال غرب البر الرئيسي. على عكس ألاسكا، أنتجت كابيندا سلسلة من الثورات الانفصالية (التي قُمعت بشدة من قبل الحاكم الاستبدادي الأنغولي، إدواردو دوس سانتوس). الانفصالية دائمة لأن آبار النفط في كابيندا تنتج حوالي مليون برميل يوميًا، بينما يحصل سكان كابيندا على القليل من الدولة الأنغولية بخلاف القوات المحتلة[40].

إذا أعلن الرئيس دوس سانتوس غدًا أنه يبيع مقاطعة كابيندا نفسها للصينيين، فسيبدأ ضجة على الصفحة الأولى. ستحتج الدول القوية بصوت عالٍ وربما تقاوم بنشاط) هذا الافتراض الرئاسي. نقل الأراضي دون موافقة شعبها) ينتهك قاعدة أساسية من القانون الدولي الحديث. القاعدة الدولية لنقل الأراضي لم تعد ويستفالية: قوة الحاكم لم تعد تمنحه الحق في نقل الأراضي حسب إرادته. يتطلب القانون الدولي الآن أن يحصل الحاكم على تفويض من شعب الإقليم، ويفضل أن يكون ذلك من خلال استفتاء[41].

ومع ذلك، إذا باع دوس سانتوس غدًا كل نفط كابيندا للصين، فإن تلك القصة ستتراجع كثيرًا في صفحة الأعمال. اليوم، لا يزال التحكم القسري لدوس سانتوس في كابيندا يمنحه الحق القانوني في بيع موارد تلك المنطقة، على الرغم من أن قيمة نفط كابيندا قد تكون أكبر بكثير من مساحات الأراضي الداخلية الأنغولية التي لا يمكن لدوس سانتوس بيعها. هذه هي المحطة القانونية التي نعيش فيها الآن، بين قاعدة الفعالية القديمة ومبادئنا الحديثة التي تؤكد حقوق الناس.

قد يعتمد الموقف الذي يتخذه المرء تجاه استمرار الفعالية في النظام الدولي على ما إذا كان ينظر إلى الأمام من الماضي أو إلى الأمام من الحاضر. كانت إحدى الدروس التي أخذها قادة العالم من الحرب العالمية الثانية هي أنه يجب استبدال الفعالية في العديد من مجالات الشؤون الدولية. على سبيل المثال، أقنعت العدوان الألماني والياباني القادة بعد الحرب بأن القوة العسكرية يجب ألا تكسب الحقوق السيادية على الأراضي. لقد أدخلوا هذا الدرس في القانون الدولي مع قاعدة جديدة تجعل الفتح الإقليمي غير قانوني -

وكما سنرى في الفصل 9، فإن هذه القاعدة الجديدة المناهضة للفتح قد حلت محل "القوة تصنع الحق" بنجاح كبير[42]من هذه النظرة المستقبلية حول التغلب على الفعالية في النظام الدولي، تم إحراز تقدم كبير بالفعل.

ومع ذلك، فإن استمرار الفعالية للموارد الطبيعية هو مصدر قلق حقيقي. لا يزال نظام التجارة الدولية يصدر ترخيصًا لبيع الموارد لمن هو قاس بما يكفي للاستيلاء على تلك الموارد. لقد كانت المعاناة والظلم الناتجان عن هذه القاعدة كبيرين، ويمكننا أن نتوقع استمرار هذه الأخطاء طالما استمرت القاعدة. في الواقع، نظرًا لأن الأموال الأجنبية هي الأكسجين للسلطوية، والفساد، والصراع المدني، قد تشتعل هذه النيران بشكل أكثر سطوعًا مع بدء استخراج الموارد في دول ضعيفة أخرى. من الدول التي قد تصبح قريبًا مصدرة كبيرة للنفط، على سبيل المثال، كوبا، قبرص، غينيا، غيانا، ليبيريا، مالي، موزمبيق، السنغال، سيراليون، تنزانيا، وأوغندا[43].

كلا المنظورين، الماضي والمستقبل، حول الفعالية صحيحان. حيث نحن الآن هو مدى تقدمنا - هذه هي الفترة الزمنية في التاريخ التي تخصنا. إن المعاناة والظلم الجادين اللذين سيساهم فيهما المستهلكون في كل مكان هما ما يدفع الأفكار نحو ما يمكننا القيام به الآن. بعد الفصل التالي حول الجغرافيا السياسية، سنتعمق أكثر في قاعدة الفعالية الحالية للموارد لاكتشاف كيفية عمل تلك القاعدة، حتى نتمكن من البدء في رؤية كيف يمكن استبدالها. وفي وقت لاحق من الكتاب، سنرى كيف كان العالم يدور في صالحنا - مما يسهل علينا الخروج من الأعمال مع سلطويين مثل أوبانغ، وفصل تسوقنا عن المسلحين مثل الجنرال بابي كيلر، الشرير تجاه النساء، والملكة قاطعة الأيدي.

6

اللعنات علينا

النفطيون، الإرهابيون، والصراع

تدعم عائدات الطاقة الأنظمة القمعية من خلال تزويدها بالموارد لمكافأة البيروقراطيات الفاسدة وقوات الشرطة القمعية. كما يمكن أن يدمر تدفق ثروة الطاقة الدافع لتنويع أو إصلاح الاقتصاد بطرق تضمن تدفق الفوائد إلى الناس. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تمول ثروة الطاقة المغامرات الخارجية، والمشاغبات الإقليمية، والإرهاب. في النهاية، سيكون النظام الدولي الذي يفضل الوصول المضمون إلى الوقود الأحفوري على القانون والنظام، والالتزام بالاتفاقيات الدولية، والديمقراطية أقل أمانًا لجميع الدول.

السيناتور ريتشارد لوغار—

أما الذين يفعلون الأعمال الشريرة، فإن عقوبة العمل الشرير ستكون مثلها.

القرآن 10:27—1

إن تصدير الموارد الطبيعية لا يلعن بالضرورة الدول المصدرة. "ملعون" يصف بشكل أفضل أولئك على الجانب الآخر من التجارة. الدول التي تستورد الموارد الطبيعية والمنتجات المصنوعة منها توجه الأموال إلى أنظمة معادية وقمعية وفاسدة وفاشلة - وإلى فاعلين غير حكوميين عنيفين - بطرق تهدد مصالحها الوطنية. في النظام الدولي اليوم، "ملعون الموارد" يناسب بشكل أفضل المستوردين الذين يتعاملون مع المصدرين الفوضويين للموارد.

قصة لعنة تقع على أولئك الذين ينتهكون المبادئ شائعة في العديد من التقاليد: سيزيف وتانتالوس، الفرعون والعبريين، سكان جحيم دانتي. لا يحتاج المرء إلى الإيمان بالتوازن الكوني لرؤية لماذا تظهر المشاكل في الدول المصدرة للموارد كمشاكل في أماكن أخرى. في عالم مترابط، تنتشر الاضطرابات والمظالم: نفس القنوات العالمية التي تجلب السلع تجلب أيضًا القنابل. ما نبحث عنه في هذا الفصل هو الآثار الناتجة عن الفعالية للموارد. الفعالية للموارد ترسل مبالغ كبيرة إلى فاعلين غير مسؤولين يتم تحفيزهم بشدة ليكونوا قمعيين وعنيفين ومتطرفين أيديولوجيًا. لعنتنا هي رد فعل من تمكيننا للأجانب للتقسيم والحكم، والتقسيم والقتل.

لرؤية اللعنات التي تواجهنا اليوم، نعيد توجيه العدسة نحو الاقتصاديات السياسية للدول المريضة بالموارد - هذه المرة ننظر إلى كيفية تأثر الغرب بآفاتها على مدى العقود الأربعة الماضية. يمكن رؤية هذه التأثيرات في كل

مكان في التاريخ الحديث للولايات المتحدة ودول الغرب الأخرى. بينما نتحرك بسرعة عبر هذا التاريخ من الانكماشات الاقتصادية، والبتروكرات المعادية، وتمويل الإرهاب، والصراعات الإقليمية المزعزعة للاستقرار، والمزيد، يُسمح لك بالتوقف وإثراء هذه السرديات من معرفتك الخاصة - يمكن قول الكثير عن كل نقطة. وكما هو الحال دائمًا، على مدار هذا التاريخ، لا ننسى أننا نعيش في عالم متعدد المتغيرات2لقد ساهمت العديد من العوامل بخلاف اضطرابات الموارد في الكوارث التي تنتهي في العناوين الرئيسية. لا شيء يفسر كل شيء؛ فالشؤون الإنسانية تحتوي على ميزات أكثر مما يمكن أن تراه أي وجهة نظر واحدة.

ومع ذلك، بمجرد أن نضبط حساساتنا على "الموارد"، ما نراه هو عدد الأزمات والصراعات في الغرب التي انبثقت من الدول المريضة بالموارد. كانت الموارد الطبيعية سببًا رئيسيًا في التهديدات الخطيرة من الخارج. الموارد ليست كل شيء - لكنها بالتأكيد شيء ما.

في عام 2014-2015، على سبيل المثال، ساعدت اضطرابات الموارد في تشكيل نمط معين من العناوين الرئيسية. بعد سنوات من ارتفاع أسعار النفط، شعر رئيس روسيا بالقوة الكافية للسيطرة على أراض في أوكرانيا بينما كان يثير قومية مريرة. انتشر فيروس إيبولا في سيراليون وليبيريا وغينيا، جزئيًا لأن أنظمتها الصحية كانت لا تزال ضعيفة بعد سنوات من الصراع والقمع المدعوم بالمعادن. عانت دول من الصراع المدني والإرهاب في هلال من الدول المصدرة للموارد ذات الحكم السيء من ليبيا إلى نيجيريا. قامت روسيا وكتلتان نفطيتان معاديتان في الشرق الأوسط - إيران الشيعية وملوك الخليج السنة - بتمويل حرب بالوكالة في الدول الفاشلة المنتجة للنفط في العراق وسوريا. داخل هذه الحرب، جذبت الأفعال الدموية والأيديولوجية السلفية المروعة للدولة الإسلامية التي تطلق على نفسها اسم الدولة الإسلامية الشباب المسلمين الغربيين المتطرفين. وساعدت الملاحقة البربرية لهذه الحرب، خاصة من قبل قوات بشار الأسد، في خلق أزمة لاجئين في المنطقة التي انفجرت بعد ذلك إلى أوروبا.

أنت الآن ترى عناوين اليوم. بحلول الوقت الذي تقرأ فيه هذا، سيكون قد تم تغيير الكاليودوسكوب - ستصبح مساهمة إيرادات الموارد في التهديدات الحالية مرئية الآن في نمط مختلف من الأزمات. مع كل عنوان نراه اليوم، يمكننا أن نسأل هذا السؤال: كم كان سيحدث هذا لو لم تتدفق أموال الموارد إلى أجانب غير مسؤولين مع كل حافز للتقسيم؟

عمل محفوف بالمخاطر

تؤثر اضطرابات الدول المصدرة للموارد على مواطني الدول الأخرى بطرق عديدة، وأوضحها في محافظهم[3] حتى مع ثورة الصخر الزيتي، على سبيل المثال، لا تزال أمريكا تستورد الكثير من النفط، والكثير منه من أماكن محفوفة بالمخاطر. في عام 2013، كان أكثر من ربع العجز التجاري الأمريكي هو دولارات تغادر البلاد لشراء النفط، وكان ما يقرب من نصف براميل النفط الخام التي تدخل الولايات المتحدة في شهر عادي من عام 2014 تأتي من دول لديها تحذير سفر من وزارة الخارجية "ظروف طويلة الأمد وممتدة تجعل البلاد خطرة أو غير مستقرة".[4] وبغض النظر عن مصدر البراميل، يتم تضمين علاوة المخاطر السياسية في السعر العالمي للنفط، مما يعني أن المستهلكين في جميع البلدان يجب أن ينفقوا المزيد على النفط، وعلى ما يتم صنعه باستخدامه، وعلى ما يتم نقله معه - أي، على معظم الأشياء.

لأخذ الولايات المتحدة كمثال على الضعف أمام التقلبات: كانت عشر من إحدى عشرة ركودًا بعد الحرب في الولايات المتحدة قد سبقتها ارتفاعات في أسعار النفط، وكانت إحدى عشرة من اثني عشر ارتفاعًا في أسعار النفط قد تلتها ركود في الولايات المتحدة.[5] كما أن ضعف الدول الكبرى المستوردة يعزز بعضها البعض. لقد سبقت أربع من آخر خمس ركود عالمي، بما في ذلك أحدثها، ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية. وليس فقط بدء الركود هو ما قد يتأثر باضطرابات الموارد - بل مدة الركود أيضًا. يجد أحد المحللين أن تعافي الولايات المتحدة من الركود الأخير توقف لمدة عام كامل عندما تم سحب نفط ليبيا (الذي يمثل فقط 3 في المئة من التجارة العالمية) من السوق بسبب عدم الاستقرار السياسي في الربيع العربي.[6]

المساعدة للعدو

كما رأينا في الفصل 2، فإن الإيجارات الكبيرة للموارد تعزز الأنظمة الاستبدادية. يتم ضخ أموال الموارد في القمة، ويستخدم الاستبداديون هذه الأموال لتمويل دولهم البوليسية وأهراماتهم الزبائنية بينما يبنون جيوشهم ويتجنبون المساءلة أمام شعوبهم. ماذا يعني ذلك بالنسبة للغرب؟ على مدى العقود الأربعة الماضية، تدفقت مدفوعات الموارد الغربية إلى الاستبداديين الذين يُعتبرون أصدقاء وأعداء. الحقيقة الكبيرة الأولى التي تبرز هي مقدار ما ذهب إلى الأعداء. كانت مدفوعات الموارد الغربية برنامج مساعدات أجنبية ضخم وغير مشروط للدول التي أعلنت أنها أعداء.

اعتبر أكبر خصم للغرب منذ الحرب العالمية الثانية، الاتحاد السوفيتي. في الستينيات، اكتشف السوفييت احتياطيات كبيرة من النفط في سيبيريا وبدأوا في تصدير النفط إلى الغرب لدعم اقتصادهم غير الفعال بشكل مستحيل. أدت طفرة النفط السيبيري، التي أثارها ارتفاع الأسعار بعد حظر النفط العربي عام 1973، إلى إشعال أكبر ازدهار اقتصادي في تاريخ الاتحاد السوفيتي. كان النظام يعاني بشدة من نقص العملة الصعبة؛ بعد عام 1973، بدأت الأموال الأجنبية تتدفق:

> ماذا نفعل بكل هذه الأموال؟ استخدمت القيادة السوفيتية عائدات النفط لتخفيف تأثير صدمة النفط على أقمارها الصناعية في شرق أوروبا. كما دفعت أموال النفط لبناء عسكري ضخم للسوفييت، مما مكن البلاد بشكل مذهل من الوصول إلى مستوى تقريبي مع الولايات المتحدة. وساعدت أيضًا في تغطية تكاليف الحرب في أفغانستان، التي بدأت في أواخر السبعينيات. كما ذهبت أموال النفط إلى زيادة الرواتب وتحسين المزايا للنخبة السوفيتية المتزايدة باستمرار. وموّلت النفط أيضًا الحصول على التكنولوجيا الغربية لصنع السيارات والألياف الاصطناعية وغيرها من المنتجات للمستهلكين بالإضافة إلى الأعلاف الغربية للماشية السوفيتية.[7]

في النهاية، "بدت النفط وكأنها أنقذت الاتحاد السوفيتي في السبعينيات، لكنها لم تؤجل سوى الحتمي ... لولا اكتشاف النفط السيبيري، لكان الاتحاد السوفيتي قد انهار قبل عقود."[8] دعم الغرب خصمه الكبير من خلال شراء النفط طوال المراحل النهائية من صراعه العالمي. هل كان بإمكان الغرب أن يتماسك، ويتوقف عن شراء النفط السوفيتي، ويشاهد منافسه ينهار في السبعينيات، ويتجنب الحرب الباردة في الثمانينيات؟ لا يمكننا إعادة خوض تلك الحرب هنا. واجه القادة الغربيون في ذلك الوقت خيارات مؤلمة قد يجدها حتى أولئك الذين كانوا على قيد الحياة آنذاك صعبة التقدير الآن. نحن هنا لا نسأل عما إذا كان ينبغي على القادة الغربيين أن يتخذوا قرارات مختلفة في سياساتهم الخارجية؛ نحن فقط نعزل السلبيات المستندة إلى الفعالية في التاريخ الحديث لتجارة الموارد العالمية. هنا نرى أن الغرب أستمر في تهديد وجودي من خلال عقد إضافي من العداء أو أكثر.

فتح هذه العدسة بشكل أكبر لا يجعل الرؤية أقل ظلمة. عندما ننظر إلى الدول التي قامت الولايات المتحدة بتصنيفها رسميًا كخصوم، نجد أنها تتلقى إيرادات كبيرة من الموارد. خمس من الدول السبع التي كانت على قائمة الدول الراعية للإرهاب التابعة للولايات المتحدة كانت أيضًا من المصدرين الرئيسيين للنفط (بالخط المائل):

كوبا / إيران / العراق / ليبيا / كوريا الشمالية / السودان / سوريا[9]

حتى عندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على هذه الدول، أرسل بقية الغرب مبالغ كبيرة إليهم من خلال "القوة تصنع الحق". ببساطة من حيث تدفقات النقد، على مدى العقود الأربعة الماضية، قدم الغرب الكثير من المساعدات لأعدائه مقابل النفط. وكما سنرى لاحقًا، ليس فقط أعداء الغرب هم من لعنوه.

ضغوط الفعالية نحو بيئة استراتيجية عالمية حيث تكون جميع خيارات الغرب سيئة. في عالم تصنعه الفعالية، سيذهب الكثير من المال إلى الأنظمة الاستبدادية في البلدان الغنية بالموارد. بعض هؤلاء الاستبداديين سيكونون معادين، ومع ذلك يمكن أن يكون البعض الآخر ودودًا - مقابل ثمن. بالنظر إلى الفعالية، بدا منذ فترة طويلة منطقيًا للقادة الغربيين تشكيل تحالفات إستراتيجية للحفاظ على هؤلاء البتروقراطيين في صفهم. ومع ذلك، في بلد بعد آخر، أنتجت استراتيجية التحالف مع الأنظمة البتروقراطية في أفضل الأحوال فوائد قصيرة الأجل، مع أضرار طويلة الأجل للمصالح الغربية[10] تظهر هذه الفخ الاستراتيجي قصير الأجل" في تاريخ العلاقات الغربية مع البلدان الثلاثة" التي تمتلك أكبر احتياطيات النفط التقليدي في العالم: إيران والعراق والمملكة العربية السعودية. في جميع الحالات الثلاث، أدت تحالفات الغرب مع الأنظمة الاستبدادية إلى تضخيم بالونات عملاقة مليئة بالمشاكل. لقد انفجر اثنان من هذه البالونات بالفعل؛ بينما كان البالون الثالث يتسرب - وحتى الآن، يبدو أنه ممتلئ بشكل زائد.

خيال الاستقرار: إيران

في عام 1948، قدمت إلينور روزفلت، "السيدة الأولى للعالم"، جهدًا دبلوماسيًا استثنائيًا إلى ذروته مع تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة 48-0 للموافقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعلن أنه في كل بلد، "يجب أن تكون إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة."[11] بعد ما يقرب من خمس سنوات، عبر أمريكي آخر يدعى روزفلت الحدود الإيرانية تحت الاسم المستعار جيمس لوكريدج". كان هذا كيرميت روزفلت، الابن، عميل في وكالة" الاستخبارات المركزية - وكما يحدث، هو ابن عم إلينور روزفلت. باستخدام مليون دولار قدمتها الوكالة، نظم كيرميت روزفلت حملة من الدعاية السوداء والاضطرابات الكاذبة ضد رئيس وزراء إيران المنتخب ديمقراطياً.[12] نجحت الحكومة الأمريكية، بالتعاون مع البريطانيين، في تحقيق هدفها المتمثل في تقويض إرادة الشعب الإيراني، واستبدال اختيار الشعب بخيار الغرب، الشاه.[13]

كان شاه إيران نموذجاً لحاكم قمعي للغاية دعمه الغرب سياسياً لما اعتبره مصالحه الخاصة، وعلى مدى خمسة وعشرين عاماً، بدا أن استراتيجية الغرب تعمل بشكل رائع. حصل الغرب على تدفق مستمر من النفط الإيراني من الشاه، بما في ذلك خلال حظر عام 1973 من قبل الدول العربية. كما أصبح الشاه "شرطي الخليج الفارسي"، الذي يتدفق من خلاله معظم النفط في الشرق الأوسط، حيث أرسل قوات، على سبيل المثال، لقمع تمرد في عمان.[14] لم يرسل الشاه النفط إلى إسرائيل فحسب، بل زود إسرائيل أيضاً بأصوات حاسمة في الأمم المتحدة في وقت كانت فيه دول إسلامية أخرى تهاجمها. أصبحت إيران تحت حكم الشاه نقطة انطلاق رئيسية للاستخبارات الغربية لمراقبة السوفييت. كما وسع الشاه مظلة جيشه القوي لتغطية الحلفاء الغربيين، بما في ذلك تركيا والعراق وباكستان،[15] على مدى خمسة وعشرين عامًا، كان الشاه رجلنا في طهران.

كما رأينا في الفصل 3، مع قصة الطائرات التي كانت تحلق لجلب الطهاة من مطعم ماكسيم في باريس، أبرزت بذخ الشاه "التباين بين الثروة شبه المحدودة للسلطة والفقر المدقع في معظم أنحاء البلاد."[16] ومع ذلك، عندما قدم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر تكريمًا للشاه في طهران في 31 ديسمبر 1977، لم يرَ المشاكل قادمة:

> إيران، بفضل القيادة العظيمة للشاه، هي جزيرة من الاستقرار في واحدة من أكثر المناطق اضطرابًا في العالم. هذا تكريم عظيم لك، جلالتك، ولقيادتك وللاحترام والإعجاب والمحبة التي يمنحها شعبك لك.[17]

في ذلك اليوم الأخير من عام 1977، كان كارتر ينظر إلى الوراء على استراتيجية أمريكية عملت لمدة خمسة وعشرين عامًا - وهو إنجاز كبير في السياسة الخارجية. لم تبدُ خمسة وعشرون عامًا من الاستقرار الاستبدادي كنجاح قصير الأجل، ولكن بالمقارنة مع ما كان سيأتي، كانت كذلك. لم يرَ كارتر أن الغرب قد ضخّ بالونًا ضخمًا مليئًا بالمشاكل في إيران، والذي كان على وشك الانفجار. يمكننا العثور على دروس أوسع في الثورة الإيرانية 1978-1979 من خلال استخدام حساب الحكم الاستبدادي الموضح في الفصلين 2 و3.

حكم الشاه إيران من خلال ائتلاف صغير من الجيش، وأصحاب الأراضي الكبار، وفي النهاية الصناعيين. كان مزيجه من العنف والزبائنية يركز على العنف: بعد أن اعتنى بداعميه القليلين نسبيًا، ترك شرطته الاستثنائية القسوة ووكالات الاستخبارات تتعامل مع أي تهديدات. تم تدمير النقابات العمالية؛ وتم تجاهل الفقراء الريفيين، أو دفعهم عن أراضيهم إلى اليأس. المؤسسة الشعبية الوحيدة التي لم يستطع الشاه كسرها كانت المسجد، حيث تجمعت المقاومة ضد حكمه. في المسجد، كانت الخطب تضرب على قسوة وفساد حكم الشاه وسرقة ثروة النفط الوطنية. مع هذه الرسالة، أثار رجال الدين في النهاية الجماهير للاحتجاج ثم الثورة. أظهر استفتاء بعد الثورة 98 في المئة من الأصوات لصالح إقامة جمهورية إسلامية، وبدأ حكم آية الله الخميني.

الدرس الأول من إيران يتعلق بمنطق الثورة ضد دكتاتور مدعوم من الغرب في عالم حيث القوة تصنع الحق للموارد الطبيعية. لم تؤد ثورة شعبية ضد دكتاتور ائتلافي صغير إلى الديمقراطية - بل أدت إلى نظام استبدادي كان صورة مرآة للنظام الذي أطيح به. تم استبدال علمانية الشاه المؤيدة للغرب بالتطرف المعادي للغرب للخميني، الذي أصبح مصدرًا رئيسيًا للإسلام الراديكالي في الشرق الأوسط منذ ذلك الحين. وهذا يبرز درسًا ثانيًا من الثورة الإيرانية، وهو أن قمع الشاه جعل الولايات المتحدة هدفًا طبيعيًا للاستياء الشعبي وبالتالي للتشويه من قبل أولئك الذين عارضوه. قبل فبراير 1953، كانت "الولايات المتحدة هي بلا منازع الأكثر حبًا من بين الدول الغربية في إيران"[18] بحلول نوفمبر 1979، كان آية الله الخميني يصف الولايات المتحدة بأنها "الشيطان الأكبر": التهديد الأجنبي الشرير رقم واحد.

الدرس الثالث والأعمق من إيران هو ما أطلق عليه خبراء السياسة الخارجية "وهم الاستقرار" الذي تقدمه حالة الاستبداد الراهنة"[19] من خلال دعم الشاه، استخرج الغرب خمسة وعشرين عامًا من فوائد النفط والجغرافيا الاستراتيجية من إيران. ومع ذلك، عانى الغرب منذ ذلك الحين من خمسة وثلاثين عامًا من إيران كقوة إقليمية معادية، استخدمت إيراداتها النفطية الكبيرة لتهديد المصالح الغربية الأساسية بكل الوسائل المتاحة لها - ولتسعى نحو القدرة النووية حتى في ظل العقوبات القاسية. في عام 2012، وصفت وزارة الخارجية الإيرانية بأنها "الداعم الرئيسي للإرهاب في العالم" واتهمتها بتوفير التمويل والتدريب و/أو الأسلحة لحماس وحزب الله والجهاد الإسلامي وطالبان والمسلحين الشيعة الذين يهاجمون القوات الأمريكية في العراق[20] خلال السنوات الخمسة والعشرين التي استمر فيها الشاه، بدا أن سياسة الدعم الغربية كانت ناجحة، ومع ذلك كانت تلك السنوات تحمل في طياتها خمسة وثلاثين عامًا (وما زالت مستمرة) من التهديدات المدعومة بالنفط تجاه الغرب.

الاستبدادي الغامض في العراق

قصة الدعم السياسي الغربي لصدام حسين معروفة على نطاق واسع. دعم الغرب (ليس فقط الولايات المتحدة، ولكن أيضًا فرنسا بشكل خاص) صدام أثناء صعوده إلى السلطة في السبعينيات واستيلائه على احتياطيات النفط الضخمة في البلاد. قدم صدام استقرارًا استبداديًا لتدفقات النفط إلى الغرب ولمصالح الأعمال الغربية التي تدخل العراق. بعد عام 1979، ساعد الغرب صدام عسكريًا وماليًا أثناء محاربته للعدو الجديد القاتل المجاور (على الرغم من أن الحرب الإيرانية العراقية المدمرة ساعدت أيضًا الخميني في إحكام قبضته على السلطة). استمر القادة الغربيون المتعاقبون في رؤية صدام على أنه "بلطجي ومتنمر في حي من البلطجية والمتنمرين، لكنه بلطجينا ومتنانا".[21]

كان التحالف مع صدام ركيزة لاستراتيجية الغرب في الشرق الأوسط، و(كما هو الحال مع الشاه) على مدى سنوات عديدة، كانت هذه الاستراتيجية تؤتي ثمارها في النفط والأعمال التجارية وتوازن القوى. ومع ذلك، من خلال دعم صدام، كان الغرب قد ضخ بالونًا آخر مليئًا بالمشاكل - وأكثر من إيران، انفجر هذا البالون بسرعة وبقوة. في المنطقة التي تحتوي على أكبر مخزون من مصدر الطاقة الأساسي للبشرية، تحول هذا الرجل من مثبت إلى مزعزع للاستقرار بين عشية وضحاها - في ليلة 2 أغسطس 1990، عندما أمر بغزو الكويت. لقد دعم الغرب لسنوات حكم صدام المثير للانقسام؛ والآن جنى عقودًا من النقاط الحرجة حيث كانت جميع خياراته سيئة.

منذ عام 1990، واجه القادة الغربيون سلسلة من المآزق القاتمة في العراق: سواء لمهاجمة قوة عسكرية عراقية كبيرة معروفة باستخدامها للأسلحة الكيميائية؛ بعد هزيمة تلك القوات، سواء للضغط نحو بغداد؛ بعد ترك صدام في السلطة، سواء للوقوف مكتوفي الأيدي خلال قمعه الوحشي للانتفاضات الشيعية والكردية؛ بعد الوقوف مكتوفي الأيدي خلال تلك الانتفاضات، سواء لتشديد العقوبات الاقتصادية التي قد تؤدي إلى وفاة نصف مليون طفل عراقي دون الخامسة؛ بعد فرض العقوبات، سواء لمحاولة تخفيف أسوأ آثارها من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء (الذي فشل بشكل كارثي)؛ سواء بعد ذلك لإزالة صدام من السلطة بتكاليف ضخمة من الدم والمال والنفوذ؛ بعد القيام بذلك، سواء أخيرًا لسحب القوات - وبعد القيام بذلك، سواء للعودة للقتال ضد جيش سلفي عدواني ممول بالنفط يسمى داعش، والذي شمل قيادته العسكرية العديد من ضباط صدام السابقين[22]. ومهما كانت الأحكام التي يمكن أن تصدر بشأن الخيارات التي اتخذها القادة الغربيون في هذه النقاط، يمكن للجميع أن يتفقوا على أن الغرب قد دفع ثمناً باهظاً لدعمه السابق لصدام. لقد واجه القادة الغربيون سنوات عديدة كانت فيها خياراتهم في العراق ذات عواقب فادحة ومروعة.

بعيداً عن المفاجأة التي يمكن أن يتحول بها بترولي صديق إلى خصم، تقدم الدعم السياسي الغربي لصدام درسين إضافيين. الأول يتعلق بالضبابية الاستبدادية. اتخاذ القرار الاستبدادي ليس بالضرورة أقل عقلانية من اتخاذ القرار الديمقراطي، لكن طبيعته مختلفة لأن الكثير منه يحدث داخل جمجمة واحدة. يمكن لفرد واحد غير مسؤول، يتسم بالمخاطرة، في رأس الدولة أن يعطل منطقة بأكملها من خلال حكم سيء فردي واحد. يبدو أن القادة الغربيين،

وكذلك المراقبون الأقرب مثل مبارك في مصر، قد تفاجأوا تماماً بغزو صدام للكويت في عام 1990. ثم أمر القادة الغربيون بهجوم مضاد جزئياً لأنهم لم يكن لديهم فكرة واضحة عما إذا كان صدام ينوي مواصلة غزوه إلى حقول النفط في السعودية. لاحقاً، يبدو أن الغرب قد أساء تفسير مزاعم صدام بشأن أسلحته للدمار الشامل، والتي (كما اتضح لاحقاً) قد تكون كانت حيلة لردع إيران[23]. اتضح أن الغرب لم يكن قادرًا على فهم الحليف الذي اعتمد عليه كثيرًا.

تعزز درس ثانٍ من العراق رواية منطق الثورة وما يتبعها بمجرد إزالة حليف استبدادي. كان الشاه الإيراني يحكم أغلبية شيعية تبلغ 90 في المئة؛ وعندما سقط، تم استبداله بسرعة بنظام شيعي استبدادي استولى على عائدات النفط. على النقيض من ذلك، كان حزب البعث بقيادة صدام في الأساس فرضًا من أقلية سنية عربية على أغلبية شيعية عربية وكتلة كبيرة من الأكراد. مثل جميع المستبدين، قسم صدام ليحكم: خاصة في أوقات الأزمات، كان يثير العداوات عبر الانقسامات الدينية والعرقية. عندما انتهى حكمه القسري، اشتعلت هذه العداوات بين المجموعات المتنافسة في صراع عنيف، مع زيادة الأموال الناتجة عن الموارد في تأجيج القتال.

سيطرة الأغلبية الشيعية consolidating شهدت السياسة العراقية بعد صدام على الميزانية الوطنية ودفع منافسيها خارج الحكومة، مما دفع السنة إلى أحضان الجماعات المتطرفة مثل داعش والأكراد نحو الانفصال. بحلول عام 2014، تحول الصراع إلى معركة نفطية، حيث كانت كل مجموعة من المجموعات الثلاث تسيطر عسكريًا على منطقة إنتاج نفط تعادل تقريبًا نسبتها من السكان الوطنيين.

تعد السياسة ما بعد الاستبدادية في الدول الأخرى التي لا تهيمن فيها مجموعة معينة تنويعات على هذا الموضوع. في ليبيا ما بعد الاستبداد، انخرطت القبائل التي لعب بها القذافي ضد بعضها البعض في حرب مفتوحة، مع كون أموال النفط كغنائم ووقود. في سوريا، شهدت أعمال العنف بين الطوائف التي تلت فقدان الأسد للسيطرة الإقليمية صعود عدة أطراف من عائدات النفط بالإضافة إلى الدعم من دول النفط مثل روسيا والسعودية وقطر). في جميع هذه البلدان، أبقى استبدادي على الأمور تحت السيطرة لسنوات. ومع ذلك، بسبب الطابع الانقسامي لحكمهم، عندما تعثرت هذه الأنظمة الاستبدادية، انقضت الفصائل الغاضبة على بعضها البعض. من بين الدبابير والعقارب التي تخرج من الجرة عندما يفقد الرجل القوي قبضته، سيشكل البعض الحكومة القادمة، وسيكون الآخرون في المعارضة. سيصبح العديد منهم مشحونين بأموال الموارد. لقد كانت إرث استقرار هؤلاء المستبدين هو الفوضى.

العولمة في العصور الوسطى: المملكة العربية السعودية

الاستبداد النفطي في الخليج الذي دعمه الغرب لأطول فترة هو المملكة العربية السعودية - البالون الثالث والأكبر المملوء بالمشاكل. كما هو الحال مع إيران والعراق، يمكن قول الكثير عن انخراط الغرب مع هذا البلد، ويمكن استخلاص العديد من الدروس - قد ترغب في إضافة استنتاجاتك الخاصة إلى تلك المذكورة أدناه. في هذا القسم، نناقش تأثيرًا سلبيًا واحدًا فقط على المصالح الغربية: استخدام المملكة العربية السعودية لأموال نفطها لتعزيز الإسلام المتطرف. في القسم التالي، سننظر في مستقبل المملكة العربية السعودية، والمخاطر إذا ما تعثرت نظامها.

أهم حقيقة عن المملكة العربية السعودية هي تلك التي يعرفها معظم الناس: إنها تمتلك أكبر احتياطيات النفط التقليدي في العالم. كما أن صفقتها الاستراتيجية الأساسية مع الولايات المتحدة هي أيضًا واحدة يعرفها معظم الناس: لقد استخدمت السعودية نفوذها على أسواق النفط لمحاولة استقرار الاقتصاد العالمي، وفي المقابل، قامت الولايات المتحدة بحمايتها عسكريًا. كما أصر السعوديون على أن يتم تسعير النفط بالدولار، مما منح الولايات المتحدة الامتياز الفريد في طباعة الأموال التي تشتري النفط. ومع ذلك، كانت التحالف الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة دائمًا أعمق بكثير من النفط مقابل الأمن، ولهذا السبب، كان دائمًا قويًا للغاية[24]. استمر التحالف الأمريكي مع الشاه الإيراني لمدة خمسة وعشرين عامًا؛ ومع العائلة المالكة السعودية، استمر سبعين عامًا - منذ عام 1945، عندما التقى فرانكلين د. روزفلت بالملك المؤسس للمملكة العربية السعودية الحديثة عند البحيرة المرة الكبرى.

على الرغم من بعض الانقطاعات العامة - مثل خلال حظر النفط عام 1973، وبعد أحداث 11 سبتمبر مباشرة - كانت كل إدارة أمريكية لها علاقات وثيقة مع الملكية السعودية. وقد نسقت الدولتان بشكل مكثف في الحملات الطويلة لمواجهة التوسع السوفيتي في الشرق الأوسط وأفريقيا وأفغانستان؛ كما قامت العائلة المالكة بتمويل العديد من السياسات الخارجية الرئاسية التي كانت الكونغرس غير راغب في دفع تكلفتها. تمر طرق الشحن الحيوية في الخليج العربي والبحر الأحمر على طول السواحل السعودية، وقد اعتمدت القوات العسكرية الأمريكية على الأجواء السعودية لإظهار القوة في دول آسيوية مثل أفغانستان ولحماية الدول الخليجية الأصغر[25].

بصفتها حارسة الحرمين الشريفين، يُعتبر الملك السعودي شخصية بارزة في الإسلام؛ حيث يواجه كل مسلم ملتزم في العالم خارج السعودية هذا البلد للصلاة خمس مرات في اليوم. الملك له أيضًا تأثير كبير في العالم العربي: إذا كان هناك يومًا ما تسوية سلام في الشرق الأوسط، فسيتعين على السعودية أن تمنح موافقتها. لقد استثمر السعوديون بشكل كبير في الأصول الأمريكية ووجهوا مبالغ كبيرة نحو الشركات الأمريكية، ليس فقط في صناعات الدفاع ولكن عبر طيف من أكثر الشركات الأمريكية احترامًا. لقد تعني الأموال السعودية المزيد من الوظائف في سانت لويس ولوس أنجلوس. على مدى

الأفق الانتخابي لأي سياسي أمريكي، كان من المنطقي دائمًا الاستمرار في التعامل مع النظام السعودي تجاريًا ودعمه دبلوماسيًا. إذا أصبح أي واحد منا رئيسًا للولايات المتحدة غدًا، فسيتم حثنا من قبل مستشارينا على الحفاظ على علاقات جيدة مع آل سعود.

ما يهمنا هنا هو السلبيات في الدعم السياسي الغربي للنظام السعودي. سيفكر الكثيرون في حظر النفط العربي عام 1973؛ ما سنسلط الضوء عليه هو الدعم السعودي الأكثر تأثيرًا للإسلام المتطرف في جميع أنحاء العالم. سنة حاسمة في هذه القصة هي 1979، وهي نقطة تحول في تاريخ العالم[26]غزا السوفييت أفغانستان، مما دفع الحرب الباردة أعمق في العالم الإسلامي. قام المتطرفون الدينيون بالإطاحة بالشاه في إيران، مما أثار مخاوف العائلة المالكة السعودية من أن نفس المصير قد ينتظرهم. وبشكل دراماتيكي، استولى المتطرفون السعوديون المحليون على المسجد الحرام، قلب الإيمان الإسلامي الذي من المفترض أن تدافع عنه العائلة المالكة. تم طرد المسلحين فقط بعد غارة كوماندوز دموية تركت المسجد - الذي يحتوي على أقدس مكان في الإسلام - تالفًا ومُدنّسًا.

كانت سنة 1979 أزمة كبيرة للنظام السعودي. لقد كانت شرعية العائلة المالكة دائمًا تعتمد على قيادتها للجماعة الدينية السعودية وعلى تأييد رجال الدين المتشددين. الآن بدا أن العائلة المالكة في خطر أن تُجرفها نهضة شعبوية متطرفة تستهلك المنطقة. كانت استجابة الملك هي التفوق على المتطرفين واستيعابهم. كان النظام قد استخدم بالفعل إيراداته الكبيرة من النفط بعد عام 1973 لتعزيز مؤسسته الدينية الرجعية في الداخل، وتمكين تلك المؤسسة لنشر الإيمان في الخارج[27].الآن ضاعف من تلك الاستراتيجية.

قام النظام بضخ الدولارات النفطية لنشر الأصولية الإسلامية في جميع أنحاء العالم. المساجد، المدارس، "مراكز الدراسة" - تقدر إحدى مراكز الفكر الأمريكية أن السعوديين أنفقوا أكثر من 70 مليار دولار في حملة استمرت خمسة عشر عامًا لبناء مؤسسات عبر آسيا وأفريقيا وأوروبا[28]هنا تعلم المسلمون الشباب السلفية، العقيدة التي يجب على المسلمين في كل مكان أن يعيشوا وفقًا للإسلام في القرن السابع، بما في ذلك قوانينه المتعلقة بعقوبة الجرائم ومعاملة النساء في ذلك القرن. كما تم تعليم المسلمين الشباب الواجب الديني للجهاد. "مع عدد سكان لا يتجاوز 1 في المئة من المسلمين في جميع أنحاء العالم، قامت السعودية بتمويل أكثر من 90 في المئة من تكاليف الدين، وكانت هذه النفقات تشكل أغلى حملة معلومات تم تنظيمها على الإطلاق[29]."

كانت استراتيجية العائلة المالكة السعودية في تعزيز السلفية في الداخل والعالم تعمل بقدر ما حلت أزمتها الداخلية واستقرت نظامها. دعم النظام لهذه الأيديولوجية الإسلامية الشاملة أثار الآلاف من المسلمين الشباب للذهاب للقتال ضد السوفييت الملحدين في أفغانستان (وهو القتال الذي تولى السعوديون والأمريكيون تنسيقه عن كثب)، وشجع العديد من السعوديين بشكل خاص على دعم الشباب الذين يلاحقون الجهاد العنيف في أفغانستان ثم في جميع أنحاء العالم[30]تأثر السعوديون بنجاح حملتهم الإيديولوجية. المساجد والمقاتلون الممولون من السعودية استقروا في باكستان، وظهرت في القوقاز، وزادت من تفتيت البلقان[31]مكنت أموال النفط السعوديين من نشر فهم وسطي للإسلام في جميع أنحاء العالم.

السرد الفرعي في هذه القصة العالمية التي يعرفها الكثيرون هو قصة أسامة بن لادن. مقتنعًا بأن نقاء الدين لدى العائلة المالكة لم يكن نقيًا بما فيه الكفاية، نظم بن لادن أتباعه حول نسخة جهادية من السلفية مناهضة للدولة وعالمية. إن سلفية بن لادن الجهادية أكثر ثورية من التفسير الرجعي الذي تشجعه النظام السعودي، لكنها النسخة التي غالبًا ما تحورت فيها السلفية تحت الضغط، ليس فقط داخل السعودية ولكن على مستوى العالم. تم رفضه من قبل النظام، ومنعته قمعه من تنظيم مقاومة سياسية محلية، وقد شوه بن لادن العدو البعيد" الذي كان يدعم العائلة المالكة الفاسدة و"يسرق" الموارد" الطبيعية للبلاد[32]خمسة عشر من تسعة عشر مختطفًا في 11 سبتمبر كانوا من المواطنين السعوديين، ولا تزال فروع القاعدة تهدد المصالح الغربية اليوم. لقد شنت الحكومة السعودية حملة على الجهاديين في الداخل وعلى بعض المنظمات الخيرية" التي تدعمهم في الخارج، لكن السعوديين لا يزالون" يمولون الجماعات المتطرفة المسلحة من خلال تبرعات خاصة لا يستطيع النظام، أو لا يرغب، في إيقافها[33].

قصة بن لادن و11 سبتمبر درامية ومهمة. ومع ذلك، يمكن أن تشتت الانتباه عن الزخم التاريخي الأكبر. كما تقول راشيل برونسون، "جاذبية التطرف ليست ببساطة نتيجة لصراع بدائي بين الحضارات، ولا استجابة سياسية للعولمة، ولا حتى نتيجة للأنظمة الاستبدادية التي تخنق منافذ المعارضة السياسية السلمية... بل تم إنشاء المتطرفين الإسلاميين وزرعهم من قبل القادة السياسيين لأغراض سياسية[34]."

لقد قامت العائلة المالكة السعودية، لتعزيز حكمها، بتمويل انتشار اللاهوت الإسلامي الأصولي في جميع أنحاء العالم. هذا اللاهوت ليس هو نفسه اللاهوت الجهادي المتطرف، لكنه أحد الجذور التي نشأ منها[35]عندما خاطب باراك أوباما الأمم المتحدة في عام 2014 وشجع المسلمين على التخلي عن أيديولوجية الدولة الإسلامية، كان في الواقع يحذرهم من الوهابية - النسخة من السلفية التي هي الدين الرسمي لكل من الدولة الإسلامية والدولة السعودية[36].

دعونا نتوقف للمقارنة. كانت الصراع الطويل للغرب مع الشيوعية السوفيتية في القرن العشرين منطقيًا تاريخيًا. على الرغم من فتكها، كانت الشيوعية في جوهرها أيديولوجية تنويرية، مبنية على مبادئ عصرنا. إن إجبار الغرب على خوض معركة أفكار مع الشيوعيين ضغط عليه للتخلي عن الممارسات التي أثبتت عدم دفاعها من منظور التنوير - مثل التراجع عن الاستعمار، على سبيل المثال، وإنهاء أشد التحيزات العرقية والجندرية. كانت الحرب الباردة حربًا أهلية تنويرية، والإصلاحات التي أجراها الغرب خلال تلك السنوات هي إرث مرحب به من تلك المعركة.

الآن، في القرن الحادي والعشرين، يجد الغرب نفسه مستهدفًا من قبل أيديولوجية هدفها إعادة تشكيل السياسة العالمية لتتوافق بأكبر قدر ممكن مع قناعات رجال القبائل الصحراوية في القرن السابع. يعتقد العديد من أتباع هذه الأيديولوجية أنه من المنطقي قتل الغربيين كجزء من جهد لإسقاط جميع المؤسسات التنويرية في جميع أنحاء العالم، وحتى الغربيين الذين لا يعرفون شيئًا عن السلفية الجهادية مضطرون لإنفاق دولاراتهم الضريبية ووقتهم بسبب التدابير المكلفة (الحملات العسكرية، الأمن في المدن والمطارات) التي اتخذها الغرب ضد هذه التهديدات. السلفية الجهادية غريبة جدًا عن الحداثة لدرجة أن الجهود لمقاومتها من غير المحتمل أن تؤدي إلى إصلاحات مرحب بها

في الوطن. بدلاً من ذلك، كانت المعركة ضد السلفية الجهادية حتى الآن تعني في الغالب زيادة سلطات المراقبة السرية والقوة القسرية للدولة داخل الدول الغربية، وهو ما سيعتبره المدافعون المستنيرون عن الحرية الفردية والمساءلة الديمقراطية بمزيد من القلق.

لم يكن تهديد السلفية الجهادية حتمياً؛ لم يكن هناك ضرورة لأن يتم "توازن" الغرب بالقرون الوسطى الإسلامية. بالطبع، يستحق الإسلام نفسه احتراماً كبيراً كتراث ديني، وكإلهام لعمق وجمال هائلين. وبالطبع، الإسلام نفسه ليس عنيفاً بطبيعته (تظهر دراسة واحدة حتى أن الدول الإسلامية لديها معدلات جريمة قتل أقل[37] في الواقع، يتساءل العديد من المسلمين، وهم ينظرون إلى إيمانهم بالمسامحة والرحمة، لماذا تتراجع أقلية عدائية إلى الوراء عبر الزمن، تاركة وراءها العديد من الجثث.

هذا التهديد ليس مجرد شذوذ تاريخي: إنه طائر البجعة السوداء الذي يطير تحت علم أسود. تتضافر العديد من العناصر لشرح أصول ونمو السلفية الجهادية، بما في ذلك الدعم السياسي الغربي لحليفها السعودي القديم، ورغبات الشباب المسلمين في جميع أنحاء العالم للحصول على المزيد من الفرص والاعتراف، وتشجيع التطرف من دول الخليج النفطية الأخرى مثل قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة[38] ومع ذلك، كان أحد العوامل الحاسمة هو أن النظام السعودي اختار تعزيز نفسه من خلال الإنفاق من عائداته النفطية الضخمة لزرع الأيديولوجية السلفية بشكل أعمق في شعبه، ومع شعبه، لتمويل المدارس السلفية، والدعاة، والجنود في جميع أنحاء العالم. بسبب فعالية الموارد، أعطى مستهلكو العالم دون وعي السعودية الدعم المالي لنشر التطرف لعقود على نطاق تاريخي عالمي. الحركة الجهادية العالمية التي نراها الآن لم تكن لتوجد بدون تلك الأموال النفطية.

البالون الثالث

قال تشرشل قبل الحرب العالمية الثانية: "الديكتاتوريون يركبون النمور التي لا يجرؤون على النزول منها، والنمور بدأت تشعر بالجوع."[39] بدعمها التجاري والسياسي للديكتاتوريين في إيران والعراق وبقية الخليج الفارسي، ضخ الغرب بالونات مليئة بالمشاكل. انفجرت البالونان الأولان؛ أما الثالث، وهو الأكبر من بينهم جميعًا، فقد تسربت منه المشاكل ولكنه لم ينفجر بعد. نحن الآن ندرس إمكانية أن يفقد نظام آخر في الخليج الفارسي قبضته، باستخدام المملكة العربية السعودية كدراسة.

كما رأينا في الفصول 2 و3، تحافظ الأنظمة الاستبدادية مثل آل سعود على حكمها من خلال استخدام عائدات الموارد لتمويل مزيج من العنف والزبائنية. بفضل ثروتها النفطية الهائلة، تمكن آل سعود حتى الآن من تمويل كلا النشاطين بسخاء. يحتفظ الملكيون بشبكة فعالة من المخبرين والشرطة والسجون. يجلس الأمراء على قمة الهياكل البيروقراطية التي، رغم عدم كفاءتها، تبقي معظم المواطنين السعوديين الذين يعملون معتمدين على النظام من حيث الدخل والمكانة. كما أن النظام كان لديه أموال متبقية لتوفير السلع العامة لمعظم السعوديين، وتوظف البلاد ملايين العمال الأجانب (حوالي ثلث السكان) للقيام بالأعمال التي لا يستطيع السعوديون القيام بها أو لا يرغبون في القيام بها.[40]

الخليجية العديد من الضغوط في السنوات القادمة: monarchies ستواجه الفجوات الكبيرة في الثروة الناتجة عن عائدات الموارد للملوك، وتآكل الفيل "prestige" شرعيتهم الدينية، وإسراف الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبيض، وزيادة استهلاك الطاقة الذي سيؤثر على الصادرات، وأشكال الرقابة الداخلية المتزايدة القمعية، ووجود مواطنين يتوقعون فوائد كبيرة من الدولة دون أن يتم فرض ضرائب عليهم أو القيام بعمل ذي مغزى.[41] يمكن إضافة المزيد إلى هذه القائمة؛ على سبيل المثال، انتشرت تكنولوجيا المعلومات بسرعة بين هذه السكان، مما زاد من وسائل التواصل بين الناس بانتظام، إن لم يكن بأمان.[42] من بين كل هذه الضغوط، نأخذ "فورة الشباب" في السعودية كمصدر محتمل للاستياء.

تمتلك السعودية واحدة من أصغر السكان من المواطنين في العالم. بينما تحتفظ المملكة بالعديد من الإحصائيات سرية، فإن تقديرًا جيدًا هو أن ثلثي السعوديين الأصليين تحت سن الثلاثين.[43] قبل الربيع العربي، كانت نسبة البطالة بين السعوديين الذين تتراوح أعمارهم بين عشرين وأربعة وعشرين عامًا تقارب 40 في المئة. إحدى الطرق التي منع بها الملك حدوث المشاكل خلال عام 2011 كانت من خلال إصدار مرسوم بإنفاق إضافي يقارب 50 مليار دولار على زيادة الأجور والمعاشات والمكافآت لموظفي الدولة وتوظيف ستين ألف موظف جديد في الحكومة.[44] اشترى الملك الوقت، ولكن فقط من خلال توسيع الالتزامات بشكل كبير في القطاع العام المتضخم بالفعل. في عام 2014، بدأت مجموعة الشباب الثانية - الأكبر في تاريخ البلاد - في بلوغ الثامنة عشرة.[45] في المستقبل القريب، قد تضطر المملكة العربية السعودية إلى التعامل مع جيل "محبط، وممل [و] مضطرب"، مع قلة من السبل للعمل المعنوي، أو الحصول على مكانة أعلى، أو الهروب من عالمهم الاجتماعي

القديم والمتزمت[46] متوسط عمر المواطنين السعوديين الآن هو اثنان وعشرون عامًا فقط، وهو في النطاق الأكثر احتمالاً للاحتجاج والتمرد.[47]

توقف مرة أخرى للتفكير. في معظم البلدان، فإن جيل الشباب المتزايد الذي يدخل سوق العمل من شأنه أن يحفز عقودًا من الديناميكية الاقتصادية. في الأنظمة الاستبدادية النفطية مثل المملكة العربية السعودية، هناك القليل من الوظائف الحقيقية التي يمكن للشباب القيام بها، لذا فإن الدولة تعتبر شبابها تهديدًا.

كانت زيادة إنفاق الملك عبدالله على التوظيف الحكومي خلال الربيع العربي جزءًا من حزمة بقيمة 130 مليار دولار من الزيادات، والدعم، والأشغال العامة، والمساعدات للمنظمات الدينية[48] (خلال الاحتجاجات، حذر أحد وزراء الملك أيضًا، بشكل معقول، من أن النظام سيقوم "بقطع أي إصبع" مرفوع ضده[49]). السؤال هو ما إذا كان النظام سيكون قادرًا على الصمود خلال انفجار مستقبلي من الاستياء الشعبي، خاصة إذا كان لديه إيرادات نفطية أقل لكل مواطن للحفاظ على حكمه. على الرغم من أن تكلفة استخراج النفط من الأرض للسعوديين تبلغ حوالي 5 دولارات للبرميل، فإن صندوق النقد الدولي يقدر أن النظام يحتاج إلى سعر نفط يتجاوز 100 دولار للبرميل لتلبية التزاماته المتزايدة.[50] إذا استمر سعر النفط العالمي في البقاء أقل بكثير من هذا، فقد لا يتمكن النظام من الصمود أمام الانتفاضة القادمة. هناك بالفعل أدلة، في تزايد الفقر بين السكان الأصليين، على أن النظام لا يمكنه الوفاء بوعوده لشعبه.[51] علاوة على ذلك، مع وفاة آخر الإخوة الذين حكموا كملوك منذ عام 1953، سيحتاج النظام (الذي لم يكن لديه أبداً قواعد واضحة للخلافة) إلى التماسك خلال الصراع على السلطة بين الجيل القادم من الأمراء، الذين يبلغ عددهم المئات.[52]

لقد تم التنبؤ بأزمة كبيرة للعائلة المالكة السعودية بانتظام على مدى سنوات، ومع ذلك لا يزال النظام صامداً.[53] يمتلك الملك السعودي موارد مالية هائلة، ودعم الدول الغربية، ونجاحات لعقود خلف عائلته. ومع ذلك، كان لدى ملك آخر، وهو الشاه الإيراني، نفس الشيء حتى عام 1979.

إذا فشل النظام السعودي فجأة، فستكون هذه مشكلة كبيرة ليس فقط للغرب ولكن للعالم. على الفور، سيكون هناك مواطنون غير منظمين، مع قلة من المهارات التي يمكن أن تدمجهم في اقتصاد حديث، مقسمين حسب الانتماءات القبلية وبدون تاريخ من التعاون في المجتمع المدني، الذين ليس لديهم خبرة سياسية نشطة والذين تم غمرهم في أيديولوجية متطرفة طوال حياتهم. ستعيش هذه الفئة السكانية فوق أغلى مخزون للطاقة في العالم، ولجعل الأمور أسوأ، سيكون السعوديون الذين يعيشون بالقرب من أكبر حقول النفط هم الأقلية الشيعية الكبيرة والمضطربة التي قمعها الأغلبية السنية لعقود، بشكل متقطع وبشدة. ستؤدي أي اضطرابات كبيرة في تدفقات النفط السعودية إلى إرسال صدمات عبر الاقتصاد العالمي - مما يضر بالدول الغنية بشكل خطير والدول الفقيرة، حيث يعاني الفقراء عادةً أكثر في الأزمات، بشكل أكبر. السعودية هي بالون عملاق قام العالم بملئه بالمشاكل.

أعطني وقودًا، أعطني نارًا

لقد نظرنا في كيفية ترك قاعدة الفعالية الغرب مع خيارات سيئة فقط. لقد استعرضنا بعض الآثار السلبية على المصالح الغربية - الماضية والمحتملة - الناشئة عن الفعالية والدعم السياسي الغربي للسلطويين في إيران والعراق والسعودية. لفهم لعنة الموارد الحقيقية اليوم بشكل أكثر شمولاً، نتوسع للخارج لفحص التهديدات التي تواجه المصالح الغربية خارج هذه البلدان الثلاثة المضطربة بالموارد.

السعودية ليست الدولة العربية الوحيدة المنتجة للنفط التي تواجه ضغطًا ديموغرافيًا. وقد قدرت الأمم المتحدة أن الدول العربية (التي هي في الغالب دول نفطية) ستحتاج إلى خلق 51 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2020 لاستيعاب زيادة الشباب - وهو إنجاز يكاد يكون غير قابل للتصور[54] جزئيًا في توقع الاضطرابات الداخلية، منح ولي عهد أبوظبي عقدًا بقيمة نصف مليار دولار لمؤسس بلاكووتر لاستيراد جيش مرتزقة من غير المسلمين، لأن "الجنود المسلمين لا يمكن الاعتماد عليهم لقتل إخوانهم المسلمين."[55]

ولا تعتبر عدم استقرار النظام التهديد الوحيد الذي يتصاعد في المنطقة. أولئك الذين يعانون في الدول النفطية يلاحظون من يدعم مضطهديهم:

> المنامة، البحرين - في زقاق مظلم في ضاحية منخفضة هنا، تجمع حوالي اثني عشر متظاهرًا بهدوء واستعدوا للمسير نحو قاعدة بحرية أمريكية. لف شاب وشاحه حول فمه، مستعدًا لقنابل الغاز المسيل للدموع. نظر رجل من باب منزله، ممسكًا بابنته الرضيعة فوق رأسه، ليظهر لها طقوس تحدٍ أصبحت أسلوب حياة مرهق.
>
> على مدى أشهر، كانت الاحتجاجات تستهدف الملكية الحاكمة، ولكن مؤخرًا ركزت على هدف جديد. إلى شعاراتهم المألوفة - المطالبة بالحرية، وتمجيد الله، ولعن العائلة الحاكمة - أضاف المتظاهرون الشباب مطلبًا جديدًا، مكتوبًا على لافتة باللغة الإنجليزية، حتى يتمكن الأمريكيون من رؤيته: "الولايات المتحدة الأمريكية. توقفوا عن تسليح القتلة."[56]

وفقًا للأكاديمية العسكرية الأمريكية، كانت المملكة العربية السعودية المصدر الرئيسي للمقاتلين الأجانب الذين هاجموا القوات الأمريكية خلال احتلالها للعراق - ولكن ليبيا أرسلت المزيد من المقاتلين لكل فرد، وسوريا واليمن والجزائر قدمت أيضًا أعدادًا كبيرة[57] إن ذكر ليبيا يذكرنا بأن تحويل مبالغ ضخمة إلى المستبدين من خلال سياسة "القوة تصنع الحق" يمكن أن يهدد أيضًا المصالح الغربية حتى عندما لا يتلقى هؤلاء المستبدون الدعم السياسي الغربي، وحتى عندما تكون أيديولوجيتهم أقل تقوى بكثير من السعوديين. كان معمر القذافي، الحليف الغربي في بعض الأحيان ولكنه في الغالب عدو، تهديدًا مبتكرًا مع مليارات الدولارات من عائدات النفط تحت تصرفه.

على مدى أربعين عامًا، رعى القذافي هجمات إرهابية في جميع أنحاء العالم، من "مجزرة ميونيخ" في أولمبياد 1972 إلى تفجير ملهى برلين إلى تدمير رحلة بان آم 103 فوق لوكيربي، اسكتلندا. كما خطط لهجمات داخل الولايات المتحدة - بما في ذلك، على ما يبدو، اغتيال الرئيس ريغان[58] مولد القذافي دعم عيدي أمين وروبرت موغابي أثناء كفاحهم للبقاء في السلطة، وساعد إيران في غسل مبالغ كبيرة في انتهاك للعقوبات الدولية. منح القذافي ملاذًا لمجموعات مثل عصابة بادر-ماينهوف والجيش الأحمر الياباني، وقد أطلق على المركز الثوري العالمي" الخاص به لقب "هارفارد وييل لجيل كامل من الثوار"

".الأفارقة[59]من بين خريجي المركز الثوري العالمي كان فوداي سانكوه، الذي قاد جبهة الوحدة الوطنية في سيراليون في حملتها للقطع والإرهاب، بالإضافة إلى تشارلز تايلور من ليبيريا، الذي هو (كما سنرى) مدان الآن بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية. دعم القذافي انقلابًا في بوركينا فاسو وساعد في تثبيت إدريس ديبي في تشاد.[60]ساعد تسليحه للمليشيات العربية في دارفور على صعود الجنجويد الذين أرعبوا المدنيين هناك، وأدى زعزعة استقرار الأنظمة عبر المغرب العربي إلى منح القاعدة مساحة لإقامة عمليات في شمال إفريقيا.[61]أرسل القذافي دعمًا ماليًا لمتمردي فارك الذين يتاجرون بالكوكايين في كولومبيا؛ وللجيش الجمهوري الإيرلندي، أرسل شحنات "تُقدّر بأنها تشمل 1000 بندقية هجومية، وصاروخًا مضادًا للطائرات، وقاذفات لهب، وقاذفات صواريخ وثلاثة أطنان من المتفجرات البلاستيكية سمتيكس."[62]

كان هذا رجلًا غير مسؤول وغير متوقع بشكل كبير، سيطر بلا رحمة على دولة غنية بالموارد. مرة أخرى، لم يكن من الحتمي أن يحصل فرد مثل القذافي على مئات المليارات من الدولارات لتمويل حملة تدمير عالمية على مدى عقود. إنها مجرد بُعد واحد من لعنة الموارد الاستبدادية القائمة على الفعالية التي تؤثر علينا.

هش وفاشل

لقد كنا نقيم عيوب النظام الحالي لتجارة الموارد الدولية لمصالح الغرب، حيث قمنا بفحص الدول البترولية التي تحقق إيرادات كبيرة من الموارد لكل فرد. حاولت بعض الدول الغربية تقليل تعرضها لمخاطر الشرق الأوسط من خلال دعم الإنتاج الجديد في وسط آسيا وأفريقيا. ومع ذلك، كما يلاحظ بول كولير، إذا كانت هذه المنتجون الجدد أيضًا عرضة لاضطرابات الموارد، فإن هذا التحول سيخلق ببساطة "شرق أوسط 2".[63]

في الواقع، كما رأينا، دفع الطلب العالمي المتزايد بالفعل استكشاف الموارد إلى العديد من الدول الجديدة حتى بدون تحول استراتيجي غربي. على سبيل المثال، تنتج أو تستكشف واحد وخمسون من بين أربع وخمسين دولة أفريقية الآن النفط.[64] لدى الصومال نفط. لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية نفط. الشرق الأوسط أيضًا "يتوسع". لدى قبرص نفط. لدى لبنان نفط. في آسيا، يبدو أن كوريا الشمالية لديها نفط أيضًا.[65] تظهر هذه الدول درجات متفاوتة من الاستبداد، لكن ما يهم حقًا هو أن العديد منها هش. هنا "أهم تمييز سياسي بين الدول"، كما لاحظ صموئيل هنتنغتون، "يتعلق ليس بنظام الحكم ولكن بدرجة الحكومة".[66]

يمكننا زيارة أي عدد من الدول الهشة أو الفاشلة الغنية بالموارد: جمهورية الكونغو الديمقراطية الشاسعة، حيث لم يكن للحكومة أبداً السيطرة الكاملة على المناطق المنتجة للموارد؛ السودان، حيث يحاول الرئيس الحفاظ على السيطرة على الإسلاميين الراديكاليين المتنازعين والقوميين العرب بينما يشن هجمات جديدة ضد دارفور؛ غينيا، التي تحتوي على رواسب كبيرة من البوكسيت والحديد، والتنافس العرقي، وقوات الأمن التي بالكاد يتم كبحها؛ مالي الغنية بالذهب، التي استعادت نصف أراضيها فقط من السلفيين الجهاديين وميليشيات الطوارق بمساعدة الجيش الفرنسي؛ أو الصومال، التي يبدو أنها محكوم عليها بإنتاج النفط قبل أن تتمكن الحكومة من فرض الحد الأدنى من السيطرة على البلاد وسط جميع الفصائل المسلحة.[67]

بدلاً من ذلك، نعود إلى نيجيريا، التي زرناها في الفصل 4. كما رأينا هناك، من المحتمل أن نيجيريا قد أصبحت مؤخرًا الدولة التي تضم أكبر عدد من الفقراء في العالم.[68] أيضًا، بشكل مذهل، تنمو نيجيريا بسرعة كبيرة لدرجة أنه بحلول عام 2050 من المتوقع أن يكون لديها عدد سكان أكبر من الولايات المتحدة.[69] نيجيريا، التي هي بالفعل عملاق، هي دولة تعاني من سوء الإدارة وتفشي الفساد والفقر وانخفاض الثقة والتوترات العرقية والإقليمية والعنف الخطير المتقطع والخلل الاقتصادي العميق. الآن نضيف أن نيجيريا ستصبح أكثر اكتظاظًا بالفقراء.

على الرغم من جميع أزماتها المزمنة، تميل نيجيريا إلى عدم كونها مصدر قلق أمني وطني من الدرجة الأولى أو حتى الثانية للدول الغربية. على الرغم من فسادها الضخم، والتمردات المتناوبة في الشمال والجنوب، والاحتجاجات الشعبية، والديمقراطية الهشة، يبدو أن نيجيريا دائمًا ما تتعافى من حافة الهاوية. ومع ذلك، من الجدير تخيل اليوم الذي تتصدر فيه نيجيريا جدول أعمال العالم.

سيناريو أسوأ حالة لنيجيريا يتصور اغتيال رئيس شمالي على يد جنوبي. يثور الشماليون في غضب؛ الحكومة الفيدرالية مشلولة؛ تتوقف مدفوعات العفو إلى الميليشيات الجنوبية. يتم حجز مليونين ونصف المليون برميل من النفط يوميًا، متجاوزة حتى قدرة السعودية على التعويض. يصبح الشمال غير خاضع للحكم، مما يترك مناطق واسعة للمتطرفين لتنظيم أنفسهم. مع بدء ظهور صور المجاعة الجماعية على شاشات التلفزيون الغربية، تتجه موجات ضخمة من اللاجئين النيجيريين اليائسين في الطريق المعروف عبر الصحراء نحو أوروبا[70]. في هذا السيناريو، سيتعرض الغرب للمعاناة بسبب إجباره على استنشاق الدخان من حرائق نيجيريا.

قد لا تشتعل نيجيريا، في الواقع، كما يتصور هذا السيناريو. ومن المهم أن نكرر أن الموارد لا تدين الدول المصدرة. حتى الدول المصدرة الكبيرة مثل إندونيسيا والمكسيك والبرازيل حققت نمواً شاملاً نسبياً وتخلصت من أسوأ الاضطرابات التي لا تزال تعاني منها نظراؤها. ولكن مع انتشار إنتاج الموارد - وبالتالي اضطرابات الموارد - ستزداد فرص فشل الدول الهشة، وسيتحمل الغرب التكاليف الناتجة عن تلك الدول التي لا تتغلب على الصعوبات.

هناك تكلفة أخرى، لم يتم ذكرها بعد، من المحتمل أن يدفعها العالم بسبب عمل تجارة الموارد اليوم. هذه هي تكلفة الفرصة المتمثلة في حرمان الدول المستقرة والمزدهرة والموحدة، التي ستعاني بدلاً من ذلك من تجارة مواردها. أولئك الذين يعرفون النيجيريين، على سبيل المثال، سيكون لديهم إحساس قوي بمدى استثنائية نيجيريا التي تحكم بشكل جيد.

عناوين الغد

بين الحلفاء والأعداء، الهشة والفاشلة، عندما أعدت وزارة الخارجية الأمريكية قائمة بالدول قبل بضع سنوات التي ستحتاج مواطنيها إلى فحص أمني إضافي في المطارات قبل الطيران إلى الولايات المتحدة، كانت تسع من بين أربع عشرة دولة دولاً نفطية:

أفغانستان / الجزائر / كوبا / إيران / العراق / لبنان / ليبيا / نيجيريا / باكستان المملكة العربية السعودية / الصومال / السودان / سوريا / اليمن /[71]

تتسرب الانقسامات في الدول التي تعاني من فوضى الموارد، من خلال انقطاعات بطيئة أو مفاجئة، لتلحق الضرر بمصالح الغرب. عند النظر إلى الأمثلة في هذا الفصل، ما يبرز هو أن الانخراط التجاري على أساس الفعالية يؤدي إلى نتائج سلبية للغاية بغض النظر عن الاستراتيجية السياسية التي يتم إقترانها بها. سواء كانت الاستراتيجية السياسية للغرب هي الاحتواء، أو الدعم، أو التدخل القسري، أو الإهمال، فقد تم إجبارها على مواجهة معضلات مؤلمة. بينما انتقد النقاد الخيارات السيئة للغرب (قراراته)، كانت المشكلة الأعمق هي الخيارات السيئة للغرب (خياراته). الفعالية تسمم منابع السياسة العالمية، وقد أضعفت بشكل خطير البيئة الاستراتيجية للغرب.

في هذا الفصل، نظرنا في الغالب إلى الآثار السلبية التاريخية على مصالح الغرب الناجمة عن نظام التجارة الدولية للموارد. الآن، أخيرًا، يمكننا أن نلقي نظرة على المستقبل بأفضل ما نستطيع.

كتب جوزيف ناي مؤخرًا: "تحدث تحولات كبيرة في القوة في هذا القرن، انتقال القوة بين الدول وانتشار القوة بعيدًا عن جميع الدول إلى الفاعلين غير الدوليين[72]". الانتقال الأول واضح بشكل جلي في التحول المتسارع للسلطة من الغرب إلى الشرق. يتوقع مجلس الاستخبارات الوطنية (NIC) بحلول عام 2030 أنه ستتمتع آسيا بقوة عالمية أكبر من أمريكا الشمالية وأوروبا مجتمعتين[73]. لا يوجد مكان يكون فيه هذا التحول أكثر وضوحًا من الصناعات الاستخراجية، حيث زادت الشركات الآسيوية (وخاصة الصينية) الممولة جيدًا بسرعة من كفاءتها وتتنافس الآن مع الشركات الغربية في جميع المجالات باستثناء الأكثر تعقيدًا.

مع انخراط الدول والشركات الآسيوية بشكل أكبر في النظام العالمي للموارد، واجهوا أيضًا تأثيرات سلبية أكبر من الدول المضطربة في الموارد، خاصة في إفريقيا. دعمت الصين الأنظمة الاستبدادية في السودان وزيمبابوي وليبيا - وقد خسرت بالفعل رهانها على الأخيرة[74]. حاولت مجموعة استثمارية غامضة ذات روابط غير مؤكدة مع بكين (وغالبًا ما أخفقت) إبرام صفقات مع جهات قمعية في أنغولا وزيمبابوي وغينيا[75]. قُتل عمال المناجم الزامبيون مديرًا صينيًا خلال أعمال شغب بسبب الأجور والظروف؛ وتم إجبار الآلاف من عمال المناجم الصينيين على الفرار من غانا بعد اعتقالات مئات الأشخاص بتهمة التعدين غير القانوني[76].

قد يرحب الغربيون في البداية باللعنات المتعلقة بالموارد التي تنزل على الدول والشركات التي يرونها منافسة، لكن أفكارهم الثانية ستكون أكثر

واقعية. مع انخراط الشرق بشكل أكبر مع الدول المضطربة في الموارد، سيظل الغرب مهددًا بالعديد من اللعنات التي رأيناها أعلاه، مثل الإرهاب وتقلبات أسعار السلع، مع كل إمكانياتها الركودية. سيكون لدى القادة الغربيين ببساطة سيطرة أقل على هذه النتائج مما كانت لديهم من قبل. في المستقبل، قد يشعر الغرب بشكل متزايد وكأنه يعاني من صداع الكحول على الرغم من أنه فاتته الحفلة.

الانتقال الثاني لنيو هو انتشار السلطة بعيدًا عن جميع الدول نحو الأفراد والشبكات. ستزداد القدرة التخريبية للجهات الفاعلة غير الحكومية التي أصبحت واضحة بشكل متزايد في العقدين الماضيين، مع تداعيات مقلقة بشكل خاص لأولئك الذين يأملون في الاستقرار في المناطق الغنية بالموارد. تخيل، على سبيل المثال، عراقًا حيث تمتلك الجماعات المعادية طائرات مسيرة مسلحة، أو سوريا حيث يمكن لجميع الأطراف إنتاج أسلحة مخصصة بكميات كبيرة على طابعات ثلاثية الأبعاد، أو حتى السعودية حيث يمكن للشيعة empowered المتضررين اختراق شبكات الطاقة. سيكون الأفراد الم والمشتبكين أو المريرين أخبارًا سيئة لعالم يعتمد على تدفقات الموارد الطبيعية.

علاوة على ذلك، لقد رأينا بالفعل اتجاهًا مستقبليًا محددًا لقطاع الموارد: الدفع الجديد للإنتاج إلى الدول الهشة والفاشلة، خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. ستتضخم مخاطر هذا الاتجاه بسبب "ضربة مزدوجة" عالمية: سيحدث النمو السكاني المرتفع في هذه البلدان في ظل زيادة الضغط البيئي. تتوقع NIC بحلول عام 2030، سيزداد الطلب على الغذاء والماء بأكثر من الثلث، بينما يصبح الطقس أكثر تطرفًا. ستكون التداعيات على الصراع والهجرة وفشل الدولة أكثر حدة في المناطق الغنية بالموارد: وهي المناطق التي يتم دفع إنتاج الموارد الآن إلى عمقها. ستصبح المناطق الغنية بالموارد أكثر حرارة وجوعًا وعطشًا، وهو ما من غير المحتمل أن يعني أنها ستكون أكثر استقرارًا.

أخيرًا، كما هو مذكور في المقدمة، فإن بعض أكبر تكاليف اضطرابات الموارد في الخارج تأتي من الانقسام الذي تفرضه خيارات السياسة الخارجية على الدول الغربية. فكر في العراق، إيران، ليبيا، أوكرانيا، سوريا. سواء كانت الحكومات الغربية قد اتخذت الخيارات الصحيحة أو الخاطئة في هذه الحالات، يمكن للجميع الاتفاق على أن نطاق خياراتها في كل منها كان بائسًا، وأن النقاشات الداخلية حول ما يجب القيام به كانت سامة ومشتتة عن أولويات أخرى في جدول السياسة. غالبًا ما بدأت هذه النقاشات مع أشخاص ذوي نوايا حسنة من جميع الجوانب، ومع ذلك فإن عدم قابليتها للحل دفع حتى العقلاء إلى أن يصبحوا أكثر تطرفًا، مدعومين من قبل رواد الانقسام لدينا الذين يعززون دوامات العداء. خاصة في الولايات المتحدة، ولكن ليس فقط هناك، أثارت اضطرابات الموارد في الخارج المواطنين للانقسام ضد بعضهم البعض في الداخل. تعني اضطرابات الموارد أكثر من هم ضد هم، وأكثر من هم ضدنا. إنها تعني نحن ضد نحن أيضًا.

تتألق الآثار السلبية على المصالح الغربية من الاستبداد، والصراع المدني، وغيرها من الأمراض في الدول المصدرة للموارد من خلال التاريخ الحديث، وهناك مخاوف جدية من أن هذه الآثار ستتفاقم في المستقبل. عند التحدث إلى أشخاص يبدو أنهم لا يهتمون كثيرًا باضطرابات الدول المصدرة للموارد، قد يكون من المفيد إعادة صياغة ما قاله تروتسكي: قد لا تكون مهتمًا بلعنة الموارد، لكن لعنة الموارد مهتمة بك. اللعنة الحقيقية للموارد هي علينا.

7

كيف تجعل القوة الحق

إنه الخطأ الكبير للمصلحين والمحسنين في عصرنا أن يقتصروا على معالجة عواقب السلطة الجائرة، بدلاً من تصحيح الظلم نفسه.

جون ستيوارت ميل—1

الأسلحة تصنع الحقوق

تحت أي قانون تجعل القوة الحق؟ قد تكون الإجابة غير متوقعة. فكر، على سبيل المثال، في هاتف ذكي معروض للبيع في مركز تجاري في شيكاغو. كيف أصبحت الجزيئات التي تشكل هذا الهاتف المعين قابلة للشراء هناك؟

يمكننا أن ننظر إلى تاريخ هذا الهاتف الذكي بطريقتين: أولاً، كسلاسل إمداد حولت المواد الخام إلى المنتج النهائي، وثانياً، كسلسلة من المعاملات القانونية كسلاسل بيع—حيث تغيرت العناوين أثناء إنشاء المنتج عبر العديد من— البلدان. سلاسل الإمداد وسلاسل البيع لها أشكال متطابقة: جداول فرعية تتجمع في تدفقات موحدة. ما يميز السلسلتين هي القوانين التي تحكمهما.

سلاسل الإمداد التي تؤدي إلى مركز التسوق في شيكاغو هي حركات جزيئات، تحكمها قوانين الفيزياء: المادة والطاقة. هذه السلاسل الإمدادية استخرجت عناصر—عادية وغريبة—من العديد من النقاط تحت سطح الأرض وصنعتها إلى الكائن المتكامل الذي يمكن لمراهقة في المركز التجاري أن تمسكه بيدها. سلاسل الإمداد مصنوعة من روابط مادية وتنتهي بحيازة مادية.

سلاسل البيع مصنوعة من روابط قانونية وتنتهي بحقوق الملكية: سلاسل البيع التي تؤدي إلى مركز تسوق شيكاغو هي حركات لملكية العقارات. عند تتبع سلسلة بيع أحد مكونات الهاتف رابطًا برابط، نجد نقل الشركة العلامة التجارية لملكية الهاتف إلى بائع التجزئة في المركز التجاري، ثم بيع مصنع الدوائر المطبوعة إلى الشركة العلامة التجارية، ثم بيع مصنع المكونات إلى مصنع الدوائر المطبوعة، وبيع المكرر للمعادن إلى مصنع المكونات، وبيع شركة التصدير إلى المكرر، وبيع التاجر إلى شركة التصدير، وبيع ميليشيا لكيس من الكولتان، المستخرج من منجم في شرق الكونغو، إلى التاجر[2] في ذلك النقطة البعيدة من سلسلة البيع، نجد مجموعة من الرجال يراقبون المحليين الذين يخرجون الصخور من الأرض. قد يكون هؤلاء الرجال المراقبون جزءًا من وحدة الجيش الكونغولي، أو قد يكونون متمردين معارضين رسميًا للجيش. ما هو مؤكد هو أن هؤلاء الرجال يحملون أسلحة.

من المؤكد أن هؤلاء الرجال المسلحين ليس لديهم حق في المعادن - وفقًا للقانون الأمريكي، أو القانون الكونغولي، أو أي قانون آخر. ومع ذلك، فإن أسلحة هؤلاء الرجال تكسبهم حيازة فعلية للخام. السؤال هو: كيف ينعكس السرقة المسلحة في أصل سلسلة البيع في القانون عند نهايتها؟ كيف يؤثر الجريمة في أحد الطرفين على الملكية القانونية في الطرف الآخر؟

الإجابة هي: ليس على الإطلاق. لنفترض أن الفتاة المراهقة تشتري الهاتف الذكي في مركز تسوق في شيكاغو. مع شرائها، تكتسب حق الملكية القانونية لكل ذرة من الهاتف بموجب القانون الأمريكي، وحقها هو حق افتراضي وغير قابل للتحدي. حقها في الهاتف الذكي هو حق افتراضي: باستثناء قضية قانونية، ستقوم شرطة شيكاغو بإنفاذ الحق القانوني للفتاة في الهاتف ضد جميع المطالبين الآخرين. وإذا كانت هناك قضية قانونية، سيكون حقها غير قابل للتحدي. إذا قام مالك المنجم الكونغولي الذي نهبته الميليشيا -من يكون ذلك - باتخاذ إجراء قانوني ضد الفتاة في محكمة أمريكية، مشتكياً من أن هاتفها يحتوي على بعض المعادن المسروقة من المنجم، ستفشل هذه الدعوى. يقدم القانون الأمريكي للمالك المنجم عقبات لا يمكن للدعوى تجاوزها[3] من منظور

القانون الأمريكي، تمتلك المراهقة حق ملكية كامل للهاتف الذكي الذي يحتوي على المعادن الكونغولية المسروقة. تمتلك المراهقة الهاتف بالكامل خالياً من أي التزامات، كما تمتلك ربع جالون من الحليب مع سلسلة بيع تعود إلى مزرعة محلية.

قد يكون من المدهش أن المحاكم الأمريكية تفضل الميليشيات الكونغولية المسؤولة عن الأفعال التي لا يمكن وصفها، خاصة ضد النساء، التي رأيناها في المقدمة (التقرير من عيادة صدمات الاغتصاب) وفي الفصل 4 (مشهد الجثث بعد غارة القرية). قد يكون هذا غير مرحب به بشكل خاص لأن الانخراط التجاري الأمريكي مع تلك الميليشيات لا يجلب فقط المعادن المسروقة منها إلى المتاجر الأمريكية، بل يرسل أيضاً بعض الأموال التي يدفعها الأمريكيون في تلك المتاجر مرة أخرى إلى رجال الميليشيات، مما يساعدهم على شراء المزيد من الرصاص والمزيد من الخناجر.

هذا مذهل، لكنه صحيح. يمكننا، إذا أردنا، تصنيف القوانين الأمريكية المحددة التي تشرع سلسلة البيع الممتدة من شيكاغو إلى الكونغو. ستستخدم هذه القوانين الأمريكية مفاهيم مميزة وتحمل أسماء اصطلاحية؛ وستختلف عن القوانين المصرية المحددة التي تشرع سلسلة بيع تمتد من القاهرة إلى الكونغو، وعن القوانين اليابانية المحددة التي تشرع سلسلة بيع تمتد من طوكيو إلى الكونغو. ما تشترك فيه جميع هذه القوانين الوطنية المحددة هو هيكل الفعالية. ستأخذ قوانين كل دولة مدخلات المعادن المسروقة في الكونغو وتنتج مخرجات من حق قانوني كامل عند نقطة الشراء النهائية. بمعنى آخر، ستحول قوانين كل دولة قوة الميليشيا في أحد طرفي سلسلة البيع إلى حق قانوني خالص في الطرف الآخر.

صنع القانون في جزيرة عالية

الملكية هي مسألة عدالة يومية. تنشيط انتهاك حقوق الملكية الدراما المألوفة للعدالة المنكرة: من الملاك واللصوص، والشرطة والمحاكم، والجريمة والعقاب. إن احترام حقوق الملكية يمكّن من تنسيق غير عادي لأفعال البشر. نفكر في نظام العدالة في بلد ما على أنه يفرض حقوق الملكية للأشخاص داخل حدوده من أجل تأمين التوقعات حول من يمكنه استخدام ماذا ومتى. ومع ذلك، فإن الأشخاص والأشياء تعبر الحدود أيضًا، خاصة في هذه الأوقات العالمية. يتسلل الأجانب الذين يحملون ممتلكات إلى حدود بلد ما، ويدخل شعب البلد في حيازة أشياء أجنبية. ماذا يحدث بعد ذلك؟ من يحدد هذه الواجهات القانونية بين المواطن والأجنبي؟ دعونا نتخيل أننا نبدأ من جديد.

لنفرض أننا نقيم أمة مستقلة جديدة على جزيرة مرتفعة في المحيط الهادئ. نحن مواطنو هذه الأمة الجديدة، جزيرة مرتفعة، لدينا العديد من القرارات التي يجب اتخاذها:

1: تحدد كل سلطة وطنية القوانين الخاصة بأشخاصها فيما *قرارات "نحن-هنا"*. يتعلق بالممتلكات داخل أراضي تلك الأمة.

هذا بسيط: القوانين التي نضعها نحن ومن أجلنا هنا هي قوانيننا. سواء كنا سنقيم قانونًا مشتركًا، أو قانونًا مدنيًا، أو قانونًا جديدًا لجزيرة مرتفعة فهذا متروك لنا. كما أنه متروك لنا، على سبيل المثال، ما إذا كنا سنقوم بإدارة بعض موارد جزيرتنا بشكل جماعي أو نسمح بتخصيصها (على سبيل المثال، من خلال مزاد وطني).

يجب علينا أيضًا وضع قواعد ممتلكاتنا للأجانب الذين يأتون إلى أراضينا:

2: تحدد كل سلطة وطنية قوانينها الخاصة بشأن الأجانب *قرارات "هم-هنا"*. الذين يجلبون ممتلكات إلى أراضيها، وبشأن الأجانب الذين يشترون ويبيعون ويستخدمون الممتلكات داخل أراضيها.

في هذه اللحظة، على سبيل المثال، أعلنت الحكومة الكولومبية أن الأجانب ليس لديهم الحق في جلب المركبات المستعملة إلى كولومبيا. وقد منعت نيوزيلندا الأجانب من استيراد سائل منوي للكلاب من نوع بيت بول. يسمح القانون المصري للأجانب بامتلاك منزلين خاصين فقط، بمساحة تصل إلى 4000 متر مربع لكل منهما، بينما يمنع بيع مثل هذه المنازل الخاصة خلال خمس سنوات من الشراء[4]. سنقرر نحن سكان الجزر العليا بأنفسنا القواعد المتعلقة بالملكية التي يجب على الأجانب اتباعها في جزيرتنا.

أخيرًا، يجب علينا تحديد القواعد للأشخاص الذين يأتون لامتلاك الأشياء في الخارج:

3: تحدد كل سلطة وطنية القوانين المتعلقة بأشخاصها *قرارات "نحن-هناك"*. فيما يخص المعاملات العقارية خارج أراضي تلك الأمة.

يشرح المحامون هذا المبدأ بالقول إن السلطات الوطنية لديها ولاية قضائية شخصية بالإضافة إلى الولاية القضائية الإقليمية. الأشخاص - سواء كانوا أفرادًا أو شركات - يخضعون لسلطة قوانين بلدهم، أينما كانوا في العالم. على سبيل المثال، يمكن لقانونك الجنائي أن يتبعك أينما ذهبت. تسمح معظم دول مجموعة الثماني بمحاكمة مواطنيها بتهمة السياحة الجنسية للأطفال إذا كانت الفعل المعني سيكون جريمة لو حدثت في الوطن، بغض النظر عما إذا كانت الجريمة في البلد الذي وقعت فيه[5] يدين القانون الأمريكي الخيانة سواء ارتكبت "داخل الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر".[6] تحظر إحدى قوانين الأمن الداخلي الأمريكية الاتجار بالمخدرات في الخارج من قبل أي شخص أمريكي لصالح منظمة إرهابية أجنبية.[7]

أسهل طريقة لمراقبة الولاية القضائية الشخصية على حقوق الملكية هي من خلال العقوبات. تم تمديد العقوبات الأمريكية على السودان، على سبيل المثال، في عام 2006 بموجب الأمر التنفيذي 13412:

> بموجب السلطة الممنوحة لي كرئيس بموجب الدستور وقوانين الولايات المتحدة الأمريكية ... أنا، جورج و. بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ... أأمر بموجب ذلك
>
> على الرغم من أي عقد تم الدخول فيه أو أي ترخيص أو تصريح تم منحه قبل تاريخ سريان هذا الأمر، فإن جميع المعاملات التي يقوم بها الأشخاص الأمريكيون المتعلقة بصناعات النفط أو البتروكيماويات في السودان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خدمات حقول النفط وأنابيب النفط والغاز، محظورة.[8]

هذا الأمر التنفيذي يعلق، من بين حقوق أخرى، الحق القانوني لجميع الأشخاص الأمريكيين في شراء النفط السوداني، بغض النظر عن مكان وجود هذا الشخص الأمريكي في العالم. هذا هو ما تعنيه هذه العقوبات النفطية - تعليق جميع الحقوق القانونية للأشخاص الأمريكيين. (في يوم من الأيام، من المحتمل أن يستعيد رئيس أمريكي الحق القانوني للأشخاص الأمريكيين في شراء النفط السوداني؛ سيكون ذلك هو الفعل الذي يرفع هذه العقوبات الأمريكية.)

جمع كل هذا معًا (القرارات 1 و 2 و 3) يظهر أن علينا نحن سكان الجزر العليا أن نقرر ما هي الحقوق القانونية التي ستتاح لأشخاصنا فيما يتعلق بشراء أي شيء، في أي مكان في العالم. يجب أن نحدد من منا لديه أي حقوق لشراء ماذا، ومن من. يمكننا نظريًا أن نطلب استفتاءً على مستوى الجزيرة بشأن كل عملية شراء مقترحة للسلع الأجنبية. أو قد نسن قوانين تمنع سكان الجزر العليا من شراء المنتجات الأجنبية المصنوعة بعمالة الأطفال - أو منع سكان الجزر العليا من شراء العاج الأجنبي أو القردة العظيمة. الأمر متروك لنا.[9]

النقطة العامة هي أنه يجب أن تكون هناك قرارات سياسية تحدد حقوق أي سوق قبل أن تحدث المعاملات داخل ذلك السوق. يجب أن تكون هناك قرار سياسي بشأن كل شيء: حول ما إذا كان يمكن شراء وبيع كل سلعة محتملة بشكل قانوني، ومن يمكنه القيام بذلك، وتحت أي شروط (على سبيل المثال، ما هي القوانين المتعلقة بالأسلحة، والمخدرات، والحليب، والبنزين، والمصانع، وجوازات السفر، والأسلحة النووية، والبشر). يجب أن تقرر السياسة كيف تُلعب اللعبة - ما هي القطع، ومن يمكنه تحريكها، وكيف. بمجرد تعريف اللعبة، يمكن للاعبين أن يلعبوا كما يشاءون. التعريف السياسي للسوق هو شرط مسبق حتمي - إنه الخطوة التي تسبق أن يكون أي سوق "حر".

كل الملكية محلية

لا يمكن للنمساوي الذي يضيع محفظته في أستراليا تقديم بلاغ بفقدان ممتلكات إلى الشرطة العالمية. إذا كان مغربي متزوج من مكسيكية يرغب في شراء منزل في موناكو، فلن تقرر أي محكمة عالمية من يملك المنزل في حال طلاقهما. هناك منظمة التجارة العالمية؛ لكن لا توجد منظمة الملكية العالمية[10]لا يوجد نظام قانوني واحد فوق الأنظمة القانونية الوطنية للفصل أو إنفاذ حقوق الملكية. قانون الملكية هو في الأساس وطني ودون وطني؛ القليل من قانون الملكية هو فوق الوطني[11]سيتم حل نزاع الملكية الذي له عنصر دولي والذي يصل إلى محاكم دولة ما من قبل سلطات تلك الدولة وفقًا لقوانين تلك الدولة.

لا يمكن رؤية قانون الملكية من الأعلى؛ يمكن رؤيته فقط من الداخل. حتى مصطلح قانون الملكية سيضلل إذا تم أخذه كموضوع مشترك يدرسه طلاب القانون في دول مختلفة. بل، هناك أنظمة قانون ملكية بعدد السلطات الوطنية. مع استثناءات محدودة، كل سلطة وطنية حاسمة في وضع جميع قواعدها الخاصة بـ "القانون الخاص": قواعدها المتعلقة بالملكية، والزواج، والعلاقات الخاصة الأخرى بين الأشخاص القانونيين (الأفراد أو الشركات). قد يكون القانون الخاص الفنلندي مشابهًا هيكليًا للقانون الخاص الفلبيني - ولكن قد لا يكون كذلك، وحيث تختلف النظامين، لا يوجد قانون أعلى يقرر بينهما. للارتقاء إلى منظور عالمي، يجب التخلص من جميع الشرعية الخاصة الوطنية. ما يراه المرء بعد ذلك هو العديد من القوانين الوطنية - ما يقرب من مئتي نظام مستقل من القانون الخاص.

ما نرغب في معرفته هو كيف ستحدد كل سلطة وطنية قوانينها لمعاملات الأشخاص التجارية مع الأجانب. بالنسبة لنا، هذه هي الخياطة الحاسمة في نسيج التجارة الدولية. أجنبي يمتلك شيئًا ما يعرض ذلك الشيء للبيع لأحد مواطنينا. إذا كان عنوان الأجنبي أخلاقيًا بنفس القدر الذي سيكون عليه في بلده، فإن هذه المعاملة لن تستورد أي ظلم. (لا يحدث فرق أخلاقي، على سبيل المثال، سواء جاء الحليب من مينيسوتا أو مانيتوبا.) إذا كان العنوان الأجنبي مشوبًا أخلاقيًا، فإن الأمر يحدث فرقًا كبيرًا في العالم سواء كان بإمكان مواطنينا شراء ذلك الشيء قانونيًا أم لا. هذه المعاملة القانونية هي لحظة الانتقال الأخلاقي: اللحظة التي يمكن أن يدخل فيها الظلم الأجنبي إلى نظام العدالة الخاص بنا، حيث يمكن أن تتسلل التلوث الأخلاقي عبر حدودنا ملفوفة في عباءة من القانون[12].

بالنسبة للمراهق في شيكاغو، فإن جميع القوانين المهمة في سلسلة بيع الهاتف في المركز التجاري هي قوانين أمريكية. في غياب القانون الأمريكي، فإن المعادن الكونغولية بالنسبة للفتاة هي*res nullius*مجرد تجمعات من : الذرات. وجود القانون الأمريكي يحول هذه المادة إلى شيء يمكنها شراؤه. غير مدركة للفتاة، فإن المعادن الكونغولية في الهاتف الذي تتوق إليه بدأت وجودها فوق الأرض مغطاة بعرق، أو حتى دم، قروي تم إجباره على استخراجها. بالنسبة لها، فإن الرابط الحاسم في سلسلة بيع الهاتف هو القانون الأمريكي الذي سمح لشخص أمريكي بشراء المعادن التي سُرقت من قبل الجنود. هذا هو القانون الأمريكي الذي سيحول القوة الأجنبية إلى حقها، والذي سيستدعي

شرطة أمريكا ومحاكمها للدفاع عنها ضد جميع المتحدين. وهذا هو القانون الذي سيغرس ظلم تلك المعادن المتنازع عليها في حياتها الاجتماعية اليومية.

القوانين التي تقبل السرقة المسلحة في سلاسل البيع الأجنبية هي قوانين أمريكية - هذه هي القوانين التي تفوضها الحكومة الأمريكية. ومع ذلك، لا يحتاج القانون الأمريكي إلى تحويل القوة الأجنبية إلى حق محلي، ولعدد قليل من الموارد الطبيعية، فإنه في الواقع يمنع مثل هذه الانتقالات. في عام 2008، على سبيل المثال، أقر الكونغرس الأمريكي تعديلاً على قانون يسمى قانون لايسي، بدعم من ائتلاف واسع من المنظمات غير الحكومية المعنية بحوكمة الموارد في الخارج. كما تم تعديله، يحظر قانون لايسي استيراد أي منتج مصنوع من نبات تم تصديره في انتهاك لقوانين دولة أجنبية إلى الولايات المتحدة. الهدف الرئيسي من التشريع هو الأخشاب المستخرجة من الغابات في دول مثل إندونيسيا (المكونة من حوالي ثلاثة عشر ألف جزيرة)، حيث لا تستطيع الحكومة السيطرة على أراضيها بشكل كافٍ لمنع المجرمين من قطع الأشجار. مع قانون لايسي، اختارت الولايات المتحدة عدم الفعالية: ضد إضفاء الشرعية على أفعال الأجانب الذين استولوا بشكل غير قانوني على السلع الأجنبية. لدى الاتحاد الأوروبي الآن قوانين مماثلة بشأن الأخشاب الأجنبية المسروقة أيضًا[13].

تسعى هذه القوانين الأمريكية والأوروبية المتعلقة بالأخشاب إلى منع التكييف القانوني للسرقات التي تحدث في المناطق ذات الحكم الضعيف في العالم. تحاول عملية كيمبرلي - المدمجة في القانون في الولايات المتحدة وثمانين دولة أخرى - القيام بنفس الشيء بالنسبة للألماس الخام. يُحظر على مواطني الدول المشاركة في عملية كيمبرلي استيراد الألماس الخام المشتراة من المحاربين المدنيين: يمكنهم فقط استيراد الأحجار التي تم اعتمادها للتصدير من قبل حكومة الدولة المصدرة. تُظهر عملية كيمبرلي، مثل قانون لايسي، أن الدول يمكنها إيقاف السطو المسلح الذي يؤدي إلى ملكية قانونية عندما ترى أنه من المناسب القيام بذلك.

يعتبر قانون لايسي وعملية كيمبرلي استثناءات نادرة. بالنسبة لمعظم الموارد الطبيعية ومنتجاتها، تؤكد الولايات المتحدة على قوانين تسمح للقوة في الخارج بأن تصحح الأمور في الداخل. تختار الولايات المتحدة هيكلًا قانونيًا يقبل سرقة الكولتان في سلاسل البيع بدلاً من سن تشريعات مشابهة لقانون لايسي أو عملية كيمبرلي التي تعالج المعادن المسروقة بنفس الطريقة التي تعالج بها الأخشاب المسروقة أو الألماس المسروق. تُفوض الولايات المتحدة الانخراط التجاري مع الميليشيات الكونغولية الوحشية من خلال اختيار قوانين توافق على شراء الأمريكيين لنهبهم وإرسال دولارات المتسوقين إليهم. وكل دولة أخرى في العالم تفعل الشيء نفسه. بالنسبة لمعظم الموارد الطبيعية المسروقة من دولها الأصلية، ترخص دول العالم القوة لتصحيح الأمور.

قدرة تجعل القانون يجعل الحق

المواد الخام المسروقة بموجب قوانين بلد الاستخراج تكون ملطخة؛ معظم الناس سيشعرون بالقلق إذا ارتفعت الضباب العالمي عن السلع ليكشف أن ممتلكاتهم الخاصة مصنوعة من النهب. ومع ذلك، فإن المواد الخام التي يتم استخراجها في انتهاك للقوانين الأجنبية تشكل فقط نسبة صغيرة من التجارة العالمية. الوسيلة الرئيسية التي تجعل القوة هنا الحق لا تمر حول القوانين الأجنبية ولكن تمر مباشرة من خلالها.

قد تتذكر تشارلز تايلور، وهو زعيم حرب تدرب على يد القذافي ساعد في الإطاحة بالحكومة في ليبيريا ثم أصبح رئيسها لمدة ست سنوات[14]. كانت حكم تايلور الاستبدادي بحيث أن القاضي الذي حكم عليه في محكمة دولية خاصة وصفه بأنه "مسؤول عن المساعدة والتحريض على بعض من أبشع الجرائم في تاريخ البشرية": جرائم الحرب التي تتعلق بإرهاب السكان المدنيين، والمعاملة القاسية، وأعمال أخرى غير إنسانية، بالإضافة إلى الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل، والاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والنهب[15]. ارتكبت الجرائم في سيراليون - الميليشيات التي رأيناها RUF الدولية لتايلور دعماً لميليشيات RUF، حصل تايلور في قصص بتر الأطراف وتجنيد الأطفال في الفصل 4. من على بعض من الألماس الدموي في سيراليون، ثم قام تايلور بتحويل بعض من تلك الألماس إلى جماعات إرهابية مثل القاعدة[16].

عقوبة تايلور عن جرائمه الدولية هي الآن خمسون عامًا في سجن شديد الحراسة. ومع ذلك، خلال رئاسته القسرية بشكل استثنائي، استمتع تايلور بحياة من الرفاهية القانونية. كرئيس، كان لتايلور السلطة القانونية لبيع الموارد الطبيعية في ليبيريا، وهي سلطة قبلتها جميع الدول الأخرى في قوانينها الخاصة.

قام الرئيس تايلور بتدوين سلطته القانونية على موارد ليبيريا من خلال إجبار المشرعين في البلاد على تمرير "قانون السلع الاستراتيجية"، الذي ينص على:

> يمنح رئيس جمهورية ليبيريا بموجب هذا القانون السلطة الوحيدة لتنفيذ والتفاوض وإبرام جميع العقود أو الاتفاقيات التجارية مع أي مستثمر أجنبي أو محلي لاستغلال السلع الاستراتيجية لجمهورية ليبيريا. ستصبح هذه الاتفاقية التجارية ملزمة بشكل فعال لجمهورية ... بتوقيع وموافقة رئيس جمهورية ليبيريا فقط[17].

أكد هذا القانون السيطرة القانونية الشخصية لتايلور على جميع موارد ليبيريا. لقد افترض تشارلز تايلور - وتشارلز تايلور وحده - الحق القانوني في بيع جميع الأصول الطبيعية للبلاد. كما كتب مونتيسكيو: "عندما يجعل الرجل نفسه أكثر مطلقًا، فإن أول فكرة تخطر له هي تبسيط القوانين." كما طور رئيس ليبيري لاحق هذا الموضوع، "كان السيد تايلور يدير هذا البلد كما لو كان إقطاعيته الشخصية. كانت الموارد تُعطى للناس بطريقة ترضيه، ولم تكن هناك أنظمة أو مؤسسات[18]." خلال حكم تايلور، زادت إزالة الغابات من الخشب في ليبيريا بنسبة تزيد عن 1300 في المئة. سمحت عائدات هذه الصادرات من الخشب لتايلور بشراء أسلحة متطورة من الصين وليبيا ونيجيريا وصربيا[19].

ومع ذلك، فإن قانون السلع الاستراتيجية لتايلور أنتج نصف الحقوق القانونية اللازمة له لبيع موارد ليبيريا للأجانب. النصف الآخر كان حقوق هؤلاء الأجانب القانونية لشراء تلك الموارد منه. الدول التي استوردت خشب ليبيريا خلال رئاسته (بشكل أساسي فرنسا وإيطاليا وتركيا) عكست قانون السلع الاستراتيجية لتايلور في قوانينها الخاصة من خلال تفويض أشخاصها بشراء ما قرر تايلور بيعه[20] أجبرت تايلور القانون الليبيري، وعكست فرنسا القانون. الليبيري في قانونها الخاص، وبيع تايلور الخشب للمشترين الفرنسيين وتلقى الأموال الفرنسية في المقابل. بالنسبة لتايلور، كانت القوة تصنع القانون وتحقق المال. بالنسبة لفرنسا، كانت القوة تصنع القانون وتحقق الحقوق. كان القانون الفرنسي ضروريًا للفرنسيين لشراء الخشب بشكل قانوني من تايلور.

كان القانون الفرنسي هنا "يكرر" القانون الليبيري؛ كان "يعكس" أو "يتبع" ذلك. النقطة الحاسمة هي أن القانون الفرنسي فقط هو الذي يمكن أن يمنح الأشخاص الفرنسيين الحق في شراء موارد ليبيريا من تشارلز تايلور. نحن نعرف هذا من استقلالية أنظمة الملكية الوطنية، كما هو موضح في مثال الجزيرة العالية أعلاه. كان الأمر متروكًا للفرنسيين ليقرروا ما إذا كانوا سيمنحون أنفسهم الحق في التعامل مع تايلور بطرق من شأنها أن تولد حقوق الملكية في فرنسا. لكي يشتري الفرنسيون الخشب من تايلور، كان يحتاج الحكومة الفرنسية إلى قانون قائم به هيكل يتوازى مع قانون السلع الاستراتيجية لتايلور. ذلك القانون الفرنسي المتوازي، إذا تم توضيحه، سيقول هذا:

> *يتم منح الأشخاص الفرنسيين السلطة لتنفيذ والتفاوض وإبرام جميع العقود أو الاتفاقيات التجارية للسلع الاستراتيجية لجمهورية ليبيريا فقط مع رئيس جمهورية ليبيريا. ستمنح هذه الاتفاقيات التجارية الملكية للموارد الليبيرية للأشخاص الفرنسيين فقط عند توقيع وموافقة رئيس جمهورية ليبيريا.*

فتحت القوانين الفرنسية نفسها لاستقبال ما كان يطرحه تايلور. يمكن استخدام مجازات مختلفة لأجزاء الجسم التي تتناسب معًا هنا. على سبيل المثال: يجب أن تُمسك اليد الممدودة بيد متطابقة - وإذا كان هناك عدوى في اليد الممدودة، فسوف تنتشر إلى الجسم الجديد.

القانون الذي ليس قانونًا

هناك دائرة كهربائية قصيرة ذهنية يمكن أن تسبب نقطة عمياء هنا. تسير عملية التفكير المختصرة على النحو التالي: "تمرير القوانين هو ما تفعله الدول ذات السيادة. ويتطلب القانون الدولي من جميع الدول الاعتراف بدول أخرى كدول ذات سيادة. لذا يتطلب القانون الدولي من جميع الدول احترام قوانين الدول الأخرى ضمن قوانينها الخاصة."[21]

الحماية ضد هذه الدائرة القصيرة هي حقيقة حاسمة: الاعتراف السياسي لا يتطلب الانخراط التجاري. من يحكم في بلد أجنبي وأي قوانين يمررها، فإن القانون الدولي للاعتراف لا يتطلب من أي دولة أن تتماشى قوانين ملكيتها مع قوانين ذلك البلد.[22]

تذكر العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان، التي ذُكرت سابقًا، والتي حافظت عليها الولايات المتحدة بأشكال مختلفة منذ عام 1997. استخدمت الولايات المتحدة هذه العقوبات لتشكيل العلاقات التجارية مع السودان بتفاصيل دقيقة. كما رأينا، بموجب العقوبات، لا يمكن للأشخاص الأمريكيين قانونيًا شراء النفط السوداني من أي شخص. كما تحظر العقوبات على الأشخاص الأمريكيين إجراء أي تعاملات تجارية مع رئيس السودان أو مع الأفراد والشركات المحددة المرتبطة بنظامه. ومع ذلك، فإن العقوبات تسمح أيضًا، على سبيل المثال، للأشخاص الأمريكيين بشراء صمغ الأكاسيا السوداني وهو مكون يتوفر بكثرة في السودان، ويستخدم في المشروبات الغازية مثل - كوكا كولا[23] من خلال هذه العقوبات، تحدد الولايات المتحدة بالضبط الطرق التي ترغب (أو لا ترغب) في الانخراط تجاريًا مع السودانيين. ومع ذلك، على مدار جميع سنوات العقوبات، اعترفت الولايات المتحدة بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة. حافظت الولايات المتحدة على سفارتها في الخرطوم خلال فترة العقوبات، ويمثل ممثلو البيت الأبيض وممثلو السودان في مؤتمرات تغير المناخ، ويصوت مسؤول من وزارة الخزانة الأمريكية على سياسة صندوق النقد الدولي تجاه السودان، وهكذا.[24]

حتى خلال الاعتراف السياسي الكامل، يمكن لدولة واحدة أن ترفض مواءمة قوانين الملكية الخاصة بها مع تلك الخاصة بدولة أخرى من خلال منع مواطنيها من شراء ما تقوله القوانين الأجنبية يمكن بيعه. في الواقع، هذه النقطة تتعمق أكثر. في تعريف نطاق قانونها الخاص، يحق لكل دولة أن تسحب قوانين الملكية لدولة أخرى من جذورها. أي دولة، بمعنى آخر، يمكن أن تخبر مواطنيها أنه يجب عليهم اعتبار قانون الملكية لسيادة أجنبية ليس له أي صلاحية قانونية على الإطلاق.

على سبيل المثال، اعتبر لوردات القانون في بريطانيا ذات مرة كيف ينبغي أن تنظر القوانين البريطانية إلى قانون نازي معادٍ للسامية كان يزعم أنه يسلب اليهود الألمان الفارين من حقوقهم في الملكية من خلال إلغاء جنسيتهم الألمانية. وخلص اللورد كروس، الذي كتب باسم المحكمة، إلى:

> ما نحن بصدد الحديث عنه هنا هو تشريع يسلب دون تعويض من قسم من المواطنين تم تمييزه على أسس عرقية جميع ممتلكاتهم التي يمكن للدولة التي تمرر التشريع أن تضع يديها عليها، بالإضافة

إلى حرمانهم من جنسيتهم. في رأيي، يشكل قانون من هذا النوع انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان لدرجة أن محاكم هذا البلد ينبغي أن ترفض الاعتراف به كقانون على الإطلاق.[25]

في قضية لاحقة، تأمل محكمة الاستئناف البريطانية في قانون أقرته العراق بعد غزوها للكويت. أعلن هذا القانون أن جميع ممتلكات شركة الطيران الوطنية الكويتية، بما في ذلك عشر طائرات، ستصبح من الآن فصاعدًا ملكية للدولة العراقية. عندما أصدرت الحكومة العراقية هذا القانون، كانت الطائرات الكويتية قد تم نقلها إلى العراق: كانت الحكومة العراقية هنا تصنع قانون الملكية للأشياء التي تمتلكها داخل أراضيها. ومع ذلك، أعلنت المحكمة البريطانية أن هذا القانون العراقي يتعارض بشدة مع المبادئ البريطانية بحيث لا يمكن استخدامه في التفكير القانوني البريطاني:

يقول كل سيادي للآخر: "سنحترم سيادتك الإقليمية. لكن لا يمكن أن يكون هناك أي إساءة إذا لم نعترف بأفعالك ... المفرطة."[26]

في كل من حالات النازيين والعراقيين، لم يكن هناك شك في أن النظام المعني قد تمت الموافقة عليه من قبل حكومة دولة ذات سيادة معترف بها (ألمانيا والعراق). ومع ذلك، قررت المحكمة البريطانية رفض الأفعال السيادية لتلك الدول، بحيث لا يمكن أن تكون لتلك الأفعال أي عواقب ضمن قانون الملكية البريطاني. بالنسبة للأشخاص البريطانيين، كانت هذه القوانين الأجنبية ببساطة ليست قانونًا. هذه طريقة أعمق حيث لا تتطلب الاعتراف السياسي الانخراط التجاري.[27]

يمكننا حتى أن نجد الولايات المتحدة تقوم بتحويل تفويضها التجاري من طرف إلى آخر مع الحفاظ على الاعتراف السياسي ثابتًا، في حلقة خلال الربيع العربي في عام 2011. عندما بدأ العام، اعترفت الولايات المتحدة بليبيا كدولة مستقلة ومعمر القذافي كرئيس للدولة والحكومة. بدأت الاحتجاجات ضد القذافي في 15 فبراير في بنغازي وسرعان ما واجهتها قوات الأمن الليبية بإطلاق النار على الجشود. بعد عشرة أيام من الاحتجاجات الأولى، أصدرت الحكومة الأمريكية أمرًا تنفيذيًا بتجميد أصول القذافي، واثنين من أبنائه، وأعضاء معروفين من نظامه. كما جمد هذا الأمر التنفيذي جميع ممتلكات حكومة ليبيا (نظام القذافي)، مما أدى إلى عدم تمكن أي شركة أمريكية من الحصول على ملكية قانونية لأي من نفط ليبيا.[28] فرضت الولايات المتحدة عقوبات، بمعنى آخر، منعت الأشخاص الأمريكيين من شراء النفط الليبي من حكومة ليبيا.

ثم قامت الولايات المتحدة بشيء يستحق الذكر. في 26 أبريل 2011، أصدرت وزارة الخزانة الترخيص العام رقم 5، "الذي يصرح بالمعاملات المتعلقة ببعض النفط أو الغاز أو المنتجات البترولية المصدرة من ليبيا":

يُسمح للأشخاص الأمريكيين بالانخراط في معاملات ... تتعلق بالنفط أو الغاز أو المنتجات البترولية المصدرة من ليبيا تحت رعاية المجلس الوطني الانتقالي الليبي ("TNC")، بشرط ألا تستفيد حكومة ليبيا أو أي شخص آخر تم حظر ممتلكاته ومصالحه في الممتلكات ... من هذه المعاملات.[29]

بهذه الكلمات، سمحت الحكومة الأمريكية للأشخاص الأمريكيين بشراء النفط الليبي من المتمردين الليبيين. في هذا التاريخ، 26 أبريل، لم يكن للمتمردين أي وضع رسمي بموجب القانون الأمريكي. لم يكن حتى بعد عدة أشهر أن يعترف

وزير الخارجية الأمريكي رسميًا بالمجلس الوطني الانتقالي كالحكومة الشرعية لليبيا30خلال هذه الفترة، اعترفت الولايات المتحدة بالقذافي كرئيس للدولة والحكومة للدولة السيادية ليبيا - ومع ذلك، سمحت أيضًا لأشخاصها بالتعامل فقط مع المتمردين كبائعين قانونيين للنفط الليبي. تجاهلت الولايات المتحدة قانون الدولة السيادية الليبية التي اعترفت بها وأعلنت ببساطة قانونها الخاص بشأن من يحق لأشخاصها شراء الموارد الطبيعية الليبية. كانت الاعترافات السياسية الأمريكية تشير إلى طرابلس؛ بينما كانت الانخراطات التجارية الأمريكية تشير إلى بنغازي. الاعتراف السياسي لا يتحكم في العلاقات التجارية.

لماذا قد يحدث ذلك؟

غالبًا ما يستخدم المستبدون سلطتهم لتشكيل قوانينهم الوطنية، وحتى دساتيرهم، لأسباب محلية: القوانين هي قفازات جلدية تغطي قبضتهم.[31] ومع ذلك، تعطي الدول المستوردة تأثيرًا قانونيًا محليًا للقرارات الاستبدادية بشأن الموارد الطبيعية. وفي الواقع، تعطي الدول المستوردة تأثيرًا قانونيًا محليًا للقرارات الاستبدادية سواء كانت هذه القرارات متجسدة في القانون أم لا. لم يدفع بول بوت من خلال قانون يخول بيع الياقوت الكمبودي لشركات تايلاندية في أوائل التسعينيات. لقد أبرم الخمير الحمر ببساطة صفقات لليواقوت في الجزء من كمبوديا الذي سيطروا عليه، ودخلت الأحجار الكريمة الكمبودية في مجرى التجارة الدولية. أي شخص يشتري أحد تلك الياقوتات في الأسفل حصل على حق قانوني مختوم في النهاية بموافقة بول بوت.[32]

قد يعترض شخص ما على أن بول بوت لا ينبغي أن يُصنف على أنه استبدادي" خلال هذه الفترة، لأنه في هذه المرحلة، لم يكن الخمير الحمر حقًا" حكومة" على الإطلاق. على الرغم من أن الخمير الحمر كانوا جزءًا من ائتلاف" احتفظ بمقعد كمبوديا في الأمم المتحدة حتى عام 1993، يمكن القول إن هذا كان مجرد ترتيب جيوستراتيجي صيني أمريكي - لم يكن لدى الخمير الحمر حق صنع القوانين السيادية ولكنهم، في الواقع، كانوا مجرد مجموعة مسلحة تسيطر على بعض الأراضي.[33] قد تكون هذه الاعتراضات صحيحة. ومع ذلك، لا نحتاج إلى اتخاذ قرار، لأن ما يثير الدهشة في التجارة الدولية هو مدى قلة الفرق التجاري الذي قد تحدثه هذه الاختلافات السياسية. سواء كان بول بوت حاكمًا استبداديًا أو قائدًا متمردًا، فإن الدول المستوردة كانت ستعترف بسيطرته الفعالة على الموارد ضمن قوانينها الخاصة. كانت بروش من الياقوت مصنوعة من حجر زود به جنوده ستُعتبر مملوكة بحرية وواضحة في كل دولة مستوردة على حد سواء. بالنسبة لكل من الاستبداديين والمجموعات المسلحة، قد يكون هناك حق هنا.

حيث تكون كلمة الديكتاتور هي القانون، تتبع الفعالية كلمة الديكتاتور؛ حيث تسود بندقية المقاتل، تتبع الفعالية البندقية. كانت القوانين الفرنسية تعكس قانون تشارلز تايلور الذي ينص على أن توقيعه كان كافيًا لبيع خشب ليبيريا. لا تزال القوانين الأمريكية تسمح لمقاتلي ماي-ماي بيدء سلسلة من الملكية تنتهي بملكية محلية للمعادن الكونغولية. ما يهم أكثر في قوانين الدول المستوردة هو السيطرة القسرية على الموارد الطبيعية. الافتراض القانوني للدول المستوردة هو تفويض أشخاصها لشراء من أي أجانب يمكنهم تسليم البضائع. بالنسبة للموارد الطبيعية، فإن الملكية تمثل 99/100 من قانونها.

لا يحتاج مسؤولو الدول المستوردة، كما رأينا، إلى قبول الفعالية كقانون خاص بهم - ومع ذلك، فإنهم يفعلون ذلك، تقريبًا بشكل انعكاسي، من خلال العادة. في الواقع، الفعالية طبيعية جدًا في القانون لدرجة أنها تكاد تكون تلقائية. لم يكن الفرنسيون بحاجة إلى تمرير قانون إضافي لجعل قانونهم القانوني متوازيًا مع قانون تايلور للسلع الاستراتيجية: كان نظامهم القانوني مبنيًا بالفعل للقيام بذلك. إنما الاستثناءات من الفعالية هي التي تتطلب تدابير خاصة، مثل عقوبات السودان، وقوانين لايسي وكيمبرلي، وقرارات المحاكم البريطانية المذكورة أعلاه. الفعالية هي الافتراض الافتراضي لكل أمة، افتراض

كل تشريع. كل دولة تنشط بشكل تلقائي الكيمياء التي تحول حديد السلطة إلى ذهب الحقوق القانونية.

تستورد الفعالية للموارد الظلم. فلماذا تفعل الدول المستوردة ذلك؟ لماذا يسمح القادة الوطنيون للقوة في الخارج بأن تجعل الحق في الداخل؟ ليس، على الأرجح، لأن الشر يصيب من يشغلون المناصب العليا. إذا كنت قد تم ترقيتك إلى أعلى منصب في بلدك أمس، لكان قد تم نصحك بالاستمرار في القوة تجعل الحق" لموارد الدول الأخرى اليوم. أحد الأسباب هو أن القادة" الوطنيين يرثون الفعالية من أسلافهم: كما سنرى، تلاقت الدول حول هذه القاعدة منذ أن كانت القوى العظمى تدمر سفن بعضها الخشبية بالمدافع. والأهم من ذلك، أن القادة الوطنيين يختارون الفعالية استجابة لمطالب مواطنيهم المستمرة للموارد الطبيعية والمنتجات المصنوعة منها.

تحدد الفعالية اختبارًا يمكن للدول الغنية بالموارد دائمًا اجتيازه. سيكون هناك دائمًا شخص ما في عاصمة دولة مصدرة يمتلك أقوى سلطة قهرية. تجعل الفعالية من القانوني شراء الموارد منه. إذا كانت العاصمة لا تتحكم في الريف، فسيكون هناك دائمًا بعض الجماعات في الريف تتحكم في المناجم والغابات. تستنزف الفعالية موارد الريف من خلالهم. مهما كانت حالة الدولة الغنية بالموارد جيدة أو سيئة - حتى لو كانت تعاني تحت حكم ديكتاتوري أو ممزقة بسبب حرب أهلية - فإن الفعالية دائمًا ما تسمح بتدفق مواردها إلى الأسواق العالمية، حيث يمكن لمواطنيها شراء تلك الموارد تحت غطاء القانون.

يرى البعض أن الفعالية هي سياسة نيوكولونيالية تسمح للدول القوية باستغلال المناطق الغنية بالموارد دون الحاجة لتحمل تكاليف حكمها[34]. ومهما كان الأمر، سيبدو للزعماء الوطنيين أن الفعالية أمر بديهي. بالنسبة للزعماء الوطنيين، فإن الضرورة لتأمين واردات الموارد الطبيعية قوية للغاية. بالنسبة لموارد الطاقة، فإن الضرورة لتأمين الإمدادات هي أمر قاطع: يجب على كل زعيم لاقتصاد متقدم أن يحافظ على تشغيل الأضواء وحركة المرور. مطالب المستهلكين بالواردات لا تتوقف، وتمتد إلى المستقبل غير المحدد، وأي جدول أعمال سياسي سيكون رهينة لتلبية هذه المطالب. لذا، يقبل قادة اليوم الفعالية كقانونهم، كما فعل أسلافهم أيضًا.

الهيمنة القانونية: قاعدة نفس القواعد

يفضل القادة الوطنيون الفعالية تلقائيًا، حيث إن القاعدة توجه الموارد إلى شعوبهم. بالطبع، يفضل أكثر الفاعلين قسوة في المناطق المصدرة للموارد الفعالية أيضًا، حيث إنها توجه الأموال من الدول المستوردة إليهم. العديد من أقوى الفاعلين في العالم منسقون على هذه القاعدة. ومع ذلك، فإن القاعدة غير قابلة للتصحيح أخلاقيًا، لذا يجب تغييرها. وسيكون التغيير جذريًا: هذه التنسيق أساسي للنظام العالمي.

كتب عالم العلاقات الدولية كينيث والتز: "في الفوضى، لا توجد تناغم تلقائي[35] بالنسبة للمكان الذي وصلنا إليه الآن، فإن والتز تقريبًا مخطئ. في قواعد الملكية للعديد من دول العالم، هناك تناغم قريب جدًا من التلقائية لدرجة أنه قد يبدو - إذا تم ملاحظته على الإطلاق - كحقيقة طبيعية بدلاً من تنسيق للاختيارات. في الواقع، التناغم قريب جدًا من التلقائية لدرجة أن الانحرافات، مثل العقوبات، تحتاج فقط إلى التدوين. الاتفاق يتم دون تشريع.

غالبًا ما يستشهد أولئك الذين تأثروا أو انزعجوا من "الحوكمة العالمية" في عصرنا بالهيئات العابرة للحدود مثل منظمة التجارة العالمية، أو الشبكات الحكومية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، أو المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات اجتماعية عبر مناطق واسعة. قد تكون هذه الحوكمة العالمية حيوية على مستواها؛ مقارنةً بحوكمة الملكية العالمية، فهي تافهة. التنسيق في قواعد الملكية هو أساس كل التجارة - شرط مسبق لكل التجارة عبر الحدود. الاتفاق على حقوق الملكية هو الأساس لكل عقد قانوني يتعلق بالسلع. إنها البنية التحتية التي تدعم أكثر الأدوات المشتقة تعقيدًا في التمويل الدولي. إنها تحدد المسار الذي يبحر فيه ناقلة النفط من ميناء إلى آخر، متغيرة الملكية عشرات المرات أثناء وجودها في البحر. إن التنسيق الدولي لقوانين الملكية هو أساس السوق العالمية، والسوق العالمية تدعم السكان البشريين بحجمهم الذي يبلغ سبعة مليارات.

تتحول الأشياء إلى سلع قانونية فقط عندما تضيء بالقوانين. للعب دورها على مسرح التجارة العالمية، يجب أن تكون الشيء مضاءة بقوانين عدة دول في آن واحد. يمكننا هنا أن نفترض كيف أن التداخل بين القوانين الوطنية يخلق الموضوعية القانونية للسلعة الدولية. (كما قال كتاب قانوني سوفيتي ذات مرة: "يجب أن يرتبط حق دولة من نظام ما بوجود النظام الآخر من الملكية كحقيقة موضوعية[36] يمكننا حتى أن نغتنم هذه اللحظة للتفلسف حول "بناء واقع اجتماعي عالمي" من خلال تقارب قواعد الملكية الوطنية[37] دعونا نترك كل ذلك ليوم آخر، على الرغم من ذلك. كل ما نحتاجه الآن هو هذا الاستنتاج البسيط: الهيكل الأساسي للأسواق الدولية مدعوم باتفاق حكومات شبه تلقائي، ولكنه اختياري تمامًا من الناحية القانونية، حول "القوة تصنع الحق".

هذا ليس "اتفاقًا" كما في المعاهدة، حيث تقوم الحكومات بالتزام مشترك[38] هذا هو اتفاق الساعات التي تعمل في تناغم، حيث تخبر كل واحدة نفس الوقت بسبب إعداد آليتها الداخلية الخاصة. القوانين الوطنية في توافق شبه كامل حول ما سيعتبر تحويلًا دوليًا صالحًا للبضائع[39] نادرًا ما يحدث تعارض في قوانين الملكية؛ ما هو ملحوظ هو التنسيق. التجارة الدولية ممكنة لأن جميع

الدول تعزف نفس الألحان على آلاتها القانونية الخاصة. جميع الأنظمة القانونية مضبوطة على الفعالية؛ تنسيقها في مفتاح صعب.

ارتباط الدكتاتور

دعونا نأخذ ما اكتشفناه إلى بيع النفط من قبل تيودور أوبانغ من غينيا الاستوائية. اليوم، تحدد جميع الدول قوانينها الخاصة لتأكيد قرارات أوبانغ بشأن بيع نفط غينيا الاستوائية: جميع الدول تخبر رعاياها أنه يجب عليهم شراء نفط غينيا الاستوائية فقط من نظام أوبانغ. تحدد الولايات المتحدة أوبانغ كبائع الموارد في البلاد باستخدام مبدأ الفعالية: كما رأينا، فإن حقيقة أن أوبانغ هو رئيس دولة ذات سيادة لا تحدد ما إذا كانت الحكومة الأمريكية ستسمح للأمريكيين بشراء الموارد الطبيعية من غينيا الاستوائية منه (الاعتراف السياسي لا يتطلب الانخراط التجاري). تستخدم الولايات المتحدة الفعالية لتحديد أوبانغ كبائع الموارد القانونية، وهو الخيار الذي يمكّن شركات النفط الأمريكية من شراء نفط تلك البلاد منه، والخيار الذي يعيد دولارات السائقين الأمريكيين إليه.

اليوم الذي سمح فيه القانون الأمريكي للأمريكيين بشراء الموارد من أوبانغ، بدأ الانخراط التجاري الأمريكي مع أوبانغ. وبدأت أيضًا مساهمة المستهلكين الأمريكيين في الحكم الاستبدادي في غينيا الاستوائية. تدفقت نفط غينيا الاستوائية إلى سيارات الأمريكيين وملابسهم ومستحضرات تجميلهم. وتدفقت أموال الأمريكيين مرة أخرى إلى حسابات أوبانغ المصرفية. أصبح الاستبدادي، الذي تم تحديده أولاً من خلال سلطته، قويًا بشكل فائق مع الأموال الأمريكية.

لذا، فإنها جزئيًا قرار أمريكي سمح لأوبانغ باختيار الطائرات الخاصة لنفسه، والحبس الانفرادي لأعدائه، بينما يتجاهل احتياجات شعبه40في وقت كتابة هذه السطور، لا يزال أوبانغ في السلطة. إنه أطول زعيم حكمًا في إفريقيا، وربما أغناها، وربما أقساها. لقد وضع الانخراط الأمريكي في الواردات مع أوبانغ الأمريكيين في عمل مع ديكتاتور وأدى إلى اضطرابات الموارد في غينيا الاستوائية. بحلول الوقت الذي تقرأ فيه هذا، قد يكون أوبانغ قد رحل. لكن اختيار الحكومة الأمريكية لـ "القوة تصنع الحق" سيظل يضع الأمريكيين في عمل مع الاستبداديين حول العالم. هنا، عمل أمريكا هو الشر.

الظلم الأجنبي على أرض الوطن

قد لا يرى أولئك الذين سئموا من الأعمال الفظة للشؤون الخارجية بعد الآثار الإضافية. قد يعتقدون أن قيادة الأمم هي ناد يضم العديد من الرجال الأقوياء، وأن التغييرات الكبرى في عضوية ذلك النادي تتجاوز أحلام حتى أكثر المدافعين حماسًا عن الإمبراطورية الأمريكية. "العالم كما هو"، قد يقولون. "نحن فقط نتعامل مع من هو في السلطة." أو لصياغة الفكرة كسؤال: أليس علينا التعامل مع الديكتاتوريين؟

ربما. ومع ذلك، نحن "نتعامل مع" الدكتاتوريين على أبعاد مختلفة من السياسة الخارجية: السيطرة على الأسلحة، مكافحة الإرهاب، حقوق الإنسان، التجارة، وأكثر من ذلك. وسينتج عن تعاملنا مع أي من هذه المجالات في السياسة الخارجية نتائج أفضل أو أسوأ سواء في الخارج أو في الداخل. ومع ذلك، فإن بعض مجالات السياسة الخارجية لها تأثير أخلاقي كبير على السكان المحليين، وهو ما تفتقر إليه المجالات الأخرى. في العديد من مجالات السياسة الخارجية، يمكننا التعامل مع الأنظمة الاستبدادية كعصابات قوية في الحي العالمي. ومع ذلك، فإن التجارة، وخاصة تجارة الموارد الطبيعية، تختلف. إن سياساتنا لتجارة الموارد الطبيعية تستورد الظلم من البلدان الأجنبية، مما يرسخ مظالمها في نظام العدالة لدينا. هذه هي الطريقة التي "نتعامل بها" مع الدكتاتوريين التي لدينا أسباب خاصة للندم عليها.

قارن بين الانخراط التجاري الأمريكي مع أوبانغ والمفاوضات الأمريكية مع النظام في كوريا الشمالية. إن الاستبداديين في كوريا الشمالية لا يقلون سوءًا عن أوبانغ، وهم مستعدون لفرض أقصى درجات الانضباط، الحرمان، والمعلومات المضللة على سكانهم. يتحكم النظام الكوري الشمالي في الأسلحة النووية ويحاول الحصول على المزيد؛ تتعامل الولايات المتحدة مع النظام الكوري الشمالي من أجل أمنها القومي وأمن حلفائها. توقع الولايات المتحدة معاهدات مع المسؤولين الكوريين الشماليين، وتضغط عليهم لقبول التفتيشات، وتقدم المساعدات الغذائية لبيونغ يانغ مقابل تنازلات، وهكذا. ومع ذلك، لاحظ أن أيًا من هذه الإجراءات الأمريكية لا يؤثر على القانون الأمريكي. تخرج الحكومة الأمريكية عن ولايتها للتعامل مع القيادة الكورية الشمالية، كما قد يخرج المربي من ممتلكاته للتعامل مع الخارجين عن القانون.

الاعتراف السياسي بكوريا الشمالية من قبل الولايات المتحدة له تأثيرات قانونية محلية شبه معدومة. إذا قرر النظام الكوري الشمالي الإنضمام مرة أخرى إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فسيكون ذلك حدثًا إشاريًا في العلاقات الخارجية، لكنه لن يكون حدثًا يحتاج حتى أفضل المحامين تدريبًا الذين يعملون في ولاية أمريكية إلى ملاحظته. وبالمثل، إذا قرر النظام الكوري الشمالي بناء طرق، أو إلغاء عقوبة الإعدام، أو إجراء انتخابات، أو حشد القوات على الحدود مع كوريا الجنوبية، فستكون هذه قرارات ذات عواقب للكوريين وربما للأمريكيين، لكنها لن تترتب عليها أي عواقب ضمن القانون الأمريكي. إن الاعتراف السياسي الأمريكي بكوريا الشمالية له تأثيرات قانونية محلية طفيفة فقط: على سبيل المثال، إذا قرر النظام الكوري الشمالي الانسحاب من الاتحاد البريدي العالمي، فلن تكون طوابع البريد الكورية الشمالية صالحة بعد الآن لتسليم البريد داخل الولايات المتحدة.

الانخراط التجاري مع أوبانغ من قبل الولايات المتحدة هو أكثر حميمية قانونيًا. هنا تستخدم الولايات المتحدة سيطرتها على قانونها الخاص لتعيين أوبانغ كصانع القرار المعتمد للموارد التي ستباع إلى أمريكا. تجعل الولايات المتحدة حرفيًا كلمة أوبانغ قانونًا: ليس قانونًا لغينيا الاستوائية، ولكن قانونًا للولايات المتحدة. وظيفيًا، كأن الحكومة الأمريكية قد عينت أوبانغ كوزير أمريكي للنفط الغيني الاستوائي. عندما يدفع أوبانغ من خلال قانون جديد للهيدروكربونات (كما فعل في عام 2006)، ستتعامل المحاكم الأمريكية مع ذلك القانون كحاسم في تفكيرها الخاص. عندما يختار أوبانغ بيع مليون برميل من النفط، سيصبح أي أمريكي مخولًا قانونيًا لشراء ذلك النفط.

بالنسبة لدولة تتردد محاكمها في قبول أهمية القوانين الأجنبية لأسبابها الخاصة، قد يبدو من الغريب أن الولايات المتحدة تضع نظامها القانوني لمتابعة قرارات ديكتاتور. ومع ذلك، هذه هي الحالة الراهنة. تعترف الولايات المتحدة بقرارات أوبانغ لنقل ملكية النفط إلى أشخاص أمريكيين، ثم تتطلب الدفاع عن ملكية ذلك النفط بكل قوة النظام القضائي الأمريكي، بما في ذلك جميع شرطتها ومحاكمها.

هذا يعني أن أي ظلم تحت سيطرة أوبانغ على نفط غينيا الاستوائية سيصبح ظلمًا مفروضًا على الأراضي الأمريكية. وهناك ظلم بالفعل: كما سنرى في الفصل 13، أوبانغ يسرق حرفيًا نفط غينيا الاستوائية. تختار الولايات المتحدة عدم السماح فقط باستيراد هذا النفط المسروق، بل تعلن أن الاستيراد قانوني لأنه يأتي من لص قوي بما فيه الكفاية.

اختيار الحكومة الأمريكية للفعالية يؤدي مباشرة إلى تنفيذ المسؤولين الأمريكيين للظلم الأجنبي على الأراضي المحلية. لرؤية خطورة هذا الاختيار، لاحظ أن الأمريكيين سيجدون مثل هذا التنفيذ غير مقبول في مجالات أخرى. منذ وقت ليس ببعيد، أعلن مسؤول إيراني أن ثلاثة رجال (تم التعرف عليهم فقط بالحروف الأولى م. ت.، ت. ت.، وم. ش.) قد تم إعدامهم بتهمة اللواط. بين consensual يبدو أن جريمتهم هي أنهم شاركوا فقط في سلوك جنسي رجال بالغين[41]تخيل أن أحد هؤلاء الرجال (لنقل، ت. ت.) قد نجا بطريقة ما من الإعدام في إيران وهرب إلى الولايات المتحدة بحثًا عن اللجوء. تخيل أن المدعي العام الأمريكي يقول إنه آسف جدًا، لكن الحكومة الإيرانية قد حكمت على ت. ت. بالإعدام. لذلك، هو يأمر بإعدام ت. ت. في إنديانا.[42]

الهروب في تلك القصة خيالي، لكن بعض الهروب حقيقي. في عام 1989، تم القبض على صبي يبلغ من العمر سبع سنوات يدعى فرانسيس بوك في السودان على يد ميليشيا صيد العبيد تدعى جيما. أجبر جيما بوك على العيش كعبده لمدة عشر سنوات، وكان يجلده بسوط الثور عندما حاول الهروب. ومع ذلك، تمكن بوك أخيرًا من الهروب من العبودية، وقطع طريقه، مع الكثير من المشقة، إلى أمريكا. تمت دعوة بوك ليحكي قصته البطولية أمام الكونغرس، ونشر سيرته الذاتية، وهو الآن يعيش في كانساس، حيث يعمل في منظمة غير حكومية لمكافحة العبودية.[43]تخيل الرئيس الأمريكي في مؤتمر صحفي يقول: "لقد سافر جيما من السودان إلى كانساس، ويطالب بعبده مرة أخرى. نحن آسفون جدًا، لكن يجب علينا فرض حقوق الملكية الخاصة بجيما على فرانسيس بوك. يجب علينا السماح لجيما بالاحتفاظ ببوك أو بيعه كعبد في الولايات المتحدة."

قد يكون من الأفضل أن تضغط الولايات المتحدة على إيران لوقف إعدام مواطنيها بسبب اللواط، وعلى السودان لإنهاء العبودية البشرية. ومع ذلك،

مهما كانت السياسة الخارجية الأمريكية في تلك المجالات، سيكون من المؤسف أن تفرض الولايات المتحدة عقوبة الإعدام الإيرانية، أو العبودية السودانية، على أراضيها. قد يرتكب الأجانب أو يسمحون بالظلم في بلدانهم، لكن نظام العدالة الأمريكي يصبح ملوثًا عندما يفرض تلك الظلم داخل حدوده.

بمجرد أن تمنح الحكومة الأمريكية مواطنيها الحق في شراء النفط من أوبانغ، تصبح جرائم أوبانغ قانونًا أمريكيًا. النفط الذي يسرقه في إفريقيا يصبح ملكًا قانونيًا في أمريكا؛ وتُنفذ حقوق الملكية هذه من قبل النظام القضائي الأمريكي. في مكان ما في كانساس، قد يكون سائق يقود سيارته إلى محطة وقود، على وشك ضخ النفط الإكوادوري في خزان سيارته. الآن تخيل هذا السائق وهو ينظر ليرى رجال شرطة ولاية كانساس يقفون حراسًا في مزاد للعبيد، جارٍ في الساحة المجاورة. جريمة العبودية أسوأ من سرقة موارد الأمة، لكن خطأً تطبيق أمريكا لهذه الظلم على أراضيها هو في أقصى حد مسألة درجة.

تجنس الموارد

للتجارة إمكانيات خاصة لنقل الظلم الأجنبي إلى الوطن. كما ذُكر، لا يهم أخلاقيًا ما إذا كان الحليب يأتي من مينيسوتا أو مانيتوبا - لكن الأمر يهم ما إذا كان النفط يأتي من كندا أو غينيا الاستوائية. إحدى طرق وصف الحظر الدولي على تجارة العبيد هي أن الدول لم تعد تختار "القوة تصنع الحق" للبشر: لم تعد الحكومات تمنح شعوبها الحق في شراء بشر آخرين من أجانب يمكنهم الحفاظ على السيطرة القسرية على هؤلاء البشر. ومع ذلك، لا تزال السلطات الوطنية تمنح الحق في شراء الموارد الطبيعية من الأجانب الذين يمكنهم الحفاظ على السيطرة القسرية على تلك الموارد، وهذه السياسة من الفعالية تجذب جميع الدول إلى السلع الملوثة.

من بين العاملين الرئيسيين في الإنتاج - العمل والمواد الخام - من المرجح الآن أن تكون الأخيرة مصدرًا للظلم الصريح المستورد من الخارج. قد تكون السلع الأجنبية قد تم إنتاجها في ظروف غير صحية أو غير آمنة، وقد تؤدي مثل هذه الانتهاكات لحقوق العمل إلى تلويث السلع التي يشتريها المستهلكون في الوطن. هذه قضايا أخلاقية خطيرة وتستحق معالجة كاملة خاصة بها[44] ومع ذلك، فإن السلع التي تم إنتاجها من خلال سرقة العمل بشكل صارخ، باستخدام العمل القسري، لم تعد تمثل جزءًا كبيرًا من تدفقات التجارة الدولية[45] حتى العمال الأجانب المستغلين عادة ما يكون لديهم بعض الخيارات - يمكنهم البحث عن وظيفة أخرى، أو العودة إلى الفقر الريفي الذي جاءوا منه عادة.

المواد الخام مختلفة. نظرًا لأن الصناعات الاستخراجية محصورة، غالبًا ما يكون لدى السكان المحليين سيطرة قليلة على مواردهم. إزالة النفط من غينيا الاستوائية لا تتضمن أي عمل أفريقي على الإطلاق: نظام أوبانغ يوافق على عقد، وتقوم الشركات الأجنبية ببناء منصات في عرض البحر وتأخذ نفط البلاد بعيدًا. النفط مسروق بنسبة 100 في المئة عندما يصل إلى موانئ الدول المستوردة، دون إمكانية لغينيي الاستوائية لفرض حق النقض على الصادرات من خلال إيقاف أدواتهم أو تدمير الآلات.

سياسة التجارة في بلد ما ليست خاصة لأنها تؤثر في الداخل؛ كما هو مذكور أعلاه، يمكن أن يكون لجميع السياسات الخارجية تأثيرات في الداخل. إذا سمحت الحكومة بالتجارة مع دولة تصدر طعامًا غير نقي، فقد يتعرض مواطنوها للتسمم؛ وبالمثل، إذا أساءت الحكومة إدارة حرب في الخارج، فقد يُقتل مواطنوها في هجمات إرهابية. سياسة التجارة خاصة لأنها تحمل تأثيرات أخلاقية قوية في الداخل. من المؤكد أن البلد الذي يضع قوانين الملكية الخاصة به لتتبع قرارات الفاعلين السيئين في الخارج سيستورد الظلم - وسيفرض هذا الظلم من خلال نظام العدالة الخاص به. سيجد المستهلكون في هذه البلدان مواد خام مسروقة داخل سياراتهم وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، ومنازلهم وهواتفهم، ومستحضرات التجميل والأدوية الخاصة بهم، ونظاراتهم وأطقم الأسنان، حتى في جلدهم وأحشائهم. فقط المنحرفون أخلاقيًا سيستمتعون بفكرة أن حكومتهم ستدافع عن حقوقهم في هذه السلع المسروقة ضد جميع المتحدين.

إن انخراط الدول من خلال الفعالية يرسل أموال المستهلكين إلى أنظمة قمعية مثل أي نظام على وجه الأرض، وإلى ميليشيات من إنسانية لا يمكن

تصورها. إنه يجذب السلع المسروقة والدموية من دول أخرى ويعلن أنها نظيفة قانونياً. ومع ذلك، فإن الفعالية تنسق أيضاً السوق العالمية التي تدعم السكان البشريين. وضعنا الأخلاقي ضعيف. السوق العالمية التي تدعم حياتنا متناسقة على قاعدة سيئة.

8

الإمساك بالأيدي المتسخة

دع الأشخاص الفاسدين يعيدون ما حصلوا عليه بطرق فاسدة وليعود إلى المالكين الحقيقيين. سيجعل ذلك الفساد عملاً محفوفاً بالمخاطر. جرم الفساد حتى يتمكن الفاسدون من الاعتقال والمحاكمة وتقديم العدالة أينما ذهبوا. لا توفر أي مكان للاختباء. دع البنوك والحكومات التي تحتفظ بالثروات المسروقة وتحميها تفتح خزائنها. هذه أموال دم. إنها تترك الأطفال يموتون في المستشفيات التي لا تحتوي على أدوية، والبنية التحتية التي انهارت، ومياه غير صالحة للشرب للبشر.

وانغاري ماثاي—

لا يوجد رجل أكثر خطورة، في موقع السلطة، من الذي يرفض قبول فكرة أن كل ما يفعله الإنسان يجب أن يكون من أجل الصواب والسلامة، حتى إن تحديد معدل التعرفة يجب أن يكون أخلاقياً.

إيدا تاربل—1

قد يبدو العالم خارج حدودنا على هذا النحو: كل دولة أجنبية قد أنشأت حكومة، وبعض الحكومات قمعية أو فاسدة، وفي بعض الأحيان دعمنا مثل هذه الحكومات، وهو أمر مؤسف ولكنه ضروري. أحيانًا في دولة أجنبية، ينشب صراع: نحن ندفع من أجل قوات حفظ السلام، أو ندعم جانبًا أو آخر، أو ننتظر فقط لنرى من سيفوز. في ظروف قصوى، قد نتدخل بنشاط في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، من خلال العقوبات أو حتى عسكريًا. ومع ذلك، نأمل في الأساس أن دعمنا الدبلوماسي الثابت لحقوق الإنسان، وخاصة تجارتنا، سيجلب مع مرور الوقت الديمقراطية والسلام والازدهار إلى الأراضي الأجنبية المضطربة.

هذه الصورة ليست خاطئة، ولكن بالنسبة لنا إطارها صغير جدًا. هذا هو إطار الأخبار العاجلة" - للصحفيين الذين يقبلون النظام الدولي كما هو ويبلغون عن" القرارات السياسية في هذا السياق. لكن اقتصادات، وبالتالي سياسات، الدول الأخرى ليست مفروضة؛ بل تتشكل من خلال الخيارات التجارية للعديد من الدول، بما في ذلك دولتنا. من نتعامل معه، وعلى أي شروط، يؤثر على من سيحتفظ بالسلطة في الخارج، وكيف سيمارسون تلك السلطة، وما النزاعات التي ستسببها سلطتهم. القرارات التجارية لحكوماتنا تحدد الفاعلين ثم تضع المسرح الذي تُعرض عليه درامات كل دورة أخبار.

من خلال هذه الفصول، نظرنا في خيار الدول المستوردة للانخراط على أساس الفعالية، ورأينا لماذا يكون هذا الخيار ضارًا بشكل خاص. الموارد الاستخراجية هي مصادر مركزة للغاية من قيمة التبادل. يمكن أن يؤدي بيع الموارد الاستخراجية إلى الحصول على أموال كبيرة وسرية. يمكن حماية استخراج هذه الموارد، والتنافس عليها، بالقوة العسكرية. من خلال تمكين من يمكنه السيطرة على الموارد بالقوة، تدفع الدول المستوردة الأمراض المتعلقة

بالموارد مثل الاستبداد والصراع المدني، مع جميع عواقبها السياسية والاقتصادية والإنسانية.

مبدأ الفعالية في تجارة الموارد يشكل أسس النظام العالمي. فوق ذلك، ولكن لا يزال تحت معظم العناوين الرئيسية، هو موضوع هذا الفصل: الأفعال الإضافية للحكومات المؤثرة التي تشجع العلاقات التجارية مع شخصيات غير عادلة من الدول الغنية بالموارد. تسمح حكوماتنا، وحتى تساعد، شركاتنا على الانخراط مع جهات قسرية وفاسدة في الخارج؛ وتسمح، بل وترحب، بالأجانب الذين يتحكمون في عائدات الموارد غير المشروعة لشراء السلع والخدمات من أسواقنا المحلية. في هذا الفصل، نتجول في قبو التجارة العالمية، ونجد القوانين والسياسات الوطنية التي تعزز الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في الخارج.

دماء المال

الفساد حول الحكومات المدمنة على الإيجارات يشبه الفجور في بيت دعارة. لم يظهر مكافأة توقيع دفعتها الشركات البريطانية لعقد نفط أوغندي في أي ميزانية أوغندية منشورة، ونفت وزارة المالية أي معرفة بمكان المال[2]عندما. علق رئيس شركة لوك أويل الروسية في مفاوضات حول حقل نفط ضخم في كازاخستان، قدم للرئيس الكازاخي طائرة تنفيذية بقيمة 19 مليون دولار. وعندما سُئل عما إذا كانت الطائرة قد ساعدت لوك أويل في تأمين العقد، أجاب: "لا شيء مجاني"[3]كما سنرى في الجزء الرابع، تم إحراز تقدم في تغيير". قواعد التعامل مع الفساد في بعض البلدان، مما يشجع على الأمل في المزيد. ومع ذلك، فإن الضغوط على قادة الدول الأصلية للسماح لشركاتهم بالمشاركة في الفساد الكبير تستمر في الازدياد، ويواصل المسؤولون تجاهل أو حتى دعم الجريمة من قبل الشركات التي هي مخلوقات قوانينهم الخاصة.

قدرت البنك الدولي أن الدول النامية تخسر ما بين 20 مليار دولار و40 مليار دولار سنويًا بسبب الرشوة والاختلاس وممارسات الفساد الأخرى - وأنه تم استرداد 5 مليارات دولار فقط من هذه الأموال المفقودة على مدى فترة خمسة عشر عامًا[4]يقول الاقتصادي دانيال كوفمان: "الفساد ليس مجرد قضية أخلاقية أو مهنية. نحن نقدر أنه مع الحكم الجيد، هناك زيادة ثلاثية في الدخل الفردي"[5]:تجعل نغوزي أوكونجو إيويالا العواقب أكثر واقعية.

> كل يوم، يتم تحويل الأموال المخصصة للمدارس والرعاية الصحية والبنية التحتية في أكثر اقتصادات العالم هشاشة إلى مراكز المال العالمية وملاذات الضرائب. الفساد، مثل المرض، يأكل في أساس إيمان الناس بالحكومة. إنه يقوض استقرار وأمن الأمم ... كما أنه يقوض الشروط المسبقة للنمو والعدالة[6].

تصنف مؤشر دافعي الرشوة التابع لمنظمة الشفافية الدولية صناعات التعدين والنفط على أنها، على التوالي، المواقع الرابعة والخامسة الأكثر احتمالاً للرشوة، والمواقع الثانية والثالثة الأكثر احتمالاً للفساد الكبير للموظفين رفيعي المستوى[7]ولإعطاء فكرة عن حجم الأموال التي تتحرك في هذه الصناعات،). استثمرت الشركات الأمريكية في الموارد أكثر من 26 مليار دولار في الخارج في سنة حديثة - وهو نفس المبلغ تقريباً كمساعدات التنمية الثنائية الأمريكية[8](أحياناً تسمح قوانين الولايات التي تتواجد فيها الشركات بشكل علني بالفساد الأجنبي. حتى عام 2006، على سبيل المثال، كانت فنلندا وهولندا تسمحان بخصم الضرائب على الرشوات المدفوعة للموظفين الأجانب[9]المدفوعات. المسماة "مدفوعات التسهيل"، وهي المدفوعات للموظفين الأجانب التي يُقال إنها لا تصل إلى حد الرشوة الصريحة، لا تزال مسموح بها بموجب قوانين أستراليا وكندا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة[10].

في بعض الأحيان، سيكون لدى ولاية الشركة قوانين ضد رشوة المسؤولين في دول التصدير، لكن الفساد يتجاوز الثغرات في تلك القوانين[11]وأحيانًا تكون. هناك قوانين لمكافحة الفساد موجودة، لكن الحكومات تقرر عدم تطبيقها. لم يكن حتى عام 2009، على سبيل المثال، أن بريطانيا نجحت في مقاضاة قضية فساد أجنبي ضد شركة؛ لا تزال العديد من الدول لم تفعل ذلك أبدًا[12]تقوم.

وزارة العدل الأمريكية ولجنة الأوراق المالية والبورصات بإنفاذ قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية؛ وقد وجدوا جرائم خطيرة للمقاضاة حيث زادوا من جهودهم في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، حصلوا على إدانات جنائية وغرامات بقيمة 579 مليون دولار ضد هاليبرتون وشركة تابعة لها لدفعها مئات الملايين من الدولارات كرشاوى لكبار المسؤولين النيجيريين (بما في ذلك "مسؤولين من الفرع التنفيذي للحكومة النيجيرية"، وقد تم الإبلاغ على نطاق واسع أنهم شملوا رئيسين نيجيريين). هذه الرشاوى حصلت على عقود بقيمة 6 مليارات دولار لهاليبرتون والشركات المرتبطة بها لبناء منشآت الغاز الطبيعي المسال في دلتا النيجر[13].

عندما اتهمت وزارة العدل رجل الأعمال الأمريكي جيمس غيفن بتمرير 78 مليون دولار كرشاوى من شركات النفط الأمريكية إلى رئيس وزراء النفط في كازاخستان، لم يكن دفاع غيفن ينفي الرشوة. بل، ادعى أن أنشطته كانت معتمدة من وكالة الاستخبارات المركزية، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجية، والبيت الأبيض. وافق القاضي في المحاكمة، مستشهدًا بوثائق سرية أمريكية، على أن غيفن "قد تقدم بمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والأعمال الأمريكية في وسط آسيا." اعترف القاضي بخدمة غيفن لبلده، ولم يحكم عليه بالسجن، وأمر فقط بدفع غرامة صغيرة لشركة غيفن لتقديمها بشكل غير قانوني لجهازين ثلجيين لمسؤولين كازاخستانيين[14].

تصاعدت الشكاوى بشأن تواطؤ الصين مع الجهات الفاعلة السيئة التي تتحكم في الموارد الطبيعية مع "خروج" الشركات الصينية، خاصة إلى إفريقيا. تشير إحدى التقارير إلى أن كونسورتيوم صيني واحد (ربما مدعوم ومسموح به على الأقل من قبل بكين) نقل 100 مليون دولار إلى مجلس عسكري غيني في صفقة معادن - بعد شهر من فرض عقوبات دولية على المجلس بسبب قتل جنوده لأكثر من 150 متظاهراً واغتصاب العشرات من النساء في ملعب رياضي. يبدو أن نفس الكونسورتيوم الصيني قد وقع عقدًا مباشرة مع الشرطة السرية السيئة السمعة في زيمبابوي - - CIOمتجاوزًا بقية حكومة زيمبابوي. كانت هذه الألماس تحت حظر CIO.لشراء الألماس من حقول تسيطر عليها الـ دولي بعد تقارير متكررة عن العنف الرسمي ضد عمال المناجم، بما في ذلك التعذيب، والاستعباد، والهجمات العسكرية[15].

توجد هذه الحالات الصينية، مثل حالة غيفن، في منطقة حدودية من قواعد الاشتباك الخاصة بحكوماتها المعنية، حيث من غير الواضح ببساطة مدى تفويض الحكومات المعنية، أو مجرد تبريرها، لأفعال رعاياها التي تفاقم الاضطرابات المتعلقة بالموارد في الخارج. ولكن في بعض الأحيان يصبح تدخل الدولة في الفساد الكبير واضحًا للغاية.

على مدى عقود، كانت شركة النفط الوطنية الفرنسية إلف في مركز شبكة ضخمة من التعاملات الفاسدة في عدة دول أفريقية. قام المسؤولون الفرنسيون بسرقة مئات الملايين من اليوروهات من أموال النفط الخاصة بإلف، واستخدموا بعض هذه الأموال لدعم القادة الأفارقة الاستبداديين في دائرة النفوذ الفرنسية، بينما قدم الجنود الفرنسيون أيضًا الدعم العسكري لهؤلاء القادة. لقد أعاق هذا النظام المظلم التنمية حيث كانت إلف تعمل. على سبيل المثال، شهد ممثل إلف لاحقًا أن الشركة كانت تعطي رئيس الدولة الأفريقية التي كانت في مركز قضية إلف، عمر بونغو من الغابون، 50 مليون يورو سنويًا. ولأخذ مقارنة دالة، فإن متوسط العمر المتوقع في الغابون اليوم

هو 12 عامًا أقل من الدولة المجاورة غير النفطية توغو، على الرغم من أن متوسط دخل الغابون أكبر بـ 18 مرة[16].

ذهب بعض من بقية أموال إلف غير المشروعة لرشوات لتعزيز المصالح الدبلوماسية والتجارية الفرنسية. وتم سحب بعض الأموال إلى الأحزاب السياسية الفرنسية - معظمها من قبل الجوليين من الوسط اليميني، حتى طالب رئيس اشتراكي بأن يتم توزيع الأموال من صندوق الفساد السري بالتساوي[17]. تظهر قضية إلف كيف يمكن أن تعود الفساد المنبعث من دولة مستوردة رئيسية لتلحق الضرر بنزاهة تلك الدولة الديمقراطية.

يكرس كاتب معاصر كتابًا لسرد قصص مثيرة مثل تلك المذكورة أعلاه: قصص عن صفقات غامضة بين شركات أجنبية والنخب الأفريقية، التي استنزفت موارد تساوي مبالغ ضخمة ومع ذلك تركت شعوب البلدان بلا أو مع القليل من المال في المقابل. يلخص النظام المعاصر بالكامل بعنوانه: آلة النهب[18].

فتح السوق المحلية

تخيل المشهد. جندي يُدعى بشار قد أطاح بالحكومة الأمريكية وأعلن نفسه رئيسًا. تركت ميليشيات بشار الجميع في بيتسبرغ موتى وأجبرت جميع سكان نيفادا على الفرار من منازلهم. وضع بشار ألاسكا تحت الحكم العسكري، وتاجر بنفطها مع الصين مقابل أسلحة وأموال يستخدمها لشن غارات جوية ضد السكان حول حقول النفط بالقرب من الحدود الأمريكية-المكسيكية. أجبر بشار الكونغرس على تمرير قانون يعلن أن نظامه الآن يتحكم قانونيًا في جميع الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة، وقد باع حقوق جميع النفط في كاليفورنيا، مرة أخرى للصين. فكر في ما قد يبدو سابقًا سؤالًا غريبًا: هل يجب أن تكون صفقة ذلك النفط قانونية؟

الآن دعنا نلقي نظرة على ما حدث بالفعل. في السودان، أطاح الجنرال عمر البشير بالحكومة وأعلن نفسه رئيسًا. عندما هاجمت ميليشياته لأول مرة في دارفور، تُرك السودانيون بأعداد تعادل سكان بيتسبرغ موتى، وهربت أعداد تعادل حجم نيفادا من منازلهم[19] لسنوات، كان البشير يتاجر في نفط السودان مع الصين فيما أطلق عليه أحد منظمات حقوق الإنسان "علاقة سامة لتبادل النفط بالأسلحة"[20] باستخدام تلك الأسلحة، أطلق البشير سنوات من الحملات العسكرية في المنطقة الغنية بالنفط التي أصبحت الآن جنوب السودان. ولا تزال الصين تشتري تقريبًا كل نفط السودان، كجزء من تجارتها المعتمدة على الفعالية[21].

حتى بعد أن قررت الحكومة الصينية جعل شراء النفط من البشير قانونيًا، كان لا يزال عليها اتخاذ قرار آخر - وهو ما إذا كانت ستسمح للبشير نفسه بدخول الصين. وقد فعلت الصين ذلك في عام 2011، حيث منحته تكريمات عسكرية كاملة في قاعة الشعب الكبرى في بكين. شكر البشير الصين على ترحيبها الحار ومعاملتها"، واصفًا الرئيس الصيني بأنه "صديقه وأخيه"[22] بدا أن البشير ممتن حقًا للضيافة، حيث جاء الاحتفال الصيني بعد عامين من إصدار المحكمة الجنائية الدولية لطلبات اعتقال بحقه بتهم جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية[23] قبل أن يسمح الغربيون لأنفسهم بالشعور بالتفوق هنا، قد يتعين عليهم التفكير في أن رفض تأشيرة حتى أسوأ القادة هو قرار نادر جدًا أن تتخذه أي دولة. معظم الدول، معظم الوقت، ترحب بشكل غير عادل بأموال الموارد. enriquecidos بالمسؤولين الأجانب الذين تم وهذا يشمل الدول في أمريكا الشمالية وأوروبا.

أظهر الفصل الأخير أن الحكومات تستخدم الفعالية لتقرير "الانخراط في الاستيراد": لتفويض الأشخاص التابعين لها لشراء الموارد من بائعين أجانب قسريين. كما رأينا في هذا الفصل، تحدد الحكومات أيضًا "قواعد الانخراط" لموظفيها الذين يتعاملون في الدول الغنية بالموارد، مما يمكن أن يؤدي إلى انتشار أمراض مثل الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. البعد النهائي للانخراط التجاري هو "الانخراط في السوق المحلية". هنا، تفتح الدولة أسواقها الداخلية للأجانب الذين أثروا من مبيعات الموارد. (تذكر قرارات "هم-هنا" بشأن الجزيرة العالية من الفصل 7: كل سلطة وطنية تحدد قوانينها الخاصة بشأن الأجانب الذين يشترون ممتلكات داخل أراضيها.) إذا قررت الحكومة فتح

سوقها المحلية أمام أجانب غير مرغوب فيهم وغير نزيهين، فسوف تشجع أيضًا على اضطرابات الموارد من خلال جذب السلع والخدمات المحلية.

يقدر مستشار الأمم المتحدة أن عائلة وأصدقاء رئيس الغابون قد استولوا على ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد لأنفسهم. "لا يوجد أي خجل على الإطلاق"، قال المستشار. "أود أن أقول إن الأشخاص الذين يديرون البلاد مذنبون بسرقة وطن كبيرة."[24] هذه الدولة الأفريقية الفقيرة إلى حد كبير لديها أعلى مستوى من استهلاك الشمبانيا في العالم - وليس الفقراء هم من يحتفلون.[25] مؤخراً، تم التقاط صورة لزوجة رئيس الغابون وهي تشم رائحة قصر بقيمة 25 مليون دولار في مالايبو. "أحتاج شيئاً كبيراً حقاً، كبيراً جداً، كبيراً جداً، كبيراً جداً"، قالت. "كنت سأعتقد أنه مقابل هذا المبلغ من المال، كنت أتوقع شيئاً أكثر روعة."[26]

تقوم البنوك والمستشفيات والجامعات وصانعي الأسلحة والمتاجر الفاخرة الرائدة في العالم ببيع السلع والخدمات بشكل قانوني مقابل عائدات الموارد التي ينفقها فاعلون أجانب شديدو الإكراه والفساد. لقد أظهر الأجانب الذين أثروا بعائدات الموارد غير المشروعة رغباتهم في شراء الذخائر في إيطاليا، والتسوق في بوتيكات باريس، والتعامل في لندن، وتلقي الرعاية الطبية في ألمانيا، وإدخال أطفالهم إلى الجامعات الأمريكية. تحدد كل سلطة وطنية قوانينها الخاصة بشأن المشتريات الأجنبية داخل أراضيها. لذا فإن هذه المشتريات قانونية فقط لأن الحكومات الإيطالية والفرنسية والبريطانية والألمانية والأمريكية تجعلها كذلك.

يسمح السماح للأجانب الفاسدين والمُكرهين بإنفاق عائدات الموارد المسروقة على الأشياء التي يرغبون فيها بزيادة حوافزهم لسرقة المزيد. كما قال ابن زعيم قبيلة نيجيرية عن المسؤولين الذين أصبحوا أغنياء من اختلاس أموال النفط في بلاده:

> يمكن لهؤلاء الرجال إرسال أموالهم إلى شنغهاي أو سنغافورة - لكنهم لا يريدون الذهاب إلى تلك الأماكن. لا يحبون الطعام. لا يتحدثون اللغة. ورجل أسود سيكون دائماً مواطناً من الدرجة الثانية في آسيا بسبب العنصرية. هؤلاء الرجال يريدون الطيران مع عائلتهم إلى منزل في باريس. يريدون أخذ عشيقتهم للتسوق في هارودز. ويريدون إرسال أطفالهم إلى المدارس الأمريكية. هذا هو مصدر وجههم. وعندما يمرضون يذهبون إلى عيادة مايو.[27]

اقترحت صحيفة فاينانشال تايمز أن يتمكن القراء من القيام بجولة "طغاة" في فرنسا، مع التوقف عند تسع وثلاثين عقارًا فرنسيًا لعائلة الحكم في الغابون بما في ذلك فندق بقيمة 18 مليون يورو في الدائرة السابعة)، أو عند الثمانية) عشر عقارًا المملوكة لرئيس الكونغو ساسو وعائلته. (تشير الصحيفة إلى أن حسابًا مصرفيًا فرنسيًا لعائلة ساسو ليست مفتوحة للزوار.[28] 112 وجدت الهيئة التنظيمية للبنوك البريطانية أن ثلاثة أرباع البنوك لديها تدابير حماية غير فعالة ضد غسل الأموال من قبل مسؤولين أجانب أقوياء - على الرغم من عقد التشريعات التي تهدف إلى وقف هذه الثغرات.[29]

نشرت لجنة تحقيق من مجلس الشيوخ الأمريكي ثنائية الحزب دراسات حالة مفصلة حول كيفية استخدام كبار المسؤولين من أربع دول غنية بالنفط محامين أمريكيين، ووكلاء عقارات، ووكلاء إيداع، وضغط سياسي، ومصرفيين، وحتى مسؤولين جامعيين، لتجاوز تدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد الأمريكية." يذكر التقرير شركات مثل سيتي بنك، وبنك أوف

أمريكا، وباي بال كمسهلين لنقل الأموال المشبوهة إلى الولايات المتحدة. وكانت هناك مشتريات كبيرة تمت بهذه الأموال، مثل السيارات المدرعة هيركوليس، تخرج من الولايات المتحدة C-130 وطائرة[30]يقول أرفيند غانيسان. من منظمة هيومن رايتس ووتش: "حان الوقت للولايات المتحدة لوقف السماح للمسؤولين الفاسدين باستخدام بلدانهم كأجهزة صراف آلي شخصية والولايات المتحدة كمركز تسوق." "يجب أن يعرف اللصوص أن الولايات المتحدة ليست مفتوحة للأعمال."[31]

في بعض الأحيان، تقوم الحكومات بحظر الجانب المحلي من تعاملاتها التجارية مع أجنبي معين ومساعديه. في عام 2007، صادرت محكمة بريطانية أصولاً بريطانية بقيمة 21 مليون جنيه إسترليني من جيمس إيبيوري، الحاكم القوي لولاية دلتا في نيجيريا. في عام 2010، حكمت محكمة بريطانية أخرى على أخت إيبيوري وعشيقته بالسجن خمس سنوات بتهمة غسل الأموال والاحتيال العقاري. تم اعتقال إيبيوري نفسه وتسليمه، وفي عام 2012 حكمت عليه محكمة لندن بالسجن لمدة ثلاثة عشر عامًا بتهمة التآمر للاحتياج.[32]في عام 2011، صادرت السلطات الفرنسية أحد عشر سيارة (بما في ذلك سيارتين من طراز بوغاتي، وسيارتين من طراز فيراري، و"مجموعة متنوعة من سيارات بنتلي") من إقامة تيودورين أوبيا في 42 أفينيو فوش في باريس.[33]

تبع ذلك وزارة العدل الأمريكية التي صادرت قصر تيودورين في مالیبو، وطائرته الخاصة، وتذكارات باهظة الثمن (بعد أن خلصت إلى أن أصول تيودورين كانت ناتجة عن "سوء الاستخدام، أو السرقة، أو اختلاس الأموال العامة").[34]ضغطت الحكومة الأمريكية على قضية مصادرة أصول مدنية، الولايات المتحدة ضد. سترة مايكل جاكسون الموقعة من ثريلر، مما أجبر تيودورين على بيع القصر، وفيراري، وتمثالين بحجم الحياة، والتبرع بالمال لجمعية خيرية "لفائدة شعب غينيا الاستوائية".[35]

تعتبر هذه الكتل المتعلقة بتدفقات عائدات الموارد المسروقة إلى الأسواق المحلية تقدمًا، وسنتتبعها أكثر فيما يلي. ومع ذلك، فإن هذه استثناءات نادرة. معظم الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، ترحب بالجهات الفاسدة والقسرية التي تحتفظ بعائدات الموارد في أسواقها المحلية، معتقدة أن أموالها القذرة جيدة للأعمال. ومع ذلك، هنا مرة أخرى، هذه الأعمال هي سوء.

وبالفعل، بالنسبة للأنظمة الأكثر ثراءً بعائدات الموارد، فإن السلع والخدمات التي ناقشناها ليست سوى زينة. قد يرغب الأطفال والعشيقات في مدارس ومتاجر فاخرة، لكن ما يريده أغنى الحكام من الغرب هو بيئة مستقرة لاستثمار ثرواتهم المسروقة.[36]اعتبر قطر والإمارات العربية المتحدة، وكلاهما محملان بالنقد الناتج عن الموارد. سيرى زوار لندن استثمارات قطرية حديثة في كل مكان: في هارودز، وبرج شارد، وكاناري وارف، وأقفال كامدن، وبنوك باركليز، وسوبرماركت سيفن. وبالمثل، تمتلك الإمارات العربية المتحدة محفظة استثمارية تقدر بأكثر من نصف تريليون دولار، حيث يتم الاحتفاظ بـ 60 إلى 85 في المئة منها في أمريكا الشمالية وأوروبا.[37]بدون الوصول إلى فئات الأصول عالية الجودة في الغرب، سيتعين على هذه الأنظمة مواجهة مخاطر الاستثمار في مناطق مثل منطقتها الخاصة.

الاختباء في الضوء

كل دكتاتور يحيط نفسه بحلقة من الفولاذ - أسوار مقراته، دروع سياراته، فوهات بنادق حراسه. يمكننا دراسة طبوغرافيا تلك الحلقة لفهم سيطرة الدكتاتور على موارد بلاده وأموال الموارد. نادراً ما ستفتح الحلقة للمواطنين العاديين الذين يرغبون في مناقشة قضايا الموارد، وقد يقوم الدكتاتور الحقيقي بعزل المواطنين تماماً. ستخترق الحلقة ممثلي الشركات الأجنبية للموارد الذين يقدمون عقوداً ورشا. كما ستفتح أيضاً للأطباء الأجانب، ووكلاء العقارات، ومديري الثروات، وبائعي الأسلحة. ستفتح حلقة الفولاذ على أوسع نطاق لقادة الدول الغنية، الذين يمكنهم منح حتى أقوى دكتاتور ما لا يمكن لأحد آخر منحه - ترخيص لبيع الموارد إلى دولة غنية.

تؤدي خيارات الدول بشأن الانخراط التجاري إلى حياة أسوأ للأجانب: إلى معاناتهم من قسوة الحكم الاستبدادي، وانتهاكات النزاعات المسلحة، وذل الدولة غير المستجيبة، والطحن اليومي لبيئة قذرة. بعض هذه الخيارات الحكومية مستقرة لدرجة أنها تبدو جزءاً من النظام الطبيعي للأشياء. يتم الكشف عنها كخيارات عندما تظهر بعض الحكومات (عادةً قوة كبرى) أنها قد احتفظت لنفسها بالمرونة القانونية للاختيار بشكل مختلف. لذا ستفرض الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي عقوبات بدلاً من الانخراط مع دكتاتور. أو سيحاولون دعم الدول الضعيفة ضد الميليشيات التي تنهب خشبها أو ألماسها بدلاً من تقنين تلك النهب. أو سيغلقون أسواقهم أمام كليبتوقراطي أجنبي فاضح بدلاً من دعوته للدخول.

تظهر هذه الانحرافات عن الأعمال كالمعتاد كيف تتشكل الأسواق من خلال خيارات حكوماتنا. السياسات الحاسمة لدولنا، التي تحدد القواعد التي تحكم العالم، تختبئ في الضوء.

هذه هي نقطة التحول؛ لقد وصلنا إلى القاع. بعد أن مشينا عبر العالم الجحيمي الذي أنشأه تجارة اليوم في الموارد الطبيعية، يمكننا الآن رفع أنظارنا والبدء في الصعود. بعد ذلك، ستمنحنا التاريخ الثقة بأن فعالية الموارد يمكن التغلب عليها، من خلال إظهار مدى تكرار إلغاء الفعالية بالفعل. التاريخ في الجزء الثالث هو تاريخ عايشته الإنسانية معًا: إنه تطهير، تنقية. يظهر هذا التاريخ الخطوات العملاقة العديدة التي اتخذتها الإنسانية بعيدًا عن "القوة تصنع الحق"، لتصبح أقوى كلما تخلصت من قيودها. الخطوة التالية في هذا التاريخ هي مساحة قصيرة أمامنا - في الواقع، نحن بالفعل قريبون جدًا من هناك.

الجزء الثالث

حقوق الشعوب

الوضع اليوم سيء، ومع ذلك فإن آفاق إصلاح "القوة تصنع الحق" ممتازة. في القرن السابع عشر الوحشي، كانت "القوة تصنع الحق" القاعدة ليس فقط للموارد الطبيعية ولكن تقريبًا لجميع الشؤون الدولية. منذ ذلك الحين، تم التراجع عن هذه القاعدة الدولية للسلطة بقوة مضادة: مع القواعد التي أنهت الاستعمار، والسيطرة على سلوك الحرب، وحظر الفصل العنصري، والمطالبة بحقوق الإنسان. كانت التقدم بطيئًا؛ لا يزال هشًا وبعيدًا عن الاكتمال. ومع ذلك، فإن ترسيخ القواعد المضادة للسلطة قد غير القواعد الأساسية للعالم، بل وحسن كيف نرى أنفسنا.

9

القوة المضادة

لا يتوقف الرجال الذين يتسلحون ضد بعضهم البعض في الحرب العامة عن كونهم كائنات أخلاقية، مسؤولين تجاه بعضهم البعض وتجاه الله. الضرورة العسكرية لا تعترف بالقسوة - أي إلحاق المعاناة من أجل المعاناة أو من أجل الانتقام، ولا بالتشويه أو الإصابة إلا في القتال، ولا بالتعذيب لاستخراج الاعترافات. لا تعترف باستخدام السم بأي شكل من الأشكال، ولا بالتدمير العشوائي لمنطقة ما. تعترف بالخداع، لكنها تنكر أفعال الخيانة؛ وبشكل عام، لا تشمل الضرورة العسكرية أي فعل عدائي يجعل العودة إلى السلام صعبة بشكل غير ضروري.

(الأمر العام 100 لأبراهام لنكولن (مدونة ليبر —

ما تختبره العصور كشر هو عادة صدى غير مناسب يعكس ما تم تجربته سابقًا كخير - عودة إلى مثالية أقدم.

فريدريش نيتشه —1

فكر في المعالم الأخلاقية في تاريخ العالم التي يمكن تعليمها لطفل. يمكن القول إن تجارة العبيد قد تم حظرها في القانون الدولي منذ القرن التاسع عشر - لم يعد القبض على البشر جسديًا يكسب الحق القانوني لبيع البشر عبر الحدود. يمكن أن يستمر القول بأن إخضاع شعب أجنبي أو الاستيلاء على أراضيهم لم يعد يكسب الحق في حكم ذلك الشعب أو تلك الأرض. تم تحريم الاستعمار والغزو في القرن العشرين. فرض دولة عنصرية محظور الآن، كما هو الحال مع إساءة الدولة للأفراد في نطاقها. الفصل العنصري أصبح الآن غير قانوني، ولدينا قانون حقوق الإنسان. كل من هذه المعالم يمثل انتقالًا بعيدًا عن الفعالية في القانون الدولي. كل من هذه المعالم يقول: هنا لن تجعل القوة الحق.

في تاريخ التقدم البشري، تعتبر هذه الانتصارات على الفعالية علامات كبيرة. بينما نروي هذه التاريخ لأطفالنا، سنضيف أن نهاية "القوة تصنع الحق" لم تلغِ القوة بشكل سحري. لقد كانت تجارة العبيد غير قانونية لعقود - ومع ذلك، حتى اليوم يتم الاتجار بالبشر عبر الحدود. إن حظر تجارة العبيد لم يجعل العبودية مستحيلة أكثر من أن حظر التمييز على أساس الجنس يعني أنه لم يعد يحدث. ومع ذلك، إذا سأل طفل ما إذا كان حظر تجارة العبيد جيدًا، نقول نعم. لقد قلل الحظر من هذا الخطأ الرهيب وأشار إلى أن الرأي المحترم الآن يرفضه. نفس الشيء ينطبق على التراجعات القانونية الأخرى لـ "القوة تصنع الحق". هذه المعالم تمثل تقدمًا، لأنها قد عززت قيمة الحرية من السلطة ولأنها قد وسعت فرص الكثيرين.

تاريخ أخلاقي للنهب

في القانون الدولي الحديث، لم تعد القوة دائمًا تصنع الحق. حتى الحرب، وهي نشاط يُعرف بحسم القوة، قد تم تقييدها بقوانين تحد من تجاوزاتها. تحظر اتفاقية لاهاي لعام 1899، وهي معاهدة تعلن أن "حق المتحاربين في اعتماد وسائل لإيذاء العدو ليس غير محدود"، على المتحاربين:

- استخدام السموم أو الأسلحة المسمومة؛
- قتل أو جرح الأفراد المنتمين إلى الأمة أو الجيش المعادي بطريقة غادرة؛
- قتل أو جرح عدو قد ألقى سلاحه، أو لم يعد لديه وسائل للدفاع، وقد استسلم بإرادته؛
- إعلان أنه لن يتم منح أي رحمة؛
- استخدام الأسلحة أو المقذوفات أو المواد التي تسبب إصابات غير ضرورية
- ...
- تدمير أو الاستيلاء على ممتلكات العدو، ما لم يكن هذا التدمير أو الاستيلاء مطلوبًا بشكل قاطع من قبل ضرورات الحرب.[2]

قد تبدو هذه القواعد، وخلفاؤها في المعاهدات في القرن العشرين، إنجازًا ضئيلًا، م overshadowed by the annihilative technologies simultaneously devised. Yet their entrenchment shows that rules to counter power can supersede “might makes right” in international affairs. The last of these Hague rules, the one prohibiting plunder, is the one we will first follow to see how moral progress happens through history. The evolution of rules on plunder illustrates in miniature how effectiveness has been rolled back, and then reversed.

ويل للمغلوبين

إلى المنتصرين - كما أعلن الإمبرياليون الرومان - تذهب الغنائم. أخذ الأباطرة والملوك في أوروبا الحديثة المبكرة، الذين كانوا حريصين على رؤية أنفسهم كأحفاد روما، هذا القول بحماس. عندما كتب هوغو غروتيوس النص الحديث الأول حول القانون الدولي في عام 1625، استشهد بالسلطات الرومانية دعمًا لما أسماه "الحق في تدمير بلد العدو وسرقة ممتلكاته." أكد غروتيوس القاعدة التي تنص على أنه يمكن إهدار ممتلكات العدو ونهبها، حتى المواقع المقدسة لديهم. "لأنه عندما تؤخذ الأماكن من قبل العدو، يجب أن تسقط جميع الأشياء دون استثناء، سواء كانت مقدسة أم لا، كأضحية" (الاستثناء الطفيف الوحيد هو أنه يجب على الجيش ألا يظهر "إهانة غير مبررة" لرماد الموتى[3]هنا قام غروتيوس بتدوين قانون شبه مثالي "القوة تصنع الحق".

بحلول عام 1796، كانت هذه الإذن القانوني للنهب في يد فاتح يقود جيشًا مسبقًا cataloguing ضخمًا ودولة بيروقراطية ناشئة. أمر نابليون خبراءه بت لأفضل الأعمال الفنية في المدن الإيطالية التي كان يتوقع الاستيلاء عليها؛ وسرعان ما تدفقت مئات التحف الفنية نحو اللوفر. في يوليو 1798، كانت احتفالية باريس بالنهب الإيطالي تتضمن "عرضًا لكنوز الفن - بما في ذلك أبولو بيلفيدير، ولاوكوون، وتحول رافائيل، وسانت جيروم لكوراجيو، ولوحات لتتيان وفيرونيز - على 29 عربة، مصحوبة بالجنود والشخصيات البارزة، وفرقة عسكرية وعربات تحمل دببة وأسود وجمال في أقفاص. وكان أمام العربات لافتة تحمل كتابة وضعت فرنسا بشكل صريح بجانب الحضارات القديمة العظيمة."[4]

أشعل نهب نابليون للمدن الأوروبية رد فعل عبر القارة ضد قاعدة غروتيوس المؤيدة للنهب. بعد هزيمة نابليون، بدأت الدول المنهوبة حملة استمرت لعقود للضغط على فرنسا لإعادة غنائمها. عزز أبراهام لينكولن التوافق المتزايد ضد النهب من خلال إعلان النهب جريمة في قانون ليبر لعام 1863[5]بحلول نهاية القرن التاسع عشر، كانت فرنسا قد أعادت معظم غنائم نابليون، وتم توقيع اتفاقية لاهاي لعام 1899، التي تحتوي على قاعدة قوية ضد النهب، من قبل جميع القوى الأوروبية والولايات المتحدة. كانت الأحكام تتقارب بين أولئك الذين لهم تأثير في الشؤون الدولية حول هذه القاعدة الجديدة التي تحظر النهب.

ومع ذلك، فإن التقارب على قاعدة لا يضمن الامتثال بأي حال من الأحوال. في منتصف القرن العشرين، اجتاحت جيش ثانٍ جماعي أوروبا، وكانت بيروقراطيته من النهب تتبع خلفه. الحكم بالذنب في نورمبرغ ضد النازي المسؤول عن هذه السرقات، ألفريد روزنبرغ، أوضح بعض الغنائم: "تم نهب منزلاً يهودياً في الغرب، 38,000 منها في باريس وحدها، واستغرق 69,619 الأمر 26,984 عربة قطار لنقل الأثاث المصادرة إلى ألمانيا. اعتبارًا من 14 يوليو 1944، تم الاستيلاء على أكثر من 21,903 قطعة فنية، بما في ذلك لوحات مشهورة وقطع متحفية."[6]هذه المرة، كانت قاعدة مكافحة النهب تحتوي على آلية تنفيذ: تم إعدام النازي روزنبرغ بتهمة النهب بالإضافة إلى جرائم حرب أخرى.

ومع ذلك، بينما كانت الولايات المتحدة تنتقم من قاعدة مكافحة النهب في نورمبرغ، كانت مغرمة بانتهاكها بنفسها. أخذ الأمريكيون المحتلون مئتي عمل فني ألماني إلى وطنهم في عام 1945. وعُرضت هذه الأعمال في متاحف رئيسية في جميع أنحاء البلاد، وشاهدها 10 ملايين أمريكي. ولكن بعد ذلك، عادت قاعدة مكافحة النهب الجديدة لتدخل حيز التنفيذ مرة أخرى: أثار عرض الأمريكيين لهذه الغنائم رد فعل غاضب من خبراء الفن وموظفي الحكومة الأمريكية أنفسهم، وبحلول عام 1949، أعاد الأمريكيون الفن الألماني إلى ألمانيا.

لقد عززت هذه الحلقات بعد الحرب القاعدة المناهضة للنهب داخل الرأي العام الأمريكي. بحلول وقت غزو العراق في عام 2003، كان عرض الآثار العراقية الملتقطة في المتاحف الفنية الأمريكية - ناهيك عن عرض على طراز نابليون للزخارف الآشورية القديمة في شوارع واشنطن - سيُنتقد بشدة من قبل الصحافة الأمريكية. في الواقع، خلال حرب العراق، تم انتقاد الجيش الأمريكي ليس بسبب النهب، ولكن بسبب عدم الوفاء بالتزاماته بموجب المعاهدات الجديدة التي وقعتها الولايات المتحدة في عامي 1954 و1999. تتطلب هذه المعاهدات الجديدة أكثر من مجرد الامتناع عن نهب أراضي العدو. كما تتطلب من القوة المحتلة حماية الآثار في البلد المحتل من النهب من قبل الآخرين[7]. القاعدة الجديدة للجيوش هي أكثر من مجرد مناهضة للنهب - إنها مكافحة النهب.

من خلال هذا التطور الذي استمر لقرون في القوانين الأوروبية، تم استبدال قاعدة واحدة بنقيضها. منذ أن كتب غروتيوس في عام 1625، تم نفي حق الفائزين في النهب (ليس للفائزين حق النهب) ثم تم عكسه (يجب على الفائزين حماية ما كان لديهم سابقًا حق أخذه)لقد تم تحويل "ويل للمغلوبين" إلى متطلب للعناية بالممتلكات الثقافية للعدو. "القوة تصنع الحق" أصبحت نقيضها: "مع القوة تأتي المسؤولية." على الأقل في هذه المنطقة الصغيرة من الشؤون الدولية، تم إخماد قاعدة القوة، وازدهرت قاعدة مكافحة القوة بزيادة الشدة.

ستتم عملية ترسيخ أي قاعدة مضادة للسلطة على مراحل[8]. أولاً هو تشكيل القاعدة: يجب على شخص ما تحديد قاعدة تحظر النهب، كما قام شخص ما أولاً بوضع قاعدة ضد استخدام غاز الأعصاب أو ضد التحرش الجنسي. بمجرد تشكيلها، يتم نشر القاعدة، ويبدأ أولئك الملزمون بها في التوافق بشكل متزايد على فهم ما تتطلبه وكيف يجب تطبيقها[9].

لا ينبغي أن نكون ساذجين بشأن المراحل المبكرة من حياة القاعدة. قد تكون دوافع اللاعبين الرئيسيين في نشر قاعدة جديدة استراتيجية تمامًا. كان من المفيد سياسيًا، على سبيل المثال، لقادة أوروبا في القرن التاسع عشر أن يقوموا ببعض الانتقادات لفرنسا من خلال إثارة قضية نهب نابليون علنًا بشكل متكرر. وأثناء انتشار القاعدة، قد يكون تطبيقها غير متسق أو منافق. نرى هذا في تطبيق أمريكا المتزامن تقريبًا وانتهاكها لقاعدة مكافحة النهب بعد الحرب العالمية الثانية - أولاً بإعدام روزنبرغ في ألمانيا، ثم بإعدام اللوحات الألمانية في المتاحف في الوطن.

في الواقع، غالبًا ما يأتي قبول القاعدة كمفاجأة للفاعلين الأقوياء الذين يستدعونها في البداية فقط بشكل استراتيجي. في عام 1975، كان السوفييت مركزين على تلك الأجزاء من اتفاقيات هلسنكي التي عززت سيطرتهم الإقليمية على أوروبا الشرقية. تجاهل السوفييت تقريبًا لغة حقوق الإنسان في

الاتفاقيات، والتي استخدمتها المنظمات غير الحكومية بعد ذلك في حملة ناجحة للغاية لتحرير اليهود السوفييت (وهذا هو أصل ما يعرف الآن بمراقبة حقوق الإنسان[10]وبالمثل، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قامت شركة نفط دولية كبرى بنشر إعلانات في الصحف حول سلوكها الأخلاقي، والذي يمكن وصفه بسخاء بأنه "غير مكتمل". وقد كانت قيادة الشركة في وقت لاحق مشغولة بشكاوى داخلية من موظفيها الذين كانوا قلقين من أن الشركة لم تكن تعيش وفقًا لمبادئها المعلنة[11].

عندما يتم تأسيس قاعدة مضادة للسلطة، قد لا تزال هناك موجات من الانتهاكات، كما حدث مع حملة النهب النازية بعد توقيع اتفاقية لاهاي. لكن المد التاريخي المتراجع يعني أن هذه الموجات تتكسر بعيدًا عن الشاطئ. يتوقف المنتهكون عن التفاخر بانتهاكاتهم: حتى النازيون، على سبيل المثال، لم يعرضوا غنائمهم كما فعل نابليون. بدلاً من ذلك، يبدأ المنتهكون في تبرير انتهاكاتهم من خلال الاستناد إلى قاعدة مهمة أخرى - كما فعل الأمريكيون، على سبيل المثال، عندما قالوا إنهم كانوا يحافظون فقط على الفن الألماني الذي استولوا عليه.

نقطة النهاية لترسيخ أي قاعدة مضادة للسلطة هي التبني الداخلي. خلال التبني الداخلي، تصبح القاعدة جزءًا من صورة الذات لأولئك الذين يقبلون بها. يتم إعادة تعريف هوية الفاعل المعني لتقدير الامتثال للقاعدة: تصبح القاعدة معيارًا جديدًا للخير ("الرئيس الجيد لا يتحرش جنسياً بسرّياته"; "الشركة الجيدة لا تنتهك حقوق الإنسان"). في المرحلة النهائية من الترسخ، يكون التعرف على القاعدة كاملاً لدرجة أن الفاعل المعني ليس لديه رغبة في انتهاك القاعدة، ولا تخطر له فكرة تجاوزها. بقدر ما نحن ما نريد، وما نفكر فيه، تأتي القاعدة الجديدة لتعريفنا.

لا يمكن توقع التماثل التام لأي قاعدة. على سبيل المثال، الحظر على زنا المحارم بين الوالدين والأبناء هو واحد من أكثر القواعد المضادة للسلطة صرامة وعمقًا التي لدينا. ومع ذلك، يمكنك أن تتخيل مدى المسافة التي يجب أن تسيرها الآن لاكتشاف حالة من انتهاكها[12]علاوة على ذلك، قد لا يمنع ترسيخ قاعدة مضادة للسلطة، مثل استقرار صخرة في نهر، السلطة من الوصول إلى وجهتها. واحدة من المواضيع الملحة في نظرية ما بعد الاستعمار، على سبيل المثال، كانت الاستمرار في خضوع المستعمرات السابقة حتى بعد أن حصلت على استقلالها[13].

الأهم من ذلك، أن تقدم ترسيخ أي قاعدة - من التكوين إلى الانتشار، من التنفيذ إلى التماثل - ليس حتميًا أبدًا. نجد، في شريط تاريخنا، قواعد مضادة للسلطة في كل مرحلة، من النشوء إلى الثبات. لا يُقدر لأي من هذه القواعد أن تنمو أكثر؛ حتى القواعد ذات الجذور التاريخية الأطول يمكن أن تذبل في أي وقت. يبقى تضمين هذه المعايير، التي غالبًا ما تُدعم استراتيجيًا وبسوء نية، غير مؤكد حتى مع اقترابها من الاكتمال. نبدأ الآن من البداية، لنرى صعود القاعدة القانونية "القوة تصنع الحق" - ثم تجاوزها بقواعد جديدة: قواعد "القوة تصنع الخطأ".

سقوط المسيحية

كانت المسيحية، التشكيل السياسي لأوروبا خلال العصور الوسطى وعصر النهضة، مدعومة بتوافق حول شرعية الثيوقراطية. في هذه الحقبة، كانت جميع السلطات على البشر تستمد في النهاية من الله.

كان للبابا حينها سلطة سياسية. كان للملوك سلطة دينية وكانوا يديرون ممالكهم بمساعدة الكرادلة والأساقفة. "لم يكن هناك بعد"، كما قال أحد المؤرخين، "أي فكرة واضحة عن 'الدولة' وأقل بكثير عن الدولة القومية أو سيادة الشعب."[14] لم يرَ الأوروبيون أنفسهم مقسمين إلى دول مستقلة، بل كانوا يعيشون ضمن المجال الأوروبي الواسع الذي كانت المسيحية تمثله. كانت الكنيسة، بقيادة أسقف روما، توزع جميع السيادة على البشر في هذا المجال المسيحي المشترك.

هذا التركيز على السلطة الدينية يميز المسيحية عن أوقاتنا. في هيكلها للسلطة، تشبه المسيحية أكثر الخلافة العابرة للحدود التي تدعمها اليوم القاعدة وداعش. وفقًا للمصطلحات المستخدمة في الفصل 3، كانت المسيحية هرمًا ثيوقراطيًا زبائنيًا. كان كل حامل للمنصب يمتلك سلطة محددة من خلال العلاقات الرأسية مع حاملي المناصب الآخرين ضمن التسلسلات الروحية والزمنية. كانت الإقصاء من هذه التسلسلة تهديدًا خطيرًا لشرعية الحاكم. كانت السلطات الكنسية والملكية تأمر بالتحقيق في المسيحيين المعمدين الذين كانوا مشبوهين بالهرطقة.

كانت المبادئ الأساسية للتنظيم السياسي مختلفة تمامًا. لم يكن معظم الأوروبيين أحرارًا بل كانوا ينتمون إلى الأرض - التي كانت تُحتفظ بها إما من قبل المؤسسات الدينية، مثل الأديرة، أو من قبل النبلاء من الرتبة من الفارس إلى الملك. فوق هذا المستوى الأدنى، كانت السلطة السياسية أقل إقليمية وأكثر شخصية. محاولة تمثيل علاقات السلطة في المسيحية في بعدين لن تنتج شيئًا يشبه خريطة أوروبا السياسية اليوم. ادعى الأباطرة والملوك والأمراء سلطات تتداخل مع بعضها البعض (مثل الأمراء السعوديين المعاصرين) بالإضافة إلى جزر من السلطة داخل مناطق أكبر تحكمها جهات أخرى. حتى داخل منطقة واحدة، قد تفرض المحاكم الدينية والمحاكم المدنية قوانين متناقضة.

تظل المسيحية حتى الآن أطول تشكيل سياسي أوروبي. استمرت هيمنة الكنيسة على المؤسسات الأوروبية لمدة ثمانية قرون وأعادت برمجة الحمض النووي الفكري للغرب بعمق. نجت المسيحية من صراعات منخفضة المستوى مثل حرب المئة عام، والانهيارات السكانية الناتجة عن الأوبئة والمجاعات، وأزمة السلطة التي أنتجت ثلاثة مطالبين بالبابوية بحلول بداية القرن الخامس عشر. فقط عبر القرنين الخامس عشر والسابع عشر، انكسرت المسيحية أخيرًا ثم استسلمت لما أطلق عليه لوك اسم تدفق العالم.[15]

سقوط المسيحية كان انهيار المجتمع الأوروبي الواسع من القناعة حول شرعية الثيوقراطية. كانت هناك العديد من القوى التي دفعت نحو الانهيار. دفعت التقدمات في التكنولوجيا الإنتاجية (وخاصة تكنولوجيا المعلومات) السلطة إلى الأسفل داخل التسلسلات الهرمية، وأصبحت التسلسلات الهرمية نفسها أكثر فسادًا بشكل واضح نحو القمة، وأضعفت الأساليب الجديدة في

تفسير الكتاب المقدس السيطرة الأيديولوجية للنخبة. بدأ الإجماع الأوروبي حول شرعية الثيوقراطية في الانهيار، وملأ العنف المسلح الفراغ.

ازداد العنف المسلح في أوروبا بشكل مستمر من أولى انتفاضات الفلاحين في الغابة السوداء في عام 1524 وحتى حرب الثلاثين عامًا الشاملة التي انتهت في عام 1648. ما جعل هذه الصراعات مخيفة هو أنه لم يتفق أحد على تداعيات النصر العسكري، خاصة فيما يتعلق بالسلطة الشرعية على الأراضي المحتلة. أصبحت المعارك لا تنتهي لأن المقاتلين لم يكن لديهم معيار مشترك لما يجب أن يحدث عندما ينتصر أحد الجانبين. كان الكاثوليك يعتقدون أنه لا يمكن أن تكون هناك سلطة شرعية إلا تحت الحكم الكاثوليكي، و*mutandis mutatis* بالنسبة للوثريين والكالفينيين. لذا، بدأت المعارك، عندما كان ذلك ممكنًا، مرة أخرى.

كانت حرب الثلاثين عامًا أزمة شرعية و"أكثر الصراعات الأوروبية تدميرًا بعد الغزو البربري"[16]. في المرحلة الفوضوية الأخيرة من هذه النيران الأوروبية، حتى الجيوش الأيديولوجية تفرقت إلى عصابات من اللصوص المرتزقة (كما في شرق الكونغو اليوم). عقود من العنف والطاعون مزقت قارة ممزقة بالتناقضات. كانت حرب الثلاثين عامًا فراغًا من عدم الاتفاق اختفى فيه ربع السكان الألمان[17].

فقه الغابة

أسوأ حالة معرفية ليست الخطأ، بل الارتباك. الفراغ الذي تركه انهيار المسيحية ملأ تدريجياً بهيكل أدنى من القواعد، التي نحددها الآن مع سلام ويستفاليا عام 1648. القاعدة التي نظمت هذا الإجماع الويستفالي الجديد كانت الفعالية: القاعدة التي تقول إن القوة يجب أن تجعل الحق. شرح غروتيوس بعدًا واحدًا من هذه القاعدة الجديدة للفعالية في نصه المؤسس حول القانون الدولي - في فصل بعنوان "عن اكتساب الأراضي والممتلكات بحق الفتح":

> وفقًا لقانون الأمم، ليس فقط الشخص الذي يشن الحرب على أسس عادلة؛ ولكن أي شخص كان، يشارك في حرب منتظمة ورسمية، يصبح مالكًا مطلقًا لكل شيء يأخذه من العدو: بحيث تحترم جميع الأمم لقبه، ولقب كل من يستمد من خلاله مطالبته بمثل هذه الممتلكات.[18]

قد يمنح غروتيوس الحق في حكم الأراضي التي تم غزوها والحق في امتلاك الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها. يجب على جميع الدول الاعتراف بهذه العناوين للأراضي والممتلكات، والتي ستكون أساس جميع المطالب المستقبلية التي تنبع منها. هنا، يحدد غروتيوس الشكل الأكثر عمومية لقانون قاعدة النهب التي بدأنا بها هذا الفصل. في التسوية ويستفالية، *vae victis*: أصبحت الفعالية القانون ليس فقط للنهب، ولكن لكل شيء.

قاعدة "القوة تصنع الحق" في ويستفاليا، التي تُعتبر اليوم مشبوهة في الشؤون الدولية، كانت خطوة للخروج من فراغ الاختلاف الذي كان عليه حرب الثلاثين عامًا. في ذلك الوقت، كانت بالتالي تقدمًا أخلاقيًا حقيقيًا. قواعد مثل هذا القانون الغروتي للغزو أنشأت أسسًا للتوافق يمكن أن توقف أخيرًا القتال بين الجيوش الطائفية. من خلال التقارب على الفعالية، تمكن الكاثوليك والبروتستانت من الاتفاق على الهدن التي كانت أكثر من مجرد وقف إطلاق نار؛ يمكنهم الاتفاق على أن الأراضي كانت تُحكم بحق من قبل أولئك الذين يمكنهم الحفاظ على السيطرة القسرية عليها. الآن، قبل الأمراء الكاثوليك ليس فقط أن الأمراء اللوثريين قد غزوا أراضي، ولكن أن حكم اللوثريين كان حقًا، والعكس صحيح. طالما أن القائد يمكنه السيطرة على منطقة، كان يُعترف به كسيادة متساوية من قبل الجميع، بغض النظر عما إذا كان كاثوليكيًا أو لوثريًا أو كالفينيًا.

خففت الفعالية من أزمة الشرعية الأوروبية. بينما كان الأمراء لا يزالون يتقاتلون، اتفقوا على الأقل على أن القوة العليا (طالما استمرت) تجعل الحق. كانت consolidation of the consensus on effectiveness علامة على الانتقال بين هرم السلطة الشخصية في المسيحية ونظام الدولة الحديثة للسيادة الإقليمية. في عام 1648، أدان البابا إنوسنت العاشر بشكل مشهور هذا الانتقال بعيدًا عن التسلسل الهرمي الكاثوليكي الذي كان يتزعمه، واصفًا معاهدات وستفاليا بأنها "باطلة، لاغية، غير صالحة، ظالمة، غير عادلة، ملعونة، مرفوضة، فارغة، وخالية من المعنى إلى الأبد"[19] فضل الذين يقاتلون في الحروب الاتفاق على الفعالية، والاختلاف في العقيدة. أصبح اتفاقهم على أن السلطة السياسية يجب أن تتبع القوة بدلاً من الإيمان، كما أطلق عليه هيدلي بول، "قاعدة أساسية للتعايش."[20]

كانت الفعالية أساس القانون الدولي حتى الحرب العالمية الثانية. في القانون الدولي الكلاسيكي، كان الحكام الأوروبيون يمتلكون السلطة على الأراضي لأنهم كانوا - وطالما ظلوا - فعالين. في الواقع، في القانون الدولي الويستفالي، كانت الحقوق تتبع القوة تقريبًا في جميع أبعاد الشؤون الدولية: لم يكن هناك حظر على الحرب ضد حاكم آخر، ولم يكن هناك حظر على الاستيلاء العنيف على أراضيه أو ممتلكات رعاياه. كانت الفعالية ببساطة تعلن أن أي شيء ينتج عن مثل هذه الأفعال هو قانوني. من يمكنه غزو الأراضي البولندية، على سبيل المثال، أصبح حاكمها الشرعي (وقد تم إعادة تطبيق هذه القاعدة عدة مرات). كما يقول جيمس كروفورد، "عالج القانون الدولي موضوعاته، الدول، على أنها موجودة طالما كانت موجودة ولكنه لم يقدم أي ضمانات بشأن مستقبلها. إذا توقفت الدول عن الوجود، فكان ذلك كما قد يكون. كان قانون الأمم، بمعنى ما، هو القانون المدون للغابة[21] السلام، إذا حدث، لم يكن نتيجة قاعدة دولية - بل كان ببساطة مؤشراً على توازن مؤقت للقوة."[22]

عند مقارنة وستفاليا بالفوضى التي حلت محلها، من المهم أن تكون الفعالية مبدأ قانونياً حقيقياً. قانون الغابة موثق: من الصحيح أن القوة تصنع الحق، وليس فقط الحقائق[23] الفعالية هي معيار شائع للصواب - وغالباً ما تكون القاعدة الأفضل لإنهاء النزاعات الفوضوية مثل حروب الدين، لأن ما هو مطلوب لإنهاء مثل هذه النزاعات هو النظام من خلال الحكم. منح السيادة للأقوى هو قاعدة تشير دائماً ليس فقط إلى حاكم محدد، ولكن إلى الشخص الأكثر احتمالاً للقدرة على الحفاظ على النظام أيضاً. جعل السلطة تتبع القوة النسبية هو القاعدة الأكثر احتمالاً لتحديد سيادة فعالة - حتى أكثر من قاعدة تجعل السلطة تتبع القوة المطلقة (كما في "من يستطيع سحب هذه السيف من هذه الحجر") أو قاعدة تتبع إرادة الشعب (حيث قد يكون الشعب ضعيفاً جداً ليعبر عن إرادته). علاوة على ذلك، عندما يكون هناك فاعل معروف من المتوقع أن يبقى الأقوى، فإن الفعالية تحدد أساساً عاماً لتوقعات مستقرة حول المستقبل، وهو أمر مرغوب فيه للغاية حيث تلوح في الأفق النزاعات (وهو موضوع في كتاب ليفياثان، الذي بدأ هوبز كتابته خلال الحروب الدينية الإنجليزية).

كقاعدة شرعية في القرن السابع عشر، كانت قاعدة ويستفاليا للفعالية أفضل حرفياً من لا شيء. ومع ذلك، لم تكن ويستفاليا بمثابة ميثاق للسلام. بل، تركت السياديين - الذين تم التعرف عليهم فقط من خلال قوتهم - غير خاضعين قانونياً في كيفية معاملتهم للناس تحت سلطتهم. كان السيادي الويستفالي سيداً في بلاده ونظيراً في الخارج. ظل الحكام متساوين في السيادة بغض النظر عن كيفية إدارتهم لشؤونهم "الداخلية" - بغض النظر عما فعلوه داخل حدودهم. مع عدد قليل جداً من الاستثناءات، لم يكن هناك شيء يمكن أن يفعله الحاكم تجاه الناس في إقليمه يمكن أن يكون موضع اهتمام رسمي من الحكام الآخرين. كان كل حاكم هو الأقوى في أرضه - كان هذا كل ما يحتاجه الحكام الآخرون لمعرفته. عالج القانون الدولي الدول الحديثة كصناديق سوداء قانونية: ما يحدث داخلها لا يمكن أن يكون موضع اهتمام رسمي لأولئك في الخارج.

كانت الفعالية القاعدة الأساسية للقانون الدولي الأوروبي للثلاثة قرون بين 1648 و1948. عندما ننظر إلى الوراء في هذه الفترة من القانون الدولي، نراها بحق كفترة فقيرة أخلاقياً: كما أشار خافيير سولانا ذات مرة، "كانت الإنسانية والديمقراطية [مبدئين غير ذي صلة أساساً بالنظام الويستفالي الأصلي][24] ومع ذلك، كان الإجماع الأوروبي حول الفعالية أفضل من تناقضات

القناعات التي استبدلها. لقد زرع التقارب حول الفعالية النظام في الفراغ الذي تركه انهيار المسيحية.

تطور وستفاليان

في القرون التي تلت عام 1648، انتشر النظام الدولي الويستفالياني مكانيًا. كانت الفعالية تبرر الانطلاق الاستعماري الضخم لأوروبا خارج حدودها. إذا كان يمكن حكم بولندا بشكل صحيح بعد الفتح، فكم بالأحرى جزر الهند الشرقية أو شمال إفريقيا؟ لم يكن حتى نهاية القرن التاسع عشر أن دولة غير غربية (اليابان) كافحت للدخول إلى نادي الدول ذات السيادة المتساوية الأوروبية. في ذلك الوقت، كانت بريطانيا، الإمبريالية الويستفالية السائدة آنذاك، تحكم خُمس البشرية ونسبة أكبر من أراضي العالم. سنتابع تلك القصة في الفصل 10.

بينما كان النظام الويستفالياني ينتشر (أو بالأحرى يُفرض) على أجزاء كبيرة من سطح الأرض، كانت قواعده تتطور داخل أوروبا نفسها. الفعالية هي قاعدة قوة، وفي القرون التي تلت وستفاليا، نمت قواعد القوة المضادة في العلاقات الأوروبية. لقد رأينا مثالًا صغيرًا على هذا التطور سابقًا: استبدال قوانين النهب بقوانين مكافحة النهب من القرن السابع عشر إلى القرن العشرين. تطور أكثر أهمية في القانون الدولي غير القواعد حول كيفية تعامل السياديين مع شعوبهم. أعادت هذه القوانين تعريف ما يمكن أن يفعله الحاكم بحق مع المحكومين، وفتحت الصندوق الأسود الذي كان الدولة الويستفالية.

كان لدى وستفاليا قاعدة واحدة رئيسية للحكم القانوني على الناس: القوة. القوة تصنع الحق" حولت الإكراه الناجح للسكان إلى تصاريح شاملة بشأن" معاملتهم. كان بإمكان الحاكم انتهاك أو تجاهل المحكومين دون عقاب، دون أن يؤثر ذلك على سلطته. مع استثناء واحد (سيتم مناقشته أدناه)، لم يكن هناك شيء يمكن أن يفعله السيادي داخل حدوده يمكن أن يبرر الإدانة الدولية، ناهيك عن التدخل الدولي. كان بإمكان الأمير إساءة معاملة شعبه إلى أي مدى تقريبًا، وبيع الأرض التي يعيشون عليها من تحتهم، وتجاهل احتياجاتهم المادية تمامًا دون انتهاك أي قاعدة من قواعد القانون الدولي.

رأت قوانين وستفاليا الناس العاديين كما ترى قوانيننا الحيوانات. كان السياديون فقط هم الأشخاص القانونيون: فقط السياديون كانت لديهم حقوق قانونية. لم يكن لدى الناس العاديين أي حقوق قانونية، وبقدر ما كانت هناك أي قيود قانونية على معاملة الناس العاديين، كانت هذه مصوغة كواجبات على الحكام - وليس كحقوق للمحكومين[25] في الواقع، الحيوانات اليوم أفضل حالا قانونيًا من الناس العاديين تحت وستفاليا: قوانين رفاهية الحيوانات في معظم البلدان تتطلب الآن معاملة أفضل جسديًا للحيوانات مما كانت تتطلبه وستفاليا من البشر. بخلاف الفعالية، كانت العلاقة القانونية الويستفالية بين الحاكم والمحكوم غير منظمة تقريبًا بالكامل.

من خلال التفكير في أسلافنا، يمكننا أن نتساءل لماذا قبلوا أشكال العلاقات الأقل تنظيمًا التي تكون فيها الإساءة والإهمال دائمًا خطرًا. على سبيل المثال، بموجب القانون الروماني، كان بإمكان الأب أن يقتل أطفاله قانونيًا دون أن يتعرض لأي عقوبة رسمية أو انتقاد من أي نوع[26] في العصور الوسطى الأوروبية، كان يُعترف بحق الزوج في "العقاب الجسدي" الشديد لزوجته. خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت العلاقة القانونية بين صاحب العمل والموظف في الدول الصناعية منظمة بشكل ضئيل فقط (ولا يزال هذا

هو الحال في العديد من الدول الفقيرة). وقد جاء التغيير مع معايير مضادة قوية تعطي هيكلًا لهذه الأنواع من العلاقات التي تم تأطيرها واستيعابها تدريجيًا - ومع العلاقات ذات الهيكل المنخفض التي ثبت أنها غير قابلة للإصلاح، مثل العلاقة بين السيد والعبد، التي تم التخلي عنها.

حتى ضمن النظام ويستفالي، لم تكن العلاقة القانونية بين الحاكم والمحكوم غير منظمة تمامًا. كانت معاهدات ويستفاليا تتطلب معيارًا واحدًا مهمًا للحكم الشرعي، وهو أن الحكام يجب أن يتحملوا التنوع الديني بين المحكومين. كان يُلزم السلاطين بحماية غير المتوافقين دينيًا داخل حدودهم - وخاصة عبادة غير المتوافقين الخاصة والهجرة المنظمة - وكان بإمكان سلطان واحد أن يدين رسميًا انحرافات سلطان آخر عن هذا المعيار. كانت التسامح الديني مطلوبة بموجب القانون الدولي - لم يُعتبر التسامح مجرد جزء من الشؤون الداخلية" لكل دولة. ومع ذلك، لم تكن آليات التنفيذ الدولية لهذا" القاعدة الخاصة بالتسامح الديني محددة جيدًا: في الحد الأقصى، كان تنفيذ هذه القاعدة يشبه الغزو العسكري العادي. ومع ذلك، قبل جميع السلاطين أنهم يمكن أن يتعرضوا بشكل صحيح للانتقاد من قبل سلاطين آخرين بسبب إساءة معاملة المعارضين الدينيين، وأصبح هذا الاستثناء الوحيد من قاعدة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" نموذجًا لنمو قواعد مضادة أخرى داخل النظام الدولي.

تزايدت المطالب الدولية للتسامح الديني خلال القرن التاسع عشر. أدان القادة الأوروبيون والأمريكيون المجازر العثمانية ضد المسيحيين (ترشح ويليام ماكينلي للرئاسة في عام 1896 على منصة وقف الفظائع ضد الارمن)، وبالتالي اعتاد هؤلاء القادة جماهيرهم على رؤية الانتهاكات الأجنبية كمسائل تهم المجتمع الدولي[27]بعد الحرب العالمية الأولى، عندما ترك تحطيم. الإمبراطوريات العثمانية والروسية والنمساوية المجرية والألمانية الأقليات العرقية في شرق أوروبا غير آمنة بين الأنقاض، تم توسيع القواعد القانونية الدولية التي تتطلب حماية الأقليات الدينية لتشمل الأقليات العرقية أيضًا. كانت الصناديق السوداء تصبح أكثر شفافية قليلاً.

ومع ذلك، فإن حقيقة أن قواعد وستفاليا سمحت للسياديين بإدانة بعضهم البعض بسبب الانتهاكات الداخلية لم تعني أنهم فعلوا ذلك دائمًا - وفي الغالب، لم يفعلوا. كانت وستفاليا تسمح فقط - لم تكن تتطلب - أن يكون السياديون مهتمين رسميًا بما يفعله سياديون آخرون بشعوبهم. ولم يكن هناك حتى لغة رسمية موحدة لإدانة سيادي لآخر. في الغالب، كان السياديون يعلنون فقط أن السياديين الآخرين هم "أسياد في الوطن" ويحافظون على عمى رسمي تجاه أفعالهم.

يمكن للمرء أن يشعر بمدى حداثة العالم في هذا الصدد من خلال الردود الدبلوماسية على ليلة الكريستال عام 1938 - الفظائع النازية ضد اليهود الألمان التي كانت أسوأ مذبحة في البلاد منذ العصور الوسطى. في البرقيات المرسلة إلى عواصمهم، عبر الدبلوماسيون الأجانب المتمركزون في ألمانيا عن اشمئزازهم من عمليات القتل والدمار الواسع. أبلغ السفير البرازيلي عن عرض مقزز"؛ أرسلت السفارة البريطانية إلى لندن برقية حول "همجية" النازيين العائدة إلى العصور الوسطى". ومع ذلك، لم تقطع أي دولة علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا بعد ليلة الكريستال، ولم تستدعي الولايات المتحدة سوى سفيرها (لـ "استشارة[28]").

كانت الحرب العالمية الثانية، مع دمارها الكوكبي، هي التي أجبرت أخيرًا على هيكلة قانونية شاملة للعلاقات بين الحكام والمحكومين. الحرب العالمية الثانية هي المحور التاريخي بين النظام الويستفالي ونظامنا الحديث للقانون الدولي.

قوة الاتفاق المضادة

في نظر صانعي إعلان حقوق الإنسان العالمي، كان نظام السيادة الويستفالية قد أنتج عدم الاستقرار الكارثي للحرب العالمية الثانية. لقد سمح السيادة الويستفالية للقادة بإساءة معاملة وإهمال مواطنيهم على نطاق غير مسبوق دون الحاجة إلى أي رد من الخارج. علاوة على ذلك، كما رأى صانعو الإعلان، سمحت ويستفاليا بظهور أنظمة مقززة في ألمانيا واليابان، التي زادت عدوانيتها داخل حدودها ثم تسربت إلى خارجها لزعزعة استقرار قارات بأكملها. لقد تداخلت قدرات السيادة الحديثة على الإكراه والدعاية - فضلاً عن الإمكانات التدميرية البحتة للأسلحة الجديدة تحت تصرفهم - مع العمى الويستفالي تجاه القمع الداخلي لإنتاج تركيزات لا تطاق من القوة. لقد أضعف ممارسة هذه القوة من قبل هتلر وتوجو النظام العالمي بأسره من خلال حرب شاملة.

لقد استنتج مصممو الإعلان العالمي، بقيادة إلينور روزفلت، أن قواعد ويستفالية للسيادة الواسعة للدول قد شرعت الكثير من السلطة في أيدي السياديين. من جهة، رأوا حكام الدول الحديثة، بكل وسائلهم للعنف الفعال، والإكراه، والتلاعب. ومن جهة أخرى، رأوا سكان تلك الدول، الذين غالبًا ما يكونون غير مطلعين، خاضعين للتلقين، سهل تفريقهم، وصعب تجميعهم للمساعدة المتبادلة. رأى المصممون تحديهم في وضع معايير دولية للحكم الشرعي من شأنها أن تساعد في تصحيح هذا الاختلال الكبير في السلطة.

هذا ما تفعله حقوق الإنسان. يعلن الإعلان العالمي أن هناك أشياء يجب ألا يفعلها الحكام تجاه المحكومين، وأشياء أخرى يجب أن يفعلها الحكام من أجل المحكومين. وأصبح تأمين هذه الحقوق الآن مسألة تتعلق بالاهتمام الدولي الإلزامي. بالطبع، كان المصممون يعلمون أن الأنظمة ستظل تفعل أشياء لا تغتفر لمواطنيها، لكن القيام بذلك لم يعد قانونيًا، وكان يجب إدانته من الخارج. تحد حقوق الإنسان في الإعلان من السلطة الشرعية لأولئك الذين يمسكون بالسلطة، مما ينفي عن جميع الحكام الادعاء بأن الإساءة الجادة وإهمال شعوبهم هو مجرد مسألة "شؤون داخلية".

ومع ذلك، كيف يمكن موازنة قوة الدول العظمى مع مجرد ورق؟ عبقرية الإعلان العالمي تكمن في استراتيجيته للحد من الأنظمة القوية. سعى المؤسسون إلى مواجهة قوة السياديين بقوة الاتفاق. كانوا يقصدون أن يصبح الإعلان قوة مضادة من خلال قبوله الواسع. هذه الاستراتيجية الرائعة، التي تستفيد مما أطلق عليه فاسلاف هافل "قوة الضعفاء"، تظهر في ثلاث ميزات على وجه الوثيقة[29].

أولاً، كتب المؤسسون الإعلان العالمي بحيث يمكن أن يكون علنياً إلى أقصى حد - كما تنص المقدمة، بحيث يمكن أن تكون الوثيقة "معياراً مشتركاً ... لجميع الشعوب والأمم"، بحيث يمكن "لكل فرد وكل هيئة من المجتمع" أن تتذكره باستمرار[30]. كان المؤسسون يعرفون الحكمة القديمة التي تقول إن القوة فقط هي التي تراقب القوة، لذا كانوا يعرفون أن القوة فقط يمكن أن تراقب قوة الدول الويستفالية. ومع ذلك، مثل كانط، كانوا يعتقدون أن حكومة عالمية ليست ممكنة ولا مرغوبة - لذا كانوا يعرفون أنهم لا يمكنهم الاعتماد على قوة مراقبة "فوق" الدول. كانت عودتهم هي تعزيز الضوابط على الدول

من الجوانب ومن الأسفل. كانت استراتيجيتهم هي تعزيز الفاعلين الأجانب المحيطين بنظام مسيء - وتعزيز الشعب داخل حدود ذلك النظام - من خلال توحيد قواهم معاً.

كان هذا ما كان المقصود من متطلبات الإعلان العالمي للحقوق[31] تنسق العقيدة العامة احتجاجات الناس العاديين الذين يعيشون تحت قمع نظام ما من خلال منحهم مفردات مشتركة لتقديم مطالبهم. عندما يعرف الناس جميعًا أن لديهم "حق التعبير عن الرأي"، يمكنهم وضع شعارات على لافتات والمشاركة في المسيرات معًا. كما أن معيار مشترك للإنجاز يخلق أيضًا نقاط تنسيق للحكومات الأجنبية والمنظمات للضغط على نظام قمعي من الجوانب: من خلال الاحتجاجات الدبلوماسية، وسحب المساعدات، وحظر السفر على القادة، والعقوبات الاقتصادية، والمزيد.

علاوة على ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية الأجنبية مثل منظمة العفو الدولية (التي لم يتوقع صانعوها قوتها بالكامل) أيضًا استخدام حقوق الإنسان لتنسيق الضغوط على الأنظمة من خلال تركيز احتجاجات الناس العاديين في دول أخرى. قائمة عالمية عامة لحقوق الإنسان تعطي جميع هؤلاء الفاعلين المحيطين بنظام ما لغة مشتركة لتقديم مطالب مشتركة من أجل التغيير. وقائمة عامة بحقوق محددة وسهلة التعرف عليها تُعلم كل إنسان بكفاءة بما يمكن لجميع البشر المطالبة به. تصبح حقوق الإنسان، كما قال تشارلز بيتز، "مقياسًا أخلاقيًا مشتركًا"[32].

لقد أثبت التنسيق من خلال حقوق الإنسان أنه مصدر للسلطة المضادة التي وجدها القادة المحليون غالبًا صعبة التجاهل. في العديد من المناسبات منذ الإعلان العالمي، سهلت حقوق الإنسان المقاومة من خلال تركيز قوة الأفراد والمجموعات والدول على نقاط محددة جيدًا من الضغط المضاد[33] نظرًا لأن حقوق الإنسان أصبحت جزءًا مما يسميه جوشوا كوهين "السبب العام العالمي"، فقد سهلت بشكل كبير العمل العام العالمي[34].

كانت الاستراتيجية الثانية المضادة للسلطة للمؤسسين هي صياغة الإعلان العالمي من حيث حقوق الإنسان. نحن الآن نفكر بشكل طبيعي في الشؤون الدولية من حيث حقوق الإنسان - ومع ذلك، فإن هذا تطور حديث. كانت قائمة الممثلين في عصر وستفاليا قصيرة جدًا: في درامات وستفاليا الدولية، كان الضوء دائمًا مسلطًا على السياديين؛ كان الحكام الوستفاليون هم الممثلون الوحيدون، وكان المحكومون مجرد ديكورات لهم. لوضع هذه النقطة بطريقة محيرة، في قواعد لغة وستفاليا، كان السياديون دائمًا هم الفاعلون، وكان رعاياهم في أفضل الأحوال هم الأغراض. لنقلها بشكل مباشر: كان البشر آنذاك مثل الحيوانات اليوم، بلا حقوق قانونية. دفع مؤسسو الإعلان الضوء من الحكام إلى المحكومين، وعندما فعلوا ذلك، ظهر البشر، للمرة الأولى، في قائمة شخصيات القانون الدولي. أصبح البشر أشخاصًا.

تحويل التركيز من الحكام إلى المحكومين منح الأفراد القوة لمقاومة إساءة استخدام الدولة. كما يكتب مايكل إغناتيف في وصفه لدور حقوق الإنسان في الحملات لتحرير اليهود السوفيت، "إن فرديتها، وتأكيدها على أن كل حياة إنسانية فردية تستحق الحماية والاحترام، أثبتت أنها محفز قوي للشجاعة المدنية والتحدي في الكتلة السوفيتية وفي الدول الناشئة ذات الأنظمة الاستبدادية"[35]. الحقوق سهلة على البشر هضمها - سهلة على الأفراد استيعابها وجعلها جزءًا من هوياتهم. إن تغذية الأفراد بفكرة أن لكل منهم حقًا في معاملة كريمة قد عززت في كل مكان الشجاعة المدنية التي يصفها إغناتيف.

الجزء الثالث من الاستراتيجية الرائعة للمؤسسين يظهر في ما تتركه *الإعلان العالمي* خارجًا. يقدم *الإعلان* عقيدة عامة لحقوق الإنسان دون أي أساس في أي دين أو فلسفة معينة. إن مقدمة *الإعلان* تؤكد تأكيدًا مسكونيًا على الكرامة المتأصلة للفرد، بالإضافة إلى التزامات غير مثيرة للجدل تجاه "الحرية والعدالة والسلام". بخلاف ذلك، يترك *الإعلان* أي تبرير أعمق لحقوق الإنسان مفتوحًا. إن هذا الصمت حول القضايا الأعمق هو جزء من استراتيجيته لكسب قبول واسع، وبالتالي ليصبح فعليًا قوة مضادة في عالم من الأشخاص الضعفاء، ولكن القابلين للتنسيق.

يستهزئ بعض الفلاسفة بغياب المسلمات في الإعلان العالمي، ومع ذلك كان لدى المشرعين أسباب وجيهة للقيام بذلك بطريقتهم. رأى المشرعون التنوع الواسع في التقاليد الروحية والنظرية في العالم، واستنتجوا أن أي عقيدة حزبية لا يمكن أن تجذب ولاءً كافياً لتمكين جميع الناس في كل مكان من خلال الاتفاق. اعتقد المشرعون أن توافقاً حول الحماية العالمية للأفراد لا يمكن أن يتشكل حول أي نظرية مثيرة للجدل، لذا لم يقدموا أي أسس لحقوق الإنسان التي أعلنوا عنها[36].

كتب المشرعون نصاً للاستخدام - أنشأوا عقيدة تهدف إلى أن تكون متصلة بالنظام الدولي وتمر عبره الطاقة. تم اعتماد الإعلان العالمي من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948، بعد ثلاثة قرون من معاهدات وستفاليا لعام 1648. ببطء، وبشكل غير متساوٍ، وبطريقة غير كاملة منذ ذلك الحين، ولكن إلى حد متزايد باستمرار، أصبحت حقوق الإنسان متجذرة كمعايير للحكم الشرعي في جميع أنحاء العالم - في المؤسسات، وفي المناقشات العامة، وفي تصورات الأفراد عن أنفسهم.

كل عضو في الأمم المتحدة هو طرف في واحدة على الأقل من ستة معاهدات رئيسية لحقوق الإنسان، وقد صدقت 80 في المئة من الدول على أربع معاهدات أو أكثر[37]. تم دمج حقوق الإنسان في العديد من الدساتير الوطنية وفي بيانات مهمة المنظمات غير الحكومية المؤثرة. يتم تنظيم التقاضي القانوني لحقوق الإنسان عبر مناطق واسعة، بشكل أكثر شمولاً داخل أوروبا ولكن أيضًا في الأمريكتين وأفريقيا. توافقت أعداد غير محدودة من الأفراد والمجموعات على حقوق الإنسان كمعايير مشتركة للمقاومة السياسية ضد الاضطهاد - على سبيل المثال، في الحملات الكبرى لحقوق الإنسان في تشيلي وبولندا وجنوب أفريقيا والفلبين وإيران. لقد تم توصيل حقوق الإنسان بالنظام الدولي، وبالمقارنة مع الظلام الذي كان سابقًا، تضيء أنوارها الآن بسطوع غير متوقع.

رسم الخريطة بالقلم

تثبيت حقوق الإنسان كمعايير دولية للحكم الشرعي وضع نقطة محورية مضادة قوية في التاريخ. لقد رفع التوافق على قاعدة أقل ملاحظة - قاعدة الحدود المحددة - المسار الأخلاقي للنظام الدولي بطريقة مختلفة. لقد جعل هذا التقدم الغريب الذي لم يُعلن عنه بشكل كبير العالم أكثر أمانًا بطرق نأخذها الآن تقريبًا كأمر مسلم به.

كانت "القوة تصنع الحق" هي أكثر ما يمكن أن يتفق عليه حكام أوروبا في العصر الحديث المبكر - لذا تم رسم حدود الدول بالقلم الرصاص. في ذلك الوقت، كانت الفتوحات شرعية. كانت الحرب وسيلة قانونية للحصول على أراضي دولة أخرى بموجب وستفاليا، وتم محو حدود الدول الأوروبية وإعادة رسمها بقوة السلاح عدة مرات[38]كما كتب جون فاسكيز، "من بين جميع القضايا المحتملة التي يمكن أن تتصارع عليها الدول، تشير الأدلة بشكل ساحق إلى أن القضايا المتعلقة بالإقليم ... هي القضايا الرئيسية المعرضة للعنف الجماعي."[39]

ظهرت القواعد الدولية لاستبدال الفعالية بجعل الحدود الوطنية محصنة ضد القوة تدريجياً فقط. في البداية، كانت هذه القواعد الجديدة مجرد ردود قانونية على انتصارات الأعداء. على سبيل المثال، كانت عقيدة ستيمسون الأمريكية، التي أعلنت أن الولايات المتحدة لن تعترف بالمكاسب الإقليمية التي تمت عسكرياً، استجابة غير فعالة لاحتلال اليابان لمنشوريا في عام 1932، وتمت تجربتها مرة أخرى عندما ضمت الاتحاد السوفيتي دول البلطيق في عام 1940.[40]كما يحدث غالباً عندما نفحص ترسيخ القواعد الجديدة، نجد أن المصلحة الذاتية من بين الدوافع الرئيسية.

ثم، في لحظة الفرصة في تسوية ما بعد الحرب العالمية الثانية، تم إدخال قاعدة الحدود المحصنة ضد القوة في النظام الدولي بأكمله دفعة واحدة. تنص المادة 2(4) من ميثاق الأمم المتحدة على أن "يجب على جميع الأعضاء الامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة." جعلت هذه القاعدة الحدود الوطنية محصنة قانونياً ضد القوة العسكرية: جعلت الفتح الإقليمي غير قانوني. من حيث الامتثال، تعتبر هذه القاعدة غير المعروفة الأكثر نجاحاً من بين جميع القواعد المضادة للقوة التي تميز النظام الدولي الحديث عن نظام وستفاليا.[41]

هذه الحقائق حول الامتثال ليست معروفة جيدًا، لكنها تزرع الأمل. منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945، كانت هناك محاولة واحدة فقط من قبل أحد أعضاء الأمم المتحدة للاستيلاء على جميع أراضي عضو آخر في الأمم المتحدة بالقوة. كانت هذه غزو صدام حسين للكويت في عام 1990، والذي تم عكسه بسرعة من قبل ائتلاف دولي[42]قبل عام 1946، كانت نسبة النزاعات حول الأراضي التي أدت إلى تغييرات في الحدود 80 في المئة؛ بين عامي 1946 و2000، انخفضت النسبة إلى 30 في المئة. من عام 1976 إلى 2014، لم يقم أي عضو في الأمم المتحدة بتوسيع حدوده الدولية بالقوة[43]تستحق هذه الجملة القراءة مرة أخرى.

هذه القاعدة الخاصة بالحدود المحصنة ضد القوة هي حارس سلام مثالي لعالمنا. تظل قدرة الفاعلين في النظام الدولي على حل المشكلات الصعبة

محدودة للغاية. الحدود هي خطوط، والقاعدة ضد إعادة رسمها بالعنف تجعلها خطوطًا واضحة. "لا غزو إقليمي" هي قاعدة بسيطة، سهلة الفهم والمراقبة. حتى الإنسانية في القرن العشرين - في أسوأ حالاتها، وكيل جماعي باهت إلى حد ما - تمكنت من اتباع هذه القاعدة بكفاءة في فترة ما بعد الحرب. لقد أزال ترسيخ القاعدة منذ عام 1945 مجموعة كبيرة من الأسئلة المتفجرة من قائمة المشكلات التي يجب على الفاعلين الدوليين حلها، وبالتالي ساهمت بشكل كبير في السلام، وفي جعل الأجندة الدولية أكثر وضوحًا لقضايا أخرى يمكن تناولها. لقد أصبح العالم أكثر استقرارًا بشكل ملحوظ منذ أن اتفقت الدول على رسم حدودها بالقلم.

رافق ترسيخ الحدود المحصنة ضد القوة إدخال افتراض عام حول استقرار الحدود (باستثناء عندما يصوت الشعوب للتوحيد أو الانفصال). وقد تم championed قاعدة الحدود المستقرة من قبل قادة حركات ما بعد الحرب المناهضة للاستعمار، وخاصة في أفريقيا. هؤلاء القادة حولوا حدود مستعمراتهم إلى حدود دول مستقلة، دون أن يستغلوا الفرصة لجعل الحدود تتبع العرق أو الجغرافيا بشكل أفضل. قادة مثل نكروما من غانا وكينياتا من كينيا اعتبروا أن إعادة التفاوض على الحدود ستثير صراعات بين المجتمعات لا يمكنهم احتواؤها - وستوفر مزيدًا من الأعذار للقوى الاستعمارية للتدخل في الشؤون الأفريقية. إن إزالة الحدود من الطاولة سهل تشكيل الدولة وسهل الانتقال إلى عالم من الأمم الحرة.

بعد أن لاحظنا نجاحات قاعدة الحدود المحصنة ضد القوة، والافتراض العام الأكثر شمولاً بترك الحدود كما هي، يجب أن نسجل بعض السلبيات - قد تكون قد فكرت في بعضها بالفعل. مثل قاعدة مكافحة النهب، تم انحناء قاعدة مكافحة الفتح إلى نقطة الانكسار خلال ترسيخها وحتى بعد ذلك. كما رأينا مع النهب، فإن التقارب على قاعدة لا يضمن بأي حال من الأحوال الامتثال التام.

في عام 2014، على سبيل المثال، أرسلت روسيا جنودًا سراً إلى أوكرانيا كتمهيد لاستفتاء متنازع عليه صوتت فيه الأغلبية العرقية الروسية في القرم للانضمام إلى روسيا. ومع ذلك، كما هو الحال مع أي قاعدة مستقرة، حاول المخالفون أن يظهروا وكأنهم ليسوا في انتهاك، وبعد ذلك، نفوا أي خرق. أرسل بوتين جنودًا روسًا إلى أوكرانيا خالين من شاراتهم الروسية، ثم ادعى أن قواته تم نشرها في القرم فقط لضمان تصويت عادل. واصلت وسائل الإعلام الروسية لاحقًا نفي وجود الجيش الروسي في شرق أوكرانيا[44].

ومع ذلك، حتى هذه الأنواع من المناورات نادرة الآن. كما تظهر الإحصائيات أعلاه، فإن الحدود الوطنية مستقرة بشكل أكبر بكثير اليوم مما كانت عليه في وستفاليا. والقانون نفسه مستقر تمامًا: في هذا المجال من الشؤون الدولية، لم يعد القوة تصنع الحق. رسميًا، حتى بوتين أيد قاعدة "عدم استخدام القوة"، وكانت حيله تدفع نوعها الخاص من التكريم لها. كان المعلقون محقين في أن بوتين وضع روسيا "على الجانب الخطأ من التاريخ"[45].

ومع ذلك، فإن قاعدة الحدود المحصنة ضد القوة قد أنتجت أمراضها الخاصة. بعض المستعمرات السابقة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثبتت أنها صعبة الإدارة ككيانات سياسية موحدة - وكانت حدود هذه الدول، على الرغم من استقرارها، مسامية أمام القوات الأجنبية. علاوة على ذلك، بينما سهلت الحدود المحددة ولادة الدول الأفريقية، فإنها أعاقت التوحيد الوطني بعد ذلك. نظرًا لأن الحدود كانت محصنة ضد القوة، شعر القادة في العواصم الأفريقية بقلة الحاجة إلى دمج أراضيهم الداخلية كحواجز ضد الغزو الأجنبي. وعلى

عكس نظرائهم الأوروبيين، لم يتحد مواطنو معظم الدول الأفريقية معًا كمواطنين من خلال تجربة التصدي للمهاجمين الذين يسعون إلى الفتح الوطني[46]. علاوة على ذلك، فإن الافتراض بوجود حدود مستقرة الذي كان مفيدًا جدًا في الحد من النزاعات قد اصطدم أيضًا بقيم أخرى مهمة في النظام الدولي، مثل حق تقرير المصير. العديد من الجماعات (مثل الأكراد) التي تفضل أن يكون لها دولتها الخاصة قد تم حصرها داخل أو تمتد عبر الحدود القائمة. لم تساعد البساطة الواضحة للحدود المحددة قضيتهم، ولا يمكن لعائد "السلام" الناتج عن الحدود الثابتة أن يخفي هذه التكاليف.

كما أنه، كما هو الحال دائمًا، لا ينبغي أن يُعتقد أن قاعدة الحدود المحصنة بالقوة قد انتشرت فقط، أو حتى بشكل رئيسي، من دوافع أخلاقية. يمكن أن يُعزى جزء من ترسيخ هذه القاعدة بعد الحرب إلى التغيرات في البيئة الاستراتيجية. أصبحت الأرض الآن أقل قيمة مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى، مما يجعل الفتح الإقليمي أقل ربحية. (اليوم، ستجد ثروة بولندا الكبيرة ملاذات آمنة إلكترونية في غضون ثوانٍ من الغزو.) كما أن السكان تحت الاحتلال لديهم أيضًا وصول إلى أسلحة ولوجستيات أفضل بكثير، مما يجعل الأراضي المحتلة أصعب في السيطرة عليها. كما أن التوغل الإقليمي أصبح أكثر خطورة في الدول المسلحة نوويًا وحلفائها.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن الحدود المستقرة تعارض القوة بالنسبة لـ "القوة تصنع الحق"، فإن الحدود الوطنية المستقرة بدورها تؤسس تكوينها الخاص من القوة التي يمكن أن تُمارس ضدها قواعد مضادة أخرى. تحافظ الحدود المستقرة على الغزاة خارجًا، لكنها أيضًا تقسم الهبات الطبيعية للعالم بطرق يعتقد بعض الفلاسفة أنها غير عادلة. مقارنةً بوستفاليا، فإن الحدود المحددة تمثل تقدمًا حقيقيًا؛ مقارنةً ببعض المثالية الفلسفية، فإنها نفسها تفتقر إلى الكمال - وهو موضوع سنعود إليه في الفصل 18.

لذا فإن تقييم الحدود المستقرة إيجابي ولكنه ليس خالصًا. لقد ساهمت قاعدة الحدود المحصنة بالقوة في ضعف الدولة، خاصة في أفريقيا، وتتناقض الحدود المحددة مع مبادئ أخرى في النظام الدولي، مثل حق تقرير المصير للمجموعات الأقلية. تاريخ ترسيخ هذه المعايير يجد دوافع أقل من نبيلة. ومن منظور مثالي للعدالة الكاملة، قد تكون عيوب الحفاظ على الحدود واضحة.

ومع ذلك، شهدت فترة الحدود المحصنة بالقوة القضاء الفعلي على فئة كاملة من النزاعات المسلحة - حرب الفتح الإقليمي - التي ملأت العديد من صفحات التاريخ البشري. لقد كانت عصرنا، مع افتراض الحدود المحددة، أكثر سلامًا بشكل ملحوظ. ويوفر نظام دولي أكثر سلامًا منصة، لا ينبغي اعتبارها أمرًا مفروغًا منه، لطموحات أخلاقية أكبر. سيتم إحباط تقريبًا كل خطة للتقدم بسبب الحروب الواسعة النطاق. لا عدالة إذا لم يكن هناك سلام.

الإمبرياليون الأمريكيون

يعتمد نجاح الحدود المحصنة بالقوة بعد الحرب على قبول هذه القاعدة من قبل الفاعلين الأقوياء. إن دراسة قبول هذه القاعدة في حالة أقوى فاعل بعد الحرب - الولايات المتحدة - تتيح لنا مراقبة المرحلة الأخيرة من ترسيخ قاعدة مضادة للقوة، وهي عملية استيعاب القاعدة. ستسمح لنا دراسة ردود أفعالنا على الاستنتاجات التي نتوصل إليها حول القوة الأمريكية، في القسم التالي، بفحص عقولنا المضادة للقوة عن كثب.

وصف روبرت كاغان الولايات المتحدة بأنها "أمة رعاة البقر": "قوة توسعية منذ اللحظة التي وطأت فيها أول حجاج أقدامهم القارة"[47]. استمرت الولايات المتحدة في التوسع الإقليمي حتى بعد أن اجتاحت مسيرة القدر الواضح الشعوب الأصلية في أمريكا الشمالية، وبعد أن استولى جنودها على الجنوب الغربي من المكسيك. في جوهرها، استمرت مسيرة القدر الواضح في التقدم، تبحر غربًا من كاليفورنيا. أقنعت وجود قوات مشاة البحرية الأمريكية آخر ملكة في هاواي بالتخلي عن عرشها؛ ثم ضمت الولايات المتحدة هاواي وجزر ومحيطات المحيط الهادئ الأخرى. انتزعت القوات الأمريكية غوام (بالإضافة إلى بورتو ريكو) من إسبانيا. ثم، في عام 1898، هبطوا على أكبر جائزة لهم، الفلبين.

لتبرير ضم الفلبين، أخبر الرئيس مكينلي وفدًا من اللجنة العامة للبعثات التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية:

> أن أخبركم، أيها السادة، أنني ركعت على ركبتي وصليت إلى الله القدير من أجل ashamed لست النور والإرشاد أكثر من ليلة واحدة. وفي إحدى الليالي جاءني الأمر بهذه الطريقة ... لم يكن هناك شيء آخر يمكننا القيام به سوى أخذهم جميعًا، وتعليم الفلبينيين، ورفعهم وتثقيفهم وتعميدهم، وبنعمة الله أن نفعل أفضل ما يمكننا من أجلهم، كإخوة لنا من أجلهم أيضًا مات المسيح. ثم ذهبت إلى السرير، وخلدت إلى النوم، ونمت بعمق، وفي صباح اليوم التالي استدعيت كبير المهندسين في وزارة الحرب (صانع الخرائط لدينا)، وأخبرته أن يضع الفلبين على خريطة الولايات المتحدة[48].

أيضًا لصالح الضم، أعلن السيناتور كنوت نيلسون من مينيسوتا أن "العناية الإلهية قد منحت الولايات المتحدة واجب توسيع الحضارة المسيحية. نحن نأتي كملائكة خادمة، لا كطغاة"[49].

في مهمتهم الحضارية والمسيحية، نفذت القوات الأمريكية عمليات عسكرية ضد تمرد أسفر عن مقتل مئات الآلاف من المدنيين الفلبينيين. تقريبًا جميع الجنرالات في الجيش الأمريكي الذين حاربوا الفلبينيين قد حاربوا أيضًا الحروب الشنيعة ضد الأمريكيين الأصليين[50]. حتى أن الجنرال الأمريكي القائد اعتقد أنه قد يكون من الضروري "قتل نصف الفلبينيين لكي يتمكن النصف المتبقي من السكان من التقدم إلى مستوى أعلى من الحياة مما توفره حالتهم الحالية"[51]. كان الفلبينيون هم "شعوب جديدة مكتشفة، نصف شبه الهمجية (نصف شيطان ونصف طفل" كما وصفهم روديارد كيبلينغ[52]). انضم شخصيات عامة مثل مارك توين، أندرو كارنيجي، جون ديوي، ووليام جيمس إلى الرابطة الأمريكية المناهضة للإمبريالية للضغط من أجل سحب الاحتلال الفلبيني، لكن جهودهم تم تجاهلها من قبل تيدي روزفلت وزملائه التقدميين.

كان السياسيون الأمريكيون خلال هذه الفترة مصابين بصورة الإمبريالية الأوروبية التي كانت تدفع الاندفاع المحموم نحو إفريقيا[53] خلال هذه الفترة، حاربت القوى العظمى للسيطرة على الأراضي الأجنبية ليس فقط من أجل المكاسب الاقتصادية (التي كانت غالبًا متواضعة)، وليس فقط لنشر الإيمان بين الشعوب الأكثر ظلامًا، ولكن لأن السيطرة على المزيد من الأراضي كانت ما يسعى إليه الرجال البيض الأقوياء.

العالم"، كما قال الإمبريالي الإنجليزي سيسيل رودس، "تم تقسيمه تقريبًا" بالكامل، وما تبقى منه يتم تقسيمه، وغزوه واستعماره. للتفكير في النجوم التي تراها فوقك في الليل، هذه العوالم الشاسعة التي لا يمكننا الوصول إليها أبدًا. كنت سأضم الكواكب لو استطعت؛ أفكر في ذلك كثيرًا. يجعلني حزينًا أن أراها واضحة جدًا ومع ذلك بعيدة جدًا[54]."

كما قال غيورينغ بشكل لاذع خلال محاكمات نورمبرغ في عام 1945، "بعد أن ابتلعت الولايات المتحدة كاليفورنيا ونصف المكسيك، وتم تجريدنا من كل شيء، أصبحت التوسع الإقليمي فجأة جريمة[55]." مع وضع ذلك في الاعتبار، دعونا نعود إلى اليوم وننظر في صورة أمريكا الإمبريالية السابقة وتقديس الأمريكيين للغزو. كم من الرغبة في توسيع حدود أمريكا نكتشفها داخل الأمريكيين اليوم؟ ما مدى قوة الرغبة - في الواقع، الواجب الملموس - للفوز بمزيد من الأراضي للأمة؟ متى كانت آخر مرة سمعنا فيها أمريكيًا يقترح بجدية ضمًا قسريًا لأراض أجنبية، سواء في محادثة أو في وسائل الإعلام؟ هل لا يزال الأمريكيون يسعون للحصول على الأراضي؟

يعتقد النقاد أن العدوانية العسكرية والاقتصادية والثقافية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كانت واسعة الانتشار وناجحة بما يكفي للحديث عن إمبراطورية أمريكية" - وما إذا كان ينبغي أن تتزوج هاتان الكلمتان هو حديث" مثير للاهتمام[56]. ومع ذلك، فإن هذا السؤال هو تشتيت عن الأطروحة الأكثر دقة التي تقول إن الأمريكيين لم يعودوا مهتمين باكتساب الأراضي بالقوة. لقد ترسخ حكم القوة القوي للحدود المحصنة الآن - أو هكذا قد تعتبر - داخل هويات الشعب الأمريكي وقادته.

لقد مر أكثر من قرن منذ آخر غزو إقليمي لأمريكا، في الفلبين[57]. لقد تم الاعتراف بعدم اهتمام أمريكا بعد الإمبراطورية بالفتوحات حتى من مسافة ثقافية كبيرة. اختار الملك عبد العزيز آل سعود التحالف مع الولايات المتحدة في عام 1945 ليس أقل لأنه كان يعتقد أن - على عكس بريطانيا والاتحاد السوفيتي - أمريكا لن ترغب أبدا في المطالبة بأراضي مملكته لنفسها[58]. لم يعد السياسيون الأمريكيون يقترحون علنًا توسيع حدود أمريكا بالقوة، والآن يتنصل الرؤساء بشكل طقوسي من الطموحات الإقليمية عند وصفهم لعقيدة الجيش الأمريكي[59]. إن نسيان الأمريكيين الجماعي لتاريخهم الإمبريالي يوفر المزيد من الأدلة على تصورهم الذاتي الجديد - الأمريكيون اليوم لا يتعرفون على أنفسهم في ويليام ماكينلي. لم يعد يُنظر إلى الاستيلاء على الأراضي على أنه مصلحة وطنية. وتدل تغير هذه المصلحة على استيعاب قاعدة.

تكون المصالح دائمًا نسبية بالنسبة للهويات - ما هو جيد بالنسبة لك يعتمد على من أنت. يمكننا رؤية ذلك من خلال التفكير بشكل جانبي للحظة، حول الفهم المشترك للعالم حول هويات أفراد الأسرة - وبالتالي مصالح أفراد الأسرة. قد لا يشارك العالم، على سبيل المثال، فهمًا عميقًا لما يعنيه أن تكون زوجًا" بما يكفي ليوافق الجميع على ما إذا كان من مصلحة الزوج أن يمارس" الجنس مع امرأة ليست زوجته. قد يعتقد البعض في العالم ذلك؛ وقد يعتقد

البعض الآخر عكس ذلك. ولكن إذا سألنا عما إذا كان من مصلحة شخص "أب" أن يمارس الجنس مع ابنته، فإن الرد الشائع هو "بالتأكيد لا". إن الفهم المشترك للعالم لما يعنيه أن تكون أبًا - لهوية كونك أبًا - ينفر أي فكرة عن مصلحة أبوية زنا المحارم. لا يجعل ممارسة الجنس مع الابنة حياة الأب أفضل (بينما يزدهر الابنة).

وبالمثل، على مدار القرن الماضي، تغيرت هويات الأمريكيين بحيث لم يعد يُنظر إلى المكاسب الإقليمية على أنها مصلحة وطنية أمريكية. الفهم الذاتي السائد للأمريكيين الآن هو أن الأمة ليس لديها مصلحة في توسيع أراضيها بالقوة. في الواقع، كما هو الحال مع جميع حالات القواعد المتجذرة بعمق، نادرًا ما يحدث التفكير في الفتح الإقليمي. على الأقل في هذا البعد الإقليمي، يشكل الأمريكيون الآن شعبًا راضيًا، لا يرون سببًا - وفي الواقع ليس لديهم رغبة - في أخذ الأراضي من دول أخرى.[60] لقد قامت دول أخرى بهذا الانتقال في مفهوم الذات أيضًا: لقد أصبحت الدول الإمبريالية السابقة في أوروبا الغربية شعوبًا راضية أيضًا. كتب روديارد كيبلينغ "عبء الرجل الأبيض" من أجل اليوبيل الماسي للملكة فيكتوريا في عام 1897؛ يمكن للمرء أن يتخيل الغضب لو قدم شاعر ما نسخة محدثة للملكة إليزابيث الثانية من أجل اليوبيل الماسي لها في عام 2012.

يعتبر وقتنا هو الأول في التاريخ الحديث عندما لم ترغب الدولة العسكرية المهيمنة في غزو أراض جديدة. يبدو أن هذا نجاح. ومع ذلك، فإن أي شخص يقول إن الولايات المتحدة ودولًا قوية أخرى لم تعد تسعى للاستحواذ على الأراضي من المحتمل أن يتعرض للانتقاد. الأطروحة صحيحة من الناحية الواقعية، لكن البعض لن يرغب في تصديقها - أو سيقول إن الأطروحة تعزل فقط خيرًا ضيقًا بينما تتجاهل الكثير من السيئات الأسوأ. لذا يجب علينا إعادة فحص تفكيرنا. هل كانت الانتقال من القوى الكبرى الساعية للاستحواذ على الأراضي إلى القوى الكبرى الراضية عن الأراضي في الواقع انتقالًا يستحق دعمنا؟ هل يمكننا حقًا تأييد النظام الدولي الأوسع الذي يحتوي على هذه القواعد المضادة للقوة؟

وجهات نظر نقدية حول نظام الدولة الحديثة

حتى الآن في هذا الفصل، رأينا كيف ملأت وستفاليا الفراغ الذي تركه انهيار المسيحية بالقانون الذي ينص على أن الحقوق يجب أن تتبع القوة. منذ التسوية الويستفالية، تطور النظام الدولي بشكل أكبر مع ترسيخ قواعد مضادة للقوة، مثل حقوق الإنسان، والحدود المحصنة ضد القوة، والقانون المعكوس بشأن النهب. قد نجد أنفسنا مع جاذبية طبيعية لقواعد مضادة للقوة مثل هذه. ومع ذلك، قد تتركنا وجود مثل هذه القواعد غير مرتاحين بشأن النظام الدولي الحديث الذي تشكله. على الرغم من أنه صحيح، على سبيل المثال، أن مفهوم الذات الأمريكي المهيمن الآن يرفض التوسع الإقليمي، قد نشعر بالتردد في قول ذلك. قد نعتقد أن أمريكا تقدمت داخليًا عندما، على سبيل المثال، أنهت العبودية أو حظرت عمل الأطفال. ومع ذلك، قد نصبح مترددين عندما يُطلب منا تأكيد أي تقدم أخلاقي في السياسة الخارجية الأمريكية. لماذا يحدث ذلك؟

في مزاج فلسفي، قد نتأمل أنه يبدو جيدًا أن معظم القوى الكبرى لم تعد ترى في غزو الأراضي تعزيزًا لمصالحها الوطنية. ومع ذلك، قد يفتح أي مدح لقواعد مكافحة الغزو اليوم فرصة لا تقاوم لانتقاد النظام الدولي الحديث ككل وخاصة لتسليط الضوء على العديد من السياسات التي تستحق اللوم في - أمريكا خلال فترة ما بعد الحرب. يمكن القول إن انتقال أمريكا إلى تحديد الحدود يشبه الإصلاحات العقابية التي استبدلت العقوبة بالتعذيب بالعقوبة بالاحتجاز، والهدف هو (كما وصفه ميشيل فوكو) ليس "العقاب أقل، ولكن العقاب بشكل أفضل؛ للعقاب بشدة مخففة ربما، ولكن من أجل العقاب بشكل أكثر شمولية وضرورة."[61]

قد تستقبل مثل هذه الردود النقدية السريعة أي إيماءات نحو التقدم في النظام الدولي وتحسينات في السياسة الخارجية الأمريكية. جميع ما يلي، على سبيل المثال، صحيح. لم توقف التدويل الأمريكي لقواعد الحدود المحددة الولايات المتحدة من تقويض الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا بقوة - في إيران، وغواتيمالا، وغويانا، والبرازيل، وتشيلي، ونيكاراغوا - واستبدال هذه الحكومات بأشخاص سلطويين مدعومين من أمريكا في جميع الحالات باستثناء الأخيرة.[62] لقد انحنت قوانين حقوق الإنسان الدولية، على الرغم من جاذبيتها الأخلاقية، غالبًا للواقع السياسي، ويمثل صعود حقوق الإنسان عذرًا جاهزًا للدول القوية مثل الولايات المتحدة للتدخل في شؤون الدول الضعيفة.[63]

مهما كانت الحقائق الأخرى المتعلقة بالنظام الدولي، نعلم أن مئات الملايين من البشر اليوم لا يزالون يتحملون حكومات قمعية وعنفًا قائمًا على النوع الاجتماعي. يعيش حوالي مليار إنسان - وهو عدد يقارب عدد الأشخاص الذين يعيشون في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وجميع أنحاء أمريكا الجنوبية - كل يوم على (في أقصى تقدير) ما يمكن أن يشتريه 1.25 دولار في الولايات المتحدة.[64] علاوة على ذلك، لا تزال قاعدة ويستفالية "القوة تصنع الحق" قائمة في الممارسة الدولية، لا سيما في تجارة العالم بالموارد الطبيعية.

بصفتنا نقادًا، نحن جميعًا أبناء جون ديوي. إن قدراتنا النقدية السريعة، التي تم تثبيتها من قبل المدارس الحديثة وتغذيتها يوميًا من قبل وسائل الإعلام المفرطة النشاط، هي مصادر حاسمة للمقاومة ضد جميع تركيزات القوة، وهي ضرورية بشكل خاص لتحقيق التوازن بين طموحات الدولة الحديثة.

عقولنا هي نتاج حملات القوة المضادة الناجحة لدرجة أنها أنشأت فينا طبيعة مدنية ثانية. كما كتب سيدني هوك خلال صعود الديكتاتوريين في الثلاثينيات:

> متطلب إيجابي لديمقراطية تعمل هو عدم الثقة الذكية في قيادتها، شكوك، عنيدة ولكن ليست عمياء، تجاه جميع المطالب لتوسيع السلطة، وتأكيدا على المنهج النقدي في كل مرحلة من مراحل التعليم والحياة الاجتماعية. قد تبدو هذه الشكوك، مثل أشكال أخرى من اليقظة، مزعجة للقادة الذين يعتقدون بنواياهم الحسنة. ومع ذلك، فإن الشكوك ليست في نواياهم ولكن في العواقب الموضوعية لسلطتهم.[65]

تولد هذه التروس النقدية في عقولنا، كما أراد ثورو، "احتكاكًا مضادًا لإيقاف الآلة."[66] نحن نشغل هذه التروس لنضع أنفسنا في جانب الأقل قوة، ولأننا نعتقد بحق أن ذلك يعزز مصالحنا الجماعية. كما أن اتخاذ الموقف النقدي العالي يسمح لنا بالارتفاع فوق الأحداث التي تسيء إلينا في أخبار كل يوم، والتي تكون محبطة للغاية وخارجة عن سيطرتنا.

تم تصميم قدراتنا المضادة للقوة لنقد كل شيء، بما في ذلك القواعد المضادة للقوة مثل حقوق الإنسان، الحدود المحددة، والقيود على سلوك الحرب. ستثير الفكرة القائلة بأن الدول القوية - وخاصة الولايات المتحدة - قد استوعبت مثل هذه القواعد المضادة للقوة، حتى لو كان ذلك إلى حد محدود، تدقيقًا شديدًا. ستشارك قدراتنا هنا بشكل كامل، كما تم إنشاؤها للقيام بذلك.

ومع ذلك، يجب ألا تتوقف قدراتنا النقدية عند هذا الحد. بالذهاب إلى مستوى آخر، نقوم بنقد النقد نفسه. في هذا المستوى الميتا-نقدي، قد ندرك أن النقد للقواعد المضادة للقوة يمكن أن يجعلنا متواطئين في تآكل المعايير التي تحمي من المعاناة والظلم. عند نقد القوة المضادة، قد نكون نزيل الكتل التي تحافظ على توازن القوة، مما يعكس الاحتكاك المضاد الذي يبطئ الآلة. وتمتد مستويات التفكير النقدي الميتا إلى أبعد من ذلك. الخطر الذي نواجهه هنا هو شلل التحليل، حيث يكون العقل محبوسًا في التفكير في انتقاداته الخاصة بدلاً من ما نريد فهمه، وهو العالم الخارجي.

بعد أن لاحظنا هذه الحالة المتشابكة، نتراجع عنها لننظر مباشرة إلى النظام الدولي اليوم. لأغراضنا الآن، لا نحتاج إلى تقييم هذا النظام بالنسبة لمعيار مثالي ما، بل فقط حكم على مزاياه بالنسبة لوستفاليا. سؤالنا هو ما إذا كانت القواعد المضادة للقوة في النظام ما بعد وستفاليا تمثل تقدمًا عامًا يستحق الدفاع عنه - وربما يستحق التمديد. سيكون هذا سؤالاً يتعلق بكل من الجودة الأخلاقية لهذه القواعد وتأثيرات دمجها في النظام الدولي. يمكننا الاقتراب من إجابة لهذا السؤال من خلال تمرين في الخيال.

إذا كان البشر في نهاية الحرب العالمية الثانية قد عُرض عليهم نظام الدولة الحديث لدينا مع قواعد القوة المضادة، هل كانوا سيفضلونه بشكل عقلاني على مستقبل متوقع تحت النظام ويستفالي الذي كانوا يعرفونه؟ حتى مع المعرفة المسبقة بتاريخ عالمنا بعد عام 1945 - بما في ذلك تقسيم الهند، وإبادة Rouge وكوريا، والقفزة الكبرى للأمام، وفيتنام، وأزمة بيافرا، وخمير رواندا، والعراق وسوريا، والمذابح الجماعية، والديكتاتوريات الحضارية، والمجاعات، والصراعات المدنية الشاقة - هل كان الناجون من الحرب العالمية الثانية سيختارون بشكل عقلاني مستقبلاً مع قواعدنا الدولية الحديثة بدلاً من استمرار النظام الويستفالي القائم على الفعالية؟

لا نعرف التاريخ المستقبلي المضاد لاستمرار ويستفاليا، ولكن في عام 1945، كان ذلك المستقبل سيبدو مقلقًا. لقد انحدر العالم الويستفالي مرتين

في جيل واحد إلى حرب شاملة - وقد أضاف للتو الأسلحة النووية إلى ترسانته. كانت جميع الاقتصادات الصناعية تقريبًا متضررة وتعاني من الحرمان (وهو ما كان لا يزال حالة شائعة في بقية العالم). كانت الأنظمة الاستبدادية الشديدة تهدد بتشديد قبضتها على معظم السكان البشر.

- هل كان بإمكانهم رؤيته، مستقبل نظام الدولة الحديثة - تاريخنا الحقيقي كان سيبدو لأولئك في عام 1945 تقريبًا معجزة. في نظام الدولة الحديثة، كان أسلافنا سيرون عصرًا قادمًا، على الرغم من صراعاته الرهيبة ومعاناته، سيكون الأكثر ازدهارًا في تاريخ البشرية بلا منازع[67]وأيضًا، بطريقة طويلة، الفترة التي شهدت أكبر زيادة في الديمقراطية في جميع أنحاء العالم[68]كانوا سيرون ما قد يكون أكثر الفترات سلمية في تاريخ البشرية المسجل. كانوا سيرون ما أطلق عليه هيجل "مذبح التاريخ" يصبح أقل دموية[69].

تلك الأطروحة حول "أكثر الفترات سلمية في التاريخ" هي بالطبع الأكثر صعوبة في التصديق في البداية، لذا دعونا نلقي نظرة أقرب. تم تقديم هذه الأطروحة بقوة في كتاب ستيفن بينكر الطموح بشكل كبير "ملائكة أفضل طبيعتنا"، الذي أثار الكثير من الجدل[70]ومع ذلك، فإن الإجماع الأكاديمي حول سلمية فترة ما بعد الحرب قوي. يوافق لورانس فريدمان، في مراجعة نقدية لبينكر، على أن الحروب بين الدول (التي تسبب أكبر عدد من الوفيات والإصابات) قد انخفضت من ست حروب سنويًا في الخمسينيات إلى أقل من حرب واحدة سنويًا على مدار العقد الماضي. وقد انخفض عدد جميع النزاعات بنسبة 40 في المئة منذ نهاية الحرب الباردة - وانخفض عدد النزاعات واسعة النطاق بأكثر من النصف. كان الانخفاض في وفيات المعارك لكل مليون من سكان العالم مذهلاً: بحلول عام 2007، كانت نسبة وفيات المعارك 4 في المئة فقط، أو 1/25 من النسبة التي كانت عليها في الخمسينيات[71].

كما يقول يوشوا غولدشتاين في كتابه "الفوز في الحرب على الحرب": "لقد تجنبنا الحروب النووية، وتجاوزنا الحرب العالمية، وقاربنا على إخماد الحروب بين الدول، وقللنا الحروب الأهلية إلى عدد أقل من الدول مع عدد أقل من الضحايا." ويواصل غولدشتاين:

> في النصف الأول من القرن العشرين، قتلت الحروب العالمية عشرات الملايين وتركت قارات بأكملها في الخراب. في النصف الثاني من ذلك القرن، خلال الحرب الباردة، قتلت الحروب بالوكالة الملايين، وكان العالم يخشى حربًا نووية قد تمحو نوعنا. الآن، في أوائل القرن الحادي والعشرين، تقتل أسوأ الحروب، مثل العراق، مئات الآلاف. نحن نخشى الهجمات الإرهابية التي قد تدمر مدينة، ولكن ليس الحياة على الكوكب. لا تزال الوفيات تمثل عددًا كبيرًا وتأثيرات الحروب لا تزال كارثية ولكن بشكل عام، انخفضت الحروب بشكل كبير، caught in them لأولئك الذين[72].

نسبة الدول التي ترتكب أو تمكّن عمليات القتل الجماعي للمدنيين قد انخفضت أيضًا منذ عام 1945، و الوفيات الناتجة عن الهجمات المسلحة على المدنيين (ومن الإبادة الجماعية) قد انخفضت منذ أن تم الاحتفاظ بسجلات موثوقة[73]تقرير وأحد يشير إلى أن نسبة الضحايا المدنيين إلى العسكريين قد انخفضت منذ الحرب الباردة[74]وعلى الرغم من أن الأرقام المتعلقة بالوفيات الناتجة عن الإرهاب تختلف وفقًا لتعريف هذا المصطلح، إلا أن الجميع يتفق على أن أعداد وفيات الإرهاب صغيرة جدًا مقارنة بتلك الناتجة عن الحروب (التي أصبحت نادرة بشكل متزايد)[75].

هذه الإحصائيات بالتأكيد لا تثبت أن الكراهية أو الجنون قد انتهى. لا ينكر أي شخص عاقل أن العنف لا يزال مرتفعًا جدًا في كل مكان. ولا يوجد ضمان بأن أي من هذه الاتجاهات التنازلية ستستمر. ومع ذلك، إذا كان صحيحًا حقًا أن العالم أصبح أكثر سلامًا وازدهارًا وحرية منذ عام 1945، فهل يمكن أن تصل تلك الحقائق إلينا؟ هل سنرغب حتى في معرفتها؟

من الممكن دائمًا ارتداء نظارات واقية حتى نرى الألم فقط. لا يزال عالم اليوم الذي يضم سبعة مليارات شخص ينتج أكثر من كاف من الموت، والحرمان، والظلم ليتجاوز شاشاتنا الصغيرة، واليوم تتبعنا شاشاتنا الصغيرة في كل مكان. من الممكن دائمًا إضاعة الوقت من خلال توثيق انتهاكات الضعفاء، وتخلي عن المحتاجين، ونفاق القوى العظمى، والاستثناءات حتى من أكثر قواعدنا استقرارًا. من الممكن دائمًا أن نقول: "الأمر أكثر تعقيدًا من ذلك" - لأن ذلك صحيح دائمًا.

ومع ذلك، في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان من السهل تفضيل مستقبل أصبح الآن ماضينا. تُظهر الصورة الكبيرة لتاريخنا الحقيقي بعد الحرب تحسنًا كبيرًا في جميع مؤشرات تجربة الإنسان الحية تقريبًا. تذكر بعض الإحصائيات التي افتتحت هذا الكتاب. متوسط عمر البشر اليوم أطول من أي وقت مضى. نسبة أقل من النساء تموت أثناء الولادة مقارنة بأي وقت مضى. سوء التغذية لدى الأطفال في أدنى مستوى له على الإطلاق، بينما لم تكن معدلات محو الأمية عالميًا أعلى من أي وقت مضى. الأكثر إثارة للإعجاب هو الانخفاض الأخير في الفقر المدقع - الانخفاض في نسبة البشر الذين يعيشون كل يوم بما يمكن أن يشتريه 1.25 دولار في أمريكا. حتى بين عامي 1990 و2010، تُظهر التقديرات السائدة أن نسبة العالم النامي التي تعيش في مثل هذا الفقر المدقع انخفضت بأكثر من النصف، من 43 إلى 21 في المئة.[76]

سيكون من غير الصحي لقدراتنا النقدية أن نغلق أعيننا على هذه الأنواع من الحقائق. هل هو موقف متشكك، أم موقف ميسوري؟ بالطبع. هل يجب أن نتمهل في المضغ قبل البلع؟ نعم. لكن ليس بأسنان فارغة. سيكون من الضروري لناقد متعنت يرفض جميع التحسينات العالمية أن يدافع عن أطروحة غير معروفة للعلم: قانون الحفاظ على البؤس. تحدٍ عادل لمثل هذا الناقد هو أن يجد، كما يستطيع، أي مؤشرات على رفاهية الإنسان التي تراجعت منذ الحرب - ثم يقارن بصدق أهميتها بتلك المؤشرات التي زادت. نحن بحاجة إلى نقاد لمواجهة السلطة، وليس ليكونوا متشائمين في حفلات استقبال الأطفال.

تجربة التفكير حول "المستقبلات البديلة" تفضل النظام الحديث على النظام ويستفالي. ومع ذلك، هناك الكثير مما لا تفعله هذه التجربة. إنها لا تعفي الأخطاء الفظيعة التي ارتكبتها العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، منذ عام 1945. كما أن المقارنة لا تظهر أن نظامنا الدولي الحديث المحدد أفضل من الأنظمة الأخرى التي كان من الممكن أن تُبنى بعد الحرب. وبالتأكيد لا تثبت أننا الآن في أفضل العوالم الممكنة. (سوف نتفلسف حول ما قد يكون عليه مثل هذا العالم في نهاية الكتاب.)

إن التفوق العام للنظام الحديث لا يثبت أيضًا صلاحية أي من ميزاته المحددة. نحن نعلم فقط أن النظام الحديث تزامن مع زيادات في السلام والازدهار والحرية السياسية - وليس أن أي ميزة معينة من النظام ساعدت في تسهيل هذه الأمور. ما يظهره تجربة التفكير هو أن نتائج إضافة قواعد مضادة للقوة إلى النظام الدولي ما قبل الحديث لم تكن كارثية. في الواقع، على أبعاد بارزة، تحسن النظام الدولي بشكل كبير مع استقرار هذه القواعد الجديدة. يمكننا

تأييد النظام الدولي الأوسع مقارنة بما كان عليه من قبل، بينما نحاول فهم نجاحاته وإخفاقاته حتى نتمكن من اكتشاف كيفية تحسينه أكثر.

- الحيلة هي رؤية كلا العينين في آن واحد. العالم الآن مكان فظيع تمامًا مقارنة بما يجب أن يكون. ولكن ليس مقارنة بما كان عليه. إبقاء كلا العينين مفتوحتين يمنح عمقًا لإدراكنا لزماننا في التاريخ، ويجعلنا أكثر قدرة على رؤية أين قد تكون الطرق نحو مزيد من التقدم مفتوحة.

تاريخ نجم البحر

إخبار الشخص في المقعد المجاور لك أنك مهتم بالفلسفة غالبًا ما يؤدي إلى رحلة طيران غير منقطعة. ومع ذلك، في بعض الأحيان، سيأخذ الركاب الآخرون هذا كإذن لمناقشة الأسئلة الكبيرة التي تهمهم أكثر. السؤال الذي تدور حوله المحادثة غالبًا هو ما إذا كان المرء يعتقد أن البشر بطبيعتهم جيدون أم أشرار.

الآن، كمسألة تتعلق بالأفراد، فإن هذا ليس صعبًا بشكل خاص. يجب أن تكون الإجابة هي أن البشر مرنون في جوهرهم. اعتمادًا على البيئات البشرية التي يتطور فيها شخصيتهم، يمكن للبشر أن يذهبوا إلى أي من الطرفين وإلى جميع النقاط بينهما.

في السؤال الأعمق عما إذا كانت الإنسانية ككل جيدة أم شريرة، يميل الفلاسفة المعاصرون إلى البقاء صامتين. إذا حصل أحد على إجابة على الإطلاق، فمن المحتمل أن تكون مؤهلة ومحجوزة - على سبيل المثال، أن الإنسانية "جيدة من حيث أنه يوجد على الأقل تشكيل اجتماعي واحد يمكن للبشر أن يعيشوا فيه معًا بسلام تحت مؤسسات عادلة." هذه ليست أكثر الإجابات سلبية التي يمكن تخيلها، ومع ذلك، من الصعب استخلاص الكثير من التشجيع من مثل هذه التأملات الشفافة.

تظهر إجابة أكثر إيجابية إذا انتقلنا إلى منظور الأنظمة - تقييم الإنسانية كما نقيم نظامًا بيئيًا أو آلة معقدة. ماذا يحدث عندما يتم إضافة الطاقة إلى هذا النظام المعين - كما أن تقدم التاريخ من الكتلة الحيوية إلى الفحم إلى النفط والطاقة النووية قد أضاف المزيد من الطاقة إلى الإنسانية؟ الإجابة المشجعة هي أنه مع المزيد من الطاقة، تنمو الأنواع بشكل جنوني. ومع إضافة الطاقة إلى الإنسانية، أصبح أعضاؤها عمومًا أكثر تسامحًا، وأكثر تعاونًا، وأكثر سلامًا. كما أن البشر قد فهموا بشكل أفضل كيف يتحكمون في بيئتهم الطبيعية، وقد استخدموا المعرفة ليصبحوا أكثر إنتاجية بشكل متزايد. ومن الصحيح أيضًا أنهم طوروا أسلحة طاقة قوية بما يكفي لتدمير النظام بأكمله. ومع ذلك، حتى الآن، لم يستخدموا تلك الأسلحة للقيام بذلك. على الأقل حتى الآن، المزيد من الطاقة = المزيد من الإنسانية.

يتعلم البشر، بشكل مؤلم وغالبًا فقط بعد أن يموت الآلاف أو حتى الملايين - مثل نجم البحر العملاق الذي يسرع فوق شعاب مرجانية متعرجة، برؤية بدائية فقط، يقطع الأشواك في طريقه، ومع ذلك يتجدد مع نموه ويتكيف ببطء مع حركته. بشكل رئيسي، يتعلم البشر عندما تتغير هويات أعضائهم لتصبح أقل عدوانية وأكثر انفتاحًا، بحيث يمكن للشبكات ربط قدراتهم بشكل أكثر فعالية وجمع مواردهم المتنوعة معًا. على المستوى الفردي، حيث يكون الأمر مهمًا، يتجلى ذلك في سعي الأفراد نحو مصالح أقل صراعًا وأكثر تنسيقًا.

لا يزال العديد من الأفراد بلا رحمة في سعيهم وراء مصالحهم الخاصة، ومع ذلك فإن المصالح في الغالب أكثر سلمية مما كانت عليه. الغالبية العظمى من الناس من حولك الآن لا يريدون قتلك للحصول على هاتفك، أو تعذيبك حتى تعلن دينهم، أو استغلال سذاجتك حتى تنضم إلى عصابة عنصرية. قد يفعل البعض - لكن ليس كثيرًا. من المنطقي تمامًا أن يستيقظ طالب جامعي في مانهاتن في صباح يوم سبت دافئ، يرتدي بعض الملابس وسماعات الأذن، ويذهب للجري في سنترال بارك - ليكون قريبًا من مئات الآلاف من الغرباء من

العديد من الأعراق والمعتقدات - مع كل توقعات العودة إلى المنزل بأمان والتوجه إلى المكتبة. قارن هذا بامرأة في نفس العمر في شرق الكونغو، التي سمعت شائعات عن وجود عشرة رجال مسلحين بالقرب من القرية، والتي يجب أن تحسب ما إذا كان من الآمن بما يكفي الذهاب إلى البئر للحصول على الماء - والتي ترغب بشدة في عدم التعرض للاعتداء، لكنها تتساءل أكثر من ذلك عمن سيعتني بالأطفال إذا لم تعد. عبر التاريخ الحديث، تغيرت الهويات لجعل المزيد من العالم مثل مانهاتن. إذا ظلت مثل هذه الحركات التاريخية غير مرئية، فمن المحتمل أن يكون ذلك بسبب ما نعتبره الآن أمرًا مفروغًا منه.

ما نعتبره بديهيًا يشكل حجم مخاوفنا. لقد أصبحنا نتوقع أن العمداء ورؤساء الشرطة لن يؤيدوا، ناهيك عن أن يأمروا، بإعدام الأقليات. ضمن هذا الإطار، فإن التمييز العنصري والوفيات في حجز الشرطة هي أولويات قصوى. بعد عقود، أصبحنا نتوقع سلامًا دائمًا بين القوى الكبرى. ضمن هذا الإطار، فإن غزو قوة كبرى لدولة صغيرة، أو حرب أهلية في دولة صغيرة، يصبح بحق خبرًا رئيسيًا.

لا يمكننا الاسترخاء في نسخة ويغ من التاريخ؛ فقد تصل الاتجاهات الصاعدة في رسومات الزمن إلى ذروتها في أي لحظة. ومع ذلك، فإن تجاهل الحقائق هو أيضًا كسول، ويتطلب فقط شكلاً أدنى من الذكاء. هناك شيء يحدث - خاصة منذ الحرب العالمية الثانية - حيث يتم إضافة المزيد من الطاقة إلى نوعنا. ما قد يدهش الأجيال القادمة أكثر هو إذا كنا، في خضم ذلك، لا نراه. هناك تحديات هائلة: تغير المناخ، ندرة الموارد، الزيادة السكانية، والمزيد. كما سنستكشف في الفصل 18، فإن العديد من هذه المشاكل هي مشاكل تابعة لإنجازات الأنواع، حيث يصبح العالم أكثر ازدحامًا وتزداد الإنتاجية. هذه هي أعباء نجاحنا. لكن النجاح غالبًا ما يجلب معه أعباء نقبلها طواعية، بشكل أكثر وضوحًا في حياتنا الشخصية. إن إنجاب الأطفال يجلب آلام القلب والصداع، على سبيل المثال - ومع ذلك، فإن القليل من الآباء يندمون على اتخاذ هذه الخطوة.

الفوضى، الدولة، والسلطة المضادة

في أوروبا منذ سقوط المسيحية، نرى ثلاث فترات كبيرة. كانت الأولى هي فوضى حروب الدين، وهي أزمة شرعية لم تكن هناك معايير مشتركة حول من له الحق في الحكم. كانت هذه فترة أقصى انقسام، وصراعات مستمرة بين مجموعات لا يمكن التوفيق بينها والتي أحيانًا ما انزلقت إلى حالة هوبزية من الحرب الكونية.

كانت الفترة الثانية، وستفاليا، هي فترة النظام القسري داخل الدول. تم حل مسألة الحق في الحكم من خلال منح هذا الحق للأقوى، والأقوى على الأقل حافظ على السلام (على الرغم من استخدام القوة) داخل الأراضي التي يسيطر عليها. ومع ذلك، ظل التحكم في الأراضي نفسها مفتوحًا للتنافس، وتنافس الحكام من أجلها في جميع أنحاء أوروبا خلال القرون الثلاثة التي تلت عام 1648.

طريقة أخرى لوصف أوروبا خلال وستفاليا هي كفترة من الوحدة القسرية من المجموعات من الانفجار antagonisms داخل الدول. منع الحكام بالقوة إلى أسوأ أشكال العنف وعززوا شعورًا أعمق بالهوية الوطنية - على الرغم من أنه مرة أخرى، غالبًا بوسائل قسرية. (حتى اليوم، كما سنرى لاحقًا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد يكون من الضروري تعزيز دولة ضعيفة حتى تتمكن من فرض القواعد التي تحمي الأفراد من الفاعلين غير الدوليين.)

إن صعود النظام الدولي الحديث هو إذن صعود القواعد التي تتعارض مع قوة الدولة - القواعد التي تحد من قدرة السيادة على العنف والإكراه والتلاعب والحرمان. تحد حقوق الإنسان من سلطة السيادة على أولئك الموجودين داخل الإقليم؛ وتحد قواعد الحدود المحددة من سلطة السيادة على أولئك في أراض أخرى. كانت أمل هذه الحملات conduct الحرب. كما تفعل القواعد التي تنظمً المضادة للقوة هو أن الوحدة الموجودة بين الأشخاص - حالة من السلام والتسامح والتعاون - يمكن الحفاظ عليها، بينما يتم تقليل القوة التي شكلت تلك الوحدة. بالنسبة للعديد من قواعد النظام الحديث، أصبحت هذه الآمال واقعًا.[77]

لقد كانت قصتنا القصيرة عن تاريخ أوروبا تتكون من ثلاثة أجزاء: لا قواعد، قواعد القوة، وقواعد القوة المضادة. لم تكن هذه القواعد مشعة من السماء - بل تطورت القواعد داخل الأشخاص، أحيانًا كقيود محسوسة على الرغبات وأحيانًا أخرى لتشكل ما هو مرغوب فيه وحتى ما يُفكر فيه. المصالح دائمًا نسبية بالنسبة للهويات، وتتغير الهويات مع ترسخ القواعد في تصوراتنا الذاتية. على سبيل المثال، استندت الحملة من أجل حقوق الإنسان إلى أملها في نظام عالمي أكثر حرية وسلامًا على الاتفاق بين البشر، الذين أصبحوا يرون بعضهم البعض كأشخاص يستحقون الاحترام كأشخاص.

قد نتأمل أنه لا يوجد قانون لحفظ بؤس الإنسان. يمكن أن تسوء الحالة الإنسانية أو تتحسن. في العديد من أبعادها الأكثر أهمية، يبدو أن العصر الحديث يشهد تحسينات كبيرة. قد يكون التقدم قابلاً للعكس، ولم نصل بالتأكيد إلى عالم مقبول أخلاقياً. ومع ذلك، هناك شيء يحدث يدفع مؤشرات التجربة الإنسانية نحو الأعلى، ومن الضروري أن نسجل ذلك ونعزز زخمه. هناك شيء يحدث - لا نريد أن نفوت ذلك.

تستمر قصة السلطة الآن خارج أوروبا مع صراع طويل الأمد يمتد لقرون من أجل أقوى حكم مضاد في كل الحداثة - وهو حكم يحمل دلالات أكبر حول كيفية رؤية البشر لأنفسهم.

10

تحديد الشعوب

نظرًا لأنه لا يوجد شيء أعظم على الأرض، بعد الله، من الأمراء السياديين، ولأنهم قد تم تأسيسهم من قبله كنواب له لقيادة الآخرين، نحتاج إلى أن نكون دقيقين بشأن وضعهم حتى نتمكن من احترام وتقدير عظمة ملكهم في طاعة كاملة وتكريمهم في أفكارنا وفي حديثنا. الاحتقار تجاه الأمير السيادي هو احتقار تجاه الله، الذي هو صورته الأرضية.

—*جان بودان، ستة كتب من الكومنولث*

الكونغرس غير مهتم بمن سيحكم، عندما تتحقق الحرية. القوة، عندما تأتي، ستعود إلى شعب الهند، وسيكون لهم أن يقرروا لمن ستُسند.

—"المهاتما غاندي، خطاب "اخرج من الهند

خلال جميع الأيام التي قضيناها مدفونين في زنزانات الفصل العنصري، لم نفقد أبداً ثقتنا في يقين إطلاق سراحنا وانتصارنا على نظام الفصل العنصري. كان ذلك لأننا كنا نعلم أن حتى الرجال ذوي القلوب القاسية في بريتوريا لا يمكنهم مقاومة القوة الهائلة التي تمثلها الجهود المشتركة لشعوب جنوب أفريقيا وبقية العالم.

—نيلسون مانديلا، خطاب في ملعب ويمبلي[1]

الملك يلعب الشطرنج

الملك جيمس الأول من إنجلترا، الذي كلف في عام 1604 بترجمة الكتاب المقدس الذي يحمل اسمه، كان يؤمن بالسحرة. كانت هوس جيمس معروفًا في عصره؛ بدأ شكسبير مسرحية ماكبث بالأخوات الثلاث "الغريبات" على أمل كسب رضا ملكه[2]قال جيمس إنه كتب رسالته عن السحرة، "دايمونولوجي"، استجابةً لـ "[الخوف المتزايد في هذا الوقت في هذا البلد، من هؤلاء العبيد البغيضين للشيطان]"، ووصف "السحر غير القانوني" الذي هو علامات فنون السحرة المظلمة:

> مثل هذه الأنواع من السحر التي تستخدمها عادةً النساء المجنونات، لعلاج السلع المسحورة، لحمايتها من العيون الشريرة، عن طريق ربط الأشجار، أو أنواع مختلفة من الأعشاب، بشعر أو ذيول السلع: عن طريق شفاء الديدان، عن طريق إيقاف الدم، عن طريق شفاء عرج الخيول، عن طريق تحويل اللغز، أو القيام بأشياء لا حصر لها مثل ذلك بالكلمات، دون تطبيق أي شيء، مناسب للجزء المتضرر، كما يفعل الأطباء[3].

كان لدى جيمس دعم كتابي قوي للقلق بشأن السحر. كما يعرف قراء العهد القديم، كان سحرة فرعون يواجهون الله بلاءً بلاءً حتى فشلوا في إحضار القمل. وبعد فترة وجيزة من الوصايا العشر، يقرر الله بنفسه: "لا تدع ساحرة تعيش". كانت جلسة شاول مع ساحرة إندور هي أول إشارة في الكتاب المقدس إلى أن الروح تستمر في العيش بعد موت الجسد[4].

يمكن لجيمس أيضًا الاستشهاد بنصوص قوية لدعمه لوجهات نظره حول سلطته السياسية الخاصة، والتي عرضها في خطاب أمام البرلمان في عام 1610:

> إن حالة الملكية هي أعلى شيء على الأرض؛ لأن الملوك ليسوا فقط نواب الله على الأرض، ويجلسون على عرش الله، ولكن حتى من قبل الله نفسه يُطلق عليهم آلهة... يُطلق على الملوك بحق آلهة، لأنهم يمارسون نوعًا أو شبهًا من القوة الإلهية على الأرض؛ لأنهم... يصنعون ويفكون رعاياهم، ولديهم سلطة الرفع والإسقاط، والحياة والموت، قضاة على جميع رعاياهم وفي جميع القضايا ومع ذلك غير مسؤولين إلا أمام الله فقط. لديهم القدرة على رفع الأشياء المنخفضة وإخضاع الأشياء العالية، وصنع من رعاياهم، مثل الرجال في الشطرنج، - بيدق لأخذ فيل أو فارس - وللصراخ لأعلى أو لأسفل أي من رعاياهم، كما يفعلون بأموالهم. وإلى الملك يستحق كل من عاطفة الروح وخدمة جسد رعاياه[5].

يعتقد جيمس الأول (الذي رأينا أحفاده تشارلز الثاني وجيمس الثاني يأخذون أموال لويس الرابع عشر السرية) أن السلطة السياسية المطلقة تعود للملوك. من المهم التوقف لتأكيد أن هذا غير صحيح. السلطة المطلقة لا تنحدر من الله إلى الملوك. (ولا توجد ساحرات.) سيكون هذا مهمًا في الفصل 13، عندما نعود إلى السعودية والنفط.

السلطة للشعب؟

النموذج الحديث للسلطة السياسية هو السيادة الشعبية: يجب أن يتحكم شعب البلاد في بلادهم. هذا هو جيفرسون، وليس جيمس: "أعتبر الناس الذين يشكلون مجتمعًا أو أمة كمصدر كل سلطة في تلك الأمة." كما قال بنجامين فرانكلين: "في الحكومات الحرة، الحكام هم الخدم والشعب هم الأسياد والسياديون."[6]

السيادة الشعبية هي قاعدة للسلطة: قاعدة من يحكم. يبدو الأمر جيدًا من زوايا عديدة. يجب تقليل السلطة من أجل الحرية، وأحد الوسائل لتقليل السلطة هو تقسيمها. تشتت السيادة الشعبية السلطة بين العديد من الأفراد الذين سيتأثرون بشكل مختلف بأي سياسة. في الديمقراطية، تعيش الضوابط والتوازنات من حولك: زملاؤك السياديون.

مثل هذا التحقق والتوازن ينتج نتائج أفضل. الحرب بين الديمقراطيات الحديثة تحدث إما نادرًا أو لا تحدث أبدًا (اعتمادًا على تعريفات "الحرب" و"الديمقراطية").[7] الديمقراطيات أكثر احتمالاً للامتثال للمعاهدات الدولية، والمشاركة في المؤسسات الدولية.[8] الديمقراطيات أكثر احتمالاً لحماية الحقوق الأساسية للأفراد، مثل الحق في عدم التعذيب، أو السجن التعسفي، أو القتل على يد الدولة.[9] الديمقراطية تمنع أيضًا الأزمات الكبيرة مثل المجاعات.[10] وراء كل هذه النتائج يوجد مواطنون يحملون السلطة النهائية، ويقومون بالتحقق من الشغف وتقييد طموحات الحكام. "الاعتماد على الشعب هو"، كما قال ماديسون، "التحكم الأساسي في الحكومة".[11] لم يعد الملك يلعب برعاياه كرجال في الشطرنج؛ الآن المواطنون أيضًا يقومون بالتحركات، بما في ذلك حركة إزالة ملكهم.

تفسر القوة المضادة الكثير من جاذبية السيادة الشعبية. يمكن تقليل السلطة من خلال تفريقها. هذه قاعدة مضادة قوية للسلطة - للـ "مدخل" إلى القانون (من يقرر). تفسر القوة المضادة أيضًا جاذبية التوأم الحديث للسيادة الشعبية: حقوق الإنسان. تقلل حقوق الإنسان من السلطة من خلال تقييد كيفية ممارستها. حقوق الإنسان هي قواعد مضادة قوية للحكم - للـ "مخرج" من القانون (ما يمكن أن يُقرر). عندما تقترن بالسيادة الشعبية، تحد حقوق الإنسان مما يمكن أن يفعله الشعب بشكل صحيح. المثل السياسي الحديث الكامل هو أن للشعب السلطة النهائية، ولكن ليست مطلقة، لحكم بلدهم. فقط المواطنون يقررون في النهاية ما سيتم القيام به (تفريق السلطة)، ولكن هناك بعض الحقوق التي يجب على المواطنين احترامها (تقييد السلطة). إن الجمع بين السيادة الشعبية وحقوق الإنسان، والسلطة الموزعة والحكم المحدود - مثل الديمقراطية الدستورية - هو المثل السياسي الأكثر قوة مضادة الذي جذب غالبية البشرية على الإطلاق.

على مدى الفصول الثلاثة القادمة، سنختبر المبدأ القائل بأن الناس يجب أن يكون لديهم السلطة النهائية (ولكن ليست المطلقة) لحكم بلادهم. سيكون سؤالنا الإطاري هو ما إذا كان للناس الحق في الحكم في جميع البلدان. هل نؤمن بسيادة الشعب - وليس فقط لبلدنا، ولكن كمبدأ يجب تحقيقه في كل مكان؟ افترض للحظة أن الانتقال إلى سيادة الشعب يمكن أن يتم بسلام ومع احترام لجميع الأشخاص والتقاليد الوطنية. هل ندعم هذا المبدأ؟

سنتناول عدة وجهات نظر حول ما تعنيه سيادة الشعب - وما تعنيه للموارد الطبيعية. سننظر في مدى ترسخ هذا المبدأ في جميع أنحاء العالم، وما يجب أن نستنتجه من إخفاقات اليوم في تحقيقه، وما إذا كانت سيادة الشعب لا تزال مثالية يمكن أن توجهنا في المستقبل. الهدف هو اكتشاف ما إذا كان بإمكاننا التأكيد على أن سيادة الشعب صحيحة، وبالوضوح والقوة التي نؤكد بها أن الحق الإلهي للملوك خاطئ. هل نحن مستعدون لدعم "السلطة للشعب" في كل مكان، حتى بعد التفكير في كل ما نعرفه عن العالم؟

ويستفاليا مقابل سان فرانسيسكو

كان النظام الدولي القديم، المرتبط بمعاهدات ويستفاليا، لعبة نادي أوروبا. كان اللاعبون في هذه اللعبة هم سلاطين أوروبا، ثم لاحقًا مستعمرات أوروبا السابقة التي تحكمها البيض، ثم أيضًا اليابان. كانت الفعالية هي أساس هذا النظام الدولي، وكانت المبادئ الأساسية له كما يلي:

1. عدم التدخل: يمكن للسياديين أن يحكموا بشكل صحيح السكان تحت سيطرتهم الفعالة بأي طريقة كانت، دون تدخل من سياديين آخرين، مع مراعاة قيود التسامح الديني.
2. الاختصاص الفعال: أي سيادي يمكنه السيطرة على إقليم - بما في ذلك إقليم سيادي آخر - اكتسب السلطة على ذلك الإقليم وسكانه.
3. التصرف الحر في الأراضي والسكان: يمكن للسياديين أن يتنازلوا أو يبيعوا الأراضي لبعضهم البعض بحرية، وبالتالي نقل السلطة على الناس في ذلك الإقليم دون موافقتهم.
4. واجب الالتزام بالمعاهدات: كان على السياديين الالتزام بالتزاماتهم التعاقدية.

لقد شرعت هذه المبادئ الويستفالية العديد من الحروب داخل أوروبا بالإضافة إلى الفتوحات الأوروبية الضخمة للأراضي الأجنبية. لقد شرعت الحكم الإمبراطوري والاستعماري وكذلك حكم الأقليات البيضاء، ولاحقًا الفصل العنصري. سمحت لفرنسا بالتنازل عن كندا لبريطانيا، على سبيل المثال، ولإسبانيا بالتنازل عن الفلبين للولايات المتحدة، دون استشارة سكان هذه الأماكن - يمكن أن يكون السكان، كما قال وودرو ويلسون، "مبادلين من سيادة إلى أخرى كما لو كانوا مجرد ممتلكات وبيدق في لعبة[12] كان على أعضاء نادي أوروبا تحمل الأقليات الدينية والالتزام باتفاقاتهم؛ وإلا، فإن القوة قد تبرر الحق.

إذا قمنا بتحديد النظام الدولي الحديث بموقع له أهمية مماثلة لوستفاليا، فيجب أن يكون سان فرانسيسكو، حيث تم توقيع ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945.[13] سان فرانسيسكو هي مدينة أمريكية - وهذا مناسب لأن الولايات المتحدة، من بين جميع الدول، كانت المهندس الرئيسي للنظام الدولي منذ عام 1945. ومع ذلك، فإن سان فرانسيسكو هي أيضًا المدينة الأمريكية الكبرى الأكثر بُعدًا جغرافيًا عن القوة الأمريكية - الأبعد عن الواقعية السياسية قصيرة المدى للبيت الأبيض، وتل الكابيتول، وفوجي بوتوم[14] (بالنسبة لأولئك الذين يحبون الرمزية الخرائطية، فإن سان فرانسيسكو تبعد تقريبًا مسافة متساوية عن بكين وبروكسل وبرازيليا وبانجول أيضًا.) تم صنع النظام الدولي الجديد في أمريكا، ومع ذلك تم تجميعه من مواد من العديد من الدول. والمبادئ الأساسية للنظام الحديث تختلف تمامًا عن تلك الخاصة بوستفاليا:

1. الاستقلال الاستعماري: يجب تحرير الشعوب تحت الحكم الاستعماري أو الاحتلال العسكري منه.
2. حدود محصنة ضد القوة: لا يجوز للدول أن تكتسب أراضي من خلال الفتح. يمكن أن تتغير الحدود فقط من خلال الاستقلال الاستعماري أو الانفصال أو الاتحاد الطوعي للشعوب.
3. عدم التدخل: للدول حق مؤهل في إدارة ولاياتها دون تدخل خارجي، وخاصة دون تهديدات لسلامتها الإقليمية.
4. حقوق الإنسان: يجب على الدول، في إدارة ولاياتها، احترام حقوق الإنسان

سيادة الشعبية: "إرادة الشعب يجب أن تكون أساس سلطة الحكومة؛ .5
يجب أن تُعبر هذه الإرادة في انتخابات دورية وصادقة تتم بالاقتراع العام
."والمتساوي وتُجرى بالتصويت السري أو بإجراءات تصويت حرة مكافئة[15]
لالتزام بالمعاهدات: يجب على الدول الالتزام بالتزاماتها التعاقدية .6
بالمقارنة مع وستفاليا، فإن النظام الدولي في سان فرانسيسكو أكثر تنظيماً. تحت وستفاليا، كانت حدود الدول مرنة تتوسع وتضيق بينما كان الحكام يتصارعون على الأراضي الأوروبية. كما أن قوة الدولة الأوروبية تضخمت إلى الأماكن التي لم يكن يعيش فيها أي أوروبي، ثم بدأ الأوروبيون يتنازعون على تلك الأراضي أيضاً. داخلياً، كانت منطقة كل حاكم غير محددة قانونياً: مهما كان كيف يتعامل الحاكم مع رعاياه، لم يكن هذا ليكون مسألة تهم المجتمع الدولي. كما قال علماء القانون جيمس كروفورد وسوزان ماركس، قبلت وستفاليا "نهجاً واقعياً تجاه الدولة والحكومة، وهو نهج يتبع حقائق القوة السياسية ويجري القليل ."من الاستفسارات حول كيفية تأسيس تلك القوة[16]

النظام الدولي الحديث أكثر ترتيبًا: يرسم شبكة من الحدود على سطح الأرض، وهذه الشبكة مرسومة بالقلم. علاوة على ذلك، يبني النظام الحديث أيضًا هيكلًا أكبر داخل حدود الدول، حيث يقيم حواجز قانونية ضد انتهاكات حقوق الإنسان. تحت نظام وستفاليا، كانت السلطة السياسية عبارة عن بضع كتل .ممدودة على سطح الأرض؛ الآن هي عدد كبير من صناديق الحواجز

تشتت قواعد الحداثة - الاستقلال الاستعماري، الحدود المحددة، حقوق الإنسان، السيادة الشعبية - وتحد من السلطة. يتصور مثال النظام الحديث شعوب العالم، تحكم نفسها بسلطات محدودة، ضمن حدود مضمونة، وتتفاعل بسلام مع بعضها البعض على أساس المساواة القانونية. كنظام، هذا أقرب إلى مثال الوحدة الحرة للإنسانية مما كان عليه نظام وستفاليا، وقد رافق ترسيخه في الشؤون الدولية تحسينات حقيقية. العالم الحديث أكثر سلامًا وازدهارًا من العالم القديم، والسلطة السياسية أكثر تشتتًا، وأكثر خضوعًا للرقابة، مما كانت .عليه. أصبح البشر الآن أكثر حرية وتوحدًا من أسلافهم

ومع ذلك، فإن المثال الحديث لم يتحقق بشكل كامل في القواعد الحقيقية للعلاقات الدولية. نأتي إلى القانون كما نأتي إلى مائدة العشاء: هناك سكين، وشوكة، وملعقة، ومنديل، وصحن. نادرًا ما نفكر في أن كل من هذه الأدوات لها أصل مميز، وأن هذه الأدوات المختلفة أصبحت مقبولة اجتماعيًا لتناول الطعام في قرون مختلفة، حتى في آلاف السنين المختلفة من تاريخنا. عندما نأتي إلى المائدة، تكون قد تم إعدادها بالفعل بـ "حظ العروس" من التكنولوجيا. وبالمثل، .عندما ننظر إلى سطح قانوننا، ما نراه هو العديد من الطبقات التاريخية

القانون الدولي الحديث هو نص متداخل، حيث لا تزال فعالية وستفاليا تظهر في عدة مجالات. كما رأينا، لقد قطعنا شوطًا محدودًا فقط. إن استمرار الفعالية في بعض أجزاء القانون يبقي العالم الحديث بعيدًا عن المبادئ الحديثة التي .تؤيدها معظم الدول

كما رأينا، على سبيل المثال، لا تزال الفعالية تطارد التجارة الدولية في الموارد الطبيعية. كما تحدد الفعالية القواعد للصراعات داخل الدول التي تتصدر الأخبار، مثل الحروب الأهلية والثورات. القاعدة القانونية اليوم هي أن الدول الخارجية يجب أن تترك القوة لتحديد هذه الصراعات الداخلية، ثم تمنح الاعتراف الدبلوماسي لمن يفوز. إن استمرار فعالية وستفاليا في هذه القواعد الدولية يظهر كيف أن عالمنا لا يزال بعيدًا عن مثاله الخاص - وبشكل مؤلم خلال الصراعات الداخلية القاسية مثل تلك في سريلانكا وسوريا. تم تقديم قواعد .أفضل في هذه المجالات، لكنها لم تُدرج بعد في الأجندة العالمية[17]

السيادة الشعبية تقدم دراما مثيرة لواقع مثالي غير محقق بشكل كامل. السيادة الشعبية هي طموح العالم، مؤكدة في الوثائق التأسيسية للنظام الدولي الحديث مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي معظم الدساتير الوطنية في العالم. كما سنرى، تم دمج النصف "الخارجي" من السيادة الشعبية في القانون الدولي وجعله واقعًا في جميع أنحاء العالم. كما أن النصف "الداخلي" من السيادة الشعبية يؤكد الآن تقريبًا بشكل عالمي أيضًا: الكلمات الجميلة التي تطالب بها تتواجد بكثرة في المعاهدات الدولية. وهي حقيقية في العديد من الدول - ولكن ليس جميعها.

على الرغم من جميع نجاحاتها، كانت السيادة الشعبية تعاني من مشكلة الميل الأخير". لقد قطعت السيادة الشعبية شوطًا طويلًا في استبدال الفعالية" في النظام الدولي، لكنها لم تصل بعد. إن استعراض تقدم السيادة الشعبية خلال الأربعة قرون الماضية يسمح لنا بالتفكير في سبب عدم قطع هذا الميل الأخير، والتفكير في كيفية تحقيق ذلك.

الفائزون في الحرب العالمية الثالثة

تنص مبدأ السيادة الشعبية على أن شعب بلد ما يجب أن يحكم البلد. هذا المبدأ هو مزيج من مبدأين - من تقرير المصير الخارجي والداخلي:

قرير المصير الخارجي: يجب ألا يحكم الغرباء الشعب

قرير المصير الداخلي: يجب أن يحكم الشعب نفسه

تم إطلاق "الرصاصة التي سُمعت في جميع أنحاء العالم" في عام 1775 من أجل مبدأ تقرير المصير الخارجي. "تاريخ من الإصابات والاغتصابات المتكررة، جميعها تهدف بشكل مباشر إلى إقامة استبداد مطلق"، كما أوضحت إعلان استقلال أمريكا، مما جعل من الضروري "لشعب واحد أن يحل الروابط السياسية التي ربطتهم بشعب آخر وأن يتولى بين قوى الأرض، [موقفًا] منفصلًا ومتساويًا ... لذلك، نحن، ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية ... نعلن رسميًا وباسم، ومن سلطة الشعب الطيب في هذه المستعمرات، أن هذه المستعمرات المتحدة هي، ومن حقها أن تكون دولًا حرة ومستقلة، [و] أنها معفاة من جميع الولاءات للتاج البريطاني."[18] لقد ترددت هذه الإعلانات عن حق تقرير المصير الخارجي من قبل شعب موضوع أنهم "من حقهم أن يكونوا أحرارًا ومستقلين" في جميع أنحاء العالم - لأن خضوع الشعوب كان مألوفًا جدًا، وعنيفًا جدًا، في جميع أنحاء العالم.

في الواقع، كانت هناك ثلاث حروب عالمية. كانت الحرب الثالثة حربًا بطيئة الحركة، حيث كانت معاركها تشتعل في جميع أنحاء الكوكب على مدى نصف ألفية. في القرن الخامس عشر، بدأت أوروبا غزوها للأرض. كانت أوروبا منتصرة في كل مكان؛ هزمت كل حضارة خاضت معها معركة. خلال هذه الهجمة الدموية على جميع القارات التاريخية، فرضت أوروبا سيطرة قسرية على nearly الكوكب. ثم، بشكل متقطع، ميلًا بميل وقارة بقارة، هُزمت أوروبا، متخلية عن مكاسبها للشعوب الساكنة. بعض هذه الشعوب الساكنة - مثل الأمريكيين واليابانيين - انضمت لاحقًا إلى الهجوم الإمبريالي الأوروبي، فقط لتتخلى عن مكاسبها بدورها.

أحد الأسباب التي تجعلنا نقرأ أقل عن هذه الحرب العالمية الثالثة هو أن تاريخها كتب في الغالب من قبل الخاسرين - الإمبرياليين. سبب آخر هو أن ذكريات إمبراطوريتنا لم تعد تناسب هوياتنا. لا يمكننا ارتداء تلك الملابس المراهقة القديمة؛ نتخلص منها؛ أخلاقيًا، نحن أكبر الآن. ومع ذلك، فإن هذا هو ماضينا. قد يتذكر أولئك منا من البلدان السابقة الإمبريالية أن بلداننا انتهى بها المطاف على الجانب الخاسر، وأيضًا غير العادل، من الحرب العالمية الثالثة.

ستستغرق قصة الحرب الإمبريالية الأوروبية سنوات لترويها. ستعمل حلقة واحدة كنموذج لحدود عنفها. هذه رواية، كتبها مكسيكي في القرن السادس عشر، عن غزاة كورتيس وهجومهم المفاجئ على احتفال في المعبد الرئيسي:

> هاجم الإسبان] الراقصين، مجبرين طريقهم إلى المكان الذي كانت تعزف فيه الطبول. هاجموا] الرجل الذي كان يعزف على الطبل وقطعوا ذراعيه. ثم قطعوا رأسه، فتدحرج عبر الأرض. هاجموا جميع المحتفلين، طعنوا بعضهم، وطعنوا بعضهم برماحهم، وضربوهم بسيوفهم. هاجموا بعضهم من الخلف، فسقط هؤلاء على الأرض على الفور وأمعاؤهم تتدلى. آخرون قطعوا رؤوسهم: قطعوا رؤوسهم، أو شقوا رؤوسهم إلى قطع. ضربوا آخرين في الأكتاف، وتمزقت أذرعهم من أجسادهم. جرحوا بعضهم في الفخذ وبعضهم في الساق. شقوا آخرين في البطن، فتدفق كل أمعائهم على

الأرض. حاول بعضهم الهرب، لكن أمعاءهم كانت تسحبهم أثناء الجري؛ بدا أنهم يتعثرون في أمعائهم الخاصة. بغض النظر عن كيفية محاولتهم لإنقاذ أنفسهم، لم يتمكنوا من العثور على مخرج.[19]

سيتم تصوير المقاومة الشعبية ضد الغزو الأوروبي في حلقة واحدة، بعد ما يقرب من أربعمائة عام: عام 1908، عندما اختار النبلاء الباليين في كلونغكونغ الانتحار الجماعي بدلاً من الخضوع للهولنديين القساة:

وصل الجنود [الهولنديون] إلى كلونغكونغ في وقت مبكر من بعد الظهر، بعد أن لم يلتقوا بأحد خلال مسيرتهم البطيئة والحارة. تم إدخال المدفعية الثقيلة إلى مفترق الطرق، مقابل الجدران العالية من الطوب للإقامة الملكية المعروفة باسم سمارابورا، مسكن إله الحب. فقط حينها ظهرت مجموعة من الرجال والأولاد الباليين، جميعهم يرتدون الأبيض بالكامل. اندفعوا إلى الأمام، وهم يحملون الرماح وكيريس*خناجر ذات شفرات متموجة). بينما أطلقت البنادق والمدافع قذائف نارية، سقط الباليون) في كومات دموية ومشوهة قبل أن يتمكنوا من خدش جندي عدو بأسلحتهم. بعد لحظات، تم استبدالهم بأشخاص آخرين يرتدون الأبيض، مصممين على نفس الهدف. كان من بينهم نساء، يتلألأن بالذهب والمجوهرات، العديد منهن يقودن الأطفال بأيديهن أو يحملنهم في أحضانهن. وسقطوا أيضًا أمام البنادق القاسية بينما تقدموا نحو القوات الهولندية، واستمر المذبحة حتى سقط ما يقرب من مئتي بالي ميتين أو مصابين على الطريق الرئيسي في كلونغكونغ. أخيرًا، ظهر الملك نفسه، مع لورداته المتبقية. جولة أخرى وانتهى الأمر.[20]

نبضات العنف انطلقت من أوروبا على مدى خمسة قرون. بسبب الاستعمار الأوروبي، فإن خريطة اللغات الحالية في الأمريكتين تتوازى تقريبًا مع الساحل الغربي لأوروبا: الإنجليزية في الشمال، الفرنسية في الشمال والوسط، والإسبانية في الوسط والجنوب، مع جيب من البرتغالية.

تصلبت المقاومة ضد الحكم الأوروبي في الأمريكتين، بين المستعمرين والسكان الأصليين، خلال القرون الأولى من الحرب العالمية الثالثة. حصلت الولايات المتحدة على استقلالها في عام 1783، ثم هايتي في عام 1804؛ بحلول عام 1825، كانت تقريبًا جميع دول أمريكا اللاتينية حرة من قبضة أوروبا. محاولات أوروبا بعد ذلك لفرض الهيمنة السياسية نحو الغرب تحطمت على صخور هذه الأمم الجديدة (على الرغم من أن الهيمنة الاقتصادية على أمريكا اللاتينية، كانت قد بدأت للتو فصلا جديدًا). ومع ذلك، استمر الأوروبيون في إشعاع العنف نحو الشرق، مما أجبرهم على السيطرة القسرية على جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا، بما في ذلك الجائزتين الحضاريتين العملاقتين، الهند والصين. أخيرًا، خلال أكثر العصور الإمبريالية كثافة، العقود المحيطة ببدء القرن العشرين، سمحت الباخرة والمدفع الرشاش لأوروبا بإسقاط قوتها في عمق إفريقيا وتقسيم قارة جديدة بين أعضائها.

تثير كلمات الهجوم الأوروبي على العالم أضعف إنسانية: الانتقام من الثورة الهندية، العقوبات على تمرد الملاكمين؛ كونغو الملك ليوبولد. بالطبع، الحياة البشرية معقدة: كان هناك قسوة من جميع جوانب هذه الحرب العالمية الطويلة، كما قام الأوروبيون أيضًا بملايين من أعمال اللطف والتضحية، وكانت المواجهة في العديد من الطرق مفيدة للطرفين.[21]

ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لحرب أوروبا كحرب عادلة، ليس وفقًا لأي معايير سنقبلها اليوم. تبدو تبريرات الإمبراطورية الأوروبية الآن سخيفة للغاية: كانت عبارة الحاكم العام البلجيكي للكونغو في الثلاثينيات والأربعينيات "تسود من أجل الخدمة"، "Dominer pour servir" من القرن الماضي هي.[22] وقد جاء هذا التغيير في موقفنا بسرعة: كان فقط الأجداد - حتى الآباء - للأوروبيين الذين لا يزالون على قيد الحياة هم جنود الصدمة للإمبريالية:

- احمل عبء الرجل الأبيض
- حروب السلام الهمجية
،املأ فم المجاعة
وأمر المرض أن يتوقف؛
وعندما يكون هدفك الأقرب
(النهاية التي يسعى إليها الآخرون)
راقب الكسل وحماقة الوثنيين
.اجعل كل آمالك تذهب سدى[23]

الشعوب التي خضعت للإمبراطوريات ويستفالية، وبعضها فقط مؤخرًا، حصلت على حريتها. هذه هي الحرية بمعناها الأقدم: الاستقلال السياسي لمجتمع ما عن الهيمنة الخارجية، كما كانت حرية الإغريق القدماء من القوة الفارسية. كانت انتصارات شعوب العالم على الإمبراطوريات حدثًا ملحوظًا، وكانت ذروته أهم .انتقال سياسي في القرن العشرين

قبل قرن من الزمان، كانت معظم أراضي الأرض تحت حكم القوى العظمى القليلة. ادعت إمبراطورياتهم ربع الأمريكتين، وأكثر من نصف آسيا، و90 في .المئة من أفريقيا، وتقريبًا كل المحيط الهادئ الجنوبي[24]حكمت بريطانيا الصغيرة عددًا من السكان يزيد عن عشرة أضعاف عدد سكانها، وأراضي أكبر .بمئة مرة من المملكة المتحدة نفسها[25]لمطابقة هذا الإنجاز، كان على أمريكا) اليوم أن تحكم ما يقرب من نصف سكان العالم - وأراضي ستة ونصف كوكب (.أرض

حصل العديد من الشعوب الخاضعة في أوروبا على حريتهم عندما تحطمت الإمبراطوريات بعضها البعض في الحرب العالمية الأولى: نهاية الإمبراطوريات الألمانية والروسية والنمساوية المجرية والعثمانية تعني الحرية للفنلنديين والشعوب البلطيقية والأوكرانيين والبولنديين. قاتل الأيرلنديون البريطانيين بشكل كافٍ للحصول على وضع السيادة داخل الإمبراطورية في عام 1922، وخلال عقدٍ من الزمن، حصلت جميع ممتلكات بريطانيا التي تحكمها البيض أيرلندا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ونيوفاوندلاند) على استقلالها) .التشريعي

ومع ذلك، لم تقنع الحرية الجديدة للشعوب البيضاء القادة في أوروبا (أو اليابان) بأنهم يجب أن يتنازلوا عن الحكم على "الأعراق الأدنى". استغرق الأمر حربًا أخرى لإضعاف قبضة القوى الغربية على السيادة، ولتصلب العزيمة في مستعمراتهم، بما يكفي لجعل إعلان عام 1945 في سان فرانسيسكو ممكنًا بأن جميع الشعوب الوطنية يجب أن تكون حرة: "نحن شعوب الأمم المتحدة"، كما يقول ميثاق الأمم المتحدة، الذي تم وضعه كهدف تأسيسي "لتطوير علاقات صداقة بين الأمم بناءً على الاحترام لمبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير ."الشعوب[26]

كانت هذه المبادئ المتعلقة بتقرير المصير الخارجي في ميثاق الأمم المتحدة، عند توقيعه، طموحة للغاية: لم يكن هناك سوى ثلاث دول أفريقية كأعضاء مؤسسين في الأمم المتحدة، وواحد عشر في آسيا والشرق الأوسط مجتمعة. في عام 1945، كان ثلث جميع البشر لا يزالون خاضعين للاستعمار. على مدى السنوات الخمس عشرة التالية، حصل سبعة وثلاثون شعبًا وطنيًا على حريتهم. على مدى العقود الثلاثة التالية، تضاعف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ثلاث مرات. كانت قيادة غاندي للهند تحت الحكم البريطاني نقطة تحول في تاريخ تقرير المصير الخارجي، كما كانت هزيمة الجزائر المروعة والمفاجئة

لفرنسا. ضغطت شعوب أكثر، خلف قيادة حازمة من أبطال وطنيين مثل أونغ سان وسوكارنو ونكروما، من أجل الاستقلال.

في عام 1954، نفذت بريطانيا ما كان على الأرجح أكبر عملية تطويق واحتجاز جماعي في تاريخ إمبراطوريتها - عملية أنفيل، التي تم خلالها احتجاز أكثر من أربعة وعشرين ألف كيكويو دون محاكمة في نيروبي في محاولة لهزيمة تمرد الماو ماو في ما سيصبح كينيا[27] ومع ذلك، كانت التاريخ يتدفق ضدهم. بمجرد أن أدرك البريطانيون أن الاستقلال كان حتميًا، حاولوا على الأقل إعداد مستعمراتهم من خلال المساعدة في بناء بعض المؤسسات الوطنية في السنوات الأخيرة. بالمقابل، تخلى البلجيكيون، الذين استغلوا شعب وموارد الكونغو لعقود، والذين اعتبروا التعليم المهني للسكان الأصليين محتملاً أنه مهدد، عن مستعمرتهم العملاقة على مدى أسابيع، تاركين وراءهم لا محام كونغولي واحد، ولا طبيب، ولا ضابط في الشرطة - وواحد فقط من المهندسين الزراعيين[28].

أعظم نجاح للأمم المتحدة كمؤسسة هو الدور الذي لعبته في الحركة المناهضة للاستعمار. في عام 1960، أعلنت الجمعية العامة ببساطة، في قرار غير عادي، أن الحكم الإمبراطوري يجب أن يتوقف:

1. إخضاع الشعوب للسيطرة والاستغلال الأجنبي يشكل إنكارًا للحقوق الإنسانية الأساسية، ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، ويشكل عائقًا أمام تعزيز السلام العالمي والتعاون.
2. جميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها؛ وبموجب هذا الحق، تحدد بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...
5. جب اتخاذ خطوات فورية ... لنقل جميع السلطات إلى شعوب الأراضي التابعة]، دون أي شروط أو تحفظات، وفقًا لإرادتهم ورغبتهم المعبر عنها بحرية، ودون أي تمييز من حيث العرق أو العقيدة أو اللون، لتمكينهم من الاستمتاع بالاستقلال الكامل والحرية[29].

لم تسمح وضوح الأمم المتحدة بمزيد من الأعذار. حتى عام 1974، كان المؤلفون البرتغاليون يتوسلون بأن أنغولا وموزمبيق ليستا مستعمرتين بل مجرد أجزاء من البرتغال مفصولة عن البر الرئيسي بمحيط. ومع ذلك، فقد ذهب يوم مثل هذه المراوغات. بحلول عام 1995، كانت البرتغال نفسها تؤكد حق جميع الشعوب في تقرير المصير في محكمة العدل الدولية، وردت المحكمة بالاعتراف بتقرير المصير كـ "أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر"[30]. الإمبراطورية الأوروبية الأخيرة، الإمبراطورية السوفيتية، انحلت إلى أجزائها المكونة في أوائل التسعينيات. تنازلت المملكة المتحدة عن آخر أراضيها الاستعمارية في عام 1997. حتى القيادة السعودية، التي سنقوم بدراسة مقاومتها الشديدة لحقوق شعبها لاحقًا، تستند الآن إلى حق الشعب في تقرير مصيره الخارجي في أعلى محكمة في النظام الدولي[31].

يتطلب حق تقرير المصير الخارجي "تعبيرًا حرًا وصادقًا عن إرادة الشعوب المعنية" بشأن وضعها السياسي المرغوب[32]. إذا أعرب شعب يهيمن عليه قوة أجنبية عن رغبته في الاستقلال (تاريخيًا، غالبًا من خلال تصويت تحت إشراف الأمم المتحدة)، فيجب السماح له بتشكيل دولته الخاصة. إذا صوت شعب خاضع للاندماج مع دولة أجنبية (كما فعلت هاواي مع الولايات المتحدة وجزر كيلينغ مع أستراليا)، فيجب السماح له بذلك. إذا اختار شعب ما الارتباط، ولكن ليس الاندماج، مع القوة الأجنبية (كما تفعل بورتو ريكو مع الولايات المتحدة وجبل

طارق مع المملكة المتحدة)، فلديه الحق في إعادة تقييم تلك العلاقة بشكل دوري من خلال استفتاءات حول الاستقلال أو الاندماج أو الاستمرار في الارتباط.

لقد انتصر مبدأ تقرير المصير الخارجي في النظام الدولي. ومع تكامله الكامل في النظام، تم تعديله ليتناسب مع مبادئ النظام الأخرى. على سبيل المثال: لا يمكن استخدام مبدأ تقرير المصير الخارجي لتبرير الغزو، كما حاول هتلر في وسط أوروبا[33] من المهم بنفس القدر (وهي نقطة سنعود إليها كثيرًا) في إعلان الجمعية العامة أن "الشعوب" يجب أن تكون حرة، فإن معنى مصطلح الشعوب" أمر حاسم. إن حق تقرير المصير الخارجي في النظام الدولي هو حق" للشعوب المستعمَرة ضد الهيمنة الأجنبية. إنه ليس حقًا لمجموعات الأقليات للانفصال عن دولة قائمة.[34]

نظرًا للعدد الهائل من الأقليات في العالم التي يمكن أن تدعي حق الاستقلال، فإن حق الانفصال لتقرير المصير سيغمر قدرة النظام الحديث على تسوية النزاعات. (في أفريقيا، على سبيل المثال، فإن الصومال وبوتسوانا والدولتين الصغيرتين في جنوب أفريقيا فقط هي التي تتمتع بتجانس عرقي.) لذا، بينما تتمتع مجموعات الأقليات بحقوق بموجب القانون الدولي الحديث، فإن هذه الحقوق ليست الحقوق الدرامية للموضوعات الاستعمارية في الاستقلال عن الهيمنة الأجنبية.

لقد تم تضمين مبدأ تقرير المصير الخارجي في النظام الدولي، بطريقة تسمح للنظام بالاستمرار في العمل. ويفهم كمبدأ مناهض للإمبريالية، فإن تقرير المصير الخارجي هو الآن ما يسميه المحامون ، "jus cogens" والتزاماتها هي أي أن متطلباتها هي الأهم في القانون الدولي، وتلزم جميع "erga omnes". الدول.[35]

لقد أطلقت الطلقة التي سُمعت في جميع أنحاء العالم الآن في جميع أنحاء العالم. لقد حصلت الشعوب الخاضعة على استقلالها وثبّتت مبدأ تقرير المصير في النظام الدولي. بين عامي 1945 و2000، زاد عدد الدول firmly الخارجي المستقلة من 51 إلى 192 - على الرغم من أن "نسياننا العظيم" يمحو كيف كانت الإمبراطوريات قد انتهت مؤخرًا.[36] يمكن أن يكون الرجال الهولنديون اليوم، في نظرنا، متحضرين للغاية، أحفادًا، بل أبناء، الهولنديين الذين أبحروا إلى إندونيسيا ونفذوا عمليات انتحارية يائسة ضد الباليين في كلونغكونغ. وقد أدرج في توقيعه - ("Rex Imperator") "RI" الملك جورج السادس ملك بريطانيا وكانت ابنته إليزابيث الثانية، الحاكمة في القرن الحادي والعشرين، ستكون إمبراطورة الهند لو توفي والدها قبل خمس سنوات فقط.

كان الاستقلال أكبر انتقال سياسي في القرن العشرين، ولم يكن الانتقال سياسيًا فحسب، بل كان أيضًا مفهوميًا ومغيرًا للهوية. يمكننا القيام بتأمل سريع لإظهار مدى صحة ذلك. لاحظ ردود أفعالك الخاصة عندما تتخيل أن حكومتك اليوم تضع قوانين، تُنفذ بواسطة جيشك، لشعب الهند البالغ عدده 1.3 مليار نسمة - وتعتبر هذه القاعدة طبيعية لأن الهنود أدنى عرقيًا من البيض.

تحرير الشعوب الخاضعة من الإمبراطوريات هو أعظم ملحمة في الحداثة - انتصار مئة حصان أسود. بعد ذلك، في عصرنا، أصبح حتى هذه القصة العظيمة تُعتبر أمرًا مفروغًا منه. تأتي بعض الكلمات لتجسد العزيمة العملاقة للشعوب التي، يومًا بعد يوم وعقدًا بعد عقد، انتزعت أخيرًا حريتها.

هنا الشعب يحكم

لا ينبغي للغرباء أن يحكموا الشعب؛ يجب أن يحكم الشعب نفسه. وقد ارتبطت الحركة العالمية من أجل تقرير المصير الخارجي بالنضال من أجل تقرير المصير الداخلي بمعناه الكامل: أن يكون للشعب السلطة النهائية على أرضه وعلى بعضه البعض. تشير الانتفاضات الشعبية في عصرنا ضد المستبدين في كل منطقة من العالم إلى أن هذه الفكرة لها جاذبية عالمية. لكن قصة تقرير المصير الداخلي في القانون الدولي، على الأقل حتى الآن، لها نهاية مختلفة. لقد تم ترسيخ تقرير المصير الخارجي الآن بالكامل في القانون وواقعًا في الحقيقة؛ بينما تقرير المصير الداخلي هو فقط جزئيًا كذلك.

تم منح فكرة أن الشعب يجب أن يحكم تكريمًا لفظيًا حتى من قبل الأباطرة الرومان: "القانون هو ما يقرره الشعب الروماني ... من أجل الشعب ... يقدمون تنازلاً لـ [الإمبراطور] عن كامل سلطتهم"[37] تعود صياغة أن الشعب هو المبدأ الذي وكيله هو الحكومة إلى الأقل القرن الثالث عشر.[38] كانت فكرة السيادة الشعبية مدفونة لفترة تحت عقيدة الملكية المطلقة. سمعنا تلك العقيدة للملكية المطلقة في بداية الفصل في خطاب الملك جيمس الأول للبرلمان في عام 1610. وما زلنا نسمعها، بعد أكثر من قرن، في تعالي الملك الفرنسي لويس الخامس عشر:

> كما لو كان بإمكان أي شخص أن ينسى أن السلطة السيادية تقيم في شخصي فقط ... وأن النظام العام بكامله ينبع مني وأن حقوق ومصالح الأمة، التي يجرؤ البعض على اعتبارها كيانًا منفصلًا عن الملك، مرتبطة بالضرورة بحقوقي ومصالحي، وتستقر فقط في يدي.[39]

تم اقتحام الباستيل من أجل تقرير المصير الداخلي. بحلول عام 1787، كانت فرنسا الثورية لديها جمعية وطنية - جمعية ممثلي الأمة - التي أكدت مبدأ جديد في إعلان حقوق الإنسان والمواطن:

> مبدأ السيادة كلها يقيم أساسًا في الأمة. لا يجوز لأي هيئة، ولا أي فرد، ممارسة أي سلطة لا تنبع صراحة من الأمة.[40]

تملك معظم الدول الآن قصصها الخاصة عن نضال الشعب من أجل السيادة؛ معًا، تروي هذه القصص انتصار الفكرة. كُتبت فصول في هذه الملحمة في العديد من البلدان: نضال الشارتست الشجاع من أجل أصوات العمال الإنجليز، شجاعة الناشطات من أجل حقوق المرأة في الحصول على حق التصويت، ربيع الشعوب" الأوروبي في عام 1848، والانتصار المجيد على الفصل" العنصري في التسعينيات. يمكن اختصار هذه الملحمة في دراما ثلاث كلمات صغيرة، تم تجميعها في أمريكا في عام 1789: نحن الشعب.[41]

بشكل أكثر تفصيلاً: "نحن شعب الولايات المتحدة ... نقر ونعتمد هذه الدستور." تلك الكلمات الثلاث الأولى تعلن أن الشعب في البلاد هو الذي سيكون له السلطة النهائية على بلاده. ومع انهيار الإمبراطوريات في القرن العشرين، أخذ المزيد والمزيد من الشعوب هذه الكلمات لأنفسهم.

بعد القيادة التاريخية لغاندى نحو الاستقلال، بدأ الشعب الهندي دستوره الجديد بهذه الكلمات ("نحن شعب الهند ..."). كما اختار اليابانيون، بين أنقاض

عسكريتهم الشمولية، السيادة الشعبية أيضاً ("نحن، الشعب الياباني ..."). ومع نضال الدول الجديدة من أجل التحرر في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، أصبحت هذه الكلمات الثلاث أكثر افتتاحية دستورية مشتركة على مر العصور ("نحن شعب مصر، بنغلاديش، ساموا، ميكرونيزيا ..."). كانت الكلمات الثلاث إرث قيادة نيلسون مانديلا لجنوب أفريقيا نحو تقرير المصير الداخلي نحن شعب جنوب أفريقيا ...")، وقد حملت زخمها إلى أحدث دولة في العالم،") التي تأسست في عام 2011 ("نحن شعب جنوب السودان ..."). حتى مجموعات من الدول تعلن الآن هذه الكلمات لنفسها وللعالم ("نحن، شعوب الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا [آسيان] ..."). في هذا، يتبعون الوثيقة التأسيسية للنظام الدولي الحديث، ميثاق منظمة تعلن أن شرعيتها مستمدة من السيادة الشعبية ("نحن شعوب الأمم المتحدة ...").

يعيش نصف البشرية الآن في ديمقراطية، وتتمتع الغالبية العظمى من الدول بدستور مكتوب يعلن السيادة الشعبية[42] في بعض الدساتير، تم استبدال الحق الإلهي للملوك، حرفياً، بالحق الإلهي للشعوب:

> باسم الثالوث الأقدس، الذي منه تأتي كل سلطة وإليه، كهدف نهائي لنا، يجب أن تُنسب جميع أفعال البشر والدول، نحن، شعب إيرلندا، نقر بتواضع بجميع التزاماتنا تجاه ربنا الإلهي، يسوع المسيح ... نتبنى، ونشرع، ونعطي لأنفسنا هذا الدستور.

> باسم الله ... نحن، شعب السودان، بمساعدة الله ... قد وضعنا هذا الدستور ... الله، خالق جميع الناس، هو الأعلى على الدولة وتُفوض السيادة لشعب السودان بالتوارث، لتُمارس كعبادة لله، مؤدين أمانته[43].

السيادة الشعبية هي المثل المعلن عنه في جميع الدول تقريباً، بما في ذلك تلك التي يكون فيها الشعب بعيداً عن السيادة. لا يوجد مكان أكثر وضوحاً من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (شعارها: "من الشعب وللشعب")، حيث قامت النظام العسكري بفرض قمع قاسٍ دام عشر سنوات عندما خسر الانتخابات في عام 1991[44].

السيادة الشعبية هي أيضًا المثل الذي تم الإعلان عنه في الفقرة الأولى الملحوظة من الدستور الصيني:

> تعتبر الصين واحدة من الدول ذات التاريخ الأطول في العالم. لقد أنشأ شعب جميع القوميات في الصين معًا ثقافة رائعة ولديهم تقليد ثوري مجيد. تم تقليص الصين الإقطاعية تدريجياً بعد عام 1840 إلى دولة شبه استعمارية وشبه إقطاعية. خاض الشعب الصيني موجات من النضالات البطولية من أجل الاستقلال الوطني والتحرير ومن أجل الديمقراطية والحرية... بعد خوض نضالات صعبة وطويلة ومعقدة، مسلحة وغير مسلحة، قاد الشعب الصيني من جميع القوميات بقيادة الحزب الشيوعي الصيني مع الزعيم ماو تسي تونغ كزعيم له في النهاية، في عام 1949، أسقط حكم الإمبريالية والإقطاعية ورأسمالية البيروقراطية، وحقق الانتصار العظيم للثورة الديمقراطية الجديدة وأسس جمهورية الصين الشعبية. ومن ثم، تولى الشعب الصيني السلطة السياسية بأيديهم وأصبحوا سادة البلاد[45].

قد يجد البعض لغة هذه الإعلانات والدساتير والخطب ملهمة. قد يجدها البعض الآخر مملة. بالنسبة لمعظمنا، فإن تأكيد السيادة الشعبية هو مجرد حديث أثناء النوم. كما خشي ميل، نحن فقط نسجل هذه الكلمات بـ "موافقة باهتة وكسولة"[46].

لقد قيل ذات مرة من قبل غوته: "لقد تم التفكير في جميع الأفكار الجيدة“ بالفعل، يجب على المرء فقط أن يسعى للتفكير فيها مرة أخرى"[47]نجد أنفسنا الآن متحالفين بشكل طبيعي مع مبدأ السيادة الشعبية - في الواقع، ربما حتى إلى حد الملل. بالطبع، يجب أن يحكم الشعب؛ هذه التزام حقيقي في حياتنا الخاصة، وليس مجرد كلام على الورق. (فكر في رد فعل معظم الناس على رجل في حفلة يتفاخر بأنه لا يهتم بالتصويت) بالنسبة للمواطن الديمقراطي، قد تكون "السلطة للشعب" حاضرة لدرجة أنها لا يمكن اكتشافها: طعم لعاب المرء الخاص.

ومع ذلك، فإن السياسة تتعلق بالسلطة - استخدامه مسألة حياة أو موت، وأحداث أكثر أهمية. سيكون من الخطأ تجاهل السيادة الشعبية كأيديولوجية، أو الوقوع في "سبات عميق من الرأي المتخذ"[48]المسائل ذات أهمية كبيرة للغاية.

يمكن أن تكون إجراءات الدولة - قرارات عدد قليل من الأفراد المسماة - قوة قوية بشكل استثنائي. الدولة تفوض وتحظر، وتنظم وتعلم، وتحمي وتوفر، وتتجسس وتكذب. قد تجبر الدولة المواطنين على عدم شراء الأشياء التي يريدونها (كليتين صحيتين أو أدوية) وتجبرهم على دفع ثمن أشياء لا يريدونها تأمين الشيخوخة، فن فاسد، أو أسلحة نووية). قد تمنع الدولة المواطن من) ممارسة دينه أو الزواج من الشخص الذي يحبه. قد تأمر الدولة المواطنين بمواجهة الموت المحقق، أثناء الحرب، أو تقتلهم بنفسها، أثناء السلم. قد تفرض قواعد تزيد من عدم المساواة على مدى عشرات الأبعاد. قد تصادر الدولة أصول الأمة لنفسها، مما يترك المواطنين يتضورون جوعًا أو أسوأ. ستشكل قرارات عدد قليل من الأفراد المسماة حريات الجميع وفرصهم وحقوقهم ومواردهم - وكذلك علاقاتهم الحميمة، ومعتقداتهم، ومع مرور الوقت، شخصياتهم.

تجعل السيادة الشعبية هؤلاء القلة من الأشخاص المسماة مسؤولين أمام من يحكمونهم. لتقييم السيادة الشعبية، يجب أن نكون على دراية بأنه لا يمكن للمواطنين، كمجموعة، السيطرة على حكومتهم بالتفصيل، حتى في ظل ظروف مواتية. يومًا بعد يوم، ستُتخذ القرارات السياسية وتُنفذ من قبل القلة. السلطة النهائية للشعب هي فحص نتائج حكم هؤلاء القلة، وتغيير أي شخص أو سياسة في الحكومة التي أنتجت تلك النتائج. مرة أخرى، لا نحتاج إلى التغطية على جهل معظم المواطنين بآليات أنظمتهم السياسية، ولا فهمهم غير المبالي للسياسات الرئيسية"[49]يعيش الناس مباشرة تحت آليات الدولة، ويختبرون آثار عملياتها. لقد أظهروا أنهم يعرفون جيدًا ما يُفعل بهم ومن أجلهم، بما يكفي لطرد من لا يثقون بهم. لا يمكن للناس السيطرة اليومية على حكامهم، لكنهم وجدوا بديلاً قابلاً للتطبيق - السلطة النهائية، التي تتحدى القوة وتجعلهم أكثر حرية.

الولايات المتحدة

تصل حماسة مطالب الشعوب بالسيادة إلى ما هو أبعد من مجرد حلم بالحرية. كان هذا الحلم بالحرية مشتركًا بين جميع الحركات المضادة القوية التي أزاحت ويستفاليا: من الحركات ضد تجارة العبيد، وضد الاستعمار، وضد الفتح والفصل العنصري، وأكثر من ذلك. كانت هذه "الحركات ضد" سلبية بطبيعتها: من خلال مواجهة القوة، كانوا يأملون في فتح مساحة حرة للناس العاديين ليعيشوا كما يحبون.

بقدر أهمية هذه الحرية السلبية، فإن السيادة الشعبية لها أيضًا دافع إيجابي. محررين من العنف والإكراه والتلاعب، يرغب الأفراد في تحديد مصائرهم معًا، في خوض صراعاتهم ومصالحهم، في الفشل والنجاح أثناء بناء حياة مشتركة كشعب. يريد الأفراد أن يساهموا بأكثر من كدهم اليومي، لتوسيع المشاريع إلى ما بعد سنواتهم القليلة، ليكونوا "جزءًا من شيء أكبر من أنفسهم." قل اسم البلد الذي تحدد هويتك به، ثم تخيل مدى الارتباك الذي سيكون عليه إذا تم حل ذلك البلد. إذا كنت أمريكيًا، على سبيل المثال، تخيل أنه في الشهر المقبل لن يكون لديك زملاء أمريكيون لأنه لن يكون هناك شيء اسمه أمريكا. في عصرنا، أعطت السيادة الشعبية الكثيرين ما أطلق عليه ميل "شعور الوحدة مع مخلوقاتنا الآخرين."[50]

تأخذ الوحدة الإنسانية أشكالًا عديدة: هناك وحدات من المعتقدات، من الأحكام، من المشاعر، من العواطف، وأعلى هذه الوحدات - التي تعتبر أعمدة للوحدات الأخرى - هي وحدة العمل. عندما يصبح المواطنون مسؤولين عن قرارات دولتهم، فإنهم يخلقون شعبًا يتصرف سياسيًا بدلاً من أن يكونوا موضوعات يتم التصرف عليها. يصبح المواطنون متحدين في كيان واحد له سيرته الذاتية الفريدة - الحروب والأوقات العصيبة، والإصلاحات الكبرى والأخطاء - وبالتالي يحققون هوية متبادلة نشطة لا يمكن تحقيقها بأي طريقة أخرى. هذا يشبه أن تكون في زواج - زواج سياسي - مع الملايين. قد يشعر رعايا الأنظمة الاستبدادية مثل السعوديين بالترابط، تمامًا كما يفعل الأشقاء الصغار، لكنهم لا يمكن أن يكونوا مبدعين مشتركين في حياة مشتركة. وقد كان إنشاء مثل هذه الحياة المشتركة رغبة قوية عبر التاريخ الحديث. يجب أن يحكم الشعب نفسه.

السيادة الشعبية ليست، كما نعلم، واقع العالم كله. ومع ذلك، فهي مثالية العالم. كما يقول أمارتياسن: "بينما لم يتم ممارسة السيادة الشعبية بعد بشكل عالمي، ولا حتى قبولها بشكل عالمي، في المناخ العام لرأي العالم، حققت الحكومة الديمقراطية مكانة تُعتبر عمومًا صحيحة."[51] حتى في الدول العربية، يتراوح الدعم للديمقراطية بين 83 و 96 في المئة.[52] بالطبع، يفهم الناس الديمقراطية" بطرق مختلفة، ويريدون استخدام الديمقراطية لتحقيق أغراض" مختلفة.[53] ومع ذلك، هناك توافق واسع حول السيادة الشعبية نفسها.

باستثناء بعض الدول التي سننظر فيها لاحقًا، أصبحت السيادة الشعبية الآن مبدأً أساسيًا للسلطة السياسية في جميع أنحاء العالم. هذا صحيح في كل أمة تقريبًا. السيادة الشعبية هي فكرة الشرعية السياسية التي تقدمها تقريبًا جميع النخب (حتى تلك غير المسؤولة) لشعوبها. إنها الإطار لكل دستور ديمقراطي، وواجهة كل دستور واجهة. هذا صحيح بشكل أكبر في الشؤون الدولية: السيادة

الشعبية هي المبدأ الدائم الوحيد للسلطة الشرعية المعترف بها في الوثائق الأساسية للقانون الدولي. على مدى العديد من القرون من نضالهم للحكم معًا، انتصر المواطنون في تلك الحجة على الأقل.

قيود التصميم على النظام الدولي

كحاكم مطلق، الملك يكاد يكون ميتًا. هناك رجل واحد فقط في أوروبا يُؤخذ على محمل الجد عندما يدعي أنه ملك مطلق، وهو يدعي فقط حيًا واحدًا في روما. على مر القرون، تصدت الأمم لتفاخر الملوك، مما أجبرهم على الاعتراف بأنهم وكلاء ليسوا من الله ولكن من الإنسان. الإنسانية الآن في معظم طريقها من خلال عملية شومبيتر الخاصة بها، تعدل سياستها لتناسب القوة المتزايدة لشعوبها.

ومع ذلك، لا يزال هناك الميل الأخير. بينما نتساءل عما إذا كان بإمكاننا تأكيد السيادة الشعبية، نختبر قناعاتنا ضد ما نراه في العالم. إذا كانت السيادة الشعبية حقًا مبدأ صالحًا عالميًا، فلماذا تفتقر إليه بعض الدول؟ حتى قادتنا، الذين يتحدثون عن ذلك في العلن، نادرًا ما يتخذون الخطوات اللازمة لدعم السيادة الشعبية كقانون دولي. في الواقع، غالبًا ما يتجاهل قادتنا الدوليون السيادة الشعبية، متحالفين مع الدكتاتوريين ومتجاهلين الحركات الديمقراطية[54]. ثم، عندما تتخذ بعض الدول إجراءات (على ما يُزعم) لتعزيز السيادة الشعبية، مثل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة والذي أطاح بصدام حسين، تُسمع احتجاجات قوية ضد الظلم في جميع أنحاء العالم. لماذا يحدث هذا؟ ربما تكون تضامننا المتخيل مع شعوب العالم وهميًا؟

من الواضح أن بعض النخبة تعارض السيادة الشعبية بدافع من المصلحة الذاتية. يريد المستبدون الاحتفاظ بالسلطة على شعوبهم؛ لا يريدون أن يكونوا مسؤولين أمام شعوبهم. وقد كان دعم بعض نخبنا للمستبدين، كما رأينا، فسادًا صريحًا. هذه المصلحة الذاتية لا تعطي أي سبب للشك في السيادة الشعبية - بل إن السيادة الشعبية توفر الأساس لانتقاد ما تفعله هذه النخب.

بعض نخبنا ستبرر إهمالها للسيادة الشعبية بالاستراتيجية الجيوسياسية. على سبيل المثال، خلال تاريخها بعد الحرب، بذلت الحكومة الأمريكية جهودًا كبيرة للحفاظ على المستبدين في السلطة في الدول الإسلامية من مصر إلى باكستان. بالنسبة للنخبة الفرنسية، كان الديكتاتوريون في غرب إفريقيا، من بوركينا فاسو إلى جمهورية الكونغو، هم الذين تم دعمهم بكل الوسائل اللازمة. هناك روايات تشير إلى أن الدعم الغربي لهؤلاء المستبدين كان ضروريًا لحماية الديمقراطية - أولاً ضد الشيوعية، ثم ضد الإرهاب. لا نحتاج الآن إلى الحكم على مدى صحة تلك الروايات. يكفي أن نقول إن هذه الادعاءات بالضرورة لا تعطي أي سبب للشك في رغبة السيادة الشعبية من حيث المبدأ - فقط، في أقصى حد، جدوى دعمها في عالم خطير.

هناك سبب أكثر وزناً بكثير لعدم رؤيتنا لعمل دولي متسق دعمًا للسيادة الشعبية. وهذا سبب أكثر إقناعًا، لأنه سيبقى حتى لو كان قادتنا غير فاسدين تمامًا وحكماء للغاية. كما رأينا في وصف النظام الدولي في سان فرانسيسكو، فإن السيادة الشعبية هي مبدأ حديث رئيسي، لكنها ليست سوى مبدأ واحد. وأي مبدأ، إذا تم التركيز عليه بشكل مفرط، يمكن أن يكون خطيرًا. يمكن أن تتغلب السيادة الشعبية على مبادئ أخرى مهمة - حتى مبدأها التوأم، حقوق الإنسان الفردية. كانت حكم هتلر، بعد كل شيء، مدعومة من قبل الشعب - على الأقل في الأيام الأولى - كما كان حكم ماو. يتكون النظام الدولي من العديد من المبادئ الرئيسية، وهي تضغط ضد بعضها البعض.

كانت أكثر الصراعات جدلاً بين المبادئ الدولية في الآونة الأخيرة هي بين السيادة الشعبية وعدم التدخل. واحدة من التبريرات التي قدمت لغزو العراق في عام 2003، وهو تبرير تم التأكيد عليه بشكل خاص من قبل جورج بوش، كانت سيادة الشعب العراقي. قال بوش: "ليس لدينا طموح في العراق سوى إزالة تهديد واستعادة السيطرة على ذلك البلد لشعبه"، و "[ل]هدم آلة الإرهاب" حتى يتمكن الشعب العراقي من "تقديم مثال لجميع الشرق الأوسط على أمة حيوية وسلمية وحكومة ذاتية."[55]

يمكن للمرء أن يرى لماذا يثير التدخل من أجل السيادة الشعبية أعصاب العالم. إن الإذن العام بالاجتياح من أجل الديمقراطية سيمنح ترخيصًا للتدخلات التي من المحتمل أن تكون غير منتجة حتى من الناحية الديمقراطية - بالإضافة إلى المخاطر التي قد تؤدي إلى صراعات أوسع وغير مستقرة. لقد جاءت الاحتجاجات العالمية ضد فكرة الاجتياح من أجل الديمقراطية بشكل خاص من دول تاريخيًا كانت في الطرف الحاد من التدخلات من قبل الدول القوية. لقد تعلمت الشعوب في هذه الأماكن أن "الديمقراطية" في أفواه الأجانب قد تتبعها أصوات الطائرات الحربية المتجهة نحو عواصمهم. إن النظام الدولي الحديث يسمع هذه المخاوف ويعطي الأولوية للسلام. بمجرد أن تصبح المستعمرات حرة، يُفترض أن تمتنع الدول عمومًا عن العمل العسكري تجاه بعضها البعض.[56] في قبول أولوية السلام، يُترك مؤيدو الديمقراطية ليأملوا أن تنمو في النهاية خلف الحدود الأجنبية الصعبة، مع تشجيع محترم من الخارج. قد نؤيد السيادة الشعبية بحماس - ولكن ليس بكل قلوبنا، إذا كان ذلك يعرض التزامنا القلبي للسلام للخطر.

هنا نصل إلى موضوع أعمق حول النظام الدولي اليوم، وموضوع سيبقى معنا. عند تقييم النظام الدولي الحديث، نحتاج إلى أن نكون واعين لتعقيد بنائه. النظام الحديث ليس مصنوعًا من مبدأ واحد، بل من عدة مبادئ تتعلق بالمعاهدات، والحدود، وحقوق الإنسان، والسيادة الشعبية، وأكثر من ذلك. يمكن أن تضغط هذه المبادئ ضد بعضها البعض. عندما نسأل ما إذا كان بإمكاننا تأكيد مبدأ السيادة الشعبية بصدق، بعد تفكير كامل، فإن ذلك يكون في خضم مبادئ أخرى نقدرها. يتكون النظام الدولي من العديد من الأجزاء؛ وعند التقصير في السيادة الشعبية، قد يكون النظام يواجه قيود تصميمه.

اعتبر القيود التصميمية في بناء السفن. يتبع بناء السفن الجيد مبدأين: أولاً، يجب أن تحمي السفينة الطاقم والبضائع، وثانياً، يجب أن تتحرك السفينة بسرعة إلى وجهتها. السفينة التي تفشل في الطفو ستغرق طاقمها وتفقد بضائعها. السفينة التي تتحرك ببطء شديد قد تجوع طاقمها وتفسد حمولتها. للبقاء طافية، يجب أن يزيد تصميم السفينة من الضغط العلوي للماء ضد الهيكل: يجب أن يكون الهيكل على شكل وعاء. لتحقيق أقصى سرعة، يجب أن يقلل التصميم من الضغط ضد الهيكل في اتجاه الحركة: يجب أن يكون الهيكل على شكل سكين. كل بناء السفن هو تسوية بين الطفو والسرعة، بين الشكل الوعائي والشكل السكين. جميع هياكل السفن لها شكل إسفين. لا يمكن تحقيق مبدأي الطفو والسرعة بالكامل في نفس الوقت، لذا حتى في أفضل السفن، سيتم "انتهاك" كل مبدأ إلى حد ما.[57]

المثالية في النظام الدولي الحديث هي أن شعوب العالم تحكم نفسها بسلطات محدودة، ضمن حدود مضمونة، وتتعامل بسلام مع بعضها البعض على أساس المساواة القانونية. المثالية معقدة، والتوترات بين مبادئها ستستمر حتى لو افترضنا (وهو ما لا يمكننا فعله) أن جميع السياسات الخارجية تُصنع

بصدق وبأفضل النوايا. لا يمكن للسفينة أن تطفو وتتحرك بأقصى سرعة في نفس الوقت - النظام الدولي يعطي الأولوية للبقاء طافياً، ونأمل أن يأخذنا إلى وجهاتنا بسرعة كافية. نرى توتراً مماثلاً بين مبادئ السلام وحقوق الإنسان الفردية، حيث يفضل النظام الدولي مرة أخرى السلام بشكل رئيسي.

إن إعطاء الأولوية للسلام أمر مناسب، ولكن ليس لأن السلام هو قيمة أعلى من حيث المطلق. يمكن أن تكون السيادة الشعبية وحقوق الإنسان - بما في ذلك حقوق الآخرين - جديرة بالنضال من أجلها[58]إن إعطاء الأولوية للسلام أمر معقول لأنه يتناسب مع القيود المعرفية للوكيل الذي يدير النظام الدولي الآن. الحفاظ على السلام" هو قاعدة يمكن للبشرية، التي تعاني من العديد من" الأساطير وعدم الثقة، أن تنفذها بنجاح. يمكن لجميع العيون المبصرة رؤية القاذفات والدبابات تعبر الحدود - حتى مليار ونصف من العيون البشرية التي لا تزال لا تستطيع القراءة[59]لقد أظهرت المجتمع الدولي أنه يمكنه رؤية انتهاكات السلام، على الأقل بشكل كافٍ لتمييز الاعتداءات غير المبررة عن الأعمال العسكرية التي تهدف إلى عكسها (كما حدث عندما أجبرت العراق على تحرير الكويت). بالمقابل، ما يمكن أن يُعتبر تنفيذًا دوليًا ناجحًا للسيادة الشعبية، أو حقوق الإنسان، غالبًا ما يكون أقل وضوحًا بكثير - مع استثناءات مثل التدخلات لوقف الإبادة الجماعية، التي "تصدم ضمير البشرية[60]".

هنا نجد سببًا أخيرًا لماذا لا نرى عملًا دوليًا متسقًا لدعم السيادة الشعبية. نحن نفتقر إلى توافق في الآراء حول ما تتطلبه السيادة الشعبية، وبالتالي نفتقر إلى اتفاق حول أين تكون حقيقية وأين لا تكون. كما أن هذا الاختلاف ليس مجرد نتاج للغباء البشري: نحن نفتقر أيضًا إلى نظرية جيدة. ماذا يعني أن يكون الشعب هو السلطة العليا في بلده، وكيف يمكن للغرباء أن يعرفوا متى لا يكونون كذلك؟ يمكن أن تجعلنا هذه الأسئلة نتردد في دعم السيادة الشعبية كمبدأ لجميع الأمم. إن الإجابة على تلك الأسئلة، على بُعد واحد من السيادة الشعبية، هي جدول أعمال الفصول الثلاثة القادمة.

11

سيادة الموارد الشعبية

السيادة الشعبية! السيادة الشعبية الأبدية! [ضحك وهتافات مستمرة.] دعونا نستفسر للحظة في هذه المسألة الواسعة للسيادة الشعبية.

—أبراهام لينكولن

أرض أيرلندا، أرض كل بلد، تعود لشعب ذلك البلد.

—جون ستيوارت ميل

هذه البلاد تعود للشعب. يجب استغلال مواردها، وأعمالها، وقوانينها، ومؤسساتها، وصيانتها أو تغييرها بأي طريقة تعزز المصلحة العامة. هذا التأكيد واضح. نقول مباشرة أن "الشعب" يجب أن يتحكم بشكل مطلق بأي طريقة يرونها مناسبة، في "أعمال" البلاد.

—ثيودور روزفلت[1]

1. جميع الشعوب الحق في تقرير المصير. بموجب هذا الحق، يحددون بحرية وضعهم السياسي ويسعون بحرية لتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. يمكن لجميع الشعوب، لأغراضها الخاصة، التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية.[2]

تبدأ هذه الكلمات المادة 1 في كلا المعاهدتين الرئيسيتين لحقوق الإنسان. هاتان المعاهدتان لحقوق الإنسان - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - هما تدوين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويعيش تقريبًا كل شخص على وجه الأرض في بلد قد قبل واحدة من هذه المعاهدات (وبالتالي النص أعلاه) كقانون.[3] يُطلق على ميثاق الأمم المتحدة أحيانًا اسم دستور النظام الدولي الحديث؛ وهذه العهود هي وثيقة حقوقه.

في هذا الفصل، نتعمق في معنى هذه المبادئ المتعلقة بالسيادة الشعبية، وخاصة مبدأ الثروات والموارد الطبيعية. نقطة اهتمام أولية هي أن المبادئ المذكورة أعلاه تتمتع بمكانة بارزة في العهود - حيث يتم عرضها في المادة 1 من كلاهما. لذا فإن السيادة الشعبية هي حق من حقوق الإنسان.[4] حقوق الإنسان لكل من الشعوب والأفراد تتصدى لسلطة الدولة الحديثة في إساءة استخدام وإهمال أولئك الذين هم ضمن نطاقها، مما يتركهم أكثر حرية، كأفراد ومعًا.

الملوك

السيادة تضع القوانين للشعب وللأرض: للسيادة اختصاص "شخصي" و"إقليمي"[5]. عندما تكون السيادة للشعب، يقوم المواطنون بوضع القوانين لأنفسهم (فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالتصويت والزواج) والقوانين للإقليم فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالحدائق الوطنية - وموضوعنا، الموارد الطبيعية).

تاريخ نضالات الشعوب للسيطرة على الموارد الطبيعية في بلدانها هو جزء من النضال الأوسع من أجل السيادة الشعبية الذي استعرضناه في الفصل السابق. هذه النضالات حول الموارد الطبيعية هي مرة أخرى قصص عن الملوك والملكات، عن الأباطرة والإمبراطورات، الذين اعتبروا حكمهم حقًا ووسعوه بالقوة، حتى انتزعت الشعوب، في نضال تاريخي، السيادة على الثروات الطبيعية لأراضيها - على الأقل على الورق.

منذ أيامهم الأولى، أدرك ملوك وملكات أوروبا قيمة معادن ممالكهم. أعلن الملوك عن ملكيتهم لتلك المعادن بموجب مرسوم منذ القرن الثاني عشر[6]. الرابط الوثيق بين الملوك والمعادن واضح في معنيي الكلمة الإنجليزية "royalty"، التي تعني كل من "موقع أو منصب الملك" و"دفعة تُدفع لمالك الأرض مقابل امتياز العمل في منجم"[7]. استثمر الملوك في الموارد الطبيعية لأراضيهم - ثم استولوا على الأراضي الغنية بالموارد من بعضهم البعض بموجب مبدأ "القوة تصنع الحق". في عام 1740، انتزع فريدريك العظيم من بروسيا منطقة سيليزيا الغنية بالحديد من ماريا تيريزا، ملكة بوهيميا والمجر. في عام 1870، أمر ابن أخيه الأكبر فريدريك، فيلهلم الأول، بغزو فرنسا وطالب بمنطقة الألزاس-لورين الغنية بالحديد من نابليون الثالث.

مع استبدال السيادة الشعبية بالسيادة الملكية في جميع أنحاء أوروبا، انتقلت ممتلكات المعادن للملوك والملكات إلى سيطرة الهيئات التشريعية الديمقراطية، التي منحت أحيانًا الملكية مرة أخرى للملك بشكل مؤهل. في بريطانيا، على سبيل المثال، منح البرلمان التاج محفظة عقارية معقدة، تشمل احتياطيات النفط في بحر الشمال، وكل الفضة والذهب في بريطانيا، وكل قاع البحر ومعظم شواطئها، بالإضافة إلى حديقة ويندسور الكبرى و(حتى وقت قريب) المحار البري في اسكتلندا. ومع ذلك، لا يمكن للملك البريطاني نقل الحقوق على أي من هذه الممتلكات، وتذهب جميع الإيرادات من العقارات مباشرة إلى الخزانة الوطنية[8]. إن منح الشعب للموارد للتاج اليوم هو في الغالب رمزي.

بينما كانت الدول الأوروبية ببطء تضع مواردها الطبيعية تحت السيطرة الديمقراطية، كانت كقوى إمبريالية تستولي على أراضي شعوب أضعف عسكريًا ومناعيًا في الخارج. ومن أشهر الأمثلة، في عام 1885، ادعى الملك ليوبولد من بلجيكا أن الأراضي الضخمة للكونغو هي ملكه الشخصي. (للحصول على فكرة عن افتراض ليوبولد الإقليمي، تخيل أن تدعي أنك الشخص الذي يمتلك بشكل خاص كل نيو إنجلاند، وولايات منتصف المحيط الأطلسي، والجنوب الأعلى، والجنوب العميق - أو كل كاليفورنيا والمكسيك - أو كل أونتاريو، مانيتوبا، وساسكاتشوان - أو كل نيو ساوث ويلز، فيكتوريا، والإقليم الشمالي - أو كل بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، والنرويج).

تلقت الموارد الطبيعية للمستعمرات اهتمامًا خاصًا من أسيادها الإمبرياليين. في عام 1914، على سبيل المثال، عندما أنشأت المملكة المتحدة نيجيريا، أصدرت أيضًا مرسومًا "لتنظيم الحق في البحث عن، واستخراج، والعمل في الزيوت المعدنية" في الإقليم الخاضع:

> لا يجوز منح أي إيجار أو ترخيص إلا لمواطن بريطاني أو لشركة بريطانية يكون مقرها الرئيسي داخل ممتلكات جلالتها، ويكون رئيسها والمدير الإداري (إن وجد) وغالبية المديرين الآخرين من المواطنين البريطانيين.[9]

بحلول عام 1946، أصبح البريطانيون أكثر تقديراً للثروات الطبيعية في نيجيريا، وأعلنوا ببساطة أنهم مالكون لها جميعاً:

> تكون جميع الممتلكات من الأراضي والسيطرة على المعادن والزيوت المعدنية، في أو تحت أو على أي أراضٍ في نيجيريا، والأنهار والجداول ومجاري المياه في جميع أنحاء نيجيريا، مملوكة للدولة.[10]

هذه لائحة إمبراطورية: "مملوكة للدولة" تعني "مملوكة للدولة البريطانية." إذا اعتبرنا الملكة كحاملة للممتلكات الاستعمارية كأمانة للدولة البريطانية، فإن هذا الفعل وحده منح الملكة إليزابيث الثانية، في يوم تتويجها، حق ملكية المعادن النيجيرية التي تساوي تريليونات من دولارات اليوم. لم يكن حتى عام 1963 أن أزالت نيجيريا المستقلة الملكة البريطانية كزعيم للدولة. تنص الدستور النيجيري في ذلك العام على:

> نحن شعب نيجيريا، من خلال ممثلينا هنا في البرلمان المجتمعين، نعلن بموجب هذا ... أن جميع الممتلكات التي كانت، مباشرة قبل تاريخ بدء هذا الدستور، مملوكة للتاج ... [يجب أن] تكون مملوكة للرئيس ويحتفظ بها نيابة عن ... حكومة الاتحاد.[11]

سيادة الموارد الشعبية

سيادة الموارد الشعبية هي جزء من السيادة الشعبية. تنص المادة الأولى من مواثيق حقوق الإنسان على: "يمكن لجميع الشعوب، لأغراضها الخاصة، التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية." فرنسا تعود إلى الفرنسيين؛ الموارد الطبيعية لأمريكا تعود إلى الشعب الأمريكي؛ موارد نيجيريا تعود إلى الشعب النيجيري؛ وهكذا.

قول إن الناس يمتلكون موارد بلدهم يثير بعض العقد المعرفية، والتي سنقوم بفكها قريبًا. أولاً، يمكننا فقط تسجيل مدى طبيعة الحديث بهذه الطريقة. كما قال بوب غراهام، السيناتور السابق وحاكم فلوريدا، منذ وقت ليس ببعيد: "هناك حقيقة أساسية أن النفط والغاز قبالة سواحلنا هو من الأصول الأمريكية. إنه ملك لشعب الولايات المتحدة الأمريكية"[12] إذا تم اكتشاف أن كوبا قد حفرت خط أنابيب قطري طويل عبر خليج المكسيك وكانت الآن تسحب النفط الأمريكي، فإن الشعب الأمريكي سيستجيب على الفور (وربما حرفيًا) بغضب. النفط داخل أراضي الولايات المتحدة هو ملك للشعب الأمريكي، ولا يجب على الأجانب أخذه بدون إذن.

تفسر سيادة الموارد الشعبية أيضًا لماذا سيغضب الأمريكيون من سرقة الموارد الوطنية من قبل القطاع الخاص. في السنوات التي سبقت إدارة ريغان، اكتشفت شركات مثل شل رواسب نفطية كبيرة قبالة سواحل لويزيانا وفلوريدا. يمكن للمرء أن يتخيل رد الفعل العام لو أن الرئيس ريغان باع هذا النفط لشركة شل، ثم وضع الأرباح في حسابه البنكي الخاص وأمر مكتب التحقيقات الفيدرالي بإسكات أي اعتراضات. تبدأ الموارد الطبيعية لأمريكا بكونها مملوكة للشعب الأمريكي، ويجب عدم التصرف في هذه الموارد بطرق تتجاوز تمامًا موافقتهم. (ما فعله الكونغرس فعليًا في عام 1982 هو بدء نظام من المزادات العامة لتراخيص الحفر في المياه الساحلية لأمريكا. هذه المزادات ترسل عائدات مبيعات الموارد إلى الخزانة الوطنية، ولا يزال هذا النظام المزادي قائمًا حتى اليوم.)

مبدأ أن شعب البلاد يمتلك موارد البلاد مؤكد في العديد من الدساتير والقوانين الوطنية - حتى في الدول التي يتم فيها انتهاك هذا المبدأ في الواقع. على سبيل المثال:

> جميع رواسب الهيدروكربونات السائلة والغازية التي توجد تحت الأرض أو على الرف القاري داخل الأراضي الوطنية ... تعود ملكيتها لشعب أنغولا.

> الأرض، والغابات، والأنهار والبحيرات، ومصادر المياه، والموارد الطبيعية تحت الأرض، والموارد في المياه الإقليمية، وعلى الرف القاري وفي الفضاء الجوي ... تقع تحت ملكية الشعب [الفيتنامي] بأسره.

> القانون الأساسي لجمهورية غينيا الاستوائية يكرس ويحدد كملكية لشعب غينيا الاستوائية جميع الموارد الموجودة في أراضينا الوطنية ... إن الحكومة تتعهد بإدارتها بموجب تفويض وتوكيل من الشعب، الذي تعود إليه هذه الموارد بشكل شرعي.[13]

الدستور العراقي يعلن: "النفط والغاز مملوكان لشعب العراق في جميع المناطق والمحافظات."[14] الرئيس الثاني بوش والعديد من إدارته أكدوا هذا المبدأ ("النفط ملك للشعب العراقي. إنه أصولهم."[15] توني بلير من بريطانيا أكد المبدأ الأكثر عمومية ("تظل الموارد الطبيعية للعراق ملكًا لشعب العراق."[16] بالفعل، هناك توافق استثنائي بين القادة الوطنيين حول سيادة الموارد الشعبية، على الأقل على المستوى البلاغي. وهذا التوافق يوحد قادة من توجهات سياسية مختلفة تمامًا:

ما نقوله هو أنه عندما يتعلق الأمر بالموارد المعدنية في أستراليا، فإن الشعب الأسترالي يمتلك تلك الموارد. (رود من أستراليا)

النفط يعود إلى 190 مليون برازيلي، وسنظهر للجميع أن النفط لنا. (لولا من البرازيل)

ستظل جميع الهيدروكربونات ملكًا للشعب المكسيكي. (بينيا نييتو من المكسيك)

النفط يعود إلى الشعب الفنزويلي. (تشافيز من فنزويلا)

النفط يعود إلى شعب أذربيجان. (علييف من أذربيجان)

النفط يعود إلى الشعب. (خامئني من إيران)

لا يوجد خداع هنا. لا يمكن خداع الناس. هذا النفط يعود إلى الليبيين. (القذافي من ليبيا)

الموارد [النفطية] تعود إلى شعب غانا. (ماهاما من غانا)

تعود موارد النفط النرويجية إلى الشعب النرويجي. (برلمان النرويج[17])

مثل السيادة الشعبية بشكل عام، فإن سيادة الموارد الشعبية هي مثالية العالم بأسره. تخبر النخبة شعوبها أن الناس يمتلكون الموارد، وتخبر النخبة شعوب الآخرين أن الناس يمتلكون الموارد. ومع ذلك، فإن سيادة الموارد الشعبية ليست، كما رأينا في الجزء الأول، واقع العالم بأسره.

لماذا لا؟ لثلاثة أسباب، معروفة بالفعل. أولاً، والأكثر وضوحًا هو المصلحة الذاتية: النخب السياسية لديها السيطرة الأكثر مباشرة على النظام الدولي، والعديد من هؤلاء النخب لا يريدون منح السلطة (بدلاً من الكلمات) لشعوبهم وشعوب البلدان الأخرى. ثانيًا، مثل أي مبدأ، يمكن أن تؤدي سيادة الموارد الشعبية، إذا تم تحميلها أكثر من اللازم، إلى الضغط على قيود تصميم النظام الدولي. ثالثًا والأهم، معنى مبدأ سيادة الموارد الشعبية ليس مستقرًا - ليس من المؤكد ما الذي سيتطلبه كمسألة قانونية. السبب الأول يتكرر في السببين الآخرين: من مصلحة النخب تشويش معنى سيادة الموارد الشعبية قدر الإمكان، ثم الإيحاء، حتى التهديد، بأن المبدأ يحتوي على مخاطر.

هنا نجد أنفسنا في نقطة محظوظة في التاريخ. لقد ورثنا نصوصًا تشرح بطريقة مباشرة معنى سيادة الموارد الشعبية وكيف تتماشى مع المبادئ الأخرى للنظام الدولي. مع هذه النصوص، يمكننا تقليص هذه الأسباب الثلاثة إلى واحدة: المصلحة الذاتية للنخب. النصوص التي منحنا إياها التاريخ ليست سوى العهود التي بدأنا بها. لقد منحنا التاريخ، من خلال مكره، النصوص

القانونية التي يجب أن تكون قانونًا. كل ما يحتاج إلى إضافته هو الإيمان بمعناها الواضح.

تُعبر حظوظنا الجيدة مع النصوص عن طريق مقولة هيجل الشهيرة: "ما هو عقلاني هو فعلي؛ وما هو فعلي هو عقلاني"[18]. المبدأ لسيادة الموارد الشعبية يتجسد في الوثائق القانونية الدولية plausibility الأكثر التي أصبحت معظم الدول طرفًا فيها بالفعل. وما هو فعلي هو عقلاني: هناك تفسير طبيعي، بل وإضح، للوثائق القانونية الدولية يشرح سيادة الموارد الشعبية ويجمعها مع أولويات أخرى في النظام الدولي. العالم لديه بالفعل العقيدة التي يحتاجها.

ستصف بقية هذا الفصل وضعنا الهيغلي السعيد. في الفصل 12، سنلقي نظرة على العدسات المشوهة الغريبة التي تستخدمها النخب الدولية لقراءة هذه الوثائق. وفي الفصل 13، سنستمع إلى ما تقوله النصوص حول أصعب الحالات اليوم للتحقق مما إذا كنا نؤمن حقًا بأن جميع الشعوب يجب أن تتحكم في مواردها.

ألفا وأوميغا العهود

ها هو النص مرة أخرى من المادة المشتركة 1 من عهود حقوق الإنسان:

1. جميع الشعوب الحق في تقرير المصير. بموجب هذا الحق، يحددون بحرية وضعهم السياسي ويسعون بحرية لتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2. يمكن لجميع الشعوب، لأغراضها الخاصة، التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية.

أكثر من ست دول من أصل سبع هي بالفعل طرف في واحدة على الأقل من العهود. ويشمل ذلك جميع الدول في الأمريكتين وأوروبا وأفريقيا (باستثناء جنوب السودان والجزر الصغيرة) تقريبًا وكل دولة في آسيا، بما في ذلك الصين والهند. الدول الرافضة هي في الغالب ممالك مطلقة مثل المملكة العربية السعودية ودول صغيرة مثل توفالو. إذا استبعدنا الدول التي يقل عدد سكانها عن مليون، نجد أن 95 في المئة من الدول هي طرف في واحدة من العهود. وعند احتساب الأشخاص بدلاً من الدول، نجد أن 98 في المئة من البشرية تعيش في دولة قبلت النص أعلاه. كمسألة قانونية، فإن تقريبًا كل شخص على وجه الأرض هو جزء من شعب له الحق في تقرير المصير.[19]

مبدأ سيادة الموارد الشعبية في الفقرة 2 هو ما نريد فهمه. من المهم أن يظهر هذا المبدأ في المادة الأولى من العهود. ومن المفيد أيضًا أن يتم تأكيد المبدأ مرة أخرى في آخر مادة جوهرية من كل معاهدة:

> لا يجوز تفسير أي شيء في العهد الحالي على أنه يعيق الحق الفطري لجميع الشعوب في الاستمتاع واستخدام ثرواتها ومواردها الطبيعية بشكل كامل ومجاني.[20]

تم ذكر سيادة الموارد الشعبية في البداية وفي النهاية - إنها الألف والياء للعهد. حق الشعب في التحكم في موارده هو الحق الوحيد في معاهدتي حقوق الإنسان الرئيسيتين الذي تم الإعلان عنه مرتين، كما لو كان ذلك للتأكيد الإضافي. أما بالنسبة لمعنى المبدأ، فإن المعاهدات تقدم بشكل مفيد هذين الصيغتين المختلفتين. إذا سألنا المعاهدات عما يعنيه أن نقول إن الشعب "يمكنه، لأغراضه الخاصة، التصرف بحرية في ثرواته وموارده الطبيعية"، فإن المعاهدات نفسها تجيب أن للشعب "حق ... في الاستمتاع واستخدام ثرواته وموارده الطبيعية بشكل كامل ومجاني".

معنى هذه الفقرات هو ما نريد فهمه، والافتراض الأول الطبيعي هو أنها تعني ما تقوله.[21] يحق لشعوب كل دولة التحكم بحرية في موارد بلادهم. ستكون طريقتنا لتوسيع فهمنا لهذه الكلمات هي تسليط الضوء على الظلام الذي حاول البعض لفه حولها. هناك أساطير قانونية تحيط بالمادة 1 يسهل دحضها.[22] ستكون أهدافنا تشويهات أكثر كثافة: محاولات النخبة للقول بأن المادة 1 تعني شيئًا مختلفًا عما يبدو عليه - أو أنها تحتوي على تهديدات خفية.

السلطة للمواطنين

على السطح، بدا الأمر معقولًا"، تنهد مسؤول بريطاني أُرسل إلى مستعمرة" سيلان. "[ل]يقرر الناس. في الواقع، كان الأمر سخيفًا لأن الناس لا يمكنهم ".القرار حتى يقرر شخص ما من هم الناس[23]موريس كرانستون أكثر حدة في ،معنى "الشعوب": العهود، كما يقول

> زادت من الارتباك من خلال تقديمها كمادة أولى الحصان الطائر القديم للقوميين الألمان، والمثاليين الفيكتوريين، والرئيس وودرو ويلسون: "لكل الشعوب الحق في تقرير المصير" ... لكن ما الذي يشكل "شعبًا"؟ هل سكان بروفانس أو كيبيك أو ويلز أو بريتاني هم شعب؟ كل منهم بلا شك مجموعة عرقية، متميزة بطرق معينة عن بقية سكان المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه حاليًا. هل يحق لسكان تلك المناطق الاستقلال الذي ينبغي على حكومات فرنسا وكندا والمملكة المتحدة الاعتراف به؟[24]

يمكن أن يؤدي ذكر حقوق "الشعب" إلى اندفاع من الانتقادات السيئة. ومع ذلك، بينما سيحاول البعض إرباكنا بشأن السيادة الشعبية، لا داعي للذعر. كلمة شعب" لها تطبيقات متعددة، ولكن العديد من الكلمات الأخرى كذلك - بما في" ذلك كلمة "دولة". و"دولة" هي كلمة يدعي جميع النخبة الدولية فهمها. لذا فإن محاولات النخبة لإحداث الفوضى حول معنى "شعب" تعود عليهم فقط. هل نظام "الدولة" سخيف، لأن "الدول" لا يمكنها أن تقرر حتى يقرر شخص ما من هم "الدول"؟ هل تايوان وكوسوفو وصوماليلاند ودونيتسك دول؟ ومن هو بالضبط "الشخص" الذي يقرر؟

لحسن الحظ، لا يوجد داعٍ للتعتيم على الإطلاق. في نقطتنا المحظوظة في التاريخ، تعني "الشعب" في المادة 1 ببساطة شعب دولة مستقلة. ويتكون شعب الدولة المستقلة من جميع مواطنيها. لذا يجب أن يكون لمواطني الدولة السلطة النهائية على دولتهم. هذه الإجابة البسيطة هي الصحيحة: هذه هي .السيادة الشعبية[25]

كان سؤال "من هو الشعب" أصعب قبل استقلال المستعمرات. قبل إنهاء الاستعمار، لم يكن أحد يعرف، على سبيل المثال، أن سكان تنجانيقا وزنجبار سيصبحون قريبًا مواطنين لدولة جديدة، وهي تنزانيا. مع استقلال هذه الأسئلة الآن. بمجرد أن أصبحت المستعمرات settledالمستعمرات، تم مستقلة، يصبح سؤال من ينتمي إلى أي شعب يتمتع بتقرير المصير الكامل هو .سؤال من هو مواطن أي دولة - ليس سؤالًا تافهًا، بل سؤالًا يمكن التعامل معه

لجعل السيادة الشعبية تعمل اليوم، لا يزال يتعين على الفاعلين الدوليين الاتفاق على من هو المواطن خلال الاحتلالات العسكرية، لكن يمكنهم القيام بذلك. (لم يشك أحد، على سبيل المثال، في من كان مواطناً عراقياً خلال الاحتلال الأمريكي 2003-2004.) يحتاج الفاعلون الدوليون إلى تتبع التوحيدات ألمانيا الشرقية والغربية) والانفصالات (جنوب السودان من السودان)، وقد) أظهروا أيضاً أنهم قادرون على القيام بذلك. إن معاناة الأشخاص عديمي الجنسية تمثل مصدر قلق أخلاقي كبير، وتستحق المزيد من الاهتمام الدولي مما تحصل عليه. ومع ذلك، فإن انعدام الجنسية هو مشكلة من الدرجة الثانية

من عدم اليقين، ضمن نظام من الدرجة الأولى الذي يحدد بنسبة 99.8 في المئة من هم الأفراد الذين هم مواطنون في أي دول[26].

هذا يتركنا مع سؤال كرانستون عما إذا كان سكان كيبيك أو ويلز أو بريتاني هم شعب. ويمكننا أن نقول بسعادة إنهم كذلك. يمكننا أن نقبل بسرور أن الإيجاويين في نيجيريا هم شعب، كما هو الحال مع الكوفان في الإكوادور والأويغور في الصين. هؤلاء هم "شعوب ضمن شعب" - تماماً كما أن الأنظمة الفيدرالية مثل الولايات المتحدة وألمانيا وماليزيا لديها "ولايات ضمن ولاية". س: كم عدد الولايات داخل حدود أمريكا؟ ج: واحد وخمسون - خمسون ولاية) بالإضافة إلى الولايات المتحدة.) يتمتع العديد من الشعوب دون الوطنية بحقوق خاصة ضمن أنظمتهم السياسية الوطنية: على سبيل المثال، قام شعب كيبيك بصياغة قوانين مميزة بشأن الاستخدام العام للغة الفرنسية، ولدى الويلزيين برلمان خاص بهم. تختلف حقوق هذه الشعوب بشكل كبير عبر البلدان، ولكن يمكن إجراء بعض التعميمات. لقد تحقق بعض التقدم في الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في أمريكا الشمالية وأستراليا، وكان هناك تحرك في غرب أوروبا نحو مزيد من الحكم الذاتي للأقليات الوطنية مثل الاسكتلنديين والكطالونيين.

السؤال إذن هو: ما هي الحقوق التي ينبغي أن ينسبها القانون الدولي إلى الشعوب دون الوطنية أو عبر الوطنية. لقد تم رفض اقتراح كرانستون بأن جميع هذه الشعوب قد تُعترف دوليًا بحقها في الاستقلال التام بشكل متكرر. لماذا؟ لأنه يثير شبح المطالب المتعددة والمتضاربة على الأراضي المستقلة - مطالب تتجاوز بكثير قدرة النظام الدولي على الحل. يحدد ميثاق حقوق الإنسان بشأن الحقوق المدنية والسياسية قاعدة أكثر تواضعًا، وهي تأمين حقوق المجموعات الأقلية ضد أشكال خطيرة من التمييز والمضايقة:

> في تلك الدول التي توجد فيها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، لا ينبغي أن يُحرم الأشخاص المنتمون إلى مثل هذه الأقليات من الحق، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في مجموعتهم، في الاستمتاع بثقافتهم الخاصة، وممارسة دينهم الخاص، أو استخدام لغتهم الخاصة[27].

المثالي الأول للنظام الدولي هو توزيع السلطة على شعوب الدول المستقلة أي على جميع مواطنيها. لقد أحرز النظام تقدمًا في معالجة المشكلات من - الدرجة الثانية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية والأقليات الوطنية، ويوصي خبراء مثل ويل كيمليكا بالاستمرار في العمل ضمن هذا النظام لتحقيق مزيد من التقدم[28]. لا يزال لدينا مقترحات لنظام مختلف من الدرجة الأولى لتوزيع السلطة السياسية بين أفراد العالم الذي يوفر ضمانًا معقولاً لتأمين قيم هامة مثل السلام وحقوق الإنسان والاستقلال السياسي الفردي وحقوق الأقليات. لذلك، سيؤكد الفاعلون المسؤولون على حقوق شعوب الدول المستقلة، بينما يسعون أيضًا لكسب المزيد من الحقوق للشعوب دون الوطنية حيث يمكن كسبها.

قصص مخيفة

السيادة الشعبية على الموارد - "يجب على جميع الشعوب، أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية لأغراضها الخاصة" - هي بُعد واحد من السيادة الشعبية. نستمر في التعمق في المعنى الحقيقي لهذا المبدأ من خلال طرح سؤال حول ما هي "الثروات والموارد الطبيعية" التي يمكن للشعوب التصرف فيها، وما يعنيه أن نقول إن هذه الموارد "تعود لهم" مرة أخرى، نبدأ بتشحيم شفرتنا بتحذيرات حامضية من النخب بينما يحاولون أن يجعلونا نشكك في منح حقوق حقيقية للشعوب.

في عام 1948، كان هناك رجل يدعى فرانك هولمان رئيسًا لجمعية المحامين الأمريكية، وهي المنظمة الرئيسية التي تمثل المحامين في أمريكا. بينما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تستعد للتصويت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اغتنم هولمان الفرصة للحديث إلى نقابة المحامين في كاليفورنيا. في خطاب بعنوان "حقوق الإنسان على ورق وردي"، أوضح هولمان كيف أن الإعلان العالمي "هو اقتراح للاشتراكية العالمية ليتم فرضه من خلال الأمم المتحدة على الولايات المتحدة وعلى كل دولة عضو أخرى." تابع هولمان:

> إذا أصبحت القانون الأعلى في البلاد بموجب اعتماد العهد كمعاهدة، فسيتم منع ولاياتنا المختلفة من سن قوانين أو تنفيذ قوانين قائمة تتعلق بمثل هذه الأمور مثل التطعيم الإجباري، وتعقيم المجانين، وعلاج المنحرفين جنسياً وما إلى ذلك ... يجب أن تترك مسألة تعقيم المجانين المجرمين مفتوحة بشكل صحيح للولايات والأمم لتقرر بنفسها بناءً على عدد السكان، وعدد المجانين المجرمين، وما إلى ذلك.[29]

في عام 2012، استدعى الاقتصادي الدومينيكاني فابيو فيالو صورة من البيان الشيوعي:

> شبح جديد يطارد أمريكا اللاتينية. إنه يدفع الدول لطرد الشركات الأجنبية من، وتولي إدارة، الموارد الطبيعية لبلدانها ... إنه يعمل في عدد قليل من البلدان التي تحكمها حكومات تُسمى "تقدمية" (اقرأ: يسارية) ... الشبح له اسم: "القومية الموارد".[30]

بعبارة أخرى، حقوق الإنسان هي مؤامرة اشتراكية دولية. وحق الملكية الوطنية في الموارد الطبيعية كذلك. هل تبدو هذه المخاوف مبالغ فيها؟ العقود التي تلت تصويت الولايات المتحدة لصالح الإعلان العالمي لم تشهد فرض الاشتراكية على العالم من قبل الأمم المتحدة. ويمكننا أن نتذكر من الاقتباسات أعلاه أن الرئيس جورج بوش الابن (رجل نادراً ما يوصف بأنه اشتراكي) بذل جهداً لتأكيد مبدأ سيادة الموارد الشعبية، بأن شعب البلاد يمتلك نفط البلاد. لقد حاول أيديولوجيون مثل فيالو تشويه سيادة الموارد الشعبية - يمكننا الاستمتاع بتوضيح ذلك.

قدم شروطك

يمكن للنخبة أن تثير الفوضى من العلاقة بين الشعب وموارده لأن المفاهيم هنا كتب روبرت نوزيك، "هو ،"X كلها مختلطة. "المفهوم المركزي لحق الملكية في X." الحق في تحديد ما يجب القيام به بـ[31]ومع ذلك، فإن هذا هو أيضًا المفهوم الملكية أو السيادة، الملكية أو الحكم، الاقتصاد أو X. المركزي لحق السيادة في السياسة - أيهما، على سبيل المثال، كان يقصده لينكولن عندما قال: "هذه البلاد، بمؤسساتها، تعود إلى الشعب الذي يسكنها"؟[32]وهناك أيضًا ألغاز تتعلق بـ هذه البلاد". إذا كانت "هذه البلاد" تعود إلى الشعب، فهل يعني ذلك أرض البلاد، " مواردها، مؤسساتها، أو شيء آخر؟

قد يعتقد المرء أيضًا أن الإقليم هو مصطلح سياسي بحت: أن الإقليم هو المنطقة التي يمارس فيها السيادي السلطة السياسية. ولكن ماذا عن المصطلحات المائلة في بند الإقليم من دستور الولايات المتحدة: "يجب أن يكون للكونغرس السلطة للتصرف في وجعل جميع القواعد واللوائح اللازمة المتعلقة بالإقليم أو الملكية الأخرى التابعة للولايات المتحدة"؟[33]

تجعل المفاهيم الأمور معقدة، ويمكن أن تخفي شبكة الكلمات الاستراتيجيات التي يحاول من خلالها البعض إخفاء حقوق الشعب. لذا، نحن نقطع من خلال ذلك بتعريف جميع المصطلحات التي نحتاجها بوضوح - السيادة، الاختصاص، الإقليم، الملكية، والموارد الطبيعية. كما نحدد كيف ترتبط هذه المصطلحات بحيث تعبر عن معنى "سيادة الموارد الشعبية".

السيادة، الاختصاص، والإقليم

امتلاك السيادة يعني امتلاك الاختصاص: الحق في تفويض القوانين. السيادة الحديثة لها اختصاص شخصي: الحق في تفويض القوانين الصالحة للمواطنين، أينما كانوا. كما أن السيادة الحديثة لها اختصاص إقليمي: الحق في تفويض القوانين الصالحة للجميع داخل مساحة مادية محددة. إقليم السيادة هو المساحة المادية التي يحق لتلك السيادة تفويض القوانين عليها. الاختصاص الإقليمي - الحق في تفويض القوانين التي تكون صالحة في مساحة - هو جوهر السلطة السياسية الحديثة[34].

الاختصاص والملكية

أحد أبعاد الاختصاص الإقليمي هو الحق في تفويض قوانين الملكية. تحدد قوانين الملكية حقوق الملكية وتؤسس استحقاقات الملكية. النموذج الأساسي لحق الملكية هو حق قابل للتصرف والتنازل عن الاستخدام الحصري لبعض الأشياء غير الجسدية أو للاحتلال الحصري لبعض المساحات.[35]

السيادة والموارد الطبيعية

داخل أي إقليم، ستكون هناك موارد طبيعية: أشياء غير مصنعة وغير معالجة، غير بشرية، لها قيمة في الاستخدام. جزء من اختصاص السيادة الإقليمي هو الحق في تفويض القوانين للموارد الطبيعية. على سبيل المثال، قد ينص قانون، كما في الولايات المتحدة، على أن حقوق استخراج النفط تحت الأراضي العامة ستُباع في مزاد للمزايدين الخاصين، مع ذهاب العائدات إلى الخزينة الوطنية. أو يمكن منح حقوق النفط لشركة نفط وطنية، كما في المكسيك في عام 1938. أو قد ينص القانون على أن الملكية للنفط تعود للتاج، كما في بريطانيا، بينما يتم تعيين إدارة المورد لوزارة حكومية. أو يمكن أن يتطلب القانون ترك النفط في الأرض. أي من هذه القوانين، والعديد من القوانين الأخرى، ممكنة: للسيادة الحق في التصرف الحر في موارد إقليمها.

السيادة الشعبية

عندما يكون الشعب هو السيادة، فإنه يمتلك جميع هذه الحقوق. قوانين البلاد ومؤسساتها "تنتمي" إلى الشعب بمعنى أن للشعب السلطة النهائية على الأشخاص والإقليم، والتي يستخدمونها (كما في المادة 1 من العهود) "لتحديد وضعهم السياسي بحرية والسعي بحرية نحو تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية." لدى المواطنين معًا السلطة النهائية بشأن القوانين التي ستكون سارية لكل مواطن وأي القوانين ستكون سارية على كل شخص داخل حدود إقليمهم.

السيادة الشعبية على الأرض والموارد

عندما يكون الشعب هو السيادة، فإن الأرض (البلد) "تنتمي" إلى الشعب بمعنى أن للشعب الحق النهائي في تفويض القوانين لذلك الإقليم. جميع الموارد الطبيعية للبلاد أيضًا "تنتمي" إلى الشعب بهذا المعنى: لدى الشعب الحق القضائي (كما تقول العهود) في "التصرف بحرية" في هذه الموارد - الحق "في الاستمتاع واستخدامها" "بشكل كامل وحر." إحدى تداعيات التصرف الحر" هي أنه بدون قانون ساري، لا يمكن لأحد أن يحصل على ملكية" الموارد - ومع وجود قانون ساري، يمكن للشعب إنشاء أي حقوق ملكية يختارونها على الموارد.

الملكية الشعبية في الأراضي والموارد

الأرض (سطح الأرض وما تحتها) "تعود" أيضًا إلى الناس بمعنى أن الأرض هي مورد طبيعي. جميع الموارد الطبيعية في إقليم ما هي ملكية تعود في الأصل إلى الناس؛ كما تقول العهود، هذه هي "مواردهم". الموارد تعود في الأصل إلى الناس؛ عند الاستقلال، تبدأ الموارد في أيدي الناس. الموارد الطبيعية لدولة ما هي، كما قالت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات مرة، "حقهم في الولادة".[36]

نحن المالكون

يجب أن يبدو كل هذا التفكيك المفاهيمي بسيطًا. من السهل أن نوضح، على سبيل المثال، أن الشعب السيادي لديه حقوق ملكية أصلية في موارده الطبيعية. سيكون من الغريب أن نقول إن الموارد الطبيعية داخل إقليم وطني هي في الأصل غير مملوكة. في عام 1975، اكتشفت شركة شل حقل النفط كوجناك في المياه الإقليمية الأمريكية، على بعد مئة ميل من نيو أورليانز. لم يجرؤ أحد على القول إن اكتشاف شل كان "استحواذًا أصليًا" على موارد غير مملوكة - ما وجدته شل كان بالطبع موردًا له مالك بالفعل. تفسر حقوق الملكية الأصلية للشعب الأمريكي لماذا كان على شل أن تطلب إذن الحكومة الأمريكية للتنقيب في كوجناك، ولماذا كان على شل أن تدفع للخزانة الوطنية الأمريكية عن كل برميل من النفط المستخرج منه. (تذكر السيناتور غراهام: "هناك حقيقة أساسية أن النفط والغاز قبالة سواحلنا هو أصل أمريكي. إنه يعود إلى شعب الولايات المتحدة الأمريكية.")

سيكون من الغريب أكثر أن نفترض أن الموارد الطبيعية لدولة ما تعود ملكيتها في الأصل لشخص آخر غير الشعب - مثل المسؤولين في حكومة الدولة. إذا أصبحت اسكتلندا يومًا ما دولة مستقلة، فلن يعتقد أحد أن رئيس الوزراء الاسكتلندي الجديد سيمتلك النفط البحري، ويمتلك حقوق بيع هذا النفط وإنفاق العائدات حتى ضد جميع رغبات الشعب الاسكتلندي.

الافتراض الطبيعي هو أن الشعب السيادي يمتلك في الأصل موارد البلاد، وأن حكومتهم تدير تلك الموارد لصالحهم. هذا هو الافتراض الذي يظهر مرة أخرى في الحديث العادي. على سبيل المثال:

> في أوائل القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة تحاول تشجيع الناس على استيطان مناطق - بشكل رئيسي في الغرب - التي اعتبرتها غير مأهولة ... كان المضاربون في التعدين الذين أدركوا قيمة النفط يشترون الممتلكات الغنية بالنفط بأسعار رخيصة نسبيًا. في 17 سبتمبر 1909، أرسل مدير المسح الجيولوجي تقريرًا إلى وزير الداخلية يخلص إلى أن أراضي النفط كانت تنتقل إلى السيطرة الخاصة بسرعة كبيرة لدرجة أنه سيكون "من المستحيل على شعب الولايات المتحدة الاستمرار في ملكية أراضي النفط لأكثر من بضعة أشهر. بعد ذلك، ستضطر الحكومة إلى إعادة شراء النفط الذي أعطته عمليًا."[37]

يبدأ الناس بامتلاك موارد الأمة، ومن ثم، يحق للناس التصرف فيها بحرية. بدون قانون يصرح به الناس، لا يمكن لأحد أن يمتلك موارد الأمة بشكل صحيح سوى الناس. مع القانون الذي يصرح به الناس، يمكن لأي شخص أن يمتلكها. نرى الناس يمارسون حقهم في التصرف في مواردهم الطبيعية بشكل مختلف ضمن قوانين وطنية مختلفة. على سبيل المثال، وفقًا لدستور المكسيك:

> لدى الأمة حق ملكية أصلي على الأرض والمياه داخل حدود الإقليم الوطني. تمتلك الأمة وستمتلك الحق في نقل ملكية ممتلكاتها إلى الأفراد الخاصين من أجل إنشاء حقوق ملكية خاصة.[38]

بينما يعارض دستور زامبيا الخصخصة:

يجب على الدولة وضع سياسات للأراضي تعترف بالملكية النهائية للأرض من قبل الناس. إن إدارة وتطوير موارد زامبيا الطبيعية لن يمنح ملكية خاصة لأي مورد طبيعي[39].

يحدد قانون الأراضي في بابوا غينيا الجديدة الجزء الأكبر من أراضي البلاد (حاليًا في المئة) كـ "أراضي تقليدية": "مملوكة من قبل الشعوب الأصلية في بابوا 97 غينيا الجديدة، التي تنظم حقوق ملكيتها ومصالحها وفقًا لعاداتها[40]." لكل شعب من شعوب الدول حقوق أصلية على موارده الطبيعية، وعندما يمارسون حقوقهم السيادية للتصرف في تلك الموارد لأغراضهم الخاصة، ستنتج ترتيبات ملكية مختلفة تمامًا.

النفط لنا: النفط لنا

قال جاك ماريتان، أحد صانعي إعلان حقوق الإنسان العالمي، إن العديد من أنواع الموسيقى المختلفة يمكن أن تعزف على أوتار الوثيقة[41]هذا صحيح. بالتأكيد بالنسبة لمبدأ سيادة الموارد الشعبية في المادة 1 من العهود. في المجمل، هناك 169 دولة عضو في الأمم المتحدة بأنظمة سياسية مختلفة تمامًا، بما في ذلك الولايات المتحدة والبرازيل والهند وكوريا الجنوبية، طرف في واحدة على الأقل من هذه المعاهدات. جميع دساتير هذه الدول متوافقة مع سيادة الموارد الشعبية. المبدأ متوافق مع القوانين التي تسمح بالتطوير الخاص للموارد الطبيعية (كما في الولايات المتحدة وكندا)، ومع القوانين التي تؤسس شركات الموارد الوطنية (كما في النرويج وفنزويلا)، أو مع الأنظمة المختلطة (كما في إندونيسيا)[42].

تعتبر الولايات المتحدة وكندا غير عادية في وجود قوانين تسمح بأن تصبح المعادن تحت السطح مملوكة ملكية خاصة[43]وبالفعل، يسمح القانون. الفيدرالي الأمريكي للولايات الفردية بتجربة أنظمة مختلفة لملكية المعادن الخاصة. طورت تكساس قوانين خاصة بها لملكية النفط الخاصة: يملك مالك الأرض النفط الموجود تحت أرضه، ولكن أي مالك أرض مجاور يستخرج ذلك النفط يحصل على حق الملكية له—يمكن لجار "شرب حليب جار آخر[44]عائلة".

جورج بوش حققت الكثير من ثروتها بموجب تلك القوانين، ولم يكن لدى الرئيس بوش ما يخشاه عندما أيد مبدأ سيادة الموارد الشعبية الذي أقر تلك القوانين النفطية في تكساس.

لذا أخطأ أحد المستشارين الاقتصاديين السابقين لبوتين عندما قال (ردًا على سياسات التجارة النظيفة التي سيتم توضيحها في الجزء الرابع) إن مبدأ سيادة الموارد الشعبية "يعني حقًا أن الموارد يجب أن تُؤمم، وتكون مملوكة للحكومة، وتديرها الحكومة[45]المخاوف بشأن التأميم، وملكية الحكومة، والستاتية المفرطة، و"القومية الموارد" هي مخاوف حقيقية ومهمة، لكنها تأتي بعد المبدأ السياسي الأساسي الذي كنا نستكشفه.

القومية الموارد هي قضية تأتي بعد ذلك في قانون الاستثمار. يستثمر الأجانب في بلد ما ويصبحون مالكين للعقارات بموجب قوانينه. أحيانًا ما يبنيه الأجانب هو منشآت مثل منصات النفط ومحطات الغاز الطبيعي المسال - أصول يمكن أن تساوي مليارات الدولارات. ثم تقرر الدولة أنها تفضل امتلاك هذه الأشياء وتحاول تأميم الأصول. تشير القومية الموارد إلى استخدام عدواني لسلطات الدولة للسيطرة على الأصول الموارد التي تعود للأجانب[46].

تأكيد سيادة الموارد الشعبية لا يعني تأكيد القومية الموارد[47]الأهم من ذلك،. أن تأكيد السيادة الشعبية ليس تأكيدًا للحقوق السيادية المطلقة. أن تكون سياديًا يعني أن لديك حقوقًا قضائية نهائية وحقوق ملكية أصلية، وليس بالضرورة أن تكون لديك حقوق غير محدودة من هذه الأنواع. وفي النظام الدولي الحديث، لا يمكن أن تكون حقوق الشعوب غير محدودة.

نرى ذلك في مواثيق حقوق الإنسان نفسها: حقوق المجموعة للسيادة الشعبية في المادة 1 محدودة بحقوق الإنسان للأفراد في المواد التي تليها.

يجب على الشعوب احترام حقوق الإنسان للأفراد كما تفوض القوانين - كما ينص القانون الأساسي الألماني بوضوح:

> **المادة 1**. يجب أن تكون كرامة الإنسان مصونة. يجب أن يكون احترامها وحمايتها واجبًا على (1) جميع سلطات الدولة. (2) لذلك يعترف الشعب الألماني بحقوق الإنسان المصونة وغير القابلة للتصرف كأساس لكل مجتمع، وللسلام والعدالة في العالم.[48]

تقتصر حقوق الشعب السيادية على موارده ليس فقط بسبب حقوق الإنسان ولكن أيضًا بموجب مبادئ أخرى للنظام الدولي. في كتابه عن سيادة الموارد، يسرد نيكو شرايفر العديد من الواجبات القانونية التي ترافق الآن هذه الحقوق السيادية، بما في ذلك واجب احترام حقوق ومصالح الشعوب الأصلية، وواجب العناية بالبيئة، وواجب تسوية قضايا الموارد عبر الحدود بشكل عادل.[49] علاوة على ذلك، قد يكون المستقبل يتعرض للنهب من قبل الحاضر - حيث أن الجيل الحالي من الناس في العديد من البلدان يستخدم بشكل خاطئ الأصول التي ينبغي بدلاً من ذلك حفظها للأجيال القادمة.[50] لن ينتهك قانون دولي يتطلب من الشعوب حفظ الموارد للمستقبل سيادة الموارد الشعبية - بل سيقيدها فقط.

في الواقع، حتى الاقتراحات المضاربة لتعزيز "العدالة العالمية" غالبًا ما تتضمن مجرد مؤهلات على سيادة الموارد الشعبية. على سبيل المثال، يفترض اقتراح توماس بوج أن يكون هناك عائد عالمي للموارد أن الدول لديها حرية كاملة في متى وكيف تستغل مواردها، ولكنه يتطلب منها أيضًا المساهمة في صندوق للفقراء في العالم كلما استخرجت تلك الموارد.[51] سنفحص ما إذا كانت هذه الأنواع من إصلاحات "العدالة العالمية" قابلة للتطبيق ومرغوبة في الفصل 18؛ كمسألة مبدأ، فهي متوافقة تمامًا مع حقوق الشعوب السيادية على مواردها.

الأمر واضح بما فيه الكفاية - لكن هل هو قوي بما فيه الكفاية؟

مثل السيادة الشعبية، فإن سيادة الموارد الشعبية هي مثالية العالم - وبعض من واقع العالم. يتحدث قادة العالم في كل مكان عنها، ولها مكانة بارزة في الوثائق القانونية الدولية التي التزمت بها تقريبًا جميع الدول. هناك تفسير طبيعي، حتى واضح، لهذه المعاهدات يشرح المبدأ، ويدمجه مع أولويات أخرى في النظام الدولي. عند تفكيك المعاني العادية للمصطلحات في هذه النصوص، وجدنا أفكارًا قوية واضحة ودقيقة، لكنها أيضًا مرنة جدًا. الحظ العظيم لمكانتنا في التاريخ هو أنه بالنسبة للموارد الطبيعية، يمتلك العالم بالفعل المبدأ الذي يحتاجه.

معنى سيادة الموارد الشعبية الآن واضح. ومع ذلك، لكي نكون قويين بما يكفي لاستخدامه في صراعات السياسة الدولية الحقيقية، يجب أن نتأكد من أننا نعرفه عندما نراه - وهو تحدٍ مثير سنخوضه بعد كشف بعض الكلام المراوغ من النخبة في الفصل 12.

12

دولة القانون

فيما يتعلق بذلك، وغيرها من الخيالات، كان هناك وقت، ربما، عندما كانت لها استخداماتها. مع أدوات من هذا النوع، لا أنكر أنه قد تم القيام ببعض الأعمال السياسية، وأن تلك الأعمال كانت مفيدة، والتي، في ظل الظروف آنذاك، لم يكن من الممكن القيام بها بأي وسيلة أخرى. لكن موسم الخيال قد انتهى الآن.

جيريمي بنثام—1

الحياة، المنطق، القانون

هذا فصل قصير حول كيفية قراءة المعاهدات. المعاهدات مثل مواثيق حقوق الإنسان هي مصدر أساسي من مصادر القانون الدولي، وغالبية الدول هي طرف في واحدة على الأقل منها. ومع ذلك، فإن المعاني الواضحة للكلمات على الصفحة لا تعتبر قانونًا من قبل الجميع. المشكلة الرئيسية هي أن النخبة التي تدير الدول لا تتصرف كما لو كانت لديها أي التزامات ناتجة عن الكلمات يمكن لجميع الشعوب، لأغراضها الخاصة، التصرف بحرية في ثرواتها" ومواردها الطبيعية." لماذا لا؟

لم تكن حياة القانون منطقية، كما قال أوليفر ويندل هولمز، ومن الخارج، قد يبدو أن القانون الدولي شيء من الدادا[2]يمكن للقانون الدولي، على سبيل المثال، أن ينكر المبادئ التي تبدو أنها تحفز القواعد التي يعترف بها - كما ستوضح تجربة التفكير التالية.

إن نظامًا عنصريًا أبيض يعد انتهاكًا للقانون الدولي - الفصل العنصري أصبح الآن غير قانوني[3]لكن تخيل أن تاريخ جنوب أفريقيا سار بشكل مختلف تمامًا. عما حدث بالفعل. تخيل أنه نحو نهاية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، استولت عائلة كبيرة وممتدة من السود الجنوب أفريقيين على السلطة. بالصدفة، اسم هذه العائلة هو وايت (هم إيمانويل وايت، نادين وايت، إلخ). بمجرد أن تولت السلطة، لم تفعل عائلة وايت شيئًا أكثر لتغيير قانون الفصل العنصري سوى كتابة جميع حالات كلمة "أبيض" بحروف كبيرة: تم استبدال حكم البيض في جنوب أفريقيا بحكم قانوني مطابق تمامًا للوايت. بموجب القوانين المعدلة، يمكن فقط لأحد أفراد عائلة وايت أن يكون رئيس الوزراء، والعديد من المرافق العامة مخصصة للوايت فقط، وهكذا. الكود الجديد لا يمكن تمييزه عن كود الفصل العنصري في عدم المساواة والتمييز - باستثناء أن الحكم العنصري تم استبداله بحكم عائلي. هل سيخالف حكم وايت القانون الدولي؟

لن يحدث ذلك. القانون الدولي صارم جدًا في تفكيره: إنه يقاوم التعميم بما يتجاوز القواعد المحددة المدعومة بممارسات الدول. عندما أصبح الفصل العنصري غير قانوني، كانت تلك هي التغيير الوحيد الذي تم تسجيله في القانون الدولي - لم يتم التوصل إلى استنتاجات أوسع حول عدم المساواة في السلطة السياسية أو التمييز.

يميل القانون الدولي إلى أن يكون محدودًا بطريقة ثانية أيضًا. كما قال هولمز أيضًا، "القانون هو الشاهد والإيداع الخارجي لحياتنا الأخلاقية. تاريخها هو تاريخ التطور الأخلاقي للعرق"[4]غالبًا ما تكون محتويات القانون الدولي أكثر إنعكاسًا للاختلافات بين الأمم بدلاً من أن تكون أداة لإصلاح تلك الاختلافات. كما أوضح علماء القانون مثل أنطوني أنغي، فإن الكثير من القانون الدولي كان تبريرًا لعلاقات القوة التي، خلال الفترات الاستعمارية وما بعد الاستعمار، كانت غير متكافئة للغاية[5].

قد يكون المحامون الدوليون تقدميين في آرائهم السياسية، ومع ذلك في عملهم المهني، فإن معظمهم متقيدون جدًا. إنهم يرون بشكل نموذجي فضيلتهم المهنية كالأمانة للقانون كما تم تقديمه لهم - محدودًا وربما حتى غير

أخلاقي على الرغم من ذلك. يرى معظمهم أن عملهم يركز على القانون كما هو، وليس كما ينبغي أن يكون: على *lex lata* بدلاً من *lex ferenda*.

لذلك قد نشعر ببعض التعاطف مع المحامي الدولي النموذجي الذي ينظر إلى معاهدات حقوق الإنسان. يرى هذا المحامي كلمات المادة المشتركة 1 التي تؤكد بوضوح حقوق الشعوب في التحكم في مواردها - وأيضًا الكلمات التي تؤكد تلك الحقوق في نهاية المعاهدات. ولكن عندما يرفع عينيه وينظر إلى ممارسة الدولة - ما تفعله الأنظمة فعليًا - لا يرى أي جهود متسقة من قبل الأنظمة لفرض حقوق الشعوب. لذا يتبع القادة، ويقرأ النصوص بطرق قد تبدو للغرباء غريبة، بل حتى غير معقولة.

في هذا الفصل، ننظر إلى كيفية قيام المحامين الدوليين بذلك - كيف يقرؤون التصريحات الرنانة للسيادة الشعبية بحيث لا تعطي هذه الحقوق معنى للشعوب. تفتح هذه التفسيرات القانونية نافذة على كيفية تفكير النخب العالمية، وتكشف عن نوع من الكلام المزدوج الذي يستخدمه مسؤولو حكوماتنا عند التحدث إلى مواطنيهم - وهو كلام مزدوج ليس بالضرورة خيري.

بنهاية هذا الفصل، ستظهر قراءات المحامين أنها فاشلة: تتعارض بوضوح مع القانون الدولي المستقر. ومع ذلك، لا يمكن إلقاء اللوم في النهاية على المحامين الذين يبتكرون هذه التفسيرات. هؤلاء المحامون يحاولون فقط سد الفجوة بين ما تقوله الدول وما تفعله الدول، حيث تشجعهم مهنتهم على التمسك بصخور الأخيرة. سيساعد كشف هذه اللغة القانونية في إزالة مورد يستخدمه قادة الدول الآن للكلام المزدوج - وبالتالي يمنح هؤلاء القادة سببًا آخر للقيام بما يقولونه.

قناع الدولة

حتى الآن، قد يكون محامٍ دولي قد شاهد ببطء تفسيرنا للسيادة الشعبية، غير متأثر بأي فكرة أن العقيدة الموضحة بوضوح في نصوص حقوق الإنسان يمكن أن تفرض التزامات على الدول. "نقاط كاملة للوصول إلى هذه المرحلة"، قد يقول، "لكن ليس لديك قانون - على الأقل ليس بالطريقة التي تأمل أن تحدث فرقًا. لأنك لم تدرك بعد فهم القانون للعلاقة بين الشعب والدولة. بمجرد أن تفهم هذا، سترى لماذا ما يبدو كبيانات قوية للسيادة الشعبية في المعاهدات لا يتطلب أي تغيير على العالم كما هو."

الدراما هنا هي العلاقة بين الشعب والدولة، ولتمثيلها، نحتاج إلى فهم الممثلين. على الرغم من كل التنديدات النخبوية حول "الشعب"، فإن الشعب معروف لنا جيدًا. في الواقع، الشعب هو نحن: مواطنو الدول المستقلة. الجزء الآخر في المسرحية ليس كما يبدو - على الأقل من منظور الجمهور.

افتح أي كتاب دراسي عن القانون الدولي وستجد الشرح التقليدي لكلمة الدولة: الدولة لها إقليم محدد، وسكان دائمون، وحكومة فعالة[6]هذا يخبرنا بما يشكل الدولة - عناصرها، كما يمكن القول. ومع ذلك، لا يخبرنا كيف يتم تكوين هذه العناصر. ما هي، بالضبط، الدولة؟ وزارة الخارجية الأمريكية (حيث من المفترض أنهم يعرفون) تنشر على موقعها الإلكتروني أنها تعترف بـ 195 دولة مستقلة. كما تعلن:

> في هذه القائمة، يشير مصطلح "دولة مستقلة" إلى شعب منظم سياسيًا في دولة ذات سيادة مع إقليم محدد معترف به كدولة مستقلة من قبل الولايات المتحدة[7].

تقول وزارة الخارجية إنها تعتبر "الدولة" كـ "شعب" في المقام الأول. من خلال قول ذلك، فإنها تضلل الزوار إلى موقعها الإلكتروني - إنها تتحدث بلغة مزدوجة. تخبر النخب الدولية جماهيرها أنها تعني شيئًا واحدًا بـ "الدولة"، ولكن بينها، تستخدم الكلمة لتعني شيئًا مختلفًا تمامًا. الكلمة دولة، التي استخدمناها نحن أنفسنا ببراءة حتى الآن، هي كلمة قناع. بالنسبة لأولئك المطلعين، الدولة ليست شعبًا. الدولة هي نظام.

داخل النخب السياسية، تعني "الدولة" "النظام": المسؤولون الذين يحكمون، القوة القهرية السائدة في الإقليم. ترى النخب "الدولة" ككلمة من وستفاليا. لوضع العناصر التقليدية في ترتيبها غير المقنع، تعتقد النخب أن الدولة هي حكومة فعالة - فعالة بمعنى أنها تملك السيطرة القهرية على السكان الدائمين لإقليم محدد. كما يلخص أحد المؤرخين استخدام النخب، عندما تتحدث النخب عن الدولة، فإنها "تشير فقط إلى نظام سائد من السلطة القانونية والتنفيذية، مع جهاز مرتبط من البيروقراطية والقوة القهرية[8]."

عندما يتحدث القادة مع بعضهم البعض، فإنهم يتحدثون بلغة وبير للسلطة. عندما تتحدث الحكومة إلى جمهورها، فإنها تقول نفس الكلمات ولكنها تتحول إلى لهجة جيفرسونية. داخل الدوائر النخبوية، تعني "الدولة" "النظام"؛ عندما يتحدث النخبة علنًا، تعني "الدولة" "الشعب". هذه الانزلاقية في الكلمات ليست بريئة. في الواقع، يمكن أن يثقل هذا الكلام المزدوج بلدًا بأسره لجيل كامل.

اليوم، عندما يقدم مقرض دولي قرضًا لدولة أجنبية، يذهب المال مباشرة إلى نظام تلك الدولة. قد لا يكون لدى شعب الدولة أي سيطرة على النظام الذي يأخذ القرض - قد لا يعرف الشعب حتى أن النظام يقترض المال. في الواقع، تستخدم الأنظمة أحيانًا الأموال من القروض لدفع رواتب الجنود لقمع الشعب - أو ببساطة لإنفاق المال على أنفسهم. وهنا يبدأ الكلام المزدوج للنخبة.

بموجب القانون، تحصل الدولة (النظام) على المال - ولكن الدولة (الشعب) تتحمل الدين. يمكن للمستفيد من القرض (النظام) أن ينفق كل المال على الميليشيات أو على القصور. ومع ذلك، إذا انهار النظام (الدولة)، يجب على الدولة (الشعب) أن تسدد الدين القديم بينما تكافح لإنشاء نظام سياسي جديد. الدين الذي تتحمله نظام غير تمثيلي - مثل موبوتو أو ماركوس - يعرف باسم الدين البغيض"، و"البغيض" يصف الكلام المزدوج للنخبة الذي يعمل على" إخفائه.

بعد انتخابه رئيسًا لجنوب إفريقيا، تعرض نيلسون مانديلا لضغوط دولية كبيرة لاستخدام إيرادات حكومته الجديدة لسداد ديون نظام الفصل العنصري الذي سجنه. في جمهورية الكونغو، استخدم النظام أموالًا من قرض لشراء أسلحة لمحاربة تمرد كبير وناجح في النهاية؛ كما قال أحد المراقبين لاحقًا، "مات الآلاف من الكونغوليين، والآن يجب على الناجين دفع ثمن الأسلحة التي قتلت أحبائهم"[9].

لمنع أنفسنا من التحدث بشكل مزدوج، من الآن فصاعدًا سنتحدث كما يتحدث النخبة مع أنفسهم. ستعني كلمة "الدولة" ، كموضوع لأي فعل، النظام فقط—و النظام ستعني المسؤولين الذين لديهم قوة قهرية فعالة على سكان دائمين في إقليم محدد[10]. بهذا المعنى، هناك نظام سويدي، تمامًا كما يوجد نظام سوداني. ولكن لحماية أنفسنا من النخبوية، سنحتفظ بكلمة "الحكومة" لتلك الأنظمة التي لا تمتلك فقط القوة القهرية ولكن أيضًا السلطة الشرعية للحكم التي تتدفق من السيادة الشعبية[11].

الشعوب تعني الأنظمة

يتحدث المحامون الدوليون بلغة النخبة للدول، وهو أحد الأسباب التي تجعل المعاهدات الدولية تبدو مختلفة جدًا بالنسبة لهم. في الواقع، أحيانًا يصبح المحامون الدوليون مركزين على الدولة لدرجة أنهم لا يستطيعون رؤية الأنظمة إلا كحاملي الحقوق القانونية، بغض النظر عن الكلمات التي يرونها على الصفحة.

على سبيل المثال، تقول ميثاق الأمم المتحدة إن أحد الأغراض التوجيهية للأمم المتحدة هو "[ت]طوير علاقات صداقة بين الأمم استنادًا إلى احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب."[12] ماذا تعتقد أن تلك الكلمات تعني؟ ربما ليس ما كانت تعنيه لهانس كيلسن - وهو بالفعل عالم قانوني متميز. نظر كيلسن إلى كلمة "شعوب" في تلك الفقرة وقال إنها "تعني على الأرجح الدول، حيث إن الدول فقط هي التي تمتلك 'حقوقًا متساوية' وفقًا للقانون الدولي العام ... لذا فإن 'تقرير مصير الشعوب' ... لا يمكن أن يعني سوى 'سيادة الدول.'" هكذا يفكر العديد من المحامين.[13]

لدعم الإصرار على أن "الشعب" في القانون لا يمكن أن يعني سوى "الدولة"، قد يستشهد محام دولي بنصوص تبدو فيها حقوق الشعوب قابلة للتبادل مع حقوق الدول. على سبيل المثال، يبدأ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بتأكيدات قوية لحقوق الشعوب:

المادة 20

1. جميع "الشعوب" الحق في الوجود. لهم الحق غير القابل للتساؤل وغير القابل للتصرف في تقرير المصير. يجب عليهم تحديد وضعهم السياسي بحرية والسعي لتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية وفقًا للسياسة التي اختاروها بحرية ...

المادة 21

1. حق لجميع الشعوب التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية. يجب أن يتم ممارسة هذا الحق في المصلحة الحصرية للشعب. في أي حال من الأحوال لا يجوز حرمان الشعب من ذلك.
2. ي حالة النهب، يحق للشعب الذي تم تجريده من ممتلكاته استعادة ممتلكاته بشكل قانوني بالإضافة إلى تعويض مناسب ...[14]

ومع ذلك، قد يشير المحامي إلى أن لغة الميثاق تعود إلى الدولة:

4. جب على الدول الأطراف في هذا الميثاق أن تمارس بشكل فردي وجماعي حق التصرف الحر في ثرواتها ومواردها الطبيعية بهدف تعزيز الوحدة والتضامن الأفريقي.

في الواقع، قد يضغط محامينا، بينما كانت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأصلي بشأن "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية" ينسب هذه الحقوق السيادية إلى "الشعوب والأمم"، بحلول الوقت الذي تم فيه تأكيد القرار بعد تسع سنوات، تغير حامل الحق السيادي إلى "الدول".[15] سوف يكرر المحامي، أن

الشعوب" لا تعني حقًا سوى "الدول". و"الدول"، كما رأينا، تعني للنخبة الدولية "حقًا "الأنظمة".

المبادئ والوكلاء

كمسألة مبدأ سياسي، فإن الفرق بين سيادة النظام والسيادة الشعبية على الموارد الطبيعية هو أمر بالغ الأهمية. قد يحاول المرء التحدث بإيمان بكل من المبادئ التالية:

*أ: سيادة النظام*يحق لكل نظام في كل دولة التصرف بحرية في الموارد الطبيعية للدولة لأغراضه الخاصة، حتى ضد رغبات ومصالح شعب الدولة.

*ب: السيادة الشعبية*يحق لشعب كل دولة التصرف بحرية في الموارد الطبيعية للدولة لأغراضه الخاصة، حتى ضد رغبات ومصالح نظام الدولة.

الاختيار سهل: أ قبيح؛ ب واضح. ومع ذلك، فإن المحامي الدولي، كما هو الحال إنه يقرأ النصوص . lex lata ؛ وظيفته هي lex ferenda دائمًا، لا يعمل على القانونية فقط بحيث تعبر عن القانون كما هو - وهو في هذه الحالة، كما يقول، أ يتم التقاطه بواسطة .

يمكننا أن نبدأ في دفع المحامي بعيدًا عن نهجه المؤسف في قراءة المعاهدات من خلال إظهار له أنه بالنسبة لمعاهدات حقوق الإنسان، على الأقل، سيؤدي ذلك إلى سخافات. إن اعتبار "الشعوب" تعني "الدول" سيتعارض مع موضوع وغرض تلك المعاهدات وبالتالي سينتهك التوجيه الرئيسي للتفسير[16].

إن موضوع وغرض معاهدات حقوق الإنسان هو تقييد سلطة الدول (بمعنى، كما هو الحال دائمًا الآن، الأنظمة). حقوق الإنسان هي، بلا جدال، حقوق تقيد عمل الدولة - فهي حقوق ضد النظام. وتقرير المصير للشعوب هو حق من حقوق الإنسان[17]ولكن إذا كان "الشعب" يعني "الدولة"، فإن المعاهدات ستنسب إلى الدول حقًا ضد نفسها - وهو ما لا معنى له. قراءة معاهدات حقوق الإنسان بهذه الطريقة ستجعل المادة 1 كعصيدة التفاح وتجعل النص غير قادر على التأثير القانوني، وهو ما لم يكن أي مُعد ينوي حدوثه. تفسير المحامي لا يمكن أن ينجح.

لحسن الحظ، ليس من الضروري قراءة "الشعوب" على أنها "دول" في أي نص قانوني. هناك قراءة سهلة تلتقط فهمًا عاديًا للعلاقة بين الاثنين، وهي في الواقع القراءة المباشرة التي ستخطر ببال أي شخص لم يتأثر بمهنة القانون. هذه هي قراءة "السلطة النهائية/الوكيل". وفقًا لهذا التفسير، عندما يشير نص قانوني إلى حقوق الشعب على الموارد، فإنه يحدد السلطة النهائية على ثروة البلاد الطبيعية. الحقوق النهائية على الموارد تعود إلى المواطنين: هذه هي حقوق المواطنين ضد القوى الاستعمارية، والأنظمة الكليبتوقراطية، والتهديدات الجشعة الأخرى لممتلكاتهم الطبيعية. إن الشعب هو الذي يمتلك السيادة النهائية على ثروة البلاد من الموارد[18].

ومع ذلك (تستمر هذه القراءة) فإن الكثير من القوانين المتعلقة بالموارد تهتم بشكل طبيعي ليس بالسلطة الخالدة، ولكن بالإدارة اليومية. هنا، لم تعد النصوص بحاجة إلى تأكيد السيادة العميقة ولكن بدلاً من ذلك ستتناول الإدارة العادية. في هذه السياقات، ستقدم الوثائق بشكل صحيح الحكومات على أنها

تمتلك حقوقًا على الموارد. وفقًا لهذه القراءة، يمتلك الشعب السلطة النهائية على الموارد، ويفوض السلطة اليومية إلى الحكومة كوكيل إداري لهم. كما تعبر قوانين أمة واحدة عن هذه الفكرة، "إنه بتفويض وتفويض من الشعب، الذي تعود إليه هذه الموارد بشكل شرعي، تتعهد الحكومة بإدارتها"[19]. تقدم قراءة الوكيل هذه نتائج قوية وعقلانية عند تطبيقها على أي نص قانوني.

ومع ذلك، حتى هنا، قد لا يقتنع المحامي الدولي. حتى بعد أن فقد جميع الحيل حتى الآن، قد يلعب محاميناً ما اعتقد دائمًا أنه ورقته الرابحة. في الواقع، قد يقول إنه من خلال تقديم قراءة "وكالة" للنصوص القانونية، قد كشفنا عن اللعبة.

مبدأ وحدات الدولة

قد يتخلى المحامي الدولي الآن عن البيان الحرفي الذي يقول إن "الشعب" يعني فعليًا "الدولة". ولكن، قد يقول، إن القانون موجود لأغراض عملية—ولجميع الأغراض العملية، فإن الإشارة إلى الشعب يجب أن تكون للإشارة إلى نظام. كيف يمكن لشعب ما أن يتصرف بشكل مستقل عن نظام؟ من يمكنه التحدث باسم الشعب سوى دولتهم؟ ماذا يعني حتى أن يتحكم الشعب في الموارد الطبيعية، إلا أن الدولة تمارس السيطرة "باسم الشعب"؟ حتى لو اعترف بأن الشعب لديه حقوق بطريقة مجردة، سيصر محامينا على أنه في الواقع، يُفترض دائمًا أن تتحدث الدولة باسم الشعب. يجب أن تمارس أي سيطرة على الموارد بالكامل من قبل الدولة.

يقول المحامي إن الشعب لا يمكن أن تكون له حقوق مستقلة عن نظامه. ستظل الدولة دائمًا تُعتبر تمارس حقوق الشعب—بغض النظر عما إذا كانت دولة بوليسية، وبغض النظر عما تفعله الشرطة بالشعب[20]مهما كانت حالة الدولة، ومهما فعلت، ستُفسر الدولة على أنها تعمل من أجل الشعب. الكيانان هما شخص واحد قانونيًا، مع النظام كرأس.

أي محام يميل نحو هذا التفسير للنصوص القانونية الدولية قد يستحق توبيخًا لطيفًا. حتىً بالنسبة لمهنة محافظة، فإن هذا التفسير محافظ للغاية. يشبه هذا المبدأ في التفسير لا شيء أكثر من "مبدأ الوحدات" القديم بين الزوج وزوجته، الذي تم تلخيصه بشكل مشهور في القرن الثامن عشر بواسطة ويليام بلاكستون في تعليقاته:

> بموجب الزواج، يصبح الزوج والزوجة شخصًا واحدًا في القانون: أي أن الوجود القانوني للمرأة معلق خلال الزواج، أو على الأقل يتم دمجه وتوحيده مع وجود الزوج: تحت جناحه وحمايته، تؤدي كل شيء لا يمكن للرجل أن يمنح أي شيء لزوجته، أو يدخل في اتفاق معها: لأن المنح سيكون افتراضًا ... لوجودها المنفصل؛ وللدخول في اتفاق معها، سيكون فقط للدخول في اتفاق مع نفسه ... إذا تعرضت الزوجة للأذى في شخصها أو ممتلكاتها، فلا يمكنها رفع دعوى للتعويض دون موافقة زوجها، وباسمه، بالإضافة إلى اسمها: ولا يمكن مقاضاتها، دون جعل الزوج مدعى عليه.[21]

وبالمثل، يقترح محامينا الدولي مبدأ وحدات الدولة. بمجرد أن يتزوج نظام وشعب عند الاستقلال، يتم تعليق الوجود القانوني للشعب، أو على الأقل يتم دمجه وتوحيده مع وجود النظام. لا يمكن للنظام، منطقياً، الدخول في علاقات قانونية مع الشعب، ولا يمكن للشعب اتخاذ أي إجراء قانوني بشكل مستقل عن النظام. النظام والشعب هما واحد، ويعمل النظام بالضرورة من أجلهما معاً.

هذا المبدأ لوحدات الدولة هو بوضوح إرث من عصر سابق. (في عام 1603، استخدم الملك جيمس الأول، الذي كان ضد السحرة، لغة بولس حول الوحدات الزوجية لشرح حقوقه السيادية على بريطانيا: "ما جمعه الله، فلا يفرقه إنسان. ("أنا الزوج، وكل الجزيرة هي زوجتي الشرعية؛ أنا الرأس، وهي جسدي"[22](للحفاظ على هذا المبدأ لوحدات الدولة في العصر الحديث، سيتعين على المحامي التخلي عن فكرة السيادة الشعبية كحق إنساني. إن وجود حقوق للشعب ضد نظامه لا يبدو أكثر منطقية من وجود حقوق لزوجة بلاكستونية ضد زوجها. ومع ذلك، فإن بعض المحامين المعاصرين مترددون بشأن حقوق

الشعوب كحقوق إنسان على أي حال، لذا قد يكون هذا تضحية مستعدون لتقديمها هؤلاء المحامون من أجل الحفاظ على مبدأ وحدات الدولة الخاص بهم.

بينما قد ننظر بحزن إلى محامٍ تستمر استراتيجيته التفسيرية في دفعه بعيدًا إلى السياسة المظلمة للماضي، فإن أفضل وسيلة لإعادة ضبط النقاش ليست في مناقشة تلك السياسة. يمكننا فقط إعادة هذا المحامي إلى أرضه الخاصة. إن مبدأ وحدات الدولة غير صحيح قانونيًا ببساطة: إنه غير متوافق بشكل مباشر مع القانون الدولي الحديث. بموجب القانون الدولي المستقر، يمكن للسكان أن يتصرفوا بشكل مستقل عن دولتهم. بموجب القانون الدولي المستقر، لا يُعتبر أن الدولة تعمل دائمًا لصالح مواطنيها. وتحت القانون الدولي المستقر، يمكن للدولة انتهاك حقوق السكان، التي يحتفظ بها السكان بشكل منفصل عن الدولة. الأمثلة الرائدة للقانون المستقر هنا تتعلق بنقل الأراضي والفصل العنصري:

• نقل الأراضي: لا يجوز للدولة قانونيًا نقل الأراضي إلى دولة أخرى دون موافقة سكان تلك الأراضي.[23] يجب على المواطنين الذين يعيشون على الأراضي أن يمنحوا موافقتهم الصريحة على أي نقل لتلك الأراضي إلى دولة أخرى، ويفضل أن يكون ذلك من خلال استفتاء. تذكر فرضيتنا السابقة حول الرئيس الأنغولي الذي يريد بيع أراضي كابيندا للصين. يحظر القانون الدولي بشدة على الرئيس أن يدعي التحدث في هذا الأمر باسم شعب أنغولا، أو باسم الناس في كابيندا. يجب على الناس في كابيندا أن يوافقوا صراحة على أي نقل من هذا القبيل ليكون قانونيًا. الحق المتميز للسكان داخل دولة مستقلة هنا يقيد عمل الدولة. لم يعد بإمكان السكان، لتذكر كلمات وودرو ويلسون، أن يتم "تبادلهم من سيادة إلى أخرى كما لو كانوا مجرد ممتلكات وبيدق في لعبة." للسكان حقوقهم الخاصة، التي يمارسونها بشكل مستقل عن النظام. ونرى أيضًا هذه الحقوق في استفتاءات الوضع، مثل تلك التي تُجرى بشكل دوري في بورتو ريكو وجبل طارق.

• الفصل العنصري: لم يعد بإمكان الدولة فرض نظام الفصل العنصري بشكل قانوني.[24] الفصل العنصري هو انتهاك للقانون الدولي، لأنه ينتهك حق الشعوب في تقرير مصيرها الداخلي. مرة أخرى، لا يمكننا أن نفترض أن الدولة تتحدث باسم، أو تمثل، الشعب، عندما تمرر تشريعات قد تكون صالحة بخلاف ذلك: لا يمكن أن يكون قانون الفصل العنصري صالحًا من منظور القانون الدولي. للشعب حقوق مستقلة عن الدولة، وهذه الحقوق تقيد ما يمكن أن تفعله الدولة. من أجل عدم انتهاك الحقوق المستقلة للشعب، يجب على الدولة أن تظهر من خلال أفعالها أنها "حكومة تمثل كل الشعب الذي ينتمي إلى الإقليم دون تمييز على أساس العرق أو العقيدة أو اللون."[25]

باختصار، كما يقول كاسيسي عن المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان:

> القول بأن الشعوب ككيانات ليست مؤهلة لأي مطالبة قانونية يعني تجاهل أهمية الخطوة التي اتخذتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 1966 عند اعتماد المادة 1 - وهي خطوة تهدف إلى رفع مكانة الشعوب إلى وضع "المشاركين" في المجتمع العالمي، و"المشاركين" في بعض المعاملات الدولية على الأقل.[26]

لم يعد بالإمكان القول أنه لأغراض عملية "الشعب" يعني "الدولة". لا يمكن قراءة القانون الدولي ليقول إن الأنظمة تمارس حقوق الشعوب بغض النظر عن ماهية الأنظمة وما تفعله. بل، يمنح القانون الدولي مجموعات المواطنين

حقوقًا ضد نظامهم، وأحيانًا يتطلب من مجموعات المواطنين ممارسة حقوقهم بشكل مستقل عن نظامهم. ضمن قانون اليوم، لا يمكن الحفاظ على الشكوك حول حقوق الشعب، وعقيدة الدولة القديمة. مثل المحاولات الأخرى لقراءة حقوق الشعوب من إعلانات السيادة الشعبية، هذه الأخيرة ليست ذات جدوى.

مفروشة بالكامل، متاحة الآن

تذكر قول هيجل: "ما هو عقلاني هو فعلي؛ وما هو فعلي هو عقلاني." كما رأينا في الفصل 11، ما هو عقلاني هو فعلي: المبدأ الأكثر إقناعًا لسيادة الموارد الشعبية موجود بالفعل في الوثائق القانونية الدولية. وما هو فعلي هو عقلاني: هناك تفسير طبيعي، بل واضح، للوثائق القانونية الدولية يعبر عن سيادة الموارد الشعبية ويدمجها مع مبادئ أخرى في النظام الدولي. العقيدة التي نحتاجها، لدينا.

تتجاهل النخب الدولية في الغالب حقوق الموارد الشعبية بسبب مصالحها الذاتية و"أسباب الدولة". ومع ذلك، فإن أحد الأسباب الصغيرة التي تجعل النخب الدولية تستمر في منح السيطرة غير المحدودة على موارد قيمة للغاية لأبشع الأنظمة هو أنها تفتقر إلى فهم واضح للبديل - لما ستبدو عليه سيادة الموارد الشعبية حقًا. حتى عندما يعترفون بأنهم يفهمون الحس السليم لما يعنيه المبدأ، قد يقولون إنهم لا يزالون لا يعرفون ما الذي ستتطلبه سيادة الموارد الشعبية "على الأرض".

وهنا تعود أسئلة محامينا كأسئلة سياسية ملحة حقًا. كيف يمكن لشعب ما أن يتصرف بحرية في ثروته وموارده الطبيعية"؟ من يمكنه ممارسة السلطة" على الموارد، باستثناء نظام؟ ماذا يعني حتى أن يتحكم شعب ما في الموارد الطبيعية، باستثناء أن الدولة تمارس السيطرة باسمهم ولكن لمصالحها الخاصة؟

للإجابة على هذه الأسئلة، نحتاج الآن إلى التعمق أكثر في ما يبدو عليه الأمر عندما يكون للناس السلطة على الموارد. لفهم سيادة الموارد الشعبية حقًا، نحتاج الآن إلى نظرية - ولتكون مفيدة، ليست أي نظرية. لقد صمم الفلاسفة بالفعل العديد من نظريات السيادة الشعبية - نظريات ليبرالية، ونظريات جمهورية، ونظريات راديكالية، والعديد من النظريات الأخرى. بالنسبة للفيلسوف، سيكون إضافة نظرية حول سيادة الموارد الشعبية بنفس سهولة ملء مخطط الطابق لجناح مبنى قام بتصميمه بالفعل. ومع ذلك، ما نحتاجه الآن ليس مخططات لشقق فاخرة للغاية، ناهيك عن ناطحات السحاب العائمة.

التحدي هو العثور على نظرية جيدة لأولئك الذين سيحتاجون إلى استخدامها. غالبًا ما يواجه الفاعلون الرئيسيون في النظام الدولي صعوبات حقيقية في العمل معًا. تتعارض مصالحهم، وتنفد ثقتهم بسرعة، وغالبًا ما تكون فهمهم المتبادل منخفضة حقًا. هؤلاء هم الفاعلون الذين سيتعين عليهم فهم نظرية سيادة الموارد الشعبية واستخدامها لإعادة تعريف علاقاتهم. نحتاج إلى هيكل ذهني مناسب لأولئك الذين سيعيشون فيه، وهيكل جاهز لهم للانتقال إليه غدًا. نحتاج إلى نظرية سياسية حول سيادة الموارد الشعبية.

13

الفلسفة الشعبية

[إنها حقيقة سعيدة أن الإنسان قادر على الحكم الذاتي، وأنه يُجبر على خلاف ذلك بسبب الانحطاط الأخلاقي الذي يُفرض عليه عمدًا من قبل الأفعال الشريرة لطغاته.]

— توماس جيفرسون

[اكتشف ما الذي ستخضع له أي أمة بهدوء، وستكتشف القياس الدقيق للظلم والخطأ الذي سيفرض عليها، وستستمر هذه الأمور حتى يتم مقاومتها إما بالكلمات أو بالضربات، أو بكليهما. حدود الطغاة تحددها قدرة تحمل أولئك الذين يضطهدون.]

— فريدريك دوغلاس

[سأكون أبًا للشباب، وأخًا لكبار السن. أنا واحد منكم؛ ما يزعجكم، يزعجني؛ وما يرضيكم، يرضيني.]

— فهد بن عبد العزيز آل سعود، رسالة عامة بعد أن تم إعلان ملكه على المملكة العربية السعودية[1]

[كاليفورنيا هي واحدة من العديد من الولايات حيث تُسمى القضايا الجنائية X — الشعب ضد الشعب حيث "الشعب" هم المدعي والمدعى عليه. والتحدث عن الشعب قديم قدم الأمة؛ حيث أن كلا وثيقتي تأسيس أمريكا تبرز نفس البطل. يتولى الشعب الدور الرئيسي من الجملة الأولى من إعلان الاستقلال ("عندما يصبح من الضروري لشعب ما أن يحل الروابط السياسية التي ربطتهم بشعب آخر ..."). كما أن الشعب يخول أيضًا دستور الولايات المتحدة ("نحن شعب الولايات المتحدة ... نقر ونؤسس هذا الدستور"). كما رأينا أعلاه، "الشعب" هم أيضًا الآن أبطال الدستور الصيني، ومُدعو العديد من الدساتير الوطنية الأخرى أيضًا.]

لذا حتى الأمريكيون - الذين يتميزون بالفردية - على دراية بهذا المجموعة التي تُسمى "الشعب". كما تصف دانييل ألين بشكل شاعري تقويمًا أمريكيًا استعماريًا شهيرًا من عام 1758، فإنه "يعبر عن وحدة الشعب كجمع القلوب والأيدي في قضية مشتركة"[2]. ومع ذلك، هل من المحترم حقًا التحدث عن الشعوب وما تفعل - أم أن ذلك مجرد حديث مزخرف؟ تُظهر هذه الفصل أن الحديث عن الشعوب ليس فقط محترمًا، بل هو أمر حيوي. الشعوب موجودة، يمكنها أن تتصرف، وما هو حاسم، في ظروف معينة يمكن للشعب أن يُفوض خططه حكومته - أو يمكن أن يختار عدم القيام بذلك.

هنا نبدأ من حدس بسيط ونبني إختبارات عملية لسلطة المواطنين على الموارد. نسأل: هل يمكن للشعب الأمريكي السيطرة على موارد بلاده؟ ماذا عن الشعب الروسي، أو الشعب الإيراني؟ النصف الأول من هذا الفصل يستند إلى الفلسفة والقانون لوضع حساب لسيادة الموارد الشعبية؛ النصف الثاني يسأل أين في العالم نرى سيادة الموارد الشعبية اليوم - وأين لا نراها.

الشعوب موجودة وتتصرف

المراحل الفلسفية المبكرة من تحقيقنا في الشعوب سهلة (ستأتي الأسئلة الأكثر صعوبة عندما نصل إلى السعودية). الشعب هو مجموعة، والفلاسفة مرتاحون لوجود المجموعات[3] تمتلك المجموعات مصالحها الخاصة ويمكنها تحمل حقوقها الخاصة[4] ولا حاجة للحديث عن المجموعات التي تعمل بسبب الإثارة. تذهب الأزواج في رحلات بحرية، بعد كل شيء؛ تدفع الشركات أرباحها؛ تغير الكنائس عقائدها؛ تغير الحكومات قوانينها.

بعد بيرل هاربر، دعم الشعب الأمريكي الحرب مع اليابان؛ بعد الحرب، دعم الشعب البريطاني إنشاء خدمة صحية وطنية؛ في عام 1989، رفض الشعب البولندي نظامه الشيوعي. كل هذا طبيعي للقول، وصحيح تمامًا. يتعلم الشعب كما يتعلم مواطنوه؛ يتشاور الشعب كما يتحدث مواطنوه؛ يقرر الشعب عندما يتخذ مواطنوه قراراتهم.

يمكننا أن نقول إن الشعب يتصرف عندما يتصرف معظم أعضائه المعنيين كمواطنين بنفس النية[5] لذا نقول "الشعب الفنلندي قاوم الغزو الروسي" عندما قام معظم الفنلنديين الذين يمكنهم مقاومة الروس بذلك، و"الشعب الأيرلندي اعتبر الاستفتاء" عندما ناقش الناخبون الأيرلنديون الاستفتاء مع بعضهم البعض في الأسابيع التي سبقت التصويت. يمكننا تحميل المجموعات المسؤولية، بينما نتحمل أيضًا الأفراد المسؤولية عن مساهماتهم في المجموعة[6].

لذا يمكن للشعوب أن تتصرف - في الواقع، غالبًا ما تكون المجموعات مثل الشعوب أكثر فاعلية من الأفراد: تعيش لفترة أطول، ولديها معلومات أكثر، ويمكنها الاستعانة بقوى تتجاوز أي شخص واحد[7] هذا لا يعني بالطبع أن جميع الشعوب يمكنها دائمًا التصرف. للقيام بشيء مثل مقاومة غزو أو تعديل الدستور، على سبيل المثال، يجب أن يكون المواطنون قادرين على التنسيق من خلال تبادل المعلومات والتحدث حول الخيارات. هكذا تتداول الشعوب ثم تقرر. ومع ذلك، عندما يكون التنسيق بين المواطنين مستحيلًا، قد تكون الشعوب غير قادرة على التصرف على الإطلاق. قد يكون المواطنون (في ظروف سنفحصها) مثل الخلايا العصبية في دماغ مخدر: قريبون من بعضهم البعض، لكن غير قادرين على إرسال إشارات لبعضهم البعض بطرق تنتج تفكيرًا متماسكًا[8].

وكيل الدولة

حيث يكون الشعب هو السيادة، فإن له حقوق ملكية أصلية في موارد بلاده والحق النهائي في تفويض القوانين لتلك الموارد. ننظر الآن في العلاقة بين الشعب ونظام يمكّن الشعب من ممارسة تلك الحقوق: الذي يسمح للمواطنين لأغراضهم الخاصة، بالتخلص بحرية من ثرواتهم ومواردهم الطبيعية." المفاهيم" القانونية البسيطة ستكون كل ما نحتاجه.

أسس سيادة الموارد الشعبية هي الملكية والتفويض. كما رأينا، يمكن للشعب استخدام سلطاته السيادية لتفويض أنواع مختلفة من القوانين لموارده من "خصخصتها" إلى "السماح للدولة بإدارتها" إلى "تركها في الأرض." - ونضيف الآن أن سيادة الشعب دائمة. إذا قام المواطنون أولاً بتفويض قانون يسمح بخصخصة الموارد، فقد يقومون لاحقًا (كما يقول قانون الحقوق) بتفويض قانون يستدعي الموارد للاستخدام "العام"[9]. إذا كان المواطنون يخولون قانونًا يخول النظام إدارة الموارد، فقد يغيرون تلك الترتيبات لاحقًا أو يلغون أي من قرارات النظام.

الحد المفاهيمي الوحيد لسلطة الشعب السيادية هو ما يمكن أن نسميه أطروحة روسو، التي تنص على أن الشعب لا يمكنه التنازل بشكل دائم عن حقوق صنع القوانين للنظام دون أن ينفي سيادته الخاصة: "إذا، إذن، وعد الشعب ببساطة بالطاعة، فإن هذا الفعل نفسه يحل نفسه ... في اللحظة التي يوجد فيها سيد، لا يوجد سيادة، ويدمر الجسم السياسي على الفور"[10].

الشعب السيادي يخول القوانين - لا يكتبها. (سيرتك الذاتية المعتمدة لن تكون تلك التي تكتبها، بل تلك التي توافق على نصها.) العلاقة القانونية التي تم تصورها منذ العصور القديمة هي أن المواطنين هم الأصيل، والدولة هي وكيلهم. كما قال جيفرسون:

> أعتبر أن الشعب الذي يشكل مجتمعًا أو أمة هو مصدر كل سلطة في تلك الأمة؛ حرًا في التعامل مع شؤونه المشتركة بواسطة أي وكلاء يراهم مناسبين؛ لتغيير هؤلاء الوكلاء فرديًا، أو تنظيمهم في الشكل أو الوظيفة متى شاءوا؛ [وأن] جميع الأفعال التي يقوم بها هؤلاء الوكلاء تحت سلطة الأمة هي أفعال الأمة.[11]

يمكن أن يرتبط الشعب السيادي بوكيله المعتمد ضمن أشكال قانونية مختلفة. عادةً ما تختار الدساتير الوطنية اليوم أحد شكلين للموارد الطبيعية. الأول هو علاقة رئيس-مدير حيث يحتفظ الرئيس بالملكية الكاملة للموارد ويتعهد الوكيل بإدارتها. هذه هي الترتيبات التي تم تصورها، على سبيل المثال، في الدستور السوداني، حيث ينص على أن الموارد الطبيعية تظل ملكية عامة ويجب على الدولة إعداد خطط لاستغلالها[12]. هذا الشكل مألوف من الشركات المساهمة، حيث يمتلك المساهمون الأصول ويتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة تلك الأصول.

تُوصف علاقة الوكالة الثانية في الدستور الغاني، الذي ينص على أن جميع المعادن في الإقليم "ستكون مملوكة للرئيس نيابة عن، وفي ثقة، شعب غانا"[13]. هذا نموذج للثقة: في الولايات القضائية للقانون العام، نقول إن النظام يُعطى الحق القانوني في الموارد كأمين بينما يمتلك الشعب الملكية العادلة.[14]

بغض النظر عن شكلها القانوني، تتطلب علاقة الشعب بالنظام القليل من المواطنين. لا يحتاج المواطنون إلى أن يكونوا متورطين في، أو حتى على علم، بإدارة الموارد الطبيعية للبلاد. مثل المساهمين في شركة أو المستفيدين من الثقة، فإن معظم المواطنين لن يكونوا مهتمين بمتابعة إدارة أصولهم. تتطلب سيادة الموارد الشعبية فقط أن يكون المواطنون قادرين على معرفة ما يفعله من هم في السلطة بموارد البلاد—وأن يكون المواطنون قادرين على التأثير في هذه القرارات بشكل جماعي إذا اختاروا ذلك. لأخذ التشبيه: لا يوجد شيء غير عادي بشأن المساهمين الذين لا يعرفون أو يحاولون التأثير على كيفية إدارة أصول الشركة. سيكون هناك شيء خاطئ بشكل خطير، على الرغم من ذلك، إذا لم يكن بإمكان المساهمين معرفة سوء إدارة الشركة، أو لم يكن لديهم وسيلة للتأثير على ما يفعله المديرون.

بينما قد يكون اهتمام الناس بإدارة النظام للموارد ضعيفًا، فإن التزامات النظام تجاه الناس صارمة. في جميع الأشكال القانونية، يُعتبر النظام وصيًا على الناس، وواجب الوصي (كما يعرف أي شخص كان وصيًا) هو إدارة شؤون الموكل لصالح الموكل - وليس لأي فائدة للوصي.[15]

القاعدة الرئيسية هي أن الوصي لا يجب أن يحقق ربحًا من منصبه دون موافقة الموكل. لذا فإن واجب الرئيس (الوصي) الذي تم تكليفه بإدارة الموارد الطبيعية للبلد هو إدارة موارد الناس لصالح الناس (الموكل) - وليس لأي فائدة للرئيس. لا يجوز للرئيس أن يحقق ربحًا من كونه مديرًا لموارد الناس دون موافقة الناس، بل يجب عليه توجيه جميع الإيرادات الناتجة عن معاملات الموارد إلى الناس. يجب أن تذهب جميع المدفوعات التي يحصل عليها الرئيس من خلال إدارة موارد الناس إلى الناس - كما يجب أن تذهب جميع الرشاوى، والعمولات السرية، والمكافآت، ما لم توافق الناس على خلاف ذلك. بالنسبة لجميع هذه القواعد، فإن مسؤوليات الوصي صارمة. لا يمكن للرئيس أن يقدم عذرًا بأنه لم يقصد أي ضرر، أو أن صفقاته جعلت الناس في وضع أفضل مما كانوا عليه.

يفترض المحامون والقضاة بطبيعة الحال أن المسؤولين الحكوميين هم أمناء للشعب بمعنى هذا. على سبيل المثال، حكم القاضي بيتر سميث من المحكمة العليا الإنجليزية مؤخرًا بأن رئيس زامبيا ومرؤوسيه قد خدعوا البلاد بمبلغ 46 مليون دولار. قال القاضي سميث إن هؤلاء المسؤولين الزامبيين

> مدينون بواجبات الأمانة للعمل بحسن نية، والعمل وفقًا للصلاحيات والسلطات الممنوحة لهم، وعدم وضع أنفسهم في موقف تضارب مصالح، وعدم تحقيق أي ربح سري أو تلقي أي مدفوعات سرية ولديهم واجب المحاسبة. هذه ... هي واجبات مألوفة ولم ينازع أي من المدعى عليهم في مثل هذه الواجبات. [الرئيس] كان مدينًا بوضوح بتلك الواجبات عندما قام بالوظائف التي منحها له الدستور ... بموجب.

مشيرًا إلى أنه على مدار عقد من الزمن، أنفق رئيس زامبيا عشرة أضعاف دخله الرسمي في متجر ملابس مصمم واحد في سويسرا، أعلن القاضي سميث، "سوف يعرف شعب زامبيا أنه كلما ظهر [الرئيس] في العلن مرتديًا بدلة مصنوعة يدويًا أنيقة أو زوجًا من حذائه 'المميز'، فإنها قد تم الحصول عليها من خلال سرقة الأموال من الشعب."[16]

طوال كل هذه القوانين، فإن تفويض الشعب هو المفتاح. في علاقة الأمانة، القاعدة الأساسية هي أن المبدأ (هنا الشعب) يتلقى كل الأموال. يمكن للأمين هنا النظام) أن يحقق ربحًا من إدارة أصول المبدأ - طالما أن المبدأ (الشعب))

يوافق على ذلك. يمكن للأمين أن يتقاضى رسومًا معقولة، حيث يتم تحديد معقولية الرسوم من قبل السلطة القانونية في تلك الولاية القضائية - مرة أخرى، في النهاية الشعب.

بالفعل، يجب على الشعب أن يخول إدارة النظام لموارده، مهما كانت شكل تلك الإدارة. يمكن أن تأخذ إدارة موارد النظام نموذج المساهمين أو نموذج الأمانة، أو أي تباين على هذه النماذج - طالما أن الشعب يخولها. أو قد يقوم النظام بخصخصة بعض الموارد، مما يخرجها من الملكية العامة - طالما أن الشعب يخولها. سأل روسو بشكل مشهور الشعب السيادي أن يجيب على سؤال مزدوج الطبقات عند تخويل نظامه، والذي يمكننا تكييفه للموارد:

هل يرضي السيادي الحفاظ على الشكل الحالي لإدارة الموارد؟

هل يرضي السيادي أن يدير النظام الموارد كما يفعل الآن؟[17]

يمكن للشعب فقط أن يجيب على تلك الأسئلة - يمكنه فقط أن يخول قرارات النظام - عندما يكون المواطنون في ظروف تجعل هذا التخويل ممكنًا. تلك الظروف هي دراستنا التالية، والنظرية الجيدة مرة أخرى في متناول اليد.

شروط التخويل

دع جميع قرارات النظام المتعلقة بموارد البلاد تُعتبر "إدارته" لتلك الموارد. لذا في ليبيريا، عندما أقر نظام تشارلز تايلور قانون السلع الاستراتيجية لعام 2000، الذي منح تايلور الحق الوحيد في بيع أي من الموارد الطبيعية للبلاد، كان ذلك عملاً من أعمال الإدارة[18]تشمل الإدارة أيضًا قرارات بيع الموارد بموجب القوانين الحالية. لذا فإن قرار الحكومة الأمريكية في عام 2013 بطرح عقود استكشاف لحقول النفط قبالة سواحل تكساس كان عملًا إداريًا. بشكل بديهي، لا يمكن أن يكون قانون السلع الاستراتيجية لتايلور قد تم تفويضه من قبل الشعب الليبيري الذي كان مضطهدًا وممزقًا بالصراعات آنذاك؛ لأنه بالنسبة للمزاد الأمريكي، يبدو أن التفويض الشعبي ممكن على الأقل. ما الذي يجب أن يكون صحيحًا لكي يدعي نظام ما بشكل صحيح تفويض الشعب بينما يدير موارد البلاد؟

من التفويض، يجب أن يكون لديه القدرة على التفويض. لقد X لكي يتمكن طور المشرعون بالفعل حسابات مفيدة للقدرة، حيث كانوا بحاجة إليها لمواضيع مهمة مثل الموافقة على الإجراءات الطبية. لذا على سبيل المثال، بموجب قانون القدرة الطبية الإنجليزي لعام 2005، يُعتبر الفرد قادرًا على اتخاذ قرار يؤثر على صحته أو صحتها عندما يكون هو أو هي:

1. ادرًا على فهم والاحتفاظ بالمعلومات ذات الصلة بالقرار؛
2. ادرًا على استخدام تلك المعلومات في عملية من التفكير تؤدي إلى قرار؛
3. ادرًا على التواصل بشأن قراره أو قرارها.[19]

في شرح الشرط الأول، تطلبت المحاكم أن يكون الشخص قادرًا على فهم "بشكل عام طبيعة الإجراء المقصود"[20]الشرط الثاني يتطلب أن يكون الشخص قادرًا على وزن هذه المعلومات في عملية عقلانية تؤدي إلى قرار.[21]الشرط الثالث يتطلب أن يكون الشخص قادرًا على نقل قراره إلى السلطة المعنية. إذا تحققت هذه الشروط الثلاثة، فإن القانون يعتبر أن هذا الشخص لديه القدرة على التفويض.

ينص قانون العقود على شرط إضافي لتفويض الفرد. لا يمكن إعطاء موافقة صالحة تحت تهديد السلاح أو، كما ينص القانون البريطاني، عندما يكون الشخص "تحت إكراه أو تأثير غير مبرر".[22]يمكن أن يتم التفويض فقط من قبل فرد يتمتع على الأقل بحرية بسيطة.

هذه الشروط - المتعلقة بالمعلومات، والتفكير، والتواصل، والحرية - سهلة النقل من الأفراد إلى الشعوب. إنها تعطي شكلًا بديهيًا للحساب عن متى يمكن للمواطنين تفويض إدارة النظام لمواردهم.

ما نوع التفويض الذي نبحث عنه من الناس؟ في التماسها أن لديها تفويض الشعب، قد تدعي النظام أن الشعب طلب من النظام بيع الموارد. أو قد يدعي النظام أن الشعب وافق صراحةً على أن يقوم النظام بهذه الأمور. الادعاء الذي من المرجح أن يقدمه النظام هو أن الشعب أشار إلى موافقته على إدارة النظام لموارد البلاد من خلال صمته أثناء اتخاذ النظام لقراراته.

أكثر ما يمكن أن يجذب أي نظام هو الموافقة الضمنية للشعب: أن الشعب كان بإمكانه الاعتراض، لكنه لم يفعل. يمكن أن تكون هذه جاذبية معقولة. قد لا يهتم العديد من المواطنين بمتابعة إدارة الموارد الطبيعية للبلاد، وقد تكون لديهم

أفكار عامة جدًا حول ما يفعله النظام بموارد البلاد. (أظهرت استطلاعات رأي الغانيين، على سبيل المثال، أنهم يدعمون بشكل ساحق الفكرة العامة لإنشاء صندوق لتوفير بعض أموال النفط للبلاد للأجيال القادمة[23]).

يمكن أن تكون الموافقة الضمنية موافقة حقيقية: في ظل الظروف المناسبة، يمكن أن يكون الصمت إشارة للموافقة تمامًا مثل الصراخ "نعم"[24]. لأخذ مثال من المالية الشخصية: يقوم مديرك المالي بتداول الأسهم نيابة عنك، ربما عشرات المرات في السنة، بموافقتك الضمنية. لقد اخترت هذا المدير كوكيل لك، ويمكنك تغيير استراتيجيته الاستثمارية لمحفظتك من محافظة إلى عدوانية إذا أردت. أنت في الظروف المناسبة لتغيير استراتيجية مديرك المالي، لكنك لا تفعل. لذا، يحق لمديرك المالي أن يدعي موافقتك الضمنية على التداولات التي يقوم بها باسمك.

بالطبع سيكون من غير الواقعي توقع هذا النوع من العلاقة الشخصية في السياسة، بين المحكومين والحكام. فما العمل إذن؟ نحتاج إلى حساب للتفويض العام يصف بلا جدل الظروف التي لا يمكن أن يكون فيها المواطنون موافقين - حتى ضمنيًا - على إدارة موارد النظام. ويجب أن تكون هذه النظرية صحيحة فحسب، بل يجب أن تكون مفيدة وطبيعية لأولئك الذين سيطبقونها - للسياسيين، ولأعضاء الجمهور أيضًا.

يجمع كل ما تم ذكره حتى الآن أربع شروط سياسية للتفويض الشعبي لإدارة الموارد التي يجب أن تكون بلا شك. هذه هي الشروط الدنيا للتفويض، مصاغة ببساطة بحيث تكون واضحة:

1. المعلومات: لا يمكن للمواطنين الذين لا يستطيعون معرفة إدارة مواردهم الموافقة على تلك الإدارة، حتى بشكل ضمني. على الأقل، يجب أن يكون المواطن العادي قادرًا على الحصول على معلومات عامة موثوقة حول من يحصل على الإيرادات من مبيعات الموارد وكيف يتم إنفاق هذه الإيرادات. لا يحتاج المواطنون إلى معرفة تفاصيل جميع الترتيبات التجارية (تمامًا كما لا يحتاج المساهمون إلى ذلك). ولكن يجب أن تكون هناك بعض الأنظمة التي ستنبه المواطنين بشكل موثوق إلى ما يعتبرونه سوء إدارة فاضح لأصولهم.
2. الاستقلال: لكي يكون التفويض ممكنًا، يجب ألا يكون الموافقة مفروضة. المواطنون الذين تم غسل أدمغتهم، أو الذين يتعرضون لدعاية لا هوادة فيها من قبل النظام، أو الذين يخضعون لتلاعب نفسي استثنائي لا يفوضون إدارة مواردهم حتى لو ظلوا صامتين أثناء بيع تلك الموارد. قد تمتلك كوريا الشمالية النفط، لكن الشعب الذي يسيطر عليه بشكل شامل في ذلك البلد لا يمكنه الآن إعطاء موافقة ضمنية للنظام على بيع نفطهم، حتى لو كان النظام ميالًا للقيام بذلك.
3. التداول: لكي يتمكن الناس من الموافقة على إدارة النظام للموارد، يجب أن يكون المواطنون قادرين على مناقشة تلك الإدارة مع بعضهم البعض. يجب أن يكون المواطنون العاديون قادرين على تبادل المعلومات حول قوانين و سياسات الموارد دون خوف معقول من التعرض لأضرار كبيرة مثل الإصابة الجسيمة، فقدان العمل، السجن، التعذيب، الاختفاء، أو الموت. ويجب أن يكون المواطنون قادرين على مناقشة سياسات الموارد للنظام مع بعضهم البعض، في الأماكن العامة أو الخاصة، دون خوف معقول من مثل هذه الأضرار.
4. الاعتراض: للموافقة على إدارة النظام للموارد، يجب أن يكون المواطنون قادرين على الاعتراض على تلك الإدارة دون المخاطرة بتكاليف شديدة. يجب على أي نظام يدعي أن لديه سلطة الشعب لإدارة موارده أن يسمح

للشعب بالاختلاف مع تلك الإدارة. يجب أن يكون المواطنون قادرين على التعبير عن اعتراضهم بسلام، بمفردهم أو معًا، داخل أو خارج الآليات الرسمية، دون خوف مبرر من الأضرار الكبيرة. (هذا ما يسميه ناتان شارانسكي "اختبار ساحة المدينة"[25]). ويجب أن يعمل اعتراض الشعب: إذا كان غالبية المواطنين يعارضون بشدة إدارة النظام للموارد، يجب أن تتغير تلك الإدارة، في غضون فترة معقولة، لتعكس معارضة الشعب.

في المصطلحات السياسية المحددة، تتطلب هذه الشروط أن يتمتع المواطنون على الأقل بالحد الأدنى من الحريات المدنية والحقوق السياسية الأساسية. بالنسبة للحريات المدنية، يجب أن تكون هناك حرية صحافة كافية تتيح للمواطنين الوصول إلى المعلومات حول قرارات النظام المتعلقة بالموارد وحول أي سوء إدارة جسيم محتمل. يجب ألا تكون الدولة غامضة لدرجة أنه من المستحيل تقريبًا على المواطنين معرفة من يحصل على عائدات مبيعات الموارد وكيف يتم إنفاق هذه العائدات. يجب أن يكون جميع المواطنين (بما في ذلك النساء، وكذلك أعضاء الجماعات الدينية والعرقية التي ليست في السلطة) قادرين على مناقشة إدارة النظام للموارد مع بعضهم البعض دون خوف من إصابة خطيرة أو فقدان العمل أو السجن أو التعذيب أو الاختفاء أو الموت. يجب أن تكون هناك سيادة قانون كافية تتيح للمواطنين الذين يرغبون في الاحتجاج على قرارات الموارد بشكل علني وسلمي القيام بذلك دون خوف من الاعتقال أو الفصل أو أسوأ من ذلك.

يجب أن يتمتع المواطنون أيضًا بالحقوق السياسية الأساسية، لضمان أن إدارة النظام للموارد ستتغير لتعكس آراء الأغلبية في غضون فترة زمنية معقولة. لن يكون من المفيد هنا استكشاف عميق لمعنى الديمقراطية. بالنسبة للسياسة، نحتاج إلى علامات يمكن للجميع رؤيتها. لا يمكن للشعب السيطرة على موارده تحت نظام سلطوي للغاية: مثل مجلس عسكري أو ديكتاتورية شخصية، أو ثيوقراطية استبدادية أو دولة حزب واحد. كما لا يمكن للشعب السيطرة على موارده إذا كانت الدولة فاشلة لدرجة أنها تفتقر إلى السيطرة على أجزاء كبيرة من الأراضي المأهولة. (في الجزء الرابع، سنرى كيف يتم قياس هذه الحريات المدنية والحقوق السياسية بالفعل بواسطة مقاييس موثوقة، لجميع دول العالم.)

إذا لم تتحقق هذه الشروط الدنيا داخل بلد ما، فإن صمت المواطنين بينما تُباع مواردهم لا يمكن أن يشير إلى التفويض. في غياب الحد الأدنى من الحريات المدنية والحقوق السياسية، فإن صمت الشعب هو مجرد صمت. إما أن المواطنين لا يستطيعون معرفة مبيعات الموارد، أو أنهم خائفون جدًا أو مضطهدون لمناقشتها والاحتجاج عليها. حيث لا يستطيع المواطنون معرفة ما يحدث مع مواردهم، حيث لا يمكنهم مناقشة ما يفعله النظام، أو حيث لا يمكنهم بأي شكل من الأشكال قول لا لبيع مواردهم، فلا يمكنهم بالتأكيد أن يكونوا قد فوضوا تلك المبيعات.[26]

تقول سيادة الموارد الشعبية إن الموارد الطبيعية لبلد ما تعود لشعب ذلك البلد. تُنتهك حقوق الشعب كلما تمكن شخص ما من السيطرة على هذه الملكية من خلال الخداع أو القوة أو التلاعب الشديد. على سبيل المثال، لا يمكن للمواطنين المضطهدين في غينيا الاستوائية أن يكونوا قد فوضوا أوبانغ لبيع نفطهم. لم يتمكن هؤلاء المواطنون من معرفة ما هي المبيعات التي كان يقوم بها أوبانغ أو إلى أين كانت تذهب الأموال، وقد كانوا إما غير قادرين على الاحتجاج على مبيعاته أو خائفين جدًا من المحاولة. في أي حالة، لا يمكن لمواطني غينيا الاستوائية أن يكونوا قد وافقوا على صفقات أوبانغ.

أوبيان قد سيطر على النفط لأنه يستطيع، دون تفويض من الشعب. إن القدرة على تهديد الشعب لا ينبغي أن تمنح الحق في بيع موارده، كما أن القدرة على الخداع أو السيطرة عليهم لا ينبغي أن تفعل ذلك. لا يمكن لأوبيان أن يبيع النفط الوطني بشكل صحيح، لذا فإن الشركات التي وقعت عقودًا معه لا يمكن أن تكون قد حصلت على حق التصرف فيما نقلته في حمولات ناقلاتها. إذا كنا نؤمن بسيادة الموارد الشعبية، فإن هذه الشركات الدولية للموارد قد كانت تحمل سلعًا مسروقة.

إبستيمولوجيا السلطة

في عام 1947، طلبت الأمم المتحدة من العشرات من أبرز المثقفين في العالم - بما في ذلك غاندي، بينيديتو كروتشي، وألدوس هكسلي، بالإضافة إلى كبار العلماء الكونفوشيوسيين والمسلمين - تحديد حقوق الإنسان التي ينبغي تضمينها في إعلانها العالمي. عندما أعاد هؤلاء المفكرون المتميزون قوائمهم بحقوق الإنسان، فوجئ الكثيرون بمدى تشابهها[27] في بعض الأحيان، يكون هناك توافق عبر الثقافات في انتظارنا، إذا طلبنا، ويجب أن يكون ذلك في متناول سيادة الموارد الشعبية أيضًا. لا يوجد شيء مثير للجدل بشكل خاص في النظرية الموضوعة حتى الآن. كما هو الحال غالبًا في السياسة، التحدي الرئيسي لا يأتي من العثور على نظرية جيدة، بل من العثور على نظرية جيدة يمكن أن يستخدمها الناس الذين سيتعين عليهم تطبيقها.

في الواقع، قد يبدو حتى الآن أننا نبذل جهدًا لابتلاع بعوضة. لقد أثبتنا لأنفسنا الآن أن سيادة الموارد الشعبية غير متوافقة مع الاستبداد؟ قد يُقال إنها صفقة كبيرة. كنا بحاجة إلى نظرية لذلك؟

يجب أن تكون روايتنا عن سيادة الموارد الشعبية مفيدة للسياسيين والمواطنين العاديين في دول مثل دولتنا، لشرح بعضهم لبعض لماذا ليس لدى المستبدين والميليشيات الحق في بيع الموارد الطبيعية لبلدانهم. يجب أن تكون النظرية أيضًا قوية بما يكفي لمقاومة الهجمات من المصالح القوية التي تستثمر بشكل كبير في الأعمال كما هي. ستستخدم هذه المصالح القوية كل ما لديها ضد نظريتنا لإبراز أي عدم يقين كامن، أو أي شكوك مستمرة. سيلعبون، مثل ياغو، على ترددنا. ستكون استراتيجية الخصوم الحتميين لسيادة الموارد الشعبية هي الإيحاء بأنه بينما نبتلع نظريتنا المرتبة، فقد ابتلعنا عن غير قصد جملًا.

ستكون أقوى حيلة لأعداء سيادة الموارد الشعبية هي الإبستمولوجيا: أن نقول إنه حتى لو كانت الرواية أعلاه صحيحة، فإن تطبيقها على العالم الحقيقي يتطلب معلومات أكثر مما يمكننا التأكد من أننا نملكها. هل يمكننا حقًا (سوف يهمسون) أن نعرف ما يحدث بعيدًا، في أماكن تبدو غريبة جدًا بالنسبة لنا؟ من نحن، بعد كل شيء، لنحكم على الصفقات التي تتم بين شعوب بعيدة وقادتها؟ يتم التقاط مثل هذه المخاوف بمهارة حقيقية من قبل مايكل والزر:

> تتكون الدولة من اتحاد الناس والحكومة ... الأجانب ليسوا في وضع يمكنهم من إنكار واقع هذا الاتحاد، أو بالأحرى، ليسوا في وضع يمكنهم من محاولة أي شيء أكثر من الإنكار التخميني. إنهم لا يعرفون ما يكفي عن تاريخه، وليس لديهم تجربة مباشرة، ولا يمكنهم تشكيل أحكام ملموسة، عن الصراعات والانسجامات، والخيارات التاريخية والميول الثقافية، والولاءات والاستياء، التي تكمن وراءه. ومن ثم، فإن سلوكهم، في المرحلة الأولى على الأقل، لا يمكن أن يتحدد إما بالمعرفة أو الحكم. بل يجب أن يتحدد بدلاً من ذلك بفرضية أخلاقية ضرورية: أن هناك "تناسب" معين بين المجتمع وحكومته وأن الدولة "شرعية". إنها ليست عصابة من الحكام تعمل لمصلحتها الخاصة، بل شعب يحكم وفقًا لتقاليده الخاصة. هذه الفرضية هي ببساطة الاحترام الذي يدين به الأجانب ... لمجتمع تاريخي ولحياته الداخلية
>
> لا يوجد نقطة يمكن للأجانب أن يشيروا فيها إلى نظام استبدادي ويقولوا: "لقد فشلت حقًا في تقرير المصير ... " لأن الثورة غالبًا ما تأتي بشكل غير متوقع، كما حدث في إيران الشاه، اندفاع مفاجئ للتيارات السياسية التي كانت غير مرئية سابقًا.[28]

هذه نمط قوي من الأفكار. العبارات التي تنبعث من كلمات والزر هي "الآجانب لا يعرفون بما فيه الكفاية" و "الاحترام الذي يدين به الأجانب". قد تلتقط هذه ... العبارات أفكارنا الخاصة عندما نشعر بالحيرة من الأحداث في دول أخرى، عندما نتساءل عن مدى توافق الناس هناك مع حكامهم. قد تعود كلمات والزر إلينا أيضًا عندما نرى ما يسميه "التيارات السياسية غير المرئية سابقًا" تتصاعد فجأة، كما رأينا في الثورات الشعبية في الربيع العربي.

مثال والزر الخاص عن الثورة ضد الشاه الإيراني ممتاز. كما رأينا، في أواخر عام 1977، كان ذلك القائد الكاريزمي، الذي يسعى للتحديث - المحبوب من قبل قوة عظمى، والذي يملك ثروة كبيرة، وجيشًا ضخمًا، وشرطة سرية فعالة بشكل وحشي - قد حكم لعقود ولم يواجه أي تحديات أو أزمات واضحة. في غضون أكثر من عام بقليل، اختفى، ليحل محله رجال دين شيعة متشددون احتفل بهم الجمهور بشكل كبير، والذين كانوا سياسيًا صورة معكوسة له. من يمكنه أن يعرف ما الترتيبات التي يقوم بها المواطنون مع قادتهم، يسأل والزر، ومن يمكنه أن يعرف خطط الشعب لتغيير مصير بلادهم؟ يجب على من لا يعرف ألا يحكم، وأن يفترض وجود توافق بين الشعب والدولة - حتى يظهر الشعب نفسه خلاف ذلك من خلال أفعاله. فوق كل شيء، يجب على الشعوب أن تحترم بعضها البعض، وأن تفترض باستثناء الظروف الأكثر تطرفًا أن كل شعب يوافق ضمنيًا على ما يفعله حكامه.

بينما نفكر في تحدي والزر، نحتاج إلى عزله عن أي أفكار حول صحة أو خطأ التدخلات الخارجية، مثل الغزوات أو العقوبات. نحن الآن نفكر فقط في ما يمكن أن يعرفه الغرباء عن التفويض الشعبي داخل بلد ثقافياً بعيد. في الوقت الحالي، يمكننا فقط نسيان التدخلات: نحتاج أولاً إلى معرفة ما يجب التفكير فيه، قبل التفكير في ما (إذا كان هناك شيء) يجب القيام به. اهتمامنا هو القضية الإبستيمولوجية التي أثارتها كلمات والزر، وهي مدى تأكد الغرباء من ما إذا كان الشعب يوافق ضمنياً على أفعال نظامه.

العربية، النفط، السلطة

تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر احتياطيات نفطية تقليدية في العالم. هل يوافق مواطنو المملكة العربية السعودية على ما يفعله النظام السعودي بالنفط في البلاد؟ هذا السؤال يوجه القوة الكاملة لمخاوف والزر نحو نظريتنا حول التفويض، حيث أن المملكة العربية السعودية هي بلد يشعر العديد من الغربيين أنهم في ظلام تام بشأنه. سيقول والزر إنه يجب علينا افتراض وجود اتحاد بين الشعب والنظام لأننا لا نعرف ما يكفي لنقول خلاف ذلك. ولكن حتى إذا كنا محايدين بدلاً من الافتراض، فقد نكون غير متأكدين مما نقوله بعد ذلك. بالتأكيد لا يبدو أن المملكة العربية السعودية تلبي الحد الأدنى من شروط سيادة الموارد الشعبية. ومع ذلك، الأمور هناك مختلفة تمامًا؛ ربما أفضل ما يمكننا فعله هو تعليق الحكم حول آراء الشعب تمامًا؟

المشكلة مع المملكة العربية السعودية ليست في معرفة أساسيات سياستها أو في حياة المواطنين اليومية. المملكة العربية السعودية ليست كوكب المريخ. يمكنك الذهاب إلى هناك - بمساعدة سفارتك، يمكنك أن تكون في العاصمة، الرياض، في مثل هذا الوقت غدًا. تمتلك السعودية طرق سريعة وإنترنت، ومصلحين ومتعصبين، وآباء محبين وبغاء الأطفال، ودونكن دونات ومدمنين على المخدرات، ومباريات كرة قدم وشائعات سخيفة حول سياسات أماكن أخرى. بسبب أهميتها الجيوسياسية الكبيرة، هناك الكثير من التحليلات الممتازة عن البلاد، سواء كانت أكاديمية أو صحفية، وتراقب الحكومات الغربية ومراكز الفكر عن كثب ما يحدث هناك[29].

الصعوبة بالنسبة للغربيين هي أن الكثير مما يكتشفونه مختلف تمامًا عما اعتادوا عليه. الانطباعات الثلاثة الدرامية عن البلاد هي التفاني الظاهر لغالبية السعوديين في تفسير محافظ جدًا للإسلام، والفصل وعدم المساواة بين الجنسين، وانتشار السلطة العامة في مجالات الحياة التي ستكون محمية كخصوصية في الغرب. بطرق عديدة، هذه الانطباعات قد تكون مربكة، ومع ذلك يبدو أن البلاد مستقرة إلى حد ما. لملء الفراغ المعرفي، قد نتشبث بفكرة أن الشعب السعودي يحب الأمور، إلى حد ما، كما هي.

المملكة العربية السعودية صعبة أيضًا لأنها واحدة من الدول القليلة المتبقية حيث لا تعتبر السيادة الشعبية فلسفة عامة. على عكس معظم الدول، لم توقع المملكة السعودية أبدًا على المعاهدات التي تلزمها بالسيادة الشعبية. المملكة العربية السعودية، بشكل صريح، هي ملكية مطلقة. لو أعيد إحياء جيمس الأول ملك إنجلترا وجعل ملكًا سعوديًا، فلن يهتم بالملابس أو المناخ، لكنه سيجد الكثير من دستور البلاد متوافقًا معه. الملك السعودي هو رأس الأمة السعودية، وهي جسم المؤمنين الذي يمثل السكان الوطنيين. في هذا الدور، يأمر بتعزيز الفضيلة ومعاقبة الخطيئة (بما في ذلك - كما قد يسر جيمس أن يرى - الإعدام العلني للساحرات) لمساعدته في توجيه الأرواح الموكلة إليه إلى الجنة بدلاً من الجحيم[30]. الملك يأمر بالتقوى، والشعب يطيع بتقوى - هذه هي الإيديولوجية.

العربية هو اسم مكان؛ سعود هو اسم عائلة. الإشارة إلى المكان باسم العائلة يجب أن تكون لافتة - سيكون الأمر كإعادة تسمية المملكة المتحدة رسميًا إلى "بريطانيا ويندسور". الحديث عن "السعوديين" يجب أن يكون لافتًا

بنفس القدر؛ تخيل أن الأمريكيين يُطلق عليهم بدلاً من ذلك "كلينتونيين" أو بوشيين" بعد أن حكمتهم تلك العائلة بشكل مستمر لعدة أجيال".

لقد كانت عائلة آل سعود ناجحة بشكل استثنائي في الحفاظ على مملكة خاصة بها. على مدى عقود، سيطر آل سعود على قبائل متنازعة عبر أراض بحجم شراء لويزيانا، وقد حافظوا على جبهة موحدة من خلال العديد من المؤامرات في القصور، وحتى الآن قد قادوا ثيوقراطيتهم خلال جميع عواصف الحداثة. لقد تحمل النظام فترات طويلة من انخفاض أسعار النفط، وقد أمن أكبر مصدر للطاقة الأرضية في التاريخ من جيران حاقدين وقوى عظمى طامعة على مدى ثمانين عامًا من الأزمات في الشرق الأوسط[31] ببساطة من حيث مهارات البقاء السلالية، يجب تصنيف آل سعود مع عائلة ميديتشي، إن لم يكن (بعد) مع أسرة مينغ.

المصدر الرئيسي لسلطة عائلة سعود كان أموال النفط. لقد سيطر آل سعود على إيرادات نفطية ضخمة (أكثر من 300 مليار دولار في عام 2013)؛ ويعتبر البتروليون الأفارقة والآسيويون أقارب فقراء بالمقارنة[32] لقد دفع آل سعود هذه الأموال من خلال نظام سياسي زبائني كلاسيكي، مع أنابيب عمودية من الرعاية تتوجها العائلات المالكة العليا. لقد استخدموا أموال النفط للتنازل عن الضرائب وتقديم الفوائد للمواطنين: لدعم الغذاء والإسكان، وتوفير التعليم والرعاية الصحية المجانية، وخلق العديد من الوظائف الحكومية غير المجدية للسعوديين الذين سيكونون عاطلين عن العمل بخلاف ذلك. كما أنشأ آل سعود أيضًا شرطة سرية وشبكة مخبرين كانت ستعجب بها ستاسي ألمانيا الشرقية، وقد حافظوا عمومًا على حبل رخو على الشرطة الدينية المخيفة المعروفة بالمطاوعة. كما رأينا في الفصل 6، عندما هدد الاستياء الداخلي، كما في الربيع العربي، كان النظام يميل عادةً إلى زيادة كل من الفوائد والقمع.

لقد استمد آل سعود أيضًا شرعيتهم من الإسلام الوهابي. إن مجموعة من العلماء الوهابيين، العلماء، جزء لا يتجزأ من النظام السعودي. يوافق العلماء السعوديون على المراسيم الملكية المهمة، ويشكلون السلطة القضائية للمحاكم الرئيسية (الشريعة) في البلاد، ويؤثرون بشكل كبير على النظام التعليمي وإنفاذ الأخلاق العامة. العلماء متشددون للغاية في آرائهم الاجتماعية، إلى يمين حتى أكثر المتطرفين الأمريكيين، وتدعم سياستهم الملكية. يعلم العلماء أن آل سعود هم السلطة الإسلامية الشرعية في البلاد، وأن أي احتجاج علني ضدهم هو خطيئة وجريمة (هذه المفاهيم أقرب هناك من أي مكان آخر).

يظهر أعضاء العلماء أحيانًا في الأخبار الغربية عندما يدلون بتصريحات علنية، مثل إصدار فتاوى ضد المسلسلات التلفزيونية أو البوفيهات المفتوحة، أو إعلان ميكي ماوس كـ "جندي من جنود الشيطان"[33] لكن تأثيرهم على المجتمع السعودي أعمق بكثير مما تظهره هذه القصص المضحكة. بقدر ما يختلف العلماء عن العائلة المالكة السعودية في القضايا الاجتماعية، فإنهم يضغطون نحو سياسات أكثر تحفظًا مثل فرض قيود أكبر على النساء: في ملابسهن، وتفاعلاتهن مع الرجال، والأنشطة خارج المنزل. عندما حكمت محكمة الشريعة على امرأة بمئتي جلدة لكونها بمفردها مع رجل غير قريب منها قبل أن تتعرض للاغتصاب الجماعي، كان الملك هو من عفا عن المرأة[34] تدخلت العائلة المالكة أيضًا لزيادة عقوبة رجل دين معروف عندما حكمت عليه محكمة دينية بالسجن لبضعة أشهر فقط ودفع غرامة - بتهمة تعذيب وقتل ابنته البالغة من العمر خمس سنوات لأنه كان يشك في عذريتها[35].

في خضم كل الانبهار بالسياسة السعودية، سؤالنا هو واحد فقط: هل يمكن أن يكون الشعب السعودي يوافق ضمنيًا على كيفية إدارة نظامهم لثروات البلاد النفطية؟ قد يعبر الغرباء عن عدم اليقين الحقيقي بشأن، على سبيل المثال، مدى قبول غالبية السعوديين للأيديولوجية الرسمية للدولة. لا يمكن للمواطنين تفويض إدارة الدولة لموارد الشعب، قد يُقال، إذا لم يعتقدوا أن الموارد تعود في النهاية إلى الشعب. واستذكارًا لأطروحة روسو، لا يمكن للمواطنين منح تفويضهم كجزء من هيئة سيادية إذا كانوا يعتقدون أنهم يجب أن يطيعوا الدولة، مهما قررت الدولة.

يمكننا أن نتخيل استطلاعًا عامًا يُسأل فيه المواطنون السعوديون، مع ضمان السرية، عما إذا كانوا يوافقون عمومًا على الطرق التي يدير بها النظام النفط في البلاد، نظرًا لأن النفط يعود في النهاية إلى الشعب السعودي. قد يكون من المحتمل أن يعبر المواطن العادي عن حيرته من السؤال - من فكرة أن الموارد تعود إلى الشعب، أو أن يجب على المواطن السعودي أن يحكم على سياسات الملك بدلاً من دعم الملك كواجب ديني. لا يمكننا أن نعرف: لن يسمح النظام أبدًا بمثل هذا الاستطلاع.

قد يتساءل الغرباء أيضًا عن مدى استقلالية آراء المواطنين عن النظام. تراقب الدولة عن كثب المدارس والمساجد ووسائل الإعلام والأماكن العامة، لذا فإن ما إذا كان النظام يتحكم في معتقدات المواطنين على مستوى التلاعب النفسي الاستثنائي" هو سؤال مفتوح. عندما قام النظام بتحول نحو" اليمين في السياسة الاجتماعية في عام 1979، على سبيل المثال، بدا أن هناك تحولًا متزامنًا في المواقف الاجتماعية؛ ومع ذلك، فإن العديد من السعوديين، وخاصة في المراكز الحضرية التقدمية نسبيًا مثل جدة، سيستهزئون بفكرة أنهم قد تم غسل أدمغتهم من قبل الدولة.

السعودية*سابر أود*[36]:

تدور الشكوك حول القضايا التي تم مناقشتها للتو، وبعد أن منحناها مساحة، يمكننا العودة إلى ما نعرفه. الإجابة على سؤالنا الأصلي هي الإجابة الواضحة التي بدأنا بها: المملكة العربية السعودية لديها نظام سلطوي للغاية؛ لا يمكن للمواطنين التحكم في نفط البلاد. لا يتمتع المواطنون السعوديون بأدنى الحريات المدنية والحقوق السياسية المطلوبة لكي يشير صمتهم إلى موافقة ضمنية صالحة على إدارة النظام لموارد البلاد. منذ عام 2003، كانت المملكة في مرحلة إصلاحية وعكست بعضًا من أكثر الاتجاهات الرجعية في الفترة من 1979 إلى 2003. مثل المدمن الذي يحاول أن يتعافى ويعيش بشكل صحيح، بذل النظام أيضًا جهودًا لتنويع اقتصاد البلاد بعيدًا عن النفط، وتحديث النظام التعليمي، وجعل تطبيق الشريعة أكثر قابلية للتنبؤ. لكن معظم الشروط السياسية اللازمة للتفويض الشعبي لا تزال بعيدة عن التحقق.

معلومات

لا يستطيع المواطنون السعوديون الحصول على معلومات موثوقة حول كيفية إدارة البلاد لثروتها النفطية، والحقائق الأساسية حول الميزانية الوطنية (مثل مقدار أموال النفط التي يأخذها الملوك لأنفسهم) هي أسرار دولة[37]تظل البيئة الإعلامية "مقيدة للغاية"، حيث تمتلك السلطات "سلطات واسعة لمنع أي عمل قد يؤدي إلى الانقسام أو الفتنة." يتم مراقبة الصحفيين عن كثب، ويجب أن تكون جميع الصحف مرخصة، ويحتاج المواطنون إلى ترخيص للنشر على يوتيوب.[38]تمنح منظمة مراسلون بلا حدود المملكة العربية السعودية أسوأ تصنيف لها في حرية الصحافة بالإضافة إلى تصنيف "عدو الإنترنت"[39]لا يُسمح بالتقارير النقدية حول فساد العائلة المالكة. على سبيل المثال، عندما كانت وسائل الإعلام البريطانية مليئة بالقصص حول مليار جنيه إسترليني التي يُزعم أن شركة دفاع بريطانية قد أعادتها إلى أمير سعودي، كانت الصحافة السعودية محدودة في تغطيتها بقصة واحدة، في صحيفة يومية باللغة الإنجليزية، مكرسة لإنكار الأمير القاطع لأي سوء تصرف.[40]

تداول

لا يمكن للمواطنين التداول معًا علنًا حول إدارة النظام للموارد دون المخاطرة بعواقب وخيمة. لا توجد أحزاب سياسية في المملكة العربية السعودية؛ ولا توجد نقابات عمالية مرخصة أو منظمات حقوق إنسان. يمكن للنظام إغلاق أي نقاش عام بسبب طرح قضايا "حساسة"; في الواقع، يتجادل العلماء حول مدى وجود المجتمع المدني على الإطلاق[41] في مسائل الموارد، الشعب السعودي مثل دماغ مخدر، الخلايا العصبية حية تمامًا ولكن الروابط محجوبة بحيث لا يمكن للإشارات بينها إنتاج تفكير متماسك.

معارضة

كما قال جيفرسون، "لا يمكن للوزراء في أي بلد أن يكونوا غير متأثرين بصوت الشعب."[42] النظام السعودي ليس أصم تجاه الاستياء العام؛ في الواقع، مثل جميع الأنظمة الاستبدادية الناجحة، فهو حساس لهمسات الشارع. يبلغ المخبرون من وزارة الداخلية في المساجد والجامعات عن الحوادث؛ يقوم المراقبون بإحاطة العائلة المالكة بانتظام حول إتجاه وسائل الإعلام المذاعة وخاصة البرامج التي تتلقى مكالمات)؛ كما أن المجالس، حيث يتوجه المواطنون إلى المسؤولين لحل النزاعات المحلية، تساعد أيضًا في تنبيه النظام إلى نقاط الاضطراب.[43] يستجيب النظام، كما يجب على جميع الأنظمة، للقلق العام. ما لا يسمح به النظام هو أن يحتج الشعب السعودي على قراراته المتعلقة بالموارد. لا يسمح النظام لنفسه بأن يُحاسب من قبل الشعب.

لا ترحب العائلة المالكة بالعرائض. الهيئة الاستشارية الرئيسية تعين من قبل الملك ولا يمكنها إلا التعبير عن الآراء في الأمور التي يحيلها إليها الملك. والأهم من ذلك، في المملكة العربية السعودية، الاحتجاجات العامة محظورة. أفاد وزارة الخارجية الأمريكية أنه في عام الربيع العربي، "لم تحدث أي مظاهرات سياسية سلمية مرخصة من الحكومة":

> يتطلب القانون تصريحًا حكوميًا لتنظيم تجمع عام من أي نوع، وكان من الجريمة المشاركة في الاحتجاجات السياسية أو التجمعات العامة غير المصرح بها... لا ينص القانون الأساسي على حرية التجمع، وقد قيدت الحكومة هذا الحق بشكل صارم في الممارسة العملية. منعت الحكومة إنشاء الأحزاب السياسية أو أي مجموعة تعتبرها معارضة أو تتحدى النظام. يجب أن تكون جميع الجمعيات مرخصة من وزارة الشؤون الاجتماعية والامتثال للوائحها. أفادت المجموعات التي تأمل في تغيير بعض عناصر النظام الاجتماعي أو السياسي أن طلبات الترخيص الخاصة بها لم تتلق ردًا.[44]

خلال الربيع العربي، حاول بعض السعوديين تنظيم احتجاجات على غرار مصر والبحرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

> في 11 مارس، يوم المظاهرات المخطط لها، كانت الأمور هادئة. كانت الطائرات الهليكوبتر تحلق منخفضة في سماء المدن السعودية، تعكس تخويف المحتجين في ميدان التحرير ودوار اللؤلؤة. انتشرت قوات الأمن في كل زاوية وشارع. كان هناك حظر تجول غير معلن يلوح فوق الرياض وجدة. في الظهر، صلى السعوديون كالمعتاد، ثم صعدوا إلى سياراتهم للعودة إلى منازلهم لتناول الغداء وقيلولة المعتادة. تجرأ رجل واحد على تحدي حظر التجول. المتظاهر الوحيد، خالد الجهني، قال لصحفية بي بي سي سو لوييد روبرتس وفريق الكاميرا الخاص بها: "العائلة المالكة لا تملكنا... أحتاج إلى الحرية؛ كل البلاد سجن... نحتاج إلى برلمان." توقع الجهني أنه سيتم اعتقاله. "أحتج لأن الأمر يستحق ذلك"، قال، "أنا أفعل ذلك من أجل أطفالي الأربعة." أعطى روبرتس رقم هاتفه المحمول، ولكن بعد ذلك اليوم، توقف الجهني عن الرد على هاتفه... [هـ] لقد اختفى.[45]

النظام لا يسمح للمواطنين المطلعين بالتداول معًا حول ما إذا كانوا يوافقون على قرارات النظام المتعلقة بالموارد - أو المطالبة بالتغييرات، فرديًا أو جماعيًا، إذا لم يوافقوا. الملك، كما يقول روسو، "يستغل الصمت الذي يمنع الرجال من كسره، والاختلالات التي يجبرهم على ارتكابها، ليفترض لصالحه الموافقة الضمنية لأولئك الذين تُغلق أفواههم بالخوف ويعاقب أولئك الذين يجرؤون على الكلام."[46] المواطن السعودي العادي - وحتى أكثر من ذلك،

مجموعة منهم - سيخاف من عواقب وخيمة بسبب معارضتهم لإدارة النظام للموارد. سيتوقع مراقب مطلع على السعودية مخاطر عالية لأي شخص يحاول نشر هذه الرسالة: "النفط ملك للشعب. يجب على العائلة المالكة أن تخبرنا كم من أموال نفطنا تأخذ لنفسها - أو يجب علينا ألا نعطيهم أيًا من أموال نفطنا، على الإطلاق."

لقد نجا النظام السعودي من خلال دفع مزيج من العنف والزبائنية إلى مستوى الأسر. يتم تقديم فوائد لكل أسرة مقابل الطاعة وعقوبات للمعارضة، كل ذلك في ظل معلومات محدودة، والأهم من ذلك، حواجز خطيرة تمنع الجمع مع أسر أخرى من أجل قوة تفاوض أكبر. يختلف النظام في هذا المزيج بين الأسر ومع تغير الظروف، لكن الهدف العام كان جعل كل عائلة تبدو وكأنه لا يوجد بديل عقلاني لحكم النظام.

لقد كانت الاستراتيجية ناجحة حتى الآن. في مواجهة الموارد الهائلة للدولة، ظل معظم المواطنين صامتين. لم يكن لدى المواطنين القوة الكافية بمفردهم، أو في التحالفات المحدودة التي يمكنهم تشكيلها مع بعضهم البعض، لتحدي النظام. لكن لا يمكن أيضًا للجماهير في مثل هذه الظروف أن تفوض إدارة النظام لموارد البلاد. الناس ليسوا أحرارًا في موازنة قوة النظام. وهذه واحدة من الأسباب الرئيسية التي جعلت المملكة العربية السعودية تتحول إلى بالون مليء بالمشاكل.

الاستبداد الخيري

لقد كنا نتساءل عما إذا كان الشعب السعودي، من خلال صمته، يفوض إدارة النظام لموارد البلاد. وقد تبين أن الحواجز المعرفية منخفضة: نحن نعلم أن الناس لا يمكن أن يفعلوا ذلك. بهذه الطريقة، تشبه المملكة العربية السعودية غينيا الاستوائية. لا يقترب أي من البلدين من تلبية الشروط الدنيا للسيطرة الشعبية على الموارد.

"انظر إلى الملكيات المطلقة في العالم"، قال جون لوك، "وانظر ماذا يحدث لوسائل الراحة في الحياة، وللجماهير من الناس."[47] اتضح أن لوك كان مخطئًا بشأن المملكة العربية السعودية. المملكة العربية السعودية مختلفة عن دول مثل غينيا الاستوائية بطريقة واضحة لجميع المراقبين - وقد يستخدم الأعداء الأقوياء لسيادة الموارد الشعبية هذه الاختلاف لمحاولة زرع مزيد من الشكوك في عقولنا.

يعيش المواطن العادي في غينيا الاستوائية في حالة من الفقر المادي، قد يقول هؤلاء المعارضون، بينما المواطن السعودي ليس كذلك. يحصل السعوديون على فوائد أكثر بكثير من ثروة البلاد النفطية مقارنة بنظرائهم في غينيا الاستوائية، سواء في السلع العامة أو الخاصة. معدل وفيات الرضع منخفض نسبياً في السعودية؛ ومتوسط العمر المتوقع هو أربعة وسبعون عاماً؛ ومعدل الأمية أعلى قليلاً من المتوسط العالمي.[48] طريقة بدائية لقياس مدى نجاح نظام ما في تحويل "الدخل الوطني" إلى "تنمية بشرية" هي مقارنة ترتيب الدولة في الدخل الوطني للفرد بترتيبها في مؤشر التنمية البشرية. دخل السعوديين أعلى فقط اثنين وعشرين مرتبة من درجة التنمية البشرية لديهم؛ بينما دخل غينيا الاستوائية أعلى ستة وتسعين مرتبة.[49] كما رأينا، لا يمكن للمواطنين السعوديين الآن الموافقة فعلياً على الصفقة التي يحصلون عليها من نفطهم: فملكتهم واحدة من أكثر الأنظمة الاستبدادية في العالم. ومع ذلك، قد يقترح المعارضون أن السعوديين يجب أن يكونوا راضين عن الفوائد التي يحصلون عليها.

قد تستمر هذه الفكرة في أذهاننا بينما نتأمل في مبيعات موارد النظام السعودي. إنها تشبه الاستطلاع العام الذي تخيلناه أعلاه، ومع ذلك فإن توجهها الفلسفي يشير في اتجاه مختلف. الفكرة ليست أن المواطنين السعوديين يوافقون، فقط بشكل ضمني؛ بل الفكرة هي أن المواطنين السعوديين يجب أن يوافقوا بشكل عقلاني لأنهم يحصلون على صفقة جيدة بما فيه الكفاية من إدارة النظام لنفطهم. فرضياً (كما يجادل)، إذا كان السعوديون على دراية كافية، وإذا كان بإمكانهم مناقشة الأمر بحرية معاً ثم التعبير عن آرائهم، فإن معظمهم سيؤيدون الوضع الراهن. بلغة الفلاسفة، نحن نعتبر التفويض ليس من خلال الموافقة الضمنية ولكن من خلال الموافقة الشعبية الافتراضية.

عند التكهن بالموافقة الافتراضية، قد نروي قصصًا مختلفة حول ما يجب أن يرغب فيه السعودي العادي من النفط. إحدى القصص هي أن السعوديين متدينون: يحصل السعودي العادي على كل ما يجب أن يرغب فيه المسلم الجيد، ولا يضجر من الملوك - الذين يقودون العالم العربي والسني ويحميون المواقع المقدسة - من قصورهم. في الواقع، يستمتع السعودي العادي بقليل من شهرة الملكية، تمامًا كما يفعل الكندي أو الإسباني العادي.

أو يمكننا أن نروي هذه القصة: لا يحب السعودي العادي الملوك كثيرًا، الذين يعيشون أساليب حياة فاخرة ومترفة للغاية بينما يفرضون الشريعة الصارمة على الناس. يريد السعودي العادي أن يطور أطفاله مواهبهم الاجتماعية المفيدة وأن يستمتعوا برضا العمل المعنوي، بدلاً من أن يكونوا عاطلين عن العمل أو محاصرين في وظيفة حكومية تافهة. يقلق السعودي العادي من أنه عندما تنفد أموال النفط، ستنهار أسس اقتصاد البلاد. قد يقوم أحفادهم باستخدام أدوات الهدم على القصور المهجورة، وتحميل الجمال بالخردة.

مثل هذه التكهنات غير مفيدة لتأسيس سياسة مسؤولة تجاه السعودية؛ فهي تكشف المزيد عن المتكهن أكثر مما تكشف عن السعوديين. بدلاً من ذلك، قد نحاول أن نجعل أفكارنا حول الموافقة الافتراضية أكثر دقة من خلال استخدام مقارنات علمية أكثر بين الدول المصدرة للموارد، لنرى في أي الدول يحصل المواطنون على مزيد من الفوائد من مواردهم. على سبيل المثال، قد ننظر إلى نظام تسجيل الدول الذي طوره البنك الدولي والذي يقيس استنزاف الموارد مقابل الجودة البيئية والاستثمار في رأس المال البشري[50]أو يمكننا نشر تدابير "التنمية المستدامة" لكينيث أرو وزملائه لتقييم مدى استخدام الأنظمة المختلفة لرأس المال الطبيعي لبناء رأس المال البشري والمصنع بطرق يمكن أن تحافظ على مستويات المعيشة عبر الأجيال[51]لقد اكتسب النظام السعودي في السنوات الأخيرة سمعة لإدارة الموارد بشكل أكثر حكمة، لذا لن يكون من المفاجئ إذا خرجت المملكة بشكل جيد في مثل هذه المقارنات مع دول استبدادية أخرى.

يجب علينا، مع ذلك، مقاومة جعل مسألة "ما يكفي من الفوائد" مسألة تقنية. النقاش بأكمله مُفهم بشكل خاطئ منذ البداية. تذكر وولزر حول ما يمكن أن يعرفه الأجانب عن العلاقات بين شعب ونظام. من الصعب للغاية على الغرباء معرفة ما إذا كان المواطنون في دول ثقافياً بعيدة سعداء بالصفقة التي يحصلون عليها من نظامهم. الإحصائيات حول الأداء الاقتصادي ليست مفيدة. (IMF) قبل الثورة ضد بن علي في تونس، وصف رئيس صندوق النقد الدولي نموذجه الاقتصادي بأنه معجزة[52]نمت اقتصاد مصر بنسبة 2.6 في المئة في العقد الذي سبق الربيع العربي، ونمت تونس بنسبة 3.4 في المئة - وهي معدلات نمو أعلى من تلك في أوروبا أو الولايات المتحدة[53]بعد شهر من بدء الانتفاضة السورية، توقع صندوق النقد الدولي نموًا بنسبة 3.1 في المئة لذلك العام و5.1 في المئة للعام المقبل[54]غالبًا ما تأتي الثورة بشكل غير متوقع"،" كما قال والزر، "ارتفاع مفاجئ للتيارات السياسية التي كانت غير مرئية سابقًا." سنحتاج إلى رؤية تلك التيارات لتشكيل حكم حول الموافقة الشعبية الافتراضية، لكننا لا نستطيع.

ولا ينبغي لنا أن نفترض الموافقة على الإطلاق. الموافقة الضمنية هي موافقة حقيقية؛ الموافقة الافتراضية ليست كذلك. كما يقول رونالد دوركين، العقد الافتراضي ليس مجرد شكل باهت من العقد الفعلي؛ إنه ليس عقدًا" على الإطلاق[55]الموافقة الوحيدة التي يمكن أن تفوض أفعال النظام هي الموافقة الفعلية - الموافقة الفعلية للمواطنين. بالنسبة للغرباء أن يعتقدوا خلاف ذلك، وأن يجعلوا من مستوى الفوائد التي يعتقدون أن الناس يجب أن يوافقوا عليها تمرينًا تقنيًا، سيكون نوعًا من الاستعمار المعرفي.

سيادة الموارد الشعبية تتعلق بالتحكم الذي يجب أن تمارسه الشعوب. يمكن للشعوب "أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية لأغراضها الخاصة"; ولديها "حق ... في الاستمتاع واستخدام ثرواتها ومواردها الطبيعية بالكامل

وبحرية." يحترم الأجانب شعبًا ما ليس من خلال حساب ما يعتقدون أن هؤلاء المواطنين يجب أن يريدوه، ولكن من خلال احترام القرارات التي يتخذونها. الطريقة الوحيدة للغرباء لتقييم سيادة الموارد الشعبية بمعيار "الفائدة" ستكون إذا كان المواطنون أنفسهم قد أيدوا فعليًا قائمة مرجحة من الفوائد - وظائف، توفيرات الرفاهية، بيئة غير متضررة، استقرار سياسي، إلخ - التي أرادوا أن تكون أولويات لإنفاق أموال الموارد. وهذا ما لا يمكن أن يفعله الناس، سواء في السعودية أو غينيا الاستوائية.

لقد وصلنا الآن إلى فكرة نهائية، شعور نهائي حول السيادة في المملكة العربية السعودية. قد تنبثق هذه الفكرة من ذكرياتنا عن قصص الطفولة— قصص ورثناها من العديد من القرون عندما كان أسلافنا يستطيعون فقط التأمل فيما إذا كانوا قد حصلوا على ملك جيد أو ملك سيء، ملك مبارك أو قاس. عندما يتم التعبير عنها، فإن هذه الفكرة هي أن أوبانغ طاغية وحشي، بينما الملك السعودي هو ملك رحيم[56]الملك الجيد يمنح فوائد لشعبه؛ بينما الملك السيء يحرمهم بقسوة[57].

إذا كانت لدينا هذه الفكرة، يمكن أن تكون بمثابة مقياس لقناعاتنا حول سيادة الموارد الشعبية. إذا كنا نؤمن بسيادة الموارد الشعبية، فلا يمكن أن يكون هناك حاكم رحيم مع عائدات الموارد. لا يمكن لأحد أن يكون كريماً من خلال إعطاء شخص ما ما يمتلكه بالفعل. يحق لمواطني بلد ما الحصول على كل قيمة مواردهم؛ بينما النظام ليس له الحق في قرش واحد. كل نفط المملكة العربية السعودية يعود للشعب السعودي، ولا يمكن للعائلة المالكة أن تمتلك سوى اليخوت الفاخرة والقصور—في الواقع، أي شيء تم شراؤه بأموال النفط—بتسامح من الشعب. حق الملك ليس في "كل شيء"، بل في لا شيء". وينطبق نفس الشيء على جميع الطغاة، والقادة الأعلى، ورؤساء" الرجال الأقوياء. في المرة القادمة التي يقول فيها شخص ما إن المواطنين السعوديين سعداء بما يمنحهم الملك، اسألهم إذا لم يكونوا سيكونون أكثر سعادة إذا كانوا يتحكمون في كل أموال النفط[58].

يستولي وكيل واحد على الأصول التي تم تكليفه بها، ويبيعها، ويستخدم بعض العائدات لإبقاء الشخص الرئيسي مقيدًا ومخدرًا، يتألم في معاناة. يستولي وكيل آخر على الأصول التي تم تكليفه بها، ويبيعها، ويستخدم بعض العائدات لإبقاء الشخص الرئيسي مقيدًا ومخدرًا، ولكنه أيضًا مغذى بشكل لائق وفي حالة تبدو غير غير سارة (على الرغم من أنها قد تكون قاتلة في النهاية). الوكيل الثاني أفضل أخلاقياً من الأول؛ وهذا - وليس "الرحمة" - هو أقصى ما يمكننا قوله عنه.

السبب في أن الموافقة الإفتراضية بدت جذابة ليس لأنها تمثل سردًا معقولًا للتفويض السياسي، ولكن لأنها بدت وكأنها تتخذ موقفًا من العلاقات الدولية الاحترام - بدت وسيلة للتحقق مما إذا كان الناس يحصلون على ما يريدون. ومع ذلك، يواجه الغرباء صعوبات حقيقية في فهم الديناميات السياسية للدول البعيدة، ويمكن أن يتسببوا في أضرار كبيرة عندما يتخذون على عاتقهم الحكم على ما "يريده" الشعب "حقًا".

ما يمكن أن يفعله الغرباء المحترمون بدلاً من ذلك هو التحقق مما إذا كان بإمكان الشعب تفويض أفعال نظامهم - وإذا كان بإمكان الشعب التفويض، فيجب افتراض أنهم يفوضون. عندما يمكن للمواطنين التغيير - لكنهم لا يتغيرون - "الصفقة" التي يحصلون عليها مقابل مواردهم، يجب على الغرباء قبول أن الصفقة هي ما يريده المواطنون. هذه هي القوة الحقيقية لكلمات

والزر - أن افتراض التوافق بين الشعب وحكومتهم "هو ببساطة الاحترام الذي يدين به الأجانب لمجتمع تاريخي ولحياته الداخلية." الموقف المحترم هو افتراض أن المواطنين يفوضون نظامهم عندما يمكنهم القيام بذلك: أن الشروط اللازمة لموافقة الشعب الضمنية كافية للإشارة إلى موافقتهم[59] واحدة من المآسي في عالمنا هي أنه في العديد من الدول، يكون هذا الموافقة مستحيلاً: لا يمكن للناس أن يوافقوا على ما يتم فعله بأصولهم.

رسم خطي

لكي يوافق الشعب على إدارة النظام لموارده، يجب أن يكون المواطنون قادرين على معرفة ما يفعله النظام، ومناقشة ذلك بحرية فيما بينهم، والاعتراض بطرق تغير سياسات النظام. يتطلب ذلك أن يتمتع المواطنون على الأقل بالحد الأدنى من الحريات المدنية والحقوق السياسية. الفلسفة العملية لسيادة الموارد الشعبية ليست أكثر من ذلك. النظرية التي كنا بحاجة إليها، كنا نعرفها بالفعل - كانت مجرد مسألة توضيحها. في الجزء الرابع، سنجد مقاييس لجعل هذا الحساب أكثر دقة، بحيث يمكن أن توجه سيادة الموارد الشعبية صنع القوانين الحقيقية. ومع ذلك، بعد أن جعلنا معرفتنا واضحة، يمكننا بالفعل أن نقول بثقة أن بعض الأنظمة لا تحترم حقوق موارد شعوبها.

ماذا عن الدول في الغرب - هل تفي هذه الدول بالشروط الأربعة للمعلومات، والاستقلال، والمداولات، والاعتراض؟ لنفترض أنك أمريكي، وترغب في أن تمنع السلطات الفيدرالية التكسير الهيدروليكي، أو لتعزيزه - أو ربما لحفظ بعض عائدات النفط في البلاد للأجيال القادمة. يمكنك معرفة ما هي سياسات الحكومة الحالية، يمكنك مناقشة خططك للتغيير مع أمريكيين آخرين، ويمكنك الدفاع عن آرائك في العلن دون الخوف من عواقب وخيمة. "لذا، فإن أمريكا تجتاز "اختبار الساحة العامة[60] ويبدو أنه من غير المحتمل أن تكون السلطات الأمريكية تتحكم بشكل صارم في أفكار المواطنين لدرجة أنك لا تستطيع الوصول إلى آراء مستقلة حول موارد البلاد (دليل على أنك تقرأ هذا الكتاب).

إذا كانت هناك مسألة حقيقية هنا، فهي تتعلق بالمعارضة. إذا أراد أغلبية حازمة من مواطنيك حظر التكسير الهيدروليكي في أمريكا، على سبيل المثال، هل سيتم حظر التكسير الهيدروليكي؟ إذا صوت أكثر من مئة مليون أمريكي مرارًا وتكرارًا مع هذا الحظر كأولوية قصوى - أو إذا دعم معظم الأمريكيين إضرابًا عامًا حتى يصبح التكسير الهيدروليكي غير قانوني - هل سيتم حظر التكسير الهيدروليكي في وقت معقول؟ تتفاعل القدرات النقدية هنا بشكل كامل، كما تم تصميمها، ومع ذلك يمكن أن يتم تبديد أي شك متبقي حول الإجابات الإيجابية من خلال سؤال شخص يعمل في السياسة الوطنية عما يمكنهم فعله مع هذا النوع من الدعم[61] يتحكم الأمريكيون اليوم في مواردهم بشكل كافٍ لتغيير سياسة الموارد الوطنية إذا أراد معظمهم ذلك حقًا؛ إلى هذا الحد، على الأقل، فإن سيادة الشعب حقيقية.

ومع ذلك، ومع معرفتنا بما نعرفه، ونظرنا مرة أخرى حول العالم، يجب أن نقوم بمسح حزين. لا يوجد متعة في تأكيد أن الشعب السعودي يفتقر إلى السيطرة على موارده الطبيعية. من الصحيح أن بعض دول الخليج الفارسي أصبحت الآن على الأقل أفضل مما كانت عليه في السابق. في السنوات الأخيرة، اتخذت بعض الأنظمة خطوات لبناء النظام التعليمي، وتنويع الاقتصاد، ومنح الشعب بعض الحقوق السياسية الإضافية. يمكن لأصدقاء سيادة الموارد الشعبية أن يتمنوا فقط نجاح هذه الجهود. ومع ذلك، فإن هذه البلدان لا تزال بعيدة عن تلبية الشروط الدنيا للتفويض الشعبي، وتخبرنا التجربة بالحذر في التفكير بأن هذه الأنظمة يمكن أن تشفي نفسها بسرعة من الأمراض المزمنة الناتجة عن إدمانها الطويل على عائدات النفط.

إن النظر إلى أبعد من ذلك يعطي بعض الأسباب للأمل. إندونيسيا، التي كانت في السابق دولة استبدادية وأكبر دولة مسلمة في العالم، تغلبت على إدمانها للنفط وهي الآن في طريقها نحو الانتقال الديمقراطي. الإسلام نفسه متوافق بوضوح مع سيادة الموارد الشعبية[62] (ربما حتى الوهابية كذلك: النظام القطري هو أيضًا وهابي، لكنه أقرب إلى الملكية الدستورية من السعودية، وقد بذل جهدًا لإنشاء الجزيرة.) نيجيريا لا تزال تعاني كثيرًا لكنها أفضل مما كانت عليه. على سبيل المثال، في عام 2012، أجبرت الاحتجاجات العامة الواسعة والإضراب العام الحكومة النيجيرية على تغيير مسارها بشأن دعم النفط، مما يشير إلى أن البلاد تلبي الحد الأدنى من الشروط للتفويض الشعبي (على الأقل فيما يتعلق بتلك الدعم، في ذلك العام). والدولة العربية الأكثر تقدمًا في الإصلاح، المغرب، تلبي تقريبًا الحد الأدنى من الشروط لسيادة الموارد الشعبية[63] ومع ذلك - أقل أملًا - فإن الموضوع الوحيد الذي لا يتمتع المغاربة بحرية مناقشته والاعتراض عليه (بخلاف كرامة الملك) هو موضوع مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالصادرات الرئيسية للبلاد من الموارد (الفوسفات[64]).

وللأسف، بشكل عام، الوضع العالمي مروع. عند النظر حول العالم بحثًا عن النفط، نرى منتجين كبار في الشرق الأوسط، مثل السعودية وإيران والعراق والإمارات وقطر، بالإضافة إلى منتجين رئيسيين في أماكن أخرى، مثل روسيا وكازاخستان والجزائر وأنغولا. وهذا يمثل نصف احتياطيات النفط المثبتة في العالم، ولا تلبي أي من هذه الدول الحد الأدنى من الشروط لسيادة الموارد الشعبية[65].

التحكم في إمدادات الطاقة الأساسية للبشرية يتم بشكل رئيسي من قبل مجموعة من الرجال. هؤلاء الرجال القليلون متجذرون بشدة من الناحية المالية والعسكرية والجيوستراتيجية. بعضهم استخدم أموال النفط الخاصة بهم لتغرس الأيديولوجيات الاستبدادية في شعوبهم، وبعضهم، مثل السعوديين، نشروا تلك الأيديولوجيات بقوة في الخارج. المواطنون في هذه البلدان - العديد منهم غير متعلمين بشكل جيد، ومعظمهم ينظرون بعين الريبة، وبعضهم من نسل أجيال من الناس المضطهدين - عادة ما يكونون في حالة سيئة للسيطرة على موارد بلادهم. السيادة الشعبية على الموارد هي المثالية، لكنها ليست الواقع في نظام اليوم الدولي.

ما يتطلبه الأمر لشعب ما للسيطرة على موارده واضح، كما ينبغي أن يكون. توضيح ذلك يعزز ما كنا نعرفه بالفعل، ويعطي الثقة بأننا يمكن أن نعرف ما نحتاجه حتى عن البلدان البعيدة ثقافياً مثل السعودية. الشعب السعودي لا يمكنه السيطرة على موارده، والنقاش حول ما إذا كان نظامهم كريمًا بما فيه الكفاية لهم هو عدم احترام لهم. السؤال الصحيح ليس ما إذا كنا نعتقد أن المواطنين يحصلون على فوائد كافية من مواردهم، ولكن ما إذا كان بإمكان المواطنين السيطرة على مواردهم بشكل كافٍ للموافقة على الصفقة التي يحصلون عليها. بعد كل شيء، إذا كانت "الفوائد" هي معيارنا، بدلاً من التحكم"، فلن يكون لدينا اعتراض مبدئي على الحكم الإمبراطوري: يمكن أن" يكون الإمبراطور الأجنبي رحيمًا مثل أي ملك محلي[66] ومع ذلك، فإن ذلك ليس سيادة شعبية. لا ينبغي أن يحكم الشعب من قبل الغرباء أو المستبدين. بمجرد أن يصبحوا أحرارًا، يجب على الشعب أن يحكم نفسه.

14

فسادنا

لماذا يجب على القادة الكذب

الأمة التي تخاف من السماح لشعبها بالحكم على الحقيقة والباطل للأفكار في سوق مفتوحة هي أمة تخاف من شعبها.

جون ف. كينيدي—1

كل متجر رخيص للغاية. السرقات والاعتداءات عبر الحدود، والعصابات ورؤساء العصابات، في تلك القصة الخيالية من الفصل 5 لا تساوي شيئًا مقارنة بالجرائم الحقيقية في عالمنا الحقيقي الآن. اليوم، تُدار مناطق شاسعة، حتى دول كاملة، كأنها مؤسسات إجرامية، تُؤخذ مواردها الطبيعية بالقوة لصنع السلع على رفوفنا. في بلد ما، تقوم ميليشيات مسلحة بشكل كبير بنهب الأحجار الكريمة والمعادن التي تدخل في مجوهراتنا وإلكترونياتنا. في بلد آخر، يقوم طاغية ببيع نفط البلاد لدعم نظامه القمعي، ويتم استخدام ذلك النفط لصنع كل شيء من ألعابنا إلى أحذيتنا إلى عطورنا. كل منتج نجده على الرفوف الآن قد تم صنعه من، أو باستخدام، أو نقله باستخدام ذلك النفط المسروق. وعندما نشتري أي من تلك المنتجات، قد نكون نضع المزيد من المال في جيوب بعض من أكثر الرجال قسوة على وجه الأرض.

القوة تجعل الحق" تنتهك حقوق الملكية - حقوق الملكية لكل شعب على" موارده الطبيعية. كما هو الحال في الأحياء التي تتعرض فيها الممتلكات للسرقة باستمرار، فإن الفشل في تطبيق حقوق المواطنين يجعل هؤلاء المواطنين أفقر وأضعف. في الوقت نفسه، يعزز المنتهكون أنفسهم من خلال النجاح. ادفع فدية للقراصنة الذين أخذوا ناقلة نفط كرهينة، وغدًا سيواجه البحارة قراصنة أكثر قوة. ادفع حقوق ملكية لرئيس أخذ دولة نفط كرهينة، وغدًا سيواجه الشعب رئيسًا أكثر قوة. كانت الجيوش المحتلة تعيش من الأرض من خلال الاستيلاء على المزارع وقتل الماشية؛ يمكن الآن للميليشيات الأصلية أن تعيش من الأرض بشكل أكثر ربحية.

حيث لا يتم تطبيق حقوق الملكية، تفشل الأسواق؛ وعندما تكون الانتهاكات واسعة الانتشار، لا توجد حتى أسواق حقيقية. الشبكة العالمية لسلاسل الإمداد تدور حول الكوكب وتوزع السلع المسروقة، وليس لدينا خيار سوى استهلاك

هذه النهب المستمر. أينما نظرنا الآن، قد نرى منتجات السرقة - بما في ذلك عندما ننظر مباشرة إلى الأسفل.

يجب أن يكون الأمر سهلاً جداً

يجب أن يكون الأمر سهلاً جداً: نحن نشتري منتجات مصنوعة من المواد الخام للآخرين، أموالنا تجعلهم أفضل حالاً - فوز/فوز. نريد علاقات تجارية أفقية، في النهاية مع الناس العاديين في دول أخرى. بدلاً من ذلك، تجبرنا حكوماتنا على إرسال أموالنا إلى الأعلى، وبزاوية، إلى رجال قسريين يستخدمون أموالنا ليظلوا فوق الناس العاديين، ليأخذوا مواردهم بعيدًا عنهم. عندما تكون التجارة صعبة هكذا، فإن ما نشتريه سيكون دائمًا ملطخًا بالإكراه، وغالبًا ما يكون مع الضيق، وأحيانًا مع الموت.

لكن أليست بعض هذه الأنظمة محترمة؟ أليس للملوك العرب ممتلكات أمريكية مثل مبنى كرايسلر، ألا يرعون فرقًا أوروبية كبرى مثل مانشستر سيتي وباريس سان جيرمان؟ أليست الجامعات الكبرى في الغرب مثل جامعة نيويورك والسوربون تأخذ أموالهم أيضًا؟ ومع ذلك - ماذا تثبت هذه الروابط حقًا؟ ضع في إعتبارك أنه في القرن التاسع عشر كانت الأرباح من تجارة العبيد هي التي بنت أفق ليفربول وبريستول. وبالنسبة لجامعاتنا، يمكننا أن نتذكر عام 1902، عندما بدأت الألماس الأفريقية التي نهبها سيسيل رودس العنصري والإمبريالي بشكل صادم في تمويل المنح الدراسية في أكسفورد التي تحمل اسمه[2]. معظم النخبة لدينا لا يدينون بمكانتهم لحدسهم الأخلاقي أو شجاعتهم. في الغالب، مثل معظمنا، هم فقط يأخذون المال. الصفقات التي تمت بين نخبنا والأنظمة التي تم إثراؤها بشكل غير شرعي من الموارد لا تعود بالفضل على أي منهما.

على مدى عدة فصول، تناولنا مخاوف النخبة من أن سيادة الموارد الشعبية صعبة الفهم أو خطيرة الاستخدام. لكن تبين أن سيادة الموارد الشعبية بسيطة وآمنة. يجب على المواطنين التحكم في موارد بلادهم، ولا ينبغي لأحد أن يبيع تلك الممتلكات دون موافقتهم - هذا كل شيء. إذا كنا نؤمن بذلك، فإننا نؤمن أن شركات النفط والتعدين الدولية تطير، وتنقل، وتبحر بعيدًا بمليارات الدولارات من الثروات المسروقة كل يوم.

تعيش السيادة الشعبية في عقول شعبنا - إنها مثالية بلداننا. لدخول المكتب، يجب على قادتنا مدح حقوق الشعب بلا انقطاع. كيف يمكنهم إذن أن يشرحوا لشعبهم لماذا يختارون "القوة تصنع الحق"؟ لقد عملنا، على مدى العديد من الصفحات، على تحليل تفجيرات النخبة الدولية وتعتيمها. لقد كشفنا الكلمات المموهة التي يستخدمونها بلغة الشعوب لتأكيد امتيازات السلطة. هل كنا قاسين جداً على قادتنا؟ هل سيتحدثون بلغة مزدوجة إذا سألناهم مباشرة؟

دعونا نعطيهم فرصة أخيرة، ونسأل أحد القادة لماذا يختار باستمرار قواعد تجارة الموارد التي تنتهك حقوق الشعب. يمكننا أن نسأل أي عدد من القادة - من بريطانيا، ألمانيا، أستراليا - عن التجارة مع أي عدد من البلدان - مع الجزائر، أنغولا، أذربيجان. هنا، دعونا نسأل وزير الخارجية الأمريكي عن تجارة أمريكا في الموارد مع غينيا الاستوائية.

ضغط على وزير الخارجية

فكر في قرار الحكومة الأمريكية بالتعامل تجارياً مع أوبيا: قرارها بشكل قاطع تحديد الفرد أوبيا كشخص يحق للأمريكيين شراء نفط غينيا الإستوائية منه. تخيل أننا نسأل وزير الخارجية الأمريكي، "ما هو مبرر الحكومة الأمريكية لوضع الشعب الأمريكي في عمل مع هذا الدكتاتور؟"

كما سمعنا في الفصل 5، أعلنت محطة إذاعية للنظام في غينيا الاستوائية ذات مرة أن أوبانغ "مثل الله في السماء"، الذي لديه "كل السلطة على الرجال والأشياء".[3] لا يمكن لأي مسؤول أمريكي أن يؤيد هذا التبرير لسلطة أوبانغ على الموارد. يعتقد الأمريكيون أن جميع الرجال خلقوا متساوين، وأنه لا أحد لديه سلطة سياسية ممنوحة إلهيًا أكثر من أي شخص آخر. لا يمكن لوزير الخارجية ببساطة إنهاء النقاش بالقول إن أوبانغ هو رئيس غينيا الاستوائية، لذا بالطبع يجب علينا الشراء منه. كما تظهر العقوبات الأمريكية الحالية، يحتفظ الحكومة الأمريكية لنفسها بالحق في عدم إقامة اتصال تجاري بين الشعب الأمريكي وأي نظام أجنبي. ولا يمكن للوزير أن يقول ببساطة إن لكل دولة الحق في اختيار ترتيباتها السياسية الخاصة. سيكون ذلك تفكيرًا غير دقيق، يتضح من خلال السؤال عما يعنيه "الدولة" - سواء كان أوبانغ أو الشعب الذي له الحق في اختيار ترتيبات الدولة السياسية.

بموجب الحقائق البديهية لإعلان الاستقلال، يجب على الحكومة الأمريكية أن تعتبر أن المواطنين في غينيا الاستوائية هم الذين لديهم الحق النهائي في السيطرة على الموارد الطبيعية لبلدهم. كما رأينا في الفصل 11، فإن المبدأ القائل بأن "الشعب يمتلك النفط" هو سائد جدًا في الفكر الأمريكي لدرجة أن سياسيين مثل جورج بوش الابن وبوب غراهام يطبقونه على الشعب الأمريكي وشعوب الدول الأخرى. وقد صدقت الحكومة الأمريكية على معاهدة رئيسية لحقوق الإنسان تعلن عن سيادة الموارد الشعبية كألفا وأوميغا لها - أكثر مما تعلن عن أي حق آخر.

لتبرير إدخال الأمريكيين في الأعمال مع أوبانغ، قد يشير وزير الخارجية إلى قانون الهيدروكربونات الذي أقرته حكومته في عام 2006، والذي يُزعم أنه جعل أوبانغ بائع الموارد في البلاد. ومع ذلك، كما رأينا، لا يمكن لمواطني غينيا الاستوائية أن يكونوا قد وافقوا على ذلك القانون، حتى بشكل ضمني، لذا فإن شراء الموارد بموجب ذلك القانون ينتهك سيادتهم على الموارد.

لتأطير هذا بطريقة مختلفة: السيادة الشعبية على الموارد هي مبدأ أمريكي وحق من حقوق الإنسان - ولا يُطلب من المسؤولين الأمريكيين منح سلطتهم القانونية لقوانين أجنبية تنتهك المبادئ الأمريكية وحقوق الإنسان. بكلمات القاضي بنيامين كاردوزو، يمكن للمحاكم الأمريكية تجاهل قانون أجنبي عندما ينتهك بعض المبادئ الأساسية للعدالة، أو بعض المفاهيم السائدة للأخلاق الحميدة، أو بعض التقاليد المتجذرة في المصلحة العامة".[4] لذا قال الرئيس ويلسون: "إذا كانت [أمريكا] تدافع عن شيء واحد أكثر من أي شيء آخر، فهو عن سيادة الشعوب ذات الحكم الذاتي".[5]

قد يكون وزير الخارجية، الذي يواجه ضغوطًا لتبرير منح الأمريكيين الحق في شراء النفط من أوبانغ، قد يوسع النقاش. قد يقول وزير الخارجية إن السيادة الشعبية هي أحد مبادئ النظام الدولي، كما أنها أحد المبادئ في فلسفة أمريكا

العامة. ولكن كما يعرف أي دبلوماسي، فهي ليست المبدأ الوحيد. السلام هو أيضًا هدف رئيسي من أهداف النظام الدولي، وكذلك الاستقلال السياسي وسلامة أراضي الدول. لا يمكننا دفع السيادة الشعبية بعيدًا دون المخاطرة بمبادئ أخرى، قد يستمر الوزير في القول، والتي هي ذات وزن كبير لدرجة أنه يجب علينا أحيانًا إعطاؤها الأولوية.

هذه الردود مقنعة، يمكن قبولها بالكامل، وهي تجعل الأمور أسوأ فقط. يمكننا حتى أن نسمح بأن المبادئ الأخرى للنظام الدولي لها أولوية مطلقة على مبدأ سيادة الموارد الشعبية - ومع ذلك، نسأل الوزير لماذا تقرر الولايات المتحدة الانخراط تجارياً مع أوبانغ. المبادئ الأخرى للنظام الدولي لا تتطلب ذلك، أو حتى تتحدث بشكل خاص عن هذا القرار. إذا انسحبت الولايات المتحدة من الانخراط تجارياً مع أوبانغ، فلن يشن هجوماً عسكرياً. إن وقف مبيعات النفط لن ينتهك الاستقلال السياسي أو السلامة الإقليمية لغينيا الاستوائية، أو أي دولة أخرى. إن قرار الولايات المتحدة بالانخراط تجارياً مع أوبانغ ليس من السياسة العليا للحرب والسلام؛ بل هو من السياسة الدنيا لسياسة التجارة. تبريره الوحيد هو المكاسب الاقتصادية لأمريكا.

الحكومة الأمريكية تنتهك المبادئ الأمريكية من أجل المكاسب الاقتصادية الأمريكية. لا يمكن لوزير الخارجية أن يقول هذا، ولا يمكنه الاعتراف بوضع المصلحة الاقتصادية فوق المبدأ، ولا يمكنه التأكيد على أن جميع الرجال خلقوا متساوين - ما لم نتمكن من زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1 في المئة. لهذا السبب يبدو أن الانخراط التجاري الأمريكي مع أوبانغ أكثر عدم صدق من، على سبيل المثال، جرائم ريتشارد نيكسون في ووترغيت، التي كانت على الأقل موجهة نحو هدف سياسي. عندما تتعامل مع أوبانغ، تمارس الحكومة الأمريكية سلطتها لانتهاك السيادة الشعبية من أجل مصلحة الأمريكيين الخاصة. وتبيع مبادئها بشكل محبط بثمن بخس: في عام 2014، كانت غينيا الاستوائية تمثل أقل من 0.2 في المئة من واردات النفط الأمريكية، وهو مبلغ كان يمكن استيراده من مصادر أخرى مع أقل تضحية مالية.[6]

قد يمسك وزير الخارجية بقشة أخيرة: السيادة الشعبية للشعب الأمريكي. قد يقول وزير الخارجية إن الشعب الأمريكي هو السلطة النهائية على قوانين أمريكا، وإذا أراد الشعب أن يخول نفسه لشراء نفط غينيا الاستوائية من أوبانغ، فإن من حقه السيادي أن يفعل ذلك. ومع ذلك، فإن هذه القشة تغرق في القبضة. لا يمكن استخدام حق الاختيار في شعب واحد لتبرير انتهاك ذلك الحق نفسه في آخر، كما قال توماس جيفرسون عندما كان وزيراً للخارجية:

> لا يمكننا بالتأكيد أن ننكر على أي أمة ذلك الحق الذي تأسست عليه حكومتنا، وهو أن لكل فرد الحق في أن يحكم نفسه تحت أي شكل يريده، وأن يغير هذه الأشكال حسب إرادته، وأن يتعامل مع الدول الأجنبية من خلال أي هيئة يراها مناسبة، سواء كانت ملكاً، أو جمعية، أو لجنة، أو رئيساً، أو أي شيء آخر يختاره. إرادة الأمة هي الشيء الوحيد الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.[7]

استراتيجية وزيرنا الأخيرة ليست خاطئة فقط من الناحية الفكرية، بل هي خاطئة في محاولة تحويل اللوم عن التعامل مع أوبانغ إلى المواطنين الأمريكيين. قد يعتقد بعض الأمريكيين بشكل معقول في أنواع التبريرات التي تقدمها وزارة الخارجية علنًا للتعامل مع أوبانغ. كما سنرى، لا يمكن لوزير الخارجية أن يفعل ذلك.

الصفحة المستحيلة

في أكتوبر 1959، أرسل السفير الأمريكي في تايلاند برقية إلى وزارة الخارجية:

> لا يمكن أن يكون هناك جدل حول الاقتراح الأساسي ... بأن الحكومة الأمريكية يجب أن تعمل مع الحكومات العسكرية الاستبدادية في البلدان الأقل نمواً في آسيا الحرة وأفريقيا. كما أشارت الوزارة، "سيظل الاستبداد هو القاعدة في آسيا الحرة لفترة طويلة." وبما أن هذا هو الحال، فإن مشكلة شرح للشعب الأمريكي وللدول الصديقة التي لا تتعاطف مع شكل الحكومة الاستبدادية لماذا ندعم مثل هذه الحكومات تصبح مسألة علاقات عامة، وليس سياسة. لا نحتاج، على سبيل المثال، إلى الشعور بالحرج بشأن دعمنا لحكومة استبدادية في تايلاند يعتمد تقريبًا بالكامل على القوة العسكرية ... بخلاف المسألة العملية المتمثلة في عدم استعداد تايلاند لشكل ديمقراطي حقيقي من الحكومة، يمكن الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تستمد الدعم السياسي من الحكومة التايلاندية إلى حد ونسبة سيكون من الصعب مطابقتها في مكان آخر.[8]

قد تكون هذه التصريحات الصريحة من دبلوماسي صحيحة كـ*realpolitik*. العالم كما هو، ويجب على حكوماتنا أحيانًا التعامل مع الأنظمة الاستبدادية الموجودة. بعض هذه الأنظمة معادية، كما هو الحال مع كوريا الشمالية، وتعلم حكوماتنا أن لديها أسلحة نووية. بينما بعض هذه الأنظمة صديقة، كما كانت تايلاند، وقد تضطر حكوماتنا إلى استخدام دعمها لتحقيق أهداف استراتيجية أكبر (في وقت هذه البرقية، كان ذلك للحد من انتشار الشيوعية). من الضروري أن تختار الحكومة الأمريكية أهدافها الاستراتيجية بحكمة، وأنه عندما تتعامل مع الاستبداديين، تفعل ذلك بشكل جيد. ومع ذلك، كما رأينا، فإن مثل هذه التعاملات الأمريكية مع الاستبداديين لها تأثيرات قليلة على القوانين المعمول بها داخل الولايات المتحدة.

قرار الحكومة الأمريكية بالتعامل تجارياً مع أوبيان مختلف قانونياً ومرتبط بشكل وثيق. الولايات المتحدة تجعل حرفياً كلمة أوبيان قانوناً: ليس قانوناً لغينيا الاستوائية، بل قانوناً للولايات المتحدة. وهذا يعني أن أي ظلم تحت سيطرة أوبيان على موارد غينيا الاستوائية سيتم تجنيسه: سيصبح ظلماً مفروضاً على الأراضي الأمريكية. وهناك ظلم بالفعل: كما نرى الآن، أوبيان يسرق حرفياً نفط أمة. تختار الولايات المتحدة ليس فقط السماح باستيراد هذا النفط المسروق، بل إعلان هذه الواردات قانونية لأن المصدر كان قوياً بما يكفي لسرقته.

هذا يجعل "مشكلة شرح للشعب الأمريكي وللدول الصديقة التي لا تتعاطف مع شكل الحكومة الاستبدادية" أكثر صعوبة لماذا تتعامل الولايات المتحدة تجارياً مع أوبيان. التحدي "في العلاقات العامة" لوزارة الخارجية هو شرح علنياً لماذا سمحت الحكومة الأمريكية بشراء النفط من أوبيان منذ أن بدأت صادرات النفط في عام 1995. هذا تحدٍ محدد جداً: لا يسأل عما إذا كانت غينيا الاستوائية دولة مستقلة، أو ما إذا كان أوبيان هو رئيس تلك الدولة، أو ما إذا كان نظامه يمكنه الدفاع بشكل صحيح عن حدود البلاد، أو إصدار العملة أو الطوابع البريدية. لا يمكن تجنب التحدي بالقول إن الولايات المتحدة ملزمة قانونياً بقبول أوبيان كمورد لموارد غينيا الاستوائية، أو أن وكالة أخرى تتخذ هذا القرار. لن تساعد أي استئنافات للسلام أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي أو أولويات أخرى في النظام الدولي. ماذا بعد؟

الطريقة التي يستجيب بها المسؤولون الأمريكيون الآن لهذا التحدي - الطريقة التي تظهر فعليًا على صفحة وزارة الخارجية "العلاقات الأمريكية مع غينيا الاستوائية" - تجعل الأمور أسوأ مرة أخرى:

> تشكل ثلاث قضايا رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية حجر الزاوية للعلاقة الثنائية مع غينيا الاستوائية - الحكم الرشيد والديمقراطية؛ حماية حقوق الإنسان؛ والأمن القومي الأمريكي، خاصة الوصول إلى موارد الطاقة. تسعى الولايات المتحدة إلى تشجيع تحسين حقوق الإنسان، وتطوير مجتمع مدني فعال، وزيادة الشفافية المالية، وزيادة استثمار الحكومة في شعب غينيا الاستوائية في مجالات مثل الصحة والتعليم.[9]

يبدو أن الاستئناف للأمن القومي هو الأكثر منطقية هنا، على الأقل حتى يتم توضيحه: الولايات المتحدة الأمريكية تخول سرقة الأصول الرئيسية لبعض من أفقر وأشد الناس قمعًا في العالم، حتى تتمكن من استخدام هذه السلع المسروقة لتعزيز اقتصادها الخاص، من أجل أمنها القومي. لا يمكن أن يظهر ذلك على الموقع الإلكتروني[10] بعيدًا عن ذلك، نرى الاستئناف المألوف للانخراط من أجل التنمية، سواء السياسية أو الاقتصادية. تشارك الولايات المتحدة مع دول ليست مثالية على أمل أنه على المدى الطويل، سيؤدي الانخراط إلى تحسين حرية وازدهار مواطنيها. هذا الاستئناف غير صادق، على الأقل بالنسبة لغينيا الاستوائية، بطرق يعرفها بالفعل مسؤولو وزارة الخارجية.

يعلم وزراء الخارجية الأمريكيون عن "لعنة الموارد". وفي حديثها عن أهمية الشفافية والمساءلة في جنوب السودان، قالت هيلاري كلينتون: "نحن نعلم أن النفط] إما سيساعد بلدكم في تمويل طريقه للخروج من الفقر، أو ستقعون] ضحية لعنة الموارد الطبيعية، التي ستغني نخبة صغيرة، ومصالح خارجية، وشركات، ودول، وتترك شعبكم في حالة لا تختلف كثيرًا عما كانت عليه عندما بدأتم."[11] ويعلم وزارة الخارجية أن هذا ما حدث في غينيا الاستوائية. وقد منح مركز الفكر المستقل الذي تستخدمه وزارة الخارجية لتقييم مستوى حرية الدول غينيا الاستوائية أدنى درجة ممكنة، "أسوأ الأسوأ"، على مدار جميع سنوات مبيعات النفط لأوبيانغ.[12] وتعلم وزارة الخارجية من تقارير حقوق الإنسان الخاصة بها مدى التقدم الذي أحرزته المشاركة الأمريكية مع أوبيانغ نحو الأهداف، التي تم ذكرها على موقعها الإلكتروني، وهي "الحكم الرشيد والديمقراطية ... حماية حقوق الإنسان ... المجتمع المدني، وزيادة الشفافية المالية، وزيادة استثمار الحكومة في شعب غينيا الاستوائية في مجالات مثل الصحة والتعليم." إليكم أحدث ملخص من وزارة الخارجية نفسها:

> كانت أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد تجاهل سيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك استخدام الشرطة للتعذيب والقوة المفرطة؛ وإنكار حرية التعبير، والصحافة، والتجمع، والجمعيات؛ والفساد الرسمي الواسع النطاق. وشملت انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى: عدم قدرة المواطنين على تغيير حكومتهم؛ والقتل التعسفي وغير القانوني؛ وإساءة معاملة المحتجزين والسجناء؛ وظروف سيئة في السجون ومرافق الاحتجاز. كانت الاعتقالات والتوقيفات التعسفية، والتوقيفات بدون اتصال، والمضايقة والترحيل للمقيمين الأجانب بدون إجراءات قانونية، ونقص الاستقلال القضائي من المشاكل. قيدت الحكومة الحق في الخصوصية، وحرية الحركة، ونشاط الأحزاب السياسية. حدثت قيود على نشاط المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والعنف والتمييز ضد النساء والأطفال، والاتجار بالبشر ... لم تتخذ الحكومة خطوات لمقاضاة أو معاقبة المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات، سواء في قوات الأمن أو في أماكن أخرى من الحكومة، وكانت الإفلات من العقاب مشكلة خطيرة.[13]

كما رأينا في الفصل 5، لم ترتفع درجات الصحة والتعليم في البلاد حتى خلال السنوات التي تدفقت فيها أموال أمريكية ضخمة إلى أوبانغ. لا يمكن لأي وزير خارجية نزيه أن يؤكد أن قرار الولايات المتحدة بتحويل مئات الملايين من الدولارات إلى أوبانغ مقابل النفط الذي سرقه كان جيدًا للحكم أو التنمية أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان - لأي من الأهداف الموجودة على صفحة وزارة الخارجية.

هذا ليس مبالغة: وفقًا لمبادئ أمريكا نفسها، فقد سرق أوبانغ نفط البلاد من شعبها، وقد أذنت الحكومة الأمريكية للأمريكيين بشراء ذلك النفط المسروق منه. لا يوجد طريقة لتصوير هذا بألوان "التنمية". كان شعب غينيا الاستوائية فقيرًا للغاية عندما بدأ نفطهم بالتدفق في عام 1995. لقد تم سرقة نفطهم الآن، وتم بيعه، وذهب في الدخان بينما ارتفعت قيمته بشكل كبير. وهذا النفط ليس موردًا متجددًا. لقد تم إنفاق كل القيمة الناتجة عن النفط المنتج حتى الآن من قبل عشيرة أوبانغ: لقد ذهبت القيمة إلى وكلاء العقارات في باريس ؛ من خلال شبكاتMaseratiوGulfstream Aerospace وماريلاند وماليبوا؛ إلى رعاية العشيرة ومن خلال أنظمتهم الهضمية. تم إنفاق جزء صغير فقط على المواطنين، وبطرق لم يوافقوا عليها أبدًا. لقد ذهب الكثير من القيمة الإجمالية لاحتياطي النفط في البلاد الآن، وتستمر الإيرادات الحالية في التهريب.

قد يحاول وزير الخارجية مرة أخيرة: مبرر قاسي. شعب غينيا الاستوائية ليسوا (كما قال السفير التايلاندي في عام 1959) "مستعدين لشكل حقيقي من الحكومة الديمقراطية." أوبانغ هو أفضل ما يمكننا الحصول عليه؛ يجب أن نتحمل وجوده بينما يقف الناس على أقدامهم ويصبحون قادرين على حكم أنفسهم.

هنا ستعلن الولايات المتحدة أن أوبانغ هو وكيل لمبدأ غير كفء. لكن هل يمكن للوزير أن ينظر إلينا في العين ويقول هذا؟ دع وزارة الخارجية تضع على صفحتها الإلكترونية أنها لا تعتبر شعب غينيا الاستوائية كفؤًا لاتخاذ قراراتهم الخاصة. دعها تتضمن أنها لا تعتبر أوبانغ يحافظ على عدم كفاءة المواطنين من خلال حرمانهم من التعليم والمعلومات والفرص للمشاركة السياسية. وأخيرًا، دعها تنشر أنها لا تعتقد أن أوبانغ يستخدم سيطرته على موارد الشعب لتعزيز مصالحه الخاصة بدلاً من مصالح الشعب - أنه لا يأخذ عائدات الموارد لنفسه ولعائلته. تذكر من الفصل الأول سفير وزارة الخارجية إلى غينيا الاستوائية، الذي قال إن البلاد هي "أفضل مثال في العالم على بلد تم تخصيصه من قبل لص دون أدنى وعي اجتماعي"[14]هذا ما يعرفه مسؤولو وزارة الخارجية من تقاريرهم الخاصة، ولماذا يواجهون بشكل حاد مشكلة العلاقات العامة.

التحديات الرئيسية لـ "لعنة الموارد" هي، كما قالت وزيرة الخارجية كلينتون، الشفافية والمساءلة: الشفافية والمساءلة للحكومة الأمريكية تجاه الشعب الأمريكي. لا يمكن للحكومة الأمريكية أن تشرح علنًا سياستها التجارية تجاه غينيا الاستوائية. إذا تم إجبارها على التركيز على سبب السماح للأمريكيين بشراء النفط من أوبانغ، يجب على المسؤولين الأمريكيين التهرب أو الكذب. وهذا ليس تهربًا أو كذبًا مبررًا، على سبيل المثال، بسبب الحاجة إلى الحفاظ على سرية تحركات القوات في زمن الحرب. سياسة التجارة الأمريكية تجاه غينيا الاستوائية اختيارية تمامًا، وتضعف السيادة الشعبية لشعب أجنبي من أجل مكاسب خاصة للأمريكيين. صفحة الويب التي تصف هذه السياسة مستحيلة. لا يمكن للحكومة الأمريكية أن تكون صادقة بشأن سياساتها الخارجية تجاه غينيا

الاستوائية - أو بشأن سياساتها تجاه العديد من الدول الأخرى التي تعاني من فوضى الموارد.

إذا كنت فضوليًا، فنحن نعرف ما قاله وزير الخارجية الأمريكي لأوبانغ نفسه بعد كل سنوات القمع والفقر، والانتخابات المزورة والرقابة، التي تم توثيقها في تقارير وزارة الخارجية الخاصة. في مؤتمر صحفي مشترك، قالت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس:

> مرحبًا. يسعدني جدًا أن أرحب برئيس غينيا الاستوائية، الرئيس أوبيانغ ... شكرًا جزيلاً على وجودك هنا. أنت صديق جيد ونرحب بك.[15]

إذا ذهبت إلى الويب، يمكنك العثور على صورة للسكرتيرة رايس وهي تتصور مع أوبيانغ في تلك المؤتمر الصحفي، وهي تصافحه[16]في نفس العام، كشفت وزارة الخارجية أن دافعي الضرائب الأمريكيين كانوا يدفعون 17,500 دولار شهريًا لاستئجار مبنى السفارة الأمريكية في غينيا الاستوائية - وكانوا يدفعون هذا المال لعم أوبيانغ، رئيس الأمن الذي عذب زعيم المعارضة حتى الموت[17]وإظهار التفضيل لأوبيانغ ليس سياسة حزبية. على الويب، يمكنك أيضًا رؤية الرئيس باراك أوباما وزوجته، مبتسمين أثناء التقاط صورة مرتبة مع أوبيانغ وزوجته[18].

تعريف واحد للفساد هو "إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة." وفقًا لهذا التعريف، فإن سياسيينا يفسدوننا. إنهم يسيئون استخدام مناصبهم العامة لتحقيق مكاسبنا الخاصة.

مأزق الدولة

استمعت المحكمة العليا الأمريكية إلى نزاع ملكية في عام 1856. كان مالك مع ممتلكاته. ومع ذلك، كانت لدى الدولتين B قد سافر إلى الدولة A من الدولة لم يكن بإمكان المالك الحصول، B قوانين مختلفة، ووفقًا لقوانين الدولة B و A على ملكية تلك الممتلكات. كانت المسألة المطروحة أمام المحكمة هي أي أم قوانين الدولة A قوانين ملكية يجب أن تسود في هذه الحالة: قوانين الدولة حكمت المحكمة - في ربما أسوأ قرار لها عبر تاريخها الطويل - بأن قانون B. ولاية العبيد يجب أن يسود في الولاية الحرة: كان دريد سكوت ينتمي إلى ممتلكات سيده، وعلاوة على ذلك، كان الحظر على امتلاك العبيد في الولاية الحرة غير دستوري[19].

تواجه الحكومة الأمريكية وضعًا صعبًا بشأن غينيا الاستوائية، لكن مشكلتها تتعلق بمبادئها الخاصة أكثر من كونها تتعلق بالنفط من تلك الدولة. يمكن للولايات المتحدة أن تنفصل تجاريًا عن أوبانغ دون صعوبة كبيرة: سيكون هذا صداعًا مؤقتًا للسكرتير المساعد المسؤول عن مكتب الشؤون الأفريقية، وستحتاج شركات النفط الأمريكية المعنية إلى تهدئة، وقد تحصل القصة على بعض العناوين في وسائل الإعلام الأمريكية. لم تحصل الولايات المتحدة على الكثير من النفط من غينيا الاستوائية من حيث الكمية المطلقة، والمكان ليس له أهمية استراتيجية، وعائلتها الحاكمة تمثل عبئًا طفيفًا على العلاقات العامة. في حد ذاته، لا تهم غينيا الاستوائية الحكومة الأمريكية كثيرًا.

مأزق الحكومة هو أنه، كما في قضية دريد سكوت، تجد نفسها ملتزمة بعمق، وملتزمة في الجانب الخطأ من مبادئها الوطنية. إذا قررت الولايات المتحدة فجأة دعم المبدأ القائل بأن شعب غينيا الاستوائية يمتلك نفط تلك البلاد، وأعلنت علنًا أن أوبانغ يسرق ذلك النفط، قد يبدأ الأمريكيون في التساؤل عن الأنظمة الاستبدادية الأخرى التي تفوض الحكومة الأمريكية شعبها بشراء الموارد منها، مثل العائلة المالكة السعودية. والسعودية تهم كثيرًا.

كما رأينا، تعتبر المملكة العربية السعودية مهمة بطرق عديدة للحكومة الأمريكية. تزود السعودية حوالي 6 في المئة من استهلاك النفط الأمريكي[20]. ومع ذلك، فإن العلاقات الأمريكية السعودية ليست فقط - ولا حتى في المقام الأول - حول واردات النفط الأمريكية. بل، كما رأينا في الفصل 6، اعتمدت الحكومة الأمريكية على القيادة السعودية كحليف استراتيجي رئيسي عبر عدة مجالات سياسة ذات أولوية عالية، مثل الاستقرار الاقتصادي العالمي، ومبيعات الأسلحة، والاستثمار الداخلي. على مدى الأفق الانتخابي لأي سياسي أمريكي، كان من المنطقي دائمًا الاستمرار في التعامل مع النظام السعودي تجاريًا، ودعمه دبلوماسيًا.

لذلك، لا يرغب وزير الخارجية الأمريكي في - بل لا يمكنه - الإجابة على سؤال لماذا تفوض الحكومة الأمريكية الأمريكيين بشراء النفط من النظام السعودي. لا يمكن أن تكون الإجابة هي تلك التي لمحت إليها في القانون الأساسي السعودي في المقدمة: أن الملك يستمد سلطته من القرآن الكريم، وأن نظامه يمتلك كل النفط، وأن المواطنين السعوديين يجب أن يطيعوه في الأوقات الجيدة والسيئة[21]. كما لا يمكن أن تكون إجابة الوزير هي الإجابة الأمريكية المبدئية التي تقول إن الشعب هو صاحب السيادة على المملكة

العربية السعودية، بما في ذلك مواردها، وأن أي ملك لا يمكن أن يكون سوى وكيل لذلك الشعب. بالنسبة لوزير الخارجية الأمريكي، فإن الحقيقة حول المملكة العربية السعودية لا يمكن التعبير عنها.

مأزقنا

عندما بدأ مجموعة صغيرة من الكويكرز في القرن الثامن عشر حملتهم لإنهاء تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي، كانت النخبة البريطانية متشابكة تمامًا في اقتصاد العبيد. كان عمدة لندن أغنى مالك مزارع غائب في ذلك الوقت. كان العشرات من أعضاء البرلمان يمتلكون مزارع في الكاريبي، وكان هناك لورد هاوكسبري الذي كان لديه حتى سفينة عبيد تحمل اسمه.[22] أما بالنسبة للكنيسة الإنجليزية، فقد كانت تمتلك عبيدًا من خلال

> ذراع الكنيسة التبشيرية، جمعية نشر الإنجيل في الأراضي الأجنبية، التي كان مجلس إدارتها يتضمن أساتذة الدين في أكسفورد وكامبريدج ورئيس الكنيسة، رئيس أساقفة كانتربري. كانت علامة الملكية، المحروقة على صدور العبيد بحديد ساخن، هي SOCIETY. لاحظ رجال الدين في مجلس إدارة الجمعية معدل الوفيات المرتفع في المزرعة، لكنهم لم يتخذوا أي خطوة لتغيير كيفية عملها. "لقد تساءلت وندبت طويلاً"، كتب رئيس أساقفة كانتربري إلى أسقف زميل له في عام 1760، "بالتأكيد، أن العبيد في مزارعنا يتناقصون، وأن الإمدادات الجديدة تصبح ضرورية باستمرار. هذا ناتج عن بعض العيوب، سواء من الإنسانية أو حتى من السياسة الجيدة. لكن يجب علينا أن نأخذ الأمور كما هي في الوقت الحاضر."[23]

كان العبودية مقبولة تمامًا - في الواقع، كانت مصدرًا كبيرًا للثروة للعديد من أغنى الناس في بريطانيا. بينما كافح قادة حركة مناهضة العبودية لعقود، على ما يبدو بلا جدوى، لإقناع أعضاء البرلمان والأساقفة في لندن، اتخذ الناس العاديون في المقاطعات - وخاصة النساء - الأمور بأيديهم. لقد نظموا أول مقاطعة حديثة: مقاطعة ضد السكر الذي يتم حصاده بواسطة العبيد والذي كان ركيزة للاقتصاد البريطاني. كتبت إليزابيث هيكري، معلمة سابقة من ليستر، لاحقًا في كتيب قوي بعنوان "الإلغاء الفوري، وليس التدريجي":

> استمرار العبودية في مستعمراتنا في الهند الغربية ليس سؤالًا مجردًا، ليتم حله بين الحكومة والمزارعين. إنه سؤال نحن جميعًا متورطون فيه؛ نحن جميعًا مذنبون (دعونا نعترف بالحقيقة المخزية والمثيرة للشفقة) بدعم واستمرار العبودية. يقف المزارع في الهند الغربية وشعب هذا البلد في نفس العلاقة الأخلاقية مع بعضهم البعض، مثل اللص ومستقبل المسروقات. يرفض المزارع تحرير أسيره البائس، ويعامله كحيوان تحميل، ويجبره على العمل غير المدفوع تحت سوط عصا العربة - لماذا؟ - لأننا نحن من نوفر المحفز لكل هذه الظلم والجشع والقسوة - من خلال شراء منتجاته". حتى الآن، قد يكون ذلك قد تم بلا تفكير وبدون وعي، ولكن الآن تمت إزالة هذا المسكن؛ لقد تم تمزيق حجاب الجهل.[24]

قد لا تكون سرقة نفط بلد ما بقدر فظاعة العبودية في باربادوس، لكن حياتنا مرتبطة بالنفط بشكل أعمق بكثير مما كانت عليه حياة هيرك مع السكر. ما هي النسبة المئوية من الأميال التي نقودها، والملابس التي نرتديها، واللوشن الذي نضعه، هو ظلم؟ كم من ما نأكله تم زراعته وشحنه باستخدام النفط المسروق؛ ما هي نسبة أجسادنا التي هي نهب؛ ما هو الجزء الذي يتدفق من الثدي والزجاجة؟ إن وصمة الموارد المسروقة متجذرة في حياتنا؛ ربما هي جزء من قصة كل شيء ستتذوقه، وتلمسه، وترى اليوم.

نا السياسية. يؤديidealsتبتعد واقع حياتنا ًالسوقية اليومية عن مث استهلاكنا الخاص إلى نتائج لا يمكننا تحملها أخلاقياً، وتوجه خياراتنا في المتاجر أموالنا إلى قضايا نستنكرها. نجد أنفسنا منقسمين.

ظروفنا المحظوظة

مدينتنا هادئة وآمنة كما كانت دائماً، المتاجر المليئة بالسلع الملوثة ليست بعيدة عن منزلنا. هل نذهب؟ ماذا يمكننا أن نفعل أيضاً؟

نحن في ظروف أكثر حظاً من أسلافنا الذين واجهوا العبودية. نحن أفضل حالاً مادياً مما كانوا عليه، بفارق كبير، وبالتالي أكثر قدرة على قبول التكاليف من أجل مبادئنا. لا نحتاج إلى اختراع شعارات السيادة الشعبية، أو لإثارة فضيحة المجتمع المهذب من خلال التحدث بها. لقد تم خوض النضال من أجل حقوق الناس وغالباً ما تم الفوز به - تم مواجهة فوهات البنادق وتحمل السجون من قبل رجال ونساء ربما كانوا أشجع منا. مفاجأتنا هي مدى مساهمتنا في - انتهاك حقوق الناس، ولكن عندما يتم ملاحظة ذلك، لا نشك في أي جانب هو الصحيح.

هوياتنا، بمعنى آخر، قد تحولت بالفعل. في القرن العشرين، كانت صدمة للعديد من البيض عندما أدركوا أن اعتقادهم بتفوقهم العرقي الفطري كان خاطئًا[25] كان هذا الاعتقاد يدعم فهمهم لشرعية النظام الاجتماعي الذي نشأوا فيه، وكان مصدرًا مهمًا لاعتزازهم بأنفسهم. التخلي عن الاعتقاد بتفوقهم العرقي يعني التوصل إلى قبول ظلم النظام الذي قبلوه - وهو أمر صعب بما فيه الكفاية - وأيضًا العثور على مصادر أخرى للاعتقاد في صلاحهم. هذه ليست مشكلاتنا. نحن نحدد هويتنا بقوة مع السيادة الشعبية بالفعل. قد نشعر بالذنب لمساعدتنا في انتهاك قواعدنا الخاصة، والعار لعدم تحقيق معاييرنا، لكننا لا نحتاج إلى استبدال مبادئنا - في الواقع، قد نشعر بالنشاط من إمكانية تعزيزها.

الأدوات التي لدينا لتحقيق سيادة الموارد الشعبية قوية بشكل استثنائي. لقد تلاقت العالم بالفعل على المبادئ اللازمة؛ كما رأينا، كل القوانين المطلوبة موجودة بالفعل، جاهزة للعمل. لا نحتاج إلى القلق بشأن السياسة المتعلقة بجعل الولايات المتحدة، أو الصين، أو أي دولة أخرى تقول الكلمات الصحيحة - فقد وقعت تقريبًا كل دولة، بما في ذلك جميع القوى الكبرى، على المبادئ الصحيحة. لقد تم إنجاز الكثير من العمل الشاق بالفعل من قبل الآخرين.

وهذا يترك السياسة والاقتصاد. ومع ذلك، كما رأينا، فإن مصالحنا على المدى الطويل تتضرر من النظام الحالي للتجارة العالمية في الموارد الطبيعية. لقد كُتب علينا لعنة الموارد طوال حياتنا: عالقين في اقتصاد عالمي غير مستقر، نعيش في خوف من الحروب، والإرهابيين، والأمراض التي تهدد جزئيًا بسبب الحلول قصيرة الأجل التي اختارها سياسيونا قبل عشرين أو ثلاثين عامًا. العلاج الدائم الوحيد لآفات السلطة هو مواجهة تلك السلطة، ومصادر المساءلة عن الموارد هم فقط الناس الذين نراهم والذين نحن عليهم.

إن تحويل سياساتنا عمدًا لتمكين الشعوب سيتماشى مع التحولات الكبرى في السلطة التي تحدث الآن في جميع أنحاء العالم. حتى في أسوأ البلدان التي تعاني من فوضى الموارد، تصبح السكان الوطنيون أكثر قوة: أكثر عددًا وشبابًا، أفضل تعليمًا، أفضل تسليحًا، أفضل اطلاعًا، وأكثر اتصالاً. إنهم يدركون نقاط قوتهم، ويتوقعون أن يكون لديهم قوة سياسية أكبر مما لديهم. عندما يواجهون النخب القمعية والفساد، سيستخدمون سلطتهم بشكل متزايد بطرق تقوض هذه النخب: من خلال الاحتجاجات في الشوارع، والإضرابات، والتخريب، أو من

خلال الإرهاب، والتخريب، والخطف، والتمرد المسلح. سيكتسب الناس المزيد من القوة، بطريقة أو بأخرى. حان الوقت للوقوف إلى جانبهم.

كان إنهاء تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي في يوم من الأيام أمرًا لا يمكن تصوره لأسقف كانتربري الذي استفاد منها. كان الفصل العنصري متجذرًا بشكل دائم، حتى انهار. كان احتواء الاتحاد السوفيتي هو الأولوية الاستراتيجية لعقود، حتى اختفى الاتحاد السوفيتي فجأة. التبرير الوحيد لعدم العيش وفقًا لمبادئنا سيكون أننا نفتقر إلى سياسات قابلة للتطبيق لتحل محل سياساتنا الحالية. ومن هنا ننتقل إلى استكشاف السياسات القابلة للتطبيق في الجزء الرابع. لدينا في الغرب الفرصة لإنهاء فسادنا، وقيادة العالم من خلال ثورته الأخلاقية القادمة.

الجزء الرابع

تجارة نظيفة

تجعل تجارة الموارد اليوم العديد من الشعوب أضعف (الجزء الأول). وهذا ليس سيئًا بالنسبة لهم فحسب، بل سيئ بالنسبة لنا أيضًا (الجزء الثاني). نحن نختار أن تكون القوة هي التي تصنع الحقوق، مما ينتهك سيادة الموارد الشعبية (الجزء الثالث). التجارة القائمة على حقوق الشعب ستجعل جميع الشعوب أقوى، بما في ذلك شعبنا.

15

مبادئ العمل

قبل كل شيء، أمتنا قوية في دعمها للمبدأ: نحن ندعم قضية الحرية والعدالة والسلام لجميع الشعوب، بغض النظر عن العرق أو العلم أو الأيديولوجية السياسية. على الرغم من أن لدينا في هذه القوة سببًا للثقة، إلا أننا بحاجة أيضًا إلى الحكمة، والحذر الذي تفرضه الحكمة ...

بالحذر، أعني: حراسة حكيمة ضد التوقعات السخيفة بأن عالماً مريضاً بالجهل، والمخاوف المتبادلة، والكراهية، يمكن أن يُعالج بشكل معجزي من خلال اجتماع واحد ...

بالحكمة، أعني: ... قراراً مثابراً لاستكشاف كل طريق لائق نحو سلام عادل ودائم، بغض النظر عن عدد وخيبة أملنا المريرة. أعني إيماناً ملهمًا بأن عزيمة الرجال وقدرتهم على تحسين عالمهم ستتجاوز في النهاية قدرتهم على تدميره؛ وأن جوع الإنسانية للسلام والعدالة هو قوة أقوى من شهوة بعض الرجال للسلطة.

1— دوايت أيزنهاور، خطاب في ويست بوينت، 1955

قريباً

النفط هو أغلى سلعة يتم تداولها عبر الحدود، وسبعة من أكبر إحدى عشر شركة عامة في العالم من حيث المبيعات هي شركات نفطية[2]هذه الشركات. هي فاعلون عابرون للحدود، وليست جمعيات خيرية. أولوياتها هي استخراج أكبر عدد ممكن من الموارد وإرسال تلك الموارد إلى المستهلكين. أي إجراء قد يحد من أعمالها يجب أن يستند إلى مبادئ عميقة لا يمكن تجاهلها بسهولة. ستحتاج هذه المبادئ إلى حلفاء طبيعيين سيدافعون عنها عندما تتعرض للهجوم. وعندما نضيف أن هذه المبادئ ستطبق أيضاً على المبيعات الدولية لموارد قابلة للاستخراج أخرى، مثل الحديد والنحاس والألماس، تزداد الحاجة إلى أن تكون قوية.

في الواقع، قد تقاوم بعض الدول الإصلاح أكثر من الشركات. تستورد العديد من الدول الغربية كميات كبيرة من الموارد الاستخراجية من الدول الاستبدادية والفاشلة. (بعض الدول الأوروبية، على سبيل المثال، تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي الاستبدادي.) يجب أيضًا إقناع الدول التي تستهلك الموارد مثل الصين بإنهاء واردات النفط والمعادن المسروقة، وغالبًا ما يُعتقد أن الغرب لديه نفوذ سياسي ضئيل على الصين - أو على الأنظمة النفطية الغنية مثل السعودية وقطر. في الواقع، يذهب الكثير من النفوذ في الاتجاه المعاكس بسبب العلاقات التجارية والاستثمارية والديون التي تربط هذه الدول بالغرب.

ستكون تحديات التغيير كبيرة. ومع ذلك، وفقًا لمبادئنا، فإن النفط والمعادن المصدرة من الدول الاستبدادية والفاشلة هي سلع مسروقة. يجب علينا - والعالم - ألا نشتريها بعد الآن[3]لقد كنا هنا، في بداية حركة ضد الفعالية، مرات عديدة من قبل. في عام 1787، اجتمع اثنا عشر رجلاً في غرفة صغيرة في لندن بحملة سخيفة لإنهاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. solemnly وتعهدوا كانت بريطانيا آنذاك أعظم قوة دولية. كانت إمبراطوريتها بالفعل قارية؛ وكانت بحريتها تسيطر على الأمواج. كانت بريطانيا أيضًا الدولة الرائدة في تجارة الرقيق في العالم - قبل أن تتوقف، كانت سفنها الخشبية تحمل أكثر من ثلاثة ملايين إنسان مخطوف إلى العالم الجديد (مع وفاة العديد من الآخرين على طول الممر الأوسط الرهيب). وكما رأينا في الفصل الأخير، كانت مؤسساتها السياسية والعسكرية والدينية مستثمرة بشكل كبير في العبودية.

كان البرلمان وكنيسة إنجلترا ونوادي لندن للرجال جميعهم يعدون مالكي المزارع من بين أعضائهم. كانت تجارة العبيد توظف الآلاف من البحارة وبنّائي السفن والحدادين والتجار؛ وكانت المنازل المالية مثل باركليز ولودز تزداد ثراءً من أرباح العبيد؛ حتى أن العبودية أعطت بريطانيا أول مليونير لها - وهو عضو في البرلمان يدعى ويليام بيكفورد، الذي كان يمتلك أكثر من 22,000 فدان من المزارع في جامايكا[4]عزز الطلب من مناطق العبيد بشكل كبير نمو بريطانيا الصناعي[5]بحلول أوائل القرن التاسع عشر، كانت السكر المحصود من العبيد من جزر الهند الغربية وحده يمثل تقريبًا 5 في المئة من الدخل القومي البريطاني، وكانت التجارة المتزايدة المعتمدة على العبيد هي التجارة الأكثر قيمة في جميع الإمبراطورية[6].

باختصار، عندما بدأت الإصلاحات، بدا أن العبودية ضرورية للاقتصاد. كانت الممارسة تجعل البعض غير مرتاح، ومع ذلك، لم يرَ القليل من النخبة أنها

مشكلة أخلاقية خطيرة. ومع ذلك، خلال عشرين عامًا، ألغى الشعب البريطاني تجارتهم في العبيد[7] وبعد ثلاثة عقود، ذهبوا أبعد من ذلك وأطلقوا سراح جميع العبيد داخل إمبراطوريتهم. كتب ألكسيس دي توكفيل في عام 1843:

> قبل ستين عامًا، إذا كانت الأمة البحرية والاستعمارية الرائدة في العالم قد أعلنت فجأة أن العبودية ستختفي من أراضيها الشاسعة: ماذا كانت ستحدث من صرخات دهشة وإعجاب في كل مكان! كيف كانت عيون أوروبا المتحضرة ستتابع بتلك القلق والشغف تطور تلك المؤسسة الضخمة! ماذا كانت ستملأ كل قلب من مخاوف وآمال! لقد تم الشروع في هذه المهمة الجريئة والرائعة وإكمالها أمام أعيننا. لقد شهدنا شيئًا غير مسبوق في التاريخ ... افتح سجلات جميع الشعوب، وأشك في أنك ستجد شيئًا أجمل أو أكثر استثنائية.[8]

كان قادة مناهضة العبودية في بريطانيا مجموعة متنوعة من الشخصيات اللامعة الذين أصروا على مبدأ واحد من الحرية: أن تقييد إنسان لا يجب أن يعني امتلاك ذلك الإنسان، وأن القوة لا يجب أن تجعل الحق. عمل هؤلاء القادة بلا كلل لإقناع النخبة البريطانية بفك ارتباطهم بالتجارة التي كانوا متورطين فيها بشكل كامل. اعتقد اللورد كاسلريغ، وزير الخارجية البريطاني، في البداية أن المناهضين للعبودية كانوا "مثيرين للجدل من اليسار أو مثاليين عاطفيين." ومع ذلك، بعد أن فكر طويلاً في كلماتهم، استنتج أن "التجارة كانت في الحقيقة شرًا فظيعًا، وأنه من واجب بريطانيا العظمى استخدام تأثيرها الأخلاقي، وثروتها، وقوتها البحرية لضمان إلغائها بشكل عام."[9]

كانت القيادة حاسمة في الضغط على النخبة البريطانية لإنهاء تجارة العبيد. ومع ذلك، إذا لم نعد نتذكر كثيرًا أسماء مثل ويليام ويلبرفورس وتوماس كلاركسون، فذلك لأنهم لم يكونوا في النهاية القوة الرئيسية للتغيير. مهما كانت براعة القادة، لا يمكن أن تتفوق البراعة على المصلحة لمدة ستين عامًا. كان الشعب البريطاني هو الذي طالب بوقف العبودية. في جميع أنحاء البلاد، عامًا بعد عام، نظم الناس وتجمعوا، قاطعوا وقدموا عرائض، دفعوا ودعموا السياسيين. فعلوا ذلك خلال الحكومات الليبرالية والمحافظة، في الحرب والسلام، في السنوات السمان والسنوات الهزيلة، وكذلك من خلال الثورات الدستورية في الوطن والتحولات في الحلفاء في الخارج. فعلوا ذلك حتى بعد وفاة قادتهم الموهوبين، وغالبًا على حساب وظائفهم وعائلاتهم. ثم، كما هو الحال الآن، كان الشعب هو المصدر الرئيسي للعمل المبدئي—وخاصة العمل الذي يتصدى للسلطة.

السيادة الشعبية والملكية

بقدر ما يمتلك الجنس البشري أبطالًا، فإنهم أبطال السيادة الشعبية: غاندي ومندela. السيادة الشعبية هي بالفعل المثال المثالي للعالم، وحقوق الملكية تعيش ضمن هذا المثال - الناس يمتلكون موارد أمتهم. أهمية حماية حقوق الملكية واضحة لمعظم الناس في حياتهم اليومية (فكر مرة أخرى في أغلى شيء تملكه، ثم فكر في العثور عليه مفقودًا). لذا، ما نراه بالفعل يعد واعدًا - الحركة لإلغاء الفعالية للموارد الطبيعية تبدأ بمعظم الناس الذين يلتزمون بشكل غريزي بمبادئها الرئيسية: السيادة الشعبية وحقوق الملكية.

حماية حقوق الملكية هي أيضًا شعار العديد من الفاعلين العالميين الأقوياء. جميع الشركات تعتمد على حماية حقوق الملكية كمالكين ومشترين وبائعين. لا ملكية، لا عمل. علاوة على ذلك، فإن حماية الملكية هي الطلب اليومي لأكبر المستثمرين في العالم، وهي مجموعة تشمل اليوم شركات النفط الكبرى، وصناديق الأسهم الخاصة، والصين. جميع المشاركين في السوق يصرون على حقوق الملكية؛ بالنسبة لهم، هذه قضية وجودية.

حقوق الملكية هي أساس التجارة الحرة - طالما أن الحقوق نفسها مبررة. ضمن ويستفاليا، كان يمكن أن يمتلك البشر؛ اليوم، نعلم أنهم لا يمكن أن يكونوا كذلك. ضمن السياسة الويستفالية، فاز الهيمنة القسرية بحق بيع الموارد؛ بموجب المبادئ الحديثة، تحتاج مبيعات الموارد إلى تفويض من الشعب. بمجرد أن نعرف ما هي حقوق الملكية المبررة، يمكننا أن نرى أي تجارة هي حقًا حرة. كان يمكن اعتبار نقل*Homo sapiens* في السابق "تجارة حرة في البشر"، ولكن لم يعد كذلك. كان يمكن اعتبار نقل النفط المستخرج قسريًا "تجارة حرة في النفط"، ولكن مرة أخرى، لم يعد كذلك. في كلتا الحالتين، نرى الآن أن "التجارة" يتم إبطالها بالقوة - في حالة واحدة، القهر الخاطئ للأفارقة، وفي الأخرى، القهر الخاطئ للمواطنين، وفي كلتا الحالتين، الاستيلاء القسري على أصل ثمين. ضد مالكي الملكية، القوة تجعل الخطأ. ستكون التجارة في الموارد حرة فقط عندما تكون أسسها حقوق الشعب.

السيادة الشعبية وحقوق الملكية لا يمكن هزيمتهما معًا. يتعرض السياسيون للخطر عندما يعارضون السيادة الشعبية؛ بالنسبة للشركات والمستثمرين، فإن محاربة حقوق الملكية ستكون قاتلة. وهذه المبادئ ليست كل شيء - فالحجة ضد الفعالية يمكن أن تستند أيضًا إلى مبادئ حديثة أخرى ذات جاذبية واسعة، مثل حقوق الإنسان، التي تتعارض مع قوة الدولة. كما رأينا، فإن سيادة الموارد الشعبية هي بالفعل الحق الأول والأخير في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان. لذا، يحتاج التجارة الحرة - لكي تكون حرة حقًا - إلى أن تستند إلى هذا الحق الإنساني.

سيادة القانون هي مبدأ آخر ينضم إلى "القوة تصنع الحق". يتطلب سيادة القانون أن يكون جميع المسؤولين الحكوميين مسؤولين. كما يتطلب تأمين الحقوق الأساسية ضد النخب التي تتعامل مع نفسها. لذا، فإن سيادة القانون هي، في تحالف مثير للاهتمام، نداء لكل من المستثمر الأجنبي والمضطهد المحلي.

أخيرًا، وأعظم من كل شيء، ستنضم الحجة من أجل إلغاء الفعالية إلى مبدأ السلام. السلام هو الكلمة التي يستشهد بها تقريبًا الجميع، وهو أيضًا حالة يرغب

فيها الكثيرون بصدق.

السيادة الشعبية والملكية، حقوق الإنسان، سيادة القانون والسلام. هذه ليست أفكارًا يحتاج العالم إلى التحول إليها؛ هذه هي المبادئ المعلنة للعالم، والمثل العليا المعلنة لأهم الفاعلين في العالم: الأفراد، والشركات، والمستثمرين، والسياسيين. بعض دعمهم لهذه المبادئ بالطبع نفاق، لكن ليس الجميع. إلى حد كبير، يؤكد كل من هؤلاء الفاعلين أيضًا هذه المبادئ من مصالحهم الخاصة، ومن هوياتهم الخاصة. سيكون الهجوم على هذه المبادئ مدمرًا للذات؛ بينما سيساعد تعزيز هذه المبادئ في تحسين صورتهم الذاتية.

على النقيض من ذلك، الفعالية ليست مثالية لأحد. الفعالية موجودة بشكل غير واعٍ، مختبئة في ضوء النظام الدولي. "القوة تصنع الحق" هي قاعدة الفاعلين القسريين والفاسدين الذين يعيشون على أيديولوجيات ميتة والمال الذي يرسله لهم العالم على مضض. سيكتشف مؤيدو مثُل العالم تحالفات لا نهاية لها ليكونوا معًا. سيجمع أنصار الفعالية الدعم فقط من خلال الخوف والرشوة - وسيتعرضون دائمًا للإغراء للانحياز إلى قواعد الحداثة وإلى جانب الأغلبية. بينما قد تصمد الفعالية لفترة من الوقت، يجب أن تنتصر الأفعال الحاسمة على المبادئ.

ثمن المبدأ

ستحدد الفصول القادمة سياسات لإنهاء تجارة اليوم في الموارد المسروقة. نظرًا لأن النظام الحالي هو كل ما نعرفه، فإن بعض الشكوك طبيعية حول إمكانية حدوث مثل هذا التغيير. ستكون الأدلة في التنفيذ. ومع ذلك، تظهر التاريخ أن ثلاثة أنواع من المخاوف غالبًا ما تظهر خلال المراحل المبكرة من الحملات ضد الفعالية، وبقية هذا الفصل مكرسة لمناقشتها. المخاوف الثلاثة هي أن الناس لن يتحملوا التكاليف من أجل التغيير، وأنه لا يمكن لأي دولة تحمل بدء الإصلاحات، وأن التفكير قصير الأجل سيتغلب دائمًا على الخطط طويلة الأجل. يمكننا أن نسمي هذه المخاوف "الإجراء المكلف"، و"خوف المبادر الأول"، و"قصير الأجل".

يمكن أن يكون التصرف وفقًا للمبادئ مكلفًا، كما يعرف أي شخص يتطوع أو يتبرع للجمعيات الخيرية. ويتحمل الناس التكاليف من أجل المبادئ. إذا كانت المبادئ متجذرة في هوياتهم، سيرى الناس أن مثل هذا العمل هو تعبير عن أنفسهم، كونه تعبيرًا عن من هم. هناك العديد من الحالات المعروفة التي يمكننا استكشافها هنا، مثل الجبهات الداخلية للحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية أو حركة الحقوق المدنية الأمريكية. دعونا نواصل بدلاً من ذلك مع إلغاء تجارة العبيد في أوائل القرن التاسع عشر، وهو أمر أقل شهرة.

أدى إنهاء تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي إلى فقدان آلاف البريطانيين العاديين لوظائفهم وأعمالهم. ومع ذلك، كان البريطانيون ملتزمين جدًا بالإلغاء لدرجة أنه حتى أثناء تفكيكهم لتجارتهم الخاصة بالعبيد، بدأوا أيضًا المهمة الضخمة لإقناع دول أخرى بإنهاء تجارتها أيضًا. حثت بريطانيا، وتوسلت، ودفعّت القوى الكبرى الأخرى لوقف تجارة العبيد. كما استخدمت أسطولها البحري الضخم لدوريات المحيط الأطلسي ولإعادة السفن المحملة بالعبيد.

كل هذا تطلب تضحيات حقيقية من الدم والمال والسلطة[10] قضى سرب البحرية الملكية في غرب إفريقيا خمسين عامًا مكرسًا تقريبًا بالكامل لقمع تجارة العبيد؛ في النهاية، لقي خمسة آلاف بريطاني حتفهم في الحملة (كان العدد النسبي للأمريكيين اليوم هو خمسة وخمسون ألفًا). كانت الدول البحرية الكبرى الأخرى (خاصة فرنسا والولايات المتحدة) تشعر بالاستياء العميق من المثالية الأخلاقية" لبريطانيا، وتصاعدت النزاعات في البحر إلى عدة حوادث" دبلوماسية خطيرة. انخفضت تجارة السكر البريطانية بشكل حاد، بينما ارتفعت تجارة منافسيها بشكل كبير.

في إنهاء العبودية داخل مجالاتهم الخاصة وقمعها في أماكن أخرى، فرض الشعب البريطاني أيضًا خسائر اقتصادية كبيرة وغير تعويضية على أنفسهم. يصف تشايم كوفمان وروبرت بيب الأضرار:

> عانت جميع عناصر المجتمع البريطاني تقريبًا من تكاليف اقتصادية صافية نتيجة جهود مكافحة العبودية ... دفع دافعو الضرائب البريطانيون ثمن جهود الحكومة ضد العبودية؛ دفع المستهلكون أسعارًا أعلى للسكر ومنتجات استوائية أخرى؛ وخسر المصنعون والشاحنون والتجار والمصرفيون الذين كانوا يتاجرون مع المستعمرات الهندية الغربية أو مع إفريقيا أعمالهم ... [أما بالنسبة لفوائد التعويض،] فلم تحقق جهود مكافحة تجارة العبيد لبريطانيا أي فوائد مادية ملحوظة، سواء في الثروة أو القوة.[11]

تخيل المعادل اليوم: في عام واحد، أنفقت الحكومة البريطانية 40 في المئة من ميزانيتها على إنهاء العبودية[12] لدينا حتى تقدير للتكلفة الاقتصادية الإجمالية على الأمة. كلفت حملة بريطانيا ضد العبودية ما يقرب من 2 في المئة من الدخل القومي، كل عام، لمدة ستين عامًا[13] إنها مبلغ ضخم، يجب إضافته إلى تكلفة الأرواح والعلاقات الدولية المتوترة.

قد يكون البريطانيون اليوم أفقر بسبب إصرار أسلافهم على إنهاء تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي. مرة أخرى، تم التضحية بما يقرب من 2 في المئة من الدخل القومي، كل عام، لمدة ستين عامًا - فكر في أي من السياسيين سيكون لديهم الشجاعة لدعم مثل هذه الحملة اليوم. قبل الناس العازمون هذه التكاليف من أجل مبادئهم. السؤال بالنسبة لنا، ونحن نفكر فيهم، هو ما إذا كنا نعتقد أن الشعب البريطاني قام بالشيء الصحيح.

اليوم، ستواجه دول الغرب تكاليف أثناء انتقالها بعيدًا عن النفط الاستبدادي والمعادن المرتبطة بالصراع. ستختلف هذه التكاليف عن تلك التي دفعتها بريطانيا - على سبيل المثال، لن تكون هناك نفقات عسكرية - وستكون هناك العديد من الفوائد التعويضية. ومع ذلك، فإن التحول من الفعالية في تجارة الموارد يأتي مع ثمن. سنستعرض التكاليف في الفصول التالية؛ هنا يمكننا التفكير في سبب واحد يجعل هذه التكاليف تستحق التحمل.

الإجراء المكلف والثقة

قد يفرض إصلاح تجارة الموارد تكاليف، ومع ذلك قد تكون "القوة تصنع الحق" أكثر تكلفة. في الفصل 6، استعرضنا لعنة الموارد على الغرب التي تنبع من الفعالية: المستبدون العدائيون، الحلفاء غير المتوقعين، انتشار التطرف، الإرهابيون المعززون، الأسعار المرتفعة، الأزمات الاقتصادية، وأكثر من ذلك. إذا تمسكنا بذلك، ستستمر "القوة تصنع الحق" في فرض تضحياتها. إحدى المخاوف الكبيرة هي أن الفعالية، بسبب منطقها، ستستمر في وضع الأجانب ضدنا. إحدى فوائد إصلاح الفعالية هي أنها ستسمح للغرب ببناء الثقة بدلاً من ذلك.

هذه نقطة حساسة، أو ربما هي حقيقة يجب مواجهتها. يشعر الكثيرون في الغرب أن بقية العالم تنظر إلى الغرب بشيء من الشك. يمكن للأمريكيين، على سبيل المثال، أن يروا على التلفزيون أن الناس العاديين في أماكن مثل الشرق الأوسط وآسيا لا يبدو أنهم يضعون الكثير من الثقة في ما تقوله الحكومة الأمريكية. الحقيقة الصعبة هي أن الأمور أسوأ بكثير مما يعتقد معظم الغربيين (وخاصة معظم الأمريكيين). للتعميم، فإن الكثير من العالم لا يثق فقط في الغربيين للتصرف بشكل صحيح، والكثير من العالم لا يصدق ما تقوله الحكومات الغربية. إليك بعض الإحصائيات:

- في عام 2011، أجرت مؤسسة بيو استطلاعًا للمسلمين في الدول الإسلامية؛ ووجدت أن الأغلبية في جميع الدول قالت إن الغربيين "أنانيون"، "عنيفون"، "جشعون"، "غير أخلاقيين"، "متكبرون"، و"متعصبون".
- سأل نفس الاستطلاع من نفذ هجمات 11 سبتمبر. في أي دولة إسلامية لم يقل حتى 30 في المئة من المسلمين إنهم يعتقدون أن العرب نفذوا هجمات سبتمبر. حتى في الدول غير العربية الكبيرة التي هي حلفاء لأمريكا، مثل إندونيسيا (20 في المئة) وتركيا (9 في المئة)، كانت النسب التي تربط العرب بهجمات 11 سبتمبر منخفضة جدًا.
- عندما قام روبرت كيوهان وزملاؤه بتحليل منشورات تويتر للعرب خلال 2012-2013، وجدوا أن التغريدات المناهضة لأمريكا تفوقت على التغريدات المؤيدة لأمريكا بمعدل ثلاثة إلى واحد. بعد تفجير ماراثون بوسطن في عام 2013، كان المغردون العرب أكثر احتمالاً بمقدار الضعف للتكهن بأن وكالات الاستخبارات الأمريكية كانت وراء التفجير مقارنةً بتعبيرهم عن التعاطف مع ضحاياه.
- هذه ليست مجرد مواقف للمسلمين والعرب. وجدت دراسة بيو في عام 2013 أن أغلبية واضحة من الصينيين العاديين يعتقدون أيضًا أن الأمريكيين "عدوانيون"، "عنيفون"، "متكبرون"، و"جشعون". وأضف أكثر من نصفهم "أنانيون".[14]

هناك العديد من الأسباب وراء هذا النقص في الثقة: التاريخ المضطرب للغرب واستغلاله لموارد الأجانب، والخطاب المناهض للغرب من قبل militarism في الأجانب والمتطرفين، وأسباب أخرى أيضًا. هناك ما يكفي من demagogues اللوم ليشمل الجميع، إذا كنا مهتمين باللوم. ومع ذلك، حتى بعد أن نفهم أسباب هذا الشك في الغرب، سنحتاج إلى معرفة ما يجب القيام به الآن. عندما نتطلع إلى الأمام، ستكون أسئلتنا ما إذا كان هذا الشك سيتحسن أو يزداد سوءًا في المستقبل، وماذا يمكننا أن نفعل الآن حتى تظهر الاستطلاعات المستقبلية مزيدًا من الثقة.

يجب على المصلحين أن يقبلوا أن بقية العالم لن تصدق في البداية إعلانًا من دولة غربية بأنها مصممة على ترتيب بيتها، وأنها لم تعد تخطط لشراء الموارد الطبيعية من المستبدين والمسلحين الذين يسرقون تلك الموارد من الناس. إذا قامت دولة غربية واحدة بهذا الإعلان، فسوف يفسره الأجانب على أنه مؤامرة؛ وعندما تنضم دول أخرى، سيقال إنه مؤامرة. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يفكر في كيفية بناء الثقة في العلاقات الشخصية. نحن نأتي لنصدق أولئك الذين يفعلون ما يقولون، والذين يلتزمون بالتزاماتهم، والذين يحافظون على وعودهم حتى عندما يكون ذلك صعبًا عليهم. نحن نأتي لنفكر بشكل جيد في الأشخاص ذوي النزاهة - والنزاهة تظهر من خلال ما سيفعله الشخص وما لن يفعله[15].

إن العمل المبدئي هو أفضل وسيلة للدول الغربية لمواجهة نظريات المؤامرة واتهامات النفاق التي تتردد الآن في جميع أنحاء العالم. لأخذ مثال مهم على ذلك، فإن العمل المبدئي هو أفضل وسيلة للدول الغربية لمواجهة سرد ضحية الجهاديين الذي يجذب الآن آلاف الشباب المسلمين نحو التطرف ثم نحو التطرف. يمكن أن يتم تفسير كل قتل غربي لمسلم في الخارج لتعزيز هذا السرد الجهادي. يجب على الدول الغربية أن تؤسس سردًا مضادًا يكون أكثر إقناعًا بكثير. فقط من خلال إظهار استعدادها لتحمل التكاليف من أجل الناس في الخارج يمكن للغرب أن يستنزف مستنقعات الشك التي تغمره في لعنة الموارد. الثقة هي المقياس الأخلاقي لجميع العلاقات الإنسانية. العمل وفقًا للمبدأ هو أفضل وسيلة لبناء الثقة.

خوف التحرك أولاً

لإنهاء الفعالية في تجارة الموارد الدولية، يجب أن تكون هناك دولة أو دول هي الأولى في اتخاذ إجراءات ضد الواردات المسروقة. يجب على رجال الدولة أن يستمتعوا بفرصة دعم الإجراءات التي ستعزز المصالح الوطنية على المدى الطويل وتساهم في عالم أفضل. ومع ذلك، فإن القيام بخطوة أولى يمكن أن يتطلب أعصابًا ثابتة، حتى لو كانت الخطوة في الاتجاه الصحيح. هل تتحرك الدول حقًا أولاً عندما يتطلب ذلك تكاليف قصيرة الأجل؟

نعم، إليك مثال واحد من بين العديد. بعد فضيحة ووترغيت، سئم الأمريكيون من الفساد. أثناء متابعة عدة قضايا بعد ووترغيت، وجدت لجنة الأوراق المالية والبورصات أن مئات الشركات الأمريكية قد قدمت رشاوى لمسؤولين أجانب بقيمة مئات الملايين من الدولارات. أصدرت تقريرًا يقول إن رشوة المسؤولين الأجانب من قبل الشركات الأمريكية كانت "خطيرة وواسعة الانتشار بما يكفي لتكون سببًا للقلق العميق"[16] فتح مجلس الشيوخ جلساته الخاصة، واستمع إلى شهادات تفيد بأن العديد من الشركات الأمريكية الكبرى - وخاصة شركات النفط مثل إكسون وموبيل وخليج - كانت متورطة بشدة في هذه الممارسة.

عبر العديد من أعضاء مجلس الشيوخ عن اشمئزازهم، وليس أقلها بسبب انتهاك المبادئ الأساسية للسوق. قال أحد تقارير مجلس الشيوخ: "هناك توافق واسع على أن دفع الرشاوى للتأثير على قرارات الأعمال يفسد نظام المشاريع الحرة. الرشوة تقطع السوق. حيث تُدفع الرشاوى، يتم توجيه الأعمال ليس إلى المنتج الأكثر كفاءة، ولكن إلى الأكثر فسادًا"[17] عبر السيناتورات أيضًا عن قلقهم بشأن التضحية بالمصالح الوطنية على المدى الطويل من أجل المصالح التجارية قصيرة الأجل:

> لا شك أيضًا أن الفساد الواسع النطاق يعمل على تقويض تلك الحكومات الديمقراطية المعتدلة والمناصرة للاقتصاد الحر التي سعت الولايات المتحدة تقليديًا إلى تعزيزها ودعمها. شهدت عدة شركات نفطية أمام اللجنة الفرعية أنها قدمت مساهمات سياسية ضخمة ... تدعم القوى الديمقراطية التي تتسم بالود تجاه رأس المال الأجنبي في تلك البلدان، ولكن في الواقع، كانت تقوض العمليات الديمقراطية الأساسية ... [و] بينما قد تعزز الرشوة والعمولات المبيعات على المدى القصير، فإن المشاركة المفتوحة للشركات الأمريكية في مثل هذه الممارسات يمكن، على المدى الطويل، أن تؤدي فقط إلى تشويه سمعتها وسمعة الولايات المتحدة. في النهاية، تخلق الظروف التي تأتي بالقوى السياسية التي ليست أصدقاء لنا.[18]

ومع ذلك، في وقت متأخر من هذه المناقشات في مجلس الشيوخ، بدأت مخاوف المتقدمين في الظهور. عندما بدا أن المشاعر تجاه تشريعات مكافحة الفساد تتزايد، أشار بعض السيناتورات إلى أنه لم تكن الشركات الأمريكية وحدها التي كانت ترشي المسؤولين الأجانب. قيل إن الرشوة هي ظاهرة عالمية. في الواقع، شجعت العديد من الدول الأوروبية حتى الرشوة الأجنبية، من خلال السماح للشركات بخصمها كمصروفات تجارية. لذا حتى لو منعت أمريكا الرشوة، فلن ينتهي هذا الممارسة. لن يؤدي الحظر إلى تقليل الفساد الأجنبي. بل يعني فقط أن الشركات الأمريكية ستفقد الأعمال.

كان هذا الخوف من المبادرة الأولى أيضًا مستخدمًا ضد الحملة البريطانية لحظر تجارة العبيد. كما كتب أحد سكان بريستول إلى صحيفة: "التخلي عن

تجارةَ العبيدَ] لمنافسيها الفرنسيين سيكون قطعةً في قلب هذه الأمة كشعب[
".تجاري، وترك نسلنا ليصبحوا عبيدًا في المستقبل[19] حتى أن الشاعر ويليام كاوبير كتب بعض الأبيات الساخرة حول المقاطعة الشعبية للسكر المستخرج من العبيد:

،أعترف أنني مصدوم من شراء العبيد
وأخشى أن الذين يشترونهم ويبيعونهم هم مخادعون؛
ما أسمعه عن معاناتهم، وعذاباتهم، وآهاتهم
.يكاد يكفي لجذب الشفقة من الحجارة

،أشفق عليهم كثيرًا، لكن يجب أن أكون صامتًا
لأنه كيف يمكننا الاستغناء عن السكر والروم؟
خصوصًا السكر، الذي نراه ضروريًا؛
!ماذا، نتخلى عن حلوياتنا، قهوتنا، وشايينا

،علاوة على ذلك، إذا فعلنا ذلك، فإن الفرنسيين والهولنديين والدنماركيين
:سوف يشكروننا بصدق، بلا شك، على جهودنا
:إذا لم نشترِ المخلوقات المسكينة، فسوف
.وستتضاعف التعذيب والأنين

،إذا كان الأجانب كذلك سيتخلون عن التجارة
يمكن أن يقال الكثير لصالح رغبتك؛
،لكن، بينما يحصلون على الثروات من شراء السود
أخبرني، لماذا لا يمكننا أيضًا أن نذهب إلى الوجبات الخفيفة؟[20]

في النهاية، تغلب أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي على خوفهم من المبادرة الأولى، كما فعل البريطانيون في القرن التاسع عشر. رأى السيناتور ويليام بروكسمير فوائد القوة الناعمة من التحرك أولاً ضد الفساد:

> إذا كان لدينا سمعة كوننا الدولة الوحيدة التي تفرض القانون وكل ما نبيعه يتم بيعه على أساس الجدارة والمنافسة وليس على أساس الرشوة، يبدو لي أن هذه ميزة هائلة لا ينبغي تجاهلها. أعتقد أن العمل الأحادي لن يعزلنا. سيوفر لنا ميزة كبيرة وسيتعين على الدول الأخرى أن تلتزم بذلك.[21]

شعر السيناتور هاريسون ويليامز بوجود "ميزة المتقدم الأول" في القدرة على وضع معايير يمكن بعد ذلك نشرها إلى دول أخرى أيضًا:

> ستسهل إجراءات حكومتنا، ما أعتقد أنه متفق عليه عمومًا، حلًا دوليًا. بمجرد أن يصبح القانون ساريًا، ستكون حكومتنا في وضع يمكنها من الدفاع بقوة، بنزاهة ومصداقية، عن الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.[22]

هل كان هذا مجرد نفاق؟ ربما - لكنهم فعلوها. أقر الكونغرس قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية (FCPA) في عام 1977. وتبعت ذلك اتفاقيات دولية. دفعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وهي نادٍ للدول المتقدمة، إلى معاهدة تتطلب من جميع الأعضاء تنفيذ تشريعات مشابهة لقانون FCPA. تم اعتماد قاعدة مكافحة الرشوة تدريجيًا عبر جميع الدول الغنية وأخيرًا، في عام 2009، أصبحت بولندا آخر دولة تحظر صراحة خصم الضرائب على الرشاوى الأجنبية.[23] كانت القاعدة تتجذر. كما حدث، ترك هذا بريطانيا

كأبطأ دولة في تمرير تشريعات قوية لمكافحة الرشوة، وتمت السخرية من القادة البريطانيين بشأن ذلك في اجتماعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.[24] دفع هذا بريطانيا لتجاوز الأعضاء الآخرين في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتمرير قانون لمكافحة الرشوة في عام 2010، والذي هو أكثر صرامة بكثير من قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية.[25] ما نراه في تاريخ قوانين مكافحة الرشوة هو سباق بطيء ولكنه ثابت نحو القمة من أجل معايير أفضل ضد الفساد الأجنبي.

كما أظهرت القصص من الفصل 8، لا تزال الرشوة موجودة بيننا. ولكن، هناك أيضًا بعض التجارة الدولية في البشر المستعبدين. كانت هذه القوانين لمكافحة الرشوة خطوات مهمة نحو أهدافها، كما كانت قوانين الإلغاء خطوات نحو أهدافها. زادت الملاحقات القضائية للرشوة الشركات، مثل القضية الضخمة ضد إحدى الشركات التابعة لهاليبرتون بسبب رشوتها في نيجيريا، عبر الدول الغنية (وخاصة في الولايات المتحدة). أصبح تهديد الملاحقة القضائية بسبب الرشوة الآن قيدًا كبيرًا على الأنشطة التجارية الغربية في جميع أنحاء العالم.[26] حتى لجان التحكيم الدولية أصبحت اليوم مترددة في تنفيذ العقود التي تم الفوز بها من خلال الفساد.[27] لا تزال الشركات الغربية بعيدة عن القداسة، ولكن أي رجل نفط يتذكر الأيام القديمة سيخبرك أن الرشوة الأجنبية أصبحت الآن أكثر خطورة، وأن "الأعمال كالمعتاد" القديمة قد ولت الآن. تغلبت القيادة الأمريكية على الخوف من التحرك أولاً، وبالتالي تقدمت بالشؤون الدولية خطوة إلى الأمام.

الركض الطويل

يمكن للدول الغربية التي تغير سياساتها أن تعزز سيادة الموارد الشعبية بسلام من خلال إصلاح قوانينها الخاصة، التي تُنفذ داخل حدودها، وإظهار من خلال - المثال ما يمكن أن تفعله الشعوب ذات السيادة. إن إعلان المبدأ كأساس للسياسة هو أيضًا أفضل وسيلة لبناء تحالفات دولية للإصلاح. في موقع التجارة النظيفة، ستجد إعلانًا حول التجارة في الموارد الطبيعية، كتبته مجموعة دولية من المحامين. من خلال تمرير تشريعات تستند إلى هذا الإعلان، يمكن للدول أن تعلن أنها مستعدة للتعاون في دعم سيادة الموارد الشعبية في كل مكان.[28] يمكن أن يكون "توقيع الإعلان" مطلبًا قويًا لحملات المواطنين التي تشجع القادة الوطنيين على إجراء تغييرات مبدئية.

ستكون هناك حاجة إلى الالتزام بالمبدأ لكي يحافظ القادة على عزيمتهم عندما تصبح الأمور صعبة، كما ستصبح. إن المستبدين وزعماء الحرب الذين أثروا من خلال حكم الفعالية اليوم متجذرون في النظام كما هو، وكما رأينا، هم أغنياء وقساة. نضيف الآن أنهم أيضًا أذكياء وقابلون للتكيف. مهما كانت الإجراءات المتخذة التي تعرض سلطتهم للخطر، فإن المستبدين وزعماء الحرب اليوم سيستجيبون بشكل ديناميكي. الأسماك الكبيرة لا تقلى نفسها. إليك سيناريو واحد من بين العديد: قد يقوم النظام الجزائري القاسي الماكر بتمثيل حادث إرهابي خطير داخل بلاده أو في بلد جار، ليظهر نفسه كأفضل ضامن للاستقرار الإقليمي ويقدم وعده بالاستقرار مقابل التنازلات الغربية. قد تكون هناك العديد من الحالات الحرجة مثل هذه بينما يتجه الغرب بعيدًا عن الفعالية، ويجب أن تبقى أعمدة السياسيين ثابتة طوالها.

التحدي الأكثر أهمية واستمرارية للعمل المبدئي هو التفكير قصير المدى. عندما تصرخ العناوين، يكون الإغراء هو نسيان المستقبل والتصرف فقط في الوقت الحالي. يمكننا تخيل حوار حيث يمكن أن يتحدث المدى القصير والمدى الطويل مع بعضهما البعض:

المدى القصير: نعم، نحن نعلم أن أموال النفط قد مولت لعقود انتشار التطرف في جميع أنحاء العالم - لكن هناك هجوم إرهابي للتو. ماذا يجب أن نفعل الآن؟

المدى الطويل: في الوقت الحالي، في عام 1977، يجب على أمريكا أن تتصرف بناءً على الهدف في خطة الحرية للرئيس كارتر لخفض واردات النفط الأمريكية إلى النصف بحلول عام 1985. عندها لن نواجه على الأرجح هذه التهديدات الإرهابية.[29]

المدى القصير: لا، لا - رجال الميليشيات المدعومين بالنفط يقطعون رؤوس الرهائن في الشرق الأوسط ويأخذون النساء "الكافرات" كعبيد جنسيين.[30] ماذا يجب أن نفعل الآن؟

المدى الطويل: في الوقت الحالي، في عام 1992، يجب على أمريكا أن تستخدم عائدات السلام من نهاية الحرب الباردة للاستماع إلى الرئيس جورج بوش الأب (وكل الرؤساء بعد جونسون) من خلال تقليل اعتمادها على النفط الأجنبي. عندها لن نواجه العديد من خيارات الاستراتيجية الخاسرة اليوم...[31]

المدى القصير (بعد أربع سنوات من الآن): لا، لا - وباء قاتل ينتشر بسرعة من دول تصدير المعادن الفقيرة. ماذا يجب أن نفعل الآن؟
لعنة الموارد على الغرب تشبه اللبلاب السام: أحد أعراضها هو الرغبة القهرية في القيام في المدى القصير بما سيجعل المعاناة تستمر لفترة أطول[32]يجب.
على الدول الغربية بالطبع أن تتصرف بسرعة وبمهارة في الأزمات القصيرة الأجل. لكن هذا لا ينبغي أن يشتت انتباههم عن الالتزام بجعل المدى الطويل أفضل، من خلال إنهاء الفعالية للموارد. سيكون من الصحيح هنا أن نتحدث عن مستقبل أطفالنا" - ومع ذلك، قد يكون هذا مبتذلاً للغاية ليتم سماعه. لنضعها" بطريقة أخرى: كنا في يوم من الأيام أطفال المستقبل - وكيف نشعر أن القادة السابقين تجاهلوا "المدى الطويل" الذي هو الآن حياتنا من أجل المدى القصير في الماضي؟

انحناءات الركبة العميقة

قال الفيلسوف العظيم إيمانويل كانت: "يجب على كل السياسة أن تنحني أمام الحق." "يجب ألا يتناسب الحق مع السياسة، بل يجب أن تتناسب السياسة دائمًا مع الحق."[33] لقد اعتُبر كانت مثالياً، بل حتى مجنوناً، لقول هذا. ومع ذلك، فإن كانت على حق إذا تم قراءته بشكل أكثر دقة. إن العمل الحازم والطويل الأجل لدعم سيادة الموارد الشعبية أمر أساسي. ومع ذلك، يتطلب الحق أيضًا السلام كهدف، ويتطلب الحق الحفاظ على اقتصاد عالمي يمكنه دعم نوعنا بحجمه. في وقت سابق، رأينا أن النظام الدولي مبني على عدة مبادئ، وأن قيود تصميمه تعني أنه لا يمكن الضغط على أي مبدأ واحد بشدة. الآن نقول بشكل أكثر حزمًا أن العمل في تجارة الموارد سيكون مدمراً لذاته إذا أدى إلى نشوب حرب، أو إلى انهيار التجارة العالمية التي تعتمد عليها جميع الشعوب. يجب أن تكون الإصلاحات مسؤولة بالإضافة إلى كونها لا هوادة فيها. الحق سيادي، لكنه ليس فردياً - يجب أن تخدم السياسة العديد من المبادئ التي تحكمها.

لذا يجب أن تختار الإجراءات الحاسمة لإصلاح تجارة الموارد العالمية أدواتها بحكمة. الأداة الحادة للعمل العسكري لفرض التغيير الديمقراطي، كما رأينا، ليست مناسبة لهذا العمل. حتى لو تم تجاهل فعالية القصف من أجل الديمقراطية، فإن هذا يشبه كثيرًا الحملات الاستعمارية في الماضي لبناء الثقة التي تحتاجها الغرب الآن. يجب على الدول الغربية بدلاً من ذلك العمل على مواءمة سياساتها لتناسب مبادئها الخاصة - أولاً عن طريق إيقاف قوانينها المدمرة مثل الفعالية للموارد. الأدوات الأولى التي تحتاجها الغرب ليست تلك الخاصة ببناء الدولة؛ أولاً، يجب إيقاف الآلات الغربية التي تدمر الدولة الآن.

ستتطلب قيود التصميم في النظام الدولي أيضًا من المصلحين أن يتحلوا بالصبر. يمكن أن يبدأ إلغاء الفعالية للموارد اليوم، لكنه لن يكتمل غدًا. لن يستغرق هذا ستين عامًا، مثل إلغاء تجارة الرقيق - ومع ذلك، ستكون المقاومة كبيرة، وستحدث انتكاسات.

ومرة أخرى، العالم ليس أحادي السبب أو حتى ثنائي السبب. الموارد هي شيء، لكنها ليست كل شيء. (هل ستعيش حتى مئة عام لمجرد أنك توقفت عن تدخين السجائر غير المفلترة؟ لا. هل يجب أن تتوقف عن التدخين إذا كنت تريد أن تعيش لفترة أطول؟ نعم.) حتى أفضل السياسات ستقصر كثيرًا عن السحر. الدول المريضة بالموارد التي درسناها، مثل السعودية وغينيا الاستوائية، لديها العديد من الضعف بخلاف الموارد؛ قد لا تصبح ديمقراطيات دستورية مستقرة حتى في المدى المتوسط. يجب أن نتذكر أيضًا أنه في العديد من الدول المضطربة بالموارد، الفساد ليس عيبًا في النظام، بل هو النظام - لذا فإن تغيير الهيكل الأساسي للحكم سيستغرق وقتًا. علاوة على ذلك، هناك العديد من التحديات العالمية المهمة - مثل انتشار الأسلحة النووية وسرية المصارف - التي لن تلبي إصلاحات الموارد بمفردها. نهاية رحلتنا ليست جنة أرضية؛ نحن نواصل السير.

تدفق العالم

أفضل السياسات لإنهاء الفعالية ستكون تكيفية. المبادئ التي نكتبها؛ السياسات التي نخطها. طالب الشعب البريطاني بالخروج من العمل مع العبودية على مدى عقود القرن التاسع عشر - من خلال وفاة قادتهم، ومن خلال الازدهار والركود، ومن خلال السلام والحرب. لقد تعلموا أنه يجب دائمًا انتهاز الظروف - ولكن لا يمكن الاعتماد عليها - لتعزيز القضية. تمسكوا بمبادئهم وضبطوا سياساتهم؛ استمرت أهدافهم، وتطورت وسائلهم. وفي النهاية، انتصروا.

خلال سنوات كتابة هذا الكتاب، حدثت عدة أحداث غيرت بشكل كبير صورة الموارد العالمية. تسرب كبير في خليج المكسيك لطخ صناعة النفط. جرح الربيع العربي، لكنه لم يزل، معظم البتروقراطيين في الشرق الأوسط ذوي الإيجارات العالية. تركت الانتفاضات فوضى بلا زعيم في ليبيا، وورطة الأسد-داعش عبر سوريا وغرب العراق. انتهت كارثة مفاعل في اليابان للطاقة النووية - ولكن في ألمانيا، وليس في اليابان. أظهرت روسيا عضلاتها المدروسة نحو أوروبا. ازدهر ثم تراجع دورة فائقة في التعدين والمعادن؛ وتراجعت أزمة سيئة في القطاع المالي ببطء وبشكل غير متساوٍ.

لا يمكن تحويل العمل ضد الفعالية من خلال أحداث مثل هذه. كان غروتيوس يقوم بتدوين الفعالية قبل أربعمائة عام. جفت الحبر في وستفاليا في عام 1648. نحن نقترب من نهاية الصراع الطويل للتغلب على "القوة تصنع الحق" في جميع الشؤون الدولية؛ هذه ليست حملة ليوم أو لعقد. المبدأ هو النجم القطبي، ولهذا السبب لم نعتمد حتى هذه النقطة في الكتاب على الأحداث الأخيرة لتقديم القضية للإصلاح - حتى عندما كانت الأحداث الأخيرة مواتية. وكانت مواتية بالفعل. خلال العقد الماضي، أدى تغيير واحد في صورة الموارد العالمية إلى تقليص عقبة رئيسية أمام الإصلاح. بدأ العالم في التحول بسرعة أكبر نحونا، حتى ونحن نتقدم نحو الهدف. يمكننا الاستفادة من هذا التغيير لوضع استراتيجيات، ولكن يجب ألا نعتمد عليه لإتمام الصفقة للإصلاح.

في عام 2006، كان الحديث يدور حول ذروة النفط. كانت إنتاجية النفط الخام في الولايات المتحدة تستمر في الانخفاض لعقود طويلة؛ وكانت واردات النفط تستمر في الارتفاع لعقود طويلة. وقد أعلن المسؤولون الأمريكيون أن النفط الأفريقي أصبح مصلحة استراتيجية وطنية متزايدة: حيث توقعوا أن ترتفع نسبة النفط الأفريقي من 15 إلى 25 في المئة من واردات الولايات المتحدة بحلول عام 2015، وكانوا يخططون لدوريات بحرية أمريكية قبالة غرب أفريقيا لحماية الناقلات[34] حتى في عام 2010، كانت وكالة الطاقة الدولية تتوقع في تقريرها *آفاق الطاقة العالمية* عقدين من الإنتاج الثابت للنفط في الولايات المتحدة.[35]

بحلول عام 2013، كانت أول جملة في *التقرير* هي "العديد من المبادئ التي تمسك بها قطاع الطاقة لفترة طويلة يتم إعادة كتابتها".[36] بحلول عام 2014، كانت إنتاجية النفط الخام في الولايات المتحدة قد ارتفعت بنسبة 80 في المئة منذ عام 2008؛ وكانت واردات النفط قد انخفضت بمقدار الربع منذ عام 2005.[37] كانت النكتة تقول إنه يمكن للمرء أن يمشي من أمريكا إلى نيجيريا دون أن تبتل قدماه، فقط من خلال القفز من ناقلة إلى أخرى. ولكن خلال عام

انخفضت واردات نيجيريا من النفط الخام إلى الصفر - لم تستورد، 2014 الولايات المتحدة قطرة واحدة من النفط من نيجيريا[38] متحديًا جميع التوقعات. كانت واردات النفط الأفريقي بشكل عام قد انخفضت بنسبة 90 في المئة في أربع سنوات فقط[39] وكانت أمريكا، بشكل مذهل، تتجاوز السعودية كأكبر منتج للنفط السائل في العالم[40] في عام 2010، أطلق رئيس سابق لشركة شل في الولايات المتحدة عنوان فصل في كتابه "الاستقلال الطاقي؟ استمر في الحلم"[41] بعد ثلاث سنوات، كان المسؤولون الأمريكيون يقولون إن "الاستقلال الطاقي في أمريكا الشمالية في متناول أيدينا"[42].

كل هذا يقرب الهدف من إنهاء الواردات الغربية من النفط الاستبدادي. عندما بدأ هذا الكتاب، اعتقد الكثيرون أنه سيكون من المستحيل على الولايات المتحدة إنهاء اعتمادها على الواردات من الشرق الأوسط؛ والآن يعتقد الكثيرون أن هذا أمر حتمي حتى بدون تغييرات في السياسة. العالم يتجه بشكل أسرع نحو نهاية الفعالية. في الواقع، الواردات الأقل أفضل سواء كانت أولويات المرء هي أمن الطاقة، أو الجيوستراتيجية، أو تقليل العجز، أو العمل على تغير المناخ. الآن لدى البتروقراطيين نفوذ أقل؛ والغرب لديه مرونة أكبر. قد نكون لا نزال في مأزق، لكن بشكل متزايد، هو مأزقنا الخاص الذي نحن فيه.

هذا يفتح الفرص التي يمكن استغلالها - ومع ذلك، يجب ألا نقول إن الأحداث الأخيرة تدعم قضية الإصلاح. لأن العالم سيستمر في الدوران. قد تؤدي أسعار النفط المنخفضة إلى إعاقة الإنتاج الأمريكي، وقد يتم حظر التكسير، وقد يُغري وزير الخارجية مرة أخرى بمد يد الترحيب لأوبيانغ مقابل الواردات. أو ربما ستجعل الموصلات الفائقة في درجات الحرارة العالية والاندماج النووي العالم يدور بشكل أسرع نحو اتجاهنا[43] أسواق الموارد متقلبة للغاية بالنسبة لنا لجعل مبادئنا رهينة لها. يجب إنهاء الفعالية، بطريقة أو بأخرى. يجب ركوب المد الذي يغمر الآن شؤون الإنسان إلى أقصى حد ممكن. ومع ذلك، سيكون الالتزام بالمبدأ مطلوبًا للبقاء مستقيمًا خلال كل تقلبات العالم.

الجائزة

الهدف هو إنهاء الفعالية لموارد العالم الطبيعية. القوة الهائلة التي تجلبها الموارد لا يمكن أن تبقى غير مسؤولة بعد الآن. هذا خطير للغاية، وغير عادل. الاتحاد السوفيتي، إيران، العراق، المملكة العربية السعودية، ليبيا، سوريا، روسيا، سيراليون، ليبيريا، الكونغو - لم تعمل القوة غير المسؤولة للموارد بشكل جيد بالنسبة لهم، أو بالنسبة لنا. يجب أن تصبح قوة الموارد مسؤولة، تجاه الناس الذين هم حرفيًا على الأرض. يجب أن يكون المواطنون السلطة النهائية على موارد بلدهم. هكذا تسير الأمور في النرويج، في بوتسوانا، وإذا سمحنا بذلك - كيف يمكن أن تعمل في جميع أنحاء العالم أيضًا.

هذا العالم التجاري مائل؛ يمكننا جعله مسطحًا. يُجبر المستهلكون الآن على إرسال أموالهم بشكل مائل إلى أعلى نحو فاعلين غير مسؤولين في الدول المصدرة. ثم ينزل هؤلاء الفاعلون غير المسؤولين مرة أخرى إلى أراضينا لإشباع رغباتهم بعقاراتنا ومرافقتنا، وبضائعنا وخدماتنا. ستكون علاقات التجارة الأفضل أفقية: المستهلكون يتبادلون أموالهم بحرية مقابل موارد تحت سيطرة المواطنين في النهاية. يسمح هذا النوع من التبادل الأفقي بتعديلات أكثر شمولاً، وأكثر تدريجية في العلاقات - من أجل تحولات تكتونية بطيئة بدلاً من الزلازل. يمكن أن تبني التجارة الثقة بين الدول طالما كانت تجارة متساوية، تربط في النهاية الناس العاديين.

الوسيلة الرئيسية التي يمكننا من خلالها تحقيق التجارة العالمية المتوازنة هي من خلال ضبط النفس. نظرًا لأن حكوماتنا هي التي تدفعنا إلى التعامل مع جهات غير مسؤولة في الخارج، فإن التحدي هو استدعاء قوى المساءلة لدينا، لجعل حكوماتنا تغير طرقها. الهدف هو جعل قادتنا يلتزمون بما يقولونه لنا دائمًا، لجعل أممنا تتحدث بصوت عام واحد حقيقي. الكثير من الجائزة سيكون الفوائد اليومية الملموسة للحياة بدون لعنة الموارد الحالية لدينا. لكن ما سنكسبه هو أيضًا أكبر من الاستقرار والأمان. كل يوم، نحن منقسمون داخل أنفسنا، استهلاكنا الخاص في انتهاك لمبادئنا العامة. ومجتمعاتنا منقسمة بينما نتقاتل حول أي خيار سيئ في السياسة الخارجية يجب أن نختاره. يجب أن تنتصر المبادئ: مبادئ السيادة الشعبية، الملكية، حقوق الإنسان، سيادة القانون، والسلام. الجائزة هي السيطرة على النفس، لذا نركز على الوحدة داخل أنفسنا التي ستمكن من وحدة أكبر مع الآخرين.

قال أينشتاين: "لا يمكن حل المشاكل المحددة التي نواجهها باستخدام نفس أنماط التفكير التي استخدمت لإنشائها."[44] هل يمكننا، مثله، أن نسمح لأنفسنا بالتخيل، لفتح العقل؟ هل من المبالغة أن نتخيل شرق أوسط حيث يكون الناس ذوي سيادة وفي سلام؟ هل من المبالغة أن نرى مقاتلاً كونغوليًا سابقًا يطرق باب امرأة، يسأل والديها بأدب عما إذا كان يمكنه مرافقتها للمساعدة في جلب الماء؟ هل يمكننا تصور جنود أمريكيين ينهبون تورونتو، ويشعلون النار في مبنى الجمعية التشريعية - والجيش البريطاني يحرق البيت الأبيض والكونغرس كعقوبة؟ لا حاجة لاختراع الأخير؛ فقد حدث ذلك في عام 1814، في حياة دستور - لا يزال صحيًا، والآن واحد من العديد - الذي عارض القوة غير المسؤولة، وأسس حقوق الشعب.

16

سياسة التجارة النظيفة I

حماية الممتلكات

الغرض من السياسة الخارجية ليس توفير منفذ لمشاعرنا من الأمل أو الاستياء. بل هو تشكيل الأحداث الحقيقية في العالم.

جون ف. كينيدي—1

أهداف السياسات هنا هي إنهاء التجارة العالمية في الموارد الطبيعية المسروقة ودعم المساءلة العامة عن الموارد في كل مكان. ستقوم الدول التي تتبنى هذه السياسات بفصل نفسها تجارياً عن الدول المصدرة للموارد حيث تكون المساءلة العامة غائبة، وستدعم المساءلة العامة في الدول التي تكون فيها ضعيفة. يمكن تحويل التجارة العالمية في الموارد التي تعتمد اليوم على قاعدة الفعالية، بعناية ومسؤولية، إلى أساس أفضل.

كما رأينا في الجزء الثالث، فإن حجم سرقة الموارد اليوم هائل. عند النظر حول العالم بحثًا عن النفط، وجدنا منتجين كبار في الشرق الأوسط، مثل السعودية وإيران والعراق والإمارات وقطر، بالإضافة إلى منتجين رئيسيين في أماكن أخرى، مثل روسيا وكازاخستان والجزائر وأنغولا. وهذا يمثل بالفعل نصف احتياطيات النفط المثبتة في العالم، ولا تفي أي من هذه الدول بالشروط الدنيا للسيادة الشعبية على الموارد. جميع الموارد المصدرة من هذه الدول مسروقة من شعوب تلك الدول. ثم تحول قاعدة "القوة تصنع الحق" هذه الانتهاكات لحقوق الملكية إلى تجارة كالمعتاد عندما تدخل الموارد الأسواق الدولية.

الانتقال في قواعد التجارة من الفعالية إلى سيادة الموارد الشعبية سيتطلب مراعاة كل من المبادئ والنتائج. من أجل تحقيق نتائج إيجابية، يجب أن يحترم هذا الانتقال مبادئ مثل تلك التي تحمي السلام؛ والعديد من الأهداف ستكون ذات وزن، مثل صحة الاقتصاد العالمي. لقد شكلت هذه القيود التصميمية على النظام الدولي السياسات الموضحة هنا. لن يتحدى اعتماد هذه السياسات الشرعية السياسية لأي دولة. يجب ألا يتم تعزيز سيادة الموارد الشعبية من خلال العمل العسكري، ولا يمكن المطالبة بها دفعة واحدة. ومع ذلك، حتى ضمن هذه الحدود، فإن انتقالاً آمنًا وحذرًا في الأفق، وسيفتح هذا الانتقال الفرص لتحقيق تقدم في قضايا مهمة تتجاوز الموارد.

تحدد هذه الفصل أولاَ أدوات السياسة. بعض هذه الأدوات لها جوانب دراماتيكية - على سبيل المثال، تقلل من واردات النفط من الشرق الأوسط، وتفرض رسومًا على الشركاء التجاريين مثل الصين. بنفس القدر من الأهمية مثل الأدوات نفسها هي الخطط لاستخدامها. حتى أفضل الأدوات يمكن أن تكون خطيرة إذا تم استخدامها بشكل غير حكيم، وبعض الأدوات تعمل في الغالب من خلال عرضها على أنها جاهزة للاستخدام عند الحاجة (فكر في الأصفاد التي يحملها ضابط الشرطة).

تم تصميم الأدوات الدرامية التي سيتم مناقشتها أدناه لتكون مستخدمة ضمن استراتيجيات تستفيد من القوة الإقناعية للالتزام بالمبادئ. ستقوم دول التجارة النظيفة بتقديم التزامات قوية لتنظيم شؤونها الخاصة وفقًا لمبادئ السيادة الشعبية وحقوق الملكية بالإضافة إلى حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والسلام. من خلال الالتزام بهذه المبادئ، ستظهر هذه الدول استعدادها لتحمل التكاليف من أجل علاقات أفضل مع شعوب الدول الأخرى، مما سيساهم بدوره في تعزيز مصالحها الوطنية. الأدوات الأكثر حدة هنا هي مجرد وسائل. القوة الحقيقية لهذا الإطار هي قوة القيادة الديمقراطية - قوة الشعوب الحرة التي تلتزم بالعمل المنضبط ذاتيًا من أجل حرية الشعوب في كل مكان.

جميع السياسات بالطبع لها عواقب غير مقصودة - بما في ذلك السياسة المعتمدة "القوة تصنع الحق" للموارد الطبيعية. كما رأينا في الفصل 6، فإن الانخراط التجاري على أساس الفعالية قد أنتج باستمرار معضلات خطيرة في السياسة الخارجية للغرب، وقد ظهرت هذه المعضلات بغض النظر عن الاستراتيجية السياسية التي تم دمج الفعالية معها. لم يكن القادة الغربيون يقصدون أن تساهم الفعالية في إطالة أمد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، أو في العداء المتجدد للشعب الإيراني، أو في تمويل التطرف على مستوى العالم من قبل السعودية، أو في القتال الذي أعقب سقوط الأنظمة الاستبدادية في العراق وليبيا، أو في النزاعات المدنية في السودان وسوريا، أو في صدمات أسعار النفط العالمية الركودية أو في أي من الظواهر الأخرى التي درسناها.

لقد كانت العواقب غير المقصودة لـ "القوة تصنع الحق" سلبية بالفعل، وستتضاعف هذه الآثار السلبية مع توسع إنتاج الموارد إلى دول أكثر هشاشة وفشلاً. ستؤدي الإصلاحات أدناه إلى حل خيارات السياسة الخارجية التي لا تحقق الفوز والتي ستجبرنا الفعالية على مواجهتها، وستوسع القدرة على التعاون المستقبلي عبر الحدود.

فرض حقوق الملكية: قانون التجارة النظيفة

تنقسم سياسة التجارة النظيفة إلى جزئين. يحدد هذا الفصل السياسات المتعلقة بالدول المصدرة حيث لا يمكن للمواطنين التحكم في مواردهم الطبيعية، مثل الوقود الأحفوري والمعادن والأحجار الكريمة. في الفصل التالي، سننظر في السياسات تجاه الدول المصدرة حيث يوجد على الأقل بعض المساءلة العامة. سيكون معظم التركيز على النفط، المورد الكبير، لكن المناقشة ستنطبق أيضًا على الموارد الأخرى. (كما هو الحال دائمًا هنا، يمكن أن تشمل كلمة النفط كلاً من النفط والغاز الطبيعي؛ لاحقًا سنفصل بين الاثنين.)

قانون التجارة النظيفة

يستبدل قانون التجارة النظيفة سياسة التجارة الفعالة بقوانين تحترم الحق النهائي للشعوب في التحكم في موارد بلدانها. سيفصل تمرير قانون التجارة النظيفة تجاريًا عن بائعي الموارد في الدول التي لا تلبي الحد الأدنى من شروط السيادة الشعبية على الموارد. كما رأينا في الفصل 13، تتطلب هذه الشروط أن يتمتع المواطنون بحقوق مدنية أساسية وحقوق سياسية أساسية. لمراجعة:

> بالنسبة للحريات المدنية، يجب أن تكون هناك بعض حرية الصحافة للمواطنين للوصول إلى المعلومات حول قرارات الدولة المتعلقة بالموارد وحول سوء الإدارة الجسيم المحتمل. يجب ألا تكون الدولة غامضة لدرجة أنه من شبه المستحيل على المواطنين معرفة من يحصل على الإيرادات من مبيعات الموارد وكيف يتم إنفاق هذه الإيرادات. يجب أن يكون جميع المواطنين قادرين على مناقشة إدارة النظام للموارد مع بعضهم البعض دون خوف من إصابة خطيرة أو فقدان العمل أو السجن أو التعذيب أو الاختفاء أو الموت. يجب أن يكون هناك ما يكفي من سيادة القانون بحيث يمكن للمواطنين الذين يرغبون في الاحتجاج على قرارات الموارد علنًا وبسلام القيام بذلك دون خوف من الاعتقال أو الفصل أو أسوأ من ذلك.
>
> يجب أن يتمتع المواطنون أيضًا بحقوق سياسية أساسية ... لا يمكن للشعب السيطرة على موارده تحت نظام سلطوي للغاية: مجلس عسكري أو ديكتاتورية شخصية، أو ثيوقراطية استبدادية أو دولة حزب واحد. كما لا يمكن للشعب السيطرة على موارده إذا كانت الدولة فاشلة لدرجة أنها تفتقر إلى السيطرة على أجزاء كبيرة من الأراضي المأهولة.

إذا لم تتوفر هذه الشروط الدنيا، فإن صمت المواطنين بينما يتم تصدير مواردهم هو مجرد ذلك: صمت. إما أن المواطنين لا يمكنهم معرفة ما يحدث مع صادرات الموارد، أو أنهم خائفون جدًا أو مضطهدون لمناقشتها والاحتجاج عليها. حيث لا يمكن للمواطنين معرفة ما يحدث مع مواردهم، حيث لا يمكنهم مناقشة ما يفعله النظام، أو حيث لا يمكنهم أن يقولوا لا لبيع مواردهم، فلا يمكنهم بالتأكيد تفويض تلك المبيعات.

يطبق قانون التجارة النظيفة حقوق الملكية لشعوب هذه البلدان من خلال الانفصال تجاريًا عن أولئك الذين سيبيعون مواردهم:

- جعل القانون شراء الموارد من دولة غير مؤهلة غير قانوني، ويحدد عقوبات قانونية لعمليات الشراء أو تسهيل الواردات[2].
- نكر القانون جميع المرافق التجارية والمالية للولاية الأصلية للبائعين لموارد دولة غير مؤهلة. سيتم منع أعضاء النظام والمسلحين من الدول غير المؤهلة من دخول الولاية الأصلية. سيتم حظر بيع العقارات لهم، وكذلك بيع أي سلع وخدمات محلية (بما في ذلك الخدمات المالية). لن يُسمح لأي أعمال تسيطر عليها الأنظمة بالادراج في بورصات الأسهم في الدولة المصدرة، ولن يُسمح بأي استثمار داخلي من صناديق الثروة للدول غير المؤهلة.
- علن القانون عن إغلاق جميع المحاكم القضائية في الولاية الأصلية أمام الفاعلين في دولة غير مؤهلة الذين يتحكمون في موارد البلاد. ستكون أي عقود موارد يكون هؤلاء الفاعلون طرفًا فيها غير قابلة للتنفيذ في محاكم الدولة الأصلية[3].

هذه السياسات دراماتيكية. إن إنهاء الواردات من الموردين التقليديين سيكون تغييرًا كبيرًا. سيحتج أعضاء الأنظمة الغنية بالموارد على فقدان الوصول إلى البلدان التي يحصلون فيها على "وجههم" - وأكثر من ذلك على فقدان الفرص للحفاظ على عائدات الموارد آمنة من خلال استثمارها في ديمقراطيات مستقرة. قد تنتقم بعض الأنظمة من خلال بيع استثماراتها الحالية في البلدان

التي تعتمد القانون، أو من خلال إنهاء مشترياتها من المعدات العسكرية وتقليل تعاونها في السياسة الخارجية.

ومع ذلك، فإن قانون التجارة النظيفة أقل دراماتيكية من خيارات السياسة الخارجية الأكثر شيوعًا. ستقوم الدولة التي تمرر هذا القانون بتغيير قوانينها الخاصة، التي تُنفذ على أراضيها، فيما يتعلق بشروط تجارتها الخاصة. لا حاجة لإرسال قاذفة واحدة أو جندي واحد إلى الخارج لتنفيذ هذه السياسات.

علاوة على ذلك، فإن قانون التجارة النظيفة لا يتحدى حق أي نظام في حكم بلاده. لا تحتاج الدولة التي تسن القانون إلى قول أي شيء عن شرعية القادة الأجانب، ولا تحتاج إلى إجراء أي تغييرات في قائمة الدول التي تتلقى اعترافها الدبلوماسي.

تم مناقشة هذا في الفصل 7. الاعتراف السياسي والعلاقات التجارية متميزان، وتمرير قانون التجارة النظيفة يغير فقط العلاقات التجارية. يمكن لقادة دولة التجارة النظيفة أن يقولوا إن من يتولى رئاسة دولة مصدرة للموارد هو "ليس من شأننا"، بينما يقولون أيضًا إن رئيسها اليوم مؤهل لـ "ليس من شأننا".

معايير واضحة

ستقوم دولة أو دول تمرر قانون التجارة النظيفة بتنفيذه بمعايير قائمة على القواعد لتحديد البلدان التي لا تتوفر فيها شروط المساءلة العامة. المعايير الموثوقة والقوية والواضحة ضرورية حتى تتمكن الدول المصدرة من فهم كيفية إنهاء أو تجنب عدم التأهيل. وهي أيضًا مهمة للشركات والصناديق التي تحتاج إلى التنبؤ لقرارات استثمارها على المدى الطويل.

يمكن تحديد معايير التأهيل لتجارة الموارد من خلال مقاييس الحوكمة التي تقيم الحريات المدنية والحقوق السياسية. توجد مجموعة متنوعة من المقاييس المحترمة بالفعل، بما في ذلك مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي/مؤسسة بروكينغز، ومؤشر حوكمة الموارد، ومؤشر إدراك الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ومؤشر الدول الهشة لمؤسسة السلام، ومؤشر التقدم الاجتماعي، بالإضافة إلى تلك التي تنتجها بوليتي، وبيت الحرية، و الإيكونوميست، وما إلى ذلك. لتقليل التحيز وللحماية من الضغوط السياسية، يجب الاتفاق على "مؤشر المؤشرات" الشفاف بين دول التجارة النظيفة. مثل هذه المؤشرات المركبة قيد الاستخدام بالفعل (على سبيل المثال، من قبل الولايات المتحدة، لرسم خطوط واضحة للدول المؤهلة للحصول على مساعدات التنمية[4]).

توضيح لقانون التجارة النظيفة

فقط لأغراض التوضيح، يمكننا استخدام مؤشر واحد لرسم خطوط واضحة: المؤشر من فريدوم هاوس، وهي منظمة غير حكومية مستقلة تأسست في عام 1941 على يد إلينور روزفلت ومرشح الحزب الجمهوري للرئاسة ويندل ويلكي. منذ عام 1973، نشرت المنظمة تقرير "الحرية في العالم"، وهو تقييم سنوي للحريات المدنية والحقوق السياسية في البلدان حول العالم. يحدد هذا المؤشر البلدان على أنها "حرة"، "جزئياً حرة"، و"غير حرة" وفقاً للحريات المدنية والحقوق السياسية التي يتمتع بها الأفراد فعلياً. يمكن اعتبار البلدان غير الحرة" وفقاً لفريدوم هاوس تلك التي لا تتوفر فيها الحد الأدنى من" شروط سيادة الموارد الشعبية.

فيما يلي "البلدان غير الحرة" المعتمدة على الموارد في وقت كتابة هذا النص: الجزائر، أنغولا، أذربيجان، البحرين، بروناي، الكاميرون، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون، إيران، العراق، كازاخستان، عمان، قطر، جمهورية الكونغو، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب السودان، السودان، سوريا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فيتنام، اليمن، وزيمبابوي.

ستفصل دولة التجارة النظيفة تجارياً عن بائعي الموارد في جميع هذه البلدان. ومع ذلك، لا يتعين عليها الانفصال عن الجميع دفعةً واحدة. لأخذ الولايات المتحدة كمثال، سيكون من المزعج سياسياً واقتصادياً التوقف عن استيراد النفط من جميع هذه البلدان بين عشية وضحاها. في عام 2014، كانت هذه البلدان تمثل حوالي ثُمن استهلاك النفط في الولايات المتحدة - وهي حصة كبيرة (على الرغم من أنها تتناقص) - والعديد من هذه البلدان مهمة جيوستراتيجياً أيضاً[5]. يجب أن يتم وضع قانون التجارة النظيفة بدلاً من ذلك لتقليل الانخراط مع المصدرين "غير الأحرار"، وبطريقة تشجعهم على الخروج من تلك الفئة.

هناك العديد من الخيارات للتقليل. يمكن أن يستبعد قانون أولترمينيمال نظامًا صغيرًا واحدًا، "أسوأ الأسوأ"، مثل النظام في غينيا الاستوائية، مع ترك المزيد من الاستبعادات مفتوحة للقرار لاحقًا. سيكون قانون التجارة النظيفة الأكثر التزامًا يستبعد أي دولة تبقى "غير حرة" بعد عدد معين من السنوات (لنقل، خمس سنوات).

طريقة أخرى للتقليل ستكون ربط الاستبعاد بحصة الدولة الحالية من الواردات. لأخذ الولايات المتحدة والنفط كمثال، يمكن أن يسمح التقليل، على سبيل المثال، بسنة واحدة مقابل كل واحد في المئة من استهلاك النفط الأمريكي في تاريخ تمرير قانون التجارة النظيفة. سيعطي هذا للمملكة العربية السعودية، التي تزود ستة في المئة من الاستهلاك الأمريكي، ست سنوات قبل الاستبعاد[6]ستكون نافذة أنغولا سنة واحدة، بينما سيتم استبعاد مورد مثل غينيا الاستوائية على الفور أو في غضون بضعة أشهر. أي مصدر يرتفع من فئة "غير حر" خلال فترة التقليل لن يتم استبعاده. وحتى بعد الاستبعاد، أي مصدر يرتفع إلى "جزئي حر" أو "حر" سيتم إعادة الانخراط تجاريًا.

الدعم الشعبي

سيكون القيادة من مصادر متعددة حاسمة لتمرير قانون التجارة النظيفة، وخاصة لشرح الجمهور لماذا من الحكمة والصواب الابتعاد عن التعامل مع الأنظمة الاستبدادية والميليشيات التي تعززها عائدات الموارد. في النهاية، سيكون المواطنون أنفسهم حاسمين في دفع تغيير السياسة. كما هو الحال مع نهاية تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي التي تم مناقشتها سابقًا، لا يمكن أن يضمن الانتقال الكبير في سياسة التجارة إلا من خلال مواطنين مصممين. يمكن للمواطنين التصويت، والضغط على ممثليهم، ودعم منظمات المناصرة، وتوزيع العرائض، وتثقيف الآخرين من خلال المحادثات في العمل والمدرسة وعبر الإنترنت. يمكن للمواطنين أيضًا الاستفادة من فرصهم ومهاراتهم الشخصية؛ ستكون النقطة الأساسية هي أن يقوم الجميع بما يجيدونه أفضل.

على سبيل المثال، يمكن أن تشجع إجراءات المواطنين الشركات على دعم التجارة النظيفة من خلال الضغط على سمعة الشركات والوصول إلى رأس المال:

- يمكن للمستثمرين في صناديق الاستثمار المشترك أن يطلبوا من صناديقهم جعل محفظتي تجارة نظيفة" - لاستبدال الشركات التي تعمل في الدول" غير المؤهلة بشركات لا تعمل هناك، مع الحفاظ على ملف المخاطر الخاص بالمحفظة.[7]
- ولئك المسجلون في صناديق التقاعد المؤسسية لديهم نفوذ أكبر على وصول الشركات إلى رأس المال. أحد النماذج هو حملة "المستثمرون ضد الإبادة الجماعية" التي أقنعت TIAA-CREF، التي كانت تدير في ذلك الوقت 400 مليار دولار، بالتخلص من الشركات التي تعمل في السودان.[8]

هل يمكن حتى إقناع شركات النفط الكبرى باتخاذ موقف محايد أو إيجابي تجاه قانون التجارة النظيفة؟ تم تطوير مؤشر شركة النفط ذات الأيدي النظيفة لقانون التجارة النظيفة من قبل المحلل الصناعي لوران روسيكا (CHOCIX) (وهو متاح على موقع التجارة النظيفة).[9] يقيم مؤشر CHOCIX شركات النفط الكبرى بناءً على مدى المساءلة العامة في البلدان التي تنتج فيها النفط. الشركات التي تتعامل أكثر مع الأنظمة الاستبدادية وفي الدول الفاشلة تحصل على درجات أقل في CHOCIX؛ بينما الشركات التي تتعامل أكثر في البلدان التي تحترم سيادة الموارد الشعبية تحصل على درجات أعلى.

للضغط على شركات النفط التي CHOCIX يمكن للمستثمرين استخدام لشراء البنزين CHOCIX تحصل على أدنى الدرجات. ويمكن للسائقين استخدام من محطات الشركات ذات الدرجات الأعلى - بينما يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لإخبار الشركات ذات الدرجات الأقل التي لديها محطات قريبة أنها فقدت للتو الأعمال. يمكن لشركات النفط الاستجابة لهذا الضغط من المستثمرين والسائقين من خلال الابتعاد عن البلدان الاستبدادية والفاشلة والعمل على تحسين الحوكمة في البلدان التي تعمل فيها. يمكن لشركات النفط أيضًا تقليل ضغطها التنافسي للعمل في أكثر المواقع فوضى من حيث الموارد من خلال دعم قانون التجارة النظيفة، الذي سيوفر ساحة متكافئة من خلال منع جميع الشركات المدرجة في الوطن من القيام بأعمال تجارية في البلدان غير المؤهلة.

المواطنون مبتكرون بلا حدود في ابتكار أفكار لدفع التقدم. قد ينشئ الطلاب حملات سحب استثمارات التجارة النظيفة (قارن بـ "خالي من الوقود الأحفوري" اليوم[10]قد ينظم المسافرون المتكررون "تعويضات التجارة النظيفة"، حيث يتبرع ركاب الطائرات بمبلغ يعادل النفط المسروق المستخدم في رحلاتهم لحملة قانون التجارة النظيفة. قد يقيم المحامون دعاوى ضد شركات النفط لنقلها النفط المسروق إلى الولاية القضائية المحلية[11]أفضل الأفكار ستأتي من المواطنين أنفسهم، الذين يقتنعون بضرورة التغيير.

فرض حقوق الملكية: العلاقات مع شركاء التجارة

من خلال تمرير قانون التجارة النظيفة، ستخرج دولة من العمل مع بائعي الموارد المسروقة. سيتوقف شعب الدولة التي تتبنى القانون عن التواطؤ مع الفاعلين السيئين - وسيقلل من لعنة الموارد الخاصة بهم - من خلال حظر الواردات المباشرة للسلع الملوثة.

ومع ذلك، حتى إذا قامت بعض الدول بسن قانون التجارة النظيفة، قد لا تفعل دول أخرى. وستستمر الأنظمة الاستبدادية والميليشيات في بيع الموارد المسروقة في أماكن أخرى. نحن نرى هذا بالفعل. لقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على النفط السوداني لسنوات، لكن هذا يعني أن نفط السودان قد ذهب إلى آسيا بدلاً من ذلك، وكان المال الآسيوي أكثر من كاف للحفاظ على الاستبدادي البشير في السلطة حتى بعد اتهامه بالإبادة الجماعية وفقدان جنوب السودان.

إذا توقفت جميع الدول الغربية ببساطة عن شراء النفط من الأنظمة الاستبدادية، فإن هذه الأنظمة ستبيع ذلك النفط للصين ودول آسيوية أخرى. سنشهد "احتضانًا آسيويًا استبداديًا". ستبقى الأنظمة الاستبدادية في السلطة، وستظل دول التجارة النظيفة ملطخة بالنفط المسروق - عندما تستورد السلع الآسيوية (سيكون من الصعب معرفة أيها) التي تم صنعها من أو باستخدام ذلك النفط. لذا ستستمر الاضطرابات المتعلقة بالموارد في الدول المصدرة، وستظل الدول الغربية متأثرة بعدم الاستقرار والتطرف الذي ينبع من الدول المريضة بالموارد (على الرغم من أن التأثير سيكون أقل)، وستظل أيدي الغرب متسخة (على الرغم من أن التأثير سيكون أقل مرة أخرى).

التجاري الخاص بها disengagement تحتاج دول التجارة النظيفة إلى تجاوز لتشجيع شركائها التجاريين أيضًا على التوقف عن شراء الموارد المسروقة. التحدي هنا كبير. الدولة الصينية، على سبيل المثال، مسؤولة عن مئات الملايين من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ويرغبون في تحسين مستوى معيشتهم. كما أن الصين لديها طبقة وسطى متزايدة تطالب بمزيد من الازدهار. سيكون القادة الصينيون في البداية مشبوهين من أي اقتراح بأن عليهم قطع واردات الموارد التي يعتقدون بحق أن نموهم يعتمد عليها. ومن الواضح أنه سيكون جنونًا محاولة "إجبار" الصينيين على تنفيذ قانون التجارة النظيفة، سواء من خلال العمل العسكري أو العقوبات.

ما تحتاجه الغرب هو أدوات لإقناع الصين بإعادة النظر في خطتها طويلة الأجل - تحتاج إلى سياسات تغير الحوافز الاقتصادية للصين وتتبنى موقفًا ثابتًا وصعب المقاومة من حيث المبدأ. سننظر الآن في بعض هذه الأدوات. سواء كان الغرب سيحتاج يومًا ما لاستخدام هذه الأدوات - وفي الواقع، سواء كان على الصينيين في النهاية أن يغيروا مورديهم للموارد - سنناقش ذلك في قسم الاستراتيجية. يجب أولاً أن تُظهر الأدوات أنها قوية، حتى تتمكن (مثل الأصفاد الشرطية) من التأثير على السلوك بمجرد عرضها.

هذه الأدوات هي، مرة أخرى، تدابير لإنفاذ حقوق الملكية. تعمل من خلال تشجيع الشركاء التجاريين على احترام حقوق الملكية، وهي الحقوق الأساسية لأي نظام سوق حقيقي.

صناديق الأيادي النظيفة

الأداة الأولى هي صناديق الأيادي النظيفة. يمكن لأي دولة تمرر قانون التجارة النظيفة أن تنشئ هذه الصناديق لحماية حقوق الملكية للشعوب التي تُسرق مواردها. يتم توضيح الفكرة من خلال صندوق الأيادي النظيفة الأمريكي لغينيا الاستوائية.

كما رأينا، غينيا الاستوائية هي دولة أفريقية غنية بالنفط تهيمن عليها منذ عام 1979 رئيسها الاستبدادي تيودور أوبيانغ. لا يسمح نظام أوبيانغ بأي معارضة سياسية كبيرة، أو حرية صحافة، أو استقلال قضائي. وقد أبلغ المراقبون الدوليون عن العديد من حالات الاحتجاز والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء للمعارضين السياسيين. مبيعات أوبيانغ للنفط في غينيا الاستوائية خارجة تمامًا عن سيطرة مواطني البلاد، الذين ليس لديهم وسائل لـ "التصرف بحرية في ثرواتهم ومواردهم الطبيعية". وهذا يعني أن نظام أوبيانغ لا يمكن أن يكون بائعًا شرعيًا لموارد البلاد.

إن تمرير قانون التجارة النظيفة لن يحسن الوضع في غينيا الاستوائية بمفرده. الولايات المتحدة الآن تشتري القليل، إن وجد، من النفط من أوبانغ، وفي أي حال، سيبيع أوبانغ للصين بدلاً من ذلك (كما يفعل بالفعل). ستستمر أمراض الموارد في غينيا الاستوائية. علاوة على ذلك، مع استمرار مبيعات غينيا الاستوائية إلى الصين، سيستمر المستهلكون الأمريكيون في دفع ثمن هذا النفط المسروق بسبب تجارة أمريكا مع الصين. سيتسرب النفط المسروق عبر الاقتصاد الصيني وبالتالي يصبح عاملاً في إنتاج السلع المصدرة من الصين إلى الولايات المتحدة. حتى بعد أن منعت الولايات المتحدة الصفقات المباشرة مع نظام أوبانغ، سيظل المتسوقون الأمريكيون يدفعون ثمن النفط المسروق من غينيا الاستوائية عند شراء الإلكترونيات والملابس والألعاب المصنعة في الصين.

مع صندوق الأيادي النظيفة، يمكن للحكومة الأمريكية أن تعالج شحنات أوبانغ من النفط إلى الصين على أنها ما هي عليه: تمرير سلع مسروقة. لنفترض، على سبيل المثال، أن الصين تشتري نفطًا بقيمة 3 مليارات دولار من أوبانغ. ستكون استجابة الحكومة الأمريكية هي إنشاء صندوق الأيادي النظيفة لغينيا الاستوائية. هذا الصندوق هو حساب مصرفي ستملأه الحكومة الأمريكية حتى يحتوي على 3 مليارات دولار. ستأتي الأموال لملء الصندوق من الرسوم على الواردات الصينية عند دخولها الولايات المتحدة. سيتم الاحتفاظ بمبلغ 3 مليارات دولار في هذا الصندوق لمواطني غينيا الإستوائية، مالكي الأصول المسروقة، حتى يتم تشكيل حكومة مسؤولة بشكل أدنى هناك.

ستحمي هذه الثقة في الأيادي النظيفة الشعب الأمريكي من تلوث النفط المسروق الذي تشتريه الصين من أوبانغ. ستستخرج الرسوم من الواردات الصينية قيمة النفط المأخوذ من غينيا الاستوائية، وستحتفظ الثقة بهذا المال حتى يمكن إعادته إلى مواطني غينيا الاستوائية. مع وجود الرسوم، يمكن للمستهلكين الأمريكيين شراء الواردات الصينية بأيدٍ نظيفة لأن الرسوم تطرح من تلك الواردات قيمة النفط المسروق من نظام أوبانغ. ومع وجود الرسوم، سيكون لدى الصينيين حافز اقتصادي لعدم شراء المزيد من النفط من أوبانغ. إذا اشترت الصين نفطًا بقيمة مليار دولار أخرى، ستفرض الولايات المتحدة رسومًا إضافية بقيمة مليار دولار على سلعها. وسيعلم شعب غينيا الاستوائية، من جانبهم، أن هناك مبلغًا كبيرًا من المال في انتظار تسليمه إليهم إذا تمكنوا

من استبدال النظام الذي يسرق أصولهم. سيكون لدى الجميع داخل البلاد وخارجها (حتى أوبانغ) حافز اقتصادي لتحسين الحكم في غينيا الاستوائية.

يمكن فتح ثقة الأيادي النظيفة من قبل عدة دول في وقت واحد. يمكن لأي دولة تمرر قانون التجارة النظيفة إنشاء ثقة الأيادي النظيفة بمجرد أن تشتري الصين من أوبانغ. ستقوم كل دولة تنشئ مثل هذه الثقة بتحديث تقريرها العام بانتظام حول مقدار المال الذي تحتفظ به ثقتها. ستتوقف جميع الحكومات عن ملء ثقاتها بمجرد أن يصل المجموع العالمي للثقات إلى قيمة الشراء الصيني (3 مليارات دولار). وهذا يمنح الدول "النظيفة" حافزًا تنافسيًا للإعلان عن ملء ثقاتها بأسرع ما يمكن مع الحد من الرسوم على الصينيين إلى قيمة السلع المسروقة التي استوردوها.

إن فرض حقوق الملكية صعب على أولئك الذين يكسبون عيشهم من انتهاك تلك الحقوق، ويغير الحوافز لأولئك الذين يتعاملون مع المنتهكين. يمكن إنشاء صندوق الأيادي النظيفة لشعب أي دولة غير مؤهلة - أي لدولة لا يمكن لشعبها السيطرة على أصولهم الطبيعية. لا تزال هناك أسئلة بحاجة إلى إجابات حول هذه الصناديق، بالطبع - كيف يمكن إعادة الأموال في الصندوق إلى الناس، على سبيل المثال[12]. نترك هذه الأمور الآن لمناقشة أدوات أخرى لتشجيع الشركاء التجاريين على احترام حقوق الملكية على الموارد[13].

حملات شعبية

عند تحول القرن التاسع عشر، بدأت النخبة البريطانية تواجه احتجاجات شعبية مصممة ضد تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي. اعترف أحد أعضاء البرلمان المؤيدين للعبودية، وهو يتأمل هذه الاحتجاجات، بأن تجارة العبيد "لم تكن تجارة محبوبة". ومع ذلك، قال: "لم تكن تجارة الجزار تجارة محبوبة، ومع ذلك كانت قطعة لحم الضأن شيئًا جيدًا جدًا".[14]

قد يكون بعض القادة الأجانب مائلين بالمثل للاعتراف بأن تجارة الموارد المسروقة اليوم ليست تجارة "محبوبة". ومع ذلك، قد يعتقدون أن الواردات الرخيصة من الموارد لا تزال شيئًا جيدًا جدًا. قد تكون القيادة الصينية، على سبيل المثال، في البداية غير مائلة لدعم تدابير فرض حقوق الشعوب في الدول المصدرة. في القرن التاسع عشر، كانت المقاطعات المناهضة للعبودية لـ "سكر العبيد" محورية في تغيير آراء النخبة البريطانية. اليوم، يمكن أن تساعد الحملات العامة في إقناع النخب الأجنبية بإنهاء تواطؤهم في سرقة الموارد.

إن مقاطعة جميع السلع الصينية ستكون غير ممكنة وغير متناسبة وغير ضرورية. (حتى عندما قاطع البريطانيون المناهضون للعبودية السكر المزروع بواسطة العبيد، لم يستهدفوا القهوة أو القطن المزروع بواسطة العبيد.) يجب أن تكون الإجراءات ذات عواقب كافية بحيث لا يمكن للصين تجاهلها، ويجب أن توصل النقطة المبدئية بطرق مقنعة. بروح "كل واحد يفعل ما يجيده"، يمكن لمواطني دول التجارة النظيفة قيادة أنواع مختلفة من المقاطعات. ستأتي أفضل الأفكار مرة أخرى من أشخاص مبدعين ذوي قناعة؛ إليك بعض الاحتمالات:

- مقاطعة الأطفال: يمكن للآباء الجدد أن يقرروا عدم شراء ملابس أو طعام صنع في الصين" لأطفالهم. تشجع الحملة الآباء على إظهار التضامن مع آباء" المواليد الجدد في البلدان التي تعاني من الفوضى في الموارد والتي تعاني من الاستبداد والحرب الأهلية والفساد. يمكن للآباء تشجيع بعضهم البعض على عدم إلباس أو إطعام أطفالهم بمنتجات ملوثة بالمواد الخام المسروقة.
- مقاطعة الألعاب: تُصنع الألعاب البلاستيكية تقريبًا بالكامل من الهيدروكربونات - ويجب على الآباء ألا يسمحوا لأطفالهم باللعب بالسلع المسروقة. لدى مقاطعة الألعاب المحتملة القدرة على تركيز انتباه الصين. الألعاب والسلع الرياضية" هي الفئة الرابعة الأكبر من الواردات الصينية إلى" الولايات المتحدة، والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات سنويًا.[15]
- حملة "تم غسلها نظيفًا": العديد من منتجات العناية الشخصية، مثل الصابون والشامبو واللوشن، تحتوي على عطور مصنوعة من البترول. يمكن أن تشجع حملة ضد استخدام منتجات العناية الشخصية المصنوعة في الصين المستهلكين على عدم التنظيف باستخدام النفط القذر. يمكن للمشاهير والشباب ارتداء ملابس وإكسسوارات "تم غسلها نظيفًا" لإظهار التزامهم.[16]

تعمل المقاطعات من خلال دمج الاقتصاد مع المثل العليا - فهي تظهر أن المستهلكين مستعدون لتحمل التكاليف من أجل اتخاذ موقف مبدئي. على سبيل المثال، أدت المقاطعة الاستهلاكية للماس الدموي إلى إصلاحات في تجارة الماس الدولية. ولا تحتاج مثل هذه الحملات إلى أن تكون سلبية فقط: بعد بدء حركة الماس الدموي، ظهرت شركات المجوهرات التي تقدم أحجارًا كريمة ذات مصادر أخلاقية.[17] وبالمثل، يمكن الآن شراء هاتف ذكي جيد خالٍ من النزاعات.[18] ستأخذ المنتجات المميزة إيجابيًا في التجارة النظيفة التجارة (

العادلة إلى مستوى أعمق وتمكن الجمهور من دعم التجارة الحقيقية بدلاً من السرقة في جميع أنحاء العالم.

أسئلة وأجوبة

حتى الآن، قمنا بعرض بعض أدوات إطار التجارة النظيفة. ستأتي خطط لاستخدام هذه الأدوات. قبل الوصول إلى الاستراتيجية، يمكننا بسرعة النظر في الأسئلة الأكثر شيوعًا التي تُطرح حول هذه الأدوات.[19]

قياس الحرية

ستعتمد سياسات التجارة النظيفة على مقاييس لتحديد البلدان التي لا يمكن لشعوبها الموافقة على مبيعات الموارد. سيتم وضع وزن كبير على هذه المقاييس - ستؤثر الدرجات بشكل كبير على التجارة والاستثمار والعلاقات بين الدول. هل هذه المقاييس قادرة حقًا على القيام بالمهمة؟ ألن يتم الضغط على مؤلفي هذه المقاييس سياسيًا وتجاريًا لرفع أو خفض درجات دول معينة؟[20]

يجب على كل مستورد استخدام معيار أو آخر لتحديد من لديه الحق في شراء الموارد منه. المعيار الذي تستخدمه الدول اليوم هو "من هو في السيطرة القسرية على الأراضي الغنية بالموارد." "مقياسنا" اليوم هو "القوة تصنع الحق"، ويمكننا أن نفعل أفضل من ذلك.

ستعتمد التجارة النظيفة على مقاييس مثل تلك المذكورة أعلاه لأن المنظمات التي تنتجها محصنة من الضغوط الخارجية. البديل هو ترك إلغاء التأهيل للسياسيين، وهو أمر محفوف بالمخاطر. السماح لوزارة الخارجية الأمريكية أو وزارة الخارجية البريطانية بتحديد الدول المؤهلة لتجارة الموارد سيجعل السياسات رهينة للتفكير الاستراتيجي قصير المدى - وللشكاوى الخارجية من التلاعب السياسي القسري. يتطلب نجاح الإطار بناء الثقة حيثما أمكن. لحسن الحظ، فإن المقاييس المستقلة المتاحة لديها سجلات مثبتة ستجعل أي انحرافات عن الاتجاه أسهل في الكشف. تميل إلى الوصول إلى استنتاجات مماثلة، وكما ذُكر سابقًا، يمكن بناء "مؤشر للمؤشرات" يلغي تحيزاتها[21] بالنسبة للتجارة النظيفة، يجب أن تتضمن فقط تلك المؤشرات التي تكون بياناتها وطرقها مفتوحة للتدقيق العام.

هل يمكن أن تتفق الدول التي ترغب في التجارة النظيفة مع بعضها البعض على مجموعة مشتركة من المقاييس؟ نعم. حتى المجموعات الكبيرة من الدول مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد أظهرت بالفعل أنها تستطيع القيام بذلك في مجالات أخرى[22] وسيؤدي الضغط الاقتصادي الهائل لإنشاء نظام قابل للتنبؤ بقواعد التجارة إلى تحفيز الدول للتوصل إلى اتفاق معقول بشأن المقاييس لمبيعات الموارد.[23]

يمكن تحدي أي معايير ترسم خطًا واضحًا على طيف. ومع ذلك، اعتبر تشبيهًا. إن مسألة ما إذا كان الشعب في ظروف جيدة بما يكفي للموافقة على نقل الموارد تشبه هيكليًا مسألة ما إذا كانت المرأة في ظروف جيدة بما يكفي للموافقة على الجنس. ستكون الظروف ذات الصلة (مثل "درجة التسمم" و"درجة الإعاقة التنموية") على طيف يتراوح من "لا شيء" إلى "شديد". لمجرد أن هذه طيف - ولأنه من الصعب أحيانًا على الغرباء معرفة مكان وجود المرأة على هذه الأطياف - لا يعني أن المجتمع يجب أن يتجنب القوانين المتعلقة بالاغتصاب، ولا أن يتم تجاهل أوضح وأسوأ حالات الاغتصاب.

بل يجب أن تحدد القوانين معايير واضحة للموافقة الجنسية، ويجب على نظام العدالة أن يلاحق الانتهاكات بحزم وثبات. إن رسم خطوط واضحة على طيف أفضل بكثير من عدم وجود خطوط على الإطلاق، وهو المعيار الحالي لمبيعات الموارد. الفعالية تشبه عدم وجود قوانين ضد الجنس القسري: تقول الدول اليوم إن الفاعلين القسريين في الدول الغنية بالموارد يمكنهم أخذ ما يريدون. إذا كانت الخطوط الواضحة للموافقة الجنسية تحتوي على أي غموض متبقي، فإن الرجال الحذرين سيتجنبون منطقة الخطر - وبالمثل بالنسبة

لبائعي الموارد بموجب القواعد المعدلة لتجارة الموارد. يجب على أي دولة ترغب في بيع موارد بلد ما أن تبقي بلدها بعيدًا عن منطقة الاستبعاد.

تسلط هذه النقطة الأخيرة الضوء على أن المعايير الواضحة سيكون لها آثار إيجابية فوق الخط وكذلك تحته. سيكون القائد الذي لديه ميول استبدادية أقل إغراءً لتقليص الحريات السياسية والحقوق المدنية إذا كان ذلك سيدفع بلاده إلى منطقة عدم التأهيل. سيكون المتمردون المحتملون أقل احتمالًا للاستيلاء على الموارد لتمويل تمرد إذا كان القيام بذلك سيؤدي إلى قطع تلك الإيرادات. ستشجع الخطوط الواضحة الجميع على تحسين الحكم في البلدان الغنية بالموارد.

التدخل في الشؤون الداخلية

سؤال مختلف هو ما إذا كان تنفيذ قانون التجارة النظيفة سيتدخل بشكل خاطئ في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. ستقوم دول التجارة النظيفة، بعد كل شيء، بتقييم أي الدول الأجنبية تُدار بشكل جيد بما يكفي للتجارة معها. كانت السلطات الصينية نشطة بشكل خاص في استدعاء قاعدة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية". هل يمكنهم استخدامها للاعتراض على السياسات المذكورة أعلاه؟

التقينا أولاً بقاعدة "عدم التدخل" الدولية في الفصل 9، عند نشأة النظام الدولي وستفالي حول عام 1648. تذكر أنه خلال وستفاليا، لم يكن هناك شيء تقريبًا يمكن أن يفعله السيادي لشعبه يمكن أن يبرر التدخل من سيادي آخر. كانت الدول "صناديق سوداء" بالنسبة لبعضها البعض، وداخل هذه الصناديق، كان الحكام قادرين على إساءة معاملة وإهمال المحكومين إلى حد كبير دون عواقب قانونية.

لقد عدل النظام الدولي الحديث هذه القاعدة الغربية القديمة، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. الآن، تضع حقوق الإنسان حدودًا لما يمكن أن تفعله الأنظمة بشكل صحيح داخل حدودها، ويُسمح الآن - بل يُطلب - من الخارجين اتخاذ إجراءات عندما تنتهك الأنظمة حقوق الإنسان. السيادة الشعبية على الموارد هي حق من حقوق الإنسان. يتم التأكيد عليها مرارًا في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان التي أصبحت الدول (بما في ذلك الصين) التي تمثل في المئة من سكان العالم طرفًا فيها. يمكن لقادة دول التجارة النظيفة أن 98 يقولوا إن سياستهم التجارية الجديدة مطلوبة لدعم حق من حقوق الإنسان، في انتهاك لا ترغب دولهم في أن تكون متواطئة فيه. العمل الدولي لدعم السيادة الشعبية على الموارد هو، على الأقل، تدخل مبرر "لحماية" حقوق الإنسان.

هل ستكون التجارة النظيفة حقًا تدخلًا على الإطلاق؟ لقد كان الصينيون كرماء في وصف تصرفات الدول الأخرى بأنها "تدخل". على سبيل المثال، اشتكى الصينيون من "التدخل" الغربي في شؤونهم الداخلية عندما:

- عت الولايات المتحدة إلى الإفراج عن المتظاهرين في ميدان تيانانمن من السجن.
- انتقدت الولايات المتحدة حملة الدولة ضد مجموعة دينية
- أصدرت الولايات المتحدة تقريرًا عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصين
- أصدرت الولايات المتحدة تقريرًا عن القدرات العسكرية للصين
- التقى رئيس الولايات المتحدة بالدالاي لاما
- منحت لجنة نوبل النرويجية جائزة السلام لمواطن صيني[24]

أي من هذه الأمور يعتبر حقًا "تدخلًا في الشؤون الداخلية"؟

ما يُعتبر "تدخلًا" يعتمد على ما هو التوقع الصحيح. خذ تشبيهًا لما يُعتبر "صحة جيدة" وما يُعتبر "مرضًا". في عام 1851، أبلغ طبيب معين يُدعى صموئيل كارترايت في مجلة نيو أورليانز الطبية والجراحية أنه اكتشف مرضًا جديدًا في العبيد المحليين. أطلق عليه اسم "دراپيتومانيا" - إدمان الهروب من سيده[25]. إذا كانت العبودية هي التوقع الصحيح، فإن الهروب المتكرر يمكن اعتباره مرضيًا. كما هو الحال مع "المرض"، ما يُعتبر "تدخلًا" يعتمد على ما هو المسار الصحيح للأحداث - وهو ما يمكن أن يكون مثيرًا للجدل. كما قال أبراهام لينكولن: الراعي يطرد الذئب من حلق الخروف، الذي يشكر الراعي كمحرره، بينما"

يدين الذئب له بنفس الفعل كمدمر للحرية... من الواضح أن الخروف والذئب لا يتفقان على تعريف كلمة الحرية."[26]

أي قرارات تتخذها الدول الغربية بشأن التجارة سيكون لها آثار كبيرة على الأجانب. هل ستكون دولة التجارة النظيفة "تتدخل في الشؤون الداخلية" لدولة توقفت عن شراء الموارد منها؟ لنفترض أنك كنت تتسوق في متجر بقالة محلي لسنوات. الآن قررت التوقف بعد اكتشافك أن المالك يتبرع لأحزاب سياسية عنصرية. هل قرارك بالتوقف عن التسوق معه يتداخل مع عمله؟

من الصحيح أنه عندما تتوقف عن الشراء من البقال، ستقوم بتقييمه. لكنك كنت تقوم بتقييمه من قبل - كنت تقيّمه بأنه من الجيد التعامل معه. لا يوجد فعل بدون حكم؛ أنت فقط تغير حكمك. يمكن للبقال أن يتهمك فقط بـ "التدخل" إذا كان له حق أن تتسوق معه. وبالمثل مع الأنظمة في الدول غير المؤهلة: يمكن لهذه الأنظمة أن تتهم دولة التجارة النظيفة بالتدخل فقط إذا كان لها حق أن تشتري دول أخرى الموارد منها. إذا استبعدنا قضايا منظمة التجارة العالمية في الوقت الحالي، فلا يوجد حق واضح من هذا القبيل. "التجارة الحرة" (WTO) تشمل "الحرية في عدم التجارة". ليس للبقال حق أن تتسوق في متجره؛ ولا يحق لأي نظام أن تطلب دول أخرى شراء الموارد منه. لا أحد يعتقد، على سبيل المثال، أن العقوبات المفروضة على النظام السوداني تنتهك "حق السودان في التجارة معه".

قد يتراجع الصينيون عن اتهام صارم بـ "التدخل" وبدلاً من ذلك يقدمون اتهامًا أضعف بـ "التدخل السياسي". قد يقولون إن الدول القوية التي تقرر عدم التجارة مع الدول الأضعف تمارس ضغطًا غير مشروع على السياسة في الدول الأضعف: هذا هو الإمبريالية بوسائل أخرى. بالمقابل، قد تروج القيادة الصينية لسياستها التجارية على أنها "لا سياسة - مجرد أعمال". قد يمدح الصينيون تجارتهم على أنها تأتي مع "عدم وجود شروط سياسية مرتبطة".[27]

سيكون من الفكاهة السوداء أن تتهم أي دولة تتبع سياسة تجارية قائمة على الفعالية دولة التجارة النظيفة بـ "التدخل السياسي". لترجمة ادعاء صيني بـ "مجرد أعمال" إلى الإنجليزية البسيطة:

> *اليوم، نختار أخذ نفط غينيا الاستوائية. في المقابل، نختار إعطاء مئات الملايين من الدولارات لدكتاتور وحشي، مع العلم أن المال سيساعده في الحفاظ على السلطة من خلال دفع رواتب الجنود والشرطة السرية وغرف التعذيب للسجناء السياسيين. ومع ذلك، إذا تم إغراء المرتزقة بأموالنا وتمكنوا من اغتيال أوبانغ غدًا، فسوف نشتري النفط من أي شخص قام بتوظيف المرتزقة وتولى الرئاسة. نحن لا نتدخل في السياسة في غينيا الاستوائية. إنهم الذين لا يشترون النفط هم من يتدخلون.*

هذا ليس مقنعًا. لا يوجد عمل بدون حكم، وشراء الموارد يعني اتخاذ حكم سياسي حول من يمتلك تلك الموارد في النهاية. الدول التي ترسل مبالغ كبيرة إلى "من يمكن أن يكون الأكثر إكراهًا" هي التي تتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى وتتدخل في سياساتها. الدول التي ترفض إرسال مبالغ كبيرة إلى الأنظمة الاستبدادية والميليشيات هي التي لا تتدخل، ولا تتدخل. وهذه النقطة تنطبق ليس فقط على الصينيين. بعد كل شيء، اليوم جميع الدول تختار الفعالية لتقرر من أين تشتري الموارد الطبيعية الأجنبية.

منظمة التجارة العالمية

ألن تنتهك سياسات التجارة النظيفة قواعد منظمة التجارة العالمية؟ تتطلب تلك القواعد أن لا تميز الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ضد سلع الأعضاء الآخرين - والتمييز ضد موارد الدول الأعضاء الاستبدادية والفاشلة هو ما تفعله سياسات التجارة النظيفة.

لقد أوضح عالم منظمة التجارة العالمية الرائد لوراند بارتيلز كيف أن التجارة النظيفة متوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية[28] هنا نلاحظ فقط أن قواعد منظمة التجارة العالمية تنطبق على التجارة، وليس على السلع المسروقة. التجارة النظيفة لا تقيد التجارة الحرة - بل تمكّن التجارة الحرة من خلال فرض حقوق الملكية.

مرة أخرى، لا يوجد عمل بدون حكم، وللحكم ضد دولة التجارة النظيفة، سيتعين على منظمة التجارة العالمية اتخاذ بعض الأحكام الصعبة للغاية. للحكم ضد التجارة النظيفة، سيتعين على منظمة التجارة العالمية التأكيد على أن العنف يخلق حقوق الملكية: أن الاستيلاء على رأس المال السياسي لدولة ما يجب أن يكسب الحق في بيع رأس مالها الطبيعي. كما سيتعين عليها الإصرار على أن الدول يجب أن تتاجر حتى في انتهاك مبادئها الأكثر استقرارًا من الأخلاق العامة، مثل مبدأ السيادة الشعبية. سيتعين على منظمة التجارة العالمية الإصرار، أي أنه يجب على الدول شراء السلع التي تعتبرها مسروقة[29].

تذهب التجارة النظيفة إلى جوهر من يملك الحق في بيع الممتلكات. وبالتالي، فهي أكثر ارتباطًا بنظام التجارة من، على سبيل المثال، الاقتراحات المستندة إلى القضايا البيئية أو رفاهية الحيوانات. ومبادئ التجارة النظيفة أعمق بكثير من الأسس التي يمكن أن تقدمها الدول المؤهلة أو شركاؤها التجاريون لدعم تدابير الانتقام. التجارة النظيفة متوافقة مع منظمة التجارة العالمية؛ بينما العمل الانتقامي ليس كذلك.

آثار سلبية على الدول المؤهلة

بعض الأسئلة حول سياسات التجارة النظيفة تتعلق بآثارها. ستقلل سياسات التجارة النظيفة، على سبيل المثال، بشكل كبير من الأموال المتجهة إلى دول مثل غينيا الاستوائية، حيث يوجد العديد من الفقراء. فهل ستكون السياسات سيئة لمواطني هذه الدول، الذين لن يتعرضوا فقط للظلم بل سيصبحون أيضًا أكثر فقرًا؟[30]

أولئك الذين يتساءلون عن ذلك قد يتذكرون الجزء الأول - تحليل أمراض الموارد. عندما تبدأ أمراض الموارد، فإن الأموال الناتجة عن مبيعات الموارد تعزز الحكام الاستبداديين، وتزيد من مخاطر الحرب الأهلية، وتمكن المسؤولين الفاسدين. تعمل الأموال على قفل الناس في مصيرهم، وهذا واضح في الحالات التي رأيناها. كانت الحياة سيئة بما فيه الكفاية للناس في غينيا الاستوائية قبل النفط، عندما كانوا فقراء ومضطهدين من قبل طاغية مهووس. الآن بعد أن أصبح أوبانغ قادرًا على بيع نفطهم، فإن الناس فقراء ومضطهدون من قبل طاغية مهووس لديه مئات الملايين من الدولارات الإضافية لتعزيز قبضته الشخصية على السلطة. والأسوأ من ذلك، أن جزءًا كبيرًا من "صندوق الثقة" الطبيعي للبلاد قد تم استنزافه الآن وإنفاقه خارج سيطرة الناس. لا يزالون في فقر، لكن الآن بلدهم نفسه أصبح أفقر بكثير.

ماذا عن الدول الفاشلة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ كما يقول جيسون ستيرنز، "منذ السبعينيات، لم يكن لدى الدولة الكونغولية جيش فعال أو إدارة أو قضاء، ولم يكن قادتها مهتمين بإنشاء مؤسسات قوية. بدلاً من ذلك، رأوا أن جهاز الدولة يمثل تهديدًا يجب إبقاؤه ضعيفًا"[31] في الواقع، لقد فشلت الدولة الكونغولية الآن بشكل كامل لدرجة أنه في عام 2013، خلص اثنان من خبراء أفريقيا المخضرمين إلى أن "جمهورية الكونغو الديمقراطية لا وجود لها."[32] هنا، القوة التي تحتاج إلى مواجهة ليست قوة دولة قوية، بل قوة الميليشيات - المدعومة من الدولة، أو المدعومة من الدول المجاورة، أو المستقلة - التي تستخدم عائدات التعدين للاعتداء على الناس عبر مناطق واسعة بلا قانون.

عند مناقشة السياسات تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن تكون التوقعات معتدلة. لقد كانت البلاد فوضى لعقود، وسيتطلب التقدم عملاً شاقًا على العديد من الجبهات لسنوات عديدة. المفتاح لصادرات الموارد هو إيجاد سياسة تعكس الحوافز التي تقول "القوة تصنع الحق"، وهو ما تفعله سياسات التجارة النظيفة.

لرؤية كيف تعكس التجارة النظيفة الحوافز، تخيل اليوم الذي تتبنى فيه جميع الدول المستوردة سياساتها. في ذلك اليوم، سيكون للاعبين الرئيسيين في السياسة الكونغولية حوافز حقيقية لتحسين إدارة البلاد. ستتدفق عائدات الموارد فقط إلى القادة الكونغوليين - وإلى النخب من الدول المجاورة المعنية"، مثل رواندا وأوغندا - بمجرد أن تتمكن الدولة الكونغولية من حماية" الحريات المدنية الأساسية والحقوق السياسية لجميع مواطنيها. ستتدفق الموارد الطبيعية فقط إلى الدول المصنعة والمستهلكة عندما تكون الدولة الكونغولية كفؤة وقابلة للمساءلة بشكل كافٍ. وسيتعين على الناس في جميع مناطق الكونغو أن يكون لديهم سبب للتوحد في دعم الإدارة التي ستؤمن حقوقهم المشتركة. إن السيطرة الشعبية الأكبر على الموارد لديها القدرة -

إلى جانب شروط أخرى، مثل الأمن الأساسي وسيادة القانون - على توحيد المواطنين عبر هوياتهم المنقسمة.

التقدم في الكونغو مشجع بالفعل. بدعم من الضغط العام الحازم في الغرب، أدت مجموعة من مبادرات التتبع والشفافية والشهادات إلى تقليل الأموال التي تحصل عليها الميليشيات الآن مقابل بيع المعادن المسروقة. وقد ساهم هذا، إلى جانب تحسين حفظ السلام، في تقليل النزاعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية[33] كان قانون أمريكي حديث يتطلب من الشركات إجراء العناية الواجبة في سلاسل التوريد خطوة مهمة إلى الأمام (على الرغم من أنه مرة أخرى ليس كافياً بأي حال من الأحوال)[34] إذا استمرت هذه الاتجاهات الإيجابية، فلن تستضيف الكونغو "أسوأ حرب في العالم". والتقدم حتى الآن يشير إلى أن تقليل إيرادات الموارد من الجماعات المسلحة يمكن أن يساعد الناس في السيطرة بشكل أكبر على بلدهم.

آثار سلبية على الفقراء في أماكن أخرى

حتى لو كانت سياسات التجارة النظيفة جيدة لشعوب الدول المصدرة، فهل يمكن أن تكون سيئة للفقراء في أماكن أخرى؟ بعد كل شيء، قد يؤدي حظر صادرات المواد الخام إلى رفع الأسعار للمستهلكين هنا، وبعض المستهلكين هنا يعانون. وقد تؤدي فرض الرسوم على الصادرات الصينية لتمويل صندوق الأيادي النظيفة إلى الإضرار بالعمال في الصناعات الصينية أيضاً. عندما تم تقديم فكرة صندوق الأيادي النظيفة الأمريكي للسودان في مؤتمر في بكين، سأل أحد المثقفين الصينيين البارزين بأدب، "كم عدد الأشخاص في السودان؟" وعندما تم إبلاغه بأن عددهم حوالي 40 مليون، قال: "آه، لكن هناك 1.3 مليار صيني - والعديد منهم فقراء جداً."[35]

قد يكون اختيار عدم شراء الموارد المستخرجة بالقوة سيجعل بعض المستهلكين والعمال في وضع أسوأ. لكن هذا سيكون لنفس السبب الذي يجعل شراء سيارة من صالة عرض الوكيل يكلف أكثر من شراء واحدة من اللصوص. من الممكن أحيانًا أن تتحسن الأوضاع من خلال السرقة، أو من خلال شراء ما سرقه شخص آخر. هذا لا يبرر القيام بذلك.

دعونا نتوقف للتفكير. إذا كان يجب حقًا سرقة الأصول من أجل المستهلكين هنا أو العمال في الصين، هل يعتبر الناس الفقراء والمضطهدون في السودان ودول أخرى تعاني من موارد مريضة هم الضحايا الأكثر ملاءمة؟ لماذا لا نسرق أصول الأغنياء هنا (أو الأغنياء في الصين) بدلاً من ذلك؟

لا ينبغي سرقة ممتلكات أي شخص من أجل ازدهار الآخرين. في اقتصاد السوق السليم، يأتي الازدهار من التجارة المتبادلة المفيدة التي تستند إلى حقوق الملكية الآمنة. للشعوب حقوق، وهناك أشياء لا يمكن لأحد القيام بها تجاههم دون انتهاك حقوقهم.[36] إذا كان المستهلكون والعمال يواجهون تكاليف خلال الانتقال بعيدًا عن التجارة في الموارد المسروقة، فيجب على قادتهم الوطنيين البحث عن سياسات ستجنب تلك التكاليف أو تعوض عنها.

هل الشعب مستعد؟

من خلال استخدام أدوات سياسة التجارة النظيفة الموضحة أعلاه، ستقوم الدول بتشكيل قوانينها الخاصة لفتح المجال لشعوب الدول المصدرة للحصول على مزيد من القوة على مواردهم. و"السلطة للشعب" هو مبدأ جذاب للغاية. ومع ذلك، قد تكون هناك بعض المخاوف. القوة هي حقًا قوة، ويبدو أن بعض الشعوب في الدول المصدرة غير مستعدة لاستخدام القوة بشكل مسؤول - بطرق آمنة بالنسبة لنا أو حتى جيدة بالنسبة لهم. ربما بعض الشعوب ليست مستعدة بعد للتعامل مع قوة السيادة الشعبية على الموارد. على سبيل المثال كما سأل كاتب عمود مصري متشكك مؤخرًا)، هل يمكن الاعتماد حقًا على) الشعوب العربية لاتخاذ قرارات جيدة؟[37]

قد نكون حذرين بشأن هذه المسألة. خلال القرن العشرين، في بلد بعد آخر، حتى الشعوب الفقيرة وغير المتعلمة تخلصت من الحكم الاستعماري أو الاستبدادي وأقامت حكومات ذاتية مستقرة. قبل هذه التحولات، كان الناس على سبيل المثال) في الهند وكوريا الجنوبية وتايوان والأرجنتين وتشيلي) وجنوب أفريقيا يبدو "غير مستعدين" للتعامل مع السلطة السياسية. حتى في وإلتون جون تتصدران ABBA أوروبا، ليس منذ وقت طويل (عندما كانت فرقة القوائم)، كانت كل من إسبانيا والبرتغال بلدان فقيران يهيمن عليهما استبداديون يحكمون لفترات طويلة وكانوا مدعومين من قبل نخبة دينية رجعية. اليوم، جميع هذه البلدان هي ديمقراطيات دستورية متماسكة.

ومع ذلك، حتى أولئك الذين يعترفون بالنجاحات السابقة قد يشعرون بالتوتر بشأن اليوم. تذكر النقاش حول السعودية في الفصل 6. اليوم، ينقسم الشعب السعودي بسبب الانتماءات القبلية وبسبب العلاقات السنية-الشيعية المتفجرة. ليس لدى المواطنين السعوديين العاديين تاريخ من التعاون في المجتمع المدني ولا خبرة سياسية نشطة. لقد عاش معظمهم في أيديولوجية متطرفة ومعادية للديمقراطية طوال حياتهم. في الواقع، من الممكن أن تكون القيادة السياسية السعودية أقل رجعية بعض الشيء من المواطن السعودي العادي. عند النظر الكامل، هل نريد أن نأخذ فرصة على الشعب السعودي؟

بطريقة أو بأخرى، قد لا يكون لدينا خيار. المملكة العربية السعودية هي بالون مليء بالمشاكل (والعديد من مشاكلها شائعة بين بقية الممالك الخليجية، التي من المحتمل أن تزعزع الاستقرار بنفس القدر). حتى الآن، لم تتسرب المشاكل من المملكة العربية السعودية سوى، حيث تنشر التطرف وتمول السلفيين الجهاديين في جميع أنحاء العالم. على عكس إيران والعراق، لم ينفجر هذا البالون الثالث بعد. ومع ذلك، عندما نستيقظ غدًا، سنحتاج إلى سياسة تجاه البلاد. يمكننا الاستمرار في السياسة التي ساعدت في خلق الوضع المتفجر اليوم، مما يعزز ملكية مطلقة قمعية بشكل استثنائي تعتمد على أيديولوجية من العصور الوسطى لشرعيتها، من خلال عصر قادم في المملكة العربية السعودية سيشهد سكانًا شبابًا غير مستقرين، ومالية غير متوازنة بشكل متزايد، وانتقالًا غير منظم للقيادة عبر الأجيال، وفتنة طائفية داخل البلاد والمنطقة (كما هو الحال في العراق والبحرين). بدلاً من ذلك، يمكننا بدء سياسة تهدف، ببطء وبشكل مدروس، إلى تفريغ الهواء من البالون.

سيكون من غير الحكمة أن تستمر الغرب في الانخراط التجاري مع المستبدين السعوديين إلى الأبد. ومع ذلك، سيكون من غير الحكمة أيضًا أن يتم

نزع الشرعية عن ذلك النظام دفعة واحدة. سيكون وجود فراغ مفاجئ في السلطة في البلاد destabilizing للغاية للأسواق العالمية. وسيكون الإطاحة بالملكية موجهة بشكل خطير للسعوديين. يمكننا أن نتذكر أنه على الرغم من كل الانقسامات في عهديهما، كان صدام حسين ومعمر القذافي يمثلان شخصياتهما كتمثيلات لدولتيهما المعنيتين (l'état c'est lui). عندما واجه هذان الاستبداديان نهاياتهما المريرة، بدا الأمر وكأنه نزع شرعية المشروع الوطني بأكمله. لا ينبغي لأحد أن يتطلع إلى يوم يُسحب فيه الملك السعودي من حفرة عنكبوت أو أنبوب صرف؛ في ذلك اليوم، لن يعرف الشعب السعودي حتى اسم بلدهم.

لا تنكر التجارة النظيفة حق أي نظام في الحكم. إنها تقليص معلن ومتعمّد لشراء الموارد من الأنظمة التي تظل استبدادية. إن إعلان هذه السياسات سيشجع الحركات، الموجودة في جميع البلدان، التي تفضل الانتقال التدريجي نحو سيادة شعبية أكبر[38]. تتنافس الآن جيل جديد من الأمراء على القيادة السعودية؛ يمكن أن تشجع سياسات الغرب أولئك الذين يؤيدون تطلعات الشباب السعودي وفتح المجال السياسي تدريجياً. يحتاج الناس إلى تطوير أنفسهم من إعاقتهم السياسية المفروضة ليصبحوا فاعلين مسؤولين على الساحة العالمية؛ يمكن للغرباء المساعدة من خلال معاملتهم كأنداد بالفعل[39].

يمكن لأصدقاء الحرية أن يتطلعوا إلى اليوم الذي تصبح فيه المملكة العربية السعودية الجمهورية العربية (الجمهورية العربية[40]). السؤال هو كيف نساعد في خلق ظروف للتغيير الإيجابي بدلاً من الحفاظ على "القوة تصنع الحق" - والدعاء بعدم حدوث انفجار غداً. البلاد الآن مليئة بالانقسام، سواء داخل حدودها أو عبرها، ليس أقلها بسبب الطاقة المالية التي ملأناها بها. فيما يتعلق بتغيير سياساتنا تجاه السعودية وغيرها من الدول المصدرة غير المنظمة للموارد، نحن ملعونون إذا لم نفعل. والسؤال النهائي هو ما إذا كنا ملعونين أيضاً إذا فعلنا.

هل سيكون لدينا طاقة كافية؟

ستعلن دولة أو منطقة تتبنى التجارة النظيفة أنها تخطط لتقليل الإمدادات من بعض أكبر مستودعات الطاقة في العالم. هل هذا واقعي؟ من أين ستأتي طاقتنا؟[41]

يمكن لأمريكا الشمالية وأوروبا الانتقال بأمان بعيدًا عن النفط والغاز الاستبدادي (نحن الآن نفصل بينهما). في الواقع، لن يكون هذا صعبًا بشكل مفرط. النفط والغاز هما أسواق عالمية. إذا تغير الطلب، سيتغير العرض لتلبية ذلك. الانتقال الفيزيائي (مثل بناء خطوط الأنابيب وتكييف المصافي) هو هندسة بسيطة. القضية الحقيقية هي الاقتصاد، والنظر إلى الاقتصاد يظهر مسارات قابلة للتطبيق للمضي قدمًا.

تمت دعوة نيك باتلر، كاتب الطاقة في صحيفة فاينانشال تايمز، لتقييم الوقت والتكلفة للانتقالات في أمريكا الشمالية وأوروبا بعيدًا عن النفط والغاز الاستبداديين.[42] استنتج باتلر) كانت الدول الاستبدادية هي تلك المذكورة أعلاه.) أن الواردات من أمريكا الشمالية ستقدم القليل من المشاكل: يمكن التحول بعيدًا عن النفط والغاز الاستبداديين في غضون أشهر. يمكن لأوروبا أيضًا إجراء انتقال سريع لنفطها. في هذه الحالات، يمكن بسهولة استبدال الواردات في سوق التجارة المفتوحة، بينما يمكن أن تجد النفط المستبعد من أوروبا وأمريكا الشمالية مشترين جاهزين في أماكن أخرى.

أصعب جزء في الانتقال سيكون الغاز الأوروبي، لأن أجزاء من أوروبا تعتمد حاليًا بشكل كبير على روسيا لتوريد الغاز عبر خطوط الأنابيب. حتى هنا، توقع باتلر أن الإمدادات يمكن أن تتكيف في غضون بضع سنوات. ستزيد النرويج ودول أخرى غير استبدادية من الإنتاج، وسيتم مد خطوط أنابيب جديدة، وسيتم ربط شبكة الغاز الأوروبية، وسيتم استخدام المزيد من القدرة الاستيرادية غير المستغلة للغاز الطبيعي المسال. علاوة على ذلك، ستكون تكلفة هذه التغييرات قابلة للإدارة.

في الواقع، اعتقد باتلر أن المشكلة في الانتقال ليست أنها ستكون مكلفة للغاية، ولكنها ستكون غير فعالة. ستسرع فقط من "احتضان استبدادي آسيوي" - مع تطوير روسيا لتجارتها نحو الشرق ومن خلال تركيا - وبالتالي سيكون لها تأثير ضئيل على الاستبداديين. هذه نقطة سنعود إليها في قسم الاستراتيجية.

قد يختلف محللون آخرون حول تفاصيل التوقيت والتكاليف، لكن ليس حول الاتجاه العام. بالنسبة لكل محلل، سيكون هناك عدد من الأشهر (دعنا نسميه M) التي يمكن أن تنتقل خلالها أمريكا الشمالية وأوروبا بعيدًا عن النفط والغاز الاستبدادي بتكلفة معقولة. ثم تحدد نطاق الإجماع لـ M الإطار الزمني الذي يمكن أن تقوم فيه هاتان المنطقتان بالانتقال. الرسالة الرئيسية هي أن هذا الإطار الزمني لن يكون مفرطًا. سيكون لدى أمريكا الشمالية وأوروبا ما يكفي من الطاقة حتى بدون الاستبداديين.

التجارة الخضراء

تحدد المقالة الكلاسيكية لجاريت هاردين "مأساة المشاعات" فئة من المشاكل الصعبة بشكل خاص حيث تترك العقلانية قصيرة المدى لكل فاعل الجميع في وضع أسوأ[43]. على سبيل المثال، من العقلاني لكل راعي أن يرعى المزيد من الحيوانات في المشاعات، ولكن بعد ذلك يصبح جميع الرعاة أفقر حيث يتم الرعي بشكل مفرط في المشاعات. من العقلاني لكل والد أن ينجب المزيد من الأطفال (مشكلة هاردين المحورية)، ولكن بعد ذلك يعاني الجميع في عالم مكتظ بالسكان. من العقلاني لكل شخص أن "يستفيد مجانًا"، ولكن نظام المستفيدين المجانيين ينهار.

تتمتع مشكلة تغير المناخ بهذه البنية. من العقلاني لكل دولة أن تطلق المزيد من الكربون، ولكن عالمًا بارتفاع الانبعاثات في النهاية يترك الجميع في وضع أسوأ. "المشاعات" هنا هي القدرة الاستيعابية لجو الأرض، التي تتعرض لحمولة زائدة بشكل كبير. تعتبر الوقود الأحفوري سببًا رئيسيًا: يجب على جميع الدول تقليل استخدامها، ومع ذلك من العقلاني لكل منها مقاومة الإصلاحات. دعونا نسميها مأساة الكربونات[44].

غالبًا ما يتم نسيان العنوان الفرعي لمقالة هاردين: "مشكلة السكان ليس لها حل تقني؛ بل تتطلب تمديدًا أساسيًا في الأخلاق." لم يكن هاردين يعني بـ "الأخلاق" "قواعد الضمير" بل العمل الجماعي لفرض القواعد المشتركة. نظرًا لأن العمل الجماعي صعب جدًا على المستوى الدولي، فقد أثبت فرض (حتى صياغة) القواعد المشتركة بشأن المناخ أنه صعب[45]. المبادئ التي توجه التجارة النظيفة، مثل السيادة الشعبية وحقوق الملكية، مفهومة جيدًا ومؤيدة على نطاق واسع. هل يمكن أن تكون التجارة النظيفة جزءًا من الحل لهذه المشكلة الصعبة بشكل خاص؟

تغير المناخ هو مجموعة من القضايا المعقدة للغاية ذات ديناميكياتها الخاصة. التجارة النظيفة متوافقة مع أي خطة طويلة الأجل مسؤولة لمعالجة هذه القضايا. بينما لا تمثل التجارة النظيفة الحل لمأساة الكربونات، يمكن أن تصبح جزءًا من الحل من خلال إضافة زخم نحو العمل الجماعي مع خطين منطقين خاصين بها. الأول يضيف تأكيدًا فوريًا على الضرورة لترك الهيدروكربونات في الأرض. الثاني يحدد أهدافًا دقيقة وملموسة ومبررة بشكل مستقل للمناطق المعتمدة على الواردات لتقليل استخدامها للوقود الأحفوري.

أولاً، قالت تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إن تجنب تغير المناخ البشري الخطير سيتطلب إزالة الكربون من إمدادات الطاقة[46]. لقد فسر الكثيرون هذه التقارير على أنها تعني أن معظم الوقود الأحفوري في العالم هو "أصول عالقة" - أنه سيتعين تركها في الأرض[47]. ومع ذلك، لم تكتسب فكرة الأصول العالقة حتى الآن زخمًا خارج المجتمعات الأكاديمية والناشطة. أحد الأسباب هو أنه، بالنسبة لأي شخص لديه توجه سوقي، تبدو فكرة ترك الأصول عالقة غير بديهية، بل حتى منحرفة.

فكرة اتخاذ إجراءات لحماية حقوق الملكية، ومع ذلك، مألوفة لجميع الفاعلين في السوق. تقول "تجارة نظيفة" إنه اليوم، أكثر من نصف إنتاج النفط في العالم، وأكثر من نصف احتياطيات النفط في العالم، لا يمكن تصديرها دون انتهاك حقوق الملكية[48]. هذا النفط "محاصر" بمعنى أنه لا يمكن لأحد بيعه

بشكل صحيح: إنه محاصر لأنه لا يمكن بيعه دون تمرير سلع مسروقة. وفقًا لمبادئ السوق الصارمة، أكثر من نصف نفط العالم غير متاح حاليًا للتصدير على الإطلاق.

الآن، هذه حجة ستفقد قوتها مع انتقال الدول الغنية بالنفط بعيدًا عن الاستبداد. حتى يحدث هذا الانتقال، ومع ذلك، تقدم "تجارة نظيفة" حجة ذات تأثير كبير تستند إلى السوق بأن نسبة كبيرة من نفط العالم يجب أن تبقى حاليًا في الأرض.

ثانيًا، تحدد "تجارة نظيفة" أهدافًا لتقليل واردات الوقود الأحفوري، مثل الاتحاد الأوروبي. تقدم "تجارة نظيفة" خطتين مختلفتين لمثل هؤلاء المستوردين لتقليل النفط المسروق. في إحدى الخطط، سيعلن الاتحاد الأوروبي "بعد M شهرًا، لن نقبل المزيد من النفط من أي دولة تكون في ذلك الوقت استبدادية." سيختلف تأثير خطة تغير المناخ الأولى هذه اعتمادًا على عدد الدول التي تبقى استبدادية خلال وبعد التخفيف. بدلاً من ذلك، يمكن للاتحاد الأوروبي تثبيت تخفيضاته. يمكنه حساب النسبة المئوية من النفط الذي يستورده الآن من الدول الاستبدادية (دعنا نسميها Y)، بعد M شهرًا، والإعلان "لن نقبل المزيد من النفط من أي دولة تكون في ذلك الوقت استبداديةسنكون قد قللنا من استخدامنا D، وبحلول هذا التاريخ المستقبلي Y للنفط بنسبة."

تتمتع هذه الخطة "المقفلة" بمبرر قوي والعديد من المزايا. ستوفر توقعات مرحب بها للمستثمرين داخل أوروبا وخارجها. ستعمل على تحفيز الاستثمار في الطاقات البديلة على الفور، مما يحفز العبقرية البشرية للتركيز على وقود المستقبل. وستساعد أوروبا على التغلب على انقساماتها الداخلية بشأن المناخ من خلال تحديد أهداف التخفيض التي لديها أسباب مستقلة وحاسمة لتحقيقها[49].

كم سيكون لهذا تأثير؟ في السنة الأخيرة التي تتوفر فيها السجلات، استورد الاتحاد الأوروبي أكثر من نصف نفطه الخام وأكثر من ثلث غازه الطبيعي من دول "غير حرة"[50]. ستتطلب خطة التجارة النظيفة المقفلة تخفيضات في استخدام النفط والغاز بتلك الكميات. هذه أهداف مهمة لتقليل الوقود الأحفوري في حد ذاتها. يمكن أن يسهل التصميم الأوروبي لتحقيق هذه الأهداف بعض من الجمود الأكثر عنادًا في المفاوضات الدولية الأوسع بشأن المناخ.

بالطبع، كما سيفكر المتخصصون في المناخ بالفعل، يجب أن يتم تحديد مسار الانتقال هذا بحيث لا يزيد من استخدام الفحم، الذي ينتج انبعاثات أعلى من الوقود الأحفوري الآخر. يمكن أن تضيف التجارة النظيفة زخمًا إلى حجة تقليل الفحم من خلال إظهار أن حوالي 25 في المئة من واردات الفحم الأوروبية اليوم تنتهك أيضًا حقوق الملكية[51]. يجب إضافة التخفيضات النسبية في استخدام الفحم إلى الأهداف المتراجعة[52]. لذلك، بشكل عام، تحدد التجارة النظيفة لأوروبا، اليوم، هدف تقليل استخدام النفط إلى النصف، والغاز إلى الثلث، والفحم إلى الربع.

يمكن أن تضيف خطة التجارة النظيفة المحصورة زخمًا للتقدم في المناخ من خلال تحديد أهداف محددة يجب على المستوردين مثل أوروبا الوصول إليها. لقد كانت أوروبا لفترة طويلة تدعم السيادة الشعبية بشكل سلمي. وهي أيضًا المنطقة "الأكثر خضرة" في العالم المتقدم. يمكن أن تساعد التجارة النظيفة في دفع كلا الأجندتين إلى الأمام معًا، من خلال أن تصبح جزءًا من خطة

أوروبية "من الاستبداديين إلى البدائل". يمكن أن تكون التجارة النظيفة نظيفة بطرق متعددة ومتبادلة التعزيز.

استراتيجية

أهداف التجارة النظيفة ثابتة؛ ستكون الاستراتيجيات لاستخدام أدواتها محددة. سيكون لرئيس الوزراء النرويجي ومجموعة خدمات النقل الأمريكية فرص مختلفة للمساعدة في إنهاء التجارة العالمية في الموارد المسروقة. قد تفتح فرص جديدة لتعزيز الأهداف مع انخفاض سعر النفط، أو مع ظهور حركة مناهضة للاستبداد في روسيا. ستعتمد دبلوماسية شرح التجارة النظيفة للحلفاء الحاليين وشركاء التجارة بشكل كبير على السياسة في ذلك اليوم. إليك بعض الملاحظات العامة حول الاستراتيجيات التي ستكون ناجحة.

- سترحب الاستراتيجيات الناجحة للتجارة النظيفة بالجميع للانضمام وستظل دائمًا تفتح الباب. حتى شركة نفط كبرى، وحتى الصينيين، بل حتى رئيس دولة نفطية في الخليج الفارسي، قد يصبحون متقبلين لهذه الإصلاحات عاجلاً أم آجلاً. قد يبدو هذا غير معقول في البداية. ومع ذلك، قد يأتي يوم، أو أزمة، أو تحدٍ قيادي عندما تكون سياسة التجارة النظيفة هي ما يحتاجه هؤلاء الفاعلون. وحتى إذا ترددوا في البداية، فقد ينضمون لاحقًا.

في النهاية، هي الأفكار التي ستنتصر. الأدوات التي تم مناقشتها أعلاه، مثل قانون التجارة النظيفة والمقاطعات وصندوق الأيادي النظيفة، تبرز قضايا المبدأ. بمجرد أن تكون المبادئ على الطاولة، سيجد أولئك الذين تفاجأوا بالاقتراحات أنفسهم ممزقين - لأن هذه هي مبادئهم المعلنة أيضًا. السيادة الشعبية، حقوق الملكية، حقوق الإنسان، سيادة القانون، والسلام هي التزامات عامة لكل من له تأثير على الموارد، باستثناء الأكثر تعنتًا من المطلقين والجهاديين. لقد انتصرت هذه الأفكار بالفعل في معاركها؛ فهي حية بالفعل حتى داخل أولئك الذين لم يقتنعوا بعد بضرورة تغيير السياسة. مع مرور الوقت، سيقنع المشككون أنفسهم. الاستراتيجية العامة هي العمل بشكل إيجابي، وبالتالي جذب المتشككين للانضمام إلى جانبهم.

المبادرون الأوائل

ستكون الدول التي تعتبر نفسها قادة أخلاقيين، والتي هي أيضًا منتجة كبيرة للطاقة (وبالتالي أقل اعتمادًا على النفط الاستبدادي) هي المبادرون الأوائل الأكثر طبيعية في التجارة النظيفة. على سبيل المثال، يمكن للنرويج أن تقوم بـ إثبات المفهوم" من خلال تمرير قانون التجارة النظيفة غدًا، دون أدنى تغيير" في مزيج الطاقة الخاص بها. لا تتلقى النرويج أي براميل من النفط من الدول غير الحرة"، ولن تحتاج إلى أي براميل منها في المستقبل غير المحدد"[53] كما) أن النرويج لن تحتاج إلى الغاز الطبيعي - لديها إمدادات وفيرة خاصة بها، وتنتج بالفعل 97 في المئة من كهربائها من الطاقة المائية.) في الواقع، تعتبر النرويج، بصفتها أكبر مصدر للنفط في غرب أوروبا، وثالث أكبر مصدر للغاز في العالم، مزودًا طبيعيًا للدول الأقل غنى بالهيدروكربونات التي ترغب في الانفصال عن الأنظمة الاستبدادية.

كندا وأستراليا هما أيضًا قادتان طبيعيتان في العمل المبدئي والموارد[54] بالنسبة لبريطانيا، ستستمر التجارة النظيفة في القيادة التي أظهرتها بالفعل، على سبيل المثال، من خلال مبادراتها في الشفافية ومكافحة الفساد[55] يمكن أن تقدم البرازيل بيانًا قويًا عن وصولها إلى أعلى مستوى عالمي من خلال التحرك أولاً. كما أن أمريكا الشمالية ككل تبدو مرشحة معقولة للتبني المبكر، حيث يبدو أنها ستحقق استقلال الطاقة في المدى المتوسط حتى بدون إصلاحات[56] ستكون التجارة النظيفة مبادرة ممتازة للسياسة الخارجية لتحالف أمريكي شمالي[57].

يمكن للولايات المتحدة أن تقود - كما سنرى في الفصل التالي، لقد كانت تقود بالفعل. يمكن أن تكون خطة الانفصال عن الأنظمة الاستبدادية فائزة في السياسة المحلية. يمكن أن توحد حملة "إنهاء طغيان النفط" ائتلافًا قويًا، بما في ذلك المجموعات الليبرالية والمحافظة والليبرالية الجديدة والتقدمية.

إعلان حول التجارة في الموارد الطبيعية متاح الآن على موقع التجارة النظيفة. الإعلان متاح للتبني الوطني، وللدبلوماسيين لاستخدامه في المناقشات حول التفاصيل (مثل المقاييس) استعدادًا لتنسيق بلدانهم لسياساتها الخاصة بالتجارة النظيفة. ستأتي مزايا كونك متبنيًا مبكرًا لهذا الإعلان من خلال اتخاذ القيادة العالمية، ومن تشكيل المعايير العالمية التي يمكن نشرها لاحقًا[58].

المنشقون الاستبداديون الأثرياء بالنفط

خلال الانتقال بعيدًا عن النفط الاستبدادي، قد يتحول بعض الاستبداديين أنفسهم ليصبحوا مؤهلين للمشاركة التجارية. إن إمكانية "انشقاق" الاستبداديين اليوم نحو مزيد من الحرية حقيقية ويجب توقعها. على سبيل المثال، سيتعين على روسيا فقط العودة إلى أن تكون مُدارة بشكل جيد كما كانت في عام 2004 لتخرج من فئة "غير الحرة"[59].

وعالم مليء بالمفاجآت. قطر الصغيرة، الغنية للغاية (التي زرناها في الفصل 3) هي الملكية الخليجية الأكثر احتمالاً لقيادة الشرق الأوسط نحو سيادة شعبية على الموارد. ترى العائلة الحاكمة في قطر نفسها كقائد تقدمي للعالم العربي وقد وعدت مرارًا بإصلاحات دستورية. العائلة تحظى بشعبية كافية بين المواطنين القطريين لدرجة أن حكمها يبدو أنه لن يتأثر بالسماح للمواطنين بأن يكون لهم رأي حقيقي في إدارة موارد البلاد. والمثال الذي يمكن أن تقدمه قطر للمنطقة سيكون تحويليًا، ليس أقلها لأن البلاد، مثل المملكة العربية السعودية، هي رسميًا وهابية[60]. يمكن لقطر أن ترفع مسار جميع الشعوب العربية، بسلام ومنفردة، من خلال استفتاء واحد.

التحدي الآسيوي

المعايير الاستراتيجية للتجارة النظيفة هي الشفافية، والشمولية، والثقة. يقول المؤيدون: هذه هي مبادئنا؛ نعتقد أنك تدعمها أيضًا. سنظهر لك لماذا هذه الإصلاحات في مصلحتنا على المدى الطويل؛ نعتقد أنها في مصلحتك أيضًا. نحن مستعدون للتحرك أولاً وتحمل التكاليف، لإجراء هذه الإصلاحات وبناء الثقة. سيكون ذلك أفضل للجميع - سيتجنب الصراع ويقلل من تكاليف الجميع - أن نتحرك معًا. نريد أن نعمل معك لجعل هذا الانتقال أسهل وأسرع. لا نريد استخدام هذه العصا ضدك - والتي، كما ترى، ستكون سيئة بالنسبة لنا أيضًا. ولكن ها هي العصا، حتى تتمكن من توقع ما سيأتي بعد ذلك. وحتى إذا لم توافق في البداية على التحرك معنا، ستظل أبوابنا مفتوحة دائمًا.

يجب ألا تفترض هذه الاستراتيجية أعداءً. في البلدان الأجنبية وفي الشركات الكبيرة، غالبًا ما ينتظر وكلاء التغيير الفرص لدفع أجندة جديدة. طالما أن المدافعين عن الإصلاح لديهم سياسات جاهزة، ستفتح نوافذ الفرص - أحيانًا في أكثر الأماكن غير المتوقعة. ليس لدى المصلحين أعداء دائمون، بل لديهم مصلحة دائمة في الانتقال إلى المرحلة التالية من التاريخ بعد وستفاليا.

تدور الأسئلة حول الاستراتيجية اليوم غالبًا حول الصين، حيث قد يبدو أن لدى الصين أسبابًا لمقاومة التجارة النظيفة. سيقول المشككون إنه إذا اقترحت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هذه الإصلاحات، ستلعب الصين بجد مع الديون والاستثمارات الأمريكية وتتمسك بموقفها ضد مبادرات دولية أخرى.

ومع ذلك، ربما لا. على مدى ثلاثة عقود، اعتمدت شرعية القيادة الصينية إلى حد كبير على تقديم ازدهار أكبر للشعب الصيني. ومن أجل الازدهار، فإن محادثات التجارة أفضل بكثير من حروب التجارة. لقد دعم الشعب الصيني القيادة الوطنية بشكل عام خلال صعود الصين؛ ومع ذلك، مع ازدياد ثراء الناس، فإنهم يطالبون أيضًا بمزيد من السلطة السياسية. الصين على وشك تجاوز عتبة الدخل المتوسط التي عادة ما تحفز المطالب بالديمقراطية[61] والصين - مثل أمريكا - هي في النهاية جمهورية شعبية رسمية. يتم تعريف دساتير كلا البلدين من خلال السيادة الشعبية. (تذكر مقدمة الدستور الصيني: منذ الثورة، "[ت]ولى الشعب الصيني السيطرة على السلطة الدولة وأصبحوا سادة البلاد."[62]) قد ترى القيادة الصينية أنه من غير المناسب بدء صراع علني ضد الجهود الدولية السلمية لتعزيز السيادة الشعبية تمامًا كما يطالب شعبها بصوت أكبر. قد يكون الطريق الأكثر حكمة هو المطالبة بالقيادة في الحملة من أجل مجتمع دولي أكثر انسجامًا.

بشكل أعمق، عند مناقشة الصين، من الضروري تذكر الاقتصاد السياسي للموارد الطبيعية وتحليل مصادر القوة المختلفة في الجزء الأول (الخلاف بين هوبز وروسو). التجارة النظيفة ليست عن الاستبداد بحد ذاته. إنها تتحدى الأنظمة التي تهرب من المساءلة من خلال عائدات الموارد والتي تحكم من خلال جعل شعوبها أضعف. من ناحية أخرى، كانت القيادة الصينية على مدى عقود تتبع النمور الآسيوية الأولى من خلال تنمية مصادر قوتها الداخلية. لقد مكنت الشعب الصيني من أن يصبح اقتصاديًا أقوى بكثير. هذا لا يبرر الفساد وسوء الاستخدام في الصين، لكنه يعني أن التجارة النظيفة لا تحتوي على اعتراض مبدئي على شكل الحكم الحالي في الصين.

التجارة النظيفة ليست بأي حال من الأحوال حملة غربية ضد الصين. بل هي مجموعة من الحلول للمشاكل التي تواجهها الغرب والصين معًا. مع صعودها، بدأت الصين تشعر بلعنة مواردها الخاصة. إنها تعاني من عدم استقرار الاقتصاد العالمي الذي تندمج فيه بشكل متزايد، وتتحمل مخاطر الأنظمة الاستبدادية غير الموثوقة والصراعات المدنية غير المتوقعة في الأماكن التي تمارس فيها الأعمال. لقد خسرت الصين بالفعل، على سبيل المثال، رهانها على القذافي، وتحتل موقعًا متوترًا كونها أكبر مستثمر في نفط العراق[63] كما أفاد إليزابيث إكونومي ومايكل ليفي:

> تساهم تجربة الصين في البلدان التي شهدت انتقالًا حكوميًا كبيرًا - لا سيما من نظام استبدادي صديق إلى حزب حاكم أكثر ديمقراطية، كما هو الحال في بورما - في نقاش ... بعض قادة الأعمال الصينيين، بالإضافة إلى نشطاء المنظمات غير الحكومية، يعيدون تقييم التوازن بين المكاسب الاقتصادية قصيرة الأجل من العمل مع حكومات استبدادية غير شعبية والأضرار طويلة الأجل على سمعة الصين وقدرتها على ممارسة الأعمال عندما تسقط تلك الأنظمة.[64]

تفخر القيادة الصينية بالتخطيط للنجاح على المدى الطويل. يجب أن يؤدي فحص تجربة الغرب مع الفعالية إلى تفضيلها لأساس أكثر صلابة لتجارتها في الموارد.

إن تعاون الصين والغرب لإدارة انتقال أساسي في الشرق الأوسط الكبير سيكون مفيدًا للغاية للطرفين. في هذا الانتقال، يمكن للغرب تقليل دعمه العسكري المكلف بشكل مفرط للأنظمة المتطرفة وغير الموثوقة التي يجدها مواطنوه مثيرة للاشمئزاز. يمكن للصين أن تتجنب أكبر نقاط ضعفها المستقبلية، والتي ستكون الاعتماد الأساسي على الطاقة من منطقة تضمن الولايات المتحدة أمنها. إذا تم دمج هذا الانتقال في الشرق الأوسط مع اتفاقية مناخية طويلة الأجل، يمكن للقادة الصينيين والغربيين أن يقدموا لأنفسهم بشكل معقول لجماهيرهم على أنهم أنقذوا العالم من بعض من أخطر تهديداته.

سيكون المثالي هو أن توافق جميع القوى الكبرى على التحرك معًا أولاً. إذا التزمت الصين مع الغرب بتقليل واردات النفط الاستبدادي، فإن اللعبة ستنتهي بالنسبة للاستبداديين المدمنين على الإيجارات - على الأقل كاستبداديين. سيفقدون على الفور تدفقات الإيرادات المستقبلية التي يحتاجونها للحفاظ على أنظمتهم القائمة على فرق تسد، وسيكون لدى شعوبهم حوافز كبيرة للمطالبة بالحكم القابل للمساءلة بشكل أدنى المطلوب لاستمرار صادرات الموارد. قد يتم تحقيق هذه الانتقالات حتى دون تغيير النظام. يمكن للقوى الكبرى أن تقول للملك السعودي: سنكون سعداء بمواصلة شراء النفط منك، بمجرد أن نرى العلامات التي تشير إلى أن شعبك يوافق على بيعك له. لقد طرح الملوك السعوديون (بالإضافة إلى ملوك آخرين في المنطقة) على مر السنين خططهم الخاصة للانتقال نحو دساتير تتمتع بحريات مدنية أكبر وحقوق سياسية. إن احتمال فقدان أهم أسواقهم سيعطيهم سببًا حاسمًا لإخراج تلك الخطط من الرف.

من الممكن حتى أن تكون الصين هي الرائدة في التجارة النظيفة بشكل مستقل، بشكل محلي. (قد يبدو ذلك مستحيلاً، لكن كم من التغييرات السياسية المستحيلة" حدثت خلال حياتك؟) تعرف القيادة الصينية أنه لكي تصبح قوة" تاريخية عالمية، يجب أن تصبح رائدة أخلاقياً. خلال صعودها، كانت بريطانيا تمثل مناهضة العبودية والتجارة الحرة. وقد وقفت أمريكا من أجل الحرية الفردية والفرص. حتى مع العديد من تجاوزاتهم، كانت "الإمبراطوريات" البريطانية

والأمريكية محل إعجاب عندما ارتفعت إلى القيادة العالمية، وقد كسبت بذلك العديد من الحلفاء والمقلدين[65].

حتى الآن، كانت حلفاء الصين في الغالب دولاً مترددة أو مثيرة للاشمئزاز. من أجل نجاحها، تحتاج الصين إلى دعم رؤية عالمية. "الحلم الصيني" للازدهار مع الاستدامة هو أحد المتنافسين على هذه الرؤية[66]التقنيات الخضراء، والاستهلاك الأقل هدرًا، والعلاقات الدولية السلمية التي تعزز الشعوب من خلال التجارة - هذه رؤية يمكن أن تكسب الصين أصدقاء ومقلدين. يمكن أن تساعد التجارة النظيفة في جعل هذا الحلم الصيني المميز واقعًا، خاصة عندما يتم تقديمه كأقصى سياسة خارجية غير تدخلية.

أو ربما يكون هذا مجرد حلم. قد يكون من المحتمل أن لا تتحرك الصين أولاً، أو في الواقع - في البداية - على الإطلاق. قد تحتاج الغرب إلى أخذ زمام المبادرة، لدفع مبادئ السيادة الشعبية وحقوق الإنسان. قد تحتاج الأدوات الأكثر حدة في الإطار مثل صناديق الأيدي النظيفة والمقاطعات إلى أن تُستخدم. قد تحفز هذه الإجراءات من أولئك الذين تتعطل تجارتهم، الذين سيستجيبون بفرض تكاليف على أولئك الذين يقومون بالإصلاحات. قد تكون هذه التكاليف كبيرة، وقد تزداد كلما كانت الأدوات أكثر فعالية[67].

عند تقييم تكاليف سياسات التجارة النظيفة، من المهم رفع المناقشات خارج "الطاقة" و"التجارة". يعرف القادة الوطنيون أن الأمن غالبًا ما يكون له الأولوية على هذه القضايا، وأيضًا أن تكاليف الأمن كبيرة جدًا. وقد قدر تقدير أكاديمي حديث التكلفة الاقتصادية لتدخل أمريكا في العراق بأكثر من 2 تريليون دولار[68]قدرت دراسة أخرى تكلفة الحفاظ على القوة العسكرية للولايات المتحدة في الخليج الفارسي على مدى ثلاثة عقود بـ 7 تريليون دولار[69]حتى لو لم تكن دقيقة، فإن هذه أرقام كبيرة جدًا. وهذه التكاليف هي مجرد جزء من البيئة السياسية الخارجية المتدهورة التي لا تحقق الفوز، والتي تم إنشاؤها إلى حد كبير من خلال السياسة الحالية للفعالية. قد تلتقط تكاليف التجارة النظيفة انتباهنا لأننا معتادون جدًا على دفع ثمن الأعمال كالمعتاد. وحتى تكاليف التجارة النظيفة يمكن أن تصبح جزءًا من نجاحها، حيث يمكن للغرب كسب ثقة العالم من خلال إظهار أنه يقف حقًا بجانب مبادئه.

فكر مرة أخرى في المعالم الأخلاقية في التاريخ الحديث التي يمكن تعليمها لطفل: إلغاء العبودية، تحرير المستعمرات، تجريم الفتوحات الإقليمية، قواعد أفضل لسلوك الحرب، المطالب بحقوق الإنسان، إنهاء الفصل العنصري. كل هذه العلامات تشير إلى انتقال بعيدًا عن "القوة تصنع الحق" في الشؤون الدولية، وكلها تطلبت تحمل التكاليف. كما رأينا في الفصل الأخير، يجب على الغرب الترحيب بفرصة تحمل التكاليف لمواصلة هذا التاريخ. يحتاج الغرب إلى مزيد من الثقة، خاصة فيما يتعلق بالموارد؛ في الواقع، من أجل نجاحه على المدى الطويل، يحتاج إلى الثقة أكثر بكثير مما يحتاج إلى أي تعزيز اقتصادي أو عسكري. يمكن أن يغير الاستعداد لتحمل التكاليف العقول. العمل وفقًا للمبدأ هو أفضل طريقة لبناء الثقة.

أبواب مفتوحة

قبل أن يصبح رئيس الوزراء في سن الرابعة والعشرين، ألقى رجل الدولة البريطاني ويليام بيت خطابًا مشهورًا ضد سياسة قيل إنها ضرورية. "أليس هو الضرورة"، سأل بيت، "التي كانت دائمًا حجة كل ممارسة غير قانونية للسلطة، أو ممارسة للاضطهاد؟ أليست الضرورة هي ذريعة كل اغتصاب؟ الضرورة هي الحجة لكل انتهاك للحرية الإنسانية. إنها حجة الطغاة: إنها عقيدة العبيد."[70]

كان بيت محقًا: الضرورة دائمًا هي حجة تُستخدم ضد التغيير. يمكن للمرء أن يتخيل كونه مصلحًا شابًا مثاليًا قبل ثمانين عامًا، جالسًا في غرفة رخامية باردة في لندن أو باريس أو أمستردام، بينما يخبرك أحد أركان النظام أن المستعمرات حيوية للاقتصاد، وأنه ببساطة من المستحيل التفكير في فقدانها. في جنوب أفريقيا، قبل ثمانية عشر شهرًا فقط من إطلاق سراح نيلسون مانديلا، أظهر استطلاع لآراء الأفريكانرز البارزين أن معظمهم قالوا إن حكم الأغلبية السوداء سيزيد من النفوذ الشيوعي وينتهي بالديكتاتورية.[71] قد يبدو التقدم مستحيلًا، حتى يأتي اليوم الذي يتحقق فيه.

في هذا الفصل، نظرنا في السياسات المتعلقة بالدول المصدرة حيث لا يمكن للمواطنين التحكم في مواردهم الطبيعية. في الفصل التالي، سنتناول السياسات تجاه الدول المصدرة حيث يوجد على الأقل بعض المساءلة العامة. مرة أخرى، ستكون المعايير هي الشمولية، والشفافية، والثقة. يجب أن تظل أبواب الإصلاح مفتوحة دائمًا، حتى يتمكن الحلفاء الجدد من الدخول.

17

سياسة التجارة النظيفة II

دعم المساءلة

سأقول إذن إنني لست، ولم أكن أبداً، مؤيداً لتحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية بين الأعراق البيضاء والسوداء، [تصفيق]—إنني لست، ولم أكن أبداً، مؤيداً لجعل الناخبين أو المحلفين من السود، ولا لتأهيلهم لتولي المناصب، ولا للزواج من البيض؛ وسأقول بالإضافة إلى ذلك إن هناك فرقاً جسدياً بين الأعراق البيضاء والسوداء أعتقد أنه سيمنع إلى الأبد العرقين من العيش معاً على أساس المساواة الاجتماعية والسياسية.

أبراهام لينكولن، 1858—1

في عام 1993، رأى ثلاثة أصدقاء شباب الأمراض الناتجة عن الموارد: كيف يقوم الفاعلون القسريون والفاسدون بتمكين أنفسهم على مستوى العالم من خلال بيع الموارد الطبيعية. وبما أنهم لم يتمكنوا من العثور على منظمة غير حكومية تركز على هذه القضايا، قرروا أن يؤسسوا واحدة بأنفسهم، في لندن، حيث كانوا يعيشون. اقترضوا المال من الأصدقاء والعائلة، ووقفوا خارج محطات المترو في الساعة الخامسة صباحاً يجمعون العملات المعدنية في علب، وجمعوا ما يكفي لاستئجار مكتب صغير، و—بعض الحظ—وجدوا جهاز كمبيوتر قابلاً للاستخدام في سلة المهملات خارج الباب. تبرع صديق محام بوقته لمساعدتهم في ملء أوراق التسجيل القانونية لمنظمتهم الجديدة، التي أطلقوا عليها اسم "الشاهد العالمي".2

كانت الدولة الموبوءة بالموارد في الأخبار في ذلك الوقت هي كمبوديا، حيث لم تنجح جهود دولية ضخمة في إزاحة جيش الخمير الحمر الفظيع من الغابات على طول الحدود مع تايلاند. قال أحد الأصدقاء الثلاثة لاحقًا:

كانت الأمم المتحدة تتوسط في الانتخابات في كمبوديا. كانت أغلى تدخل للأمم المتحدة على الإطلاق. كانت في الأخبار كثيرًا. كانت كمبوديا في حالة حرب لأكثر من ثلاثين عامًا، لذا كانت قصة إخبارية كبيرة. قرأنا أن الأخشاب من المناطق التي يسيطر عليها الخمير الحمر كانت تُتاجر على طول الحدود. كانت المعلومات شحيحة جدًا. فكرنا، حسنًا، يتم قطع الغابات المطيرة، وهو أمر سيء. ويتم استخدام الأموال لتمويل واحدة من أسوأ المنظمات المتمردة على الإطلاق، وحرب. "لماذا لا يتوقف أحد عن ذلك؟ وقلنا، "لماذا لا نفعل ذلك؟3

جمعوا الأموال لمدة عام، ثم انطلق اثنان من الأصدقاء إلى الحدود الكمبودية-التايلاندية. قادوا 2000 ميل خطير، متبعين كل طريق ممكن، متظاهرين بأنهم مشترون للأخشاب ويتحدثون إلى الحطابين والسائقين. التقطوا صورًا للشاحنات والمستندات الشحن، وتابعوا المعلومات من مصادر متعددة، واحتفظوا بسجلات مفصلة.

ثم كشفوا القصة: كان الخمير الحمر يحقق من 10 إلى 20 مليون دولار شهريًا من بيع الأخشاب من كمبوديا (حيث كان هناك حظر رسمي على قطع الأشجار) إلى تايلاند (التي أغلقت الحدود رسميًا) بتواطؤ كبار المسؤولين من الجانبين. ضاعفت وسائل الإعلام الغربية والمحلية القصة - كان من الواضح أن هذه التجارة غير المشروعة بالأخشاب كانت تقوض الجهود الدولية المكلفة لإنهاء الصراع في كمبوديا. عرض الأصدقاء صورهم ومستنداتهم على الحكومات الغربية، وضغطت تلك الحكومات (خاصة الولايات المتحدة) على تايلاند لقطع التجارة غير القانونية بالأخشاب. لقد حققت منظمة "جلوبال ويتنس" انتصارًا مذهلاً ضد الخمير الحمر.

لم يكن معرفة هذا كافياً؛ استمر الأصدقاء في المضي قدماً. في العام التالي، حصلوا على وثائق مسربة تظهر أن رؤساء وزراء كمبوديا قد باعوا سراً مليون متر مكعب من الأخشاب لرئيس وزراء تايلاند - صفقة كانت ستجعل الخمير الحمر أغنى بمقدار 90 مليون دولار. باستخدام الوثائق المسربة، نشروا تقريراً يثبت التواطؤ في أعلى مستويات حكومتي البلدين. زاد الضغط الدولي إلى نقطة الانهيار: سحب صندوق النقد الدولي من كمبوديا؛ وأغلقت تايلاند الحدود فعلاً. خلال ثمانية عشر شهراً، انشق الجنود المتبقون من الخمير الحمر - فقد نفد المال من جيشهم. لقد ساعدت شجاعة وعمل هؤلاء الأصدقاء الثلاثة الجاد في هزيمة الخمير الحمر.

في السنوات التي تلت ذلك، أصبحت منظمة جلوبال ويتنس سرداً مضاداً للعديد من قصص الطغيان والحرب والفساد التي رأيناها في هذا الكتاب. كانت التي زرناها في الفصل 4)) grotesque الحرب الأهلية الأنغولية العنيفة بشكل هي تحقيقهم التالي. أبلغ الأصدقاء عن ارتباط لم يره الآخرون. من خلال شراء الأحجار الكريمة الأنغولية، كانت صناعة الماس الدولية تمول المتمردين اليمينيين الذين كانوا يقاتلون الحكومة اليسارية المدعومة بالنفط، مما أدى إلى تدمير الريف بالإضافة إلى مئات الآلاف من الإعاقات والوفيات.

في عام 1998، نبهت منظمة جلوبال ويتنس العالم إلى الألماس الدموي. رأى أعضاء الأمم المتحدة على الفور كيف كانت الألماس تعيق جهودهم في في RUF حفظ السلام في أنغولا - وكيف كانت الألماس أيضًا تغني ميليشيات سيراليون، الذين (كما رأينا أيضًا) كانوا يستخدمون الأطفال الجنود لشن حملة من القتل والبتر، والذين كانوا يبيعون بعضًا من هذه الألماس الدموية إلى الرجل القوي في ليبيريا المجاورة، تشارلز تايلور.

طلب مجلس الأمن من جلوبال ويتنس إحاطة؛ وكلفت الأمم المتحدة بإعداد تقرير. ووجدت جلوبال ويتنس أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية متقبلتان للأفكار الرامية إلى وقف تدفق الأموال إلى المتمردين في مناطق النزاع. ومن خلال هذا النشاط المبكر، بدأت حملة عالمية ضد الألماس الدموي في النمو. تعرضت شركات الألماس العملاقة مثل دي بيرز لضغوط متزايدة مع ازدياد وعي المستهلكين الغربيين بمناطق الحرب التي تأتي منها جواهرهم. (قيل إن أحد التنفيذيين كان لديه كوابيس حيث تم تغيير الشعار الإعلاني الشهير لدي بيرز "الألماس للأبد" إلى "البتر للأبد4").

في عام 2000، قادت جلوبال ويتنس مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تروج لإصلاح أساسي في تجارة الألماس الدولية - نظام شهادة حيث سيتم وضع جميع الألماس الخام في أكياس ووضع علامات عليها من قبل الدول المصدرة، وستفرض الدول المستوردة عقوبات قانونية على أي شخص يستورد الألماس بدون شهادة. وُلدت عملية كيمبرلي. (الاجتماع في كيمبرلي، جنوب أفريقيا، هو نهاية فيلم ليوناردو دي كابريو لعام 2006 الألماس الدموي[5]).

لكي تدخل حيز التنفيذ، كان يجب أن يتم سن قانون كيمبرلي في كل من الدول المستوردة والمصدرة. بدأت الزخم يتزايد. اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يدعم كيمبرلي. في أوائل عام 2001، وقع الرئيسان كلينتون ثم بوش أوامر تنفيذية تحظر استيراد الألماس الخام من سيراليون وليبيريا. تم تمرير التشريع الذي ينفذ عملية كيمبرلي في مجلس النواب الأمريكي - لكن الإرادة السياسية لم تكن موجودة بعد؛ حيث استمر مشروع القانون في التعثر في مجلس الشيوخ.

ثم انفتحت نافذة الفرصة. كشفت صحيفة واشنطن بوست أن القاعدة قد اشترت الألماس الدموي من سيراليون من تشارلز تايلور قبل 11 سبتمبر. كانت القاعدة قد حولت أموالها إلى الماس دموي توقعًا لتجميد حساباتها المصرفية[6]بين عشية وضحاها، أصبح الألماس الدموي أولوية للأمن القومي الأمريكي. في التصويت التالي، تم تمرير مشروع القانون الذي ينفذ عملية كيمبرلي في مجلس النواب بأغلبية 419-2، ثم تم تمريره بالإجماع في مجلس الشيوخ. أصبح كيمبرلي قانونًا أمريكيًا في أبريل 2003[7]قام ثلاثة من أعضاء الكونغرس الأمريكي بترشيح منظمة جلوبال ويتنس لجائزة نوبل للسلام[8]منذ ذلك الحين، أصبح كيمبرلي قانونًا في واحد وثمانين دولة، بما في ذلك تقريبًا جميع الدول الكبرى المنتجة والمستوردة للألماس[9].

نمت منظمة جلوبال ويتنس مع نجاحها. حصل الأصدقاء الثلاثة على المزيد من الأموال من المنح، وتوظيف موظفين، وانتقلوا من مكتبهم الذي يتكون من غرفة واحدة إلى جناح صغير قدمته لهم مؤسسة بودي شوب بدون إيجار. كما جذبوا المزيد من المنظمات غير الحكومية، والممولين، والوكالات الحكومية للتركيز على علاقة الفساد بالإكراه المالي حول الموارد.

منذ عام 2000، قامت منظمة جلوبال ويتنس بكشف العديد من القصص السلبية التي رأيناها في هذا الكتاب - وقدمت العديد من المبادرات للإصلاح. تعاونت جلوبال ويتنس بعد ذلك مع نشطاء ليبيريين لكشف كيف كان تشارلز تايلور يجني مبالغ كبيرة من خلال بيع غابات البلاد (تذكر قانون السلع الاستراتيجية لتايلور من الفصل 7). كانت مناصرتهم المستمرة ناجحة؛ فرض مجلس الأمن عقوبات على الأخشاب الليبيرية في عام 2003 - بعد ذلك نفد مال تايلور، وهرب من البلاد، وتم القبض عليه ثم إدانته بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهو الآن في السجن.

بالانتقال إلى الصورة العالمية الأكبر، بدأت جلوبال ويتنس حملة مصممة من أجل مزيد من الشفافية في عالم الموارد الطبيعية الغامض. دعاوا إلى قوانين تتطلب من الشركات المستخرجة جعل مدفوعاتها للدول علنية، حتى يتمكن المواطنون من معرفة المزيد عن صفقات الموارد التي يقوم بها قادتهم. في عام 2002، انضمت جلوبال ويتنس إلى هذه الحملة مع جورج سوروس (قوة قوية للإصلاح في تجارة الموارد لسنوات عديدة). كانت إنشاؤهم المشترك ائتلافًا يسمى "انشر ما تدفعه"، والذي انضمت إليه قريبًا منظمات غير حكومية

مؤثرة مثل أوكسفام وشفافية دولية. في الوقت نفسه، عملت جلوبال ويتنس مع الحكومة البريطانية لتصميم وإطلاق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) هو نادٍ يمكن للدول EITI. (مرة أخرى بمساعدة سوروس) الانضمام إليه عندما توافق على جعل إيرادات مواردها علنية، ونشر مدفوعاتها ثمانية وأربعون EITI من الشركات ليراها الجميع. بحلول عام 2015، كان لدى دولة عضو، حققت ثلاثون منها مستوى كافيًا من الشفافية لتكون متوافقة مع معاييرها.[10]

في عام 2003، ساعدت منظمة جلوبال ويتنس كين سيلفرتاين من صحيفة لوس أنجلوس تايمز في كسر أول قصة كبيرة عن غسيل الأموال الذي قام به أوبيا في الولايات المتحدة. كان بنك ريجز، وهو مؤسسة عريقة في واشنطن، يسمح لأوبيا باستخدام عائدات النفط من غينيا الاستوائية كما لو كانت في حساباته المصرفية الشخصية. فتحت لجنة الشيوخ الأمريكية تحقيقًا أسفر عن غرامات كبيرة على البنك. تم الكشف عن ريجز (الذي كان بنك لينكولن وغرانت وإيزنهاور) كونه أصبح مسهلًا سريًا للفساد الأجنبي. اختفى ريجز عندما تم شراء أصوله بخصم كبير من قبل بنك آخر.[11]

بالانتقال إلى ليبيا، نشرت منظمة جلوبال ويتنس وثائق مسربة تظهر أن نظام القذافي احتفظ بمئات الملايين من الدولارات من أموال الدولة في HSBC حسابات سرية مؤمنة من قبل أكبر المؤسسات المالية الغربية، مثل كما قال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، "في Goldman Sachs. و منصبه من السلطة المطلقة، يسيطر القذافي على موارد مالية هائلة مستمدة، في المقام الأول، من عائدات النفط. لا يميز القذافي بين أصوله الشخصية وموارد البلاد."[12] كانت قصة ليبيا جزءًا من حملة متزايدة لمنظمة جلوبال ويتنس للتركيز على البنية التحتية المالية العالمية الغامضة التي تسهل سرقة عائدات الموارد من قبل المسؤولين الفاسدين.

عبر حملاتها الناجحة العديدة، بنت منظمة "جلوبال ويتنس" سمعة لمقاومة الاستحواذ من قبل الأثرياء وأصحاب السلطة، ولرعايتها النتائج أكثر من مجدها الخاص. في عام 2011، انسحبت "جلوبال ويتنس" من أشهر مشاريعها المشتركة، عملية كيمبرلي. لقد ساعدت كيمبرلي في الحد من الحروب المدفوعة بالألماس - لم يُشاهد شيء مثل أنغولا أو سيراليون منذ عام 2003. لكن عملية كيمبرلي أصبحت هي نفسها في حالة جمود، حيث لم يتمكن الأعضاء من الاتفاق على إدانة العنف المدعوم من الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. (بينما وجدت صناعة الألماس صيغة كلمات لتطمين المستهلكين بأن الأحجار التي تبيعها "خالية من النزاع"، قد تكون بعض الأحجار التي تراها في متجر المجوهرات العادي الماس دموي.)[13] لذلك تركت "جلوبال ويتنس" عملية كيمبرلي - وبدأت في الضغط عليها من الخارج.

أكبر مبادرة ساعدت "جلوبال ويتنس" في دفعها، وهي مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)، رفعت المعايير للشفافية في قطاع الاستخراج والآن تضم دولاً متوافقة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية هي مخطط طوعي: يمكن للدول الغنية بالموارد أن تسجل أو لا تسجل، والعديد منها لم يسجل. في العقد الأول من هذا القرن، اعتقد الكثيرون أن الخطوة التالية - متطلبات الشفافية الإلزامية على أكبر شركات الطاقة والتعدين في الغرب - لا تزال بعيدة لسنوات عديدة. ومع ذلك، استمرت "جلوبال ويتنس" وأعضاء "ادفع ما تستحق" الآخرون، بدعم من معهد ريفينيو ووتش" الذكي، في إعداد الأرضية للخطوة التالية - فقط في حال"

فتحت نافذة من الفرص[14] عملوا على إقناع الأعضاء المؤثرين في الكونغرس الأمريكي بأن عدم الشفافية في الصناعات الاستخراجية يضر بالمصالح الوطنية الأساسية للولايات المتحدة. بقيادة السيناتور الجمهوري ريتشارد لوغار والسيناتور الديمقراطي بن كاردين، نشر اللجنة القوية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ تقريرًا يعلن أن "[ا]للعنة الموارد تضر بالسياسة الخارجية الأمريكية والمصالح الإنسانية في الخارج، [كما] تؤثر سلبًا على الأمريكيين في الداخل[15]." في عام 2009، قدم لوغار مشروع قانون يتطلب الشفافية في صناعة الاستخراج. لم يخرج حتى من اللجنة. كانت صناعة النفط قوية.

ثم، في عام 2010، انفتحت نافذة الفرصة. في أبريل، انفجرت منصة ديب ووتر هورايزون قبالة ساحل لويزيانا. كانت النقطة الإيجابية في تلك التسرب الضخم بالنسبة للحملات هي أنها جعلت لوبي النفط سامًا طوال الصيف. توقفت واشنطن عن الرد على مكالماتهم، وعندما تمكنوا من إيصال رسالة، كانت نداءاتهم الوحيدة هي من أجل أولوية العمل العليا للصناعة: السماح لهم باستئناف العمل في خليج المكسيك. في ذلك الصيف، لم تتمكن الصناعة من محاربة مشروع قانون يتطلب منها أن تصبح أكثر شفافية. تم تمرير تعديل كاردين-لوغار، الذي يلزم جميع شركات النفط والتعدين المدرجة في الولايات المتحدة بالإبلاغ عن مدفوعاتها للدول الأجنبية، في يوليو 2010. الشفافية التي بدت بعيدة أصبحت فجأة قانونًا[16].

تعليمية بشكل خاص حول مسألة ما إذا كان Cardin-Lugar تعتبر التكملة لـ ينبغي على الدول أن تخشى التحرك أولاً. بمجرد أن تحركت الولايات المتحدة أولاً، تحركت دول أخرى بسرعة لتتبعها في مطالبة الشفافية في قطاعات مواردها. اعتمدت النرويج قريبًا متطلبات تقرير إلزامية مماثلة. أصدرت الاتحاد الأوروبي توجيهًا يتطلب من جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي سن تشريعات أكثر صرامة - وسرعت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا في تمرير مشاريع قوانينها إلى القانون. كندا، موطن للعديد من شركات التعدين الرائدة عالميًا (ومع حكومة كانت مقاومة للتنظيم لفترة طويلة) سنت تشريعات تقرير إلزامية في بالفعل على دفعة، Tullow، عام 2015. وقد حصلت شركة النفط الإيرلندية دعائية على بقية الصناعة من خلال الكشف عن جميع مدفوعاتها للحكومات الأجنبية قبل أن يُطلب منها قانونيًا القيام بذلك[17].

تحولت مخاوف الولايات المتحدة من كونها الرائدة أولاً إلى ميزة رائدة أولاً. من خلال كونها أول دولة كبيرة تمرر تشريعات، كانت الولايات المتحدة قادرة على تحديد المعيار العالمي وزيادة قوتها الناعمة من خلال القيادة. لم يتوقع أحد أن تأخذ أمريكا زمام المبادرة في تنظيم شركات النفط والتعدين الخاصة بها - ولكن بمجرد أن فعلت ذلك، أصبحت الشفافية بسرعة هي القاعدة الجديدة في الغرب[18].

لقد ساعد الأصدقاء الثلاثة، بالتعاون مع العديد من الآخرين، في تغيير العالم. كانت طريقتهم هي التحدث مع الجميع، والعمل مع أي شخص سيكون له تأثير إيجابي، والتحلي بالصرامة، والحفاظ على التركيز، وعدم التراجع. إن فلسفة الشاهد العالمي" هي أن أي اعتراف هو مورد للحملات المستقبلية. في" النهاية، الأمر لا يتعلق بك؛ بل يتعلق بالتقدم. وهذا، ربما ليس من قبيل الصدفة، هو النصيحة للحياة الجيدة التي أوصى بها الحكماء عبر العصور - لتوحيد حياة المرء حول العمل مع الآخرين ومن أجل الآخرين.

الجميع يصيب نفس الهدف

على مدى الأربعين عامًا الماضية، تقدم أشخاص مصممون بالعشرات من المبادرات التي تتعلق بالتجارة العالمية في الموارد الطبيعية. لقد نجحت العديد من هذه المبادرات؛ بينما بدأت أخرى للتو في الظهور في دائرة الضوء. جاء أولئك الذين يدفعون بهذه المبادرات من دول الاستيراد والتصدير، والمجتمع المدني، والحكومة، والمجتمعات الأصلية، والشركات. لقد كانت لدى هؤلاء العاملين من أجل التغيير أولويات ودوافع مختلفة تمامًا. ورغم أنهم قد نسقوا حملاتهم في بعض الأحيان، إلا أنهم كانوا يعملون في الغالب على قضاياهم الخاصة.[19]

حتى بدون التنسيق، كانت هذه المبادرات تميل إلى الوقوع في بضع فئات محددة:

- مكافحة الفساد: القوانين، مثل قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية في الولايات المتحدة، التي تعاقب على الرشوة للموظفين.[20]
- الشفافية: آليات لجعل المعلومات حول إيرادات الموارد متاحة للجمهور. تعتبر مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وقوانين التقارير الشركات الإلزامية التي تم ذكرها أمثلة على ذلك.[21] تشمل الحملات الأخرى الشفافية في عقود النفط ونشر كيفية إنفاقك.[22]
- التحقق من الموارد: عملية كيمبرلي هي نظام التحقق من الموارد للألماس؛ هناك مقترحات لتعزيز كيمبرلي، بالإضافة إلى توسيع التحقق من الموارد ليشمل الأحجار الكريمة والمعادن الأخرى.[23] أيضًا في هذه الفئة توجد قوانين أمريكية تتطلب من الشركات إجراء العناية الواجبة على سلاسل التوريد الخاصة بها إذا كان لديها سبب للاعتقاد بأن منتجاتها قد تحتوي على معادن صراع من جمهورية الكونغو الديمقراطية.[24]
- الانفصال التجاري: الحظر والعقوبات تقطع الاتصالات التجارية. على سبيل المثال، أمر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحظر الأسلحة على جميع الكيانات غير الحكومية التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعلن عن حظر السفر وتجميد الأصول على الأفراد والكيانات المسماة هناك. لدى الولايات المتحدة عقوبات طويلة الأمد على النفط السوداني؛ وقد حظرت الاتحاد الأوروبي في السابق واردات الأخشاب والسلع المستخرجة من بورما.
- توزيع الإيرادات: لقد أوصى شخصيات بارزة بأن يتم تقسيم إيرادات الموارد بالتساوي بين جميع المواطنين البالغين في الدولة المنتجة. سيتطلب توزيع الإيرادات من الحكومات الحصول على أموالها من خلال الضرائب بدلاً من الحصول عليها مباشرة من الأجانب - وبالتالي تصبح أكثر استجابة لشعبها. تقوم ألاسكا ومنغوليا بالفعل ببعض توزيع الإيرادات؛ وقد كانت العراق ونيجيريا من الدول التي تم مناقشتها كثيرًا من أجل هذا الإصلاح.

تستهدف هذه المبادرات المختلفة أنشطة مختلفة بتقنيات مختلفة، ومع ذلك تشترك في هدف رئيسي واحد. كان الأشخاص الأذكياء والمصممين الذين يعملون على قضاياهم الخاصة قد توصلوا جميعًا إلى نفس الاستنتاج. تهدف جميع هذه المبادرات إلى زيادة المساءلة العامة عن الموارد وإيرادات الموارد. أي أنها تهدف جميعًا إلى زيادة قوة مواطني الدول المصدرة في مراقبة قرارات

الفاعلين الذين يتحكمون في صادرات الموارد وأموال الموارد. ما رآه أبطال هذه المبادرات والعديد من المبادرات الأخرى هو أن أمراض الموارد تجعل الشعب أضعف. بطرقهم المختلفة، تهدف جميع مبادراتهم إلى مساعدة الشعوب على أن تصبح أقوى[25]:

• تدابير مكافحة الفساد تثني الغرباء عن إجراء صفقات موارد سرية (غير خاضعة للمساءلة) مع المسؤولين في دول التصدير.

• تحقق الموارد يقلل من قوة الجماعات المسلحة غير المسؤولة مثل الميليشيات.

• الانسحاب التجاري من الدول التي تعاني من فوضى الموارد يوقف الإيرادات الأجنبية عن تمكين الفاعلين غير المسؤولين، سواء كانوا دولاً أو غير دول.

• تزيد كل من الشفافية وسياسات توزيع الإيرادات من قوة السيطرة لدى المواطنين على الموارد - من خلال إعطاء المواطنين مزيدًا من المعلومات حول صفقات الموارد، أو من خلال وضع الأموال الناتجة عن صفقات الموارد مباشرة في أيديهم.

تتلاقى هذه المبادرات غير المخطط لها أيضًا مع تحليل هذا الكتاب: أن مخاطر أمراض الموارد تزداد عندما يرتبط الطلب الأجنبي على الموارد الطبيعية بفاعلين غير مسؤولين بشكل كافٍ تجاه المواطنين. هذه هي النتيجة الأساسية التي توصل إليها الجميع، من زوايا مختلفة. إن وفرة المبادرات التي تهدف إلى تقليل هذا الخطر هي أيضًا فرصة كبيرة للتجارة النظيفة. لقد أنشأ العالم بالفعل صندوق أدوات عملاق من السياسات لدعم المساءلة العامة في الدول المصدرة للموارد. ويمكن تعزيز المساءلة العامة بشكل أكبر من خلال تجميع هذه الأدوات معًا.

دعم المساءلة العامة

تحدد إطار التجارة النظيفة في الفصل الأخير سياسات تجاه أسوأ المصدرين الذين يعانون من أمراض الموارد: تجاه المصدرين حيث يتم احترام الحريات المدنية والحقوق السياسية بشكل سيء للغاية لدرجة أن الناس ليس لديهم سيطرة على مواردهم. ولحسن الحظ، فإن معظم الدول المصدرة ليست في حالة سيئة للغاية. في معظم الدول المصدرة، يتمتع المواطنون بحرية جزئية على الأقل - لديهم بعض، ولكن ليس بما فيه الكفاية، من القوة على أصولهم الطبيعية. من بين الدول في هذه الفئة، على سبيل المثال، نيجيريا وفنزويلا.

النصف الثاني من إطار التجارة النظيفة يصوغ سياسة التجارة تجاه هذه الدول باستخدام الأدوات المتاحة بالفعل للحفاظ على المساءلة العامة وتشجيعها. من خلال تنفيذ النصف الثاني من الإطار، ستقوم الدولة بتغيير قوانينها وسياساتها بحيث تتوقف عن العمل ضد، وتبدأ في العمل لصالح شعوب الدول المصدرة.

تحتوي هذه الجزء من الإطار على مساحتين تتناسب مع سياسات محددة. الأولى تحدد القواعد للشركات والوكالات في الدولة المصدرة التي تعمل في الدول المصدرة. نحن نسمي هذه "قواعد الانخراط". الثانية تنظم الاستجابات لزيادة ونقص المساءلة العامة في الدول المصدرة. تشكل السياسات الموجهة نحو التطورات في الدول المصدرة "طيف القوة العامة".

قواعد الانخراط

ستحدد قواعد الانخراط لدولة ما معايير موحدة لجميع شركات النفط والتعدين الوطنية" (تلك التي تم تأسيسها محليًا أو مدرجة). ستجمع هذه القواعد أدوات" السياسة الموضحة أعلاه بحيث تعزز بعضها البعض. على سبيل المثال، قد تجمع دولة مُنفذة قانونًا قويًا لمكافحة الرشوة مع قوانين الشفافية التي تتطلب الإفصاح عن المدفوعات للمسؤولين الأجانب، ومع قوانين غسل الأموال التي تلزم البنوك بإجراء العناية الواجبة على المسؤولين الأجانب الذين قد يكونوا قد اختلسوا أموالًا. عند الجمع، يمكن أن تغير هذه القوانين الموقف التجاري الأساسي الذي ستتبناه الشركات الوطنية تجاه المسؤولين في الخارج.

ستحدد كل دولة من دول التجارة النظيفة القواعد التي تناسبها بشكل أفضل والتي تتناسب مع ظروفها الخاصة. في الوقت نفسه، يجب على الدولة التي تقوم بالتشريع أن تراقب إنشاء قواعد يمكن مشاركتها بسهولة مع دول أخرى، حيث أن شركاتها ستفضل كثيرًا المنافسة مع شركات الدول الأخرى عندما تكون جميعها في ساحة لعب دولية متكافئة.

يجب على دولة التجارة النظيفة أن تفعل أكثر من مجرد توحيد قوانينها في مجالات مثل تلك الموصوفة أعلاه، حيث تم إحراز تقدم كبير بالفعل. يجب عليها أيضًا اعتماد قواعد تتطلب من شركاتها الحفاظ على معايير عالية أثناء عملها على الأرض لاستخراج الموارد في الدول الأجنبية.

تؤكد التجارة النظيفة على أن قوانين دولنا هي التي تخلق شركات الموارد لدينا؛ إنها قوانيننا الخاصة التي تخلق هذه الكيانات القانونية. يمكن أن يكون لهذه الشركات تأثير كبير على ما إذا كان بإمكان الناس في الخارج السيطرة على مواردهم وعيش حياة كريمة. ومع ذلك، إلى حد كبير، فإن القوانين التي تحافظ اليوم على شركات الموارد لدينا تحت السيطرة عندما تعمل في الخارج هي في أيدي المسؤولين في تلك الدول المصدرة الفاسدة والضعيفة. بدون قواعد أفضل للتفاعل، ما ستستمر الدول التي تحتضن شركات الموارد في قوله كل يوم هو:

> *نحن هنا نُحافظ على حياة شخص - شخص ذو قوة محتملة غير محدودة وغير خاضع للموت البشري. لقد منحنا هذا الشخص العديد من حقوق الأشخاص الطبيعيين، ولكن مع مسؤوليات أقل. سنحمي هذا الشخص عندما يسافر إلى الخارج بقوة قوانيننا. سواء كان يمكن ردع هذا الشخص أو تأديبه بقوانين الدول الأضعف التي قد يذهب إليها - فهذا ما لا نعرفه ولا نعتني به. إذا انتهك إبداعنا أبسط حقوق أولئك في الخارج، فلن نرى ذلك.*

المبادرة الكبيرة الأخيرة بشأن سلوك الشركات كانت المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للأعمال وحقوق الإنسان، التي وضعها جون روجي (الذي يُعتبر أيضًا من أبرز منظري السياسة[26] كما رأينا في الفصل 4، فإن الصناعات الاستخراجية معرضة بشكل خاص لتهديد حياة الناس في الدول المصدرة. وكما كتب روجي:

> لقد كان للشركات الاستخراجية آثار سلبية على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان، مثل إعادة توطين المجتمعات دون استشارة وتعويض كافيين؛ تدهور البيئة وآثاره على الصحة ومصادر الرزق والوصول إلى المياه النظيفة؛ بالإضافة إلى اتهامات بالعمل القسري، والاغتصاب، وحتى القتل

خارج نطاق القانون من قبل قوات الأمن التي تحمي أصول الشركات، مع وجود بعض الحالات التي تفي بالتعريف القانوني للتواطؤ المؤسسي[27].

بموجب مبادئ روجي، يُتوقع من جميع الشركات أن تتحمل المسؤولية عن تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على حقوق الإنسان - بما في ذلك حقوق الإنسان للأشخاص في المجتمعات التي تعمل فيها. كما تشجع المبادئ التوجيهية الشركات على ضمان توفر سبل الانتصاف لأي شخص قد تكون حقوقه قد انتهكت بسبب أنشطتها.

تم قبول مبادئ روجي بالإجماع من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة - كما رحبت بها أيضًا الشركات الكبيرة وجمعيات الصناعة في مجالات النفط والتعدين. أحد أسباب هذا الاستقبال الإيجابي هو أن الشركات المستخرجة قد أدركت أن تجاهل حقوق الإنسان يمكن أن يكون مكلفًا. يمكن أن تُرفض هذه الشركات من قبل المستثمرين "الأخلاقيين". تصبح عرضة لحملات ضغط المستهلكين، والدعاوى القضائية، وكشف المنظمات غير الحكومية، والتدقيق البرلماني. قد تفقد الشركة المسيئة أو المهملة "رخصتها الاجتماعية للعمل" في مجتمع أو بلد معين. قد تتأثر عملية التوظيف في الشركة، ومعنويات موظفيها، إذا كانت هي أو صناعتها تُعتبر سيئة. أشار روجي إلى مثال لشركة نفط كبرى كانت تخسر مليارات سنويًا بسبب علاقات سيئة مع "المعنيين" في المجتمع، ووجد أن شركات التعدين كانت تخسر ملايين كل يوم بسبب تأخير الإنتاج[28]. يمكن أن تعاني الشركات الاستخراجية من لعنتها الخاصة بالموارد[29].

خطت مبادئ روجي خطوة كبيرة إلى الأمام من خلال وضع معايير دولية ذات مغزى لحقوق الإنسان للشركات. يمكن لدول التجارة النظيفة اتخاذ الخطوة التالية من خلال جعل هذه المعايير الطوعية ملزمة قانونًا على شركاتها الخاصة خاصة بالنسبة للسلوكيات الشركات الأكثر فظاعة في الخارج. المبادئ - التوجيهية ليست ملزمة قانونًا على الشركات، لذا اليوم، قد تكون شركة أو موظفوها مذنبين بالنهب، والابتزاز، والاحتيال، والتعذيب، والاغتصاب، والاستعباد، أو القتل - أو القيام بأعمال تجارية مباشرة مع أولئك الذين هم مذنبون بهذه الجرائم - ولا يواجهون أي عواقب قانونية على الإطلاق. إذا كان نظام العدالة في البلد الذي تحدث فيه الجرائم ضعيفًا (أو يتأثر بالشركة)، فقد لا تواجه الشركة أي مسؤولية على الإطلاق[30].

ستحدد قواعد الاشتباك لدولة التجارة النظيفة معايير قانونية للجريمة والتواطؤ لشركاتها الخاصة التي تعمل في الخارج. يجب أن تحدد هذه القواعد أيضًا معايير للوكالات الحكومية المحلية، مثل أي وكالات ائتمان تصدير تمول المشاريع الاستخراجية لشركات الوطن في دول أخرى.

المعيار الذهبي للتجارة النظيفة هو دولة تلتزم شركاتها ووكالاتها بنفس المعايير القانونية سواء كانت تقوم بأعمال تجارية في الوطن أو في الخارج - وعبر جميع المجالات المتعلقة بالرشوة، وغسل الأموال، والشفافية، وحقوق الإنسان. على سبيل المثال، تُعرف أستراليا جيدًا بالمعايير القانونية العالية للمسؤولية التي تفرضها على شركات التعدين التي تعمل في الوطن - ولأساليب الأعمال المروعة لبعض شركات التعدين لديها في الخارج. ستقرب قواعد الاشتباك للتجارة النظيفة في أستراليا القواعد لشركات أستراليا في الخارج من القواعد لشركاتها في الوطن - وفي المثالي، إلى المساواة. يمكن للمرء أن يتخيل الدبلوماسية - من كل من القادة السياسيين وقادة الشركات -

التي ستظهر في إعلان عن الانتقال إلى هذا المعيار الذهبي. وكما رأينا مع المبادرات السابقة، عندما تتحرك الدول أولاً، فإنها غالبًا ما تقود دولًا أخرى لتتبع المستوى الجديد والأعلى.

طيف الطاقة العامة

ماذا عن نيجيريا، وغيرها من الدول المصدرة ذات الإمكانيات الكبيرة، حيث تسهم سياسات التجارة الحالية في بلادنا في اضطرابات الموارد؟ كما رأينا، فإن الحكم في نيجيريا هو هرم غير وظيفي، ممول من النفط، يعتمد على المحسوبية. الفساد، الكبير والصغير، منتشر، وهو خاص بشكل خاص في قطاع النفط. وقد اندلعت صراعات خطيرة في كل من الجنوب والشمال. الهوية الوطنية للمواطنين ضعيفة؛ والثقة منخفضة. الدول مثل نيجيريا ليست محرومة تمامًا من المساءلة العامة بحيث يجب أن تُعامل صادراتها كسلع مسروقة. ومع ذلك، فإن القمع والصراع والفساد تعيق سيطرة الناس على مواردهم، والتجارة الخارجية اليوم تعمل على تقليل هذه الاضطرابات. في هذه الفئة أيضًا العديد من الدول الهشة التي بدأت للتو كمنتجين، حيث بدأت تجارة الموارد تسبب مشاكل خطيرة.

مشاكل نيجيريا، من الواضح، هي مسؤولية النيجيريين لحلها - وينطبق الشيء نفسه على جميع الدول المصدرة. يمكن للغرباء المساعدة من خلال عكس القوى التي تولدها شروط تجارتهم الحالية. ستقوم دولة التجارة النظيفة بتغيير قوانينها بحيث لا تكون موجهة ضد المساءلة العامة في الدول المصدرة، بل تعمل على دعمها. ستشجع هذه السياسات المسؤولين في الدول المصدرة على الانتقال إلى طيف الطاقة العامة من خلال السماح بمزيد من السيطرة على الموارد لشعوبهم. ستقول دولة التجارة النظيفة لهؤلاء المسؤولين: "نريد أن نتاجر مع بلدكم بشدة، ونريد الآن أن نفعل ذلك بطرق ستساعد شعبكم على تمكين أنفسهم."

إن هيكلة السياسات التجارية مع الشروط أصبحت شائعة بالفعل. على سبيل المثال، يسمح قانون النمو والفرص الأفريقي الأمريكي بامتيازات تجارية إضافية للدول الأفريقية التي تحقق درجات أعلى في مؤشرات سيادة القانون والتعددية السياسية ومكافحة الفساد. ستحدد دولة التجارة النظيفة مقياسًا للروابط التجارية مع الدول المصدرة للموارد يتتبع مستوى المساءلة العامة عن الموارد التي تحققها تلك الدول[31]ستعني المزيد من المساءلة العامة المزيد من الروابط التجارية؛ بينما ستعني المساءلة العامة الأقل عددًا أقل من الروابط. يمكن لدول التجارة النظيفة تصميم شروطها لتكون سهلة المشاركة من قبل دول أخرى، حيث أن المعايير الموحدة عبر العديد من الدول ستعظم من تأثيراتها.

ستولد جميع السياسات التجارية حوافز لأولئك الذين لديهم السلطة في دول أخرى، بطريقة أو بأخرى. فن صياغة الشروط هو ترتيبها بحيث تشير الحوافز قصيرة الأجل لأولئك الذين لديهم السلطة في الدول المصدرة نحو تمكين الناس على المدى الطويل. تذكر النيجيري، الذي تم اقتباسه في الفصل 8، الذي وصف ما يريده أعضاء النخبة الحاكمة في البلاد: "هؤلاء الرجال يريدون الطيران مع عائلتهم إلى منزل في باريس. يريدون أخذ عشيقتهم للتسوق في هارودز. ويريدون إرسال أطفالهم إلى المدارس الأمريكية. هذا هو مصدر وجههم. وعندما يمرضون يذهبون إلى عيادة مايو." واستمر في القول:

> تم القبض على أمريكي وهو يرشي رجل أعمال نيجيري كبير. إذا فرضت أمريكا حظر سفر على ذلك الرجل الكبير، فسيكون ذلك سيئًا جدًا بالنسبة له. وأيضًا إذا فعلت أوروبا الشيء نفسه. يمكنك ضرب هؤلاء الرجال الفاسدين أكثر من خلال منع أطفالهم من الذهاب إلى مدارسكم. ولكن مع كل

حظر سفر، يجب على أمريكا أيضًا أن تقدم دعوة لحاكم جيد إلى واشنطن. ومن أجل كل طفل من طفل فاسد تم منعه من الذهاب إلى مدرسة أمريكية، يجب على أمريكا أن تقدم منحة لطفل نيجيري.[32]

ستتطابق الشروط مع أحداث الدول المصدرة مع ردود دولة التجارة النظيفة.تقدم الشكل 17.1 أمثلة على الأحداث في الدولة المصدرة (يسار) التي يمكن أن تتزاوج مع ردود في دولة التجارة النظيفة (يمين). هناك العديد من التزاوجات المختلفة للأحداث على اليسار مع الردود على اليمين ممكنة - وهناك المزيد من الأحداث والردود الممكنة بخلاف تلك المدرجة. أي الأحداث يجب أن تتطابق مع أي الردود هو مسألة تتطلب حكمًا سياسيًا مستندًا إلى أفضل الأبحاث التجريبية. الخيارات أعلاه هي دعامات يمكن بناء سياسة جيدة عليها.

Higher or lower scores on independent metrics of public accountability (like the Resource Governance Index).	Increase or decrease direct foreign investment or foreign aid.
Implementation of transparency initiatives (like EITI) or laws (like a freedom of information act).	Increase or decrease access to home educational institutions, banks, etc.
(Lack of) externally certified free and fair elections in a region or nationally.	Diplomatic invitations, scholarships, cultural exchanges.
Export-country official named as receiving a bribe in a successful corruption case against the bribe-payer (e.g., under the FCPA).	Travel bans or fast tracks (individual or family).
Implementation of a resource validation scheme for exports.	Asset freezes.
Implementation of a revenue distribution program.	Capacity building in the judiciary, the anti-corruption agency, higher education, etc.

الشكل 17.1 الشروط: الأحداث في الدولة المصدرة (يسار) متزاوجة مع ردود من دولة التجارة النظيفة (يمين).

يجب على جميع المعنيين بوضع الشروط أن يبقوا واعين لحقيقة أن السياسات المختلفة ستناسب الدول في ظروف مختلفة.[33] على سبيل المثال، ستكون المعلومات التي تكشف عنها قوانين الشفافية أكثر تمكينًا في البلدان التي تتمتع بمجتمع مدني أقوى وأكثر استقلالية يمكنه استخدام المعلومات للضغط على الدولة. الشفافية تكون أكثر فائدة حيث يوجد أيضًا مصدر ضوء مركّز - حيث يوجد العديد من الأشخاص اللامعين المدربين والمتحفزين لتوجيه أنظارهم نحو البيانات. يجب أن تعترف هيكلية الحوافز السياسية بأن الشفافية الأكبر ستكون أكثر تمكينًا في غانا، على سبيل المثال، وأقل في غينيا.

يمكن أن تحدد دولة التجارة النظيفة جدولاً واحدًا من الشروط لجميع الدول المصدرة. أو يمكن لدولة التجارة النظيفة بدلاً من ذلك دعوة المصدرين للانضمام إلى نادٍ حيث ستتخذ القرارات بشأن الشروط وإجراءات المراجعة من قبل الأعضاء. خلال قمة النادي، يمكن لدولة مصدرة، على سبيل المثال، تحديد حاجة لتدريب السلطة القضائية لديها، مع الاتفاق على تقديم تقدمها في الشفافية إلى لجنة مراجعة نظراء يمكن أن تحفز إجراءات إيجابية[34]يمكن أن يكون مثل هذا النادي قائمًا على المستوى الإقليمي - على سبيل المثال، يمكن لدول البحيرات العظمى الأفريقية الالتزام بمشاركة المزيد في حسن الحكم لبعضها البعض، بالتعاون مع دولة أو دول تجارة نظيفة. نموذج النادي هذا أكثر مشاركة، وأكثر قابلية للتكيف مع ظروف الدول المصدرة، من جدول واحد[35].

إعطاء المواطنين أموالهم

دعونا نلقي نظرة فاحصة على سياسة واعدة يمكن أن تشجعها التجارة النظيفة في الدول المصدرة: توزيع الإيرادات. كما رأينا في البداية، فإن العديد من الأمراض التي تعاني منها الدول ذات الموارد غير المنظمة تنشأ لأن أموال الموارد تذهب مباشرة إلى رؤوسهم. إرسال إيرادات الموارد إلى المسؤولين يمكن أن يمول الفساد الشخصي والزبائني، ويعيق تشكيل مواطنين مستقلين اقتصاديًا يوازنون بين قوة الدولة. وهذا بدوره يعيق عملية شومبيتر، حيث يجب على القادة منح حقوق سياسية أكبر للمواطنين مقابل الإيرادات الضريبية التي يحتاجونها للبقاء في السلطة.

توزيع إيرادات الموارد على الناس يعكس آثار إدمان الإيجارات. عندما يحصل المواطنون على أموال الموارد، يجب على الدولة فرض ضرائب عليهم للحصول على إيراداتها - وبالتالي يجب أن تصبح أكثر استجابة لاحتياجاتهم. بدورهم، يكون لدى المواطنين سبب لمراقبة إدارة الدولة للموارد عن كثب، حيث سيحصلون على المزيد من المال عندما تدير الدولة الموارد بشكل جيد. تتوازن قوة الدولة؛ ويتم بناء المساءلة في النظام.

أحد النماذج لتوزيع الإيرادات يعرف باسم النفط إلى نقد، أو المعادن إلى نقد: ترسل حكومة الدولة المصدرة الإيرادات من مبيعات الموارد مباشرة إلى حسابات المواطنين البنكية. لقد تم دعم هذا النموذج لسنوات من قبل نانسي بيردسال، وآلان جيلب، وأرفيند سوبرا مانيان، وتود موس في مركز التنمية العالمية؛ من قبل مارتن ساندبو؛ ومؤخراً من قبل لاري دايموند[36].

نموذج آخر للتوزيع هو تحويل الإيرادات من مبيعات الموارد إلى صندوق مشترك يعرف باسم "صندوق الشعب". كتب الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل فيرنون سميث، الذي يدعو إلى مثل هذا الصندوق، أن موارد البلاد "يجب أن تُعلن أولاً أنها مُنقولة إلى حسابات المواطنين، معترفًا بحق كل مواطن في حق ملكية شخصية تمكينية في الأرض والأصول في بلد ميلاده. يجب أن يكون لجميع المواطنين حصة متساوية في هذا الصندوق"[37].

إيرادات الموارد هي، بمعنى حقيقي جدًا، أموال المواطنين. هذه ليست مساعدات؛ هذه حقوق ولادة - العائدات من بيع ممتلكات المواطنين. ("النفط العراقي ملك لجميع العراقيين" كما قال رئيس الوزراء العراقي في ديسمبر 2014[38].) في الدول الغنية بالموارد، يمكن أن تشكل توزيعات الإيرادات دخلاً أساسياً أو "حصة المواطن"[39].

لقد تم تأييد الدخل الأساسي وحقوق المساهمين المواطنين لسنوات عديدة، لأسباب تتعلق بالعدالة والازدهار، من قبل المصلحين ذوي الأجندات السياسية المختلفة: من قبل توماس باين وحزب الخضر البريطاني، على سبيل المثال، ومن قبل مارتن لوثر كينغ وميلتون فريدمان[40]. إليك تصريح شامل إلى حد ما من فريدمان حول حقوق المساهمين المواطنين في العراق:

> تقريبًا كل دولة في الشرق الأوسط غنية بالنفط هي استبدادية [لسبب] واحد، وسبب واحد فقط - النفط مملوك من قبل الحكومات المعنية. إذا كان ذلك النفط مملوكًا بشكل خاص وبالتالي كان ملكية خاصة لشخص ما، فإن النتيجة السياسية ستكون الحرية بدلاً من الطغيان. لهذا السبب أعتقد أن الخطوة الأولى بعد غزو العراق في عام 2003 كان يجب أن تكون خصخصة حقول النفط. إذا

كانت الحكومة قد منحت كل فرد فوق 21 عامًا حصصًا متساوية في شركة لها الحق والمسؤولية في إجراء الترتيبات المناسبة مع شركات النفط الأجنبية لغرض اكتشاف وتطوير احتياطيات النفط في العراق، لكانت إيرادات النفط قد تدفقت في شكل توزيعات أرباح إلى الناس - المساهمين - بدلاً من خزائن الحكومة. كان هذا سيوفر دخلاً لجميع شعب العراق وبالتالي يمنع النزاعات الحالية حول النفط بين السنة والشيعة والأكراد، لأن إيرادات النفط كانت ستوزع على أساس فردي بدلاً من أساس جماعي.[41]

تظهر الأرقام أن توزيع الإيرادات سيكون له تأثيرات كبيرة على مكافحة الفقر. لقد كان البعض قلقًا من أن تحويل[42] في العديد من الدول الغنية بالموارد. النقود إلى الفقراء سيزيد من الكسل أو الاعتماد - وقد يحدث هذا في بعض الحالات، خاصة في البداية. ومع ذلك، فإن البيانات من الدول الكبيرة التي تم تجربة تحويل النقود فيها مشجعة للغاية. في الغالب، يستخدم الفقراء المال للادخار ضد المرض، لبدء عمل تجاري، ولإبقاء أطفالهم في المدرسة.[43] يمكن أن تقلل التقنيات الجديدة مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والبيومترية أيضًا من الاحتيال.[44]

علاوة على ذلك، فإن وجود مصدر مستقل للدخل يحرر المواطنين من التلاعب من قبل المسؤولين: يمكن أن يحرر توزيع الإيرادات الفقراء من هرم الاعتماد الزبائني الذي يتزاحمون فيه للحصول على بضع قطرات من الأنابيب القادمة من الأعلى.[45] وكميزة إضافية، يمكن أن تعزز سياسة توزيع المال بالتساوي على المواطنين - بغض النظر عن منطقتهم أو دينهم أو عرقهم أو قبيلتهم - أيضًا شعور الوحدة الوطنية.[46]

يمكن أن تجعل طيف الطاقة العامة للتجارة النظيفة تنفيذ توزيع الإيرادات محفزًا للاستجابات الإيجابية. على سبيل المثال، يمكن للولايات المتحدة أن تقدم هذا العرض للمسؤولين النيجيريين:

إذا كنت ملتزمًا بتوزيع معظم عائدات النفط على المواطنين، فسنعمل مع وكالاتك والبنوك لبناء القدرة الفنية للتنفيذ. سنسهل التعاون بين شركات بلدينا لإطلاق المرافق البيومترية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتسجيل المواطنين اللازمة. وسنجمع الاستثمارات من هذه الشركات العشر خارج الصناعات الاستخراجية للمساعدة في خلق وظائف في الشمال والجنوب.

سيجذب القادة المدركون للتصويت في الدول المصدرة مثل هذه العروض، التي تتمتع الدول الغربية بمكانة جيدة لتقديمها. ستكون عوائد هذه الاستثمارات الغربية دولًا أكثر استقرارًا وسلامًا وتوحدًا ستنشر ازدهارها إقليميًا مع تحقيق المزيد من إمكاناتها العظيمة.

يد واحدة متسخة، ويد واحدة نظيفة؟

المبادئ التي نكتبها؛ السياسات التي نخطها. اختيار قواعد محددة للتفاعل للجهات الفاعلة المحلية، وشروط لطيف الطاقة العامة، ستكون قرارات لدولة التجارة النظيفة لاتخاذها بالتشاور مع الخبراء ومع دول أخرى. تحتوي هذه الجزء من الإطار على مساحتين مرنتين تجمعان أدوات السياسة التي تدعم المساءلة العامة في الدول المصدرة؛ يمكنك أن تفكر في القواعد والشروط التي تعتقد أنها ستعمل بشكل أفضل اليوم. في هذا الجزء الأخير من الفصل، نتوجه إلى بعض الأسئلة الاستراتيجية الأكبر للتجارة النظيفة وننظر في أهدافها على المدى الطويل.

تدور مناقشة مستمرة بين أولئك الذين يتصرفون وفقًا للمبادئ حول ما إذا كان ينبغي التعاون مع المصالح. هل يجب على المصلحين إقامة تحالفات مع أولئك الذين لديهم أجندات مختلفة - حتى مع أولئك المدفوعين فقط بالمال أو الأصوات أو قضاياهم الضيقة؟ على سبيل المثال: قد يتطلب إنشاء صندوق الأيادي النظيفة لبعض الدول المصدرة فرض رسوم على واردات السلع الصينية. إذا أعلنت الحكومة الأمريكية أن 3 مليارات دولار يجب جمعها من خلال الرسوم الجمركية على الصين، ستضغط الصناعات الأمريكية من الإلكترونيات إلى الآلات إلى الملابس لفرض تلك الرسوم على الواردات الصينية ضمن قطاعها. هل ينبغي على المؤيدين المبدئيين للتجارة النظيفة الانضمام إلى هؤلاء الحمائيين إذا لزم الأمر لإنشاء صندوق الأيادي النظيفة؟

بالطبع، تتماشى العديد من المصالح والأجندات مع الإطار السياسي الذي تم مناقشته أعلاه، ويجب على المصلحين أن يكونوا منفتحين للعمل مع جميعهم. في التجارة النظيفة، سيرى الحمائيون وسيلة لعزل الصناعات المحلية عن المنافسة الأجنبية. سيجذب المدافعون عن البيئة تقليل الأضرار البيئية في الدول الموبوءة بالموارد، وإحراز تقدم في إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي. أولئك الذين يعطون الأولوية للأمن القومي سيرون تدابير تضعف البتروقراطيين المعادين وتقوي الدول الفاشلة حيث يمكن أن تتكاثر الإرهاب. سيفضل الإنسانيون السياسات التي تحسن الفرص لبعض من أكثر الناس فقرًا واضطهادًا في العالم. يتماشى الإطار مع العديد من المصالح القوية، وسيكون جذابًا على نطاق واسع عبر الطيف السياسي من اليمين إلى اليسار.

توجد تحالفات واعدة من المصالح والأجندات أيضًا في العديد من دول التصدير حيث تفتقر المساءلة العامة. هناك مؤيدون للإصلاح ينتظرون في كل دولة، حتى في القصور الملكية. سيود الصناعيون الطموحون في الأماكن التي بدأت فيها إنتاج الموارد أن يقاوموا سوء الحكم الذي يرونه في الدول المصدرة القديمة. في دول التصدير التي تجري فيها انتخابات، غالبًا ما يكون محاربة الفساد فائزًا في الانتخابات، وقد تكون توزيع الإيرادات أكبر بكثير. تجارة الموارد اليوم تركز السلطة في القلة، لذا سيرغب الكثيرون في إصلاحها.

حتى الشركات الدولية للموارد سيكون لديها بعض المصالح المتوافقة مع التجارة النظيفة. إذا كان التنظيم أمرًا لا مفر منه في ولاية قضائية واحدة، فسيكون لديهم أسباب تتعلق بالتكلفة والتنافس للعمل من أجل انتشار سريع لهذه اللوائح نفسها عبر جميع الولايات القضائية. ولدى هذه الشركات أسباب لدعم الإصلاحات التي ستحسن حقًا إدارة الدولة في دول التصدير الهشة، حيث

سيساعد ذلك في رفع لعنتهم من الموارد. ستخفف إدارة الدولة الأفضل الشركات من الاضطرار إلى تقديم إدارة تصحيحية (الأمن، تنظيم البيئة، إلخ) التي تجبرهم على تجاوز كفاءاتهم الأساسية، والتي تنتهي في النهاية بتهديد سمعتهم، ورخصتهم الاجتماعية للعمل، ومع مرور الوقت، معنوياتهم وتوظيفهم. يمكن لدولة الشركات الحقيقية التي ترى المزايا طويلة الأجل للتجارة النظيفة أن تغير صورة القطاع بأكمله خلال مسيرة مهنية واحدة.

وجود المصلحة ليس غياب العدالة[47] تقريبًا جميع الحركات الناجحة في التاريخ كانت مدفوعة بتحالف من المبادئ والمصالح، بعضها جاء فقط للركوب وبعضها كان مفرط في التشاؤم. على سبيل المثال، بدأت الحركة لإلغاء عمالة الأطفال في أمريكا بجدية في عام 1904. عدة محاولات في السنوات التالية لجعل الحكومة الفيدرالية تنظم عمالة الأطفال (بما في ذلك محاولتين لتعديل دستوري) لم تنجح. فقط في عام 1938، في عمق الكساد الكبير، عندما كانت عمالة الأطفال الرخيصة تأخذ العمل من البالغين، تم تمرير التشريع التاريخي أخيرًا[48] بعد انتهاء الكساد، استمرت الإصلاحات - القواعد أصبحت راسخة. هذه قصة شائعة للنجاح. كانت هناك مصالح وراء انتصارات إنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان، وحركة مناهضة الفصل العنصري أيضًا.

المصالح ستفعل ما تفعله؛ كم سيكون أفضل إذا كان يمكن استغلالها من أجل العدالة والمصالح الدائمة للجميع. علاوة على ذلك، كما رأينا، فإن العمل على المصلحة غالبًا ما يكون بوابة لتغيير الهوية. ما يبدو في البداية كفائدة يؤدي في النهاية إلى استيعاب نظرة جديدة. هذه، بعد كل شيء، هي قصة تاريخنا الشخصي من الطفولة المبكرة فصاعدًا - على سبيل المثال، مع التعليم: الجوائز والعقوبات التي حفزتنا في البداية على الدراسة تم استبدالها تدريجيًا برغبة حقيقية في التعلم.

الأخلاق الصحيحة للإصلاح هي تلك التي رأيناها سابقًا، مع الأصدقاء الثلاثة من Global Witness. تحدث إلى الجميع، واعمل مع أي شخص سيكون له تأثير إيجابي، كن صارمًا، حافظ على التركيز، ولا تتراجع. هذه هي الأخلاق التي حققت بالفعل نجاحًا للمصلحين المبدئيين - والتي تعد بالكثير أكثر.

فوزX

شكل السياسات اللازمة للتقدم في الموارد واضح: لقد اجتمع المصلحون اللامعون حول الفكرة الأساسية لدعم المساءلة العامة دون حتى المحاولة. ومن المشجع مدى التقدم الذي أحرزه اللاعبون الصغار نسبيًا بالفعل. معظم وكلاء التغيير في قضايا الموارد حتى الآن كانوا صغارًا من حيث المعايير العالمية: داود محاط بجليات ضخمة. ومع ذلك، حققوا انتصارات ملحوظة - على الألماس الدموي والمعادن المتنازع عليها، وعلى الشفافية في الدول والشركات، ضد الميليشيات المسيئة والحكام غير الأخلاقيين. لقد ساعدت هذه الانتصارات شعورًا أوسع بالضمير، الذي جذب الكثيرين إلى جانب التغيير. يبدو أن العالم مهيأ لمزيد من النجاح.

يقال أحيانًا إن القوى الغربية ستتلاشى قريبًا لصالح الآخرين. إذا كان الأمر كذلك، فما هو أفضل عمل نهائي من بناء سيادة الموارد الشعبية في آلية الاقتصاد العالمي؟ سيشكرنا أحفادنا - الذين سيكونون في هذا السيناريو مظللين من قبل الأجانب - على ترك تلك الإرث لهم. ومع ذلك، لا يوجد سبب لرؤية المستقبل بهذه الطريقة كصفر-مجموع.

إذا سألت الأمريكيين عن السياسات الخارجية التي يمكن أن تفخر بها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، قد يتوقف الكثيرون للحظة. دعونا نتفق على أن مشروع الهبوط على القمر لا يُعتبر "سياسة خارجية".)) يجب أن يكون أحد المتنافسين الرئيسيين هو خطة مارشال: جهد أمريكا لمساعدة أوروبا المدمرة على إعادة الإعمار بعد الحرب. كانت المواد الغذائية والوقود والمواد الخام نادرة. كانت هناك تقنين في كل مكان؛ وكان الجوع منتشرًا. كانت ديمقراطية اليونان مهددة بحرب أهلية، ومع فشل العديد من الاقتصاديات، خشي الكثيرون من انتشار الثورة أو حتى الفوضى عبر القارة.

عند سماعه خطاب مارشال عام 1947 الذي أعلن فيه عن الخطة، قال وزير الخارجية البريطاني إنها كانت "[طوق نجاة للرجال الغارقين. بدا أنها تجلب الأمل حيث لم يكن هناك أي. كانت سخاءها فوق التصور"[49]. كانت الولايات المتحدة نفسها تواجه نقصًا في السلع التي كانت أوروبا بحاجة إليها بشدة، وحذر الاقتصاديون من أن الخطة ستؤدي إلى زيادة التضخم. لكن الرئيس ترومان قدم نداءً شخصيًا للأمريكيين، طالبًا منهم بشكل خاص أن يأكلوا أقل من الدواجن والبيض وأن يلتزموا بـ "ثلاثاء بلا لحم" حتى يمكن إرسال الحبوب الإضافية لتجنب المجاعة في أوروبا.

كانت الاستجابة ساحقة. تدفقت رسائل الدعم من جميع أنحاء البلاد إلى البيت الأبيض. تعهد الأطفال بتنظيف أطباقهم. وجد الخبازون والمقطرون طرقًا ذكية لاستخدام كمية أقل من الحبوب. عرض أصحاب المزارع والمطاعم والفنادق جميعًا تعزيز الخطة، ووعدت شركات الطيران والبحرية التجارية بالقيام بدورها. حتى أن المديرين في الصناعات الأمريكية الكبرى تواصلوا لمشاركة التكنولوجيا والتقنيات الجديدة مع نظرائهم الأوروبيين - على الرغم من أن الأوروبيين كانوا منافسيهم[50].

نجح خطة مارشال، التي ساعدت كل من الأعداء والحلفاء في زمن الحرب، بشكل مذهل. زادت الإنتاجية الأوروبية بشكل كبير؛ وتغيرت الاقتصادات التي كانت في حالة تدهور. نما الدخل القومي للفرد في أوروبا بمقدار الثلث خلال

السنوات الثلاث الأولى من السنوات الأربع التي كانت فيها الخطة سارية.[51] مع انطلاق النمو في جميع أنحاء أوروبا في العقود اللاحقة، تم إثراء الاقتصاد الأمريكي أيضًا من خلال تجارته الأوروبية المتزايدة. وربما الأهم من ذلك، أن الخطة زادت أيضًا من حسن النية الأوروبية تجاه الأمريكيين، والثقة في نواياهم، مما خدم تحالفهم وقضية الديمقراطية بشكل جيد في السنوات التي تلت ذلك.

ساعدت خطة مارشال بشكل كبير الديمقراطية في أوروبا. كانت أيضًا ممارسة نموذجية للديمقراطية في أمريكا. قام رئيس ديمقراطي وكونغرس جمهوري بتنسيق جهودهما لتمرير الخطة؛ شكل قادة الأعمال والعمال لجانًا قامت بتوزيع العرائض ومدحت الخطة من خلال وسائل الإعلام. والأهم من ذلك، أن المواطنين، من خلال دعمهم السياسي والتزامهم الشخصي، ضمنا أن يتم تنفيذ الخطة (بل ودفعوا حتى ثمن ملايين من حزم الرعاية التي أرسلت بالإضافة إلى ذلك).[52] كانت هذه المبادرة الجماعية مبادرة موجهة نحو الآخرين تتطلب تضحية على المدى القصير، لكنها ساعدت أيضًا في جمع الناس معًا من خلال طلب جهود إضافية. كانت النتائج على المدى الطويل إيجابية للغاية - سياسيًا واقتصاديًا، وحتى من أجل تعزيز الوحدة بين الأمريكيين وبينهم وبين الشعوب عبر البحر.

ستتطلب حركة السيادة الشعبية غدًا ضبط النفس أكثر مما ستتطلب إرسال المساعدات. جميع نقاط التنسيق لهذه الحملة جاهزة - المعاهدات، السياسات، والشعارات في انتظار التنفيذ. ما هو مطلوب هو قيادة منسقة من مصادر متعددة، وخاصة من المواطنين أنفسهم. ستعزز حملة مصممة لاتخاذ الخطوة التالية من أجل السيادة الشعبية في الخارج الديمقراطية في الداخل من خلال إظهار قوة المواطنين الذين يعملون معًا.

قريباً

خلال الحرب الأهلية الأمريكية، واجه شعب مانشستر، إنجلترا، خيارًا. على مر العقود، تحملوا تكاليف جسيمة من أجل إلغاء العبودية داخل الأراضي البريطانية ومن أجل قمع تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ومع ذلك، أثارت الحرب الأهلية سؤالًا جديدًا: ما هو الموقف الذي سيتخذه شعب مانشستر بشأن العبودية في دولة أجنبية - الولايات المتحدة - الآن بعد أن أجبروا على اتخاذ جانب؟

في ستينيات القرن التاسع عشر، كانت القطن هي الملك، وكانت العديد من مصانع مانشستر تحول القطن إلى القماش الذي يكسو العالم. لكن اقتصاد مانشستر كان يعتمد بشكل كبير على قطن العبيد من الولايات الكونفدرالية الأمريكية. كانت حصار لينكولن للجنوب - على الرغم من كونه فعالًا جزئيًا فقط يسبب بالفعل معاناة كبيرة للعمال في مانشستر. أكثر من نصف نول المدينة - لم يكن لديه قطن ليحاك. كانت البطالة تتزايد بشكل حرج؛ وكان الجوع يطرق الأبواب[53].

في اليوم الأخير البارد من عام 1862، احتشد مواطنو مانشستر في قاعة التجارة الحرة لمشاركة آرائهم حول استيراد القطن من الولايات الكونفدرالية. كانت الحشود متحمسة. تم تقديم اقتراح، وطلب رفع الأيدي. كانت النتيجة ساحقة: لن تشتري مانشستر المزيد من القطن الذي تم جمعه بواسطة العبيد في الجنوب. علاوة على ذلك، يجب إرسال رسالة إلى الرئيس لينكولن، تعبر عن آمال الشعب الحماسية في النصر في صراع أمريكا ضد شرور العبودية البشرية.

عمق مقاطعة القطن الظروف اليائسة بالفعل لطبقة العمال في مانشستر. ومع ذلك، صمد الناس شهرًا بعد شهر. في عام 1863، كتب لينكولن رسالة مفتوحة يشكر فيها شعب مانشستر على تصويتهم. "لا أستطيع إلا أن أعتبر تعبيركم الحاسم حول هذا السؤال"، كتب، "مثالًا على البطولة المسيحية السامية التي لم يتم تجاوزها في أي عصر أو في أي بلد. إنها، في الواقع، تأكيد نشط ومُلهم على القوة الكامنة للحقيقة وعلى النصر النهائي والعالمي للعدالة والإنسانية والحرية[54]." بعد فترة وجيزة، بدأت سفن الإغاثة التي تحمل المؤن لشعب مانشستر تصل إلى الميناء، أرسلها أمريكيون في الشمال ممتنون لتضامنهم.

لقد كانت العديد من الحركات العظيمة من أجل التقدم الأخلاقي في الثلاثة قرون الماضية بسيطة من الناحية الأخلاقية. يجب أن يكون جميع البشر أحرارًا: كان العمل الشاق هو إنهاء العبودية. يجب أن تكون جميع الأمم حرة: كان العمل الشاق هو محاربة الإمبراطوريات. الفعالية في الموارد أيضًا بسيطة من الناحية الأخلاقية: إنها تنتهك الحقوق على نطاق واسع، وتسبب معاناة هائلة. ومع ذلك، يجب أن يكون إصلاح تجارة الموارد أسهل بكثير، حيث أن كل من المبدأ والحكمة ينصحان بنفس المسار.

كانت "القوة تصنع الحق" قاعدة العبودية والإمبريالية. لا تزال هذه هي قاعدتنا للموارد، والسياسات لإلغائها قريبة بالفعل. نحن بحاجة فقط إلى تأكيد مبادئنا الخاصة والسماح لها بتوجيه أفعالنا. هنا، كما هو الحال مع قضايا أخرى مستنيرة، تأتي النتائج من العزيمة. العمل وفقًا للمبدأ، سيتبع التقدم.

الجزء الخامس

الجميع متحدون

ننظر الآن إلى التحديات الجديدة التي ستظهر للبشرية وما يتطلبه الأمر لمواجهتها. نحن أيضًا نختبر المبادئ التي اخترناها لتوجيهنا. هل ستقودنا هذه (حقًا نحو عدالة أكبر؟ (وهل يجب أن نهتم؟

اليوم، النفط يقسمنا. لأننا لا نزال نقول إن "القوة تصنع الحق"، فإن ما ينبغي أن يكون تبادلات مفيدة للطرفين في سوق حرة بدلاً من ذلك ينتج عنه عالم خاسر-خاسر من سلطويين معادين، وحروب أهلية لا تنتهي، ومتطرفين جن جنونهم من الكراهية. تشترك الفلسفات العظيمة لكانت وميل في رؤية تجاوز مثل هذه الانقسامات. هذه الفلسفات تتصور مثاليًا للوحدة الحرة للبشرية، والتي (اعتمادًا على تفاؤل المرء بشأن الطبيعة البشرية) تتجلى في السلام الدولي، والتعاون، والتضامن. سيكون إصلاح تجارة الموارد الطبيعية خطوة واحدة نحو حل مشاكل عصرنا. التفكير في هذه الإصلاحات يسمح لنا بالتأمل في مدى الخير الذي نأمل أن يصبح عليه العالم.

18

المستقبل

ما أغرب وجهات النظر حول العالم بين الأشخاص الأذكياء!

أوتو فون بسمارك—1

أزمات اختراعنا

لقد زرنا القرن السابع عشر عدة مرات في الصفحات السابقة. فيه، وجدنا الحق الإلهي للملوك، وكتابًا عن السحرة، وصعود حكم الفعالية. في هذا الفصل، نعود مرتين أخريين إلى تلك العصور المظلمة.

لندن، 1665. كانت العاصمة تفوح برائحة الموت في تفشيها الكبير الأخير للطاعون، الأسوأ منذ الموت الأسود في القرن الرابع عشر. حزن اليوميات صموئيل بيبس، "كل يوم أخبار حزينة وحزينة عن ازدياده. في المدينة توفي هذا الأسبوع 7,496؛ ومن بينهم 6,102 بسبب الطاعون. لكن يُخشى أن العدد الحقيقي للوفيات هذا الأسبوع قريب من 10,000—جزئيًا من الفقراء الذين لا يمكن ملاحظتهم بسبب عظمة العدد."[2]

مع تزايد الوفيات وامتلاء الشوارع بالنفايات غير المزالة، لاحظ سكان لندن أن الكلاب والقطط كانت في كل مكان في المدينة. وهكذا صدر الأمر من عمدة المدينة.

اقتلوا الكلاب والقطط.

دفع خزان المدينة للصيادين، وقام الصيادون بذبح أكثر من أربعة آلاف حيوان.[3] لكن الكلاب والقطط كانت تطارد الفئران التي كانت تتغذى على النفايات—وكانت الفئران تحمل البراغيث التي تنقل الطاعون.[4] الآن، بعد أن تم إنقاذهم من مفترسيهم من الكلاب والقطط، انتشرت الفئران المرض بشكل أكثر شراسة. لم تساعد النصيحة الطبية من كلية الأطباء - الضغط على دجاجة حية بقوة على التورمات حتى تموت الدجاجة - في الواقع.[5] في النهاية، يُعتقد أن الطاعون عام 1665 قد قتل حوالي 20 في المئة من سكان لندن (ما يعادل تقريبًا مليون ونصف شخص اليوم).[6] ثم أكلت نار عظيمة ثلث المدينة.

في القرن السابع عشر، كان الناس يعتقدون أن الكلاب والقطط - وليس الفئران والبراغيث - هي التي تنشر الطاعون. توفي العديد من البشر والحيوانات في هذه الأزمة الناتجة عن الجهل. الآن بعد أن فهمنا آليات الانتقال بل، في الواقع، بكتيريا الطاعون نفسها - نعرف أي الإجراءات والأدوية ستمنع المرض من أن يصبح وباءً. يمكننا أن نقول إن الجهل لم يعد يطاردنا.

اليوم، تهدد الأوبئة ليس بسبب جهلنا ولكن بسبب صناعتنا - بسبب مدى اتساع أنظمتنا. أصبحت شبكات النقل لدينا سريعة وبعيدة لدرجة أنها تنقل الأمراض في جميع أنحاء العالم قبل أن تتمكن اللقاحات والعلاجات من اللحاق بها. ستلعب الأوبئة القادمة على نقاط قوتنا، وليس نقاط ضعفنا - محاربتها ستعني إلغاء الرحلات، وليس قتل البراغيث. لقد نزل هذا الفارس من القيامة والآن يسافر بالحافلة.[7]

لقد كان القرن العشرون نقطة تحول، بداية انتقال البشرية من أزماتها القديمة من الجهل إلى أزماتها الحديثة من الاختراع. لقد أصبحت علومنا الآن عميقة للغاية، وأنظمتنا قوية جدًا، لدرجة أننا في الغالب مهددون من إبداعاتنا الخاصة. لقد أصبح فارس الحرب مسلحًا بفيزياء الجسيمات. لقد أصبحت حواسيبنا حكيمة جدًا، وحاضرة جدًا، ويقظة جدًا لدرجة أننا بالكاد نستطيع إخفاء أي شيء عنها.

في عام 1665، كان نصف مليار إنسان ربما يتعرقون للحفاظ على النوع بالقرب من مستوى الكفاف بأدواتهم البدائية. الآن، أصبحت آلتنا الحياتية العالمية منتجة جدًا لدرجة أن عددًا مضاعفًا أربع مرات من البشر سيكونون على قيد الحياة قريبًا، معظمهم لم يعرفوا مثل هذه الفقر. لقد قتل فارس الكتاب المقدس مع وحوش الأرض؛ الآن البشر مهددون أكثر بمرض السكري.

بالفعل، لقد تضاعفت آلاتنا كثيرًا لدرجة أن أزمة جديدة تلوح في الأفق بسبب كل الدخان المنبعث منها أثناء احتراقها. ستقود أزمات الغذاء المستقبلية، إذا حدثت، بسبب تغير المناخ الناتج عن الأنشطة البشرية. لن تنزل المجاعة من غضب الله، بل من نمو الناتج المحلي الإجمالي. نحن أنفسنا نجهز فرسان المستقبل، أو ربما من الأفضل أن نقول إننا نخلقهم.

أزمات الاختراع الجديدة لدينا صعبة للغاية لأن السيئات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالخير. هنا بدأنا: كسر سلاسل عبودية العالم كان انتصارًا أخلاقيًا؛ كسر سلاسل الإمداد العالمية ليس خيارًا. محاربة هذه الأزمات الجديدة تعني تأديب الإبداعات التي نفخر بها. تغير المناخ هو أزمة اختراع. المزيد من البشر، يعيشون لفترة أطول، يأكلون بشكل أفضل، يسافرون أكثر لرؤية العالم ورؤية بعضهم البعض - كم هو مؤلم أن كل هذا يتدحرج إلى خطر مميت.

ستكون كل من ضبط النفس والابتكار مطلوبة للحد من التهديدات التي تزداد مع نجاحنا. ويمكننا أن نكون متأكدين من أن تهديدات جديدة ستظهر مع صعود اختراعاتنا بشكل غير متناهي. جاءت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر عندما بدأنا في استخدام الآلات لصنع الآلات. اليوم، نستخدم الحواسيب لصنع الآلات. غدًا، ستقوم الحواسيب ببرمجة الحواسيب - وقد نجد أنفسنا معتمدين على، ومهددين بـ، أبناء عقولنا العظمى. الجزيئات ثقيلة ومكلفة؛ بينما المعلومات سريعة ورخيصة. لذا إذا كان الماضي يتعلق بالندرة، يجب أن يكون المستقبل متعلقًا بالوفرة - لكن المستقبل قد يكون أيضًا وفيرًا بالمشاكل.[8]

سيكون من غير الكرم أن نكون غير صبورين مع الإنسانية، التي - مثل الجميع - تحتاج إلى الوقت للتعلم. كان من الصدمة للبشرية أن تستيقظ يومًا ما مع وجود أسلحة نووية فجأة في وسطها، خاصةً بينما كانت حرب عالمية مشتعلة آنذاك. في عام 1945، كانت البشرية تفتقر إلى فكرة كيفية التعامل مع هذا التهديد الوجودي الجديد. لكنها تعلمت، من خلال الموت والكوابيس، وعلى الأقل حتى الآن، لقد أدت بشكل أفضل مما كان يخشى الكثيرون في البداية. مع ظهور المزيد من التهديدات الناتجة عن الاختراعات، ستحتاج البشرية إلى التعلم مرة أخرى، وستحتاج إلى التعلم بشكل أسرع وأفضل. التيارات تدفع نجم البحر بشكل أسرع، والشعاب المرجانية أمامها أكثر حدة - يجب أن تصبح الإنسانية أكثر حدة أيضًا.

سيحدد عاملان نجاح الأنواع في مواجهة التحديات المقبلة. الأول هو مدى ببساطة: كم عدد .divisive قدرة البشرية على الحد من انتشار الهويات الأشخاص الذين يرغبون بشدة في قتل أعداد كبيرة من زملائهم البشر؟ يتوقع مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي، وهو مجموعة مدروسة من "الحكماء"، الاتجاهات الكبرى التي ستشكل العالم في العقود القادمة. في تقريره الأخير، يحدد الاتجاه الكبير الأول وهو "تمكين الأفراد":

> يعتبر تمكين الأفراد الاتجاه الكبير الأكثر أهمية لأنه سبب ونتيجة لمعظم الاتجاهات الأخرى - بما في ذلك الاقتصاد العالمي المتوسع، والنمو السريع للدول النامية، والاستغلال الواسع للتقنيات الجديدة في الاتصالات والتصنيع. من ناحية، نرى أن هناك إمكانية لمبادرة فردية أكبر كعنصر أساسي لحل التحديات العالمية المتزايدة على مدى السنوات الـ 15-20 القادمة. من ناحية أخرى، في تحول

تكتوني، سيكون للأفراد والمجموعات الصغيرة وصول أكبر إلى التقنيات القاتلة والمزعزعة (لا سيما قدرات الضرب الدقيق، والأدوات السيبرانية، والأسلحة البيولوجية)، مما يمكنهم من ارتكاب العنف على نطاق واسع - وهي قدرة كانت سابقًا احتكارًا للدول[9].

يمكن أن يتسبب العديد من الأفراد، الذين عزموا على القتل، في حدوث أزمات محلية كافية لتشتيت الانتباه عن التهديدات العالمية طويلة الأمد - وقد يكونون قادرين أيضًا على إثارة أزمات عالمية خاصة بهم. تزداد احتمالات مستقبل البشرية سوءًا مع ارتداء المزيد من الأفراد هويات تقسيمية: مثل انتحاري القنابل، الواعظ المتطرف، والقومي المتشدد. تولد الأنظمة السياسية والاقتصادية بيئات بشرية، وستشكل هذه البيئات البشرية هويات. كما رأينا، فإن التجارة الدولية المعتمدة على الفعالية في الموارد الطبيعية اليوم تولد بيئات بشرية محددة بواسطة سياسة فرق تسد وفرق واقتل. ستؤدي الفعالية إلى انتشار الهويات التقسيمية تمامًا كما سيتم تسليم الأفراد وسائل تدمير أكثر فاعلية. قد يصبح الأفراد أسوأ مع تحسن الأسلحة.

النقطة الأكثر أملًا في الاقتباس أعلاه هي أن الأفراد سيصبحون أكثر تمكينًا لمواجهة التحديات العالمية القادمة للاختراع. هذه هي العامل الحاسم الثاني في نجاح الأنواع: هل سيصبح الأفراد أكثر ترابطًا مع تزايد اتصالهم بالتكنولوجيا؟ هل سيصبحون أكثر انفتاحًا للتعاون عبر حدود الجنسية والدين والعرق والقبيلة؟ هل سيكون لديهم ما يكفي من المعتقدات المشتركة للاتفاق على المشاكل التي تواجههم؟ هل سيكونون آمنين بما يكفي في أنفسهم لاتخاذ الخطوات الأولى لبناء الثقة؟

فكر في جميع الأطفال في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعيش أكثر من ثلث البشرية. في هذه المناطق، يحصل الطفل العادي الآن على أقل من خمس سنوات من التعليم، وغالبًا ما يكون هذا التعليم ضعيفًا[10]. التعليم، بالطبع، هو أولوية. أي الأنظمة والمجموعات الدينية ستقوم بالتعليم؟ ماذا سيتم تدريسه؟ مع خروج هذه البلدان من الفقر المرهق، هل سيتم تحديد المنهج من قبل أولئك الذين يشرعون أنفسهم من خلال كراهية الأجانب أو الدعوات المناهضة للحداثة؟ لدى المستبدين المدعومين بالموارد، والميليشيات، والمسؤولين الفاسدين أسباب لجعل الناس أضعف. فقط القادة الذين تعتمد قوتهم على قوة شعوبهم سيكون لديهم سبب لتمكين شبابهم ليكونوا أكثر معرفة، وأكثر تسامحًا، وأكثر استقلالية، وأكثر انفتاحًا - وأكثر ترابطًا.

هل البشرية تصبح أكثر ذكاءً؟

ستحدد الترابط البشري ما إذا كنا سنواجه الأزمات القادمة للاختراع. تقول نسخة بسيطة من قانون مور إن قوة معالجة الكمبيوتر تتضاعف كل عامين[11].سنحتاج إلى قانون مور اجتماعي من الروابط بين البشر لمواكبة ذلك.

ماذا عن البشرية نفسها، عند النظر إلى هذه المجموعة الكبيرة كذكاء واحد، مثل شركة أو دولة؟ هل تصبح البشرية أكثر ذكاءً، وأكثر قدرة على حل المشكلات التي ستواجهها؟ قد يكون من الممكن أن اختبار الذكاء للبشرية سيظهر درجات متزايدة على مر العقود - لكن ربما لا. نحن لا نعرف أي قانون طبيعي يضمن أن الخط على ذلك الرسم البياني يرتفع دائمًا. قد يشكل الأفراد الأكثر عددًا والأكثر قدرة مجموعة أقل ذكاءً - إذا كان هؤلاء الأفراد أقل قدرة على العمل معًا. (كان لدى دماغ إنسان النياندرتال المزيد من الخلايا العصبية مقارنة بدماغ الإنسان الحديث - لكن خلايانا العصبية تتصل بطرق تجعلنا أكثر ذكاءً.)

ستكون الروابط البشرية المحدد الرئيسي لمسار ذكاء الأنواع. سيكون العامل الثاني الرئيسي هو جودة المؤسسات الدولية: القواعد والشبكات والهيئات التي تنسق (أو تفشل في تنسيق) العلاقات عبر الحدود. ستؤثر هذه المؤسسات بشكل كبير على مدى قدرة البشرية على المستوى النوعي، وهنا نواجه واحدة من أكثر الأزمات إثارة للاهتمام من اختراعنا الخاص[12].

لقد كانت المؤسسات الدولية المألوفة اليوم ناجحة إلى حد كبير في تحقيق أهداف أولئك الذين وضعوا أسسها بعد الحرب العالمية الثانية. كانت تلك الأهداف هي النمو الاقتصادي ومنع الحروب الكبرى. مع كل الانهيارات والكوارث في فترة ما بعد الحرب، سيكون مؤسسو النظام الدولي راضين إذا تمكنوا من رؤية المستقبل الذي أصبح الآن ماضينا. ومع ذلك، فإن النجاح، كما هو الحال غالبًا، يجلب تحديات جديدة. العديد من أصعب التحديات اليوم هي آثار جانبية للتقدم الذي تم إحرازه ضمن النظام المؤسسي بعد الحرب.

على سبيل المثال، تم تصميم النظام بعد الحرب لوقف حروب الفتح من خلال جعل الحدود محصنة ضد القوة. لقد عمل هذا التصميم بشكل جيد - فقاعدة مكافحة الفتح الآن متجذرة في النظام الدولي وساهمت في تقليل كبير في النزاعات المسلحة. ومع ذلك، فإن أحد الآثار الجانبية لهذا النجاح هو أن بعض الدول قد تجمدت في الفشل. عند استقلالها في عام 1960، كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية العملاقة تكاد لا تملك فرصة للنجاح ككيان سياسي جيد الحكم. في أيام وستفاليا، كان من الممكن تقسيمها، عاجلاً أم آجلاً، من قبل السياديين الفاتحين القادرين بشكل أفضل على السيطرة على أراضيها. ومع ذلك، بسبب قاعدة مكافحة الفتح الحديثة، نجت جمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة مريضة وقريبة من الغيبوبة حيث استنزفها المحتالون والميليشيات وجيرانها، مما جعلها أضعف. هذا لا يعني أن العالم يجب أن يلغي قاعدة مكافحة الفتح - وهي قاعدة تعلمها العالم فقط بعد قرون من الحروب على الأراضي. بل يعني أنه يجب علينا مضاعفة جهودنا لمواجهة عواقبها غير المرغوب فيها.

ينطبق نفس الشيء على المؤسسات العالمية للتجارة والتمويل. باستثناء الولايات المتحدة، خرجت الاقتصادات الكبرى في العالم من الحرب العالمية

الثانية متضررة بشدة. حتى في بريطانيا، التي كانت على الجانب الفائز، كانت المواد الغذائية والوقود مقيدة لسنوات بعد ذلك. لا تزال النساء في شمال إنجلترا يتذكرن إصلاح الأحذية البالية باستخدام الكرتون؛ قد يخبرك رجل مسن من ويلز أنه نشأ جائعًا لدرجة أنه كان يقفز فوق سياج مزارع قبل الفجر كل صباح ليمتص بعض الحليب من ضرع بقرة. كان العالم بحاجة إلى النمو، وقد حصل عليه جزئيًا من خلال مؤسسات بريتون وودز التي صممها جون ماينارد كينز، وهنري مورغنثاو، وهاري ديكستر وايت في عام 1944 وأعيد بناؤها بأيدٍ عديدة بعد ذلك.

لقد كان هذا النظام العالمي للتجارة والتمويل ناجحًا بشكل مذهل في تعزيز النمو. في الواقع، توسعت الإنتاج والاستهلاك بشكل كبير لدرجة أنها أصبحت الآن تهدد البيئة: هذا هو النظام الذي يطلق الأبخرة التي ستزيد من سوء الطقس. (كان الاتفاق الأصلي "للتجارة العالمية" في عام 1947 يهدف إلى تطوير الاستخدام الكامل لموارد العالم." من المؤكد أن عصرنا سيستبدل "الكامل" بـ "الحذر"[13]قصة موازية للنمو في الاقتصاد بعد الحرب كانت (".التوسع الاستثنائي للشركات. بعض هذه الكيانات الاصطناعية أصبحت الآن ضخمة لدرجة أنها أصبحت مخيفة لمبدعيها. في النهاية، هذه كلها مآزق ناتجة عن نجاحنا المؤسسي.

لقد بدأ النظام الدولي ببطء في معالجة بعض الآثار الجانبية لإنجازاته[14]لقد. تحسنت عمليات حفظ السلام والآن تقلل بشكل كبير من خطر النزاع المسلح داخل الدول.[15]تزداد الهيئات الدولية شمولية تدريجياً، كما يتضح من الانتقال من مجموعة السبع إلى مجموعة العشرين. الشبكات الحكومية العابرة للحدود في قضايا من البيئة إلى البنوك تصبح أكثر قوة. فوقها توجد "الشبكات الميتا" مثل مجلس الاستقرار المالي؛ وتحتها توجد هيئات خاصة من الخبراء مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية. هناك أيضًا هجن بين القطاعين العام والخاص مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بالإضافة إلى جيوش من منظمات المجتمع المدني التي تحاسب الدول على (وأحيانًا تقدم خدمات بدلاً من) الحكم. كما رأينا في الفصل الأخير، فإن معايير حقوق الإنسان للشركات تتصلب ببطء أيضًا.[16]

ومع ذلك، فإن المؤسسات القديمة والمألوفة للنظام الدولي محصورة وتبدو أقل فعالية بشكل متزايد. لا يزال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يسمح باستخدام حق النقض فقط لخمس دول من الجانب الفائز في الحرب العالمية الثانية. لا تزال المؤسسات المالية الدولية تخدم في الغالب الغرب. منظمة التجارة العالمية تكافح للتحرك على الإطلاق. مع صعود قوى جديدة - سواء كانت دولًا أو غير دول - فإنها تطرح مطالب تتعارض مع هذه الهياكل القديمة. هذه مرة أخرى أزمة ابتكار: المؤسسات التي ساعدت في توسيع السلام والازدهار متجمدة وبالتالي لا يمكنها التكيف مع النتائج. هذه المؤسسات الآن تجبر العلاقات الدولية على اتخاذ أشكال تستهلك الكثير من الطاقة الفكرية. سيتطلب التعامل مع تغير المناخ، وعدم الاستقرار المالي، وانتشار الأسلحة النووية، والإرهاب، والأوبئة، وعدم المساواة إعادة تصور المؤسسات التي نشأت بعد الحرب.[17]إذا كان هناك نهاية للعالم تقترب منا خلال القرن الحادي والعشرين، فقد يكون اسم حصانها هو الاختناق.[18]

”.الأرض قد منحها للأطفال البشر“[19]

بحلول الآن، سيكون موقف هذا الكتاب بشأن إصلاح المؤسسات الدولية مألوفًا. إنه يهدف إلى مواجهة قوة الفاعلين غير القابلين للمسائلة الذين لديهم حوافز لزرع الانقسامات، وللقيام بذلك بطرق تبني الثقة من خلال التأكيد على المبادئ التي يشترك فيها معظم العالم. سيحقق إصلاح التجارة في الموارد الطبيعية ذلك. والإصلاح، على الرغم من أنه ليس كافيًا في حد ذاته، سيتجنب بعض الأزمات المستعصية التي تعيق جدول الأعمال الدولي الآن. سيفتح هذا المزيد من المساحة لتخفيف الاختناق الحالي وتسريع ولادة المؤسسات التي ستستفيد بشكل أفضل من جميع قدرات البشرية.

لقد وصلنا إلى نقطة للتفكير في المستقبل الطويل الأمد للمؤسسات العالمية. يمكن قول الكثير، على سبيل المثال، عما إذا كان ينبغي على الهند أن تصبح عضوًا دائمًا في مجلس الأمن، أو حتى ما إذا كان ينبغي علينا أن نفكر في مجلس الأمن نفسه ككيان دائم. دعونا بدلاً من ذلك نطرح السؤال الأعمق حول المبادئ التي يجب أن توجه إصلاح المؤسسات العالمية، وما إذا كنا قد اخترنا أفضل المبادئ للمضي قدمًا. المبادئ التوجيهية لهذا الكتاب هي السيادة الشعبية والملكية، حقوق الإنسان، سيادة القانون، والسلام. اقترح بعض الفلاسفة مبادئ مختلفة تمامًا، وهذا يفتح فرصة للتحقق من بوصلة أخلاقنا. ما نريد مناقشته مع هؤلاء الفلاسفة هو الأسئلة الأساسية الأكثر حول العدالة. مع تحقيقنا بشكل أفضل لهذه المبادئ التوجيهية، هل سنكون حقًا نساهم في قضية عالم أكثر عدلاً؟ هل هناك نقاط على الأفق الأخلاقي ينبغي علينا أن نوصي البشرية بالإبحار نحوها بدلاً من ذلك؟

لقد أبرزت هذه الكتابة مبدأ سيادة الموارد الشعبية، وهو أن "جميع الشعوب يمكنها، لأغراضها الخاصة، التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية." هناك فلاسفة اليوم الذين نظروا إلى إضافة، أو حتى استبدال، هذا المبدأ. وقد قال بعض الفلاسفة إن "الشعب يمتلك الموارد" غير كاف لتحقيق العدالة، أو حتى مضلل. هؤلاء الفلاسفة يطرحون مبدأ جديدًا - في الواقع، مبدأ قديم جديد - وهو أن الموارد الطبيعية في العالم تعود للبشرية ككل. وفقًا لهذا المبدأ، فإن موارد أمريكا تعود ليس فقط للأمريكيين ولكن لجميع البشر بالتساوي. وهكذا - يقول هؤلاء الفلاسفة - بالنسبة لجميع الموارد الطبيعية، في كل مكان. ماذا يجب أن نفعل بهذا المبدأ البديل، حول الملكية المشتركة للأرض؟

فكرة أن الله قد منح الأرض "للبشرية بشكل مشترك" هي الأكثر شهرة من فلسفة جون لوك في القرن السابع عشر[20]. أولئك الذين درسوا الفلسفة السياسية سيتذكرون أن لوك استخدم هذا المبدأ للملكية المشتركة لتخيل حالة الطبيعة" الأصلية، وأن العديد من الفلاسفة منذ لوك حاولوا تطوير حجج" حالة الطبيعة" إلى نظريات أكثر اكتمالاً للعدالة. من المعروف الآن أن مثل" هذه الحجج حساسة للغاية لتحديد شروطها الأولية - ما هو بالضبط الملكية المشتركة وما هي التحركات المسموح بها بدءًا منها - حول ما لدينا فقط من حدس ضعيف[21]. لذا من المشكوك فيه أننا يمكن أن نثق يومًا ما في فرضيات أي حجة "حالة طبيعية" لدعم استنتاجات شاملة ومثيرة للجدل حول المؤسسات التي يجب أن نمتلكها الآن.

استخدم جون لوك نفسه حججه حول الملكية بطريقة أكثر تواضعًا - ليس لبناء مجتمعات مثالية ولكن لتقييد السياسة الحقيقية. حجج لوك حول الملكية هي في الأساس مضادة للقوة. بالنسبة للوك، الذي كان نفسه هاربًا من رجال الملك، كانت القوة التي تحتاج إلى مواجهة هي قوة الملكية المطلقة. كان لوك يعارض الحق الإلهي للملوك، كما أكد تشارلز الثاني وجيمس الثاني، الذين التقينا بهم في الفصل الثاني يتلقون مدفوعات سرية من لويس الرابع عشر. في كتابه، يتصدى لوك أولاً لمطالبهم بالحق الإلهي من خلال القول إنه حتى لو أعطى الله العالم كله لآدم، فلا يمكن أن يكون هذا أساسًا للسلطة السياسية المطلقة اليوم لأن حقوق الملكية لا يمكن أن تكون قوية إلى هذا الحد[22]. ثم يظهر لوك أن السلطة السياسية لا يمكن أن تكون مطلقة اليوم لأنه، بدءًا من الملكية المشتركة للأرض، يمكننا إثبات أنه في المجتمع لا يمكن أخذ ملكية أي شخص بشكل صحيح دون موافقة الناس أو ممثليهم[23].

كانت حجج لوك حول الملكية مؤثرة لأنها كانت مضادة للقوة. كانت فلسفته تهدف إلى تعزيز القوى البرلمانية الصاعدة في عمليتهم الشومبيترية، لتأكيد حقوقهم ضد الملوك المتعجرفين. ثم تم تبني فلسفة لوك من قبل المستعمرين الأمريكيين، الذين خاضوا معركتهم الخاصة ضد "الاستبداد المطلق" في القرن الذي تلا ذلك[24]. يستمر لوك في إلهام أولئك الذين يعارضون السلطة المفرطة للدولة اليوم.

الفلاسفة المعاصرون الأكثر حذرًا، مثل ماثياس ريس وتوماس بوج، يستشهدون بـ "الملكية المشتركة للأرض" كثيرًا بروح لوك - كمبدأ يجب أن يقيد المؤسسات، ولكن هذه المرة المؤسسات الدولية. مع قبول أن الدول يجب أن تتحكم في مواردها الطبيعية، يقولون إن الملكية المشتركة للأرض تتطلب أن يعمل النظام الدولي أيضًا لتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الأشخاص. بالنسبة لريس، فإن الملكية المشتركة تؤسس حقًا إنسانيًا: حق كل شخص في الحصول على الفرص لتلبية احتياجاته الأساسية[25]. بالنسبة لبوج، تتطلب الملكية المشتركة أن يتم إجبار الدول على دفع مساهمات في صندوق عالمي كلما استخرجت موارد طبيعية، على أن يُستخدم هذا الصندوق لتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم[26]. بالنسبة لهذين الفيلسوفين، لا يحتاج سيادة الموارد الشعبية إلى الاستبدال - بل يحتاج إلى أن يتم تقييده بمبدأ الملكية المشتركة" حتى يعمل النظام الدولي من أجل مصلحة الفقراء في كل" مكان.

القيم التي يبرزها هؤلاء الفلاسفة هي قيم ثقيلة. تلبية الاحتياجات الأساسية ستكون بالفعل أولوية لأي نظام دولي يمكن تبريره؛ هذا ليس موضع جدل. علاوة على ذلك، قد تكون "الملكية المشتركة" مبدأً مفيدًا لتوجيه تصميم المؤسسات في بعض المجالات - خاصة للمناطق غير المأهولة مثل قاع البحر العميق والفضاء الخارجي، حيث تظهر أفكار مثل "التراث المشترك للبشرية" بالفعل في المعاهدات[27]. الملكية المشتركة لجو الأرض هي أيضًا نقطة انطلاق واعدة للاقتراحات القائمة على الملكية لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة[28].

ومع ذلك، قد لا تكون المبادئ التي عارضت السلطة في القرون الماضية فعالة الآن. وقد لا تكون المبادئ التي عارضت السلطة في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية فعالة عندما تمتد عبر الأرض. كل ذلك يعتمد على الواقع: على من لديه الكثير من السلطة وكيف يمكن للمعارضة أن تنتزع بعضًا منها. الملكية المشتركة للأرض" لن تكون مبدأً مضادًا للسلطة للموارد الطبيعية في"

الوقت الحالي؛ في الواقع، قد يكون استحضارها غير منتج. ما هو حاسم هو أننا نولي اهتمامًا للعالم كما هو الآن.

".لا تفكر؛ انظر"[29]

بين الحرب العالمية الثانية ونهاية القرن العشرين، نسي الفلاسفة العالم - على الأقل الفلاسفة الناطقين باللغة الإنجليزية السائدين. مع بعض الاستثناءات النبيلة، كان هناك القليل جدًا من الاهتمام المستمر بالقضايا التي تؤثر على ما كان يُطلق عليه آنذاك "العالم الثالث"[30] في الواقع، بقدر ما تم مناقشة القضايا الدولية من قبل الفلاسفة الناطقين باللغة الإنجليزية على الإطلاق، كانت المناقشات تركز على الانشغالات الغربية. كان الصقور الفلسفيون يتفحصون المواجهة مع السوفييت؛ وكان الحمائم يقلقون بشأن حقوق الإنسان والمجاعات التي تم رؤيتها على التلفزيون.

ما لم يتخيله أي فيلسوف إنجليزي رائد هو السرد الرئيسي لمعظم البشرية: صراع الشعوب للسيطرة على دولها، وليس أقل من ذلك على مواردها الطبيعية. كانت إرادة الشعوب في التحكم في مصائرها، بالنسبة لمعظم العالم، هي القصة السياسية الأكثر أهمية في القرن العشرين - أكثر أهمية بكثير من صعود حقوق الإنسان، وأكثر أهمية حتى من الحرب الباردة. ومع ذلك، فإن هذه الدراما العظيمة للقرن بالكاد سجلت في الفلسفة الناطقة بالإنجليزية. بالنسبة للفلاسفة في أمريكا وغيرها من المستعمرات البريطانية السابقة، كانت "الانتصار على الإمبراطورية" أخبارًا قديمة جدًا. بالنسبة للبريطانيين، كان شعور الخسارة الإمبراطورية يجعل العيون موجهة إلى الأسفل والشفاه مغلقة.

هذا جزء من "النسيان العظيم" حول مدى حداثة انتصارات السيادة الشعبية ومدى طموح هذه الخطوة بعيدًا عن وستفاليا لا يزال بالنسبة للعديد من الشعوب. يمكن للمرء أن يسمع كل من ألم المعركة والشوق للسيادة الشعبية في دستور ناميبيا لعام 1990:

> نحن شعب ناميبيا - لقد خرجنا أخيرًا منتصرين في كفاحنا ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري؛ عازمون على اعتماد دستور يعبر عن إرادتنا وإرادة أطفالنا في تقدير وحماية مكاسب كفاحنا الطويل؛ نرغب في تعزيز كرامة الفرد ووحدة وسلامة الأمة الناميبية بين الدول وفي ارتباط مع أمم العالم؛ سنسعى لتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز السلام والوحدة والولاء المشترك لدولة واحدة؛ ملتزمون بهذه المبادئ، قررنا تشكيل جمهورية ناميبيا كدولة ذات سيادة وعلمانية وديمقراطية وموحدة تضمن لجميع مواطنينا العدالة والحرية والمساواة والأخوة.[31]

وأيضًا في دستور جنوب أفريقيا لعام 1996:

> نحن، شعب جنوب أفريقيا، نعترف بالظلم الذي عانينا منه في الماضي؛ نكرم أولئك الذين عانوا من أجل العدالة والحرية في أرضنا؛ نحترم أولئك الذين عملوا على بناء وتطوير بلدنا؛ ونؤمن أن جنوب أفريقيا تنتمي إلى جميع من يعيشون فيها، متحدين في تنوعنا.
>
> لذا، من خلال ممثلينا المنتخبين بحرية، نتبنى هذا الدستور كالقانون الأعلى للجمهورية من أجل: شفاء الانقسامات في الماضي وإقامة مجتمع قائم على القيم الديمقراطية، العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية؛ وضع أسس لمجتمع ديمقراطي ومنفتح حيث تستند الحكومة إلى إرادة الشعب ويكون كل مواطن محميًا بمساواة بموجب القانون؛ تحسين جودة حياة جميع المواطنين وإطلاق إمكانيات كل فرد؛ وبناء جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية قادرة على أخذ مكانها الصحيح كدولة ذات سيادة في عائلة الأمم.[32]

إلى هذين البلدين، اللذين تغلبا مؤخرًا على آسوأ مظاهر اضطراباتهما الويستفالية، يمكن إضافة التحدي المليء بالألم من أمة ثالثة لم تفعل ذلك. هذا هو دستور العراق لعام 2005.

> نحن شعب العراق، الذين نهضنا للتو من تعثرنا، والذين ننظر بثقة إلى المستقبل من خلال نظام جمهوري، فدرالي، ديمقراطي، تعددي، قد قررنا بعزم رجالنا ونسائنا وكبار السن والشباب، احترام قواعد القانون، وإقامة العدالة والمساواة، والتخلص من سياسات العدوان، والاهتمام بمشاكل النساء وحقوقهن، وكبار السن ومشاكلهم، والأطفال وشؤونهم ونشر ثقافة التنوع وتفكيك الإرهاب.[33]

كان انتصار معظم الشعوب في القرن الماضي هو الفوز بالسيادة على بلدانهم من القوى التي قهرتهم والحصول على السيطرة على الموارد التي كانت تلك القوى تأخذها بلا خجل.[34] كان عنوان القرن العشرين هو انتصار العالم الثالث في الحرب العالمية الثالثة. في هذا السياق - في عالمنا كما هو الآن - فإن محاولة إضعاف سيادة الشعوب على مواردها من خلال "الملكية المشتركة للأرض" لن تعارض القوة.

فكر في كونك مواطناً داخل مستعمرة سابقة مثل الجزائر أو إندونيسيا أو زيمبابوي، حيث تشكلت الهوية الوطنية في صراعات دموية لاستعادة الأراضي الوطنية وثرواتها من الإمبراطوريات القاسية التي كانت تلبس استغلالها بألوان الأخلاق. يأتي الغربيون إليك الآن ليقولوا إنك لا تمتلك تمامًا موارد بلدك، لأن البريطانيين والفرنسيين، والهولنديين واليابانيين، وحتى الأمريكيين يمتلكون جزءًا منها أيضًا. مهما كانت قيمة الاشتقاقات من هذا المبدأ، سيكون من الصعب على الكثيرين سماعه. ببساطة، لا يوجد ما يكفي من الثقة ليبدو ذلك في آذانهم.

قد يكون اقتراح مثل اقتراح بوج، الذي يستخدم "الملكية المشتركة للأرض" للجدل حول فرض ضريبة على الموارد التي تستخرجها الدول، صامتًا بشكل خاص. تخيل العيش في جنوب السودان، واحدة من أفقر دول العالم، وأن تُخبر أنه بسبب النفط، فإن بلدك مدين بدين لسويسرا.[35]

المطالب مثل مطالب بوج تتسم بأنها غير مثمرة لأنها ستضع الشعوب في البلدان النامية الغنية بالموارد والفقيرة بالموارد ضد بعضها البعض. العديد من قادة البلدان الغنية بالموارد هم رجال أقوياء لا يزالون يرتدون ملابس الثورة المناهضة للاستعمار. سيصرخون لشعوبهم: "تريد القوى الكبرى أن تأخذ منا ما حصلنا عليه بثمن باهظ، وأن تعطيه للغرباء." وسيكونون على حق.

هدف بوج هو "العدالة الاجتماعية العالمية". ومع ذلك، تتطلب العدالة الإجتماعية أن يكون لدى الناس معتقدات مشتركة حول العالم والمشاكل الأخلاقية التي تواجههم. تتطلب أن يكون الناس مستعدين للتسوية وأحيانًا للتضحية من أجل بعضهم البعض. تحتاج العدالة الاجتماعية إلى الثقة، والثقة عبر الحدود اليوم للأسف منخفضة جدًا.

resonated with Locke’s readers in the seventeenth century, and with colonial Americans in the eighteenth century, because of its scriptural source and their shared Christian faith. In countries like India and China, common ownership has never had that kind of resonance—and in countries that have recently escaped empire (including these), it may today seem like a Western Trojan horse. By contrast, popular resource sovereignty is the principle that peoples everywhere have actually

insisted upon across the decades to counter the powers that have oppressed them, and it’s the principle that can counter the powers that continue to hound them today.

في الصورة الكبيرة، تسير انتقال العالم إلى السيادة الشعبية بشكل جيد. في عام 1973، كانت الدول الديمقراطية أقل عددًا تقريبًا من ثلاثة إلى واحد. اليوم، تشكل الديمقراطيات أغلبية[36] التقدم جيد - باستثناء، كما نعلم، في الدول المصدرة للنفط الاستبدادية، حيث تبقى الأنظمة قائمة على مصدر خارجي من القوة. قليل من الأنظمة التي تعتمد بشكل كبير على الإيجارات، والمصدرة للنفط قد انتقلت إلى الديمقراطية[37] لا تزال معركة هذه الدول للتغلب على ويستفاليا مستمرة.

قد تبدو مؤسسات السيادة الشعبية كأخبار قديمة للبعض في الغرب، ولكن بالنسبة للكثيرين في أماكن أخرى، لا تزال تمثل تطلعات. لا تزال بقايا النسخة الويستفالية من نظام الدولة موجودة معنا، ويجب ألا يتم الخلط بين الأضرار التي تسببها هذه البقايا - خاصة حول الموارد الطبيعية - وفشل النظام نفسه. لقد حارب الناس في كل مكان لقرون من أجل ترسيخ مبدأ السيادة الشعبية المضاد للقوة. لا يزال هناك عمل يتعين علينا القيام به لإنهاء عملهم.

هل نطحن معًا أم ننمو معًا؟

يستمتع الفلاسفة بالتفكير النقدي، وما قيل سيحفز البعض على العودة إلى الحلبة والإعلان عن عدم وجود قيود. خذ توزيع الموارد الطبيعية على مستوى العالم نفسه، سيقول هؤلاء الفلاسفة. أليس مجرد حظ أن يولد البعض في دول غنية بالخيرات المعدنية، مثل بوتسوانا، بينما يعلق الآخرون في سهول فارغة، كما في باراغواي؟[38] العدالة (يقول هؤلاء الفلاسفة) تتطلب إعادة توزيع ثروة الموارد بعيدًا عن الشعوب المحظوظة في البلدان الغنية بالموارد نحو الشعوب غير المحظوظة في البلدان الفقيرة بالموارد. يجب أن تكون القاعدة الأساسية هي أن لكل شخص في العالم حق في حصة متساوية من موارد العالم. يجب أن نرى في المستقبل البشر ليس كمواطنين في دول محظوظة أو غير محظوظة، بل كـ "عالميين" - كمواطنين متساوين في عالم مشترك.[39] هذه تحدٍ أساسي لفكرة سيادة الموارد الشعبية.

الآن، عند التفكير في الجزء الأول من هذا الكتاب، نعلم أن العديد من الذين وُلِدوا في البلدان الغنية بالموارد قد لا يعتبرون أنفسهم محظوظين. الموارد الطبيعية ليست بالضرورة لعنة، لكنها خطيرة بما يكفي لإيقاف أي جدل يفترض أنها نعمة يجب تقسيمها بالتساوي.[40]

قد يعبر الفلاسفة ذوو الميل الكوزموبوليتاني عن عدم صبرهم تجاه مثل هذه التفاصيل. إنه لا يمكن إنكاره (قد يقولون) أن الثروة الكبيرة تُكتسب من الموارد الطبيعية، وأن الشعوب لا تستحق الثروة الطبيعية التي تصادف أن تمتلكها. هؤلاء النرويجيون والقطريون، الأغنياء والمغرورون بحظهم. بالتأكيد يمكن أخذ مكاسبهم الطبيعية واستخدامها لمساعدة الأفراد بغض النظر عن الأمة - لإطعام الفقراء، لعلاج الأمراض، لتمويل التعليم. يجب أن نتوقف عن رؤية الموارد الطبيعية كملك للشعوب (يستنتجون) وبدلاً من ذلك نبدأ في رؤيتها كموارد لجميع البشرية، تُعتبر كأشخاص موحدين.

مرة أخرى، الجدية الأخلاقية هنا تستحق الإعجاب؛ الأسباب التي يفضلها هؤلاء المفكرون مهمة. وفكرة توحد البشر عبر الحدود جذابة بلا شك. الصعوبة ليست في العثور على أسباب جيدة لدعمها على مستوى العالم. هذا سهل - بمعنى ما، هناك الكثير منها. الأسئلة، كما هو الحال دائمًا، تدور حول المبادئ والسلطة: العثور على الطرق التي ستحقق فعلاً هذه الأهداف الجديرة. الصعوبة الحقيقية هي في العثور على مبادئ كوزموبوليتانية سيكون من المعقول الضغط عليها بقوة كافية لتحقيق الأهداف التي يتفق الجميع على أنها جيدة.

من منظور أوسع، ما يمتلكه العالم الآن هو توافق معقول حول المبادئ للحكم الجيد داخل الدول: مبادئ مثل السيادة الشعبية وحقوق الإنسان. هناك أيضًا اتفاق نسبي على ما يجب أن يحدث في العلاقات بين الدول، مثل أن الفتح الإقليمي خطأ وأن الالتزام بالمعاهدات هو الصواب. هذه الاتفاقات ليست بالضرورة متطابقة، لكنها كبيرة. في الوصول إلى توافق، كان من المفيد جدًا أن الحداثة قد أنتجت مفردات صغيرة مشتركة عالميًا لوصف البشر وما يجب أن يحدث لهم. "حقوق الإنسان" و"الإبادة الجماعية" موجودة في هذه المفردات المشتركة؛ "القدرات" تسعى للانضمام؛ "المسؤولية عن الحماية" قد لا تنجح.[41]

ما يزال ما ينقص هو المبادئ والمفاهيم المشتركة الجوهرية للعلاقات بين الأفراد كأفراد، لا كمواطنين في دول، بل كمواطنين في العالم. لقد تخيل الفلاسفة العديد من البدائل الكوزموبوليتانية، ومع ذلك، في غياب الاتفاق، يبقى السؤال هو كيف يمكن استخدام السلطة بشكل مسؤول لتحقيق أي منها.

على هذا المستوى عبر الوطني، لا يزال التفكير الجماعي اليوم غامضًا - تمامًا كما كان في أوروبا خلال العصور الوسطى. بعد مراجعة طويلة للسياسة الأوروبية المبكرة في كتابه الرائع "التاريخ العام للحضارة في أوروبا"، يقدم السياسي الفرنسي فرانسوا غيزو هذا الملخص:

> لقد استعرضت الآن جميع المحاولات الكبرى للتنظيم السياسي التي تمت في أوروبا، حتى نهاية القرن الرابع عشر أو بداية القرن الخامس عشر. جميع هذه المحاولات فشلت. لقد حاولت الإشارة، أثناء ذلك، إلى أسباب هذه الإخفاقات؛ ولأكون صادقًا، يمكن تلخيصها جميعًا في واحدة: لم تكن المجتمع قد تقدم بما فيه الكفاية ليتكيف مع الوحدة؛ كان كل شيء لا يزال محليًا جدًا، خاصًا جدًا، ضيقًا جدًا: كانت هناك اختلافات كثيرة تسود في الأشياء والعقول. لم تكن هناك مصالح عامة، ولا آراء عامة قادرة على توجيه، أو السيطرة على المصالح الخاصة والآراء الخاصة. لم يكن لدى أكثر العقول استنارة، وأجرأ المفكرين، فكرة صحيحة عن الإدارة أو العدالة العامة حقًا.[42]

فيما يتعلق بالقضايا "العالمية"، فإن العالم الآن في حالة مشابهة لما يصفه غيزو هنا. "لم تكن هناك مصالح عامة، ولا آراء عامة" هو تعبير واضح بما فيه الكفاية اليوم. تخيل، على سبيل المثال، أنك المواطن العالمي الذي تم اختياره لتقديم قضية إلى فنزويلا أو الكويت لتقديم نفسها لنظام إعادة توزيع الموارد العالمي. إنها مهمة صعبة.

نظرًا للاختلافات في المصالح والآراء، تصبح القضية قضية قوة. لنعد إلى مقطع غيزو مرة أخرى:

> لم يكن لدى أكثر العقول استنارة، وأجرأ المفكرين، فكرة عادلة عن الإدارة أو العدالة العامة حقًا. كان من الواضح أنه من الضروري أن تختلط حضارة نشطة وقوية، وتستوعب، وتطحن معًا، كما لو كانت، كل هذه العناصر غير المتماسكة؛ كان من الضروري أن يكون هناك أولاً مركز قوي للمصالح والقوانين والعادات والأفكار؛ كان من الضروري، بكلمة واحدة، أن يتم إنشاء سلطة عامة ورأي عام.[43]

السؤال بالنسبة للفلاسفة العالميين هو كم من "الطحن معًا" يقترحونه لفرض مبادئهم المثيرة للجدل. يجب فرض إعادة التوزيع؛ لن تكفي المناشدات. جميع الأسئلة المهمة تدور حول الوكالة التي ستنفذ أي مثالية عالمية. ما طبيعة القوة القسرية لهذه الوكالة؟ هل سيقترح أي شخص أن تكون مدعومة بالقوة المسلحة؟ ومع ذلك، إذا لم يكن الأمر كذلك، كيف تتطلب وكالة إعادة التوزيع العالمية الامتثال؟ كيف، على سبيل المثال، تجعل البترودولاريين يتخلون عن مصدر قوتهم؟

في أقل تقدير، يستخدم الكوزموبوليتانيون صوتًا غير نشط للإصرار على الإصلاحات العدوانية. يجب القيام بشيء ما - شيء قد يكون صعبًا للغاية - ومع ذلك، يبقى غامضًا من يقوم بهذا الشيء الصعب، وكيف. في بعض الأحيان، قد يتم الإشارة إلى هيئة افتراضية ما، مثل لجنة عالمية من الخبراء موثوق بها وغير فاسدة، أو مواطنين عالميين مستعدين لقبول قرارات الأغلبية من أجل الإنسانية ككل. ومع ذلك، ما الذي يُفترض أن يحدث عندما ترفض مجموعة قوية مثل الروس أو السعوديين - المثالية، يبقى غير مذكور. لا فائدة من التخطيط -

لحفلات شاي للنمور. إذا كان سيتم فرض نمط ما عبر الكوكب، فلا يمكن أن تكون القوة التي تفعل ذلك سلبية.

بينما ننتظر أن تصبح مقترحات "الطحن معًا" أكثر اكتمالًا، قد نعيد النظر في مزايا سيادة الموارد الشعبية، التي تعمل بدلاً من ذلك على نموذج "النمو معًا". إحدى المزايا الكبرى هي أن السيادة الشعبية هي بالفعل المثالية العالمية: لقد انتصرت الشعوب في تلك المعركة. تم توقيع المعاهدات؛ تتحدث النخب والحركات الجماهيرية بشكل انعكاسي لغتها؛ هناك بالفعل مكان للمبدأ في تسلسل المبادئ الدولية. ستتطلب السياسات لدعم سيادة الموارد الشعبية إنشاء هيئات عالمية قسرية، وهي متوافقة مع السياسات الخارجية الوطنية المسؤولة. تعمل هذه السياسات ضمن قيود تصميم النظام الذي يؤمن اليوم الشروط المسبقة للتقدم الأخلاقي من أي نوع.

الوعد العظيم للسيادة الشعبية هو أن الأمم التي تحدد مصيرها بنفسها تنمو معًا. تجعل السيادة الشعبية الشعوب أكثر ارتباطًا خارجيًا وكذلك أكثر ارتباطًا داخليًا. من غير المرجح أن تدخل الديمقراطيات في حروب مع بعضها البعض. كما أنها أكثر احتمالاً لإنشاء والمشاركة في المؤسسات الدولية وأكثر احتمالاً لاحترام المعاهدات الدولية[44] الأفضل من ذلك، الديمقراطية الوطنية هي أفضل مدرسة نعرفها لجعل الأفراد قادرين على التواصل عبر الحدود أيضًا.

إلى أي مدى ستصل المستقبل الكوزموبوليتي، سيتطلب أفرادًا قادرين على العمل معًا على الرغم من الميزات التي تميزهم. لكي يكون ذلك ممكنًا، سيتعين على الأفراد في دول اليوم المضطربة من حيث الموارد أن يصبحوا أكثر قدرة ديمقراطيًا مما هم عليه الآن: أكثر معرفة بالاستخدام الآمن للسلطة السياسية، وأكثر اعتيادًا على تبادل الحياة داخل مجموعة تحكم نفسها. الطريقة الأكثر تأكيدًا التي نعرفها لتطوير هذه القدرات الفردية هي ضمن مؤسسات السيادة الشعبية، التي توجد الآن في جميع مناطق العالم[45].

أكثر الكوزموبوليتيين حكمة يمدحون قيمة الأفراد الذين يتعاونون بحرية لتحديد مستقبلهم المشترك[46]. نقل السلطة على الموارد بعيدًا عن المستبدين والميليشيات، نحو الشعوب ذات السيادة، سيساهم في تحقيق هذا الهدف الهام. أولئك الذين يرغبون في رؤية السلطة تنتشر أكثر يمكنهم رؤية سيادة الموارد الشعبية كمرحلة على طريقهم.

تمكين الشعوب من التحكم في مصائرها والنمو معًا سيجعل الإنسانية أكثر ذكاءً، وبالتالي أكثر قدرة على اختيار المبادئ التي قد تشكل يومًا ما أشخاصًا موحدين. إن تعزيز السيادة الشعبية بشكل سلمي سيشجع على نوع العلاقات عبر الحدود التي قد تسمح في النهاية بظهور العدالة بشكل أغنى. في هذه الأثناء، سيساهم تعزيز الشعوب في تعزيز قدرة الإنسانية على مواجهة التحديات التي ستأتي قريبًا. إذا استطعنا الآن النجاح في اتخاذ الخطوة التالية في التقدم الذي دام ثلاثمائة عام ضد "القوة تصنع الحق"، يمكننا بعد ذلك ترك الأمر لأحفادنا الأكثر ديمقراطية، والأكثر ثقة، والأكثر اتحادًا ليقرروا بأنفسهم أي أشكال من العدالة يرغبون في تحقيقها، بالنظر إلى العلاقات التي شكلوها وظروف العالم التي سيرونها بشكل أفضل بكثير مما نراه الآن.

الناس فوق الأنماط، العلاقات فوق التخصيصات

دعونا نبقى مع أصدقائنا الفلاسفة لفترة أطول قليلاً، حيث يمكنهم مساعدتنا في تأملاتنا الكونية - تأملاتنا حول العالم. يمكن للفلسفة أن تساعدنا في التفكير في المبادئ العامة، وفي ما يمكن أن يكون التوجه الأساسي الذي نتخذه نحو إصلاح المؤسسات على المدى الطويل. يمكن أن تساعدنا في تطوير رؤيتنا للعالم، التي يصفها هايدغر بشكل رائع بأنها "طريقة واعية ومنتجة لفهم وتفسير كون الكائنات".[47]

قد يتفاجأ أولئك الذين يأتون إلى الأكاديمية من الخارج بأن بعض الذين داخلها يقومون بنوع من الفلسفة السياسية دون سياسة - نوع من النظرية "عديمة القوة". سيقول هؤلاء الفلاسفة إنهم أقل اهتمامًا بـ "ماذا يجب أن نفعل" بخصوص السلطة، على سبيل المثال). إن اهتمامهم الحقيقي هو فقط بـ "ما) هو صحيح" (بخصوص العدالة، على سبيل المثال). قد يعتقد الغرباء أن ما هو صحيح حول العدالة يجب أن يتضمن حقائق حول السلطة بسبب قدرتها على تشويه الشخصيات وتدمير العلاقات - لكن هذه ليست نوع الحقيقة التي يسعى إليها هؤلاء المفكرون. يقولون إنهم يبحثون عن الشكل المثالي، الوصف المثالي لما هي العدالة.[48]

بالنسبة لأولئك القادمين من الخارج، قد يستغرق الأمر لحظة للدخول في المزاج للتفكير بهذه الطريقة. تخيل أنك تعتبر وظيفتك هي وصف عالم عادل بشكل مثالي. وما يعنيه ذلك هو سرد أهم الحقوق التي يمتلكها الناس - مثل الحقوق على أجسادهم، الحقوق على الممتلكات، الحقوق للقيام بما يريدون حقًا القيام به - وقول من يجب أن يمتلك حقوقًا على مقدار ما. في نهاية يوم عمل جيد، ستكون قد جادلت من أجل مبدأ مثل "يجب أن يمتلك الجميع حقوقًا متساوية لـ ___" أو "يجب أن يبدأ الجميع حياتهم البالغة بنفس الحقوق لـ ___".

الحقيقة النهائية حول العدالة، يتفق جميع هؤلاء الفلاسفة على أنها تكمن في أن العالم يجب أن يدرك أولاً توزيعاً عادلاً للحقوق. في التوزيع العادل، ستوزع هذه الحقوق بحيث يحصل كل شخص على ما يستحقه حقاً: سيبدأ كل شخص بالحقوق الصحيحة تماماً - ومن هناك، يمكن للجميع أن يكونوا أحراراً في فعل ما يريدون (طالما أنهم يحترمون حقوق الآخرين). ما يتجادل حوله هؤلاء الفلاسفة بشدة هو كيفية ملء المصطلحات الرئيسية، مثل ما يعتبر "توزيعاً عادلاً"، وأي الحقوق هي الأكثر أهمية حقاً. لا تحتاج تلك الخلافات إلى أن تهمنا هنا.[49]

عند القيام بهذا النوع من الفلسفة، تتلاشى الأسئلة حول القوة التي تفرض النمط المثالي (أو حتى حول كيفية إنتاج السلع مثل الطعام). الهدف هو العثور على الحقيقة حول المثالي - كما يقال، التوزيع العادل المثالي للحقوق. ومع ذلك، قد نسأل، إذا كنا مسموحاً لنا حقاً بالتجريد من جميع مشاكل السياسة، وإذا كنا مسموحاً لنا حقاً بتخيل أي مثالي للحياة البشرية نرغب فيه، هل ستتصدر أي رؤية من هذا القبيل قوائمنا؟ لأنه بعد بعض التأمل، قد يلاحظ المرء أن أي من هذه المثالي لا يتحدث عن ما سيفعله الناس فعلياً بالحقوق التي تُعطى لهم. هذه المثالي تأخذ فقط، كما سيقول روسو، "الناس كما هم." والناس كما هم - هم ليسوا ما قد يكونون عليه.

مهما كانت "التوزيع العادل المثالي" للفيلسوف، فإنه سيسمح بفشل اجتماعي مروع. جميع هذه المثالية تسمح بأبشع الأنانية والقسوة، والغطرسة والعبوس، وانعدام الأمان والمكر، والأوهام والخيانة والكراهية. جميع هذه المثالية تهتم فقط بما يحصل عليه الأفراد - وليس بنوع الأشخاص الذين هم عليه، أو كيف يتعاملون مع بعضهم البعض. من حيث ما هو الأكثر أهمية في معظم حياة البشر - بما في ذلك في حياة الفلاسفة عندما يتركون الدراسة - قد يكون هؤلاء الفلاسفة مصممين على جحيم عادل مثالي[50].

إذا كنا مسموحًا لنا حقًا بتخيل أي مثالي نريده - إذا لم نكن مضطرين حقًا للقلق بشأن الحفاظ على السلام، أو إبقاء الأنوار مضاءة - فمن غير المحتمل أن نختار أيًا من هذه المثالية. سنفضل فقط الذهاب نحو "الحب العالمي" وننتهي من ذلك. طالما أن "الحب العالمي" يشمل كل شخص لديه حب مبرر للذات، فإن هذا هو مثالي أكثر جاذبية للحياة البشرية من أي توزيع بسيط للحقوق.

من الصحيح أن الحب العالمي ليس مثاليًا للعدالة. ومع ذلك، ماذا عن ذلك؟ هل ينبغي علينا أن نأخذ "العدالة" كتعويذة كاهن؟ لماذا بدأنا نتحدث عن العدالة على الإطلاق؟ ما هي العدالة من أجل؟ ماذا تعني المؤسسات العادلة لحياة الإنسان؟

هناك تقليد قديم من الفكر حول المؤسسات العادلة يتحدث عن التوزيعات، ولكن ليس من أجلها. ما يركز عليه هذا التقليد هو الآثار التي تتركها المؤسسات على الناس، وخاصة على علاقاتهم مع بعضهم البعض. هذا هو تقليد أفلاطون وأرسطو، ومونتيسكيو وبورك، وروسو وولستونكرافت وماركس. في هذا التقليد، تقوم المؤسسات بأكثر من توزيع ما يرغب فيه الناس - فهي تؤثر على الرغبات التي يمتلكها الناس. يكتب فيلسوف حديث في هذا التقليد أن النظام الاجتماعي للبلد

> يشكل الرغبات والطموحات التي يأتي بها مواطنوه. إنه يحدد جزئيًا نوع الأشخاص الذين يرغبون في أن يكونوا، فضلاً عن نوع الأشخاص الذين هم عليه. وبالتالي، فإن النظام الاقتصادي ليس مجرد جهاز مؤسسي لتلبية الرغبات والاحتياجات الحالية، بل هو وسيلة لإنشاء وصياغة الرغبات في المستقبل. كيف يعمل الرجال معًا الآن لتلبية رغباتهم الحالية يؤثر على الرغبات التي سيكون لديهم لاحقًا، ونوع الأشخاص الذين سيكونون[51].

هذا التقليد ينظر إلى "الناس كما هم، والقوانين كما يمكن أن تكون" - وبالتالي، كما تقول هذه الفقرة، إلى "نوع الأشخاص الذين سيكونون[52]". في هذا التقليد، ما يستحق العناية في النهاية هو ما هي أنواع الأشخاص الموجودة وكيف يرتبطون ببعضهم البعض - سواء كان الرجال والنساء سطحيين، متقلبين، وحقيرين، أو ما إذا كانوا كائنات تتمتع بالنزاهة، والكرم، والضمير، والفرح.

في هذه التقليد، تشكل أفضل المؤسسات بيئات بشرية تعزز الهويات الإيجابية وتسمح للأفراد بالتعبير عنها بحرية: هويات أكثر تكاملاً، وانفتاحاً، وتعاوناً، وتوحيداً. هذا هو التقليد الذي سيكون الأكثر مكافأة بينما نتجه نحو إصلاح المؤسسات على المدى الطويل. وهذا يعيدنا مرة أخرى إلى الأطروحة الأولى في هذا الفصل. ستعتمد نجاح الإنسانية في النهاية على مدى ترابط شعوب المستقبل.

أنت التنوير

التنوير يحيط بك، يتألق من شاشاتك، جزيئات من العديد من الأمم المتحدة لتبقيك دافئاً بينما تسير على ارتفاع 35,000 قدم فوق الأرض. التنوير في جسدك: مغذيات، فيتامينات، لقاح يحافظ على دمك نظيفاً، دعامة تحافظ على قلبك صافياً. لقد غير التنوير أدواتك وحكامك ودياناتك. والأهم من ذلك، أنه غير عقلك. أنت تطالب وتفحص، وتمتص وتحلل، وتعض وتطحن. أنت تدافع عن التقدم والمبدأ. أنت التنوير.

أنت تنتقد التنوير. بعد الثورة تأتي الرعب. قدم أينشتاين القنبلة الذرية؛ لم يمنع موتسارت ألمانيا من مهاجمة العالم. تكشف عن الدعوات الزائفة للوحدة، الذين يقدمون المجد مقابل الطاعة، ورجال الأعمال الذين demagogues مثل يبنون من خلال الاستبعاد. ترى من خلال الأوهام السياسية الناتجة عن انعدام الأمن والمغلفة بالأساطير. الملاءمة تثير مللك. أنت لا تخاف من الاختلاف.

في أفضل حالاتك، أنت تثق بشروط، وتكون موثوقًا بلا شروط. عنيد القلب وطيب القلب، متشائم من الذكاء ومتفائل من الإرادة53تصل بثقة عبر الحدود. لتجمع طاقاتك مع الآخرين حتى تكونوا معًا أقوى وأحرار. أنت قوي ومضاد للقوة. أنت رابط. يجب أن تحكم العالم.

خاتمة

فلسفة الوحدة

هناك أساس من المشاعر الطبيعية القوية... هذا الأساس المتين هو مشاعر المجتمع البشري - الرغبة في الوحدة مع مخلوقاتنا الأخرى، وهو بالفعل مبدأ قوي في الطبيعة البشرية، ولحسن الحظ واحد من تلك المبادئ التي تميل إلى أن تصبح أقوى، حتى بدون تعليم صريح، من تأثيرات الحضارة المتقدمة.

—جون ستيوارت ميل

تقريبًا كل أمة ممثلة على هذه الطاولة تتكون من عناصر متباينة من السكان الذين تم دمجهم بطريقة أو بأخرى في نظام سياسي موحد أو اتحادي. هنا، تم غمر الاختلافات بين الشعوب المنفصلة رسميًا أو يتم غمرها، وتظهر شعوب جديدة وأكبر. لا يزال هذا العملية من التطور والاندماج مستمرة. إنها اتجاه يقلل من احتمالات الصراع. ألا يجب علينا أن نمارس أقصى درجات الحذر حتى لا يؤدي أي شيء نقوم به هنا إلى تجميد نمط الشعوب على الخطوط الحالية وبالتالي بدلاً من تعزيز وحدة البشرية، نبرز بعض العقبات أمام هذه الوحدة؟

—إلينور روزفلت[1]

لقد شملت الحركات الناجحة لمواجهة قاعدة ويستفاليا "القوة تصنع الحق" إلغاء تجارة العبيد، وتحرير المستعمرات، ونهاية حكم البيض، والعديد من الحملات من أجل حقوق الإنسان. ستكون إصلاح "القوة تصنع الحق" للموارد الطبيعية هي الحركة التالية من هذه الحركات. من خلال التعمق في جزء واحد من الاقتصاد العالمي اليوم، وجدنا أنه يقسم الأجانب ضد بعضهم البعض. كما أنه يضع هؤلاء الأجانب ضدنا، ويجعلنا نتعارض مع أنفسنا أيضًا. إن الكثير من الحرب والاضطهاد، والفساد والتطرف في عصرنا هي أعراض لهذه الانقسامات. إذا كانت الانقسامات هي المشكلة، فإن الوحدة يجب أن تكون الحل.

القوة المضادة والحرية

تشرع قواعد القوة المزايا لأولئك الذين لديهم المزيد من القوة؛ بينما تطالب قواعد القوة المضادة بالمزيد لأولئك الذين لديهم أقل. اليوم، الفعالية هي قاعدة القوة؛ وقاعدة القانون هي القوة المضادة. المحسوبية هي قاعدة قوة؛ يتم مواجهتها من خلال فتح الفرص المهنية للمواهب. لماذا نشعر بجاذبية طبيعية قوية تجاه القواعد التي تتحدى الاتصال القديم بين القوة والحق؟

دع "السلطة السياسية" تشمل العنف، والتهديد، والتلاعب من خلال المؤسسات. ثم يجب مواجهة القوة من أجل الحرية. في هذا يتفق العديد من ورثة التنوير، مع اختلاف في المكان الذي يجدون فيه القوة ونوع الهروب من القوة الذي يتوقعونه.

لذا رأى فوكو أن المهمة الحديثة تتطلب "عملاً صبورًا يمنح شكلًا لعدم صبرنا على الحرية."

> نعلم أن الوعد العظيم أو الأمل العظيم في القرن الثامن عشر ... كان يكمن في النمو المتزامن والنسبى للأفراد بالنسبة لبعضهم البعض. وعلاوة على ذلك، يمكننا أن نرى أنه على مدار التاريخ الكامل للمجتمعات الغربية ... كانت اكتساب القدرات والنضال من أجل الحرية عناصر دائمة ... ما هو على المحك، إذن، هو: كيف يمكن فصل نمو القدرات عن تكثيف علاقات القوة؟2

"وهايك، الذي يسمي القوة "الإكراه بإرادة تعسفية من شخص آخر.

> نحن مهتمون في هذا الكتاب بتلك الحالة من الرجال التي يتم فيها تقليل إكراه البعض من قبل الآخرين قدر الإمكان في المجتمع. هذه الحالة سنصفها طوال الوقت كحالة من الحرية أو الحرية ... لذلك يجب أن تكون مهمة سياسة الحرية هي تقليل الإكراه أو آثاره الضارة، حتى لو لم يكن بإمكانها القضاء عليه تمامًا.3

وإنجلز، المتفائل:

> بمجرد عدم وجود أي طبقة اجتماعية لتكون خاضعة؛ بمجرد إزالة حكم الطبقة، والصراع الفردي من أجل الوجود القائم على فوضانا الحالية في الإنتاج، مع الاصطدامات والإفراط الناشئ عن ذلك، لا يبقى شيء آخر ليتم قمعه، ولا تكون هناك حاجة لقوة قمعية خاصة، دولة، ... يصبح تدخل الدولة في العلاقات الاجتماعية، في مجال بعد آخر، غير ضروري، ثم ينقرض من تلقاء نفسه؛ يتم استبدال حكومة الأشخاص بإدارة الأشياء ... إنه صعود الإنسانية من عالم الضرورة إلى عالم الحرية.4

المسار المشترك يتجه نحو عوالم اجتماعية حيث تتعقب العلاقات الإنسانية السلطة أقل فأقل، مما يترك مساحة أكبر فأكبر للعمل العفوي، سواء بشكل فردي أو جماعي. في اليوتوبيا، تكون السلطة غير ضرورية: الرغبات الإنسانية لن تتعارض على الأقل بشكل لا يمكن إصلاحه، وفي أفضل الأحوال ستتلاقى بحرية نحو نفس الأهداف. قد يكون هذا المثال بعيدًا، ربما بشكل دائم - في حياتنا، ستكون السلطة دائمًا معنا. يجذبنا هذا المثال من الحرية، من الرغبة في تقليل السلطة التي لا يمكن (حتى الآن) الاستغناء عنها.

على هذا المستوى العالي جدًا، نرى توافقًا قويًا على قيمة مواجهة السلطة. يتفق الليبراليون والمحافظون، والليبراليون الاجتماعيون، والاشتراكيون،

والفوضويون، في المجمل، على قيمة الحواجز ضد العنف، والتهديد، والتلاعب. سواء سيتفقون على قيمة القواعد المضادة للسلطة مثل حقوق الإنسان أو الحدود المحددة - أو حتى على رغبة القوانين أو الأمم على المدى الطويل - يعتمد على ثقتهم في المؤسسات القائمة وإمكانية تحولها. التوافق على مستوى عالٍ بين الفلسفات السياسية يحتفظ فقط بأن السلطة يجب أن تُعارض، مما يترك مساحات للعمل الإنساني، بشكل فردي وجماعي، خالية من عملها.

مواجهة السلطة دائمًا ما يصاحبها اختراق الأيديولوجيا. لقد جعل النقد من الصعب تأييد، على سبيل المثال، النظريات القديمة للتفوق العرقي والحق الإلهي. في القرن الرابع عشر، رفض مارسيلوس السيادة السياسية للبابا، كما عارض الطاويون في وقت سابق اعتذارات النخبة الصينية عن حكمها[5] خطبة الجبل هي قوة مضادة خالصة: إن تقديرها للرحماء والودعاء، والمضطهدين وصانعي السلام، كانت انقلابات فاضحة على أيديولوجية الفعالية في الإمبراطورية الرومانية. هذه المقاومة الدائمة للسلطة تثار بواسطة مثالي عميق في فهمنا - عميق بما يكفي ليُطلق عليه أساسي في تقييماتنا للعلاقات الإنسانية.

الوحدة الحرة للأهداف

قال غوتة: "لا يحتاج المرء إلى التجول في العالم" "لإدراك أن السماء زرقاء في كل مكان"[6]. لا يحتاج المرء إلى الذهاب إلى الأقطاب الجنوبية ليعرف كيف يحكم الآخرون على صلاح العلاقات الإنسانية. الصراع أقل رغبة من التسامح، والتسامح أقل رغبة من التعاون. نحن جميعًا نقيم أشكال العلاقات الإنسانية على استمرارية، نحدد درجة تقاربها أو تباعدها في الأهداف. الأهداف المتعارضة غير متوافقة؛ إن تحقيقها المتبادل مستحيل. مع التسامح، يتفق الناس على الأقل على الامتناع عن السعي وراء الأهداف المتعارضة. في التعاون، تكون الأهداف متوافقة بما يكفي ليعمل الناس معًا بشكل إيجابي.

في جوهرها، تشير معظم مفاهيمنا الأخلاقية إلى درجات من التقارب أو التباعد في الأهداف. وبالتالي، تحدد أشكال العلاقات الإنسانية على طول استمرارية من القيمة. قارن بين القسوة والتنافس. القسوة أسوأ من التنافس لأن الرغبات القاسية أكثر تباعدًا من الرغبات التنافسية. المنافس يعارض فقط ما يرغب فيه الآخر كعائق أمام أهدافه الخاصة. في القسوة، يعارض شخص ما يرغب فيه الآخر ببساطة لأن الآخر يرغب فيه. أن تكون قاسيًا يعني إحباط ما يريده الآخر لأن الآخر يريده: أن تهدف إلى تعاسة الآخر. التعذيب هو نوع من القسوة حيث يهدف شخص ما إلى إحباط الرغبات التي لا يستطيع الآخر إلا أن يمتلكها[7]. تضيف فكرة الشر إلى الفكرة الأساسية للقسوة موقفًا مرتبطًا: أن تكون شريرًا يعني أن تأخذ المتعة في القسوة. يحتل الشر القطب السلبي من طيف القيمة حيث تكون الأهداف متباعدة إلى أقصى حد[8].

نحو القطب الإيجابي لهذه الاستمرارية، تتقارب الأهداف أكثر فأكثر: الأشخاص بشكل متزايد يريدون نفس الأهداف، وبشكل متزايد لنفس الأسباب. تصف التسامح، والتبادلية، والتحالف، والتضامن علاقات من التقارب المتزايد في الأهداف، مع المواقف الإيجابية المرتبطة. كما رأى أرسطو وكانط، فإن ما نفكر فيه الآن كعلاقات أخلاقية بمعنى أضيق هو مستمر مع العلاقات الشخصية مثل المجتمع، والصداقة، والحميمية[9].

في الطرف الإيجابي من استمرارية القيمة توجد مثُل الوحدة، مثل "مملكة الأهداف" لكانت: "كل الأهداف ... في اتصال منهجي"[10]. تستند مثالية ميل على مبدأ قوي في الطبيعة البشرية": "الرغبة في أن نكون في وحدة مع مخلوقاتنا الأخرى." كما يوضح ميل أكثر:

> في حالة تحسين العقل البشري، تتزايد التأثيرات باستمرار، والتي تميل إلى توليد شعور بالوحدة في كل فرد مع بقية الأفراد؛ والتي، إذا كانت مثالية، ستجعله لا يفكر أو يرغب في أي حالة مفيدة لنفسه، في الفوائد التي لا تشملهم[11].

ما يفكر فيه الفرد ويرغب فيه هو وظيفة لهويته. الهوية البشرية المثالية التي يصفها ميل هي هوية فرد يفكر فقط في الفوائد الذاتية التي هي أيضًا فوائد للآخرين: فرد يريد فقط السلع التي هي سلع مشتركة[12]. يسعى هذا الفرد إلى هذه السلع المشتركة بحرية، ليس بسبب القوة؛ تعبر أفعاله نحو الوحدة عن هويته الخاصة. مجتمع من مثل هؤلاء الأفراد هو النقطة النهائية لجميع المثُل

مثل مثُل ميل، والتي هي، مع المشاعر المناسبة المضافة، ليست سوى مثُل للحب العالمي.[13]

قوة الفداء

دعونا نلقي نظرة مرة أخرى على هذه الاستمرارية من تقارب الأهداف، هذه المرة لتحديد القوة داخل العلاقات التي تمتد عبرها. العلاقات المحددة بالقوة، بشكل عام، تميل نحو القطب السلبي من الاستمرارية. العنف، التهديد، والتلاعب هي، في جوهرها، وسائل لطرف واحد لتحقيق أهدافه على حساب الآخر: القوة تفترض رغبات متباينة. كل من الهيمنة والتلقين، على سبيل المثال، يتم تعريفهما من حيث الأهداف المتباينة، كما هو الحال مع الخداع والاحتيال. التحرش، التنمر، والاعتداء مرة أخرى لها تباين في جوهرها، مع محيطاتها المفاهيمية مصممة لتناسب سياقات بين الأشخاص محددة.

بينما تميل علاقات القوة نحو القطب السلبي من الاستمرارية، يمكن أن تُ redeemed هذه العلاقات - يمكن تبريرها بسبب - القيمة التي تولدها أو من خلال المنافع redeemed تجسدها أيضًا. حجة هوبز هي أن إكراه ليفياثان يُ العظيمة للسلام. هيمنة ليفياثان في حد ذاتها لها قيمة سلبية - الأهداف القسرية تتعارض بالضرورة مع أهداف الآخرين. ومع ذلك، فإن النجاح القسري لليفياثان يوقف العداء الذي يحدد حالة الحرب، وبالتالي يخلق بيئة يمكن أن تنجح فيها القوة من خلال الوحدة redeemed العديد من المشاريع السلمية والتعاونية. تُ الأكبر التي تسهلها.

تحتوي العديد من الحجج في السياسة على هذا الهيكل، حيث تدور حول من خلال redeemed القوة. يُقال إن عقوبات العدالة الجنائية تُ redemption الحفاظ على النظام العام. يُقال إن التنفيذ القسري لحقوق الملكية الخاصة يُ من خلال الإنتاجية التي يمكّنها مثل هذا النظام. تعتمد صحة هذه redeemed الحجج على الحقائق التجريبية - ما نلاحظه هو أن جميعها لها الشكل الصحيح لتسجيل زيادة عامة في القيمة.

القوة من خلال قيمة ما تولده، لكن القوة redeemed الآن يمكن أن تُ هيمنة ليفياثان redeemed تُ redeemed. المفرطة - بالتعريف - لا يمكن أن تُ من خلال المنافع العظيمة للسلام - إذا كانت البديل الوحيد حقًا هو الحرب الأبدية*omnium contra omnes*ومع ذلك، يمكن أيضًا إدانة ليفياثان، كما أدانه . لوك وروسو، إذا كان من الممكن وجود كومنولث سلمي وأقل قسوة. كانت إمكانية السلام دون الاستبداد اكتشافًا للقدرة الاجتماعية البشرية: اكتشاف شكل أكثر حرية من الوحدة.

يعمل الفيلسوف مع مفاهيم على مستويات عالية من التجريد. سيتم صياغة المثل السياسي للفيلسوف في مصطلحات عامة تصف الظروف غير النزاعية السلام، التسامح، عدم الهيمنة) أو الأهداف المتقاربة (عقد اجتماعي، إرادة عامة). عندما يتحدث الفلاسفة عن السلطة، سيصفون هدفًا عالي المستوى: أن يتم تقليل ممارسة السلطة، على سبيل المثال، أو أن يتم استرداد السلطة قدر الإمكان من خلال تقاربات الأهداف التي يتم اختيارها أثناء الحرية (أي، أثناء الثقة، والتركيز، مع قدرات عقلية جيدة، مزودين بالمعلومات، غير مثقلين بالباطل، غير مضغوطين من قبل الإنسان أو الحاجة، إلخ).

ومع ذلك، نحن لا نعيش على مستوى عالٍ من التجريد. عندما نقيم التشكيلات الاجتماعية من حولنا، ستعتمد أحكامنا على البدائل المتاحة. ما يجب القيام به الآن يعتمد على ما هو ممكن الآن. الوحدة الأكبر، مثل السعادة الأكبر،

غير محددة بشكل جذري دون معلومات حول ما هي أهداف الناس، وكيف يمكن تحقيقها وتغييرها. لهذا السبب ستكون هذه الفلسفات السياسية أكثر حيوية عند تقييم الظروف الإنسانية الحقيقية. لكي تصبح موجهة للعمل، يجب أن تكون الضرورة لزيادة الوحدة الحرة سياقية، مع كون السياق مهمًا بشكل خاص لقواعد القوة المضادة.

السلطة مشبوهة لأنها دائمًا ما تمكن البعض من تحقيق أهدافهم على حساب الآخرين. وهذا يفسر جاذبيتنا الطبيعية لقواعد القوة المضادة. ومع ذلك، تختلف أشكال السلطة بشكل كبير عبر الزمن، وبالتالي أيضًا ما يُعتبر قوة مضادة. السلطة والقوة المضادة هما مفهومان نسبيان، مثل البرد والحرارة. كانت قواعد الفروسية تحد من العنف ضد النساء في العصور الإقطاعية وبالتالي اعتُبرت قوية مضادة؛ وفي وقت لاحق، عززت هذه القواعد التبعية الجندرية. كانت القاعدة التي تحظر النهب أثناء الحرب قوية مضادة في القرن التاسع عشر؛ وفي القرن العشرين، كانت القاعدة التي تتطلب حماية آثار العدو أكثر قوة مضادة. كانت مناقشاتنا حول القوة المضادة في الفصل 9 مهتمة جدًا بالتجذر الفعلي للقواعد، وظهور هويات محددة، لأن قيمة القواعد والهويات تعتمد على سياق السلطة الذي توجد فيه.

يعيش كل إنسان ضمن بيئة من الأهداف المتقاربة والمتباينة، ويواجه التهديدات والفرص المرتبطة بموقعه الاجتماعي الدقيق. ما هو ذو أهمية عملية هو تحقيق العلاقات القيمة بين الناس من لحم ودم، الآن وفي المستقبل. لذا، فإن العلاقات الفعلية التي يجب الحفاظ عليها أو إصلاحها أو التمرد ضدها اليوم تعتمد على القواعد المتجذرة والهويات الموجودة اليوم. ما يهم في العمل هو ما هي علاقات الوحدة والانقسام الموجودة من حولنا وكيف يمكن خلق وحدة أكبر حرة من الأهداف. التقييم الأساسي لأي فعل أو قاعدة أو دور أو هوية هو كيف يساهم، في وقته، في تعزيز أو عرقلة تحقيق الأهداف المتناغمة بحرية على المدى الطويل. قد يكون إصدار قاعدة قوية مضادة جذابة في المجرد غير منتج في اليوم.

حتى الدعوات من أجل السلام يمكن أن تكون غير مناسبة. معاهدة كيلوج-بريان لعام 1928 تطلبت من الدول التخلي عن جميع الحروب؛ ومن المحتمل أنها زادت من الوقت الذي أعطي لهتلر لبناء الجيش الألماني. كان جون مينارد كينز معجبًا في عام 1918 ببلاغة النقاط الأربع عشرة للرئيس ويلسون، ومع ذلك، لم يكن لدى ويلسون "خطة، أو مخطط، أو أفكار بناءة على الإطلاق لتجسيد الوصايا التي أطلقها من البيت الأبيض. كان بإمكانه أن يلقي عظة حول أي منها أو أن يوجه صلاة دولة إلى العلي لتحقيقها؛ لكنه لم يستطع صياغة تطبيقها العملي على الحالة الفعلية لأوروبا[14]. يجب تقييم السياسات، والمعاهدات، والمؤسسات، والمكاتب، والسمات، حتى ما يُعتبر قواعد أساسية للأخلاق بين الأفراد في النهاية من خلال مساهمتها في زمنها، ضمن عالم اجتماعي محدد، في زيادة أو تقليل الوحدة الحرة بين أهداف الأفراد.

هذه هي نظرية العواقب المستندة إلى المثالية - نظرية تحكم على كل شيء من خلال مساهمته في المثالية، مع تحديد المثالية من خلال أقصى تحقيق للأهداف الموحدة بحرية[15]. تحتوي النظرية على مستويات عديدة، بما في ذلك الأفعال، والقواعد، والأدوار، والمبادئ، والهويات[16]. وقاعدة ترتيب هذه المستويات المتعددة هي مرة أخرى الوحدة. يجب على الشخص أن يفكر في هذه المستويات كما سيؤدي إلى أعظم وحدة حرة[17].

كما هو الحال في جميع النظريات العواقبية، هنا الأهداف تبرر الوسائل. ومع ذلك، إلى حد كبير، الأهداف تبرر المبادئ التي تقيد الوسائل. تحل المبادئ مشاكل العمل الجماعي وتعطي الأولوية للتفكير على المدى الطويل. دعم المبادئ ضمن سياق معين يكون مفيدًا بشكل خاص عندما تكون هذه المبادئ قد أثبتت قيمتها بالفعل، وعندما تكون الآليات لفرضها متاحة، وعندما تكون قد حصلت على التزام واسع النطاق، وعندما يكون التنسيق على تحقيقها غير مكتمل بعد.

في هذه النظرية، يمكن أن يكون هناك توتر بين الأهداف والوسائل، لكن هذا ليس هو المكان الذي يحدث فيه العمل الحقيقي. بل، العمل هو حيث تبرر المثالية الأهداف. مصانع الأفعال هي الأدوار والعلاقات في جوهر كل هوية، والتي تجعل الخيارات بارزة للأفراد وتحدد الأهداف التي يتخذونها كنهائية. الهويات هي أساسات الوحدة الحرة. يمكن أن يكون توحيدها أيضًا أساسًا للمصالحة. تأتي المصالحة لتكون فردًا يتم تعريفه حتمًا من خلال العديد من الانقسامات (مثل العمل، الجنس، الجيل، وما إلى ذلك) من رؤية الذات كجزء من كيان أكبر، سواء في زمن الفرد أو عبر الزمن[18].

السلطة وتعزيز الوحدة

السيادة الشعبية هي قوة مضادة، حيث تعطي المواطنين السلطة لمحاسبة الدولة. ومع ذلك، تحتوي السيادة الشعبية أيضًا على مثالية إيجابية للوحدة. إن أمل السيادة الشعبية يتجاوز السلام المفروض، حيث يستفيد المواطنون من ممارسة السلطة السياسية التي يرونها غريبة. الأمل هو أن يمارس المواطنون السلطة معًا، نحو أهدافهم المشتركة وكهدف مشترك. الأمل هو أن المواطنين السياديين سيكون لديهم ليس فقط إراداتهم الخاصة، ولكنهم سيتشكلون معًا إرادة عامة.

هنا، يريد المواطنون ما تجلبه السياسة، ويريدون أيضًا علاقة سياسية مع بعضهم البعض. إنهم يريدون بناء حياة مشتركة، والانضمام إلى مواطنين آخرين في خلق تاريخ أمة ورثوها وسينقلونها. عندما يتحقق هذا المثل، يعطي المواطنون أولوية معينة للسياسة على الشخصية. سيكون المواطنون عقلانيين، ومستعدين لأن يقودهم القيم والمؤسسات المشتركة حتى على حساب مصلحتهم الخاصة. مثل هؤلاء المواطنين سيرون القيم السياسية على أنها "قيم عظيمة جدًا وبالتالي ليست سهلة التجاوز: هذه القيم تحكم الإطار الأساسي للحياة الاجتماعية - الأساس الذي تقوم عليه وجودنا"[19].

إن مثالية السيادة الشعبية هي وحدة من أعلى درجات، وحدة من المواطنين الذين يرغبون في تحديد قواعدهم معًا ومستعدون للامتثال لما يتم اتخاذه من قرارات. قد تحتوي هذه الوحدة على تنوع كبير. الوحدة لا تعني التجانس؛ فقد تحتوي توحيد العناصر المتنوعة على قيمة أكبر من توحيد العناصر المتشابهة. يسمح التنوع للأشخاص من تكوينات مختلفة بالسعي نحو أهدافهم المفضلة. ستناسب الطقوس والأساليب المختلفة أيضًا حياة مختلفة. يسمح التنوع نفسه للمواطنين بالاستمتاع والتعلم من بعضهم البعض، وبالتالي الحصول على تجارب أغنى مما هو موجود في ثقافة أحادية. وقد تكون المجتمعات الأكثر تنوعًا، مثل نظام المناعة الأكثر قوة، لديها أيضًا المزيد من الموارد البشرية لمواجهة التحديات التي ترسلها الأقدار في طريقها.

علاوة على ذلك، يمكن أن يكون التعددية أيضًا نتاجًا لعمل ذي قيمة: "نتيجة لممارسة العقل البشري الحر تحت ظروف الحرية"[20]. لذا، ضمن نظرية الوحدة، يمكن أن تكون التعددية ذات قيمة في حد ذاتها، ويمكن أن تنتج عن، وأيضًا تؤدي إلى، حالات من الأمور ذات القيمة. ومع ذلك، كما استنتج نظراؤها من جميع الأنواع، سيكون التنوع دائمًا أكثر قيمة عندما يتم وضعه في سياق الوحدة.

إن "رجل النهضة" يحظى بإعجاب عالمي: تحتوي التعقيد على قيمة أكبر من البساطة - طالما أن هناك وحدة تجمع كل ذلك معًا. إن مثالية السيادة الشعبية هي أن كل مواطن يؤيد القيم السياسية المشتركة بقوة وحرية، بحيث يكون لكل فرد هوية تتكامل فيها الأهداف المشتركة وسط التنوع. هنا، يكون كل مواطن موحدًا داخليًا، بطريقة مميزة، حول الأهداف التي توحد جميع المواطنين معًا. هذه المثالية شائعة في العديد من النظريات المختلفة للسيادة الشعبية. حتى التعددية المتنافسة تبحث عن وساطة النزاع المستمر من خلال السياسة الديمقراطية[21]. في "الاتحاد الاجتماعي للاتحادات الاجتماعية" وفقًا لرولز، يسعى الجميع إلى "الهدف المشترك للتعاون معًا لتحقيق طبيعتهم

"وطبيعة الآخرين[22] جميع هذه الروايات عن السيادة الشعبية هي في الأساس روايات روسو، حيث تتصور كيف يمكن توحيد هويات المواطنين حول الالتزامات التي توحد الاختلاف.[23]

الهويات والوحدة الحرة

تقييم الأفعال والقواعد والمؤسسات نسبي بالنسبة لتأثيراتها في سياقها. وهذا التقييم لا يأخذ في الإعتبار فقط تداعياتها الفورية على الوحدة، ولكن أيضًا تأثيراتها على مستوى أعمق، على هويات البشر في المستقبل: حرفيًا على من سيأتي إلى الوجود، "نوع الأشخاص الذين سيكونون عليه".

القواعد السلوكية التي تقيد السعي وراء المصالح أقل أهمية في النهاية من التحولات في الهويات التي تغير ما يدركه الناس على أنه مصالحهم. كما رأينا مع القواعد الدولية بشأن الفتح وحقوق الإنسان، فإن مثل هذه القواعد هي بوابات لتغيير الهوية. القواعد التي تم اعتمادها أولاً لمصلحة الذات تغير الذات، وبالتالي مصالح الذات. تصبح الفوائد الأوسع للامتثال واضحة، وتملأ الألوان السردية والثقافية والروحية للهويات الجديدة[24] هو ما هو ميل، في المقطع الذي يسبق الاقتباس أعلاه:

> ليس فقط أن كل تقوية للروابط الاجتماعية، وكل نمو صحي للمجتمع، يمنح كل فرد مصلحة شخصية أقوى في استشارة رفاهية الآخرين؛ بل إنه يقوده أيضًا إلى تحديد مشاعره أكثر فأكثر مع خيرهم، أو على الأقل مع درجة أكبر من الاعتبار العملي لذلك. يصبح، كما لو كان غريزيًا، واعيًا بنفسه ككائن يهتم بالطبع بالآخرين. يصبح خير الآخرين بالنسبة له شيئًا يجب الانتباه إليه بشكل طبيعي وضروري، مثل أي من الظروف الفيزيائية لوجودنا ...
>
> هذا النمط من تصور أنفسنا والحياة البشرية، مع تقدم الحضارة، يُشعر بأنه أكثر طبيعية. كل خطوة في التحسين السياسي تجعلها أكثر طبيعية، من خلال إزالة مصادر المعارضة للمصالح، وتسوية تلك الفوارق في الامتيازات القانونية بين الأفراد أو الطبقات، بسببها لا يزال هناك أجزاء كبيرة من البشرية يمكن تجاهل سعادتها. في حالة تحسين العقل البشري، تتزايد التأثيرات باستمرار، التي تميل إلى توليد في كل فرد شعورًا بالوحدة مع جميع الآخرين؛ والذي، إذا كان كاملاً، سيجعله لا يفكر أبدًا في، أو يرغب، في أي حالة مفيدة لنفسه، في الفوائد التي لا تشملهم.[25]

في تطوير الرغبات التي يصفها ميل، تهاجر العلاقات الإنسانية نحو القطب الإيجابي على استمرارية القيمة، من المعارضة وعدم الاكتراث، إلى الانتباه، إلى التبادلية. الأسس العاطفية للرغبات التي يمدحها ميل قوية في معظم الناس. تجارب الوحدة - الأكثر وضوحًا في الرحم، ومن ثم في الحب العائلي والرومانسي - هي من أعمق التجارب[26] فقدان شخص يتعرف عليه المرء غالبًا ما يكون أعمق فقدان. علاوة على ذلك، كما أكد روسو وهيوم، تميل الرغبات الإنسانية إلى التوحد من خلال آلية التعاطف، التي يمكن للعقل أن يمدها ويسهلها.[27] نرى النتائج الحية لهذه الرغبات الإنسانية من أجل الوحدة الحرة في تاريخ التقدم الأخلاقي الذي تم استعراضه في الجزء الثالث - في الحملات ضد تجارة العبيد، ضد الاستعمار، من أجل حقوق الإنسان، ومن أجل السيادة الشعبية. دائرة الاهتمام الأخلاقي، كما يقول بيتر سينجر، استمرت في التوسع.[28]

لقد تم تخيل مدى قدرة "الدولة المحسنة" لعقل الإنسان على تحقيق توجيهها المثالي نحو الوحدة بشكل مختلف من قبل مفكرين مختلفين. في المجتمع المنظم بشكل جيد وفقًا لراولز، يطور المواطنون الذين نشأوا تحت مؤسسات عادلة رغبة قوية في التعاون مع مواطنيهم. في المثال الماركسي للإنتاج الاجتماعي الحر، يرغب كل فرد في العمل بطرق تلبي الاحتياجات الحقيقية للآخرين. تقترب اليوتوبيا الأرضية مثل تلك التي اقترحها توماس مور

من مثال العالمية التلقائية بقدر ما تسمح به قيود الطبيعة البشرية. مع إزالة قيود الطبيعة البشرية - في اليوتوبيا العلمية بواسطة التكنولوجيا، وفي اليوتوبيا المسيحية بواسطة الموت - تتقارب المثالية اليوتوبية في وصف كائنات ترغب بطبيعتها فيما يرغب فيه الآخرون، جميعهم يتصرفون بحرية نحو الخير العام العالمي.

يمكننا توضيح رؤى الوحدة الحرة للأهداف إلى أي حدود تسمح بها شكوكنا. إن عالم كانط الخاص بالأهداف هو يوتوبيا الوحدة. يعتقد كانط أن تحقيق عالم من الأهداف سيظل دائمًا معوقًا بنواقص الطبيعة البشرية التي يصفها في أنثروبولوجيته، ومع ذلك فإن رؤيته تتماشى مع العلاقات فوق البشرية التي يصفها في دينه. كانت خطأ كانط في النظرية الأخلاقية هو استبعاد الأفعال التي يعتمد نجاحها على أهداف غير موحدة (ومن هنا الصرامة بشأن الخداع والإكراه) بدلاً من رؤية وحدة الأهداف كسبب جماعي يجب تعزيزه، بشق الأنفس وبشكل تقريبي، بأي وسائل لدينا. ومع ذلك، فإن عالم كانط من الأهداف يعبر بشكل صحيح عن رؤية يوتوبية مشتركة للتحالف الإرادي الطوعي.

قيمة القوة

تنبع عدم صبرنا تجاه مثل هذه المثالية من الشك حول درجة الوحدة التي يمكن أن يتحلى بها البشر، بالإضافة إلى مصدرين آخرين. المصدر الأول هو خوف مبرر من القوة نفسها، عندما تكون كلمة "وحدة" في فمها. يدعو الديماغوجيون دائمًا إلى الوحدة عند فرض أيديولوجيتهم الخاصة (العنصرية، الدينية، الوطنية، القائمة على الطبقات). لذا قال لينين:

> فيما يتعلق بأهمية السلطات الديكتاتورية الفردية من وجهة نظر المهام المحددة للحظة الحالية، يجب أن يقال إن الصناعة الآلية على نطاق واسع - التي هي بالضبط المصدر المادي، المصدر الإنتاجي، أساس الاشتراكية - تتطلب "وحدة إرادة" مطلقة وصارمة، توجه الأعمال المشتركة لمئات وآلاف وعشرات الآلاف من الناس ... ولكن كيف يمكن ضمان وحدة الإرادة الصارمة؟ من خلال خضوع الآلاف لإرادة واحد ... "الخضوع غير المشكوك فيه" لإرادة واحدة ضروري تمامًا لنجاح العمليات المنظمة على نمط الصناعة الآلية على نطاق واسع ... [تتطلب] الثورة - بالضبط لمصلحة تطورها وتوطيدها، بالضبط لمصلحة الاشتراكية - أن يطيع الناس "بلا شك الإرادة الواحدة" لقادة العمل.[29]

التاريخ يعيد دائمًا نفس هذه الحركة.[30] نتيجةً لهذا التاريخ، حتى أولئك الذين يعرفون القليل عنه سيسمعون أبواقًا غير مرئية كلما تم الإشادة بالوحدة. لقد صمم أسلافنا، الذين تم تعليمهم دروس الديماغوجية القاسية، عقولنا لتصدر إنذارات عند أي تقديم للتوحيد كفكرة مثالية. ومع ذلك، فإن المقاومة هنا تعزز حقًا هذه الفكرة المثالية. هذه الإنذارات العقلية هي نفسها قوية مضادة، وبالتالي يمكن أن تكون دلائل نحو وحدة حرة للأهداف التي، من الجدير التأكيد، لا تحتوي على عنف أو إكراه أو تلاعب.

تقديم القوة يمثل تحديًا ثانيًا وأكثر مباشرة للوحدة كفكرة مثالية. هل يمكن حقًا اعتبار التقارب الحر للأهداف معيارًا أساسيًا لتقييم العلاقات الإنسانية عندما يتم الإشادة بقواعد وهويات قائمة على القوة بشكل واسع وصاخب؟ قد يُبارك صانعو السلام، لكن داخل أممنا، هم صانعو الحرب الذين يحصلون على الحصة الأكبر من الإنفاق. تقول أول أغنية لموسى إن الرب نفسه رجل حرب؛ وبحلول آخر أغنية لموسى، تلتهم سيف الله اللحم، وسهامه سكرى بالدم.[31] أفكار الوحدة الحرة ليست الأفكار الوحيدة، وقد يبدو أن تقديم القوة يضع حدًا لنظرية كاملة تم وصفها هنا. يجب، بعد كل شيء، أن تكون هناك قواعد للقوة (كامل سلطة البابا، الحق الإلهي للملوك) لتوازن قواعد القوة المضادة. وقواعد القوة تعلن معايير قيمة تختلف عن أفكار الهوية المتبادلة الحرة.

يمكن أن تكون الوحدة التي تم إنشاؤها من خلال العنف أو الإكراه أو التلاعب أكثر رغبة من عدم وجود وحدة على الإطلاق. الحياة تحت ليفياثان تفضل يصف athanالفوضى في الصراع. النص الذي يسبق أشهر اقتباس لليفيا الديستوبيا مقارنةً بها تكون القاعدة المطلقة جيدة:

> زمن الحرب، حيث يكون كل إنسان عدوًا لكل إنسان، نفس العاقبة للزمن الذي يعيش فيه الرجال دون أي أمان آخر سوى ما توفره لهم قوتهم الخاصة واختراعاتهم. في مثل هذه الحالة لا يوجد مكان للصناعة، لأن ثمارها غير مؤكدة: وبالتالي لا زراعة للأرض؛ لا ملاحة، ولا استخدام للسلع التي يمكن

استيرادها عن طريق البحر؛ لا بناء مريح؛ لا أدوات لتحريك وإزالة الأشياء التي تتطلب قوة كبيرة؛ لا معرفة بوجه الأرض؛ لا حساب للوقت؛ لا فنون؛ لا رسائل؛ لا مجتمع؛ وما هو أسوأ من ذلك، الخوف المستمر، وخطر الموت العنيف؛ وحياة الإنسان، وحيدة، فقيرة، قذرة، وحشية، وقصيرة.[32]

اقتربت حرب الثلاثين عامًا من كابوس هوبز. كان الإجماع ويستفالي حول الفعالية في الشؤون الدولية، كما رأينا في الفصل 9، تقدمًا على الفراغ السياسي الذي استبدله. يتم استرداد القوة من خلال الرغبة المشتركة في آثار ممارستها. ستؤكد القوة دائمًا على ضرورتها لخلق السلام، وأحيانًا يكون ذلك صحيحًا.

حيثما يوجد الفوضى، ندعو إلى النظام. يمكن أن تخلق القوة السلام، وهو نوع من الوحدة وخطوة نحو المزيد. حيثما يوجد السلام، ندعو إلى الحرية. بمجرد أن يتم تأسيس النظام، ستبدأ الحملات المضادة للقوية، واعدة بأن الوحدة يمكن أن تُحفظ في ظل ظروف من الحرية الأكبر. أحيانًا ما تعد به تلك الحملات يكون صحيحًا.

أي جانب يجب أن يسود في أي صراع بين القوة والقوة المضادة هو سؤال يتعلق بالعواقب، ومدى اعتقاد المرء أن القوة المضادة يمكن أن تتقدم في النهاية سيعتمد مرة أخرى على ثقة المرء في مدى إمكانية إعادة تشكيل المؤسسات والهويات. على سبيل المثال، المثال الدولي لجون رولز هو تسوية ليبرالية بين القوة والقوة المضادة. في هذه "اليوتوبيا الواقعية"، لا يزال هناك إكراه كبير في النظام الدولي، خاصة عند الحدود الوطنية.[33] ومع ذلك، في هذه اليوتوبيا، جميع الأمم راضية بطبيعتها عن مكانتها في النظام العالمي، والأشرار العظماء في تاريخ البشرية ("الحرب الظالمة والاضطهاد، الاضطهاد الديني وإنكار حرية الضمير، المجاعة والفقر، ناهيك عن الإبادة الجماعية والقتل الجماعي") لم تعد تحدث.[34]

تُمدح القوة بحق فوق الفوضى، والوحدات الجزئية أفضل من عدم وجود أي شيء. تنبع قيمة القوة من الرغبة في حماية وحدة جزئية تُعتبر مهددة. ذراع الله القوية حمت العبرانيين من معذبيهم؛ يعمل محاربونا العصريون لصالح وزارة الدفاع سنفضل دائمًا الوحدات الجزئية طالما لا يوجد بديل معقول في الأفق. ومرة أخرى، لقد قطعنا شوطًا في حركة تاريخية نحو وحدة حرة أكبر. تظل منتشرة على نطاق divisive القدرة على التفكير الجماعي ضعيفة؛ الهويات واسع.

ومع ذلك، عند النظر من الماضي نحو أنفسنا، فإن نطاق وحداتنا الجزئية الحالية ملحوظ. تخيل ما كان سيقوله روسو - ناهيك عن أرسطو - عن الفرص التي قد تتحد فيها 65 مليون (المملكة المتحدة)، 320 مليون (الولايات المتحدة)، أو حتى 1.3 مليار إنسان (الهند) في تشكيلات سياسية تحافظ على السلام المدني، والحقوق السياسية، والحريات الشخصية، فضلاً عن مستويات عالية من التعرف المتبادل. عندما تحطمت الطائرات في الأبراج في نيويورك، بكى سكان ألاسكا - وليس فقط من التعاطف، ولكن من ألم إصابتهم الخاصة. إن التقييمات الحالية للسلطة حتمية في ظروف الوحدات الجزئية، وستستمر طالما أن التقدم نحو الوحدة الحرة للأهداف لا يزال غير مكتمل. ومع ذلك، تبدأ الفلسفة في الدهشة - ويمكن للمرء أن يكون مليئًا بالدهشة من مدى ما حققته الإنسانية.

ابحث عن الوحدة

في القرن السابع عشر الفوضوي، كتب هوبز أن القانون الأساسي هو "ابحث عن السلام". يمكننا الآن أن نرى أن هذا هو نظرية لقانون أكثر أساسية - "ابحث عن الوحدة": وحدة الهويات، المعبر عنها بحرية. إن إستخدام السلطة مبرر فقط إلى الحد الذي يؤدي فيه ذلك إلى وحدة حرة أكبر للأهداف الإنسانية؛ خلاف ذلك، يجب مواجهة السلطة. وذلك لأن القيمة نفسها نسبية لوحدة الأهداف. كان ميل محقًا في أن الشوق للوحدة هو مبدأ قوي من طبيعة الإنسان؛ حيث أخطأ في اعتقاده أن القيمة يمكن قياسها بشكل مستقل عن تلك الوحدة. إن تحقيق الأهداف يكون أفضل كلما كانت الأهداف مشتركة بحرية أكثر.

القيمة هي بين الأشخاص، والقيمة المستندة إلى توحيد جزئي لن تكون أبداً جيدة كما يمكننا تخيلها. يشمل الخير العام الأهداف المشتركة للأشخاص بقدر ما تحدد هوياتهم المشتركة مصالحهم المشتركة. أفضل السلع هي السلع المشتركة؛ تحقيق خير عام عالمي سيكون هو*summum bonum* الأفضل من ، بين الجميع.

ملاحظات

مقدمة

1. BIS/DFID وحدة سياسة التجارة2011.الرقم هو للفترة من 1980 إلى 2008 .3 ،
2. جمعية الألمنيوم الأوروبية2014استنادًا إلى هذا الرقم لعام 2013، كان الاستهلاك العالمي 3,509 .
أرطال من الألمنيوم في الثانية. يشمل الرقم المواد المعاد تدويرها.
3. جمعية الصلب العالمية2014استنادًا إلى هذا الرقم لعام 2013، كان استهلاك الصلب العالمي 16.
طنًا في الثانية 48.93.
4. المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية2012.ص ،
5. بورصة لندن للمعادن2012.الرقم المحدد لعام 2011 هو 21.8 مليون طن .
6. .بيلينغ 2011 ب
7. كلية ستانفورد لإدارة الأعمال2012.
8. متوسط العمر المتوقع عند الولادة، نسبة وفيات الأمهات، انتشار سوء التغذية، الطول بالنسبة
للعمر، ومعدل محو الأمية للبالغين الإجمالي من البنك الدولي 2015b.
9. رافاليون2013تم الإبلاغ عن تحسينات أكثر تفاؤلاً في تخفيف الفقر في تشاندي 145. ،
وجيرتز2011تشير الأمم المتحدة إلى أن الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض الفقر المدقع إلى .
للاطلاع على 1. ،aالنصف قد تحقق قبل خمس سنوات من الموعد المحدد. الأمم المتحدة 2012
الانتقادات لهذه الأرقام السائدة، انظر بوج 2010a.
10. ديتون2013.59, 13, 219, 218 ,
11. ريتشارد ج. دوربين اقتبس في بولغرين2008.
12. جون بريندرغاست في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي2013.
13. .aمارغوت والستروم اقتبست في بي بي سي 2011
14. معهد بول2010.43–42 ,
15. غيتلمان2007.
16. أسوأ حرب في العالم" هو من غيتلمن"2012من الصعب تحديد عدد الوفيات المرتبطة بالنزاع في .
الكونغو وهو موضع جدل. انظر الفصل 4، ملاحظة45.
17. كونراد2010.14 ,
18. تلخص الفقرة التالية روس2012تستخدم مقياس روس للاعتماد على الموارد دخل النفط 1-2. ،
لكل فرد. في النص، ستتبع "دولة النفط" استخدام روس؛ و"المعتمد على الموارد" سيتبع تعريف صندوق
النقد الدولي: أن الموارد توفر على الأقل 25 في المئة من الصادرات أو الإيرادات المالية أو الناتج المحلي
الإجمالي.
19. الموارد الطبيعية الأكثر ارتباطًا بـ "اللعنة" في الأدبيات هي النفط والأحجار الكريمة، مع بعض
الانتباه أيضًا للمعادن والخشب. (كما هو الحال في العديد من النصوص، هنا يشمل مصطلح النفط غالبًا
الغاز الطبيعي؛ وعندما يكون الأمر مهمًا، سنفصل بين الاثنين.) تركز الأدبيات على الموارد المذكورة أعلاه
لأنها سلع ذات طلب مرتفع، ذات قيمة عالية بالنسبة للوزن، وغالبًا ما تتطلب القليل أو لا تتطلب أي عمل
محلي مجاني لاستخراجها (على النقيض، على سبيل المثال، من الأسماك). الأدبيات الاجتماعية العلمية
حول لعنة الموارد كبيرة. روس2014هو استعراض أدبي حول لعنة الموارد "السياسية"؛
فرانكل2012يستعرض الأبحاث حول لعنة الموارد "الاقتصادية". بدلاً من إعادة إنتاج الاقتباسات في هذه
الاستعراضات، هنا نستشهد بأعمال رائدة أو حديثة حول الموضوع. يتفق جميع الباحثين على أن الادعاءات
السببية من الصعب إثباتها في هذا المجال باستخدام تقنيات العلوم الاجتماعية. التحليل في هذا الكتاب
يستند إلى أدبيات لعنة الموارد ويتجاوز أيضًا هذه الأدبيات في استنتاجاته. الوصول إلى أحكام تتجاوز نطاق
التقنيات التجريبية الحالية هو أحد أدوار المنظر (كما في كانط1991).
20. فريدوم هاوس2014a; BP2014 ,6.
21. بشأن الفساد، انظر ليتي وفايدمان1999أريزكي وبروكنا ،2011.أندرسن وآخرون ،2014بشأن
الجودة المؤسسية، انظر كارل1997.إيشام وآخرون ،2005وينز ،2014بشأن الثقة، انظر كولستاد .

ووبغ2012الذي يجد تأثيرًا غير مباشر للموارد الطبيعية على الثقة، يتوسطه عدم المساواة، والفساد، ، والحرب الأهلية.

22..بشأن الموارد والصراع، انظر كولير وآخرون2009روس ،2012لو بيلون ،2012.

23.كوفمان2012كوفمان ،2013.

24.سميث1904ماركس ;IV.7.18 1977.917 ,

25.إدارة معلومات الطاقة الأمريكية2013استبدادي" هنا يشير إلى دولة مصنفة على أنها "غير حرة"" في فريدوم هاوس2012.

26..فوربس 2014ب. الترتيب حسب القيمة السوقية

27.فوكس1792.3 ,

28.خمسة وسبعون عامًا من مصافحة واحدة في الثانية ستغطي 2,365,200,000 ثانية؛ عدد الأشخاص الذين يعيشون على 2.00 دولار في اليوم أو أقل حوالي 2.4 مليار. البنك الدولي 2014f.

29.اتصال شخصي، بورت هاركورت، يونيو 2010. تم اقتباس جيلو بيافرا في نايلور2007.

30.بشأن التواطؤ، انظر ليبورا وغودين2013.

31..(free.sourcemap.com) على سبيل المثال، سورس ماب

32.بشأن زيمبابوي، انظر أندرسون2011.بي بي سي 2011ب

33.جاميسون2014.الفصول 1 و 2

34.سميث1904.I.2.1

35.ماركس1992.379 ,

36..*النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية 1992، الفصل 2، المادة 7*

أساس الحاجة إلى المعرفة

1.يرجين2008.167 ,
2.تم اقتباس كالفين كوليدج في هيوز2014.46 ,
3.تشومسكي1999.31 ,
4.يرجين2008للحصول على المزيد حول الصورة الكبيرة للطاقة العالمية اليوم، انظر ييرجين2011.
5.انظر www.cleantrade.org.
6.الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ2014.111 ,
7.جيولوجيا2014.
8.بني2012.
9.كروكس2013.
10.لوسان2014.
11.فيكتوليك2009.
12.نوايا2013ساندييو ،2009.
13.الموصل البحري ، RT.com 2014b2014البحرية الأمريكية ،2014.
14.لمراجعات حول تاريخ النفط والتكنولوجيا والاقتصاد، انظر بريدج ولي بيلون2013سميل2008.
15.شاه2004.؛ الحسابات مصححة بواسطة مايكل تاكر4-3 ،
16.برايس2013.
17.دوكس2003.
18.سارتر2004.154 ,
19.دوكس2003.
20.ماركس2008الآن انظر سميل .119 ،2010لبيان مثير للجدل حول الموقف المادي، انظر . موريس2015.
21.إيمرسون2003.(تم كبت الخط المائل) 46 ،
22..يوهانسون وآخرون2012.34 ,
23.بي بي2014.42 ,
24.الحساب المستمد من برنرز-لي وكلارك2013.204 ,
25.أغريكولا1950.6 ,
26..الاستثناء الرئيسي هو الخشب، الذي يمكن تجديده
27.ستيغليتز2012.
28..*اقتصادي 2012ب*
29.حول صناعة الماس العالمية اليوم، انظر سميلي .aفوربس 20142014.
30.Oilandgasinfo.ca بعد2014.
31..aمقتبس في بيلينغ 2011
32.بي بي2014.8 ,
33..aإدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2014
34.لوفت وكورين2013.
35.الاستعارة من نوردهاوس2011.
36..هال وآخرون2003من المهم أن لا تشمل هذه الأرقام "عائد الطاقة" تكلفة، على سبيل .320 ، .المثال، النفقات العسكرية لحماية مصادر النفط أو السياسات البيئية
37.الوزير السابق في أوبك الشيخ يماني، الذي تم الاقتباس منه في فريدمان2008.250 ,
38.انظر، على سبيل المثال، كوتشينييفسكي2010.باست وآخرون ،2014حول إكسون، انظر كول2012.

39.لإعطاء مثال صغير: عندما قررت وكالة فدرالية التوقف عن تأمين الشركة الأمريكية فريبورت على منجمها الضخم للذهب في إندونيسيا - بسبب تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان والأضرار البيئية - حصلت فريبورت على عضو مجلس إدارتها هنري كيسنجر للضغط في واشنطن، ثم حصلت على المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية جيمس وولسي للدفاع عن قضيتها في التحكيم. انظر برايس1995، بالارد وبانكس2009.

40.فريناس2009.

41.تتمتع شركات تجارة النفط السويسرية - وبعضها كبير جدًا - بسمعة في إجراء صفقات سرية مع أنظمة تعاني من تحديات أخلاقية. وجدت دراسة أن مدفوعات هذه الشركات للدول العشر الكبرى المصدرة للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء خلال فترة عامين تجاوزت 55 مليار دولار - أي أكثر من ضعف إيرادات هذه الدول من المساعدات التنموية. انظر غيليز وآخرون2014.

42.إكسون موبيل2010.

ملخص الكتاب

1. بني2013.والملحق xi .ص ،
2. هيوم1975.("استبدال "السجان" بـ "الحارس) 86 ،
3. غومبل2007.
4. ماركس2000.
5. غوته1997.(ترجمة المؤلف) 43 ،
6. نيتشه2006.(auto-da-fe استبدال "الحرق على الخازوق" بـ) 75

الفصل 1

1.بليني الأكبر1991.286 ,
2.غود2014.الفصول 8-11
3.جيبز1999أوباما ;2004.138 ,
4..هانسون 2015ب
5..على الرغم من أنه يمكن الآن رؤية كاساس وآخرون ،aهانسون 20152014.
6..؛ كريسجي وونار 1994، 106aبي بي سي 2002
7.هايك1994.94 ,
8.رايت وتشيلستا2002.4 ,
9.انظر، على سبيل المثال، موتافالي2012.
10.تضيف الغابات والصيد كمية صغيرة جدًا (أقل من 0.2 في المئة) .bمكتب الإحصاء الأمريكي 2012 إلى الناتج المحلي الإجمالي الوطني الأمريكي.
11.حكومة كندا2014كولباتش ،2012.
12.روس2012.1 ,
13.وكالة الاستخبارات المركزية2014نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) لعام 2013 ،.
14.وكالة الاستخبارات المركزية2014 أوزبكستان؛ *،الاقتصادي*.2011e
15.كوبر2012 كان المرشح هو تشارلز تايلور، الذي سنراه مرة أخرى في .الفصل 6؛ صوت العديد من الليبيريين لتايلور من الخوف المبرر من أنه سيعيد بدء الصراع المدني الدموي في البلاد إذا خسر الانتخابات.
16.تشيونغ2012.
17.مايرز2010في عام 2012، افتتحت جنوب السودان أول طريق معبد، بطول 120 ميلاً. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية2012.
18. مكتب التعداد السكاني الأمريكي2014QNB2010؛ روجرز2 ،2012a.4 ,
19.برادلي2006، الفصل 7.
20.هايسلوب2010.
21.هيوم وهوك2013.
22.وكالة الاستخبارات المركزية2014.أنغولا؛ ليغ وآخرون ،2009.
23.روس2012.؛ التقلبات في الفترة منذ 511970 ،50 ،
24.نعيم2009.
25.كارل1997.67 ,
26.روبنسون وآخرون2006.أرزكي وآخرون2012.
27.إبراهيم زاده2003بعض الدول تبدأ إنتاج الموارد على نطاق واسع قبل أن تطور اقتصادًا صناعيًا أو زراعيًا حديثًا كبيرًا. في هذه الدول، لا يقلل إنتاج الموارد من تنويع الاقتصاد ولكنه يضغط ضد ظهوره.
28..بيفان وآخرون1999جزء1؛ روس2008؛ أوكوه2011.
29.ماس2009.32 ,
30.للاطلاع على مسوحات الأدبيات وخيارات السياسات، انظر فرانكل2012لمزيد من المعلومات حول ميثاق الموارد الطبيعية، انظر معهد حوكمة الموارد الطبيعية2015.
31.هيغري وسمبانيس2006.
32..معظم عقود الموارد اليوم مقومة ومُسوية بالدولار الأمريكي
33.قدم مهداوي التعريف المحوري لدولة "الريع" على أنها تلك التي تستقبل أموالاً كبيرة من "أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية." مهداوي1970دولة تعتمد على ريع الموارد الاستخراجية هي دولة ريع .428 ، تعتمد على إيرادات الموارد للحفاظ على شكل حكومتها وسياساتها الرئيسية.

34.صندوق النقد الدولي2013.
35.الثقة، الثقة في المؤسسات الاجتماعية. كانت آخر مرة ،aمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2011 أمرت فيها الحكومة النرويجية بغزو دولة أخرى خلال الحرب الدنماركية السويدية عام 1808. تم غزو النرويج منذ عام 1808 (على يد السويديين والألمان)، وقد خاضت القوات النرويجية مؤخرًا تحت قيادة (تحالفات دولية مختلفة (الأمم المتحدة، الناتو، إيساف، إلخ.
36. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية2014c.
37. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية2014bالوفيات: متوسط العمر المتوقع، إجمالي السكان عند ، جيدة، الإجمالي => الولادة، المرض: الصحة.
38.وكالة الاستخبارات المركزية2014 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،2014a.
39.المفوضية الأوروبية2005.QB2 ،
40.إحصاءات النرويج2012.
41.معهد ليجاتوم2014.رأس المال الاجتماعي ،
42.معهد مراقبة الإيرادات2013يظهر موقع صندوق الثروة السيادية النرويجي قائمة كاملة بجميع 4. ، حصصه في الأسهم ويقوم بتحديث القيمة الإجمالية للصندوق عدة مرات في الثانية. انظر إدارة استثمار بنك النرويج2015.
43.الشفافية الدولية2014.
44.اتصالات الغاز والنفط لألكسندر2004.
45.غارتون وغرين2012.
46.سولوند2010.
47.منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .gالبنك الدولي 20142012يظهر أن معدل مشاركة العمالة ،23 في النرويج مرتفع على الأقل مثل تلك البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية الكبرى.
48.منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية2012الرسم البياني 8؛ معهد ليجاتوم ،2014.
49.في الممارسة العملية، يعني ذلك أن الصندوق يتجنب الشركات التي تصنع الأسلحة النووية أو الكيميائية أو العنقودية؛ التي تسبب أضرارًا بيئية جسيمة؛ أو التي تنتج التبغ.
50.قد يكون من المشجع للمهتمين بالبيئة أن يسمعوا أنه على الرغم من الإنتاج الضخم للنفط في النرويج، فإن توليد الطاقة المحلية يأتي تقريبًا بالكامل من مصادر متجددة، وخاصة الطاقة الكهرومائية - حيث يتم توصيل الطاقة الكهرومائية لتزويد منصات النفط والغاز تحت البحر. يتم إعادة حقن جميع ثاني أكسيد الكربون المرتبط بالإنتاج البحري في الأرض بدلاً من إطلاقه في الغلاف الجوي. أيضًا، بشكل غير معتاد، لا تدعم النرويج استهلاك البنزين المحلي؛ بل تفرض الحكومة واحدة من أعلى ضرائب البنزين في العالم، مما يجعل السائقين يدفعون ما يصل إلى 10 دولارات لكل جالون عند المضخة. انظر برسلي2011.
51.على سبيل المثال، التفجير وإطلاق النار الجماعي في عام 2011 في وحول أوسلو من قبل المتعصب أندرس بريفيك.
52.غريتن2005ليستهاوغ ،2005.
53..aالمنتدى الاقتصادي العالمي 2014
54.النرويج أيضًا دولة متساوية للغاية وتحتل المرتبة الأولى في مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب عدم المساواة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي2014.الجداول 1 و 3 ،
55..ميهلوم وآخرون2012العبيدلي ،2012.روبنسون وآخرون2006لتحليل مرونة الاستبداد الذي يركز على توقيت ظهور عائدات النفط، انظر سميث2007.
56.حتى الآن، قد يبدو أن الحديث عن شعب قوي هو مجرد طريقة شعبية للحديث عن مؤسسات قوية. على سبيل المثال، ما قيل حتى الآن عن الشعوب القوية يمكن ترجمته إلى فئات دارون أسيموغلو وجيمس روبنسون من المؤسسات الاقتصادية والسياسية المركزية و"الشاملة"، "التي تجعل السلطة موزعة على نطاق واسع في المجتمع وتحد من ممارستها التعسفية." أسيموغلو وروبنسون2012.82 ,.
ومع ذلك، قد تحتوي الشعوب القوية على ميزات تتجاوز أي تحليل مؤسسي - وهم يحتاجون إلى هذه الميزات للسيطرة على حكامهم. في المجتمعات ما قبل الحديثة، على سبيل المثال، قد يحتاج

المحكومون إلى حيازة فعلية للأسلحة مثل السكاكين لمواجهة قوة حكامهم، وحيازة الأسلحة ليست مؤسسة. في المجتمعات الحديثة، قد يحتاج المحكومون إلى قدرات نقدية - والتي تشجعها مؤسسات مثل المدارس الجيدة ووسائل الإعلام الحرة، ولكنها ميزات للأفراد، وليست مؤسسات.

57.لقد تجاوز علماء الاجتماع أحيانًا التحليل المؤسسي لمناقشة أهمية الاتصال بين المواطنين في تعزيز الحكم الجيد. على سبيل المثال، يتناول دوغلاس نورث، جون واليس، وباري وينغاست الجوانب التوصيلية للمواطنين ضمن ما يسمونه "نظام الوصول المفتوح": "المواطنون في أنظمة الوصول المفتوح يشتركون في أنظمة معتقدات تؤكد على المساواة والمشاركة والشمولية العالمية." نورث وآخرون2009.111 ,.

58.كما يقول فرانسيس فوكوياما: "رأس المال الاجتماعي هو ما يسمح للأفراد بالتجمع للدفاع عن مصالحهم وتنظيم الدعم للاحتياجات الجماعية؛ بينما تزدهر الحكومات الاستبدادية على تفتيت المجتمع." فوكوياما2002رأس المال الاجتماعي هو مفهوم ثانٍ (إلى جانب "المؤسسات الجيدة") يمكن لعلماء .26 ، الاجتماع من خلاله تحديد الشعوب القوية. غلايسر وآخرون2004يجد أن رأس المال البشري والاجتماعي هما المحركان الرئيسيان للأداء الاقتصادي، بينما تأتي المؤسسات في المرتبة الثانية. لأهمية الثقة للديمقراطية والعدالة الاجتماعية، انظر ميلر1995لأهمية الثقة للازدهار، انظر فوكوياما .99-90 ،1995.

59.انظر وينغو2004كما يصف وينغو هذه المؤسسات، فإنها تطور خصائص في النسو مشابهة .455 ، لتلك الضرورية للديمقراطية الليبرالية: "الاستقلالية الفردية والتماسك الجماعي، الاكتفاء الذاتي، التوافق من خلال المناقشة المدروسة والنقاش، الصدق، التسامح، الاحترام المتبادل والمشاركة المنظمة والحماسية." يجب أن يُلاحظ، مع ذلك، أن المؤسسات الرسمية للمسؤولية في النسو يشغلها الذكور فقط.

60.روبنسون2013.

61.يبدو أن جد باراك أوباما، أونيانغو، الذي عاش تحت الحكم الاستعماري البريطاني في كينيا، قد فكر جيدًا في ما يفسر هيمنة البريطانيين على بلاده. من خلال تصفية العنصرية الأساسية، يمكننا أن نرى في كلمات أونيانغو فكرة "الأفراد الضعفاء، الناس الأقوياء": "كان يقول إن الأفريقي لا يمكنه أبدًا أن ينتصر على الرجل الأبيض لأن الرجل الأسود كان يريد فقط العمل ضمن عائلته أو قبيلته، بينما كان جميع الرجال البيض يعملون لزيادة قوتهم. 'الرجل الأبيض وحده مثل النملة'، كان أونيانغو يقول، 'يمكن سحقه بسهولة. لكن مثل النملة، يعمل الرجل الأبيض معًا. أمته، عمله - هذه الأشياء أكثر أهمية بالنسبة له من نفسه.'" 2004.417 ,

الفصل 2

1.يتم اقتباس خط غيتي على نطاق واسع؛ المصدر لا يزال غامضًا. الضمائر الموجهة نحو الجنس في هذا الكتاب مقصودة، حيث أن معظم الذين يتمتعون بسلطة غير قابلة للتفسير على الموارد هم من الذكور. هناك العديد من الرجال الأقوياء - ولا توجد نساء قويات. هناك العديد من أمراء الحرب، ولكن عدد قليل من الأميرات. يمكن للمرء أن يقول إن أمراض الموارد تظهر لامبالاة الإنسان تجاه البشر (فقط الفساد يبدو أنه مرض يصيب الجميع بالتساوي).

2.انظر شومبيتر1991وما يليها؛ روس 102 ،2004.36–230 ,

3.هابر وميندالدو2012.يظهر أن عملية شومبيتر ليست الطريق الوحيد نحو الديمقراطية

4.غروس1929خلال هذه الفترة، كان لويس أيضًا يوزع رشاوى سرية أصغر حول البرلمان، على الرغم من أن ذلك كان أقل نجاحًا بكثير.

5.غروس1929.3–201 ,

6.غروس1929.203 ,

7.في النهاية، أساء ستيوارت تقدير موقفهم. لم تكن الأموال من لويس كافية لمواجهة القوة المتزايدة للنبلاء الإنجليز، ناهيك عن جيوش الاسكتلنديين. تم طرد جيمس من البلاد في انقلاب بلا دماء، ودعت البرلمان ملكًا وملكة (ويليام وماري) قبلا قيودًا كبيرة على الامتيازات الملكية. استؤنف عملية شومبيتر في إنجلترا.

8.هنتنغتون1991.65–64 ,

9.غروس1929من أجل السرية حول عائدات النفط، انظر روس .193 ،2012.62–58 ,

10.روس2012انظر أيضًا هيوتي وكارليتس .83–80 ،2009.

11.شولز2007عندما يمكن إنتاج الموارد باستخدام العمالة المحلية غير الماهرة، كما هو الحال مع الألماس الغريني، فقد تم إجبار العمال أحيانًا على العمل في ظروف قسرية للغاية، كما في سيراليون خلال حربها الأهلية ومؤخراً في حقول مارانجي في زيمبابوي. بي بي سي 2011c.

12.شارلز الثاني شكر معلمه السابق هوبز فور صعوده إلى العرش من خلال منح الفيلسوف معاشًا ودخولًا إلى المحكمة. انظر السيرة الذاتية لنويل مالكوم في هوبز1994.20–817 ,

13.هوبز1996.(تم تحديث التهجئة) 131 ،

14.روسو1997.137 ,

15.وكالة الاستخبارات المركزية2014.سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان ،

16.وكالة الاستخبارات المركزية2014مقارنات الدول: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية). من حيث هذه المعايير، تجاوز متوسط دخل سنغافورة دخل أمريكا حوالي عام 2004.

17..؛ مقارنة بين 1965 و 2012dالبنك الدولي 2014

18.للاختلافات في مصير الديمقراطية في هذه الدول، انظر سلاتر2012.

19.أصبحت ماليزيا أكثر استبدادية تحت حكم مهاتير حيث أصبحت الموارد الاستخراجية تمثل حصة أكبر من الاقتصاد الماليزي، لكن مهاتير لم يحصل أبداً على السيطرة السياسية التي حصل عليها سوهارتو في إندونيسيا. حول استخدام ماليزيا لمواردها الطبيعية (بما في ذلك الموارد غير الاستخراجية مثل المطاط وزيت النخيل) للتنمية، انظر عبيدين2001.64–147 ,

20.يجب أن تكون الأطروحة التي تفيد بأن عائدات الموارد تعيق الديمقراطية حساسة لمستوى العائدات التي تتلقاها الحكومات فعلياً من إنتاج النفط. كما أكد روس، قبل الستينيات كانت معظم العائدات الناتجة عن إنتاج النفط خارج الغرب تُستحوذ عليها شركات النفط "الأخوات السبع" الغربية—لذا يمكن رؤية تأثير أكثر مناهضة للديمقراطية من إنتاج الموارد بعد هذه الفترة. روس2012انظر أندرسن وروس2013جونز لونغ ووينثال .2010يجادل بأن الآثار الضارة للنفط تكون أكثر وضوحًا عندما تهيمن الحكومة على صناعة النفط.

21.يمكن أن تأتي القروض أيضًا من الحلفاء أو المؤسسات المالية الدولية. ومع ذلك، فإن القروض من الدائنين الخاصين أكبر من القروض الرسمية (ثنائية أو متعددة الأطراف) بمقدار كبير - في عام 2011،

.كانت النسبة 434 مليار دولار إلى 30 مليار دولار. البنك الدولي 2013ب، 3

22.هذا لا يعني بالضرورة أن الأنظمة الغنية بالموارد ستتحمل في النهاية عبء ديون أقل من الأنظمة الفقيرة بالموارد المماثلة. تسعى العديد من الأنظمة إلى الحصول على جميع القروض التي يمكنها الحصول عليها، وستكون البنوك أكثر استعدادًا للإقراض للأنظمة التي لديها تدفقات إيرادات متوقعة أعلى مما تعد به الموارد. القروض التي تأخذها الأنظمة الاستبدادية تولد ما يسمى "الديون البغيضة"، وهو موضوع سنعود إليه في الفصل 12.

23..تم إضافة التأكيد

24.لقد لاحظ الكثيرون أن المساعدات التنموية، وخاصة دعم الميزانية، تشبه هيكليًا الإيجارات الناتجة عن الموارد، وقد تساءلوا عما إذا كان كلاهما يدفع الدولة نحو العجز السياسي. انظر، على سبيل المثال، كولير2006موريسون ،2009موريسون ،2012تتمتع المساعدات التنموية ببعض الخصائص التي تميزها . عن الإيجارات الناتجة عن الموارد، وتعني تعقيداتها أننا لا يمكننا اعتبارها بشكل مسؤول هنا. ومع ذلك، يجب على أولئك الذين يقارنون الدول التي لديها إيرادات موارد كبيرة وتلك التي لا تمتلكها أن يأخذوا في الاعتبار إمكانية أن تلعب المساعدات الرسمية دورًا مشابهًا في الأخيرة.

25.هابر وميندالدو2011يحاولون طرح تساؤلات حول الرابط بين الموارد والسلطة. أندرسن وروس2013.ووينز وآخرون2014يكشفون عن نقاط الضعف في طرقهم وبياناتهم. بريتشارد وآخرون2014يستخدمون مجموعة بيانات محسّنة وتقنيات اقتصادية لإظهار ارتباطات متسقة بين زيادة الدخل غير الضريبي وانخفاض الديمقراطية.

26.وانتشكون2002.

27.الاستثناءات المحتملة هي نيجيريا وتيمور الشرقية، على الرغم من أن ما إذا كانت هذه استثناءات يعتمد على كيفية فهم المرء لـ "الديمقراطية" (على سبيل المثال، صنف مؤشر الديمقراطية في الإيكونوميست نيجيريا على أنها "استبدادية" في عام 2013). فنزويلا، وهي حالة مثيرة للجدل أخرى، تحصل على أقل بقليل من نصف إيراداتها الحكومية من النفط. وكالة الاستخبارات المركزية2014، فنزويلا: الاقتصاد.

28.دفعت تايوان تشارلز تايلور، الرجل القوي في ليبيريا، أكثر من 20 مليون دولار للحفاظ على اعترافها الدبلوماسي. بعد أن أصبحت ليبيريا ديمقراطية، عرضت مجموعة من تجار المخدرات على ابن رئيسها، الذي كان أيضًا رئيس الأمن القومي، 1.6 مليون دولار لقبول أربعة أطنان من الكوكايين من متمردي فارك الكولومبيين. كارفاخال2010؛ وايزر وراشباوم2010.

29.اعتمد نظام كاسترو، على سبيل المثال، أولاً على السوفييت للحصول على الإيجارات الاستراتيجية؛ بدءًا من عام 2000، استفاد من واردات النفط المدعومة بشدة من فنزويلا. جاء انفتاح كوبا على أمريكا في عام 2014 مع انخفاض النفط الفنزويلي.

30.قد يكون جزء من المعجزة الاقتصادية الصينية هو استغلال النظام للمؤسسات القائمة على السوق التي تطورت بشكل مستقل عن سيطرته بعد الثورة الثقافية. انظر ني وأوبر2012.

31..انظر غلايسر وآخرون2004لنموذج النمو الاقتصادي والديمقراطية في النهاية تحت الأنظمة الاستبدادية التي تبني رأس المال البشري والمادي.

32.لنظرية الموارد والديمقراطية في أمريكا اللاتينية، انظر دانيغ2008.

33.روس2012.76–71 ,

34.عن شافيز، انظر كورواليس وبنفلد2011عن بوتين، انظر ستونر .2012ساكوا ،2014قارن هذه . التحليلات الأحدث بوصف ستيفن هولمز للدولة الروسية الضعيفة قبل ارتفاع أسعار النفط بعد عام 2001، في هولمز2001.

35.فريدمان2006ربط لاري دايموند "الركود الديمقراطي" العالمي في منتصف العقد الأول من . القرن الحادي والعشرين بارتفاع أسعار السلع في دايموند2008.87–56 ,

36.وحدة الاستخبارات الاقتصادية 2013. لمؤشر بوليتي، انظر مركز السلام النظامي2014.

الفصل 3

1.عجمي2007.
2.غريسولد2010.
3.انظر، على سبيل المثال، مانيا1998.18–205 ,
4.من زينوفون2009.13 ,
5.راسين2010.69 ,
6.للحصول على نموذج رسمي لأولويات الاستبداد، انظر وينتروب2007.
7.غروس1929.4–203 ,
8.رسالة نصية من محمد المسقطي، مؤسس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، بعد أن أطلق الجيش البحريني النار على المتظاهرين السلميين في مارس 2011؛ مقتبس في سلاكمان2011.
9.في مؤشر واحد، الدول الست التي لديها أقل أعباء ضريبية هي جميعها دول نفطية؛ مؤسسة هيريتاج2014انظر أيضًا روس .2012.31–30 ,
10..كيركباتريك 2011ب
11.أرقام دخل النفط لكل فرد من روس2012؛ تم تحديثها إلى عام 2011 بسعر نفط قدره20-23 ، دولارًا للبرميل. لاحظ أن هذه الأرقام هي لكل فرد؛ كما هو موضح أدناه، فإن الإيرادات لكل مواطن 94.87 أعلى بكثير في الدول ذات السكان الأجانب الكبيرين.
12.انخفضت عائدات النفط في سوريا، التي ساعدت على دعم النظام لسنوات، بحلول عام 2011 إلى حوالي 690 دولارًا للفرد. لم تكن الثورة السورية التي بدأت في عام 2011 قوية بما يكفي للإطاحة بالنظام الاستبدادي، لكن النظام الاستبدادي لم يكن قويًا بما يكفي أيضًا للاحتفاظ بالسيطرة على جميع أراضي بلاده.
13.الرقم من روس2012؛ تم تحديثه إلى عام 2011. المغرب هو حالة هامشية مثيرة للاهتمام. في20 ، عام 2011، كان لدى المغرب ملك ذو طابع استبدادي معتدل. قد يُفسر الطابع الأكثر اعتدالًا للنظام المغربي جزئيًا من خلال انخفاض عائدات الموارد لديه وكذلك من خلال الطبيعة الأقل انغلاقًا لموارده. بينما كانت المغرب تتحكم في 75 في المئة من الفوسفات في العالم، في عام 2011 حصلت فقط على مستويات دخل من الموارد تعادل تلك الموجودة في تونس ($203) ، وكان قطاع الفوسفات لديها يوظف عشرات الآلاف. كانت الاحتجاجات الشعبية في المغرب خلال الربيع العربي مقيدة نسبيًا، واستجابةً لها، قدم الملك بعض التنازلات، مما حد من سلطاته. الرقم الخاص بالفوسفات من داراغاهي2012.
14.غلادستون2014بعد الإعدام، يُترك الجثمان أحيانًا "مصلوبًا" في الساحة العامة. كيلالي2014.
15.BP ،aبيت الحرية 20142014لا يُصنف أي من الأعضاء الـ 12 في أوبك (الذين يدعون 81 في 6. ، bالمئة من جميع احتياطيات النفط) على أنه "حر". أوبك 2013
16.بيت الحرية2011.أوزبكستان ،
17.هايكيل2008.
18..همفريز وآخرون2007.13 ,
19.رقم إنفاق الجيش السعودي من كيتينغ2012رقم ميزانية السعودية لعام 2011 من غامبل .2011.6 الإنفاق المتوقع لوزارة الدفاع الأمريكية في عام 2015 من مكتب الطباعة الحكومي الأمريكي 2014، 94. في عام 2012، أنفقت المملكة العربية السعودية 8.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على جيشها وأمنها الداخلي، وهو ما يقرب من ضعف النسبة التي أنفقتها الولايات المتحدة، ثاني أعلى منفق عسكري. بيرلو-فريمان وآخرون2012.2 ,
20.روس2012.5 ,
21.شاكستون2007.44 ,
22.حول ميل الأنظمة المعتمدة على الإيجارات للإنفاق على الرعاية (مثل وظائف القطاع العام) بدلاً من الاستثمارات الأكثر إنتاجية اقتصاديًا، انظر روبنسون وآخرون2006يجمع النص بين السياسة الزبائنية . والإدارة الإرثية تحت اسم "الزبائنية". للتمييز والعلاقات بين هذين، انظر برينكرهوف وغولدسميث2002.

23.أندرسون1987.
24.على سبيل المثال، كان المستشار الأمريكي المكلف بإنشاء البنك المركزي مضطرًا لإرسال مساعد إلى سوق محلي للتحقق من الأسعار حتى يتمكن من بناء مؤشر أسعار بسيط. هيرتوج2011.78 ,
25.هيرتوج2011الاستثناءات من هذه القاعدة المتعلقة بالوزارات غير الفعالة ستكون عادةً .138 ، المؤسسات على طول مسار تدفقات الإيجار إلى الدولة. على سبيل المثال، تتمتع شركة النفط الحكومية الأنغولية بسمعة قوية في التفاوض بشدة مع الشركات الأجنبية؛ بينما يُعجب الآن على نطاق واسع بالبنك المركزي السعودي.
26.نورث وآخرون2009انظر أيضًا فوكوياما .35ff ،2011.
27.انظر عمومًا نظرية أوتي لدورة الإيجار، التي تجادل بأن النمو الاقتصادي المستدام يتطلب خلق الثروة من قبل الناس من خلال الأسواق بدلاً من مجرد توزيع الثروة من خلال الرعاية من قبل الدولة. أوتي2010.
28.أليغييري2005النشيد الحادي والعشرون. في الحفرة الخامسة من الدائرة الثامنة، يحتفظ ، الشياطين بالمسؤولين الفاسدين غارقين في القار المغلي.
29.كالدور2007.70–169 ,
30.روبنسون وفيرديه2013فان دي وال ;2007حول الرعاية والبحث عن الإيجارات في .67–50 ، الدول المعتمدة على الموارد، انظر ميهلوم وآخرون2006كولستاد وفيغ ،2009.
31.ماير1998otisانظر عمومًا فاتيكي .1993.
32.هيكن2011.291 ,
33.ليت ووايدمان1999كولستاد وسوريد ،2009.
34.الشفافية الدولية 2014 ("الأكثر فسادًا" كدرجات مؤشر < 20). لاكتشافات الموارد الطبيعية وزيادة الفساد بين السياسيين والبيروقراطيين، انظر فيسنتي2010.
35.داودن2008.220 ,
36.ثيودالد1990.16 ,
37.روبرتسون-سنايب1999.594 ,
38.دي لا بوم2012كما أشار تيودورين أوبياج في شهادته في جنوب إفريقيا، "يُسمح لوزراء الحكومة والموظفين العموميين في غينيا الاستوائية قانونًا بامتلاك شركات يمكنها، بالتعاون مع شركة أجنبية، التقدم بعطاءات للحصول على عقود حكومية"، وعندما يتم منح العقد، "ينتهي الأمر بالوزير الحكومي بالحصول على جزء كبير من سعر العقد في حسابه المصرفي." ماس2009ستناقش الفصل التالي .43 ، تيودورين أوبياج ووالده بمزيد من التفصيل.
39.الكاسيم وآخرون2008انظر دولان ودي موراييس .2013لتحقيق في مصادر ثروة ابنة رئيس أنغولا.
40.[.البنك الدولي [د.ت..
41.دوغر2009.
42.انظر تيرنر ويونغ1985.165–66 ,
43.ماكيافيلي1998قارن فولتير .2006في هذا البلد، يُعتبر من الجيد، من وقت لآخر، قتل 27: "أميرال واحد لتشجيع الآخرين."
44.غيتلمان2009.
45.يصف شابال ودالوز الفساد الغربي بأنه "أفقي": "تحدث مثل هذه الممارسات عادة في القمة، حيث تُعقد الصفقات بين، من جهة، القطاعات الصناعية والمالية الرئيسية ومن جهة أخرى، الطبقات السياسية ... بالمقابل، يتعلق الفساد في أفريقيا بالسكان بأكملهم ويعمل أساسًا وفقًا لعلاقات عمودية من عدم المساواة." شابال ودالوز1999.102 ,
46.هيومن رايتس ووتش2012.
47.في الجمهورية، يستخدم أفلاطون قصة خاتم غيجي السحري لمناقشة فكرة أنه لا أحد سيكون عادلاً إذا كان بإمكانه أن يصبح غير مرئي حسب إرادته. أفلاطون1991.2.359a–2.360d ،

48.سارة تشايس، التي تكتب عن الحكومة الأفغانية الزبائنية، تصفها بأنها "عصابة إجرامية متكاملة عمودياً." تشايس2015، الفصل 5.
49.موسى2011.10 ,
50.البنك الدولي2004.
51.أيدت2009.
52.كابوتسنسكي2006.63–62 ,
53.كومار وياردلي2011.
54.إنجلترا2010.
55.سيمونز2011.
56.نيويورك تايمز 2004؛ تواصل شخصي مع شل بشأن المبلغ الإجمالي الذي حصل عليه أولوسيجون أوباسانجو خلال رئاسته من 1999 إلى 2007. باستخدام منتصف فترة أوباسانجو في المنصب، 2003، وتحويله إلى دولارات 2015 نجد 51.5 مليار دولار. كانت ثروة لاري إليسون الصافية في بداية 2015 54.7 مليار دولار.*فوربس 2015*.
57..كريستوف 2015أ. انظر كريستوف 2015ب و 2015ج
58.خطأ2000.97–294 ,
59.لوك1988.399 ,
60.تعريفات "القوة الصلبة" و "القوة الناعمة" من ناي2011.22–20 ,
61.السلعة العامة الوحيدة التي تقدمها معظم الدول النفطية الاستبدادية هي تلك التي تتطلب أقل قدر من القدرة الإدارية، وهي تلك القائمة على المورد الذي يجب عليهم السيطرة عليه: تقدم الدول النفطية دعمًا للنفط. في الكويت في عام 2012، كان سعر البنزين الممتاز 89 سنتًا أمريكيًا للجالون؛ في فنزويلا، كان تسعة سنتات للجالون. راندال2012تعتبر دعم النفط استخدامًا غير فعال للغاية للموارد العامة، ونظرًا لأن الأثرياء يميلون إلى إنفاق حصة أكبر من الدخل على الوقود، فإنها أيضًا تعتبر تراجعية. ومع ذلك، بمجرد أن تضع نظامًا ما دعم النفط في مكانه، يصبح من الصعب جدًا سحبه. في حلقة مؤثرة في عام 2012، أقنع التقنيون النيجيريون أخيرًا كبار المسؤولين في البلاد بإلغاء دعم النفط المدمر في نيجيريا، والذي يُقدّر تكلفته بـ 8 مليارات دولار سنويًا. أجبرت إضراب على مستوى البلاد الحكومة على استعادة الدعم، حيث احتج النيجيريون على سحب واحدة من الفوائد القليلة التي يحصلون عليها من ثروات بلادهم النفطية.
62.بي بي2014في نهاية عام 2013، كانت قطر تمتلك 1.5 في المئة من احتياطيات النفط .20، 6 ، العالمية المثبتة و 13.3 في المئة من احتياطيات الغاز العالمية المثبتة.
63.وكالة الاستخبارات المركزية2014الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية)؛ أرقام ، عام 2013.
64.،QNB 2014 لكل مواطن قطري، هناك ستة عمال أجانب يعيشون في البلاد. عدد سكان قطر من كما ذُكر أعلاه، تضاعف عدد سكان قطر الصغير أكثر من الضعف في السنوات الست التي تلت عام 2. وكان الزيادة تقريبًا بالكامل بسبب وصول الأجانب للعمل. كان معظم العمال من العمال غير ،2004 المهرة أو ذوي المهارات المنخفضة من جنوب آسيا، الذين تم جلبهم لمشاريع البنية التحتية، ولكن أيضًا تدفق المهنيون الغربيون والعرب، مثل المصرفيين والأطباء والمعلمين. إن قوة العمل الوافدة تخضع لرقابة صارمة: يجب أن يكون لدى جميع الوافدين كفيل قطري ويمكن طردهم حسب الرغبة؛ لا توجد نقابات عمالية. وزارة الخارجية الأمريكية 2013. كانت هناك تقارير مستمرة عن استغلال وسوء معاملة العمال الأجانب من الدول الفقيرة، على سبيل المثال، بوث 2014.
65.الرقم الصافي لصادرات النفط في قطر (55 مليار دولار في 2012) من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2014.e ومن 2012 إيرادات الهيدروكربونات لكل مواطن هي لعام QNB 2014.2 ,
66.ليكون 53,960 bاعتبارًا من الناتج القومي الإجمالي للفرد بالقدرة الشرائية من البنك الدولي 2014 .دولارًا، وأخذ 92.7 في المئة من سكان الولايات المتحدة كمواطنين. غريكو وآخرون2012الناتج .2 ، الناتج المحلي ،bالمحلي الإجمالي للفرد لعام 2012 من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2014 الإجمالي للفرد، بالدولار الأمريكي، الأسعار الحالية، القدرة الشرائية الحالية. اعتبارًا من إجمالي إنفاق

إنفاق الحكومة (OECD 2014b، الحكومة الأمريكية على جميع المستويات بمبلغ 6.25 تريليون دولار حسب الوظيفة) مقسومًا على عدد سكان الولايات المتحدة في 2011 البالغ 310 مليون مواطن أمريكي.

67. صندوق النقد الدولي 2014b، 28.

68. دستور قطر 2004، المادة 17. (يبدو أن هذا القرار غير متاح للجمهور.)

69. دافيدسون2012إشارة صغيرة إلى ثروة عائلة آل ثاني: كلفت الإقامة الرئيسية لرئيس وزراء سابق (أحد أقارب الأمير) أكثر من ثلاثة أضعاف قيمة ميزانية هايتي السنوية للتعليم. 127.

70. غرينسكو وآخرون2007.يقدر انتشار المهق بواحد من كل 17,000.

71. بنك قطر الوطني2014هذه الأرقام على أساس تعادل القوة الشرائية، وبالتالي تختلف عن 2. ، الصفحة 34.

72. يمكن أن تحصل مسقط رأس الرئيس أيضًا على إنفاق مفرط. اشتهر موبوتو بتحويل قريته الأصلية إلى "فرساي الغابة"، حيث بنى ثلاثة قصور ومدرج مطار يمكنه استيعاب الكونكورد لرحلاته المستأجرة إلى باريس.

73. الاتصالات الشخصية.

74. نوسيتير2009.

75. نوسيتير2012.

76. كولبير 2010أ. دانيغ2005يصف الظروف التي ستفشل فيها النخب في الاستثمار في التنويع، خوفًا من أن يزيد ذلك من احتمال حدوث ثورة، ويطبق هذا النموذج على تنمية زائير. لنموذج من الحكم الكليبتوقراطي القائم على فرق تسد المطبق على موبوتو، انظر أكيموغلو وآخرون2004.

77. مقتبس في هيرب1999، 12.

78. كولغان2013.

79. ماغالوني2010بالنسبة لأنغولا، انظر ماركيز دي مورايس 2012، 752–53.

80. يمكن أن تكون الانتخابات الاستبدادية لها وظائف أخرى: توفير الفرص للنظام للولاء، ووسيلة لاستيعاب المعارضة، ومعلومات حول أي من أعضاء النظام والسياسات أكثر قبولاً علنياً. انظر غاندي ولست-أوكار2009وميلر، 2013.

81. دافيدسون2012، 67.

82. بي بي سي2003.

83. الاستثناءات الصغيرة هي مدينة الفاتيكان ودويلة سوازيلاند.

الفصل 4

1.*قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1653 2006، ويليامز*2011.
2.كيركباتريك 2011أ، ستيفن2014.
3.مكيلروي2014.
4.روجين2014هوبارد .2013تقارير عن الأموال التي تذهب إلى جبهة النصرة، التي انشقت عنها داعش.
5.لاكشمانان وديباولا2014ماكإلروي2014انظر أيضًا عبد العزيز2014.
6.كولير وآخرون2009لو بيلون ،2012كوبي وآخرون2014روس ،2014.
7.برنامج الأمم المتحدة للبيئة2009.8 ,
8.فيرون ولايتين2003كولير وهوفيلر2004.
9.انظر بيسلي وبيرسون2011.
10.رينر2002.150 ,
11.ماس2009.164 ,
12.مؤسسة جيمستاون2008.
13.لو بيلون2012و 15-16 ،*مرات عديدة*.
14.بوهاغ وآخرون2009.
15.لوجالا2009لوجالا ،2010.
16.وينشتاين2007.
17.دويل وسمبانيس2000.
18.فيكتور2007.
19.كوركوران2012في ساحل العاج، أفاد فريق خبراء الأمم المتحدة أن المتمردين كانوا يستخدمون الموارد غير الاستخراجية (مثل الكاكاو والقطن) بالإضافة إلى الألماس كمصادر للتمويل العسكري والشخصي. الشاهد العالمي 2007a.
20.روس2012، الفصل 5.
21.روس2012؛ الزيادة نسبية للفترة من 1960 إلى 2006. انظر أيضًا لو بيلون60-159 ،2012.67–66 ,
22.بزلي وبيرسون2011.
23.رينو2003.78 ,
24.بارنيت2012.
25.لو بيلون2001.
26.روس2007.200 ,
27.سميث1999لينتنر ،2000.
28.برنامج الأمم المتحدة للبيئة2009.12 ,
29.بول بوت مقتبس في لو بيلون2012.143 ,
30.ترنيل2011.
31.بوتوملي2000.
32.لاكشمانان وديباولا2014.
33.شاكستون2007.49 ,
34.لو بيلون2007.
35.بايس2009.52–151 ,
36.شاكستون2007.59–58 ,
37.الشاهد العالمي2006.17 ,
38.برنامج الأغذية العالمي2005.
39..وآخرون DFID تتبع هذه الفقرة2011انظر أيضًا كولير .2.3–2.2007الفصل 2.

40.يونيسف1999وعد متجدد2015.aباستخدام أحدث البيانات، من 2013). انظر كريستوف 2015)
41.هاجم المتمردون في سيراليون أيضًا العاصمة فريتاون. لقد استولوا عليها مرة واحدة، وفي المرة الثانية أجبروا الحكومة على تعيين زعيم متمرد كنائب للرئيس ورئيس الهيئة المسؤولة عن تعدين الألماس في البلاد.
42.مشروع كافٍ2009.3 ,
43.يورك2012.
44.غيتلمان2012.كوغهلان وآخرون ;2007.16 ,
45.مشروع تقرير الأمن البشري2011تقدّر الوفيات الزائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من 863,000 إلى 2007 بـ IRC، انظر Science Insider. لمزيد من النقاش حول الرقم الذي قدمته 2001 تتفق جميع التقارير على أن معظم الوفيات الزائدة كانت مدنية وغير عنيفة (على سبيل المثال، 2010. وفيات الأطفال بسبب الأمراض وسوء التغذية).
46.ستيرنز2011.257 ,
47.كانت الأوراق المحورية هي ساكس ووارنر1995ساكس ووارنر ،2001انظر أيضًا فرانكل 2012.
48.وكالة الاستخبارات المركزية2014مقارنات الدول: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية) ،.
49.بيت الحرية2013.غينيا الاستوائية ،
50..وسطاء 2005 من برانكو ميلانوفيتش، تواصل شخصي
51.كولير2007الفصل 2.
52.سلا-أي-مارتن وسوبرا مانيان2003إن رقم إيرادات النفط هو بالدولار لعام 1995. رقم 1 دولار في اليوم هو معيار البنك الدولي لعام 1993 لخط الفقر المدقع.
53.رقم الدخل من ماسيتّي2014؛ التقرير يستخدم أرقام الناتج المحلي الإجمالي النيجيري المعاد3 ، تقييمها لعام 2014. نسبة تغذية الأطفال من وكالة الاستخبارات المركزية2014؛ باستخدام الرقم الأحدث (2011).
54.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2008.37 ,09–
55.وكالة الاستخبارات المركزية2014.غانا، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، تقديرات 2014 ،
56.تشاندي وجيرتز2011.8 ,6 ,
57.أليسون2012.
58.بي بي سي2005هيومن رايتس ووتش2005.الحادي عشر ،
59.في عام 2007، كينيدي2010.
60.*الاقتصادي*.تم إلغاء حكم القاضي منذ ذلك الحين في الاستئناف .2012a
61. بي بي سي2012a.
62.واليس2014.
63.كولير2007.46–42 ,
64.*الاقتصادي*.2011d
65.ديفنس ويب2014ويكيليكس ،2009.
66.كاتسوريس وساين2013.1 ,
67. وزارة الخارجية الأمريكية2009كتاب طويل عن الميليشيات في دلتا النيجر هو بييل .2011a.
68.يبدو أن العديد من أعضاء الميليشيات في الدلتا قد تحولوا من العنف إلى عمليات تخزين وتكرير على نطاق أوسع، مما يضع أعباء إضافية على البيئة المحلية*الإيكونوميست*.2012b.
69.المكتب الوطني للإحصاء في نيجيريا2014.3 ,
70.أفريبول2013.
71.بي بي سي2014.
72.عبد العزيز ومباتشو2014.
73.وكالة الاستخبارات المركزية2014.السكان ،
74. أوبك2013a.؛ الأرقام لعام 112012 ،

75..لافاليه وآخرون2008.4 ,
76..لافاليه وآخرون2008.6 ,
77.كولير2007.الفصول 2-3 ،
78.كوبنال2014.
79.هيغري وسمبانيس2006صالحان وغليديتش2006.
80.روس وفويتن2013يجادلان أن الدول النفطية أقل احتمالاً أن تكون مدمجة في النظام الدولي، سواء من الناحية القانونية (من حيث قبول الهيئات القضائية الدولية) أو من الناحية السياسية (من حيث العضويات في المنظمات الدولية، وعدد المعاهدات الموقعة، وعدد قوات حفظ السلام المساهمة لكل فرد، وعدد السفارات الأجنبية).
81.يجد كولير أنه لا يوجد خطر متزايد من الانقلابات في الدول المعتمدة على الموارد، ربما لأنه لم يفصل بين الدول ذات الإيجارات المنخفضة أو ربما لأن جميع الحكام الأثرياء بالموارد يمكنهم تحمل زيادة الأمن الشخصي. كولير2007ومع ذلك، يمكننا أن نكون واثقين من أن الاستيلاء على حكومة غنية .37-33 ، بالموارد قد حفز على الأقل بعض محاولات الانقلاب، ليس أقلها لأن الانقلابيين أنفسهم قد شرحوا دوافعهم بالتفصيل. أفضل تفسير لأفعال المرتزقة والممولين في محاولة "انقلاب وونغا" في غينيا الاستوائية هو أنهم كانوا يفعلون ما قاله عدة أشخاص: يحاولون الإطاحة بحاكم نظام غني بالموارد ليحلوا محله دمية ستوجه إيرادات البلاد إليهم. انظر روبرتس2006انظر أيضًا لو بيلون .2005حول ،38-37 ، جمهورية الكونغو (لا تخلط بينها وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية) في التسعينيات. هذه أمثلة جيدة على الحالات التي "لا يكون فيها السبب هو الارتباط": يمكننا أن نكون متأكدين تقريبًا من أن الاستيلاء على إيرادات النفط كان عاملاً تفسيريًا رئيسيًا في بعض محاولات الانقلاب، بغض النظر عما إذا كانت هناك أي ارتباطات عامة. ("السبب ليس ارتباطًا" من تواصل شخصي مع بول سيغال).
82.دي سويزا وجيزيليس2013.
83.اقتصادي 2009. جيلفاسون2001يجد أن التعليم العام بالنسبة للدخل الوطني، وسنوات التعليم للفتيات، والتسجيل في المدارس الثانوية مرتبط عكسياً بحصة رأس المال الطبيعي في ثروة البلاد الوطنية.
84..cleantrade.org انظر
85.روس2012الفصل 4؛ بارك ،1990حول الأضرار المحددة حسب الجنس الناتجة عن الاعتماد على الموارد، انظر ويسور 2014a.
86.روس2012.125 ,
87.الجذر وبولونغيتا2008.تم إجبار الرئيس صالح على مغادرة منصبه في عام 2012 .ii ،أنا، 2 ،
88.مالاكياس2001.

الفصل 5

1.لوك1988؛ روسو392 ،1997.44 ,
2..(إجمالي إمدادات النفط (2005 ،aإدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2014
3.الناتج ،c؛ صندوق النقد الدولي c2014؛ الإيكونوميست 2011bوزارة الخارجية الأمريكية 2012 2005.(PPP) المحلي الإجمالي للفرد
4.قيمة صادرات الهيدروكربونات بـ 15 مليار دولار إلى 17 مليار دولار في aيقدر البنك الدولي 2013 عام 2012.
5.. aالبنك الدولي 2013
6.بي بي سي2003.
7.وزارة الخارجية الأمريكية1998.
8.نوسيتير2011انظر أيضًا مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة .2008.
9.وزارة الخارجية والمشؤون الكومنولث البريطانية2003.55 ,
10.. cوزارة الخارجية الأمريكية 2014
11.الشفافية الدولية2013لم يتم تقييم البلاد في عام 2014). في مقابلة عام 2009، قال أوبيا: "أسأل نفسي، أين هذه الفساد، كيف يتم العثور عليه، أين يتم اكتشافه؟ ليس لدي أي معرفة بذلك. لا يوجد أي شيء على الإطلاق." فاول 2009 .b
12..غينيا الاستوائية ، aفريدوم هاوس 2014
13.كروول2006حتى في ذلك الوقت، قد يكون الرقم 600 مليون دولار أقل من الواقع: وجدت . تحقيقات مجلس الشيوخ الأمريكي في عام 2004 أن أوبيا كان يتحكم شخصيًا في ما يصل إلى 700 مليون دولار في بنك واحد، بالإضافة إلى امتلاكه قصرين في منطقة واشنطن العاصمة.
14.روبرتس2006.51 ,
15.ماس2009.32 ,
16..dالبنك الدولي 2014
17..راجاراثنام وآخرون2010.الجدول 2 ،
18.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2014لا يظهر أي تغيير في سنوات التعليم المتوقعة أو المتوسطة منذ عام 2000، وهو العام الذي تبدأ فيه هذه السلاسل البيانية. في تقارير السنوات السابقة، تعود سلسلة (بيانات سنوات التعليم المتوقعة إلى عام 1980 وتظهر تراجعًا بعد عام 1995 (سنوات النفط.
19.الشاهد العالمي2011.
20.جونسون2006منظمة هيومن رايتس ووتش ،2009أوربينا ،2009للحصول على ملف تعريف . تيودورين، انظر سيلفرستين2014الفصل 2.
21.سيلفرستين2011.
22.سيلفرستين2011فول2011هيومن رايتس ووتش ،cبي بي سي 20122014.
23.بيريل2011.
24.ماركس1959.المخطوطة الثالثة، القسم 42
25.رادماير2004.
26. .*لات*.قد ينشأ الحق من الظلم :
27.بينثام1896.112 ,
28.الاستثناء الرئيسي هو عندما يكون الطرف الذي يسيطر فعليًا في انتهاك للقانون الدولي - على سبيل المثال، خلال احتلال غير قانوني أو توغل إقليمي، أو عندما تقوم دولة بتأميم الموارد دون تعويض كافٍ للمالكين الأجانب. في مثل هذه الحالات، المبدأ الذي يتم انتهاكه (حق تقرير المصير، السلامة الإقليمية، إلخ) يتفوق على مبدأ الفعالية للموارد.
29.بوج2008.119 ,
30.كامبل2002.71 ،xv ،

31.هيومن رايتس ووتش2003.26–25 ,

32.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2007.232 ,2008/

33.لقد حقق نظام كيمبرلي، الذي نوقش أكثر في الجزء الرابع، بعض النجاح في تقليل تدفق الماس المتعلق بالنزاعات إلى الأسواق العالمية. لا يهدف النظام إلى السيطرة على الأحجار الكريمة بخلاف الماس؛ لم يكن له أي تأثير، على سبيل المثال، على تجارة الزمرد والذهب التي تسيطر عليها المافيات والمتمردون في كولومبيا.

34.هنا يتم تحديد النظام ويستفاليان مع أنظمة سيادة الدولة التي استمرت من منتصف القرن السابع عشر إلى منتصف القرن العشرين، مع ذروته في القرن التاسع عشر. كما سنرى، لا تزال العديد من القواعد الويستفالية المهمة قائمة ضمن نظام الدولة الحديث اليوم. (هناك استخدام مختلف لـ "ويستفاليان" حيث يشير المصطلح إلى نظام الدولة ككل، بما في ذلك كلا من مراحله الكلاسيكية والحديثة.) انظر هيلد2003كانت وستفاليا تحتوي على بعض الحمايات للأفراد: للمواطنين الأجانب . بشكل رئيسي المستثمرين) ، وكما سنرى ، فيما يتعلق بعدم التوافق الديني)

35.انظر بيز2009كانت هناك إشارات لحقوق الإنسان قبل الإعلان العالمي - على سبيل المثال ، في . ميثاق الأمم المتحدة.

36.نعيم2006أن القيمة العالمية للتجارة غير ، 1 ، bيقدر المنتدى الاقتصادي العالمي 2014 . المشروعة في المخدرات والسلع المقلدة بالإضافة إلى الاتجار بالبشر تتراوح بين 1.42 تريليون دولار و 1.67 تريليون دولار.

37.الواردات الصافية الأمريكية حسب البلد. هناك حقيقة ، bإدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2014 سعيدة حول صادرات غينيا الاستوائية في عام 2014 يعرفها الخبراء - سنتناول مثل هذه الحقائق في الجزء الرابع ، عند مناقشة سياسات النفط للمستقبل.

38.أوغسطين1955.101 ,

39.منظمة العفو الدولية2005يقدم الصحفي آدم روبرتس معالجة كاملة لمحاولة الانقلاب .15-14 ، عام 2004 التي شارك فيها مجموعة من رجال الأعمال الدوليين والمرتزقة في روبرتس2006كانت . في إحدى مؤتمرات .aالهجمة البحرية على قصر أوبانغ الرئاسي في عام 2008 أيضًا فاشلة. فاول 2009 الصحافة، تأمل أوبانغ أن وجود أموال النفط كان نعمة مختلطة لأن الكثير من الناس يريدون أخذها. النبيذ2004.

40.كانت الأموال التي حصلت عليها قوات دوس سانتوس من نفط كابيندا عاملاً رئيسيًا في انتصارهم على متمردي يونيتا الممولين من الألماس في الحرب الأهلية الطويلة في أنغولا، كما هو مذكور في الفصل 4. وقد وافقت الحكومة الأنغولية على منح 10 في المئة من عائدات نفط كابيندا للشعب؛ وما إذا كانت ستفعل ذلك محل نزاع. انظر إيوب2012 رقم إنتاج النفط في عام 2012 من *أفريقيا كونفيدنشال*. 2012.

41.تجعل حق تقرير المصير المعاهدات التي تنص على نقل الأراضي باطلة ولاغية كلما لم تتضمن" هذه المعاهدات أي نص على التشاور الحقيقي والسابق مع السكان المعنيين." كاسيسي2001.63 ,

42. *ميثاق الأمم المتحدة*يجب على جميع الأعضاء الامتناع في علاقاتهم الدولية" :I.2.4 المادة ،1945 "عن التهديد أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

43.هذه القائمة من الدول تحدث روس2012.10 ,

الفصل 6

1.لوغر2006 ;*القرآن الكريم مع الترجمة الإنجليزية*.غلاطية 6:7، أيوب 4:8 ;cf. 2011
2.العبارة "العالم المتعدد المتغيرات" مأخوذة من ملاحظات جيرالد غاوس، جامعة أريزونا، 30 مارس 2013.
3.مارشال وكول2009.15 ,
4.إجمالي2013.dأرقام الواردات لشهر يونيو 2014 من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2014 .
bوزارة الخارجية الأمريكية 2014.
5.هاميلتون2011الآن انظر إلى راسموسن ورويتمان .26 ،2011كيليان وفيغفوسون ،2014.
6..بلير وآخرون2014؛ بي بي2012يبدو أن أسعار النفط والصدمات لها تأثير سلبي أيضًا على .3 ، عوائد الأسهم. وانغ وآخرون2013.
7.كوتكين2008انظر أيضًا غايدار .16-15 ،2007.
8.كوتكين2008.15, 16 ,
9.سلون وأندرسون2009اليمن الجنوبي حالة جدلية ولذلك .b؛ وزارة الخارجية الأمريكية 6402015 ، تم استبعادها؛ بدأت صادراتها النفطية في منتصف فترة وجودها في القائمة.
10.يقول هيلتون روت إن الولايات المتحدة تعاني من "لعنة التحالف" بنفس الطريقة التي يجادل بها هذا الكتاب أنها تعاني من "لعنة الموارد". في رأي روت، فإن الإيجارات الاستراتيجية الأمريكية للسلطويين قد عززت الفشل الاقتصادي على المدى الطويل، وعدم الاستقرار السياسي، والاستياء الشعبي الذي ينتهي به الأمر إلى إلحاق الضرر بمصالح الأمن الأمريكية. روت2008.
11.انظر غليندون2002.
12.الدعاية السوداء هي معلومات مضللة تبدو وكأنها تأتي من مصدر ليس هو المصدر الحقيقي. وزع روزفلت مواد بدت وكأنها تأتي من حزب محمد مصدق، مما جعل الأمر يبدو أن مصدق، رئيس الوزراء المنتخب، كان شيوعياً ينوي قمع الإسلام.
13.كينزر2003.
14.روبنشتاين1981.
15.روت2008.124 ,
16.مريض1985.12 ,
17.كارتر1977.
18.دايموند وميلاني2006.11–10 ,
19.أسموس وآخرون2005.7 ,
20..172 ،aوزارة الخارجية الأمريكية 2012
21.توماس فريدمان مقتبس في كيرك ووايلي2003.
22.بشأن العقوبات، انظر غوردون2010.
23.جونستون2004.
24.كتاب جيد في هذا الموضوع هو برونسون2006.
25.برونسون2006.
26.انظر كايريل2013.
27.كيبيل2006، الفصل 3.
28.ماس2009.172 ,
29.ماس2009.172 ,
30.للحصول على شجرة عائلة الأيديولوجية الإسلامية الشاملة في الحجاز، انظر هيغهامر2011. للحصول على نظرة عامة أقل دقة عن تمويل السعودية الخيري للمقاتلين الأجانب والإرهابيين الدوليين، انظر بور و كولينز2006.
31.انظر هيغهامر2010و، على سبيل المثال، أرمسترونغ2014بوجيولي ،2010.

32.جيرجس2009كلير ;2009.48 ,
33.لتمويل الإرهاب السعودي حتى عام 2007، انظر الملخص في بلانشارد وبرادوس2007هناك أيضًا .
قدر كبير من الصحافة؛ انظر، على سبيل المثال، داو2012.
34.برونسون2006.9 ,
35.إسبوزيتو2010.167 ,
36.البيت الأبيض2014كيركباتريك2014.
37.فيش2011.32–109 ,
38.انظر، على سبيل المثال، البرلمان الأوروبي2013.
39.تشرشل2015.128 ,
40.الرقم السكاني هو الرقم الرسمي لعام 2010 من الإدارة المركزية للإحصاءات والمعلومات في
المملكة العربية السعودية2013.
41.دافيدسون2012.الفصول 4-6 ،
42.كومار وفان ويلسوم2013.
43..سفاكياناكيس وآخرون2011نولان .1 ،2011.لديه رقم 80 في المئة للسكان تحت سن الثلاثين ،5 ،
44.الشيخ ونوري إرباس2012.20, 24 ,
45.مورفي2013.15 ,
46.دافيدسون2012.118 ,
47.مورفي2013استشهاد ريتشارد سينكوتا)؛ دابز سكيوبا) 15 ،2011الفصل 2.
48.ماكفاركوار2011.
49.بي بي سي 2011د. انظر دايموند2010.100 ,
50.رفع الرقم من الإيكونوميست 2014ج؛ صندوق النقد الدولي 2014أ، 5. انظر أيضًا بلومر2012.
51.سوليفان2013.
52.الإيكونوميست 2015، كولينسون2015.
53.انظر، على سبيل المثال، رولوه2002.
54.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2009.9–108 ,
55.مازتيتي وهاجر2011.بلاكووتر تُعرف الآن بأكاديمي
56.فهيم2012.
57.فيشمان وفيلتر2007.
58. حول تمويل القذافي لسبتمبر الأسود، انظروقت حول مؤامرة الرئاسة، انظر .1972 *بلفاست*
تلغراف.2012
59..زولي وآخرون2011.؛ حول غسيل الأموال لإيران، انظر ليتشبلوا وآخرون2011.
60.انظر فارة2011.
61.غيتلمان2011.
62.سيفعل2001.
63.كولير2007.252 ,
64.بني2013.والملحق xi .ص ،
65.ما إذا كانت كوريا الشمالية تمتلك نفطًا تجاريًا، وما إذا كان أي شخص سيكون مستعدًا فعلاً لإنتاجه،
لا يزال بعيدًا عن اليقين. بيرن2014.
66.هنتنغتون1968.1 ,
67.بالنسبة للسودان، انظر ناتسيوس2012بالنسبة للصومال، انظر مانسون .2013.
68.تشاندي وجيرتز2011.6 ,
69..الأمم المتحدة 2012ب
70.بالنسبة لطريق تهريب البشر في الصحراء، انظر باكستر2002.
71.ليبتون2010.
72.ناي2011.xv ،

73.مجلس الاستخبارات الوطنية2012.15 ,
74.كان على الصين إجلاء خمسة وثلاثين ألف عامل من ليبيا خلال ثورة 2011؛ تقول إحدى التقارير إن الصين عرضت على نظام القذافي أسلحة بقيمة 200 مليون دولار في يوليو 2011 (تم قتل القذافي في أغسطس). سميث2011.
75.انظر أيضًا تحليلات ديبورا براوتيجام البصيرة والمتطورة لمجموعة 88 كوينزواي .aاقتصادي 2011 (www.chinaafricarealstory.com) على مدونتها الصين في أفريقيا.
76.فوكس نيوز ،dبي بي سي 20122013.

الفصل 7

1.مطحنة1909.959 ,

2.الكولتان هو الخام الذي يتم استخراج التنتالوم منه؛ يُستخدم التنتالوم لصنع المكثفات للعديد من أنواع الإلكترونيات، بما في ذلك الهواتف الذكية. في وقت كتابة هذا النص، تم الإبلاغ عن أن ثلث مناجم القصدير والتنتالوم والتنجستن التي تم مسحها في شرق الكونغو كانت تحتوي على مجموعات مسلحة وكانت تجارة تعدين الذهب الحرفي لا تزال تحت سيطرة مجموعات مسلحة، بما في ذلك مجموعات) رسمية في الجيش الكونغولي). بافيليمبا وآخرون2014.2 ,

3.ضمن القانون الأمريكي، سيكون معالجة الكولتان على طول سلسلة التوريد، على سبيل المثال، كافيًا لمنع دعوى المالك ضد الفتاة. بالنسبة للمتخصصين، يمكن الإشارة إلى أن قسم "المعادن النزاع" المادة 1502 من قانون دود-فرانك الأمريكي 2010 لا يغير الاستنتاجات التي تم التوصل إليها هنا. إن زيادة العناية الواجبة في سلاسل التوريد لا تؤثر على الهيكل الأساسي لفعالية القانون.

4.وزارة التجارة الأمريكية2011؛ *قانون تعديل السيطرة على الكلاب 2003، الجزء20 ،*4القسم 17؛ ، منظمة التجارة العالمية2005.17–16 ,

5.وزارة العدل الأمريكية2007.

6..خيانة 2006

7..*المواد الخاضعة للرقابة 2005*

8.الأمر التنفيذي الأمريكي 13412 2006، المقدمة والفقرة 2 (تم حذف الاستثناءات الطفيفة عن الحظر).

9.إذا أصبحت جزيرة هاي عضواً في الأمم المتحدة، وإذا فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات إلزامية على بعض الدول (كما فعل مع، على سبيل المثال، جنوب أفريقيا في فترة الفصل العنصري)، فلن يكون لسلطتنا الوطنية أي تقدير في فرض العقوبات على تلك الدولة. إذا أصبحت جزيرة من XX هاي عضواً في منظمة التجارة العالمية، فقد يكون أو لا يكون (اعتماداً على كيفية تفسير المادة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) خيار سلطاتها فرض قيود مثل تلك المفروضة على منتجات العمل الأطفال الموصوفة. سيتم مناقشة قانون منظمة التجارة العالمية بشكل أكبر في الفصل 16.

10.علاوة على ذلك، فإن منظمة التجارة العالمية واضحة في أن "[منظمة التجارة العالمية لا تنظم ملكية الموارد الطبيعية]." منظمة التجارة العالمية2010.16 ,

11.قانون الملكية هو دون الوطني؛ على سبيل المثال، لدى الولايات المتحدة عدة ولايات أنظمتها الخاصة، والتي تختلف أحياناً بشكل كبير. أيضاً، فإن الجهود الأوروبية لتوحيد القوانين الدولية الخاصة للدول الأعضاء تجعل من الملائم أحياناً التفكير في أوروبا ككيان قانوني واحد. نترك هذه التعقيدات جانباً. القانون الدولي يقيد قانون الملكية المحلي في مجالات مثل الملكية الفكرية، والاستثمار الأجنبي، والمعادن في أعماق البحار، والأشياء الثقافية، والمدارات الفضائية. العولمة تضيف إلى هذه القيود: في استعارة جون جي. سبراكلينغ، فإن قانون الملكية الدولي يشبه الشعاب المرجانية التي تظهر تدريجياً من المحيط لتخلق فئة قانونية جديدة. انظر سبراكلينغ2014.السابع ،

12.قد يكون قانون الملكية الأمريكي له هيكل من شأنه أن يغسل السطو المسلح المحلي من سلاسل البيع المحلية تمامًا، ومع ذلك فإن هذا لا يقلل من القلق بشأن التجارة الدولية التي تضيف بشكل كبير إلى الظلم المحلي. على سبيل المثال، فإن القليل من المعادن من داخل الولايات المتحدة تمر في الإنتاج من أيدي رجال الميليشيات الذين يستغلون بالقوة.

13.قانون لايسي المعدل غير عادي لأنه يعتمد على الحقائق وليس على الوثائق. يعتمد القانون على حقيقة أن الخشب الأجنبي تم الحصول عليه في انتهاك لقوانين دولة أخرى، وليس على وجود أو عدم وجود أي شهادة معينة للخشب. يختلف في هذا الصدد عن عملية كيمبرلي. لدى الاتحاد الأوروبي الآن تشريعات مماثلة للأخشاب المستوردة، (تنظيم الأخشاب غير القانونية) 2010.

14.تقدم هيلين كوبر سردًا مؤثرًا لتأثير قوات تايلور في الحرب الأهلية في كوبر2012.

15.بي بي سي 2012ب، بي بي سي 2011أ..
16.فراح2004كما أن تايلور أرسل على ما يبدو الماس في إحدى الليالي إلى العارضة نعومي كامبل.*ديلي ميل 2010*.
17.الشاهد العالمي 2007ب، 7؛ انظر أيضًا ويليامز2002حول الإكراه على برلمان ليبيريا، انظر .447 ، جونستون2013.31 ,
18.مونتيسكيو1989الرئيسة إلين جونسون سيرليف اقتبست في كارفاخال2010.
19.حركة الغابات المطيرة العالمية2002الشاهد العالمي2003حظرت الأمم المتحدة .23-20 ، صادرات الألماس الليبيري في عام 2001 وصادرات الأخشاب في عام 2003 (التي ساهمت في خروج تايلور من السلطة).
20.الشاهد العالمي2001.
21.إن الاعتراف بالدولة هو فوضى مبهجة من القانون الدولي والقانون المحلي والسياسة. على سبيل المثال، فإن سمات الدولة ليست كافية ولا ضرورية لكي يتم الاعتراف بكيان ما كدولة. أعلنت أرض الصومال الاستقلال قبل عقود؛ حكومتها تتحكم في أراضيها وتصدر العملة وجوازات السفر. ومع ذلك، فإن أرض الصومال غير معترف بها دوليًا - بينما حصلت الصومال، التي كانت دولة فاشلة تمامًا لسنوات، على اعتراف عالمي. هناك نظريات مختلفة حول كيفية عمل الاعتراف؛ من أجل الراحة، نتبع النظرية الرائدة: أن وجود الدولة هو مسألة واقعية بحتة، وأن الاعتراف يعترف بتلك الحقيقة. وفقًا لهذه النظرية، فإن الاعتراف بالدول الأخرى ليس اختياريًا؛ إنه متطلب من متطلبات القانون الدولي. انظر غرانت1999. أحيانًا تعلن الدول أنها تعترف فقط بالدول، وليس الحكومات. حتى عندما يكون لهذا التمييز معنى قانوني، فإنه لا يؤثر على الحجة هنا، حيث تعمل الحجة لصالح كلا الجانبين.
22.هناك مؤهلات لا تؤثر على الحجة: على سبيل المثال، عندما تقوم الدولة أ بتأميم استثمار أجنبي من الدولة ب، يتطلب القانون الدولي من الدولة ب قبول ذلك الاستيلاء على الملكية بشرط دفع تعويض عادل.
23. *أمر تنفيذي أمريكي 13067* ؛1997 *قانون عام أمريكي 106-476*.b–aالقسم 1464، 2000
24.علقت الولايات المتحدة عمليات سفارتها في السودان من 1996 إلى 2002 بسبب روابط البلاد مع المنظمات الإرهابية الدولية. وزارة الخارجية الأمريكية2014e.
25. *أوبنهايمر ضد.كاترمول*."لتسهيل العرض، يُطلق على قانون إنجلترا وويلز هنا "بريطاني .1976
26. *شركة الخطوط الجوية الكويتية ضد شركة الخطوط الجوية العراقية*يستمر تحليل .318 ،2001 اللورد القاضي بروك في 320: "القاعدة التي تنص على وجود مبدأ للامتناع القضائي بقدر ما يتصرف السيادي داخل أراضيه هي فقط قاعدة أولية. وهي تخضع لاستثناءات معينة. أحد الاستثناءات التي ذكرناها بالفعل هو أن الفعل العقابي أو التمييزي لسيادي أجنبي لا يمكن أن يكون أساسًا لدعوى في محاكمنا. ربما يكون هذا أحد جوانب استثناء عام يؤثر على أن هذه المحاكم لن تعترف بفعل سيادي أجنبي يتعارض مع السياسة العامة الإنجليزية. وجود هذا الاستثناء ليس موضع شك."
27.قد يُلاحظ أيضًا أن القانون الدولي يميز بين الدول التي تعمل بصفة سيادية وأخرى تجارية، حيث تخضع الأولى للقانون الدولي العام والثانية للقانون الدولي الخاص. انظر كاسيسي2001.101–98 ,
28.*.الأمر التنفيذي الأمريكي 13566 2011*
29.*.الترخيص العام رقم 5 2011*
30.وان وبوث2011لم تعترف الولايات المتحدة بالمجلس الوطني الانتقالي كحكومة لليبيا في مايو عندما اشترت مصفاة تيسورو الأمريكية النفط الليبي الذي بيعه المجلس، على الرغم من أن دولًا 2011 سي إن إن ،cأخرى كانت تفعل ذلك بالفعل. وزارة الخارجية الأمريكية 20112011بعد اعترافها الدبلوماسي النهائي بالمجلس الوطني الانتقالي، كان على الولايات المتحدة إصدار أمر آخر يرفع الحظر عن المعاملات مع "حكومة ليبيا"، حيث اعتبرت أن المجلس الوطني الانتقالي قد أصبح الآن حكومة ليبيا.*الترخيص العام رقم 6 2011*.
31.في عام 1975، أصدر سلطان عمان (الذي هو أيضًا وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومدير البنك المركزي، ورئيس أركان القوات المسلحة) مرسومًا بأنه ببساطة "مصدر جميع القوانين". انظر ديفيدسون2012.39 ,

32.مكولوه1990لتاريخ تجارة الموارد بين تايلاند وخمير الحمر، انظر رونسواديساب .2010.
33.انظر هاردينغ1992.83–180 ,
34.بوج2008.6–5 ,
35.والتز1959.186 ,
36.كان قانون الملكية السوفيتي مختلفًا بشكل واضح عن قانون الملكية في الغرب، ومع ذلك استمرت الجانبان في تجارتهما حتى خلال أبرد سنوات الحرب الباردة. إليك كتاب قانوني سوفيتي يوضح كيف كانت تنسيق قواعد الملكية من منظور الاتحاد السوفيتي: "من مبدأ المساواة القانونية بين النظامين الملكيين يتدفق الاعتراف - من جانب الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى في علاقاتها المتبادلة مع العالم الرأسمالي - بالنظام الرأسمالي للملكية، وحقوق الملاك الأفراد للشركات الرأسمالية. في الوقت نفسه، تطالب الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى بأن تعترف الدول الرأسمالية بالملكية الاشتراكية والحقوق التي تنشأ على أساس قوانين الدول الاشتراكية ... بهذه الطريقة يجب أن يرتبط حق دولة من نظام ما بوجود النظام الآخر للملكية كحقيقة موضوعية." بوجوسلافسكي1982.18–117 ,
37.سيرل1995.
38.غيلبرت2006.45–134 ,
39.قوانين الملكية المحلية للدول الضعيفة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تشكل جزءًا من هذا الإجماع - كما هو مذكور أعلاه، فإن المتمردين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ينتهكون القانون الكونغولي عندما يستولون على المعادن بالقوة. ومع ذلك، فإن المسؤولين في هذه الدول الضعيفة من غير المحتمل أن يحاولوا كسر الإجماع الدولي حول الفعالية من خلال إطلاق إجراءات قانونية دولية. وهذا ليس فقط لأن هذه الدول ضعيفة ولكن لأن، كما رأينا في الفصل 3، غالبًا ما يستفيد المسؤولون في هذه الدول، بشكل مباشر أو غير مباشر، من التجارة غير القانونية في الموارد في ولايتهم.
40.نواك2010.2 ,
41.تايلور2011جاءت الإدانات السابقة في إيران بتهمة اللواط تحت اتهام يشير إلى عنصر من الإكراه . أو العنف في الفعل. ومع ذلك، لم تحتوي التهم الموجهة ضد هؤلاء الرجال الثلاثة على أي اقتراح من هذا القبيل.
42..تقع غرفة الإعدام الفيدرالية الأمريكية في السجن في تير هوت، إنديانا
43.بوك2003.
44.للاقتراحات الطموحة لتحسين معايير العمل، انظر ريدي وباري2008.
45.تقدر منظمة العمل الدولية أن ما يقرب من واحد وعشرين مليون شخص في جميع أنحاء العالم يتعرضون للعمل القسري بشكل ما. منظمة العمل الدولية2015هذا عدد كبير بشكل فضيحة من حيث . المعاناة الإنسانية، ومع ذلك، في قوة العمل العالمية التي تتجاوز ثلاثة مليارات، لا يمثل هذا نسبة كبيرة.

الفصل 8

1.ماثاي1999تاربل ;1911.364 ,
2.لاي ومينيو-بالويلو2010.7 ,
3.ماس2009.190 ,
4..برون وآخرون2011لوضع تلك الرقم الأول في السياق، فإن الناتج المحلي الإجمالي لكل من xi. ، جامايكا ولاتفيا يتراوح بين 20 مليار دولار إلى 40 مليار دولار. وكالة الاستخبارات المركزية2014الناتج ، المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية).
5.ستودغيل2006.
6.أوكونجو-إيويلا2011.ix ،
7.هاردون وهاينريش2011تم الإبلاغ عن عقود الأشغال العامة والبناء كمواقع الأكثر احتمالاً .18 ،15 ، للفساد الكبير.
8.تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الصناعة > ،aمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2014 الولايات المتحدة > التعدين والمحاجر، 2011؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية2011.
9..bمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2011
10.وراج2010.
11.موران2011.13 ,
12.حكومة المملكة المتحدة2010.4.1 ,
13.وزارة العدل الأمريكية2009بي بي إس2009.
14.غلوفين2010نيموستر ،2010 كان غيفن النموذج لشخصية داني دالتون في فيلم *سيريانّا*.
15. *الاقتصادي* ؛2011a *الاقتصادي*؛ انظر الفصل 6، ملاحظة2011b 76شراكة أفريقيا كندا ;2009; ماكدوجال2009.
16. *(تايمز (جنوب أفريقيا*أرقام متوسط العمر المتوقع من وكالة الاستخبارات المركزية .2009 2014; من صندوق النقد الدولي (PPP) أرقام الناتج المحلي الإجمالي للفرد2014cباستخدام التقدير لعام ، 2015.
17.شاكستون2007الفصول 3-5؛ إغناطيوس ،2002.
18.بورغيس2015.
19.ديغوم و غوه-سابير2010الأمين العام للأمم المتحدة للسودان ،2009.
20.هيربست2008أندرسون ،2008.
21.إدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2014ب ، السودان وجنوب السودان. استمرت قوات بشير ووكلاؤه في الهجمات على الجنوبيين بعد أن أصبحت جنوب السودان مستقلة في عام 2011.
22.مور2011.
23.كانت استجابة بشير للإعلان الأول عن هذه المذكرات الدولية هي دعوة إلى تجمع في العاصمة حيث رقص على المسرح تحديًا. مارتيل2009في عام 2013، رفضت الولايات المتحدة منح بشير تأشيرة . لدخول البلاد لإلقاء خطاب في الأمم المتحدة.
24.روس وشكتر2011.
25.جوسيلوف2012.
26.روس وشكتر2011.
27..الاتصال الشخصي، يوليو 2010، أبوجا
28.كوبر2011.
29.هيئة الخدمات المالية2011يشير التقرير إلى أن حالتين فقط أدت إلى إدانات شركات .26 ، بالفساد (واحدة منها تم إلغاؤها من قبل الحكومة البريطانية). انظر عمومًا أومورشو2014.
30.ليفين وكوبورن2010كان المسؤولون في الجامعة هم من الجامعة الأمريكية في واشنطن، .1 ، العاصمة، الذين يقول التقرير إنهم قبلوا 14 مليون دولار في خدمات استشارية من شركات مرتبطة

.بنائب الرئيس النيجيري آنذاك دون الاستفسار عن مصدر أموال تلك الشركات
31.هيومن رايتس ووتش2010.
32.تران2011.
33.كوبر2011ألين ،2011.
34.الشاهد العالمي2011أوربينا ،2009.
35..[*الولايات المتحدة ضد سترة "تريلر" الموقعة من مايكل جاكسون 2014، [26–31*
36.قال ممثل من وكالة التنمية البريطانية إن نفوذها الرئيسي على جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان رغبته في إدراج شركات التعدين المرتبطة به في سوق AIM في لندن. اتصال شخصي، لندن، يونيو 2014.
37.بازوباندي2013.87–80 ,

الفصل 9

1.مكتب المساعد العام1863المادة 16؛ نيتشه ،1998.القسم 49 ،
2..اتفاقية لاهاي 1899، المادة 23
3.غروتيوس1901.الكتاب الثالث، الفصل 5 ،
4.ساندهولتز2007.يعتمد المحتوى التاريخي في هذا القسم بشكل كبير على عمل ساندهولتز .51 ،
5.مكتب المساعد العام1863.المادة 28
6.مشروع أفالون2008.
7.ساندهولتز2007متطلبات القوى المحتلة لحماية الممتلكات الثقافية في الأراضي codifying تم المحتلة في اتفاقية لاهاي لاحقة (1954، وتم توسيعها في 1999)، والتي صدقت عليها الولايات المتحدة وتدعمها دبلوماسياً.
8.قواعد القوة تشرعن المزايا لأولئك الذين لديهم المزيد من القوة؛ قواعد القوة المضادة تشرعن المزايا لأولئك الذين لديهم أقل من القوة. وفقًا لمصطلحات فيليب بيتيت، فإن القواعد المضادة الناجحة تعزز القوة المضادة، وهي نوع من الحرية. انظر بيتيت1996الفلسفة المتعلقة بالقوة المضادة مرتبطة بشكل أكبر بالتقليد الجمهوري؛ البيان المعاصر الرئيسي هو بيتيت1997الآن انظر بيتيت2014.
9.هناك أدبيات غنية حول تغيير المعايير داخل القانون والعلاقات الدولية؛ انظر، على سبيل المثال، ليسيج1995سونشتاين ،1996فينيمور وسيكينك ،1998كوخ ،1998ويندت ،1999سيكينك2011.
10.كوري1987.
11..تواصل شخصي، 2010
12.ليفنثال1998.
13..أشكرُفت وآخرون2005.
14.جاكسون2007.يتبع هذا القسم عرض جاكسون عن المسيحية .25 ،
15.لوك1988.372 ,
16.نوسباوم1962.116 ,
17.أرقام وفيات الحرب هي، كما هو الحال دائمًا، تقديرات. أوترام2001يستنتج أن عدد ،64–163 ، السكان الألمان أنهى الحرب أقل بنسبة 23 في المئة تقريبًا مما كان سيكون عليه.
18.غروتيوس1901كما يقول كراسنر، غالبًا ما يُساء فهم معاهدات وستفاليا على أنها تؤثر على .335 ، النظام الحديث لسيادة الدولة، بينما في الواقع كانت مجرد خطوة واحدة مهمة في هذه العملية. كراسنر1999.82–73 ,
19.ديفيز1996.568 ,
20.بول2012.33 ,
21.كروفورد2001.12 ,
22.تتطلب المادة 124 من معاهدة مونستر، التي كانت جزءًا من تسوية وستفاليا، من الموقعين الانضمام إلى نظام للأمن الجماعي ضد "منتهك السلام"؛ ومع ذلك، لم تنجح هذه المحاولة في توليد قاعدة للسلام داخل نظام وستفاليا.
23.تذكر أن غروتيوس صاغ قاعدة وستفاليا المؤيدة للنهب من حيث الحقوق: "الحق في تدمير بلد العدو وسرقة ممتلكاته."
24.سولانا1998.
25.مالانكزوك1997.91 ,
26.نيكولاس1962.68–65 ,
27.بالاكين2003؛ لورين64 ،2011.
28.ويغريف2013لمزيد من "الاستشارة"، انظر كينيدي .1999.416 ,
29.هافل2010.
30..*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، المقدمة*

31.كما تنص المقدمة على أن "فهم مشترك لهذه الحقوق والحريات هو من الأهمية الكبرى" من أجل "تعزيز الاحترام العالمي والامتثال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية".
32.انظر بيز2009, 44.
33.سيمونز2009.ريس وآخرون ،1999.ريس وآخرون ،2013قد تنضم الحكومات الديمقراطية الجديدة أيضًا إلى نظام حقوق الإنسان لـ "تأمين" المؤسسات الديمقراطية ضد التهديدات غير الديمقراطية. مورافسكي2000.
34.كوهين2010جزء3.
35.إغناتيف2002, 56.
36.جاك ماريتان، عضو في لجنة اليونسكو حول الأسس النظرية لحقوق الإنسان، أبلغ عن تعليق زميل له قال فيه: 'نتفق حول الحقوق ولكن بشرط ألا يسألنا أحد لماذا'... واصل وصف حقوق الإنسان بأنها 'استنتاجات عملية، على الرغم من تبريرها بطرق مختلفة من قبل أشخاص مختلفين، إلا أنها مبادئ عمل لها أرضية مشتركة من التشابه للجميع.' " بيز2009من هذه الناحية، كان صانعو الإعلان العالمي .21 ، لحقوق الإنسان من روالزيين قبل روالز.
37.هذه الملخص مأخوذ من نيكل2007موين2010يقدم سردًا مضادًا مقنعًا للتاريخ القياسي لظهور حقوق الإنسان.
38.في النظام ويستفالي، قد يتطلب نقل الإقليم معاهدة، ولكن نظرًا لأن الفاتحين يمكن إجبارهم قانونيًا على توقيع معاهدة تحت التهديد، فإن هذه تمييز بلا فرق.
39.فاسكيز1993, 293.
40.تم التنبؤ بمبدأ ستيمسون من خلال "النقطة الرابعة عشرة" لودرو ويلسون حول الاستقلال السياسي وسلامة الأراضي، والتي تجسدت في المادة 10 من ميثاق عصبة الأمم في عام 1924. بدورها، دعمت عصبة الأمم مبدأ ستيمسون بعد التوغلات اليابانية في الصين.
41.رايك2002, 67–68.
42.بطرس غالي1996, 3.
43.زاشر2001.انظر أيضًا هنسل وآخرون .2009.
44.سبوتنيك ، 2014aRT.com 2014.
45.ميلر2014.
46.هيربست2000تيلي ;1990كراسنر وباسكوال ;2005فوكوياما ;2011خاصة الفصول 7 و 22; , روبرتس2014.
47.كاغان2006.
48.روسلينغ1903انظر أيضًا ميلس .1931.
49.بودن2009, 227–28.
50.ويليامز1980.
51.الغابات2006, 50.
52.كيبليغ1994, 334.
53.خلال مناقشات مجلس الشيوخ حول معاهدة باريس، التي كانت ستتنازل بموجبها إسبانيا عن بورتو ريكو وغوام والفلبين، ادعى هنري كابوت لودج أن الفشل في التصديق سيعني أن الولايات المتحدة "ستُوسم كشعب غير قادر على أن تأخذ مكانها كواحدة من أعظم القوى العالمية"2009, 227–28.
54.ستيد1902, 190.
55.غيلبرت1947, 66.
56.انظر، على سبيل المثال، كيوهان1991هاردت ونيغري ،2000إغناتيف ،2003والزر ،2003.
57.في القرن العشرين، أضافت الولايات المتحدة إلى أراضيها من خلال الشراء (جزر العذراء) ومن خلال المعاهدات الثنائية (تسوية النزاعات الحدودية الطفيفة مع كندا والمكسيك). كما أدارت عدة جزر ميكرونيزية كأراضي موثوقة بعد الحرب العالمية الثانية.
58.في أحد أدنى نقاط العلاقات الأمريكية العربية، وهو حظر النفط عام 1973، يبدو أن كبار المسؤولين الأمريكيين اعتبروا غزوًا للسيطرة على حقول رئيسية في السعودية والكويت. ومع ذلك، يبدو

أن الخطط لم تتجاوز مرحلة المناقشة. باوكوت2004.

59.على سبيل المثال، عند وضع "عقيدة بوش"، التي أكدت الحق في استخدام القوة العسكرية الاستباقية في العراق، أكد جورج بوش الابن أن "[نحن] ليس لدينا طموحات إقليمية، نحن لا نسعى إلى إمبراطورية." بوش2002أثناء حديثه إلى الجنود العائدين من العراق في عام 2011، قال باراك .2060 ، أوباما: "بسببكم، لأنكم ضحيتم بالكثير من أجل شعب لم تقابلوه من قبل، لدى العراقيين فرصة لصياغة مصيرهم الخاص. هذا جزء مما يجعلنا مميزين كأمريكيين. على عكس الإمبراطوريات القديمة، نحن لا نقدم هذه التضحيات من أجل الأراضي أو الموارد. نحن نفعل ذلك لأنه من الصحيح." بي بي سي 2011.f

60.راولز1999ولكن انظر وينار وميلا نوفك ،2009.

61.فوكو1995.82 ,

62.روزاتو2003.91–590 ,

63.في النقطة الأولى، انظر غولدسميث وبوزنر2005الفصل 4. يعترف غولدسميث وبوزنر بأن قانون ، حقوق الإنسان يمكن أن ينسق توقعات الدول بطرق مفيدة بشكل معتدل.

64.رقم الفقر هو رقم البنك الدولي لعام 2011، بناءً على 1.25 دولار في اليوم في عام 2005. البنك الدولي 2015a، 36.

65.هوك1939انظر أيضًا بياجيه كما ورد في إلكيند .39 ،1968الهدف الرئيسي من التعليم في" :80 المدارس يجب أن يكون خلق رجال ونساء قادرين على القيام بأشياء جديدة، وليس مجرد تكرار ما قامت به أجيال أخرى؛ رجال ونساء مبدعين ومخترعين ومكتشفين، يمكنهم أن يكونوا نقديين ويتحققوا، ولا يقبلوا كل ما يُعرض عليهم."

66.ثورو1983.396 ,

67.لأخذ مؤشر واحد فقط من النمو، يقدر مشروع ماديسون أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم نما أكثر من ثلاثة ونصف أضعاف بين عامي 1950 و2010 بالدولار الثابت. ولم يكن هذا مجرد أغنياء يزدادون غنى - حتى المنطقة التي انتهت بأفقر نصيب للفرد (أفريقيا) شهدت ناتجها المحلي الإجمالي للفرد يتضاعف أكثر من مرتين. مشروع ماديسون2013.

68.في عام 1945 كان واحد ،IV مرة أخرى، لأخذ واحد من العديد من المؤشرات، وفقًا لدرجات بوليتي من كل خمسة أشخاص يعيشون في ديمقراطية؛ بحلول عام 2009، كان أكثر من نصفهم يعيشون في ديمقراطية. (قبل عام 1945، كانت النسب التي تعيش في الديمقراطيات بالطبع أصغر بكثير.) مركز السلام النظامي2014.

69.هيجل1861.22 ,

70.بينكر2011يعتمد بينكر بشكل خاص على عمل جون مولر، مثل مولر .377–189 ،2009انظر أيضًا . ليبو2010غات ،2013.

71.فريدمان2014في أكثر مراجعة شاملة للأدلة الحديثة، يستنتج مشروع الأمن البشري: .658 ، الادعاءات بأن عدد الحروب بين الدول قد انخفض بشكل كبير منذ الخمسينيات، وأن عدد الحروب" الأهلية قد انخفض منذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت الآن غير مثيرة للجدل داخل مجتمع أبحاث الصراع السائد، على الرغم من أنها لا تزال تثير الدهشة وأحيانًا الشك بين غير المتخصصين." كما يقول التقرير: لقد اختفت الحروب بين الدول تقريبًا، بينما انخفض العدد الإجمالي للحروب الكبرى من جميع الأنواع" التي تُشن حول العالم - الحروب الأهلية بالإضافة إلى الحروب بين الدول - بأكثر من النصف منذ نهاية الحرب الباردة." مشروع تقرير الأمن البشري2014.32 ,3 ,

72.غولدشتاين2011.4 ,328 ,

73.بينكر وماك2014مشروع تقرير الأمن البشري ;2014.80 ,

74..ميلاندر وآخرون2009.529 ,

75.لمقارنات وفيات الإرهاب، انظر مؤخرًا مولر وستيوارت2014.

76.انظر الملاحظات 8 و 9 في المقدمة للاقتباسات. باستخدام خط مختلف (غير قابل للمقارنة) للفقر المدقع، بورغينيون وموريسون2002يقدران أن 72 في المئة من البشرية عاشت في فقر ،33–732 ، مدقع في عام 1950. أولئك الذين يبحثون عن مخططات ديناميكية تظهر التحسينات عبر مجموعة واسعة من مؤشرات الرفاهية يمكنهم زيارة صفحة "ثروة وصحة الأمم" على gapminder.org.

77.موريس2014يخبر نفس القصة بشكل أطول، ويصل إلى العديد من نفس الاستنتاجات حول الفوائد النسبية للولادة اليوم.

الفصل 10

1.بودين1992؛ بروكتور46 ،2013.
2.ورثام1996.15–112 ,
3.جيمس الأول 1597، المقدمة، الفصل 4. "البلد" في النص هو اسكتلندا، التي كان جيمس يحكمها آنذاك كجيمس السادس.
4..خروج 7-8، خروج 22:18؛ 1 صموئيل 7:28-25
5.هيوستن1995.22–21 ,
6.جيفرسون1999؛ فرانكلين554 ،1965.398 ,
7.لمراجعة أدبية حديثة حول "السلام الديمقراطي"، انظر هايز2012.
8.سيمونز1998.
9.كريستيانو2011يقدم ملخصًا جيدًا للأدبيات التي تدعم الادعاءات التجريبية حول الديمقراطية في هذه الفقرة.
10..سن 1999ب
11..هاميلتون وآخرون1999.319 ,
12.ويلسون1925.182 ,
13.تمامًا كما لم تظهر مبادئ النظام الدولي الكلاسيكي بشكل كامل من ويستفاليا في عام 1648، لم تظهر مبادئ النظام الدولي الحديث بشكل كامل من سان فرانسيسكو في عام 1945. المواقع مرتبطة بشكل مناسب بالأنظمة بقدر ما تحدد مكان توقيع المعاهدات الأكثر أهمية.
14.سان فرانسيسكو أبعد عن واشنطن العاصمة من أي مدينة أمريكية رئيسية أخرى، بما في ذلك سان دييغو، لوس أنجلوس، بورتلاند، وسياتل. (هونولولو وأنكوراج ليستا في قائمة الخمسين منطقة حضرية أمريكية من حيث عدد السكان. مكتب التعداد الأمريكي2013(.
15. *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*.(المادة 21(3 ،
16.كروفورد وماركس1998.72 ,
17. الاقتراح الأكثر بروزًا القائم على الحقوق لقانون الانفصال الدولي موجود في بوكانانلرؤية .2004a 2005بديلة قائمة على الحقوق، انظر ويلمان.
18. *إعلان الاستقلال*.1776
19.ليون-بورتيا1992.76–74 ,
20.وينر1995.3 ,
21.فيرغسون2002لال2004.
22.ويلش1980.115 ,
23.كيبليغ1994.334 ,
24.ماككوين2007.24–23 ,
25.ماككوين2007.26 ,
26..ميثاق الأمم المتحدة 1945، المقدمة والمادة 1
27.فرنسي2011.16–115 ,
28.جاكوبسون1964باستخدام أوسع تعريف للتعليم الجامعي ... كان عدد الكونغوليين الذين" :78 ، تلقوا تدريبًا على هذا المستوى حتى 30 يونيو 1960، في أقصى حد عدة مئات، مع هيمنة الكهنة. فقط 17 كونغوليًا حصلوا على تعليم جامعي أوروبي."
29.إعلان منح الاستقلال للدول والشعوب الاستعمارية 1960. تبعت الأمم المتحدة في 1970 بإعلان العلاقات الودية الأكثر حزمًا، الذي أصر على أن جميع الدول لديها واجب "[ل]إنهاء الاستعمار بسرعة، مع مراعاة الإرادة المعبر عنها بحرية من قبل الشعوب المعنية؛ مع الأخذ في الاعتبار أن إخضاع الشعوب للسيطرة والاستغلال الأجنبي يشكل انتهاكًا لمبدأ [المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب]، فضلاً عن كونه إنكارًا للحقوق الإنسانية الأساسية، وهو ما يتعارض مع الميثاق." إعلان العلاقات الودية 1970.

30.تيمور الشرقية (البرتغال ضد أستراليا) 1995، [29]. هذه هي القضية التي أعلنت فيها المحكمة أن تقرير المصير هو erga omnes: واجب على كل دولة تجاه مجتمع الدول ككل.

31.. *الجلسة العامة CR 2009/26 2009، [34].*

32.*الصحراء الغربية [الرأي الاستشاري] 1975، [32]. انظر أيضًا* كروفورد2001.

33.كاسيسي1995, 40.

34.عرفت الجمعية العامة الهيمنة الأجنبية بأنها تتعلق بشعب على "إقليم منفصل جغرافياً ومتميز عرقياً و/أو ثقافياً عن الدولة التي تديره"، خاصة إذا كانت العلاقة علاقة خضوع تعسفية. هذه التعريف، على الرغم من كونه خشناً وسريعاً، قد خدم بشكل جيد بما يكفي للتمييز بين الاستقلال المناهض للاستعمار والانفصال عن دولة مستقلة.*الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي 1960، الملحق المبدأ الرابع*.

35.انظر، على سبيل المثال، كروفورد2013؛ كاسيسي96–594، 83–578، 1995.40–133 ,

36.هوكشيلد1998، الفصل 19.

37.جستنيان1812. 9, 8 ,

38.بوردي وفيلدين2007.

39.اقتباس في روثني1969. 177 ,

40.. *إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789، المادة 3*

41.تم تصور العبارة بواسطة الحاكم موريس، وهو نيويوركي ساعد أيضًا في وضع شبكة الشوارع في مانهاتن.

42.وحدة الاستخبارات الاقتصادية2013تضمن دساتير ما لا يقل عن 135 دولة الحق في التصويت .2 ، والتمثيل على جميع مستويات الحكومة. وهذه الرقم يقلل من عدد الدول التي تدعي أنها ديمقراطية. على سبيل المثال، الولايات المتحدة هي أقدم ديمقراطية في العالم، ومع ذلك كما أكدت المحكمة العليا الأمريكية في قضية بوش ضد غور 2000، فإن الدستور الأمريكي لا ينسب إلى المواطنين الأمريكيين حق التصويت. انظر راسكين2001.

43.. *دستور أيرلندا 1937، المقدمة؛ دستور جمهورية السودان 1998، المقدمة، المادة 4*

44.انظر أيضًا دستور جمهورية فيتنام الاشتراكية 1992، المادة 2: "دولة جمهورية فيتنام الاشتراكية هي دولة الشعب، من الشعب، من أجل الشعب. جميع سلطات الدولة تعود إلى الشعب."

45.. *دستور جمهورية الصين الشعبية 1982، المقدمة*

46.مطحنة1989. 42 ,

47.غوته2014.(ترجمة المؤلف) 103 ،

48.مطحنة1989. 44 ,

49.انظر، على سبيل المثال، كاربيني وكيتير1996.

50.مطحنة2001لاستكشاف معاصر نموذجي لقيمة تقرير المصير، انظر ستيلز .27 ،2015.

51.. سين 1999أ، 5

52.. تيسلر وآخرون2012. 90 ,

53.. دالتون وآخرون2008ألماس2010.

54.من الصعب تمييز أي إجراء متسق تم اتخاذه في الساحة الدولية لحماية حقوق الشعوب الخاضعة لحكومات استبدادية أو طغاة، استنادًا إلى المبادئ التي تنتهك بموجبها هذه الحكومات حق شعوبها في تقرير مصيرها." كاسيسي1995. 102 ,

55.. سي إن إن 2003أ، سي إن إن 2003ب

56.. الاستثناء الرئيسي من حظر العمل العسكري هو الرد على تهديد للسلام

57.لاحظ أن التصاميم التي تعزز الهدفين ستكون نسبية لوسيلة سفر السفينة؛ الأشكال المثلى ستكون مختلفة، على سبيل المثال، للسفن البحرية والسفن الجوية والسفن الفضائية. يمكن إعادة هذه الاستعارة إلى الأنظمة السياسية، مع سفينة الدولة تتفاوض على تدفقات التاريخ.

58.السلام عمومًا جيد في حد ذاته،" قال تيدي روزفلت، وهو يقبل جائزة نوبل للسلام، "لكنه ليس أعلى خير إلا إذا جاء كخادمة للبر." روزفلت1910نظرًا لماضي روزفلت الإمبريالي، فإن منح جائزة السلام أدهشه حتى؛ فقد مُنحت له لتوسطه في معاهدة سلام بين روسيا واليابان.

59.اليونسكو2013.

60.جريمة الإبادة الجماعية 1946. هناك الآن أيضًا توسع غير مؤكد لمعيار الإبادة الجماعية إلى مسؤولية الحماية" الدولية للسكان، حتى عسكريًا، ضد الفظائع الجماعية. إيفانز"2008بيلا مي ،2011.

الفصل 11

1.لينكولن2015؛ ميل136 ،1909؛ روزفلت4.10.II ،1911.

2..ICCPR 1966، ICESCR 1966

3. كانت*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*إعلانًا صادرًا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبالتالي، فإنه ليس ملزمًا قانونيًا، على الرغم من أن العديد من المحامين يرون أن أجزاء منه أصبحت ملزمة كقانون دولي عرفي.

4.حق تقرير المصير ليس الحق الجماعي الوحيد المذكور في المعاهدات: يُقال إن الأسرة لها الحق في الحماية، وأن جريمة الإبادة الجماعية هي جريمة ضد مجموعة. حقوق الدول هي أيضًا بالطبع حقوق جماعية بنفس الطريقة التي تكون بها حقوق الشعوب.

5.انظر كاسيسي1995، الفصل 7.

6.روس2012, 33.

7.روس2012 التعريفات من 33. ،*قاموس أكسفورد الإنجليزي*.2014

8.تُدار ممتلكات التاج العامة من قبل منظمات مختلفة: النفط، على سبيل المثال، يتم التعامل معه من قبل وزارة الطاقة وتغير المناخ، بينما تُدار المعادن الثمينة من قبل عقارات التاج. يتلقى الملك البريطاني منحة سنوية للنفقات من الخزانة، والتي تُعرف الآن بمنحة السيادة. كما يمتلك الملك البريطاني ممتلكات مثل قلعة بالمورال بصفة شخصية. بشأن حقوق المعادن في المملكة المتحدة، انظر مورغان2005.نقل البرلمان المحار والمحار الطبيعيين في اسكتلندا إلى اسكتلندا في عام 2014

9..*(aمرسوم الزيوت المعدنية 1914، 6(1*

10..*قانون المعادن 1946، 47*

11..*دستور جمهورية نيجيريا الفيدرالية 1963، المقدمة والمادة 158*

12.تلفزيون إي أند إي2011.

13.*أنشطة النفط 1978؛ دستور جمهورية فيتنام الاشتراكية 1992، المادة 17؛ قانون الهيدروكربونات المقدمات الأولية، 2006.*

14..دستور العراق 2005، المادة 111

15.بوش2006CNN ؛ انظر أيضًا1119 ،2003أكد العديد من مسؤولي إدارة بوش سيادة الشعب العراقي على الموارد، بما في ذلك كولن باول. وولش2003.

16. *تليغراف*.2003

17.الحكومة الأسترالية2010بلونت وبرازيليرو ;2009راثبورن وغارسيا ;2013أسوشيتد برس ;2005; رئيس أذربيجان2012 بي بي سي ;2002بووورلد بوليتين ;2008جون وكبودو ;2010وزارة النفط والطاقة ; النرويجية2011, 5.

18.هيجل1991عند تفسير هذا المقطع، انظر ستيرن 20.2006.

19.مجموعة معاهدات الأمم المتحدة2013؛ وكالة الاستخبارات المركزية2014.السكان ،

20..المادة 25 ،ICESCR 1966 المادة 47؛ ،ICCPR 1966

21.تدعم هذه الفرضية القاعدة العامة لتفسير المعاهدات كما هو موضح في اتفاقية فيينا لعام 1969: "يجب تفسير المعاهدة بحسن نية وفقًا للمعنى العادي الذي يجب أن يُعطى لشروط المعاهدة في سياقها وفي ضوء هدفها وغرضها." اتفاقية فيينا 1969، المادة 31.

22.التحدث إلى المحامين للحظة. المادة 1 ليست أثرًا من النظام الاقتصادي الدولي الجديد. إنها لا تعبر عن حق "الجيل الثالث" في التضامن. (على الرغم من أنها موجودة في إعلانات مثل هذه الحقوق، على سبيل المثال، في إعلان الحق في التنمية 1986). يمكن أن تكون قابلة للتقاضي من حيث المبدأ من خلال إنها لا تنسب فقط حقوقًا للشعوب تحت الحكم.ICCPR إجراء الشكاوى بين الدول بموجب المادة 41 من الاستعماري أو الاحتلال العسكري. هيغينز1994.وما يليها 115 ،

23.بوخايت1978انظر أيضًا بيز 9. ،1999, 106.

24.كرانستون1984, 8.

25.انظر كاسيسي1995.61–59 ,

26.تقدر وكالة الأمم المتحدة للاجئين أن هناك عشرة ملايين شخص بلا جنسية في جميع أنحاء العالم، ضمن سكان عالمي يبلغ حوالي سبعة مليارات. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين2014.

27..المادة 27، ICCPR 1966

28.كيمليكا2010إن مسح كيمليكا لمحاولات حديثة للحصول على مزيد من الحقوق .96–377 لمجموعات الأقليات مفيد، لأنه يظهر أن إخفاقاتهم لم تنبع من نقص في النوايا الحسنة أو الأفكار أو الفرص. بل، أصبح المدافعون قلقين بشأن تداعيات مقترحاتهم على إشعال الصراع المسلح وعلى حماية حقوق الإنسان لـ "الأقليات داخل الأقليات". حتى التقدم الذي تم إحرازه في تأمين الحقوق للشعوب الأصلية قد يكون مؤقتًا، كما يقول كيمليكا، لأن الحوافز التي أنشأها هذا التقدم تهدد بجذب عدد كبير جدًا من المطالبين إلى فئة "الشعوب الأصلية" بحيث يصبح النظام غير مستقر. انظر وينار2016.

29.هولمان1949.23 ,19 ,

30.فيالو2012.

31.نوزيك1974.171 ,

32.لينكولن2015.(تمت إضافة خط مائل) 232

33.دستور الولايات المتحدة الأمريكية، 1787، المادة الرابعة، القسم 3 (تمت إضافة تأكيد). حول العلاقات بين هذه المفاهيم، مع خلفية تاريخية، انظر عمومًا حكم المحكمة العليا الأسترالية في مابو ضد كوينزلاند 1992 ورأي المحكمة الدولية في قضية الصحراء الغربية [رأي استشاري] 1975.

34.للسيادة أيضًا حقوق فوق قضائية على أراضيها. إحدى الحقوق فوق القضائية هي الحق في التحكم في حدود الإقليم: لتحديد من يمكنه الدخول والخروج من الإقليم. حق آخر فوق قضائي هو الحق في تغيير الحدود: للتخلي عن، أو نقل، أو اكتساب الأراضي. عندما نتحدث عن الحقوق القضائية من الآن فصاعدًا، فإننا ندرج هذه الحقوق فوق القضائية. انظر بوكانان2003.

35.غير جسدي" يعني "ليس جزءًا حاليًا من جسم الإنسان" (يمكن للمرء بيع شعره المقطوع)." لاستكشاف متعمق للعديد من القيم التي تؤثر على حقوق الملكية وتتدفق منها في مجتمع ليبرالي، انظر بوردي2010.

36..*[سؤال ناميبيا 1979، 3]*

37..إبستين وآخرون2003.131 ,

38.دستور المكسيك 1917، المادة 27. تحدد المادة 27 أيضًا: "تملك الأمة ما يلي: جميع الموارد الطبيعية في كل من المنصة القارية وقاع جزر البحر ... جميع النفط وجميع الهيدروكربونات الصلبة (el Estado) "و"الدولة (la Nación) "والسائلة والغازية." يميز الدستور المكسيكي بعناية بين "الأمة.

39..دستور زامبيا 1996، المادة 10، 339f، v

40.أنايا2011.2 ,

41.جليندون2002ملخصًا ماريتان في اليونسكو، 230، 1948.16 ,

42.رادون2005.انظر عمومًا باستيدا وآخرون .62–2005وعمومًا مكهارج وآخرون2010.

43.في كندا، يمكن أن تكون المعادن المملوكة بشكل خاص فقط تحت الأراضي المشتراة قبل أوائل القرن العشرين (اعتمادًا على الاختصاص)؛ بينما تملك الحكومات الكندية الباقي (الذي يغطي الآن 90 في المئة من أراضي كندا). الموارد الطبيعية في كندا2015الحكومة الفيدرالية الأمريكية لديها حقوق فقط . في المعادن الموجودة في المياه الدولية وتحت الأراضي العامة الفيدرالية مثل الحدائق الوطنية. ومع ذلك، تمتلك الحكومة الأمريكية مباشرة ما يقرب من 30 في المئة من إجمالي أراضي الولايات المتحدة - بما في ذلك أكثر من 40 في المئة في ولايات مثل كاليفورنيا وأريزونا، وما يقرب من 85 في المئة في نيفادا. لمزيد من المعلومات حول تاريخ قانون المعادن في الولايات المتحدة، انظر رايت وتشيلستا2002.

44.أندرسون2006.129 ,

45.إيلاريونوف2008.

46.يمكن أن تشير "القومية الموارد" أيضًا إلى زيادة الضرائب على الأصول المستمدة من الموارد، بغض النظر عن من يمتلك تلك الأصول، كما هو الحال في "الضريبة الفائقة" الأسترالية على جميع الشركات التي تستخرج المعادن في أستراليا. انظر، على سبيل المثال، بلاس2011.

47.في الماضي، كان هناك سؤال حول ما إذا كان للدولة الحق في تأميم الممتلكات المملوكة للأجانب، وفي عصرنا التاريخي المحظوظ، تم حل هذا السؤال في القانون الدولي: نعم. ومع ذلك، تم حل الأمر أيضًا في القانون الدولي بأن هذا الحق محدود. هناك بند دولي بشأن الاستيلاء: يمكن أخذ الممتلكات الأجنبية للاستخدام المحلي فقط بعد دفع تعويض سريع وكاف وفعال للمالكين الأجانب. تشير هذه القيود على التأميم في العهود. الجملة الكاملة الأولى من المادة 1(2) هي "يمكن لجميع الشعوب، لأغراضها الخاصة، التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الإخلال بأي التزامات تنشأ عن التعاون الاقتصادي الدولي، استنادًا إلى مبدأ المنفعة المتبادلة، والقانون الدولي." اللغة التي تبدأ بـ "دون الإخلال بـ تتعلق بالتأميم. انظر شرايفر " ...1997و 392 ،*مرات متعددة*.

48. *القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية*.(المادة 1(1–2 ،1949

49.كاتب1997.92–391 ,

50..كولير 2010ب، 114

51.بوج2008.21–202 ,

الفصل 12

1.بينثام1838.69–268 ,

2.هولمز1881.1 ,

3.كاسيسي2001.202 ,65 ,

4.هولمز1997.992 ,

5.انظر، على سبيل المثال، أنغي2004.

6.معاهدة مونتيفيديو 1933، المادة 1. يُضاف أحيانًا عنصر رابع، وهو القدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى، لكنه لا يُعتبر ضروريًا لوجود الدولة.

7..aوزارة الخارجية الأمريكية 2015

8.هارولد لاسكي مقتبس في سكينر2010كان لاسكي يردد جون أوستن: الدولة هي "الشخص .42 ، الفردي، أو مجموعة من الأشخاص الأفراد، التي تحمل السلطات العليا في مجتمع سياسي مستقل." سكينر2010السلطات العليا" في اقتباس أوستن هو مصطلح وصفي، دون أي دلالات على سلطة" .41 ، أخلاقية صحيحة.

9.كريمر وجايشاندرا2003هاوس ;2007بويز ونديكومانا ;13 ،2011.17 ,

10.عند الحديث بهذه الطريقة، يمكن أن تحمل "تقرير المصير" للدولة معناها الخارجي فقط: الدولة التي تحدد مصيرها هي نظام مستقل سياسيًا عن الأنظمة الأخرى.

11.عند الإشارة إلى المساحات بدلاً من الأنظمة ("داخل حدود دولة ما")، سيتم استخدام كلمة إقليم بدلاً من دولة.

12.ميثاق الأمم المتحدة 1945، المقدمة. انظر أيضًا ألسون: "كان رمز مصطلح 'الشعوب' بارزًا، بل متفاخرًا، في ميثاق الأمم المتحدة من خلال إعلان الميثاق باسم 'نحن الشعوب'." ومع ذلك، يستمر، فإن استدعاء الشعوب كان مجرد "تلاعب بلاغي." ألسون2001.260 ,

13.كيلسن1950.52 ,

14..(ميثاق بانجول 1982 (تمت إضافة التأكيدات

15.*إعلان السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية 1963، [1]؛ إعلان السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية للدول النامية 1972، [1]*.

16.تذكر التوجيه من اتفاقية فيينا (الـ "معاهدة حول المعاهدات"): "يجب تفسير المعاهدة بحسن نية وفقًا للمعنى العادي الذي يجب إعطاؤه لشروط المعاهدة في سياقها وفي ضوء هدفها وغرضها." اتفاقية فيينا 1969، المادة 31.

17..I.2 ،*انظر، على سبيل المثال، إعلان فيينا وبرنامج العمل 1993*

18.كما يقول كاسيسي، "تظهر تاريخ صياغة المادة 1 أن حق تقرير المصير كان يُعتبر عمومًا حقًا في التحرر من نظام استبدادي." كاسيسي1995يتطلب حق تقرير المصير الداخلي، كما هو موضح .59-60 ، في المادة 1 المشتركة من مواثيق حقوق الإنسان، "أن يختار الشعب مشرعيه وقادته السياسيين بحرية من أي تلاعب أو تأثير غير مبرر من السلطات المحلية نفسها... باختصار، لا يوجد تقرير مصير بدون اتخاذ قرارات ديمقراطية." كاسيسي1995ويواصل: "يمكن أن يكون للمادة 1(2) تأثير في الحالات .53-54 ، القصوى، حيث يكون من السهل نسبيًا إثبات أن حكومة تستغل الموارد الطبيعية لمصلحة شريحة صغيرة من السكان وبالتالي تتجاهل احتياجات الغالبية العظمى من مواطنيها. وبالمثل، يمكن الاستناد إليها بنجاح حيث يتضح أن حكومة قد تنازلت عن السيطرة على مواردها الطبيعية لدولة أخرى أو لشركات خاصة أجنبية دون ضمان أن يكون الشعب هو المستفيد الرئيسي من هذا الترتيب. أي من هاتين الحالتين ستشكل انتهاكًا واضحًا للمادة 1(2) من المواثيق." كاسيسي1995.56 ,

19..قانون الهيدروكربونات 2006، المقدمات الأولية

20.انظر، على سبيل المثال، أرانجيو-رويز1974.65–562 ,

21.بلاكستون1803تم تحديث التهجئة). في نهاية فصله عن الزواج، يكتب بلاكستون: "هذه هي) I.15 ، الآثار القانونية الرئيسية للزواج خلال فترة التغطية؛ والتي يمكننا أن نلاحظ، أن حتى العوائق التي تواجهها

."الزوجة، تهدف في الغالب إلى حمايتها ومصلحتها. إن الجنس الأنثوي مفضل للغاية في قوانين إنجلترا
22.جيمس الأول 1918، 271–72، مستذكراً لغة أفسس 5:22–23: "الزوجات، اخضعن لأنفسكن
."لأزواجكن، كما للرب. لأن الزوج هو رأس الزوجة، كما أن المسيح هو رأس الكنيسة: وهو مخلص الجسد
23.كاسيسي1995.90–189 ,33–132 ,
24.كاسيسي2001.65, 202 ,
25..*إعلان العلاقات الودية 1970*
26.كاسيسي1995.(مائل في الأصل) 144 ،

الفصل 13

1.؛ دوغلاس130 ،VI ،جيفرسون 1903–07198؛ بشير204 ،2005.
2.ألين يصف تقويم ناثانيال إيمس في ألين2014.117 ,
3.على سبيل المثال، حتى الأنطولوجيا الأكثر قوة للمجموعات في ليست وبيتيت2011لا تفترض أي قوى اجتماعية غامضة" (3)؛ انظر الجزء الأول لهم".
4.انظر، على سبيل المثال، راز1986؛ راز ومارجليت176 ،166 ،1990.50–449 ,
5.الأفراد يتصرفون "كمواطنين" عندما يصوتون، ويتظاهرون، ويذهبون إلى الحرب، ويكتبون رسائل إلى الصحيفة، وما إلى ذلك. يمكن أن يتضمن "التصرف" أيضًا مساعدة أو حتى دعمًا سلبيًا لأولئك الذين يتصرفون بشكل أكثر مباشرة، طالما أن النية ذات الصلة موجودة. هذا الحساب للعمل الجماعي أكثر تسامحًا من تلك الموجودة في الأدبيات التي تتطلب، على سبيل المثال، أن يتصرف الأعضاء نحو هدف معين يلتزمون به بشكل مشترك (انظر غيلبرت2006أو أن يكون لكل عضو معتقدات حول (47–101 معتقدات الأعضاء الآخرين بشأن قيام الجميع بدورهم (انظر تووملا1989.(
6.ميلر2007، الفصل 5.
7.نيكل1997.
8.انظر القائمة وكوينغ-أرتشيبوغي2010حول التمييز بين مفهوم تجميعي ومفهوم أدائي لوكيل المجموعة.
9.تتطلب فقرة الاستيلاء من التعديل الخامس أن يتم أخذ الملكية الخاصة فقط للاستخدام العام مقابل دفع "تعويض عادل".
10.روسو1997.57 ,
11.انظر أيضًا بوردي وفيلدينغ .III، 227 ، جيفرسون 1903–072007.
12..*دستور جمهورية السودان 1998، المادة 9*
13..*(دستور جمهورية غانا 1992، المادة 257(6*
14.أي أن الناس، وليس الوصي، يُعتبرون أصحاب الحقوق النفعية في ممتلكات الثقة وبالتالي هم المستفيدون من الثقة. جيمس بنر، تواصل شخصي 2014.
15.موندي2010، الفصل 8.
16.زامبيا ضد مير كير وديساي (شركة) وآخرون 2007، [95]، [62]، [465–67] (مائل في الأصل، عريض محجوب).
17.روسو1997.120 ,
18..انظر الفصل 7 أعلاه
19.قانون القدرة العقلية في المملكة المتحدة 2005، القسم 3(1). انظر أيضًا هيرينغ2012وما 149 ، يليها.
20.هيرينغ2012يجب أن يكون الشخص قادرًا على فهم الإجراء بشكل عام عندما .67–166 ،61–159 ، لا يتم تحريف العلاج ولا يتم حجب أي معلومات عمدًا.
21.هيرينغ2012.163, 157 ,
22.مكيندريك2013.303–293 ,
23.أموكو-توفور2010.16 ,
24.بعد سيمونز1979.80 ,
25.هل يمكن لشخص ما أن يدخل إلى وسط ساحة المدينة ويعبر عن آرائه دون خوف من الاعتقال أو السجن أو الأذى الجسدي؟" شارانسكي وديرمر2004.41–40 ,
26.السيادة الشعبية تتكون من الحريات المدنية والحقوق السياسية. بهذه الطريقة، تبني نظرية السيادة الشعبية على فكرة أن الشعب لديه السلطة النهائية ولكن ليست غير محدودة. لا يمكن للشعب انتهاك الحقوق المدنية والسياسية الأساسية دون تقويض شروط سيادتهم الخاصة.
27.جاك ماريتان في اليونسكو1948.10 ,

28.والزر1980".في 212، 222. يستخدم والزر كلمة "دولة" لتعني "التشكيل السياسي لدولة ما
29.انظر، على سبيل المثال، برونسون2006هغهمر2010هيرتوج2011للأسف، هناك أيضًا الكثير من الكاريكاتير الساخر ونظريات المؤامرة حول البلاد، خاصة منذ 11 سبتمبر.
30.كانت أمينة بنت عبدالحليم نصار هي الشخص الثاني الذي تم إعدامه بقطع الرأس بتهمة السحر في عام 2011 (والشخص الثالث والسبعون بشكل عام)، بعد أن تم اتهامها بخداع الناس لدفع ثمن علاجات للأمراض. بي بي سي 2011e.
31.في بعض الأحيان يُنسى أن قوات صدام غزت المملكة العربية السعودية خلال حرب الخليج الأولى، وأن عدة دول عربية دعمت هذه الغزو. كما أن مصر الناصرية قصفت المملكة العربية السعودية بشكل متكرر خلال الحرب الأهلية اليمنية في الستينيات.
32.أوبك2014.8 ,
33.قيمة2014ويذنال ،2014.
34.زويف2007ليس جميع ضحايا الاغتصاب الجماعي محظوظين بما يكفي للحصول على عفو) . ملكي؛ انظر شبرواي2009(.
35.اعترف رجل الدين باستخدامه للكابلات وعصا لحرق جلد ابنته وكسر ذراعها وأضلاعها وظهرها وجمجمتها؛ وقد يكون قد اغتصبها أيضًا. إيفانز2013هول ،2013آشر ،2013.
36.(.لات: تجرأ على المعرفة. (شعار كانط للتنوير
37.معهد مراقبة الإيرادات2013تشير التقارير إلى أن "سياسات إدارة الإيرادات غير شفافة" وتعطي البلاد 0 من 100 لـ "إفصاح الحكومة عن تضارب المصالح" و"التحقق من إنفاق الأموال" و"إفصاح الأموال عن تضارب المصالح".
38. فريدوم هاوس2014بنورمان ،2013.
39.مراسلون بلا حدود2014.
40.لي و إيفانز2007غفور ،2007.
41.مونتاجو2010الرشيد ،2012.
42. جيفرسون1903–07.452 ،V ،
43.لايسي2009.
44. وزارة الخارجية الأمريكية2011ب.16 ،15 ،
45.الرشيد2012تم احتجاز الجهني دون محاكمة لمدة تقارب السنة، ثم تم توجيه تهم له بدعم المظاهرات، والتواجد في موقع مظاهرة، والتواصل مع وسائل الإعلام الأجنبية بطريقة تضر بسمعة المملكة العربية السعودية. منظمة العفو الدولية2012.
46.روسو1968.147 ,
47.لوك1988.170 ,
48.وكالة الاستخبارات المركزية2014.المملكة العربية السعودية، محو الأمية
49.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2014.الجدول 1
50.هاميلتون وكليمنس1999.aانظر أيضًا البنك الدولي 2014
51..أرو و آخرون2012.
52.رايان2011.
53.ميلانوفيتش2011.
54.بكري2011.
55.workinد1975.17 ,
56.أو، لنكون أكثر حيادية بشأن دوافعه، على الأقل خيرة. عندما أعلن النظام السعودي عن إنفاق عشرات المليارات الإضافية على الإسكان والرواتب والبطالة وغيرها من المزايا خلال الربيع العربي، وصف مسؤول في البيت الأبيض هذا الإنفاق بأنه "صمامات أمان يفتحها السعوديون عندما يتزايد الضغط"؛ بينما وصف مسؤول آخر المال بأنه "أموال تحفيزية مدفوعة بالحفاظ على الذات." سانجر وشميت2011.

57.يجب أن نلاحظ أنه تحت أي تفسير، لم يكن النظام السعودي لطيفًا بشكل خاص مع الأقلية الشيعية التي تشكل 10 إلى 15 في المئة من مواطني المملكة، ولم يكن كريمًا مع العديد من العمال المغتربين الذين يشكلون أكثر من ربع سكان البلاد.

58.النفطية بالامتنان لحكامهم لأنهم يمنحونهم المال، وأن monarchies يُقترح أحيانًا أن يشعر مواطنو" هذا الامتنان يترجم إلى دعم سياسي. ومع ذلك، فإن الامتنان ينجم عن تلقي هدية. ومع ذلك، يعتقد العرب في الخليج أنهم، كمواطنين، يمتلكون النفط، وليس العائلات الحاكمة ... قليلون هم من يشعرون بالامتنان عند تلقي شيء يعتقدون أنه لهم في المقام الأول." هيرب1999.241 ,

59.هناك أيضًا صعوبات عملية في تجاوز الموافقة الضمنية المفترضة ورسم خط واضح حول ما قد يُعتبر "موافقة" صريحة من الشعب. اعتبر طيفًا من المؤسسات التي تمنح المواطنين سيطرة متزايدة على موارد بلدهم. في أحد طرفي الطيف توجد الشروط الأربعة للموافقة الضمنية الموضحة أعلاه. في الطرف الآخر، يوافق المواطنون على كل قرار يُتخذ بشأن موارد البلاد (كل عقد، كل خصخصة، إلخ) من خلال استفتاء. بين هذين النقطتين توجد جميع المؤسسات الحالية والمحتملة للحكم التمثيلي. أولئك الذين يرغبون في تقييم مبيعات موارد البلاد بناءً على ما إذا كان الشعب قد "أذن فعليًا بالبيع" سيحتاجون إلى رسم خط واضح في مكان ما على هذا الطيف، ويجب أن يكون خطًا مرئيًا وقويًا بما يكفي للاستخدام في السياسة الدولية.بايس بوغ 2010ب، 224–30.

60.تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية بعد النرويج في أحدث مؤشر لحوكمة الموارد، الذي يقيس الشفافية والمساءلة والإفصاح وآليات الرقابة والمزيد. معهد مراقبة الإيرادات2013تُقيّم أمريكا على) . (خليج المكسيك.

61.يمكن للمرء أيضًا أن يسأل أحد سكان نيويورك، حيث قام الحاكم مؤخرًا بحظر التكسير الهيدروليكي - إلى حد كبير بسبب المعارضة العامة.

62.تشمل الديمقراطيات ذات الأغلبية المسلمة دولًا كبيرة مثل بنغلاديش وتركيا ودولًا صغيرة مثل السنغال وجزر المالديف. انظر أيضًا الماس2010.94 ,

63.جزر القمر هي عضو في جامعة الدول العربية، ويكون القمريون أكثر تحكمًا في مواردهم مقارنة بالمغاربة. لكن جزر القمر، كأرخبيل صغير ذو سكان متنوعين، هي مقارنة أقل إثارة للاهتمام لأغراضنا هنا.

64.المغاربة تحت الحد الأدنى من الشروط لتفويض إدارة نظامهم للموارد في الصحراء الغربية. المواطن العادي الذي يحتج على سيطرة النظام على فوسفات الصحراء الغربية (جزء كبير من إيرادات البلاد من الصادرات) سيخشى بشكل منطقي عواقب وخيمة من النظام. القيود التي يفرضها النظام على تفكير المواطنين ومعارضتهم بشأن الصحراء الغربية مركزة بشدة؛ بدونها، يمكن للمغرب أن يفي بالشروط الدنيا للسيادة الشعبية على الموارد.

65.BP أرقام احتياطي النفط من2014.6 ,

66..aنيلي 2011

الفصل 14

1. كينيدي 1963، 163b.
2. في "اعتراف الإيمان" عام 1877، كتب رودس: "أؤكد أننا [الإنجليز] أفضل عرق في العالم وأنه كلما زاد عدد العالم الذي نسكنه، كان ذلك أفضل للجنس البشري. تخيل فقط تلك الأجزاء التي تسكنها حاليًا أكثر النماذج احتقارًا للبشر، ما التغيير الذي سيحدث إذا تم جلبهم تحت تأثير الأنغلو-ساكسون... إفريقيا لا تزال جاهزة لنا، ومن واجبنا أن نأخذها." فلينت1974قد يُعتقد أنه قد مر وقت كافٍ لغسل العار .52–248 من المال الذي يمول الآن منح رودس. ربما يكون الأمر كذلك. ومع ذلك، لماذا لا نستخدم هذا المال الآن لتمويل الشباب البريطانيين والأمريكيين والكنديين والأستراليين ونيوزيلنديين ليتعلموا من الأفارقة في الجامعات الأفريقية؟
3. بي بي سي2003.
4. *لوكس ضد شركة ستاندرد أويل نيويورك 1918، 202*.
5. ويلسون1981, 28.
6. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2014ب، النفط الخام، شهري. كما كان من قبل، هناك حقيقة سعيدة حول صادرات غينيا الاستوائية إلى الولايات المتحدة بعد أغسطس 2014 يعرفها الخبراء - سنتناول مثل هذه الحقائق في الفصل التالي.
7. جيفرسون 1903–07، IX، 36–37.
8. وزارة الخارجية الأمريكية 2014أ.
9. وزارة الخارجية الأمريكية 2014د.
10. كما أن الاستئناف إلى الأمن القومي ليس واقعياً. توفر غينيا الاستوائية القليل إن وجد من إجمالي إمدادات النفط الأمريكية؛ إذا كانت إمكانية الوصول إلى موارد الطاقة حاسمة كما تقترح صفحة الويب، لما استطاعت الولايات المتحدة الانفصال تجارياً عن السودان وليبيا وإيران، التي تقدر احتياطياتها النفطية المثبتة، على التوالي، بـ 4 و 44 و 143 مرة أكبر. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2014أ.
11. وزارة الخارجية الأمريكية 2011د.
12. انظر تقارير فريدوم هاوس "الحرية في العالم" من 1995 إلى 2014.
13. وزارة الخارجية الأمريكية2014ب.
14. ماس2009, 30.
15. وزارة الخارجية الأمريكية2006.
16. ريد2006.
17. ماس2009, 48.
18. وزارة الخارجية الأمريكية2009.
19. *دريد سكوت ضد سانفوردتاريخ* القضية معقد. في النص، يمكن اعتبار الدولة أ أي من 1857. الولايات أو الأراضي التي اعترفت قوانينها بملكية إيمرسون لسكوت، ويمكن اعتبار الدولة ب أي من الولايات أو الأراضي التي تم حظر العبودية فيها.
20. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية2014أ.الواردات والاستهلاك الأمريكي حتى نوفمبر 2014 ،
21. *القانون الأساسي للمملكة العربية السعودية*.المواد 6 و7، 1992.
22. هوكشيلد2005, 15, 137, 153.
23. هوكشيلد2005, 67–68.
24. هيرك1824.(تم تحديث علامات الترقيم) 4 ،
25. انظر، على سبيل المثال، الحساب القوي في بوكانان2004ب.

الفصل 15

1.أيزنهاور1959.575 ,
2..فوربس 2014ب. دون احتساب غلينكور كشركة نفط، مما يجعلها 8 من 11
3.كان شموئيل نيلي أول فيلسوف يقترح تحديد تجارة الموارد بين الديمقراطيات. انظر نيلي 2011ب، نيلي2013.
4.دارتي1990؛ مارتن127 ،1999؛ مارتن55-56 ،2011؛ أكرل وهانا2001كانت عائلة باركلي .28 ، كويكرز الذين دعموا الإلغاء علنًا.
5.والفين2001.71–270 ,
6.كوفمان وباب1999.634, 631 ,
7.ألغت الولايات المتحدة تجارة العبيد في نفس العام، 1807. استمر وصول العبيد إلى الولايات المتحدة لسنوات عديدة بعد ذلك، لكن معظم نمو عدد العبيد في الولايات المتحدة بعد 1807 كان من ما كان يُسمى آنذاك "الزيادة الطبيعية" لعدد العبيد الموجودين بالفعل في البلاد.
8.دي توكفيل2001.199 ,
9.وينرت2007.124 ,
10.كوفمان وباب1999.635 ,
11.كوفمان وباب1999.638, 636 ,
12.مانينغ2013.
13.كوفمان وباب1999التكلفة التي يقدرونها هي 1.8 في المئة من الدخل القومي .37-636 ،631 ، سنويًا.
14.مركز بيو للأبحاث2011.جمال وآخرون ;2014مؤسسة كارنيجي ;2013.12 ,
15.للتأمل الماهر في الثقة، انظر أونيل2002.
16.وزارة العدل الأمريكية2011.
17.مقتبس في كوهلر2012انظر أيضًا لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي المعنية بالبنوك والإسكان .947 ، والشؤون الحضرية1977.4–3 ,
18.كوهلر2012.في 940، 942-943
19.هوكشيلد2005.140 ,
20.كوبر1843.98–197 ,
21.كوهلر2012.949 ,
22.كوهلر2012.949 ,
23..bمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2011
24..اتصال شخصي 2012
25..*قانون الرشوة في المملكة المتحدة 2010*
26.انظر، على سبيل المثال، هينينغ2013أشكروفت وراتكليف ،2012.
27.موران2011.14 ,
28.انظر www.cleantrade.org.
29.برنامج تلفزيوني2014.
30..b*الإيكونوميست 2014*
31.كيدروسكي2010.
32.قارن نائم2009الدول التي تمتلك بالفعل كل هذه القوى المؤسسية لا تحتاج إلى القلق. أما" : بالنسبة للبقية، مثل مرض المناعة الذاتية، فإن اللعنة تقوض قدرة الدولة على بناء دفاعات ضدها. في الواقع، لقد تعلمنا في السنوات الأخيرة أن القوة المركزة، والفساد، وقدرة الحكومات على تجاهل احتياجات شعوبها تجعل من الصعب القيام بما يلزم لمقاومة لعنة الموارد."
33..(ترجمة المؤلف) 429 ،VIII ؛380 ،XXIII ،كانت 1923–55

34.كاتزينيلينبوغن2002. aبلاس 2014 ;
35.الوكالة الدولية للطاقة2010.128 ,
36.الوكالة الدولية للطاقة2013.1 ,
37.كروكس ورافال2014. dإدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2014 ،
38.. bبلاس 2014
39.فيليبس2014.
40.كروكس ورافال2014.
41.هوفمايستر2011الفصل 2.
42.لجنة الطاقة والتجارة2013.
43.راندهاوا2014.
44.اقتباس أينشتاين في برانت2011.

الفصل 16

1. كينيدي 1963، 736a.

2. يُقال أحيانًا إن النفط يُباع في الأسواق العالمية، لذا قد يكون من الصعب تتبع مصدره وأين يذهب. في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن موقع وكالة معلومات الطاقة الأمريكية ينشر بالفعل بيانات شهرية عن واردات النفط، مع مطابقة كل شحنة حسب بلد المنشأ. بشكل أوسع، هناك عدة مخططات قابلة للتطبيق لشهادات المنشأ التي قد تكون مطلوبة للسفن الناقلة لتراكي. أخيرًا، أولئك الذين يدهشهم تعقيدات نقل ملكية النفط ينسون أحيانًا أن ناقلات النفط لها إزاحات قابلة للقياس ويمكن تتبعها بسهولة من ميناء إلى آخر - في الواقع، بعض خدمات الاستخبارات التجارية تجمع هذه المعلومات بالفعل. يتم مناقشة توسيع الحظر على واردات النفط الخام ليشمل المنتجات المكررة في جيرشت ودوبويتز2011.

3. يمكن تعزيز الانفصال التجاري مع تدابير أخرى، على سبيل المثال من خلال حرمان الكيانات التجارية التي تتعامل مع بائعي الموارد غير المؤهلين من الحصول على المشتريات الحكومية أو حسابات المراسلين أو تأمين الشحن. لا يتعين على قانون التجارة النظيفة أن يؤثر على الانفصال التجاري مع دولة ما بخلاف مواردها وبائعي مواردها - لا يزال من القانوني، على سبيل المثال، توظيف عمال من الدولة أو الاستثمار فيها خارج القطاعات الاستخراجية. يجب توخي الحذر مع القواعد المتعلقة بالأخيرة، ومع ذلك، لأنه في البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية العالية، غالبًا ما يكون من الصعب القيام بأعمال تجارية مع أي شخص دون أن تكون فعليًا في شراكة مع النظام.

4. الأهلية للحصول على المساعدات باستخدام مؤشر (MCC) تقرر مؤسسة التحدي الألفي الأمريكية إنها "تفضل مؤشرات السياسة التي وضعتها مؤسسات مستقلة MCC يعتمد على عدة مؤشرات. تقول [من طرف ثالث تعتمد على بيانات موضوعية ومتاحة للجمهور ولديها منهجية تحليلية صارمة. [تسعى إلى مؤشرات تغطي دولًا واسعة، وقابلية المقارنة بين الدول، وتناسقًا واسعًا في النتائج من سنة MCC إلى أخرى." مؤسسة التحدي الألفي الأمريكية2014مؤشرات تكون المكونات ذات MCC غالبًا ما تختار . أيضًا. على سبيل Clean Trade الصلة من المقاييس التي يتم تجميعها من عدة مكونات، كما ستفعل المثال، قد تستخدم فقط مؤشري "الحوكمة" و"الحرية الشخصية" من مؤشر ازدهار ليجاتوم، أو حتى مؤشرات فرعية من هذه المؤشرات.

5. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية2014أ.الواردات والاستهلاك الأمريكي حتى نوفمبر 2014 ،

6. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية2014أ.الواردات والاستهلاك الأمريكي حتى نوفمبر 2014 ،

7. أحد النماذج هو حملة التخلي عن الاستثمارات "الخالية من الإرهاب" لإيران. إليس2009.

8. يمكن للصحفيين المساعدة من خلال جذب الانتباه إلى مثل هذه الحملات للتخلي عن الاستثمارات، كما فعل كاتب عمود نيويورك تايمز نيكولاس كريستوف لحملة مكافحة الإبادة الجماعية في السودان: ""هل يساعد صندوق تقاعدك في تمويل ميليشيات الجنجويد التي تلقي بالأطفال في النيران في دارفور؟"" كريستوف2007.

9. انظر cleantrade.org.

10. مكملًا قويًا لـ "خالية من الوقود الأحفوري"، Clean Trade قد تكون حملة التخلي عن الاستثمارات حيث تعطي شركات النفط أهدافًا إيجابية لتحسين الحوكمة في الدول المنتجة بدلاً من مطالبتها بالخروج من العمل. انظر ويسور 2014ب.

11. التحدث للحظة إلى المحامين: حتى بعد قضية كيوبل، قد تكون هناك فرص للدعاوى في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة (على سبيل المثال، لدعوى تحويل ضد شركة تنقل النفط من نظام استبدادي للغاية إلى الولاية القضائية المحلية). لمزيد من المعلومات حول القضايا قبل كيوبل، انظر الموجز الذي أعدته سيسيلي روز على موقع Clean Trade.

12. واجهت الولايات المتحدة هذا السؤال في دعواها المدنية عام 2014 ضد تيودورين أوبانغ، الولايات المتحدة الأمريكية ضد سترة مايكل جاكسون الموقعة من قبل، المذكورة في الفصل 8. في هذه القضية المتعلقة بالمصادرة المدنية، أجبرت الحكومة الأمريكية (التي خلصت إلى أن أصول تيودورين مشتقة من سوء التصرف أو السرقة أو اختلاس الأموال العامة") على بيع قصر تيودورين في ماليبو وأصول"

أخرى. تنص التسوية على أن الأموال الناتجة عن بيع القصر ستحتفظ في حساب ضمان، ثم تُعطى لجمعية خيرية ستستخدمها لفائدة شعب غينيا الاستوائية - مع شروط صارمة بأن أي من هذه الأموال لن تذهب إلى عائلة أوبانغ. *الولايات المتحدة الأمريكية ضد سترة مايكل جاكسون الموقعة من قبل 2014؛ الشاهد العالمي* 2011.

13. لمزيد من المناقشة حول هذه القضايا والعديد cleantrade.org انظر قسم الأسئلة والأجوبة على من القضايا الأخرى.

14. هوكشيلد 2005. 85 ,

15. ممثل التجارة الأمريكية 2014 كان الرقم لعام 2013 للألعاب الصينية ومعدات الرياضة 21.7 مليار دولار.

16. يمكن للكاثوليك بدء حملتهم الخاصة "نظيفة مغسولة" ضد الشامبو المستخرج من البترودولار. كما يقول المزمور: "لا تدع زيت الأشرار يمسح رأسي." مزمور 141:5. (هذه هي ترجمة الآية في النسخة الكاثوليكية المنقحة الجديدة 2008؛ الترجمات الأخرى تختلف).

17. انظر، على سبيل المثال، www.brilliantearth.com.

18. انظر www.fairphone.com.

19. منذ عام 2006، تم تقديم إطار سياسة التجارة النظيفة في أكثر من 60 محاضرة عبر خمس قارات و14 دولة، بما في ذلك في البنك الدولي، وقصر السلام في لاهاي، والعديد من المؤتمرات الأكاديمية. وقد تم مناقشته، على سبيل المثال، من قبل خبراء السياسة في الصين وأستراليا وغانا؛ في طاولات مستديرة متعددة الأطراف في واشنطن العاصمة وستانفورد؛ في المؤتمر الدولي الكبير للقانون في لندن؛ بعد ساعات في ندوة رفيعة المستوى لصندوق النقد الدولي في الجزائر؛ وفي عدد لا يحصى من المحادثات الخاصة مع السياسيين والمدافعين والصحفيين والمتخصصين في الدول. الكتاب الذي تقرأه كان أيضًا محور ورش عمل متعددة التخصصات في أربع جامعات في ثلاث دول. كانت الأسئلة هنا هي تلك التي تم طرحها في كثير من الأحيان في هذه المناقشات.

20. خلال اجتماع لصانعي السياسات في واشنطن العاصمة، اقترح أحد المندوبين بشكل نصف جاد أن التجارة النظيفة ستتطلب نقل منظمات مثل فريدوم هاوس إلى داخل البنتاغون لحمايتها من الهجمات.

21. بشأن موثوقية المقاييس، انظر، على سبيل المثال، سي رايت وكولير 2014 أرمسترونغ، 2011.

22. قامت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، على سبيل المثال، منذ عام 1999 بتوحيد فئات مخاطر الدول لديها لتجنب المنافسة الضارة بين وكالات ائتمان الصادرات الخاصة بها. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2014c.

23. علاوة على ذلك، فإن الفشل في الاتفاق على المقاييس سيجبر المسؤولين على مواجهة الصحافة في الأساس بهذه الرسالة: "نأسف لأن دولنا يجب أن تستمر في دفع مليارات الدولارات كل يوم مقابل الموارد المسروقة للحفاظ على نظام ينتهي به الأمر إلى الإضرار بمصالحنا الوطنية - ومع ذلك، لا يمكننا ببساطة الاتفاق على أي مقاييس للقمع والفوضى يجب استخدامها."

24. *الهند إكسبريس* السفارة الصينية، 2010، 2010 *الصين ديلي*، 2011، *غارديان* بلانشارد، 2009، وماسون 2011، *الصين ديلي*. 2010.

25. فودي وسافولسكو 2010. 9 ,

26. لينكولن 2015. (تم إخفاء المائل) 340 ،

27. نغواناكيلالا وأوبوسلوتسا 2013 يُعتقد على نطاق واسع أن القيادة الصينية تعمل فعليًا خلف الكواليس سياسيًا في العديد من البلدان - على سبيل المثال، أنها ضغطت على رئيس السودان للسماح لشعب جنوب السودان بالتصويت بسلام على الانفصال في عام 2011. إذا كانت الصين قد ضغطت على البشير، فإنهم يستحقون الثناء - على الرغم من عدم اتساقهم في الالتزام بسياسة "الأعمال العادلة".

28. يناقش لوراند بارتيلز من جامعة كامبريدج توافق سياسات التجارة النظيفة مع قواعد منظمة التجارة العالمية في مقال على موقع التجارة النظيفة.

29. ليست مجرد إمكانية نظرية أن تسمح منظمة التجارة العالمية باستثناءات لقواعدها العامة عندما يتسبب التجارة في الموارد في "أضرار عامة" دولية خطيرة. منحت منظمة التجارة العالمية إعفاءً لعملية

كيمبرلي في عام 2003 وجددت الإعفاء في عامي 2006 و2012. يمكن أن يكون هذا السلف لـ "الألماس الدموي" جزءًا من حجة لإعفاء مشابه لـ "النفط الدموي".

30.كما ذُكر سابقًا، تميل الاعتراضات على الإصلاحات إلى التكرار. إليزابيث هيريك، الناشطة البريطانية التي تم الاقتباس منها في الفصل 15 والتي أوصت بمقاطعة السكر الذي يتم حصاده من قبل العبيد، تضمنت في كتيبها "اعتراضاتها وردودها": "لكن (سيُعترض) إذا لم يكن هناك سوق لمنتجات الهند الغربية، فإن مالكي الهند الغربية سيتعرضون للخراب، والعبيد، بدلاً من أن يستفيدوا، سيتعرضون للهلاك جوعًا. ليس كذلك ... " هيريك1824.5 ,

31.ستيرنز2011.126 ,

32.هيربست وميلز2013.

33.مشروع كافٍ2014انظر أيضًا الشاهد العالمي2015.

34.انظر مشروع كافٍ2014.

35..تواصل شخصي، بكين 2012

36.بعد نوزيك1974.xix ،

37..الوطن 2013، نقلاً عن عماد الدين عديب في الشرق الأوسط

38.في الواقع، كما يتضح من انضمام المملكة العربية السعودية إلى قواعد التجارة العالمية، يمكن للقوى الأكثر تقدمًا داخل البلاد استخدام المعايير الدولية للشفافية وسيادة القانون كتبريرات لدفع مواطنيهم الأكثر تحفظًا إلى الأمام. انظر آرونسون وأبو حرب2011انظر أيضًا إلى ديناميكية كيفية تعزيز . المؤسسات متعددة الأطراف للديمقراطية المحلية في كيوهان وآخرون2009.

39.كما كتب بيتيت، فإن اعتبار وكيل ما مسؤولًا يمكن أن يكون بحد ذاته "مسؤولية". بيتيت2007.

40.قد يُقال إن "الجمهورية العربية" بالعربية تبدو مشابهة جدًا لشكل مختصر من جمهورية مصر العربية، "الجمهورية العربية لمصر"، وأسماء دول أخرى تحمل نمط "الجمهورية العربية لـ X". وبالتالي، يمكن أن يكون الاسم الرسمي الجديد للبلاد "جمهورية شبه الجزيرة العربية"، جمهورية شبه الجزيرة العربية، جم ُورية شب ُ الجزيرة العربية.

41.لمتابعة النقطة السابقة باختصار، يجب أيضًا طرح سؤال حول مصدر طاقتنا على أولئك الذين يريدون الاستمرار في السياسة الحالية. يمكن أن يُسألوا: "ما هو مستوى ثقتكم في إمدادات الطاقة الآمنة دون انقطاع كبير، لنقل من الشرق الأوسط، على المدى المتوسط؟" ستستمر الفعالية في إرسال كميات كبيرة جدًا من المال إلى الجهات القسرية، سواء كانت دولًا أو غير دول، التي تدعم نسخًا معادية من الأيديولوجيات الدينية والوطنية المتطرفة والتي تشارك الآن في صراعات بالوكالة أو مباشرة. إن أموال الموارد هي وقود تلك النيران. لدى الحكومات الغربية خطط طوارئ للانقطاعات الكبيرة في الشرق الأوسط - لإغلاق الخليج الفارسي، أو للعراق أو حتى السعودية التي تتوقف عن العمل - ولكن هذه سيناريوهات سلبية للغاية لكل من الغرب وبقية العالم. "لا تغيير" هو موقف غير مريح للاعتراض على الإصلاح.

42..نيك باتلر، اتصال شخصي، ديسمبر 2014

43.هاردين1968.

44.تغير المناخ ليس كله عن الكربون: هناك، على سبيل المثال، غازات دفيئة غير كربونية وقضايا استخدام الأراضي المهمة أيضًا.

45.انظر جيميسون2014.الفصول 2 و 3 ،

46.الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ2014.111 ,

47.أنه يمكن انبعاث (IPCC) في تقرير 2014، قدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تريليون طن إضافي من الكربون فقط للبقاء ضمن حدود الاحترار البالغة 2 درجة مئوية - لكن الاحتياطيات المثبتة من الوقود الأحفوري في عام 2011 كانت بالفعل حوالي أربعة إلى سبعة تريليونات طن (مع 28 إلى 43 تريليون طن إضافية من الوقود الأحفوري من المحتمل أن تكون تحت الأرض ولكن لم تثبت بعد). IPCC2014.67–68 ,

48.بي بي2014.a؛ متطابقة مع تصنيفات فريدوم هاوس 2014، 8، 62 ،

49.ستكافئ تخفيضات الواردات "المقفلة" المنشقين الاستبداديين من خلال قبول نفطهم مرة أخرى، ولكنها ستفعل ذلك دون تغيير المسار نحو أهداف المناخ. سيظل هذا يحفز الدول الاستبدادية على الخروج من منطقة عدم التأهيل، وإن كان بدرجة أقل. نظرًا لأن أوروبا، على سبيل المثال، ستقفل طلبها المخفض، فمن المحتمل أن يعني ذلك أسعار نفط أقل مما لو اشترت أوروبا ببساطة النفط من أي دول تصبح مؤهلة.

50.يوروستات2014.

51.يوروستات2014إجمالي صادرات الفحم (ألف طن ،aإدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2014 ; قصير) 2012. الواردات الأوروبية المشار إليها هي جميعها من روسيا. تظهر بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن حوالي 15 في المئة من واردات الفحم في جميع أنحاء العالم تأتي من دول "غير حرة".

52.حول الفحم، انظر جيميسون2014, 236.

53..إدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2014ب

54.ومع ذلك، تستورد كندا وأستراليا حاليًا المزيد من النفط من دول استبدادية أكثر مما يشتبه به العديد من مواطنيهما. انظر إحصاءات كندا2013حكومة أستراليا ،2014.

55.من أجل الشفافية، انظر مبادرة شفافية صناعة استخراج الموارد في الفصل 17. كانت بريطانيا أيضًا مبتكرة في مكافحة الفساد: تم القبض على الحاكم النيجيري الفاسد جيمس إيبوري وإدانته (الموصوفة في الفصل 8) بشكل أساسي من قبل شرطة العاصمة، الممولة من وزارة التنمية البريطانية.

56.لقد أصبحت توقعات الطاقة في أمريكا الشمالية متفائلة بشكل قوي في السنوات الأخيرة، مع انطلاق الإنتاج الأمريكي ووجود إمكانيات جديدة في المكسيك مع فتح البلاد لقوانين الاستثمار والمناطق البحرية. "استقلال الطاقة في أمريكا الشمالية" قد تم التنبؤ به بالفعل بحلول عام 2020 من قبل محللين محترمين، BP. انظر، على سبيل المثال2015.

57..انظر بترايوس وآخرون2014.

58.الالتزام المشروط هو خيار منخفض التكلفة للدول التي لا تستطيع استدعاء الإرادة السياسية للتحرك أولاً. يمكن للدولة الالتزام بالتنفيذ المشروط للتجارة النظيفة، تاركةً اختيار المقاييس، على سبيل المثال، لاتفاق متعدد الأطراف لاحق. يمكن للدولة أيضًا الالتزام بالتشريع المشروط: على سبيل المثال، يمكنها الالتزام بتشريع الإطار عندما تلتزم الدول التي تمثل نسبة معينة من التجارة العالمية، أو عندما تلتزم عدد معين من أعضاء الاتحاد الأوروبي.

59.مرة أخرى باستخدام مقياس فريدوم هاوس، ومرة أخرى مع الإشارة إلى أن هذا فقط لغرض التوضيح في هذا الفصل.

60.يعتقد أحيانًا أن الإسلام الوهابي هو بطبيعته رد فعل سياسي. ومع ذلك، أثبتت القيادة القطرية أنها أكثر تقدمًا بكثير من القيادة السعودية في العقد الماضي، حيث استضافت العديد من المبادرات الدولية المهمة للسلام وأنشأت شبكة الجزيرة.

61.؛ مجلسbالحد هو 15,000 دولار للفرد عند تعادل القوة الشرائية. انظر البنك الدولي 2014 الاستخبارات الوطنية2012.السابع ،

62..*دستور جمهورية الصين الشعبية 1982، المقدمة*

63.بزرغ مهر وهورنبي2014.

64.الاقتصاد وليفي2014, 192.

65.حول التحول الأخلاقي داخل الصين، انظر السرد المقنع في أبياه2010الفصل 2.

66.انظر الملاحظات التي أدلى بها وانغ2013JUCCCE انظر أيضًا .2015.

67.حتى إذا كان الصينيون "كلهم أعمال" وحدث احتضان استبدادي آسيوي، قد تعمل دهاء التاريخ لتحقيق بعض أهداف المشروع. إذا أصبحت الدول الآسيوية هي المشترين الرئيسيين للنفط الاستبدادي، سيكون لديها قوة أكبر بكثير لتحديد الأسعار. (من الناحية الاقتصادية، سيصبحون "أوليغوبسونيين".) سيكون بإمكانهم المطالبة بأسعار أقل من الموردين ذوي التكاليف العالية، وقد يطالبون حتى بأسعار أقل مما هو مطلوب للحفاظ على تلك الأنظمة في السلطة. سيكون من الأصعب البقاء كديكتاتور في أنغولا أو غينيا الاستوائية عندما تكون الصين واحدة من الأماكن القليلة التي يمكنك البيع لها.

68.كروفورد2014تشمل الأرقام مزايا المحاربين القدامى ولكن لا تشمل الفوائد. كما أنها لا تشمل . التكاليف البشرية الكبيرة على الولايات المتحدة، أو أي من التكاليف البشرية والاقتصادية الكبيرة على العراقيين.

69.شتيرن2010.

70.بيت1806يبدو أن الأفعال في زمن الماضي في نص المراسل قد تم تغييرها بهدوء إلى) .91-90 ، زمن الحاضر، ومن المحتمل أن بيت قد تحدث.) انظر هاغ2005.140 ,

71.مانزو وماكغوان1992من بين الأفريكانر البارزين، قال 78.2 في المئة إن حكم الأغلبية السوداء . سيكون سيئًا للديمقراطية؛ بدا أن معظمهم يعتقدون أن البلاد ستتحول إلى ديكتاتورية مثل بعض الدول الأفريقية الأخرى التي تحكمها الأغلبية السوداء.

الفصل 17

1.لينكولن2015. 158 ,
2.المواد الخاصة بشهادة عالمية في هذا القسم تم جمعها من اتصالات شخصية، ومن موقع شهادة عالمية (www.globalwitness.org)، ومن مركز التنمية العالمية2007.
3.مركز التنمية العالمية2007.
4.كامبل2002. 115 ,
5.للحصول على حساب شخصي عن أصول الناشطين (ومصيرهم لاحقًا) في كيمبرلي، انظر سميلي2010.
6.فراح2004.
7..قانون تجارة الماس النظيف 2003
8.تمت مشاركة ترشيح نوبل من قبل شراكة أفريقيا كندا، وهي منظمة غير حكومية أخرى قامت بعمل رائد في مجال الماس المتعلق بالصراعات في أفريقيا.
9.عملية كيمبرلي2015.
10.لدى العراق العديد من المشاكل، لكن الشفافية في مناقصاته لعقود النفط الوطنية ليست واحدة منها: البلاد متوافقة مع مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. انظر روسيكا2009.
11.سيلفرستين2003انظر أيضًا ماس .2009لقد وثقت منظمة الشهود العالميين أيضًا بجدية .47-38 ، (الطرق المفرطة لابن أوبانغ، تيودورين (انظر الفصل 8.
12.ستيوارت2011.
13.غوتش2011انظر أيضًا ميكليان .2013كير وإنجلاند ،2013.
14.لقد انضمت الآن معهد مراقبة الإيرادات إلى ميثاق الموارد الطبيعية ليصبح معهد حوكمة الموارد الطبيعية.
15.لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي2008.
16.المواد في هذه الفقرة وما يليها تأتي من اتصالات شخصية في 2010-2014 مع عدة مصادر كانت متورطة في تمرير تعديل كاردين-لوغار.
17.انشر ما تدفعه2014بورغيس2014في الواقع، قامت بورصة هونغ كونغ بخطوة كبيرة نحو الشفافية المؤسسية حتى قبل الولايات المتحدة، حيث أصدرت قواعد في يونيو 2010.
18.قامت شركات النفط المدرجة في الولايات المتحدة بإعادة تنظيم نفسها ورفع دعوى قضائية لمنع متطلبات كاردين-لوغار، مدعية أن هذه المتطلبات ستتطلب أنشطة غير قانونية وتضر تنافسيتها. لقد weakened adoption of similar transparency standards internationally weakened industry arguments, ولكن في وقت كتابة هذه السطور، لا تزال التحديات القانونية غير محسومة.
19.للحصول على نظرة عامة وتحليل للعديد من المبادرات التي تم مناقشتها في هذا الفصل، انظر سيمونز وماكلين2014.
20.*أيضًا، على سبيل المثال، اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة 1997، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2004، وقانون الرشوة في المملكة المتحدة 2010.*
21.يمكن العثور على المزيد من الأمثلة على مبادرات الشفافية (مثل نشر كيفية الاستخراج ونشر كيفية الإنفاق) على موقع نشر ما تدفعه (www.publishwhatyoupay.org).
22.انشر ما تدفعه2015.
23.BGR، انظر، على سبيل المثال2013.
24..قانون دود-فرانك 2010، القسم 1502
25.يمكن إضافة العديد من المبادرات الأخرى إلى هذه القائمة - على سبيل المثال، برامج استرداد الأصول المسروقة الوطنية ومتعددة الأطراف؛ معيار الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة لاستخراج الموارد من أراضي المجتمعات الأصلية؛ معايير حقوق الإنسان المدمجة في إجراءات تمويل وكالات ائتمان التصدير؛ مبادرات مراقبة البيئة؛ والعديد من الآخرين.

26.روجي2012انظر أيضًا روجي .1 ،2013.
27.روجي2006.
28.روجي2013.138 ,
29.انظر كلارك2007.278 ,
30.للاقتراحات المتعلقة بالإصلاحات في هذه المجالات، انظر الشاهد العالمي2010في يونيو 2014، . اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارًا (برعاية الإكوادور وجنوب أفريقيا) لبدء عملية تحويل المبادئ الطوعية إلى معاهدة ملزمة.
31.إن توافق الشروط مع قواعد التجارة الدولية مفهوم جيد. حول الشروط وقواعد منظمة التجارة العالمية، انظر، على سبيل المثال، تانجرمان2002.
32..اتصال شخصي، أبوجا، 2010
33.لقد أكد اقتصاديون مثل جوزيف ستيغليتز، وجيفري ساكس، وبول كولير أيضًا على هذه النقطة بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية: يجب أن تكون هذه مناسبة لظروف البلاد. همفريز وآخرون2007.كولييه 2010ب.
34..أحد أمثلة مراجعة الأقران هو آلية مراجعة الأقران الأفريقية
35.تم وصف نموذج النادي من قبل ريدي وبارى2008يمكن أيضًا دمج نماذج الجدول والنادي. .85-81 ، على سبيل المثال، يمكن لدولة مستوردة أن تعلن عن جدول من الشروط السلبية بينما تقدم شروطًا إيجابية للدول التي تنضم إلى النادي. أو يمكن لدولة مستوردة أن تعلن أن جدول الشروط السلبية والإيجابية سيكون ساري المفعول لجميع الدول التي ليست أعضاء في النادي، بينما سيتم التفاوض على خطط محددة لكل دولة من قبل الأعضاء.
36.للحصول على نظرة عامة على الأبحاث والمقترحات، انظر مركز التنمية العالمية، صفحة النفط (www.cgdev.org/initiative/oil-cash-fighting-resource-curse-through-cash-transfers).2015ساندبيو ،2006دايموند وموسباخر ،2013. انظر أيضًا موس وآخرون.
37.سميث2003.
38.العبادي2014.
39.للدخل الأساسي، انظر فان باريس2000. انظر أيضًا www.basicincome.org.
40.باين2000؛ كين37–319 ،2010؛ حزب الخضر74–171 ،2014.
41.أرن2006.
42.انظر سيغال2011.
43.هانلون وبارينتوس2010لأحدث الدراسات، ابحث عن "التحويلات النقدية"، مع التركيز بشكل . خاص على الدراسات حول البرامج الكبيرة والمثبتة مثل تلك الموجودة في البرازيل والمكسيك.
44.نيجيريا، على سبيل المثال، تطلق بطاقة تعريف الناخب البيومترية التي ترتبط بالخدمات المالية المدفوعة مسبقًا المقدمة من ماستركارد والبنوك النيجيرية. غيوس2014.
45.روت2008.206 ,61 ,
46.جيوجالي2011.
47.عند تصميم وإصلاح الترتيبات الاجتماعية، يجب بالطبع فحص المخططات والتكتيكات التي يسمح" بها والأشكال السلوكية التي يميل إلى تشجيعها. من الناحية المثالية، يجب أن تُحدد القواعد بحيث يُقود الرجال بمصالحهم السائدة للعمل بطرق تعزز الأهداف الاجتماعية المرغوبة. يجب تنسيق سلوك الأفراد الموجهين بخططهم العقلانية قدر الإمكان لتحقيق نتائج، على الرغم من أنها ليست مقصودة أو ربما حتى متوقعة منهم، إلا أنها الأفضل من منظور العدالة الاجتماعية." رولز1971.57 ,
48.تم تشكيل اللجنة الوطنية لعمالة الأطفال في عام 1904. تم إجراء محاولات لتعديل دستور الولايات المتحدة في عامي 1924 و1937. تم تمرير قانون معايير العمل العادلة في عام 1938.
49.نيويل1982.23–122 ,
50.سانفورد1982.15 ,8 ,
51.سانفورد1982.17 ,
52..تم تأسيس منظمة "كير" في عام 1945، وكانت في الأصل تعاونية للتحويلات الأمريكية إلى أوروبا

53.هناك العديد من الروايات عن مجاعة القطن الكبرى في مانشستر خلال الحرب الأهلية الأمريكية؛ للحصول على حساب صحفي، انظر رودريغس2013يحتوي متحف تاريخ الشعب في مانشستر على عرض دائم للقطع الأثرية من الأحداث المذكورة في النص.

54.لينكولن1953.المجلد 6، 64 ،

الفصل 18

1.تم الاقتباس، على ما يبدو دون سخرية، في هايدغر1988، 5 ,
2.بيبيس2000، 170 ,
3.جينر1997، 49 ,
4.تقول دراسة جديدة إن الجربوع والمرموط - وليس الجرذان - هما من نقلا الموت الأسود إلى أوروبا. انظر سارشيت2015.
5.جينر1997، 54 ,
6.توغ1993في الواقع، كان هناك ثلاثة أمراض متزامنة: الطاعون الدبلي، والطاعون الرئوي، والطاعون الإنتاني.
7.الأربعة يجلب أي جانب من جوانب القيامة هو غامض في سفر الرؤيا apocalypse 6 أي من فرسان وقد تم تخيله بشكل مختلف على مر القرون. هنا نفسر بحرية.
8.انظر دياماندیس وكوتلر2014.
9.مجلس الاستخبارات الوطنية2012لقد رأينا بالفعل هذا الاتجاه الضخم في الفصل 6، في "انتشار القوة بعيدًا عن جميع الدول إلى الفاعلين غير الدوليين" لجوزيف ناي. ناي2011من الممكن أن) xv. ، وكتاب ناي يشتركان في مصدر مشترك NIC يكون تقرير).
10.شافتنيت-تشاترجي2013جنوب آسيا وأفريقيا جنوب ، eأرقام السكان من البنك الدولي 2014. 11 الصحراء (التنمية فقط).
11.قانون مور هو، بدقة أكبر، عن عدد الترانزستورات التي يمكن تركيبها بتكلفة منخفضة على دائرة متكاملة.
12..التحليل في هذا القسم يستند إلى ويتتبع ما في هيل وآخرون2013.
13..*الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1947، المقدمة*
14.سلوتير وهيل2010.
15.فورتنا2008بيلايمي وويليامز ;2010، 3–1 ,
16..www.business-humanrights.org انظر أيضًا مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان على
17.لتحليل تاريخ الفوارق العالمية وتأملات حول أهميتها الحالية، انظر أعمال برانكو ميلانوفيتش على www.gc.cuny.edu/liscenter-branko-milanovic.
18.هيل وآخرون2013.
19..(مزمور 115:16 (نسخة الملك جيمس
20.لوك1988.القسم II، 25 ،
21.وينار1998.
22.لوك1988.الأقسام I، 43-41 ،
23.لوك1988.القسم II، 140 ،
24.بايلين1992.
25.ريس2012كما يستخدم ريس فرضية الملكية المشتركة ضمن الحجج المتعلقة بالهجرة، 151-89 ، والأجيال المستقبلية، وتغير المناخ.
26.بوج1994؛ بوج2008الفصل 8؛ بوج2011انظر أيضًا وينار2010على الرغم من أن بوج يقدم اقتراحه بشأن عائد الموارد العالمية كتحقيق لمبدأ لوك الحديث، إلا أنه ليس من الواضح أنه يؤيد النهج اللوكي، عند النظر في جميع الأمور.
27..*اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، المادة 136؛ معاهدة الفضاء الخارجي 1967، المادة 1*
28.انظر www.skyshares.org.
29.فيتجنشتاين2003.(القسم 66 (ترجمة المؤلف ،
30.تشمل الاستثناءات النبيلة بيتر سينجر، مايكل والزر، تشارلز بيز، هنري شيو، أونورا أونيل، جيمس نيكل، وتوماس بوج.

31. *دستور جمهورية ناميبيا 1990، المقدمة*.
32. *دستور جمهورية جنوب أفريقيا 1996، المقدمة*.
33. *دستور جمهورية العراق 2005، المقدمة*.
34. كانت الدول "التي تُعرف بالعالم الثالث" هي المحرك الرئيسي في إدخال المادة 1(2) في مواثيق حقوق الإنسان وكذلك في دفع إعلانات السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية. شرايفر1997الجزء ، الأول.
35. يمكن للدول (أو الأشخاص) أن تستحوذ أو تستخدم الموارد، لكن البشرية بشكل عام لا تزال" تحتفظ بنوع من الحصة الأقلية التي ... لا تمنح السيطرة ولكن حصة من الفوائد المادية." بوج1994. 200 ,
36. هنا يتم توسيع سلسلة لاري دايموند حتى عام 2014، انظر دايموند2008وفقًا لمؤشر . 372 ، الديمقراطية من الإيكونوميست، الذي تم الإشارة إليه سابقًا، فإن ما يقرب من نصف الدول هي ديمقراطيات.
37. كما يشير روس، فإن بعض الدول مثل إندونيسيا والإكوادور قد انتقلت إلى الديمقراطية مع انخفاض عائدات النفط لكل فرد. روس2012كما رأينا في الفصل 2، في مناقشة مصادر . 238 ،75-74 ، فإن بعض الأنظمة الاستبدادية التي ليست على طريق الانتقال الديمقراطي تبقى أيضًا في TRAD، القوة المنصب من خلال الإيجارات الاستراتيجية أو "المساعدات".
38. تنتج باراغواي حاليًا كمية قليلة من الحديد وليس الكثير غيره. كما هو الحال في العديد من الدول الفقيرة، قد يتم اكتشاف ثروات طبيعية بعد. عائدات الموارد في أي دولة هي وظيفة ليست فقط من الهبة الطبيعية ولكن أيضًا من الاستثمار المخصص للاستكشاف والاستخراج.
39. هذا هو "الكوسموبوليتية السياسية"، التي تختلف عن الكوسموبوليتية الأخلاقية والثقافية لأنطوني أبيا. انظر أبيا2006.
40. لهذا السبب، قام تشارلز بيز بتأهيل فرضية استندت إليها حجته من أجل مبدأ إعادة توزيع عالمي للموارد. قارن الصفحات 137-143 من نص بيز لعام 19791999.مع الصفحة 206 من إصدار 1999
41. لإمكانيات، انظر سن 1999ب، نوسباوم2000، www.hd-ca.org.
42. غيزو1838. 311 ,
43. غيزو1838كانت القوة المركزية لغيزو هي الدولة القومية، التي أصبحت أكثر قوة . 312-311 ، بشكل تدريجي على مر القرون التالية.
44. انظر كريستيانو2011.
45. لرواية غنية عن السيادة الشعبية في إنشاء الوكالة الكوسموبوليتانية، انظر يبي2011، الفصل 6.
46. على سبيل المثال، بيتز1999؛ كاني104–92 ،2005. 177–81 ,
47. هايدغر1988. 5 ,
48. الفيلسوف العظيم سيدجويك كان قد سخر بلطف من هذه الطريقة في النظرية: "يُقال إن سقراط قد التقى ذات مرة بمعلم محترف للحكمة، الذي أخبره أنه اكتشف التعريف الحقيقي للعدالة. "حقًا،" قال سقراط، "إنها اكتشاف رائع. الآن لن يكون لدينا المزيد من النزاعات في المحاكم، ولن تضطر الأمم للذهاب إلى الحرب مرة أخرى. سيكون لكل شخص حقوقه ولن يكون هناك المزيد من الظلم." " سيدجويك1893. 3 ,
49. تشمل المواقف الموصوفة ما يسميه الفلاسفة النظريات المثالية مثل المساواة في الحظ وكلا من الليبرالية اليمينية واليسارية.
50. قد يقول المرء إنه لا يمكن أن يكون هناك أي مثالية فلسفية ملهمة حقًا كفرضية لعرض تلفزيوني واقعي.
51. راولز1971يُعتقد أحيانًا أن رولز هو الفيلسوف "التوزيعي" بامتياز، لكن هذه خطأ. توزيع رولز . 259 ، العادل يمنح كل مواطن ضمانًا عامًا لقيمته المتساوية في المجتمع، مما يدعم احترام الذات الذي يحتاجه الجميع لمتابعة خطة حياتهم "بحماس والتمتع بتحقيقها." رولز1971كما أن توزيع رولز العادل يمكّن . 178 ، شكلًا خاصًا من الوحدة الاجتماعية العميقة - في هذا المجتمع، يعيش المواطنون معًا ضمن مؤسسات تسمح لهم "بمشاركة مصير بعضهم البعض" على مستوى عميق جدًا. رولز1971. 102 ,
52. روسو1826.(ترجمة المؤلف) 25 ،

53.غرامشي2014.(ديسمبر 1929 (ترجمة بييترو مافيتون 19 ،

خاتمة

1.مطحنة2001؛ روزفلت32-31 ،1999.78–177 ,

2.فوكو1984."كـ "قدرات capacites ؛ ترجمة48-47 ،

3.هايك2011.59 ,57

4.إنجلز1892."كـ "المملكة règne كـ "الإنسانية" و l'humanité ؛ ترجمة135 ،29–128 ،

5.كلارك1999.

6.غوته2014.(ترجمة المؤلف) 221 ،

7.سوسمان2005.

8.هناك أشكال من العلاقات السلبية لا يمكن تمثيلها على هذا الاستمرارية حيث لا تعترف إحدى الأطراف حتى بالأخرى كإنسان له أهداف. في التقرير عن الحرب الأهلية الكونغولية في الفصل 4، قام المسلحون بتمزيق ضحاياهم وعرضوا جثثهم المتصلبة مثل الدمى.

9.كورسغارد1996الفصل 8؛ فيلمان ،1999.

10.كانط1998."؛ استبدال "مملكة" بـ "مملكة45 ،

11.مطحنة2001.33 ,32 ,

12.انظر أيضًا آدم سميث: "لذا، من هنا، فإن الشعور بالكثير تجاه الآخرين وقليل تجاه أنفسنا، وكبح أنانيتنا، وإشباع مشاعرنا الخيرية، يشكل كمال الطبيعة البشرية؛ ولا يمكن أن ينتج بين البشر تلك التناغم في المشاعر والعواطف التي تتكون منها كل نعمتهم وملاءمتهم." سميث2002.30 ,

13.أعلم أن ذلك هو إنجاز الحب العالمي - لكن هل هو جيد؟" قد يعتبر الفلاسفة مدى جودة إجابة هذا" المثال على حجة السؤال المفتوح لمور. انظر ريدج2014.

14.كينز1920.39 ,

15.سينوت-أرمسترونغ2014يُعرف النفعية الكلاسيكية أحيانًا بأنها العواقبية بالإضافة إلى الرفاهية بالإضافة إلى التخصيص؛ الرأي هنا يستبدل "الوحدة الحرة للأهداف" بالحد الأوسط. ("الوحدوية" ستكون تسمية جيدة لهذا الرأي، لو لم تكن قد تم أخذها بالفعل.)

16.بالنسبة لقيمة الصفات الشخصية، اعتبر ما يقوله رولز عن "المميزات": "الخيال والذكاء، والجمال والنعمة، وغيرها من الأصول والقدرات الطبيعية للشخص هي أيضًا خيرات للآخرين: يتمتع بها زملاؤنا كما نستمتع بها نحن عندما يتم عرضها بشكل صحيح وممارستها بشكل صحيح. إنها تشكل الوسائل البشرية للأنشطة التكميلية التي ينضم فيها الأشخاص معًا ويستمتعون بتحقيق طبيعتهم الخاصة وطبيعة الآخرين." رولز1971.443 ,

17.واحدة من أكثر العروض حساسية لموارد نظرية العواقب المعقدة تظل لرايلتون1984.

18.انظر إلى رولز1971حول فكرة الاتحاد الاجتماعي ("الذات تتحقق في أنشطة العديد من ،565 ، الذوات"). للتفكير في الأهمية الكبيرة لرؤية مشاريع المرء كاستمرار مع مشاريع الآخرين عبر الزمن، انظر إلى شيفلر2013.

19.راولز2005الموازاة في هوبز مع "المعقول" لرولز هي القانون الخامس للطبيعة، "التوافق": .139 ، أن يسعى كل إنسان للتكيف مع الآخرين." هوبز"1996يلعب "المعقول" لسكينلون دورًا مشابهًا في .106 ، تعاقديته.

20.راولز2005.هنا يصف رولز التعددية المعقولة .144 ،

21.هونغ1993.

22.راولز1971.527 ,

23.الوحدة بين الأشخاص هي واحدة من الأبعاد الثلاثة للوحدة التي توجه تقييمنا للقيمة. الوحدة داخل الشخص - التوحيد الحر لحياة واحدة على مر الزمن - هي أيضًا أساسية في تقييمنا لخير أو شر الأشخاص. قارن، على سبيل المثال، قول إن شخصًا ما لديه نزاهة مع قول إن شخصًا ما مختل عقليًا.) تدرس التقليد الوجودي هذا البعد من القيمة؛ مثاله هو نيتشه، الذي كان يتوق إلى حياة فردية موحدة بأهداف ذاتية.

البعد الثالث للقيمة هو ما يتجاوز الشخصي: الوحدة بين الذات والعالم. وهذا يشمل المثُل العلمية والدينية والجمالية لفهم العالم بشكل كامل، والتفاعل معه بشكل مناسب، والسيطرة عليه بسهولة.

المثالية النهائية للقيمة هي تعظيمها على جميع الأبعاد الثلاثة: الأفراد الموحدون داخليًا، الذين يتحدون أيضًا مع بعضهم البعض، والذين لديهم إتقان تقديري كامل لبيئتهم. العمل على جميع أبعاد القيمة الثلاثة في آن واحد هو تحدٍ صعب ولكنه مألوف - فكر، على سبيل المثال، في مصممي السيارات الذاتية القيادة الذكية" اليوم الذين يهدفون إلى إنشاء آلات موثوقة تتناغم تمامًا مع بعضها البعض وتتنقل في محيطها" من ،mutatis mutandis ،بحيث تصل دائمًا إلى وجهاتها بأمان. نفس التعظيم ثلاثي الأبعاد هو الهدف التعليم الابتدائي والثانوي.

24.إلى توافق متداخل في رولز modus vivendi قارن الانتقال من2005.67–158 ,

25.مطحنة2001.(تم كبت المائل) 33-32 ،

26.قد يتساءل المرء عما إذا كانت الهوس المعاصر بالجنس في الثقافة الشعبية هو جزئيًا نتيجة للإحباط من صعوبة تحقيق أشكال أعمق من الوحدة بين الذوات الحديثة المعقدة ذات الجدران السميكة.

27.يبدو أننا نتجه نحو مستقبل حيث لا يمكن اعتبار هذه الأسس العاطفية الطبيعية التي تفضل الوحدة أمرًا مفروغًا منه. بعض الناس يستخدمون الآن التكنولوجيا لزرع قرون على جباههم ومنح أنفسهم ألسنة مشقوقة؛ إن تخيل التلاعبات الجينية المعادلة للأسس العاطفية للسلوك يجعل من المهم أكثر من أي وقت مضى تقدير قيمة الآليات الطبيعية للتعاطف.

28.مغني1981.

29.لينين1965.(مائل في الأصل) 69–268 ،

30. لذا قال هتلر في سبتمبر 1938 بعد*الأنشلوس* جنود الجيش الألماني" :*فيرماخت*للمرة الأولى، ... ! أنتم هنا كجنود من الرايخ الألماني الأكبر! ... نحن نعترف بضرورة وجود الحركة، الحركة التي نجحت في أقل من عقدين من الزمن في تحرير الشعب الألماني*فولك*من أعظم ارتباك وفوضى داخلية وقيادته إلى الوحدة التي نراها اليوم. تعاليم الاشتراكية الوطنية والحزب هي ضامنة لهذه*فولكسغماينشافت*الألمانية الداخلية." هتلر 1922–1945، 473.

31.خروج 15:3، التثنية 32:42. القوة أيضًا مُقدّرة في الموسيقى الشعبية، السوداء والبيضاء، متبعةً التقليد العريق للأغاني الشعبية التي تعطي الحياة لخيالات المحبطين.

32.هوبز1996.89 ,

33.كما قال جوزيف كارينز بشكل لا يُنسى، "الحدود لها حراس والحراس لديهم أسلحة." كارينز1987, 251.

34.راولز1999.7–6 ,

المراجع

النصوص القانونية

I.L.M ميثاق بانجول . 1982. الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. 21 58.
لقانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية . 1949
US 98 بوش ضد غور . 2000. 531
يثاق الأمم المتحدة . 1945
USC 3901 قانون تجارة الألماس النظيف . 2003. 19
.ستور أيرلندا . 1937
.ستور المكسيك . 1917
.ستور قطر . 2004
.ستور جمهورية فيتنام الاشتراكية . 1992
.ستور جمهورية نيجيريا الفيدرالية . 1963
.ستور جمهورية الصين الشعبية . 1982
.ستور جمهورية غانا . 1992
.ستور جمهورية العراق . 2005
.ستور جمهورية ناميبيا . 1990
.ستور جمهورية جنوب أفريقيا . 1996
.ستور جمهورية السودان . 1998
.ستور الولايات المتحدة الأمريكية . 1787
.ستور زامبيا . 1996
USC 960d المواد الخاضعة للرقابة . 2005. 21
ريمة الإبادة الجماعية . 1946. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 96 (11 .(ديسمبر
علان الاستقلال . 1776
علان السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية . 1963. قرار الجمعية العامة للأمم .(المتحدة 1803 (18 نوفمبر
علان السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية للدول النامية . 1972. قرار .(الجمعية العامة للأمم المتحدة 3016 (18 ديسمبر
علان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة . 1960. قرار الجمعية العامة .(للأمم المتحدة 1514 (14 أكتوبر
علان الحق في التنمية . 1986. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41 (4 .(ديسمبر
علان حقوق الإنسان والمواطن . 1789
انون دود-فرانك . 2010. قانون إصلاح و حماية المستهلك في وول ستريت .دود-فرانك. قانون عام 111-203
انون تعديل السيطرة على الكلاب. نيوزيلندا. 2003

.ريد سكوت ضد سانفورد. 1857. 60 الولايات المتحدة 393
يمور الشرقية (البرتغال ضد أستراليا). 1995. تقرير محكمة العدل الدولية 90
علان العلاقات الودية. 1970. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2625 (24 .(أكتوبر
لاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات). 1947. 55 الأمم المتحدة 194
لرخصة العامة رقم 5. 2011. وزارة الخزانة الأمريكية. 26 أبريل
لرخصة العامة رقم 6. 2011. وزارة الخزانة الأمريكية. 19 أغسطس
تفاقية لاهاي. 1899. اتفاقية بشأن قوانين وعادات الحرب على اليابسة. 29 .يوليو
انون الهيدروكربونات. 2006. غينيا الاستوائية. قانون الهيدروكربونات رقم .نوفمبر 3 .8/2006
لعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. 1966. 999 الأمم المتحدة .171
لعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 1966. 993 .UNTS 3
نظيم الأخشاب (غير القانونية). 2010. اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم .995/2010
شركة الخطوط الجوية الكويتية ضد شركة الخطوط الجوية العراقية. 2001. .WLR 1117 الأرقام 4 و 5. 3
99 NY لوكس ضد شركة ستاندرد أويل في نيويورك. 1918. 224
HCA 23 .مابو ضد كوينزلاند. 1992. رقم 2
انون المعادن. 1946. نيجيريا. لتكبير تشريعات صناعة المعادن (حجز المعادن .ذات الأهمية الخاصة للدولة للحصول على الترخيص). 15 فبراير
رسوم الزيوت المعدنية. 1914. نيجيريا. لتنظيم الحق في البحث عن .واستخراج الزيوت المعدنية. 31 ديسمبر
LNTS 19 اتفاقية مونتيفيديو . 1933. حقوق وواجبات الدول. 165
لأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . 1960. قرار الجمعية العامة للأمم .(المتحدة 1541 (15 ديسمبر
تفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة . 1997. اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين .الأجانب في المعاملات التجارية الدولية
AC 249 (HL) .أوبنهايمر ضد كاترمول . 1976
عاهدة الفضاء الخارجي . 1967. معاهدة المبادئ التي تحكم أنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام .السماوية الأخرى
نشطة النفط . 1978. القانون الأنغولي رقم 13/78. 26 أغسطس
لمحكمة الدولية للعدل .2009 . CR 2009/26 الجلسة العامة
مسألة ناميبيا . 1979. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3492 (12 ديسمبر
لنظام الأساسي للمملكة العربية السعودية . 1992. النظام الأساسي للحكم، .شعبان 1412هـ 27 ،(A/91) الأمر الملكي رقم

USC 2181 الخيانة . 2006. 18
قانون الرشوة في المملكة المتحدة . 2010
قانون القدرة العقلية في المملكة المتحدة . 2005
قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1653 . 2006. 27 يناير. وثيقة الأمم المتحدة S/RES/1653.
A/58/422. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد . 2004
1833 UNTS 3. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . 1982. 18
الولايات المتحدة الأمريكية ضد جاكيت "تريلر" الموقع من قبل مايكل جاكسون . 2014. CD Cal 13-9169-GW-SS.
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . 1948. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 A (III). 10 ديسمبر.
أمر تنفيذي أمريكي 13067. 1997. حظر ممتلكات الحكومة السودانية ومنع المعاملات مع السودان.
أمر تنفيذي أمريكي 13412. 2006. حظر الممتلكات ومنع المعاملات مع حكومة السودان.
أمر تنفيذي أمريكي 13566. 2011. حظر الممتلكات ومنع بعض المعاملات المتعلقة بليبيا.
قانون عام أمريكي 106–476. 2000. 114 ستات. 2101. تعديل الجدول الزمني للتعريفات الموحدة للولايات المتحدة.
اتفاقية فيينا. 1969. اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات
إعلان فيينا وبرنامج العمل. 1993. المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
الصحراء الغربية [رأي استشاري]. 1975. ICJ Rep 12.
زامبيا ضد مير كير وديساي (شركة) وآخرون. 2007. EWHC 952 (Ch).

نصوص أخرى

وعد متجدد. 2015. "لوحة معلومات وفيات الأطفال دون الخامسة
تم الوصول إليه في 11 مايو) www.apromiserenewed.org/dashboard/
2015).

رونسون، سوزان أرييل، و م. رودوان أبوهراب. 2011. "رفاق غير متوقعين:
الجات، منظمة التجارة العالمية وبعض الحقوق الديمقراطية." الدراسات
الدولية ربع السنوية 55(2): 379–408.

عبد العزيز، سلمى. 2014. "مجموعة: داعش تأخذ حقل نفط سوري رئيسي
تم) www.cnn.com/2014/07/03/world/meast/syria-isis-oil-field/
الوصول إليه في 25 أبريل 2015).

عبد العزيز، إبراهيم، و دولوي مباتشو. 2014. "تقول القوات النيجيرية إن
الفساد يضعف الإرادة لمحاربة الإسلاميين." بلومبرغ بيزنس، 16 يوليو.

عبيدين، مهاني زينال. 2001. "التصنيع التنافسي مع وفرة الموارد الطبيعية:
ماليزيا." في وفرة الموارد والتنمية الاقتصادية، تحرير ريتشارد م. أوتي.
نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 147–64.

سيموغلو، دارون، وجيمس أ. روبنسون. 2012*لماذا تفشل الأمم: أصول
السلطة والازدهار والفقر. نيويورك: راندوم هاوس.*

سيموغلو، دارون، جيمس أ. روبنسون، وتييري فيرديه. 2004. "الكليتوقراطية
وقاعدة فرق تسد: نموذج للحكم الشخصي." مجلة الجمعية الاقتصادية
الأوروبية 2(2–3):162–92.

كرل، مارجريت، وليزلي هانا. 2001*باركليز: أعمال المصرفية، 1690–1996.
كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.*

مكتب القائد العام. 1863.*الأوامر العامة رقم 100. واشنطن، العاصمة*

فريقيا كونفيدنشال. 2012. "أنغولا: أمل السلام لكابيندا." 13 أبريل

فريبول. 2013. "93% من الفتيات في الشمال يفتقرن إلى التعليم الثانوي -
سانوسي." www.afripol.org/afripol/item/1116-93-northern-girls-
تم الوصول إليه) lack-secondary-education-%E2%80%93-sanusi.html
في 25 يناير 2015).

غريكولا، جورجيوس. 1950.دي ري ميتاليكا. ترجمة: هنري كلارك هوفر ولوي
هنري هوفر. نيويورك: دوفر.

بدت، توكي إس. 2009. "الفساد، المؤسسات والتنمية الاقتصادية." مراجعة
أكسفورد للسياسة الاقتصادية 25(2):271–91.

عجمي، فؤاد. 2007. "قوى البتروقراطية*US News & World Report*، 19
ديسمبر.

لعبادي، حيدر 2014. "مجلس الوزراء يقرر الموافقة على اتفاقية النفط بين
الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان." pmo.iq/pme/press/2-12-
2014en.htm(تم الوصول إليه في 14 فبراير 2015)

لكاسيم، فاروق، تينا سورايد، وأليد ويليامز. 2008*الفساد الكبير في تنظيم
النفط*.لموارد مكافحة الفساد U4 بيرغن: مركز .

الرشيد، مداوي. 2012. "لا ربيع سعودي*Boston Review*.مارس 1 ،
شيخ، هند، و س. نوري إرباس. 2012. "لعنة النفط وأسواق العمل: حالة المملكة العربية السعودية." ورقة عمل 697. الجيزة، مصر: منتدى الأبحاث الاقتصادية.
العبيدلي، عمر. 2012. "الموارد الطبيعية والتوازن بين الاستبداد والتنمية *Journal of Economic Behavior & Organization*.81(1):137–52
نصالات الغاز والنفط لألكسندر. 2004. "قضية ستاتويل الإيرانية تنتظر نتائج التحقيقات."www.gasandoil.com/news/2004/06/cnm42400تم الوصول إليه في 23 يناير 2015).
ليغري، دانتي. 2005*الجحيم*ترجمة تشارلز إليوت نورتون. ستيلويل، كانساس: ديجريدز.
لين، دانييل. 2014*إعلاننا: قراءة لإعلان الاستقلال دفاعًا عن المساواة*. *نيويورك: ليفرايت*.
لين، بيتر. 2011. "لحظة محرجة: ابن دكتاتور أفريقي (يعيش شعبه على 1.50 جنيه إسترليني في اليوم) لديه 5 ملايين جنيه إسترليني من السيارات الفاخرة تم الاستيلاء عليها من أمام منزله." ديلي ميل، 1 أكتوبر.
ليسون، سيمون. 2012. "نيجيريا: كيف تخسر 35 مليار دولار." غارديان، 13 نوفمبر.
لسطن، فيليب. 2001. "حقوق الشعوب: صعودها وسقوطها." في حقوق الشعوب، تحرير فيليب ألسطن. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 259–93.
منظمة العفو الدولية. 2005*غينيا الاستوائية: محاكمة بها الكثير من العيوب*. *لندن*.
نظمة العفو الدولية. 2012. "السعودية: محاكمة المتظاهر في الرياض 'غير مبررة تمامًا'."www.amnesty.org/en/articles/news/2012/02/saudi-arabia-trial-riyadh-protester-utterly-unwarranted/تم الوصول إليه في 6 فبراير 2015).
موكو-توفور، جو. 2010*كيف تخطط غانا لإدارة عائدات النفط: خطوة نحو الشفافية والمساءلة ومعايير الحوكمة*. *أكرا: معهد الشؤون الاقتصادية، غانا*.
اية، جيمس. 2011. "طلب عاجل. انتهاك حقوق الملكية للشعوب الأصلية وحق التعويض الفعال." مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. جنيف.
ندرسن، يورغن ج.، وميخائيل ل. روس. 2013. "التغيير الكبير في النفط: نظرة أقرب على تحليل هابر-مينالدو." الدراسات السياسية المقارنة 20(10):1–29.
ندرسن، يورغن جول، وآخرون. 2014. "إيجارات النفط، المؤسسات السياسية، والثروة المخفية: أدلة من حسابات البنوك الخارجية."www.nielsjohannesen.net/wp-content/uploads/2014/08/Oil_submission.pdf تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
ندرسون، ليزا. 1987. "الدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا." السياسة المقارنة 20(1):1–18.

ندرسون، بول توماس. 2006*سيكون هناك*
.دمcinemascopian.com/pics/2008oscars/TWBB.pdf (تم الوصول إليه في 1 ديسمبر 2014).

'.أندرسون، هيلاري. 2008. "الصين 'تغذي الحرب في دارفور
news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/7503428.stm (تم الوصول إليه في
.(يناير 2015 29

درسون، هيلاري. 2011. "الجنود يروون عن مذبحة حقول الألماس في
www.bbc.co.uk/panorama/ (تم الوصول إليه في 19 يناير
."زيمبابوي
2015).

نغي، أنطوني. 2004*الإمبريالية، السيادة وصنع القانون الدولي. كامبريدج:*
.*مطبعة جامعة كامبريدج*

سوشيتد برس. 2005. "تشافيز: احتياطي النفط لدينا لا ينتمي للسيد بوش." 8
.مارس

بيا، كوامي أنطوني. 2006*العالمية: الأخلاق في عالم من الغرباء. نيويورك:*
.*نورتون*

بيا، كوامي أنطوني 2010*مدونة الشرف: كيف تحدث الثورات الأخلاقية.*
.*نيويورك: نورتون*

رانجيو-رويز، غايتانو. 1974. "الدور المعياري للجمعية العامة للأمم المتحدة
وإعلان مبادئ العلاقات الودية." في الدورات المجمعة لأكاديمية لاهاي
.المجلد 137. لاهاي: أكاديمية لاهاي، 419–572 .III-للقانون الدولي، 1972

ريزكي، رياح، وماركوس بروكنر. 2011. "عائدات النفط، الفساد واستقرار
.الدولة: أدلة من بيانات بانل." مراجعة الاقتصاد الأوروبي 55(7):955–63

ريزكي، رياح، كيرك هاميلتون، وكازيم كازيموف. 2012. "عائدات الموارد،
الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو: دور المؤسسات السياسية." ورقة عمل
.واشنطن، العاصمة: صندوق النقد الدولي .11/142

رمسترونغ، ديفيد أ. 2011. "الاستقرار والتغيير في مقاييس الحقوق السياسية
والحريات المدنية لمؤسسة فريدوم هاوس." مجلة أبحاث السلام
.48(5):653–62

رمسترونغ، كارين. 2014. "الجذور العميقة للدولة الإسلامية." نيو ستيتسمان،
.نوفمبر، 24–31 21

رن، لاري. 2006. "حر في الاختيار: محادثة مع ميلتون فريدمان." إمبريميس،
.يوليو

رو، كينيث، وآخرون. 2012. "الاستدامة وقياس الثروة." اقتصاديات البيئة
.والتنمية 17(3):317–53

شكرُفت، بيل، غاريث غريفيثس، وهيلين تيفين، محررون. 2005*قارئ*
.*الدراسات ما بعد الاستعمارية. الطبعة الثانية. أبينغدون: روتليدج*

شكرُفت، جون، وجون راتكليف. 2012. "التطور غير العادي والحديث لقانون
مكافحة الفساد المتوسع." مجلة نوتردام للقانون والأخلاقيات والسياسة
.العامة 25:26–38

سموس، رونالد د.، وآخرون. 2005. "إستراتيجية عبر الأطلسي لتعزيز التنمية
.الديمقراطية في الشرق الأوسط الأوسع." واشنطن كوارترلي 28(2):5–21

وغسطين. 1955.دي سيفيتاتي ديي ضد الوثنيين. كوربوس كريستيانوروم، سلسلة لاتينية. المجلد 47. تورنهاوت، بلجيكا: بريبولس.
لحكومة الأسترالية. 2010. "نص مقابلة رئيس الوزراء، مستشفى جيلونغ 7 تم) pmtranscripts.dpmc.gov.au/browse.php?did=17284 "مايو 2010. الوصول إليه في 1 فبراير 2015).
لحكومة الأسترالية. 2014. "إحصاءات النفط الأسترالي." www.industry.gov.au/industry/Office-of-the-Chief-Economist/Publications/Pages/Australian-petroleum-statistics.aspx (تم الوصول إليه في 12 فبراير 2015).
وتي، ريتشارد م. 2010. "النخب، دورة الإيجار والتنمية: التكيف مع ندرة الأراضي في موريشيوس وكينيا وساحل العاج." مراجعة سياسة التنمية 28(4):411–33.
مشروع أفالون. 2008. "الحكم: روزنبرغ avalon.law.yale.edu/imt/judrosen.asp (تم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2014).
افيلمبا، فيدل، تيمو مولر، وساشا ليزنيف. 2014*أثر إصلاحات دود-فرانك والمعادن النزاعية على حرب شرق الكونغو. واشنطن العاصمة: مشروع كافٍ.*
ايلين، برنارد. 1992*الأصول الأيديولوجية للثورة الأمريكية. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد.*
كري، ندى. 2011. "العقوبات تشكل تهديدًا متزايدًا لأسد سوريا." نيويورك تايمز، 10 أكتوبر.
الاكيان، بيتر. 2003*تيغريس المحترق: الإبادة الجماعية للأرمن واستجابة أمريكا. نيويورك: هاربر كولينز.*
الارد، كريس، وغلين بانكس. 2009. "بين صخرة ومكان صعب: استراتيجية الشركات في منجم فريبورت في بابوا، 2001-2006." في العمل مع الطبيعة ضد الفقر: التنمية والموارد والبيئة في شرق إندونيسيا، تحرير. بودي ب. ريسوسودارمو وفرانك جوتزو. سنغافورة: ISEAS، 147-78.
ارنيت، إيرول. 2012. "جندي سابق: 'أصبح إطلاق النار مثل شرب كوب من الماء.'" edition.cnn.com/2012/10/08/world/africa/ishmael-beah-child-soldier/ (تم الوصول إليه في 24 يناير 2015).
شير، عبد الوهاب. 2005. "ثابت في التزامه بقضية الإسلام." عرب نيوز، 2 أغسطس.
است، إليزابيث، وآخرون. 2014*إنقاذ الوقود الأحفوري: دعم مجموعة العشرين لاستكشاف النفط والغاز والفحم. لندن: معهد التنمية الخارجية.*
استيدا، إليزابيث، توماس والد، ويانيث ووردن-فرناندیز، تحرير. 2005*القانون والسياسة المعدنية الدولية والمقارنة. لاهاي: كلور.*
باكستر، جوان. 2002. "بوابة مالي الصحراوية الخطيرة news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/2063526.stm (تم الوصول إليه في 27 يناير 2015).
ازوباندي، سارة. 2013*الاقتصاد السياسي لصناديق الثروة السيادية في الخليج: دراسة حالة لإيران والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة.*

آبينغدون: روتليدج.

تشرشل يُصوت كأعظم بريطاني" .a بي بي سي. 2002
news.bbc.co.uk/1/hi/entertainment/2509465.stm (تم الوصول إليه
(في 21 يناير 2015).

إيران تهدد بفرض حظر نفطي" .b بي بي سي. 2002
news.bbc.co.uk/1/hi/business/1912795.stm (26 تم الوصول إليه في
(يناير 2015).

بي بي سي. 2003. "إله غينيا الاستوائية
news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/3098007.stm (تم الوصول إليه في
(يناير 2015 26).

بي بي سي. 2005. "سجن رئيس الشرطة النيجيري السابق
news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/4460740.stm (تم الوصول إليه في
(يناير 2015 25).

التهم الموجهة إلى تشارلز تايلور" .a بي بي سي. 2011
www.bbc.co.uk/news/world-africa-12391507 (29 تم الوصول إليه في
(يناير 2015).

راسة اغتصاب جمهورية الكونغو الديمقراطية" .b بي بي سي. 2011
'مشكوكة'." www.bbc.co.uk/news/world-africa-13448513) تم الوصول
(إليه في 30 يناير 2015).

ألماس مارانجي: زيمبابوي تنفي وجود معسكر تعذيب" .c بي بي سي. 2011
www.bbc.com/news/world-africa-14468116 (19 تم الوصول إليه في
(يناير 2015).

'السعودية تستعد للاحتجاجات في 'يوم الغضب" .d بي بي سي. 2011
www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12708487) تم الوصول إليه
(في 27 يناير 2015).

'إعدام امرأة سعودية بتهمة 'السحر والشعوذة" .e بي بي سي. 2011
www.bbc.com/news/world-middle-east-16150381) تم الوصول إليه
(في 5 فبراير 2015).

نص: خطاب الرئيس أوباما عن العراق" .f بي بي سي. 2011
www.bbc.co.uk/news/world-us-canada-16191394) تم الوصول إليه
(في 31 يناير 2015).

حاكم نيجيريا السابق جيمس إيبواري يُحكم عليه بالسجن" .a بي بي سي. 2012
عامًا." www.bbc.co.uk/news/world-africa-17739388) تم الوصول 13
(إليه في 25 أبريل 2015).

زعيم ليبيريا السابق تشارلز تايلور يحصل على 50 عامًا" .b بي بي سي. 2012
في السجن." www.bbc.co.uk/news/world-africa-18259596) تم
(الوصول إليه في 29 يناير 2015).

بودورين أوبياج: 'مذكرة اعتقال' لابن زعيم غينيا" .c بي بي سي. 2012
الاستوائية." www.bbc.co.uk/news/world-africa-18832045) تم الوصول
(إليه في 25 يناير 2015).

عمال المناجم الزامبيون يقتلون مديرًا صينيًا خلال" .d بي بي سي. 2012
احتجاج على الأجور." www.bbc.com/news/world-africa-19135435) تم

.(الوصول إليه في 25 أبريل 2015
بي بي سي. 2014. "بوكو حرام تعلن 'دولة إسلامية' في شمال نيجيريا
تم الوصول إليه في 25) www.bbc.co.uk/news/world-africa-28925484
.(يناير 2015
يز، تشارلز ر. 1999*نظرية سياسية وعلاقات دولية. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.*
يز، تشارلز ر. 2009.فكرة حقوق الإنسان. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد
لغراف بلفاست. 2012. "القذافي 'خطط لقتل ريغان.' " 28 ديسمبر
يلا مي، أليكس ج. 2011*السياسة العالمية ومسؤولية الحماية: من الأقوال إلى الأفعال. أبينغدون: روتليدج.*
بلا مي، أليكس ج.، وبول ويليامز، محرران. 2010.فهم حفظ السلام. الطبعة
.الثانية. كامبريدج: بوليتي
بنثام، جيريمي. 1838.الأعمال . المجلد 1. تحرير جون بوورينغ. إدنبرة: ويليام
.تيت
بنثام، جيريمي. 1896.نظرية التشريع . ترجمة ر. هيلدريث. لندن: كيغان بول،
.ترينش، ترويبنر
يرنرز-لي، مايك، ودنكان كلارك. 2013*السؤال الملح: لا يمكننا حرق نصف نفط العالم وفحمها وغازها. فكيف نتوقف؟*.لندن: كتب بروفايل
زلي، تيموثي، وتورستن بيرسون. 2011*أعمدة الازدهار: الاقتصاد السياسي لمجموعات التنمية . برينستون: مطبعة جامعة برينستون.*
بفان، ديفيد، بول كولير، وجان ويليام غانينغ. 1999.نيجيريا وإندونيسيا .
.نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد
BGR. 2013. شهادة المعادن في" BGR
www.bgr.bund.de/EN/Themen/Min_rohstoffe/CTC/Home/CTC_node
.(تم الوصول إليه في 14 فبراير 2015) _en.html
بريل، إيان. 2011. "العالم الغريب والشرير لغينيا الاستوائية." غارديان، 23
.أكتوبر
BIS/DFID. 2011 وحدة سياسة التجارة*السياق العالمي - كيف تطور التجارة العالمية والاستثمار، وما هو التالي؟*.لندن
لاكستون، ويليام. 1803.تعليقات على قوانين إنجلترا. الطبعة الرابعة عشر.
.لندن: كاديل وديفيز
لير، دينيس، وآخرون. 2014. "نص: ثورة التكسير التي تحول المشهد الطاقي
."العالمي www.cfr.org/energy-and-environment/fracking-revolution-
transforming-global-energy-landscape/p32598 (تم الوصول إليه في
.(نوفمبر 2014 26
لانشار، بن، وجيف ميسون. 2011. "الصين تهاجم 'التدخل' الأمريكي بعد لقاء
."أوباما بالدالاي لاما www.reuters.com/article/2011/07/17/us-usa-
obama-dalailama-idUSTRE76E6UK20110717 (تم الوصول إليه في 25
.(أبريل 2015
لانشار، كريستوفر م.، وألفريد ب. برادوس. 2007.المملكة العربية السعودية:
.قضايا تمويل الإرهاب. واشنطن، العاصمة: خدمة أبحاث الكونغرس

لاس، خافيير. 2011. "عودة 'القومية الموارد' إلى السلع." فاينانشيال تايمز، يونيو 14.
راجع تجارة النفط الأمريكية الأفريقية بعد ثورة الصخر" .aبلاس، خافيير. 2014 الزيتي." فاينانشيال تايمز، 3 أغسطس.
ضحية ثورة الصخر الزيتي، نيجيريا توقف تصدير النفط" .bبلاس، خافيير. 2014 إلى الولايات المتحدة." فاينانشيال تايمز، 12 أكتوبر.
بلونت، جيب، وأدريانا برازيليرو. 2009. "نفط توبى مهدد مع انهيار الأسعار www.bloomberg.com/apps/news? تم الوصول إليه في 1 فبراير) pid=newsarchive&sid=aszdg.tiMLMs 2015).
ودين، جان. 1992.عن السيادة. ترجمة: جوليان إتش. فرانكلين. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
وجوسلافسكي، مارك مويسييفيتش. 1982*القانون الدولي الخاص: النهج السوفيتي. دوردريخت: مارتينوس نيجهوف.*
وك، فرانسيس. 2003*الهروب من العبودية: القصة الحقيقية لعشر سنوات قضيتها في الأسر ورحلتي إلى الحرية في أمريكا. نيويورك: سانت مارتن غريفين.*
وت، روبرت. 2014. "قطر: المهاجرون يتحملون عبء تكلفة التقدم." غارديان، يوليو 29.
وتوملي، روث. 2000.التحليل الهيكلي لإزالة الغابات في كمبوديا. طوكيو: معهد استراتيجيات البيئة العالمية.
ورغينيون، فرانسوا، وكريستيان موريشون. 2002. "عدم المساواة بين مواطني العالم: 1820–1992." مراجعة الاقتصاد الأمريكي 92(4):727–44.
طرس غالي، بطرس. 1996. "مقدمة." في الأمم المتحدة وصراع العراق والكويت. نيويورك: الأمم المتحدة، 3–125.
وكوت، أوين. 2004. "المملكة المتحدة كانت تخشى من غزو الأمريكيين للخليج خلال أزمة النفط عام 1973." غارديان، 1 يناير.
ودن، بريت. 2009*إمبراطورية الحضارة: تطور مثالي إمبراطوري. شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو.*
ويز، جيمس ك، وليونس نديكومانا. 2011*ديون أفريقيا البغيضة: كيف نزفت القروض الأجنبية وهروب رأس المال قارة. نيويورك: زيد.*
وزورغمهر، نجمة، ولوسي هورنبي. 2014. "الصين تعرض المساعدة للعراق لهزيمة المتطرفين السنة." فاينانشال تايمز، 12 ديسمبر.
ي بي. 2012.*مراجعة إحصائية للطاقة العالمية. لندن*
ي بي. 2014.*مراجعة إحصائية للطاقة العالمية. لندن*
ي بي. 2015.*توقعات الطاقة 2035. لندن*
رادلي، جون ر. 2006*السعودية مكشوفة: داخل مملكة في أزمة. باسينغستوك: بالغريف ماكميلان.*
برانت، ستيفن ج. 2011. "راسل أكوف، 'أينشتاين حل المشكلات'، قد توفي www.huffingtonpost.com/steven-g-brant/russell-ackoff---the-eins_b_341349.html (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).

ريدج، غافين، وفيليب لو بيلون. 2013.النفط. كامبريدج: بوليتي
رينكرهوف، ديريك و.، وآرثر أ. غولدسميث. 2002*الزبائنية، والملكية، والحكم الديمقراطي: نظرة عامة وإطار للتقييم والبرمجة. كامبريدج، ماساتشوستس: أبوت أسوشيتس.*
رونسون، راشيل. 2006*أثخن من النفط: الشراكة غير المريحة لأمريكا مع المملكة العربية السعودية. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.*
راون، ديفيد إي. 2013*استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي المتزايد في أفريقيا: تداعيات الأمن القومي للولايات المتحدة والصين. ويست بوينت، نيويورك: معهد الدراسات الاستراتيجية في كلية الحرب الأمريكية.*
راون، إليوت. 2012. "البرج يرتفع، وكذلك سعره." وول ستريت جورنال، 30 يناير.
رون، جان-بيير، وآخرون. 2011.دليل استرداد الأصول. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
رايس، روبرت. 1995. "الأعمال الدولية: الولايات المتحدة تلغي تأمين منجم إندونيسي." نيويورك تايمز، 2 نوفمبر.
رايس، روبرت. 2013. "طغيان النفط." المراجعة الوطنية، 11 مارس
وكانان، ألين. 2003. "الحدود: ماذا يقول الليبرالية." في الدول والأمم والحدود: أخلاقيات صنع الحدود، تحرير مارغريت مور وألين بوكاران. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 231-261.
ءبوكانان، ألين. 2004*العدالة، الشرعية، وتقرير المصير: الأسس الأخلاقية للقانون الدولي. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.*
وكانان، ألين. 2004ب. "الليبرالية السياسية وعلم المعرفة الاجتماعي." الفلسفة والشؤون العامة 32(2):95–130.
وشهايت، لي. 1978*الانفصال: شرعية تقرير المصير. نيو هافن: مطبعة جامعة ييل.*
وهوج، هالفارد، سكوت غيتس، وبيفي لوجالا. 2009. "الجغرافيا، قدرة المتمردين، ومدة الصراع المدني." مجلة حل النزاعات 53(4):544–69.
ول، هيدلي. 2012.المجتمع الفوضوي. الطبعة الرابعة. نيويورك: بالغريف ماكميلان.
ورغيس، توم. 2014. "تولو يرفع مستوى الشفافية في التقارير." فاينانشال تايمز، 23 مارس.
ورغيس، توم. 2015*آلة النهب: أمراء الحرب، الأوليغارشيون، الشركات، المهربون وسرقة ثروات أفريقيا. نيويورك: بوبليك أفيرز.*
ور، ج. ميلارد، وروبرت أو. كولينز. 2006*الصدقات للجهاد: الخيرية والإرهاب في العالم الإسلامي. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.*
وش، جورج و. 2002.الوثائق العامة لرؤساء الولايات المتحدة. الكتاب 2. واشنطن، العاصمة: مكتب طباعة الحكومة الأمريكية.
وش، جورج و. 2006.الوثائق العامة لرؤساء الولايات المتحدة. الكتاب 1. واشنطن، العاصمة: مكتب طباعة الحكومة الأمريكية.
برن، ليو. 2014. "كوريا الشمالية تتخذ خطواتها الأولى نحو استكشاف النفط." غارديان، 1 يوليو.

امب، ديفيد. 2006. "تصريحات الرئيس لوسائل الإعلام بعد الاجتماع مع الفريق بين الوكالات حول العراق." georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2006/06/20060612-6.html (تم الوصول إليه في 7 فبراير 2015).

كامبل، غريغ. 2002*ألماس الدم: تتبع المسار القاتل لأثمن الأحجار في العالم*. بولدر: ويستفيو.

كاني، سيمون. 2005*العدالة ما وراء الحدود: نظرية سياسية عالمية*. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

ارينز، جوزيف هـ. 1987. "الأجانب والمواطنون: القضية من أجل الحدود المفتوحة." مراجعة السياسة 49(2):251–73.

مؤسسة كارنيجي. 2013*استطلاع تصورات الأمن بين الولايات المتحدة والصين*. واشنطن، العاصمة.

كاربيني، مايكل إكس. ديلي، وسكوت كيتير. 1996*ما يعرفه الأمريكيون عن السياسة ولماذا يهم*. نيو هافن: مطبعة جامعة ييل.

كارتر، جيمي. 1977. "طهران، إيران، نخب الرئيس والشاه في عشاء رسمي" www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=7080 (تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2014).

ارفاجال، دورين. 2010. "البحث عن الملايين المفقودة في ليبيريا." نيويورك تايمز، 30 مايو.

كاريل، كريستيان. 2013*ثوار غريبون: 1979 وولادة القرن الحادي والعشرين*. نيويورك: بيزيك.

اساس، خوان ب، وآخرون. 2014. "العلاقة بين الكحول وأمراض القلب والأوعية الدموية: تحليل عشوائي مندل قائم على بيانات المشاركين الفرديين." المجلة الطبية البريطانية 349: g4164.

كاسيس، أنطونيو. 1995*تقرير حق تقرير المصير للشعوب: إعادة تقييم قانونية*. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

اسيس، أنطونيو. 2001.القانون الدولي. الطبعة الثانية. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

ركز التنمية العالمية. 2007. "أسئلة وأجوبة مع باتريك ألي، المؤسس المشارك لشهادة عالمية." www.cgdev.org/article/qa-patrick-alley-co-founder-global-witness-winner-2007-commitment-development-ideas-action (تم الوصول إليه في 14 فبراير 2015).

مركز السلام النظامي. 2014. "مشروع السياسة" www.systemicpeace.org/polityproject.html (تم الوصول إليه في 31 يناير 2015).

ابال، باتريك، وجان-باسكال دالوز. 1999.أفريقيا تعمل. أكسفورد: جيمس كوري.

شاندي، لورانس، وجيفري جيرتز. 2011*الفقر بالأرقام: حالة الفقر العالمي المتغيرة من 2005 إلى 2015*. واشنطن العاصمة: بروكينغز.

شايز، سارة. 2015*لصوص الدولة: لماذا تهدد الفساد الأمن العالمي*. نيويورك: نورتون.

تشونغ، هيلبير. 2012. "الديكتاتور: لماذا يقوم الأوتوقراطيون بأشياء غريبة؟ تم الوصول إليه في 21) www.bbc.co.uk/news/magazine-17990615 يناير 2015).

صحيفة الصين اليومية. 2010. "الصين تعارض قرار الولايات المتحدة بشأن جائزة نوبل للسلام." 9 ديسمبر.

صحيفة الصين اليومية. 2011. "الصين: التدخل الأمريكي غير مرحب به." 9 أبريل.

سفارة الصينية. 2010. "تم حث مجلس الشيوخ الأمريكي على التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للصين." www.china-embassy.org/eng/zt/ppflg/t36574.htm (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).

شومسكي، نعوم. 1999*الربح فوق الناس: النيوليبرالية والنظام العالمي. نيويورك: سبعة قصص*.

ريستيانو، توماس. 2011. "حجة عملية لحق الإنسان في الديمقراطية." الفلسفة والشؤون العامة 39(2):142–76.

شرشل، وينستون. 2015*بينما كانت إنجلترا نائمة: الكتابات السياسية 1936–1939. لندن: بلومزبري أكاديمي*.

وكالة الاستخبارات المركزية. 2014*كتاب الحقائق العالمي*.(تم/www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook الوصول إليه في 18 نوفمبر 2014).

كلارك، دنكان. 2007*إمبراطوريات النفط: النفط الشركات في عوالم همجية. لندن: بروفايل*.

كلارك، جون ج. 1999. "سياسة الطاوية: طريقة أخرى؟" في*عبور الحدود: نحو نظرية سياسية مقارنة*، تحرير فريد دالمير. لانهم، ماريلاند: ليكسينغتون، 253–65.

CNN. 2003a. "بوش يعلن الحرب" (تم/edition.cnn.com/2003/US/03/19/sprj.irq.int.bush.transcript الوصول إليه في 1 فبراير 2015).

CNN. 2003b. "بوش: 'اخرجوا من العراق خلال 48 ساعة'." edition.cnn.com/2003/WORLD/meast/03/17/sprj.irq.bush.transcript/t (تم الوصول إليه في 1 فبراير 2015).

سي إن إن. 2011. "مجموعة المتمردين الليبيين تبيع أول نفط للولايات المتحدة." (تم edition.cnn.com/2011/US/06/08/libya.rebels.oil/ الوصول إليه في 15 مارس 2015).

كوجلان، بنيامين، وآخرون. 2007*الوفيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية: أزمة مستمرة. نيويورك: لجنة الإنقاذ الدولية*.

كوهن، يوشع. 2010*قوس الكون الأخلاقي ومقالات أخرى. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد*.

كولباتش، تيم. 2012. "جنوننا الاقتصادي." سيدني مورنينغ هيرالد، 13 مارس.

ولغان، جيف دي. 2013.العدوان النفطي: عندما يتسبب النفط في الحرب. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

كول، ستيف. 2012*الإمبراطورية الخاصة: إكسون موبيل والقوة الأمريكية*. *نيويورك: بنغوين*.
ولير، بول. 2006. "هل المساعدات نفط؟ تحليل ما إذا كانت أفريقيا تستطيع استيعاب المزيد من المساعدات." التنمية العالمية 34(9):1482–97.
كولير، بول. 2007*المليار الأدنى: لماذا تفشل أفقر الدول وماذا يمكن فعله حيال ذلك*. *نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد*.
ماذا تهم الشخصيات السيئة." السياسة الخارجية، 15" .aكولير، بول. 2010 يونيو.
لكوكب المنهوب. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.bكولير، بول 2010
ولير، بول، وأنكه هوفلر. 2004. "الجشع والشكوى في الحرب الأهلية." أوراق أكسفورد الاقتصادية 56:563–95.
ولير، بول، وأنكه هوفلر، ودومينيك رونهير. 2009. "ما وراء الجشع والشكوى: الجدوى والحرب الأهلية." أوراق أكسفورد الاقتصادية 61(1):1–27.
ولينسون، ستيفن. 2015. "واشنطن تتنفس الصعداء بعد خلافة السعودية." واشنطن بوست، 24 يناير.
كونراد، جوزيف. 2010.المقالات الأخيرة. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج
وبر، هيلين. 2012. "في يوم الحساب، استذكار الرعب الذي ابتلع ليبيريا." نيويورك تايمز، 26 أبريل.
وبنال، جيمس. 2014. "يجب أن تشمل محادثات السلام في جنوب السودان جميع أجزاء المجتمع." غارديان، 27 يناير.
وركوران، باتريك. 2012. "سرقة النفط هي عمل كبير لعصابات المكسيك." إنسايت كرايم، 20 مارس.
كواليس، خافيير، وميخائيل بنفولد. 2011*التنين في المناطق الاستوائية: هوغو تشافيز والاقتصاد السياسي للثورة في فنزويلا. واشنطن، العاصمة: بروكينغز*.
كوبر، ويليام. 1843.الأعمال الشعرية الكاملة. نيويورك: دي. أبلتون
رانستون، موريش. 1984. "هل هناك حقوق إنسان؟" ديدالوس 112(4):1–15.
روفورد، جيمس. 2001. "حق تقرير المصير في القانون الدولي: تطوره ومستقبله." في حقوق الشعوب، تحرير فيليب السون. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 7–67.
كروفورد، جيمس. 2013*مبادئ براونلي للقانون الدولي العام. الطبعة الثامنة*. *أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد*.
روفورد، جيمس، وسوزان ماركس. 1998. "عجز الديمقراطية العالمية: مقال في القانون الدولي وحدوده." في إعادة تصور المجتمع السياسي: دراسات في الديمقراطية الكوسموبوليتانية، تحرير دانييل أرتشيبوغي، ديفيد هيلد، ومارتن كوهلر. ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد، 72–90.
روفورد، نيتا سي. 2014. "تكاليف الحروب الأمريكية حتى عام 2014: 4.4 تريليون دولار وما زالت مستمرة." مخطوطة غير منشورة، مشروع تكاليف الحرب.

ـروكس، إد. 2013. "تكلفة مشروع غاز جوردون الأسترالي ترتفع إلى 54 مليار دولار." فاينانشال تايمز، 12 ديسمبر.

ـروكس، إد، وأنجلي رافال. 2014. "الولايات المتحدة على وشك أن تصبح أكبر منتج للنفط السائل في العالم." فاينانشال تايمز، 29 سبتمبر.

ـابز سكيوبا، جينيفر. 2011*وجوه المستقبل للحرب: السكان والأمن القومي. سانتا باربرا: براجير.*

يلي ميل. 2010. "لقد أعطوني بعض الحصى القذرة": ناعومي كامبل تخبر محكمة جرائم الحرب أنها تلقت الماس دموي من ديكتاتور أفريقي." 5 أغسطس.

التون، راسل، دو شين، وويلي جو. 2008. "كيف يفهم الناس الديمقراطية." في كيف ينظر الناس إلى الديمقراطية، تحرير لاري دايموند ومارك بلاتنر. بالتيمور: جامعة جونز هوبكنز، 1-15.

او، مارك. 2012. "كيف تغذي الدولارات البترولية السعودية صعود السلفية." www.france24.com/en/20120929-how-saudi-arabia-petrodollars-finance-salafist-winter-islamism-wahhabism-egypt/ (تم الوصول إليه في 27 يناير 2015).

اراغاهي، بورزو. 2012. "المغرب يؤمن قرضًا بقيمة 250 مليون دولار لتحديث صناعة الفوسفات." فاينانشال تايمز، 15 مايو.

ارتي، ويليام. 1990. "الصناعة البريطانية ومزارع جزر الهند الغربية." تاريخ العلوم الاجتماعية 14(1):117-49.

ـيفيدسون، كريستوفر م. 2012*بعد الشيوخ: الانهيار القادم للملوك في الخليج. لندن: سي. هيرست.*

ـيفيز، نورمان. 1996.أوروبا: تاريخ. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

ي لا بوم، مايا. 2012. "تحول فرنسي في أفريقيا يحرم ابن ديكتاتور من كنوزه." نيويورك تايمز، 23 أغسطس.

ي سويزا، إندرا، وثيودورا-إسمن غيزليس. 2013. "لعنة الموارد الطبيعية وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، 1990–2008." العلوم الاجتماعية والطب 90:77–96.

ي توكفيل، ألكسيس 2001.كتابات عن الإمبراطورية والعبودية. ترجمة وتحرير: جينيفر بيتس. بالتيمور: جامعة جونز هوبكنز.

ـيتون، أنغوس. 2013*الهروب الكبير: الصحة والثروة وأصول عدم المساواة. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.*

فاع ويب. 2014. "IMB تحذر من تهديد القرصنة في غرب إفريقيا." www.defenceweb.co.za/index.php?option=com_content&view=article&id=33914:imb-warns-of-west-africa-piracy-threat&catid=108:maritime-security (تم الوصول إليه في 25 يناير 2015).

يغوم، أوليفييه، وديباراتي غوه-سابر. 2010. "أنماط معدلات الوفيات في صراع دارفور." لانسيت 375(9711):294–300.

وزارة الخارجية والكومنولث، ووزارة الدفاع. 2011، DFID*استراتيجية بناء الاستقرار في الخارج. لندن.*

ياماندیس، بیتر إتش. وستیفن کوتلر. 2014*الوفرة: المستقبل أفضل مما تعتقد. الطبعة المحدثة. نیویورك: سایمون وشوستر.*
ایموند، لاري. 2008*روح الدیمقراطیة: النضال لبناء مجتمعات حرة في جمیع أنحاء العالم. نیویورك: هولت بیبر باکس.*
ایموند، لاري. 2010. "لماذا لا توجد دیمقراطیات عربیة؟" مجلة الدیمقراطیة 21(1):93–112.
ایموند، لاري، وعباس میلاني. 2006*الدیمقراطیة والشرق الأوسط: الآفاق والمشاکل.*
ایموند، لاري، وجاك موسباخر. 2013. "النفط للشعب." الشؤون الخارجیة، سبتمبر/أکتوبر.
ولان، کیري أ. ورافائیل ماركیز دي مورایس. 2013. "فتاة أبي: کیف جمعت 'أمیرة' أفریقیة 3 ملیارات دولار في بلد یعیش على 2 دولار في الیوم.'" فوربس. 14 أغسطس.
وغلاس، فریدریك. 1986.أوراق فریدریك دوغلاس. السلسلة 1. المجلد 3. نیو هافن: مطبعة جامعة ییل.
ودن، ریتشارد. 2008.*أفریقیا: دول متغیرة، معجزات عادیة. لندن: بورتوبیلو*
ویل، مایکل و.، ونیکولاس سامبانیس. 2000. "بناء السلام الدولي: تحلیل نظري وکمّي." مراجعة العلوم السیاسیة الأمریکیة 94(4):779–801.
وغر، سلیا و. 2009. "المعرکة لوقف آفة الفساد في أفریقیا تتراجع." نیویورك تایمز، 9 یونیو.
وکس، جیفري س. 2003. "شمس مدفونة مشتعلة: استهلاك الإنسان للطاقة الشمسیة القدیمة." تغیر المناخ 61(1–2):31–44.
ونینغ، ثاد. 2005. "اعتماد الموارد، الأداء الاقتصادي، والاستقرار السیاسي." مجلة حل النزاعات 49(4):451–82.
ونینغ، ثاد. 2008*الدیمقراطیة الخام: ثروة الموارد الطبیعیة والأنظمة السیاسیة. کامبریدج: مطبعة جامعة کامبریدج.*
ورکین، رونالد. 1975. "الموقف الأصلي." في قراءة رولز، تحریر نورمان دانیلز. نیویورك: بیزیك، 16–52.
E&E TV. 2011. "النفط والغاز: لجنة التسرب تصدر توصیات الحفر في البحر." www.eenews.net/tv/videos/1264/transcript (تم الوصول إلیه في 7 فبراير 2015).
براهیم زاده، کریستین. 2003. "مرض هولندي: ثروة مفرطة تُدار بشکل غیر حکیم." المالیة والتنمیة 40(1):50–51.
لاقتصادي. 2009. "کل تغییر، لا تغییر." 23 یولیو
صندوق الصین الدولي: اتحاد کوینزواي والتجارة" .a2011 .الاقتصادي. الأفریقیة." 13 أغسطس
ل تتحکم الحکومة في بکین في صندوق الصین" .b2011 .الاقتصادي. الدولي؟" 12 أغسطس
مو الناتج المحلي الإجمالي: الأرانب والسلاحف." 13" .c2011 .الاقتصادي. یونیو
عم نیجیریا: أنهه على الفور!" 31 دیسمبر" .d2011 .الإیکونومیست.

جنوب السودانَ: الآن للجزءَ الصعب." 3 فبراير" .eالإيكونوميست. 2011
لفساد في نيجيريا: الفساد الصعب." 29 أبريل" .aالإيكونوميست. 2012
خام الحديد: أسطورة الخام." 13 أكتوبر" .bالإيكونوميست. 2012
لتا النيجر: لا تزال فوضى خطيرة مليئة بالزيت." 11" .cالإيكونوميست. 2012
.أغسطس
سعار النفط: الاحتفاظ بها لأنفسهم." 31 مارس" .dالإيكونوميست. 2012
لخلافة السعودية: التالي بعد التالي." 5 أبريل" .aالإيكونوميست. 2014
لعبودية في الإسلام: أن تمتلك وتحتفظ." 18 أكتوبر" .bالإيكونوميست. 2014
ماذا تنخفض أسعار النفط." 8 ديسمبر" .cالإيكونوميست. 2014
لإيكونوميست. 2015. "الشيخوخة في السعودية: الملك المريض." 10 يناير
وحدة الاستخبارات الاقتصادية. 2013.*مؤشر الديمقراطية. لندن*
لاقتصاد، إليزابيث سي.، ومايكل ليفي. 2014*بكل الوسائل الضرورية: كيف يغير بحث الصين عن الموارد العالم. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.*
يزنهاور، دوايت دي. 1959*دوايت دي. أيزنهاور: الأوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة 1955. واشنطن، العاصمة: الأرشيف الوطني الأمريكي.*
ليس، نيف. 2009. "الهجوم على صندوق التقاعد في إيران." فوربس، 16
.أكتوبر
لكيند، ديفيد. 1968. "عملاق في الحضانة - جان بياجيه." مجلة نيويورك تايمز،
.25-80
بمرسون، رالف والدو. 2003.الأعمال المجمعة. كامبريدج: مطبعة جامعة
.هارفارد
جنة الطاقة والتجارة. 2013 "على طريق الاستقلال الطاقي لأمريكا الشمالية:
."إنتاج النفط الأمريكي في أعلى مستوياته منذ عقدين
energycommerce.house.gov/blog/path-north-american-energy-
تم الوصول إليه في) independence-us-oil-output-highest-two-decades
.(فبراير 2015 7
جلز، فريدريك. 1892.الاشتراكية: يوتوبية وعلمية. ترجمة إدوارد أفيلينغ.
.شيكاغو: تشارلز هـ. كير
نجلاند، أندرو. 2010. "الجدل حول صفقات الأراضي يزعزع انتخابات البحرين."
.فاينانشال تايمز، 22 أكتوبر
مشروع كافٍ. 2009.*نهج شامل لموارد الصراع في الكونغو. واشنطن العاصمة*
مشروع كافٍ. 2014*موارد الصراع: دفع أوسع من أجل الإصلاح أمر ضروري. واشنطن العاصمة.*
بستين، ليتا، سي. دي. جاكو، وجوليان سي. إويرسن-نييمان. 2003*دليل الأحمق الكامل لسياسة النفط. نيويورك: بنغوين.*
سبوزيتو، جون. 2010.مستقبل الإسلام. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد
جمعية الألمنيوم الأوروبية. 2014. "استهلاك الألمنيوم الأولي 2011-2013
www.alueurope.eu/consumption-primary-aluminium-consumption-
.(تم الوصول إليه في 16 يناير 2015) in-world-regions/

لمفوضية الأوروبية. 2005*القيم الاجتماعية، العلوم والتكنولوجيا: يورو بارومتر خاص 225. بروكسل*.
لبرلمان الأوروبي. 2013*مشاركة السلفية/الوهابية في دعم وتوريد الأسلحة إلى الجماعات المتمردة حول العالم. بروكسل*.
وروستات. 2014. "المصدر الرئيسي لواردات الطاقة الأولية، الاتحاد الأوروبي-28، 2002-12." ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/File:Main_origin_of_primary_energy_imports,_EU-28,_2002%E2%80%9312_(%25_of_extra_EU-28_imports)_YB14.png (تم الوصول إليه في 12 فبراير 2015).
يفانز، بيكي. 2013. "الداعية السعودي المشهور 'اغتصب' وعذب ابنته البالغة من العمر خمس سنوات حتى الموت." صحيفة ديلي ميل، 4 فبراير.
يفانز، غاريث. 2008*مسؤولية الحماية: إنهاء جرائم الفظائع الجماعية مرة واحدة وإلى الأبد. واشنطن، العاصمة: بروكينغز*.
كسون موبيل. 2010. "2009 أكبر شركات النفط والغاز (نسبة الاحتياطيات العالمية)." www.exxonmobilperspectives.com/wp-content/uploads/2011/04/Largest-oil-companies-by-reserves.png (تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2014).
فحيم، كريم. 2012. "بينما تتلاشى الآمال في الإصلاح في البحرين، يوجه المحتجون غضبهم نحو الولايات المتحدة." نيويورك تايمز، 23 يونيو.
فراه، دوغلاس. 2004*الدم من الحجارة: الشبكة المالية السرية للإرهاب. نيويورك: برودواي*.
فراه، دوغلاس. 2011. "هارفارد للطغاة." السياسة الخارجية، 4 مارس
فول، ميشيل. 2009أ. "من المتوقع أن يفوز زعيم غينيا الاستوائية بنسبة قريبة من 100 بالمئة." صحيفة سياتل تايمز، 27 نوفمبر.
فول، ميشيل. 2009ب. "تصويت غينيا الاستوائية لإعادة تثبيت الزعيم الذي ينفي الفساد." سان دييغو يونيون-تريبيون، 29 نوفمبر.
ول، ميشيل. 2011. "ابن الدكتاتور الأفريقي يطلب يختًا فخمًا." سان دييغو يونيون-تريبيون، 27 فبراير.
يرون، جيمس د.، وديفيد د. لايتين. 2003. "العرقية، التمرد، والحرب الأهلية." مراجعة العلوم السياسية الأمريكية 97(1):75–90.
فيرغسون، نيل. 2002*الإمبراطورية: صعود وسقوط النظام العالمي البريطاني والدروس المستفادة للقوة العالمية. لندن: بنغوين*.
يالو، فابيو رافائيل. 2012. "الاقتصاد الكئيب للقومية الموارد." المعلق، 11 مايو.
هيئة الخدمات المالية. 2011*إدارة البنوك لمواقف مخاطر غسل الأموال العالية. لندن*.
ينيمور، مارتا، وكاثرين سيكينك. 1998. "ديناميات المعايير الدولية والتغيير السياسي." المنظمة الدولية 52(4):887–917.
فيش، م. ستيفن. 2011*هل المسلمون متميزون؟ نظرة على الأدلة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد*.

يشمان، بريان، وجوزيف فلتير. 2007.مقاتلو القاعدة الأجانب في العراق. .ويست بوينت، نيويورك: مركز مكافحة الإرهاب
فلينت، جون إي. 1974.سي سيليث رودس. بوسطن: ليتل براون
ودي، بينيت، وجوليان سافولسكو. 2010. "حساب ليبرالي للإدمان." الفلسفة، .الطب النفسي، وعلم النفس 17(1):1–22
فوربس. 2014a. "أغنى الناس في أمريكا 2014" ."www.forbes.com/forbes/400/ (تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2014).
فوربس. 2014b. "أكبر الشركات العامة في العالم" .www.forbes.com/global2000/list/ (تم الوصول إليه في 18 نوفمبر 2014).
فوربس. 2015. "ملياردیرات العالم: الفائزون والخاسرون اليوم .www.forbes.com/pictures/efik45eklkh/carlos-slim-helu-3/ (تم الوصول إليه في 23 يناير 2015).
فورتنا، فيرجينيا بيج. 2008*هل تعمل عمليات حفظ السلام؟ تشكيل خيارات .المتحاربين بعد الحرب الأهلية. برينستون: مطبعة جامعة برينستون*
فوكو، ميشيل. 1984.قارئ فوكو. تحرير. بول رابينو. نيويورك: بانثيون
وكو، ميشيل. 1995.الانضباط والعقاب: ولادة السجن. الطبعة الثانية. ترجمة. .آلان شيريدان. نيويورك: فينتاج
وكس نيوز. 2013. "4500 صيني يغادرون غانا بعد حملة على التعدين غير .القانوني." www.foxnews.com/world/2013/07/12/4500-chinese-leave-ghana-after-illegal-mining-crackdown/ (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
فوكس، ويليام. 1792*خطاب إلى شعب بريطانيا العظمى، حول ملاءمة الامتناع عن سكر وروم الهند الغربية. الطبعة التاسعة. بوسطن: صموئيل .هول*
رانكل، جيفري أ. 2012. "لعنة الموارد الطبيعية: مسح للتشخيصات وبعض .الوصفات." www.hks.harvard.edu/centers/cid/publications/faculty-working-papers/cid-working-paper-no.-233 (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
فرانكلين، بنيامين. 1965*فكر بنيامين فرانكلين السياسي. نيويورك: بوبس-.ميريل*
ريدمان، لورانس. 2014. "ستيفن بينكر والسلام الطويل: التحالف، الردع .والانحدار." تاريخ الحرب الباردة 14(4):657–72
يت الحرية. 2011*.الحرية في العالم. واشنطن، العاصمة*
يت الحرية. 2012*.الحرية في العالم. واشنطن، العاصمة*
يت الحرية. 2013*.الحرية في العالم. واشنطن، العاصمة*
يت الحرية. 2014أ*.الحرية في العالم. واشنطن، العاصمة*
يت الحرية. 2014ب*.حرية الصحافة. واشنطن العاصمة*
فرنسي، ديفيد. 2011*الطريقة البريطانية في مكافحة التمرد، 1945–1967. .أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد*

ريدمان، توماس ل. 2006. "القانون الأول للنفط والسياسة." السياسة الخارجية، 16 أكتوبر.
فريدمان، توماس ل. 2008*ساخن، مسطح ومكتظ: لماذا نحتاج إلى ثورة خضراء - وكيف يمكن أن تجدد أمريكا*. نيويورك: ألين لين.
فراياس، بيدريج جورج. 2009*ما وراء المسؤولية الاجتماعية للشركات: الشركات النفطية متعددة الجنسيات والتحديات الاجتماعية*. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
فوكوياما، فرانسيس. 1995*الثقة: الفضائل الاجتماعية وخلق الازدهار*. نيويورك: سايمون وشوستر.
وكوياما، فرانسيس. 2002. "رأس المال الاجتماعي والتنمية: الأجندة القادمة." مراجعة سايس 22(1):23–37.
فوكوياما، فرانسيس. 2011*أصول النظام السياسي: من العصور ما قبل البشرية إلى الثورة الفرنسية*. نيويورك: فارار، شتراوس وجيرو.
غايدار، ييغور. 2007. "انهيار الاتحاد السوفيتي." www.aei.org/feature/the soviet-collapse/ (تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2014).
امبل، بول. 2011.ميزانية المملكة العربية السعودية لعام 2012. الرياض: جدوى للاستثمار.
اندي، جينيفر، وإلين لوست-أوكار. 2009. "الانتخابات تحت الاستبداد." المراجعة السنوية للعلوم السياسية 12:403–22.
ارتون، فيل، وديفيد غرين. 2012. "دور صناديق الثروة السيادية في إدارة ازدهار الموارد: مقارنة بين أستراليا والنرويج." www.treasury.gov.au/PublicationsAndMedia/Speeches/2012/The-role-of-sovereign-wealth-funds-in-managing-resource-booms (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
ات، آزار. 2013. "هل الحرب في تراجع ولماذا؟" مجلة أبحاث السلام 50(2):149–57.
يولوجيا. 2014. "منصة النفط ماغنوليا ذات الساق المتوترة - هل هي أطول هيكل في العالم؟" geology.com/stories/13/magnolia-oil-platform/ (تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2014).
يرشت، ريويل مارك، ومارك دوبويتز. 2011. "الحجة لمنطقة خالية من النفط الإيراني." وول ستريت جورنال، 31 مايو.
يرجس، فواز أ. 2009.العدو البعيد: لماذا أصبح الجهاد عالميًا. الطبعة الثانية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
يتلمن، جيفري. 2007. "وباء الاغتصاب يرفع صدمة حرب الكونغو." نيويورك تايمز، 7 أكتوبر.
يتلمن، جيفري. 2009. "كلينتون تمدح أنغولا، لكنها تدعو إلى مزيد من الإصلاح." نيويورك تايمز، 9 أغسطس.
يتلمن، جيفري. 2011. "النفط الليبي يشتري حلفاء للقذافي." نيويورك تايمز، 15 مارس.
يتلمن، جيفري. 2012. "أسوأ حرب في العالم." نيويورك تايمز، 15 ديسمبر

يس، ميغان. 2014. "نظام الهوية البيومترية المدعوم من ماستركارد تم إطلاقه في نيجيريا." آرس تكنيكا، 3 سبتمبر.
افور، ب. ك. عبد الله. 2007. "باندر يقول إن أموال نظام بي إيه إي ذهبت إلى الحكومة." أخبار العرب، 13 يونيو.
يبز، نانسي. 1999. "لقد ارتكبت أخطاء: بوش يقول إنه خالٍ من المخدرات "منذ سبع—لا، 25 سنة. هل لديك مشكلةً في ذلك؟ تم) edition.cnn.com/ALLPOLITICS/time/1999/08/23/bush.html الوصول إليه في 21 يناير 2015).
يلبرت، ج. م. 1947.مذكرات نورمبرغ. نيويورك: فارار، شتراوس وجيرو
يلبرت، مارجريت. 2006.نظرية الالتزام السياسي. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
يلز، ألكسندرا، مارك غينيات، ولورينز كومر. 2014*المنفقون الكبار: شركات التجارة السويسرية، النفط الأفريقي ومخاطر الغموض. واشنطن العاصمة: معهد حوكمة الموارد الطبيعية.*
جيوغالي، مارسيلو. 2011. "امنح الأفارقة حصة في ثروتهم الخاصة www.huffingtonpost.com/marcelo-giugale/give-africans-a-stake-in-_b_882266.html (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
لادستون، ريك. 2014. "السعودية: عمليات الإعدام تثير الانتقادات." نيويورك تايمز، 21 أغسطس.
لايسر، إدوارد إل، وآخرون. 2004. "هل تسبب المؤسسات النمو؟" مجلة نمو الاقتصاد 9(3):271–303.
ليندون، ماري آن. 2002*عالم جديد: إلينور روزفلت والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. نيويورك: راندوم هاوس.*
شاهد عالمي. 2001.*دور صناعة قطع الأشجار في ليبيريا. لندن*
شاهد عالمي. 2003*المشتبه بهم المعتادون: أسلحة ليبيريا ومرتزقتها في كوت ديفوار وسيراليون. لندن.*
شاهد عالمي. 2006.*أوتار الحرب. لندن*
شاهد عالمي. 2007*شوكولاتة ساخنة: كيف غذت الكاكاو الصراع في كوت ديفوار. لندن.*
شاهد عالمي. 2007*تيلور-ميد: الدور المحوري لغابات ليبيريا وراية الراحة في الصراع الإقليمي. لندن.*
شاهد عالمي. 2010*مجرد جريمة: استهداف الأعمال المارقة في الصراع العنيف. لندن.*
شهادة عالمية. 2011. "الولايات المتحدة تتخذ إجراءً مرحبًا به للاستيلاء على غنائم ابن الديكتاتور." www.globalwitness.org/archive/us-takes-welcome-action-seize-dictators-sons-haul/ (تم الوصول إليه في 1 مايو 2015).
شهادة عالمية. 2015. "الوضع الحالي في شرق الكونغو." www.globalwitness.org/campaigns/democratic-republic-congo/current-situation-eastern-congo (تم الوصول إليه في 4 مايو 2015).

لوفين، ديفيد. 2010. "دفاع باتريوت في الحرب الباردة يساعد غيفن على التغلب على قضية الرشوة." بلومبرغ بيزنس، 16 ديسمبر.
وته، يوهان فولفغانغ. 1997.فاوست: الجزء الأول من المأساة. تحرير: سيبيل ديمر. ميونيخ: دويتشر تاشنبوك.
وته، يوهان فولفغانغ. 2014*ويلهلم ميسترز واندیرجیه أو الذين يتنازلون. برلين: هولزينجر.*
ولدسميث، جاك ل.، وإريك أ. بوسنر. 2005.حدود القانون الدولي. نيويورك: مطبعة أكسفورد.
ولدشتاين، جوشوا. 2011*الفوز في الحرب على الحرب: تراجع النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. نيويورك: داتون.*
وتش، تشارميان. 2011. "لماذا نترك عملية كيمبرلي." www.globalwitness.org/library/why-we-are-leaving-kimberley-process-message-global-witness-founding-director-charmian-gooch (تم الوصول إليه في 14 فبراير 2015).
ود، إريك. 2014.المخدرات في المجتمع الأمريكي. الطبعة الثامنة. نيويورك: مكغرو هيل.
فوردون، جوي. 2010*الحرب غير المرئية: الولايات المتحدة وعقوبات العراق. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد.*
حكومة كندا. 2014. "الناتج المحلي الإجمالي بأسعار أساسية، حسب الصناعة www.statcan.gc.ca/tables-tableaux/sum-som/l01/cst01/econ41-eng.htm (تم الوصول إليه في 21 يناير 2015).
فرامشي، أنطونيو. 2014.رسائل من السجن. ميلانو: ليدي للنشر
جرانت، توماس د. 1999*اعتراف الدول: القانون والممارسة في النقاش والتطور. ويستبورت، كونيتيكت: براجير.*
م) policy.greenparty.org.uk/ec.html ".حزب الخضر. 2014. "الاقتصاد (الوصول إليه في 14 فبراير 2015).
وآخرون. Grieco, Elizabeth، 2012*السكان المولودون في الخارج في الولايات المتحدة: 2010. واشنطن، العاصمة: مكتب التعداد الأمريكي.*
جريسوولد، إليزا. 2010.الخط العاشر. نيويورك: فارار، شتراوس وجيرو
رينسكو، كارين، ياكوب إيك، وكارين بروندوم-نيلسن. 2007. "البرص العيني الجلدي." مجلة أورفانيت للأمراض النادرة 2:43–51.
روس، كلايد ل. 1929. "العلاقات المالية للويز الرابع عشر مع تشارلز الثاني والبرلمان الإنجليزي." مجلة التاريخ الحديث 1(2):177–204.
روس، دانيال. 2013. "الولايات المتحدة تغلق عجز التجارة مع أرقام أفضل للنفط." www.thedailybeast.com/articles/2013/06/05/us-closing-trade-deficit-with-better-oil-numbers.html (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
روتيوس، هوغو. 1901.حقوق الحرب والسلام. ترجمة أ. سي. كامبل. نيويورك: م. والتر دان.
eh.net/ ".غريتين، أولاه هونيغدال. 2005. "التاريخ الاقتصادي للنرويج s=grytten (تم الوصول إليه في 19 نوفمبر 2014).

اردیان. 2009. "الصين تدين التقرير العسكري الأمريكي باعتباره 'تدخلاً'." 26 مارس.
غيزو، فرانسوا م. 1838*التاريخ العام للحضارة في أوروبا. الطبعة الثانية.* *أكسفورد: دي. أ. تال بويز.*
ومبل، أندرو. 2007. "طريق طويل نحو الحياة الطبيعية لجندي طفل سابق." هيرالد نيوزيلندا، 24 يناير.
غيلفاسون، ثورفالدور. 2001. "الموارد الطبيعية، التعليم، والتنمية الاقتصادية *مراجعة الاقتصاد الأوروبي*.59–45:847
ابر، ستيفن، وفيكتور مينالدو. 2011. "هل تساهم الموارد الطبيعية في تعزيز الاستبداد؟ إعادة تقييم لعنة الموارد." *مراجعة العلوم السياسية الأمريكية* 105(1):1–26.
ابر، ستيفن، وفيكتور مينالدو. 2012. "الموارد الطبيعية والديمقراطية في أمريكا اللاتينية: لا لعنة ولا نعمة." في دليل أكسفورد للاقتصاد السياسي في أمريكا اللاتينية، تحرير خافيير سانتيسو وجيف دايتون-جونسن. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 367–80.
هاج، ويليام. 2005.ويليام بيت الأصغر. نيويورك: هاربر كولينز
هيل، توماس، ديفيد هيلد، وكيفن يونغ. 2013*الازدحام: لماذا تفشل التعاون العالمي عندما نحتاجه أكثر. كامبريدج: بوليتي.*
ال، تشارلز، وآخرون. 2003. "الهيدروكربونات وتطور الثقافة البشرية." الطبيعة 426(6964):318–22.
ال، جون. 2013. "تدخل العائلة المالكة السعودية بشأن الداعية الذي أُطلق سراحه رغم اغتصابه وقتله لابنته." الإندبندنت، 12 فبراير.
هاميلتون، ألكسندر، وجيمس ماديسون، وجون جاي. 1999*أوراق الفيدراليين. نيويورك: سيغنت.*
اميلتون، جيمس د. 2011. "صدمات النفط التاريخية." ورقة عمل 16790. واشنطن، العاصمة: المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.
اميلتون، كيرك، ومايكل كليمنس. 1999. "معدلات الادخار الحقيقية في البلدان النامية." مراجعة الاقتصاد في البنك الدولي 13(2):333–56.
هانلون، جوزيف، وأرمندو بارينتوس. 2010*فقط أعطِ المال للفقراء: ثورة التنمية من الجنوب العالمي. ستيرلنج، فيرجينيا: كوماريان.*
فوائد الشرب تفوق الأضرار الناتجة عن الإساءة" .a هانسون، ديفيد ج. 2015 www2.potsdam.edu/alcohol/HealthIssues/1098893243.html#.VL7D MEeDkyo (تم الوصول إليه في 21 يناير 2015).
الصحة" .b. هانسون، ديفيد ج. 2015 www2.potsdam.edu/alcohol/AlcoholAndHealth.html#.VL7Az0eDkyo (تم الوصول إليه في 18 نوفمبر 2014).
Science 162(3859):1243–48 "هاردين، غاريت. 1968. "مأساة المشاعات.
هاردينغ، هنري. 1992*علاقة هشة: الولايات المتحدة والصين منذ 1972. واشنطن، العاصمة: بروكينغز.*
اردون، ديبورا، وفين هاينريش. 2011.مؤشر دافعي الرشوة 2011. برلين: الشفافية الدولية.

اردت، مايكل، وأنطونيو نيغري. 2000.الإمبراطورية. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد.
افيل، فاكلاف. 2010. "قوة الضعفاء." في قوة الضعفاء: المواطنون ضد الدولة في أوروبا الوسطى والشرقية، تحرير جون كين. أبينغدون، المملكة المتحدة: روتليدج، 10–59.
ايك، ف. أ. 1994.هايك عن هايك: حوار سيرة ذاتية. تحرير ستيفن كريسجي وليف وينار. شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو.
ايك، ف. أ. 2011.دستور الحرية. الطبعة النهائية. تحرير رونالد هاموي. شيكاغو: جامعة شيكاغو.
ايز، جارود. 2012. "السلام الديمقراطي والتطور الجديد لفكرة قديمة." المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية 18:767–91.
هايكيل، برنارد. 2008. "الإسلام في سياسة السعودية www.carnegiecouncil.org/studio/multimedia/20080221/index.html (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
يجل، جورج فيلهلم فريدريش. 1861.محاضرات في فلسفة التاريخ. ترجمة: ج. سيبري. لندن: هنري ج. بون.
يجل، جورج فيلهلم فريدريش. 1991.عناصر فلسفة الحق. ترجمة: هـ. ب. نيسبت. تحرير: آلين و. وود. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
هيغهمر، توماس. 2010*الجهاد في السعودية: العنف والبنيوية الإسلامية منذ 1979، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.*
يغهمر، توماس. 2011. "صعود المقاتلين الأجانب المسلمين: الإسلام وعولمة الجهاد." الأمن الدولي 35(3):53–94.
يغري، هافارد، ونيكولاس سامبانيس. 2006. "تحليل الحساسية للنتائج التجريبية حول بدء الحرب الأهلية." مجلة حل النزاعات 50(4):508–35.
ايدغر، مارتن. 1988.المشاكل الأساسية للظواهر. ترجمة ألبرت هوفستادر. بلومنجتون: مطبعة جامعة إنديانا.
هيلد، ديفيد. 2003. "الهيكل المتغير للقانون الدولي: السيادة المتحولة؟" في قارئ التحولات العالمية، تحرير ديفيد هيلد. كامبريدج: بوليتي، 162–76.
ينينغ، بيتر ج. 2013. "التعامل مع قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية." نيويورك تايمز، 4 مارس.
ينسل، بول ر.، مايكل إي. أليسون، وأحمد خاناني. 2009. "معاهدات السلام الإقليمي والنزاع المسلح على الأراضي." إدارة النزاعات وعلوم السلام 26(2):120–43.
هيرب، مايكل. 1999.كل شيء في العائلة. ألباني: مطبعة جامعة ولاية نيويورك
هيربست، جيفري. 2000*الدول والسلطة في أفريقيا: دروس مقارنة في السلطة والسيطرة. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.*
يربست، جيفري، وغريغ ميلز. 2013. "الدولة غير المرئية." السياسة الخارجية، 24 يونيو.
يربست، مورا. 2008. "النفط للصين، والأسلحة لدارفور." بلومبرغ بيزنس ويك، 14 مارس.

مؤسسة التراث. 2014.*فهرس الحرية الاقتصادية*/www.heritage.org/index (تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2014).
ارينغ، جوناثان. 2012.القانون الطبي والأخلاقيات. الطبعة الرابعة. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
هيرتوج، ستيفن. 2011*الأمراء، الوسطاء، والبيروقراطيون: النفط والدولة في المملكة العربية السعودية*. إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل.
هيوتي، أنطوان، وروث كارليتس. 2009. "اعتماد الموارد وشفافية الميزانية www.resourcegovernance.org/news/resource-dependence-and-budget-transparency (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).
هيكريك، إليزابيث. 1824.*الإلغاء الفوري، وليس التدريجي*. لندن: هاتشارد وابنه
هيكن، ألين. 2011. "العميلانية." مراجعة سنوية للعلوم السياسية 14:289–310
هيغينز، روزالين. 1994*المشكلة والعملية: القانون الدولي وكيف نستخدمه*. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
تلر، أدولف. 1922–1945.مجموعة من الخطب. ترجمة: أوبري دوركين. كتاب إلكتروني من جوجل.
وبز، توماس. 1994.مراسلات توماس هوبز. المجلد 2. تحرير: نويل مالكولم. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.
هوبز، توماس. 1996.اللوح. الطبعة الثانية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج
هوكشيلد، آدم. 1998*شبح الملك ليوبولد: قصة عن الجشع، الرعب، والبطولة في أفريقيا الاستعمارية*. نيويورك: هاوتون ميفلين.
هوكشيلد، آدم. 2005*دفن السلاسل: الأنبياء والمتمردون في النضال لتحرير عبيد إمبراطورية*. نيويورك: هاوتون ميفلين.
هوفمايستر، جون. 2011*لماذا نكره شركات النفط: حديث صريح من داخل الصناعة*. نيويورك: بالغريف ماكميلان.
ولمان، فرانك إي. 1949. "حقوق الإنسان على ورق وردي." الشؤون الأمريكية 11(1):18–24.
هولمز، أوليفر ويندل. 1881.القانون العام. بوسطن: ليتل، براون
ولمز، أوليفر ويندل. 1997. "مسار القانون." مراجعة القانون في هارفارد 110(5):991–1009.
ولمز، ستيفن. 2001. "ماذا تعلمنا روسيا الآن." آميكان بروسبيكت، 19 ديسمبر.
لقرآن الكريم مع ترجمة إنجليزية. 2011. ترجمة: مولوي شير علي. الطبعة الثانية. ساري: منشورات الإسلام الدولية.
هونيغ، بوني. 1993*نظرية السياسة وإزاحة السياسة*. إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل.
وك، سيدني. 1939. "الديمقراطية كطريقة للحياة." في الغد في صنعه، تحرير جون ن. أندروز وكارل أ. مارسدن. نيويورك: مكغرو هيل، 31–46.
يوستن، س. ج. 1995.جيمس الأول. الطبعة الثانية. أبينغدون، المملكة المتحدة: روتليدج.

ناوس، روبرت. 2007. "مفهوم الدين الفاحش في القانون الدولي." ورقة نقاش 185. جنيف: الأونكتاد.
وبارد، بن. 2013. "أموال المتبرعين الخاصين تضيف عنصر المفاجأة إلى الحرب في سوريا." نيويورك تايمز، 12 نوفمبر.
هيوز، ليويلين. 2014.عولمة النفط. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج
هيومن رايتس ووتش. 2003*سنقتلك إذا بكيت: العنف الجنسي في صراع سيراليون. نيويورك*.
هيومن رايتس ووتش. 2005*استرح في قطع" - تعذيب الشرطة والوفيات في" الحجز في نيجيريا. نيويورك*.
هيومن رايتس ووتش. 2009. "غينيا الاستوائية: حساب ثروة النفط www.hrw.org/news/2009/07/09/equatorial-guinea-account-oil-wealth (تم الوصول إليه في 25 يناير 2015).
يومن رايتس ووتش. 2010. "الولايات المتحدة: اعتماد مقترحات مكافحة الفساد." www.hrw.org/news/2010/02/04/us-adopt-corruption-proposals (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
يومن رايتس ووتش. 2012. "أنغولا: يجب على صندوق النقد الدولي الإصرار على التدقيق." www.hrw.org/news/2012/07/11/angola-imf-should-insist-audit (تم الوصول إليه في 23 يناير 2015).
نظمة هيومن رايتس ووتش. 2014. "غينيا الاستوائية: اتهام ابن الرئيس في فرنسا." www.hrw.org/news/2014/03/20/equatorial-guinea-indictment-president-s-son-france (تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2014).
مشروع تقرير الأمن البشري. 2011*تقرير الأمن البشري 2009/2010: أسباب السلام وتكاليف الحرب المتقلصة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد*.
مشروع تقرير الأمن البشري. 2014.*تقرير الأمن البشري 2013. فانكوفر*
هيوم، ديفيد. 1975*استفسارات حول الفهم البشري ومبادئ الأخلاق. الطبعة الثالثة. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد*.
يوم، نيل، وليزلي هوك. 2013. "ريو تقول إن منجم منغوليا لا يزال على المسار الصحيح." فاينانشيال تايمز، 31 يناير.
مفريز، ماكارتي، جيفري د. ساكس، وجوزيف إي. ستيغليز، محررون. الهروب من لعنة الموارد. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.2007.
هانتينغتون، صموئيل ب. 1968*النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة. نيو هافن: مطبعة جامعة ييل*.
هانتينغتون، صموئيل ب. 1991*الموجة الثالثة: الديمقراطية في أواخر القرن العشرين. نورمان: جامعة أوكلاهوما*.
هايسلوب، ليا. 2010. "زيادة سكان قطر مع نمو الاقتصاد." تلغراف، 19 يوليو
غناتيف، ميخائيل. 2002. "حقوق الإنسان، السيادة والتدخل." في حقوق الإنسان، الأخطاء الإنسانية: محاضرات أكسفورد عن العفو، تحرير نيكولاس أوين. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 49–88.
غناتيف، ميخائيل. 2003. "الإمبراطورية الأمريكية؛ العبء." نيويورك تايمز، 5 يناير.

غناتيوس، ديفيد. 2002. "الجريمة الحقيقية: رائحة الفضيحة الفرنسية." الشؤون القانونية، مايو/يونيو.
www.cato "إيلاريوف، أندريه. 2008. "معاقبة المذنبين (تم unbound.org/2008/05/21/andrei-illarionov/punish-guilty الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
صندوق النقد الدولي. 2013. "مجلس إدارة صندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 مع برواي دار السلام." www.imf.org/external/np/sec/pn/2013/pn1371.htm (تم الوصول إليه في 28 يناير 2015).
صندوق النقد الدولي. 2014*الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، باكستان وأفغانستان: هل تتحول إلى الزاوية؟*.واشنطن، العاصمة
صندوق النقد الدولي. 2014*قطر: مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 - تقرير الموظفين، تقرير الدولة رقم 14/10. واشنطن، العاصمة*.
صندوق النقد الدولي. 2014*قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي*.www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/index.aspx(تم الوصول إليه في 18 نوفمبر 2014)
هند *إكسبريس*الصين تتهم الولايات المتحدة بـ 'التدخل الفظ' في" .2010 الشؤون الداخلية." 6 يونيو.
لوكالة الدولية للطاقة. 2010*آفاق الطاقة العالمية*.باريس .
لوكالة الدولية للطاقة. 2013*آفاق الطاقة العالمية*.باريس .
منظمة العمل الدولية. 2015*العمل القسري، الاتجار بالبشر والعبودية*.www.ilo.org/global/topics/forced-labour/lang--en/index.htm(تم الوصول إليه في 1 مايو 2015)
لمنظمة الدولية للخشب الاستوائي. 2012.*المراجعة السنوية. يوكوهاما*
بوب، إميلي. 2012. "كابيندا الغنية بالنفط لا تزال تنتظر الاستقلال عن أنغولا-".www.voanews.com/content/cabinda-still-waits-for-independence/1515340.html (تم الوصول إليه في 27 يناير 2015).
لهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2014.تغير المناخ 2014: تقرير التركيب. تحرير. راجيندرا ك. باتشوري وليو ماير. جنيف.
بشام، جوناثان، وآخرون. 2005. "أنواع تجربة الموارد: هياكل تصدير الموارد الطبيعية والاقتصاد السياسي للنمو الاقتصادي." مراجعة الاقتصاد في البنك الدولي 19(2):141–74.
جاكسون، روبرت. 2007.السيادة. كامبريدج: بوليتي
لمدنية: الحفاظ على الدولة ONUC جاكوبسون، هارولد كاران. 1964. "عمليات وبناء الدولة." السياسة العالمية 17(1):75–107.
جمال، أماني، وآخرون. 2014*معاداة أمريكا ومعاداة التدخل في خطابات تويتر العربية. مخطوطة غير منشورة*.
جيمس الأول. 1597.*شيطانية: إدنبرة*
جيمس الأول. 1918.الأعمال السياسية. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد
مؤسسة جيمستاون. 2008*النفط في الشيشان: تاريخ موجز*?/www.jamestown.org/single.

tx_ttnews%5Btt_news%5D=4870#.VMOI3EeDkyo (تم الوصول إليه في 24 يناير 2015).

جاميسون، ديل. 2014*العقل في زمن مظلم: لماذا فشلت المعركة ضد تغير المناخ - وما يعنيه ذلك لمستقبلنا. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.*

يفرسون، توماس. 1903–07.الكتابات. واشنطن، العاصمة: جمعية جيفرسون التذكارية.

يفرسون، توماس. 1999.الكتابات السياسية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

ينر، مارك س. ر. 1997. "مجزرة الكلاب العظيمة." في الخوف في المجتمع الحديث المبكر، تحرير ويليام ج. نافي و بيني روبرتس. مانشستر: مطبعة جامعة مانشستر، 44–61.

وهانسون، توماس ب.، وآخرون. 2012*تقييم الطاقة العالمية: نحو مستقبل مستدام. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.*

جون، مارك، وكواسي كبودو. 2010. "غانا تتقدم لكسر لعنة النفط في أفريقيا www.reuters.com/article/2010/05/26/us-frontiers-ghana-idUSTRE64P1HU20100526 (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).

ونسن، ر. و. 2006. "بلاي بوي ينتظر عرشه الأفريقي." صنداي تايمز، 3 سبتمبر.

ونستون، ديفيد. 2004. "صدام حسين زرع الارتباك حول ترسانة العراق كتكتيك حرب." نيويورك تايمز، 7 أكتوبر.

ونستون، باتريك. 2013. "ازدهار الأخشاب، انهيار الدولة: الاقتصاد السياسي للأخشاب الليبيرية." في الصراع والأمن في أفريقيا، تحرير ريتا أبراهامسن. نيويورك: بويدل & بروير، 25–40.

جونز لونغ، بولين، وإريكا وينثال. 2010*النفط ليس لعنة: هيكل الملكية والمؤسسات في دول الاتحاد السوفيتي السابقة. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.*

وزيلوف، غابي. 2012. "هل يمكن للدول النفطية الجديدة في أفريقيا تجنب لعنة الموارد'؟' www.voanews.com/content/can-new-oil-states-in-africa-avoid-resource-curse/1211081.html (تم الوصول إليه في 6 فبراير 2015).

JUCCCE. 2015. "حلم الصين." juccce.org/chinadream (تم الوصول إليه في 12 فبراير 2015).

جوستينيان. 1812.المعاهد. ترجمة توماس كوبر. فيلادلفيا: بي. بيرن

كاغان، روبرت. 2006. "أمة رعاة البقر." نيو ريبابليك، 23 أكتوبر

الدو، ماري. 2007. "النفط والصراع: حالة ناغورنو كاراباخ." في حروب النفط، تحرير ماري كالدو، تيري لين كارل، ويحيى سعيد. لندن: بلوتو، 157–82.

كانت، إيمانويل. 1923–55.*مجموعات كتابات كانت. برلين: دبليو. دي غرايتر*

انت، إيمانويل. 1991. "السلام الأبدي." في الكتابات السياسية، ترجمة إتش. بي. نيسبت، تحرير إتش. إس. ريس. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 93–130.

انط، إيمانويل. 1998.أسس ميتافيزيقا الأخلاق. ترجمة وتحرير ماري غريغور
.وجينس تيمرمان. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج
ابوتشينسكي، ريشارد. 2006.شاه الشاهين. ترجمة كريستوفر دي بيلاي.
.لندن: بنغوين
كارل، تيري لين. 1997*مفارقة الوفرة: ازدهار النفط والدول البترولية. بيركلي:*
.مطبعة جامعة كاليفورنيا
كاتسوريس، كريستينا، وآرون ساين. 2013*النفط المسروق في نيجيريا:*
.خيارات دولية لمكافحة تصدير النفط المسروق. لندن: تشاتام هاوس
اتزينيلينبوغن، جوناثان. 2002. "الولايات المتحدة تنظر إلى النفط الخام في
.غرب إفريقيا." بيزنس داي، 10 ديسمبر
وفمان، حاييم د.، وروبرت أ. بايبي. 1999. "تفسير العمل الأخلاقي الدولي
المكلف: الحملة البريطانية التي استمرت ستين عامًا ضد تجارة الرقيق عبر
.المحيط الأطلسي." المنظمة الدولية 53(4):631–68
وفمان، دانيال. 2012. "الفقر في وسط الوفرة: الحوكمة مهمة للتغلب على
."لعنة الموارد." www.brookings.edu/research/opinions/2012/09/13-
poverty-governance-kaufmann (تم الوصول إليه في 17 يناير 2015)
.كوفمان، دانيال. 2013. "عصر سرية النفط الكبير قد انتهى
www.brookings.edu/research/opinions/2013/04/24-big-oil-
secrecy-kaufmann (تم الوصول إليه في 17 يناير 2015).
يتينغ، جوشوا. 2012. "نوبة تسوق السعودية العسكرية." السياسة الخارجية،
.أغسطس 27
يدروسكي، بول. 2010. "اعتماد النفط الأجنبي من خلال تحفيز الرئاسة
."الأمريكية." seekingalpha.com/article/201014-foreign-oil-dependency-
by-u-s-presidential-exhortation (تم الوصول إليه في 7 فبراير 2015).
كيلسن، هانس. 1950*قانون الأمم المتحدة: تحليل نقدي لمشاكله الأساسية.*
.نيويورك: براجير
كينيدي، ديفيد م. 1999*الحرية من الخوف: الشعب الأمريكي في الكساد*
.والحرب، 1929–1945. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد
كينيدي، جون ف. 1963أ*جون ف. كينيدي: احتواء الرسائل العامة، والخطب،*
والبيانات للرئيس، من 20 يناير إلى 22 نوفمبر 1963. واشنطن العاصمة:
.مكتب السجل الفيدرالي
كينيدي، جون ف. 1963ب*الوثائق العامة لرؤساء الولايات المتحدة، جون ف.*
.كينيدي. واشنطن العاصمة: مكتب طباعة الحكومة الأمريكية
.كينيدي، سام. 2010. "نهو ريبادو: صياد الفساد الذي لا يكل في نيجيريا
www.pbs.org/frontlineworld/stories/bribe/2010/01/nuhu-ribadu-
nigerias-relentless-corruption-hunter.html (تم الوصول إليه في 25 يناير
2015).
يهاني، روبرت أو. 1991. "الولايات المتحدة والنظام ما بعد الحرب:
.إمبراطورية أم هيمنة؟" مجلة أبحاث السلام 28(4):435–39
يهاني، روبرت أو، ستيفن ماسيدو، وأندرو مورافسكي. 2009. "التعددية
.المعززة للديمقراطية." منظمة دولية 63(1):1–31

كيبيل، جيل. 2006*الجهاد: درب الإسلام السياسي. طبعة جديدة. لندن: تاوروس.*

ير، سيميون، وأندرو إنجلاند. 2013. "موغابي في المال مع خط الحياة من الأحجار الكريمة." فاينانشال تايمز، 5 أبريل.

كينز، جون ميناردز. 1920.*عواقب السلام الاقتصادية. لندن: ماكميلان*

يلان، لوتز، وروبرت ج. فيغفسون. 2014. "دور صدمات أسعار النفط في التسبب في الركود الأمريكي." ورقة نقاش 114. واشنطن العاصمة: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

يلالا، ديبورا. 2014. "عمليات الإعدام تصل إلى مستويات قياسية: السعودية تنفذ حكم الإعدام في العشرات في أغسطس القاتل." www.news.com.au/world/middle-east/beheadings-at-record-levels-saudi-arabia-executes-dozens-in-deadly-august/story-fnh81ifq-1227037172765 (تم الوصول إليه في 4 مايو 2015).

م) www.kimberleyprocess.com/en/about "عملية كيمبرلي. 2015. "حول (الوصول إليه في 25 أبريل 2015.

كينغ، الابن، مارتن لوثر. 2010*إلى أين نذهب من هنا: الفوضى أم المجتمع؟* بوسطن: بيكون.

كينزر، ستيفن. 2003*كل رجال الشاه: انقلاب أمريكي وجذور الإرهاب في الشرق الأوسط. نيويورك: وايلي.*

يبليغ، روديارد. 1994. "عبء الرجل الأبيض: الولايات المتحدة وجزر الفلبين في قصائد مختارة. وير: إصدارات ووردسورث، 334–36 ."(1899)

كيرك، مايكل، ولوي ويلي، الابن. 2003*الجبهة: الطريق الطويل إلى الحرب*.www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/longroad/etc/script.html (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).

مال في خروج القذافي، وقلق مما سيأتي بعد" .aكيركباتريك، ديفيد د. 2011 ذلك." نيويورك تايمز، 21 مارس.

صور وجدت في ليبيا تظهر الانتهاكات تحت حكم" .bكيركباتريك، ديفيد د. 2011 القذافي." نيويورك تايمز، 5 أبريل.

يركباتريك، ديفيد د. 2014. "علامة داعش القاسية من الإسلام متجذرة في العقيدة السعودية الصارمة." نيويورك تايمز، 24 سبتمبر.

لاري، مايكل. 2009. "ستكون هناك دماء: العنف السياسي، الحروب الإقليمية، ومخاطر الصراع بين القوى الكبرى حول مصادر الطاقة المتنازع عليها." في تحديات أمن الطاقة للقرن الحادي والعشرين: دليل مرجعي، تحرير غال لفت وأني كورين. سانتا باربرا: ABC-CLIO، 44–65.

وتشينيوفسكي، ديفيد. 2010. "بينما تكافح صناعة النفط ضريبة، تحصد الدعم." نيويورك تايمز، 3 يوليو.

وهلر، مايك. 2012. "قصة قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية." مجلة قانون ولاية أوهايو 73(5):929–1014.

و، هارولد هونغجو. 1998. "محاضرة فرانكل 1998: إحضار القانون الدولي إلى الوطن." مراجعة قانون هيوستن 623:35–82.

ولستاد، إيفار، وتينا سوراید. 2009. "الفساد في إدارة الموارد الطبيعية: الآثار على صانعي السياسات." سياسة الموارد 34(4):214–26.
ولستاد، إيفار، وأرني ويغ. 2009. "إنها الإيجارات، غبي! الاقتصاد السياسي للعنة الموارد." سياسة الطاقة 37(12):5317–25.
ولستاد، إيفار، وأرني ويغ. 2012. "اختبار فرضية اللؤلؤة: الموارد الطبيعية والثقة." سياسة الموارد 37(3):358–67.
وري، ويليام. 1987. "هلسنكي، حقوق الإنسان، وأسلوب غورباتشوف." الأخلاقيات والشؤون الدولية 1(1):113–33.
ورسغارد، كريستين م. 1996.إنشاء مملكة الأهداف. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
وتكين، ستيفن. 2008.تجنب يوم القيامة: انهيار الاتحاد السوفيتي، 1970–2000. الطبعة المحدثة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.
وبي، فالي، وآخرون. 2014. "هل تهم الموارد الطبيعية للصراع المسلح بين الدول وداخلها؟" مجلة أبحاث السلام 51(2):227–43.
راسنر، ستيفن د. 1999.السيادة: نفاق منظم. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.
راسنر، ستيفن د.، وكارلوس باسكوال. 2005. "معالجة فشل الدولة." الشؤون الخارجية يوليو/أغسطس.
ريمر، مايكل، وسيماء جايشاندرا. 2003. "الديون البغيضة: عندما يقترض الدكتاتوريون، من يسدد القرض؟" www.brookings.edu/research/articles/2003/03/spring-development-kremer (تم الوصول إليه في 3 فبراير 2015).
كريستوف، نيكولاس د. 2007. "الموت بالدولارات." نيويورك تايمز، 11 فبراير

خطر بلد للأطفال." نيويورك تايمز، 19" .aكريستوف، نيكولاس د. 2015 .مارس
مرأتان، ثروات متضادة." نيويورك تايمز، 21" .bكريستوف، نيكولاس د. 2015 .مارس
واطؤ مزعج." نيويورك تايمز، 26 مارس" .cكريستوف، نيكولاس د. 2015
كرول، لويزا. 2006. "ثروات الملوك والملكات والدكتاتوريين www.forbes.com/2006/05/04/rich-kings- (تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2014) dictators_cz_lk_0504royals.html.
ومار، هاري، وجيم ياردلي. 2011. "الهند تتهم بارون التعدين بالاحتيال." .نيويورك تايمز، 5 سبتمبر
كومار، كريشنا ب.، وديزيريه فان ويلسوم. 2013*الاقتصادات القائمة على المعرفة وتأسيس الاقتصادات على المعرفة: المهارات حلقة مفقودة في .دول مجلس التعاون الخليجي. سانتا مونيكا: راند*
كوبير، سيمون. 2011. "باريس الطاغية: الجولة." فاينانشال تايمز، 14 أكتوبر
يمليكا، ويل. 2010. "حقوق الأقليات في الفلسفة السياسية والقانون الدولي." في فلسفة القانون الدولي، تحرير سامانثا بيسون وجون تاسيولاس: .نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 377–98
لاسي، روبرت. 2009*داخل المملكة: الملوك، ورجال الدين، والمحدثون، .والإرهابيون، والصراع من أجل السعودية. نيويورك: فايكنغ*
كشمانان، إنديرا أ. ر.، وأنتوني ديبولا. 2014. "الدولة الإسلامية: عمالقة النفط .للإرهاب." بلومبرغ بيزنس ويك، 4 سبتمبر
ال، ديبك. 2004*في مدح الإمبراطوريات: العولمة والنظام. باسينغستوك: .بالغريف ماكميلان*
رمور، تشارلز. 1987.أنماط التعقيد الأخلاقي. كامبريدج: مطبعة جامعة .كامبريدج
لاست، أليكس. 2007. "اعتقال حاكم نيجيري سابق للنفط تم الوصول إليه في) news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/7141047.stm .(يناير 2015 25
ورين، بول غوردون. 2011*تطور حقوق الإنسان الدولية: رؤى مرئية. الطبعة .الثالثة. فيلادلفيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا*
افاليه، إيمانويل، ميريل رازافيندراكوتو، وفرانسوا روبو. 2008*الفساد والثقة في المؤسسات السياسية في أفريقيا جنوب الصحراء. ورقة عمل رقم 102. .أبوجا: أفروبارومتر*
اي، تيمور، وميكا مينيوا-بالويلو. 2010*لعنة العقود: اتفاقيات النفط في أوغندا .تضع الربح قبل الناس. لندن: بلاتفورم*
ي بيلون، فيليب. 2001. "البيئة السياسية للحرب: الموارد الطبيعية .والصراعات المسلحة." الجغرافيا السياسية 20(5):561–84
ي بيلون، فيليب. 2005*تغذية الحرب: الموارد الطبيعية والصراعات المسلحة. .أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد*
ي بيلون، فيليب. 2007. "الحفر في المياه العميقة: النفط، الأعمال والحرب في أنغولا." في حروب النفط، تحرير ماري كالدور، تيري لين كارل، ويحيى

.سعيد. لندن: بلوتو، 100–29
ي بيلون، فيليب. 2012*حروب النهب: الصراعات، الأرباح وسياسة الموارد*. *.نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا*
يبو، ريتشارد نيد. 2010*لماذا تقاتل الأمم: دوافع الحرب في الماضي* .*والمستقبل: نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج*
معهد ليجاتوم. 2014.*مؤشر الازدهار. لندن*
تهمة بدفع 1 مليار جنيه إسترليني سراً BAE" .لي، ديفيد، وروب إيفانز. 2007 .للأمير السعودي." غارديان، 7 يونيو
ي، لامين، يوان شياو، ونير كلاين. 2009. "صندوق النقد الدولي يقرض أنغولا 1.4 ".مليار دولار لدعم الاحتياطيات والإصلاحات www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2009/car112309b.htm .(تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015)
يتي، كارلوس أ.، ويينس وايدمان. 1999. "هل تفسد الطبيعة الأم؟ الموارد ".الطبيعية، الفساد، والنمو الاقتصادي papers.ssrn.com/sol3/Papers.cfm?abstract_id=259928 .(تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015)
بنين، ف. إ. 1965.الأعمال المجمعة . المجلد 27. ترجمة: كليمنس دوت. تحرير: .روبرت داغليش. موسكو: بروغرس
بون-بورتيا، ميغيل. 1992.الرماح المكسورة: الحساب الأزتيكي لفتح .المكسيك. إصدار موسع ومحدث. ترجمة ليسندر كيمب. بوسطن: بيكون
ببور، كيارا، وروبرت إي. جودين. 2013.عن التواطؤ والتسوية. أكسفورد: .مطبعة جامعة أكسفورد
يسغ، لورانس. 1995. "تنظيم المعنى الاجتماعي." مراجعة قانون جامعة .شيكاغو 62(3):943–1045
يفنثال، جون م. 1998. "علم الأوبئة للاعتداء الجنسي على الأطفال: مشاكل .قديمة، اتجاهات جديدة." إساءة معاملة الأطفال والإهمال 22(6):481–91
يفين، كارل، وتوم كوبورن. 2010*إبقاء الفساد الأجنبي خارج الولايات المتحدة: أربع حالات تاريخية. واشنطن العاصمة: اللجنة الدائمة للتحقيقات .في مجلس الشيوخ الأمريكي*
بختبلوا، إريك، ديفيد رود، وجيمس رايزن. 2011. "الصفقات المشبوهة .ساعدت القذافي في بناء ثروته ونظامه." نيويورك تايمز، 24 مارس
ينكولن، أبراهام. 1953.الأعمال المجمعة. تحرير روي ب. باسلر. نيو .مطبعة جامعة روتجرز :unswickبر
بنكولن، أبراهام. 2015.كتابات لينكولن المختارة. تحرير ديفيد س. رينولدز. .نيويورك: نورتون
بنتنر، بيرتيل. 2000.بورما في الثورة: الأفيون والتمرد منذ 1948. الطبعة .الثانية. سياتل: مطبعة جامعة واشنطن
ببتون، إريك. 2010. "الولايات المتحدة تعزز الفحص الجوي للركاب من 14 .دولة." نيويورك تايمز، 3 يناير
بست، كريستيان، وماثياس كونيغ-أرشيبوجي. 2010. "هل يمكن أن يكون هناك ديموس عالمي؟ نهج قائم على الوكالة." الفلسفة والشؤون العامة .38(1):76–110.

يست، كريستيان، وفيليب بيتيت. 2011*وكالة المجموعة: إمكانية وتصميم ووضع الوكلاء الشركات. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد*.
بستهاوغ، أولاف. 2005. "عدم الرضا عن ثروة النفط والثقة السياسية في النرويج: لعنة الموارد؟" السياسة الأوروبية الغربية 28(4):834–51.
وك، جون. 1988.معاهدتان للحكومة. تحرير بيتر لاسلت. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
بورصة لندن للمعادن. 2012. "النحاس: الإنتاج والاستهلاك www.lme.com/en-gb/metals/non-ferrous/copper/production-and-consumption (تم الوصول إليه في 17 نوفمبر 2014).
وسان، أليكسي. 2014. "أكبر منصة نفطية في روسيا تبدأ العمل في الشرق الأقصى." rbth.co.uk/business/2014/07/04/russias_largest_oil_platform_goes_into_operation_in_far_east_37953.html (تم الوصول إليه في 19 يناير 2015).
وفت، جال، وآني كورين. 2013. "أسطورة اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة." www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2013-10-15/myth-us-energy-dependence (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).
وغار، ريتشارد ج. 2006. "أمن الطاقة في الولايات المتحدة - واقعية جديدة." واشنطن، العاصمة: بروكينغز.
وجالا، بايفي. 2009. "قتال مميت على الموارد الطبيعية: الأحجار الكريمة، النفط، المخدرات، وشدة النزاع المدني المسلح." مجلة حل النزاعات 53(1):50–71.
وجالا، بايفي. 2010. "غنائم الطبيعة: النزاع المدني المسلح والوصول إلى الموارد الطبيعية من قبل المتمردين." مجلة أبحاث السلام 47(1):15–28.
ماس، بيتر. 2009.*عالم النفط: الشفق العنيف للنفط. نيويورك: كنوف*
اثاي، وانغاري. 1999. "تطوير استراتيجيات مكافحة الفساد في عالم متغير: التحديات العالمية للمجتمع المدني." 9iacc.org/papers/day1/plenary/dnld/d1pl_wmaathai.pdf (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).
اكفاركهار، نيل. 2011. "في السعودية، الأموال الملكية تشتري السلام في الوقت الحالي." نيويورك تايمز، 8 يونيو.
اكيافيلي، نيكولو. 1998.الأمير. ترجمة بيتر بوندانيلا ومارك موسا. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
ماككوين، نورى. 2007.الاستعمار. أبينغدون، المملكة المتحدة: روتليدج
مشروع ماديسون. 2013*قاعدة البيانات 2013 (تحديث)*. www.ggdc.net/maddison/maddison-project/data/mpd_2013-01.xlsx (تم الوصول إليه في 31 يناير 2015).
اغالوني، بياتريس. 2010. "لعبة الاحتيال الانتخابي وإسقاط الحكم الاستبدادي." المجلة الأمريكية للعلوم السياسية 54(3):751–65.
هدوي، حسين. 1970. "دولة الإيجار: حالة إيران." في دراسات في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، تحرير م. أ. كوك. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 428–67.

مالانكزوكَ، بيتر. 1997مقدمة *أكهيرست الحديثة للقانون الدولي. الطبعة السابعة. نيويورك: روتليدج*.
الاكياس، أسياس. 2001. "الألماس هو أفضل صديق للمتمرد: تأثير الثروة غير المشروعة على استراتيجية التمرد." ربع سنوية العالم الثالث 22(3):311–25.
www.yemenwater.org/wp "مانيا، إلهام م. 1998. "اليمن، القبيلة والدولة content/uploads/2013/03/Manea-Elham-M.-1995.pdf (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
انينغ، سانشيز. 2013. "عار بريطانيا الاستعماري: مالكو العبيد يحصلون على تعويضات ضخمة بعد الإلغاء." المستقل، 24 فبراير.
انسون، كاترينا. 2013. "الصومال: النفط يُلقى على النار." فاينانشال تايمز، 13 مايو.
انزو، كيت، وبات مكغوان. 1992. "مخاوف الأفريكانر وسياسة اليأس: فهم التغيير في جنوب أفريقيا." ربع سنوية الدراسات الدولية 36(1):1–24.
وصل بحري. 2014. "ناقلة النفط—مونت (نوك نيفيس، ياهري فيكينغ، هابي maritime-connector.com/worlds-largest- "(جاينت، سي وايز جاينت ships/ (تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2014).
اركيز دي مورايس، رافائيل. 2012. "تزايد الثروة، وتقلص الديمقراطية." نيويورك تايمز، 29 أغسطس.
ارشال، مونتي جي.، وبنجامين آر. كول. 2009*التقرير العالمي 2009: الصراع، والحكم، وهشاشة الدولة. فيينا، فيرجينيا: مركز السلام النظامي*.
مارتيل، بيتر. 2009. "الراقص بشير يسخر من مذكرة دارفور news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/7926813.stm (تم الوصول إليه في 29 يناير 2015).
ارتن، س. آي. 2011. "كيف خلق العبيد الأفارقة بريطانيا جديدة مزدهرة." الصوت، 23 أغسطس.
ارتن، ستيف. 1999.*بريطانيا وتجارة العبيد. لندن: قناة 4*
اركس، كارل. 1959*المخطوطات الاقتصادية والفلسفية لعام 1844. ترجمة: مارتن ميليغان. موسكو: التقدم*.
اركس، كارل. 1977.رأس المال . المجلد 1. ترجمة: بن فوكيس. نيويورك: فينتاج.
اركس، كارل. 1992.الكتابات المبكرة . ترجمة: رودني ليفينغستون. نيويورك: بنغوين.
اركس، كارل. 2000. "في المسألة اليهودية." في الكتابات المختارة ، تحرير: ديفيد مكليلان. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 146–70.
اركس، كارل. 2008.فقر الفلسفة . ترجمة: هاري كويلش. نيويورك: كوزيمو
اسيتّي، أوليفر. 2014*نيجيريا: الاقتصاد الأفريقي رقم 1 . فرانكفورت: دويتشه بنك*.
ازتيتي، مارك، وإميلي ب. هاجر. 2011. "قوة الصحراء السرية التي أنشأها مؤسس بلاك ووتر." نيويورك تايمز، 14 مايو.

ماكولوه، إيرسكن. 1990. "الأحجار الكريمة تضخ الأموال في خزائن الحرب
.لثوار الخمير الحمر المخيفين في كمبوديا." لوس أنجلوس تايمز، 18 نوفمبر
ماكدوجال، دان. 2009. "عودة الألماس الدموي: عمال المناجم تحت تهديد
.السلاح في زيمبابوي." ديلي ميل، 19 سبتمبر
ماكلروي، دامين. 2014. "عائدات النفط في العراق تجني مليون دولار يومياً
.لداعش." التلغراف، 11 يوليو
ماكهارغ، أيلين، وآخرون، محررون. 2010*الملكية والقانون في الطاقة
.والموارد الطبيعية. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد*
ماكيندريك، إيوان. 2013.قانون العقود. الطبعة العاشرة. أكسفورد: مطبعة
.جامعة أكسفورد
ميلوم، هالفور، كارل موني، وراغنار تورفيك. 2006. "المؤسسات و لعنة
.الموارد." المجلة الاقتصادية 116(508):1–20
ميلوم، هالفور، كارل موني، وراغنار تورفيك. 2012. "إيجارات المعادن والتنمية
الاجتماعية في النرويج." في إيجارات المعادن وتمويل السياسة الاجتماعية:
الفرص والتحديات، تحرير كاتيا هوجو. باسينغستوك: بالغريف ماكميلان،
.84–155
ميلاندر، إريك، ماغنوس أوبرغ، وجوناثان هول. 2009. "هل الحروب 'الجديدة'
أكثر فظاعة؟ شدة المعارك، المدنيون القتلى والهجرة القسرية قبل وبعد
.نهاية الحرب الباردة." المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية 15(3):505–36
ماير، مايكل. 1998. "قيم عائلة سوهارتو." نيوزويك، 26 يناير
ميكليان، جيسون. 2013. "القطع الخشن." السياسة الخارجية، 2 يناير
ميلانوفيتش، برانكو. 2011. "عدم المساواة وما يترتب عليها: لماذا يشعر
الكثيرون بالتخلف." www.foreignaffairs.com/articles/global-
commons/2011-08-12/inequality-and-its-discontents (تم الوصول
.(إليه في 11 مايو 2015
ميل، جون ستيوارت. 1909*مبادئ الاقتصاد السياسي، مع بعض تطبيقاتها على
الفلسفة الاجتماعية. الطبعة السابعة. تحرير ويليام ج. أشلي. لندن: لونغمان،
.غرين*
ميل، جون ستيوارت. 1989.عن الحرية وكتابات أخرى. تحرير ستيفان كوليني.
.كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج
ميل، جون ستيوارت. 2001.النفعية. الطبعة الثانية. تحرير جورج شير.
.إنديانابوليس: هاكيت
ميلر، ديفيد. 1995.عن الجنسية. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد
ميلر، ديفيد. 2007*المسؤولية الوطنية والعدالة العالمية: نيويورك: مطبعة
.أكسفورد الجامعية*
ميلر، مايكل ك. 2013. "قطع ديمقراطية: الانتخابات الاستبدادية والتنمية
الديمقراطية منذ 1815." dx.doi.org/10.1017/S0007123413000446 (تم
.الوصول إليه في 19 مايو 2015)
ميلر، زيك ج. 2014. "أوباما: الولايات المتحدة تعمل على 'عزل روسيا'." تايم، 3
.مارس
ميليس، والتر. 1931.روح القتال. نيويورك: هاوتون ميفلين

ونتاجو، كارولين. 2010. "المجتمع المدني والقطاع التطوعي في المملكة العربية السعودية." مجلة الشرق الأوسط 64(1):67–83.
ونتسكيه. 1989.روح القوانين. تحرير آن م كوهلر، باسيا كارولين ميلر، وهارولد صموئيل ستون. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
ور، مالكوم. 2011. "تم منح البشير السوداني استقبالاً حاراً من قبل الصين." تلغراف، 29 يونيو.
موران، ثيودور هـ. 2011*الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية. واشنطن العاصمة: معهد بيترسون.*
ورافسكي، أندرو. 2000. "أصول أنظمة حقوق الإنسان: التفويض الديمقراطي في أوروبا ما بعد الحرب." منظمة دولية 54(2):217–52.
ورغان، بيتر. 2005. "نظرة عامة على النظام القانوني لتطوير المعادن في المملكة المتحدة." في القانون والسياسة المعدنية الدولية والمقارنة، تحرير إليزابيث باستيدا، توماس والد، وجانيث ووردن-فرناندیز. لاهاي: كلور، 1081–94.
يان. 2014 ،orris م*الحرب! ما فائدتها؟ الصراع وتقدم الحضارة من الرئيسيات إلى الروبوتات. نيويورك: فارار، شتراوس وجيرو.*
يان. 2015 ،orris م*الجامعون، المزارعون، والوقود الأحفوري: كيف تتطور القيم الإنسانية. تحرير ستيفن ماسييدو. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.*
وريسون، كيفن م. 2009. "النفط، الإيرادات غير الضريبية، والأسس التوزيعية لاستقرار النظام." منظمة دولية 63(1):107–38.
وريسون، كيفن م. 2012. "ماذا يمكن أن نتعلم عن 'لعنة الموارد' من المساعدات الخارجية؟" مراقب أبحاث البنك الدولي 27(1):52–73.
وس، تود. 2011. "النفط إلى النقد: محاربة لعنة الموارد من خلال التحويلات النقدية." ورقة عمل 237. واشنطن العاصمة: مركز التنمية العالمية.
موس، تود، كارولين لامبرت، وستيفاني ماجيروفيتش. 2015*النفط إلى النقد: محاربة لعنة الموارد من خلال التحويلات النقدية. واشنطن العاصمة: مركز التنمية العالمية.*
وتافالي، جيم. 2012. "الغاز الطبيعي يشير إلى 'نهضة التصنيع.'" نيويورك تايمز، 10 أبريل.
موين، صموئيل. 2010*آخر يوتوبيا: حقوق الإنسان في التاريخ. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد.*
ولر، جون. 2009. "الحرب قد توقفت تقريبًا عن الوجود: تقييم." ربع سنوي العلوم السياسية 124(2):297–321.
مولر، جون، ومارك جي. ستيوارت. 2014*سياسة مكافحة الإرهاب المسؤولة. واشنطن العاصمة: كاتو.*
انداي، رودريك. 2010.الوكالة: القانون والمبادئ. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
مورفي، كاريلا. 2013*مستقبل المملكة: السعودية من خلال عيون شبابها في العشرينات. واشنطن العاصمة: مركز ويلسون.*
ايرز، ناثانيال. 2010. "خارج الأرض: بناء الأمة في جنوب السودان." مراجعة فيرجينيا ربع السنوية 86(1):190–99.

عيم، مويسيس. 2006*غير قانوني: كيف يقوم المهربون والمتاجرين والمقلدون باختطاف الاقتصاد العالمي. نيويورك: أنكور*.
عيم، مويسيس. 2009. "براز الشيطان: هل يمكن للدول الغنية بالنفط تجنب لعنة الموارد؟" السياسة الخارجية، 22 أغسطس.
مجلس الاستخبارات الوطنية. 2012*الاتجاهات العالمية 2030: عوالم بديلة*. *واشنطن العاصمة*.
اتسيوس، أندرو س. 2012*السودان، جنوب السودان ودارفور: ما يحتاج الجميع إلى معرفته. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد*.
معهد حوكمة الموارد الطبيعية. 2015*ميثاق الموارد الطبيعية*. www.resourcegovernance.org/issues/natural-resource-charter (تم الوصول إليه في 21 يناير 2015).
www.nrcan.gc.ca/mining-materials/policy/legislation-regulations/8726 (تم الوصول إليه في 1 فبراير 2015). "لوائح التعدين." موارد كندا. 2015.
ايلور، توني. 2007. "في جيليو بيافرا نثق." الغارديان، 3 نوفمبر.
ي، فيكتور، وسونيا أوبير. 2012*الرأسمالية من الأسفل: الأسواق والتغيير المؤسسي في الصين. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد*.
بومايستر، لاري. 2010. "قاضي نيويورك: المتهم بالرشوة الكازاخستانية هو بطل الحرب الباردة." www.boston.com/news/nation/articles/2010/11/19/ny_judge_kazakh_bribe_defendant_is_cold_war_hero/ (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
نسخة الكاثوليكية المنقحة الجديدة القياسية من الكتاب المقدس. 2008. *نيويورك: هاربر كولينز*.
يويورك تايمز. 2004. "ديكتاتور نيجيريا الراحل نهب ما يقرب من 500 مليون دولار، تقول سويسرا." 19 أغسطس.
يويل، تيري. 1982*الشخصية والقيادة في أمريكا. statesmanship، ال نيويورك: بالغريف ماكميلان*.
جواناكيلالا، فومبوكا، وجورج أوبسلتسا. 2013. "شي جين بينغ يخبر أفريقيا أنه يسعى لعلاقة من الند للند." www.reuters.com/article/2013/03/25/us-china-africa-idUSBRE92O0D220130325 (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
بكولاس، باري. 1962.مقدمة في القانون الروماني. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
بكل، جيمس. 1997. "وكالة المجموعة وحقوق المجموعة." في نوموس الإثنية وحقوق المجموعة، تحرير إيان شابيرو وويل كيمليكا. نيويورك: XXXIX: مطبعة جامعة نيويورك، 235–56.
يكل، جيمس. 2007.*فهم حقوق الإنسان. مالدن، ماساتشوستس: بلاكويل*
يتشه، فريدريك. 1998*ما وراء الخير والشر: مقدمة لفلسفة المستقبل*. *ترجمة ماريون فابر. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد*.

بتشه، فريدريك. 2006.في علم الأنساب الأخلاقية. ترجمة كارول ديث. تحرير .كيث أنسيل-بيرسون. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج
مكتب الإحصاء الوطني في نيجيريا. 2014*إحصاءات التجارة الخارجية، الربع .الأول من 2014. أبوجا*
صور اللعنة: وجهتان حول مسؤوليتنا عن لعنة" .aنيلي، شموئيل. 2011 .الموارد." الأخلاق والسياسة العالمية 4:103–24
لانسحاب الديمقراطي: نحو إصلاح عالمي على" .bنيلي، شموئيل. 2011 .الطريقة الروسية." النظرية الدولية 3:355–89
بلي، شموئيل. 2013. "السياسة العالمية على طريقة رولز." مجلة الفلسفة .السياسية 21:473–95
NOIA. 2013. "تاريخ المياه العميقة." www.noia.org/history-of-offshore .(تم الوصول إليه في 19 يناير 2015)
ولان، لي. 2011*موجز السياسة: إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية و .معضلة الملك. الدوحة: بروكينغز*
وردهوس، ويليام د. 2011. "الطاقة: صديق أم عدو؟" نيويورك ريفيو أوف .بوكس، 27 أكتوبر
دارة استثمار بنك النرويج. 2015*القيمة السوقية .للصندوق*.(تم الوصول إليه في 19 يناير 2015) www.nbim.no/en/
ورمان، هيلمي. 2013. "المملكة العربية السعودية ستفرض قيودًا على إنتاج ."المحتوى عبر الإنترنت، بما في ذلك على يوتيوب opennet.net/blog/2013/12/saudi-arabia-impose-restrictions-online-content-production-including-youtube (4 تم الوصول إليه في .(فبراير 2015
ورث، دوغلاس سي، جون جوزيف واليس، وباري ر. وينغاست. 2009*العنف والنظم الاجتماعية: إطار مفاهيمي لتفسير التاريخ البشري المسجل. .نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج*
وزارة النفط والطاقة النرويجية. 2011*صناعة للمستقبل - أنشطة النفط في .النرويج. أوسلو*
وسيتير، آدم. 2009. "تحت الجلد الفاخر، الفساد يحكم الغابون." نيويورك .تايمز، 14 سبتمبر
وسيتير، آدم. 2011. "الولايات المتحدة تتعامل مع زعيم حديدي في غينيا .الاستوائية." نيويورك تايمز، 30 مايو
وسيتير، آدم. 2012. "تحت الضغط، زعيم نيجيريا يتراجع عن سعر الغاز." .نيويورك تايمز، 16 يناير
ووك، مانفريد. 2010*تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. نيويورك: .مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة*
وزيك، روبرت. 1974.*الفوضى، الدولة واليوتوبيا. نيويورك: بيزيك*
وسباوم، آرثر. 1962.*تاريخ موجز لقانون الأمم. نيويورك: ماكميلان*
وسباوم، مارتا. 2000*النساء والتنمية البشرية: نهج القدرات. كامبريدج: .مطبعة جامعة كامبريدج*

اي، جوزيف س. 2011.مستقبل القوة. نيويورك: بيرسيوس
ومورشو، سينثيا. 2014. "تتبع الأصول؛ متابعة المال." فاينانشال تايمز، 13 أغسطس.
وباما، باراك. 2004*أحلام من والدي: قصة عن العرق والإرث. نيويورك: راندوم هاوس.*
ةمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. 2011.*المجتمع في لمحة 2011. باريس*
امنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. 2011*تحديث حول تشريعات الضرائب بشأن المعاملة الضريبية للرشاوى للموظفين العموميين الأجانب. باريس.*
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. 2012*استطلاعات اقتصادية: النرويج. باريس.*
ةمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. 2014*مؤشر الحياة الأفضل: التعليم*.www.oecdbetterlifeindex.org/topics/education/ تم الوصول إليه في 21 يناير 2015).
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 2014ب. *مقتطفات ستات*data.oecd.org/ (تم الوصول إليه في 19 نوفمبر 2014).
OECD. 2014c. "نظرة عامة ملخصة عن الترتيب" www.oecd.org/trade/xcred/summaryoverviewofthearrangement.htm (تم الوصول إليه في 12 فبراير 2015).
Oilandgasinfo.ca. 2014. "المنتجات المصنوعة من النفط والغاز الطبيعي" www.oilandgasinfo.ca/oil-gas-you/products/ تم الوصول إليه في 21 يناير 2015).
Okoh, George. 2011. "هذا نيجيريا تنفق 4.2 مليار دولار على واردات الغذاء." *اليوم*، 22 أغسطس.
Okonjo-Iweala, Ngozi. 2011. "في مقدمة." *صناع الدمى: كيف يستخدم الفاسدون الهياكل القانونية لإخفاء الأصول المسروقة وماذا نفعل حيال ذلك*، تحرير. إميل فان دير دوس دي ويليبويس، إميلي م. هالتر، روبرت أ. هاريسون، جي وون بارك، و شيرمان. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. J. C. ix–x.
وكونجو إيويالا، نجوزي. 2012*إصلاح ما لا يمكن إصلاحه: دروس من نيجيريا.* كامبريدج: معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.
ونيل، أونورا. 2002*سؤال الثقة: محاضرات ريث من بي بي سي. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.*
وبك. 2013أ.*النشرة الإحصائية السنوية. فيينا*
أوبك. 2013ب. "احتياطيات النفط الخام المثبتة في العالم حسب البلد www.opec.org/library/Annual%20Statistical%20Bulletin/interactive/current/FileZ/XL/T31.HTM (تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2014).
وبك. 2014.*النشرة الإحصائية السنوية. فيينا*
وترام، كوينتين. 2001. "العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للحرب وأزمات الوفيات العسكرية في حرب الثلاثين عامًا." تاريخ الطب 45(2):151–84.
*اموس أكسفورد الإنجليزي. 2014*تم الوصول إليه في 1) www.oed.com/ فبراير 2015).
ء

ايس، وولف-كريستيان. 2009. "من الفشل إلى النجاح: تأثير العقوبات على الحرب الأهلية في أنغولا." في وضع الأسنان في النمر: تحسين فعالية حظر الأسلحة، تحرير م. برزوسكا وجورج أ. لوبيز. بينغلي: إيميرالد، 137–62.

اين، توماس. 2000.الكتابات السياسية. تحرير بروس كوكليك. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

ارك، جيهامغ. 1990. "رواد في عالم تقليدي: أول خريجات كليات في كوريا، تاريخ العلوم الاجتماعية 14(4):533–58 ."45–1910.

شراكة أفريقيا كندا. 2009*زيمبابوي، الألماس والجانب الخطأ من التاريخ. أوتاوا.*

قضية الفساد تكشف عن نطاق الرشوة في نيجيريا." PBS. 2009. www.pbs.org/newshour/bb/africa-jan-june09-nigeria_04-24/ (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).

جيمي كارتر: سياسة الطاقة المقترحة" PBS. 2014. www.pbs.org/wgbh/americanexperience/features/primary-resources/carter-energy/ (تم الوصول إليه في 7 فبراير 2015).

يل، مايكل. 2009*مستنقع مليء بالدولارات: خطوط الأنابيب والميليشيات عند حدود النفط في نيجيريا. لندن: I. B. Tauris.*

ببيس، صموئيل. 2000.اليوميات. المجلد 6. تحرير هنري ب. ويثلي. بيركلي: جامعة كاليفورنيا.

برلو-فريمان، سام، إليزابيث سكونز، كارينا سولميرانو، وهيلين ويلاند. 2012*اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2012.* books.sipri.org/files/FS/SIPRIFS1304.pdf (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).

بيرسيلي، لاري. 2011. "النهج المختلف للنرويج في تطوير النفط والغاز www.arcticgas.gov/norway%E2%80%99s-different-approach-to-oil-and-gas-development (تم الوصول إليه في 21 يناير 2015).

نرايوس، ديفيد إتش، روبرت ب. زويلك، وشانون ك. أونيل. 2014.أمريكا الشمالية: حان الوقت لتركيز جديد. واشنطن، العاصمة: مجلس العلاقات الخارجية.

يتيت، فيليب. 1996. "الحرية كقوة مضادة." الأخلاق 106(3):576–604

يتيت، فيليب. 1997*الجمهورية: نظرية الحرية والحكومة. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.*

يتيت، فيليب. 2007. "المسؤولية المدمجة." الأخلاق 117(2):171–201

يتيت، فيليب. 2014.*حرية عادلة: بوصلة أخلاقية لعالم معقد. نيويورك: نورتون*

مركز بيو للأبحاث. 2011. "التوترات بين المسلمين والغربيين مستمرة www.pewglobal.org/2011/07/21/muslim-western-tensions-persist/ (تم الوصول إليه في 7 فبراير 2015).

يليبس، ماثيو. 2014. "انخفضت واردات النفط الأمريكية من أفريقيا بنسبة 90 في المئة." بلومبرغ بيزنس ويك، 22 مايو.

يف يؤثر النفط على سعر البازلاء في الصين."" .a. بيلينغ، ديفيد. 2011 فاينانشال تايمز، 12 يناير.

ماذا تهم الهجرة المجنونة لقطع غيار آيفون الخاص" .bبيلينغ، ديفيد. 2011 .بك." فاينانشال تايمز، 26 أكتوبر
ينكر، ستيفن. 2011.*ملائكة أفضل طبيعتنا: لندن: بنغوين*
بنكر، ستيفن، وأندرو ماك. 2014. "العالم لا ينهار." www.slate.com/articles/news_and_politics/foreigners/2014/12/the_world_is_not_falling_apart_the_trend_lines_reveal_an_increasingly_peaceful.html (تم الوصول إليه في 31 يناير 2015).
يت، ويليام. 1806.*الخطب في مجلس العموم. المجلد 1. لندن: لونغمان*
فلاطون. 1991.الجمهورية. ترجمة: ألان بلوم. نيويورك: بيزيك
لديني الأكبر. 1991.التاريخ الطبيعي. لندن: بنغوين
لومر، براد. 2012. "لماذا يريد السعوديون النفط بـ 100 دولار للبرميل." .واشنطن بوست، 17 يناير
وج، توماس. 1994. "قانون شعوب متساوي." الفلسفة والشؤون العامة 23(3):195–224.
وج، توماس. 2008*فقر العالم وحقوق الإنسان. الطبعة الثانية. كامبريدج: بوليتي.*
ءبوج، توماس. 2010*السياسة كالمعتاد: ما وراء البلاغة المؤيدة للفقراء. كامبريدج: بوليتي.*
دود على النقاد." في توماس بوج ونقادهم، تحرير" .bبوج، توماس. 2010 .أليسون م. جاجر. كامبريدج: بوليتي، 175–250
وج، توماس. 2011. "السماح للفقراء بمشاركة الأرض." مجلة الفلسفة الأخلاقية 8:335–52.
وجيولي، سيلفيا. 2010. "الإسلام الراديكالي يستخدم الفقراء في البلقان لممارسة النفوذ." www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=130801242 (تم الوصول إليه في 27 يناير 2015).
معهد بول. 2010.*المتمردون في الضباب. غومه*
ولغرين، ليديا. 2008. "ثروات الكونغو، التي نهبها الجنود المتمردون." نيويورك تايمز، 15 نوفمبر.
ئيس أذربيجان. 2012. "إلهام علييف حضر افتتاح مستوطنة جديدة لـ 423 عائلة نازحة في شكي." en.president.az/articles/5947 (تم الوصول إليه في 1 فبراير 2015).
ريتشارد، ويلسون، باولا سالاردي، وبول سيغال. 2014. "الضرائب، والإيرادات غير الضريبية والديمقراطية: أدلة جديدة باستخدام بيانات جديدة عبر البلدان." papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2496872 (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
روكتور، إيان. 2013. "اقرأ: النص الكامل لخطاب كونشيرت ملعب ويمبلي لنيلسون مانديلا عام 1990." جيت ويست لندن، 6 ديسمبر.
شر ما تدفعه. 2014. "الشفافية في الحركة: الكشف عن المدفوعات من قبل أكبر شركات النفط والغاز والتعدين في العالم." pwypusa.org/sites/default/files/Company%20Coverage%20Fact%20Sheet_Final.pdf (تم الوصول إليه في 14 فبراير 2015).

www.publishwhatyoupay.org/activitie "انشر ما تدفعه. 2015. "أنشطتنا (تم الوصول إليه في 14 فبراير 2015).
وردي، جيديديا. 2010*معنى الملكية: الحرية، المجتمع، والخيال القانوني. نيو هافن: مطبعة جامعة ييل.*
وردي، جيديديا، وكيمبرلي فيلدينغ. 2007. "السياديون، الأمناء، الأوصياء: مفاهيم القانون الخاص وحدود السلطة الشرعية للدولة." قانون ومشاكل معاصرة 70(3):165–211.
نك قطر الوطني. 2014.*رؤية اقتصادية قطرية. الدوحة*
اسين، جان 2010.الإخوة القتلة. المجلد 1 من المسرحيات الكاملة. ترجمة: جيفري ألان أرجنت. فيلادلفيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا.
ادماير، جوليان. 2004. "غينيا الاستوائية: أرض متعفنة للانقلابات." صنداي تايمز، 25 أبريل.
ادون، جينيك. 2005. "أبجديات عقود النفط: اتفاقيات الترخيص-التنازل، المشاريع المشتركة، واتفاقيات تقاسم الإنتاج." في تغطية النفط: دليل الصحفي للطاقة والتنمية، تحرير: سفيتلانا تساليك وأنيا شيفرين. نيويورك: معهد المجتمع المفتوح، 61–99.
اي، ديفيد. 2002.*الدولة وقانون تقرير المصير. لاهاي: كلور*
ايلتون، بيتر. 1984. "الاغتراب، العواقبية، ومتطلبات الأخلاق." الفلسفة والشؤون العامة 13(2):134–71.
اجاراتنام، جولي كنول، وآخرون. 2010. "معدل الوفيات عند حديثي الولادة، بعد حديثي الولادة، في الطفولة، ودون سن الخامسة لـ 187 دولة، 1970–2010: تحليل منهجي للتقدم نحو الهدف الرابع من أهداف التنمية الألفية." لانسيت 375(9730):1988–2008.
اندل، توم 2012. "أعلى وأرخص أسعار الغاز حسب الدولة." www.bloomberg.com/slideshow/2014-12-02/highest-and-cheapest-gasoline-prices-by-country-petrol-ranking-oil-subsidies.htmls (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).
اندهوا، كيران. 2014. "ستيفن هوكينغ: سيكون لدينا طاقة أنظف وأرخص في سنوات." لندن إيفنينغ ستاندرد، 20 أكتوبر.
اسكين، جامين ب. 2001. "حق التصويت." أمريكان بروسبكت 12(15):10–12.
اسموسن، توبياس ن.، وأغوستين رويتمان. 2011. "صدمات النفط من منظور عالمي: هل هي حقًا سيئة إلى هذا الحد؟" ورقة عمل 11/194. واشنطن، العاصمة: صندوق النقد الدولي.
اتبورن، جون بول، وإدواردو غارسيا. 2013. "المكسيك تفتح قطاع الطاقة لديها." فاينانشيال تايمز، 12 أغسطس.
افالين، مارتن. 2013. "كم من الوقت سيستغرق لرفع مليار شخص من الفقر؟" مراقب أبحاث البنك الدولي 28(2):139–58.
اولز، جون. 1971.نظرية العدالة. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد
اولز، جون. 1999*قانون الشعوب؛ مع فكرة العقل العام المعاد النظر فيها. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد.*

اولز، جون. 2005.الليبرالية السياسية. طبعة موسعة. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.
از، جوزيف. 1986.أخلاق الحرية: نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد
از، جوزيف، وأفيشاي مارغليت. 1990. "تقرير عن تقرير الذات الوطنية." مجلة الفلسفة 87(9):439–61.
يدي، سانجاي، وكريستيان باري. 2008*التجارة الدولية ومعايير العمل: اقتراح للربط. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا*.
ريد، جيسون. 2006. "إطار صورة يلتقط لقطة في إيران (تم الوصول إليه في 7 فبراير 2015). www.washingtonpost.com/wp-srv/photo/postphotos/orb/asection/2006-04-17/10.htm
ينر، مايكل. 2002. "كسر الرابط بين الموارد والقمع." في حالة العالم، تحرير ليندا ستارك. واشنطن العاصمة: وورلد ووتش، 149–73.
ينو، ويليام. 2003. "سيراليون: الحرب في مجتمع ما بعد الدولة." في فشل الدولة وضعف الدولة في زمن الإرهاب، تحرير روبرت روتبرغ. واشنطن العاصمة: بروكينغز، 71–100.
مراسلون بلا حدود. 2014.*مؤشر حرية الصحافة العالمية. باريس*
معهد مراقبة الإيرادات. 2013.*مؤشر حوكمة الموارد. نيويورك*
يدج، مايكل. 2014. "اللامادية الأخلاقية." في موسوعة ستانفورد للفلسفة، تحرير إدوارد ن. زالتا. plato.stanford.edu/entries/moral-non-naturalism/ (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
يسي، ماثياس. 2012.حول العدالة العالمية. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.
يسي، توماس، ستيفن سي. روب، وكاثرين سيكينك، محررون. 1999*قوة حقوق الإنسان: المعايير الدولية والتغيير المحلي: كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج*.
يس، توماس، ستيفن سي. روب، وكاثرين سيكينك، محررون. 2013*القوة المستمرة لحقوق الإنسان: من الالتزام إلى الامتثال: كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج*.
روبرتس، آدم. 2006*انقلاب وونغا: مؤامرة سايمون مان للاستيلاء على مليارات النفط في أفريقيا. لندن: بروفايل*.
وبرتسون-سنايب، فيونا. 1999. "الفساد، التواطؤ والمحسوبية في إندونيسيا." ربع سنوي العالم الثالث 20(3):589–602.
وبنسون، جيمس أ. 2013. "بوتسوانا كنموذج يحتذى به لنجاح الدول." في تحقيق النجاح في التنمية: استراتيجيات ودروس من العالم النامي، تحرير أوغستين ك. فوسو. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 187–203.
وبنسون، جيمس أ.، وتييري فيرديير. 2013. "الاقتصاد السياسي للعميل." المجلة الاسكندنافية للاقتصاد 115(2):260–91.
وبنسون، جيمس أ.، ريجنار توروفيك، وتييري فيرديير. 2006. "الأسس السياسية للعنة الموارد." مجلة اقتصاديات التنمية 79(2):447–68.

ودريغيز، جيسون. 2013. "ديون لينكولن الكبيرة لمانشستر." الغارديان، 4 فبراير.
وجرز، سيمون. 2010. "الهجرة إلى أوروبا: كم عدد المواطنين الأجانب الذين يعيشون في كل بلد؟" غارديان، 7 سبتمبر.
روجين، جوش. 2014. "حلفاء أمريكا يمولون داعش www.thedailybeast.com/articles/2014/06/14/america-s-allies-are-funding-isis.html (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
روزفلت، إلينور. 1999*الشجاعة في عالم خطير: الكتابات السياسية لإلينور روزفلت. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.*
روزفلت، ثيودور. 1910. "محاضرة نوبل: السلام الدولي www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/1906/roosevelt-lecture.html (تم الوصول إليه في 1 فبراير 2015).
سبتمبر 9 ،Outlook ".روزفلت، ثيودور. 1911. "سلام البر
روت، هيلتون. 2008*لعنة التحالف: كيف فقدت أمريكا العالم الثالث. واشنطن العاصمة: بروكينغز.*
روت، هيلتون، وإميل بولونغيتا. 2008*تعزيز فعالية الحكومة في اليمن: تحليل للبلد. واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.*
وزاتو، سيباستيان. 2003. "المنطق المعيب لنظرية السلام الديمقراطي." مراجعة العلوم السياسية الأمريكية 97(4):585–602.
وس، بريان، وآنا شكتير. 2011. "سرقة الأمة الكبرى: علي بونغو يذهب إلى البيت الأبيض." abcnews.go.com/Blotter/obama-invites-ali-bongo-white-house/story?id=13791159 (تم الوصول إليه في 6 فبراير 2015).
وس، مايكل. 2004. "هل تؤدي الضرائب إلى التمثيل؟" المجلة البريطانية للعلوم السياسية 34(2):229–49.
وس، مايكل. 2007. "ثروة المعادن، الصراع والتنمية العادلة." في طرق مؤسسية نحو العدالة: معالجة فخاخ عدم المساواة، تحرير: مايكل والتون، أنطوني ج. بيبيتون، أنيس أ. داني، وأرجان دي هان. واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، 193–215.
وس، مايكل. 2008. "براميل الدم: لماذا تغذي ثروة النفط الصراع." الشؤون الخارجية مايو/يونيو.
روس، مايكل. 2012*لعنة النفط: كيف تشكل ثروة البترول تنمية الأمم. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.*
روس، مايكل. 2014. "ماذا تعلمنا عن لعنة الموارد؟ ssrn.com/abstract=2342668 (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
روس، مايكل، وإريك فويتن. 2013. "النفط والعولمة غير المتوازنة papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1900226 (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).
وثني، جون. 1969*قضية بريتاني وأزمة النظام القديم. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.*
وليو، إريك. 2002. "مشكلة في المملكة." الشؤون الخارجية، يوليو/أغسطس
وسو، جان-جاك. 1826.الأعمال الكاملة. المجلد 6. باريس: داليبون

وسو، جان جاك. 1968.العقد الاجتماعي. ترجمة: موريس كرانستون. نيويورك: بنغوين.

وسو، جان جاك. 1997.العقد الاجتماعي وكتابات سياسية أخرى لاحقة. تحرير: فيكتور غوريفيتش. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

بوتين يعترف بأن الجنود الروس كانوا في القرم" .RT.com 2014a rt.com/news/crimea-defense-russian-soldiers-108/ (تم الوصول إليه في 31 يناير 2015).

وتين يبدأ العمل في خط أنابيب الغاز بين روسيا والصين، الأكبر في العالم." rt.com/business/184176-russia-china-gas-siberian-power/ (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).

وبينشتاين، ألفين ز. 1981. "الاتحاد السوفيتي وإيران تحت حكم الخميني." الشؤون الدولية 57(4):599–617.

اج، جون. 2006*تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان حول نتائج الاجتماع السنوي الأول مع كبار التنفيذيين من قطاع معين من الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من المؤسسات التجارية. نيويورك: المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة*.

اج، جون. 2012*ملاحظات رئيسية في جمعية مفاوضي النفط الدوليين-business*. humanrights.org/sites/default/files/media/documents/ruggie/ruggie-remarks-association-intl-petroleum-negotiators-20-apr-2012.pdf (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).

اج، جون. 2013*مجرد عمل: الشركات متعددة الجنسيات وحقوق الإنسان*. *نيويورك: نورتون*.

رانغسواديساب، بوانغثونغ. 2010. "استجابة تايلاند للإبادة الجماعية الكمبودية www.yale.edu/cgp/thailand_response.html (تم الوصول إليه في 29 يناير 2015).

وسكاس، لوران. 2009. "النفط العراقي: أخبار جيدة، في الواقع." www.thefastertimes.com/internationalenergy/2009/07/21/iraqs-oil-auction-got-bad-press-but-was-actually-a-good-sign/ (تم الوصول إليه في 14 فبراير 2015).

روسلينغ، جيمس. 1903. "مقابلة مع الرئيس ويليام مكينلي." Christian Advocate، 22 17 يناير.

رايان، ياسمين. 2011. "الثورة التونسية لم تحل بعد عدم المساواة www.aljazeera.com/indepth/features/2011/03/201133117224935 0413.html (تم الوصول إليه في 6 فبراير 2015).

ساكس، جيفري د.، وأندرو م. وارنر. 1995. "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي." ورقة عمل 5398. واشنطن، العاصمة: المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

ساكس، جيفري د.، وأندرو م. وارنر. 2001. "لعنة الموارد الطبيعية." European Economic Review 45(4):827–38.

ساكوا، ريتشارد. 2014*بوتين ريدوكس: القوة والتناقض في روسيا المعاصرة*. *نيويورك: روتليدج*.

سالا-أي-مارتن، خافيير، وأرفيند سوبرا مانيان. 2003. "معالجة لعنة الموارد الطبيعية: مثال من نيجيريا." www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp03139.pdf (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).

سالحان، إيدان، وكريستيان سكريد غليديتش. 2006. "اللاجئون وانتشار الحرب الأهلية." International Organization 60(2):335–66.

ساندبو، مارتن. 2006. "حسابات الثروة الطبيعية: اقتراح لتخفيف لعنة الموارد الطبيعية." التنمية العالمية 34:1153–70.

ساندبو، مارتن. 2009. "العراقي الذي أنقذ النرويج من النفط." فاينانشال تايمز، 29 أغسطس.

وين. 2007، tzساندهول*تحظر النهب: كيف تتغير المعايير. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.*

سانفورد، الابن، ويليام ف. 1982*خطة مارشال: الأصول والتنفيذ. واشنطن العاصمة: وزارة الخارجية الأمريكية.*

سانجر، ديفيد إي، وإريك شميت. 2011. "تتزايد التوترات الأمريكية السعودية مع الاضطرابات في الشرق الأوسط." نيويورك تايمز، 14 مارس.

سارشت، بيني. 2015. "الجرذان وطريق الحرير مسؤولان عن الطاعون." www.newscientist.com/article/dn27014-gerbils-and-silk-road-to-blame-for-plague.html#.VPLizfmDkyp (تم الوصول إليه في 1 مارس 2015).

سارتر، جان-بول. 2004.نقد العقل الجدلي: نظرية الفرق العملية. المجلد 1. ترجمة آلان شيريدان-سميث. تحرير جوناثان ري. لندن: فيرسو.

لإدارة المركزية للإحصاء والمعلومات في المملكة العربية السعودية. 2013.*أحدث الإصدارات الإحصائية*تم الوصول) www.cdsi.gov.sa/english/ إليه في 27 يناير 2015).

شافتنيت-شاترجي، كلير. 2013.أفريقيا جنوب الصحراء. فرانكفورت: دويتشه بنك.

شيفلر، صموئيل. 2013.الموت والحياة بعد الموت. تحرير نيكو كولودني. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

شرايفر، نيكو. 1997*السيادة على الموارد الطبيعية: موازنة الحقوق والواجبات. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.*

شولز، كيرستن إي. 2007. "الصراع في آتشيه: الصراع حول النفط؟" في حروب النفط، تحرير ماري كالدور، تيري لين كارل، ويحيى سعيد. لندن: بلوتو، 183–224.

شومبيتر، جوزيف أ. 1991.اقتصاديات وعلم اجتماع الرأسمالية. تحرير ريتشارد سويدبرغ. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.

ساينس إنسايدر. 2010. "كم عدد الذين لقوا حتفهم بسبب القتال في الكونغو؟ العلماء يتنافسون حول كيفية تقدير الوفيات المرتبطة بالحرب." news.sciencemag.org/2010/01/how-many-have-died-due-congos-fighting-scientists-battle-over-how-estimate-war-related (تم الوصول إليه في 24 يناير 2015).

سيرل، جون ر. 1995.*بناء الواقع الاجتماعي. نيويورك: فري*

سيروايت، جيسون، وديفيد كولير. 2014. "استراتيجيات التحقق المتنافسة: أدوات لتقييم مقاييس الديمقراطية." الدراسات السياسية المقارنة 57(1):111–38.

سيغال، بول. 2011. "إيجارات الموارد، وإعادة التوزيع، وتقليص الفقر العالمي إلى النصف: عائد الموارد." التنمية العالمية 39(4):475–89.

لديمقراطية كقيمة عالمية." مجلة الديمقراطية" .aسين، أمارتي كمار. 1999 10(3):3–17.

اسين، أمارتي كمار. 1999. *التنمية كحرية. نيويورك: كنوف*

سفكياناكيس، جون، داليا مرزابان، وتركي أ. الهجائل. 2011. *اقتصاديات المملكة العربية السعودية: معضلة التوظيف. الرياض: بنك السعودي الفرنسي.*

شبراوي، عدنان. 2009. "فتاة تحصل على عام في السجن، و100 جلدة بتهمة الزنا." جريدة السعودية، 8 فبراير.

شاه، سونيا. 2004.النفط: قصة النفط. نيويورك: سبعة قصص

شارانسكي، ناتان، ورون ديرمر. 2004. *قضية الديمقراطية: قوة الحرية في التغلب على الطغيان والإرهاب: نيويورك: بوبليك أفيرز.*

شاكستون، نيكولاس. 2007. *آبار مسمومة: السياسة القذرة للنفط الأفريقي. باسينغستوك: بالغريف ماكميلان.*

سبك، غاري. 1985. *كل شيء ينهار: اللقاء المأساوي لأمريكا مع إيران. لندن: تاورس.*

سيدجويك، هنري. 1893. "محطتي وواجباتها." المجلة الدولية للأخلاق 4(1):1–17.

سيكينك، كاثرين. 2011. *شلال العدالة. نيويورك: نورتون*

سيلفرتشتاين، كين. 2003. "ازدهار النفط يثري حاكمًا أفريقيًا." لوس أنجلوس تايمز، 20 يناير.

سيلفرتشتاين، كين. 2011. "عالم تيودورين." السياسة الخارجية، 22 فبراير

سيلفرتشتاين، كين. 2014. *العالم السري للنفط. لندن: فيرسو*

سيمونز، أ. جون. 1979. *المبادئ الأخلاقية والالتزامات السياسية. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.*

سيمونز، بيث أ. 1998. "الامتثال للاتفاقيات الدولية." مراجعة سنوية للعلوم السياسية 75:1–93.

سيمونز، بيث أ. 2009. *تعبئة من أجل حقوق الإنسان: القانون الدولي في السياسة المحلية. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.*

سيمونز، مارليز. 2011. "المدعي العام يؤكد الاتهامات ضد زعيم السودان." نيويورك تايمز، 1 يناير.

سيمونز، بينيلوب، وأودري ماكلين. 2014. *فجوة الحكم: الصناعات الاستخراجية، حقوق الإنسان، وميزة الدولة الأم. أبينغدون: روتليدج.*

سينغر، بيتر. 1981. *الدائرة المتوسعة: الأخلاق والسوسيولوجيا البيولوجية. نيويورك: فارار، شتراوس وجيرو.*

سينيونت-أرمسترونغ، والتر. 2014. "العواقبية." في موسوعة ستانفورد للفلسفة، تحرير إدوارد ن. زالتا. plato.stanford.edu/archives/spr2014/entries/consequentialism/ (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).

سكنر، كوينتين. 2010. "السيادة: علم الأنساب." في السيادة في شظايا: الماضي والحاضر والمستقبل لمفهوم متنازع عليه، تحرير هينت كالمو وكوينتين سكنر. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 26–46.

سلاكمان، مايكل. 2011. "الرصاص يعيق الدفع الشبابي من أجل الربيع العربي." نيويورك تايمز، 17 مارس.

سليتر، دان. 2012. "الديمقراطية القوية في ماليزيا وسنغافورة." مجلة الديمقراطية 23(2):19–33.

سلوتير، آن-ماري، وتوماس هيل. 2010. "الشبكات العابرة للحكومات والحكم متعدد المستويات." في دليل الحكم متعدد المستويات، تحرير: هنريك إندرلاين، سونيا والت، ومايكل زورن. تشيلتنهام، المملكة المتحدة: إدوارد إلغار، 358–69.

سلوان، ستيفن، وشون ك. أندرسون. 2009 *قاموس تاريخي للإرهاب. نيويورك: روومان وليتلفيلد.*

سميل، فاكلاف. 2008.النفط: دليل للمبتدئين. أكسفورد: منشورات أون وورلد

سميل، فاكلاف. 2010 *انتقالات الطاقة: التاريخ، المتطلبات، الآفاق. سانتا باربرا: براجير.*

سميلي، إيان. 2010 *الدم على الحجر: الجشع، الفساد والحرب في تجارة الماس العالمية. لندن: أنثيم.*

سميلي، إيان. 2014.الماس. كامبريدج: بوليتي

سميث، آدم. 1904 *استفسار في طبيعة وأسباب ثروة الأمم. الطبعة الخامسة. لندن: ميثوين.*

سميث، آدم. 2002.نظرية المشاعر الأخلاقية. تحرير: كنود هاكونسن. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.

سميث، بنجامين ب. 2007 *أوقات صعبة في أراضي الوفرة: سياسة النفط في إيران وإندونيسيا. نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل.*

سميث، غرايم. 2011. "الصين عرضت على القذافي كميات هائلة من الأسلحة: مذكرات ليبية." غلوب آند ميل، 2 سبتمبر.

سميث، مارتن. 1999 *بورما: التمرد وسياسة الإثنية. الطبعة الثانية. نيويورك: سانت مارتن.*

سميث، فيرنون ل. 2003. "صندوق الشعب العراقي." وول ستريت جورنال، 22 ديسمبر.

سولانا، خافيير. 1998. "تأمين السلام في أوروبا." nato.int/docu/speech/1998/s981112a.htm (تم الوصول إليه في 30 يناير 2015).

سولوند، راغنهيلد. 2010. "بخصوص الأو بير في دولة الرفاه النرويجية." المجلة الأوروبية لدراسات المرأة 17(2):143–60.

سيراكلينغ، جون ج. 2014.قانون الملكية الدولي. آكسفورد: مطبعة جامعة آكسفورد.
سبوتنيك. 2014. "رئيس أركان أوكرانيا يعترف بعدم وجود قوات روسية في دونيتسك." sputniknews.com/europe/20150129/1017514425.html (تم الوصول إليه في 31 يناير 2015).
مدرسة ستانفورد العليا للأعمال. 2012. "استغلال التكنولوجيا المحمولة والطلاب لتعزيز التنمية في كينيا." www.gsb.stanford.edu/stanford-gsb-experience/news-history/harnessing-mobile-tech-students-promote-development-kenya (تم الوصول إليه في 16 يناير 2015).
إحصاءات كندا. 2013. "النفط الخام وما يعادله - الواردات - حسب بلد المنشأ (تم). www.statcan.gc.ca/pub/57-601-x/2012001/t049-eng.htm (الوصول إليه في 12 فبراير 2015).
حصاءات النرويج. 2012. "الموقف تجاه المهاجرين وسياسة الهجرة 2002–2012." www.ssb.no/a/english/kortnavn/innvhold_en/tab-2012-12-18-01-en.html (تم الوصول إليه في 19 نوفمبر 2014).
ستيد، و. ت.، محرر. 1902*الوصية الأخيرة لسي سيلي جون رودس. لندن: ويليام كلوز وأولاده.*
ستيرنز، جيسون. 2011*الرقص في مجد الوحوش: انهيار الكونغو والحرب العظمى في أفريقيا. نيويورك: PublicAffairs.*
ستيفن، كريس. 2014. "ليبيا: الدول الغربية تحث المواطنين على المغادرة مع تصاعد الحرب الأهلية." غارديان، 27 يوليو.
ستيرن، روبرت. 2006. "مقولة هيجل: قراءة محايدة." مجلة تاريخ الفلسفة 44(2):235–66.
ستيرن، روجر ج. 2010. "تكلفة الولايات المتحدة من عرض القوة العسكرية في الخليج الفارسي، 1976–2007." سياسة الطاقة 38(6):2816–25.
ستيغليتس، جوزيف إي. 2012. "من لعنة الموارد إلى نعمة." www.project syndicate.org/commentary/from-resource-curse-to-blessing-by-joseph-e--stiglitz (تم الوصول إليه في 21 يناير 2015).
ستيلز، آنا. 2015. "قيمة تقرير المصير." www.philosophy.umd.edu/sites/philosophy.umd.edu/files/colloquium-papers/Stilz_Maryland.pdf (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).
ستودغيل، رون. 2006. "النفط، النقد والفساد." نيويورك تايمز، 5 نوفمبر
ستونر، كاثرين. 2012. "إلى أين تتجه روسيا؟ الاستبداد هنا الآن، لكن هل سيبقى؟" وجهات نظر في السياسة 10(4):969–77.
ستيوارت، لوسي. 2011. "رسالة من لندن." العربية، 27 مايو
سوليفان، كيفن. 2013. "ثروات السعودية تخفي مشكلة متزايدة من الفقر." غارديان، 1 يناير.
سونشتاين، كاس ر. 1996. "المعايير الاجتماعية والأدوار الاجتماعية." مراجعة قانون كولومبيا 96(4):903–68.
سوسمان، ديفيد. 2005. "ما الخطأ في التعذيب؟" الفلسفة والشؤون العامة 33(1):1–33.

انجرمان، ستيفان. 2002*مستقبل ترتيبات التجارة التفضيلية للدول النامية والجولة الحالية من مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول الزراعة. روما: برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.*
اربل، إيدا م. 1911.*التعريفة في عصرنا. نيويورك: ماكميلان*
ايلور، جيروم. 2011. "إيران تنفذ حكم الإعدام في ثلاثة رجال بتهمة اللواط." إندبندنت، 7 سبتمبر.
لغراف. 2003. "بيان توني بلير." 17 مارس
بسلر، مارك، أمانى جمال، ومايكل روبينز. 2012. "نتائج جديدة حول العرب والديمقراطية." مجلة الديمقراطية 23(4):89–103.
ا ناشيونال. 2013. "العرب ليسوا مستعدين بعد للديمقراطية." 17 أبريل
يوبالد، ر. 1990.*الفساد والتنمية والتخلف: باسينغستوك: ماكميلان*
ورو، هنري ديفيد. 1983.*والدن والعصيان المدني. نيويورك: بنغوين*
يلي، تشارلز. 1990*الإكراه، رأس المال والدول الأوروبية: 990-1992 م. مالدن، ماساتشوستس: بلاكويل.*
لوقت. 1972. "قليلون بلا رحمة في سبتمبر الأسود." 18 سبتمبر 1972
لتايمز (جنوب أفريقيا). 2009. "بونغو نهب الغابون بلا عقاب." 10 يونيو
ران، مارك. 2011. "يجب على بريطانيا أن تكون أكثر صرامة تجاه مسهلي الفساد، حسب التقرير." الغارديان، 9 ديسمبر.
لشفافية الدولية. 2013.*مؤشر إدراك الفساد. برلين*
لشفافية الدولية. 2014.*مؤشر إدراك الفساد. برلين*
وملا، رايمو. 1989. "أفعال الجماعات." وجهات نظر فلسفية 3:471–96
رنيل، شون. 2011. "أسس الاقتصاد الكلي في ميانمار: منظور الاقتصاد السياسي." مراجعة السياسة الاقتصادية الآسيوية 6(1):136–53.
ورنر، توماس، وكروفورد يونغ. 1985*صعود وانحدار الدولة الزائيرية. ماديسون: مطبعة جامعة ويسكونسن.*
ويغ، غراهام. 1993. "الطاعون في لندن: الجوانب المكانية والزمنية للوفيات." في مرض وبائي في لندن، تحرير ج. أ. آي. تشامبيون. لندن: معهد البحث التاريخي، 1–17.
وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية. 2003*حقوق الإنسان: التقرير السنوي. لندن.*
حكومة المملكة المتحدة. 2010*استراتيجية مكافحة الرشوة الخارجية في المملكة المتحدة. لندن.*
رنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2007/2008.*تقرير التنمية البشرية. نيويورك*
رنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2008–09.*تقرير التنمية البشرية نيجيريا. أبوجا*
رنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2009.*تقرير التنمية البشرية العربية. نيويورك*
رنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2014.*تقرير التنمية البشرية. نيويورك*
رنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2009*من الصراع إلى بناء السلام: دور الموارد الطبيعية والبيئة. نيروبي.*

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2008. *تقرير مجموعة العمل المعنية بالاحتجاز التعسفي: مهمة إلى غينيا الاستوائية (8–13 يوليو 2007)*. نيويورك.

لأمين العام للأمم المتحدة للسودان. 2009. *ملف إنساني دارفور رقم 34*. نيويورك.

مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. 2013. *حالة التصديق على أدوات حقوق الإنسان اعتبارًا من 13 فبراير*. www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRChart.xls (تم الوصول إليه في 3 فبراير 2015).

ليونسكو. 1948. *حقوق الإنسان: تعليقات وتفسيرات*. unesdoc.unesco.org/images/0015/001550/155042eb.pdf (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).

اليونسكو. 2013. "بيانات محو الأمية الدولية 2013". www.uis.unesco.org/literacy/Pages/data-release-map-2013.aspx (تم الوصول إليه في 1 فبراير 2015).

لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2014. "مقدمة حول انعدام الجنسية." www.unhcr.org/pages/49c3646c155.html (تم الوصول إليه في 1 فبراير 2015).

اليونيسف. 1999. "جدول الدوري: مقياس خطر الطفل". www.unicef.org/pon99/diceleag.htm. (تم الوصول إليه في 24 نوفمبر 2014).

لأمم المتحدة. 2012أ. *تقرير أهداف التنمية الألفية. نيويورك*.

الأمم المتحدة. 2012ب. "آفاق السكان في العالم: مراجعة 2012". esa.un.org/wpp/Documentation/pdf/WPP2012_Press_Release.pdf (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).

وريينا، إيان. 2009. "وصمة الفساد ليست عائقًا أمام تأشيرة الولايات المتحدة." نيويورك تايمز، 16 نوفمبر.

مكتب التعداد الأمريكي. 2012أ. *السكان المولودون في الخارج في الولايات المتحدة: 2010. واشنطن العاصمة*.

مكتب التعداد الأمريكي. 2012ب. *الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الحالي والمربوط (2005) حسب الصناعة: 2000 إلى 2010. واشنطن العاصمة*.

مكتب التعداد السكاني الأمريكي. 2013. *الجدول 2. التقديرات السنوية لعدد سكان المناطق الإحصائية المجمعة: من 1 أبريل 2010 إلى 1 يوليو 2012. واشنطن، العاصمة*.

وزارة التجارة الأمريكية. 2011. *تجميع متطلبات استيراد المركبات الأجنبية. واشنطن، العاصمة*.

وزارة العدل الأمريكية. 2007. *تجربة مجموعة الثماني في تنفيذ الولاية القضائية خارج الحدود لجرائم الاعتداء الجنسي ضد الأطفال. واشنطن، العاصمة*.

زارة العدل الأمريكية. 2009. "شركة كيلوج براون آند روت ذ.م.م. تعترف بالذنب في تهم الرشوة الأجنبية وتوافق على دفع غرامة جنائية قدرها 402 مليون دولار." www.justice.gov/opa/pr/kellogg-brown-root-llc-pleads-

guilty-foreign-bribery-charges-and-agrees-pay-402-million (تم الوصول إليه في 29 يناير 2015).
وزارة العدل الأمريكية. 2011. "المساعد العام للمدعي العام لاني أ. بروبر من قسم الجرائم يتحدث في محاضرة فرانز-هيرمان برونر التذكارية." www.justice.gov/criminal/pr/speeches/2011/crm-speech-110525.html (تم الوصول إليه في 7 فبراير 2015).
وزارة الخارجية الأمريكية. 1998. *تقرير دولة غينيا الاستوائية عن ممارسات حقوق الإنسان. واشنطن، العاصمة.*
وزارة الخارجية الأمريكية. 2006. "تصريحات مع رئيس غينيا الاستوائية تيودور أوبانغ نغويما م قبل اجتماعهما." basogo -2001 تم الوصول إليه في 7) 2009.state.gov/secretary/rm/2006/64434.htm فبراير 2015).
وزارة الخارجية الأمريكية. 2009. "الرئيس الأمريكي باراك أوباما والسيدة الأولى ميشيل أوباما مع قادة العالم في متحف المتروبوليتان في نيويورك." تم الوصول إليه) www.flickr.com/photos/statephotos/3949359659 في 7 فبراير 2015).
وزارة الخارجية الأمريكية. 2011. "تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان 2010: نيجيريا." a. وزارة الخارجية الأمريكية. 2011. تم الوصول إليه) www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/2010/af/154363.htm في 11 مايو 2015).
وزارة الخارجية الأمريكية. 2011. "تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان 2011: المملكة العربية السعودية." b. وزارة الخارجية الأمريكية. 2011. www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/index.htm?dlid=186447 (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).
وزارة الخارجية الأمريكية. 2011. "سؤال تم طرحه في المؤتمر الصحفي اليومي في 20 يونيو 2011." c. وزارة الخارجية الأمريكية. 2011. تم الوصول إليه) www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2011/06/166559.htm في 11 مايو 2015).
وزارة الخارجية الأمريكية. 2011. "وزيرة كلينتون في المؤتمر الدولي لجنوب السودان." d. وزارة الخارجية الأمريكية. 2011. تم الوصول إليه في 7) iipdigital.usembassy.gov/st/english/texttrans/2011/12/20111214135248su0.8743664.html#axzz3KvH5EfW8 فبراير 2015).
وزارة الخارجية الأمريكية. 2012. "تقارير الدول حول الإرهاب 2011." a. وزارة الخارجية الأمريكية. 2012. تم الوصول إليه في 11) www.state.gov/j/ct/rls/crt/2011/index.htm مايو 2015).
وزارة الخارجية الأمريكية. 2012. "تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان 2012: غينيا الاستوائية." b. وزارة الخارجية الأمريكية. 2012. www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/index.htm?year=2012&dlid=204115 (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).
وزارة الخارجية الأمريكية. 2013. "بيان مناخ الاستثمار - قطر." تم الوصول إليه) www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2013/204718.htm في 24 يناير 2015).

2014 .وزارة الخارجية الأمريكيةa. "534. 20 رقية من السفارة في تايلاند
1959 أكتوبر." history.state.gov/historicaldocuments/frus1958-60v15/d534 (تم الوصول إليه في 6 فبراير 2015).
2014 .وزارة الخارجية الأمريكيةb. "تنبيهات وتحذيرات travel.state.gov/content/passports/english/alertswarnings.html (تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2014).
2014 .وزارة الخارجية الأمريكيةc. "تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لعام 2013: غينيا الاستوائية." www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/index.htm?year=2013&dlid=220108#wrapper (تم الوصول إليه في 7 فبراير 2015).
2014 .وزارة الخارجية الأمريكيةd. "العلاقات الأمريكية مع غينيا الاستوائية www.state.gov/r/pa/ei/bgn/7221.htm (تم الوصول إليه في 7 فبراير 2015).
2014 .وزارة الخارجية الأمريكيةe. "العلاقات الأمريكية مع السودان www.state.gov/r/pa/ei/bgn/5424.htm (تم الوصول إليه في 29 يناير 2015).
2015 .وزارة الخارجية الأمريكيةa. "الدول المستقلة في العالم www.state.gov/s/inr/rls/4250.htm (تم الوصول إليه في 4 مايو 2015).
2015 .وزارة الخارجية الأمريكيةb. "تقارير الدول حول الإرهاب www.state.gov/j/ct/rls/crt/ (تم الوصول إليه في 26 يناير 2015).
2013. "تشكل نفقات الأسر الأمريكية على البنزين ما يقرب من 4% من الدخل قبل الضريبة." www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=9831 (تم الوصول إليه في 18 نوفمبر 2014).
2014 .إدارة معلومات الطاقة الأمريكيةa. "الأسئلة المتكررة www.eia.gov/tools/faqs/faq.cfm?id=32&t=6 (تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2014).
2014 .إدارة معلومات الطاقة الأمريكيةb. "إحصاءات الطاقة الدولية. www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/IEDIndex3.cfm (تم الوصول إليه في 12 فبراير 2015).
2014 .إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. "النرويج. www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=no (تم الوصول إليه في 21 يناير 2015).
2014 .إدارة معلومات الطاقة الأمريكيةd. "النفط والسوائل الأخرى. www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_neti_a_ep00_IMN_mbblpd_a.htm (تم الوصول إليه في 6 فبراير 2015).
2014 .إدارة معلومات الطاقة الأمريكيةe. "قطر www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=QA (تم الوصول إليه في 21 نوفمبر 2014).
2014 *السنة المالية 2014: الجداول التاريخية - ميزانية حكومة الولايات المتحدة*. واشنطن، العاصمة: مكتب الطباعة الحكومي الأمريكي.

ؤسسة تحدي الألفية الأمريكية. 2014. "دليل المؤشرات وعملية الاختيار، السنة المالية 2015." www.mcc.gov/pages/docs/doc/fact-sheet-the-fiscal-year-2015-selection-process (تم الوصول إليه في 12 فبراير 2015).
CVN - البحرية الأمريكية. 2014. "حاملات الطائرات www.navy.mil/navydata/fact_display.asp?cid=4200&tid=200&ct=4 (تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2014).
جنة مجلس الشيوخ الأمريكي المعنية بالبنوك والإسكان والشؤون الحضرية. 1977. *قوانين تحسين الإفصاح عن الممارسات الفاسدة الأجنبية والاستثمار المحلي والأجنبي لعام 1977. واشنطن العاصمة: مكتب طباعة الحكومة الأمريكية.*
جنة مجلس الشيوخ الأمريكي للعلاقات الخارجية. 2008. *مفارقة النفط والفقر: تقييم جهود الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لمكافحة لعنة الموارد. واشنطن العاصمة: مكتب طباعة الحكومة الأمريكية.*
جنة مجلس الشيوخ الأمريكي للعلاقات الخارجية. 2013. "شهادة جون بريندرغاست." www.foreign.senate.gov/download/2013/04/16/testimony (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
الممثل التجاري الأمريكي. 2014. "جمهورية الصين الشعبية www.ustr.gov/countries-regions/china-mongolia-taiwan/peoples-republic-china (تم الوصول إليه في 12 فبراير 2015).
لوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. 2011. *المساعدات الرسمية للتنمية من الولايات المتحدة (ODA).* eads.usaid.gov/usoda/docs/dcr/us/us_oda_2011.xls (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).
لوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. 2012. "أول طريق معبد في جنوب السودان تم بناؤه بواسطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تم افتتاحه رسميًا." www.usaid.gov/news-information/press-releases/first-paved-highway-south-sudan-constructed-usaid-officially-opened (تم الوصول إليه في 25 أبريل 2015).
شر، سيباستيان. 2013. "إمام سعودي يُسجن بسبب وفاة ابنته." بي بي سي نيوز، 7 أكتوبر.
ان دي وال، نيكولاس. 2007. "هل قابلت الرئيس الجديد، نفس الرئيس القديم؟ تطور الزبائنية السياسية في أفريقيا." في الرعاة، العملاء والسياسات: أنماط المساءلة الديمقراطية والمنافسة السياسية، تحرير ه. كيتشيلت و س. آي. ويلكينسون. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 50–67.
ان باريس، فيليب. 2000. "دخل أساسي للجميع." بوسطن ريفيو، أكتوبر/نوفمبر.
فاتيكيوتيس، مايكل ر. ج. 1993. *السياسة الإندونيسية تحت سوهارتو: صعود وسقوط النظام الجديد. لندن: روتليدج.*
فاسكيز، جون أ. 1993. لغز الحرب. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج
فيلمان، ج. ديفيد. 1999. "الحب كعاطفة أخلاقية." الأخلاق 109(2):338–74

يشنتي، بيدرو سي. 2010. "هل النفط يفسد؟ أدلة من تجربة طبيعية في غرب أفريقيا." مجلة الاقتصاد التنموي 92(1):28–38.
فيكتوليك. 2009.*سيفان دريلر. إيستون، بنسلفانيا*
يكتور، ديفيد ج. 2007. "ما هي حروب الموارد؟" المصلحة الوطنية 92 (نوفمبر-ديسمبر): 48-55.
ولتير. 2006.كانديد. ترجمة: روجر بيرسون. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
اليس، ويليام. 2014. "محافظ بنك نيجيريا يتهم بعملية دعم النفط." فاينانشال تايمز، 12 فبراير.
الش، نيك باتون. 2003. "الولايات المتحدة تبدأ محادثات سرية لتأمين حقول النفط في العراق." غارديان، 23 يناير.
التس، كينيث ن. 1959.الرجل، الدولة والحرب. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.
والفين، جيمس. 2001*العاج الأسود: العبودية في الإمبراطورية البريطانية. الطبعة الثانية. أكسفورد: بلاكويل.*
الزر، مايكل. 1980. "المكانة الأخلاقية للدول: رد على أربعة نقاد." الفلسفة والشؤون العامة 9(3):209–29.
والزر، مايكل. 2003. "هل هناك إمبراطورية أمريكية؟" معارضة، الخريف
ان، ويليام، ووليام بوث. 2011. "الولايات المتحدة تعترف بالمتمردين الليبيين كحكومة شرعية." واشنطن بوست، 15 يوليو.
انغ، يي. 2013. "التنمية المستدامة - الطريق لتحقيق الحلم الصيني والتقدم البشري."
www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/wjbz_663308/2461_6633 10/t1081238.shtml (تم الوصول إليه في 11 مايو 2015).
انغ، يودونغ، كونغفينغ وو، ولي يانغ. 2013. "صدمات أسعار النفط وأنشطة سوق الأسهم: أدلة من الدول المستوردة والمصدرة للنفط." مجلة الاقتصاد المقارن 41(4):1220–39.
انتشكون، ليونارد. 2002. "لماذا تمتلك الدول المعتمدة على الموارد حكومات استبدادية؟" مجلة المالية والتنمية الاقتصادية الأفريقية 5(2):57–77.
واشنطن بوست. 2006. "خطاب حالة الاتحاد للرئيس بوش." 31 يناير
وينرت، ماثيو س. 2007*السيادة الديمقراطية: السلطة، الشرعية والدولة في عصر العولمة. أبينغدون، المملكة المتحدة: تايلور وفرانسيس.*
وينشتاين، جيريمي م. 2007*داخل التمرد: سياسة العنف المتمرد. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.*
ايزر، بنيامين، ووليام ك. راشباوم. 2010. "ليبيريا تساعد الولايات المتحدة في مكافحة المخدرات." نيويورك تايمز، 1 يونيو.
ويلش، كلود إيمرسون. 1980.تشريح تمرد. نيويورك: جامعة ولاية نيويورك
ويلمان، كريستوفر. 2005*نظرية الانفصال: القضية من أجل تقرير المصير السياسي. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.*
ينار، ليف. 1998. "الاكتساب الأصلي للملكية الخاصة." العقل 107(428):799–820.

ينار، ليف. 2010. "إصلاح واقعي للتجارة الدولية في الموارد." في توماس .بوج، ونقادهم، تحرير أليسون م. جاجر. كامبريدج: بوليتي، 123–150
ينار، ليف. 2016. "سيادة الموارد الشعبية." في الكوسموبوليتانية المؤسسية، تحرير توماس بوج ولويس كابر. era. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، قيد النشر.
ينار، ليف، وبرانكو ميلانوفيتش. 2009. "هل الشعوب الليبرالية مسالمة؟" .مجلة الفلسفة السياسية 17(4):462–86
يندت، ألكسندر. 1999.نظرية اجتماعية للسياسة الدولية. كامبريدج: مطبعة .جامعة كامبريدج
لبيت الأبيض. 2014. "تصريحات الرئيس أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، 24 سبتمبر." www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/09/24/remarks-president-obama-address-united-nations-general-assembly (تم الوصول إليه في 27 يناير 2015).
ويغريف، كلاوس. 2013. "بعد 75 عامًا: كيف تجاهل العالم ليلة الكريستال .نوفمبر Spiegel International، 5
وينر، مارجريت ج. 1995*الممالك المرئية وغير المرئية: القوة والسحر والغزو .الاستعماري في بالي. شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو*
وينز، ديفيد. 2014. "الموارد الطبيعية والتنمية المؤسسية." Journal o Theoretical Politics 26(2):197–221.
ينز، ديفيد، بول بوست، ووليام روبرتس كلارك. 2014. "لعنة الموارد السياسية: إعادة تقييم تجريبية." Political Research Quarterly 67(4):783–94.
يكيليكس. 2009. "نيجيريا: جمعية مالكي قوارب الصيد تتساءل عن قدرات النيجيرية البحرية." www.wikileaks.org/plusd/cables/09LAGOS192_a.html (تم الوصول إليه في 25 يناير 2015).
IRA. ويل، جورج. 2001. "لا تضع رهانات على townhall.com/columnists/georgewill/2001/10/29/dont_place_bets_on_the_ira (تم الوصول إليه في 27 يناير 2015).
ويليامز، غابرييل آي. إتش. 2002*ليبيريا: قلب الظلام. فيكتوريا، كولومبيا .البريطانية: ترافورد*
يليامز، روان. 2011. "خطبة رئيس الأساقفة للأنجليكان في زيمبابوي." rowanwilliams.archbishopofcanterbury.org/articles.php/2204/archbishops-sermon-to-the-anglicans-in-zimbabwe (تم الوصول إليه في 24 يناير 2015).
يليامز، والتر ل. 1980. "سياسة الهند الأمريكية والنقاش حول ضم الفلبين: الآثار على أصول الإمبريالية الأمريكية." مجلة التاريخ الأمريكي 66(4):810–31.
ويلسون، وودرو. 1925*الوثائق العامة لوودرو ويلسون: الحرب والسلام. .المجلد 1. نيويورك: هاربر وأخوانه*
يلسون، وودرو. 1981.وثائق وودرو ويلسون. المجلد 36. تحرير آرثر س. لينك. .برينستون: مطبعة جامعة برينستون

اينز، مايكل. 2004. "حيث تكون مؤامرات الانقلاب روتينية، واحدة ليست كذلك." نيويورك تايمز، 20 مارس.
ينغو، أجومي إتش. 2004. "جمعيات الزمالة كأساس للديمقراطية الليبرالية في أفريقيا." في رفيق للفلسفة الأفريقية، تحرير كواسي وايردو. أكسفورد: وايلي-بلاكويل، 450–59.
ينتروب، رونالد. 2007. "الديكتاتورية: مناهج تحليلية." في دليل أكسفورد للسياسة المقارنة، تحرير كارليس بويكس وسوزان سي. ستوك. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 363–94.
لظلم الجنسي ولعنة الموارد: تقييم وإصلاح نسوي."" .aويزور، سكوت. 2014 في الجندر والعدالة العالمية، تحرير أليسون م. جاجر. كامبريدج: بوليتي، 90–168.
لماذا لن تنجح استثمارات تغير المناخ" .bويزور، سكوت. 2014 www.ethicsandinternationalaffairs.org/2014/why-climate-change-divestment-will-not-work/ (تم الوصول إليه في 12 فبراير 2015).
يثنال، آدم. 2014. "الشيخ السعودي 'يصدر فتوى تحظر بوفيهات كل ما يمكنك تناوله'." Independent، 18 مارس.
فيتجنشتاين، لودفيغ. 2003.*تحقيقات فلسفية. فرانكفورت: سوهركامب*
وودز، ديمون إل. 2006-*ABC: الفلبين: دليل الدراسات العالمية. سانتا باربرا CLIO.*
لبنك الدولي. 2004*إدماج أنشطة مكافحة الفساد في مساعدات البنك الدولي: مراجعة التقدم منذ 1997. واشنطن العاصمة.*
نظرة عامة على غينيا الاستوائية" .aالبنك الدولي. 2013 www.worldbank.org/en/country/equatorialguinea/overview (تم الوصول إليه في 26 نوفمبر 2014).
bالبنك الدولي. 2013.*إحصاءات الدين الدولي. واشنطن العاصمة*
المدخرات الصافية المعدلة" .aالبنك الدولي. 2014 data.worldbank.org/indicator/NY.ADJ.SVNG.GN.ZS/ (تم الوصول إليه في 6 فبراير 2015).
لدخل القومي الإجمالي للفرد 2013، طريقة الأطلس" .bالبنك الدولي. 2014 databank.worldbank.org/data/download/GNIPC.pdf (تم الوصول إليه في 24 يناير 2015)."وPPP
(PPP) الناتج المحلي الإجمالي للفرد" .cالبنك الدولي. 2014 data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD (تم الوصول إليه في 27 ديسمبر 2014).
توسط العمر المتوقع عند الولادة، الإجمالي" .dالبنك الدولي. 2014 data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.LE00.IN/countries(سنوات)." (تم الوصول إليه في 18 نوفمبر 2014).
السكان، الإجمالي" .eالبنك الدولي. 2014 databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx?isshared=true (تم الوصول إليه في 4 مايو 2015).
نظرة عامة على الفقر" .fالبنك الدولي. 2014 www.worldbank.org/en/topic/poverty/overviewتم الوصول إليه فى)

.(نوفمبر 2014 18
.(البطالة، الإجمالي (% من إجمالي قوة العمل" .gالبنك الدولي. 2014
data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS تم الوصول إليه في)
.(نوفمبر 2014 19
.ةالبنك الدولي. 2015 *نهج مقيس لإنهاء الفقر وتعزيز الازدهار المشترك*
.*واشنطن، العاصمة*
.'البيانات" .bالبنك الدولي. 2015 data.worldbank.org/ تم الوصول إليه في)
.(مايو 2015 11
.البنك الدولي. لا تاريخ. "الفساد والتنمية الاقتصادية
www1.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/corruptn/cor02.ht
m.(تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2014)
.مسؤولو ليبيا يعارضون خطة أموال النفط القذافي" .Bulletin .2008 العالم
www.worldbulletin.net/index.php?aType=haber&ArticleID=31318
.(تم الوصول إليه في 1 فبراير 2015)
.ةالمنتدى الاقتصادي العالمي. 2014 *تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين* .
.*جنيف*
.لمنتدى الاقتصادي العالمي. 2014 *بخارج الظلال: لماذا التجارة غير*
.*المشروعة والجريمة المنظمة تهمنا جميعًا . دافوس-كلوسترز*
.برنامج الأغذية العالمي. 2005. "مستقبل قاتم لأطفال أنغولا
www.wfp.org/news/news-release/bleak-future-angolas-children) تم
.(الوصول إليه في 25 أبريل 2015
.حركة الغابات الاستوائية العالمية. 2002. "ليبيريا: غابات فريدة مهددة بالقطع
wrm.org.uy/oldsite/bulletin/64/Liberia.html (25 تم الوصول إليه في
.(أبريل 2015
.جمعية الصلب العالمية. 2014. *الصلب في الأرقام 2014. بروكسل*
.منظمة التجارة العالمية. 2005 *مراجعة سياسة التجارة: مصر. واشنطن*
.*العاصمة*
.منظمة التجارة العالمية. 2010 *تقرير التجارة العالمي 2010: التجارة في*
.*الموارد الطبيعية. جنيف*
.ورث، روبرت ف. 2014. "التحول نحو اليسار من قبل رجل الدين المحافظ
.يترك السعوديين في حيرة." نيويورك تايمز، 4 أبريل
.ورثام، كريستوفر. 1996. "شكسبير، جيمس الأول ومسألة بريطانيا."
.الإنجليزية 45(182):97–122
.وراج، ألكسندرا. 2010. "الدمار الكبير للرشوة الصغيرة
www.forbes.com/2010/03/01/bribery-graft-law-leadership-
managing-ethisphere.html (تم الوصول إليه في 29 يناير 2015).
.ايت، غافين، وجيسي تشيلستا. 2002. "طرد لعنة الموارد: المعادن كصناعة
."معرفية، في الماضي والحاضر
time.dufe.edu.cn/wencong/stanford/swp02008.pdf.
.رونغ، ميكيلا. 2000 *في آثار السيد كورتز: العيش على حافة الكارثة في كونغو*
.*موبوتو. لندن: فورت إستايت*

ينوفون. 2009.هيرو. ترجمة: هـ. ج. داكينز. بدون ناشر: هارد
رغين، دانيال. 2008*الجائزة: السعي الملحمي للنفط والمال والسلطة*. *نيويورك: فري*.
رغين، دانيال. 2011*السعي: الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث*. *نيويورك: بنغوين*.
ورك، جيفري. 2012. "داخل الصراع من أجل ثروة الكونغو المعدنية." جلوب أند ميل، 30 نوفمبر.
بي، ليا. 2011*العدالة العالمية والوكالة السياسية الطليعية*. *أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد*.
اخر، مارك و. 2001. "معيار السلامة الإقليمية: الحدود الدولية واستخدام القوة." منظمة دولية 55(2):215–50.
ويبف، كاثرين. 2007. "ملك السعودية يعفو عن ضحية اغتصاب حكم عليها بالجلد، حسبما أفادت صحيفة سعودية." نيويورك تايمز، 18 ديسمبر.
ولي، كوري، سحر عزار، وشاني روس. 2011*نمط السلوك: دعم النظام الليبي ومشاركته في أعمال الإرهاب*. *سيراكيوز، نيويورك: معهد الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب*.

فهرس

رونسون، سوزان أرييل38n412
بيدين، مهاني زينال19n379
بو حرب، م. رودوان38n412
لملوك المطلقة47
لتجريد362
لمسؤولية15–16, 184, 255, 267, 281, 378n59. انظر أيضًا سياسة التجارة النظيفة، المساءلة
سيموغلو، دارون56n378, 384n76
عمل221–22, 296, 297, 404n5. انظر أيضًا العمل المبدئي
مواطن287, 288, 292, 410n8, 410n10, 411n16
xxi – xxiii، جمعي149, 303–4
ولة183–84
صلاح السياسة التكيفية277–79
لإدمان4–6, 9–11, 17, 62, 327, 377n33. انظر أيضًا: الأنظمة المعتمدة على الإيجار؛ الدول المعتمدة على الموارد
لإدارة214–15
لأعداء83–84
فريقيا414n8
لفساد في الغرب مقارنةً بـ382n45
سلاسل الإمداد العالمية والمعاناة فيxiii
ساد الحكومة في126
لإمبريالية في177–78
xl ،لعنة الموارد في
لدول ذات الموارد غير المنظمة في56–57, 58–59, 97–98
موارد المال من الفاعلين القسريين129–30
لحركات الثورية في الشمال31–32, 381n13
ق تقرير المصير في179–80
لجنوب209, 312, 347, 414n71
لعملاء213–15, 222–25, 254–55
لإيدز انظر HIV/AIDS

ـجمي، فؤاد28
ـلكحول3–5 ,14
ـلجزائر182–83
ـلحلفاء88
ـلرشيد، مدواي406n45
ـلسطن، فيليب403n12
x – x، الألمنيوم373n2
ـلمرافق، الغربية129–30
ـلفوضى165–66
ـندرسن، يورغن جول379n20 ,380n25
ـندرسون، شون ك389n9
ـفولا
ـابيندا78 ,388n40
ـلحرب الأهلية في52–53 ,315 ,388n40
ـلفساد في38
ـلبيروقراطية الحكومية في دولة النفط34 ,382n25
ـلحركة المناهضة للاستعمار178–79 ,399n29
ـكافحة الفساد319 ,320
ـلفصل العنصري209 ,217
ـيا، أنتوني418n39
ـلموافقة227 ,234–35 ,239–42 ,406n59. انظر أيضًاالتفويض
ـلربيع العربي31–32 ,237
ـلسرقة المسلحة108
ـهريب الأسلحة48
ـيا
ـلنفط الاستبدادي الذي تم شراؤه بواسطة288–89 ,290–91 ,414n67
ـحديات استراتيجية التجارة النظيفة في308–11 ,414n67
xli، لعنة الموارد في100 ,390n74
ـلدول المضطربة الموارد التي تؤثر على100 ,313–15
ـول النمر الآسيوية22
ـستراليا194–95 ,307
ـستبداد
ـي دول النمر الآسيوية22
ـلمستهلكين الداعمين76
ـلأثر البيئي لـ61
ـنتهاكات حقوق الإنسان تحت33 ,381n8
ـلأيديولوجية في44–46 ,47

ستراتيجيات الشرعية في44–46, 47
xx ،تصدير الموارد الطبيعية ومخاطر
xx – xx ،دولة النفط26–27
سيادة الموارد الشعبية غير متوافقة مع230
صادر الطاقة لـ44–46
لخضوع في45
xx – xx ،نفط استبدادي26–27, 79–278, 91–288, 307, 414n67
سلطويون
حلفاء88
لانخراط التجاري مع117, 118–20
غبات20–24, 28
أس المال الأجنبي من أجل71–72
سين بين87–89
لترهيب من أجل29–30
لقانون من السلطة بواسطة113–15
قنيات مكيافيلية لـ30
وبيانغ، تيودور، بين69–70, 289–90
لفساد الشخصي لـ40, 63, 71–70, 387n11, 387n13, 414n11
هتمامات شخصية لـ30–31
صادر الطاقة لـ22–27, 32–33, 41, 44–46, 49, 63, 83–84, 233–34, 380ن.ن28–29, 406n58
سادرات الموارد التي تستفيد من63–64
موال الموارد لـ23, 27, 28, 30–31, 32–33, 55–56, 380n27, 381ن.ن11–13
يجارات الموارد لـ19–20, 23, 24, 27, 33–32, 83, 93–94, 381ن.ن11–13
لدول الغنية بالموارد التي تديرها63
من لـ131
لشاه الإيراني بين85, 86
لتبعية لـ29–30
روة من42, 69–70, 85, 384n69, 384n72
دول الاستبدادية انظر أيضًا أنظمة مدمنة على الإيجار
حشية من31, 69
شاركة الصين مع288–89, 290–91, 309
عتماد المواطن في34–36
لحقوق المدنية تحت الاعتماد على الموارد33
سياسة التجارة النظيفة التي تؤثر على298–99, 301–2, 412ن.ن38–39
لزبائنية في35–39, 233–34, 238, 382n48
لانخراط التجاري مع112–13, 117, 118–20, 248–56, 284–85, 296–97, 410n3
طريقة فرق تسد في31, 38

ولاية مقسمة31 ,47 ,88–89
لانتخابات في384n80
لتوظيف في94–95 ,96
ينيا الاستوائية من بين69 ,238 ,296–97
لبيروقراطية الحكومية في34–35 ,36–39 ,382n25
لإيجار العالي للموارد42–43
لشرعية الأيديولوجية لـ44–46 ,47
يران كـ85 ,86
لعراق كـ87–89
ع انخفاض إيجارات الموارد43–44
لاعتراف السياسي بـ118–20
مو السكان96
صادر الطاقة في22–27 ,32–33 ,41 ,44–46 ,49 ,63 ,83–84 ,233–34 ,380ن.ن28–29 ,406n58
قوق الملكية في109–10
يني86 ,90–92 ,233
لدول المستوردة للموارد تشكل قانون114
لمنطق الثوري في الإطاحة بـ88
لمملكة العربية السعودية من بين89–93 ,235–42
ستقرار93–95
لثروة في36 ,42 ,69–71 ,384n27 ,382n69 ,384n72
نخراط الغرب مع85–86 ,87 ,89–95 ,96 ,186–87 ,248–57 ,301
سلطة
ظرية المعرفة لـ230–32
لى النفط السعودي232–35
سياسي169–70 ,182–83 ,364–65
يني90–92 ,140–42 ,234 ,257
ويض
لحريات المدنية في228–29 ,283 ,405n26
لشروط لـ225–30 ,235–38
ي قانون العقود226
لتداول في228 ,236
لاختلاف في228 ,236–37
ن الواجب الائتماني225
فتراضي239–42
لاستقلال في228
درة الأفراد على226
لمعلومات في227–28 ,236

لطبية 20n405, 226
وبيانغ، تيودور، يفتقر إلى 229–30
سرقة النفط 254
ن الناس 226–27, 229–30, 250–51
لحقوق السياسية في 229, 283, 284, 405n26
ي سيادة الموارد الشعبية 222, 225–30, 234–38, 250–51
ن سيادة موارد النظام 238–45, 250–51, 406ن.ن58–59, 407n64
ي الغرب 243
ديكتاتوريون انظر إلى المستبدين
وتي، ريتشارد م 382n27
توسط الدخل 69

،بافيلمبا، فيدل 391n2
لبحرين 96
الي 175–76
الارد، كريس 375n39
انكس، غلين 375n39
اري، كريستيان 415n35
لبشير، عمر 128, 394n21, 394n23
بز، تشارلز ر 388n35, 396n36, 418n40
بلا مي، أليكس ج 400n60
لاستبداد الخيري 238–42
بنثام، جيريمي 208
ن لادن، أسامة 91–92
بسمارك، أوتو فون 337
لدعاية السوداء 389n12
لاكستون، ويليام 215–16, 404n21
لاس، خافيير 403n46

ال 124–27
ط، xlvii – liii
ودين، جان 167
وجوسلافسكي، مارك مويسييفيتش 393n36
وث، روبرت 383n64, 393n30
حدود، سلامتها
لصراع المدني و 153, 154
لامتثال لـ 152–53

قوة مضادة151–54
لفعالية التي تم التصدي لها151–54
اريخ151–52
لإمبريالية و154–58
لظلم في154
لمؤسسات الدولية على341–42
لقانون الدولي على151–54
ي نظام الدولة الحديثة172
فظ السلام من خلال152
بول الفاعلين الأقوياء لـ154
لاستراتيجية وراء153–54
لأمم المتحدة على151–52, 388n42
وتسوانا15–16
وكت، أوين397n58
ودن، بريت397n53
قاطعات291–92
شوة36, 38, 46, 125–27, 272, 274
يطانيا
قوق الموارد الاستعمارية في192–93
ي مكافحة الفساد413n55
لإمبريالية لـ178
لملكية لـ17–19, 192, 401n8
xvi ،العبودية و257–58, 264–66, 268–69, 272–73, 277, 333–34
سيادة الدولة في قانون الملكية112
لوحشية31, 54–55, 69, 73–74, 147, 176
رايس، روبرت375n39
وكانان، ألين402n34
زويد الوقود58–59
ور، ج. ميلارد389n30
وش، جورج و205
اتلر، نيك302, 303
برن، ليو390n65

،كابيندا، أنغولا78, 388n40
مبوديا313–15
ندا205, 307
عديل كاردين-لوغار318, 415n18

ارينز، جوزيف33n420
ارتر، جيمي85–86
ارفاخال، دورين28n380
اسيسي، أنطونيو217–18، 41n388، 27n393، 54n400، 18n404
ابل، باتريك45n382
شاندي، لورانس9n373
فيير264، 311–12، 381–82. *انظر أيضًا الإصلاح*
47n412، 44n412، 338، 303–5، المناخ، xxiii، xxx – xxx
ن خلال القيادة265–66
xxiii، xxvii – xxvii، لعنة الموارد260
xlviii – xl، الشخصية، الفرد
تشارلز الثاني (الملك18، 19، 21، 30، 12n379
ايس، سارة48n382
لضوابط والتوازنات169
لأطفال53، 135–36
شيلي37
صين
لسلطة الاستبدادية في25
شاركة الدولة الاستبدادية في288–89، 290–91، 309
ول التجارة النظيفة تشجع289–92
مبادر أول في التجارة النظيفة310–11
ي استراتيجية التجارة النظيفة308–11
قتصاد30n380
ساد الحكومة المتعلق بـ126–27
لتدخل في295، 296، 309، 27n411
شرعية القيادة في308–9
لمثالية السيادية الشعبية في183
عنة الموارد تؤثر على100، 74n390
لدول المضطربة بالموارد و128
لاقة الغرب مع309–10
شوكسي*انظر* شركة Clean Hands Oil Company Index
لمسيحية140–42
شرشل، وينستون4–5، 14
مواطنين*انظر أيضاً* التفويض؛ السيادة الشعبية؛ الشعب السيادي
مل287، 288، 292، 8n410، 10n410، 16n411
لدول الاستبدادية والمعتمدة34–36
حت المسيحية141

لحرب الأهلية تؤثر53
نصال12 ,15 ,378n57
عريف198–99
xx ،رغبات العاديين
حكومة وثقة59–60
عاية الحكومة36–39
فراد يعملون كـ16 ,404n5
لقانون الدولي على198 ,199
لحقوق القانونية لـ145–46 ,147–51 ,197–200
لنرويجية11–12 ,13–15 ,26 ,56
لسلطة السياسية لـ170 ,182–83 ,364–65
لسلطة لـ14–19 ,26 ,30–31 ,51 ,170 ,174 ,180–81 ,197–200 ,221 ,356
لتلاعب النفسي بـ235
لأنظمة فيما يتعلق بـ34 ,214 ,215 ,216–18 ,222–25 ,240 ,404n18
لدول المعتمدة على الموارد و14–16 ,17
ي البلدان المضطربة من حيث الموارد71–72
ستيراد الموارد يؤثر على82
موال الموارد وإنتاجية لـ22–23 ,30–31
موال الموارد لـ327–29
حقوق الموارد لـ222–25
ول وأفراد في بداية غير مستقرة16
روة من42 ,239
ن العالم350
مدنية
لحريات228–29 ,283 ,285–86 ,405n26
x ،الحقوق33
x ،الصراع6 ,29 ,48–51 ,385n41
نزاع المدني
ي أنغولا52–53 ,315 ,388n40
سلامة الحدود و153 ,154
حشية من54–55
لمسيحية و142
وة المواطن تؤثر51
لوفيات في54 ,373n16 ,385n45
ي جمهورية الكونغو الديمقراطية54–55 ,385n45
ي الدول الفاشلة54–55
دون موارد طبيعية50–51 ,385n19

ي نيجيريا60
لدول المعتمدة على الموارد وخطر60
موال الموارد تعزز52–53, 41n385
وارد الجماعات الانفصالية المحصورة في51–52
نف52–53, 54
لحرب الأهلية48–49, 52–55, 315, 333–34, 40n388
CHOCIX) فهرس شركة نظافة الأيدي للزيوت287–88
ناديق الأيدي النظيفة289–91, 329–30
نجارة النظيفة
لدول289–92, 322, 324–27, 326f
لإطار xlvi–xlvii
ياسة التجارة النظيفة، المساءلة
موال موارد المواطنين في327–29
ندوق الأيدي النظيفة من أجل329–30
لشروط في325–27, 326، ف413n58, 415n31, 33–35ن.ن
لحوافز في325–26, 415n33
لمبادرات في319–21, 415n25
لتعاون في329–31
لعمل المبدئي في329–33
لعامة321–27, 326، ف329
ي البلدان المضطربة من حيث الموارد313–14, 324–27, 326f
وزيع الإيرادات في320, 327–29, 416n44
لشفافية في308, 313–15, 316–20, 413n55, 415n18
سياسة التجارة النظيفة، الملكية411n19, 412n30
لدول الاستبدادية المتأثرة بـ298–99, 301–2, 412ن.ن38–39
مل المواطنين في287, 288, 292, 410n8, 410n10, 411n16
لانخراط التجاري بموجب284–85, 320, 410n3
م استبدال الفعالية بـ283–84, 311
حتياجات الطاقة و302–3, 412n41
لبيئة في303–5, 412n44, 412n47, 413n49, 413n51, 413n54
سياسة خارجية285
لحرية تقاس بـ293–94
وضيح لـ286–87
لتدخل من294–97, 301–2, 310, 411n27
لقيادة في287
لمقاييس لـ285, 293–94, 411n23
شركات النفط في287–88

ستعداد الناس لـ300–302
دوات السياسة289–92
لأثر السياسي لـ283–86, 298–99
لسيادة الشعبية من خلال300
لدعم الشعبي لـ287–88
لفقر و298, 299–300
قل السلطة من300–302
لى حقوق الملكية283–92, 297, 304
ستراتيجية305–11
لتقليص286–87
ي الغرب288–89, 309–10
نظمة التجارة العالمية تأثرت بـ297, 411n29
سياسة التجارة النظيفة، الاستراتيجية305
لتحديات الآسيوية في308–11, 414n67
لمنشقون النفطيون الاستبداديون في307
لمبادرون الأوائل في306–7, 310–11, 413n58
لنرويج في306
لأمن في311, 414n68
لشفافية في308, 413n55
زبائنية
ي الدول الاستبدادية35–39, 233–34, 238, 382n48
لرشوة في36
لفساد في38, 40–41, 382n48
ي الدول المنقسمة35–36
دم الكفاءة في39
لسلطة من خلال41, 233–34
ي الأنظمة المعتمدة على الإيجارات34–35, 41, 381n22
ن إيرادات الموارد93–94
لعنف مع41, 238
xxx – xxxiii، تغير المناخ303–5, 338, 412n44, 412n47
لينتون، هيلاري253, 255
فحم، 51n413, 305، xxxiv – xxxiii
وبورن، توم395n30
xlv – li، الإكراه60, 246
معتمد على الإكراه
لحقوق القانونية li–lii، xlvi–xliv
جارة الموارد246، li–lii، xlvi–xlv

لجهات القسرية52–248, 129–32, 115–16, 26، li–lii، xliv–xlviii. *انظر أيضًا* السلطويون
عرفي
شرط142
لموارد15
لحرب الباردة24, 83–84, 393n36
معي
عمل4–303, 149، xxiii–xxiv
فكير350–51
ولير، بول380n24, 384n76, 386n81, 415n33
ولينز، روبرت أو389n30
ولومبيا105
لاستعمار115, 145, 178–79, 192–93, 399n29. انظر أيضًاالإمبريالية
ولتان391ن.ن2–3
نخراط التجاري
ع الدول الاستبدادية112–13, 117, 118–20, 248–56, 284–85, 296–97, 410n3
حت سياسة التجارة النظيفة284–85, 320, 410n3
ع الفاعلين القسريين129–30, 131–32, 248–52
لمبادئ الأخلاقية المتأثرة بـ256–57
ي السوق المحلية127–31
ع الميليشيات103–4
لاعتراف السياسي و111–13, 117–20, 392n21, 393n27, 393n30
لسلطة من خلال124
لعلاقات العامة بشأن252–54
ع الدول الغنية بالموارد77
لأمن من خلال252–53, 408n10
غة مشتركة149
الملكية المشتركة للأرض“348–49, 417n35
لشيوعية92
لشركات، الولايات المتحدة، فساد271–72
لكفاءة254–55
لامتثال، مع القانون الدولي138, 139–40, 152–53
لارتباك142
لكونغوxiii، xiv. *انظر أيضًا* جمهورية الكونغو الديمقراطية
لاتصال12, 15–16, 340–41, 355, 366–67, 378ن.ن57–58
x، كونراد، جوزيف
مستهلكين
لاستبداد المدعوم من76

علاقات الفاعلين القسريين مع xliv–xlvi، li–lii
خلاقي xliv، 258, 273
عتماد النفط على 258
منتجات ix، xvi، xix–xx، xxiv–xxvi، xxxvi، xlv–xlvi
في قوة الدول الملعونة بالموارد l
مشاركة لعنة الموارد xvi–xvii
لتحكم الذاتي في 280
لإنفاق على xviii، xix–xx، xxii
لمعاناة والوعي بـ xviii–xix، xxii
لاستهلاك 3–2ن.ن373، x–xii
انون العقود 226
تحكم انظر السيطرة السياسية؛ السيطرة الذاتية
لتقارب، من الأهداف 360–61, 368–69
وبر، هيلين 376n15
وركوران، باتريك 385n19
لشركات 323, 395n29, 410n4, 414n17
وراليس، خافيير 380n34
فساد
ي أفريقيا مقارنة بالغرب 382n45
ريطانيا في مكافحة 413n55
لعملية 38, 40–41, 382n48
شركات 395n29
عريف 37
ي التعليم 395n30
لأثر البيئي لـ 61
لسياسة الخارجية و 126
لحكومة 36–39, 124–27, 314–15, 382n38, 394n7
لقانون بشأن 38, 126, 274
ن الموارد الطبيعية 37
صناعة النفط 125–27
ن إيرادات النفط 58
شخصي 39–40, 63, 71–70, 129, 387n11, 387n13, 414n11
سياسي 58
ن سيادة الموارد الشعبية 246–56
ي البلدان المضطربة من حيث الموارد 36–39, 58–59, 314–15, 382n38
لشركات الأمريكية المشاركة في 271–72
وزموميلتيكس 353–55

وزموبوليتانية 349, 418n39
وة مضادة
لفوضى، الدولة، و 66–165
سلامة الحدود كـ 54–151
ن خلال القدرات النقدية 60–159
لحرية من 60–358، liii
لمنظور التاريخي لـ 46–344, 166, 139–40, 133، liii–lii
ن خلال حقوق الإنسان 51–147
يديولوجية مثقوبة بواسطة 60–359
لتدويل لـ 140
انون 40–139, 51–147
ي التاريخ الأخلاقي للنهب 39–138
لسيادة الشعبية و 65–364, 70–169
لسلطة و 8n395, 70–368, 60–358, 46–344، 145، lii–liii، li، xlvii–xlviii
لإصلاح كـ 343
استراتيجية 139
لتحول من li
يمة 359
دول *انظر أيضًا* الدول الاستبدادية ؛نظام الدولة الحديثة ؛الأنظمة ؛الدول ذات الموارد غير المنظمة؛ الدول المستوردة للموارد ؛سيادة الدولة
لفوضى، القوة المضادة، و 66–165
لنمر الآسيوي 22
لصراع المدني في الفقراء 50
لتجارة النظيفة 92–289, 322, 27–324, *f*326
عريف 11–210, 6n403, 8n403
لنامية 125
لماس 10
لمقسمة 29–28, 31, 36–35, 47, 89–88, 99
لفاشلة 55–54, 97–99, 101
لأجنبية 24–123
سيطرة الإنسانية على 346
لقوانين التي تم وضعها في 5–104
لموارد الطبيعية xl، xix
لنفط المنتج xl
سيادة الموارد الشعبية 95–193, 7–203, 232
وي 154, 60–159
حول القوة إلى الأفراد على 100

حقوق الملكية كاستعارة لـ104–6
لإصلاح الذي تم مقاومته من قبل264
نظم211, 212
لموارد الملعونة xlix–l، xlviii، xliv
ع الاعتماد على الموارد6, 7–9
قير الموارد38n417
حق تقرير المصير في10n403
داية غير مستقرة16, 57
قلابات
بدأ الفعالية في77, 388n39
ي الدول المعتمدة على الموارد60, 386n81
لسودان من بين128, 394n21, 394n23
لولايات المتحدة وفرضية127–28
وبر، ويليام273
رانستون، موريس197–98, 199
روفورد، جيمس414n68
زمات الاختراع337–41
لقدرات النقدية158–63, 259, 280, 356
بادة الشخصية45–46, 69
شيلوسطا، جيسي402n43
دالوز، جان-باسكال382n45،
اراغاهي، بورزو381n13
يفيدسون، كريستوفر م384n69, 393n31
لوفيات54, 373n16, 385n45, 393n42, 395n17
تون، أنغوس، 12
لإعلان عن التجارة في الموارد الطبيعية*274–75, 307
ي لا بوم، مايا382n38
لتداول، في التفويض228, 236
xx، المطالبة
يمقراطية
لضوابط والتوازنات في169
لاقتصاد على250, 254
لسياسة الخارجية من أجل332–33
حقوق الإنسان و396n33
لتدخل من أجل187
لأغلبية المسلمة407n62

ي النرويج11
ول النفط و26–27, 349, 417n37
سيادة الموارد الشعبية في249
ي العالم398n68, 400n42
جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) 393n39, 395n36, 399n28
لصراع المدني في54–55, 385n45
سياسة التجارة النظيفة التي تؤثر على298–99
لمعادن في54
بلد مضطرب الموارد98
عتمادانظر أيضًا الإدمان؛ اعتماد الموارد
لدول الاستبدادية والمواطن34–36
xx – xxii، على سلاسل الإمداد العالمية
نفط، 258, 13–14, 8–9، xli، xxxvii - xxxviii
xx، عن الموارد الطبيعية الملوثة
رمر، رون405n25
xxx، الرغبات361, 366–67
لدول النامية125
لمساعدات التنموية380n24
ياموند، لاري407n62
xxxv - xxxv، الألماس3–4, 10, 73–74, 315–16, 379n11
ديكتاتوريين انظر إلى المستبدين
لاعتراض228, 243
باين، من النهايات363
طريقة فرق تسد31, 38
قسم
ذات، ل – لي
لدول28–29, 31, 35–36, 47, 88–89, 99
لانقسام101, 335, 339–40, 350–51
بدأ الوحدات215–18
و سانتوس، إدواردو78
وغلاس، فريدريك220
جمهورية الكونغو الديمقراطية انظر جمهورية الكونغو الديمقراطية
لمخدرات3–5
وبيويتز، مارك409n2
ونينغ، ثاد384n76
رض هولندي9, 20, 376n27

،الشرق، قوة100
، إيبولا x
براهيم زاده، كريستين376n27
تصادي
لنمو31n380, 342, 22،xii
لعقوبات111
لاقتصاد7, 10, 42–43, 383n64
لمبادئ الأخلاقية و250, 254, 258, 268–69, 296–97
، القانون، السياسة، و xx
عنة الموارد و259–60
عتماد الموارد يؤثر على8–9, 20–21
لعبودية264–65, 268–69, 409n13
لاقتصاد*انظر أيضًا المال*
لصين380n30
عالم، 342، xxxix، xxiii – xxiv، xi – xiv
شمال نيجيريا59
سياسي16, 81, 309
عتماد الموارد يؤثر على8–9, 20–21
موال الموارد تؤثر20–21
لاقتصاد، إليزابيث309
تعليم
لفساد في395n30
زمات الاختراع و340–41
ي غينيا الاستوائية70, 387n18
لسلطة التي تواجهها159, 397n65
لثروة بالنسبة إلى387n83
فعالية
شيء عفا عليه الزمن75
سلامة الحدود التي تواجه151–54
سياسة التجارة النظيفة تحل محل283–84, 311
لاستعمار و115, 145
لمبادئ الأساسية لـ170–71
لانقلابات من حيث المبدأ لـ77, 388n39
لسياسة الخارجية للغرب و95–96
ي تجارة الموارد العالمية75–76, 78–79, 173, 271–74, 279–80
لبيئة الاستراتيجية العالمية المتأثرة بـ84
، في التاريخ xlv74–75, 77–79, 137–40, 142–47

حقوق الإنسان و75, 46–145, 51–147
حقوق الإنسان في مواجهة75, 51–147
لمثل العليا التي لا تشمل267
لانخراط في الاستيراد يتحدد بـ29–128
لظلم المستورد من115, 20–119, 122
ي القانون الدولي74–76, 78–79, 47–136, 267
قانون47–142, 114, 74–76، xlvi، xlv
لتشريع143
x ،من منظور السوق
خلاق45–144
لموارد الطبيعية و75, 79, 80–279
x ،طبيعة
حشية النازيين و147
عدم الشفافية فيxlv–xlvii
لغاء36–135, 132، xlvii
جهة نظر مستقبلية79
فضيل لـ16–115
جهة نظر حالية حول79
عمل مبدئي ضد278
ي قانون الملكية117, 20–119, 40–137, 45–142, 396n38
صلاح في إلغاء269–74, 80–277, 82–281, 358
ضطرابات الموارد التي تحفزها76–77
ول استيراد الموارد و114–15, 124
ول غنية بالموارد واختبار لـ115
ي تجارة الموارد124
ي العبودية120
ن سيادة الدولة144, 294
ي النظام ويستفالي142–45, 71–170, 396n18, 396ن.ن22–23
بزنهاور، دوايت263
بادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجيةانظر مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
لانتخابات45, 384n80
لف127
نخب
عنى الدولة بالنسبة لـ211
لشاهد العالمي يقاوم317
لسيادة الشعبية التي قاومها195–96, 201, 218, 247–48
لسيادة الشعبية التي قاومها186–87, 201

لتحكم في الموارد من قبل244
لكيند، ديفيد397n65
لتوظيف، الدولة الاستبدادية94–95, 96
مكين، فرد339–40, 356
لموارد المحصورة51–52
لنهايات360–61, 363–64, 368–69, 418n8, 419ن.ن12–13
طاقة
xxx ،الحضارة التي شكلتها أشكال من
سياسة التجارة النظيفة والاحتياجات لـ302–3, 412n41
xxx ،الحالة الإنسانية المتأثرة بالتحولات في
xxxii – xxx ،النفط كوسيلة نقل
xxxviii – xxxi ،استخراج الموارد والمتطلبات375n36
xxx ،من الشمس
جلز، فريدريك359
xxx ،الهندسة
جلترا
وة المواطن في17–19
لملكية في17–19
لطاعون في337–38, 416n6
لسيطرة السياسية في17–19, 168–69, 379n7
لسيادة الشعبية في181
xvi ،العبودية و257–58, 264–65, 333–34
لتنوير356
يادة الأعمال13–14
xx – xxx ،البيئة
لاستبداد، الفساد، و61
ي سياسة التجارة النظيفة303–5, 412n44, 412n47, 413n49, 413n51, 413n54
ستراتيجية عالمية84
بشر، xlix – xlviii
ول استيراد الموارد و304–5, 413n49, 413n51, 413n54
لبيئية377n50
ظرية المعرفة230–32
ينيا الاستوائية46, 56. انظر أيضًا أوبانغ، تيودورو
دولة استبدادية69, 238, 296–97
توسط الدخل من أموال النفط في69
سياسة التجارة النظيفة التي تؤثر على289–90, 298

لانخراط التجاري مع248–52 ,253–55 ,296–97
لحياة اليومية في69
لتعليم في70 ,387n18
مويل رأس المال الأجنبي71–72
صادرات النفط من68–71
لفقر في69 ,239
لمستهلكون الأخلاقيون273 ,258،xliv
مبادئ الأخلاقيةانظر أيضًا العمل المبدئي؛ الإصلاح
لانخراط التجاري الذي يؤثر256–57
كلفة268–69
لاقتصاد و258 ,268–69 ,296–97
اريخ الفعالية و78
ي القيادة275
لسياسة تحت276–77
عنة الموارد الناتجة عن انتهاك81
لعرق179–80
روبا
لمسيحية كتركيبة سياسية140–41
سياسة التجارة النظيفة في302–3 ,305 ,413n51
لغاز في302–3
اريخ142–47 ,165–66 ,174–76
لإمبريالية من156 ,174–76 ,178
بفانز، بيكي406n35
بفانز، روب400n60
xxx ،استكشاف، معادن
xl ،xxxix – xxxviii ،استخراج50 .انظر أيضًا استخراج الموارد
EITI) مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية317–18

،الدول الفاشلة54–55 ,97–99 ,101
لعائلة401n4
راح، دوغلاس392n16
مصير، ٤٩
ول، ميشيل387n11 ,388n39
يالو، فابيو200–201
لمسؤولية الائتمانية224–25
لمؤسسات المالية130
لينت، جون إي407n2

لعمل القسري45n394
نبي
اصمة9 ,19 ,23–24 ,71–72
ستهلاكxi–xii
لدول123–24
يمنة399n34
كومات158–59
جارة118 ,119–21
انب
واطنون، أنظمة، ومنظور240
اعل قسري المشاركة التجارية التي تؤثر على131–32
لقوانين المتعلقة بـ105 ,107 ,128 ,129
ي السيادة الشعبية230–32
ي الدول المعتمدة على الموارد7–8 ,35
سياسة الخارجيةانظر أيضًا سياسة التجارة النظيفة، المساءلة؛ سياسة التجارة النظيفة، الملكية؛ الاعتراف السياسي
سياسة التجارة النظيفة كـ285
لفساد و126
ن أجل الديمقراطية332–33
لحكومات الأجنبية التي تتحكم من خلال158–59
عد الحرب العالمية الثانية158–59 ,332–33
ن العمل المبدئي331–33
رض من281
، xxviii، xliii – xliv، لعنة الموارد في87–88 ,95–97 ,101 ,252–56
ن الدول المعتمدة على الموارد95–97
ضطراب الموارد الذي يسبب الانقسام101
، xliii، من الغرب84–89 ,95–97 ,101 ,154–59
، xxxiii – xxx، الوقود الأحفوري
وكو، ميشيل358
، xv فوكس، ويليام
رنسا110–11 ,129–30 ,181
فرانكل، جيفري أ374n19
ريدمان، لورانس398n71
حرية
سياسة التجارة النظيفة والقياس293–94
ن القوة المضادة، لي 53358–60
حق من حقوق الإنسان265 ,396n31

علاقة سعر النفط بـ 26–27
لسيادة الشعبية تتجاوز 85–184
وزيع الإيرادات لـ 29–328
ي وحدة الأهداف 13–12ن.ن, 419, 8n418, 61–360
بت الحرية 59n413, 20n411, 87–286
لتجارة الحرة 67–266
ريدمان، ميلتون 35n380, 37n375, 328
ن 48–147
وكوياما، فرانسيس 58n378
xxxvii ،المستقبل 44–343, 101–100

،الغابون 129, 44–43
لقذافي، معمر 317, 13–112, 97–96, 89, 49–48, 32–31
امبل، بول 19n381
اندي، جينيفر 80n384
اندي، المهاتما 266, 182, 167
صابات 76
غاز، 3–302, 11، xxxiii – xxxiv
اوس، جيرالد 2n389
ناتج المحلي الإجمالي انظر الناتج المحلي الإجمالي
لأحجار الكريمة 50
دم المساواة بين الجنسين 1n378, 62–61, 17
لإبادة الجماعية 4n401, 60n400
لم الجيولوجيا، xxxii، xxxiv – xxxvi
يرشت، رويبل مارك 2n409
يرتس، جيفري 9n373
يتلمن، جيفري 16n373
يتي، ج. بول 17
يوس، ميغان 44n416
انا 223
يفن، جيمس 126
يلبرت، مارجريت 5n404
يلز، ألكسندرا 41n375
لادستون، ريك 14n381
لايسر، إدوارد ل 31n380, 58n378
المي
xxvi – xxv ،الأحداث

لتمويل342
لحوكمة116
لتصنيعxi–xii
xxv ،ثورة أخلاقية
سلاح، xv – xvi، xxvii – xxviii
لبيئة الاستراتيجية84
لاسل الإمداد، 1، xxv – xxiv، xix – xxii، xvi – xviii، xii – xiv
جارة75, 116–17, 256, 279–81, 342, 388n36
قتصاد العالمي
xxx ،شركات التعدين في
xxx ،شركات النفط في
عد الحرب العالمية الثانية342
x – xi ،الفقر و
x – xi ،جودة الحياة و
xx – xxiii، xi – xiv، سلاسل الإمداد في
لتعايش فيxxiii، xi–xii
سوق العالمية
لإيجارات الموارد الاستبدادية من19–20
ن أجل الماس الدموي74
طبيعةxxi–xxii
لنفط فيxl
سعر النفط فيxxxviii
عنة الموارد المخفية فيxvii
لمعاناة الناتجة عنxvi–xvii
لعرض والطلب فيxxii
نارة الموارد العالمية
لفعالية في75–76, 78–79, 173, 271–74, 279–80
،المال، القوة، و
لعمل المبدئي على276–77
لدول المضطربة بالموارد التي أنشأتها97–98
لأحداث العالمية التي تشكل277–79
لشاهد العالمي313–15, 316–18, 414n11
وته، يوهان فولفغانغ فون70–71, 183
ولدسميث، جاك ل381n22, 397n63
ولدشتاين، يوشوا161
لحوكمة116, 350
حكومة*انظر أيضًا الأنظمة*

لدول الاستبدادية والبيروقراطية34–35, 36–39, 382n25
قة المواطن بشأن59–60
لفساد36–39, 124–27, 314–15, 382n38, 394n7
لأجنبية158–59
لإسلامية المتطرفة المدعومة بـ90–92, 234
لمال إلى10–11
بجيرية57–58, 59–60
لنرويج12–13
ول النفط والبيروقراطية34–35, 382n25
لرعاية36–39, 57–58, 233–34
غة القوة211, 212–13
لدين و90–92, 140–42, 234, 257
لمال والموارد الغربية130–31, 410n12
حقوق الموارد في192, 204, 206
لمملكة العربية السعودية35, 37, 90–92, 93–95, 233–34, 235, 238, 241, 257, 406n37, 406ن.ن56–57
لرقابة الذاتية من قبل38
لمسؤولين الحكوميين في224–25
براهام، بوب193
فرنت، توماس د392n21
لثورة الخضراء32
بريكو، إليزابيث383n66
برينسكو، كارين384n70
بروس، كلايد379n4
GDP) الناتج المحلي الإجمالي55–56, 379n16, 383n66, 394n4, 398n67
بروتيوس، هوغو137, 138–39, 142–43, 396n23
ينيا26
يزو، فرانسوا350–51, 418n43
لبنادق102–4
يلفاسون، ثورفالدور387n83

،هابر، ستيفن379n3, 380n25
اغ، ويليام414n70
تفاقية لاهاي لعام 1899136–37
ول، جون406n35
اردين، غاريت303–4
اردون، ديبورا394n7

هايك، ف. أ4–5, 358–59
لصحة، التدخل295–96
يجل، جورج فيلهلم فريدريش196, 218
ناينريش، فين394n7
يلد، ديفيد388n34
يرب، مايكل406n58
يرينغ، جوناثان405n20
يرتوج، ستيفن381n24, 382n25
يريك، إليزابيث258, 412n30
يغينز، روزالين401n22
تاريخانظر أيضًا الإمبريالية؛ العبودية
قواعد سلامة الحدود151–52
لمسيحية140–42
ن قوة المواطن26
xl ،الحقوق القانونية القائمة على الإكراه في
lii – lii ،عن القوة المضادة133, 139–40, 166, 344–46
زمات الاختراع337–41
لفعالية في47–142, 137–40, 75–79, 74–75، xlvi
لتحكم السياسي الإنجليزي17–19
ي أوروبا142–47, 165–66, 174–76
لى القوة الخارجية26
لبشر163–65
قوق الإنسان133, 147–48
لقانون الدولي51–142، li
لأصولية الإسلامية92–93
لقوة تصنع الحق" في"137–40, 142–47
ظام الدولة الحديثة158–63, 166
لمعالم الأخلاقية في135–36
بجيريا57
xxix – xx ،النفط
لنهب في الأخلاق136–40
ن سيادة الموارد الشعبية191–92, 348, 417n34
لسيادة الشعبية181–82
ي مزيج استراتيجية القوة41
ق تقرير المصير في174, 176, 177–80
لوحدة في368
ترة حروب الدين في140–42, 165

يستفاليان74–76, 142–47, 165–66, 388n34
سراع الغرب مع الشيوعية92
xx ،تحديات العالم من منظور
تلر، أدولف420n30
يروس نقص المناعة البشرية/الإيدز60–61
وبز، توماس21–24, 361–62, 369, 379n12
ولندا18
ولمان، فرانك200
ولمز، أوليفر ويندل208, 209
وك، سيدني159, 397n65
سان
xxxi ،الحالة161–63, 166
xlvii – xlv ،الانقسامات
لبيئةxlix–xlviii
لعلاقات360–61, 363
لتحولxlviii–xlvii
إنسانية
لتجريد من أجل362
لدول والسيطرة على346
لهوية الانقسامية المحدودة بـ339–40
كاء341–43, 353
درة التعلم على164, 339
طبيعة164
جهة نظر الأنظمة164
قوق الإنسان
ن خلال العمل الجماعي149
فة مشتركة لـ149
عايير الشركات لـ323
وة مضادة من خلال147–51
لديمقراطية و396n33
لفعالية و75, 145–46, 147–51
لحرية بين265, 396n31
اريخ133, 147–48
انون75, 84–85, 147–51, 190–91, 196–97, 200–201, 205–7, 209–15, 217–18, 230, 323,
22n401, 3n401, 54n400, 31n396
أكثر ما يكون عامًا148–49
لقوة تصنع الحق" و"121, 133

ي نظام الدولة الحديثة295
ول سيادة الموارد الشعبية190–91, 197, 205, 209–10, 213–15, 249
لسيادة الشعبية وعلاقتها بـ169–70, 182, 186, 187, 206, 213–14, 249
لسلطة والاتفاق على148
لأنظمة فيما يتعلق بـ214, 215, 404n18
لدين المفقود من150
مؤامرة اشتراكية200–201
لملوك مقيدون بـ148
لمعاهدات214, 217–18
بر الأمم المتحدة75, 84–85, 147–51, 396n31, 396n36, 401n3
نتهاكات لـ64n383, 8n381, 33، xiii–xiv
ي جميع أنحاء العالم196–97
بشرانظر أيضًا المواطنين؛ الأفراد
xxx ،ميكانيكا الجسم
xx ،تغير المناخ وتأثيره
نصال340, 341, 355, 366–67
غبات366–67
xl - xlviii ،البيئة من أجل
xxx - xxxiii ،الوقود الأحفوري وتأثيره
اريخ163–65
أفراد163–64
صالح164–65
لحقوق القانونية لـ145–46, 147–51, 197–200, 217–18
xxx - xxxiv ،المعادن و
طبيعة163–64
x ،اعتماد النفط على
جدة364–65, 366–67, 370, 23n419, 419ن.ن18–19, 420ن.ن26–27
سين، صدام87–89
xxxi – xxxiii ،الموارد الطبيعية الهيدروكربونية4n387. *انظر أيضًا النفط*

المثل
دول التجارة النظيفة324
لفعالية ليست من بين267
لأهداف363–64
لعدالة353–54
ظام الدولة الحديثة160, 173, 188, 267
ن سيادة الموارد الشعبية195, 207, 248

لسيادة الشعبية173 ,182–83 ,266 ,364–65
لوحدة367–70
xli ،الهوية157–58 ,331 ,339–40 ,361 ,366–67
يديولوجيا44–47 ,141–42 ,359–60 ,368
لبضائع غير القانونية388n36
إمبريالية
ي أفريقيا177–78
سلامة الحدود و154–58
ريطانيا178
حشية من176
لأوروبية156 ,174–76 ,178
طلم176–77
ي الفلبين155–56 ,397n53
لمقاومة الشعبية ضد175–76
لعنصرية في155–56 ,177
لدين في155–56
نقوق الموارد بموجب192–93
ون اكتساب إقليمي157–58
لولايات المتحدة154–59 ,397n53 ,397ن.ن57–59
نف175–76
عد الحرب العالمية الثانية156
لحرب العالمية الثالثة وفقدان174
لانخراط في الاستيراد128–29
لشمولية308 ,352–53
لدخل56 ,69
لاستقلال178–80 ,228
أفراد
درة التفويض226
شخصية xlviii–xlix
مواطنين16 ,404n5
زمات الاختراع والترابط340
لبشر كـ163–64
هوية361 ,340، xlix
لسلطة لـ100 ,339–40 ,356
ندونيسيا36–37 ,243–44
دم الكفاءة، في الزبائنية39
لتضخم9 ,20

ظلم
ي سلامة الحدود154
عالية الاستيراد115 ,119–20 ,122
لتجارة الخارجية للنقل118 ,119–21
لإمبريالية176–77
لمواد الخام كمصدر لـ121
xviii – xix، xxii، xx، اجتماعي
xxx، الابتكار
xvii – xviii، xlv – xl، عدم الحساسية
لمثقفين، القيادة230
لذكاء341–43 ,353
لعنف بين المجتمعات29
ئدة
لشخصية الاستبدادية30–31
لبشر164–65
لهوية بالنسبة إلى157 ,331 ,366–67
لعدالة والعلاقة مع330–31 ,416ن.ن47–48
ظام الدولة الحديثة والصراعات219
لعمل المبدئي والتعاون من329–31
لذات186 ,195–96
تدخلانظر التدخل
شؤون الداخليةانظر سيادة الدولة
لتدويل، من القوة المضادة140
ولي
لمؤسسات341–46
لمحامون209–18
لقروض24 ,25 ,211–12 ,379ن.ن21–22
قانون الدولي
وكلاء، والمبادئ، و213–15 ,254–55
لفصل العنصري في209
لى سلامة الحدود151–54
لى المواطنين198 ,199
لامتثال لـ138 ,139–40 ,152–53
بدأ وحدات الدولة في215–18
لفعالية في74–76 ,78–79 ,136–47 ,267
غة السلطة الحكومية في211 ,212–13
اريخ، لي142–51

ن حقوق الإنسان75, 84–85, 147–51, 190–91, 200–201, 205, 209–15, 217–18, 230, 323,
22n401, 3n401, 54n400, 31n396
لمنطق فيما يتعلق بـ208–9
ي نظام الدولة الحديثة173
لطبيعة209
حول سيادة الموارد الشعبية190–91
لسيادة الشعبية كـ186
حقوق الملكية في74–76, 78, 6–105, 20–117, 45–142
ن سيادة الدولة111–13, 20–117, 45–142, 54–151, 22n392, 26n392, 27n393
ن خلال المعاهدات208
ن الحرب136–37
نظام الدولي انظر النظام الحديث للدولة
تدخل
ي الصين295, 296, 309, 27n411
ن سياسة التجارة النظيفة294–97, 2–301, 310, 27n411
ن أجل الديمقراطية187
شبيه الصحة بشأن295–96
خلاق232
لسيادة الشعبية و187, 54n400, 56n400
لتوقع الصحيح و295–96
لأمم المتحدة314
رهيب، استبدادي29–30
بلي، إميلي388n40
برات32, 39, 84–87, 393n41
لعراق87–89, 138, 194, 347, 401n15
حديد، xxxv – xxxvi
لإسلام، الوهابية46, 92, 234, 244, 413n60
إسلامية
لخلافة141
لتطرف90–93, 234, 413n60
ة، الدولة

، جاكوبسون، هارولد كاران399n28
ناميكا394n4
جيمس الأول (الملك168–69, 379n7
جيمس الثاني (الملك18–19
نيفرسون، توماس220, 223, 250

درة الوظائف 94–95
ونز لونغ، بولين 20n379
لحكم، في العمل 296, 297
لاختصاص 202, 34n402
عدالة انظر أيضًا حقوق الإنسان
جتماعي عالمي 349–55
لمصلحة والعلاقة مع 330–31, 416ن.ن47–48
ي سيادة الموارد الشعبية 207, 348, 349–53
لسلطة والعلاقة مع 353–54, 418ن.ن48–49
ي حقوق الملكية 104–6
وزيع الإيرادات لـ 328
لحكام والعصابات مفصولة بواسطة 76
ي إعادة توزيع الثروة 354–55
ي العالم 353–55

،كانط، إيمانويل 276, 360–61, 367
وفمان، حاييم 268–69
يتينغ، جوشوا 381n19
يلسن، هانس 212
كينيدي، جون ف 246, 281
ينيا 178
كيهاني، روبرت أو 412n38
ـمير الحمر 314–15
ـميني، آية الله 86
يلالي، ديبرا 381n14
ـملية كيمبرلي 108, 315–16, 388n33
وريا 61–62, 118–19
وستاد، إيفار 374n21
راسنر، ستيفن دي 396n18
ريستوف، نيكولاس 410n8
رول، لويزا 387n13
يمليكا، ويل 199, 402n28

،العمل، في استخراج الموارد 121
انون لايسي 108, 392n13
لأرض، السيادة الشعبية و 203
سكي، هارولد 403n8

مريكا اللاتينية26
تفيا394n4
قانون انظر أيضًا القانون الدولي؛ الحقوق القانونية؛ قانون "القوة تصنع الحق"؛ قانون الملكية
إدارة214–15
لتفويض في العقد226
ن الرشوة38, 126, 274
المستهلكون، الفاعلون القسريون، وعلاقات ،xliv – xlv ،li –
ن الفساد38, 126, 274
لقوة المضادة139–40, 147–51
لدول وتأسيسها104–5
بدأ وحدات الدولة كـ216–17
الاقتصاد، السياسة، و ،xx
الفعالية74–76, 78–79, 114, 142–47، xlv، xlv
لأجانب105, 107, 128, 129
حالة الإنسان166
حقوق الإنسان75, 84–85, 147–51, 190–91, 196–97, 200–201, 205–7, 209–15, 217–18, 230,
22n401, 3n401, 54n400, 31n396, 323
سلعة قانونية تعرف بـ116
لمنطق فيما يتعلق بـ208–9, 218
لملكية كمصدر لـ31n393
ور11n417
وابط الأخلاق بـ209
ي إنتاج النفط318–19
لناس في220–21
لسياسة التي تحدد السوق106
ن سيادة الموارد الشعبية190–91, 194–95, 205–7, 15n401
لسلطة التي تشكل113–15
نول حقوق الملكية من خلال الحيازة المادية72
لدول المستوردة للموارد التي تشكل الاستبداد114
حكم267
لشعوب ذات السيادة223
لمعاهدات كـ208, 21n401, 16n404
لقيادة265–66, 275, 287, 308–9
درة التعلم، للبشرية164, 339
ي بيلون، فيليب386n81
سلعة قانونية116
قوق قانونية

ا – l، xliv – xlvi، مبنية على الإكراه
حت الفعالية46–145
لإنسان18–217, 200–197, 51–147, 46–145
قوق الملكية كـ10–109, 4–103
، من القوة الخالصة
ي سلاسل البيع104, 103, 10
ن السياديين34n402, 202, 191, 148, 147, 46–145
شرعية9–308, 234, 143, 47, 46–44. *انظر أيضًا* أيديولوجيا
بنين، فلاديمير368
بفي، مايكل309
بفين، كارل30n395
ببيريا316, 10–109
ببيا74n390, 13–112, 89, 31
توسط العمر المتوقع16n394
xxx، الضوء، في الدين
بنكولن، أبراهام313, 96–295, 190, 38–137, 135
روض، دولية22–21ن.ن379, 12–211, 25, 24
وك، جون348, 45–344
نطق218, 9–208
لتفكير على المدى الطويل76–275
لويس الرابع عشر (الملك4n379, 30, 20, 19
وغار، ريتشارد80
وست-أوكار، إلين80n384

، ماس، بيتر38n382
اثاي، وانغاري123
اكيافيلي، نيكولو43n382, 30
لاقتصاد الكلي10–9
هداوي، حسين33n377
اليزيا19n379, 23
الكوم، نويل12n379
انشستر، إنجلترا34–333
انديلا، نيلسون266, 167
لقدر الواضح155
انزو، كيت71n414
اريتان، جاك205
وق

لإيجارات الموارد الاستبدادية المقدمة من19–20
لفساد يؤثر272
لانخراط التجاري في الوطن31–127
لفعالية من منظور xlv
عالمي74 ,20–19 ,xl ,xxxviii ,xxi–xxii ,xvi–xvii
نر "القوة تصنع الحق" على335
لسياسة تعرف قانون106
ستعارة استخراج الموارد67–68
لزواج215–16 ,404ن.ن21–22
نطة مارشال332–33
بتر مارتيل394n23
ناسيتّي، أوليفر385n53
ركز التحكم في التحديات انظر مؤسسة تحدي الألفية
كغوان، بات414n71
كينلي، ويليام155
لدخل الوسيط56
لتفويض الطبي226 ,405n20
لعصور الوسطى89–93
ينالدو، فيكتور379n3 ,380n25
لمعادن50 ,373ن.ن1–2 ,391ن.ن2–3
لمكسيك204
الشرق الأوسط31–32 ,61–62 ,81–82 ,381ن.ن11–12 ،xxxvii – xxxviii ،xli
قانون "القوة تصنع الحق انظر أيضًا فعالية
لأسلحة من أجل102–4
ي التاريخ137–40 ,142–47
نقوق الإنسان و121 ,133
ي القانون الدولي74–76 ,78–79 ,136–47 ,267
ثار السوق لـ335
نواقب السياسة لـ282–83
ي قانون الملكية102–4 ,107–8 ,109–11 ,117 ,119–20 ,137–40 ,142–45 ,396n38
نقوق الملكية التي انتهكت بواسطة246–47
صلاح لـ269–71 ,358
ي لعنة الموارد77
سيادة القانون على267
ستعارة أمريكية لـ76
لعسكرية33–34 ,381n19
لميليشيات50 ,59 ,73–74 ,96 ,103–4 ,386n68

يل، جون ستيوارت102 ,190 ,357 ,361 ,366–67
MCC) مؤسسة تحدي الألفية410n4
يلر، ديفيد378n58
ميلر، مايكل ك384n80
xxxv – xxxiv، المعادن54
نعدين
xxxi، الشركات375n39
لصناعة125
لأقليات402n28 ,406n57
وبوتو سيسي سيكو40 ,44
حداثة، 172 ,58–157، xxxvi – xxxvii، xxxi – xxxiii
لام الدولة الحديثة
سلامة الحدود في172
سلطة المواطن في199–200 ,356
عقيد188 ,400n57
جهات نظر نقدية حول158–63 ,356
يود التصميم على186–89
لنمو الاقتصادي في342
اريخ158–63 ,166
لحالة الإنسانية في161–63 ,166
حقوق الإنسان في295
لمثل العليا لـ160 ,173 ,188 ,267
لاستقلال في178–80
سراعات المصالح في219
لقانون الدولي في173
لملكية في186
ول النفط في386n80
ولوية السلام في188–89 ,342–43 ,400n58
لسلطة السياسية في169–70 ,182–83
سيادة الموارد الشعبية داخل195–96 ,206–7 ,249–50 ,345–46
لسيادة الشعبية في182–83 ,185 ,249–51 ,345–49
لسلطة في358–59
نودة الحياة في162 ,398n76
لإصلاح في342–43
سان فرانسيسكو كنموذج لـ172–73 ,399n13
حق تقرير المصير في178–80 ,399n30
ستعارة بناء السفن لـ188

لعنف في161–62 ,398n71

ظام ويستفالي مقارنة بـ160–61, 163, 170–73
ملكية
لمطلقة47
لبريطانية17–19, 192, 401n8
مصدر للقانون393n31
ي نظام الدولة الحديثة186
لسلطة لـ344–45
لدين الداعم168–69
لقمع من238
نقوق الموارد لـ191–92
لمملكة العربية السعودية90–91, 93–95, 233–34, 235, 241, 405n30, 406n56
ستقرار الشرق الأوسط93–95
مال انظر أيضًا أموال النفط؛ أموال الموارد
لإدمان على9–11, 17, 377n33
لدم124–27
x ،المستهلكون و لعنة الموارد
لأجنبية9, 19, 23–24, 71–72
لى الحكومة10–11
كمصدر للطاقة58n406, 233–34, 83–84, 49, 20–19، li، xlviii
سل الأموال317
انون مور417n11
أخلاق
لمبادرون الأوائل في التجارة النظيفة306–7
ن الفعالية144–45
ي الأهداف360
لمعالم التاريخية في135–36
لتدخل232
وابط القانون بـ209
لنهب في التاريخ136–40
لسيادة الشعبية على الموارد و348, 350
ي إلغاء العبودية333–34
سياسة التجارة وتأثيرها على الداخل121
x ،السمية الأخلاقية
ورافسكيك، أندرو396n33
ورغان، بيتر401n8
لمغرب244, 407ن.ن63–64

ـوريس، إيان77n398
ـوريسون، كيفن م24n380
لمسلمون270 ,62n407 .*انظر أيضًا الإسلامية*
ـايرز، ناثانيال17n376

ـنعيم، مويسيس32n409 ,36n388،
اميبيا47–346
ابليون38–137
لقومية45 ,206 ,403ن.ن46–47
شركات النفط الوطنية،
الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا53–52
ـموارد الطبيعيةانظر أيضًا سيادة الموارد الشعبية؛ لعنة الموارد
لمسؤولية عن281
لإدمان على6
ـمصدر للسلطة الاستبدادية24
ـراع مدني بدون51–50 ,19n385
لصراع المدني وعلاقته بـ51–48
ـمتلاك المنتجات الاستهلاكية وix، xxv–xxvi
لفساد من37
لدول xix، xl
في الحياة اليومية x–ix
لاعتماد على الملوث xxii
لفعالية و80–279 ,79 ,75
لمعزولة52–51
لهيدروكربونات xxxiii–xxxiv،387n4
لاقتصاد السياسي لـ309
ـي السيادة الشعبية191
ـمصدر للطاقة63 ,24
لملكية الخاصة لـ43n402
ـقوق الملكية من خلال الحيازة المادية73–72
ـعنة الموارد وما يرتبط بها19n374
لسيادة و38n402 ,49–348 ,45–344 ,202
لمعاناة من سلاسل التوريد العالمية لـxiv–xii
عادة توزيع الثروة لـ55–354 ,53–349
لعالم بالنسبة لـ55–354 ,53–349 ,277، xxvii
لنازيين147 ,40–139 ,138
لضرورة12–311

ي، فيكتور30n380
سياسة نيوكولونيالية115
يتشه، فريدريكلي–لي،135 ,23n419
لتا النيجر59
جيريا
لمسؤولية عن التجارة النظيفة في324–27 ,f326
لفساد في58–59
لاقتصاد في الشمال59
دولة فاشلة98–99
كومة57–58 ,59–60
اريخ57
لميليشيات في59 ,68n386
لنرويج مقارنة بـ55–60
سرقة النفط في58–59
لرعاية في57–58
لسياسة في57–58
دد السكان في59
لفقر في57 ,98 ,382ن.ن52–53
ودة الحياة في57
دولة تعتمد على الموارد9
بلد مضطرب الموارد56–57 ,58–59 ,98
دولة ذات بداية غير مستقرة57
لانقسامات القبلية في59–60
بلي، شموئيل3n408
دارة استثمار بنك النرويج42n377
ورث، دوغلاس57n378
مريكا الشمالية56n413 .انظر أيضًا الولايات المتحدة
وريا الشمالية118–19
نرويج
واطني11–12 ,13–15 ,26 ,56
مبادر أول لاستراتيجية التجارة النظيفة306
لديمقراطية في11
لبيئية في50n377
كومة12–13
لاستقرار الوطني لـ14
جيريا مقارنة بـ55–60
لسياسة في12–13 ,35n377

دولة تعتمد على الموارد11–14
صناعة الموارد في11
لمجتمع في12–14, 56, 47n377, 49n377, 54n377
روة من42n377, 49n377
ي، جوزيف100, 9n416

،أوباما، باراك61n378
وباما، أونيانغو61n378
ويبانغ، تيودورين38n382
نقلاب يشمل77
لفساد الشخصي لـ70–71, 11n387, 13n387, 11n414
نكومة الولايات المتحدة وأموال الموارد لـ130, 12n410
روة من70
ييانغ، تيودورو
حاكم استبدادي69–70, 289–90
دم وجود تفويض لـ229–30
لانخراط التجاري مع117, 119, 248–52, 253–55
ن الفساد11n387
بادة الشخصية المحيطة بـ46, 69
أس المال الأجنبي من أجل71–72
سل الأموال317
قوق الملكية118, 119, 120
روة من69–70
نظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةانظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
ط
ثل الكحول3–4
xx – xx، استبدادي26–27, 278–79, 288–91, 307, 414n67
لسلطة على المملكة العربية السعودية232–35
xlvii – liii ،م
xvi، xxx، في المنتجات الاستهلاكية
xxxii، xxxv، الاستهلاك
xxxvii - xxxviii، xl، اعتماد8–9, 13–14, 258
لانقسام في335
لصادرات68–71
xxxviii - xxxix، x، الاستخراج
دم المساواة بين الجنسين من17, 1n378
في السوق العالمية،

تاريخ، xxix - xx
كمورد طبيعي هيدروكربوني، xxxiii - xxx
لواردات106, 79–278, 2n409
الصناعة11، xxx
19–318, 27–125, لبنية التحتية xxxii–xxxi
الشرق الأوسط، xxxvii - xxxv
الحداثة والانتشار، xxxvi - xxxv
حركة،
لأبوية من61–62
السياسة المتأثرة بـ، xxix - xx
الإنتاج60–61، xxxvii
المنتجات، xxx
لإيجارات58, 86–87
لاحتياطيات89
لدعم61n383
سرقة58–59, 254, 91–290
كمصدر للطاقة في النقل، xxxii – xxx
قيمة263–64، xxxv
الم، xxxvi – xxxvii، xxxii
ركات النفط
سلوك، xxx
ي سياسة التجارة النظيفة287–88
في الاقتصاد العالمي، xxx
في الدول المنتجة للنفط،
التحكم السياسي في375n41، xxxi
قاومة الإصلاح لـ263–64, 415n18
علاقات الأنظمة مع39–40, 375n41, 383n56، xxxi
وال النفط
هريب الأسلحة و48
توسط الدخل و69
لإسلامية المتطرفة المدعومة بـ90–91
ستخدام الحكومة النرويجية لـ13
مصدر للطاقة49, 83–84, 233–34, 406n58
ن أجل المصلحة العامة13, 42, 383n61
ودة الحياة و57
جاح الحركة الثورية و32
ي المملكة العربية السعودية90–91, 233–34, 406n58

عر النفط
لحرية وعلاقتها بـ26–27
xxxv ،في الأسواق العالمية
xxxv ،تأثير النفط في الشرق الأوسط
xxxv ،المملكة العربية السعودية و
لتقلب8, 82
لأحداث العالمية المؤثرة278
،دول إنتاج النفط
ول النفط
لملوك المطلقين كـ47
xx – xx ،استبدادي26–27
x ،حقوق الإنسان في
x ،الاضطرابات المدنية في6, 48–49
لديمقراطية و26–27, 349, 417n37
يروقراطية الحكومية لـ34–35, 382n25
ي نظام الدولة الحديثة386n80
دمان المال10
xxxv ،استهلاك النفط في
عم النفط من383n61
x ،لعنة الموارد في
من الغرب بشأن99–101
لنفط مقابل النقد327
وكونجو-إيويلا، نغوزي125
وموشو، سينثيا395n29
ملية المِطرقة178
وبر، سونيا380n30
OECD) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية274, 293, 411n22
وترايم، كوينتين395n17
ملكيةانظر أيضًا حقوق الملكية
لأرض المشتركة348–49
xx – xxv، ix، الموارد الطبيعية والمنتجات الاستهلاكية
لموارد الطبيعية والملكية الخاصة402n43
ي سيادة الموارد الشعبية222, 225, 229, 348–49, 417n35

،باب، روبرت268–69
ابوا غينيا الجديدة205
اراغواي417n38

شراكة أفريقيا كندا414n8
جهة نظر الماضي والمستقبل79
لصبر، في الإصلاح277
لأبوية، من النفط61–62
لرعاية36–39, 57–58, 233–34. انظر أيضًا العميلية
سلام
ظام الدولة الحديثة وأولوية188–89, 342–43, 400n58
سيادة الموارد الشعبية التي تم تعزيزها مع274–76
ن السلطة369
وقيت363
عد الحرب العالمية الثانية161–62
فظ السلام152
بنفولد، مايكل380n34
بنر، جيمس405n14
ناس*انظر أيضًا المواطنين*
عمل221–22, 404n5
فويض من226–27, 229–30, 250–51
سياسة التجارة النظيفة واستعداد300–302
بر الوطنية199
عريف198–99, 210, 403n12
كلفة المبدأ الأخلاقي لـ268
مريكا اللاتينية26
ي القانون220–21
طبيعة221–22
لسفة شعبية حول221–22
قيقي مقارنة بالموافقة الضمنية لـ227
لأنظمة فيما يتعلق بـ212–13, 214, 215, 218, 222–25, 240
قوق الموارد لـ204, 222–25, 241
لمؤسسات الاجتماعية التي تشكل15, 355, 367, 378n56
سيادي204, 222–25
صندوق الشعب“327
ببيس، صموئيل337
برلو-فريمان، سام381n19
برسيلي، لاري377n50
خصي
لسمات419n16
xl ،الهوية

لطاعون 338
لنفطيون، استبدادي 26–27
بتيت، فيليب 8n395, 39n412
لفلبين 53n397, 56–155
فلاسفة
لتجريد من أجل 362
حول الكوزموليتكس 353–55
حول العدالة الاجتماعية العالمية 349–55
حول سيادة الموارد الشعبية 344–45, 349–53
حول المعاناة من سلاسل الإمداد العالمية، xv
لعالم المنسي من قبل 346
لفلسفة، الشعبية 221–22
حيازة المادية
ي قانون الملكية 102–4, 107–8, 109–11, 137–40, 142–45, 7n395
حقوق الملكية من خلال 72–74, 137–40, 142–45, 28n388
بنكر، ستيفن 161
بيت، ويليام 311–12
لطاعون 337–38, 6n416
بلاستيك، xxx
فلاطون 47n382
ليني الأكبر 3
لنهب، التاريخ الأخلاقي لـ 136–40
لتعددية 365
وج، توماس 345, 348, 9n373, 59n406, 26n417, 35n417
سياسة انظر أيضًا سياسة التجارة النظيفة؛ الفعالية؛ قانون "القوة تصنع الحق"؛ سيادة الموارد الشعبية
دوات 282, 289–92
لعواقب غير المقصودة لـ 282–83
ياسي
سلطة 169–70, 182–83, 364–65
قتصاد 16, 81, 309
مراض 10, 81–82
حقوق 229, 283–86, 26n405
حكم السياسي
لموارد المعرفية لـ 15
ي إنجلترا 17–19, 168–69, 7n379
شركات التعدين، xxxi 375n39
شركات النفط، xxxi 375n41

لسيادة الشعبية من خلال 346–49
ـن خلال إيجارات الموارد 19–20
ـقوق الموارد من 77–78
ـعتراف السياسي
لدول الاستبدادية 118–20
لانخراط التجاري و 111–13, 117–20, 392n21, 393n27, 393n30
لأثر المحلي لـ 118–19
ـن قبل الولايات المتحدة 118–20, 393n30
سياسة
لمسيحية كتشكل أوروبي في 140–41
سياسة التجارة النظيفة التي تؤثر على 283–86, 298–99
لفساد في 58
xx ،الاقتصاد، القانون، و
لمبادئ الأخلاقية حول 276–77
لأصولية الإسلامية و 92, 234, 413n60
انون السوق المحدد بواسطة 106
بجيرية 57–58
ـي النرويج 12–13, 377n35
xxix – xx ،تأثير النفط
لسلطة في 183, 362
خصوص لعنة الموارد 253–54, 259–60
ـي الدول المعتمدة على الموارد 7, 10
ليمن 62–63
ول بوت 114
ابا 140–41, 186
ـعبي
ـملات 291–92
لسفة 221–22
ـقاومة 175–76
عم 287–88
يادة الموارد الشعبية
لاستبداد غير المتوافق مع 230
لتفويض في 222, 225–30, 234–38, 250–51
لاستبداد الخيري في 238–42
لتغيير إلى 281–82
لكفاءة في 254–55
ساد 246–56

ول 193–95, 203–7, 232
لقدرات النقدية التي تعترف 259
ستقرار التعريف لـ 195, 200, 201
ي الديمقراطية 249
لنخب المقاومة 218, 247–48
ظرية المعرفة للمقاومة 230–31
اريخ 191–92, 348, 417n34
قوق الإنسان المتعلقة بـ 190–91, 197, 205, 209–10, 213–15, 249
أيديولوجية 195, 207, 248
شمولية 352–53
ي إندونيسيا 243–44
لعدالة في 207, 348, 349–53
برير لـ 196
انون 190–91, 194–95, 205–7, 401n15
اخل نظام الدولة الحديثة 195–96, 206–7, 249–50, 345–46
لأخلاق و 348, 350
طبيعة 218–19, 229, 241, 247–48
لملكية في 222, 225, 229, 348–49, 417n35
لفلاسفة حول 344–45, 349–53
اخل السيادة الشعبية 193, 200, 202–3
لسلطة من خلال 352–53
قوق الملكية في 203–5, 206, 229
لإصلاح 274–76, 283–88, 352–53
سيادة موارد النظام مقارنة بـ 213–14
لدين و 243–44
لتحكم في الموارد في 241, 244–45
لقومية الموارد مقارنةً بـ 206, 403ن.ن46–47
قوق الموارد في 192
لرسوم في 191–93
سلامة 247–48
ي المملكة العربية السعودية 232, 234–35, 243
لمصلحة الذاتية تقوض 195–96
ثال شل 203–4
لشروط في 201–3
لولايات المتحدة 407ن.ن60–61
إرث للغرب 331–32
ي جميع أنحاء العالم 244

سيادة الشعبيةانظر أيضًا التفويض; سيادة الموارد الشعبية
لمسؤولية بموجب184, 267
سلطة المواطن في174, 180–81, 197–200
ـن خلال سياسة التجارة النظيفة300
لإجماع بشأن189
لقوة المضادة و169–70, 364–65
عريف202–3
لنخب المقاومة186–87, 201
لأجانب في230–32
ـا وراء الحرية184–85
ـي التاريخ181–82
ـقوق الإنسان وعلاقتها بـ169–70, 182, 186, 187, 206, 213–14, 249
ـثالية173, 182–83, 266, 364–65
ـقانون دولي186
لتدخل و187, 400n54, 400n56
لأرض و203
ـي نظام الدولة الحديثة182–83, 185, 249–51, 345–49
لموارد الطبيعية في191
لتعددية في365
ـن خلال السيطرة السياسية346–49
سيادة الموارد الشعبية داخل193, 200, 202–3
قدم173
ـقوق الملكية و266–67, 344–45
ـكم السلطة في169
لمملكة العربية السعودية تفتقر إلى233, 235–38, 300–301, 406n37
قرير المصير و174, 176, 179, 180–84, 197–200
لوحدة في184–86, 364–65, 419n23
ظام ويستفاليان الذي تم استبداله بـ346–48, 349
ـي جميع أنحاء العالم181, 182, 185–86
لسكان59, 94, 96
وزنر، إريك أ397n63
لفقر398n76
لصراع المدني والبلد50
سياسة التجارة النظيفة و298, 299–300
ـي غينيا الاستوائية69, 239
xi – x، الاقتصاد العالمي و
ـي نيجيريا57, 98, 385ن.ن52–53

لإغاثة 9n373
لعالم 64n397, 28n374, 300–299, 159
سلطة انظر أيضًا القوة المضادة
ي رغبات الاستبدادي 21–22
صادر استبدادية لـ 58n406, 29–28ن.ن380, 34–233, 84–83, 49, 46–44, 41, 33–32, 27–22
لرشوة كمصدر لـ 46
لمواطنين 356, 221, 200–197, 81–180, 174, 170, 51, 31–30, 26, 19–14
سياسة التجارة النظيفة ونقل 302–300
ن خلال الزبائنية 34–233, 41
ن خلال الانخراط التجاري 124
لقوة المضادة و xlvii–xlviii، li، lii–liii،145, 344–46, 358–60, 368–70, 395n8
باين الرغبات في 361
ي الشرق الصاعد 100
لتعليم المضاد لـ 65n397, 159
ارجي 26, 25
ي الإصلاح الرائد 74–273
لتحولات المستقبلية في 101–100
سلاسل الإمداد العالمية وتوزيع 1
لحكومة ولغة 13–212, 211
حقوق الإنسان واتفاق 148
لإيديولوجية كمصدر لـ 46–44
لفرد 356, 40–339, 100
لداخلي 25
لعدالة والعلاقة مع 49–48ن.ن418, 54–353
لقانون الذي تشكله 15–113
لحقوق القانونية من النقاء
ي نظام الدولة الحديثة 59–358
ن الملكية 45–344
لمال كمصدر لـ xlviii، li،19–20, 49, 83–84, 233–34, 406n58
لموارد الطبيعية كمصدر لـ 63, 24
لسلام من 369
ي السياسة 362, 183
ن خلال سيادة الموارد الشعبية 53–352
لمسؤولية العامة والعامة 329ف،326, 27–324
داء لـ 64–361
في البلدان الملعونة بالموارد xliv، xlviii، xlix–l
بجارات الموارد لـ 20n379, 84–83

مصدر واحد لـ25
من عمل الدولة183–84
ستراتيجية مزيج41
لمصادر التقليدية لـ24–27
غير مُتحقق liii، xlix–l، xlviii
لوحدة و364–65 ,367–70 ,420n31
يمة361–62 ,367–70
من خلال العنف41
ي الغرب100
وي
لفاعلون266
لدول154 ,159–60
نظرية "غير القادرين353 ,418n48
جهة نظر الحاضر-المستقبل79
لمبادئ، القانون الدولي بشأن213–15 ,254–55
مل مبدئيانظر أيضًا سياسة التجارة النظيفة
شد الفعالية278
لسياسة الخارجية لـ331–33
حول تجارة الموارد العالمية276–77
لتعاون في329–31
لتفكير على المدى الطويل لـ275–76
من أجل حقوق الملكية304
لتفكير على المدى القصير يؤثر على275–76
لثقة المكتسبة من خلال271
لتزام مبدئي282
مبادئانظر المبادئ الأخلاقية
ذات الخاصة، المنقسمة في، ل - لي
لملكية106–8 ,202 ,266–67 ,344–45 ,391n11 .انظر أيضًا سياسة التجارة النظيفة، الملكية
نون الملكية
لسرقة المسلحة108
ريطانيا112
ي الحرب الباردة393n36
لانخراط التجاري، والانخراط السياسي، و111–13 ,117–20 ,392n26 ,393n27 ,393n30
خصوص الأجانب105 ,107
من فرنسا110–11
ي التجارة العالمية116–17 ,256
ي ليبيريا109–10

محلي 8–106, 11n391
ن بلد مجازي 6–104
لقوة تصنع الحق" في 4–102, 8–107, 11–109, 117, 20–119, 40–137, 45–142, 38n396
لملكية المادية في 4–102, 8–107, 11–109, 40–137, 45–142, 7n395
سلاسل البيع في 3–102, 8–107
ن العبودية 256, 19n408
سيادة الدولة و 112, 45–142
موذج الثقة في 223, 14n405
لولايات المتحدة 4–102, 8–107, 13–112, 20–119, 117, 205, 391ن.ن 11–12, 9n405
قوق الملكية
ي الدول الاستبدادية 10–109
سياسة التجارة النظيفة بشأن 92–283, 297, 304
أساس للتجارة الحرة 67–266
لحوكمة العالمية و 116
ي القانون الدولي 74–76, 78, 6–105, 20–117, 45–142
لعدالة كجزء من 6–104
حقوق قانونية 4–103, 10–109
محلي 8–106
لد مجازي 6–104
لقوة تصنع الحق" تنتهك 47–246
لميليشيات 4–103
ن خلال الحيازة المادية 74–72, 40–137, 45–142, 28n388
ي سيادة الموارد الشعبية 5–203, 206, 229
لسيادة الشعبية و 67–266, 45–344
لفاعلون الأقوياء على 266
لعمل المبدئي من أجل 304
لدين على 45–142
ي سلاسل البيع 103
ايلور، تشارلز 10–109
شركاء التجارة في تنفيذ 92–288
لعنف من أجل منح 73
لازدهار، توزيع الإيرادات من أجل 328
حتجاجات، عامة 237
روكسمير، ويليام 273
لتلاعب النفسي 235
عامة
لمسؤولية عن التجارة النظيفة من أجل 27–321, 326، ف329

لارتباطات التجارية والعلاقات مع252–54
لذات المنقسمة في الخصوصية وli–l
لبضائع42–44, 384n72, 384n76
حقوق الإنسان بأقصى حد148–49
موال النفط من أجل13, 42, 383n61
ليف القوة324–27, 326، ف329
لسعودية واحتجاجات237, 406n45
ردي، جيديديا402n35
ظرية النفط الدموي النقيةxlvii–liii
وتين، فلاديمير206

، قطر42–43, 307, 383n62, 383n64, 413n60
ودة الحياة
لنمو الاقتصادي و
x – xi، الاقتصاد العالمي و
ي نظام الدولة الحديثة162, 398n76
ي نيجيريا57
موال النفط و57
ي البلدان المضطربة من حيث الموارد131–32
ي المملكة العربية السعودية239

، راسين29
لعنصرية155–56, 259, 407n2
اندا، توم383n61
لاغتصاب
اشباوم، ويليام ك380n28
اسكين، جامين ب400n42
افاليون، مارتن373n9
اولز، جون365, 367, 416n47, 418n51, 419n16, ن.ن18–19
لمواد الخام121، xi
يددي، سانجاي415n35
لفداء، من القوة361–64
إصلاح *انظر أيضًا* سياسة التجارة النظيفة، المساءلة ؛ سياسة التجارة النظيفة، الملكية
سياسة تكيفية277–79
ن خلال السيطرة الذاتية للمستهلك280
قوة مضادة343
لدول المقاومة264

جارة الماس315–16
لفعالية ألغيت من خلال269–74, 277–80, 281–82, 358
نوف من البداية271–74
المي، xv – xvi، xxvii – xxviii
ن خلال العلاقات التجارية الأفقية279–80
لمؤسسات الدولية343–46
ن خلال القيادة265–66
ي نظام الدولة الحديثة342–43
إعادة توزيع ثروات الموارد الطبيعية351–52
شركات النفط المقاومة263–64, 415n18
لصبر في277
سيادة الموارد الشعبية274–76, 283–88, 352–53
لقوة في المبادرة الأولى273–74
ي استخراج الموارد317–18
لثقة بشأن270–71
لعنف في268
للاجئين401n26
يادة موارد النظام
فويض238–45, 250–51, 406ن.ن58–59, 407n64
سيادة الموارد الشعبية مقارنةً بـ213–14
ايلور، تشارلز225–26, 316
أنظمة
وكيل222–25
لمواطنون بالنسبة لـ34, 214, 215, 216–18, 222–25, 240, 404n18
سياسة التجارة النظيفة التي تؤثر على301–2
لدول كـ211, 212
حقوق الإنسان بالنسبة لـ214, 215, 404n18
لقروض الدولية لـ24, 25, 211–12, 379ن.ن21–22
xxxi، علاقات شركات النفط مع39–40, 375n41, 383n56
لناس فيما يتعلق بـ212–13, 214, 215, 218, 222–25, 240
دارة الموارد بواسطة225–26, 240
حترام247
لدين416n7
ولة استبدادية قائمة على86, 90–92, 233
سقوط المسيحية موضع شك حول141–42
لحكومة والسلطة لـ90–92, 140–42, 234, 257
حقوق الإنسان بدون150

بديولوجية46 ,47 ,141–42
ي الإمبريالية155–56
شرعية من خلال234
xxx ،ضوء في
لسيادة الشعبية على الموارد و243–44
لى حقوق الملكية142–45
ي المملكة العربية السعودية46 ,90–92 ,95 ,233 ,234 ,257 ,30n405 ,35n406
سيادة مدعومة من168–69
نرافة مدعومة من168
نقسامات قبلية من88 ,95
نروب من140–42 ,165
يستفاليا وتسامح من146–47
نية
حافظة46 ,90–91
ورة86
نظمة مدمنة على الإيجار37n417
عتماد المواطن في34
لحقوق المدنية تحت33
لزبائنية في34–35 ,41 ,22n381
لجيش من33–34 ,19n381
لإنفاق على المصلحة العامة في42–44 ,72n384 ,76n384
ستخراج الموارد تحت34
لعنف في41
دمان الإيجار10–11 ,62 ,327
لقمع72 ,238
موارد
لشركات322 ,330
لعقود32n377
حكم241 ,244–45
ضطرابات76–77 ,101 ,313

يمنة 28, 31
xxv ،الصادرات 63–64, 68, 285–87
لاستيراد 80–82
لصناعة، النرويج 11
لإدارة، النظام 225–26
لقومية 206, 403ن.ن 46–47
مراض 60–62
لإنتاج 101, 379n11, 413n56
سرقة 281
li – li ،التجارة 124
لتحقق 319–20
نة الموارد انظر أيضًا البلدان الملعونة بالموارد
مسؤولية، الشفافية، و 255
xli ،آسيا تأثرت بـ 100, 390n74
xxiii ،xxvii – xxvii ،التغيير من 260
xxiii – xx ،كمشكلة عمل جماعي
xvi – xv ،مشاركة المستهلكين في
الذات المنقسمة الناتجة عن
لاقتصاد و 259–60
ن انتهاك المبادئ الأخلاقية 81
xxviii ،xliii – xliv ،في السياسة الخارجية 87–88, 95–97, 101, 252–56
xv ،الأسواق العالمية تخفي
xx ،المظهر على المستوى الدقيق لـ
لقوة تصنع الحق" في" 77
لموارد الطبيعية المرتبطة بـ 19n374
x ،في دول النفط
لسياسة المتعلقة 253–54, 259–60
ستخراج الموارد وعلاقتها بـ 5–6
ن استيراد الموارد 80–81
xl ،رؤية الحكم تؤثر على
xxv ،الحلول لـ
x – xx ،التهديد من
لغرب و 276, 389n10, 409n32
xl ،حسب المنطقة العالمية
- xlix ،xlviii ،xliv ،الدول الملعونة بالموارد
عتماد الموارد 373n18

لدول التي لديها 6, 7–9
لأثر الاقتصادي لـ 8–9, 20–21
نر الناتج المحلي الإجمالي لـ 55
لاستقرار الوطني و 14
لنرويج 11–14
وقيت 14
عاملة 9–10
دول المعتمدة على الموارد
لإدمان على 10–11, 377n33
لمواطنين و 14–16, 17
خاطر النزاع المدني لـ 60
نقلابات في 60, 386n81
لحياة اليومية في 7, 35
لأثر الاقتصادي للاعتماد على الموارد 8–9, 20–21
لأجانب في 7–8, 35
يارات السياسة الخارجية لـ 95–97
بجيريا ضمن 9
لنرويج ضمن 11–14
قلب أسعار النفط في 8, 82
لسياسة في 7, 10
موال الموارد تؤثر 17, 20–21
مراض الموارد لـ 60–62
لاقتصاديات الاجتماعية لـ 7
دول المضطربة بالموارد
ي أفريقيا 56–57, 58–59, 97–98
سيا المتأثرة بـ 100, 313–15
لصين المعنية بـ 128
لمواطنين في 71–72
لمسؤولية عن التجارة النظيفة من أجل 313–14, 324–27, 326f
لفساد في 36–39, 58–59, 314–15, 382n38
ولايات مقسمة 99
ولايات فاشلة 97–99
جارة الموارد العالمية تخلق 97–98
لاقتصاد السياسي لـ 81
طيف القوة العامة في 324–27, 326f
ودة الحياة في 131–32
فيير لعنة الموارد في 260

عنة الموارد من الاستيراد من80–81
لتعاطف مع71
لانقسامات القبلية في88–89
لغرب بالنسبة إلى65, 71–72, 81–82, 97–99
ول تصدير الموارد285–87
ستخراج الموارد
لإدمان على10
ثر المجتمع على49–50
xxxi – xxxviii، الطاقة المطلوبة لـ375n36
x – xiii، انتهاكات حقوق الإنسان و
لعمل في121
ستعارة السوق لـ67–68
لإصلاح في317–18
حت أنظمة الإيجار المدمنة34
عنة الموارد وعلاقتها بـ5–6
لولايات المتحدة5–6
ول استيراد الموارد
لقانون في الدولة الاستبدادية المتأثر بـ114
قاييس التجارة النظيفة لـ285, 293–94, 411n23
لفعالية و114–15, 124
لبيئة و304–5, 413n49, 413n51, 413n54
موال الموارد انظر أيضًا أموال النفط
لحكام المستبدين23, 27, 28, 30–31, 32–33, 55–56, 380n27, 381ن.ن11–13
تاجية المواطنين مقارنةً بـ22–23, 30–31
لمواطنين327–29
لصراع المدني الذي تغذيه52–53, 385n41
لأثر الاقتصادي لـ20–21
لمؤسسات المالية وتحويلات130
لفساد الشخصي و39–40
ي الدول المعتمدة على الموارد17, 20–21
لمرافق الغربية من129–30
عاملة الحكومات الغربية لـ130–31, 410n12
لدول الفقيرة من الموارد417n38
جارات الموارد انظر أيضًا أنظمة مدمنة على الإيجار
لإدمان10–11
لى الخصوم83–84
لحكام المستبدين19–20, 23, 24, 27, 32–33, 83, 93–94, 381ن.ن11–13

لدول الاستبدادية ذات المستوى العالي42–43
لدول الاستبدادية ذات المستوى المنخفض43–44
لزبائنية من93–94
ي الحرب الباردة24 ,83–84
لمساعدات التنموية مقارنةً بـ24n380
لتحكم السياسي من خلال19–20
مصدر للطاقة23 ,24 ,25 ,27 ,83 ,379n20
لاتحاد السوفيتي المدعوم من83–84
لعنف من93–94
رادات المواردانظر المال الموارد
لدول الغنية بالموارد63 ,77 ,115
قوق الموارد انظر أيضًا سيادة الموارد الشعبية؛ سيادة الموارد للنظام
ي الحكومة192 ,204 ,206
حت الإمبريالية192–93
ن الشعب204 ,222–25 ,241
ن السيطرة السياسية77–78
ي سيادة الموارد الشعبية192 ,241
ن السياديين191–92
لاحترام، من الأنظمة247
زيع الإيرادات
لمواطنين327–29
ي المساءلة التجارية النظيفة320 ,327–29 ,416n44
ن أجل الحرية328–29
ن أجل العدالة328
لنفط مقابل النقد327
صندوق الشعب"327
ن أجل الازدهار328
ورة، منطق88
ري
يديولوجيا45
ركات31–32 ,381ن.ن11–13
RUF) الجبهة الثورية المتحدة73–74
اودس، سيسيل156 ,247 ,407n2
ايس، كوندوليزا255
يدج، مايكل419n13
وقع صحيح295–96
قوق102–4 .انظر أيضًا حقوق الإنسان؛ الحقوق القانونية؛ حقوق الملكية؛ حقوق الموارد

x ،مدني33
سياسي229 ,86–283 ,26n405
يسي، ماثياس345 ,25n417
وبرتس، آدم386n81 ,39n388
وبنسون، جيمس378n56 ,22n381
وما137 ,181
وزفلت، إلينور84–85 ,148 ,286 ,357
وزفلت، ثيودور190 ,58n400
نذر، هيلتون389n10
وز، سيسيلي410n11
وس، مايكل6 ,61 ,18n373 ,19n374 ,20n379 ,25n380 ,9n381 ,11n381 ,13n381 ,21n385,
37n417 ,80n386
روسو، جان-جاك238 ,223 ,30–31 ,22 ,21، l
لحقوق الملكية191–93
صل*انظر* الجبهة المتحدة الثورية
وجي، جون322–23
بادئ روجي التوجيهية322–23
اعدة السلطة169
اعدة القانون267
لحكام76
معايير القائمة على القواعد
لحريات المدنية285
سياسة التجارة النظيفة285
حقوق الإنسان السياسية285
دول تصدير الموارد285–87
واعد الاشتباك
ول التجارة النظيفة322 ,324
لمساءلة العامة321–24
شركات الموارد في322
بادئ توجيه روجي في322–23
عايير موحدة في321–22
xl ،رؤية القواعد
x ،روسيا81–84 ,153

،ساكس، جيفري415
لسلامة، سيادة الموارد الشعبية247–48
سالا-مارتن، كزافييه385n52

لاسل البيع
لحقوق القانونية في10 ,103 ,104
لمنتجات102
ي قانون الملكية102–3 ,107–8
حقوق الملكية في103
ساندهولتز، وين395n7
سان فرانسيسكو، كاليفورنيا172–73 ,399ن.ن13–14
سانجر، ديفيد إي406n56
ل سعود، فهد بن عبد220
لمملكة العربية السعودية405n31
دولة استبدادية89–93 ,235–42
لسلطة على النفط في232–35
لرشوة كمصدر للسلطة في46
روة المواطنين في239
لحياة اليومية في232 ,239
لتوظيف في94–95 ,96
لعصور الوسطى العالمية من89–93
حكومة35 ,37 ,90–92 ,93–95 ,233–34 ,235 ,238 ,241 ,257 ,406 ,37n406 ,406ن.ن56–57
لشرعية الأيديولوجية في تأسيس46
لميليشيا من96
لملكية لـ90–91 ,93–95 ,233–34 ,235 ,241 ,30n405 ,56n406
xx – xxv ،ملكية الموارد الطبيعية في
موال النفط في90–91 ,233–34 ,58n406
xxxv ،سعر النفط و
،كبلد منتج للنفط
حتياطيات النفط في89
سيادة الموارد الشعبية في232 ,234–38 ,239–40 ,243
لسيادة الشعبية مفقودة في233 ,235 ,300–301 ,406n37
دد السكان في94 ,96
حتجاجات عامة في237 ,406n45
ودة الحياة في239
لدين في46 ,90–91 ,95 ,233 ,234 ,257 ,30n405 ,35n406
لمؤسسات الاجتماعية في35 ,381n24
لسيادة في241
لانقسامات القبلية في29 ,95
لغرب و89–90 ,156–57 ,232–33 ,256–57 ,301 ,405n29
شميت، إريك406n56

شرايفر، نيكو403n47, 417n34
شولتز، كيرستن إي379n11
عملية شومبيتر18–19, 20, 379n20
أمن
لكمّيين131
ي استراتيجية التجارة النظيفة311, 414n68
ن خلال الانخراط التجاري252–53, 408n10
لغرب99–101
لتحكم الذاتي5, 280, 339
لنقد الذاتي160
قرير المصير388n41
لدول403n10
لمشكلة العرقية في179–80
ارجي174, 177–79, 180–81
ي التاريخ174, 176, 177–80
حق من حقوق الإنسان196
لداخلي174, 177, 180–81, 404n18
ي نظام الدولة الحديثة178–80, 399n30
لسيادة الشعبية و174, 176, 179, 180–84, 197–200
لمصلحة الذاتية186, 195–96
لشرطة الذاتية، الحكومة38
سن، أمارتي185
لمجموعات الانفصالية51–52
شاه إيران85, 86
لدول ذات البداية الهشة16, 57
شارانسكي، ناتان405n25
شاكستون، نيكولاس34
شل203–4
لتفكير قصير المدى275–76
سيدجويك، هنري418n48
يراليون
صراع المدني في51, 385n41
اجم الألماس في73–74
نف الميليشيات في73–74
قوق الملكية من خلال الحيازة المادية في73–74
نغافورة6
لتر سينوت-أرمسترونغ419n15

وينتين سكينر 8n403
يكل سلاكمان 8n381
عبودية
لغاء 258, 260, 264, 265–66, 268–69, 272–73, 277, 291, 333–34, 408n7
xvi، بريطانيا و 257–58, 264–66, 268–69, 272–73, 277, 333–34
قتصاديات 264–65, 268–69, 409n13
لفعالية في 120، xlvi
لمستهلكون الأخلاقيون يؤثرون على 258, 273
لعمل القسري 394n45
انون الملكية على 256, 408n19
xvi، السكر من 273
سلون، ستيفن 389n9
ix، الهاتف الذكي 102–3
سميث، آدم 419n12
سميث، بنيامين ب 377n55
سميث، غرايم 390n74
سميث، بيتر 224–25
xx، xxii، xviii – xix، الظلم الاجتماعي
مؤسسات الاجتماعية
لمسؤولية عن 15–16, 378n59
لأشخاص الذين تشكلوا بواسطة 15, 355, 367, 378n56
ي المملكة العربية السعودية 35, 381n24
لاشتراكية 200–201
لعدالة الاجتماعية، العالمية 348, 349–55
لإصلاحات الاجتماعية 62
مجتمع
لملوك المطلقون كظاهرة عتيقة 47
تصال 12, 15–16, 378n.ن57–58
لمسؤولية المؤسسية في 15–16, 378n59
لنرويجية 12–14, 56, 377n47, 377n49, 377n54
لعلوم الاجتماعية والاقتصادية 7, 42–43
نوب أفريقيا 209, 312, 347, 414n71
عب ذو سيادة
كلاء 222–25
وانين لـ 223
دود على 223
قوق الموارد في 204, 222–25

و سيادة
ظيفة لـ191
قوق الإنسان المقيدة148
لحقوق القانونية لـ145–46, 147, 148, 191, 202, 34n402
قوق الموارد لـ191–92
ي النظام ويستفالي145–46, 147, 148, 170
سيادةانظر أيضًا السيطرة السياسية؛ سيادة الموارد الشعبية؛ السيادة الشعبية؛ سيادة الدولة
ختصاص، الإقليم، و202, 34n402
لموارد الطبيعية و202, 344–45, 348–49, 38n402
لدين الداعم168–69
ي المملكة العربية السعودية241
حت ويستفاليا145–46, 147, 148, 170, 294
لاتحاد السوفيتي83–84
سبراكلينغ، جون جي391n11
ستقرار
لكمات الاستبدادية كحلفاء88
لدول الاستبدادية93–95
يران84–87
ملوك الشرق الأوسط93–95
سيادة الموارد الشعبية والتعريف195, 200, 201
عتماد الموارد و14
ولة
عمل183–84
لمسؤولين224–25
دولانظر البلدان
سيادة الدولةانظر أيضًا الحدود، سلامة
سياسة التجارة النظيفة في294–97, 301–2
لفعالية على144, 294
لقانون الدولي على111–13, 117–20, 142–45, 151–54, 392n22, 392n26, 393n27
انون الملكية و112, 142–45
ستيرنز، جيسون54–55, 298
لفولاذ373n3
ستيجليز، جوزيف415
بدأ ستيمسون396n40
لإيجارات الاستراتيجية23–24, 25
لتقديم45
لتبعية، للسلطويين29–30

سوبرا مانين، أرفيند52n385
ساءة استخدام المواد4–5 ,9–10 ,14
سودان
لانخراط التجاري مع253
لانقلاب في128 ,21n394 ,23n394
لعقوبات الاقتصادية ضد111
انون الملكية الدولية المتعلقة105–6
ستيراد النفط من106
معاناة
xx ،ردود الفعل السلبية من
xx ،xix – xviii ،وعي المستهلك و
xv ،xvi – xvi ،الأسواق العالمية التي تولد
xx ،xviii ،xvii – xvi ،xiv – xii ،من سلاسل التوريد العالمية
xv ،xvii – xvi ،عدم الحساسية تجاه
سوهارتو36–37
xxx ،الشمس، الطاقة من
لخرافات168
لإمداد xxii
لاسل الإمداد
كإنجاز x
لاستهلاك x
عالمي1، xxv–xxiv ،xxii–xix ،xviii–xvi ،xiv–xii
في الاقتصاد العالمي xiv–xi ،xxiv–xxiii
لمنتجات102
سويسرا6
لتعايش، في الاقتصاد العالمي xii–xi ،xxiii
لتعاطف، مع الدول ذات الموارد غير المنظمة71
xxx ،المركبات
جهة نظر الأنظمة، من الإنسانية164

،تانغرم، ستيفان31n415
لتنتالوم2n391
اربل، إيدا123
لضرائب24–25
ايلور، تشارلز109–10 ,225–26 ,316 ,376n15
ايلور، جيروم41n393
كتساب الإقليمي

لإمبريالية بدون157–58
حديث الولايات المتحدة157–58
ن خلال المعاهدات397n53, 397n57
حت ويستفاليا172, 396n38
قل إقليمي217
قليم202, 402n34
لإرهاب392n24
جارة الماس و316
هديد91–93, 96–97
لعنف من91–92, 96–97
ايلاند251, 313–15
اتشر، مارك77
ظرية العواقبية363–64
ترب الثلاثين عامًا142, 143, 369, 395n17
ديد
ن إيرادات النفط86–87
xx – x، من لعنة الموارد
لإرهاب91–93, 96–97
لغرب والأصولية الإسلامية92–93
لتوقيت14, 363
وكيهفيل، ألكسيس دي265
تجارةانظر أيضًا التجارة النظيفة؛ التجارة العالمية للموارد
لأجنبية118, 119–21
ر266–67
الميعالمي75, 116–17, 256, 279–81, 342, 388n36
شركاء288–92
xlvi – xlvi، السياسة121
لعلاقات279–80
شفافية
ي المساءلة التجارية النظيفة308, 313–15, 316–20, 413n55, 415n18
شركات414n17
ن الشاهد العالمي313–15, 316–18
صناعة النفط318–19
عنة الموارد و255
ي استخراج الموارد317–18
xxxii – xxx، النقل
لمعاهدات396n38

حقوق الإنسان214 ,217–18
قانون208 ,21n401 ,16n404
لاكتساب الإقليمي من خلال397n53 ,397n57
انقسامات القبلية
لحرب الأهلية من48–49
ي العراق88
ي ليبيا48–49 ,89
ي نيجيريا59–60
نسب الدين88
ي البلدان المضطربة من حيث الموارد29 ,48–49 ,88–89
ي المملكة العربية السعودية29 ,95
ي اليمن62–63
ة*انظر أيضًا* صناديق الأيادي النظيفة
ي استراتيجية التجارة النظيفة308
لحكومة والمواطن59–60
انون الملكية ونموذجه223 ,14n405
خصوص الإصلاح270–71
لغرب وعالمه270–71
وملا، رايمو5n404

،أوكرانيا153
لأمم المتحدة*انظر* الأمم المتحدة
ونيتاانظر الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا
UN) الأمم المتحدة9n391
تركة مناهضة الاستعمار من خلال178–79 ,29n399
على سلامة الحدود151–52 ,42n388
حول تقرير المصير الخارجي177–79
حقوق الإنسان من خلال75 ,84–85 ,147–51 ,31n396 ,36n396 ,3n401
لتدخل من314
حول مبادئ روجي الإرشادية323
US) الولايات المتحدة
لانخراط مع الدولة الاستبدادية85–86 ,89–90 ,96 ,186–87 ,248–57
ريطانيا، العبودية، والحرب الأهلية في333–34
مبادر أول في التجارة النظيفة307
ساد الشركات في271–72
لعقوبات الاقتصادية من111
لمبادئ الأخلاقية لـ256–57

لدول الأجنبية التي يُنظر إليها من قبل 123–24
لناتج المحلي الإجمالي 383n66
لنهب التاريخي من قبل 138
قرير المصير التاريخي 174
لانقلاب الافتراضي في 127–28
نوية 157–58
لإمبريالية لـ 154–59، 397n53، 397، 57–59ن.ن
لقدر الواضح لـ 155
ستعارة "القوة تصنع الحق" في 76
xxxvii – xxxv، اعتماد النفط لـ
لاعتراف السياسي من قبل 118–20، 393n30
سيادة الموارد الشعبية في 193–94، 203–4، 205، 249–51، 407، 60–61ن.ن
لسيادة الشعبية في 181–82، 249–51
انون الملكية 102–4، 107–8، 112–13، 119–20، 205، 391، 1–2ن.ن، 405n9
عنة الموارد 389n10
ستخراج الموارد في 5–6
ستيراد الموارد من 82
موال الموارد و 130، 410n12
بجارات الموارد لأعداء 83–84
لتوسع الإقليمي من أجل الحديثة 157–58
وحدة
بدأ الدولة 215–18
نتهي ويكون مجانيًا 360–61، 418n8، 419، 12–13ن.ن
ي التاريخ 368
لبشر 364–65، 366–67، 370، 419n23، 419، 18–19ن.ن، 420، 26–27ن.ن
لهويات والحرية 366–67
ي الأيديولوجيا 368
ي السيادة الشعبية 184–86، 364–65، 419n23
لسلطة و 364–65، 367–70، 420n31
لسعي 370–71
يمة 370–71
ن العنف 369
لإعلان العالمي لحقوق الإنسان 75، 84–85، 147–51، 396n31، 401n3، 401n22
ولايات المتحدة انظر الولايات المتحدة
شر، سيباستيان 406n35
لنفعية، الكلاسيكية 419n15

قيمة
ـن التعقيد365
ـن القوة المضادة359
xxx – xxxv ،من المعادن
xxxv ،من النفط263–64
ـن الصفات الشخصية419n16
ـن القوة361–62, 367–70
لوحدة370–71
عنف
لدولة الاستبدادية238
ـن الصراع المدني52–53, 54
لزبائنية مع41, 238
لإمبريالية175–76
بن المجتمعات29
يليشيا73–74
ـي نظام الدولة الحديثة161–62, 398n71
لسلطة من خلال41
ـقوق الملكية الممنوحة من خلال73
ـي الإصلاح268
ـادرات الموارد و68
ـن إيرادات الموارد93–94
رهابي91–92, 96–97
لوحدة من369
ـويتن، إريك386n80
قلب، سعر النفط8, 82
ـولتير382n43

،الإسلام الوهابي46, 92, 234, 244, 413n60
اليس، جون378n57
التس، كينيث116
الزر، مايكل231–32, 240
ان، ويليام393n30
رب
ـدنية48–49, 52–55, 315, 333–34, 388n40
اردة24, 83–84, 393n36
ـرائم109
لقانون الدولي على136–37

ي نظام الدولة الحديثة161–62, 398n71
يني140–42, 165
حت النظام ويستفالي147–48, 151, 171
لعالم، أنا177
لعالم، الثاني143–44, 147–48, 151–52, 156, 158–59, 161–62, 332–33, 341–42
لعالم، الثالث174–80
ترة حروب الدين140–42, 165
ثروة
لكمّيين42, 69–70, 85, 384n69, 384n72
ي الدول الاستبدادية36, 42, 69–71, 382n27, 384n69, 384n72
لمواطنين42, 239
لتعليم بالنسبة لـ387n83
لناتج المحلي الإجمالي كمقياس لـ56
لدخل الوسيط كمقياس لـ56
لموارد الطبيعية وإعادة توزيعها349–53, 354–55
لنرويج377n42, 377n49
لشاه الإيراني85
ينغاست، باري378n57
ينثال، إريكا441n20
ايزر، بنيامين380n28
ينار، ليف402n28
رب
لانخراط مع الدولة الاستبدادية85–86, 87, 89–95, 186–87, 248–57, 301
لتفويض في243
لاقة الصين مع309–10
سياسة التجارة النظيفة في288–89, 309–10
لجهات القسرية ووسائل الراحة129–30
لفساد في أفريقيا مقارنةً بـ382n45
لاختلاف في243
لمستهلكين الأخلاقيين فيxliv
السياسة الخارجية لـ84–89، 95–97، 101، 154–59، xliii
في الإصلاح العالمي، xv – xvi، xxvii – xxv
لنضال التاريخي للشيوعية و92
لأصولية الإسلامية كتهديد لـ92–93
بجارات النفط كتهديد لـ86–87
لآفات السياسية التي تؤثر على81–82
سيادة الموارد الشعبية كإرث لـ331–32

– xlix، السلطة في100
xxvii – xxvii، لعنة الموارد و32n409, 10n389, 276
لدول المضطربة الموارد و99–97, 82–81, 72–71, 65
موال الموارد و12n410, 31–129
بجارات الموارد لأعداء84–83
لمملكة العربية السعودية و29n405, 301, 57–256, 33–232, 57–156, 90–89
من لـ101–99
لشاه الإيراني المدعوم من85
صور العالم لـ270
قة العالم بـ71–270
نظام ويستفالي
لفعالية في23–22ن.ن396, 18n396, 71–170, 45–142
طور47–145
اريخ34n388, 66–165, 47–142, 76–74
ظام الدولة الحديثة ونظام73–170, 163, 61–160
لسيادة الشعبية التي تحل محل349, 48–346
لتسامح الديني تحت47–146
لسيادة تحت294, 170, 148, 147, 46–145
لاكتساب الإقليمي تحت38n396, 172
لحرب تحت171, 151, 48–147
ينز، ديفيد25n380
يغ، أرني21n374
يليامز، هاريسون74–273
ينز، مايكل39n388
وينغو، أجم ه59n378
يسور، سكوت10n410
ساحرات168
الم
واطني350
جارة الموارد القائمة على الإكراه في246
xx – xxiv، المنتجات الاستهلاكية من
لديمقراطية في42n400, 68n398
لناتج المحلي الإجمالي67n398
xxx – xxxiv، ككائن جيولوجي
لتجارة العالمية للموارد والأحداث79–277
لحكم الجيد في350
xx، وجهة نظر تاريخية لتحديات

حقوق الإنسان عبر196–97
لعدالة في353–55
x – x، استهلاك المعادن373ن.ن1–2
xxvi، الموارد الطبيعية بالنسبة إلى277, 349–53, 354–55
نفط، xxxvii – xxxvi، xxxii
لاسفة ينسون346
سيادة الموارد الشعبية عبر244
لسيادة الشعبية عبر181, 182, 185–86
لفقر159, 299–300, 374n28, 397n64
لغرب والإدراك لـ270
لغرب والثقة في270–71
لبنك الدولي125
منظمة التجارة العالمية (WTO)297, 391n9, 411n29
لحرب العالمية الأولى177
حرب العالمية الثانية
سلامة الحدود بعد151–52
لفعالية في القانون الدولي بعد143–44
لسياسة الخارجية بعد158–59, 332–33
لاقتصاد العالمي بعد342
لإمبريالية بعد156
لمؤسسات الدولية بعد341–42
لسلام بعد161–62
ن وستفاليا147–48
لحرب العالمية الثالثة174–80
ايت، غافين402n43
نظمة التجارة العالميةانظر منظمة التجارة العالمية

اليمن، 62–63
رجين، دانيال374n4
لشباب، السكان94

زاير، 40, 44
امبيا205, 224–25